

ابن سينا

الشفاء

لمنطق

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة إيران ١٤٠٥ هـ ق



ابن سينا

الشفاء

للمنطق

هـ - البرهان

تصدير ومراجعة الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الدكتور اباوالعلا عفيفى

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

الطبعة الأميرية بالقاهرة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ق.

{شفاء، برگزیده، منطق}

الشفاء: منطق جلد سوم / مؤلف ابن سینا؛ تصدیق و مراحمه ابراهیم مدکور؛ تحقیق ابوالعلا عینی - قم: مکتبه سماحه آية الله العظمی المرعشی النجفی الکمری - الخزانه العالمیة للمخطوطات الاسلامیة - قم - ایران، ۱۴۳۳هـ - ۲۰۱۲م -

۱۳۹۱.

ج ۴

ISBN 978 - 600 - 161 - 069 - 1 (دوره)

ISBN 978 - 600 - 161 - 075 - 2 (جلد سوم منطق)

فهرست نویسی بر اساس جلد اول.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

نمایه.

عربی.

۱. منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ. الف. مدکور، ابراهیم بیومی، ۱۹۰۲-۱۹۹۵م. ب. عینی، ابوالعلا. ج. کتابخانه بزرگ حضرت آیت الله العظمی مرعشی نجفی. گنجینه جهانی مخطوطات اسلامی. د. عنوان. ه. عنوان: شفا برگزیده، منطق. و. عنوان: منطق.

۱۶۰

BBR ۴۸۹ / الف / ۷۳ش

۲۴۴۷۸۸۱

۱۳۹۱



الشفاء (المنطق ج ۳)

المؤلف : شیخ الرئيس ابن سینا

المحقق : دكتور ابوالعلا عینی

تصدير و مراجعة: دكتور ابراهيم مدکور

الناشر : مکتبه سماحه آية الله العظمی المرعشی النجفی الکمری

-الخزانه العالمیة للمخطوطات الاسلامیة - قم - ایران

الطبعة الثانية : ۱۴۳۳هـ. ق. / ۲۰۱۲م / ۱۳۹۱هـ. ش

العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه

المطبعة : گلوردی - قم

لیتوغرافیا : نیزهوش - قم

مشرف الطباعة : علي الحاجي باقریان

ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1

ردمک (الدوره): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۶۹ - ۱

ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 075 - 2

ردمک (المجلد): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۷۵ - ۲

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

<http://www.marashilibrary.com>

<http://www.marashilibrary.net>

<http://www.marashilibrary.org>

E_mail: info@marashilibrary.org

الفهرس

صفحة	
٤٧ — ١	مقدمة الناشر
٣ — ٢	أهمية كتاب البرهان ومنزله من كتب منطق الشفاء
١٠ — ٣	مادة الكتاب والصلة بينه وبين منطق أرسطو
١٢ — ١٠	منهج الكتاب
١٣ — ١٢	أسلوبه
١٥ — ١٤	نظامه وأجزائه
١٦ — ١٥	المخطوطات واختيار النص
٤٧ — ١٦	تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو
٢٦ — ١٧	المقالة الأولى
٣٣ — ٢٦	المقالة الثانية
٤٠ — ٣٣	المقالة الثالثة
٤٧ — ٤١	المقالة الرابعة

كتاب البرهان

المقالة الأولى

٥٣ — ٥١	الفصل الأول : في الدلالة على الغرض في هذا الفن
٥٦ — ٥٤	» الثاني : في مرتبة كتاب البرهان
٦٢ — ٥٧	» الثالث : في أن كل تعلم وتعلم ذهني فيعلم قد سبق
٦٧ — ٦٣	» الرابع : في تحديد مبادئ القياسات بقول عام
٧١ — ٦٨	» الخامس : في المطالب وما يتصل بها : وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى
٧٧ — ٧٢	» السادس : في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات

الفصل السابع :	في البرهان المطلق وفي نسبه للذين أحدهما برهان "لم تم"، والآخر برهان "إن" ويسمى دليلاً ٧٨ — ٨٤
» الثامن :	في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب من جهة سببه ، ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك ٨٥ — ٩٢
» التاسع :	في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء وموجبه ، والذريعة وموجبها ٩٢ — ٩٨
» العاشر :	في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على مادون الأخص ، وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول ٩٩ — ١٠٥
» الحادى عشر :	في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها ١٠٦ — ١٠٩
» الثانى عشر :	في مبدأ البرهان ١١٠ — ١١٦

المقالة الثانية

الصل الأول :	في معرفة مبادئ البرهان وكليتها وذميريتها ١١٧ — ١٢٤
» الثانى :	في المحمولات الذاتية التى تشترط في البرهان ١٢٤ — ١٣٤
» الثالث :	في كون المقدمات البرهانية كلية ، وفي معنى « الأولى » ١٣٥ — ١٤٣
» الرابع :	وتتيم القول في « الذاتى » ١٤٣ — ١٤٩
» الخامس :	في أن كيف فعلى الكلى والأولى وقطن أن لم تعطه ١٤٩ — ١٥٤
» السادس :	في تحديق ضرورية مقدمات البراهين ومناسبتها ١٥٤ — ١٥٨
» السابع :	في موضوعات العلوم ومبادئها ومساثلها ، واقتزان مبادئها ومساثلها في حدودها المحمولة ١٥٨ — ١٦١
» الثامن :	في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل ١٦٢ — ١٦٨
» التاسع :	في قتل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجريئات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد ١٦٩ — ١٧٣
» العاشر :	في تحقيق مباحة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبيها ، وكيف يكون اختلاف العلدين في إعطاء « الم » و « الإن » ١٧٤ — ١٨٣
» الحادى عشر :	اختلاف العلدين في إعطاء « الم » و « الإن » ١٨٤ — ١٨٩

٢٩٦ — ٣٠٥	الفصل الخامس : في تفصيل دخول أصناف الطل في الحدود والبراهين ليم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد والبرهان
٣٠٦ — ٣١١	» السادس : في الإشارة إلى أن اكتساب الحد هو بطريق التركيب
٣١٢ — ٣١٧	» السابع : في أن طريقة القسمة نافذة أيضا في التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تحليل الاسم المشترك... ..
٣١٨ — ٣٢٤	» الثامن : في الانتفاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتسام الكلام في توسط الطل المتكئة وغير المتكئة وتحقيق الحال فيه
٣٢٥ — ٣٢٩	» التاسع : في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسط الطل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الإيضاح... ..
٣٣٠ — ٣٣٣	» العاشر : في خاتمة الكلام في البرهان

تصدير

للدكتور ابراهيم مذكور

البرهان

باب هام من أبواب المنطق القديم ، وقل أن نجد له ذكرا في الكتب المنطقية المعاصرة ، وما ذاك إلا لأن نظرية الاستدلال القياسي حلت محله وطفت عليه . وقد عني به ابن سينا عبارة كبرى ، فعرض له في مختلف مؤلفاته المنطقية ، ووقف عليه القسم الخاص من منطق الشفاء . ولا نزاع في أن هذا القسم أوسع مصدر عربي كتب في البرهان ، وقد أخذ عنه منطقة العرب اللاحقون دون استثناء ، وهناك ما يؤيد أنه امتدش من أثره إلى العالم اللاتيني .

ولكى يدرس ابن سينا البرهان كان لا بد له أن يوضح حقيقة ، ويشرح مبادئه ، ويحاول تطبيقه على العلوم المختلفة ، وحول هذه النقاط الثلاث تدور دراسته ، ويكاد يلخص "كتاب البرهان" الذي نصدره .

والبرهان عنده قياس يقيني مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني^(١) فهو قياس ذو مقدمات خاصة يوصل إلى العلوم اليقينية^(٢) . والأقيسة في الواقع مراتب ، فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني ، أو ما يوقع شبه اليقين وهو الجدلي أو المغالطي ، أو ما يوقع ظنا غالبا وهو الخطابي ، أو ما يوقع تحيلا تنبسط له النفس أو تنقبض وهو الشرعي^(٣) . وكل تلك أقيسة تختلف في المادة وإن اتفقت في الصورة ، وتفاوتت في المبادئ التي تقوم عليها .

وهذه القسمة الخماسية التي تخطط المنطق بالأدب تصمد إلى أصل أرسطى ، ذلك لأن المعلم الأول سبق إلى قسمة القضايا إلى يقينية وعمتلة ، وحاول تطبيق قياسه على الخطابة والشرع كما

١ (١) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ص ٧٨ - ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥١ - ٥٢ .

طبقه على البرهان والجدل^(١). وقد اعتد بها فلاسفة الإسلام اعتدادا كبيرا، وعولوا عليها في الحوار والمناقشة. وشاءوا أن يخاطب كل فريق بنوع الاستدلال الذي يلائمه، فإذا كان الفلاسفة يستمكون بالأقيسة البرهانية، فإن السياسيين يفتنوا في مخاطبة الجماهير بالأدلة الخطابية^(٢).

والبرهان ضربان : برهان لم وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة منطقية وطبيعية للنتيجة، منطقية لأنه يستلزمها، وطبيعية لأنه علة وجردها، مثال ذلك : هذه الخشبة باشرتها النار، وكل خشبة باشرتها النار عتقة، إذن هذه الخشبة عتقة^(٣). وبرهان إن وهو ما ربط الطرفين أحدهما بالآخر، وكان منهما بمثابة العلة المنطقية فقط، مثل : سقراط إنسان، وكل إنسان ناطق، إذن سقراط ناطق^(٤). وواضح أن هذه التفرقة بين برهان اللم، وبرهان الإن إنما ترجع أيضا إلى مادة القياس لا إلى صورته، وهي بدورها تفرقة أرسطية.



ومبادئ القياس كثيرة، يصعد بها ابن سينا إلى أربعة عشر صنفًا، أخصها المخيلات، والمحسوسات، والمجربات، والمتراترات، والأليات، والوهميات، والمشهورات، والمسلمات والمقبولات والمشبّهات والمظنونات^(٥)، ويحلها مبدأ مبدأ، ميّنا خصائص كل واحد منها وأنسب موضع لاستعماله^(٦).

وتمتاز مبادئ البرهان بأنها يقينية، أو بعبارة أخرى كلية وضرورية، فهي صادقة صدقا شاملا في كل زمان ومكان^(٧). ولا تتوفر هذه الشروط فيما ذكرنا من مبادئ القياس إلا في الأوليات والمحسوسات والمجربات والمتواترات^(٨).



(١) Modkour. l'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris. 1934.p. 13,193.

(٢) Ibid. p.232—232.

(٣) ابن سينا، البرهان، ص ١٨٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٦) » » ، ص ٦٣—٦٧، ٦٨—٧١.

(٧) » » ، ص ١١٧.

(٨) » » ، ص ١٣٥.

والبرهان هو السبيل القويم للاستدلال العلمى ، فيه نَحْص قضايا العلم ، وبيِّن صوابها وخطؤها . فلا تسمو التجربة إلى منزلته ، لأنها إنما تنصب على بعض الجزئيات وكثيرا ماتخطئ . (١) . ولا يصل الاستقراء إلى مستواه ، لأنه شبيه بالتجربة ، وكل ما يؤدى إليه إنما هو ظن غالب (٢) اللهم إلا إن كان استقراء كاملا ، وحين ذاك يكون بالقياس أشبه ، وهذه لغة لا تختلف عما قال به أرسطو .

على أن هذا رأى ابن سينا هنا ، أما في الطبيعة والطب فيقف منهما موقفا آخر . ويدعو إلى الملاحظة الصادقة والتجربة المنظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأى الذى يرتليه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية ، وفي اختياره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لا بد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريبي الحديث (٣) . ولعل في هذا ما يفمر لنا الخلاف القائم حول الجديد في منطق ، فهناك من يرى أنه ذهب في سن متأخرة إلى منطق جديد أهم مميزاته إحلال الحس المستمد من البحث العلمى والتجربة محل القياس النظرى (٤) ، ومن يرى أن ليس في الأمر جدّة وأن الشيخ الرئيس إنما حاذى منطق أرسطو في ترتيب أكل وعرض أوضاع (٥) .

ولاشك في أن ابن سينا الفيلسوف والميتافيزيق لا يكاد يسلم إلا بالبرهان والاستدلال القياسى . أما ابن سينا العالم والطبيب فذو نزعة تجريبية واضحة مهتد لوجوب يكون ومن جاء بعده من أنصار المنهج التجريبي في التاريخ الحديث ؛ إلا أن هذا — فيما نعتقد — لا يدعو إلى القول بأنه انتهى إلى منطق جديد ، بجانب منطق القديم .

ولكل علم موضوعه الخاص به ، ومن هنا تنوعت العلوم وتعددت . بيد أن من بينها ما تباين موضوعه كالتطبيقات والرياضيات ، وما تقارب وتشابه كالحساب ، والهندسة (٦) ، ولكل علم

(١) المصدر قه ، ص ٩٦ .

(٢) د د د ، ص ٩٨ .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص (٣٣) .

(٤) الأكتة جواشون الكتاب الذهبي للهرجان الألفى لذكرى ابن سينا القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٢٤٦ ، ٥٨-٤١ .

(٥) عبد الرحمن بدوى ، البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤ ص ٤١ — ٤٤ .

(٦) ابن سينا ، البرهان ، ص ١٥٧ .

مسائله (θέσεις) التي يدور حولها البحث ، ويقوم عليها الاستدلال ^(١) . إلا أنه ليس في الامكان أن نبرهن على كل شيء ، وإلا أنكرنا العلم ، ووقمنا في دور وتسلسل لا نخرج منهما ، فهناك « اللامبرهن » كما أن هناك « اللامعرف » ، لاسيما وليست كل معرفة سيلها البرهان ، بل بعض ما يعلم إنما يعلم مباشرة وبطريق الحدس دون واسطة ^(٢) .

لذا احتاجت البرهنة العلمية الى مبادئ (ἀξιιώματα) أوضح وأعرف مما يبرهن عليه ^(٣) وهذه المبادئ إما عامة تصدق على كل برهان كبداً عدم المتناقض ، أو خاصة تصدق على علم أو طائفة من العلوم كقولنا : « الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية » ، فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم الموسيقى ^(٤) .

ومن أخص مبادئ العلم الحدود والتعريفات ، فهي فضلاً عن أنها توضح الحقائق العلمية تمد الباحث بمصادر (ἀιτημα) أو فروض (ὑποθεσις) يعول عليها في البرهنة والاستدلال ^(٥) . ولهذا ربط ابن سينا نظرية الحد بنظرية البرهان ، واعتبر الجزء الخامس من منطق الشفاء كتاب البرهان والحد معاً ^(٦) . وفي هذا الجزء يعرض للحد في غير ما موضع ، ويكاد يقف عليه المقالة الرابعة والأخيرة منه ^(٧) . فيوازن بينه وبين البرهان ^(٨) ، ويبين وسائل الكشف عنه ^(٩) ، ومدى استخدام اللطل في تكوينه ^(١٠) .



(١) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

(٢) » » ص ١١٧ — ١١٨ .

(٣) » » .

(٤) » » .

(٥) » » ص ١٥٥ .

(٦) المصدر نفسه ص ١١٢ .

(٧) » » ص ٢٦١ — ٣٢٩ .

(٨) » » ص ٢٨٨ — ٢٩٥ .

(٩) » » ص ٣٠٦ — ٣١١ ، ٣١٧ — ٣١٧ .

(١٠) » » ص ٣٩٦ — ٣٠٥ .

ففى "كتاب البرهان" دراسات منطقية وأنتولوجية، وإبستمولوجية مستفيضة، لم نحاول أكثر من أن نشير إلى عناوينها، وتحت كل عنوان تفاصيل شتى ممتعة أحيانا، ومضنية أحيانا أخرى، وهى على كل حال جديرة بالبحث والدرس. وفى درسها ما يعين على فهمها على وجهها، وما يسمح بربطها بتطور علم المنطق عامة، فيستبين ما كان لأرسطو وشراحه فيها من أثر، وما أضافه ابن سينا إلى ذلك من مجهود شخصى، ويمكن أيضا أن نتبع أثرها فى المدارس اللاحقة عربية كانت أو لاتينية، شرقية كانت أو غربية، ولا سبيل إلى هذا كله إلا بتحقيق "كتاب البرهان" أولا، ونشره ونشرا علميا صحيحا.



ويوم أن فكرت لجنة نشر "كتاب الشفاء" فى ذلك، لم تجد أحدا أولى به من الدكتور أبو العلا عفيفى، فله فى مضمار النشر والتحقيق خبرة قديمة ممتازة، وفى علم المنطق بحث وتآليف^(١). وقد قبل مشكورا ما وكل إليه، وبذل فيه جهدا صادقا، وشغل به سنين عدة، ولئن كان قد قنع بثلاث مخطوطات فقط اعتمد عليها فى إعداد النص المنشور، فانه أحسن اختيارا، بغاءت من خير ما وصلنا حتى الآن من مخطوطات "كتاب الشفاء" عامة، و"كتاب البرهان" بوجه خاص. واستخلص منها نصا مختارا أثبت فيه ما رجحه، وأشار فى الهامش إلى ما يقابله من قراءات استضعفها، على نحو ما أخذ به فى الأجزاء التى نشرت من "كتاب الشفاء" من قبل.

ويظهر أنه كشف فى مخطوط المتحف البريطانى مزايا لم تعرف من قبل^(٢)، وعده فى مرتبة تلى مرتبة مخطوط "بجيت" مباشرة^(٣). وفى هذا ما يؤيد ما ذهبنا إليه سابقا من أنه لم يحن الوقت بعد للبت فى موضوع الصلة بين مخطوطات "الشفاء" المختلفة وعقد نسب بينها، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى^(٤).

(١) فى الوقت الذى كنا نخط فيه هذا التحقيق أخرج الدكتور عبد الرحمن بدرى تحقيقا آخر (البرهان من كتاب الشفاء، القاهرة ١٩٥٤) على نحو وبوسائل تختلف عن تحقيقنا هذا، وفى هذا ما يسمح بالموازنة بين القراءات التى أخذ بها كل من التحقيقين.

(٢) ابن سينا، المدخل، مقدمة، ص ٧٦.

(٣) » البرهان، مقدمة ص ١٦.

(٤) » المدخل، مقدمة، ص ٧٥.

و يبدو بوضوح أن المحقق وضع نصب عينيه دائما "كتاب البرهان" لأرسطو ، وحاول أن يرِدْ إليه نص الكتاب الذى اضطلع بتحقيقه ، وكشف عما بين الكلايين من اتفاق أو تباین ، ولاحظ بحق ، أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ، فهو أقوى فى المقاليتين الثالثة والرابعة ، وأضعف فى المقاليتين الأولى والثانية (١) .

ولم ينع بالذم والتحقيق ، بل أضاف إليه مقدمة كبيرة عاجل فيها منزلة "كتاب البرهان" ، وصلته ببرهان أرسطو ، ومنهجه ، وأسلوبه ، وعنى خاصة بتحليل مادته ، وبيان أصولها لدى أرسطو ، وفى هذه المقدمة الطويلة تحقيقات نافعة ، وملاحظات قيمة ، وإثارة لمشاكل هامة ، وحرص أيضا على أن يختم الكتاب بدليل وفهرس للأعلام ، فيسر النفع به وسمهل على القراء متابعتة .

وإذا كان نشر المخطوطات عملا مضنيا حقا ، فإنه إحياء لتراث - ، وإخراج من عالم الظلمة إلى عالم النور ، وشرط أساسى لاستكمال الدرس والبحث ، وهو لهذا كله جدير بما يبذل فيه من عناء وجهد .

إبراهيم مذكور

مقدمة الناشر

(١)

ترددت كثيرا فيما ينبغي أن أكتب وما ينبغي أن أترك الكتابة فيه — في هذه المقدمة ؛ من المسائل العديدة المتنوعة المتصلة بكتاب البرهان من منطق ابن سينا ؛ لأن بعض هذه المسائل — مع أهميتها وجدارة البحث فيها — تتطلب دراسات طويلة عميقة وواسعة قد تخرج بي عن الغرض الذي تونى من مجرد نشر الكتاب نشرأ علميا محققا . ولذلك كان لا بد لي من التزام طريق وسط بين الإفراط والتفريط . بين أن أحاول معالجة كل شيء يتصل بالكتاب ؛ وبين أن أقف منه موقف الناشر للنص المحقق له وحسب . فاخترت من جملة المسائل الكثيرة التي فكرت فيها ما هو بنص الكتاب ألصق ؛ وبحقيق الغرض المنشود من نشره أوفى . وكانت أولى المسائل التي برزت أهميتها في نظري بعد أن أعددت النص وحققته ، وشعرت أن من واجبي أن أعالجها في شيء من التفصيل ؛ هي تحليل مادة الكتاب برمته ، وعقد مقارنة بينه وبين كتاب البرهان لأرسطو^(١) لمعرفة مدى ما أخذه ابن سينا من المعلم الأول ؛ ومدى ما استقل به عنه . وقت بذلك فيما يراه القارئ في النصف الثاني من هذه المقدمة .

ولما اطلعت على المقدمة القيمة التي صدر بها الدكتور ابراهيم مذكور القسم الأول من منطق ابن سينا — المدخل — وتحدثت فيها عن كتاب الشفاء في جملة ؛ من حيث موضوعه وقيمه العلمية ومبطلته من بين مؤلفات الشيخ الرئيس ؛ وصلته بمؤلفات أرسطو وأثره في العالم الإسلامي ، والعالم المسيحي في القرون الوسطى ، وأسلوب الكتاب ومنهجه إلى غير ذلك ، أيقنت أنه بذلك كفاي مشونة الخوض في بعض النواحي التي كنت أعتم الخوض فيها : على الأقل النواحي العامة التي تصديق على كتاب الشفاء برمته ، كما تصديق على كل جزء من أجزائه . ولكن لما كان لكل قسم من أقسام هذه الموسوعة العلمية الضخمة المعروفة بالشفاء طابعه الخاص وظروفه المعينة ، ووحدته الموضوعية ، بل والمنهجية مما يتعمم معه التنبيه إلى الخصائص الذاتية المميزة لكل فن من فنون الكتاب ،

(١) وهو المعروف بأورد بقطيكا (أي البرهان) أو أنا لو طبقا الثانية ، ويسمى أحيانا أنا لو طبقا الأواخر الترجمات الثانية

حاولت بدورى أن أبرز خصائص كتاب البرهان التى ينفرد بها ، والتى قد يشاركه فيها بعض أجزاء منطق الشفاء الأخرى التى لا يزال يستغل الزملاء بإعدادها للنشر. وقد قصرت القول فى هذه المقدمة على الموضوعات الآتية :

- (١) أهمية الكتاب ومنزله من كتب ابن سينا الأخرى .
- (٢) مادته وصلته ببرهان أرسطو .
- (٣) منهجه فى التأليف وقيمه .
- (٤) أسلوبه .
- (٥) نظامه .
- (٦) مخطوطاته واختيار النص المنشور .
- (٧) تحليل مادة الكتاب ، وبيان الصلة بينها وبين كتاب أرسطو . وهو موضوع البحث فى النصف الثانى من هذه المقدمة .

١ - أهمية كتاب البرهان ومنزله من كتب منطق الشفاء :

ليس من شك فى أن كتاب البرهان - وهو الجزء الخامس من منطق ابن سينا ، والرابع من منطق أرسطو - هو أهم جزء من أجزاء المنطق على الإطلاق ، بل هو منها بمنزلة القمة من هرم المنطق الضخم المعقد البناء ، أو بمنزلة الثمرة من الشجرة المتشعبة الفروع المتشابكة الأغصان ، لأنه يعالج المنهج الذى يسترشد به العقل الإنسانى فى محاولة الوصول إلى أرق درجة من درجات المعرفة الإنسانية ، بل أرق نوع من أنواعها - أعنى العلم اليقضى الدائم فيما يزعم الفلاسفة . فلا غرابة أن يصله ابن سينا كما وصله أرسطو من قبل بكثير من أمهات مباحث الفلسفة الأنطولوجية والأبستمولوجية من جهة ، وبكثير من مباحث الألفاظ والقضايا والقياس التى عرض لها ابن سينا فى الكتب الأربعة السابقة على البرهان من جهة أخرى .

وليس من شك أيضا فى أن كتاب البرهان أعقد كتب المنطق وأصعبها فهما على الإطلاق ، وهى صعوبة نلسمها فى كتاب ابن سينا كما نلسمها فى كتاب أرسطو ، على الرغم من المجهود المضنى الذى بذله الأول فى إيضاح وتبسيط ما استغلنى من معانى الثانى .

وقد أدرك ابن سينا الصلة الوثيقة بين البرهان والحد (التعريف) ، فلم يعتبر كتاب البرهان قاصراً على البرهان ، بل اعتبره كتاب البرهان والحد معاً ^(١) . وذلك لأنه جعل الغاية من الكتاب إفادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي : والموقع للتصديق اليقيني هو البرهان ، والموقع للتصور الحقيقي — الذى هو إدراك ماهية الشيء — هو الحد . وهذه الصلة ظاهرة فى الفصول وأجزاء الفصول التى يقرن فيها ابن سينا — متبعا فى ذلك أرسطو — البرهان بالحد ، ويبين أهمية الحدود فى الأقيسة البرهانية .

وقد كان الأولى — إذا روعى شرف الموضوع — أن يقدم كتاب البرهان على غيره من كتب المنطق الأخرى ، إذ أن موضوعه أشرف الموضوعات — وهو الحق واليقين — ولكنه وضع الخامس فى الترتيب لاعتبارات تعليمية، وللتدرج بالنائى فى سلم المنطق من البسائط إلى المركبات : من التصورات إلى التصديقات ، ومن القضايا إلى الأقيسة إطلاقاً ، ومن الأقيسة إطلاقاً إلى الأقيسة الخاصة التى منها البرهان . لذا تأخر كتاب البرهان فى الترتيب عن كتب المدخل والمقولات والعبارة والتحليلات الأولى ، وكان تأخره أمراً طبيعياً لاعتبار التدرج التعليمى الآنف الذكر . أما تقدمه على كتاب الجدل ، فمسألة لا يرى ابن سينا فيها وجهاً قوياً يدافع عنه ، بل على العكس يرى أن تأخر البرهان عن الجدل قد يكون أفضل من بعض الوجوه : إذ النظر فى الجدل توطئة نافعة للنظر فى البرهان ، وإذ المادة الجدلية أعم من المادة البرهانية .

٢ — مادة الكتاب والصلة بينه وبين برهان أرسطو :

لهذه المسألة شقان يجب النظر فى كل منهما على حدة ، لكى تتضح أمامنا الصلة بين كتاب البرهان الذى وضعه ابن سينا ونظيره الأرسطى : الشق الأول هو مدى ما أفاده ابن سينا من المعلم الأول وإلى أى حد تابعه ، أو حاذاه على حد قوله — واستمد مادته منه ، والثانى عن الطرق التى بها وصلته هذه المادة الأرسطية ، فإنه مما لا شك فيه أنه لم يكن يعرف اللغة اليونانية ، ولم ينقل عن المعلم الأول نقلاً مباشراً ، بل كان ذلك عن طريق ترجمة عربية ما لنص البرهان الأرسطى ، والشروح اليونانية التى وضعها الإسكندر الأفروديسى ويحيى النحوى . وكذلك عن شروح وتعليقات عربية حكك التى وضعها الفارابى .

(١) راجع الفصل الأول من المقالة الأولى : آخر الفصل .

أما الشق الأول فقد عالجته فيما قمت به من مقارنة بين نص ابن سينا ونص أرسطو ، حيث وضع وضوحا تاما أن مادة البرهان السينوى مستمدة فى مجلتها من كتاب البرهان الأرسطى ومثروحه ، وإلى حد ما من كتب أرسطو المنطقية الأخرى وكتبه غير المنطقية . غير أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ؛ فهو أقوى فى المقالتين الثالثة والرابعة حيث يلخص فى الأولى فصول المقالة الأولى الأرسطية ، ويلخص فى الأخرى فصول المقالة الثانية ؛ ويحاذى المعلم الأول خطوة خطوة ، ويقتبس منه اقتباسا مباشرا أحيانا . ولكن هذا الأخذ الأضعف فى المقالتين الأولى والثانية حيث نهج فى تأليف فصولها نهجا آخر .

ولما كان برهان ابن سينا — من ناحية مادته على الأقل — صورة عربية من صور برهان أرسطو ، ونقات هذه الصورة عن الأصل الأرسطى نقلا غير مباشر كما قلنا ، لزم النظر فى الشق الثانى من مسألتنا ، ووجب البحث فى المراحل التى مر بها البرهان الأرسطى فى طريق وصوله إلى الشيخ الرئيس ؛ فإن الصلة التى تربط ابن سينا بمترجم أرسطو لا تقبل فى نظرنا أهمية عن تلك التى تربطه بأرسطو نفسه : إذ عليه عول ، وعنه أخذ أخذًا مباشرا . بل ربما كان لترجمته أثر غير قليل فى فهم ابن سينا لمادة البرهان ، ودقته أو عدم دقته فى فهمها وصياغتها .

والذى نعرفه من المراجع التى بين أيدينا أن كتاب البرهان لأرسطو قد نقل إلى اللغة العربية على مرحلتين : نقله إلى السريانية إسحق بن حنين — وكان أبوه قد سبقه إلى نقل الكتاب ولم يتمه — ثم نقل أبو بشر متى بن يونس المترجم النسطورى ، ترجمة إسحق إلى العربية على حد قول ابن النديم ^(١) وهذه هى الترجمة التى نشرها سنة ١٩٤٩ الدكتور عبد الرحمن بدوى فى المجلد الثانى من منطق أرسطو . ولكن البحث العلمى الحديث قد كشف عن ترجمة عربية أخرى لبرهان أرسطو لم يشر إليها صاحب الفهرست ، وأشار إلى أجزاء باقية منها الدكتور مينو بالويلو Mino Paluello على ما ذكره الدكتور ريتشارد فالترس R. Walzer فى مقال له عن الترجمات العربية لأرسطو ^(٢) وقال إن ابن رشد ومعاصرا لاتينيا له هو جيرارد الكريمنى Gerard of Cremona (المتوفى سنة ١١٨٧) قد أشارا إلى هذه الترجمة الأخرى المجهولة المؤلف ^(٣) وانتفعا بها .

(١) راجع الفهرست ص ٣٤٨ (٢) راجع مجلة Oriens المجلد السادس سنة ١٩٥٣ ص ٩١ — ١٤٢

(٣) يرجع الدكتور فالترس أن مترجما شخص اسمه مرايا Maraya اعتمادا على إشارة إليه وردت فى أحد التعليقات على ترجمة أبى بشر (أنظر نشر الدكتور بدوى ص ٣٧٩) . ولكنه ترجيح بدون مرجح ظاهر حتى الآن ، ولا يمدو أن يكون مجرد حدس وتخمين

أما عن شروح برهان أرسطو ، فيقول ابن النديم : ”شرح نامسطيوس هذا الكتاب شرحا تاما ، وشرحه الإسكندر ولم يوجد ، وشرحه يحيى النحوى . ولأبى يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى (بن يونس) كلام فيه . وشرحه أبو بشر متى والفارابى والكندى“ . ومعنى هذا أن أبى يحيى المروزى أستاذ أبى بشر كان أول شارح لكتاب البرهان الأرسطى فى العالم الإسلامى ، وأغلب الظن أنه كتب شرحه بالسريانية لأنها كانت اللغة التى ألف بها ^(١) وأما أول شارح باللغة العربية لهذا النص فأبو بشر متى بن يونس الذى فسر — على حد قول القفطى ”الكتب الأربعة فى المنطق بأسرها ، وعليها يعول الناس فى القراءة“ . ثم تلاه الفارابى فكتب تعليقات على البرهان لم تتح لى فرصة الاطلاع عليها بعد ^(٢) . أما شرح الكندى الذى يشير اليه ابن النديم فلا نعلم عنه شيئا ؛ بل على العكس نعلم أن الكندى لا يذكر كتاب البرهان لأرسطو إلا قليلا ، وحين أنه يفصل القول فى المقولات والعبارة والتحليلات الأولى .

وأما الشروح اليونانية على برهان أرسطو لنامسطيوس والأسكندر ويحيى النحوى فقد كان معروفا عند العرب منها على الأقل الاثنان الأخيران ، والأرجح أنهما نقلتا إلى اللغة العربية .

هكذا كان الحال فى شأن برهان أرسطو وشروحه فى العالم العربى إلى عهد ابن سينا ، فمن أى مصدر من هذه المصادر استمد مادته فى برهانه ؟ لقد اطلع من غير شك على ترجمة عربية ، لأنه يشير صراحة إلى مترجم ما من غير أن يذكر اسمه حيث يقول :

”ثم إن المترجم يقول إن معنى أنك تقول فى لغة العرب“ ^(٣) فهل كانت هذه الترجمة ترجمة أبى بشر متى بن يونس أم ترجمة أخرى ؟ ولمن كانت ؟ كان المترجم الذى يشير إليه ابن سينا على إلمام باللغة اليونانية ، لأنه — فى الموضع الذى اقتبس منه — يناقش مسألة لفوية يونانية ، فنَّ ياترى كان ذلك المترجم الذى ترجم برهان أرسطو إلى اللغة العربية ، وكان يعرف اللغة اليونانية ؟

ولقد اطلع ابن سينا من غير شك أيضا على شروح للبرهان الأرسطى كما يدل عليه قوله :

”وقد أوردوا فى الشروح“ ، وقوله ”فهذه الأقوال مما قيلت فى التعليم الأول وفى الشروح“ ^(٤)

(١) قال القفطى (ص ٣٦) ”ولأبى يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى كلام فيه ، والظاهر أنه سريانى“ .

(٢) وهى موجودة فى مجموعة نقاشه على منطق أرسطو وتعالىق ابن بجه عليها فى نسخة خطية بالأسكودر بال رقم ٦١٢ . راجع ما يتصل بتعليقات الفارابى ، الفهرست ص ٢٦٣ ، والقفطى ٢٧٩ — ٢٨٠ وابن أبى أصيبعة ٢٠ ص ١٣٨

(٣) انظر ١١٨ ، ولم أجد كلام هذا المترجم فى ترجمة أبى بشر لكتاب البرهان ولهذا دلالة .

وقوله " من الناس من رأى أنت الأصوب هو . . . " (١)، وقوله " فأما بعض المفسرين فيقول . . . " (٢). وغير ذلك من العبارات الكثيرة التي تدل على أنه لم يستفد في كتابه بترجمة عربية لبرهان أرسطو وحسب ، بل وبآراء الشراح والمفسرين أيضا :

بل لا يخفى أنى شك في أنه عرف شرح الإسكندر الأفروديسي ويحيى النحوى على برهان أرسطو في صورة ما : إن لم يكن في نصوص عربية كاملة لذين الشرحين ، فعلى الأقل في بعض أجزائها التي تسربت إلى يثاات المشتغلين بالمنطق الأرسطى من السريان الذين كان لهم علم باللغة العربية مثل متى بن يونس ، أو المناطقة المسلمين مثل الفارابى . وأغلب الظن أنه اطلع على تعليقات الفارابى على " أنا لو طيفا الثانية " وانتفع بها إلى حد كبير كما انتفع بهذا الفيلسوف في كل فن من فنون الفلسفة ألّف فيه . أما معرفته بشرح الإسكندر الأفروديسي ويحيى النحوى فدليل عليه المثال الآتى :

في الفصل الثالث من المقالة الثالثة يقتبس ابن سينا من التعليم الأول — الذى هو منطق أرسطو — فيقول : " فقد قيل في (التعليم الأول) ما هذا لفظه : " وأيضا في الأشياء التي يوضع الأوسط فيها خارجا إنما يكون البرهان على (لم هو) إذا كان أخبر بالعلّة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها ، لم يكن برهاناً على (لم) بل على (إن) . وفي تعليقه على هذه الفقرة الأرسطية يورد خلافا في رأى ابن الإسكندر ويحيى النحوى في تفسير كلمة (خارجا) من غير أن يذكر اسميهما فيقول :

" لكن قوله (أى أرسطو) " الأشياء التي يوضع فيها الأوسط خارجا " يحتمل وجهين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول ، بل على ترتيب (الشكل) الثانى ، فيكون الحد الأوسط (خارجا) ولا يكون أعطى العلّة القريبة . . . وهذا التأويل أظهر ، ويكون إنما نسب إلى الشكل الثانى لأنه كما علمت أولى بالسلب ، وهذا يقع في البراهين السالبة أكثر ، وإن كان قد يقع في المرجبة . فأما التفسير الثانى ، وهو الأصوب وإن لم يكن الأظهر ، فهو يعنى بالأوسط الأوسط في القياس والوجود جميعا — وهو العلّة القريبة على أنها منمكة : ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قد رتب في أجزاء القياس ، بل ترك من خارج " (٣)

ومن الواضح أن الوجه الأول يعبر عن رأى الإسكندر ، والثانى عن رأى يحيى النحوى كما يدل عليه ما ورد فى هامش ترجمة متى بن يونس ، تعليقا على الفقرة الأرسطية نفسها ، وهو :

” أبو يحيى (المروزى) عن الإسكندر قال : يريد (أى بقوله خارجا) نظام الشكل الثانى . ويحيى النحوى يقول : ليس الأمر كذلك ، بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعا . وأظن أن ما قاله يحيى النحوى أصح الأقاويل ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : إن كان لا يخبر بالعلة نفسها . قال لى الشيخ الفاضل يحيى ابن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوى فى ذلك“^(١) . ولا يكاد يخرج التعليق الطويل الذى تلقى به ابن سينا على الفقرة الأرسطية عن هذا .

نعم ليس من اليسير ، إن لم يكن مستحيلا ، أن نستقصى كل ما أخذه ابن سينا عن شراح أرسطو ، ولا أن نرد ذلك الذى أخذه إلى مصادره من كلامهم ، مع اعترافنا بقيمة مثل هذا البحث لو أمكن الاضطلاع به ، لأننا لم ندرس تعليقات الفارابى على ” أنالوطيقا الثانية ” بعد ولا شرح متى بن يونس الذى قال فيه القفطى إنه كان عماد قراء المنطق ، ولا نعلم على وجه التحديد ما وصل إلى العالم العربى من شرح الإسكندر ويحيى النحوى ، أو شرح غيرهما . فانقف فى هذه المسألة عند هذا الحد إلى أن يتكشف لنا وجه جديد من وجوهها .

وإذا كانت ابن سينا قد استمد بعض مادة كتابه فى البرهان من شراح أرسطو ، فقد استمد الجزء الأكبر والأهم منه من النص الأرسطى نفسه : ذلك النص الذى حاذاه — على حد قوله — وأخذ مسائله بترتيبها واصطلاحاتها وأمثلتها على النحو الذى وضعه أرسطو كما تشهد بذلك مقارنتنا بين النصين .

والآن نسأل : أى نص عربى لبرهان أرسطو كان ذلك الذى عرفه ابن سينا وأخذ عنه ؟ ولم نعلم أن ترجمة عربية أخرى غير ترجمة أبى بشر متى بن يونس قد وجدت ، بلحزنا بأن ترجمة أبى بشر كانت مصدره ، ولكنا نعلم الآن أن ترجمة أخرى وجدت واستعملها ابن رشد وغيره ، فهل كانت تلك الترجمة التى نجهل اسم واضعها حتى اليوم هى التى استعملها ابن سينا أيضا ؟ أم أنه استعمل ترجمة متى مع الشرح الذى وضعه ؟ . أما أنه اعتمد على ترجمة

(١) منطق أرسطو - ص ٢٥١ هامش ١

متى وحدها ، فأمر لا أكاد أصدقه أو أتصوره ، لأنها ترجمة حرفية مستخلقة المعنى ، مستحيلة :
الفهم ، مجافية للذوق العربي ، خارجة على أبسط قواعد اللغة .

وقد عرف القدماء لهذا المترجم — مع علو كعبه في المنطق — هذه العجمة وهذه الركاقة في التعبير ، فوصفوه بما يستحق أن يوصف به . يقول فيه ابن النديم : ” وكتبه مطرحة مجفوة لأن عباراته كانت عطفية غلقة “^(١) . وفي اعتقادي أنه أسوأ مترجمي ” الأرجانون “ على الإطلاق إذا قورن بلصحي بن حنين الذي نقل ” المقولات “ و ” العبارة “ أو بأبي عثمان الدمشقي الذي نقل ” الجدل “ أو غيرها . لهذا أعتقد أنه من المستحيل أن تلك الترجمة الفلقة التي نعرفها له كانت وحدها مصدر كتاب البرهان الذي عرض ابن سينا مادته عرضا واضحاً مفهوماً ، اللهم إلا إذا استعان على فهمها بشرح أبي بشر نفسه أو شرح آخرين . غير أن هذه دعوى يعوزها التديم من جانب آخر ، ولذا أخذت أقارن بين النصوص الأرسطية التي اقتبسها ابن سينا في كتابه اقتباساً مباشراً ونص على أنها من أقوال المعلم الأول بلفظها ، وبين نظائرها في ترجمة أبي بشر ، على أجد مطابقة بينها فلم أجد هذه المطابقة تامة إلا في حالة واحدة هي الآتية :

يقول ابن سينا . واعلم أنه لما سُمِعَ ما قيل في التعليم الأول حيث قيل ما قيل . ” بجميع التي يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يتبينها ، إن كان أخذها لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها وضعا ، وهي أصل موضوع : أعني الوضع لا على الإطلاق ، لكنها عند ذلك فقط . فاما إن هو أخذها من حيث ليس فيه بعينه ولا ظن واحد ، أو من حيث ظنه على ضد ، فإنما يصادر عليه مصادرة “^(٢) .

وهذه الفقرة واردة بحذاقيها وبمنصها في الترجمة العربية لأبي بشر^(٣) وليس بين النصين من فرق سوى أن قوله ” إن كان أخذها لما هو مظنون عند المتعلم “ يقابله في نص أبي بشر ” إن كان أخذها لما هو مظنوننا عند المتعلم “ . ومراده بقوله ” لها “ الأقوال الموضوعية .

(١) الفهرست ط مصر ص ٣٦٧ : والمفطى بالكسر الألكن .

(٢) انظر ص ٩٦ ب من برهان ابن سينا

(٣) منطق أرسطو ص ٢ ص ٣٤٠ وهذه الفقرة ترجمة للنص الأرسطي الوارد في ص ٧٦ ب ٢٥ — ٥

أما الاقتباسات الأخرى فلا مطابقة بينها وبين نظائرها في ترجمة أبي بشر ، بل هي تقاربها في المعنى وتختلف عنها في اللفظ وانوضح هذا النوع بالمثال الآتي :

يقول ابن سينا : . فقد قيل في التعليم الأول ما لفظه : ” وأيضاً في الأشياء التي يوضع الأوساط فيها خارجاً إنما يكون البرهان على (لم هو) إذا أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على (لم) بل على (إن) ”^(١) ويقول أبو بشر في ترجمة الفقرة ذاتها : وأيضاً في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على إن الشيء لا على لم هو ، إذا كان لا يخبر بالعلة نفسها ”^(٢) .

وبالمقارنة بين النصين ، وبينهما وبين النص الأرسطى الأصلي نلاحظ ما يأتي :

أولاً — أن قول ابن سينا . إنما يكون البرهان على ”لم هو“ إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، ليس وارداً على هذا النحو في ترجمة أبي بشر .

ثانياً — أن ترتيب الجمل في النصين مختلف .

ثالثاً — أن ابن سينا استعمل كلمة ”الأوسط“ و ”إذا“ و ”إن“ في حين استعمل أبو بشر ”الأوسط“ . ”وإن الشيء“ ”وإذا“ .

رابعاً — أن نص أبي بشر أقرب إلى النص الأرسطى الأصلي من نص ابن سينا .

أما جميع ما يذكره ابن سينا مما يشعر أنه اقتباس من أرسطو ، وذلك في الحالات التي يقول فيها ”وقيل في التعليم الأول كيت وكيت — وهو في الحقيقة لا يقتبس معنى أرسطيا ، وإنما يخلص ويشرح فكرة أرسطية — فلا مطابقة بينه وبين ترجمة أبي بشر على الإطلاق . نذكر من هذا النوع المثال الآتي :

يقول ابن سينا :

”وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف

(١) أنظر ١٠٦ ب من برهان ابن سينا

(٢) منطق أرسطو ٢٨ ص ٣٥١ : ٧٩ ب ١٣ — ١٥

اللون عند علم العدد ، وعلم ظاهرات الفلك تحت علم أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة فإن هذه العلوم تكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما متواظي الاسم ” (١)

ويقول أبو بشر :

فأما في علمين مختلفين فيكون على نحو آخر : وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما (أى برهان إن وبرهان لم) والعلم الآخر في الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هى جميع العلوم التى حال أحدهما (أحدها ؟) عند الآخر هى هذه الحال التى أناوصفها : وهى أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمثلة علوم (علم ؟) المناظر عند الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المحجمات ، وعلم تأليف اللون عند علم العدد ، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد أن تكون هذه العلوم متواظئة أسمائها ” (٢)

هنا يبدو الفرق واضحاً بين النصين : بين الترجمة الحرفية لنص أرسطو لأبى بشر، والتلخيص الحر لمعانى هذا النص ، لابن سينا .

يظهر من كل ما تقدم إذن، أن دعوانا بأن ابن سينا لم يعتمد على ترجمة أبى بشر وحدها، لاتزال قائمة ، وأن المقارنة بين ما اقتبسه ابن سينا من أقوال أرسطو بلفظه ، وبين نظير ذلك فى ترجمة أبى بشر ، قد أدت معززة لهذه الدعوى . أما اتفاقهما فى الحالة الواحدة التى ذكرتها ، فقد يكون محض اتفاق بين مترجمين ترجما نصا واحدا .

بقى إذن احتمالان اثنان لاثالث لهما : الأول ، أن ابن سينا إن كان انتفع بترجمة أبى بشر، فقد انتفع بها مع شرح أبى بشر عليها — لا عليها وحدها . الثانى ، أنه استعمل الترجمة الأخرى التى عرفها ابن رشد من بعده ، واستفاد من الشروح المختلفة التى وضعت على كتاب البرهان الأرسطى ، فيما أورده من تعليقات وشروح على النصوص الأرسطية . وإنى إلى هذا الاحتمال أميل .

٣ — منهج الكتاب :

لم يلتمس ابن سينا طريقة واحدة فى معالجته لموضوعات كتاب البرهان كلها، ولذا اختلفت فصول كتابه اختلافاً بينا فى المنهج وطريقة العرض . فبعض الفصول لا تعدو أن تكون تلخيصاً للأفكار

الأرسطية ، سار فيها على نفس النمط الذى سار عليه أرسطو فى كتابه ، وعرضها فقرة فقرة ، شارحا لها تارة ، ومعلقا عليها تارة أخرى ، وهى الفصول التى صرح أنه حاذى فيها المعلم الأول : وهذه المحاذاة واضحة كل الوضوح فى جميع فصول المقالين الثالثة والرابعة اللتين نلخص فيهما أهم ما أورده أرسطو فى الفصول ١٣ - ٣٤ من مقالته الأولى ، وجميع فصول المقالة الثانية . وكثيرا ما يتخلل شرحه وتعليقه اعتراضات يثيرها فى صورة " فإن قيل كذا وكذا " ويجب عنها إجابة متصمة لتعاليم أرسطو غير خارج على أقواله .

وفى الكتاب عدد غير قليل من الفصول التى جمع ابن سينا مادتها من أجزاء مختلفة من كتاب البرهان الأرسطى ولم ياتزم فيها ترتيبه ؛ أو جمعها منه ومن غيره من كتب أرسطو المنطقية الأخرى ، ثم شرحها وفصل القول فيها ، وهذا النوع غالب فى فصول المقالة الثانية . والنوع الثالث من الفصول ، تلك التى استقل فيها عن أرسطو بعض الشئ فوضعها وضعا واسمى فيها أقوال الشراح . وينطبق هذا الوصف على الفصول الأولى من المقالة الأولى من الكتاب .

وقد يتبادر إلى الذهن أن ابن سينا لا يصح أن يوصف بأنه " مؤلف " لكتاب البرهان ، لأنه لم يضع كتابا جديدا ولم يتكر نظريات منطقية لم يسبق إليها ، ولم يتجه بنظرية البرهان الأرسطية وجهة جديدة أو ينقدها ؛ وأن الأجدر أن يوصف بأنه جامع لمسائل البرهان الأرسطى ، عارض وشارح لها .

ولكن هذا حكم فيه الكثير من القسوة والمحافة للعدل والإنصاف . فإننا لانستطيع أن نصف ابن سينا بأنه شارح لكتاب البرهان الأرسطى على نحو ما نصف ابن رشد أو أى شارح أرسطى آخر ، لأنه لم يعن بتفسير النص الأرسطى بقدر ما عنى بتوضيح القواعد الأرسطية ، كما أنه لم يكن جماعا لمادة أرسطو فى البرهان على نحو ما وضعت المجاميع والمختصات للكتب الأرسطية . بل هو جامع يختار ما يرتضيه من الآراء ويترك ما لا يرتضيه ، ويرائم بين ما يختاره فى نسق منظم متماسك ، ويناقش كل هذا ويعلاه ويفسره . على أن ابن سينا لم يلتزم فى كتابه حدود كتاب البرهان الأرسطى بل تجاوزها فى استطراداته إلى ميادين أخرى من ميادين المنطق ، بل إلى ميادين علم النفس والطبيعة وما بعد الطبيعة مما قد نجده فى كتب أرسطو الأخرى غير البرهان . ومن أمثلة ذلك أنه بعد أن شرح القاعدة الأرسطية القائلة : إنك إذا فقدت حاسة فقدت علما ما ، يستطرد فيذكر مسائل هى فى صميم علم النفس ونظرية المعرفة ، ويتكلم عن العلم

المكتسب بالحواس ، والعلم المكتسب بغيرها ، ويدل على إمكان الوصول إلى المعاني العقلية المجردة ، وغير ذلك مما بسطه فيما بعد في كتاب الإشارات^(١) .

وإذا لم يكن لابن سينا فضل تأليف كتاب جديد في البرهان ، بل كان مجهوده فيه مجهود جامع ملخص عارض ، شارح معقب معلق على برهان أرسطو ، فأين فضله إذن ، وما هي قيمة كتابه ؟ الحق أن فضله إنما هو في هذه كلها مجتمعة . وليس بقادح في قيمة كتابه أن مادته في جوهرها هي مادة البرهان الأرسطي .

لم تكن المهمة التي اضطلع بها ابن سينا مهمة سهلة أو هينة ؛ فقد كان عليه أن يعرض - لأول مرة في تاريخ المنطق في العالم الإسلامي - صورة من صور البرهان الأرسطي في لغة ، إن لم تكن واضحة للوضوح كله ، فهي على الأقل مفهومة خالية من الركائكة والاستغلاقات اللذين نجدهما في ترجمة أبي بشر متى بن يونس ، وليست موضوعات البرهان الأرسطي من الموضوعات التي يسهل فهمها واستيعاب معانيها ومراميها حتى على المتمرسين بصناعة المنطق والفلسفة ، بل تحتاج إلى تأمل عميق وفهم دقيق وإحاطة شاملة بالتراث الأرسطي المنطقي والفلسفي . كما أن لغة أرسطو في البرهان ليست باللغة المستقيمة الواضحة ، بل هو أعقد وأعرض كتبه المنطقية وأكثرها تركيزاً على الإطلاق .

لذا استطاع ابن سينا أن يخرج للعالم العربي ، في منبر هذه الظروف المظلمة ، ومن غير استعانة بأستاذ ما ، كتاباً في نظرية البرهان يمكن فهمه واستساغته : كتاباً كان معتمد كل باحث عربي في العالم الإسلامي من بعده ، كان ذلك فضلاً عظيمًا له ولكتابه ، ونصراً مبيناً لعبقريته .

٤ - أسلوبه :

إننا لانتطلب عادة ممن يكتبون في مادة كمادة المنطق ، جمالاً في الأسلوب ، وأوروة وأناقة في التعبير ، فإن طبيعة العلم نفسه تأبى ذلك عليهم . وإنما ألزم ما نلزمهم به الدقة في التعبير والتحليل والقصد في الألفاظ ، والبساطة في اللغة ، والوضوح في الفكرة ، والترتيب المنطقي المتسلسل المترابط . ولابن سينا في كتاب البرهان حظ غير قليل من هذه الصفات جميعها : فقد غنى ما وسعه الجهد بإيضاح الأفكار المنطقية ، وقصد إلى أقصر الطرق في التعبير عنها ، متحاشياً لغو القول

(١) راجع الإشارات في النمط الرابع في الوجود وعلاه .

والتكرار فيه ، وجانب الملاحظات اللفظية جملة . ومع كل هذا لم يحل أسلوبه من شيء من السجمة أحيانا وثبو عن الذوق العربي السليم ، كما لم يحل من إبهام وغموض . وليس هذا قاصرا على أسلوبه في هذا الكتاب ، بل هو الغالب عليه في جميع مؤلفاته عدا كتاب الإشارات والتفسيات ، بل عدا الأنماط الأربعة الأخيرة من هذا الكتاب ، حيث يرتفع أسلوب ابن سينا إلى مرتبة من البيان لاعهد لنا بها في كتبه الأخرى .

كما أننا يجب ألا ننسى أن ابن سينا كان غريبا على اللغة العربية ، وأنه ككل غريب على لغة إن ملك زمامها لم يملك ذوقها ، كما أننا يجب ألا ننسى أنه يمثل في تاريخ نقل التراث اليوناني إلى العالم الإسلامي ، المرحلة الوسطى بين مرحلتين : أولاهما مرحلة الترجمة حيث كانت لغة الفلسفة لاتزال بغة قلقة ، والأسلوب الفلسفي معقدا غامضا ، روعى فيه أمانة النقل من الأصول المترجمة أكثر مما روعى فيه الصقل والبساطة والوضوح . والمرحلة الأخرى مرحلة التحرر التام من قيود الترجمة ومقتضياتها ، وهي مرحلة التأليف الحر التي أعقبت عصر ابن سينا كما نراها واضحة في تأليف الغزالي مثلا . أما ابن سينا فيقف وسطا بين هذين الطرفين : فهو متحرر نوعا ما من التحرر ، ولكنه مقيد أيضا نوعا ما ، لشدة حرصه على متابعة الأصول اليونانية التي يستمد منها مادته . وهذه ظاهرة نلمسها في كتاب البرهان بوجه خاص .

وفي أسلوب البرهان صفات أخرى من أجلها يستعصى فهمه على القارئ أحيانا : من أبرزها طول الفقرات وتداخل أجزائها وكثرة الجمل المعترضة فيها . ومنها استعمال الفاءات بغير حساب . وكمن مرة وقفت طويلا عند كلمة تسبقها "فإن" فلم أتبين في وضوح أنها ابتداء جملة جديدة أو تامة لجملة سابقة ، أو استئناف لقول أو عطف أو تفسير ! ولذا كان وضع نقط الوقف والفواصل بين الجمل من أصعب الأمور التي واجهتها في إعداد النص ، مع أن على هذه النقط والفواصل يتوقف فهم الكتاب فهما صحيحا .

وعلى الرغم من كل هذا فأسلوب ابن سينا في البرهان أسلوب علمي دقيق ، وإلى حد كبير جلي واضح . وقد كان من غير شك أسلوبا موفيا بفرض المؤلف وأعراض العصر الذي عاش فيه ، وإن لم يعد اليوم موفيا بأعراضنا بعد أن فرقت القرون العشرة الماضية بيننا وبينه ، وباعدت بين أسلوبنا وأسلوبه . ولن نستطيع أن نرجع بمجلة الزمان هذه القرون العشرة فنجعل من كل دارس للنطق الأرسطي تلميذا كابن سينا أو أبي بشر متى بن يونس .

٥ — نظامه وأجزأؤه :

يتألف كتاب البرهان لابن سينا من أربع مقالات متقاربة في أحجامها ، بينما يتألف برهان أرسطو من مقالتين تقرب أولاهما من ضعف الثانية . وقد جرى ابن سينا في برهانه ، بل وفي جميع كتبه المنطقية في الشفاء على سنة أرسطو ، فقسم الكتاب إلى مقالات ، والمقالات إلى فصول ، والفصول إلى فقرات ، ولكنه في البرهان لم يلتزم نهج أرسطو في عدد الفصول ولا عناوينها ، كما لم يلتزم في عدد مقالات الكتاب . ولذا نجد تداخلا كبيرا بين فصول الكتابين وبين موضوعاتهما . وبينما يفرد أرسطو لموضوع واحد فصلا برمته ، يعرض ابن سينا لموضوع هذا الفصل تحت عنوان مخالف لعنوان أرسطو ؛ وقد يعرض له في ثانيا كلامه عن موضوع آخر لم يفرد له أرسطو فصلا خاصا . ذلك لأن ابن سينا اختار لفصوله من مسائل البرهان الأرسطى ما شاء أن يختار ، وجمع كل طائفة متلازمة من هذه المسائل في فصل من الفصول ، وإن كان أحيانا يعرض المسألة الواحدة في أكثر من فصل واحد ، فيثيرها في موضع ثم يستأنف القول فيها في موضع آخر .

والظاهر أنه اختار عناوين فصوله — على افتراض أنه هو الواضع لهذه العناوين — وهذا ما أشك فيه — على غير قاعدة ثابتة . فبعض العناوين قصير منصب على موضوع بعينه ، مع أن الفصل المعنون به يحتوى هذا الموضوع وغيره ؛ وبعضها طويل يفصل الموضوعات المختلفة التي تعالج تحتها . ولا يكاد يتفق واحد منها مع واحد من فصول برهان أرسطو ، مما كان له أثره في الصعوبات التي عانيت بها عند ما حاولت مقارنة النصين .

ولا يختلف الكتابان في عدد المقالات والفصول وعناوين الفصول لحسب ، بل يختلفان اختلافا بينا في الحجم . فبرهان ابن سينا أكبر من ضعف برهان أرسطو بفضل ما أضافه إلى المادة الأصلية من شروح وتعليقات واسطرادات .

ويحتوى الكتاب على واحد وأربعين فصلا : اثنا عشر منها في المقالة الأولى ، وعشرة في الثانية ، وتسعة في الثالثة ، وعشرة في الرابعة ، في حين يحتوى كتاب أرسطو على ثلاثة وخمسين فصلا : أربعة وثلاثون منها في المقالة الأولى وتسعة عشر في الثانية . ويرجع السبب في هذا الفرق في عدد الفصول إلى أن أرسطو فصل مادة كتابه تفصيلا لم يلتزمه ابن سينا .

وتقسيم ابن سينا لمقالات كتابه على غير أساس واضح ، وإن كنا نستطيع أن نقول بوجه عام إنه قصد أن تكون المقالتان الأولى والثانية في المسائل العامة المتصلة بالبرهان من غير مراعاة لمحاذاة أرسطو أو تتبع لخطواته وترتيبه ، وأن تكون المقالتان الثالثة والرابعة تلخيصاً لأهم ما أورده أرسطو في كتابه مع مراعاة هذه المحاذاة ، ولكن هذا لم يمنعه من معالجة بعض مسائل البرهان الخاصة في المقالتين الأوليين . ولذا إذا تكلمنا عن الوحدة الموضوعية في المقالات ، وجدناها أظهر في المقالتين الثالثة والرابعة ، منها في الأولى والثانية .

٦ - المخطوطات واختيار النص :

اعتمدت في إعداد هذا النص المنشور على ثلاث مخطوطات هي :

(١) مخطوطة مكتبة الأزهر رقم ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ نجيت ؛ وهي التي رمزت لها بحرف ب ، وإلى هامشها بحرف نج . وهي بمثابة نسختين .

(ب) مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٥٠٠ . وهي التي رمزت لها بحرف م .

(ج) مخطوطة داماد (سليمانية) رقم ٨٢٤ ، وهي التي رمزت لها بحرف س .

وقد كانت هذه المخطوطات الثلاث من جملة المخطوطات التي اعتمد عليها حضرات الزملاء الأفاضل الذين نشروا المجلد الأول من منطق الشفاء (المدخل) ؛ وقد وصفوها بالتفصيل من حيث مسطرتها وعدد أوراقها وأسطرها وكلماتها ونوع خطها وتاريخ نسخها الخ : فلا داعي لتكرار القول في هذا مرة أخرى . ولذا سأقتصر كلامي هنا على ملاحظاتى عن هذه المخطوطات في الأجزاء التي وقع فيها كتاب البرهان لابن سينا ، مبينا مميزات كل مخطوطة وعيوبها واهل كل واحدة منها بالأحرى ، وذاكرا حكمي في النهاية على قيمتها .

يقع كتاب البرهان من مخطوطة الأزهر في ٣١ ورقة وجزء من ورقة : أى من ٨٧ ب إلى ١١٨ ب وجزء من ١١٨ ب .

ويقع من مخطوطة المتحف البريطاني في ٣١ ورقة وجزء من ورقة أيضا : أى من ١٩٠ ب إلى ١٢٠ ب وجزء من ١٢١ ب .

ويقع من مخطوطة داماد في ٧٣ ورقة : أى من ٢١١ ب إلى ٢٨٤ ب .

ومن الغريب أن تتفق المخطوطتان م ، ب في عدد الأوراق ، ولكنهما تتفقان أيضا فيما هو أكثر من ذلك خطرا : أعني قراءات النص ذاته ، وفي أغلب المواضع ، في الأخطاء اللغوية والإملائية ، وفيما يتكرر من كلمات مفردة أو جمل ، مما يحلني عن الظن بأن المخطوطتين فرعان لأصل واحد . أما مس فخطوطة مستقلة عن كل من م ، ب : لها قراءاتها الخاصة بها وأخطاؤها ، ولهذا وقعت الاختلافات الحقيقية في النص بينها وبين المخطوطتين الأخرين .

وأفضل المخطوطات الثلاث على الإطلاق ب ، وإياها م ثم س . ولكنني مع هذا لم أتردد في الأخذ بقراءة س في كل موضع ظهر فيه أنها أقرب إلى المعقول وإلى ما يقتضيه سياق الكلام .

وقد لاحظت أن عددا غير قليل من مواضع الاختلاف في س مرده إلى محاولة النسخ تقويم لغة النص ، فقد كان - في هذه المواضع - أقرب إلى الذوق العربي من صاحبي ب ، م .

ولم أختَر واحدة بعينها من المخطوطات الثلاث وأثبت نصها في صاب الكتاب وأسجّل في الهوامش القراءات الأخرى المغايرة كما يفعل بعض الناشرين ، بل احترت النص الأفضل في كل حالة وأثبتته في الصلب ووضعت في الهوامش ما يخالفه . أعني بذلك أن النص الذي أنشره هنا نص مستخب من المخطوطات الثلاث وليس نص مخطوطة واحدة . أما الترقيم الذي يرى في المتن بين الحاصرتين المعقوفتين [] فهو ترقيم المخطوطة م ، وليس له من الدلالة أكثر من أنه مفتاح استعنت به على مراجعة النص أو أى جزء فيه كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

(ب)

تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو

ذكرت فيما مضى صلة كتاب البرهان لابن سينا بكتاب التحليلات الثانية لأرسطو في صورة إجمالية عامة ، وقررت أن الكتاب في مجلته - مادته ومسائله - بمثابة ملخص مختار لكتاب المعلم الأول ، وضع عليه ابن سينا ما رآه من الشروح والتعليقات . أما هنا فقد حاولت أمرين : أولهما تحليل مادة الكتاب كما عرضها المؤلف في فصوله ، وعلى النسق الذي عرضها به ، وثانيهما الإشارة إلى المواضع الهامة من كتاب أرسطو في الحالات التي تبين لي أنها المصدر الذي أخذ عنه .

ولا أدعى أن في محاولتي هذه استقصاء أو استيعاباً، بل الاستقصاء والاستيعاب مستحيلان تقريباً في تتبع أصول نص كنص ابن سينا تداخلت أجزاءه مع أجزاء النص الأرسطي تداخلاً يكاد يكون تاماً ، وتخلل هذه الأجزاء شروح هي مزيج من كلام الشراح الأرسطاطالين وكلام أرسطو في غير كتاب البرهان . على أني لم أغفل الإشارة جملة إلى كتب المنطق الأرسطي الأخرى غير البرهان بل ذكرتها في الحالات التي كانت صلتها ببعض أجزاء برهان ابن سينا قوية واضحة ، ولكن الذي قصدت إليه بالذات هنا هو المقارنة بين نصي كتابي البرهان : السبوي والأرسطي .

المقالة الأولى

١ - الفصل الأول - في الغرض من كتاب البرهان :

ليس لهذا الفصل ولا للفصل الذي يليه نظير في برهان أرسطو ، وإن كان جزء كبير من مادتهما أرسطياً . ويبحث هذا الفصل في الموضوعات الآتية :

(١) انقسام العلم إلى التصور والتصديق ، وطريق كسب كل منهما . اليقيني من التصديق وغير اليقيني . أنواع الأقيسة . قارن كتاب الجدول لأرسطو م ١ ف ١

(٢) أنواع التصور : التصور بالمعاني الذاتية ، وبالمعاني العرضية . الحد والرسم . قارن إيساغوجي - المدخل - لابن سينا ف ٧

(٣) يفيد كتاب البرهان (١) مواد القياس الموقع لايقين - البرهان - ومواد التعريف الموقع للتصور التام - الحد . والحق أنه كتاب البرهان والحد معا .

(٤) التصور مبدأ للتصديق ، والتصديق كالتماس للتصور .

٢ - الفصل الثاني - مرتبته :

يبحث ابن سينا فيه الموضوعات الآتية :

(١) الغرض الأول من المنطق هو التوصيل إلى كسب الحق واليقين ، فبحسب شرف المتزلة كان يجب أن يوضع كتاب البرهان أولاً .

(٢) رأى من يرى وضع كتاب الجدول قبل كتاب البرهان ورأى ابن سينا في ذلك .

(٢) تنقسم المبادئ المصدق بها على وجه الضرورة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه ظاهرة ،
(ب) ما كانت الضرورة فيه باطنة . وتنقسم هذه الأخيرة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه عقلية ،
(ب) ما كانت الضرورة فيه خارجة عن العقل — وهى الأحكام الوهمية .

أما ما كانت الضرورة فيه عقلية فينقسم إلى (١) ما كانت الضرورة فيه مجرد العقل ، وهو
الأوليات ، (ب) ما كانت الضرورة فيه هى العقل مستعينا بشئ آخر . وتنقسم هذه الأخيرة
إلى (١) ما كان المعين فيه شيئاً غير غريزى ، (ب) ما كان المعين فيه غريزيا .

(٣) تنقسم القضايا إلى :

الأوليات والضروريات والمحسرات والمجربات والمظنونات والمتوترات والوهميات
والمشهورات والمسلمات والمقبولات الخ .

٥ - الفصل الخامس - فى المطالب ومبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى :

أكثر هذا الفصل متصل بما ورد فى م ٢ ف ١ ، م ١ ف ١٣ من برهان أرسطو .

وهو يبحث فى الموضوعات الآتية :

(١) تنقسم المطالب قسمة أولى إلى ثلاثة :

مطلب ” ما “ ، ومطلب ” هل “ ، ومطلب ” لم “ . فإذا قسمنا كلا من هذه إلى قسمين كانت
المطالب ستة ^(١) . إما مطلب الأى والكيف والكم والأين والمتى وغيرها فراجعة إلى مطلب هل
المركب .

(٢) الحد بحسب الاسم ، والحد بحسب الذات . وضع الحدود فى العلوم التعليمية
(الرياضة) .

(٣) الأمور التى تذكر فى المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . القضايا المتعارفة
والأصول الموضوعية مركبة . المعانى المفردة إما أعراض موضوع الصناعة ، وإما داخلية
فى جملة موضوع الصناعة .

(١) حصر أرسطو المطالب فى أربعة : (١) هل يوجد لثى ، صفة كذا ؟ (ب) لماذا توجد له ؟ (ج) هل لثى ، موجود ؟
(د) ماهو لثى ؟ أى أنه حصرها فى مطلب ” هل “ البسيط والمركب ومطلب ” لم “ ، ” ما “ . راجع م ٢ ف ١ من برهانه .

(٤) مطلب "لم" متأخر عن مطلب "ما" وينقسم مطلب "لم" إلى قسمين: (١) مطلب "لم" بحسب القول، (ب) مطلب "لم" بحسب الأمر في نفسه .

(٥) الحد الأوسط علة القياس ، وقد يتفق أن يكون علة للأمر في نفسه — أى علة وجود المحمول للموضوع .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣ ، م ٢ ف ٨ ، م ١٩٣ وما بعدها .

وبلاحظ أن ابن سينا قد وفى القول في مبادئ البرهان بعد ذلك في م ١ ف ١٢ ، م ٢ ف ١ ، الخ .

كما أنه ذكر برهان "لم" بالتفصيل في م ١ ف ٧ ، م ٣ ف ٣ ، وستأتى مقارنة كل ذلك بأرسطو .

٦ - الفصل السادس - في كيفية إصابة المجهول من المعلومات :

يبحث هذا الفصل في كيفية اقتناص المجهول عن طريق المعلوم . وهذا بعينه موضوع م ١ ف ١ من كتاب أرسطو .

وقد أثار ابن سينا هنا الإشكال الذى أثاره أفلاطون في محاوره مينون^(١) : وهو إما أن الإنسان لا يتعلم شيئا وإما أنه يتعلم الأشياء التى يعلمها . وهذا وارد أيضا في أرسطو م ١ ف ١ أما الكلام في أول الفصل عن العلم بالأمر العدمية المستحيلة الوجود: المفردة منها والمركبة: فلا نظيره في الفصل الأرسطى المشار إليه .

٧ - الفصل السابع - في البرهان اللبى والإنى :

يحتوى هذا الفصل على المسألة الرئيسية التى أوردتها أرسطو في م ١ ف ١٣ وهى العلم بأن الشيء موجود، والعلم بعلة وجوده . ولكن ابن سينا قد تجاوز هذه المسألة إلى مسائل أخرى كثيرة ليست موجودة في الفصل الأرسطى المذكور فقد عرض للموضوعات الآتية :

(١) العلم المكتسب يقال على :

(١) التصور الواقع بالحد أو الموضوع في العلوم وضما .

(١) راجع مينون (Meno E.)

(ب) على التصديق الواقع من قياس متج أن كذا هو كذا .

(ج) على التصديق الواقع من قياس متج أن كذا هو كذا مع الاعتقاد بأنه لا يمكن ألا يكون كذا

قارن (ج) بما ورد في أرسطو م ١ ف ٢ : ٧١ ب ١٠

(٢) مناقشة القول بأن البرهان قياس مؤلف يقينى بمعنى أنه مؤلف من يقينيات لا بمعنى أنه يقينى النتيجة .

(٣) الاستقراء التام يقينى أيضا ، والناقص ليس يقينيا . الاستقراء التام في الحقيقة قياس مقسم وهو من جملة الاقترايات . قارن أنا لو طيقا الأولى م ٢ ف ٢٣

(٤) برهان إن يعطى علة التصديق ، وبرهان لم يعطى علة التصديق وعلة الوجود ، ومناقشة برهان إن المطلق وبرهان إن المسمى بالدليل . وهذا في جملة تلخيص لما ورد في أرسطو م ١ ف ١٣

(٥) السبب في وجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجود الأكبر للأصغر ، أولا يكون سببا لوجود الأكبر في نفسه مع كونه سببا لوجوده في الأصغر .

(٦) كل شيء يكون علة للحد الأكبر ، يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط له . وإلى أن يتبين أنه علة له ، لا يكون القياس المؤلف برهان لم .

(٧) ربما يكون الأوسط في الوجود معلول الأكبر في الحقيقة ، ولكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر .

(٨) الفصل : وهل هو أولا للجنس أم للنوع .

٨ - الفصل الثامن - في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب (إنما هو) من جهة سببه :

عالج أرسطو الفكرة الرئيسية التي يحتويها عنوان هذا الفصل في مواضع مختلفة من كتابه : مثال ذلك ٧١ ب : ٩-١٢ ، ٧٤ ب : ٢٦-٣٦ م ١٧٦ : ٤-٦ الخ . ولكن ابن سينا ذكر في الفصل مسائل أخرى كثيرة متصلة به وغير متصلة ، وهي في جملة أسئلة بثرتها ثم يجيب عنها . وهاهي أهم عناصر الفصل :

(١) إذا كان الجدل ضروريا — دائما أو بعض الوقت — كانت هذه الضرورة لعلّة، وكانت النسبة بين الموضوع والمحمول راجعة إلى تلك العلة ، لا إلى ذات الموضوع والمحمول .

قارن ما ورد في أرسطو في م ١ ف ٦ : ١٠١٧٥

(٢) إذا كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته ، ولكنه ليس بين الوجود له ، والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر ، والأكبر بين الوجود للأوسط ، فيمقد برهان يقيني هو برهان إن .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣

(٣) برهان إن قد يعطى اليقين الدائم وذلك فيما لا سبب له (أى فيما هو لذاته) . فاما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم .

(٤) إذا كان الأوسط صفة ذاتية للأصغر ، فلا يجوز أن يكون معلولا للأكبر ، لأنه قد يكون معلولا لعلّة داخلّة تحت الأكبر . فكون الجسم مؤلفا من "هيولى وصوره" ليس معلولا لكونه "له مؤلّف" بل معلول لكونه "مؤلفا" . و"مؤلف" داخلّة تحت معنى أعم هو "هـ المؤلف" — أى الذى له مؤلّف يؤلّفه .

(٥) توسط المضاف فى القياس .

(٦) القياس الاستثنائى ليس فيه علة .

(٧) قياس الخلف يفيد برهان الإن .

(٨) لا يكفى فى اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر فى الأصغر فقط .

(٩) حال الأصغر من الأوسط فى البراهين :

(أ) يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط مقتضية لذاته اقتضاء النوع لخواصه .

(ب) يجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط .

(١٠) ليس برهان "لم" هو الذى يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل هو برهان "لم" وان

له يفعل ذلك .

٩ - الفصل التاسع - في كيفية ما ليس محموله سبب في موضوعه :

يتصل هذا الفصل بمسائل كثيرة أثارها أرسطو في أجزاء مختلفة من أنا لوطيقا الثانية وغيرها . فهو يتصل بنسبة المحمول إلى الموضوع من جهة أنها شيء يطالب البرهنة عليه . راجع أرسطو ١٢١ ٨٨ ، وبالأستقراء الناقص من حيث هو طريق الوصول إلى حكم كلي عن طريق شخص الجزئيات وأنه لذلك لا يعطى نتائج يقينية . راجع أنا لوطيقا الأولى لأرسطو م ٢٣ ف ٢٣ وأنا لوطيقا الثانية ٩١ ب ٣٥

وأهم المسائل التي عرض لها ابن سينا في الفصل هي :

- (١) إذا كانت نسبة المحمول إلى الموضوع لا لسبب في نفس الوجود ، فإما أن تكون بيئة بنفسها فتكون يقينية ولا تحتاج إلى برهان ، وإما أن تكون غير بيئة بنفسها ، فلا يمكن أن يقع بها يقين دائم . وهذه يقع بيانها بالاستقراء لا بالقياس ، ويكون بيانها يقينيا .
- (٢) التجربة غير الاستقراء ، ويكون الحكم المستند إليها فيما لا يعرف سببه ، ومع ذلك يقع بها اليقين . وهي لا تفيد العلم لكثرة ما يشاهد في التجربة ، بل لاقران قياس به .
- (٣) التجربة لا تفيد علما كليا قياسيا مطلقا ، بل كليا بشرط ، وهو أن المتكرر في الحس له طبع يلزم أمرا دائما . وقد توقع ظنا لا يقينا إذا أخذ فيها ما بالعرض مكان ما بالذات .

١٠ - الفصل العاشر - في كون الأخص علة لإنتاج الأعم :

هذا الفصل أدخل في باب الكليات الخمس منه في باب البرهان ، ولذا كان وثيق الصلة بما ذكره ابن سينا في كتاب " المدخل " في الفصل التاسع في الجنس . ص ٤٧ وما بعدها ، ٩٧

ولكنه يناقش هنا الجنس والفصل والنوع وجنس الجنس وفصل النوع وفصل الجنس من حيث وقوعها حدودا في مقدمات البراهين . وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

- (١) أي معنى أخذته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه أيا كانت ، على أنها فيه ومنه ، كان ذلك جنسا . وإن أخذته من جهة بعض الفصول واعتبرت أنه تم بها ، وأن كل شيء آخر يضاف إليه يكون خارجا ، لم يكن ذلك جنسا ، بل بمثابة المادة للجنس .
- وإن أخذته بشرط زيادة توجب تمام المعنى له كان نوعا .

(٢) لا تجد الجنس الأعلى يوجد أولا للنوع ثم يتلوه الجنس الذى دونه ويُحمل بعده ، بل تجد كل ما هو أعلى تابعا فى الحمل للأسفل .

(٣) الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذى يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس .

(٤) الحال كذلك فيما تحت النوع مع النوع .

قارن العملة بين الجنس والنوع فى أرسطو ٩٦ ب ٢١-٢٥

١١ - الفصل الحادى العاشر - فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شروطها :

يعتمد هذا الفصل على ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٢ : ٧١ ب ٢٥-٣٠ ، ١٧٢ هـ وما بعدها فيما يتصل بشروط مقدمات البرهان من أنها يجب أن تكون صادقة ، أقدم من النتيجة وأُعرف منها .

غير أن ابن سينا فصل كثيرا فى كلامه عن معنى الأقدم والأعرف بالنسبة لنا للطبيعة ، وأضاف كلاما عن الطبيعة الكلية المسككة لنظام العالم ، وعن مقاصدها وغاياتها ؛ وكذلك تكلم عن البسائط والمركبات أيها أقدم وأعرف عندنا وعند الطبيعة . وهذه التفاصيل لا وجود لها فى الفصل الأرسطى المشار إليه ، ولكن لها أصلا فيما ذكره أرسطو فى مطلع كتابه فى الطبيعة (قارن الطبيعة م ١ : ١١٨٤ : ١٥) حيث يقول :

”إن الطريقة الطبيعية لدراسة العلم الطبيعى هى أن نبدأ بالأشياء التى هى أعرف وأوضح بالنسبة إلينا ، وبوساطتها ننقل إلى الأشياء التى هى أوضّح وأعرف بالطبيعة“ .

والظاهر أن المقصود من قوله ”أعرف بالطبيعة“ ”أعرف فى ترتيب تفسير الأشياء“ ، لأن أرسطو نفسه يستعمل هذا التعبير الثانى مرادفا للأول فى كتاب الطبيعة نفسه فى ١٨٩ هـ ٤ . أما قول ابن سينا ”أعرف عند الطبيعة“ فالمراد به ما تقصد الطبيعة إلى وجوده كطبائع الأنواع .

وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

(١) مقدمات البرهان أقدم بالذات وبالزمان وفي المعرفة من النتيجة . ويجب أن تكون صادقة ، أولية ، مناسبة للنتيجة ؛ ومع ذلك فقد تؤخذ مقدمات صادقة غير مناسبة وينتج عنها نتائج صادقة .

(٢) الأقدم عندنا هي الأشياء التي نصيبها أولا ؛ وعند الطبيعة هي الأشياء التي إذا رفعت رفع ما يدخل تحتها . والأعراف عندنا هو الأقدم عندنا . وعند الطبيعة هو الشيء الذي تقصد الطبيعة إلى وجوده . فالجزئيات المحسوسة أقدم عندنا وأعراف من الكليات . والكليات الجسمية أقدم بالطبع ، وليست أعراف عند الطبيعة . وهي من جهة معقوليتها أقدم عندنا وأعراف . وطبائع الأنواع أعراف من طبائع الأجناس عند الطبيعة .

(٣) إذا أردنا أن نتحقق الكليات ابتدأنا بما هو أقدم عند الطبيعة وأعراف عندنا - وهو الجنس - واثبتنا إلى ما هو أعراف عند الطبيعة ولكنه ليس أقدم عندها - وهو النوع .

(٤) وإذا ابتدأنا بالبسائط وصرنا على طريق التركيب ، فقد ابتدأنا أيضا بما هو أقدم عند الطبيعة ولكنه قد يكون أعراف عندنا وقد لا يكون .

(٥) البسائط التي هي علل كالقواعل والغايات أقدم وأعراف عند الطبيعة من معلولاتها ؛ والبيان منها برهاني .

١٢ - الفصل الثاني عشر - مبدأ البرهان :

عالم ابن سينا في هذا الفصل طبيعة البرهان بوجه عام والأقوال التي تتألف منها مقدماته ، ولكنه تجاوز ذلك إلى ذكر مسائل أخرى متصلة بهذا الموضوع استمد ما دتها من الفصول ٢ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . وأهم هذه المسائل هي :

(١) مبدأ البرهان على وجهين : مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، وبحسب علم خاص . معنى القضية التي هي مبدأ برهان والفرق بينها وبين غيرها . قارن م ١ ف ٢ : ١٧٢ و ١٠ وهي مسألة كرر أرسطو القول فيها في أكثر فصول المقالة الأولى .

(٢) الحد (التعريف) يخالف المقدمة المسلم بها ، بل يخالف كل مقدمة . قارن م ١
ف ١١ : ٧٦ ب : ٣٥ - ٤٠

(٣) الأصل الموضوع والأسماء المختلفة التي وضعت له .

(٤) اختلاف العلوم في استعمال أنواع المبادئ .

(٥) يجب أن يكون تصديقنا بالمقدمات متقدما على تصديقنا بالنتيجة . قارن م ٢ ف :

١٧٢ : ٢٥ - ٣٠

(٦) الفرق بين الأصل الموضوع والمصادرة . وهنا يقتبس ابن سينا اقتباسا مباشرا ويناقش
هذا النص مناقشة طويلة من قوله ”واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول“ إلى قوله
”أو لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط“ . قارن م ١ ف ١٠^(١) .

(٧) المقدمات البرهانية على المطالب الضرورية ، والمغالطات البرهانية ، والمقدمات
المغالطية الجدلية . وقد ورد بعض هذا في م ١ ف ٦ من أرسطو .

المقالة الثانية

١٣ - الفصل الأول - في معروفة مبادئ البرهان وكليتها وضرورتها :

هذا الفصل استمرار للفصل الأخير من المقالة الأولى ، وقد عالج أرسطو موضوعه في الفصل
الثالث من المقالة الأولى من كتابه . أما عناصره فهي :

(١) الرأي المبطل للبرهان ، والرأي القائل إن مبادئ البرهان تبين دورا ، باطلان . قارن
أرسطو م ١ ف ٣ و ٧٢ ب : ٥ - ٢٠ ، كل ما أضافه ابن سينا هنا تفصيل في استحالة أن توجد
أوساط في القياس إلى غير نهاية .

(١) ورد اقتباس ابن سينا بنصه في ترجمة أبي بشر متى بن يونس لبرهان أرسطو . انظر منطق أرسطو ج ٢ ص ٣٤٠

ص ٣ من أسفل وما بعدها .

(٢) الجحجج على بطلان البرهان بالدور وهي واردة كلها في أرسطو . نفس المرجع ٧٢ ب :

٢٥ - ١٧٣

(٣) مقدمات البرهان غير ممكنة التغير ، وهذا أحد المعاني التي تسمى ضرورية . مناقشة مطولة لمعنى "الضرورى" وهو أدخل في موضوع "الموجّهات" كما هو وارد في كتاب العبارة وكتاب أنا لوطيقا الأولى لأرسطو .

(٤) المقدمة "كل ج ب بالضرورة" لها معنى في كتاب القياس غيره في كتاب البرهان فعنها في الأول أن كل ما يوصف بأنه ج ، دائماً أو بالضرورة ، أو وصف به وقتاً ما ، أو بالوجود الغير الضرورى ، فهو موصوف كل وقت ودائماً بأنه ب . ومعناها في الثانى أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة ، فإنه ما دام موصوفاً بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب . أى أن الضرورة ها هنا راجعة إلى ثبوت المحمول لكل فرد من أفراد الموضوع وفي جميع الأوقات . قارن م ١ ف ٣ :

١٧٣ : ٢٥ - ٤٠ من أرسطو .

١٤ - الفصل الثانى - في المحمولات الذاتية في البرهان :

يستند معظم هذا الفصل إلى م ١ ف ٤ و ١٠ من أرسطو . وأهم موضوعاته ما يأتى :

(١) يقال "الذاتى" على وجوه :

(١) يقال ذاتى لكل شئ مقول على آخر من طريق ماهو . وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول من طريق ماهو .

(ب) ويقال ذاتى للمحمول إذا أخذ في حده الموضوع أو جنسه .

أى أن كل محمول برهائى إما مأخوذ في حد الموضوع أو الموضوع وما يقوم مأخوذ في حده .

قارن م ١ ف ٤ ، ١٧٣ : ٣٥ ، ٧٣ ب : ٥ - ١٥

(٢) رأى من ظن أن المحمولات في البراهين لا تكون إلا من الصفات المقومة للنوع ، ومارتب على هذه الدعوى من أوهام . رد ابن سينا على ذلك .

(٣) سميت الأعراض الذاتية كذلك لأنها خاصة بذات الشئ أو جنس ذاته . قارن

م ١ ف ٤ : ٧٣ ب ١٥ - ٢٥

(٤) تنقسم العلوم إلى كلية وبحرئية . والجزئى هو الذى يبحث فيما يعرض لموضوعه من حيث هو كذلك .

ولهذا الموضوع مصادر كثيرة من فصول البرهان الأرسطى . قارن مثلا م ١ ف ١٠ : ٧٦ ب : ١-٥ ، ف ١٢ : ١٧٧-٣٥١ ، ٤٠ ، ٧٧ ب : ٥-١٥ ، ف ٢٨ الخ

١٥ - للفصل الثالث - مقدمات البرهان كلية . معنى الذاتى والأولى :

وهذا الفصل أيضا استمرار للفصل السابق . وأهم عناصره ما يأتى :

(١) الكلى فى كتاب البرهان هو المقول على كل واحد ، وفى كل زمان ، وأولا .

(٢) كل واحد من نوعى الذاتى اللذين شرحناهما فى الفصل السابق قد يقال أولا وقد يقال غير أول .

وهذا شرح وتفصيل لما ورد فى أرسطو فى م ١ ف ٤ من ١٧٣ إلى ٢٥١ ب ٧٣ ٣٥

(٣) فرق بين المقدمة الأولى - وهى التى ليس بين محمولها وموضوعها واسطة فى التصديق - وبين المقدمة التى محمولها أولى .

(٤) تنقسم الأشياء بالعوارض الذاتية قسمة أولى إذا كانت القسمة لها أولا ، ولغيرها - إن وجد - ثانيا . وتكون القسمة بهذا المعنى مستوفاة . يشرح ابن سينا هنا بالتفصيل القسمة المستوفاة وغير المستوفاة والقسمة بالفصول وبعوارض أولى للجنس وبعوارض غير أولى له الخ الخ .

١٦ - الفصل الرابع - فى الأغلاط فى كلية النتائج البرهانية :

حاذى ابن سينا فى هذا الفصل ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٥ من أنالوطيقا الثانية خطوة خطوة مع الشرح والتمثيل . أما المسائل التى عالجها فيه فهى :

(١) قد نعطى حكما كليا أوليا و نظن أننا لم نعطه . وقد لانعطيه و نظن أننا أعطيناه وذلك لأسباب ثلاثة :

الأول - فى الحالات التى يكون الحكم فيها واقعا على طبيعة كلية ونظن أنه واقع على شىء جزئى .

الثانى — فى الحالات التى لا يوضع فيها المقول على الكلى ونظن أنه وضع .

الثالث — فى الحالات التى لا يكون فيها المبرهن عليه أوليا لشيء ونظن أنه أولى له .

١٧ — الفصل الخامس — ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها :

حاذى فيه ابن سينا م ١ ف ٦ من كتاب أرسطو واستمد منه مادته بترتيبها ، ولكنه شرحها وفصل القول فيها وقد عرض فى ذلك للسائل الآتية :

(١) يجب أن تكون مقدمات البرهان ضرورية . وللضرورة وجهان سبق ذكرهما (راجع م ٢ ف ١ لابن سينا) .

(٢) المقدمات الصادقة فى نفسها أو المقبولة من غير أن تكون أولية الصدق لاتنتج اليقنى الضرورى . والمقدمات الصادقة غير المناسبة (أى للجنس) يقع بها برهان إن لا برهان لم .

(٣) ليس كل ماهو حق فهو مناسب ، لاسميا إذا لم يكن ضروريا .

(٤) كما أنه يمكن أن تنتج نتائج صادقة من مقدمات كاذبة ، كذلك يمكن أن تنتج نتائج ضرورية من مقدمات غير ضرورية : ولكن العكس غير صحيح .

(٥) المقدمات العرضية لاتنتج شيئا ضروريا ، ولكنها تنتج بالضرورة ، فإن كل قياس ينتج بالضرورة .

١٨ — الفصل السادس — موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها :

معظم هذا الفصل مأخوذ من م ١ ف ١٠ من أرسطو . وقد فصل فيه ابن سينا ما أوجزه أرسطو أو ما أشار إليه إشارة عابرة ، كما أضاف مسائل لم يتعرض لها أرسطو فى البرهان . وأهم ما عرج فيه الموضوعات الآتية :

(١) المبادئ هى المقدمات التى تبرهن العلم ولا تبرهن فيه . والموضوعات هى الأشياء التى يبحث العلم عن الأحوال المنسوبة إليها والعوارض الذاتية لها . والمسائل هى القضايا التى محولاتها عوارض ذاتية للوضوعات أو لأنواعها أو عوارضها . قارن ٧٦ ب ١٠ — ٢٠

(٢) المبادئ منها ماهو خاص بعلم علم ، ومنها ماهو عام : إما على الإطلاق ، أو لجملة علوم .
قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٧-٤٠ . وهنا يفصل ابن سينا القول في المبادئ العامة التي هي بالقوة
والتي هي بالفعل ، والمبادئ الخاصة بعلم من العلوم مأخوذ في جملة ، والخاصة بمسألة أو مسائل
من علم .

(٣) لكل علم موضوع خاص به . كان ٦٧ ب : ١-٥ . يفصل ابن سينا القول في وجود
صناعات مختلفة لعلم واحد ولكنها مشتركة أو متعددة .

(٤) المسائل منها البسيط ومنها المركب : ومنها ما يطلب الإثبات ومنها ما يطلب اللبث . تفصيل
القول فيما يصلح أن يكون محمولا في المسائل البرهانية وما لا يصلح .

١٩ - الفصل السابع - اختلاف العلوم واشتراكها :

وهذا الفصل تمة للفصل السابق وتفصيل لجزء خاص فيه - وهو مسألة اختلاف العلوم
من حيث موضوعاتها ومبادئها ، كما أنه وثيق الصلة بالفصل الذي يليه .

والفصل في جملة غريب عن فصول كتاب البرهان الأرسطي ، وأن كنا لاندم أن نثر على
إشارات قصيرة لبعض مسائله في المنطق الأرسطي . وهاهي خلاصة ماقرره ابن سينا فيه :

(١) تختلف العلوم إما بسبب اختلاف موضوعاتها وإما بسبب اختلاف موضوعها . وينقسم
النوع الأول إلى قسمين : (١) ما كان الاختلاف فيه في الموضوعات على الإطلاق من غير تدخل
بينها . (ب) ما كان الاختلاف فيه مع مدخل . وينقسم هذا الأخير إلى : (١) ما كان فيه أحد
الموضوعين أعم من الآخر ، (ب) ما كان فيه اشتراك من ناحية ومغايرة من ناحية بين الموضوعين .
وما كان فيه عموم وخصوص بين موضوعين ينقسم إلى : (١) ما كان فيه العموم عموم جنس ،
(ب) ما كان فيه العموم عموم اللوازم .

(٢) تنقسم العلوم التي بين موضوعاتها عموم وخصوص إلى أربعة أقسام : ثلاثة منها
اشترك في أن موضوع العلم الأخص من جملة طبيعة العلم الأعم ، فيحمل موضوع العلم الأعم عليه ،
أما الرابع فهو العلم الذي لا يحمل فيه الموضوع الأعم على الأخص .

(٣) مبادئ العلوم تبرهن في العلم الأعلى أو العلم الكلي .

(٤) الفلسفة الأولى تختلف عن الجدل والسوفسطائية في موضوعها ومبادئها وغايتها .

(٥) العلوم المتفقة في موضوع واحد قد تختلف على وجهين :

(أ) عندما ينظر أحدهما في الموضوع على الإطلاق وينظر فيه الآخر من جهة خاصة .

(ب) عندما ينظر كل منهما في الموضوع من جهة غير الجهة التي ينظر منها الآخر .

(٦) تقع الشركة في العلوم في المبادئ ، أو في الموضوعات ، أو في المسائل .

٢٠ - الفصل الثامن :

العنوان الكامل لهذا الفصل هو ” في نقل البرهان من علم إلى علم ، وتناوله الجزئيات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد ” . ولكن مسألة نقل البرهان الواردة في أول الفصل ، ومسألة كلية مقدمات البرهان الواردة في آخره ، ليستا إلا جزءا صغيرا منه ، أما الجزء الأكبر فيبحث في نتائج البرهان وأنها كلية وثابتة أبدا . وفي هذا الجزء يحاذي ابن سينا أرسطو فيما أورده في م ١ ف ٨ من أنا لوطيفا الثانية .

وهاك أهم موضوعات الفصل :

(١) نقل البرهان على وجهين :

(أ) أن تؤخذ مقدمة بالتسليم في علم وينقل برهانها إلى علم آخر .

(ب) أن تؤخذ قضية على أنها ” مطلوب ” في علم ، ثم يبرهن عليها ببرهان حدّه الأوسط

من علم آخر ، وهو المقصود هنا . قارن م ١ ف ٧ : ٧٥ ب : ١٤ - ١٧

(٢) نتائج البرهان يجب أن تكون كلية ودائمة . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٢٠ - ٣٠

(٣) إذا فرض على الفاسد برهان ، كانت إحدى المقدمتين غير كلية وفاسدة . قارن أرسطو

في الموضع السابق .

(٤) الحد لا يجوز أن يكون للشخص (أى الجزئى) الفاسد . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٣٠ - ٣٥

(٥) القول بأن مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية يدلّ على أن المقدمة الجزئية لا الشخصية — لأن موضوعها كلّي .

(٦) الأشياء الواجبة الوقوع، المتكررة بالعدد يبرهن عليها وتُحدّد. قارن أرسطو ٩ب : ٣٠ — ٣٥

(٧) الرد على من يقول إن كون مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية لا يظهر إلا ببيان أن الفاسد لا يقين به ، فكيف يثبت القوم أن الفاسد لا برهان عليه لأن مقدمات البرهان كلية ؟

٢١ — الفصل التاسع :

بحث هذا الفصل في مناسبة المقدمات البرهانية للطالب ، وفي اختلاف العلوم في إعطاء البرهان إلى وإلى الألف . وقد استمد ابن سينا مادته من مواضع متعددة من فصول البرهان الأرسطي على النحو الآتي :

(١) يجب أن تكون مقدمات البرهان أولية غير ذات وسط ، وأن تكون مناسبة للنتيجة إلى جانب كونها صادقة مقولة على الكل . قارن م ١ ف ٢ : ٧١ ب : ٢٥ — ٣٠

(٢) برهان برايسون Bryson على تربيع الدائرة . قارن م ١ ف ٩ : ٧٥ ب : ٣٧ — ٤٠ ، ١٧٦ : ١ — ٤

(٣) يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسباً ويكون على الشيء من جهة ما هو هو . تعليق ابن سينا على هذه العبارة الأرسطية . راجع م ١ ف ٦ : ١٧٥ : ٢ — ١٥ ، ٧ ف ٧ : ٧٥ ب : ١٠ — ١٥ من أرسطو .

(٤) يختلف برهان إن وبرهان لم في العلم الواحد وفي العلوم المختلفة . أصل ذلك ما ورد في م ١ ف ١٣ : ٧٨ ب : ٣٢ — ٤٠ ، ١٧٩ : ١ — ١٥

(٥) شرح للعلل الأربع وما يعطى منها حدوداً وسطى في البرهان ، واختلاف العلوم باختلاف ما تأخذ في براهينها من العلل . وهذا مستمد من مواضع كثيرة من برهان أرسطو منها م ١ ف ١٣ : ١٧٩ : ٦ — ١٠ ، م ٢ ف ١١ : ١٩٤ : ٢٠ — ٣٥

٢٢ - الفصل العاشر :

ليس لهذا الفصل عنوان في أى واحد من المخطوطات الثلاثة، وأفضل عنوان له هو "المبادئ وأنواعها" وهو بعينه عنوان ف ١٠ م ١ من برهان أرسطو الذى استمد منه ابن سينا معظم مادته . أما موضوعات الفصل فهى :

(١) مبادئ أى علم لا تبرهن فى ذلك العلم ، وإذا كانت بيّنة بنفسها فلا تبرهن إطلاقاً ، وإذا كانت غير بيّنة فتبرهن فى علم آخر . قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٠ - ٣٥

(٢) موضوع أى علم يجب أن يصدق به وأن يتصورّ معا : أى يجب أن يفرض موجوداً وأن يفهم : أما عوارضه الذاتية فيبرهن عليها . قارن أرسطو ٧٦ ب ١ - ١٠

(٣) الحد ليس " أصلاً موضوعاً " ولا " مصادرة " : قارن أرسطو ٧٦ ب : ٣٥

(٤) الرد على من طعن فى الأصول الموضوعية فى الهندسة : قارن أرسطو ٧٦ ب ٤٠

(٥) كل أصل موضوع فهو كلى أو جزئى : قارن أرسطو ١٧٧ : ١ - ٥

(٦) حسب قوم أن موضوعات العلوم صور مفارقة ، لكل نوع منها " مثال " : قارن أرسطو مطلع م ١ ف ١١ - ولكن ابن سينا يفصل القول فى ذلك ويتناقش نظرية المثال الأفلاطونية ويرد عليها بما لا وجود له فى برهان أرسطو .

المقالة الثالثة

٢٣ - الفصل الأول - فى المبادئ أو المسائل المناسبة وغير المناسبة :

عرض ابن سينا فى هذا الفصل لأهم المسائل التى أثارها أرسطو فى م ١ ف ١١ والجزء الأكبر من ف ١٢ وحاذى فى ذلك المعلم الأول وقصّل ما أجمله كعادته . أما هذه المسائل فهى :

(١) المبادئ الواجب قبولها ، ولا سيما مبدأ " الثالث المرفوع " ، لا توضع وضعا فى العلوم بالفعل . قارن أرسطو ١٧٧ : ١٠ - ٢٢ ، والوجه الذى يصح أن يوضع فيها هذا المبدأ : قارن

نفس المصدر ٢٢ - ٢٥

(٢) تشترك العلوم كلها في المبادئ العامة ويستعملها الجدل أيضا : قارن أرسطو ١٧٧

٣٠ - ٢٥

(٣) الجدل لا يقتصر على موضوعات معينة ، ولا على مسائل معينة ، ولا على النظر

في مبادئ معينة . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٢-٣٥ : وكذلك أنا لوطيقا الأولى م ١ ف ١

(٤) المسألة العلمية قضية تحتوى أحد طرفي النقيض المعلوم أنه الحق وأنه لا تمدها المخاطب

أو المحيى . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٦-٤٠ ، ٧٧ ب : ١-١٥

(٥) إذا قلنا بوجود مسائل هندسية ، فهل يلزم وجود مسائل غير هندسية ؟ قارن أرسطو

٧٧ ب ٢٣

٢٤ - الفصل الثانى - فى اختلاف العلوم الرياضية عن الجدل :

هذا الفصل متمم للفصل السابق : لأن ابن سينا أثار هناك الفرق بين الجدل والبرهان

فى الموضوعات والمسائل والمبادئ، وهو هنا يقارن بين الجدل والعلوم التعليمية (أى علوم الرياضه)

التي هى أدق العلوم البرهانية. وقد استمد مادته من فصول مختلفة من برهان أرسطو مثل: م ١٢ ف ١٢

و ١٣ و ٢٢ . وأهم موضوعات الفصل هى :

(١) الجهل المضاد للعلم قلما يقع فى العلوم التعليمية؛ لأن الحدود الوسطى فى براهينها لا يقع

التباس فى مفهومها ، وليس الحال كذلك فى الجدل . قارن ما يقوله أرسطو فى ٧٧ ب :

٢٧-٣٣ فيما يسميه formal fallacy وأنها قلما تقع فى البرهان . وفى هذا الموضع من الفصل

شرح ابن سينا أن القضيتين اللتين تستعملان حدا وسطا مقولا بالاشتراك اللفظى لا بالتواطؤ ،

غير متناقضتين .

(٢) أن العلوم الرياضية تستعمل فى أكثر الأمر الضرب الأول من الشكل الأول ، وربما

استعملت الشكل الثانى ، بخلاف الجدل الذى يستعمل جميع الأشكال والضروب ، الحقيقى منها

والمظنون .

(٣) التعاليم تؤخذ محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود؛ ولذلك

كانت النتائج منعكسة على النتيجة ، وهذا أيضا فرق بينها وبين الجدل . قارن أرسطو ٧٨ ١٢١

(٤) يختلف الجدل عن البرهان أيضا في تحليل مقدمات القياس وتركيبها : أما في التحليل فلأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، وقد تذهب في التحليل إلى غير نهاية . وأما في التركيب فلأنه لا يكون فيه على تأليف مستقيم يتبدى من غيرذوات الأوساط ثم يستمر على نطاق ، بل يكون كيف اتفق . أما العلوم البرهانية فلا يذهب التحليل ولا التركيب فيها إلى غير نهاية . قارن أرسطو ٧١٨٤ ، ب ٢

٢٥ - الفصل الثالث - فيما يشترك فيه برهان الإن وبرهان اللومما يختلفان فيه في علم وفي علمين :

هذا الفصل متم للفصل التاسع من المقالة الثانية ، وهو معتمد على الفصل ١٣ من المقالة الأولى لأرسطو : فقد حاذاه ابن سينا خطوة خطوة ، مع شرح وتفصيل لما أوجزه . وفي هذا الفصل نموذج طيب لاتتفاع ابن سينا بأقوال الشراح ومناقشة بعض آرائهم . وهاك أهم مسأله :

(١) يختلف برهان إن وبرهان لم في حالتين :

(١) حيث لا تكون المقدمات غيرذات وسط .

(ب) حيث تكون غيرذات وسط ولكن لاتوضع علة الشيء حدا أوسط في القياس ، بل يوضع حدا آخر ينمكس مع العلة ويكون أعرف منها ، أو حيث تكون العلة والمعلول غير متعاكسين ولكن المعلول أعرف من العلة ، أو حيث يوضع الحد الأوسط خارجا عن الأكبر والأصغر - وهنا لاتوضع العلة إطلاقا . قارن أرسطو : م ١ ف ١٣ :

١٧٨ : ٢٢ - ٤٠ ، ٧٨ ب ١ : ٣٠

(٢) يكون برهانا الإن واللم في علمين على ثلاثة أنحاء :

(١) في علمين أحدهما أعم من الآخر .

(ب) في جزء من علم داخل تحت علم آخر : مثل نظرية "قوس قزح" فإنها من العلم الطبيعي ولكن يمكن أن يبرهن عليها في علم المناظر ثم في الهندسة .

(ج) في مسألة بعينها من علم تكون داخلة تحت علم آخر . مثل عصر اندمال الجرح المستدير فإنها مسألة في الطب ولكن يمكن تعليلها في الهندسة .

قارن أرسطو في م ١ ف ١٣ ، ٧٨ ب : ٣٥ - ٤٠ ، ١٨٩ ، ١ - ١٥

٢٦ - الفصل الرابع - في فضيلة بعض الأشكال على بعض :

استمد ابن سينا مادة هذا الفصل من الفصول ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ من المقالة الأولى لأرسطو وهما أهم المسائل التي عالجها :

(١) الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين من وجوه ثلاثة :

(أ) أنه يعطى برهان لمّ بالفعل ، وغيره يعطى هذه المية بالقوة .

(ب) أن الحد إن أمكن أن ينال بقياس فإنما ينال بالشكل الأول .

(ج) أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . قارن أرسطوم ١ ف ١٤ : ١٧٩

١٧ - ٢٥

(٢) استشكل على أرسطو في قوله إن الشكليين الثاني والثالث يمكن تحليل قياساتها إلى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول ، بأن السالبة لا يمكن تحليلها إلى مقدمات غير ذات وسط . قارن ١٧٩ : ٣٠ - ٤٠

(٣) الجهل منه ما هو بسيط - وهو عدم العلم - وهذا لا يكتسب بقياس ، ومنه ما هو مركب ، وهذا فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاد . وهذا قد يقع باكتساب قياسى . تفصيل ذلك في الأقيسة . راجع أرسطوم ١ ف ١٦

(٤) قد يكون القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . قارن هذا بأرسطوم ١٧٩ ف ١٧

٢٧ - الفصل الخامس - الانتفاع بالحس في المعقولات . كيف تكتسب مفردات المعانى :

يدور الجزء الأول من هذا الفصل حول الفكرة الأرسطية القائلة إن بعض الجهل مرده إلى فقدان حاسة ، وهو موضوع الفصل الثامن عشر من المقالة الأولى في التحليلات الثانية . ولكن ابن سينا لم يقف طويلا عند هذه النقطة بل تعداها إلى مسائل هي أدخل في علم النفس منها في المنطق . فقد شرح معنى المعقولات والمحسوسات وبين الفرق بينها على الرغم من أن الحس مبدأ لحصول كثير من المعقولات ، وأن المحسوس متشخص بوضع وأين وكيف ، ولذلك لا تقع فيه الشركة ، وتقع الشركة في المعقول . وقسم الموجودات إلى قسمين : معقولة النوات في الوجود ومحسوسة الذوات

في الوجود ، وهذه الأخيرة يجعلها العقل معقولة . وأخيرا يذكر أن التصديق بالمقولات يكتسب بالحس على أربعة وجوه :

- (١) حيث يكون الحس مبدأ للمقول بالعرض لا بالذات .
- (٢) بالقياس الجزئي .
- (٣) بالاستقراء .
- (٤) بالتجربة .

ويطور القسم الثاني من الفصل حول المسائل الآتية :

- (١) كل قياس مؤلف من حدود ثلاثة : وينتهي تحليل الأقيسة البرهانية إلى برهانيات ، والأقيسة الجدلية إلى المشهورات . قارن أرسطو م ١ ف ١٩ : ٨١ ب ١٠ وما بعدها .
- (٢) يقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف للشيء بنفسه لا بغيره . ويقال للشيء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه حملا أوليا .
- ويقال إنه محمول ذاتي إذا كان ليس واردا على الشيء من خارج : أى يكون مما يقتضيه طبع الشيء .

ويقال إنه محمول ذاتي إذا كان أمرا ليس من شأنه أن يفارق الشيء .

ويقال محمول ذاتي لكل ما من شأنه أن يؤخذ في حد الشيء أو يؤخذ الشيء في حده .

ويقابل الذاتي في كل حالة من هذه الحالات العرضي . قارن أرسطو م ١ ف ٤ : ١٧٣

٣٣ — ٤٠ ، ٧٣ ب : ١ — ١٥ ، م ١ ف ١٨ ، ٨١ ب : ٢٤ — ٢٩

٢٨ — الفصل السادس — في تنهى أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب :

يكاد يكون هذا الفصل ترجمة حرفية لما أورده أرسطو في م ١ ف ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣

وهناك أهم المسائل التي عرض لها .

(١) هل يمكن أن تسلسل المحمولات على الموضوع الأول المحدود، وأن تسلسل الموضوعات

لمحمول محدود إلى غير نهاية ؟ وهذا هو موضوع م ١ ف ١٩ من أرسطو : راجع ٨١ ب : ٣٠ —

(٢) إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٠ : وكذلك الأمر في السلب . قارن أرسطو م ١ ف ٢١ .

(٣) إن المحمولات الداخلة في ماهية الشيء متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٢ .

(٤) من قوله ” فقد بَانَ إذن أنه لا الموضوعات “ إلى آخر الفصل ، لوازم لما تقدم ، وهى بعينها ما أورده أرسطو في م ١ ف ٢٣ ولا داعى لتفصيلها .

٢٩ - الفصل السابع - البرهان الكلى والموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله :

هذا الفصل تلخيص ، وفي بعض المواضع يكاد يكون ترجمة حرفية لما أورده أرسطو في م ١ ف ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ وهى أهم مسأله :

(١) يبحث الجزء الأول منه في أفضلية البرهان الكلى على الجزئى ، وهنا نقل ابن سينا م ١ ف ٢٤ لأرسطو نقلا يكاد يكون حرفيا ، ومن غير تصرف في الألفاظ أو الأمثلة ، وأورد المجيع الثمانى التى ذكرها المعلم الأول في تفضيل البرهان الكلى . وذلك من أول الفصل إلى قوله ” والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه “ .

(٢) ويبحث الجزء التالى في فضل القياس الموجب على السالب ، وقد أخذ ابن سينا مادته من م ١ ف ٢٥ ، إلا أنه كان أقل التزاما لحرفية النص الأرسطى : وذلك من قوله ” ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة “ إلى قوله ” والمتج له أفضل وأشرف “ .

(٣) ويبحث الجزء الثالث من الفصل في فضل القياس المستقيم على قياس الخلف ، وهذا مأخوذ من م ١ ف ٢٦ .

(٤) ويبحث الجزء الأخير في صفات العلم الذى هو أشد استقصاء من علم غيره : وهى أن يكون :

(١) جَمَعَ مع الإن اللام

(ب) أن يكون أكثر تجريدا .

(ج) أن يكون موضوعه أكثر بساطة . وهذا مصدره م ١ ف ٢٧ .

ويختتم ابن سينا هذا الفصل بعبارة غامضة تشعر أنه بالرغم من محاذاته أقوال أرسطو وحكايته لآرائه لا يوافق في هذه الآراء كل الموافقه لو حاول تدقيق النظر فيها . يقول :

” فقد قربنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول (كتاب المنطق لأرسطو) ومحاكاته ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها : فكان هذا النمط من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالى بأفهامنا ولا حسن الاتقياد لنا إذا أردنا إتقانه “ .

٣ . - الفصل الثامن - في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات :

يعتمد هذا الفصل على عدة فصول من برهان أرسطو وهي م ١ ف ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ والموضوعات التي عرض لها هي ما يأتي :

(١) تكون المباحث من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع وفي المبادئ ؛ والمراد بالمبادئ لا المقدمات فقط ، بل المقدمات والحدود . راجع أرسطو م ١ ف ٢٨

(٢) لا يوجب اختلاف البراهين اختلافا في العلوم ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان . قارن أرسطو م ١ ف ٢٩

() البرهان في الأصل على الضروري ؛ وقد يكون على الأكثرى - والقضية الأخرى هي القضية التي الحكم فيها صادق في أكثر الأمر - أما الاتفاق فلا برهان عليه . قارن أرسطو م ١ ف ٣٠

(٤) لا يقوم برهان بطريق الحس . قارن أرسطو م ١ ف ٣١

وقف ابن سينا في هذا الجزء من الفصل موقف الشارح من جهة والمخلص من جهة أخرى ؛ وأغفل بعض ما ذكره أرسطو من مثل فضل العلم الكلى على الإدراك الحسى والتصور العقلى .

والظاهر أن ابن سينا أخطأ فهم النص الأرسطى الآتى : وهو ” ومع ذلك فقد توجد أشياء يرجع السبب في النظر فيها إلى فقد الحس . وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعاينها بالحس لما كنا

نبحث : لا بمعنى أننا نعلمها من قبل أننا نراها ؛ بل بمعنى أننا نحصل المعنى الكلى (بالعقل)
عندما نراها . (أرسطو ١٨٨ : ١٠ - ١٥) .

ومعنى هذا أن النظر في تفسير بعض الأشياء قد يثيره عدم إحساسنا بها ؛ فإذا حصل الحس
وضع حدا للبحث : لا بمعنى أننا عندما نحس نعلم علما كليا أو نعلم العلة ؛ بل بمعنى أننا عن
طريق الحس نصطاد الكلى .

يفسر ابن سينا هذا النص الأرسطى ذلك التفسير الخاطئ عندما يقول :

”ولما كان الحس قاصرا في كثير منها (من الأحيان) عن الإدراك المستقصى ؛ صار يوقننا
ذلك في عناه وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهى العقل بالفعل “ . وليس
هذا مراد أرسطو فى شيء ، فإن المسألة ليست قصورا فى الحس ؛ بل عدم الحس إطلاقا ؛ ومن
ناحية أخرى ليس البحث عن ”حال ذلك المحسوس“ بل البحث عن ”الشيء غير المحسوس“ .

والظاهر أيضا أن عدم فهم ابن سينا لغرض أرسطو من هذه الفقرة لازمه فى تفسير المثال
الذى ضربه أرسطو ليوضح به كلامه وهو مثال النور والزجاج .

(٥) يجب أن تكون للعلوم المختلفة مبادئ مختلفة : تلخيص جيدا ورد فى أرسطو

١٢ ف ٣٢

٣١ - الفصل التاسع - فى العلم والظن وتشاركهما وتباينهما :

يمتثل الجزء الأول من هذا الفصل فى الموضوع الوارد فى عنوانه ، وهو العلم والظن
وما يشتركان وما يختلفان فيه ، وهذا معتمد على ١٢ ف ٣٣ فى أرسطو ، إلا أن ابن سينا أفاض فى شرح
أنواع الاعتقادات التى تدخل تحت العلم ، والأخرى التى تدخل تحت الظن ، وما ينطوى من
الاعتقادات على جهل بسيط ، وما ينطوى على جهل مضاد ، والظن الصادق والظن الكاذب الخ .

أما الجزء الثانى من الفصل فلا صلة له بعنوانه ، وهو بحث فى معانى ”الذهن“ و ”الصناعة“
و ”الفهم“ و ”الحكمة“ و ”الدكاء“ و ”الحدس“ . وهى بمبناها موضوعات ١٢ ف ٣٤
فى برهان أرسطو . ولم يتجاوز ابن سينا إعطاء تعريفات لهذه الألفاظ قائلا إن علومنا أخرى
كالطبيعات والحلقيات أولى بها .

المقالة الرابعة

٣٢ - الفصل الأول - في المطالب :

ليس لهذا الفصل عنوان في المخطوطات : وهو يبحث في مسائل متعددة وردت في م ٢ ف ١ ، ٢ ، ٣ من برهان أرسطو. ويلاحظ أنه يتدئ حيث يتدئ الفصل الأول من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . أما مسأله فهي :

(١) المطالب بعدد أنواع الطاب، ويمكن تكررها، ولكنها بحسب المقصود هنا أربعة : اثنان منها يَهْلُ، وواحد يَلِمُ، وواحد بما . ويتبع مطاب ما مطاب هل البسيط (الذي يسأل به عن وجود الشيء إطلاقاً) فإذا عرف هل الشيء موجود ، سئل ما هو ؟ قارن م ٢ ف ١ .

(٢) الحد الأوسط هو العلة ، ويقع في مطاب ما ، بعد مطاب الهل . والمراد ”بما“ هنا ”ما“ التي يسأل بها عن علة القياس وعلة الأمر في نفسه : أى ما الأوسط ؟ وهذا بعينه مطلب ”لم“ . ولكن الأمر لا ينمكس : فليس كل بحث عن ”ما هو“ بحثاً عن العلة . وهذا كله في أرسطو م ٢ ف ٢ .

وقد أطال ابن سينا بعد ذلك في شرح قول بعضهم إن الأوسط في البراهين هو الحدود، وردّ على هذا الرأي ، ثم عاد إلى محاذاة المعلم الأول في النقطة التالية وهي :

(٣) الملل الذاتية للماهية داخلية في البرهان لأنها داخلية في الحد (التعريف) ، والبحث عن لم الشيء هو بحث ما بوجه ما عن ما هو الشيء . قارن أرسطو ١٩٠ : ١٣ - ٢٤ .

(٤) يختلف الحد عن البرهان : وليس إعطاء الحد معناه إعطاء البرهان . قارن أرسطو م ٢ ف ٣ .

٣٣ - الفصل الثاني - الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة :

يعالج ابن سينا في هذا الفصل المسألتين الرئيسيتين اللتين عالجهما أرسطو في الفصلين ٤ ، ٥ من المقالة الثانية من برهانه، وعرض ابن سينا للمسألتين دقيق وواضح ومفصل، والظاهر أنه استعان فيه بكلام الشراح .

المسألة الأولى — إن الحد لا يكتسب بالبرهان : لأن البرهان يتطلب وسطا ويستحيل أن يكون الوسط حدا أو رسما أو فصلا أو خاصة . قارن أرسطو م ٢ ف ٤ ، ٥ : ١٢١٩١ ، ٩٢ب ٤ — ٣٨ .

المسألة الثانية — أن الحد لا يكتسب بطريق القسمة المنطقية لأنه يترتب على ذلك إخلال بإنتاج الحد من وجوه كثيرة . قارن م ٢ ف ٥ من أرسطو ٩١ب ١٢ — ١٩٢

ولكن ابن سينا إذ يشرح الفكرة الأرسطية الرئيسية يعرض أيضا الموضوعين الآتيين :

(١) أن المسألة في القسمة مسألة جمع فقط لصفات الشيء المحدود وليست حدا له .

(ب) أن الحال ليست أفضل إذا جمعنا بين القسمة والقياس للوصول إلى الحد .

٣٤ — الفصل الثالث :

يبحث هذا الفصل في أن الحد لا يقتصر بالقسمة والاستقراء ، وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبية بعض البراهين على الحدود، وهو معتمد على بعض فقرات وودت في م ٢ ف ٦ ، ٩٨٤٧ من كتاب أرسطو لأنه لم يستقص جميع المسائل التي عرض لها أرسطو في تلك الفصول . وهاهي النقاط التي عرض لها :

(١) أن الحد لا يكتسب بقياس شرطى يوضع فيه حد أحد الضدين ، فيستنتج حد الضد الآخر ، لأن في هذا مصادرة على المطلوب . قارن أرسطو ١٩٢ ٢٠ وما بعدها .

(٢) أن الحد لا يقتصر بالاستقراء : قارن أرسطو ١٩٢ : ٣٧ — ٩٢ب ٤ .

(٣) الحد لا يبين بقياس ، لأن الذى يعلم الحد يعلم وجود الشيء المحدود ، فإذا فرضنا أن الحد يبين بالبرهان ، هل يبرهن وجود الشيء في الوقت نفسه ، ونحن نعلم أن وجود الشيء ليس جزءا من ماهيته . قارن أرسطو ٩٢ب ٥ : ٣٥ .

(٤) قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس بعض الحدود وبالعكس ، وأن البرهان قد يكشف طبيعة الشيء الذى له علل غير ذاتة . قارن م ٢ ف ٨ .

ويلاحظ أن ابن سينا في هذه المسألة أوضح في شرحه وعرضه بكثير من الأصل الذى أخذ عنه ، وإن كان استماله للكلمة " حد " قد يحدث شيئا من الاضطراب في فهم بعض أغراضه :

فهو يستعمل "الحد" بمعنى التعريف اللفظى - أى تعريف الاسم - وبمعنى تعريف الماهية .
وبمعنى الحد فى القياس (الحد الأوسط أو الأكبر أو الأصغر) ، ويتكلم فى نهاية الفصل عن
الحد التام والحد الناقص ، وهو موضوع سيعرض له بالتفصيل فى الجزء الأول من الفصل الرابع
من هذه المقالة .

- (٥) البراهين ذوات العلل تعطى تنبيها ما على الحدود ، وأما ما لاعلة له مطلقاً مثل مبادئ
العلوم ، فإنه يصدق به من غير قياس على وجوده أو ماهيته (حده) . قارن أرسطو م ٢ ف ٩
(٦) ليس كل حد يُتَوَقَّع أن يُصَارَ إليه من البرهان . قارن م ٢ ف ١٠ : ٩٣ ب
٣٨ ، ١٩٤ ، ١٠ .

٣٥ - الفصل الرابع :

يبحث هذا الفصل فى المسألتين الرئيسيتين اللتين نعرض لهما أرسطو فى م ٢ ف ١٠ ، ١١ ومسائل
أخرى متصلة بهما أو متفرعة عنهما . وهاك أهم محتوياته :

(١) الحدود (التعريفات) أربعة أنواع :

(أ) قول يشرح الاسم ويُفهِم المعنى المقصود بالذات فى ذلك الاسم لا بالعرض ، ولا يدل
على وجود أو سبب وجود . قارن أرسطو فى ٩٣ ب ٣٠ وما بعدها .

(ب) ويقال الحد لما يعطى علة وجود معنى المحدود ، ويؤخذ فى البرهان حداً أوسط فيكون
مبدأ برهان . قارن أرسطو : نفس المرجع ٣٧ وما بعدها .

(ج) حد هو نتيجة برهان - وهو المعلول .

(د) حد هو مجموع الاثنين العلة والمعلول ويسمى الحد التام : قارن أرسطو ١٩٤ ، ١٠ وما بعدها .

ويشير ابن سينا إلى أن أرسطو لم يذكر الحد الذى هو مبدأ برهان اكتفاء بالحد
التام الذى هو مبدأ البرهان ونتيجته ، وهذا صحيح .

(٢) يرى بعضهم أن الحد الذى هو نتيجة برهان علة مادية ، والذى هو مبدأ برهان علة
صورية دائماً ، وليس الأمر كذلك .

(٣) ليس كل مبدأ برهان يؤدي إلى حد هو نتيجة برهان ، فقد يجوز أن يكون مبدأ البرهان لأمر عارضة خارجة عن الحد .

بعد ذلك يشرح ابن سينا الحدود الثلاثة في القياس : الأكبر والأوسط والأصغر ، وحدود هذه الحدود ، واستخدام كل ذلك في الشكلين الأول والثاني مما هو أدخل في أنالوطيقا الأولى (القياس) (٤) إن من يبرهن على أن كذا موجود لشيء بعد أن عرف أنه موجود لحد الشيء فإنما يصادر على المطلوب .

(٥) اللال أربع ، كلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . ويكاد أن يكون ما يذكره ابن سينا في هذا الموضوع ترجمة حرفية لما يذكره أرسطو في الجزء الأول من ف ١١ م ٢ مع عدم التعرض لشرح الأمثلة بالرموز .

٣٦ — الفصل الخامس — في تفصيل دخول أصناف اللال في الحدود والبراهين :

يعتمد هذا الفصل على أجزاء من م ٢ ف ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، جمعها ابن سينا جمعا وشرحا وعلق عليها ، وها هي أهم المسائل التي عرض لها :

(١) قد تكون العلة قريبة وقد تكون بعيدة ، وقد تكون بالذات وقد تكون بالعرض ، وهي في هذه الحالات الأربع إما دالة غائية ، أو صورية أو فاعلة أو مادية . قارن أرسطو م ٢ ف ١١

(٢) يلزم وجود المعلول عن وجود العلة الغائية ووجود العلة الصورية . أما المادة فلزوم الصورة لها يلزم عنها المعلول والغاية . ولا يلزم من وجود العلة المادية وحدها وجود الصورة إلا إذا وجدت العلة الفاعلة . أما وضع العلة الفاعلة مع وضع القابل فقد يجب معه وضع المعلول كما هو الحال في الأمور الطبيعية ، وقد لا يجب كما هو الحال في الأمور الصناعية .

(٣) لا تنافي بين أن يوجد الشيء لغاية وأن يكون ضروريا . قارن أرسطو ٩٤ ب ٣٧ — ٣٠ ،

١١٩٥ — ١٠

(٤) لا يكون الحد التام إلا باجتماع جميع المعاني الذاتية للحدود ، لا بمجرد إيراد ما هو مميز ذاتي له ، فإذا كان في المحدود ما نسبته إلى جميع اللال ذاتية ، وجب أن توجد كلها في حده .

(٥) حد الشيء من جهة ماهيته يتم بجزء قوامه ، ومن جهة إنثيته يتم بسائر اللال .

(٦) قولنا إن القَوَى تُحَدُّ بأفعالها يمكن أن يفسر بأن معناه إن القوى تحد، أو بأنها تُرْسَم .
(٧) ينبغى أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان بالاتفاق ،
فلا يؤخذ في حد أو رسم أو برهان .

(٨) في الأشياء التي تكون عللا بالفعل (لا بالقوة) يجب أن يؤخذ في البرهنة على أن
كذا قد وُجِدَ فيما معنى ، ما كان من العلل قد وجدت فيما مضى، وعلى ما هو الحال كذا ، ما كان
من العلل في الحال ، وعلى ما سيكون كذا ، من العلل ما سيكون . قارن أرسطو م ٢ ف ١٢ .
١٠١٩٥ وما بعدها .

(٩) كثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيبها معلولاتها على الاستقامة بل على الدور
قارن أرسطو ٩٥ ب ٣٧ وما بعدها . ويلاحظ أن ابن سينا ترك كثيرا من التفاصيل التي أوردها
أرسطو في الفصل الثاني عشر الذي أشرنا إليه .

٣٧ - الفصل السادس - في أن اكتساب الحد يكون بطريق التركيب :

مادة هذا الفصل برمته مأخوذة من الجزء الأول من م ٢ ف ١٣ أى من ٢٠١٩٦ - ٢٥
غير أن ابن سينا أطال في شرح مسألة حد الجنس وفيما أورده من كلام بعض المفسرين في استعمال
ألفاظ المقولات في الحدود . والنقطة الرئيسية في الفصل هي أن الحد لم يكن لا يكتب
بالبرهان ولا بالقسمة ، بل أن يكتب بالتركيب : وذلك بأن نعلم إلى الذوات الداخلة
في المحدود فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها التي هي أعم منها ولا تخرج عن جنسها الأول
أو جنسها الأقرب ، ونترج من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ، بحيث تكون هذه العناصر
مساوية للمحدود في جملتها ، ويكون كل منها على حدة أعم من المحمول .

٣٨ - الفصل السابع - في فائدة القسمة في الحد :

يعتمد هذا الفصل على م ٢ ف ١٣ من كتاب أرسطو ويلخص المسألتين اللتين أثارهما
المعلم الأول فيهما :

(١) أن القسمة تفيد في الحد من وجوه ثلاثة :

(٢) أنها تضع الأعم والأخص من الصفات فيؤخذ هذا في ترتيب الحدود : الأعم
أولا والأخص ثانيا .

(ب) أن القسمة تدل على اقتران كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته .

(ج) أنها إذا كانت مستوفاة ذكرت فصول المحدود كلها .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٣ . ٩٦ ب ٢٥ - ٣٠ ، ١١٩٧ - ٥

(٢) أن المقسم ليس مضطرا في تقسيمه ، ولا الحاد في تحديده إلى أن يعلم كل شيء كما ظن بعضهم .

قارن أرسطو : نفس الفصل ١٩٧ - ٥ ، ٩٧ ب ١ - ٥

٣٩ - الفصل الثامن - في الانتفاع بقسمة الكل إلى أجزاء وتوسط العلل المنعكسة وغير المنعكسة .

يستمد ابن سينا مادة هذا الفصل من م ٢ ف ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ويعرض فيه المسائل الآتية :

(١) يجب ألا يقتصر في الحدود والأقيسة على الانتفاع بالقسمة التي للكل إلى جزئياته ، بل يجب أن يعتمد أيضا على تقسيم (تشرح) الكل إلى أجزائه . قارن أرسطو م ٢ ف ١٤ : الجزء الأول من الفصل .

(٢) قد تحدد مسائل كثيرة في مسألة واحدة لكون الحد الأوسط واحدا بالنوع ، وقد تختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا تكون في الحقيقة مسألة واحدة لأن نسبتها إلى الأوسط ليست واحدة .

وهذا مأخوذ أخذا حريا من أرسطو م ٢ ف ١٥

(٣) ليس في القياس دور إذا استعمل فيه حد أوسط مساو للحد الأكبر في انعكاسه عليه .

(٤) إننا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : الفاعل أو الصورة أو الغاية أو المادة .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٦ .

وليس في الفصل الأرسطي كل التفصيلات التي ذكرها ابن سينا عن الأنواع المتوسطة ، وأن كل نوع متوسط سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والأشخاص التي تحته .

٤٠ - الفصل التاسع - معنى توسيط الملل :

الجزء الأول من هذا الفصل تنمة للوضع الذى أناره ابن سينا فى الفصل السابق : وهو إمكان تساوى أو عدم تساوى الحدين الأوسط والأكبر وانعكاس أحدهما على الآخر . وهذا مقتبس بعضه من م ٢ ف ١٦ : ٩٨ ب ٣٥ وما بعدها ، م ٢ ف ١٧ : ٢٥١ ٩٩ وما بعدها . والجزء الثانى من الفصل تلخيص لمادة الفصل ١٧ م ٢ : وهو هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه علة واحدة فى جميع أفرادها ، بل علل مختلفة ؟

والجزء الأخير خلاصة للفصل ١٨ م ٢ : وهو أن العلة الحقيقية هى العلة القريبة .

٤١ - الفصل العاشر - فى خاتمة الكلام فى البرهان :

وهو يقابل الفصل الأخير من كتاب أرسطو ويتفق معه فى موضوعه : وهو إدراك مبادئ البرهان . وقد ضمن ابن سينا فصله كل ما أورده أرسطو وزاد عليه زيادات معظمها مأخوذ من علم النفس الأرسطى : وذلك فى كلامه عن القوى العقلية ووظائفها وقوى الإنسان والحيوان الخ .

والنقطة الرئيسية فى الفصل هى أن العلم بمبادئ البرهان يجب أن يكون أعرف وأكثر من العلم بنتيجته ، فهل هما علمان أم علم واحد ، وهل يرجعان إلى قوة واحدة فينا ، وهل نعلم هذا العلم بالفطرة ، وإذا كان بالفطرة فهل نسيناه ثم تذكرناه ؟ كل هذه شكوك تثار حول الموضوع .

والحق أنه ليس علما فطريا ، وإنما هو علم مكتسب بواسطة قوة فينا من شأنها أن تعلم الأسباب بدون تعلم ، ويعاونها فى ذلك قوى أخرى هى قوى الحس الظاهر والحس الباطن .

الاسكندرية ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢

٢ مارس سنة ١٩٥٤

أبو العلا عفيفى

البرهان
من كتاب الشفاء

البرهان

من كتاب الشفاء

الفن الخامس من المنطق في البرهان ، وهو أربع مقالات : المقالة الأولى اثنا عشر فصلا

الفصل الأول

في الدلالة على الغرض في هذا الفن ^(١)

لما كان العلم المكتسب بالفكرة ، والحاصل بغير اكتساب فكري - قسمين : أحدهما التصديق والآخر التصور ؛ وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلنا بقياس ما ؛ والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلنا بحد ما ؛ وكان كما أن التصديق على مراتب ؛ فنه يقين ^(٢) . يعتقد معه اعتقاد ثان - إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل - أن المصدق به لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه إذا كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ؛ ومنه شبهه [٩٠] باليقين ؛ وهو إما الذي ^(٣) يعتقد فيه اعتقاد واحد ، والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل ^(٤) ؛ بل هو بحيث لو عسى إن نُبَّ عليه بطل استحكام التصديق الأول ، أو إن كان معتقدا كان جائز الزوال ؛ إلا أن الاعتقاد الأول متقرر لا يعتقد معه بالفعل لتقيضه إمكان ؛ ومنه إقناعي ظني دون ذلك ؛ وهو أن يعتقد الاعتقاد الأول ويكون معه اعتقاد ثان - إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل - أن لتقيضه إمكانا ، وإن لم ^(٥) يُعتقد هذا فلا نال ذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظلون - كانت القياسات ^(٦) أيضا على مراتب . فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني . ومنها ما يوقع شبه اليقين وهو إما القياس الجدلي وإما القياس السوفسطيقي

(١) هكذا في س . وفي ب و م بسم الله الرحمن الرحيم . المقالة الأولى من الفن الخامس من الجلة الأول

وهي في المنطق . فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن . وهو اثنا عشر فصلا .

(٢) س : يقين . (٣) س : الذي إما يعتقد .

(٤) س : فإن .

(٥) من الفعل سالطة من س .

(٦) قوله كانت القياسات الخ جواب لما في قوله لما كان العلم الخ .

المغالطى ^(١) . ومنها ما يُقنع فيوقع ^(٢) ظنا غالبا ^(٣) وهو القياس الخطاى . وأما للشعرى فلا يوقع تصديقا ؛ ولكن يوقع تخيلا محركا للنفس إلى انقباض وانبساط بالمحاكاة لأشياء جميلة أو قبيحة .

وأبضا كما أن التصور المكتسب على مراتب : فنه تصور للشيء بالمعاني العرضية التى يخصه مجموعها ؛ أو ^(٤) على وجه يعمه وغيره . ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية ^(٥) على وجه يخصه وحده ، أو على وجه يعمه وغيره . والتصور الذى يخصه من الذاتيات وحده إما أن يشتمل على كمال حقيقة وجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورته الموجودة إذا لم يشذ منها شئ من معانيه الذاتية . وإما أن يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها . كذلك القول المفصل المستعمل فى تمييز الشئ وتعريفه ؛ ربما كان تمييزا للعرف ^(٦) تميزا عن بعض دون بعض : فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص ، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص . وربما كان إنما تمييزه ^(٧) عن الكل ؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام ؛ وخصوصا إن كان الجنس قريبا فيه . وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين ^(٨) من المنطقيين حد تام ، وعند المحصلين : إن كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ ^(٩) منها شئ فهو حد تام ؛ وإن كان يشذ منها شئ فليس حدا تاما . وليس الغرض فى التحديد أن يحصل تمييز بالذاتيات ^(١٠) فقط . ألا ترى إلى قولك "إن الإنسان جسم ناطق مائت" ؛ فليس هذا ^(١١) وإن ميز بالذاتيات ، بحد تام ، لأنه أدخل بفصول أجناس متوسطة . وكذلك إن اشتمل على فصول الأجناس المتوسطة وكان للشئ وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة ؛ وكان بواحد منها كفاية فى التمييز ؛ ولم يكن به ^(١٢) وحده كفاية فى تمام الحد ؛ بل يحتاج أن تذكر جملة ما حتى يكون الحد الحقيقى .

فهذا ليس رسم الحد ما قيل من أنه "قول وجيز مميز للطلوب بالذات" ، بل ما قاله المعلم الأول فى "كتاب الجدل" : إن الحد قول ^(١٣) دال على الماهية ^(١٤) . يعنى بالماهية كمال حقيقة الشئ التى بها هو ما هو ؛ وبها يتم حصول ذاته .

(١) س : "فما يوقع اليقين شبه اليقين وهو إما القياس الجدلى وإما القياس الوسطانى فى المغالطى"

(٢) س : ويوقع . (٣) م : عاليا . (٤) س : ر .

(٥) س : الذاتى . (٦) : أى الشئ المعروف .

(٧) م : كان يميزه . (٨) ب ج س : الظاهريين .

(٩) س : لا يشذ به منها . (١٠) ب : فى الذاتيات .

(١١) س : هو . (١٢) س : بها .

(١٣) م : قول ذلك . (١٤) راجع طويقا (الجدل) لك ١ ف ه .

فهذا الكتاب ^(١) هو الذى يفيدنا المواد التى إن جُعِلَتْ حدودَ قياس كان القياس موقعا لليقين — وهو القياس البرهانى — ويفيدنا المواد التى إذا جُعِلَتْ أجزاء حد ؛ كان الحد موقعا للتصور التام .

ويصلح أن يُجعل التصور بنوع ما مبدأ للتصديق ، لأن كل مصدق به متصور ؛ وليس كل متصور مصدقا ^(٢) به ؛ فإن معانى الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة التى ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة ^(٣) وليست بمصدقة . بل الأقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها ؛ ولكن ^(٤) يكون ذلك ^(٥) من وجهين . أما التصور فمن جهة أن معناها قائم فى النفس كقولك الإنسان حيوان ، وأما التصديق فلأن معناها مضاف إلى حال الشيء فى نفسه بأنه كما تصور : أى أنه ^(٦) كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة أوقعت بين حديها . كذلك ^(٧) الحال لحديها فى الوجود فى نفس الأمر .

فلذا كان هذا ^(٨) هكذا ، فيشبهه أن يكون التصديق بوجه ما كاتمام للتصور ؛ وتكون سائر أصناف التصورات التى لا تنفع فى التصديق مُطَرَّحة فى العلوم . وإنما يُطلب منها فى العلوم ما يعين فى التصديق . فلذا كان هذا هكذا ؛ فيجوز أن يكون إنما نُسِبَ هذا الكتاب إلى القياس دون الحد بأن سُميَ ”كتاب البرهان“ لهذا المعنى . وأما فى الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا .

وإذا ذكرنا غرض الكتاب وهو ^(٩) إفادة الطرق ^(١٠) الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقى ، فمنفعة الكتاب ظاهرة ؛ وهو التوصل إلى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا ؛ بل الضرورية لنا إذا شرعنا فى استعمال هذه الآلة التى هى المنطق ؛ وأخذنا نزن بميزانها العلوم النظرية والعملية معا .

(١) : أى كتاب البرهان . (٢) : من بمصدق .

(٣) : من متصور . (٤) : لكن . (٥) : ساقطة .

(٦) : من بأنه . (٧) : من وكذلك . (٨) : من ساقطة .

(٩) : من هو . (١٠) : س : الطرق اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا الخ .

الفصل الثاني^(١)

في مرتبة كتاب البرهان

إن الفنون التي سلفت ، سالف أكثرها على نهج طبيعي من الترتيب ؛ فكان من حق الفن الذي^(٢) في البسائط أن يقدم على المركبات ؛ ومن حق الفن الذي في التركيب الأول الجازم^(٣) أن يقدم على الذي في القياس ؛ وكان من حق الفن الذي في القياس المطلق أن يقدم على القياسات الخاصة . وأما هذه الفنون التي انتقلنا إليها فن الجائز أن يقدم بعضها على بعض ؛ وليس إلى شيء من التراتيب والأوضاع حاجة ضرورية . لكن الأشبه أن يكون^(٤) المعلم الأول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون : لأن الغرض الأفضل في جميع ما سالف ، وفي القياس نفسه ، هو التوصل إلى كسب الحق واليقين . وهذا الغرض يفيد هذا الفن دون سائر الفنون . والأولى في كل شيء أن يقدم الأهم^(٥) ، وأن يصرف الشغل إلى الغرض قبل النقل . فأما^(٦) ما يفيد سائر الفنون فكأنه من الأمور التي ينتفع ببعضها في الأمور^(٧) المدنية المشتركة دون استفادة الكالات الخاصة إلا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشرعي^(٨) . والكمال انحصار قبل الكمال المشترك . وذلك لأن بعضها يتعلم ليتحرز منه^(٩) ؛ وبعضها ليرتاض به أو ليكبح به معاند الحق . وبعضها يُقدَّر^(٩) به على مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح بما^(١٠) يظنون منه ظنا أو يقييولون تخيلا . وجميع ذلك مما لا غنية عن تلخيصه لتكملة الأقسام .

لكن من الناس من رأى أن الأصوب هو أن يتقدم الفن المعلم للعدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ورد عليه كل الرد ، وليس يستحق الرجل كل ذلك التكبر وكل ذلك الرد ؛ فإن من وسع وقته للتأخر^(١١) وأُمِّلَ له في الأجل فسلك ذلك السبيل ، كان ذلك أحسن من وجه ،

(١) م ٦ ب : ساقطة

(٢) س : الذي يستعمل ؛ ومن قوله الذي في البسائط إلى قوله المركبات ساقط في م .

(٣) بعض القضايا الحلية . (٤) س : ساقطة .

(٥) س ما هو أشد اهتماما فيه . (٦) س : وأما . (٧) س : الأحوال .

(٨) س عنه . (٩) ب : يفتد . (١٠) س : كما .

(١١) س : للتأخير .

وإن كان الأول أحسن من وجه . فإن الأول أحسن من جهة ^(١) حسن الاختيار والشفقة على الروزكار ^(٢) . والثاني أحسن من جهة ^(٣) اختيار حسن التدريج : وذلك لأن مدار الجدل إنما هو على القياس والاستقراء ، ومن كل واحد منهما : برهاني وغير برهاني . والقياسات البرهانية الأولى هي المؤلفات من مقدمات محسوسة ومجربة وأولية ، أو أولية القياس كما ستقف عليه . والاستقراءات البرهانية هي المستوفية المذكورة ^(٤) . فأما القياس الجدلي فهو ^(٥) من المقدمات المشهورة ، واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر أو ^(٦) بحسب الدعوى . وكل مقدمة محسوسة أو مجربة أو أولية فإنها مشهورة وفي حكمها . ولا ينعكس ^(٧) . وكل استقراء حقيقي فهو أيضا استقراء بحسب الظاهر ، ولا ينعكس . وليس كل ما أُورِدَ في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان ، بل كثير من المواد البرهانية مذكورة في الجدل ، لكنها لم تؤخذ من حيث هي صادقة بوسط ^(٨) أو بلا وسط ، بل من حيث هي مشهورة . ولو أخذت من حيث هي صادقة لم ^(٩) يُرَضَّ بمشهورات غير صادقة . فالمادة الجدلية الأولى أعم من المادة البرهانية الأولى . نعم سيشعب البرهان إلى مواد لا تكون مشهورة ، ولكن ليست تلك المواد بالمواد الأولى للبرهان . ومع ذلك فإن النسبة التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يدفع ^(١٠) الجدل استعمالها ، بل إنما لا يستعملها لأنه ليس له إلى معرفتها سبيل . وأما النسبة التي بين تلك الحدود فتستعمل في الجدل ، لكن الحدود أنفسها ربما دقت عن الجدل . وفي المنطق ^(١١) لا يعطى الحدود إنما ^(١٢) يعطى النسب التي بين الحدود . فإذا نُسبَ المواد الثواني مما يُعطى أيضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق .

وإذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التي تعطى في تعليم قانون الجدل — وهما شيان مختلفان — إلى المواد الأولى للبرهان وإلى النسب التي تعطى لحدود المواد في تعليم قانون البرهان — وهما شيان مختلفان — نسبة صورة القياس ^(١٣) المطلق إلى القياس البرهاني .

-
- | | |
|--|-------------------------------|
| (١) ب وجه . | (٢) من الروزجار . |
| (٣) ب وجه . | (٤) من فهي مستوفية المذكورة . |
| (٥) من فأما في القياس الجدلي فهي الخ . | (٦) ب ، م و . |
| (٧) أى لا يقال كل مقدمة مشهورة هي محسوسة أو مجربة أو أولية . | |
| (٨) مراده بالوسط هنا الحد الأوسط في القياس وهو علة الحكم . | |
| (٩) من ولم . | (١٠) لم يندفع . |
| (١١) من المنطق . | (١٢) من القياس . |
| (١٣) من يل . | |

وإذا كانت هذه النسبة إحدى الدواعى إلى تقديم القياس ^(١) ، فكذلك تلك هى إحدى الدواعى إلى تقديم كذب الجدل . لكن بينهما بعد ذلك فرق . وذلك لأن العام قد يكون [٩٠ ب] مقوماً للشيء . وقد يكون عارضا . ونسبة القياس المطلق إلى القياس البرهانى هى نسبة أمر مقوم . ونسبة المشهور إلى الصادق بلا وسط ليس ^(٢) نسبة أمر مقوم . ولذلك إذا التفت الإنسان إلى الصادق بلا وسط — من حيث هو صادق بلا وسط — ولم يلتفت إلى شهرته ، بل قرَضَ مثلا أنه غير مشهور ، بل ضئيع ، لما ^(٣) أوقع ذلك خلافا فى التصديق به كما لو سَبَّ القياس البرهانى حد ^(٤) القياس المطلق لاختل ، بل لامتنع . لكنه وإن كان كذلك فإن الابتداء بالأعم ثم التدرج إلى الأخص متعرفا ^(٥) . فیه الفصل بينه وبين ما يشاركه فى ذلك الأعم ، أمر نافع ، وإن كان الأعم ليس مقوما .

وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان : فإنه إنما فطن أولا للجدل ثم انتقل إلى البرهان . وأيضاً فإن الأمور المجهولة إذا طُلبت فإنما يتوصل إليها فى أكثر الأمر بأن تورد ^(٦) أولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ، ثم يختص منها إلى القياس البرهانى . وهذا شئ ستعلمه فى صناعة الجدل . فأما صناعة الخطابة والتمر فبعيدان عن النفع فى الأمور الكلية النظرية : وذلك لأن موضوعهما الأمور الجزئية . وإن نقلت إلى الأمور الكلية ظلمت هى الأمور الكلية ^(٧) .

وأما ^(٨) المغالطة فإنها وإن شاركت الجدل فى أنها كانت أولا قبل البرهان فى الزمان ، فإنها إنما كانت تتقدم تقدم الضار لا النافع . وتقدم الجدل تقدم النافع . والمغالطة ليست مما ^(٩) ينفع بوجه ، ولا مادتها بمشاركة لمادة البرهان بوجه . بل لا المادة المغالطية تمحل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ^(١٠) ، ولا بالعكس .

والخطابة فقد تقدمت أيضا على البرهان فى الزمان ^(١١) فكانت إما مشبهة بالجدل ومن حكم الجدل ، أو كانت على حكم المغالطة . وليس التقدم فى الزمان هو المقصود ، بل التقدم النافع الذى مع مشاركة ما .

(١) من وإذا كانت إلى القياس ساقط فى م .

(٢) من لكن . (٣) من ما . (٤) من فى حد .

(٥) من معرفا . (٦) من تعدد . (٧) ظلمت... الكلية ساقطة فى م .

(٨) من فأما . (٩) من ما . (١٠) من ولا صورتها على صورتها .

(١١) من والمغالطة (هكذا !) قد تقدمت البرهان أيضا فى الزمان .

الفصل الثالث^(١)

في أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق

لتعليم والتعلم منه صناعي مثل تعلم التجارة والصباغة ، وإنما يحصل بالمواظبة على استعمال أفعال تلك الصناعة . ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما أو لغة ما^(٢) ، وإنما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الأصوات والألفاظ ليحصل ملكة . ومنه تأديي ، وإنما يحصل بالمشورة على متعلمه . ومنه تقليدي ، وهو أن يألف الإنسان اعتقاد رأى ما ، وإنما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم . ومنه تنبيهي كحال من يعلم أن المغناطيس^(٣) يجذب الحديد ، لكنه غافل عنه في وقته ولا يفتن له عند إحساسه جاذبا للحديد، فيجب منه، فيقال له : هذا هو المغناطيس الذي عرفت حاله . فحينئذ يتبه ويزول عنه التعجب . أو كمن يخاطب بالأوائل^(٤) فلا يفتن لها لنقص في العبارة أو في ذهنه فيُحْتال في تقريرها له . ومنه أصناف أخر، وليس شئ منها بذهني أو فكري .. والذهني والفكري هو الذي يُكْتَسَبُ بقول مسموع أو معقول من شأنه أن يوقع اعتقاداً أو رأياً لم يكن، أو يوقع تصوراً ما لم يكن^(٥) . وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين إنسانين وقد يكون بين إنسان واحد مع نفسه من جهتين . فيكون من جهة ما يتحدث الحد^(٦) الأوسط في القياس مثلاً - معلماً ، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلماً . والتعليم بالتعليم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان . فإن شيئاً واحداً - وهو انسياقاً ما إلى اكتساب مجهول بمعلوم - يسمى بالقياس إلى الذي يحصل فيه - تعلماً ، وبالقياس إلى الذي^(٧) يحصل منه ، وهو العلة الفاعلة - تعلماً . مثل التحريك والتحرك .

وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري وإنما يحصل بعلم قد سبق . وذلك لأن التصديق والتصوير الكائنين بهما إنما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع أو معقول . ويجب أن يكون ذلك القول معلوماً أولاً ، ويجب أن يكون معلوماً لا كيف اتفق ، بل من جهة ما شأنه أن يكون علماً ما بالمطلوب : إن لم يكن بالفعل قبله .

(٢) م ساقطة .

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٤) أي القضايا الأدرية للية بذاتها .

(٣) م ٦ ب مغناطيس .

(٥) م "أو رأياً لم يوقع تصوراً ما لم يكن" .

(٧) من قوله فيه إلى قوله القى ساقط في م .

(٦) م بالحد .

أما التصديق فيتقدمه معلومات ثلاثة : أحدها تصور المطلوب وإن لم يصدق به بعد . والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . فيتبع هذه الثلاثة المعلومات تصديق المطلوب . وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا أو استقراء أو تمثيلا أو ضميرا^(١) أو غير ذلك ، فلا بد من مقدمة أو مقدمات يحصل العلم بها من وجهين : من جهة التصور أولا ، والتصديق ثانيا ، حتى يكتسب بها تصديق لم يكن .

وأما التصور فيجب أن يتقدمه تصور أجزاء الحد أو الرسم لا غير^(٢) . وفي الصناعات العملية أيضا إنما يتوصل إلى التعليم والتعلم من علم متقدم^(٣) : كما أن متعلم التجارة يجب أن يعلم أولا ما الخشب وما القدوم ، وأن الخشب من شأنه أن يثبت بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمتقب وما أشبه هذا^(٤) .

واعلم^(٥) أنه لما قيل : كل تعليم وتعلم ذهني ، حسبوا أن الغرض في قوله ”ذهني“ هو أن يفرق عن الحسي . قالوا فإنه قد يتعلم أيضا حسي عن علم قد سبق : كن أدرك شيئا بالحوس ثم نسيه فهو يتعلمه ويتعرفه ، فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم سبق . وهذا مما ليس يعجني : فإنه يشبه أن يكون التعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد بالحوس . ولو أن إنسانا أرى إنسانا غيره شيئا ما عرضه على حسه فأفاده إدراكا لحسوس لم تكن عنده معرفته ، فإنه لا يقال لنفس ما فعل به الآخر إنه علمه شيئا ، ولا يقال للفعول به ذلك إنه تعلم شيئا ، اللهم إلا أن يكون إنما أراه ما أراه ليحدث له به ملكة ما صناعية . وذلك إذا كان^(٦) ما يريه هو هيئة عمل . وذلك اعتبار غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس . والأشبه أن يكون هذا أيضا ليس تعلما وتعلما ، بل تعريفا وتعريفا ، وألا يكون إدراك الجزئيات علما بل معرفة .

وبعد ذلك فإن قولهم : إن كل تعليم وتعلم ذهني فيعلم قد سبق ، ليس الغرض به أي سبق اتفاق ، بل أن يكون سبقا نافعا في التعليم والتعلم ، وحاصل الوجود في هذا التعلم حصول العلة مع المعلول . وأما الأحساس الأول فليس شيئا موصلا إلى الأحساس الثاني ولا جزءا من السبب الموصل إلى الأحساس الثاني نافعا فيه ، موجودا معه . فإن أريد أن يكون هذا الكلام على هذا

(١) الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى إما لظهورها أو لإخفاء كتبها .

(٢) س وغير ذلك . (٣) م مقدم . (٤) س ذلك

(٥) س هذا واعلم . (٦) إذا كان ساقطة من س .

التأويل كالصحيح ، فيجب أن يجعل بدل التعلم والتعلم التعريف والتعرف ، أو يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطأ عليه في هذه^(١) الكتب ، بل ما يفهم من التعريف والتعرف ، ولا مناقشة في ذلك .

وقد^(٢) قالوا إن قول القائل ” كل تعليم وتعلم ذهني ” ليس في صحة قول القائل ” كل تعليم وتعلم فكري ” : فإن هذا القائل يكون قد أخرج بقوله ” الفكري ” الحسي . فهؤلاء يعرض لهم ما عرض لأولئك . وشئ آخر : وهو أن الذهني هو الذي يكتسب بالذهن ، والذهن غير^(٣) الحس : فأى حاجة إلى ما يفصله عن الذي بالحس ؟ والذي عندي هو أن الذهني أصلح من الفكري ؛ فإن الذهني أعم من الفكري والحدسي والفهمي : فإن الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب ؛ فيكون هناك مطلوب ثم تحرك النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة في اكتساب القياس . فلا تزال تستعرض الأمور المناسبة إلى أن تجد حداً أوسطاً^(٤) . وأما الحدسي^(٥) فهو أن يكون المطلوب إذا سنع للذهن تمثل الحد الأوسط عن^(٦) غير طلب . وهذا كثيراً ما يكون . أو تكون إحدى المقدمتين سائحة للذهن فيضاف^(٧) إليها دفعةً حد إما أصغر وإما أكبر ، فتخلق نتيجة من غير فكر ولا طلب .

وأما الفهمي فهو ألا يكون الحد الأوسط حصل بطلب ولا بسنوح ، بل يسمع^(٨) من معلم من خارج ، والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا . فإن قال قائل إن الفهمي هو فكري^(٩) أيضاً : لأن النفس عندما تسمع تفكر ؛ فيقال له إن المعلم كلما أورد حداً للقياس فعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك دفعة . ثم إذا انضاف إليه حد آخر فصلت مقدمة ، فإن شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم ، إلا أن يفكر في نفسه فيعلم ، فيكون هذا تعلماً مرتباً من فهمي ومن فكري : إذ هو قياس مركب ، وكل قياس من جملة فهو تعليم مفرد ، وكلامنا في المفرد . وإما أن يرجع إلى المعلم فيفيده المعلم العلم بالقياس ، فيكون العلم إنما جاء مع القياس : وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام^(١٠) . فأما إن لم يشك المتعلم ، فظاهر أن الصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة .

(١) س من

(٢) س من

(٣) م ب أوسط

(٤) س من

(٥) م من

(٦) م من

(٧) وأما الحدسي ساقطة في س

(٨) س بل بأن يسمع من معلم . م يسمع عن . (٩) س الفكري

(١٠) م فيكون كهذا الكلام

وبالجملة يجب أن يفرد التعليم الذى نحن فى اعتباره تعليما واحدا وقياسا^(١) واحدا، ولا يؤخذ خلطا : فإن الخلط قد يجوز أن يتركب من أصناف شتى، فيجد فيها ما يكون فهما دفعة، وما هو غير فهم دفعة ، وهناك لا يكون انتفاع .

فإن عاد وفكر فى نفسه فذلك تعلم من نفسه . أو عاد فاستفهم المعلم مرة أخرى ففهم^(٢) ، فالتعلم هو الذى فى هذه الكرة .

ثم قد علم أن الفكرة أمر كالحركة للنفس يُنْتَقَلُ بها من شئ إلى شئ ، ويتدرد طالبه لا واجده^(٣) . فإذا لم يحصل فى التعليم والتعلم [١٩١] هذه الحركة على وجهها لم تكن هناك فكرة .

وإذا كان كل تعليم وتعلم للأمر العقلية ، فهو إما على سبيل الفكر أو الحدس أو الفهم ، وليس ذلك فى التصديق فقط ، بل وفى التصور . وكل ذلك ذهن . فقولهم ” تعليم وتعلم ذهنى “ أصوب .

والشئ الذى^(٤) إذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة بشئ آخر ، فهو إما ملزومه^(٥) وإما معانده ، أو كلى فوقه ، أو جزئى تحته ، أو جزئى معه . والملزوم إذا عُلِمَ بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة يُلَازِمُهُ ، وذلك بالقياس الاستثنائى من شرطيات متصلة . والمعاند إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده : إما برفعه عند وضع ذلك ، أو وضعه عند رفع ذلك . وذلك بالقياس الاستثنائى من شرطيات منفصلة . والكلى إذا علم وجود حكم عليه من إيجاب أو سلب بالفعل^(٦) ، كان ذلك علما بالقوة بالجزئى الذى تحته بطريق القياس . والجزئى إذا عُلِمَ وجود حكم عليه بالإيجاب أو السلب ، كان ذلك ظنا بالقوة بالكلى الذى فوقه إن كان المعلوم حكما فى بعض الجزئيات ، وذلك بالاستقراء الناقص . أو كان علما بالقوة بالكلى الذى فوقه إن كان المعلوم حكما بعم كل جزئى ، وذلك بالاستقراء التام . والجزئى إذا عُلِمَ وجود حكم عليه ، كان ذلك ظنا بالقوة فى جزئى آخر أنه كذلك — إذا كان يشاركه فى معنى — وذلك بالتمثيل .

(١) م ٦ ب ولياسا وقياسا .

(٢) م حتى فهم .

(٣) م طالبا لا واحدا م واحد

(٤) م ” الذهنى “ وهو خطأ .

(٥) م ملزومة وإما معاندة .

(٦) أى إذا علم ذلك بالفعل .

فإذن كل صنف من الظن والعلم المكتسب^(١) إذا كان اكتسابه ذهنيا فهو يعلم أو ظن سابق : سواء كان يتعلم من الغير أو باستنباط من النفس . وليست هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة ، بل قوة بعضها أقرب ، وقوة بعضها أبعد . فإن اللازم ليس متضمنا في المألوم إذا لم يكن لزومه على سبيل ونع وحمل . فإنا إذا قلنا كل ب أ فعنى هذا القول : كل واحد مما تحت ب وما يوصف بب ويوضع لب فهو أ . فقد ضمتنا موضوعات ب في هذا الحكم . فهذه المعرفة بالقوة التي كُنْها فعل . والعلم بأن الأوسط موجود للأصغر ليس علما بالقوة بأن الأكبر موجود له إذا كان الأكبر مجهولا^(٢) : فإن كون الأكبر للأصغر ليس مُدرجا في كون الأصغر للأوسط كأنه محصور تحته ، بل الأمر بالعكس . فإنك إذا علمت^(٣) أن كل ب أ فقد علمت أن كل موصوف بب هو أ ، فدخلت فيه الموصوفات بب^(٤) . وأما إذا علمت أن كل ج ب فلم يدخل أ^(٥) الذي هو محمول على ب في هذا ، لا بفعل ولا قوة : لأن قولنا كل ب أ معناه كل موصوف بب ودخل تحت ب فهو أ . وليس قولك كل ج ب معناه كل ج^(٦) هو كل محمول ب : إذ الكلية في جنب الموضوع . فإن قال قائل إنه إذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب ، فذلك وإن كان حقا ، فليس مفهوم نفس اللفظ ، بل هو لازم عنه . إذا^(٧) قلت كل ب ففهمه كل موضوع تحت ب . وليس يجب أن يظن أن معنى قول أرسطو^(٨) " فاعلم^(٩) سابق " أن هذا السبق هو في الزمان ، بل بالذات . فمن الأشياء ما نعرفها الآن بالفعل إذا كانت معنا^(١٠) معرفة قديمة بالقوة التي كأنها فعل ، وتكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان . وبعضها إنما نعرفها مع العلم المحتاج إليه في أن نعلمه^(١١) ، الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا . ومثال ذلك أنك إذا فرضت حدا أ كبير وأوسط وأصغر ، وكان الأوسط حاصل الوجود للأصغر ، وأنت تنظر هل الأكبر للأوسط

(١) من من العلم والظن المكتسب . (٢) س : محمولا . (٣) س : إذا علمت .

(٤) م " فإنك إذا علمت أن كل موصوف بب هو أ فدخلت فيه الموصوفات " .

(٥) أ ساقطة من س .

(٦) ج ساقطة من م . (٧) س : وإذا . (٨) س : العلم بدل أرسطو .

(٩) س : يعلم . (١٠) س : معنى . (١١) س : يعلم .

لينتج منه الأكبر للأصغر . فإذا^(١) بَانَ لك أنه للأوسط ، بَانَ لك في الحال أنه للأصغر ، ولم تحتج أن تنتظر شيئا وأن^(٢) تنظر في تأليف الأصغر مع الأوسط ؛ بل يتبين لك الأمران معا في الزمان ، ولم تحتج أن تطلب بعد وجودك الأكبر للأوسط أنه موجود للأصغر ولا في أقصر جزء من الزمان لو كان ، لكن هذا العلم السابق إنما هو سابق بالذات ، وإليه توجه أول الطلب بالذات . فهكذا ينبغي أن يفهم هذا الموضع .

(١) من وإذا .

(٢) من وإن لم .

الفصل الرابع^(١)

في تعديد مبادئ القياسات بقول عام

ثم إن مبادئ القياسات كلها إما أن تكون أمورا مصدقا بها بوجه أو غير مصدق بها .
والتي لا يصدق بها إن لم تجرِ المصدق بها^(٢) بسبب تأثير يكون منها في النفس ، يقوم ذلك التأثير
من جهة ما مقام ما يقع به التصديق^(٣) ، لم يَنْتَفِعْ بها في القياسات أصلا . والذي يفعل هذا الفعل
هي الخيالات ، فإنها تقبض النفس عن أمور وتبسطها نحو أمور ، مثل ما يفعله الشيء المصدق به ،
فتقوم مع التكذيب بها مقام ما يصدق به^(٤) : كمن يقول^(٥) للعسل إنه مرة مُقِيَّةٌ^(٦) فتتفرز عنه
النفس مع التكذيب بها^(٧) قيل ، كما^(٨) تتفرز عنه مع التصديق به^(٩) أو قريبا منه . وكما يقال
إن هذا المطبوخ المسهل هو في حكم الشراب ، ويجب أن تتخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه ،
فيتخيل ذلك فيسهل عليه ، وذلك مع التكذيب به . فهذا الواحد هو مبدأ القياسات^(١٠) الشرعية .
ومناقم القياسات الشرعية عند الجمهور في الأمور الجزئية قريبة من منافع القياسات المعقودة^(١١)
من المصدقات التي تؤلف منها قياسات في الأمور الجزئية : إذ كان الغرض في إيقاع التصديق فيها
هو^(١٢) تفرز النفس على انقباض وانبساط ، أو سكونَ عنهما .

وإذا كان التخيل من شأنه أن يفعل ذلك ، قام مقامه . على أن أكثر عوام الناس^(١٣) أطوع
للتخيل منهم للتصديق . فهذا قسم . وأما القسم الذي فيه التصديق فلما أن يكون التصديق^(١٤) به
على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يحتاج في النفس معانده ، أو على وجه ظن غالب . والذي
على وجه ضرورة ، فلما أن تكون ضرورته ظاهرة^(١٥) - وذلك بالحس أو بالتجربة أو بالتواتر -

-
- | | | |
|--|----------------------------|------------------|
| (١) م ك ب ساقطة . | (٢) س ساقطة . | (٣) س بالتصديق . |
| (٤) س صدق . | (٥) س كما قد يقول القائل . | |
| (٦) م ساقطة . | (٧) س بها . | (٨) م ساقطة . |
| (٩) س ساقطة . | (١٠) س للقياسات . | |
| (١١) من قوله الشرعية إلى قوله المعقودة ساقط في م . | | |
| (١٢) س ساقطة . | (١٣) س العوام . | |
| (١٤) س ساقطة . | (١٥) س ظاهرة . | |

أو تكون ضرورته باطنية . والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل ، وإما أن تكون خارجة عن العقل ولقوة أخرى غير العقل . فاما^(١) الذى عن العقل فإما أن يكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشئ . والذى عن مجرد العقل فهو الأول^(٢) الواجب قبوله : كقولنا الكل أعظم من الجزء . وأما الذى عن العقل مع الاستعانة بشئ : فإما أن يكون المعين غير غريزى فى العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب فيكون بسد المبادئ ، وكلامنا فى المبادئ . وإما أن يكون المعين غريزيا فى العقل أى حاضرا — وهو الذى يكون معلوما بقياس هذه الأوساط موجود بالفطرة وحاضر^(٣) للذهن . فكلما أُخِضر المطلوب مؤلفا من حدين أكبر وأصغر تمثل هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة إلى كسبه . وهذا مثل قولنا : إن كل أربعة زوج : فإن من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له أن الأربعة زوج ، فإنه فى الحال يمثل أنه منقسم بتساويين . وكذلك كلما تمثل للذهن أربعة ، وتمثل الاثنان ، تمثل^(٤) فى الحال أنها ضمهفه لتمثل الحد الأوسط . وأما إذا كان بدل ذلك ستة وثلاثون^(٥) أو عدد آخر ، افتقر الذهن إلى طاب الأوسط . فهذا القسم الأول^(٦) به أن يسمى مقدمة فطرية القياس .

وأما الذى هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية التى يحكم بها جزما وبالضرورة الوهمية إذا كانت تلك الأحكام^(٧) فى أمور ليس فيها للعقل حكم أول^(٨) . وتلك الأمور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس إلى حكم ضرورى فيها كاذب ، إذ يجعلها فى أحكام ما يحس ، مثل حكم النفس فى أول ما يوجد مميزه^(٩) ، وقبل أن تتفك بالآراء والنظر ، أن كل موجود فهو فى مكان أو فى حيز مشار إليه ؛ وأن الشئ الذى ليس فى داخل العالم ولا فى خارجه فليس بموجود . فإن النفس تحكم بهذا بالضرورة ، ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ، ولكن يكون ساكنا^(١٠) عن هذا . ثم إذا نظر العقل النظر الذى يخصه ، وألّف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى أخرى — إن كان لها حكم فى القبول والتسليم — أنتج أن للمحسوسات^(١١) مبادئ مخالفة للمحسوسات . فإذا انتهى النظر إلى النتيجة مانعت القوة التى تحكم

(١) م ب رأما .

(٢) م ب موجودا وحاضرا .

(٣) م س ساقطة .

(٤) فى المخطوطات الثلاثة ستة وثلاثين أو عددا آخر .

(٥) م س الأحوال .

(٦) هكذا فى المخطوطات . ولعلها توجد مميزة ، أى توجد النفس مميزة بمعنى يحصل لها التمييز وإدراك الأغيا . فى مرحلة

الطفولة .

(٧) م ساكنا .

(٨) م المحسوسات .

الحكم المذكور^(١) ، فيعلم أنها كاذبة ضرورة ، وأن فطرتها وضرورتها غير الضرورة العقلية ، وإن كانت ضرورة قوية في أول الأمر . وأول ما يكذبها أنها نفسها لا تدخل في الوهم . ومع ذلك فإنه قد يصعب علينا التمييز بين الضروريتين ، إلا أن ننظر^(٢) في موضوع المطلوب ومحمله . فإن كان شيئا أعم من المحسوس أو خارجا عنه ، وكانت الضرورة تدعو إلى جعله على صورة محسوسة ، لم نلتفت إليها بل نفرغ إلى الجملة . والموجود والشيء والطلة والمبدأ والكل والجزئ والنهاية وما أشبه ذلك كلها خارجة عن الأمور المحسوسة . بل حقائق النوعيات أيضا مثل حقيقة الإنسان فإنها مما لا يتخيل ألبتة ولا تتمثل في أوهاما . بل إنما يناها عقلنا . وكذلك كل حقيقة كلية^(٣) من حقائق نوعيات الأمور الحسية فضلا عن العقلية كما سنبين ذلك في موضعه .

فبادئ البراهين التي من جنس المدركات [٩١ ب] بالضرورة من هذه^(٤) التي تدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية . وأما ما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب ، وإما على سبيل تسليم غلط . أما^(٥) الذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه ، وإما على سبيل تسليم من واحد خاص ، يكون ذلك نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص ، ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب . فلا ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين نفسه ألبتة انشاعا حقيقيا أو مجردا .

والذي على سبيل تسليم مشترك فيه : إما أن يكون رأيا يستند إلى طائفة ، أو يكون رأيا لا يستند إلى طائفة ، بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله ، وقد مرنوا عليه ، فهم لا يحلونه على الشك : وإن كان منه ما إذا اعتبره المميز^(٦) ، وجعل نفسه كأنه حصل في العالم دفعة وهو مميز ، ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت إلى حاكم غير العقل ، ولم^(٧) يتفعل عن الحياء والتجمل ، فيكون حكمه خلقيا لا عقليا ؛ ولم ينظر إلى موجب مصلحة فيكون بوسط لا بضرورة ؛ وأعرض عن الاستقراء أيضا فيكون بوسط ؛ ولم يلتفت إلى أنه هل يتقصص عليه شيء . فإذا^(٨) فعل

(١) هذه الجملة مضطربة ناهضة في م ركعة الحكم الواردة فيها مفعول لقوله ما نمت لا لقوله تحكم .

(٢) من ينظر . (٣) من ساطعة .

(٤) من هي من . (٥) من رأيا .

(٦) أي ما إذا نظرية المميز أي المائل الذي يستطيع التمييز بين الأشياء .

(٧) من أول م . (٨) من وإذا .

هذا كله ورام أن يشكك فيه نفسه أمكنه الشك : كقولهم إن العدل جميل ، وإن الظلم قبيح ، وإن شكر المنعم واجب . فإن هذه مشهورات مقبولة ؛ وإن كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل المتأمل^(١) . المنزلة المذكورة ؛ بل المشهورات هذه وأمثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في أن يصير يقينا إلى حجة^(٢) ، ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور .

ولا يبعد أن يكون في المشهورات كاذب . والسبب في اعتقاد المشهورات أخذ ما تقدمنا بالاحتراز عنه عند تمثيلها في الذهن للامتحان . وهذه هي المشهورات المطلقة .

وأما التي^(٣) تستند إلى طائفة قتل ما يستند إلى أمة وإلى أرباب صناعة وتسمى مشهورات محدودة ، ومثل ما يستند إلى واحد أو اثنين أو عدد محصور يوثق به ويُخصَّص باسم المقبولات .

واعلم أن جميع الأوليات أيضا مشهورة ولا ينعكس ، كما أن جميع المصدق بها متخيَّل ومحرَّك للخيال ولا ينعكس . وأما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو أن يسلم المسلم شيئا على أنه أمر آخر لمشابهته إياه ومشاركته في لفظ أو معنى على ما سنين في موضعه ، وهي المقدمات المشبهة ؛ كمن يقول ” كل عين باصرة ” ويكون ذلك مسلما له من حيث يفهم منه أحد معاني الاسم المشترك ، ويأخذ بدله آخر فيحسبه أنه المسلم ، أو يقصد به مغالطة حتى يقع في أن يظن بنفسه أو يظن غيره أن الدينار يبصر^(٤) . وكذلك من يسلم أن كل مسكر خمر وأخذ بدله ما يسكر بالقوة . وهذه هي المقدمات المشبهة .

فأما المظنونات فهي التي تُظنُّ ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم : وذلك^(٥) إما لمشابهتها للأمر المشهورة فتكون مشهورة في بادئ الرأي الغير المتعقب^(٦) ؛ فإذا تعقبت علم أنها غير مشهورة مثل قولهم ” أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ” فإن هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويمال إليه ميلا : ثم إذا تعقب كان المشهور أنه لا يجوز أن يُنصر الظالم أخا كان أو ولدا ، لكنه في الحال يفعل فمله إلى أن يتعقب . وإما أن يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة : وإما أن يقع

(١) م والمنزل .

(٢) من ” صادق ” إلى حجة ساقطة في م . (٣) من الذي يستند .

(٤) وذلك لأن الدينار من ذهب وهم يطلقون عليه اسم ” العين ” من قبيل الاشتراك اللفظي .

(٥) م ذلك . (٦) أى الناظر في العوائب أو المفكر إطلافا .

الظن بها من جهات أخرى ليس لأخذها^(١) على أنها مشهورات ، كمن يرى عبوساً يأتيه فيظنه باطشاً به . وهذه المظنونات إنما تنفع في المقاييس من حيث^(٢) إن بها اعتقاداً لا من حيث إن مقابلها يختلج في الضمير .

فإذن^(٣) جميع المشهورات وما سلف ذكره أيضاً ممها نافع^(٤) حيث تنفع هي لأنها معتقدة . فأى صناعة جاز فيها استعمال المظنونات ، جاز استعمال المذكورات قبلها كلها . وكذلك المشهورات إنما ينتفع بها — لا من حيث إنها قد يجوز أن يتشكك فيها — بل من حيث هي معتقدة اعتقاداً لا يختلج مُقابلُه^(٥) ؛ فيكون ما قبلها من الأمور الضرورية إذا اعتقدت وُسِّمت نافعا نفعها ، فيصلح استعماله^(٦) حيث يصلح استعمال تلك .

وأما الضروريات الوهمية فإنها بالحرى أن تكون أقوى من المشهورات — لا في النفع — بل في شدة إزعاج النفس الغير المقومة لها . فربما بقيت مشهورة وربما صارت شعبة ، فتكون كاذبة وشعبة معا . وتكون صيرورتها شعبة ليست بسبب أمر يدعو إليه^(٧) من الفرائض والأخلاق والمصالح ، بل لما يدعو إليه العقل .

فإذن مبادئ القياسات مخيلات ، ومحسوسات ، ومجربات ، ومتواترات ، وأوليات ، ومقدمات فطرية القياسات ، ووهميات^(٨) ومشهورات مطلقة ، ومشهورات محدودة ، ومسلمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومشهورات في بادئ الرأي الغير المتعقب ، ومظنونات ظناً . فهي أربعة عشر صنفاً .

وها هنا قسم^(٩) من مبادئ المقاييس وهي التي ليست مبادئ من جهة القائل نفسه ، فإن أقسام الذي يكون من جهة القائل^(١٠) هو ما قلناه ، ولكن هي مبادئ^(١١) من جهة المعلم ، وهي أن يكلف المعلم المتعلم تسليم شيء ووضعه^(١٢) لينبئ عليه بيان شيء آخر فيسلمه ويضعه . وهذه هي الأمور التي تسمى أصولاً موضوعة ومضاهرات .

(١) م ٦ ب لأخذها . (٢) س إنها .

(٣) م إذن ، س فإن . (٤) س نافع أيضاً ممها .

(٥) أى لا يختلج بالبال مقابله : أى ضده أو قبيضه . (٦) م ٦ ب استعمالها .

(٧) ب أمر إليه يدعو . (٨) س وهميات بدون الوار .

(٩) م ساقطة . (١٠) م ٦ ب القياس . (١١) م ٦ ب مباد .

(١٢) س أو وضعه .

الفصل الخامس^(١)

في المطالب وما يتصل بها

وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى

أما المطالب بحسب ما يحتاج إليه ها هنا فإنها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام ، وبالقسمة الثانية ستة . أما بالقسمة الأولى فطلب ”ما“ ومطلب ”هل“ ومطلب ”لم“^(٢) . ومطلب ”ما“ على قسمين : أحدهما الذي يُطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء ؟ والثاني الذي تطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ؟ ومطلب ”هل“ على قسمين : أحدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الإطلاق ، والآخر مركب وهو مطلب هل الشيء موجود كذا أو ليس موجودا كذا ، فيكون ”الموجود“ رابطة لا محولا ، مثل قولك هل الإنسان موجود حيوانا أو ليس موجودا حيوانا^(٣) . ومطلب ”لم“ على قسمين : فإنه إما بحسب القول وهو الذي يُطلب الحد الأوسط ، وهو علة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا ما ، وإما بحسب الأمر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال . وأما مطلب الأئى^(٤) ، والكيف والكم والأين والمتى^(٥) وغير ذلك ، فهي راجعة بوجه ما إلى ”الهل“ المركب . فإن أراد أحد أن يكثر المطالب بتمديد هذه فليفعل ، إلا أن المطالب العلمية الذاتية هي تلك . ومع ذلك فإن مطلب ”أئى“ أبسط هذه البواق وأشد دلالة على المطلوب به ، فإنه يُطلب به تمييز الشيء بما يخصه^(٦) ، وتلك^(٧) أوسع مذهبا وأعرض مجالا . وإن أحب أحد أن يجعل مطلب ”أئى“ مستملا بوجه على مطالب كيف وكم وأين^(٨) وغير ذلك فليفعل . فحينئذ يكون مطابا ”هل“ و”لم“ يطلبان التصديق ، ومطابا ”ما“ و”أئى“ يطلبان

(١) م ٦ ب ساقط .

(٢) ومطلب لم ساقطة في م .

(٣) ليس للرابطة وجود في اللغة العربية عادة فإننا نقول هل الإنسان حيوان أو هل ليس الإنسان حيوانا ؟

وما ذكره ابن سينا أكثر انطباقا على بعض اللغات الأجنبية .

(٤) م س ساقطة .

(٥) م ٦ ب متى .

(٦) م ٦ ب وإنما يطلب تمييز الشيء بما يخصه .

(٨) م س ساقطة .

(٧) يشير إلى مطالب الكيف والكم والأين والمتى .

التصور . فطالب "ما" الذى بحسب الاسم^(١) متقدم على كل مطلب ؛ وأما مطلب "ما" الذى بحسب تحقق الأمر في نفسه فتأخر عن مطلب "هل" البسيط . فإن الذى يطلب ما ذات الحركة وما الزمان^(٢) وإنما يطلب مائة أمر موجود عنده . وأما إن طلب أحد هل حركة أو هل زمان أو هل خلاء أو هل إله موجود ، فيجب أن يكون فيهم أولا ما تدل عليه هذه الأسامي : فإنه يمكن أن يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود أو غير موجود . وإن كان الحد إنما هو بالحقيقة للموجود ، ولكن لا يوقف في أول الأمر أن هذا القول حد بحسب الاسم أو بحسب الذات إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة . ولذلك يوضع في التعاليم^(٣) حدود أشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع وأشكال أخرى حدث في أول كتاب "أسطقسات الهندسة" . فكان حداً بحسب شرح الاسم ، ثم أثبت وجودها من بعد ، فصار الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات : بل صار حداً بالحقيقة . ويجب أن يعلم أن الفرق بين الذى يفهم من الاسم بالجملة والذى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل . فكل إنسان إذا خوطب^(٤) باسم يفهم فيها ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة . وأما الحد فلا يقف عليه إلا^(٥) المرتاض بصناعة المنطق . فيكون أحد الأمرين معرفة ، والثانى علماً ، كما أن الحس معرفة والعقل^(٦) علم .

ومبادئ العلوم مختلف في تقديمها على العلوم وتصدير التعاليم بها . ففى بعضها إنما يوضع أن الأمر موجود أو غير موجود فقط ، لأن الضرورة (١٩٢) تدعو فيها إلى هذا المتدار كقولنا "إن الأمر لا يخرج عن طرفي النقيض" ، أو^(٧) مثل وضعهم "أن الأشياء المساوية لشئ واحد متساوية" . وفى بعضها إنما يوضع أولاً ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرناه من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ، ثم من بعد ذلك يبين وجوده . وفى بعضها يحتاج أن يوضع الأمران جميعاً : مثل الوحدة في فاتحة علم العدد . ونحن مستقصون لهذا^(٨) فنقول :

إن الأمور التى تذكر في المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . والمعاني المركبة إنما يليق بها أن يستدعى فيها التصديق^(٩) لا لأن تعطى لها^(١٠) الحدود ، فإن التركيب الخبرى للتصديق .

(١) أى الذى يطلب فيه معنى اسم كقولنا ما الغناء ؟ .

(٢) م وما ذات الزمان . (٣) التعاليم علم الرياضة . (٤) م خطب .

(٥) م ساقطة . (٦) المراد بالحس والعقل هنا الإحساس والعقل .

(٧) م و . (٨) م ونحن تزيد هذا استقصاء .

(٩) م إلى التصديق . (١٠) م بها .

وأما الحدود فالمعاني المفردة وما في حكم المفردة. والقضايا المتعارفة والأصول الموضوعية مركبة ،
فإذن لا يتحقق فيها معنى إعطاء الحد والمساهية ، ولا بد من أن تقبل بالهلية ليتبين بها غيرها .
فقد حصل من هذا أن هذا القسم من المبادئ يوضع بالهلية .

وأما المعاني المفردة فنما^(١) ما هي أعراض موضوع الصناعة ، ومنها ما هي داخلية في جملة
موضوع الصناعة^(٢) . فما كان منها من أعراض موضوع الصناعة وآثاره ، فهي التي تطلب
في الصناعة ليصح فيها وجودها^(٣) . وليس وجودها إلا للموضوع . فيكون النظر في أنها موجودة
ع الصناعة لتلك الصناعة^(٤) . وذلك هو النظر في أنها موجودة . فإذا ثبت وجوده
إلى تلك الصناعة . فهذه لا يجوز أن تكون بنية الوجود^(٥) ومجهولة^(٦) لموضوع الصناعة ، إذ
موضوع الصناعة كما بين^(٧) لك من بعد هو مأخوذ في حدها^(٨) ووجودها أن يكون له . وإذا
هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بنية الوجود ، وإنما يطلب وجودها لموضوع الصناعة ،
بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة ، فيستحيل^(٩) أن يفرض وجودها مطلقا ، فستحيل^(١٠)
أن يفرض وجودها في المبادئ . وإذا لبد من أن تفهم حدودها فيجب أن توضع حدودها
في المبادئ . فهذا القسم حدودها في المبادئ دون وجودها .

وأما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع فلا بد من أن يفهم ، ولا بد أيضا
من أن يعترف^(١١) بوجودها وأنها حقةٌ مما . فإنها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يعرف^(١٢) شيء
من أمرها . وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها ؟

وإذا لم مفرد في العلوم البرهانية إلا شيء داخل في الصناعة : والداخل في الصناعة إما
الموضوع الذي للصناعة وما هو منه ، وإما أحكام الموضوع . فإذا بعض المفردات توضع
حدودها في المبادئ دون وجودها : وبعضها توضع حدودها ووجودها .

وإذا ما خلا المفرد المركب^(١٣) ، والمركب النافع في العلوم قضية ، والقضية إنما يوضع
وجودها لا محالة دون حدها . وعلى ما قلنا فبين من جميع ذلك أن من الأمور المصدرة في الصناعة

(١) من هنا . (٢) من + وآثاره ولواحقه ولولزمه .

(٣) من ليصح في تلك الصناعة وجودها . (٤) من موجودة لموضوع تلك الصناعة .

(٥) م الوجود . (٦) من الرار ساقطة . (٧) م تبين .

(٨) من حدودها . (٩) من فستحيل . (١٠) من ومستحيل .

(١١) من يعرف . (١٢) من يعرف .

(١٣) من مفرد المركب . والمعنى وحيث إن المركب هو ما غذا المفرد .

ما يوضع بهليته فقط ، ومنه ما يوضع بمباهيته . ومنه ما يوضع بهليته ومباهيته . وأما مطلب
 "اللم" فإنه على كل حال متأخر عن المطلبين معا ، فإن ما لم يتصور معناه فإن طلب اللم فيه محال ؛
 وما تصور أيضا معناه وأنه ما هو أو ما معنى الاسم الدال عليه ، ولم يعط^(١) أنه موجود أو غير
 موجود بحال أو على الإطلاق ، فإن طلب اللم فيه أيضا محال . ولكن^(٢) طلب اللم الذي بحسب
 القول^(٣) ربما كان متقدما على طلب اللم الذي بحسب الأمر في نفسه ، وربما صح عندنا بقياس
 أن ج ب ولا ندرى العلة في نفس الوجود لكون ج ب . فتكون قد سلمنا أنا إذن^(٤) لم نعتقد أن
 ج ب ولم نعلم أنه لم كان ج ب في نفس الأمر . وربما كان مطلب "لم" الذي بحسب الأمر
 في نفسه^(٥) غير مفتقر إلى مطلب "اللم" الذي بحسب القول ، وذلك إذا كان الشيء^(٦) يتنا بنفسه بالحس .
 وأما علته تخفية مثل جذب المغناطيس الحديد ، فإن ذلك ليس يمكن أن يثبت بقياس أو بطلب
 بل حتى يعطى^(٧) الحد الأوسط فيه . ولكن إذا أصيب بالحس خطر بالبال طلب اللم فيطلب
 لم صار مغناطيس يجذب الحديد ، فيطلب علة^(٨) الأمر في نفسه لاعلة التصديق به .
 وكثيرا ما^(٩) يتفق أن يكون الحد الأوسط في القياس — وهو^(١٠) علة القياس — علة أيضا للأمر
 في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد .

(٣) أى طلب العلة بقياس .

(٢) م ب وليكن .

(١) من أنه .

(٦) من كالتى . .

(٥) في نفسه سابقة في م .

(٤) من سابقة .

(٩) من ما سابقة .

(٨) م طية .

(٧) م يسط .

(١٠) من هو بدون و .

الفصل السادس^(١)

في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات

كل مطلب من هذه فإنما يتوصل إلى نيله بأمر موجوده حاصله . لكن^(٢) ها هنا موضع شك في أن المعدوم الذات المحال الوجود كيف يتصور إذا سئل عنه "ما هو" حتى يطلب بعد ذلك "هل هو"^(٣) . فإنه إن لم يحصل له في النفس معنى ، كيف يحكم عليه بأنه حاصل أو غير حاصل ؟ والمحال لا صورة له في الوجود ، فكيف يؤخذ عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور^(٤) معناه ؟ فنقول إن هذا المحال إما أن يكون منفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل ، فلا يمكن أن يتصور البتة إلا بنوع من المقايضة بالموجود وبالنسبة إليه^(٥) كقولنا الخلاء ، وضد الله : فإن الخلاء يتصور بأنه^(٦) للأجسام كالمقابل ، وضد الله يتصور^(٧) بأنه لله كالحار البارد ؛ فيكون المحال يتصور^(٨) بصورة أمر ممكن ينسب إليه المحال ، ويتصور نسبة إليه وتشبها به . وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له .

وأما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل عزرائيل أو عنقاء وإنسان يطير فإنما يتصور أولا تفاصيله التي هي غير محالة ، ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات . فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنان منها جزءان كل بانفراده موجود ، والثالث تأليف بينهما ، هو من جهة ما هو تأليف متصور ، بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يوجد . فعلى هذا النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم . فيكون المعدوم إنما تصور لتصور متقدم للوجودات .

ونقول^(٩) الآن إنه إذا كان حصل عندنا حكم على كل أول حصوله : إما بينا بنفسه مثل إن كل إنسان حيوان ، والكل أعظم من الجزء ، أو بينا باستقراء أو تجربة على الوجوه التي

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) م لكن .

(٣) أى إذا سئل عن ماهيته حتى يطلب بعد ذلك السؤال عن وجوده . س هل هو هو .

(٤) م التصور . (٥) م ساقطة . (٦) م أنه .

(٧) س يفهم . (٨) م ٦ ب يتصوره .

(٩) س فنقول .

يُصَدِّقُ بها بالأشياء من غير استعانة بقياس ، فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئى تحته ، ولكن جهلناه بالفعل . فلا نعرف مثلا أن زيدا الذى بالهند حيوان : لأننا إنما عرفناه ^(١) بعد بالقوة إذ عرفنا أن كل إنسان حيوان ، وإنما جهلناه بالفعل لأنه يحتاج أن يجتمع لنا إلى هذا العلم علم آخر أو علمان آخران حتى يخرج الذى بالقوة إلى الفعل . وذلك بأنه يجب أن نعلم أن زيدا موجود ، وأن نعلم أنه موجود إنسانا . فإذا حصل لنا بالحس معرفة أنه موجود وأنه إنسان من غير أن يكون مطلوبا ^(٢) أو متعلما ، واقترن بذلك علم ، كان عندنا حاصلًا أيضا بغير قياس . اقترانا على التأليف الذى من شأنه أن يُحَدِّث بالذات علما ثالثا ، علمنا أن زيدا حيوان . فيكون عن معرفة وعن علم اجتماعا حدث لنا علم . أما المعرفة منهما فهو ما كان من الحس ، وأما العلم فما كان من العقل . والمعرفة حدثت ^(٣) فى الحال ، وأما العلم فقد كان قبلها . والذى يحصل منهما فقد يجوز أن يكون قد كان لنا مطلوبا وطلبنا مبادئ الموصلة إليه ، ويجوز أن يكون شيئا قد انسقتا إليه انساقا لموافاة أسبابه عن غير طلب . ومع ذلك فيجب أن يتقدم تصور المطلوب ومبادئه على كل حال .

وقد يتفق ألا يكون هكذا : بل يكون الحكم على الكلى حاصلًا عندنا بقياس ، والحكم على الجزئى حاصلًا بقياس آخر . فإذا اجتماعا حصل العلم الثالث . ولكن وإن كان كذلك فإن ^(٤) القياسات الأولى تكون من مقدمات بيّنة بنفسها أو مكتسبة بالاستقراء والتجربة ^(٥) والحس من غير قياس على ما نوضح ^(٦) بعد .

ثم إن لسائل أن يسأل أحدا فيقول : هل تعلم أن كل اثنين زوج ؟ ومعلوم أن جوابه إلى أعلم ذلك . فيعود ويقول : هل الذى فى يدي هو زوج أو فرد ؟ وعدد الناس الذى بمدينة كذا زوج أو فرد ؟ فإن أجيب بأن لا نعلم ذلك ، عاد فقال : فاستم تعرفون أن كل اثنين عدد زوج ، فإن هذا الذى فى يدي اثنان ولم تعرفوا أنه زوج . وقد قيل فى التعابير ^(٧) إن قوما أجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم فقالوا : نحن إنما نعرف أن كل اثنين عرفناه فهو زوج . وهذا الجواب فاسد :

(١) من عرفنا .

(٢) أى من غير دليل عقل .

(٣) م ٦ ب حديث

(٤) من فإن .

(٥) من أو التجربة .

(٦) من وضع

(٧) من التلخيص الأول .

فإننا نعرف أن كل اثنين^(١) موجود عرف أو لم يعرف ، فهو زوج . بل الجواب عن هذا : أنا لم نقل
إننا نعرف كل اثنين زوج ، فإذا لم نعرف اثنين^(٢) زوجا تنقض قولنا . وأيضا لم نقل إننا نعرف
من كل شيء هو اثنان أنه اثنان فنعرف أنه زوج^(٣) . بل قلنا أحد قولين : إما [٩٣ ب] أن كل
اثنين عرفناه فإننا نعرف^(٤) أنه زوج ، أو كل اثنين في نفسه — عرفناه أو لم نعرفه — فهو في نفسه
زوج . أما القدم الأول فلا ينتقض بالشبهة^(٥) التي أوردت . وأما الوجه الثاني فهو معرفة
عامة^(٦) لا يناقضه الجهل الخاص : لأننا وإن لم نعلم أن الذي في يد^(٧) فلان زوج أو ليس
زوج فعلمنا أن كل اثنين فهو في نفسه زوج ، ثابت معناه^(٨) غير باطل . وأما ما جهلناه فإنه داخل
في علمنا بالقوة لا بالفعل . فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا . وإذا حصل عندنا أن
الذي في يده اثنان ، وتذكرنا^(٩) المعلوم الذي كان عندنا ، عرفنا في الحال أن الذي في يده زوج .
فإذاً مجهولنا غير معلومنا . وليس إذا لم نعرف أن شيئا ما هو زوج أم لا — لأننا لا نعرف أنه
اثنان أم لا — يبطّل ذلك أن نعلم^(١٠) أن كل ما هو اثنان فهو زوج ، فتكون قد علمنا أيضا
أن ذلك زوج من وجه ، فهذا يزول ذلك الشك .

وقد ذكر أن مانن^(١١) الذي خاطب سقراط في إبطال التعليم والتعلم قال له : إن الطالب علما ما
إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا ، وإما أن يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه
إذا أصابه ؟ كمن يطلب عبدا أبقا لا يعرفه ، فإذا وجده لم يعرفه . فتكلف^(١٢) سقراط في مناقضته

(٢) س اثنينا .

(١) م حافظة .

(٣) م " وأيضا لم نقل إننا نعرف كل اثنين زوج فإذا لم نعرف من كل شيء هو اثنان نعرف أنه زوج " وفي هذا غلط .

(٤) س فإنه يرب . (٥) م فلا ينتقض الشبهة . (٦) يريد عامة .

(٧) س يدي (٨) م ب معنا . (٩) ويدكرنا .

(١٠) م يبطّل .

(١١) هذه هي قراءة ب أما م فذكرت مانن بدوت هزة و س مانن والمراد مينون Menon في المحاوراة
الأفلاطونية المعروفة بهذا الاسم . وقد أشار ابن سينا إلى تشكك مانن هذا في الفصل التاسع عشر من المقالة الخامسة
من الفن الرابع وهي في صور القياس . قال " فقد زال تشكك رجل يقال له مانن عل فيلسوف يقال له سقراط إذ قال له :
هل المطلوب عندك بالقياس معلوم أم مجهول ، فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف نعرفه إذا
وجدته ؟ وهل يمكن أن يظهر بالآبق من لم يعلم عنه ؟ الخ .

(١٢) م فكلف .

أن^(١) عرض عليه مأخذ^(٢) بيان شكل هندسى، فقرر^(٣) عنده أن المجهول كيف يصاد^(٤) بالمعلوم بعد أن كان مجهولا . وليس ذلك بكلام منطقي، لأنه بين أن ذلك ممكن فأتى بقياس أنتج إمكان ما كان أتى به "ما نن" بقياس أنتج غير إمكانه ولم يحل الشبهة . وأما أفلاطون^(٥) فإنه تكلف حل الشبهة وقال إن التعلم تذكر : يحاول بذلك أن يصير المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الإصابة ، ولكن إنما كان يُطلب إذ كان قد نُسي . فلم تأدى^(٦) إليه البحث تذکر وتعلم : فيكون إنما علم الطالب^(٧) أمرا كان عليه . فكان أفلاطون قد أذعن للشبهة وطلب الخلاص منها فوق في محال . وهذا شيء كما قد استقصينا كشفه في تلخيصنا للكتاب الذى فى "القياس" . لكننا نحن مع ذلك نقول :

إن المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ، ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه . فهو معلوم لنا من وجهين مجهول من وجه ، فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل ، ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة . وإنما هو^(٨) مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل ، وإن كان معلوما من حيث لا يخص أيضا بالفعل . فإذا سبق منا العلم بأن كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب ، بل بفطرة عقل أو حس أو غير ذلك من الوجوه ، فقد أحطنا بالقوة علما بأشياء كثيرة . فإذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب ، فإنها فى الحال تدخل بالفعل تحت العلم الأول . وهذا يحاذى من وجه ما أورد مانن^(٩) من مثال الآبق حذوا بمحذو . فإنا نعلم المطلوب بالتصور أولا كما نعلم الآبق بالتصور أولا ، ونعلم^(١٠) ما قبله مما يوصل إلى معرفته بالتصديق ، كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق . فإذا سلكا السبيل إلى المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق ، وطريق موصل إليه ، فإذا اتهمنا إليه حينئذ نكون^(١١) أدركا المطلوب ، كما إذا سلكا السبيل إلى الآبق وكان^(١٢) عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل إليه ،

(١) س لذ . (٢) مأخذ فى المخطوطات الثلاثة والمراد أخذ .

(٣) م قرره .

(٤) م يصاد . ومعنى الإجلة أن سقراط وضع لمينون بواسطة شكل هندسى كيف يمكن الوصول إلى المجهول عن طريق المعلوم .

(٥) ب فلاطون ج س أفلاطون . (٦) م ج ب فكأ يتأدى . (٧) م ج ب الطالب .

(٨) س ساقطة . (٩) س مانن . (١٠) س ولم نعلم وهو خطأ .

(١١) س + قد . (١٢) م فكان .

فلذا اتبينا إليه عرفناه ولو أنا كنا لم نشاهد الآبق ألبتة ، ولكن تصورنا له علامة : كل من يكون على تلك العلامة فهو آبقنا^(١) . ثم إذا انضم إلى ذلك علم واقع لا يكسب بل اتفاقا بالمشاهدة ، أو واقع بكسب وطلب وامتحان وتعريف ، فوجدنا تلك العلامة على عبد ، علمنا أنه آبقنا . فتكون العلامة كالحلد الأوسط^(٢) في القياس . واقتناصنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى ، وعلمنا بأن كل من به تلك العلامة فهو آبقنا ، كحصول الكبرى قديما^(٣) عندنا ، ووجدان الآبق كالنتيجة . وهذا الآبق أيضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه ، وإلا ما كنا نطلبه ؛ بل كان معلوما لنا من جهة التصور ، مجهولا من جهة المكان . فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول^(٤) لا من جهة ما هو^(٥) معلوم . فإذا علمناه^(٥) وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن . وإنما حدث باجتماع سببين للعلم : أحدهما السبيل وسلوكها إليه ، والثاني وقوع الحس عليه .

كذلك المطلوبات المجهولة تعرف^(٦) باجتماع شيئين : أحدهما شيء متقدم عندنا وهو أن كل ب ا وهو نظير السبب الأول في مثال الآبق . والثاني أمر واقع في الحال : وهو معرفتنا أن ب بالحس ، وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق . وكما أن السببين هناك موجبان لإدراك الآبق ، فكذلك السببان هنا موجبان لإدراك المطلوب . وليس ما صادر^(٧) عليه : ” أن كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم إذا أصيب ” بمسلم ، بل كل ما جهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم إذا أصيب . وأما إذا كان قد علم أمر مضى العلم به فذلك علم بالجزء المطلوب بالقوة^(٨) وهو^(٩) كالعلامة له . وإنما يحتاج إلى اقتران شيء به يخرج به إلى الفعل . فكما^(١٠) يقتزن به ذلك المخرج إلى الفعل يحصل المطلوب .

(١) أى علامة أن كل من يكون الخ .

(٢) س كالأوسط (٣) أى سابقا .

(٤-٥) سابق في م . (٥) س علمنا

(٦) س كذلك المطلوب المجهول يعرف . (٧) أى مبنون في المثال المتقدم . س صودر عليه .

(٨) أى علم به بالقوة . م ” علم بالمطلوب بالقوة “ . س ” وأما إذا كان قد علم أمر ، العلم بذلك الأمر علم بالمطلوب بالقوة “ .

(٩) هو يشير إلى العلم الماضي وهو علم كل ك أشار إليه بقوله كل ب ا .

(١٠) س يكون ك .

فإذ قد تقرر أنه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني، وأن ذلك إنما يحصل بعلم سابق ؛ فيجب أن تكون عندنا مبادئ^(١) أولى للتصور ، ومبادئ^(٢) أولى للتصديق . ولو أنه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق ؛ ثم كان كل علم بتعليم وتعلم ؛ لذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ فلم يكن تعليم وتعلم . بل لا محالة أن يكون عندنا أمور مصدق بها بلا واسطة ؛ وأمور متصورة بلا واسطة ؛ وأن تكون هي المبادئ الأولى للتصديق والتصور .

ولنبداً بمبادئ التصديق ؛ ولنشتغل أولاً بمبادئ التصديق اليقيني .

(١) م ٦ ب مباد .

الفصل السابع^(١)

في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان "لـ"

والآخر برهان "إن" ويسمى دليلا

ونفصل^(٢) أولا وجوه العلم المكتسب : فقد يقال علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود والمصادر والأوضاع التي تفتح بها العلوم^(٣) ؛ ويقال لكل تصديق حق وقع من قياس متبع^(٤) أن كل كذا كذا أو ليس كذا ؛ ويقال لما كان أخص من هذا : وهو كل تصديق حق وقع من قياس^(٥) يقع التصديق بأن كذا كذا ؛ ويوقع أيضا تصديقا بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا . ومعلوم أن بين التصديقين فرقانا : لأن النتائج المطلقة يعلم أنها كذا ولا يكون معها التصديق بأنها لا يمكن ألا تكون كذا إلا إذا أخذ المطلق عاما للضرورة مادام الذات موجودة^(٥) ؛ وللضرورة ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به ؛ وللوجود غير الضروري بأحد الوجهين ، ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه الإطلاق ، وذلك نظر ثان . فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه أن كذا كذا ؛ ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا لا يمكن أن يزول . فإن قيل للتصديق الواقع إن كذا كذا — من غير أن يقترن به التصديق الثاني أنه يقين^(٦) فهو يقين غير دائم ؛ بل يقين وقتا ما .

فالبرهان^(٧) قياس مؤلف يقيني . وقد قيل في تفسير هذا أقوال . ويشبه ألا يكون المراد باليقيني أنه يقيني النتيجة ؛ فإنه إذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينيا ؛ وإن أمكن أن يجعل لهذا وجه متكلف لو^(٨) تكلف جعل إدخال المؤلف^(٩) فيه حشوا من القول . بل يكفي أن يقال قياس يقيني النتيجة .

(١) م ك ب ساقطة . (٢) س الوار ساقطة .

(٣) أي قد يقال للتصور الواقع بالحدود الخ . علم مكتسب .

(٤-٥) ساقط من س . وقوله متبع أن كل كذا كذا أو ليس كذا أي متبع قضية كلية موجبة أو سالبة .

(٥) س موجودا (٦) أي إن قيل لهذا النوع من التصديق إنه يقين .

(٧) أي القياس بالبرهان . (٨) س أو .

(٩) أي كلمة مؤلف الواردة في تعريف البرهان .

ويطلب على ظني أن المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وأن في اللفظ أدنى تحريف .
فالبينة إذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه . وإذا كانت في النتيجة
كان ذلك حاله بالقياس إلى غيره . وكونه ^(١) يقيني المقدمات أمر له في ذاته ، فهو ^(٢) أولى
أن يكون مأخوذاً في حده ومعرفاً لطبيعته .

والاستقراء الذي نستوفي فيه الجزئيات كلها فإنه بهذا البقين أيضاً إن كانت القضايا الجزئية
يقينية ، وهي التي تصير في القول كبريات وإن كان - قهراً أن تكون صغريات . وهي في جملة
البرهان المفيد للإن ^(٣) . وذلك لأن ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس ، وهو القياس الشرطي الذي
اسمه المقسم . فهو داخل في هذا الحكم . إنما الاستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد .
وقد علمت أن القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني ، إذ قد علمت أنه ليس كل قياس
اقتراضي إنما هو من جملتين . فيجب ألا يروج عليك أن شيئاً يفيد اليقين في الإن وليس ببرهان .
ولا يلتفت إلى ما يقوله من لا يعرف من أصناف القياسات الاقترانية إلا الحلبية ^(٤) فقط .
بل ذلك الاستقراء قياس ما .

وإذا كان القياس يعطى التصديق بأن كذا كذا ولا يعطى العلة في وجود كذا كذا ^(٥)
كما أعطى العلة في التصديق فهو ^(٦) برهان [١٩٣] إن . وإذا كان يعطى العلة في الأمرين جميعاً
حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان ،
كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر . أو سلبه في نفس الوجود . فهذا البرهان يسمى برهان لم .

وبرهان ^(٧) الإن فقد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط في الوجود لا علة لوجود الأكبر
في الأصغر ولا معلولاً له ، بل أمراً مضافاً ^(٨) له أو مساوياً له في النسبة إلى علة ، عارضاً معه
أو غير ذلك مما هو معه في الطبع معاً . وقد يتفق أن يكون في الوجود معلولاً لوجود الأكبر
في الأصغر . فالأول يسمى برهان الإن على الإطلاق ، والثاني يسمى دليلاً . مثال برهان الإن

(١) م تكتونه . (٢) أي كونه مؤلفاً من مقدمات يقينية أولى بأن يؤخذ في تعريفه

(٣) س الآن . م لأن . (٤) م بالحلية .

(٥) كذا الثانية سابقة في س . (٦) م ب . وهو

(٧) س الوار سابقة . (٨) س مطابقاً .

المطلق أن هذا المحموم قد عرض له بول أبيض خائر^(١) في عاتيه الحادة ، وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السَّرسام^(٢) ثم ينتج أن هذا المحموم يخاف عليه السرسام . وأنت تعلم أن البول الأبيض والسرّسام معاً معلولان لعلّة واحدة وهي حركة الأخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه . وليس ولا واحد منها^(٣) بعلّة ولا معلول للآخر . ومثال الدليل : هذا المحموم تنوب حمّاه غبا^(٤) ، وكل من ناب حمّاه غبا فحمّاه من عفونة الصفراء . أو نقول^(٥) إن القمر يتشكّل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة : أى يكون^(٦) أولا هلالا^(٧) ثم نصف قرص ثم بدرا ، ثم يتراجع على تلك النسبة . وما قبل الضوء هكذا فهو كرى^(٨) ، فالقمر كرى . أو نقول إن القمر ينكسف انكسافه ، وإذا انكسف القمر انكسافه فقد حالت الأرض بينه وبين الشمس . أو نقول : هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته النار . بجميع هذا بيّنت العلة من المعلول ويسمى دليلا ، وهذا ظاهر لا نطول ببيانه^(٩) .

وأما البرهان المطلق — أعني برهان لم — فثل أن نقول : إن هذا الإنسان عفت^(١٠) فيه الصفراء لا يتقاه وانتداد المسام ، وكل من عرض له هذا فهو يحمّ غبا ، نائبة^(١١) أو لازمة تشتد في الثالث . أو نقول : القمر كرى^(١٢) ، وكل كرى^(١٣) فإن استفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا . أو نقول إن القمر وقع في مقابلة الشمس والأرض متوسطة تستر ضوءها عنه ، وكل ما كان كذلك انكسف^(١٤) . أو^(١٥) نقول : إن هذه الخشبة باشرت^(١٦) النار ، وكل خشبة باشرت^(١٧) النار تحترق^(١٨) . فإن هذا كله مما يعطى التصديق بالمطلوب ويعطى علة وجود المطلوب^(١٩) في نفسه معاً . وأما أصناف الأسباب وكيف يمكن أن تؤخذ حدودا وسطى فستفصلها التفصيل المستقصى بعد^(٢٠) . وأما الآن فنقول :

إن جميع ما هو سبب لوجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجوده للأصغر ، أولا يكون سببا لوجود الحد الأكبر في نفسه ، ولكن لوجوده للأصغر فقط . مثال

- | | |
|--|---|
| (١) أى نخنين . وقوله في عاتيه أى في مرضه . | (٢) حتى في المخ . |
| (٣) هكذا والأفضل منها . | (٤) القلب أن يأتي الشيء يوما بعد يوم ومنه حتى القلب . |
| (٥-٥) م ساقطة . | (٦) م ب هلاليا . |
| (٨) م لا يجب أن نطول القول في بيانه . | (٩) م ب عفى . |
| (١١) م كذا . | (١٢) م ب هلاليا . |
| (١٤) م باشرت . | (١٥) م ب هلاليا . |
| (١٧) م من بعد . | (١٨) م ب هلاليا . |

الأول أن حى النِّب معلولة لمفونة الصفراء على الإطلاق، ومعلولة^(١) لها أيضا في وجودها لزيد. ومثال الثانى أن الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الإنسان . فالإنسان علة لوجود زيد حيوانا — لأن الحيوان محمول أولا على الإنسان . والإنسان محمول على زيد . فالحيوان محمول كذلك على زيد^(٢) . وكذلك الجسم محمول أولا على الحيوان ثم على الإنسان . فالحيوان وجوده للإنسان^(٣) علة في وجود الإنسان جميعا . فأما على الإطلاق فليس الإنسان وحده علة لوجود الحيوان على الإطلاق ، ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الإطلاق . فإن سنع لقائل أن يقول : بل الحيوانية علة لوجود الإنسانية لزيد ، فإنه ما لم يصير حيوانا لم يصير إنسانا : وكذلك حل الشك في أن فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس^(٤) ؟ فليكن الجواب عن ذلك فرضا له علينا ودينا تقضيه ؛ والآن فنقول :

إن الجنس علة للنوع في حل فصل الجنس عليه ، كما هو علة له في حل جنس الجنس عليه . ونبين تحقيق^(٥) ذلك من حل^(٦) الشك المذكور بعد ، ونقول :

إن كل شئ يكون علة للحد الأكبر فإنه يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط له ، وإن لم يكن بينا أنه علة له . ولكن لا يكون القياس المؤلف ”برهان لم“ بعد^(٧) . فإلى أن يبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام . وإذا تبين بحجة^(٨) ، بأن باعتبار أو حجة ، فيكون اليقين إنما يتم لا بذلك الحد الأوسط وحده ، بل بالحد الأوسط الآخر — وهو الذى يبين أن السبب سبب بالفعل . فكثيرا ما يكون السبب المعطى أولا ليس سببا قريبا ، أو ليس سببا وحده بالذات ، بل هو بالحقيقة جزء سبب . وهذا مثل الحساس : فإنه علة بوجه ما للحيوان . فإذا قلنا : كل حساس حيوان : لم يخل ذلك من أحد وجهين : إما أن يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان إلا نفس الشئ ذى الحس ، فيكون حينئذ الأوسط والأكبر اسمين مترادفين ،

(١) س له .

(٢) س فوجود الحيوان للإنسان .

(٣) على زيد ساقطة في س .

(٤) س وكذلك إذا تشكك في حال فصل الجنس فنقول من فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس .

والمراد بالفصل هنا الصفة الذاتية المبررة للنوع عن بقية أفراد الجنس .

(٥) س حل .

(٦) م تحقق .

(٧) أى لا يكون برهانا لميا . م . برهان لم بعد .

(٨) م ٦ ب وإذا .

(٩) تبين بحجة ساقطة في س .

ولا يكون أحدهما أولى بأن يكون علة للآخر، وإما أن يكون معنى الحساس يدل على شيء، ومعنى الحيوان على شيء أكل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت، حتى يكون الحيوان ليس شيئا ذا حس فقط، بل جسما ذا^(١) نفس غاذية نامية مولدة^(٢) حساسة متحركة. وأنت تعلم أن نفس كونه ذا حس ليس نفس كونه جسما ذا نفس غاذية نامية مولدة^(٢) حساسة، وإن كان هذا لا يخلو عنه. وقد علمت الفرق بين المعنيين؛ ومع ذلك فليس أيضا يلزم من وضعك شيئا ذا حس من غير وسط ولا حجة أن تعلم أنه يجب أن يكون جسما ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك. فإنك لو فرضت أن هاهنا جسما له حس ولا شيء من ذلك^(٣)، لم يمتنع عليك تصوّره بالبدية. نعم. قد تستنكره وتجذد الوجود بخالفه، وليس اليقين يصير يقينا بمطابقة الوجود له وبلاستقراء كما قد علمت. لا، بل كل^(٤) ما لا تنكر البدية وجوده فإنك تجوز وجوده. وكل^(٥) ما جوزت وجوده فليس مقابله يقينا^(٦) لك.

وإذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان — ولا نفى بالحيوان الحساس^(٧) نفسه حتى يكون اسما مرادفاً له، بل يجعله أمراً له خصوصية مفهوم حقيقته — أمراً^(٨) متيقناً به، مع أن الحساس علة، إلا أنه علة^(٩) ليس وحده علة، بل هو إحدى العلل: أى جزء العلة. فيجب أن يعتقد هذا ولا يلتفت إلى ما يقال. فأما إذا^(١٠) أخذت "الحساس" مرادفاً للحيوان فقد جعلت الحد الأوسط اسماً مرادفاً لاسم الأكبر. فما فعلت شيئا.

فإذن علة الكبرى التي^(١١) نحن في ذكرها يجب أن تكون علة كاملة وعلة واضحة، ثم تعتبر الاعتبارات التي أعطيناها. ونعود فنقول:

وربما كان الأوسط في الوجود معلول الأكبر بالحقيقة، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر. بل إنه وإن كان بالحقيقة معلولاً للأكبر فإنه يكون علة لوجود العلة في المعلوم.

(١) س ولا — م وإذا .

(٢) غير واضحة في ب (س) ولعلها مولدة كما وردت فيما بعد . ومن قوله مرتبة إلى قوله نامية ساقط في م .

(٣) أى من الصفات الأخرى التي ذكرها .

(٤) م ساقطة . (٥) كلها في المخطوطات الثلاثة . (٦) س يقينا .

(٧) س ولا نفى بالحساس الحيوان الحساس .

(٨) أمراً خبر ليس وما بين الفاصلتين جملة معترضة . وخصوصية المفهوم هنا مجموعة الصفات التي ينصف بها الكائن الحساس .

(٩) س ساقطة . (١٠) س إن . (١١) س ساقطة .

فإنه لا يمتنع أن تكون العلة أولاً موجودة لشيء فيكون ذلك الشيء معلولاً لها ، ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلوم لمعلوم آخر^(١) ، فتكون هذه الوساطة معلولة^(٢) في الوجود للأكبر ، لكنها^(٣) علة لوجود علة في معلول آخر. وليس سواء أن نقول ”وجود الشيء“ ، وأن نقول ”وجود الشيء في الشيء“^(٤). ولا يتناقض أن نقول هذا معلول الشيء ، ثم نقول لكنه علة لوجود هذا الشيء في معلول آخر : فإن حركة النار مثلاً معلولة لطبيعتها ، ثم قد تصبح علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذي حصلت عنده ففعلت فيه . ولذلك هي التي تجعل حداً أوسط دون نفس طبيعة النار ، فإن نفس طبيعة النار لا تكون علة الإحراق^(٥) بذاتها إلا بتوسط معلول هو مماسها للحترق أو حركتها إليه مثلاً .

فالشيء الذي هو علة لوجود الأكبر مطلقاً ، فهو علة له في كل موضوع ، ولوجوده في كل أصغر . وإلا فهو علة لا لوجوده مطلقاً ، ولكن لوجوده في موضوع ما . فاما العلة لوجود الأكبر في الأصغر فليس يجب أن تكون لا محالة علة للأكبر ، بل ربما كان معلولاً له على الوجه الذي قلنا .

وليس لقائل أن يقول : يجب من قولكم أن يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة في وجوده لما وجد له ، وإذا كان كذلك ، فتي كان الأكبر علة لوجود الأوسط ، كان علة له حيث كان ، فكان علة له في وجوده للأصغر : فلم يكن هو علة لوجود^(٦) الأكبر في الأصغر ، بل معلولاً له . ومحال أن يكون المعلوم علة علته^(٧) . فإن الجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون الأوسط والأكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحدة من الذاتين كون في شيء ؛ فيكون الأكبر من حيث هو ذاته علة للأوسط من حيث هو ذاته ، ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء هو^(٨) غير اعتبار ذاته . فإن كان ذات الأوسط لا تتحقق موجودة إلا أن تكون في ذلك الأصغر^(٩) ، فلا شك في أن الأكبر علة لوجوده في الأصغر . وأما إن كان ذلك أمراً لا يلزمه ، فيجوز أن يكون شيء آخر علة لذلك . ويجوز أن يكون الأكبر علة لذلك . وكيف كان ، فإن ذات^(١٠)

(١) أي تكون العلة لمعلوم آخر بتوسط ذلك المعلوم .

(٤) س في في .

(٣) س لكنه .

(٢) س معلولاً .

(٥) س الإحراق .

(٨) س وهو .

(٧) س ساقطة .

(٦) م في وجود .

(١٠) س ساقطة .

(٩) س لا تتحقق موجوداً إلا أن تكون موجوداً في ذلك الأصغر .

الأكبر شيء، ووجوده للأصغر شيء. فيجوز ألا يكون وجود الأكبر للأصغر من الأمور اللازمة للأكبر؛ فيكون الأكبر^(١) هو علة للأوسط من حيث ذات الأوسط؛ أو علة له من حيث وجوده للأصغر؛ ويكون ذلك من الأكبر من حيث ذاته ليس من حيث [٩٣ ب] هو موجود للأصغر؛ ويكون المعلول كونه للأصغر؛ فلا تنقلب العلة معلولا. ونأمل هذا المعنى في مثل المثال الذي أوردناه.

هذا؛ ونقول^(٢) : فإذا كان الحد الأوسط علة لوجود الأكبر في الأصغر فهذا برهان "لم" بعد أن علمت أن كون الأوسط علة بوجه ما^(٣) للأكبر ليس كافيا في أن يصلح رضعه حدا أوسط ما لم يستكمل شرائط عليته. وأما إذا كان الحد الأوسط معلولا للأكبر في وجوده للأصغر حتى يكون ذلك علة فيه^(٤) : فهو الذي يكون البرهان من مثله برهان "إن". فيجب أن تعرف هذا الفصل على هذه الصورة فنتخلص^(٥) من كثير من الشبهات^(٦).

(١) فيكون الأكبر ساقطة في م ومكتوبة في الهامش في بخ .

(٢) م فقول . (٣) م توجه . م بوجه ما (٥) م ساقطة .

(٤) م عن . (٦) م كثير الشبهات .

الفصل الثامن^(١)

في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب من جهة سببه^(٢)
ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك

ثم نقول: إذا كان الحمل^(٣) محمول على موضوع دائماً، أو سلبه عنه دائماً^(٤)، أو لجمله أو سلبه في وقت معين يكونان فيه بالضرورة علة^(٥) لتلك العلة، صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة^(٦). وذات المحمول والموضوع ليس لهما — لولا^(٧) تلك العلة — تلك النسبة بالوجوب بل بالإمكان. وإذا عُلِمَ من غير الوجه الذي به صار حكم^(٨) ما بينهما ضرورياً على تلك النسبة، فقد علما من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ألا^(٩) يكونا بتلك الحال: وذلك هو أن يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه: لأن كل نسبة للوضوع إلى المحمول المذكورين؛ وللمحمول إلى الموضوع المذكورين تُفرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة، فهي^(١٠) واقعة من جهة إمكان لا وجوب. فيكون قد علم أن كذا كذا، ولم يعلم أنه لا يمكن ألا يكون كذا؛ إذ لا يعلم ما به^(١١) لا يمكن ألا يكون كذا. فإن قاس إنسان فقال: إن فلانا به بياض البول في حمى حادة، وكل من به بياض بول في حمى حادة فهو يعرض له سمرسام، وأنتج، لم يكن له بما أنتج علم يقيني أو يعلم^(١٢). وكذلك لو قال قائل: إن كل إنسان ضحك، وكل ضحك ناطق، فلا يجب من هذا أن يتيقن أن كل إنسان ناطق، بحيث لا يجوز أن يصدق بإمكان نقيض هذا: وذلك لأن الضحك — أى قوة الضحكية — لما كانت معلولة لقوة النطق، فالعلم بوجوب قوة المنطق أولاً للناس، ووجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق، لم يجب أن يتيقن أنه

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) أى أنه يقينى من جهة سببه . (٣) م يحمل .

(٤) أو سلبه عنه دائماً ساقط في م . (٥) كان هنا تامة رطة فاعل أى إذا وجدت علة .

(٦) أى تلك النسبة الضرورية . ومعنى هذه الجملة المقدمة إذا وجدت علة في حمل محمول على موضوع كانت النسبة بينهما نسبة ضرورية سواء أكان الحمل بالإيجاب أو بالسلب، دائماً أو في وقت معين .

(٧) م س أ ولا . (٨) م ٦ ب الحكم .

(٩) م ٦ ب أن يكونا، ولكن سياق الفصل يريده قراءة ألا، لأن الوجه الذى يحدث عنه هويجه الوجوب، وهو أن يعلم الذى، بوجه أنه لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه .

(١٠) الجملة خبر لأن . (١١) م بأنه .

(١٢) أى إلى أن يعلم العلة في ذلك . (١٣) م كان .

لا يمكن أن يوجد إنسان ليست له قوة الضحك إلا أن يوجد ذلك في الحس^(١) ؛ والحس^(٢) لا يمنع الخلاف فيما لم يحس أو يوجد^(٣) بالتجربة . وأما العقل فيمكن إذا ترك العادة أن يشك في هذا فيتوهم أنه ليس للإنسان قوة ضحك دائماً وللجميع ، أو يتوهم زائلاً ، إذ ليس بمقوم لماهية الإنسان أو بين الوجود له ؛ إلا أن يكون . يتقنه بوجود كون الإنسان ناطقاً بوجوب كونه ضاحكاً — إن أوجب ولم يحتج إلى زيادة . وحينئذ يكون قد عرف وجوبه بعلمته فاستحال أن يعود وتبين به العلة . فإن فرضنا أنه ليس يعرف أن الإنسان ناطق ؛ فحينئذ لا يتبين له أن الإنسان ضحك باليقين ومن طريق الناطق . وإن كان بيننا مثلاً^(٤) أن كل ضحك ناطق فكيف^(٥) يصير من ذلك بينا أن الإنسان ناطق ؟ وبالجملـة إذا كان معلوماً أن الإنسان ناطق^(٥) لم يكن^(٦) لطلبه والقياس عليه وجه . وإن كان مما يطلب ويجهل ، فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب أن تطلب . فإذا من الجائز حينئذ أن يتوهم أنه ليس كل إنسان بضاحك . فيكون العلم المكتسب منه^(٧) جائز الزوال ؛ إذ^(٨) كان إنما اكتسب من جهة اعتبار^(٩) أن كل إنسان ضاحك . فإن علم من الوجه الذي صار الضحك واجباً ؛ وهو أن أعطيت العلة الموجبة في نفس الأمر للضحك ، فيجب ضرورة أن يكون ذلك قوة النطق . فيكون عرف أولاً أن كل إنسان ناطق . فافتناصه ذلك بتوسط الضحك فضل . وكذلك حال السواد للغراب ؛ فإنما إنما نقول كل غراب أسود بوجه من الاستقراء والتجربة ؛ وإنما يمكننا أن نتيقن بذلك إذا عرفنا أن للغراب مزاجاً ذاتياً من شأنه أن يسود دائماً ما يظهر عليه من الريش .

فبين أن الشيء أو الحال إذا كان له سبب لم يتيقن إلا من سببه . فإن كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له^(١٠) ؛ والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر؛ ثم الأكبر^(١١) بين الوجود للأوسط ؛ فينمقد برهان يقيني ؛ ويكون برهان إن ليس برهان لم . وإنما كان يقينا لأن المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك ؛ والشك الذي كان في القياس الذي

(١) م ب إلا أن يوجد في ذلك بالحس .

(٢) م ساقطة . (٣) م يؤخذ . (٤) م هل .

(٥-٥) ساقط في س . (٦) م يمكن . (٧) م .

(٨) م إذا . (٩) م موضع بدلاً من من جهة اعتبار .

(١٠) الواو ساقطة في م . (١١) م والأكبر .

لأكبره سبب يصله بأصغره ، كان حين لم يعلم من السبب للذي به يجب ، بل أخذ من جهة^(١) هو بها لا يجب بل يمكن . فإن كل شئ سبب فإنما يجب بسببه . وأما ما هنا فكان يدل السبب لذاته ، وكان الأكبر للأصغر لذاته ولكن كان خفياً ، وكان الأوسط أيضاً له لذاته لا بسبب^(٢) ، حتى إن جهل جهل . ولكنه لم يكن خفياً . فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها ، والكبرى أيضاً كذلك : إذ لم يكن الأكبر للوصفات بالأوسط إلا لذاتها ، لا لتجب بجهل حكمه لجهله^(٣) : والذي يبقى هاهنا شئ واحد : وهو أن لقائل أن يقول كيف تكون الذات الواحدة تقتضى لذاتها^(٤) شئين : مثلاًج الأصغر كيف يقتضى ب الأوسط ، ١ الأكبر^(٥) اللهم إلا أن يقتضى أحدهما لذاته أولاً^(٦) ، و يقتضى الثانى لذاته بل بتوسط ذلك الأول بينهما . فحينئذ يكون ب ثلاثة ١ — لا بحسب البيان فقط ، بل وبحسب الوجود . فالجواب أن للمتلقى من حيث هو منطوق يجب أن يأخذ أن هذا يمكن فى مواد هذه صفتها ، ولا يمكن فى مواد مخالفة لها . وأما هل لهذه المواد إمكان أم لا^(٧) ، وهى هذا الشك صحيح فيها أم لا^(٨) ، فليس هو بعلم منطوق ، بل البحث عن أمثال هذه للفلسفة^(٩) الأولى ، فإنه متعلق بالبحث عن أحوال الموجودات . وهناك^(١٠) يبين أنه يجوز أن يكون للذات الواحدة من القنات التى ليست بنهاية البساطة لواحق كثيرة تلحق معا ليس بعضها قبل بعض ، وأن فى بعض القنات البسيطة — والالتصاف ههنا من جهة تركيب معنى فيها ، إذ لا تكون بساطتها بساطة مطلقة . وأكثر الموجودات هذه صورتها .

فقد تحصيل من هذا أن برهان الإن قد يعطى فى مواضع يقينا دائماً ، وأما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم ، بل فيما لا يجب له . ومن هذه الجهة نقول إن الرياضى لا يقين له فى كثير من الأمور المنسوبة إلى الهيئة^(١١) لأنه يأخذها من جهة ما وجدت بالرصد . كذلك صنيعه حين يستخرج مثلاً أوج الشمس من جهة أن حركة الشمس غير مستوية فى أجزاء إفلك البروج سرعة وبطء . فبطؤها للأوج وسرعتها للمضيض ، ولا يعطى العلة فى شئ من هذا وإنما يعطيها الطبيعى .

فإن قال قائل إنا إذا رأينا صنعة علمنا ضرورة أن لها صانعا ، ولم يمكن أن يزول عنها هذا التصديق — وهو استدلال من المعلول على العلة ، فالجواب أن هذا على وجهين : إما جزئى^(١٢)

(١) من جهة ما . (٢) من سبب . (٣) من بجهله .

(٤) من لذاته . (٥) من كيف الأوسط والأكبر .

(٦) من ب وأولا . (٧) من أو . (٨) فى الفلسفة .

(٩) هيئة الأفلاك أو علم الهيئة . (١٠) من هاهنا .

(١١) من أحدهما أن يكون جزئى .

كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصوّر . وإما كلى^(١) كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة؛ وكل مؤلف فله مؤلف . فاما القياس الأول : وهو أن هذا البيت له^(٢) مصوّر ، فليس مما يقع به اليقين الدائم لأن هذا البيت مما يفقد فيزول الاعتقاد الذى كان إنما يصح مع وجوده . واليقين الدائم لا يزول . وكلامنا فى اليقين الدائم الكلى . وأما المثال الآخر : وهو أن كل جسم مؤلف^(٣) من هيولى وصورة ، وكل مؤلف فله مؤلف ؛ فإن كون الجسم مؤلفاً من هيولى وصورة إما أمر ذاتى للجسم به يتقوم ؛ وإما عرض لازم . فإن^(٤) كان عرضاً لازماً يلزمه لذاته^(٥) ولا سبب له فى ذلك ، فيجوز أن يكون من قبيل^(٦) ما يقوم عليه برهان الإن باليقين . فانترك ذلك إلى أن تستبرأ^(٧) حاله . وإن كان عرضاً لازماً ليس يلزمه لذاته بل بواسطة^(٨) ، فالكلام فيه كالكلام فى المطلوب به^(٩) ، فلا يكون ما ينتج عنه يقيناً بسببه . وإن كان ذاتياً أو كان من الوازم التى تلزم لا بسبب ؛ فالمحمول عليه «أن له مؤلفاً» لا «المؤلف» . فليس المحمول العلة ، لأن العلة^(١٠) هى «المؤلف» لا «أن له مؤلفاً»^(١١) . وليس «المؤلف» هو الحد الأكبر بل «إن له مؤلفاً» . فهذا هو محمول على الأوسط الذى هو «المؤلف» فإنك تقول إن المؤلف يوصف بأن له مؤلفاً كما يقال للإنسان إنه - يوا . ولا تقول إن المؤلف مؤلف . ثم ذر المؤلف هو أولاً للمؤلف ، ثم للمؤلف من هيولى وصورة ، سواء كان مقوماً^(١٢) للمؤلف فى [٩٤] نفس الوجود^(١٣) أو تابعا لازماً . وإذا كان ذو المؤلف فى نفس الوجود هو أولاً للمؤلف ، فهو^(١٤) لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت فيما سلف . فيكون اليقين حاصلًا بعلة^(١٥) ويكون المؤلف علة لوجود ذى المؤلف للجسم ، وإن كان جزء من ذى المؤلف — وهو المؤلف — علة للمؤلف^(١٦) . فقد^(١٧) بأن أن الحد الأكبر فى الشيء المتيقن اليقين الحقيقى لا يجوز أن يكون علة للأوسط ؛ عسى أن يكون فيه جزء هو علة

(١) س وأما الثانى أن يكون كلية .

(٢) س ساقطة . (٣) س ساقطة .

(٤) س وإن . (٥) س فإن كان يلزمه لذاته . (٦) س هان .

(٧) س تستر . (٨) س بالواسطة . (٩) ب ساقطة .

(١٠) س هى . (١١) س مؤلف . (١٢) م مؤلفاً .

(١٣) س «فى نفس الوجود» ساقط . (١٤) أى فهو أيضاً ثبت لما تحت المؤلف .

(١٥) س لعلة . (١٦) م «وهو المؤلف علة للمؤلف» ساقط .

(١٧) س وقد .

لحد الأوسط^(١) . واعتبار الجزء غير اعتبار الكل : فإن المؤلف شيء وذو المؤلف شيء آخر : فإن ذا المؤلف^(٢) هو بعينه محمول على المؤلف ؛ وأما المؤلف فحال أن يكون محمولا على المؤلف . لكن لقائل أن يقول إنه يجوز أن يكون الحد الأكبر غير مقول للأوسط ؛ بل هو أمر لازم له ومع ذلك ليس بمحمول له ، بل هو أمر مقارن له ، وكلاهما معا في الوجود ، ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال بين الأخ والأخ . وكيف يمكننا أن نقول إن لزوم وجود الأخ عن الأخ — إذا جعلناه حداً لأوسط — لزوم عن علة ؟ ومع ذلك فإنه يقيني لا شك فيه . وكذلك إذا علمنا أن هذا العدد ليس بزواج علمنا بتوسطه أنه فرد علما باليقين لا يزول البته . وليس ذلك عن علة : فإنه ليس أنه ليس بزواج علة كونه^(٣) فردا ؛ بل الأولى أن يكون كونه فردا هو أمر في نفسه علة لكونه ليس بزواج ، وهو أمر خارج عن ذاته ، إذ هو باعتبار غيره . فيجب أن ننظر في هذه ونحلها فنقول :

أما إذا كان ها هنا أمران ليس أحدهما متعلقا بطبيعة الآخر ، بل تعلق أحدهما أو كلاهما بشيء آخر^(٤) ، فإنه ليس أحدهما يجب بالآخر ، بل مع الآخر . وإذا كان كذلك فليس أحدهما يتيقن بالآخر . وأما إذا كان أحدهما علم من جهة العلة ؛ فإن كان الآخر علم أيضا من جهة العلة فتوسط الأمر الآخر لا يفيد يقينا بذاته ؛ إذ قد حصل ذلك من جهة العلة . وأما إن^(٥) كان أحدهما يعلم من جهة العلة والآخر مجهول^(٦) لم يعلم بعلمه ، ثم من شأنه أن يعلم به الآخر ، فليس بينهما حال الإضافة ؛ فإن المضامين يحضران الذهن معا . وإذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جاريا^(٧) مجرى الأخ والأخ إذا كان أحدهما أعرف للأصغر^(٨) من الآخر ؛ لكن الآخر الذي هو الأكبر معروف للأوسط . فلو كانت العلة الموجبة للأوسط توجب ذلك أيضا للأصغر ، لم يفتقر إلى الأوسط . فإنه إن كان في ذاته بحيث يجب للأصغر بالأوسط — وليس هو باعتباره بالأوسط وحده في حد الإمكان له — فلا وسط مدخل في عليته ، وفرض لا كذلك . وإن كان اعتباره بالأوسط

(١) يعني أن الحد الأكبر وهو "له مؤلف" لا يجوز أن يكون علة للأوسط الذي هو "مؤلف من هويل بصورة" ، بل العلة في الأوسط هو مؤلف الداخلة تحت "ذو المؤلف" . والمراد بذو المؤلف كل شيء له مؤلف يؤلفه ، وهذا يدخل تحته "المؤلف" ثم يدخل تحت المؤلف "المؤلف من هويل بصورة" .

(٢) م ب "المؤلف" بدلا من "ذا المؤلف" .

(٣) م لكه . (٤) س واحد .

(٥) س إذا . (٦) م محمول . (٧) ثم يكن هذا سائفا في س .

(٨) أى نسبته إلى الأصغر معروفة بصورة أقوى ، وكذلك قوله معروف للأوسط معناه معروف نسبته للأوسط .

اعتبار شيء له إمكان بعد في الأصغر — ليس بوجوب — فلا يجب من جهة الأوسط أن يقع يقين .

واعلم أن توسط المضاف أمر قليل الجدوى في العلوم . وذلك لأن نفس علمك أن زيدا أخ هو علمك بأن له أخوا ، أو يستعمل إلى علمك بذلك . فلا تكون النتيجة فيه شيئا أعرف من المقدمة الصغرى . فإن لم يكن كذلك ، بل بحيث يحهل إلى أن يتبين أن له أخوا ، فالتصور نفس قولك زيد^(١) أخ . وأمال هذه الأشياء الأولى ألا تسمى قياسات فضلا عن أن تكون براهين .

أما الاستثناء^(٢) المذكور فلا يخلو : إذا استثنى فقال : لكنه ليس بزواج — أى ليس له حد الزوجية — إما أن يقول ذلك لمقدمة^(٣) غير موجبة لذاتها أن يكون^(٤) ليس بزواج ، فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقينى ؛ فلا تكون النتيجة بأنه فرد من جهة هذا البيان يقينية . وإما أن يكون علم بذلك للعللة الموجبة لأنه ليس بزواج — ولا علة لذلك إلا فقدان حد الزوج ؛ وليس يمكن أن يفقد حد الزوج إلا بأن يوجد أولا حد الفرد — فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه : لأنه^(٥) ينتج ما قد علم قبل الاستثناء . وإنما يفيد من القياس الاستثنائى ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء .

وأما قياس الخلف وإنما يفيد برهان الإن لأنه يبين صدق شيء بكذب تقيضه لإيجابه المحال . وهذه كلها بأمور خارجة . لكنه في قوته أن يعود إلى المستقيم فيكون منه ما في قوته أن يكون برهانا .

وبعد هذا كله فيجب أن يعلم أنه لا يكفى في اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة^(٦) لوجود الأكبر في الأصغر فقط ؛ وأن يعلم أن أكثر الأمثلة الموردة في التعليم الأول المتقصرة على هذا القدر إنما أوردت على سبيل المسامحة ؛ مثل حال الشجر^(٧) ؛ وعرض ورقة^(٨) ؛

(١) م ٦ ب زيدا .
 لكنه ليس بزواج . هـ هورد .
 (٢) يشير إلى القياس الاستثنائى في مثل هذا العدد إما زوج وإما فرد :
 (٣) م علامة .
 (٤) مصدر مفعول لموجبة .
 (٥) فيه لأنه صافى في .
 (٦) م أن قول إن الأوسط علة الخ .
 (٧) م الشجر .
 (٨) م ورقها .

وجفاف الرطوبة ، والانتشار ، وحال القمر وستر الأرض والكسوف . وذلك لأنه إذا كان الأوسط ليس ناعم الوجود للأصغر ، فإنه لا يجب أن يدوم ما يوجبه وما هو علة له . فإن كان علة فيكون ما يفيد من اليقين إنما يفيد وقتا .

ولقائل أن يقول : فكيف يكون حال الأصغر من الأوسط في البراهين ؟ فنقول : يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط تقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المنبئة عنه انبعاثا أوليا . لكن الأوسط علة للأصغر في ذاته ، بل في بعض أحكامه وخواصه التي هي تابعة للأوسط ، مثل « كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين » ، إذا جملناه الأوسط وفرضنا أنه كذلك بالقياس إلى الأصغر — وليكن المثلث ^(١) ، وليكن الأكبر « كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع » .

ويجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط التي يقتضيها الأوسط ، ثم الأوسط علة لحكم يقارن الأصغر . وأما كيف يكون الأكبر والأصغر معا لازمين لشيء وليس أحدهما علة تقتضي الآخر ، فقد علمت ^(٢) الوجه فيه . وأما قياس الأكبر من الأوسط فاعلمت .

ولكن لقائل أن يقول إنه إذا ثبت حكم على الأصغر فصحت النتيجة فأردنا أن نجعلها كبرى قياس ما ، فكيف يكون ذلك القياس في إفادة اليقين ؟ فنقول إن الأصغر إذا صار أوسط . قد صار الأكبر بينا له بعلة ؛ فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالأصغر ؛ فقد صارت علة أيضا للأصغر الثاني ؛ إلا أنها علة للأصغر الثاني بواسطة ؛ وللاول بغير واسطة .

وليس برهان اللم هو الذي يعطى العلة القريبة بالفعل فقط ؛ بل هو برهان لم وإن لم يفعل ذلك ^(٣) بعد أن يكون إنما يبين ما يبين بالعلة واليقين ، وكان يخلو البيان فيه إلى الملل . والذي سنقوله من أن البرهان إذا أعطى العلة البعيدة من الحد الأكبر لم يكن برهان لم ^(٤) ، فهو أن يكون مثلا الحد الأصغر والحد الأوسط والحد الأكبر ؛ لكن ليس علة قريبة لكون

(١) وليكن المثلث ساقط من س . - (٢) س عرفت .

(٣) س وإن لم يكن يفصل كذلك . ومعنى هذه العبارة المقدة أن برهان لم ليس قاصرا على البرهان الذي يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل قد يكون البرهان برهان لم وإن لم يفعل ذلك الخ .

(٤) ب إن .

ج ١ ؛ إنما هو علة لذلك لأجل أنه د . وإذا (١) أعطينا أن ب ١ لم يخل إما (٢) أن يكون يقينا لنا أن ب ١ ومقبولا عندنا ، أو لا يكون . فإن لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا ، فضلا عن أن يكون برهان إن . وإن كان مقبولا لا من جهة د لم يكن يقينا بأن كل ب ١ يقينا تاما ، وكان (٣) إنتاجنا أن كل ج ١ لأنه ب غير متيقن يقينا دائما تاما . فاما إذا كان قد تقدم العلم بأن كل ب (٤) ١ لأجل أن د ١ ، أو تأخر فعمل ذلك ، فإن البرهان حينئذ لا يكون برهان إن مجردا .

(١) س فإذا .

(٢) م ساقطة ، وهي في الهامش في نج . (٣) وما كان وهو خطأ .

(٤) س ج ١ وهو خطأ لأن ج ١ هي النتيجة وليست الكبرى في القياس الذي يناقشه .

الفصل التاسع^(١)

في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء
وموجبه ، والتجربة^(٢) وموجبها

ثم لسائل أن يسأل فيقول إنه إذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس الوجود، فكيف تبين النسبة بينهما ببيان ؟ فنقول : إذا كان ذلك بينا بنفسه^(٣) لا يحتاج إلى بيان ، ويثبت فيه اليقين من جهة أن نسبة المحمول إلى الموضوع لذات الموضوع ، فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول . وقد علمت المواصلة^(٤) ووجوبها من حيث وجبت ، فالعلم الحاصل يقيني . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يمكن أثباته أن يقع به علم يقيني غير زائل : لأننا إذا جعلنا المتوسط ما ليس بسبب ، لم يمكن أن يطلب به هذا العلم اليقيني . وإن جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سببا ، وهذا محال إذا فرضنا أنه لا سبب . فيشبه أن تكون أمثال هذه بينة بنفسها كلها ، أو يكون بيانها بالاستقراء . إلا أنه لا يخلو ، إذا بين بالاستقراء ، من أحد أمرين : وذلك لأنه إما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب ، إذ إنما يتبين الاستقراء بهذا النوع ، وإما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب . فإن كان بينا بنفسه في كل واحد منها، فلما أن يكون البيان^(٥) بالحس فقط ، وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع أمر جائز الزوال^(٦) ، فلا يكون من تلك المقدمات يقين . وإما أن يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز ، لأن هذا المحمول لا يجوز أن يكون ذاتيا بمعنى المقوم : فإنا سنبين بعد أن الذاتي بمعنى المقوم غير مطلوب^(٧) في الحقيقة ، بل وجوده لما هو ذاتي له بين . وإما أن يكون^(٨) عرضيا — ولا شك أنه يكون من الأعراض اللازمة لكلى يقال على الجزئيات إذا صح حمله على الكل — فيكون هذا العرض لازما لشيء من المعاني الذاتية للجزئيات ، فإن العرض الذي هذه صفته ، هذا شأنه . وإذا

-
- | | |
|------------------------|------------------------------|
| (١) م ٦ ب ساقطة . | (٢) م وفي التجربة . |
| (٣) م فلا . | (٤) م أن المواصلة . |
| (٥) م البياض وهو خطأ . | (٦) م ولا رفع إمكان الزوال . |
| (٧) أي لا يبرهن عليه . | (٨) م وأما إن كان . |

كان كذلك كان حمله [٩٤ب] على كل جزئى لأجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات ^(١) ،
 فيكون ذلك — اى الذاتى — سبباً عاماً لوجود هذا العرض فى الجزئيات ، وفرضناه ^(٢) بلا سبب .
 وإذا علم من جهة ذلك السبب ، لم يكن ذلك بعلم ضرورى ولا يقين ، فضلاً عن بين بنفسه .
 ويستحيل أن يكون عرضاً للمعنى ^(٣) العام حتى يصح أن يكون مطلوباً ، لكنه ذاتى لكل واحد
 من الجزئيات إلى آخرها ^(٤) : فإن الذاتى لجميع الجزئيات لا يصح أن يكون عرضياً للمعنى الكلى
 المساوى لها ، لأنه ليس ثمة شئ ^(٥) من موضوعات ذلك الكلى يعرض له ذلك الحمل بسلبه أو
 إيجابه . فإذا ^(٦) لم يكن عارضاً لشيء منها ، فكيف يكون عارضاً لكلها ؟ وعارض طبيعياً الكلى
 عارض لكل : فإن الحركة بالإرادة لما كانت عرضاً لازماً للحس الإنسان كانت عرضاً للإنسان
 ولكل نوع مع الإنسان . فقد بان أن نسبة المحمول فى مثل ما كلامنا فيه تكون عرضية عامة ،
 وتحتاج أن تبين فى كل واحد من الجزئيات بسببه . فقد بطل إذن أن يكون استقراء جزئيات
 سبباً فى تصديقنا بما لا واسطة له تصديقاً يقينياً ، وأن يكون ذلك بيناً فى الجزئيات بنفسه .

وأما إن كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه ، بل يمكن أن يبين بياناً ،
 فذلك البيان إما أن يكون بياناً لا يوجب فى كل واحد منها اليقين الحقيقى الذى نقصده ، فكيف
 يوقع ما ليس يقيناً اليقين الحقيقى الكلى ^(٧) الذى بعده ؟ وإما أن يكون بياناً بالسبب ليوجب ^(٨)
 اليقين الحقيقى فى كل واحد منها ، فيجب أن تتفق فى السبب كما قلنا ، فيكون وجود السبب
 للمعنى الكلى أولاً . وإذا كان السبب لا ينفع فى المعنى الكلى فليس أيضاً بنافع فى الجزئى .
 وإذا نفع فى الكلى فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء . وإما ألا يكون سبب هناك
 ألبتة ، فيكون إما بيناً بنفسه ، وذلك مما قد أبطل ، وإما استقراء آخر ، وهذا مما ^(٩) يذهب
 بلا وقوف .

فقد بان أن ما لا سبب لنسبة محموله إلى موضوعه ، فلما بين ^(١٠) نسبة وإما لا يبين ألبتة
 بياناً يقينياً بوجه قياسى .

(١) الأول أن يقال لأجل معنى من الذاتيات موجود له ولغيره .

(٢) س وفرضنا . (٣) م لمعنى .

(٤) م عن أحدها ب عن أخذه . (٥) س لأن كل شئ . (٦) وإذا .

(٧) م الكل . (٨) س فيوجب .

(٩) س ما . وقوله وهذا مما يذهب بلا وقوف معناه أنه يقتضى . يذهب إلى غير نهاية .

(١٠) م ب بينا .

وأما التجربة فإنها غير الاستقراء، وسنبين ذلك بعد . والتجربة مثل حكمتنا أن السقمونيا مسهل للصفرء ، فإنه لما تكرّر هذا ^(١) مرارا كثيرة ، زال عن أن يكون ممّا يقع بالاتفاق . فحكّم الذهن أن من شأن السقمونيا إسهال الصفرء وأدع عن له . وإسهال الصفرء عرض لازم للسقمونيا .

ولسائل أن يسأل فيقول ^(٢) : هذا مما لم يعرف سببه ، فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من أن السقمونيا لا يمكن أن يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفرء ؟ أقول إنه لما تحقق أن السقمونيا يعرض له إسهال الصفرء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير ، علم ^(٣) أن ليس ذلك اتفاقا ، وإن الاتفاق ^(٤) لا يكون دائما أو أكثر يا . فعلم أن ذلك شيء يوجه السقمونيا طبعاً ، إذ لا يصح أن يكون عنه اختيارا ^(٥) : إذ علم أن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى ، فيوجه بقوة قريبة فيه ، أو خاصة له ، أو نسبة مقرونة به . فصح بهذا النوع من البيان أن في السقمونيا بالطبع ، أو معه ، علة مسهلة للصفرء . والقوة المسهلة للصفرء إذا كانت صحيحة ، وكان المضعل مستعدا ، حصل الفعل والانفعال . فصح أن السقمونيا في ^(٦) بلادنا تسهل دائماً للصفرء إذا كانت صحيحة . فإذا عرفنا الأعظم ^(٧) للأصغر بواسطة الأوسط — الذي هو القوة المسهلة وهو السبب . وإذا حلت باقي القياس وجدت كل بيان إنما هو بيان بواسطة هي علة لوجود الأكبر في الأوسط ، وإن لم يكن علة للأوسط بالأكبر ^(٨) . فإذا بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين أيضا .

ولفائل أن يقول : ما بال التجربة تنفيذ الإنساق علما بأن السقمونيا مهل الصفرء على وجه يخالف في إفادته إقادة الاستقراء ؟ فإن الاستقراء إما أن يكون مستوفيا للأقسام ^(٩) ، وإما أن لا يقع غير الظن لأغلب . والتجربة ليست كذلك . ثم يعود يتشكك فيقول : ما بال التجربة توقع في أشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا أن الناس إلا في بلاد السودان ، ولا ^(١٠) يتكرر على الحس إنسان إلا أسود ، فهل يوجب ذلك أن يقع اعتقاد بأن كل إنسان أسود ؟ وإن لم يقع ، فلم صار تكرر وقوع وتكرر

(١) من إسهاله للصفرء بدلا من " هذا " .

(٢) من لسائل أن يشك ويقول . (٣) من لم يعرف . (٤) من الاتفاق .

(٥) المراد أن هذه الخاطئة من طبع السقمونيا وليست خلا اختياريا .

(٦) من النسخ في . يريد الأكبر — أي الحد الأكبر .

(٨) من لطيفة الأكبر . (٩) من مستوى الأقسام . ومعنى استيفائه للأقسام أنه استقراء تام .

(١٠) من فلا .

لا يوقع ؟ وإن أوقعت ^(١) فقد أوقعت ^(١) خطأ وكذبا ^(٢) . وإذا ^(٣) أوقعت خطأ وكذبا ^(٣) فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة أن تكتسب منها مبادئ البراهين : فنقول في جواب ذلك :

إن التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط ^(٤) ، بل لاقتراح قياس به قد ذكرناه . ومع ذلك فليس تفيد علما كلياً قياسياً ^(٥) مطلقاً ، بل كلياً بشرط ، وهو أن هذا الشيء الذى تكرر ^(٦) على الحس يلزم طباعه فى الناحية التى تكرر الحس بها ^(٧) أمراً دائماً ، إلا أن يكون مانع فيكون كلياً بهذا الشرط لا كلياً مطلقاً . فإنه إذا حصل أمر يحتاج لا محالة إلى سبب ، ثم تكرر مع حدوث أمر ^(٨) ، عُلِمَ أن سبباً قد تكرر . فلا يخلو إما أن يكون ذلك الأمر ^(٩) هو السبب أو ^(١٠) المقترب بالسبب ، أو لا يكون سبب . فإن لم يكن هو السبب ^(١٠) أو المقترب بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الأمر مع حصوله فى الأكثر ^(١١) بل لا محالة يجب أن يعلم أنه السبب ^(١٢) أو المقارن بالطبع للسبب .

واعلم ^(١٣) أن التجربة ليست تفيد إلا فى الحوادث التى ^(١٤) على هذا السبيل وإلى هذا الحد . وإذا اعتبرت هذا القانون الذى أعطيناه ، سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس السود فى بلاد السودان وولادتهم السود . وبالجملة فإن الولادة إذا أخذت من حيث ولادة عن ناس سود ، أو عن ناس فى بلاد كذا ، صحت منه التجربة . وأما إن أخذت من حيث هى ولادة عن ناس فقط ، فليست التجربة متأينة باعتبار الجزئيات المذكورة ، إذ التجربة ^(١٥) كانت فى ناس سود ، والناس المطلعون غير الناس السود . ولهذا فإن التجربة كثيراً ما تغلط أيضاً إذا أخذ ما ^(١٦) بالعرض مكان ما بالذات ^(١٧) فتوقع ظناً ليس يقيناً . وإنما يوقع اليقين منها ما اتفق أن كان تجربة وأخذ فيها ^(١٨) الشيء المجرب عليه بذاته . فأما إذا أخذ غيره مما هو أعم منه أو أخص ، فإن التجربة لا تفيد اليقين .

(١) من أوقع .

(٢) من أو كذبا .

(٣-٣) ساقط فى س .

(٤) أى ليست الملاحظة المتكررة فقط هى التى تفيد العلم فى التجربة .

(٥) م قياساً .

(٦) من ساقطة .

(٧) من فيها .

(٨) من + آخر .

(٩) ذلك الأمر ساقطه فى م .

(١٠-١٠) م ساقط .

(١١) من الأكبر .

(١٢) من سبب .

(١٣) ثم يجب أن يعلم .

(١٤) من التى تدل .

(١٥) من فإن تلك التجربة .

(١٦) من أخذنا .

(١٧) من + فيها .

(١٨) من فيه .

ولسنا نقول إن التجربة أمان عن الغلط وإنها موقمة لليقين دائما . وكيف والقياس أيضا ليس كذلك ! بل نقول إن كثيرا ما يمرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه إيقاع ما يوقع منها اليقين . وهذا يكون إذا أمتنا أن يكون هناك أخذ شيء بالعرض ، وذلك أن تكون أوصاف الشيء معلومة لنا ، ثم كان يوجد^(١) دائما أو في الأكثر بوجوده أمر ، فإذا^(٢) لم يوجد هو لم يوجد^(٣) ذلك الأمر . فإن كان ذلك عن وصف عام فالشيء بوصفه العام مقارن للخاص . فالوصف الخاص أيضا مقارن للحكم . وإن كان ذلك الوصف مساويا للشيء أيضا ، فوصفه الخاص المساوي مقارن للحكم . وإن كان لوصف خاص بل أخص من الطبيعة التي "شيء" ، فذلك الوصف الخاص عسى أن يكون هو الذى تكرر علينا فيما امتحنا وفي أكثر الموجود من الشيء عندنا ، فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما أخص من كلية الشيء المطلقة ، ويكون الغفول عن ذلك مغطلا لنا في التجربة من جهة حكمتنا الكلية^(٤) : فإن في مثل ذلك ، وإن كان لنا يقين بأن شيئا هو كذا يفعل أمرا هو كذا ، فلا يكون لنا يقين بأن كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الأمر : ^(٥) فإنا أيضا لا نمنع أن سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصة^(٦) أو يعدم فيه مزاج وخاصة^(٦) لا يسهل^(٧) . بل يجب أن يكون الحكم التجريبي عندنا هو أن السقمونيا المتعارف عندنا ، المحسوس ، هو لذاته أو طبع فيه يسهل الصفراء إلا أن يقاوم بمانع . وكذلك حال الزمرد في إعماؤه الحية .

ولو كانت التجربة مع القياس الذى يصحبها تمنع أن يكون الموجود بالنظر التجريبي عن معنى أخص ، لكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالكلية المقيدة فقط . وإذا^(٨) ذلك وحده لا يوجب ذلك إلا أن يقترب به نظر وقياس غير القياس الذى هو جزء من التجربة ، فبالحرى أن التجربة بما هي تجربة لا تفيد ذلك . فهذا هو الحق ، ومن قال غير هذا فلم ينصف أو هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته ، وبين اليقين . فإن ها هنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين . وبالجملة فإن التجربة معتبرة في الأمور التى تحدث^(٩) على الشرط الذى شرطناه ، وفي اعتبار عالمها فقط . فإن كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي حتم على غير^(٩) الشرط الذى شرطناه لاشك فيه ، فيشبه أن يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة

(٣) س ٦ ب يكن

(٢) س إذا

(١) م يؤخذ

(٦) ب خاصة

(٥) ب ساقطه

(٤) س للكل

(٩-٩) س ساقطه

(٨) س فإذا

(٧) س + الصفراء

بما هي تجربة على أنه أمر يلزم عنها ، بل عن السبب المبين الذي يفيد أواملي اليقين ، وخبره (١٩٥) في علوم غير المنطق . فيشبه حينئذ أن تكون التجربة كالمعد ، وليس بذلك المعد الملزم الذي هو القياس ، بل معد فقط .

فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب أن المحسوس لا يفيد رأيا كلياً أليته ، وهذان قد يفيدان . والفرق بين المستقرى والمجرب أن المستقرى لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط بل يوقع ظناً غالباً — اللهم إلا أن يؤول إلى تجربة . والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور .

الفصل العاشر^(١)

في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم^(٢) على ما دون الأخص
وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول

فأقول :

إنه^(٣) مما يشكل إشكالا عظيما أن الحيوان كيف يكون سببا لكون الإنسان جسما على ما
ادعينا من ذلك : فإنه ما لم يكن الإنسان جسما لم يكن حيوانا. وكيف يكون سببا لكون الإنسان
حساسا ، وما لم يكن الإنسان حساسا لم يكن حيوانا : لأن الجسمية والحس سببان لوجود
الحيوان . فما لم^(٤) يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به . وأيضا^(٥) إذا كان معنى الجسم
ينضم إلى معنى النفس فيكون مجموعهما - لا واحد منهما - حيوانا ، فكيف يحمل الجسم على
الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ؟ وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان فيكون كما
يحمل الواحد على الاثنين ؟ فنقول :

إن هذا كله يحل إذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس ؛ والحساس والناطق
الذي هو صورة أو جزء ، والذي^(٦) هو فصل ، وبأن لنا من ذلك أن^(٧) ما كان منه بمعنى المادة
أو الصورة فلا يحمل ألبتة ، ولا يؤخذ حدودا وسطى بذاتها وحدها ، بل كما تؤخذ العلل حدودا ،
وسطى وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول :

إننا إذا أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس
داخلا فيه معنى هو غير هذا - وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا مثل حس أو تغذ^(٨) أو غير
ذلك كان خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا إليها - كان المأخوذ هو الجسم الذي
هو المادة .

(١) م ك ب ساقطه . (٢) م ساقطه . ومعنى العنوان "في بيان كيفية كون الأخص علة لثبوت
الأعم لما دون الأخص" كالحيوان الذي هو أخص من الجسم فإنه علة لثبوت الجسم للإنسان .
(٣) م إنما . (٤) م لا . (٥) م ساقطه .
(٦) م أو زؤه الذء . (٧) م ساقطه . (٨) م ك ب اعتذا . ولعلها اغذا .

وإن ^(١) أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا نتعرض لشيء آخر البتة ولا نوجب أن تكون جسمية لجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصة تلك الجوهرية ، وصورة وكان معها وفيها الأقطار ولكن للجملة ^(٢) أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة ، أى مجتمعات تكون بعد أن تكون بجلتها جوهرًا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات — إن كانت هناك مجتمعات — داخلة في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم ألحقت ^(٣) بها تلك المعاني خارجة عن الشيء الذى قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجنس ^(٤) . فالجسم بالمعنى الأول — إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة التى بعد الجسمية التى ^(٥) بمعنى المادة — فليس بمحمول : لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذى طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة ، واحدة كانت أو ألفا ، وفيها الأقطار الثلاثة . فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التى هى كالمادة ، ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر . فإن ^(٦) اجتمع من معان كثيرة فإن تلك الجملة موجودة لا فى موضوع . وتلك الجملة جسم لأنها جوهر له طول وعرض وعمق .

وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانا بشرط ألا يكون فى حيوانيته إلا جسمية واغتذاء وحس ، كان ^(٧) لا يبعد أن يكون مادة ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ، فربما كان مادة للإنسان وموضوعا وصورته النفس الناطقة . وإن أخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذى به يكون الجسم جنسا وفى معانى ذلك الحيوان ^(٨) على سبيل التجويز للجنس ^(٩) وغير ذلك من الصور . ولو كان النطق ، أو فصل يقابل النطق — غير متعرض لرفع ^(١٠) شيء منها أو وضعه بل مجوزا ^(١١) له وجود أى ذلك كان فى هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ، ولا ضرورة فى ألا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس .

(١) من فإن . (٢) م ك ب بالجملة . (٣) من لحقت .

(٤) م ك ب ساقطه . والفرق بين المعنيين أن الجسم بالمعنى الأول مأخوذ من حيث هو مادة ذات أبعاد ثلاثة ، وأنه مخالف للصورة ، وبالمعنى الثانى مأخوذ فى جلته — أى كانت هذه الجملة من غير نظر إلى تفرقة بين مادته وصورته .

(٥) ب الذى . (٦) من وإن . (٧) من وكان .

(٨) هكذا فى م ك ب ولكن س تقرأ "الجسم" وربما كان ذلك أدق . (٩) س الجنس .

(١٠) م ك ب لرفع بالذال . (١١) ب ، م مجوز .

وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق. فإن أخذ الحساس جسماً أو شيئاً^(١) له حس بمرط إلا تكون^(٢) زيادة أخرى ، لم يكن فصلاً بل كان جزءاً من الإنسان . وكذلك كان الحيوان غير محمول عليه . وإن أخذ جسماً أو شيئاً مجوزاً له وفيه ومعه أى الصور والشرائط كانت ، بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلاً وكان الحيوان محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكل^(٣) الحال في جنسيته أو ماديته^(٤) فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه — أيها^(٥) كان — على أنها فيه ومنه ، كان جنساً. وإن أخذته^(٦) من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته^(٧) حتى لو أدخل شئاً آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجاً ، لم يكن جنساً بل مادة. وإن أوجب له^(٨) تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعاً. وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تعرض لذلك ، كان جنساً. فإذا اشتراط ألا تكون^(٩) زيادة يكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة نوعاً^(١٠) ، وبألا يتعرض لذلك بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلية في جملة معناه ، يكون جنساً. وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركب ، وأما فيما ذاته بسيط فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات — على النحو الذى ذكرنا قبل هذا الفصل — في نفسه . وأما في الوجود فلا يكون منه شئٌ متميز هو جنس ، وشئٌ هو مادة .

وإذا قررنا هذا فلنقصد^(١١) المقصود الأول ونقول^(١٢) : إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التقدم إذا أخذت الجسمية بمعنى المسادة لا بمعنى الجنس^(١٣). وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه ، لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التى يجوز أن توضع^(١٤) متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب^(١٥) أن تتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنها^(١٦) لا توجد للشئ الذى هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد أن كان

(١) م ك ب شئ .

(٢) س + من حيث هو حساس . (٣) م يشكك . (٤) م ك ب ومادته .

(٥) م : أنها فيه ومنه ألخ . (٦) س أخذتها . (٧) م وختمه .

(٨) س لها . (٩) س تكون له . (١٠) م "وباشرط أن يكون

نوعاً" : اسقط "تكون زيادة" .

(١١) س إلى المقصود . (١٢) س فنقول . (١٣) س "الجسم" وهو خطأ .

(١٤) س التى تفرض مع جواز أن توضع ألخ . (١٥) س وجود . (١٦) س فإنه .

مجازاً في نفسه^(١) تضمنه إياها^(٢) . فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك الجسم إذ^(٣) حصل حال الجسم ، بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة فإنه جزء من وجود الحيوان ، ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة : وإنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه . وما يوضع تحته فهي أسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها . ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود، محصل قبل وجود النوعية ، لكان سبب وجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة — وإن كانت قبلته لا بالزمان — ولكن إذ يوجد ذلك ، يوجد شيئاً ليس هو النوع ، بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع ، فلا يكون النوع هو هو ، وهذا محال . بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لاغير ، بل هو في الوجود هو نوعه .

فلترتب الآن نوعاً ولنحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول :

إنا إذا اعتبرنا هذه الأمور من جهة ما لها نسبة بالفعل إلى موضوعاتها — ليس من جهة اعتبار طبائعها فقط — لم نجد الجنس الأعلى يوجد أولاً مستقراً بنفسه للنوع ، ثم يتلوه الجنس الذي دونه ويحل بعده ؛ بل نجد كل ما هو أعلى تابعا في الحمل للأسفل . فإنك تعلم أنه لا يحمل جسم على الإنسان إلا الجسم الذي هو الحيوان ، فإنه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان^(٤) ، بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان . فشرط الجسم الذي يحمل عليه أن يكون حيواناً . ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه : إذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه . وليس الجسم^(٥) إلا حيواناً أو هو نفس الحيوان . والجسم الذي يحمل عليه هو الذي إذا اعتبر بذاته كان جوهرها كيف كان ، ولو كان مركباً من ألف معنى ، وذلك^(٦) الجوهر طويل عريض عميق . وهو إذا حمل عليه بالفعل قد^(٧) صار المجوز فيه من التركيب محصلاً في الوجوب^(٨) : فإن كل مجوز كما علمته وتعلمه فقد يعرض له سبب به يجب ، وهو السبب المعين . فكذلك هذا المجوز الذي نحن في حديثه ليس مما يبقى مجوزاً لا يجب ألبته ، بل قد يجب فيكون الجسم قد^(٩) وجب فيه التركيب الجاعل إياه حيواناً ، فيكون ذلك الجسم^(٩) حينئذ حيواناً ، وذلك الحيوان إنساناً . فيكون الإنسان لا يحمل عليه جسم إلا الجسم الذي هو حيوان لشيء آخر . فالحيوان هو أولاً جسم ، ثم الإنسان .

(١) من قسمها . (٢) من تضمنها إياه . (٣) من إذا .

(٤) من حيوان . (٥) أي الجسم الذي يجوز حمله على الإنسان .

(٦) من كان ذلك بدون الواو . (٧) من قد .

(٨) أي ما كان جائزاً وجوده فقد وجد بالفعل عند وجوب وجوده . (٩) م ساقط .

وبعد هذا كله ، فليكن الجسم المحول على الإنسان علة لوجود الحيوان ، وليس ^(١) ذلك مانعا — على ما علمت — أن يكون الحيوان ^(٢) علة لوجود الجسم للإنسان ، فربما وصل المعلول إلى الشيء قبل علته بالذات فكان سببا لعلته عنده ^(٣) إذا لم يكن وجود العلة في نفسها، ووجودها ^(٤) لذلك الشيء واحدا : مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه ^(٥) فإن العلة فيهما واحد . وليس كذلك حال الجسم والإنسان : فإنه ليس وجود الجسم هو وجوده للإنسان . وبالجملة لو شئنا أن نوصل الجسم إلى الإنسان قبل الحيوان لم [٩٥ ب] يمكن ، وذلك لأن الموصول إليه حينئذ لا يكون إنسانا ، لأن ما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا .

فحال أن نوصل الجسم إلى حد أصغر يكون ذلك الحد الأصغر إنسانا ولم يصل إليه الحيوان . والحيوان إذا وصل إلى شيء تضمن ذلك الوصول وصول ما فوق الحيوان . ويكون وصول الحيوان إليه غير ممكن أيضا بلا واسطة يكون وصولها نفس حصول الإنسان ^(٦) . وافهم من الوصول الجمل على مفروض . .

وهذه فصول نافعة في العلوم دقيقة ^(٧) في أنفسها لا يجب ^(٨) أن يستهان بها .

وقس على هذا حال الفصل الذى هو لجنس الإنسان في وجوده للإنسان فإنه بجنس الحيوان أيضا في أنه جزء من الحيوان يوجد أولا للحيوان ، وبالحيوان للإنسان . واعرف هذا بالبيانات التى قدمت ، فإنك إن حاولت عرفانه من البيان الأخير تخيل عندك أن ذلك مختص بالجنس ولا يقال ^(٩) للفصل ، وليس كذلك . ولكن في تفهم ^(١٠) كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك إن تأنيت للاعتبار ، وربما عسرت . وطبيعتها غير مطردة . فإذا أردت أن تعتبر ذلك فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع ، وتذكر ما بيناه من أن طبيعة كل فصل ، وإن كانت في الوجود

(١) من ظهيس .

(٢) من ساقطه .

(٣) كالحيوان المعلول للجسم ، فإن وجوده للإنسان قبل وجود الجسم له ، وهو سبب لوجود طنه (وهى الجسم) في الإنسان .

(٤) من وجوده .

(٥) م موضه

(٦) يشير إلى الصفات الأخرى التى تحقق معنى الإنسان وتجعله إنسانا .

(٧) من ساقطه .

(٨) م يمكن .

(٩) من يقال .

(١٠) من تفهم .

مساوية لنوع واحد ، فهي صالحة لأن تقال على أنواع كثيرة . فإذا تذكرت هذا وأحسنْتَ الاعتبار ، وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الإنسان ولم يحمل عليه الحيوان حالما لم يحمل عليه الحيوان . فقد بان لنا أن الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس ، وأن ذلك ليس كما يأخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة إلى شيء بعينه حتى يكون ما هو أعم مما يجوز ^(١) أن يوجد وإن لم يوجد ما هو أخص . وفرق بين أن يكون قبل في الوجود مطلقا ، وأن يكون قبل في الوجود لشيء .

فقد اتضح من ذلك أن الشبهة منحلة . وهذا يتبين ^(٢) بيانا أوضح إذا نحن تأملنا الأمور البسيطة . فإنه لا يجوز أن يوجد معنى اللون لشيء ثم توجد له البياضية ، بل الموجود الأول له هو البياضية . وإذا وجد الشيء بياضا أو سوادا تبعه ^(٣) وجود أن للشيء لونا ، وإن كان اللون أعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض . لكنه لا يوجد بلزيمات البياض إلا لأنه موجود للبياض ، إذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجدان ^(٤) للجنس وإن لم يوجدان لنوعه المعين . ولا يوجدان للنوع إلا وقد وجدا للجنس . فهما إذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع ^(٥) . فظاهر بين أن وجودهما للجنس بذاته ، ووجودهما للنوع بالجنس . فإذا ن الجنس سبب في وجودهما للنوع : لأن كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته .

وكذلك حال ماتحت النوع مع النوع : فإن قال قائل : إنا إذا قلنا إن كل ج حساس ، وكل حساس حيوان ، فانتجنا أن كل ج حيوان ، لم يمكن أن يزول هذا العلم ألينة ، ولم يمكن ألا نصدق بأنه لا يمكن . ألا يكون كل ج حيوانا : فالجواب أن الأمر ليس هكذا ، بل الحيوان ، وإن لزم وجود الحساس ، فليس بيننا أن كل حساس حيوان بيانا يقينيا ، بل بيانا وجوديا ، أو هو بيان ما ببيان برهاني ^(٦) . وذلك لأن معنى قولك حساس هو أنه شيء ذو حس من غير زيادة شرط ، فليس يلزم ^(٧) ضرورة أن يكون ذلك الشيء من جهة أنه ذو حس هو ذو اعتناء ونمو وحركة مكانية ،

(١) م ك ب ما يجوز .

(٢) م يبين .

(٣) م ك ب اتبعه .

(٤) م س يوجد .

(٥) أي حملها على الجنس مقدم في الرتبة والذهن على حملها على النوع . (٦) من أو هو أمر ما بين برهاني .

(٧) م س + ذلك .

لابأن تكون هذه المعانى مضمنة فى الحساس تضمينا بالفعل، ولا بأن يكون العقل يوجب فى أول الأمر أن يكون كل -حساس يلزمه هذه المعانى كلها بذاتها - وجملة هذه المعانى معنى الحيوان.

فلذن كون الحساس -حيوانا بلا بيان آخر أمر ليس يتعين بالوجوب إلا بوسط ، بل هو أمر لا يمنع العقل فى أول رهلة أن يكون شجرا أو يكون جسما له -حس وليس له سائر المعانى التى بها تكون الحياة . فلذن توسط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى ، إلا أن يؤخذ الحساس من جهة يكون^(١) علة للحيوان لا فصلا . ثم يتم سائر^(٢) المعانى التى يصير بها علة موجبة للحياة على^(٣) ما نوضح فى باب الملل من كيفية أخذ الملل حدودا وسطى . فحينذ لا يكون الحساس^(٤) الفصل حدا أوسط ، ولا أيضا الحساس وحده . وأما إذا كان الحيوان هو الحد الأوسط والحساس مضمن فيه ، ليس لازما خارجا عنه ، وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يمكن أن يتغير . وأنت تردد تحقيقا لهذا مما سلف .

(٢) س بسار

(١) س صاقطة .

(٤) س والفصل .

(٣) س بل ما هو خطأ .

الفصل الحادى عشر^(١)

فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة ، والعلل أقدم بالذات ، فمقدمات البرهان أقدم^(٢) بالذات . وكذلك هى أقدم من النتيجة عندنا فى الزمان وأقدم عندنا فى المعرفة من جهة أن النتيجة لاتعرف إلا بها . ويجب أن تكون صادقة حتى ينتج الصدق .

وإذا كانت هذه المقدمات عللا ، فيجب أن تكون مناسبة للنتيجة داخلية فى جملة العلم^(٣) . الذى فيه النتيجة أو علم يشاركه على نحو ما نبتن بعد ، وأن تكون أوائل براهينها من مقدمات أول بيئة بنفسها هى أعرف وأقدم من كل مقدمة بعدها . وإن لم تكن بهذه الشرائط لم تكن المقدمات برهانية .

وكثيرا^(٤) ما يؤخذ فى الإقناع الجدلى كواذب مشهورة ينتج بها صادق^(٥) . وكثيرا ما تؤخذ صوادق غير مناسبة فى قياسات ينتج بها صوادق : مثل احتجاج الطبيب أن الجراحات المستديرة أعسر برا من قبل أن المستدير أكثر إحاطة^(٦) . فتكون أمثال هذه دلائل لا براهين حقيقية لأنها غير مناسبة : فإنه^(٧) استعمل مقدمة كبرى هندسية تؤتى بها إبانة مطلوب طبيعى ولم يوضع علة مناسبة .

والأقدم عندنا هى الأشياء التى نصيبها أولا . والأقدم عند الطبع هى الأشياء التى إذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس . والإعرف عندنا هى أيضا الأقدم عندنا . والإعرف عند الطبيعة هى الأشياء التى تقصد الطبيعة قصدها فى الوجود . فإذا رتب الكليات بأزاء^(٨) الجزئيات المحسوسة ، كانت المحسوسات الجزئية أقدم عندنا وأعرف^(٩) عندنا معا ، وذلك لأن أول شئ نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات وخيالات مأخوذة منها ، ثم منها نصير إلى اقتناص الكليات

(١) م ٦ باب الحادى عشر ساقطة . (٢) م + من النتيجة . (٣) م العالم .

(٤) م فكثيرا . (٥) م صوادق . (٦) م إحاطة به .

(٧) م فإن . (٨) م فإن . (٩) م بالأهرف .

العقلية . وأما إذا رتبت الكليات النوعية بأزاء الكليات الجنسية ، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع وليست أعرف عند الطبيعة ، وكانت الكليات الجنسية أيضا أقدم وأعرف عند عقولنا . والكليات النوعية أشد تأخرا^(١) وأقل معرفة بالقياس إلينا : وذلك لأن طبيعة الجنس إذا رفعت ارتفعت^(٢) طبائع الأنواع ، وإن كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية — لا من جهة ما هي طبيعة فقط — قائمة بالأنواع . فطبائع الأجناس أقدم بهذا الوجه من طبائع الأنواع . لكن الأعراف عند الطبيعة هي طبائع الأنواع : لأن الطبيعة إنما تقصد لا طبيعة الجنس في أن يوجد ، بل طبيعة النوع . فيلزمها^(٣) طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة أو بالعرض : وذلك لأن النوع هو المعنى الكامل المحصل . وأما^(٤) طبيعة الجنس وحدها ، فلا يمكن أن يوضع لها^(٥) في الوجود تحصيل . والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية . وأيضاً لو كان المقصود طبيعة الجنس بذاتها لما تكثرت^(٦) أنواع الجنس في الطبيعة ، ووقع الاختصار على نوع واحد .

وبعيد أن يظن ظان أن^(٧) طبيعة اللون هي أعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرها^(٨) ، بل الطبيعة^(٩) الكلية المسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية . والطبائع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصية ، والجنس داخل في القصد بالضرورة أو بالفرض .

فقد بان أن طبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس في الطبيعة ، وإن كان الجنس أقدم بالطبع من النوع . لكن طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع — أعنى بالقياس إلى عقولنا وإدراك عقولنا الإدراك المحقق لها : فإن العقل أول شيء إنما يدرك المعنى العام الكلي ، وثانها يتوصل إلى ماهو مفصل . فلهذا ما^(١٠) نجد^(١١) الناس كلهم مشتركين في^(١٢) معرفة الأشياء بنوع أعم . وأما نوعيات الأشياء فإني أعرفها أكثر من بحته أكثر . ونحن في مبدأ استفادتنا للدركات يلوح لنا ما هو أقدم عندنا على الإطلاق وأشد تأخرا في الطبيعة على الإطلاق — وهي الجزئيات المحسوسات — فنقتصر منها الكليات . وبعد ذلك إذا أردنا أن نتحقق الكليات تحققاً كلياً ، ليس شيئاً^(١٣) منتشراً خيالياً ، يكون ما نبتدئ منه هو من جانب الأعراف عندنا ، والأقدم

(٣) أى يلزم طبيعة النوع .

(٦) س تكون .

(٩) س الطبائع .

(١٢) م من .

(٢) س ارتفع .

(٥) س له .

(٨) س غيرها .

(١١) م يجد .

(١) م كاب تأخيرا .

(٤) س فأما .

(٧) س ساقطة .

(١٠) س إما .

(١٣) س ساقطة .

عند الطبيعة^(١) [١٩٦] معا ، ونسلك منه منحطا على التدرج إلى الخواص والجزئيات ، أى النوعيات ، فنبحث أول شيء أعم بحث^(٢) ، ثم نفصل ونترل بالتدرج . فإذا كنا نتعرف أول شيء طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية ، فإننا نكون قد ابتدأنا مما هو أقدم بالطبع^(٣) وأعرف عندنا وليس أعرف عند الطبيعة ، واتبينا إلى ما ليس أقدم بالطبع من الجهة التى حددنا بها الأقدم بالطبع ، لكنه أعرف عند الطبيعة . فإذا اتبينا إلى الأنواع الأخيرة ختمنا التعليم ، فإننا لا نترل إلى الأشخاص ، وإنما نختم التعليم عند الأشياء التى هى أعرف عند الطبيعة .

فأما^(٤) إذا ابتدأنا أولا وأخذنا من البسائط رصرنا على طريق التركيب إلى المركبات ، فنكون قد ابتدأنا مما هو أقدم فى الطبع^(٥) . لكن وإن كان ذلك مما خصصنا به نظرا أعرف عندنا ، فليس هو دائما أعرف عندنا ، فإنه ليس كل بسيط أعرف عندنا من المركب ، وإن^(٦) كان هذا البسيط النافع لنا^(٧) فى معرفة هذا المركب المخصوص أعرف عندنا ، ونكون قد سلكنا سبيلا برهانيا لا محالة ، لأن البسائط أسباب . فانبثقت هل البسائط أعرف عند الطبيعة أو المركبات . فأما البسائط التى هى أجزاء من المركبات فيشبه أن تكون هى لأجل المركبات^(٨) ، فإن المادة لأجل الصورة والجزء لأجل^(٩) الكل . فيجب أن تكون المركبات أعرف عند الطبيعة لأنها هى الغاية لتلك البسائط ، وهذا هو الأصح . ولا يجب أن تكون الأجزاء واحدا^(١٠) منها أعرف من الآخر من حيث إنها أجزاء . بل هى سواء فى المعرفة عند الطبيعة ، إلا أن تعتبر لبعضها خصوصية زائدة على أنه جزء .

وأما البسائط التى هى علل كالفواعل والغايات فليست^(١١) بأجزاء المعلولات . فيشبه أن تكون هى أعرف وأقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التى لها بالذات^(١٢) ، فيكون البيان منها برهانيا^(١٣) : لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرف عند الطبع^(١٤) معا لما هو أشد تأثرا .

-
- | | |
|----------------------------------|------------------------------------|
| (١) م الطبع . | (٢) م بحثا . |
| (٣) م فى الطبع . | (٤) م فإننا . |
| (٦) م فإن . | (٥) م بالطبع . |
| (٩) م ب واحدا . | (٧) م ساقطة |
| (١٢) م برهانا . | (٨-٨) ساقط فى م م . |
| (١٠) م وليست . | (١١) التى لها بالذات ساقط فى م م . |
| (١٣) وأعرف عند الطبع ساقط فى م . | |

فإن ابتدأنا عن^(١) المركبات وسلكتنا إلى البسائط ، أو ابتدأنا من^(٢) الجزئيات وسلكتنا إلى الكلّيات بالاستقراء ، فإننا نكون مستدلين غير مبرهنيين ، ويكون قد اتفق أن كان الأعرف عندنا هو الأعرف عند الطبيعة . فيجب أن تتحقق هذه الأصول على هذا المأخذ .

فإن قال قائل ما قد قاله بعضهم : إن المعنى الجنسي أعرف عند الطبيعة لأنه وإن لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه وقياس الحق أعرف . فيقال له : لا معنى لقولك إنه بقياس الحق أعرف ، لأن الشيء إنما يصير معروفاً بعارفه ، وعارفه إما نحن بالعقل^(٣) أو كل ما هو ذو عقل . وأما الطبيعة في قصدها لنظام الكل على سبيل الاستمارة فيكون الأعرف عندها ما تقصده لنظام الكل . فإن اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية ، فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها إلا بالقوة : وأما بالفعل فإنما تعرف إذا عرفت بالعقول . وإنما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي نريد^(٤) أن نصير^(٥) معروفة بالفعل . ولا ينكر^(٦) أحد أن الطبيعة الجنسية أعرف عند العقول ، فإن^(٧) الطريقة البرهانية تأخذ ممّا هو أعرف عند العقول^(٧) إلى ما هو أعرف عند الطبيعة كما يصرح به المعلم الأول في ابتداء تعليمه للطبيعيات . ونحن نتقبل^(٨) به هناك ونشرح الأمر فيه .

(١) من وإن ابتدأنا من . (٢) من إلى . (٣) من بالعقل .

(٤) غير منقوطة في م ٦ . أما م فتقرأ يزيد . والظاهر أنها تزيد بالنون .

(٥) أي الطبيعة الجنسية . (٦) من مستكون (هكذا) . (٧-٧) ساطع من .

(٨) من نتقبل .

الفصل الثانى عشر

فى مبدأ البرهان

ومبدأ^(٢) البرهان يقال على وجهين . فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما . ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الإطلاق ، أى ليس من شأنها أن يتعلق بيان نسبة مجموعها إلى موضوعها — كانت إيجابا أو سلبا — بمحد أو وسط فتكون مقدمة أخرى أقدم منها وقبلها .

ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط فى نفسه ، لكنه يوضع فى ذلك العلم وضعا ولا يكون له فى مرتبته فى ذلك العلم وسط^(٣) ، بل إما أن يكون وسطه فى علم قبله أو معه ، أو يكون وسطه فى ذلك^(٣) العلم بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه .

وكلا القسمين من مبدأ البرهان . و^(٤) يتفقان فى أن كل واحد منهما أحد طرفى التقيض بعينه و^(٥) لا يمكن أن يكون الآخر برهانيا . ويخالفان المقدمة الجدلية بأن الجدلية وإن كانت أحد طرفى التقيض فليس بعينه على ما علمت .

والمقدمة التى هى مبدأ برهان ولا وسط لها ألينة ولا تكتسب من جهة غير العقل، لأنها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها . وأما كل شئ بعدها مما يلحق فى افتتاحات العلوم تلقينا — سواء كان حدا أو مقدمة — ففى الظاهر أنهم يسمونها وضعا .

والحد^(٦) يخالف المقدمة التى يكلف المتعلم^(٧) تسليمها وليست بينة بنفسها، بل يخالف كل مقدمة . وإن كان الحد قد يقال على هيئة مقدمة : مثلا كما لقائل أن يقول إن الوحدة هى مالا ينقسم بالك^(٨) . ووجه المخالفة أن الغرض ليس أن يصدق على الوحدة محمول ما، بل أن يتصور

(١) م ٦ ب الثانى عشر ساقطة . (٢) م الواو ساقطة .

(٣-٣) م ساقطة . (٤) الواو ساقطة فى م ٦ ب .

(٥) لا بدون الواو فى م ٦ ب . (٦) أى التعريف . (٧) م المعلم .

(٨) فهذا القول يفيد التصور لا التصديق على الرغم من أنه على هيئة قضية أو مقدمة كما يقول

معنى اسم الوحدة أو معنى ذات الوحدة ، لا أنها هل هي كذا أو ليست كذا . ثم لا سبيل إلى تلقين ذلك إلا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة ألبتة : لأن لكل جد أنت يوضع له كل اسم^(١) . وإنما^(٢) تقع المنازعة في الحدود - إن وقعت - لافي معنى التصديق بل في خطأ إن وقع في التصور . وأما المقدمة^(٣) فإنما تورد ليقرر بها التصديق لا التصور .

ثم إن المقدمة الوضعية تختص دون الحد باسم آخر ، وهو الأصل الموضوع . والحد وضع وليس أصلا موضوعا ، لأنه لا إيجاب فيه و^(٤) لا سلب .

وقوم يسمون الأصل الموضوع بالمصادرة^(٥) . وقوم يقسمون الأصل الموضوع إلى مقبول ، بالمساهلة ، وليس في نفس المتعلم رأى يخالفه ، ويخصونه مرة أخرى باسم "الأصل الموضوع" وإلى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم^(٦) بيانه في وقته وفي نفس المتعلم رأى يخالفه . وربما قالوا "وضع" لكل أصل موضوع فيه تصديق ما - كان أوليا أو غير أولى - كان في نفس المتعلم ما يخالفه أو لم يكن .

وربما سمي في التعليم الأول باسم الوضع كل رأى^(٧) يخالف ظاهر الحق يقال باللسان دون العقل : مثل قول من قال إن الكل واحد وإنه لا حركة .

وربما قصر المتعلم عن تصور الأوليات في العقل^(٨) أولية ، فتصير الأوليات بالقياس إليه أوضاعا ، وذلك إما لنقص في فطرته أصلى أو حادث ، مَرَضِي أو سِنِي ؛ أو لتشوش من فطرته بآراء مقبولة أو مشهورة يلزم بهارد الأولى لثلا ينتج تقيضا . وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج أن يبدل ، أو يكون المعنى غامضا لا يفهم ، فإذا فهم أذعن له . وغوضه قد يكون كثيرا لكليته وتجريده وبعده عن الخيال^(٩) . وفي مثل هذا قد يستقرى المخاطب^(١٠) الجزئيات فينتفع^(١١) كثيرا لأن الاستقراء وإن كان^(١٢) لا يثبت ، فقد يذكر .

(١) م "لأن لكل حد أن يوضع له لكل اسم" . س "لأن لكل أحد أن يوضع له لكل اسم" .

(٢) م إنها . (٣) م المقدمة .

(٤) م أو . والمراد أن الحد لا يقال فيه صدق أو كذب . (٥) م ب المصادرة .

(٦) م من المعلم . (٧) م ساقطة . (٨) في العقل ساقطة من س .

(٩) م الحال . (١٠) م ب للمخاطب . (١١) م ب وينفع .

(١٢) م ساقطة .

وعلى الأ-وال كلها فيجب أن نضع أن مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في أول العقل^(١) ، أو بالحس والتجربة ، أو بقياس^(٢) بدىيى في العقل . وبعد هذا^(٣) أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأى المتعلم ، ومصادرات . وليسب الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم ، بل من العلوم ما يستعمل فيها الحدود والأوليات^(٤) فقط كالحساب . وأما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك . والعلم الطبيعي أيضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ، ولكن مخلوطا غير مميز^(٥) .

ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينا بجهول ، وإنما يوقعه البرهان بسبب مبادئ البرهان، فيجب أن يكون^(٦) تصديقا بها مقدما . وليس يكفينا أن^(٦) نكون مصدقين بمبادئ البرهان كلها أو بعضها، أى الذى ليس بمصادرة فقط، بل أن يكون تصديقا بها أكد وأدلى من تصديقا بالنتيجة^(٧) ، وتكذيبنا^(٨) بمقابلاتها أشد من تكذيبنا^(٨) بمقابل النتيجة . وليس المقابل بالنقيض فقط ، بل وبالضد^(٩) . وإنما وجب ذلك لأنه إذا كان شيء علة لشيء في معنى يشتركان فيه، فيجب أن يكون ذلك المعنى في العلة أكد وأكثر إذا كان من أجله يحصل في الآخر . فإنا إذا كنا نحب شيئين لكن حب أحدهما سبب لأن نحب الآخر، فالسبب أولى بأن يحب أكثر كالولد والمعلم للولد . وليس يجب أن يظن أن كل شيئين يقال إن أحدهما أولى بأمر من الآخر فهو لنقص في الآخر أو^(١٠) لمخالطة من الضد للآخر، كما يظن من أن الأولى بالسوادية مشارك في نفس السواد وكان أزيد سوادية فيكون الآخر أزيد بياضية، حتى يكون الشيء إنما يكون أولى بالصدق إذا كان الآخر أولى بالصدق فيخالطه شيء^(١١) من الكذب . بل قد يقال إن كذا أولى بكذا من كذا إذا كانا في طبيعة سواء لكن أحدهما له الأمر في نفسه أولا وللآخر بعد .

(١) من العقول .

(٢) من القياس .

(٣) من ذلك .

(٤) من الأوليات بدون الواو .

(٥) من . بعد قوله "جميع ذلك" تعريف "ولكن أكثر ما جرت العادة به فيها أن يستعمل مخلوطا" الخ .

(٦-٧) من ساقطة .

(٧) من بالتجربة .

(٨) من ساقطة .

(٩) بل للضد .

(١٠) من و .

(١١) من ساقطة من من .

وإذا صدقت النفس بأمرين كليهما، لكن^(١) صدقت بأحد^(٢) الأمرين قبل وبالأخر بعد، كانت النفس تصدق [بـ ٩٦] بأحدهما ملتفتة إليه نفسه، وبالأخر ليس^(٣) ملتفتة إليه نفسه بل ملتفتة إلى الأول، فكان^(٤) التصديق بالأول أشد لهذا المعنى.

فإن شوشك هذا الفصل فدعه فلا كبير جدوى فيه. واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول حيث قيل ما قيل: ^(٥) "بجميع التي يأخذها"^(٦) وهي مقبولة من حيث لم يبينها، إن كان أخذها^(٧) لما هو مقلون عند المتعلم فإنما يضمها وضما، وهي أصل موضوع: أعنى الوضع^(٨) لا على الإطلاق لكننا عند ذلك فقط. فاما إن هو^(٩) أخذها من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد^(١٠)، أو من حيث ظنه^(١١) على ضد، فإنما يصادر عليه مصادرة^(١٢)، وهذا هو الفرق^(١٣) المذكور في التعليم الأول^(١٤) بين المصادرة وبين الأصل الموضوع، وذلك أن المصادرة هو ما كان مقابلا لظن المتعلم، وهو هذا الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن ويستعمله من حيث لم يبينه^(١٥)، ظنوا أن الأصل الموضوع هو^(١٦) الذي يتبين بأدنى تأمل، وأن المصادرة مالا يتبين بأدنى تأمل؛ بل^(١٧) كأن الأصل الموضوع هو الذي يحضر^(١٨) المتعلم حقيقته إذا فكر أدنى فكر، وأن المصادرة هو ما لا سبيل له إلى ذلك: وليس الأمر كذلك. فإن الذي يتبين بأدنى تأمل إما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبه: وهو أن يكون الشيء حقه أن يعلم ثم يذهب عنه^(١٩) المتعلم ولا يتبينه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ. وإما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لحال القول في صدقه لا في فهمه. فاما الاستكشاف للتصور فليس إنما يعرض في القسم الذي هو الأصل الموضوع، بل قد يقع أيضا في الأوائل الحقيقية؛ فإنها ربما ذهب عنها وأغفلت حتى أنكرت فيحتاج أن يبينه المتعلم. فاما التأمل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح إلا بالوسط،

(١) س لكنها . (٢) س بإحدى . (٣) س غير .

(٤) س كان . (٥) ما قيل ساقطة من س . (٦) س يأخذ .

(٧) س أخذها . (٨) س الموضوع . (٩) س ساقطة .

(١٠) م ب ساقطة . (١١) س هو ظنه . (١٢) س فكان هذا الفرق .

(١٣) المذكور في التعليم الأول ساقطة في ب ومذكورة في ج م ٦ س .

(١٤) من قوله بجميع إلى قوله يبينه موضوع بين حاصرتين في ب وقد ذكر في ج ما يأتي "ما بين العلامتين معلم في النسخة المكتوبة عنها هذه النسخة . (١٥) م : وهو .

(١٦) س ساقطة . (١٧) ب يحصر بالصاد ، س ينحصر .

(١٨) س عند . وربما كانت كلمة "يذهب" تحريفا من التنازع لكلمة "يذهل" .

فيكون هذا الاستكشاف هو ابتغاء الحد الأوسط في موضع بنوع^(١) يسهل على المتعلم إدراكه .
فيثبه أن تكون المطالب والمسائل القليلة الأوساط أصولا موضوعة . فإن كان كذلك صار كثير
من المسائل السهلة التي في الهندسة التي يظن لها المتعلم بأدنى تأمل ، من جملة^(٢) الأصول الموضوعة :
وهذا حال . بل الأصول الموضوعة هي المقدمات المحبولة في أنفسها التي من حقها أن تبين
في صناعة أخرى إذ كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بأن ما يراه من ذلك
صدق .

والمصادرة ما كان كذلك ، لكن المتعلم لا^(٣) يظن ما يراه المعلم ظن مقابلة ، أو لم يظن شيئا .
والمؤكد بالجملة فيه أن يكون عند المتعلم ظن يقابله . بل الأ شبه^(٤) أن تكون المصادرة هي ما تكلف
المتعلم^(٥) تسليمه وإن لم يظنه ، كان^(٦) من المبادئ أو كان^(٧) من المسائل في ذلك العلم بعينه :
لمسائل التي تبين بعد فيستسمح بتسليمها في درجة متقدمة . فيكون المبدأ الواحد الذي ليس
ابينا بنفسه أصلا موضوعا باعتبار ، ومصادرة باعتبار .

وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبدأ للصناعة ، بل في مبدأ لبعض^(٨) مسائل الصناء
إذا كان يتبين في الصناعة . فيقال لذلك المبدأ "مصادرة" .

وبالحرى أن يكون ما وضع في كتاب أو قليدس^(٩) وهو التقاء خطين في جهة الناقص عن
قائمتين "مصادرة" إذ كان للأوسط لا يكون هناك إلا من صناعة الهندسة .

والعجب ممن ظن أن الأصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة "إن الخطوط الخارجة
من المركز إلى المحيط متساوية" : فإن هذا قد يشكل قليلا ، ولا يشكل أن المساوية لواحد
متساوية . ثم يكون هذا الإشكال مما يقع بيانه بأدنى تأمل : قال وذلك بفركار^(١٠) يعرف به
المتعلم ذلك فيقبله . ولعمري^(١١) إن هذا الغافل^(١٢) لو قال إن تفهم هذه القضية على سبيل
التصور قد ينتفع فيه^(١٣) بالفركار^(١٤) ، لكان له معنى . وأما على سبيل التصديق فكيف يمكن

-
- | | | |
|-------------------|------------------------------|------------------------|
| (١) س ساقطة . | (٢) الجار والمجرور خبر صار . | (٣) س ليس . |
| (٤) س + بالجملة . | (٥) م المعلم . | (٦) أي سواء أكان الخ . |
| (٧) س ساقطة . | (٨) م البعض . | (٩) س أقليدس . |
| (١٠) س بفركار . | (١١) س لعمري . | (١٢) س الغافل . |
| (١٣) س ساقطة . | (١٤) س الفركار . | |

ذلك ؟ فإنه إذا سمع المتعلم أن الدائرة يعنى بها شكلٌ خطوطٌ مركزه كذا وسلمه وحده ، لم يمكنه أن يضع دائرة وخطوط مركزها لا كذا : فيكون وضع دائرة ليست دائرة . وهذا^(١) لا يمكنه أن يشك فيه بعد فرض وضع دائرة^(٢) ، ويكون هذا بين اللزوم من^(٣) فرض الدائرة . بل الذى يجب أن يشك عليه هو أنه^(٤) هل هذا المسمى دائرة له وجود أم ليس له وجود ؟ فإن بلغ إلى أن أشكل عليه حال هذه الخطوط بعد أن سمع حد الدائرة وفرض أن لها وجودا^(٥) فالفركار كيف يصحح الأمر العقل فى الهندسة ؟ ولو كان فركار عقلى لزم ذلك فيه فضلا عن الحسى^(٦) ! فكيف يمكن أن يدل بفركار^(٧) جزئى عقلى أو حسى إلا أن خطوطا^(٨) محدوده هى متساوية ؟ وكيف يلزم من ذلك أن كل خط مما لا نهاية له فى القوة كذلك^(٩) لزونا ضروريا ؟ فإن شك المتعلم فى وجود الدائرة شك فى ذلك مع كل فركار يفرضه . وأن سلم وجود الدائرة لم يمكنه — وقد حدها — أن يشك فى ذلك .

ثم إن كل متعلم أبه شك فى ذلك بعد أن فهم ما الدائرة ، وانتفع بالفركار على سبيل التنبيه عن الغفلة ، فستجد معلمين بلهاء أكثر من ذلك سيففلون عن تفهم أن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ، حتى يؤخذ لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه .

وبالجملة فإن سبيل التنبيه لا يتميز به العلم المتعارف من غير المتعارف ، بل الحق هو أنه إنما صارت هذه المقدمة أصلا موضوعا لأن وجود الدائرة غير بين بنفسه فيحتاج إلى بيان فوق البيان الواقع بالفركار . فإن ساح المتعلم صار أصلا موضوعا . بل يجب أن يفهم ما سمع من المعلم الأول على ما أعبر عنه . فكل^(١٠) ما يؤخذ ويكلف قبوله^(١١) من غير بيان — وهو محتاج إلى^(١٢) بيان ، ويقع للتعلم ظن بتصديقه — فهو أصل موضوع للقياس إلى ذلك المتعلم الذى ظن ؛ لا بالقياس إلى غيره . فاما إن أخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم ؛ أو يظن خلاف ذلك ، فهو مصادرة ، والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم : إما بالسلب بأن^(١٣) لا يظن أو بالتضاد بأن يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذى يحتاج إلى بيان أخذا من غير بيان .

- | | | |
|-------------------------------------|-------------------|------------------|
| (١) من فهذا . | (٢) من الدائرة . | (٣) م ومن . |
| (٤) من ساقطة . | (٥) م ك ب وجود . | (٦) م الحسى . |
| (٧) من فرجار بالجيم وبإسقاط الباء . | (٨) من خطوطا ما . | (٩) أى هو كذلك . |
| (١٠) من وكل . | (١١) من فتراه . | (١٢) من لحيه . |
| (١٣) من فإن . | | |

ومما غلطهم في أمر الأصل الموضوع ما سمع أنه جعله أحد قسمي ما لا وسط له ؛ وحسبوا أن معناه لا وسط له في نفسه ؛ وليس كذلك . بل معناه ما لا وسط له في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم آخر أو لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط ^(١) .

واعلم أن المقدمات البرهانية التي على مطالب ضرورية ^(٢) إنما هي في مواد واجبة ضرورية ، والمغالطات البرهانية في أمثالها هي في ^(٣) مواد ممتنعة ضرورية . وأعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه البرهان ^(٤) وليس برهاناً . فإن من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية . والفرق بينهما أن مقدمة المغالطة البرهانية تشبه بالأولية وتكون من أمور ضرورية ؛ إلا أن يكون المطلوب أمراً ممكناً فيكون القياس عليه من المحككات . وأما القياس على ما ليس منها فإما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضرورية . فذلك توجد كلية كاذبة في الكل ، كبرى وصغرى ، وينتج منها نتائج كاذبة في الكل إذا أخذت كبرى ؛ وتكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية ، والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية ، إذا أخذت على هذه الصورة .

وأما المقدمة المغالطة الجدلية فإنها ^(٥) تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ؛ ولا يجب في الأكثر أن تكون ضرورية . وربما كانت شنة ؛ وربما كانت مع شناعها صادقة ولكن استعمالها في الجدل يكون مغالطة لأنها وإن كانت صادقة فهي خلاف المشهورة ^(٦) . فإن كثيراً من المشهورات كاذب ؛ وكثيراً ^(٧) من الشنع حق . ونسبة المشهور والشنع إلى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل إلى القياسات البرهانية ، فالغلط في البرهان هو بما ليس بحق ؛ وفي الجدل بما ليس بمشهور ؛ والمغالطة البرهانية تقع لسهو من القياس ، وقد تقع لقصد الامتحان ، وقد تقع شراً ورداءة نفس .

(١) س ولا شيء من العلوم قط . (٢) س كلية .

(٣) ب سافطة . (٤) س بالبرهان .

(٥) س + مقدمة . (٦) م المشهور . (٧) س ونذير .

المقالة الثانية^(١)

من الفن الخامس

الفصل الأول

في معرفة^(٢) مبادئ البرهان وظيفتها وضرورتها

إنه لما علم أن مبدأ البرهان يجب أن يكون أوضح وأعرف^(٣) من البرهان وهو الحق ؛ واقترب به ظن أن كل شيء يتبين بالبرهان وهو باطل ، اجتمع منهما^(٤) رأيان أحدهما رأى مُبطل البرهان ، والثاني رأى من يرى أن مبادئ البرهان تبين دورا .

فأما الرأي الأول فقد احتج أصحابه بأن قالوا : لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منه فيجب أن يكون [١٩٧] بيانها قبل المطلوب بالبرهان إنما يقع بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منها ، فيجب أن يكون بيانها متعلقا بإقامة البرهان عليها ؛ فحتاج أن يتقدمها أيضا مقدمات^(٥) أوضح منها وقد بانت قبل بيانها . وكذلك هلم جرا . وذلك يؤدي إلى أن يكون الشيء الواحد متوقفا في إقامة البرهان عليه على أن يتقدمه إقامة براهين بلا نهاية وهذا محال . أو يكون الشيء يتسلم من غير بيان ، وما يُبنى على غير البين فهو غير بين . فكذلك^(٦) ما ليس بيِّن فلا يكون مبدأ للبيان . فإذن لا سبيل إلى إقامة برهان على شيء .

وأما الرأي الثاني فإن أصحابه لما لزمهم هذا المأخذ من الاحتجاج اضطروا إلى أن يقولوا إن للبراهين مبادئ أول . وكانوا وضعوا أن كل شيء يتبين ببرهان ، فوقعوا في أن قالوا إن هذه المبادئ يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض ؛ فيبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ، وذلك

(١) من المقالة الثانية : عشرة فصول : الفصل الأول في معرفة الخ . ج ١ - وهي عشرة فصول .

(٢) معرفية في المخطوطات كلها .

(٣) من مقامات .

(٤) من أحدهما .

(٥) من أحرف بدون الواو .

(٦) م فذلك .

بهذا على سبيل الدور . فحسبوا أنهم حفظوا وضمهم أن البرهان موجود ، ووضمهم أن على كل شيء برهانا معا ، وتخلصوا عن ذهاب المبادئ والمقدمات إلى غير النهاية .

وكلا الرأيين باطل . والمقدمة المؤدية إلى الرأيين — وهى أن كل علم إنما يقع بالبرهان ، وأنه إما ألا يكون علمٌ أو يكون ببرهان — باطلة . بل الحق أن يقال . إما أن يكون كل شيء مجهولا ، أو يكون شيء معلوما . والمعلوم إما معلوم بذاته أو معلوم ببرهان . وليس كل شيء مجهولا : فإنه لو كان كل شيء مجهولا لم^(١) يكن قولنا ” كل شيء مجهول “ معلوم . ولا كل شيء معلوم ببرهان^(٢) : فإنه لو كان كل شيء يعلم^(٣) ببرهان ، لكان كل برهان يعلم ببرهان ، وهذا محال ، فمن الأشياء ما يعلم بذاته . ولو تمموا القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما لزمهم . وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت أن البراهين تكون بمتوسطات بين حدين^(٤) ، ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الأولين أيضا : لأنه لا بد في كل ترتيب عددي . كان متناهايا أو غير متناه ، من تلو واحد لآخر . فإذا كان مثلا بين ج ، ب متوسطات بلا نهاية لزم^(٥) محالان : أحدهما أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين في أنه لا نهاية له ، فيكون بعض محصور الجانبين مرتباً مثل الكل الحاصر — وهذا خلف^(٥) . والثاني أن هذه المتوسطات وإن كانت تذهب إلى غير النهاية ، فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جار . ومعلوم أنه ليس بينه وبين جاره واسطة : فتكون إذن بعض المقدمات التى فى الوسط لا وسط له ، وهو من مبادئ البرهان لا محالة . ووُضِعَ^(٦) أن كل علم بوسط : فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم : هذا خُلف .

فبين إذن^(٧) أنه ليس كل علم ببرهان . وأن بعض ما يُعلم يعلم بذاته بلا وسط ، فيكون عند النهاية في التحليل ، ويكون هو وما يجرى مجراه المبدأ الذى تنتهى إليه مقدمات البراهين . فلا يكون أيضا ما ظُنَّ من أن مقدمات البراهين إما أن تكون بلا نهاية ، أو توقف في كل برهان عند أصل موضوع بلا بيان حقا^(٨) . بل الحق أن ذلك ينتهى إلى بين بنفسه بلا واسطة .

(١-١) ساقط في . (٢) ساقطة .

(٣) + ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بين حدين .

(٤) من يلزم . (٥) وهذا خلف ساقطة من س .

(٦) س وضع . (٧) س ساقطة . (٨) حقا خبر يكون .

وأما الذين ظنوا أنهم يتخلصون^(١) من الشبهة بأن يجعلوا البراهين منتهية^(٢) إلى أوائل بين بعضها ببعض^(٣) ، فقد فسّخ طريقهم في التلخيص الأول ، فقل إن البيان بالدور ليس بيان البتة ، وبين ذلك بحجج ثلاث :

أحدها أن يان الدور يوجب^(٤) أن يكون شيئان كل واحد منهما أكثر تقدما وأعرف من الآخر ، وكل واحد منهما أشد تأخرا وأخفى من الآخر ، لا من وجهين^(٥) مثل أن يكون أحدهما بالقياس إلينا والآخر بالقياس إلى الطبيعة ، حتى يكون ما هو أعرف فهو أعرف عندنا وأخفى عند الطبيعة ، وأن^(٦) يكون ما هو أشد تأخرا هو أشد تأخرا عندنا وأعرف عند الطبيعة ، فإن هذا يمكن^(٧) . ولكن الأعراف فيما يتعلق بالبيان الدوري في الشئيين^(٨) جميعا من جهة واحدة ، وبالقياس^(٩) إلينا وحده ، أو بالقياس إلينا وإلى الطبيعة معا : لأنه لا بد من أن يكون ما يؤخذ مقدمة في قياس ما أعرف عندنا من النتيجة . ثم قد يكون مع أنه أعرف أقدم بالطبع . وقد لا يكون كذلك ، بل يكون ما هو أعرف عندنا متأخرا عند الطبيعة بكونيات الاستقراء الشخصية . وإذا كان كذلك حصل الشيء الواحد بعينه أعرف عندنا من شيء ، وأقل معرفة منه بعينه ، وهذا مستحيل جدا .

والحجة الثانية — أن المبرهن بالدور يكون في الحقيقة مصادرا على المطلوب الأول . وذلك لأنه إذا كان بين مقدمة بمقدمة ، ثم كانت تلك المقدمة تبين نفسها بالمقدمة الأولى ، أو تبين بمقدمة أو مقدمات تبين بالمقدمة الأولى : سواء كانت تلك المقدمات وتلك الأوساط^(١٠) واحدة أو كثيرة ، أي كثرة كانت ، فإنه إنما تبين الشيء بما يتوقف بيانه على بيان الشيء ، فيكون إنما تبين الشيء ببيان الشيء نفسه ، وهذا محال : لأن القول بأن الشيء موجود^(١١) لا يفترق فيه الحال بين أن يوضع وضعا بلا بيان لبيته ، وبين أن يقال إن الشيء موجود لأن^(١٢) الشيء موجود فقط ولا يزداد . فإن كان لا يقبل أن الشيء موجود ، فلا يقبل أيضا أن الشيء موجود لأن الشيء موجود . وإن كان لا يقبل أن الشيء موجود لأن الشيء موجود ، فلا يقبل البيان بالدور .

-
- | | | |
|---------------------|-------------------|----------------------------------|
| (١) م ، ب يتخلصوا . | (٢) ب متناهية . | (٣) س أوائل بينه وبين بعضها ببعض |
| (٤) م يجب . | (٥) س وجهين . | (٦) س أن بدون الواو ، م أم . |
| (٧) س يمكن . | (٨) م الشئ . | (٩) س الواو ساقطة . |
| (١٠) س الواسط . | (١١-١٢) س ساقطة . | |

والحجة الثالثة — أنه قد تبين في أنولوطيقا الأولى* أن البيان بالدور كيف يكون وفي أى شيء يكون . فإنه لا بد من أن يقع^(١) في حدود أقلها ثلاثة ، وأن يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له . واتفاق مثل هذه في البراهين قليل . وكيف يمكن أن يتفق أن تكون المبادئ الأولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض بالدور ؟ وهذه — أعني مبادئ البراهين^(٢) — كثيرة جدا لا يتفق في جميعها أن تكون حدودها متعكسة . فإن لم يتفق هذا في بعضها لا يتبين بالدور . ونعم ما قيل : إن هؤلاء يعالجون الداء بأدوى^(٣) منه . فإنهم لما أرادوا أن يتخلصوا من لزوم أن لا برهان ، أو لا بد من ذهاب مبادئ البرهان إلى غير النهاية^(٤) ، فجعلوا مبادئ البرهان محتاجة في أن تعلم إلى ما لا يعلم إلا بها ، قال أمرهم إلى أن جعلوا مبادئ البرهان لا تعلم ألبتة ولا يعلم بها شيء .

على أن بيان الدور لا يخلص من الذهاب إلى غير نهاية ، فإن الدور نفسه ذهاب إلى غير النهاية^(٥) ، ولكن في موضوعات متناهية العدد . فلا هم تخلصوا من الشناعة^(٥) المبطللة للعلم ، ولا تخلصوا من الذهاب إلى غير النهاية .

ولما كانت مقدمات البرهان تفيد العلم الذى لا يتغير ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحال أخرى غير ما علم به ، فيجب أن تكون مقدمات البرهان أيضا غير ممكنة التغير عما هي عليه . وهذا المعنى أحد المعاني التي تسمى ضرورية^(٦) . فلنعدَّ الوجوه التي يقال عليها "الضرورية" . وكنا أرمأنا إلى ذلك في بعض ما سلف فنقول :

إن "الضرورية" إما أن يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط : وهذا الذى لا يمكن ألبتة أن يفرض معدوما في وقت من الأوقات . وإما أن يقال بحسب العدم المطلق ، وهو الشيء الذى لا يمكن ألبتة أن يفرض موجودا في وقت من الأوقات ، وإما أن يقال بحسب وجود حل ما أو عدم حل ما وهو سلبه . وهذا على أنحاء خمسة : فيقال إما أن يكون^(٧) السلب والإيجاب دائما لم يزل ولا

(٥) الإشارة إلى أنولوطيقا الأولى م ٢ ف ه عند أرسطو .

(١) س يتفق . (٢) س البرهان .

(٣) س بأدوى . (٤) س نهاية .

(٥) س شناعة . (٦) س ضرورية .

(٧) هذا في س ، يح وفي ب ، م لما كان من السلب الخ .

يزال : كقولنا البارئ واحد، والبارئ ليس بجسم . أو يكون السلب والإيجاب ليس دائماً على الإطلاق، بل دائماً ما دام ذات الموضوع موجوداً دائماً كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، أى ما دام كل إنسان وكل موصوف بأنه إنسان — وهو الموضوع — موجود الذات : فإنه يوصف بأنه حيوان لا دائماً^(١) : فإن كل إنسان يفسد فلا يبقى اتصافه بأنه حيوان دائماً ، أو يكون لا ما دام ذات الموضوع موجوداً ، بل ما دام ذاته موصوفاً بالمعنى الذى جعل موضوعاً معه . مثاله : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائماً لم يزل ولا يزال ، ولا ما دام ذات الموصوف بأنه أبيض موجوداً — فإن بعض الذوات الموصوفة بأنها أبيض قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها ويؤول أبيضاً ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر — بل ما دامت الذات موصوفة بأنها أبيض فإنها تكون لا محالة موصوفة بأنها ذات لون مفرق للبصر . أو تكون الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجوداً . وهذا يصح في كل وجود^(٢) وفي كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره وما يبعث به بعد : فإن كل موجود ضرورى الوجود أو غير ضرورى الوجود فإنه ما دام موجوداً فلا يمكن ألا يكون موجوداً بشرط ما دام موجوداً . ولكن إنما يفرد هذا القسم فيما لا يكون محموله ضرورة إذا رفع^(٣) [٩٧ ب] هذا الشرط ألبتة . كقولنا كل إنسان فإنه قاعد بالضرورة مادام قاعداً ، ولا نقول قاعد بالضرورة ونسكت . فإذ هذه الجهة من الضروريات ممكنة لكل من الموضوع وفي كل وقت . وبهذا تفارق الأقسام الأخرى . أو تكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كائن لا محالة — لا بشرط وضع أو حمل — مثل قولنا إن القمر ينكسف بالضرورة — أى وقت ما ، وبعض الشجر ينثرورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة . وقوم حسبوا أن هذا القسم هو الذى قبله : لأن القمر ينكسف^(٤) بالضرورة ما دام منكسفاً^(٥) ، وليس كذلك : بل هذا قسم على حدة وإن كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الأقسام السالفة ، وذلك لأن هذا القسم له وقت ضرورى لا يمكن ألا يكون فيه . والقسم الذى قبله ليس له وقت ضرورى ؛ بل ضرورته اشتراط وجود نفسه ، واشتراط وجود نفسه صالح في كل وقت . وهذا القسم في وقته ضرورى الوجود — لا لأنه موجود وبشرط وجوده فقط ، بل على الإطلاق . وهو في ذلك الوقت لا يمكن ألا يكون .

(٢) م موجود .

(١) لا ساقطة في من والمعنى لا تستقيم بدونها .

(٥) م كاسفا .

(٤) م كاسف .

(٣) م وقع .

وليس انكشاف^(١) القمر وقت انكشافه^(١) كعمود زيد وقت قعوده . ولا نحتاج إلى أن نطول الكلام في هذا فإن المقدار الذى قلناه واضح .

والقسم^(٢) الرابع لا يدخل في إنتاج النتائج البرهانية الضرورية بذاتها^(٣) : بل إن كانت من مواد ممكنة أكثرية صلت أن تنتج نتائج إمكانية أكثرية . وأما سائر الأنحاء فتستعمل في البرهان إن كانت محولاتها ذاتية . وسن فصل الذاتى^(٤) بعد . ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه . وإنما صلت أن تدخل في البرهان لأنها تصلح أن تفيد اليقين . وإنما صلت لأن تفيد اليقين لأن كل واحدة^(٥) منها فهى من الجهة التى صار بها ضروريا ممتنع التغير ، فإ يلزمه من النتيجة ممتنع التغير

وكا^(٦) إذا قلنا في ”كتاب القياس“ إن كل ج ب بالضرورة، عَنَيْنَا أن كل ما يوصف بأنه ج — كيف وُصِفَ بيج — دائماً أو^(٧) بالضرورة ، أو وُصف به وقتاً ما، أو^(٧) بالوجود الغير الضرورى ، فهو موصوف كل وقت ودائماً بأنه ب ، وإن لم يوصف بأنه ج . وأما في هذا الكتاب فإننا^(٨) إذا قلنا كل ج ب بالضرورة، عَنَيْنَا أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة فإنه موصوف بأنه ب . لا — بل معنى أعم من هذا وهو أن كل ما يوصف بأنه ج فإنه ما دام موصوفاً بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب، وإن لم يكن مادام موجود الذات، لأن المحمولات الضروريات ها هنا أجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة . ولزوم هذه الضرورة على هذه الجهة . فإنه ليس إذا وصف شيء بنوع ما يجب أن يوصف بجنسه أو فصله أو حدّه أو لازم له دائماً . بل ما دام موصوفاً بذلك النوع ، فإذا زال فإن حدّه يزول لا محالة . وكثير^(٩) من فصوله يزول لا محالة^(٩) . وأما الجنس فربما زال . مثلاً إذا استحال الأبيض فصار مُشَقّاً، أو الحلوفصار قِطْعاً لا طعم له ؛ فزال حينئذ النوع وجنسه ، وهو الأبيض واللون ؛ وزال الحلوفالطعم معا . وربما لم يزل كما إذا استحال الأسود فصار أبيض ، بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس .

(٣) من بذاته

(٢) من قال قسم

(١-١) من كسوف

(٦) م وكا

(٥) من واحد

(٤) من الذاتية

(٩-٩) ساقط من س

(٨) من ساقطة

(٧-٧) من و

ولأن المقدمات البرهانية قيل فيها إنها يجب أن تكون كلية ؛ فلنبين كيف يكون المقول على الكل في المقدمات البرهانية فنقول :

أما في ”كتاب القياس“ فإنما كان المقول على الكل بمعنى أنه ليس شيء من الأشياء الموصوفة بالموضوع كج مثلا إلا والمحمول كب مثلا موجود لها إن كان القول الكلي موجبا ، ومسلوب عنها إن كان القول الكلي سالبا . ولم يكن هناك شرط ثان : وهو أن الوجود والسلب يكون في كل زمان ، بل في المطلقات — لقد كان يجوز أن يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا^(١) .

وأما هاهنا فإن المقول على الكل معناه أن كل واحد مما يوصف بالموضوع ، وفي كل زمان يوصف به — لافي كل زمان مطلقا — فإنه موصوف بالمحمول أو مسلوب عنه المحمول . وذلك لأن هذه المقدمات كليات^(٢) ضرورية . والضروري تبطل كليته بشيئين : إما أن يقال إن من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا : كالكتابة للإنسان : لأنه ليس كل إنسان كاتباً . أو يقال إن من^(٣) الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول ، كالصبي لأنه لا يوصف بعالم . فهذان يبطلان كون المقول على الكل^(٤) ضروريا .

وإن قال قائل : إنكم أخذتم الضروريات التي بمعنى ”مادام الموضوع موصوفا“ من جملة المطلقات في كتاب القياس ، فكانت هناك كليات مطلقة ، وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان ، فالجواب : أنا إنما كنا نأخذها مطلقاً بأن نرفع عنها جهة الضرورة ، وهاهنا أثبتنا لها جهة الضرورة في المحمول . وحيث كنا نجعلها مطلقة^(٥) ، فكأننا نقول إن الضروري — مادام الموضوع موصوفا بما وصف به — مطلقاً من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل ، بل مطلق من جهة إمكان اشتراط هذه الضرورة^(٦) فيه ، لإمكان الضرورة^(٦) الحقيقية ، حتى إن المقدمة التي إذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن أن تشتط إلا من هذه الجهة ، فهي مطلقة إذا خلت من هذه الشرائط والجهات . وفرق بعيد بين إمكان اشتراط شيء وبين اشتراطه بالفعل . فهاهنا إذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو عن الحكم أي زمان كان ، وهناك إذا لم تشتط الضرورة ، بل كانت القضية مطلقة

(١) من وقتا ما .

(٢) س كلية .

(٣) م ساقطة .

(٤) س الكلي به .

(٥) س مقدمة .

(٦-٦) ساقط في س .

بلا شرط بالفعل ، فلم تنتقض بالخلو عن الحكم زمانا إذ وجد زمانا ^(١) وكان لم يشترط دوام الحمل للوضع . ولو اشترط هناك شرط الضرورة فكان ^(٢) بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع ، فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به ، لكن القول منتقضا .

ولنمبر عن هذا من جهة أخرى فنقول : إن الذي يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا هاهنا هو غير الذي كان يعتبر فيه الأمران هناك . فهناك إنما كان يعتبر ذلك ما بين حدى المطلوب على الإطلاق : وهما ذات الشيء الأبيض وذات اللون المفرق للبصر ، فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته . وهاهنا يعتبر ذلك في شرط للوضع وهو — ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة أنه أبيض . وهناك لم يكن بشرط هذا ^(٣) بل كان إنما يكون مطلقا لأنه ليس يعرض لذات الموضوع دائما ، بل في وقت اتصافه بأنه كذا . فكان ليس كل موصوف بأنه أبيض فهو ذولون مفرق للبصر مادام موجود الذات ، بل مادام موصوفا بأنه أبيض . فكان "ذولون مفرق للبصر" لا يحمل في كل وقت على ذات الموصوف بأنه أبيض ، بل وقتا ما . وهاهنا كذلك أيضا . ولكن إنما يُمنعُ هاهنا أن يخلو شيء من الموضوع عن المحمول زمانا إذا أخذنا الموضوع بالشرط الذي تصدق معه الضرورة وكان هناك كذلك أيضا . وهذه المقدمة ^(٤) تستعمل في البرهان مع حذف جهة الضرورة ولكن تُتَوَى . وإنما تكون مطلقة بالحقيقة إذا حذفت ولم تُتَوَ ، بل ^(٥) نظر إلى الوجود فقط .

فقد انحلت هذه الشبهة العويصة .

(١) أى إذا وجد الحكم زمانا . (٢) من وكان .

(٣) من تقرأ به هذا "وكان إذا حمل مطلقا فإنما يكون مطلقا الخ . (٤) من المقدمات .

(٥) من ثم .

الفصل الثاني^(١)

في المحمولات الذاتية التي تستلزم في البرهان

وإذا^(٢) كانت المقدمات البرهانية يجب أن تكون ذاتية المحمولات للوضوعات الذاتية التي تستلزم في البرهان غير غريبها ، فإن الغريبة لا تكون عللا . ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز أن تكون غريبة ، لم تكن مبادئ البرهان عللا ، فلا^(٣) تكون مبادئ البرهان عللا^(٤) للنتيجة . فلتبين^(٥) ما الذي هو بذاته فنقول :

إن الذي هو بذاته يقال على وجوه : منها وجهان خاصان بالحلل والوضع ، وهما الماعتد بهما^(٦) في "آب^(٦) البرهان" :

فيقال "ذاتي" من جهة لكل شيء مقول على الشيء من طريق ماهو ، وهو^(٧) داخل في حده ، حتى يكون سواء قلت "ذاتي" أو قلت "مقول من طريق ماهو" . وهذا هو جنس الشيء وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لذات^(٨) الشيء مثل الخط للثلاث ، والنقطة للخط المتناهي من حيث هو خط متناه ، وهكذا^(٩) قيل أيضا في التعليم الأول . فأقول قبل أن نرجع^(١٠) إلى الغرض يجب أن نستيقن من هذا أن الفصول^(١١) صالحة في أن تكون داخلية في جواب ماهو صلوح الجنس . وفي^(١٢) التعليم الأول وضع^(١٣) الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالأخبر في كونه داخلا في ماهيته ، ومقولا في طريق ماهو . ثم^(١٤) قد جعل الفصل^(١٥) الأخير المورد في حد الجنس بأنه مقول في جواب ماهو : وفرق به^(١٦) بين الجنس والفصل وغير الفصل .

- | | |
|---|------------------|
| (١) م ك ب ساقطة . | (٢) ب فإذا . |
| (٣-٢) م ساقطة . | (٤) م معنى . |
| (٦) م ساقطة . | (٧) م ساقطة . |
| (٩) م فهكذا . | (١٠) م أرجع . |
| (١١) بعض الفصول المنطقية : وهي الصفات المميزة للأنواع | |
| (١٣) م قد جعل . | (١٤) م + لأنه . |
| (١٦) م وبه فرق . | |
| | (١٥) م ساقطة . |
| | (١٢) م قد ر في . |
| | (١٥) م ساقطة . |
| | (٨) م ساقطة . |
| | (١٠) م ساقطة . |
| | (١٢) م ساقطة . |
| | (١٤) م ساقطة . |
| | (١٥) م ساقطة . |
| | (١٦) م ساقطة . |

فيجب من ذلك ^(١) أن يكون المقول في جواب ماهو غير المقول في طريق ماهو، وأن يكون بينهما فرقان ^(٢) على مارأيناه وأومضناه في موضعه .

[١٩٨] هذا ^(٣) ولنعد إلى موضعنا الذي فارقناه ونقول :

ويقال الذي بذاته من جهة أخرى : فإنه إذا كان شئ عارضا لشئ وكان يؤخذ في حد العارض إما المعروض له كالأنف في حد الفطوسة ، والعدد في حد الزوج ، والخط في حد الاستقامة والانعحاء ؛ أو موضوع المعروض له كالتحارج من المتوازيين لمساو زواياه من جهة لقائمتين ؛ أو جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي يذكر ، فإن جميع ذلك يقال له إنه عارض ذاتي وعارض ^(٤) للشئ من طريق ماهو هو . وهذان ^(٥) هما اللذان يدخلان من المحمولات في البراهين، واللواتي يؤخذ في حدها جنس موضوع المسألة : إن كان ذلك الجنس أعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام ، بل خصص بموضوع الصناعة . فيكون الضد المستعمل في التبييعات مخصصا من جهة النظر فيه بما فيه ^(٦) بما يكون طبيعيا . والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية ؛ وفي العدد مناسبة عديدة تجعل بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة . وأما مانعرج من موضوع الصناعة فلا يمتد به ولا يلتفت إليه ولا يتفجع به من حيث هو خارج . نعم إن كان خارجا من موضوع المسألة وليس خارجا من موضوع الصناعة ، فلا ^(٧) يؤخذ في حده موضوع المسألة ، بل جنسه وموضوعه وأمر أعم منه . ولكن لا بد من ^(٨) أن يؤخذ موضوع الصناعة في حده آخر الأمر ، فهو مما يدخل في البرهان . فإن المحمول في قولك ” هذا الخط مساو لهذا الخط ” و ” هذا المضروب في نفسه زوج ” محموله أعم من الموضوع ؛ فكيف يؤخذ في حده الموضوع ؟ فليس كل محمول في المقدمات البرهانية يكون إما نفس الموضوع مأخوذا في حده ، وإما ماهو مأخوذ في حد الموضوع ، اللهم إلا أن يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو يؤخذ في حدودها موضوع الصناعة ؛ أو يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو تكون الموضوعات أو ما يقومها مما هو من ^(٩) تلك الصناعة يؤخذ في حدودها . وإلى هذا ذهب المعلم الأول وإن لم يفصح به . فكل ^(١٠) محمول برهاني إما مأخوذ

(١) من حيث .

(٢) من لا محالة .

(٣) من هذا .

(٤) من ساقطة .

(٥) من هذان .

(٦) بما فيه ساقطة من س .

(٧) من فلا .

(٨) من ساقطة .

(٩) من وكل .

(١٠) من في

في حد الموضوع ، أو الموضوع وما يقومه مأخوذ في حده : إما مطلقا كالسطح للثلاث ، وإما لتخصيص يلحق به ضرورة ، كما أن الخط إذا حُمِلَ عليه "المساوي" فإنما يُحْمَلُ عليه "المساوي لخط ما" وهو غرض . والعالم إذا حُمِلَ عليه أنه واحد حُمِلَ عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا . وهذا أيضا تخصيص له بقول أو فعل .

وأما كيفية أخذ ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك أن يؤخذ موضوع المعروض له أو جنس المعروض له أو موضوع جنسه . الأول كما يؤخذ العدد في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد ؛ والمثلث في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الآخرين كل في نفسه : فإن موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية . ولكن يؤخذ في حده المثلث ^(١) . والثاني كما يؤخذ السطح في حد المثلث القائم الزاوية ، فإنه موضوع جنسه . والثالث كما يؤخذ العدد في حد زوج الزوج . بجميع هذه يقال لها أعراض ذاتية .

فما كان من المحمولات لا مأخوذا في حد الموضوع ، ولا الموضوع أو ما يقومه مأخوذا في حده ، فليس بذاتي ، بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للفقنس وإن كان لازما على ما سنوضح . وما بعدهذا فيقال بذاته لا على جهة تليق بالحمل والوضع ولا اتفاقا ^(٢) بالبرهان : فيقال لها معنا غير مقول على موضوع أو في موضوع وهو ^(٣) قائم بذاته . وأما الماشي والمحمولات كلها فكل واحد منها يقتضي معنى ذاته مثل معنى الماشي ؛ ويقتضي شيئا آخر هو الموضوع له . فليس ولا واحد ^(٤) منها مقتصر ^(٥) الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها . فنواتها ليست هي بنواتها .

ويقال أيضا "بذاته" للشيء الذي هو سبب للشيء موجب له : مثل إن الذئب إذا سبه الموت لم ^(٦) يُقَلَّ إنه قد عرض ذلك اتفاقا : بل الذئب يتبعه الموت بذاته ، لا مثل أن يعرض برق إثر ممثي ماش ، أو يمشي إنسان فيعثر على كثر ، وسائر كل ما كان اتفاقا .

ويقال أيضا "بذاته" لما كان من الأعراض في الشيء أوليا . أعني بقولي أوليا أنه لم يعرض لشيء آخر ثم عرض له ، بل كان لا واسطة فيه بين العارض والمعرض له ^(٧) ، وكان المعروض

(١) م ولكن يوجد حده في المثلث . (٢) س يقال . (٣) س هو .

(٤) م كآب واحدا . (٥) س مقتضى . (٦) س ما .

(٧) س ساقط .

له سبباً لأن يقال إنه عرض في شيء آخر : كما نقول جسم أبيض وسطح أبيض . فالسطح أبيض بذاته ، والجسم أبيض لأن السطح أبيض .

فهذه ^(١) هي الوجوه الخارجة عن غرضنا ، ما هنا . بل الداخل في غرضنا هو المذكوران الأولان : فإنه قد يطلق لفظة ^(٢) ” ما بذاته ” مرادفة لما هو مقول من جهة ” ماهو ” على المعنى المذكور في هذا الفن : فيقال للقوم ذاتي لما يقومه وبذاته له . وقد يطلق لفظة بذاته والذاتي ويعني به العارض المسأخوذ في حده الموضوع أو ما يقومه على ما قيل — وربما قيل على معنى أخصر وأشد تحقيقاً — ويعني ^(٣) به ما يعرض للشيء ^(٤) أو ^(٥) يقال عليه لذاته ولما هو هو ، لا لأجل أمر أعم منه ، ولا لأجل أمر أخص منه . وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأول فقد يتضمن ^(٦) شرط الأولية . فذلك ^(٧) من غير استثناء وشرط أنتج منه أنه يجب أن يكون أولياً . وإذا لم يفهم ذلك شوش ونوقض وقيل ^(٨) : ما كان يجب أن يقال إن لذاته هو الذي لما هو هو . والسبب فيه أنه لم يفهم هذا الاشتراك الأول . ولذلك قيل : لا الموسيقى ولا البياض بذاته للحيوان : لأن الموسيقى من خواص الإنسان فتكون للحيوان بسبب أنه إنسان . وأما البياض فهو له لأنه جسم مركب . ومن هذه الأعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة ^(٩) الضحك للإنسان ، ومنه ما هو غير ضروري ^(٩) مثل الضحك بالفعل للإنسان .

وقد بلغ من عدول بعض الناس عن المحجة في هذا الباب سوء فهمه أن ظن أن المحمولات في البراهين لا تكون البتة لإلزام المقومات ، لأنه لما جرت العادة عليه في تأمله لكتاب ” إيساغوجي ” بأن يسموا المقوم ذاتياً ، ولا يفهم هناك من الذاتي إلا المقوم ، ظن أن الذاتي في ” كتاب البرهان ” ذلك بعينه وهو العلة . قال : وليس كل علة ، فإن ^(١٠) الفاعل والغاية لا يصلح أن يجعل أحدهما وسط برهان ، بل المادة أو ما يجري مجراها وهو الجنس ، أو الصورة أو ما يجري مجراها وهو الفصل ؛ وإن محمولات المطالب أيضاً هي هذه بأعيانها ؛ وإنه إنما تكون المقدمة الكبرى ذاتية إذا كان محمولها ذاتياً بمعنى المقوم للموضوع ^(١١) . وقال إن الحد الأوسط يكون ذاتياً لِكلا

(١) ب وهذه .

(٢) س ساقطة .

(٣) س يعني .

(٤) س لشيء .

(٥) س و .

(٦) س يضمن .

(٧) ب كذلك .

(٨) س وإذا لم يفهم ذلك قوم

شوشوا وتناقضوا وقالوا الخ . و ” ما ” في قوله ما كان يجب تأنيبه وقوله إن لذاته يعني إن الذي لذاته .

(٩-٩) م ساقط .

(١٠) م قال .

(١١) س ذاتياً للعرض بمعنى المقوم .

الطرفين يعنى المقوم^(١) . وحين سمع قسمة الذاتى لم يعلم أن الذاتى فى كلا القسمين المستعملين هو المحمول ، بل حسب أنه المأخوذ فى الحد فظن أن القسمة هكذا : أن من الذاتيات ما هو محمول مأخوذ فى حد موضوعه ؛ ومنه ما هو موضوع مأخوذ فى حد المحمول ، ليس أن ذلك المحمول يكون ذاتيا للوضوع ، بل الموضوع .

وقد رأيت بعض المنتسبين إلى المعرفة ممن كانت^(٢) عبارة هذا الإنسان أقرب إلى طبعه فعول عليه فى المنطق ، فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهج أن قال : كل محمول ضرورى غير مفارق فهو مقوم^(٣) ، وألا معنى للخاصة التى تم النوع كله فى كل وقت ؛ وأن الخاصة لما لا يتمتع مفارقتها ؛ وأن كون المثلث المتساوى الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة فصل^(٤) لا خاصة ؛ وأن كون كل مثلث ذا زوايا مساوية^(٥) لقائمتين فصل لا خاصة ؛ وأن هذه مقومات لموضوعها . ومع ذلك فيجعل الحد الأوسط علة موجبة للأكبر حتى يكون البرهان برهانا . ويعترف أن ذلك كثيرا ما يكون مساويا ، ويعترف أن كل مقوم علة ، وأن المعلول^(٦) ليس بمقوم . فيكون الأكبر المعلول ليس مقوما بل لازما ، وقد فرضه^(٧) محمولا ذاتيا بمعنى المقوم . ومنع أن يكون لازما غير مقوم — ومع ذلك فإن المقدمة تكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتى بمعنى المقوم . ويعترف أن المعلول ربما كان لازما عن العلة دائما لا يفارقه . وأيضا فإنه مع قونه ذلك يعترف أن مثل المساوى زواياه لقائمتين إن كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له : لأن المقوم علة ، والشئ لا يكون للشئ^(٨) الواحد علة ومعلولا إلا بسبيل العرض : لأن كل مقوم متقدم ، والمتقدم لا يكون متأخرا عن^(٩) نفسه ما هو عنه متقدم . ويعترف أنه ليس كل ما هو مع شئ دائما فهو علة ، بل يحتاج أن يكون مع المعية مقوما ، والآخرا مع المعية غير مقوم . فيكون المحمول فى الأكثر — لأنه ذاتى — مقوما^(١٠) للأوسط . ولأن الأوسط فى البرهان علة للأكبر عنده مطلقا ، فهو مقوم^(١١) بالأوسط . وأيهما كان غير مقوم فهو لازم لزوما [٥٩٨] كلياً . وما هو لازم لزوما [٥٩٨] كلياً فهو ذاتى : فهو مرة أخرى مقوم^(١٢) .

- | | | |
|------------------------|-----------------|----------------------|
| (١) من المقدم . | (٢) من كان . | (٣) من مقيم . |
| (٤) من فصل له . | (٥) م متساوية . | (٨) م الشئ بدون الام |
| (٦) من المعلوم . | (٧) من فرض . | (١١) من مقوم . |
| (٩) م ك ب من . | (١٠) من مقوم . | |
| (١٢) م مفهوم وهو خطأ . | | |

فما أخلق بالمائل أن يتمجب من ^(١) عقول هؤلاء ! وأنت تعلم أن جميع المطالب في علم الهندسة والعدد تطلب عن أمور لازمة غير ^(٢) مقومة بوجه ، فلأنك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنسى أو فضلي . والعجب من ذلك الأول ^(٣) المتشبه به إذ ^(٤) أنكر أن تكون العلة الفاعلة وسطا ، ثم إنه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الأرض في الوسط في إثبات الكسوف : وذلك في الحقيقة علة فاعلية للكسوف ^(٥) وتؤخذ في حد الكسوف . والعفونة تؤخذ في حد صنف من الحيات . وكثير من الأسباب ^(٦) الفاعلية والغائية تؤخذ في الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد .

والعجب الآخر أن المائل الذي أورده هو قيام الأرض في الوسط : وذلك علة لانحماق الضوء مقومة له ، لا متقومة به ، وعارض خاصي للقمر الذي هو الحد الأصغر ، لا مقوم له . وبما يغرم ما يقال من أمر الحد وأنه مناسب للبرهان ، فيحسبون أن كل برهان ينحل إلى الحد ، وإذا انحل إلى الحد كان المطلوب هو الحد الأوسط أو ^(٧) الأصغر وليس كذلك . إن كان فإنما يكون ذلك بين الأوسط والأكبر . وأن القائل القائل إن القمر تقوم الأرض بينه وبين الشمس : وما قامت الأرض بينه وبين الشمس أورثته ظلمة بالستر ، لم يكن الوسط فيه حدا للقمر ولا جزء حد ، ولا الأكبر ^(٨) حدا للأوسط ^(٩) بمعنى المقوم ، ولا جزء حد له ، لكنه معلول له . بل الأوسط ^(٩) والأكبر كل واحد منهما أو مجموعهما — كما ستعلم — حد للطلب الذي هو الكسوف ، وهو عرض ذاتي من الأعراض التي للقمر ، وليس شيئا مقوماله حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم .

وهذا الطفيان إنما يعرض لهما من سببين : أحدهما بسبب ^(١٠) ما جرت به العادة من استعمال لفظة الذاتي في "كتاب إيساغوجي" . ولم يعلموا أنه لا الذاتي ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله . والثاني تفخيم أمر البرهان إذ ^(١١) جعلوه من الذاتيات المقومة ، إذ كان الذاتي المقوم يتخيل ^(١٢) عندهم أنه أشرف ؛ والبرهان أيضا بالحقيقة هو أشرف . فيتوهمون أنه

(١) س ساقطة . (٢) س ليست .

(٣) الظاهر أن الأول صفة للعجب بدليل قوله بعد ذلك والعجب الآخر . (٤) س إذا

(٥) س الكسوف . (٦) س الأفعال . (٧) أ ساقطة في س .

(٨) س ولا كان الأكبر . (٩-٩) م ساقط .

(١٠) س لسبب . (١١) م كتاب إذا . (١٢) س يتخيل .

يجب أن تكون مقدمات البرهان من الأشرف لا غير . كما لو قال قائل ^(١) إنه لا يجب أيضاً أن يكون برهان على ^(٢) سالب لأنه خسيس ، أولاً يجب أن يكون برهان على الأمور ^(٣) الطبيعية أو التعاليمية ، بل إنما يناسب البرهان الأشرف من الأمور وهو ^(٤) الأمر الألهي : فإنه إن كان للأشرف في هذا الكتاب مدخل ، وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق . بل لشرف الآخر ، وكان يجب أن يعتبر هذا في المبادئ ، فيجب أن يعتبر أيضاً في المسائل : فيكون إنما يجب في المقدمات أن تكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفاعل بالشرف إذا كانت مختصة بالعلم الألهي لشرفه .

لكن ليس هذا وأمثاله بشيء . ولا يجب أن يصفى الرجل العلمى إلى ما يفرّج إليه القاصرون من أن ذا شريف وذا خسيس ، بل إلى الموجود في نفس الأمور . فنعرض عن أمثال هؤلاء الخارجين ، ولنصر إلى غرضنا في تحقيق الأعراض الذاتية فنقول :

إنما سميت هذه أعراضاً ذاتية لأنها خاصة بذات الشيء أو جنس ^(٥) ذات الشيء : فلا يخلو عنها ذات الشيء أو جنس ذاته — إما على الإطلاق مثل ما للثلاث من كون الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين ، وإما بحسب المقابلة إذا كان ^(٦) الموضوع لا يخلو عنه أو عن مقابله بحسب المضادة أو بحسب العدم الذى يقابله خصوصاً : مثل الخط فإنه لا يخلو عن استقامة أو انحنا ، والعدد عن زوجية أو فردية ، والشيء عن موجبة أو سالبة .

فلذا اجتمع في هذه العوارض أن كان الموضوع لا يخلو عنها بأحد الوجهين المذكورين . وكانت ليست لغير الموضوع أو جنسه ^(٧) ، كانت مناسبة لذاته . فلو كان الموضوع لا يخلو عنها ، ولكن توجد لغيره من أشياء غريبة من ذاته أو جنسه — مثل السواد للغراب — لم كانت ذاتية له بوجه : إذ ^(٨) كانت لا تتعلق بذاته ^(٩) ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء تتقوم بها . ولو كان الموضوع يخلو عنها لا إلى مقابل مثلاً . بل إلى سلب فقط ، لكان ذات الموضوع لا يقتضيها في المقارنة ولا في التقويم بها . فاما إذا كانت من الأمور اللاحقة للموضوع ، التى

(١) س + أيضاً .	(٢) س ساقطه .	(٣) م ساقط .
(٤) س وهي .	(٥) س بجنس .	(٦) س إذا .
(٧) م بجنسية .	(٨) س إذا .	(٩) س + ولا بذات ما .

تقتضيها ذاته ، واختصت بجنسه ولزمته مطلقاً ، أو على التقابل ، صارت تستحق أن تسمى أعراضاً ذاتية .

ونقول : إن الأشياء الموجودة في موضوع موضوع^(١) للصناعات — لست أعني في موضوع موضوع للسؤال ، أعني^(٢) التي وجودها أن تكون فيه — هي^(٣) التي تعرض لذلك الموضوع لذاته ولأنه ما هو هو . وأما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فإنها وإن كانت لازمة فهي خارجة عن أن تفيد الموضوع أثراً من الآثار المطلوبة له . وكيف هي أعم من تلك الآثار : إذ تلك الآثار إنما توجد في الموضوع، وهي^(٤) توجد خارجة عنه. فإن أخذت من حيث هي مخصصة بالموضوع صارت ذاتية مأخوذاً في حدها الموضوع .

واعلم أن الأعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية : وذلك لأنها إن أخذت من حيث تخصص بموضوع الصناعة زال بذلك غرابتها . وإنما يمكن أن تخصص إذا كانت مناسبة للموضوع أو لجنسه أولاً هو كالجنس فيكون العام للعام والخاص للخاص . وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملاً في البرهان . وإن أخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة — من حيث هو موضوع الصناعة — إذ قد توجد في غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر المخصوص بالصناعة .

ثم العلوم إما جزئية وإما كلية . والعلم الجزئي إنما هو جزئي لأنه يفرض موضوعاً من الموضوعات ويبحث عما يعرض^(٥) له من جهة ما هو ذلك الموضوع . فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئياً ، بل دخل كل علم في كل علم ، وصار النظر ليس في موضوع مخصوص ، بل في الوجود المطلق ، فكان^(٦) العلم الجزئي علماً كلياً ولم تكن العلوم متباينة . مثال هذا أن علم الحساب جعل علماً على حدة لأنه جعل له موضوع على حدة وهو العدد. فينظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد . فلو كان الحاسب ينظر في العدد أيضاً من جهة ما هو كم : أو كان الناظر في الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم، لكان الموضوع لهما «الكم» لا العدد والمقدار . وإن كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار ما ، أو ذو مقدار ، فيكون نظره في عارض المقدار من حيث هو مقدار . وإذا كان له أيضاً حين ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد أن ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد ، كان العلمان قد صاراً علماً واحداً . وكذلك إن كان

(٣) الجملة خبر إن .

(١) أي موضوع هو موضوع للصناعات . (٢) من ساقطة .

(٦) من كان بدون التمام .

(٤) مكاب وهذه هي . (٥) من يبحث .

هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدأ حركة ، فيكون له أن ينظر في الشيء من جهة له مبدأ حركة ، فلم يتميز علم من علم . أو كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود ، كان له أن ينظر فيما يعرض للوجود من حيث هو موجود ، فكان ^(١) الحساب لا يفارق الفلاسفة الأولى .

فكذلك ^(٢) إذا كان موضوع صناعة ماجرئية — ولتكن الطب — أمرا — وليكن بدن الإنسان — وطلب عارض غريب ليس للإنسان من جهة ما هو إنسان — مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة — فإن السواد للإنسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما، والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي ، وكان له أن ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب ، أو من حيث هو جسم — لكان الطب هو عين ^(٣) العلم الطبيعي الكلي ، ولم يكن علما جزئيا ، فكان يكون أيضا بيطرة وفلاحة ، إذ كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويتخير فيه الفهم ، إلا أن يجعل السواد سوادا مخصصا للإنسان ، ليس أن يجعله سوادا لإنسان بل سوادا ^(٤) هو بحال مع تلك الحال يكون للإنسان ، حتى لا يكون تخصيص ^(٥) نسبة فقط ، بل تخصيص ^(٥) لأمر خاص ، لذلك الخالص تخصصت النسبة . فيبين أن الأعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات . وإذا اتفق أن أنتج شيء من هذا في علم ما ^(٦) — وإن كان من مقدمات صادقة — فإنما يكون بيانا على سبيل العرض : لأن في مثل هذا القياس إما أن يكون الأوسط غريبا أو الأكبر . فإن كان ^(٧) الأوسط أمرا غريبا من هذا الموضوع ، فيكون مناسباً لموضوع آخر وللعلم الكلي ، فيكون البرهان بالذات من صناعة أخرى ، ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض . فإن كان الأوسط مناسباً ، لكن حمل الأكبر عليه لا يكون لأنه هو ، بل الأكبر المحمول غريب منه ومن جنسه — وإلا لكان الأكبر ^(١٩٩) مناسباً ، ولا يكون أيضاً لأجل شيء داخل معه ، فيكون من حق الأوسط أن يكون بينه وبين الأكبر أوسط آخر قد ترك ، وأخذت النتيجة لا عن وجهها الذي تبين به حين لم يؤخذ في بيانها مقدمة بيته بنفسها ، ولا مقدمة يجري أمرها على أنها مبدأ لعلم وأصل موضوع ، فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم عن أصل موضوع . فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض .

(١) م كان .

(٤) م سواد .

(٣) م ك ب غير .

(٢) م فذلك .

(٧) م ساطلة .

(٦) م ساطلة .

(٥-٥) م ساطط .

وقد ظن بعضهم أن السبب في ألا يستعمل في البراهين وسط من عرض غريب — وإن كان لازماً — أنه لا يكون علة^(١) ذاتية للطرف الأكبر ، فلا يكون البرهان ”برهان لم“ . وليس الأمر على ذلك : فإن هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله في ”برهان لم“ حتى إذا لم يكن للشيء^(٢) ”برهان لم“ لم ينظر فيه في هذا الكتاب ، وصار حينئذ قياساً خارجاً عن القياسات التي في هذا الكتاب ، فصار ذلك جدلياً أو مغالطياً أو غير ذلك . فإنه ليس يصير القياس بأن ينتج^(٣) شيئاً صدقاً من مقدمات صادقة مأخوذة من حيث هي صادقة ، جدلياً^(٤) ولا مغالطياً ولا شيئاً حقه أن يبان في فن آخر من الفنون الخارجة عن البرهان . ولا أقسام الصنائع القياسية أكثر من هذه الخمسة . بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطى اليقين بالإن فقط ، وعلى ما يعطيه مع الإن اللام . فيكون العارض^(٥) الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل القياس خارجاً عن البحث الذي في كتاب البرهان ؛ ولا يوجب ألا يكون يقين . وكفى سقوطاً بقول من يقول إن ، لا يعرف له علة لا يكون به يقين ، أنه^(٦) يوجب^(٧) ألا يكون له يقين بالبرهان جل ذكره^(٨) ، إذ لا سبب لوجوده ، فيعترف^(٩) بأنه ضائع السعي في طاب العلم ، إذ هو فقد لشيء^(١٠) الذي يطلب له العلم ، وهو اليقين بالبرهان تعالى جده . بل يجب أن يعلم أن العلة في ترتيب هذا العارض ماهو مفهوم كلام المعلم الأول لمن فهمه : وهو أن هذا العارض إذا جعل وسطاً كان الأكبر إما مساوياً له وإما أعم منه : وكيف كان الأكبر ، كان أمراً غريباً عن موضوع^(١١) الصناعة خارجاً عن موضوع الصناعة . وذلك أن مساوياً شيئاً يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجاً ، فضلاً عما هو أعم منه . فإذا كان كذلك لم يكن الأكبر من الأعراض الذاتية بوجه من الوجوه . فإن كان الأكبر عرضاً ذاتياً^(١٢) وكان الأوسط عرضاً غريباً أعم منه ، دل كما تدل العلامات التي هي أعم وجوداً ، وعلى ما قيل في الفن المتقدم . ويكون مثل هذا البيان بياناً إن وقع حقاً فلأنما يقع حقاً على سبيل العرض .

- | | | |
|--------------------|-----------------|------------------------|
| (١) م عليه . | (٢) م الشيء . | (٣) أى بيانناجه . |
| (٤) خبر ليس . | (٥) م العارضى . | (٨) جل ذكره ساقطة من م |
| (٦) م فإنه . | (٧) م يجب . | (١١) م موضع . |
| (٩) م فيعترف . | (١٠) م الشيء . | |
| (١٢) م لا ذاتياً . | | |

الفصل الثالث^(١)

في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى "الأولى" وتتميم القول في "الذاتي"

وقد كان المقول على الكل في "كتاب القياس" مقولا على كل واحد وإن لم يكن في كل زمان . وكان المقول على الكل في "كتاب البرهان" مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشروط المذكور . ثم قد يختلف في "كتاب البرهان" المفهوم من « المقول على الكل » ، ومن "الكل" ، فإن "الكل" في "كتاب البرهان" هو المقول على كل واحد في كل^(٢) زمان وأولا . فيكون كليا باجتماع شرائط ثلاثة^(٣) . وكل واحد من نوعي الذاتي^(٤) قد^(٥) يقال أولا ، وقد يقال غير أول . فإذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم^(٦) فإنما يكون^(٧) أوليا له إذا كان لا يُجَمَّلُ أولا على شيء أعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه . فإنما^(٨) إذا قلنا "كل إنسان جسم" فإن الجسم ليس^(٩) أوليا للإنسان : لأن الجسم يُجَمَّلُ على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الإنسان . فلا يتوقف حمله على الحيوان أن يكون محمولا على الإنسان . ولا يحمل على الإنسان إلا وقد جُمِّلَ على الحيوان . والشيء الذي يكون لشيء ولم يكن لآخر^(١٠) ، لا يكون للآخر إلا وقد كان له ، فهو للشيء أولا وقبل كونه للآخر .

وإذا تعقبت أصناف ما يقال أولا وقبل ، وجدتها^(١١) تدخل في هذه الخاصية — كان بالطبع أو بالعلية أو بالمكان أو بالزمان أو بالشرف أو غير ذلك .

فتبين أن كل محمول على أعم من الموضوع فهو محمول على الأعم أولا ، وعلى الموضوع ثانيا . وعلى هذا القياس إذا قلنا "كل متساوي الساقين فزواياه الثلاث مساوية لثلاثين" فإن^(١٢) ذلك مما^(١٣) يوجد لغير متساوي الساقين من المثلثات . فهو إذن لثلاث أولا ، ولمتساوي الساقين

- | | |
|--------------------|------------------|
| (١) م كتاب ساقطة . | (٢) م الذاتية |
| (٣) م ساقطة . | (٤) م ثلاث . |
| (٦) م ساقطة . | (٧) م العام . |
| (٩) م فأما . | (١٠) م لا يكون . |
| (١٢) م وجدته . | (١٣) م كان . |
| | (٥) م الذات . |
| | (٨) م يمكن . |
| | (١١) م الآخر . |
| | (١٤) م عما قد . |

ثانياً. وهذا الصنف^(١) الأول ربما كان المحمول أولاً فيه^(٢) أعم من الموضوع ، كالجسم للحيوان في المثال الأول ، والحيوان للإنسان . وربما كان مساوياً مثل مساواة الزوايا لقائمتين - للثلث . وهذا ربما كان داخلاً في الماهية كما في المثال الأول ، وربما كان عرضاً ذاتياً كما في المثال الثاني .

ويموز أن يكون الموضوع الذي يعرض له العارض أولاً مقوِّماً^(٣) لماهية الموضوع الذي يعرض له ذلك ثانياً : مثل المثلث : فإن كون الزوايا هكذا يعرض له أولاً . وأما متساوى^(٤) الساقين فإنما يعرض له ذلك ثانياً ، فيكون عارضاً أولاً لجنسه ، وعارضاً ثانياً له . وجنسه يقوِّمه .

ويمكن أن يكون عارضاً أولاً لعارض للموضوع^(٥) : مثل الزمان فإنه أولاً للحركة ثم للجسم ، والحركة عارضة للجسم . وعسى ألا تكون^(٦) هذه الأولوية معتبرة في هذا الموضع ، بل تكون الأولوية في هذا الموضع هي ألا يكون الشيء محمولاً على أعم من الذي قيل إنه له أولاً وإن كان محمولاً عليه بتوسط مساوٍ^(٧) . فكل برهان يقوم على حمل شيء على شيء غير أول^(٨) ، فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة ؛ بل في الحقيقة إنما قام على ماهو له أول . فإن من بين أن كل مثلث متساوي الساقين فإن زواياه مساوية لقائمتين ، فلم يبين ذلك بالحقيقة من جهة ماهو متساوي الساقين ، بل من جهة ماهو مثلث .

وليس من شرط الأول ألا يكون بينه وبين الموضوع واسطة : فإن بين هذا^(٩) العارض للثلث وبين المثلث وسائط وحدوداً مشتركة كلها عوارض أقرب منه . بل الشرط ماقد بيناه^(١٠) أولاً .

وأما ما كان^(١١) ليس محمولاً على كلية الموضوع ، فلا يمكن أن يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية الشيء ، بل من جملة الذاتيات الداخلة في ماهيات أنواع الشيء ، أو من

(١) س ساقطة .

(٢) س فيه أولاً . (٣) خبر يكون . (٤) س المتساوى .

(٥) س كعب الموضوع . (٦) س ساقطة .

(٧) أى إذا كان محمولاً بتوسط مسار للموضوع المحمول عليه ، فهو أيضاً محمول حلاً أولاً بالنسبة لهذا الموضوع .

(٨) "غير أول" صفة لكلمة "حل" . لالكلمة شئ : أى حل غير أول .

(٩) س ساقطة . (١٠) س لدناه . (١١) س ساقطة .

جهة الأمراض الخاصة الذاتية للشيء . لكن إنما يحمل على كلية الموضوع ^(١) بسبيل ^(٢) التقابل على ما قلنا .

فأما القسم الأول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي لا تقسم نوعا تحتها ألبتة : فتكون فصولا أولية للأَنواع من جهة أنها تقومها ولا تقوم أجناسها ، وتكون فصولا أولية للأجناس من جهة أنها ^(٣) تقسمها ولا تقسم أنواعها .

وإذا القسم الثاني فهي العوارض الخاصة ^(٤) للجنس ما التي لا تنعمه ، ولا يحتاج أن يصير الجنس نوعا ما ^(٥) معينا فيتحدا حينئذ لقبول مثل ذلك العارض ، مثل أن الجسم لا يحتاج في أن يكون متحركا وساكنا إلى أن يصير حيوانا أو إنسانا ، ويحتاج في أن يكون ممحكا إلى أن يصير أولا حيوانا بل إنسانا .

فقد قلنا في كيفية أولية كل صنف من النياتيات .

واعلم أنه فرق بين أن يقال "مقدمة أولية" وبين أن يقال "مقدمة محمولها" ^(٦) أولى : لأن المقدمة الأولية هي التي لا يحتاج أن يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق وأما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج إلى وسائط . فالمحمول إنما يكون كليا في "كتاب البرهان" إذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل ^(٧) زمان ، أوليا ^(٨) . وما كان من الأعراض الذاتية ليس يختص ^(٩) بالنوع الذي وجد له ، فهو ذاتي للنوع بأن جنسه يؤخذ في حده ^(١٠) ذلك العارض ؛ وذاتي للجنس بأن نفسه يؤخذ في حده . وقد تكون أجناس الأعراض الذاتية ذاتية للموضوع : مثل زوج ^(١١) الزوج كما أنه عرض ذاتي وأولى للعدد ، كذلك جنسه وهو الزوج . وقد يكون ذاتيا لا ^(١٢) للموضوع ولكن لجنسه ، مثل أن جنس الزوج — وهو المنقسم — ليس عرضا ذاتيا للعدد لأنه يوجد في المقادير ؛ ولكنه ذاتي للجنس العدد وهو الكم .

(١) من الشيء الموضوع . (٢) من بسبب . (٣) من ما .

(٤) من فهي من العوارض الخاصة . (٥) من ساقطة . (٦) من مجهولها .

(٧) م ساقطة . (٨) خير كان . (٩) من بخاص .

(١٠) من حد بدون الهاء . (١١) م ٦ من إن زوج . (١٢) م ساقطة .

وكل ما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجواهر ولم^(١) يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع فيجب أن يكون لأخالة ذاتيا لجنس الموضوع أو ما يقوم مقامه . وأما في غير الجوهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس الموضوع مثل أن التافر والاتفاق أعراض ذاتية للنغم ، وأجناسها ليست أعراضا ذاتية لأجناس النغم ، بل ربما وقعت في الكم .

فقد عرفت الكلى الأولى الخاص مما أشرنا لك إليه إشارةً ما ، وسهل لك^(٢) من ذلك أن تعلم أن من المحمولات الأولية المقومة لماهية الشيء ماهى^(٣) خاصة كالحدود وبعض الفصول [٩٩ ب] كالحساس للحيوان ؛ ومنها ماهى^(٤) غير خاصة ، وإن كانت أولية^(٥) ، كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمساويين للزوج ، والناطق للإنسان عند من يرى الناطق مشتركا للإنسان والمَلَك .

والجنس أولى غير خاص ، والحد أولى خاص . وأما المحمولات التي هي أعراض ذاتية فمنها أولية خاصة^(٦) كحال زوايا المثلث للمثلث ، ومنها أولية غير خاصة^(٧) مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساويتين^(٨) : فلأنه أولى للخط الواقع على خطين المصير زاويتيهما^(٩) المتبادلتين متساويتين ، وللخط^(١٠) الواقع على خطين المصير الزاوية الخارجة كالدخلة المقابلة^(١١) ؛ ولكن ليس بخاص لأحدهما . وهذا الخط وإن كان واحدا بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار . فلأن صعب عليك تصور هذه الاثنائية فخذ بها^(١٢) الخط الواقع على خطين ، الجاحل زاويتي جهة واحدة متساويتين^(١٣) ، والآخر الجاحل إياهما مختلفتين ، لكن المتبادلتين متساويتان .

ولا يقبل قول من يظن أن جنس الفصل ، إذا^(١٤) لم يكن جنسا ، وفصله ، أوليان^(١٥) للنوع . وعسى أنهم إنما قالوا هذا في الفصول المساوية .

(٣) س هو .

(٢) س ساقطة .

(١) س ثم لم .

(٥) س خاصة .

(٤) س كان أوليا .

(٦) في المخطوطات الثلاث مساوية . (٧) س زاويتها .

(٨) معناها : وهي أولية أيضا للخط الواقع الخ .

(٩) س المصير الزاوية كالدخلة والداخلية والمقابلة وهو حنط .

(١٢) س إد .

(١١) س متساوية .

(١٠) س بدلا .

(١٣) أوليان خبر أن .

واعلم أنه قد يكون البرهان أولا على ما ليس بجمل أولى : فإن الأوسط إذا كان أعم من الأصغر في القياس السلكي^(١) وحمل عليه الأكبر، فإن الأكبر لا يكون حمله على الأصغر أولا، بل يكون البرهان عليه أول برهان^(٢) ، لكنه على جزئيات الأصغر برهان ثان . وقد يجتمع الأمران جميعا ، كالبرهان على المثلث المثبت كون زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا حيث يكون الأوسط مساويا للأصغر سواء كان الأكبر مساويا للأوسط كما في هذا المثال ، أو أعم منه . لكنه ليس يقال على ما هو أعم منه كما قد علمت .

والأعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه ذاتي للثلاث ومساوٍ له ؛ وقد يكون غير خاص وذاتيا ، وذلك مثل الزوج فإنه عرض ذاتي لضروب الفرد في الزوج ، ولكن غير خاص^(٣) . أما أنه غير خاص فهو ظاهر . وأما أنه ذاتي فلأن العدد — وهو جنس — موضوعه يؤخذ في حده . والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا ، وقد يكون أنقص من الشيء على الإطلاق . وأما المساوي فمثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه مساوٍ للثلاث . وأما الأنقص فمثل الزوج للعدد .

وأما^(٤) العرض الخاص فيكون^(٥) : إما الخاص على الإطلاق مثل ما مثله به قبل ، وإما أخص من وجه وأعم من وجه مثل المساواة : فإنه من الأعراض الذاتية للعدد لأن جنس العدد يؤخذ في حده وهو الكم . ولكنه أخص من العدد من وجه ، لأنه يوجد في بعض العدد ، وأعم منه من وجه لأنه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير . وما كان من الأعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا^(٦) فإنه يقسم موضوعه كالعدد ها هنا ، وأنواع^(٧) أخر كالخط والعظم والزمان وما أشبه ذلك .

ومن موضوعات الأعراض الذاتية ما هي^(٨) بالحقيقة أنواع أو أجناس متوسطة^(٩) أو عالية مثل الإنسان لأعراضه الذاتية ، ومثل الحيوان والجسم والكم : فإن لكل واحد منها أعراضا ذاتية على ما قلنا . ومنها ما يشبه أجناسا^(١٠) وأنواعا وليست ، وهي المعاني التي تقال على كثير

-
- | | |
|-------------------------------|-----------------------|
| (١) س ساقطة . | (٢) م ك ب برهان أول . |
| (٣) س ساقطة . | (٤) س ساقطة . |
| (٦) س مقابلا . | (٧) ب ك م أنواعا . |
| (٩) س أجناس أو أنواع متوسطة . | (٨) س هو . |
| | (١٠) س ساقطة . |

ولكن لا بالسوية ، وهى لوازم غير داخلية فى ماهية الأشياء الداخلة فى المقولات مثل^(١) الوجود والوحدة ، وهما شبيهان^(٢) من جهة للأجناس^(٣) العالية . ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث عنها فى ما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل ، والطلة والمعلول ، والواجب والممكن . وقد تكون أيضا لأشياء تخص من الواحد والموجود وكلا النوع^(٤) لها .

هذا : وتعود فنقول : قد كنا^(٥) بينا أن المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد ، وكنا بينا أنهما غير خاصيتين بالعدد . ثم كل عدد فاما^(٦) أن يكون مساويا أو غير مساو : فينقسم^(٧) العدد إليهما قسمه مستوفاة . وأيضا فإن العدد ينقسم إلى الزوج والفرد^(٨) قسمه مستوفاة . ولكن قسمه العدد إلى المساوى وغير المساوى ليست قسمه أولية : لأن ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك : مثل الخط والسطح والجسم والزمان . وأيضا جنس العدد ينقسم كذلك : فإن كل كم إما مساو وإما غير مساو . فإذا القسمه الأولية بهما للجنس^(٩) العدد . وأما القسمه إلى^(١٠) الزوج والفرد فهى للعدد قسمه^(١١) أولية بالقياس إلى ما ليس بعدد . ولذلك فإن جنس العدد لا ينقسم بهما^(١٢) قسمه مستوفاة . فلا نقول^(١٣) كل كم إما زوج وإما فرد^(١٤) .

ونقول إن القسمه الأولية بالأعراض الذاتية قد^(١٥) تكون بتقابل كقولنا : كل خط إما مستقيم وإما منحنى ، وكل عدد إما زوج وإما فرد . وقد تكون بغير تقابل كقولنا : إن من الحيوان ما هو ساجع ومنه ماش^(١٦) ، ومنه زاحف ومنه طائر .

ونقول إن القسمه المستوفاة الأولية إما أن تكون بفصول ولا تكون نسبتها إلى الجنس ونسبتها إلى النوع مختلفة^(١٧) فى الأولية على ما بينا ، وإن كان نسبة الأولية فى كل آخر^(١٨) ؛ وإما أن تكون بعوارض هى للجنس أيضا أولية مثل قولنا كل كم إما مساو وإما غير مساو ، وقولنا كل جسم إما متحرك وإما ساكن ، وإما بعوارض لا تكون للجنس أولية وإن كانت القسمه بها

-
- | | | |
|--|------------------------|-----------------|
| (١) س وهو مثل . | (٢) س شبيهان . | (٣) م الأجناس . |
| (٤) م للواحد ساقطة . | (٥) س ساقطة . | (٦) س إما . |
| (٧) م ك ب فيقسم . | (٨) س وإلى الفرد . | (٩) م للجنس . |
| (١٠) م ساقطة . | (١١) م ك ب وقسمه . | (١٢) س بها . |
| (١٣) س يكون . | (١٤) س فقط وإما فردا . | (١٥) م وقد . |
| (١٦) س ما هو ماش وكذا فى الباقي . | (١٧) س مختلفة . | |
| (١٨) لعله يقصد فى كل حالة مختلفة على حدة . | | |

أولية — وذلك إذا كانت العوارض إنما تعرض للجنس إذا صلوا نوعا بجنه : مثل قولنا كل عدد إما زوج وإما فرد ، فالزوج والفرد ليس يعرض للعدد أولا ، بل ما لم يصر العدد نوعا ^(١) معلوما لم يكن زوجا ولا فردا : لأن الزوج والفرد عوارض لازمة لأنواعه . وكذلك قسمة الحيوان إلى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك : لأن هذه عوارض تعرض لأنواع بعد أن قامت طبائعها النوعية . ولا تكفى طبيعة الجنس في أن يعرض شيء من هذه العوارض . فهي من جهة القسمة أولية للجنس ؛ وأما بذاتها فليست أولية له .

والقانون في تمييز الأمرين أن نمتحن ونأخذ طبيعة الجنس مخصوصة : مثل قولك عدد ما أوجسم ^(٢) ما . فإن أمكن أن يكون ذلك صالحا لأن يعرض له الأمران في حالين ، فمروضهما أولى . وعند ^(٣) هذا الامتحان يكون جسما ما يصلح لأن يتحرك وأن يسكن . ولا تجد عددا ما يصلح لأن يكون زوجا وأن يكون فردا . فإن طبيعة الجسمانية كافية لأن نتصورها وقد عرض لها الأمران قبل أن نلتفت إلى حقوق فصل بها . وليس طبيعة العدد كافية في أن نتصورها قد عرض لها ^(٤) واحد من الأمرين ما لم ينضم إليها في الذهن فصل إذا ألحقته بها تبين ^(٥) لك حينئذ أن يلحقها ذلك المارض .

وقد يكون من إتمام القسمة للجنس ما ليس بمستوفاة ولا أول ^(٦) له ، بل هو أول ^(٧) لما فوقه ، كقولك كل عدد إما زائد وإما ناقص وإما مساو ، أو لما تحته كقولك كل كم إما زوج وإما فرد .

ونقول أيضا إن القسمة التي تكون أولية للجنس من حيث القسمة ، وتكون الأعراض التي انقسم إليها ليست أولية للجنس بل للتروع ^(٨) ، على أقسام ثلاثة : إما ^(٩) أن تكون تلك الأعراض كل واحد منها أوليا وخالصا بنوعه كقولنا كل مثلث إما أن تكون زاوية منه صלוية للباقيتين أو زاوية ^(١٠) منه أعظم من الباقيتين مجموعتين ، وإما أن تكون كل زاويتين منه مجموعتين

(١) من حافظة . (٢) من هذه ما أوجسما ما .

(٣) من عند بدون الوار . (٤) من له . (٥) من تيسر .

(٦) م غير واضحة . (٧) من أول . (٨) من بالتروع .

(٩) من وإما . (١٠) من وإما أن تكون زاوية منه .

أعظم^(١) من الثالثة . فالأول عارض خاص بالمثلث القائم الزاوية ، والثاني عارض خاص بمنفرج الزاوية ، والثالث عارض خاص بمحاد الزاوية . وإما أن يكون كل واحد منها أوليا وغير خاص مثل قولنا : كل عدد إما زوج ، وإما فرد ، وكل حيوان إما مئاء ، وإما سابع ، وإما طائر وإما زاحف . فإن كل واحد منها وإن كان أوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به ، وإما^(٢) أن يكون بعضها أوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا : كل حيوان إما ضاحك وإما غير ضاحك : فالضاحك أولى خاص ، وغير الضاحك أولى غير خاص .

ونقول إن السبب في أنه لم يقل إن^(٣) الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا بنوعين أو فصلين مقسمين ، ظاهر^(٤) : وهو أن النوع من العدد يعرف بمباغه وهو كمال حقيقته وماهيته ، ويعرف ما معنى الزوج والفرد ، ولا يعرف له الزوج والفرد إلا بنظر أنه هل ينقسم بمساويين أو^(٥) ليس ينقسم . وتكون نوعيته ، وهي مباغه ، لا تقتضي أن يكون يبدأ له الانقسام بمساويين ومقابله .

والزوج والفرد لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما جنسا لذلك النوع من العدد أو فصل جنس أو فصلا خاصا . أو يكون نفس النوع ، وقد علم نفس ذلك النوع ، فكيف^(٦) يمكن أن يكون عارضا لازما له^(٦) ؛ وكيف يمكن أن يكون فصلا خاصا له ؟ وقد توجد الزوجية لنوع آخر وكذلك الفردية^(٧) .

وكيف يكون جنسا أو فصل جنس أو شيئا من الذاتيات على الإطلاق (١٠٠) ؟ وقد يجوز أن يفهم معناه ومعنى ذلك العدد ولا يفهم ذلك له^(٨) ، وكانت^(٩) الذاتيات ليست المحمولات التي تلزم في كل وقت ، بل التي^(١٠) لا يمكن أن يرفع معناها عما هو ذاتي له مثل معنى العدد : فإنه لا يمكن أن يعقل ما العدد ويجهل أن الأربعة عدد حتى يتأمل ويستبان ، اللهم إلا أن لا يكون معنى العدد مفهوما ولا^(١١) يكون أحضر في الذهن مع معنى الأربعة . ونحن قد علمنا ما معنى

(٣) س غيا قيل من .

(٢) م ساقطة .

(١) س أم .

(٥) س و .

(٤) خبر إن .

(٧) م وكذلك ساقطة .

(٦-٦) س ساقطة .

(٩) س وذلك .

(٨) م ولا يفهم هوله .

(١١) س أر .

(١٠) س الذي .

الزوج والفرد . فإذا أحضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل ألف ونمسمائة ، أمكن أن نشك فلا ندرى في أول وهلة أنه زوج أو فرد حتى نستبين ونتأمل حال الانقسام بنصفين أو مقابله بنوع فكر ونظر . فإن كان عدد ما يُعرَف ذلك فيه بسرعة أو كأنه في أول وهلة مثل الأربعة والثمانية ، فإنما نحكم بسرعة أنه زوج^(١) لا لأجل أنه ذاتي للأربعة والثمانية — ولكن لأنه قليل ، فيلوح لنا أنه متصّف عن قريب . ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف إلى أن يستثبت . فإذاً ليس بيان^(٢) كون الأربعة زوجا لذاته ، بل لظهور عارض آخر عرفناه له وهو التنصّف :

وها هنا وجوه أخر يعرف بها أن الزوج عارض لا ذاتي لأصناف العدد لا يحتاج إلى التطويل بها . فإذا^(٣) كان الزوج والفرد عارضين لأصناف العدد وليسا بفصول ذاتية ولا أجناس ، ولا يمكن أن يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين — لأن الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع — فبقي أن يكون كل واحد^(٤) منهما عرضا عاما بالقياس إلى نوع نوع من العدد وغيره ، وعرضا^(٥) خاصا بالقياس إلى العدد .

(١) من فإننا نعرف ذلك في أول وهلة ونحكم به بسرعة : فنقول مثل الأربعة أنه زوج الخ .

(٢) أي ظهور ووضوح . (٣) من فإذاً .

(٤) من ساقطة . (٥) من غيره .

الفصل الرابع^(١)

قبل في التعليم الأول إنا ربما أعطينا الكلى الأولى^(٢) ويطن بنا أنا لم نعطه ، وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا أنا أعطينا . والأسباب في ذلك ثلاثة أمور ، واحد منها هو سبب لما يكون قد أعطينا ويطن بنا أنا لم نعط ، مثل قولنا إن الشمس تتحرك في فلك خارج المركز حركة كذا ، وإن القمر يتحرك في فلك تدويره إلى المغرب حركة كذا ، وإن الأوض في وسط الكل . فإن هذه للمواوض تكون مقولة على الكل أولية ويطن أنها ليست كلية بشرط هذا الكتاب^(٣) .

والسبب في ذلك أن هذه الأشياء في الوجود مفردة وطباعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير في الوجود ، فيظن أن محولاتها وإن كانت مثلا أولية فليست بكلية ، وليس الأمر كذلك . فإن قولنا "شمس" وقولنا "هذه الشمس" مختلفان . وذلك لأن قولنا "الشمس" يدل على طبيعة ما^(٤) وجوهر ما . وقولنا "هذه الشمس" فإنما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه . ثم كل برهان نبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه الشمس ؛ حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس ، كان البرهان مما^(٥) لم يقم عليه ، بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم . فنبرهن عليها بشيء أو نحكم عليها بشيء لو^(٦) كانت تلك الطبيعة مقولة على ألف شخص شمسي لكان الحكم والبرهان متناولا للجميع .

والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلاثة . فيقال "كلية" من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين ، وليست الأحكام العقلية تقال عن الكليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط . ويقال "كلية" من جهة ما هي محتملة لأن تقال في الوجود على كثيرين ، وإن اتفق أن قيلت^(٧) في الحال على واحد مثل بيت مسجع ، وكما يحكى من أمر طائر يقال له^(٨) ققنس^(٩) حتى يقال إنه

(١) من الفصل الرابع في أنا كيف نعطي الكلى والأولى ويطن أنا لم نعطه .

(٢) أي أعطينا الحكم الكلى الأول مقدمة في برهان أو نتيجة له .

(٣) أي التعليم الأول . (٤) من ساقطة .

(٥) ب ما . (٦) من حتى لو وهو أوضح . (٧) في المخطوطات الثلاثة قبل .

(٨) لعله تحريف لكلمة فوقس إسم الطائر الخراف . (٩) من لها .

يكون في العالم واحد^(١) فإذا بطل حدث من جيفته أو^(٢) رماذ جيفته مثله^(٣) آخر . ويقال "كلية" لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا أيضا له في الوجود إمكان عموم ، ولكن لأن مجرد تصور العقل له لا يمنع أن يكون فيه شركة ، وإن منع وجود الشركة فيه أمر ومعنى آخر ينضم اليه ويدل على أنه لا يوجد إلا واحدا أبدا . وأما نفس الطبيعة فلا يكون تصورهما وتصور أنها واحدة بالعدد شيئا واحدا ، بل تصورهما شيء غير مانع وحده عن^(٤) أن يقال في العقل على كثيرين . ولكن معنى آخر وراء تصورهما هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك .

والجزئى المقابل له فهو الذى نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كتوهمنا ذات زيد بما هو زيد . ولا يمكن أن تكون هوية زيد ، بما هو زيد ، لا في الوجود ولا في التوهم — فضلا عن العقل — أمرا مشتركا فيه .

فالباطع الكلية يقال على هذه الوجوه الثلاثة . وكان الأخير منها يعم الأولين . وهو أن العقل لا يمنع أن يكون المتصور منها مشتركا أو ينضم إلى تصورهما معنى آخر . وليس هذا نفس الطبيعة كالحيوانية ، بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار ، وهو أزيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة . وإنما يشترط هذا ويغيبه عليه حتى لا يظن أن هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذى^(٥) هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة ، بل هو اعتبار طبيعة الشيء فقط .

فهذا هو الذى ينبغى أن نجعله^(٥) الكلى المتغير في العلوم وفي موضوعات المقدمات . ويجب أن نتذكر ما سمعته من هذا المعنى في مواضع أخرى . ولا يجب أن تكون أمثال هذه القضايا عندك شخصية ، بل يجب أن تعتقد أن المقدمة الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه . وأما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلى ومقدمته كلية .

(١) س واحدا .

(٢-٣) ساقطة في س .

(٤) س يجعل

(١) س واحدا .

(٤) م بالذى .

ولا تسئل ^(١) كيف كان كليته من الوجوه الثلاثة بعد أن يصح الواحد الآخر ^(٢) كذلك ^(٣) .
 فإذا قلت إن الشمس كذا وحكمت على الشمس من جهة ما هي شمس ، فقد حكمت على كل
 شمس لو كانت ^(٤) ، إلا أن مانعا يمنع أن تكون شمس كثيرة فيمنع أن يشترك في حكم الكلى
 كثيرون ، وأنت جعلته كليا . فالحكم على الشمس بالإطلاق ذاتي أولى ^(٥) ؛ وعلى هذه الشمس
 غير أولى . فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة

وأما الثاني من الأسباب الثلاثة فهو سبب الشبهة الثانية ؛ وهي ^(٦) كأنها عكس هذه الأولى
 في الوجهين جميعا . أحدهما في أنه لم يضع المقول على الكل فظن ^(٧) أنه وضع . وكان هناك
 وضع فظن أنه لم يضع . والثاني أن السبب فيه أنه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما ^(٨)
 حسب أنه كلى ولم يكن في الحقيقة كليا إذ كان قد فاتته أنه أولى ؛ وكان هناك ^(٩) حكم على
 واحد فظن أنه لم يحكم كليا . وهذا ^(١٠) كما يقول القائل ^(١١) إن التوازي أولى لخطين يقع
 عليهما خط فيمجل كل زاوية داخلية من جهة واحدة قائمة . وذلك لأنه لا يخلو شيء من خطين
 بهذه الصفة إلا وهما متوازيان . فظن المقول على الكل كليا وليس كذلك : لأن شرط الأولية
 فائت ، لأن الزاويتين اللتين من جهة واحدة — وإن لم تكن كل واحدة قائمة بل كانتا مختلفتين
 لكن مجموعهما مثل قائمتين — فإن التوازي يكون محمولا على الخطين . وهذا ^(١٢) الخطان وذاتك
 الخطان يعمهما شيء التوازي موجود له أولا . وذلك الشيء هو خطان وقع عليهما خط فصير
 الداخلتين من جهة واحدة معادلتين ^(١٣) لقائمتين ، سواء كانتا متساويتين وقائمتين أو مختلفتين .

وأما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة . وهي شبهة توقع فيها الضرورة أو الخطأ . أما
 الضرورة فإذا كان الشيء الكلى العام لأنواع مختلفة لاسم له . فبين الحكم في كل واحد من أنواعه
 التي لها ^(١٤) أسماء ببيانات خاصة . فإذا لم يوجد الحكم لشيء أعم منه لفقدان الاسم العام ظن أنه

-
- (١) س ولا تبال . ب تيل . (٢) ب الأخير . (٣) س لذلك .
 (٤) أى كل شمس افترض وجودها . (٥) س + بل كلى . (٦) س ساقطة .
 (٧) س وظن . (٨) س وكان الحكم على ما .
 (٩) أى في الحالة الأولى ؟
 (١٠) يقصد بها الحالة الجديدة وهي الحالة التي فيها وضع للقول على الكل وظن أنه لم يوضع .
 (١١) س قائل . (١٢) س فهذان . (١٣) س معادلتين معا
 (١٤) م ٦ التي هي .

أولى لكل واحد منها ، وأن الحكم منا عليه كلى . مثاله أن يبرهن في المقادير أن المقادير المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ، ويبرهن أيضا في الأعداد أن الأعداد المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ^(١) وقد يبرهن في كل واحد منها ^(٢) ببرهان آخر . ولكن المبرهن عليه ليس أوليا لواحد منهما . بل هو أولى لكل كم ^(٣) إلا أن اسم الكم لا يوضع في ^(٤) صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لأن صناعة الحساب يوضع العدد فيها على أنه ^(٥) أعم جنس ولا يتجاوز . وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار ^(٦) على أنه أعم جنس ولا يتجاوز . فكان اسم الكم معدوم ^(٧) بحسب الصناعتين ، وكأنه ليس في إحدى ^(٨) الصناعتين للغمى العام اسم . فيظن ^(٩) في كل صناعة أن هذا العارض أولى لموضوع صناعته ^(١٠) وهو في الحقيقة ^(١١) أولى للجنس موضوعى الصناعتين . وكذلك هذا [١٠٠ ب] التبدل ^(١٢) متقرر في الأزمان وفي النعم وفي الأقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات أو ذو كم .

والسبب الذى يقع لأجله أن يبرهن لا على العام الذى الحكم عليه أولى ، بل على أنواعه ، إما فقدان الاسم على ما قلنا ، وإما لأن العام الأول خارج عن أعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية ، وإما لأن البرهان على العام صعب جدا ، ولكنه على نوع نوع من أحوال تخص ذلك النوع سهل ؛ وإما لأن العام لا ينتصب بمجاء ^(١٣) الخيال لأنه جنسى ^(١٤) ، والنوعيات التى تحته تكون أقرب إلى الخيال فتنتصب بمجاءه ، ويكون شأن ذلك العام أن يبرهن عليه بتخييل ^(١٥) ما كالتشكيلات ^(١٦) الهندسية .

وهذه المعانى كلها مجتمعة في مسألة التبدل : فإن اسم الكم غير جائز في الصناعتين . وأيضا الكم ليس من موضوعات إحدى ^(١٧) الصناعتين . وأيضا فإن البرهان إنما تسهل إقامته على المقادير

(١) وذلك مثل قولنا إذا كانت ٢ إلى ٤ = ٦ إلى ١٢ ، كانت ٢ إلى ٦ = ٤ إلى ١٢ .

(٢) س يبرهن على كل واحد منها . (٣) س ما . (٤) س إلا فى ؛ وهو خطأ .

(٥) س أنها

(٦) المراد بالمقدار هنا الكم المتصل كالسطح والخط والجسم فى مقابل الكم المنفصل وهو العدد .

(٧) س فكان اسم الكم معدوما . (٨) س أحد .

(٩) م ويظن . (١٠) س صناعة . (١١) س بالحقيقة .

(١٢) س ب التبدل . (١٣) م مجده . (١٤) س جنس .

(١٥) م بتخييل . (١٦) س كالأشكال . (١٧) س أحد .

من جهة حال الأَصْغاف، ويقوم على العدم من جهة حال الأجزاء. فيكون قد قام على كل واحد (١) من جهة تخصه، وصعب إقامته بنحو يعمهما (٢) جميعا. وأيضا لأن تخيل العدد والمقدار بالشكل والتقريب من الوهم أسهل من تخيل (٣) الكم. ولهذا السبب يوضع للكم بحث (٤) يخصه كما وضع لأنواعه، بل لم ينسب إلى المقدار — من جهة ماهو مقدار — مباحث كثيرة، بل خُصَّ أكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة، إذ كانت نسبة الأحكام إلى (٥) النوعيات من الخط والسطح والجسم أسهل من نسبتها إلى المقدار المطلق بحكم القياس إلى التخيل.

فهذا وجه وقوع سبب هذا الخلط (٦) من قِبَل الضرورة؛ وأما كيفية وقوعه من جهة الغلط: وذلك أن ينظر الإنسان أول نظرة في آحاد معنى عام كمثلث مثلث من أنواع المثلث العام من غير أن يحس كيفية الوجه في استيفائها كلها، فإن (٧) كان استوفائها كلها لم يحس باستيفائها كلها، فيبين في كل واحد (٨) منها أمرا يبرهان عام أو برهان (٩) خاص لكل واحد. وله أن يتبدى في ذلك في المثلث المطلق لأنه (١٠) له أولا، إلا أن الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء نظره بالجزئيات. فحينئذ كيف يمكنه أن ينتقل إلى المثلث المطلق إلا أن يعمل على الاستقراء المغالطي، وهو أن ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة — أو غير متحقق استيفائها — إلى الكل. فإن هذا ليس مغالطة في الحدل، وهو مغالطة في البرهان: لأنه لا يلزم من وجود أى حكم كان في جزئيات شئ لم يشعر باستيفائها يقينا أن نحكم بالحكم اليقين (١١) على الكل. وأما الحكم الإقناعي الشبيه باليقين، فقد يجوز أن يحكم به. ولذلك (١٢) ليس هذا مغالطة في الحدل وهو مغالطة في البرهان: لأن هذا الناظر في الجزئيات من المثلثات كيف يتنبه (١٣) لاشئ الذي هو المثلث المطلق ما لم يكن يقرن استيفاء (١٤) الأقسام التيقرن الذي لو كان حصل له كان له بعد أن ينقل الحكم إلى المثلث المطلق الذي الحكم له أولى وعليه كلُّي؟ وإذا لم يتبينه لذلك، حسب أن الحكم أولى لتلك الجزئيات، وظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب. ومن أراد ألا يضل في معرفة أن الحكم أولى، فيجب إذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة أن يمتحن أولية الحكم بأن يرفع

(٣) م ٦ تخيل.

(٦) م ٦ الغلط.

(٩) م يبرهان.

(١٣) م وكذلك.

(٢) م يعمها.

(٥) م في.

(٨) م أحد.

(١١) م اليقيني.

(١٤) م باستيفاء.

(١) م ساقطة.

(٤) م ساقطة.

(٧) م أولان.

(١٠) ب لأن له.

(١٣) م يبينه.

جملة المعاني إلا واحدا منها ؛ ويبدل ذلك الواحد دائما ؛ فما إذا أثبت وبطلت البواقي ؛ ثبت الحكم ، وإذا ^(١) ارتفع وإن بقيت البواقي - لو أمكن ذلك - ارتفع الحكم . فالحكم له أولا . مثال هذا : مثلث متساوي الساقين من نحاس ؛ وهو أيضا شكل . فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس ؛ وأثبت المثلث ؛ وجدت كون ثلاث زوايا منه كقائمتين ^(٢) ثابتا . ولو أمكن أن يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث ، كان الحكم ثابتا . ولكن إنما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى . ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل ، لم يبقى هذا الحكم . فمن جانب ^(٣) تساوي الساقين وكونه من نحاس ، تجد الحكم ثابتا مع رفع الأمرين وإثبات المثلث . ومن جانب الشكل ؛ تجد الحكم مرتفعاً مع وضع الأمرين ورفع المثلث . فيجتمع من الامتحانين أن الحكم كلي للمثلث لا غير .

(١) من وإن .

(٢) من مساوية لقائمتين .

(٣) من جهة .

الفصل الخامس^(١)

في تحقيق ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها^(٢)

ثم إن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية ، وذلك إذا كانت على ^(٣) مطلوبات ضرورية . قيل : لأن ما يكتسب بوسط ما يجوز أن يتغير لا يكون ثابتا لا يتغير . بل النتيجة الضرورية تلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها إمكان تغير .

والأمور الضرورية ^(٤) على وجهين : أمور ضرورية ^(٥) في اللزوم من غير أن يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة ، وهذه لوازم خارجة . وقد أوصحناقبل أنها ^(٥) لاتنفع في كسب العلم اليقيني ؛ وضرورية ^(٦) في الجوهر والطبيعة ، وهي الأمور الموجودة بذاتها .

أما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع في جوهره . وأما ^(٧) التي الموضوع داخل في حدها ، فالموضوع لها ضروري في الجوهر ، وهي ضرورية للموضوع في اللزوم أيضا : إما على الإطلاق وإما على المقابلة . والتي على المقابلة ، فالأخذ منها في البرهان ما كان ضروري اللزوم للنوع الواحد . فإن كان مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع ، فليس داخلا في البرهان على الأمر الضروري من حيث ماهو ضروري .

وأما كيف نرتب هذه ليكون منها العلم اليقيني فنقول به بعد .

قالوا : وكل قول ينتج به أمر ضروري وإليس ضروريا ^(٨) فإن للمعاند أن يقول إن الملزوم الذي وضعت ليس دائم الوجود ، فما يلزمه ليس بدائم الوجود ، إذ لا يجب أن يكون دائم الوجود . فإن كان إبطال النتيجة المدعاة أنها ضرورية يكون بهذه السبيل ، فإن ^(٩) استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بالأ يكون فيها هذا المظن .

(٣) م ساقطة .

(٢) م ومناسبتها .

(١) م ساقطة .

(٦) أي وأمور ضرورية .

(٥) م أنه .

(٤-٤) ساقط في م .

(٩) م ساقطة .

(٨) أي وليس ذلك القول ضروريا .

(٧) م ساقطة .

فَتبين من هذا أن الذين يقتصرون في أخذ المبادئ على أن تكون صادقة في نفسها، أو مقبولة: أى معترفاً^(١) بها عند قوم أو إمام، أو مشهورة: أى يعترف بها كافة الناس وترأها، من غير أن تكون أولية الصدق — وربما كانت غير صادقة كما نعرفه في "كتاب (٢) الجدل"، فقد يضلون السبيل: فإن استعمل المقبولات والمشهورات وأمثالها في طلب اليقين مغالطة أو غلط وبلاهة: إذ يمكن أن تكون كاذبة. وأما الصادقات فإذا لم تكن مناسبة للجنس الذى فيه النظر، وكانت خارجية غريبة، لاتبين شيئاً من الجهة التى يمثلها يقع اليقين العلمى^(٣)، وإن كان يقع بها يقيناً ما لأنها لاتدل على العلل: إذ العلل مناسبة للشيء. وإنما تعطى صدق النتيجة فقط^(٤)، لاضرورة صدقها أو^(٥) لمية صدقها.

وليس كل حق مناسباً^(٦) وخصوصاً إذا لم يكن ضرورياً: فإنه إذا كان الأوسط غير ذاتي وغير ضرورى للأصغر، فلا يخلو إما أن يكون الأكبر ضرورياً أو^(٧) غير ضرورى. فإن لم يكن ضرورياً^(٧) كان اليقين بنسبته إلى الأصغر غير ثابت، فلم يكن يقيناً محضاً، إلا أن يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن، لا من جهة ما هو موجود بالضرورة. وإن كان ضرورياً فإنما هو ضرورى فى نفسه ليس ضرورياً عند القياس عليه، لأنه يمكن أن يزول الحد الأوسط عن الأصغر لأنه غير ضرورى له. حينئذ لا يبقى الشيء الذى كان عُلِمَ بتوسطه فيزول حينئذ الظن والشيء موجود فى نفسه. فإنا^(٨) إذا علمنا أن هذا الإنسان حيوان لأنه يمشى وكل ماش حيوان، فإذا لم يمش بطل عنا العلم الذى اكتسب بتوسط المشى، فلم ندر حينئذ أنه حيوان أو ليس بحيوان. والأمر فى نفسه باق.

فإن قال قائل^(٩) إن هذا اليقين لا يزول وإن زال الحد الأوسط: لأن قولنا كل ماش حيوان معناه كل شيء موصوف بأنه ماش وقتاً ما فهو حيوان^(١٠) دائماً — مادام ذاته الموضوع للشيء موجودة — فإن كل شيء موصوف بأنه ماش فهو حيوان^(١٠) يقيناً وإن لم يمش — على ما علم فى "كتاب

(٣) ب العلم

(٢) س ياب

(١) م ب س معترف

(٦) أى مناسباً للنتيجة المطلوبة: ومعنى

(٥) س ولا

(٤) س فقد

مناسب للنتيجة أن يكون المحمول صادقا على جنس بينه . قارن ٧١ ب ٢٣ ٦ ٧٤ ب ٢٥ ٦ ٧٥ ب ٣٥ من أرسطو .

(٨) م فأما

(٧-٧) م ساقط

(١٠-١٠) س ساقط

(٩) ب ساقط

القياس“ ، فتكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية : لأن حمل الحيوان على كل موصوف بأنه يمشى — ولو مشى وقتاً ما — ضرورى ؛ والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم .

فالجواب عن هذا إنما يفيد اليقين لرجوعه بالقوة إلى قياس برهاني، لولا ذلك لم يفد اليقين . وذلك لأن الكبرى الضرورية المأخوذ ضرورتها على نحو ضرورة “كتاب القياس“ ، لأعلى نحو ضرورة “كتاب البرهان“ — وهى ^(١) قولنا كل ماش بالضرورة حيوان ^(٢) — حقيقتها أن كل شئ من شأنه أن يمشى فهو حيوان بالضرورة . فلا يخلو إما أن يكون عُرِف بالعلّة أن كل ما من شأنه أن يمشى فهو حيوان، أو لم يكن عُرِف بالعلّة . فإن ^(٣) كان لم يعرف ^(٣) بالعلّة واللية لم يكن اليقين ثابتاً حقيقياً كلياً على ما أوضحناه قبل . وإن كان عُرِف، فلما اكتسب اليقين بقياس العلة . وهذا المشى يكاد أن يكون من الأعراض الذاتية للإنسان من وجهه، وبالحيوان من وجه آخر على ما قيل فى الأبواب المتقدمة . فيكون إنما (١٠١) صار هذا القول برهاناً لأن الأوسط فيه عرض ذاتى — وهو المشى .

ثم إن تحقيق حال المقدمتين إذا عُرِفنا باليقين يرجع بالمقدمتين فى القوة إلى مقدمتين كبراهما ضرورية : وذلك لأن قولنا “كل واحد مما يمشى وقتاً ما فهو حيوان بالضرورة“ قوته قوة قولنا “كل ما من شأنه أن يمشى ويمكن أن يمشى ويصح أن يمشى فإنه حيوان بالضرورة“ . وقولنا “كل إنسان يمشى“ فإنه فى قوة قولنا “كل إنسان يصح أن يمشى“ ومتى صدق صدق هذا معه .

وإذا ^(٤) كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلّة حتى صح اليقين بها ، وكان ^(٥) قولنا “كل ما شأنه أن يمشى فهو حيوان“ قولاً يقيناً معلوماً بعلمته ، وكان الأوسط عارضاً ذاتياً للحدين باعتبارين، كان القياس برهاناً، وكان كأنك تقول : كل إنسان يمكن أن يمشى ويصح أن يمشى، وكل ما أمكن أن يمشى وصح أن يمشى فهو حيوان . فلما كان القياس المذكور فى قوة هذا القياس ، أنتج يقيناً وليس يضرب فى ذلك ألا يكون ^(٦) هو هذا القياس بعينه بالفعل ، فإنه ليس اليقين . إنما جاء من كونه بالفعل هكذا . بل لو لم يكن إلا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين، بل وقع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ، ولو لم يكن فى قوته ^(٧) ذلك استحالة وقوع اليقين به ^(٨) .

(٣-٣) ساقط فى س .

(٢) س + بهذا اليقين .

(١) س وهو .

(٥) س فكان .

(٤) س فإذا .

(٨) س ساقطة

(٦) س وليس بضد ذلك فى ألا يكون الخ . (٧) س قوة .

وكما أنه قد كان يمكن أن تنتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة ، فكذلك قد يمكن أن تنتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية . وكما أن النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة عين ^(١) القياس بل من جهة ^(١) أنها كانت بذاتها صادقة ، وأن من نفس تلك الحدود يوجد صدق نتيجتها ولو بالمرض ، كذلك النتيجة الضرورية هاهنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس ، بل من جهة أنها بذاتها ضرورية ، وفي قوة الحدود أن تغلب على نحو نتيجتها ضرورية ^(٢) .

وكما أن هناك قد يُشكَّ متى أُحسَّ بكذب المقدمات ، فلا ندرى أن النتيجة ^(٣) صادقة أو كاذبة — وإن كانت صادقة في نفسها — ما لم يُعلم صدقها في نفسها بوجه آخر ، كذلك ها هنا نشك فلا ندرى هل النتيجة ضرورية ^(٤) أو غير ضرورية ^(٤) ما لم نعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها ، أو لا يلوح عنها بل عن مقدمات أخرى .

وكما أن هناك لم يكن يمكن أن تنتج كاذبة عن صواب ، كذلك ها هنا لا يمكن إنتاج غير ضرورية ونسبتا ^(٥) الحد الأوسط ضروريتان .

والمقدمات العرضية وإن كانت لا تنتج شيئا ضروريا فقد تنتج بالضرورة . وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة ^(٦) : فإن كل قياس ينتج بالضرورة ، وليس كل قياس ينتج ضروريا . وإذا كان القول ^(٧) منتجا بالضرورة ، فإن ^(٨) لم ينتج ضروريا فإنه لا يعرى عن فائدة ، بل لا بد من أن يتبعه فائدتان : إحداهما العلم بوجود شيء وإن لم يكن يقينيا فإننا ^(٩) نجعل سببه . ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني ، كما أنه فرق بين أن يعرف أن كذا كذا وأن يعرف لم كذا كذا . وهذا وإن لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان : لأن الشيء إذا ثبت دخوله في الوجود لم يقصر البرهان عنه أو ^(١٠) يكشف من كنهه ليته . والثاني إلزام الخصم والمحاطب عندما سمح بتسليم المقدمة . وهذا بعيد عن مأخذ البرهان ، لأن البرهان

(١-١) س ساقط . (٢) ب هـ ضرورية . والظاهر أنها ضرورية أي ضرورة اللزوم .

(٣) س + فيها . (٤-٤) ساقط في س .

(٥) أي لا يمكن إنتاج غير ضرورية عن نسب ضرورية . (٦) ما ينتج بالضرورة أي ما تلزم

نتيجته عن مقدماته لزوما منطقيا ضروريا ، وما ينتج ضروريا أن ينتج نتيجة ضرورية .

(٧) يريد بالقول هنا مقدمات مؤلفة على نحو خاص كالقياس مثلا . (٨) س وإن .

(٩) س فإنها . (١٠) معناها إلى أن .

لا يتوقف على تسليم الخصم المقدمة ، بل على تسليم الحق إياها وأن تكون ضرورية . ولا تكون
ضرورية على النحو المذكور في البرهان إلا أن تكون محمولاتها ، مع ضرورتها ، ذاتية على أحد وجهي
الذاتي : فإن الضروريات الخاصة بكل جنس هي إما أجناسها وفصولها ، وإما عوارضها الذاتية .
وما سوى ذلك فهي إما ضروريات غريبة ، وإما غير ضروريات بل أعراض مطلقة ، ولا يعلم
منها (١) لمية شيء ألبتة . فإذا (٢) كان الأوسط للأصغر ذاتيا ، والأكبر للأوسط ذاتيا ، لم يمكن أن
ينتقل من علم إلى علم آخر . بل يبين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات ببراهين خاصة
بالهندسة ، والعدييات بالعدد . ولم يدخل في (٣) شيء من العلوم بيان منقول (٤) أو بيان غريب
إلا فيما يشتركان فيه — وسنوضح هذا بعد — فتكون المقدمات مناسبة للنتيجة .

(١) س ساقطة .

(٢) س وإذا .

(٣) س ساقطة .

(٤) ب مقول .

الفصل السادس^(١)

في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها واقتران^(٢) مبادئها ومسائلها
في حدودها المحمولة

نقول^(٣) إن لكل واحد من الصناعات — وخصوصا النظرية — مبادئ وموضوعات ومسائل . والمبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة ولا تُبرهن هي في تلك الصناعة : إما لوضوحها ، وإما لجلالة شأنها عن أن تبرهن^(٤) فيها^(٥) وإنما تبرهن في علم فوقها ، وإما لدنو شأنها^(٦) عن أن تبرهن في ذلك العلم ، بل في علم دونه ، وهذا قليل .

والموضوعات هي الأشياء التي إنما تبحث الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها ، والعوارض الذاتية لها . والمسائل هي القضايا التي محولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع أو لأنواعه أو عوارضه ، وهي مشكوك فيها فيستبرأ^(٧) حالها في ذلك العلم .

فالمبادئ منها البرهان، والمسائل لها البرهان، والموضوعات عليها البرهان . وكأن الغرض فيما عليه البرهان الأعراض الذاتية ، والذي لأجله ذلك^(٨) هو الموضوع ، والذي منه (هو) المبادئ .

ونقول : إن المبادئ على وجهين : إما مباد خاصة بعلمٍ مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي ، واعتقاد إمكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للعلم الرياضي . وإما مباد عامة وهي على قسمين : إما عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا " كل شيء " إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب " ، وإما عامة لعدة علوم مثل قولنا " الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية " : فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة^(٩) وعلم اللحن وغير ذلك ، ثم لا يتعدى ماله

(١) م ك ب ساقطة . (٢) ب ك م واقتراق . (٣) س وقول .

(٤) م تبرهن . (٥) س فيه . (٦) س منزلتها .

(٧) س فيستين . (٨) س ساقطة .

(٩) م الهندسة وهو خطأ لأنها ذكرت قبل .

تقدير^(١) : فإن هذه الأشياء هي المساويات^(٢) في الكليات وذواتها^(٣) لا غير : فإن المساواة لا تنقل لغير ما هو كم أو ذوكم إلا باشتراك^(٤) .

والمبادئ الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة أو أنواع موضوعاتها أو أجزاء موضوعاتها أو عوارضها الخاصة^(٥) فهي المبادئ الخاصة بالصناعة — كانت محولاتها خاصة بالموضوع أو غير خاصة به^(٦) بل بجنسه ، مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد ، وإن كان استعمالها في الصناعة يخصصها بها : لأن المساوي في الهندسة مساوي^(٧) مقدار ، وفي العدد مساوي عدد ، وكلاهما خاص بالصناعة . والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخالف على ذلك الوجه بعينه : فإن المساواة ليست خاصة بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ، ولا المضادة أيضا خاصة بموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر . ولكن إن كان شئ مما هو من الأعراض الذاتية محولا على موضوع العلم أو نوع موضوعه أو جزء موضوعه في المبادئ ، كانت المبادئ خاصة كقولنا ” كل عدد زوج منقسم بمتساوين “ ، فالمنقسم بمتساوين خاص بجنس موضوع الزوج . وإن قلنا ” كل عدد ينقسم بمتساوين فهو زوج “ ، كان^(٨) المحمول خاصا بنفس الموضوع . وأما^(٩) إذا كان الموضوع في المبدأ خارجا عن موضوع الصناعة أو أعم منه ؛ فهو مبدأ غير خاص .

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين : إما بالقوة وإما بالفعل . وإذا^(١٠) استعملت بالقوة لم تستعمل^(١١) على أنها مقدمة وجزء قياس ؛ بل استعملت^(١٢) قوتها فقط فقليل^(١٣) إن لم يكن كذا حقا فمقابلها — وهو كذا — حق ؛ ولا يقال لأن كل شئ إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب : لأن هذا مشهور مستغنى عنه إلا عند تبكيك المغالطين والمناكرين . وإذا استعملت بالفعل خصصت^(١٤) إما في جزءها معا كقولنا في تخصيص هذا المبدأ المذكور في العلم الهندسي ” كل مقدار إما مشارك وإما مبين “ . فقد خصصنا الشئ بالمقدار ، وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشارك والمباين . وأما في الموضوع فكنقلنا المقدمة العامة : وهي كقولنا^(١٥) ” كل الأشياء

(١) أى ماله مقدار أو كم .

(٢) س هي المساواة . (٣) م وذووها . (٤) م بالاشتراك .

(٥) م ب الخاصة . (٦) س ساقطة . (٧) س سار .

(٨) س وكان . (٩) س فأما .

(١٠) س فإذا استعملناها . (١١) س فهي لا تستعمل . (١٢) س بل إنما تستعمل .

(١٣) س حتى يقال . (١٤) س واستعمالها بالفعل هو أن تخصص . (١٥) س قولنا .

المساوية لشيء واحد متساوية“ إلى أن ”كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية“ .
نخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله . وهذا على الاعتبار^(١) الذى مضى لنا أيضا .

ونقول أيضا إن المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين : إما أن تكون خاصة بحسب ذلك العلم كله ، أو بحسب مسألة أو مسائل .

ونقول إنه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب . وقد [١٠١ب] يكون غير مفرد ؛ بل تكون فى الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك فى شيء تتأخذ به ، وذلك على وجوه :
فإنها إما أن تشترك فى جنس هو الشيء المتحد به ، اشتراك الخط والسطح والجسم فى جنس تتحد به وهو المقدار . أو تشترك فى مناسبة متصلة بينها^(٢) اشتراك النقطة والخط والسطح والجسم ؛ فإن نسبة الأول منها إلى الثانى كنسبه الثانى^(٣) إلى الثالث والثالث إلى الرابع . وإما أن تشترك فى غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب — أعنى الأركان والمزاجات والأخلاق والأعضاء والقوى والأفعال — إن أخذت هذه موضوعات الطب لا أجزاء موضوع واحد ، فإنها تشترك فى نسبتها إلى الصحة ؛ وموضوعات العلم الخلقى فى نسبتها إلى العادة^(٤) . وإما أن تشترك فى مبدأ واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام ، فإنها تشترك فى نسبتها إلى مبدأ واحد إما طاعة الشريعة أو كونها إلهية .

وأىضا فإن موضوع العلم إما أن يكون قد أخذ على الإطلاق من جهة هويته وطبيعته غير مشترط فيها زيادة معنى ، ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب . وإما أن يكون قد أخذ لا على الإطلاق ، ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير أن يكون فصلا ينوعه ، ثم طلبت عوارضه الذاتية التى تلحقه من تلك الجهة مثل النظر فى عوارض الأكر المتحركة .

و”المسألة“ إما بسيطة حملية ؛ وإما مركبة شرطية . والمركب يتبع البسيط فيما نوره فقول :
كل مسألة بسيطة فهى منقسمة إلى محمول وموضوع . فلتأمل أولا جهة الموضوع فنقول : إن الموضوع^(٥) فى المسألة الخاصة بعلم ما إما أن يكون داخلا فى جملة موضوعه^(٦) أو كالنا من جملة الأعراض الذاتية له . والداخل فى جملة موضوعه إما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع

(٣) س كالثانى .

(٢) م كآب بينهما .

(١) س اعتبار .

(٥) فنقول إن الموضوع ساقط فى م .

(٤) س الخلق والعادة .

(٦) أى موضوع ذلك العلم الخاص .

أو كثير الموضوع مثل قولنا: هل الجسم ينقسم إلى ما لا نهاية له؟ وذلك في مسائل العلم الطبيعي؛ وإما نوع له كقولنا: هل الهواء المحبوس في الماء يندفع إلى فوق بالطبع أو للانضغاط^(١) القاصر؛ وهل الغضب مبدؤه الدماغ أو القلب؟ والكائنة من أعراضه: فإما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا: هل حركة كذا مضادة لحركة كذا؟ أو عرض ذاتي لأنواع موضوعه كقولنا: هل الإضاءة الشمسية مسخنة، أو عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا: هل الزمان بعد السكون؟ فإن الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم، أو عرض ذاتي لنوع عرض له كقولنا: هل إبطاء الحركة هو لتخلل سكون؟ فإن الإبطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض: فإن بعض الحركات مستوية السرعة لا تبطل ألبتة.

ولنقصد الآن ناحية المحمول فنقول: إن المحمول في المسألة على أنها مجهولة الإنية وتطلب فيها الإنية، لا التي هي مجهولة الية^(٢) وتطلب فيها الية دون الإنية، لا يجوز أن يكون طبيعة جنس أو فصل، أو شيئاً مجتمعاً منهما إذا كانت طبيعة الموضوع محصلة. فإن المحمولات الذاتية التي تؤخذ في حد الشيء يجب أن تكون بينة الوجود للشيء إذا تحقق^(٣) الشيء كما قد علمت؛ وإن كان يمكن في بعضها أن تبين بحد أوسط: لكن ليس كل بيان بحد أوسط فهو قياس؛ فإن الأوليات قد يمكن أن تبين بوجه ما بحد أوسط، مثل^(٤) أن يجعل الحد الأوسط حد المحمول أو رسمه^(٥)، أو يجعل الأوسط كذلك للأصغر، فيوسط بين الموضوع وبين المحمول. وليس مثل ذلك قياساً عند التحقيق: فإن القياس إنما يكون قياساً على الإثبات والإبانة إذا كان على خفي الثبات؛ ويكون قياساً على اللام إذا كان على خفي^(٦) اللام. وقد يجتمعان وقد يفتقران. وأما طلب أن هذا المحمول هل هو حد أو جنس أو فصل، فهو مما يجوز أن يكون مطلوباً: لأن كون الشيء طبيعة ما وكونه جنساً ما أو فصلاً لشيء أمران مختلفان. فإن الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما؛ ومن جهة أخرى، وبالقياس إلى الإنسان، هو فصل جنس. فيشبه أن يكون إنمياً يشكّل في مثل هذا أنه هل هو جنس للإنسان أو ليس بجنس، أو هل هو فصل له أو لجنسه أو ليس. ولا يشكّل أنه هل هو للإنسان موجود من جهة ما هو معنى ما من شأنه أن يكون جنساً أو فصل جنس إذا اعتبره اعتبار العموم.

(١) س أو الانضغاط . (٢) هذه قراءة س أمام باب فترآن الإنية . (٣) س حقي .

(٤) م كآب مثال . (٥) أى تعريف المحمول بالحد أو الرسم .

وقد ينبه أيضا على وجود أمثال هذه المحولات المقومة الذاتيات ببيان ما ، من ليس سليم الفطرة كما ينبه على المبادئ الأولية . وأيضا قد يبرهن على وجودها لشيء ما إذا كان عُرِفَ بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره : فعرِف مثلا من جهة ما هو منسوب إلى شيء ، أوله قيل أو انفعال ولم يكن عُرِف ذاته : مثل أنا نطلب هل النفس جوهر أو ليس بجوهر ؛ والجوهر جنس النفس . ولكن إنمّا نطلب هذا إذا لم نكن بعد عرفنا النفس بذاتها ، ولكن عرفناها من جهة ما هي مضانة إلى البدن وكال ما له ، وتصدر عنها الأفعال الحيوية . وبالجملة إذا عرفناها من جهة أنها شيء هو كال كذا ومبدأ لكذا فقط ؛ فنكون بعد ماعرفنا^(١) ذاتها ، فلا نكون عرفنا ذاتها ووضعناها^(٢) . ثم طلبنا حل جنسها عليها . فإذا لم نكن وضعنا حقيقة ذاتها ثم نطلب حل أمر آخر عليها — ذلك الأمر جنس لذاتها — لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية ؛ بل كان جنسا لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له . وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا نكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب ، بل عندنا منهما اسم فقط : كما نطلب هل الصورة جوهر أم لا : فإنا إذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر ، وعرفنا^(٣) أنه الموجود لا في موضوع ، وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع ، وعرفنا ما الصورة — فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا تقوم دونها تلك المادة^(٤) ، بل تتقوم بها ، وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات ؛ أو قابل^(٥) متقوم دون الهيئة التي فيها^(٦) وإن لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف^(٧) بدلها ؛ أو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الأمر الذي هو مادة أو قابل — عرفنا أن الصورة جوهر ولم نحتاج إلى وسط . ولكن إذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال ، أخذنا نحتاج ونقيس من غير حاجة إلى القياس .

بل المطلوبات والمسائل إذا كانت موضوعاتهما من الموضوع للصناعة ، كانت محمولاتهما من أعراضها الذاتية ، وأجناس أعراضها وفصول أعراضها وأعراض أعراضها . فإن كانت موضوعاتهما من أعراضها الذاتية ، جاز أن تكون محمولاتهما من جنس الموضوع ومن^(٨) أنواعه وفصوله وأعراضه وأعراض أعراضه وأجناس أعراض أخرى وفصولها وما يجري مجراها . وقد تكون محولات الصنفين من الموضوعات

(٣) م الرار ساقطه .

(٥) أى كل قابل .

(٨) م ساقطة .

(٢) م فرضناها .

(٤) لا تقوم دونها تلك المادة أى لا تتقوم بدونها .

(٧) م يختلف .

(١) أى لم نعرف .

(٦) في المخطوطات فيها .

عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد ، وعوارض ذاتية لما هو شبيهه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي : فإن القوة والفعل من العوارض الخاصة^(١) بالموجود^(٢) . والمضادة أيضا إذا استعملت في العلم الطبيعي كانت من العوارض الخاصة بجنسه^(٣) . وإنما^(٤) لا تكون محمولة في مسائل العلم الرياضي لأن موضوعات العلم الرياضي إما غير متحركة وإما متشابهة الحركة لا مضادة فيها ، وإن لم تتفق حركتها من كل جهة . وأما موضوعات العلم الطبيعي فهياة للتغير^(٥) بين الأضداد .

فأما إذا كان المطلوب هو^(٦) الية دون الإنية فيصلح أن يجعل مقوم ما حدا أوسط يبين به مقوم آخر إذا كان الأوسط علة لوجود الأكبر له : إذ يكون الأكبر أولا للأوسط ، ونسبته^(٧) تكون للأصغر : كالدرك فإنه أولا للناطق والحاس ثم للإنسان .

وأقول إن كل ما يصلح^(٨) أن يكون محمولا في المسائل البرهانية فلا يصلح أن يكون محمولا في المقدمات البرهانية ألته سواء كانت مبادئ خاصة أو مبادئ عامة ، إلا الأجناس والفصول وما يشبهها فإنها^(٩) يجوز أن تكون محمولة على أنواعها في المقدمات . فإنه يجوز أن يكون الأكبر جنسا للأوسط أو فصلا ، والأوسط عرضا ذاتيا للأصغر . ويكون^(١٠) كما أن العرض يجوز أن يتبدأ فيطلب ، فكذلك يجوز أن يتبدأ فيطلب جنسه أو فصله . وأيضا يجوز أن يكون الأوسط جنسا للأصغر أو فصلا ، والأكبر عرضا ذاتيا للأوسط . فن هذه الجهة تدخل الأجناس والفصول في جملة المحمولات .

وإذا كان يمكن أن يكون وجود العرض الذاتي لفصل الشيء أو لجنسه أوضح منه للشيء ، جاز أن^(١١) يوسط الفصل أو الجنس . وكذلك لما كان يمكن أن يكون نوع العرض أعرف للشيء . أو المفصول بالعرض أعرف للشيء ، جاز أن يوسط هذا الأعرف : وأما أن يكون الأكبر مقوما

(١) م ك ب الخاصة . (٢) م الموجود . (٣) س لجنسه .

(٤) س إنما . (٥) س للتعبير .

(٦) س هي . (٧) س وبسببه يكون وهو أدق .

(٨) لم ساقطه في . (٩) س ك ب فإنه . (١٠) س يكون .

(١١) م جاز في .

للأصغر فليس يقع إلا [١٠٢] على الوجه المحدود . فإن طلب مطالب^(١) وقال : لما كان من حق الجنس ألا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الأصغر ولا يعرف وجود جنسه ؟ فالجواب عن ذلك أن الجنس — كما علمت — ليس مما لا يحمل جملة على النوع وجها من وجوه الحمل ألبتة ، بل ما لم يخطر معناه بالبال ، ومعنى النوع بالبال ، ولم^(٢) يراع ألبتة النسبة بينهما في هذه الحال ، أمكن أن يغيب عن الذهن . فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس . ويجوز^(٣) أن يخطر النوع بالبال مجولا على شيء ولا يخطر حينئذ الجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل ؛ لكنه إذا أخطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع . فإن فوض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت إلى حمل النوع عليه ، لم يخطر الجنس بالبال ألبتة^(٤) . وذلك أولى : فإن المخطر إياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال^(٤) . فكيف إذا لم يخطر ألبتة ؟

(٢) من ساقطه .

(١) ب ٦٨ طالب .

(٤-٤) ساقط من س .

(٣) من فيجوز .

الفصل السابع^(١)

في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل

نقول إن اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها . وذلك السبب إما اختلاف الموضوعات وإما اختلاف موضوع^(٢) . ولنفصل أقسام الوجه الأول ونقول :

إن اختلاف موضوعات العلوم إما على الإطلاق من غير مداخلة — مثل اختلاف موضوعي الحساب والهندسة، فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك — وإما مع مداخلة مثل أن يكون أحدهما يشارك الآخر في شيء . وهذا على وجهين : إما أن يكون أحد الموضوعين أعم كالجنس، والآخر أخص كالنوع أو الأعراض الخادسة بالنوع . وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب وعلم الأخلاق : فإنهما يشتركان في قوى نفس الإنسان من جهة ما الإنسان حيوان ، ثم يختص الطب بالنظر في جسد الإنسان وأعضائه ، ويختص علم الأخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية .

وأما القسم الأول من هذين القسمين فإما أن يكون العام فيه عموم^(٣) للخاص عموم الجنس أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود^(٤) . ولنؤخر الآن هذا القسم . وأما الذي عموم^(٥) فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات تلى أنها من المجسمات ، والمجسمات على أنها من المقادير . وأما الذي عموم^(٥) فيه كالجنس لعراض النوع فنل موضوع الطبيعى وموضوع الموسيقى : فإن موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعى^(٥) .

وهذا القسم نقسمه على قسمين : قسم يجعل الأخص من جملة الأعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . وقسم يفرد الأخص من الأعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . ولكن يجعله علما تحته .

(٣) س سافطة .

(٢) س + واحد .

(١) م ك ب سافطة .

(٤) باعتبار أنهما من موضوعات الفلسفة الأولى أو ما بعد الطبيعة كما سيأتى بيانه .

(٥) موضوع العلم الطبيعى الجسم من حيث وقوعه في الحركة والسكون وموضوع الموسيقى النغم . والنغم عرض من أعراض نوع من أنواع الجسم وهو الأوتار وأعضاء الصوت .

والسبب في هذا الانقسام هو أن الأخص إما أن يكون إنما صار أخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا ، فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال دون حال ، بل يتناول جميعه مطلقا : وذلك مثل المخروطات للهندسة . فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم اذى ينظر في الموضوع الأعم . وإما أن يكون نظره في الأخص ، وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم ، فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا ، بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل ولواحقه ، مثل نظر الطبيب في بدن الإنسان : فإن ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط . وهذا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته . كما أن الطب ليس جزءا من العلم الطبيعى . بل علم موضوع تحته ^(١) .

وإما أن يكون الشيء الذى صار به أخص ليس يجعله نوعا بل يفردة صنفًا ، ويمارض فينظر فيه من جهة ما صار به أخص وصنفًا ، لبحث أى عوارض ذاتية تلزمه . وهذا أيضا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته ^(٢) .

وبالجملة فإن أقسام الموضوعات المخصصة التى العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الأعم ، بل هو علم تحت ذلك العلم — أربعة :

أحدها أن يكون الشيء الذى صار به أخص عرضا من الأعراض اداتية معينة ، فينظر في اللواحق التى تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط . كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى : فإن الطب ينظر في بدن الإنسان وجزء من العلم الطبيعى ينظر أيضا في بدن الإنسان . نكن ^(٣) الجزء من العلم الطبيعى الذى ينظر في بدن الإنسان ^(٣) ينظر فيه على الإطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الإطلاق ، التى تعرض له من حيث هو إنسان ، لا من حيث شرط يقترن به . وأما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط . ويبحث عن عوارضه التى له من هذه الجهة .

والقسم الثانى أن يكون الشيء الذى صار به أخص من الأعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ، ولكنه مع هيئته في ذات الموضوع ، لانسبة مجردة . وقد أخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا

(١) يريد بهذا العلم الأخص الذى ليس نوعا للعلم الأعم بالرغم من أنه صار أخص بفصل مقوم .

(٢) مثل النظر في الكرات المتحركة فهو تحت النظر في الكرات إطلاقا ، والشيء الذى صار به الشيء أخص في هذا

المثال هو الحركة .

(٣-٣) صافط في م .

واحدا ، ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به ، مثل النظر في الأكر المتحركة تحت^(١) النظر في المجسمات أو الهندسة .

والقسم الثالث أن يكون الشيء الذي به صار أخص من الأعم عارضا غريبا وليس هيئة في^(٢) ذاته ولكن نسبة مجردة ، وقد أخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فإنه يأخذ الخطوط^(٣) مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية . وهي لذلك ليست من الهندسة ، بل تحت الهندسة .

وهذه الأقسام الثلاثة تشترك في أن الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الأعلى من العلمين فيحمل موضوع الأعلى عليه .

والقسم الرابع ألا يكون الأخص يحمل عليه الأعم ، بل هو عارض لشيء من أنواعه كالنغم إذا قيس إلى موضوع العلم الطبيعي : فإنها من جملة عوارض تعرض لبعض أنواع موضوع العلم الطبيعي . ومع ذلك فقد أخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها أمر غريب منها ومن جنسها — وهو العدد — فتطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها ، لا من جهة ذاتها . وذلك كالانفاق والاختلاف المطلوب في النغم . فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذي في جملة موضوعه^(٤) بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به . وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب . وإنما قلنا "لا من جهة ذاتها" لأن النظر في النغمة من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الأعم أو عوارض عوارض أنواعه . وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته .

والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله — أعني القسم الذي جعلنا مثاله^(٥) الأكر المتحركة أن ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به ، بل تحت العلم الذي ينظر في العام لموضوعه : إذ علم الأكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات ، بل تحت الهندسة . وأما هذا

(١) س فإنه تحت . (٢) م هي .

(٣) يشير إلى الخطوط المفروضة في سطح مخروط التور المتصل بالبصر ، والخطوط في مخروط ما نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة .

(٤) س موضوعه في جملة . (٥) م نه .

فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به : لأن الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب^(١)

وأما الذى عمومه عموم الموجود والواحد^(٢) فلا يبيح أن يكون العلم بالأشياء التى تحته^(٣) جزءا من علمه : لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى . فلا العام يؤخذ حد الخاص ولا بالعكس^(٤) ؛ بل يجب أن تكون العلوم الجزئية ليست أجزاء منه . ولأن الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات ، فيجب أن تكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما . ولأنه لا موضوع أعم منهما فلا يجوز أن يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر . ولأن ما ليس مبدأ لوجود بعض الموجودات دون بعض ، بل هو مبدأ لجميع الموجود المعلوم [١٠٣ ب] ، فلا يجوز أن يكون النظر فيه فى علم من العلوم الجزئية ، ولا يجوز أن يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئى ، لأنه يقتضى نسبة إلى كل موجود . ولا هو موضوع العلم الكلى العام ، لأنه ليس أمرا كلياً عاماً . فيجب أن يكون العلم به جزءا من هذا العلم .

ولأننا قد وضعنا أن من مبادئ العلوم ما ليس بيننا بنفسه ، فيجب أن يبين فى علم آخر إما جزئى مثله أو أعم منه فنتمى لاحتجالة إلى أعم العلوم . فيجب أن تكون مبادئ سائر العلوم تصح فى هذا العلم . فذلك يكون كأن جميع العلوم تبرهن على قضايا شرطية متصلة : مثلا إنه^(٥) إن كانت الدائرة موجودة فالمثلث القلائى كذا ، أو المثلث القلائى موجود . فإذا صير إلى الفلسفة الأولى بين وجود المقدم فيبرهن أن المبدأ كالدائرة مثلا موجود . فحينئذ يتم برهان أن ما يتلوه موجود^(٦) . فكان ليس علم من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى^(٧) .

والصناعات المشتركة فى موضوع هذا العلم ثلاثة : الفلسفة الأولى والجدل والسوفسطائية . والفلسفة الأولى تفارق الجدل والسوفسطائية فى الموضوع وفى مبدأ النظر ، وفى غاية النظر :

(١) من قوله وأما هذا إلى قوله الحساب مضطرب فى م ظاهر فيه خلط النسخ بين أسطر المخطوط .

(٢) وهو الذى قال فيه إن عمومه عموم اللوازم ويقصد به العلم الأعلى .

(٣) وهى الموجودات الخاصة التى هى موضوعات العلوم الجزئية .

(٤) المقصود بالعام هنا " الموجود " أو " الواحد " اللذان هما فى موضوعات العلم الأعلى ، وبإلغاص " المقدار " مثلا ، فلا " الموجود " يؤخذ فى حد المقدار ولا المقدار يؤخذ فى حد الموجود .

(٥) م ك ب أنه مثلا . (٦) أى يتم البرهان على وجود التالى .

أما في الموضوع فلائن الفلسفة الأولى إنما تنظر في العوارض الذاتية^(١) للوجود والواحد ومبادئها^(٢) ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية . والجدل والسوفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع — كان ذاتيا أو غير ذاتي — ولا^(٣) يقتصرولا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود .

فالفلسفة الأولى أعم من العلوم الجزئية لمعوم موضوعها . وهما^(٤) أعم نظرا من العلوم^(٥) الجزئية لأنهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيما كان^(٦) أو معوجا، لكل بحسب صناعته .

وقد تفارقهما من جهة المبدأ : لأن الفلسفة الأولى إنما تأخذ مبادئها من المقدمات البرهانية اليقينية . وأما الجدل فبدؤه من المقدمات الدائمة المشهورة في الحقيقة . وأما السوفسطائية فبدؤه من المقدمات المشبهة بالدائمة أو اليقينية من غير أن تكون كذلك في الحقيقة .

وقد تفارقهما من جهة : لأن الغاية في الفلسفة الأولى إصابة الحق اليقين بحسب مقدور الإنسان . وغاية الجدل الارتياض في الإثبات والنفي المشهور تدرجا إلى البرهان ونفعا للدين^(٧) . وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل . وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع ، والذي بحسب المعاملة فأن يكون الإلزام واجبا مما يتسلم ، وإن لم يكن اللازم حقا ولا صوابا . وأما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود .

وغاية السوفسطائية الترائى بالحكمة والقهر بالباطل .

واعلم أن اختلاف العلوم المتفق في موضوع واحد يكون على وجهين : فإنه إما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل ما^(٨) أن "الإنسان" قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الإطلاق وقد ينظر فيه الطب — وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لاعلى الإطلاق ، بل إنما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض . وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها، مثل أن جسم العالم لو جرم الفلك

(١) س ساقطة .

(٢) س ومبادئها .

(٣) س فلا .

(٤) أى الجدل والسوفسطائية .

(٥) س المعلوم وهو خطأ .

(٦) س كان مستقيما .

(٧) س إلى المدينة .

(٨) س ساقطة .

ينظر فيه المنجم والطبيعى جميعا . ولكن جسم الكل هو موضوع للعلم ^(١) الطبيعى بشرط : وذلك الشرط هو أن له مبدأ حركة وسكون بالذات . وينظر فيه المنجم بشرط : وذلك الشرط أن له كما ^(٢) . وإنيهما ^(٣) وإن اشتركا فى البحث عن كرية ^(٤) فلك الجسم . فهذا يحمل نظره من جهة ماهو كم وله أحوال تلحق الكم . وذلك يحمل نظره من جهة ماهو ذو طبيعة بسيطة هى مبدأ حركته وسكونه على هيئة . ولا يجوز أن تكون هيئته التى يسكن عليها السكون المقابل للفساد والاستحالة هيئة مختلفة فى أجزائه ، فتكون فى بعضه زاوية ولا تكون فى بعضه زاوية : لأن القوة الواحدة فى مادة واحدة تفعل صورة متشابهة ^(٥) . وأما المهندس فيقول إن الفلك كرى لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة إليه توجب كذا . فيكون الطبيعى ^(٦) إنما ينظر من جهة القوى التى فيه . والمهندس من جهة الكم الذى له . فيتفق ^(٧) فى بعض المسائل أن يتفقا به لأن الموضوع واحد . وفى الأكثر يختلفان .

ونقول من رأس إن العلوم المشتركة إما أن تشترك فى المبادئ وإما أن تشترك فى الموضوعات وإما فى المسائل . ^(٨) والمشاركة فى المبادئ فلسنا نعى بها المشاركة فى المبادئ العامة لكل ^(٩) علم ، بل المشاركة فى المبادئ التى تعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة فى أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .

وتلك الشركة إما أن تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد فى المبدأ الذى ذكرناه . وإما أن يكون المبدأ للواحد منهما ^(١٠) أولا وللثانى بعده ، مثل أن الهندسة وعلم المناظر ، بل الحساب وعلم الموسيقى ، يشتركان فى هذا المبدأ . لكن الهندسة أعم موضوعا من علم المناظر . فذلك ^(١١) يكون لها ^(١٢) هذا المبدأ أولا . وبعدها ^(١٣) للمناظر . وكذلك حال الحساب من الموسيقى .

(٢) س كم .

(١) م العلم .

(٤) س كونه .

(٣) س إنيهما .

(٥) س لأن القوة الواحدة إنما تفعل فى مادة واحدة فعلا هيئة متشابهة .

(٨) س وأما .

(٧) أى فيحدث .

(٦) أى العالم الطبيعى .

(١١) س ولذلك .

(١٠) س منها .

(٩) س ساقطة .

(١٣) س وبعده .

(١٢) س له .

وإما أن يكون ماهو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجهين : إما أن يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل ، وهذا يكون مبدأ حقيقيا . أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ^(١) مبدأ للعلم^(٢) الأعلى ، وهذا يكون مبدأ بالقياس إلينا^(٣) . وإما أن يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص ، بل هما مثل الحساب والهندسة ، فتجعل مسائل أحدهما مبادئ لمسائل الآخر: فإن كثيرا من مبادئ المقالة العاشرة من "كتاب الاسطقسات" عديدة قد تبرهن عليها قبل في المقالات العددية . وهذا لا يمكن إذا لم يكن بين العلمين شركة في موضوع أو في جنس موضوع .

وأما الشركة في المسائل فهي أن يكون المطلوب فيهما جميعا محولا^(٤) لموضوع واحد ، وإلا فلا شركة . وهذا أيضا لا يمكن أن يكون إلا مع اشتراك العلمين في الموضوع .

فإن الشركة الأولية الأصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث ، وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة . وهي ثلاثة :

إما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص كالطب والعلم الطبيعي؛ والهندسة والمخروطات ، وسائر ما أشبه ذلك . وإما أن يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر كالطب والأخلاق . وإما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحدا، ولكن أخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا^(٥) لذلك . كما أن جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعي .

وإذا تكلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادئ والمسائل ، فيجب أن نتكلم في نقل البرهان .

(١) س ٦ م يوجد كـ ب غير منقوطة . (٢) س العلم .

(٣) أى بالقياس إلى من يستعين به في مسائل العلم الأعلى .

(٤) س محولة . والمراد أن يكون الشيء المراد إثباته هو بعبه في المسألة المشتركة بين العلمين : وذلك مثل كرية الفلك المشتركة بين العلم الطبيعي وعلم الفلك : والمسألة التي هي محل الاشتراك هي "الفلك كروي" . فكري — وهي المطلوب محمول على موضوع واحد في العلمين — وهو الفلك .

(٥) س ساقطة .

الفصل الثامن^(١)

في نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجزيئات تحت الكليات
وكذلك تناول الحد

نقل^(٢) البرهان يقال على وجهين : فيقال أحدهما على أن يكون شيء^(٣) مأخوذاً مقدمة في علم ويكون برهانه في علم آخر، فيتسلم في هذا العلم وينقل برهانه إلى ذلك العلم، أى يحال به على العلم . ويقال على وجه آخر وهو أى يكون^(٤) شيء مأخوذاً في علم على أنه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان حده الأوسط من علم آخر. فتكون أجزاء القياس - وهى الحدود - صالحة للوقوع^(٥) في العلمين، كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك . وكذلك البراهين التى تقوم على الأعداد التى في علم التأليف^(٦) . وإن كان الداعى إلى هذا لاشيء من^(٧) نفس الأمور ، بل ضرورة ما على ماستبينه بعد .

ونحن نغنى هاهنا بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثانى : وذلك لا يمكن إلا أن يكون أحد العلمين تحت الآخر . وبالجملة يجب^(٨) أن يشتركا في الموضوع حتى يشتركا في آثاره ، إما على الإطلاق ، وإما بوجه ما ؛ وهذا الوجه هو أن أحدهما تحت الآخر . فحينئذ يجوز أن ينقل البرهان من العام إلى الخاص ؛ فيكون العام يعطى العلة للخاص على ماستوضحه بعد .

وأما إذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الأخرى فيمكن أن يتفقا في القياس : فإنه إذا كان الحد الأوسط جنساً للأصغر أو فصلاً مقوماً^(٩) أو شيئاً من هذه المقومات، والأكبر^(١٠) عارضاً^(١١)

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) م قول إن قل الخ .

(٣) م أحدهما مثل أن يكون شيء ، ويقال ساقطة .

(٤) م تقرأ "والثاني مثل أن يكون" الخ . (٥) م الوقوع .

(٦) أى التأليف الموسيق . (٧) م فى .

(٨) م ساقطة . (٩) م ساقطة . (١٠) م الأكثر .

(١١) المراد بالعارض هنا المعنى الذى يرد على الشيء فيخصص به نوعاً أو صفات كما يقال الإنسان عارض للحيوان .

لذلك الجنس أو ذلك المقوم — [١١٠٣] وهو المأخذ الأول من مأخذ البرهانيات — أو كان [١١٠٣] الأوسط عارضا ذاتيا للأصغر ؛ والأكبر عارضا ذاتيا آخر أو جنس عارض أو فصله أو شيئا مقوماله — وهو المأخذ الثاني من البرهانيات — ليس غيرهما على ما أوضحنا — كان نحو النظر في العلمين واحدا . وإن لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا : بل عساه أن يكون برهانيا في أحدهما غير برهانى في الآخر ^(١) ؛ أو يكون في كليهما غير برهانى : إذ بينا أن البرهان لا يخلو عن أحد هذين المأخذين ، وأشبعنا القول فيه .

ثم من المحال أن يتفق في أحد المأخذين علمان متباينا الموضوع أو متباينا نحو ^(٢) النظر في الموضوع . ولهذا السبب ليس للهندس أن يبين هل الأضداد بها علم واحد أولا : فإن الأضداد ليست من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له أو لجنسه .

وإذا كان الأمر على ماحققناه فيجب أن نعلم ^(٣) أنه إنما ينتقل ^(٤) البرهان من علم أعلى إلى علم تحته ^(٥) كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر ، والعديدية تستعمل في التأليف .

ويجب ألا يتفق بحثا علمين متباينين في الموضوعات والأعراض ؛ وألا يكون شيء من العلوم ينظر في الأعراض الغريبة ولا في الأعراض التي تعرض للشيء لا بما هو هو مثل الحسن والقيبح إذا استعملنا في ^(٦) الشكل والخط والمقابلة إذا روعيت بين المستدير والمستقيم : فإن أمثال هذه وإن كانت تؤخذ بوجه ما في موضوعات الهندسة ، فليست تعرض لها بما هي هي ، بل هي عوارض خارجية ^(٧) قد تعرض لأشياء غير الجنس الذي يختص بموضوعات الهندسة .

هذا : وقد قيل في التعليم الأول ^(٨) : لما كان يجب أن تكون مقدمات البرهان كلية حتى تكون يقينية لاتغير تغير الأمور الشخصية ، ووجب أن تكون نتائجها كذلك ^(٩) كلية ودائمة ، وجب ألا يكون برهان على الأشياء الجزئية الفاسدة ؛ بل على أحوالها قياس ما يدل على أن الأمر هكذا فقط : فإنه لا يمكن أن يدل على أنه يجب ألا يتغير . ولا أيضا بها علم إلا العلم الذي

(١) م الأجزاء وهو الخ . (٢) نحو أى جهة . (٣) من يعلم .

(٤) س ينتقل . (٥) س ساقطة . (٦) في ساقط في س .

(٧) س " فليست تعرض لها بما هي ، بل في عوارض غريبة خارجية الخ .

(٨) س ساقطة . (٩) س ساقطة .

بطريق العرض. وأما اليقين فإنما يكون بالحكم الكلى الذى يعم الشخص وغيره ، ثم عَرَضُ إِبْرَاهِيمَ أَنْ دَخَلَ هَذَا الشَّخْصَ تَحْتَ ذَلِكَ الْحُكْمِ دَخُولًا لَا تَقْتَضِيهِ نَفْسُ ذَلِكَ الْحُكْمِ ، وَلَا الشَّخْصَ يَقْتَضِي دَوَامَهُ تَحْتَهُ . فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي دَوَامَ النِّسْبَةِ مَعَ الْآخَرِ . فَإِذَنْ النِّسْبَةُ بَيْنَهُمَا عَارِضَةٌ وَقَتًا مَّا . وَالْعِلْمُ إِذَنْ بِالْجُزْئِ — أَعْنَى الشَّخْصَ — عِلْمٌ بِالْعَرَضِ . وَلِذَلِكَ إِذَا زَالَ عَنِ الْحَسِّ وَقَعَ فِيهِ شَكٌّ وَلَوْ فِي الذَّاتِيَّاتِ : مِثْلُ أَنَّهُ هَلْ زَيْدٌ حَيَوَانٌ ؟ فَإِنَّهُ إِنْ مَاتَ أَوْ فَسَدَ لَمْ يَكُنْ حَيَوَانًا .

وقيل ^(١) فى التعليم الأول أيضا إنه إذا فرض ^(٢) على الفاسد برهان كانت إحدى المقدمتين غير كلية — وهى الصغرى — وفاسدة . أما فاسدة فلأن المقدمات لو كانت دأمة لكانت النتيجة دأمة ، فكان دأما يوصف الشخص الفاسد بالأكبر ولو بعد فساد . وهذا محال . وأما غير كلية فإن الكلية تبقى وهذا ^(٣) الشخص قد فسد ، فكيف يمكن أن يحكم عليه بالكلية ؟ وإنما يبقى الكلى محمولا أيا ما ووقتا ^(٤) . ومحال أن يكون برهان وليست المقدمتان كلتيتن ودأمتين . فإذا لا برهان على الفاسد . ولا قياس أيضا كليا ، بل قياسات فى وقت . وسنبين بعد أن كل حد فاما أن يكون مبدأ برهان أو تمام برهان أو نتيجة ^(٥) — أو يكون برهانا متغيرا متقبلا ، وتكون الأجزاء التى للحد مشتركة بين البرهان والحد . وإذا لا برهان عليها فلا حد لها . ثم الفاسدات إنما يفارق كل واحد منها إما شيئا خارجا عن نوعه ، أو شيئا فى نوعه . فاما مفارقتها ^(٦) لما هو خارج عن نوعه فيجوز أن يكون بالمحمولات الذاتية . ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص ، بل بما له طبيعة النوع . وأما الأشياء التى فى نوعه فإنما يفارقها بأمور غير ذاتية ، بل بخواص له عرضية . ويمكن أن تكون مشاركاته فى نوعه بالقوة بلانهاية ، وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضى لا ذاتى ، فإن الأشياء التى تحت النوع الواحد متفق كلها فى الذاتيات .

فإذا لا يجوز أن يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك فى نوعه الأقرب حدا يكون له بما هو شخص أصلا ، لأنه إن مَيَّزَ بقول ^(٧) كان ذلك القول من عرضيات لا من ذاتيات ، ومن عرضيات غير محدودة . وأما القول الذى من الذاتيات الذى يفرقه ^(٨) لا من أشخاص نوعه ، بل من سائر الأنواع ، فليس له لأنه هذا الشخص ، بل لأن له طبيعة النوع . فالحد للشخص الفاسد أيضا بالعرض مثل البرهان .

(٣) س ويكون هذا .

(٢) س عرض .

(١) س قيل .

(٦) م مفارقة .

(٥) م ك ب نتيجة .

(٤) س ساقطة .

(٨) س التى تفرقه .

(٧) م قول .

ولقائل أن يقول : إنكم قد أشرتكم في مقدمات البراهين أن تكون كلية لاحالة ؛ ونحن قد علمنا أن من مقدمات ^(١) البراهين ما هي جزئية — وذلك إذا كانت المطالب جزئية . والبرهان الجزئى وإن لم يكن في شرف البرهان الكلى فإنه برهان يعطى اليقين والعلة ، كما أن البرهان السالب وإن لم يكن في شرف البرهان الموجب ، فإنه برهان يعطى اليقين والعلة في كثير من الأوقات . فيكون الجواب .

إن "الكلى" يقال على وجهين : فيقال كلى لقياس الشخص المخصوص ؛ ويراد به أن الحكم فيه على كلى ، سواء كان على كله أو بعضه أو مهملًا بعد أن يكون الموضوع كليًا . ويقال كلى لقياس الجزئى والمهمل ، ويراد به أن الحكم على موضوع كلى وعلى كله .

والمقدمة الجزئية غير الشخصية : فإن موضوعها كلى . والبعض أيضا الذى يختص بالحكم منها وإن لم يكن معينا فإنه فى الأكثر ^(٢) طبيعة كلية : كقولنا بعض الحيوان ناطق .

فإذن الوجه الذى اشتراطناه فى هذا الموضع تدخل فيه المقدمة الجزئية ولا تدخل الشخصية .

وقيل فى التعليم الأول : ولأن ^(٣) الأشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها وتحدد ^(٤) مثل كسوف القمر ، فخرى ^(٥) أن يشك شاك أنه كيف وقع لها مع فساده برهان واحد .

والجواب : أن كسوف القمر على ^(٥) الإطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات قمرية جزئية فاسدة ، وذلك النوع طبيعة معقولة كلية . فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية ^(٦) وكذلك الكسوف فى وقت ما : فإنه وإن اتفق ألا يكون إلا واحدا ، فليس نفس تصوره كسوفًا قمريا فى وقت حاله وصفته كذا يمنع ^(٧) عن أن يقال على كثيرين حتى يكون فى وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك شمسية أو قمرية ؛ كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع أن يقال على كثيرين ^(٨) .

(١) س المقدمات .

(٢) ب الأكبر .

(٣) س فلا .

(٤) س نحل .

(٥-٥) ساقط فى س .

(٦) هكذا !

(٧) جملة يمنع خبر ليس .

(٨) يريد كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع أن يقال على كثيرين وإن كان فى الواقع (فى ظنهم) لا يقال إلا على شمس واحدة وقمر واحد .

وعلى ماسلف لك ^(١) منا شرحه ، فإذا صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير ، لا لأن معناه إذا تصور منع أن تقع فيه شركة ، بل اتفق لفقدان أمور أخرى ^(٢) من خارج ولاستحالتها : إذ ليست الشمس إلا واحدة ، والقمر إلا واحداً ، والعالم إلا واحداً ، وعرض للكسوف ماعرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه . وأما كسوف ما معين مشار إليه في وقت ما معين ، فإنما يتناول البرهان بالعرض كما يتناول سائر الفاسدات . وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما ، بل من جهة ما هو كسوف على الإطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددي كان وتكرر ، أو جواز الوهم وجوده معه ^(٣)

ولقائل أن يقول إن الحاجة إلى كون مقدمات ^(٤) البرهان كلية لاتبين إلا بيان أن الفاسد لا يبقى به يقين ؛ فكيف صار القوم يثبتون ^(٥) أن الفاسد لا يبرهان عليه ^(٦) لأن مقدمات البرهان كلية ؟

فالجواب أن الغرض ^(٧) ليس ذلك ، ولكن معنى القول هو أنه لما كان الحكم إذا أخذ مقولاً على الموضوع وليس دائماً في كل واحد منه ، حتى لم يكن كلياً بحسب الكلي في البرهان ، أعرض الحكم للشك والانتقاض ^(٨) إذ كان ^(٩) يتغير في البعض من الأعداد ^(١٠) ، والمتغير لا يقين به إذا أخذ مطلقاً . كذلك حال الجزئي المتغير إذا كان الحكم مقولاً على الموضوع وليس دائماً في كل وقت له ، فيعرض للشك والانتقاض إذ كان يتغير في البعض من الأزمنة ، والمتغير لا يقين به : فكأنه يقول : السبب الذي أوقع في الأمور العامة حاجة إلى أن تكون مقدمات البراهين عليها كلية ، وإلا منع اليقين ، موجود بعينه في الحكم على الشخصيات ، وذلك هو التغير وعدم الدوام ، فيكون الكلي مورداً للبينة ^(١١) على العلة ، لا لأن يكون نفس مقدمة بيان .

(٢) أي لعدم توافر أسباب أخرى .

(١) س منالك .

(٣) خلاصة كلامه أن البرهان لا يقع إلا على الطبيعة الكلية ، والحد لا يكون إلا للطبيعة الكلية لا للأمر الجزئية الشخصية . وفي المثال الذي ذكره لا يبرهن على كسوف الشمس أو للقمر بعينه ، بل على الكسوف على الإطلاق ، وهو زوال النور لتوسط حائل : وهذا معنى كلى لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه على كثيرين ، وإن كان في الواقع لا يقع إلا في حالة الشمس أو القمر .

(٦) س م + ولا يثبتونه .

(٥) م يفسون .

(٤) م المقدمات .

(٩) س إذا كان .

(٨) س والانتقاض .

(٧) م : العرض .

(١١) يمكن أن تقرأ أيضاً التنية .

(١٠) أي البعض من حالات وروده .

الفصل التاسع^(١)

في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها ، وكيف يكون اختلاف العلين في إعطاء اللم والإن

قيل في التعلیم^(٢) الأول إنه يجب ألا يقتصر^(٣) في إقامة [٢٠٣ ب] البرهان على أن تكون المقدمات صادقة^(٤) ، بل يجب أن تكون مع ذلك أولية غير ذات أوساط ؛ ولا على أن تكون مع ذلك مقولة على الكل فقط ، لكن يجب مع ذلك كله أن تكون مناسبة على ما أشرنا إليه مرارا كثيرة .

فيكاد أن يكون القياس الذي أورده بروسن^(٥) على ترييع الدائرة مأخوذا من مقدمات^(٦) صادقة بينة بنفسها ، مقولة على الكل ، إلا أن كلامه ليس ببرهان هندسى : لأن مقدماته غير مناسبة . فبيانها كما علمت بالعرض ؛ والعرض في هذا الترييع أن يبين أن دائرة مساوية لشكل^(٧) مستقيم الخطوط كيف كان عدد أضلاعه ، فإنه يمكن أن يحل إلى مثلثات مثلا ، ثم يمكن أن يوجد لكل مثلثة مربع مساو لها ، ولجملتها أيضا مربع واحد مساو ، فيكون ذلك المربع مساويا للدائرة ، فيكون ضلع ذلك المربع جذر^(٨) الدائرة . فبين بروسن غرضه^(٩) ذلك بأن قال : إن الدائرة أكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها ، وأصغر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه ؛ فتكون مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو أكبر من كل مستقيم خطوط^(١٠) يقع فيها^(١١) ، وأصغر من كل مستقيم خطوط يقع خارجا عنها . فقد وجد أيضا^(١٢) شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة .

(١) م ك ب : ساقطة .

(٢) م : تعلیم .

(٣) س : أن يقتصر .

(٤) س : + قط .

(٥) Bryson : س : بروشن . م يضبطها بروسن . راجع ما أورده برايسون في ترييع الدائرة في أناطوطيقا

الثانية ٧٥ ب . ٤٠ وسوفسطيا ١٧١ ب . ١٦ ، ١٧٢ ، ٤١

(٦) س : مقدمة .

(٧) س : للشكل .

(٩) س : ساقطه .

(٨) ب : بإلغاء المهلة والذال المعجمة . م : بدون قط .

(١٢) س : ساقطه .

(١١) س : يقع فيه .

(١٠) م : الخطوط .

وقيل في التعليم الأول ^(١) قول مجمل : وهو أن هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة ^(٢) الهندسة ، بل هو عام مشترك فيه ويوجد لأشياء أخرى ويطابقها ، وليست تلك الأشياء متناسبة الجنس — أى مشتركة في الموضوع أو جنس الموضوع .

وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس ^(٣) لأعلى الشروط البرهانية ، إن السبب فيه أنه أخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير ، لأنه وضع في قوة كلامه « أن الأشكال التي هي أعظم من أشياء واحدة بعينها كالأشكال التي في الدائرة ، وأصغر من أشياء واحدة بعينها كالأشياء المحيطة ، هي أشياء متساوية » — أى ^(٤) كالدائرة — وذلك هو الشكل المستقيم الخطوط المذكور ^(٥) . قال : وهذه المقدمة غير خاصة بالأشكال ، بل بالأعداد وبالأزمنة وغير ذلك . فذلك صار البرهان غير مناسب .

وأظن أن هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس ، وإن كانت غير خاصة بالمقادير ، فهي خاصة بجنس المقادير — أعني الكم . والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم : مثل أن الكل أزيد من الجزء ، وأن كل كمر إما مساوٍ وإما أزيد وإما أنقص . فإن هذين أولاً للكم ثم للمقادير والعدد . وإذا أريد أن يجعل خاصين بأحد الموضوعين قيل في المقادير إن الكل أعظم من الجزء ، وقيل في الأعداد إن الكل أكبر ^(٦) من الجزء . وأيضاً قيل في المقادير إن كل مقدار إما مساوٍ لمقدار آخر أو أزيد أو أنقص ؛ وفي الأعداد كل عدد إما مساوٍ لعدد آخر وإما أزيد وإما أنقص . ومن هذا الجنس ما يقال تارة : إن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ؛ وتارة الأعداد المساوية لعدد ^(٧) واحد متساوية ؛ وما أشبه ذلك . وجميع هذه على نحو ما أنكره هذا المتأول . وبالجمله فليس إنما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادئ مبادئ خاصة المحمولات بموضوعاتها ^(٨) ، بل والخواص بأجناسها أيضاً التي ^(٩) تسترك فيها . ولكن ينقل من العموم إلى الخصوص بما قد أشير إليه . وهذا يمكن أن يعمل ^(١٠) بهذه المقدمة فيقال :

(٢) س : بطريق .

(١) س : ساقطه .

(٤) س : ساقطه .

(٣) يشير إلى القياس الذي وضعه برايسون على تربيح الدائرة .

(٦) س : أكثر .

(٥) م : المذكورة .

(٨) س : لموضوعاتها .

(٧) س : لعدد ، ومن قوله لمقدار إلى قوله لعدد ساقط في م .

(١٠) ب : أن أيضاً يصح .

(٩) س : الذي .

إن الأشكال أو المقادير ذوات الأشكال التي هي أصغر من أشكال بأعيانها وأكبر^(١) من أشكال بأعيانها فهي متساوية ، فيصير حينئذ مبدأ ملائما . فإن لم يصّر هذا مبدأ فلا واحد من تلك المبادئ الأخر .

ولكن الوجه الذي عندي^(٢) في هذا أن هذه المقدمة إنما تنفع إذا أخذت هكذا^(٣) :
إن الدائرة واسطة بين أشكال بلا نهاية في القوة داخلية فيها ، وأشكال بلا نهاية^(٤) في القوة محيطية بها . أعني بالواسطة ماهو أكبر من كل^(٥) هذه وأصغر من كل تلك بأعيانها . وهاتنا شكل مستقيم الخطوط لاحالة هو أكبر^(٥) من جميع الداخلة وأصغر من جميع الخارجة . فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط^(٦) متساويان . فإن فرضت الأشكال أشكالا بأعيانها ولم تفرض غير متناهية ، لم يجب أن يكون المتوسطان بينهما متساويين ، إلا أن توضع تلك الأشكال على ترتيب متصل ، وهذا لا يمكن في الأشكال ، لأن كل شكل يفرضه أصغر من الدائرة فهناك شكل آخر أيضا أكبر منه وأصغر من الدائرة . بل يحتاج أن تقع هذه الداخلة والخارجة أشكالا بالقوة بغير نهاية ، فيكون حينئذ قد أخل من وجهين : أحدهما في البرهان والآخر في المطلوب . أما في البرهان فلا أنه تكلم على أمور بالقوة وجعل منها المقدمات : وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والأشكال ، ولا من العوارض الذاتية بمنس الكم ، بل أعم من جميع ذلك لأنه من العوارض الذاتية بالموجود . وإنما ينقل^(٧) من العلم الأعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود ، وما يعرض له بذاته من جهة ماهو موجود ، إلى العلوم الناظرة في أشياء^(٨) تحت الموجود ، إذا كانت تلك^(٨) الأشياء من شأنها أن تكون بالقوة وبالفعل كالأموال القابلة للتغير والحركة . وأما الصورة الهندسية فإتاما تؤخذ مجردة عن المواد ، ومشارا^(٩) إليها في الوهم والعقل بالفعل^(١٠) على أنها أمور موجودة .

وأما الخلل في المطلوب فهو شبهه هذا بعينه : لأن ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا إليه بالفعل . إنما نشير إليه^(١١) على أنه موجود بالقوة بين أمور ما بالقوة بمجهولة . والبيان الذي يبين

(١) م : غير واضحة

(٢) س : عنده

(٥-٥) ساقط في س

(٧) س : يتخلل

(١٠) م ساقطة

(٣) م : هذا

(٦) س : ساقطة

(٨-٨) س : ساقط

(١١) س بل إنما يشار إليه

(٤) س : لا نهاية لها

(٩) س : يشار

أن مضلعا مثل^(١) هذا ليس يكون أيضا هندسيا : بل إما جدليا وإما منطقيًا — أى من العوارض الغريبة . وأنا أظن أنه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا .

وقيل في التعليم الأول يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض الذاتية والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسباً^(٢) ويكون إنما قام البرهان على الشيء^(٣) من جهة ما هو . مثلاً لو أردنا أن نبين أن ثلاث زوايا المثلث مساوية لثلاثين ، فيجب أن نأخذ الحد الأوسط من الأمور الذاتية للثلاث أو لجنس المثلث : وبالجملة للموضوع الذى المثلث من عوارضه الذاتية . فإن جاء حد^(٤) أوسط من جنس آخر ، فيجب أن يكون من جنس أعلى وينقل^(٥) عنه إلى ماتحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر ، والحساب والموسيقى . ويكون السبب في ذلك هو المشاركة في الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل . فيكون حينئذ العلم الأسفل يعطى برهاناً ، والعلم الأعلى يعطى برهاناً لم . وذلك لأن المقدمات تكون في العلم الأسفل مأخوذة مسامة على سبيل موضوعات أو مصادرات غير معلومة العلل ، ومعلوم أن نتائجها لا تكون على الحقيقة يقينية مالم يحصل اليقين بمقدماتها . وإنما يحصل اليقين بمقدماتها في العلم الأعلى ، إذ كان الأوسط إنما هو بالذات في العلم الأعلى . فهناك نظفر بالعلل والأسباب الذاتية . فإن نقل أحد ذلك البرهان من العلم الأعلى إلى الأسفل ، فقد أدخل في العلم الأسفل ما ليس منه .

وقد ظن قوم أن المراد في ذلك أن^(٦) العلم الأعلى يعطى العلم في المسألة بعينها التى يعطى العلم الأسفل فيها الإن ، وهذا غير سديد : لأنه على هذا التأويل يجب أن تجعل المسألة فيهما واحدة بعينها ، فيكون العلم الأسفل مشاركاً للعلم الأعلى في المسائل ، ويكون لاحتالة مشاركة في الأمور الذاتية للموضوع في المسألة^(٧) ، فيكون مشاركاً في الأوسط ، فيكون صالحاً لأن يبرهن في كل واحد منهما بما يبرهن به في الآخر ، ولا يفترقان بأن هذا يعطى الإن وذلك يعطى العلم بل يجب أن يعلم أن الأعلى إنما يعطى العلم على الوجه الذى قلناه ، أو على وجه بناء حيث تكلمنا في حال الموسيقى والمناظر ، لا على الوجه الذى قيل . وبالْحَقِيقَةُ^(٨) فإن الوجه الذى قيل^(٨) في الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعو إليه الضرورة وقصور الإنسان عن^(٩) إعداد ما يحتاج إليه قبل وقته لنفسه فضلاً عن غيره ممن ينظر نظراً في أمر يحتاج إلى عدة .

(٢) س : متناها .

(١) أى يبرهن على وجود مضلع مثل هذا .

(٥) س : وينقل .

(٤) س : حدا .

(٣) م : شئ .

(٧) أى موضوع المسألة .

(٦) م : ساقطه .

(٩) س : حل .

(٨-٨) ساقط م .

ولولا ذلك لكان بالحرى أن يبرهن على أحوال الخطوط التي تؤخذ ^(١) في المناظر ، وأحوال الأعداد التي تؤخذ ^(٢) في الموسيقى ، لا في علمي المناظر والموسيقى ، بل في علمي الهندسة والحساب [١٠٤ - ١] ، وتعد نتائجها لأصحاب المناظر والموسيقى . ولكن لما كانت المنة ^(٣) الإنسانية قاصرة عن ^(٤) معرفة جميع المقدمات التي تتفق إليها ^(٥) في المناظر والموسيقى حاجة ما — إذ كان ذلك كثيرا جدا — لم يمكن إعدادها إعدادا مستوفى ، بل أعد من ذلك ما تفتقر إليه الأصول دون الفروع ، أو تفتقر إليه الأصول المشعور بها دون أصول يشعر بها بعد .

فلما أوقع الإمعان في الاستنباط حاجة إلى مقدمات أخرى كُسل عن أن تفرد عن العلمين ^(٦) وتلتحق بالعلم الذي هو منه . ولنرجع إلى ذكر اختلاف معونة العلمين على ^(٧) اللم والإن فنقول ^(٨) :

أما العلمان المختلفان في العلو والدون ففي الأكثر إنما يتم البرهان المعطى للـم من العلم الأعلى للأسفل بأن يعطى الأعلى الأسفل ^(٩) مقدمات تؤخذ مبادئ البرهان . ومن هذا القبيل أيضا أن يكون في أحدهما برهان حده الأوسط علة ما ، وفي الثاني برهان آخر حده الأوسط علة ما أخرى قبل تلك العلة — وهو علة العلة . فيكون الأسفل لم يعط العلة بالتام .

وكثيرا ما تكون أمثال هذه المسائل مرادة في العلمين . والسبب في ترديدها قصور من الناس عن المبالغة في التمييز . مثاله أن العلم الطبيعي والفلسفة الأولى يشتركان في النظر في تشابه الحركة الأولى وثباتها ^(١٠) . لكن العلم الطبيعي يعطى العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها ، والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها ، فيمنع أن يعرض فساد أو تغير . والفلسفة الأولى تعطى العلة الفاعلة المفارقة التي هي الخير المحض والعقل المحض ، والعلة الغائية الأولى التي هي الوجود ^(١١) المحض . والبرهان في العلمين مختلفان ^(١٢) ، لكن العلم الطبيعي مع أنه أعطى برهانا ما فإنه لم يعط

(١) م : توجد ، والمراد تؤخذ أي تدرس وتعالج والضمير عائداً على أحوال الخطوط لا على الخطوط وأحوال الأعداد لا على الأعداد .

(٢) المنة بضم الميم : القوة . (٣) س على : وهو خطأ .

(٤) تتفق إليها حاجة أي تصادف حاجة إليها .

(٥) م : كسل عن أن يفرد عن العالمين ؛ س : كسل أن يفرد من العلمين . (٦-٦) ساقط في س .

(٧) س : للأسفل . (٨) ب ك م : وبيانها . (٩) س : الجواد .

(١٠) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأمح مختلف .

للبرهان الى مطلقا ، بل أعطى أن ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة .
والعلم الأعلى أعطى البرهان الى الدائم مطلقا ، وأعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد
لها فيدوم مقتضاها .

وكذلك العلم الطبيعي يعطى العلة في كون الأرض ^(١) غير كرية بالتحقيق ، ووقوع الماء
في قعور منها حتى ينكشف أديمها في بعض النواحي . فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي أن الماء
بالطبع سيال إلى القعور والأرض يابسة لا تتشكل بذاتها ؛ بل تحفظ الأشكال الاتفاقية . فإذا ^(٢)
اتفق لأجزائها كونٌ وفسادٌ بقي مكان الفاسد قعرا ووهدة ، ولم يجتمع لأجله الباقي على الشكل
الكري ، وبقى مكان الكائن ربوة . وكذلك الحال عند اتفاق سائر الأسباب التي توجب نقل
جزء منها عن موضعه . وأما الماء والهواء وغير ذلك فكلٌ يجتمع على شكله إذا زيد عليه أو نقص
منه . وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري الذي لا يجوز غيره أن يكون مقتضى طبيعة
البسيط .

وأما في الفلسفة الأولى فتكون العلة لهذا مثلا من جهة الغاية : وهو أن تستقر الكائنات
على مواضعها الطبيعية . والحال في البرهانيين ما قلناه .

فهذا ما هو على الأكثر من حال معونة الأعلى في العلم ^(٣) . وأما في الأقل فربما أخذ العلم
الأعلى مبادئ العلم من العلم الأسفل بعد ألا تكون تلك المبادئ متوقفة في الصحة على صحة مبادئ
إنما تبين في العلم الأعلى ، أو تكون تبين بمبادئ من العلم الأعلى . لكن إنما تبين بها ثانيا من العلم
الأعلى مسائل ليست مبادئ لها وللجزء الذي فيه من هذا العلم الأسفل . بل كما أن بعض مسائل
علم واحد تكون مبادئ بالقياس إلى بعض مسائل منه بواسطة مسائل منه هي أقرب إلى المبادئ
منها ؛ فلا ^(٤) يبعد أن تكون مسائل علم ماتبتين بمبادئ من علم آخر ، ثم تصير تلك المسائل مبادئ
لمسائل أخرى من ذلك العلم الآخر بلا دور . فيكون هذا حال مسائل تبين في علم أسفل بمبادئ
من علم أعلى ؛ ثم تبين ^(٥) بها مسائل ما من علم أعلى . وإما أن تكون هذه المبادئ المأخوذة

(١) أظن أنه يقصد اليابس لا الكرة الأرضية .

(٢) س ٦ ب : وإذا . (٣) س : الكم وهو خطأ . (٤) س : ولا .

(٥) س يتبين .

من العلم الأسفل لا تبين بمبادئ^(١) من العلم الأعلى بوجه ، وذلك مثل أن تبين بالمبادئ البيئة بأنفسها أو بالحس أو بالتجربة .

وإذا كانت هذه مبادئ مسائل من العلم الجزئى هى مبادئ لمسائل^(٢) من العلم الأعلى ، صارت بوساطة^(٣) العلم الجزئى مبدأ ما لمسائل من العلم الأعلى . لكن المبنى على الحس والتجربة لا يعطى اللم فى علم أسفل ولا علم فوق ، بل إنما يمكن أن يعطى^(٤) اللم من هذه فى العلم الأعلى ما كان مبنيا على المبادئ البيئة بنفسها .

واعلم أن الأمور الجزئية الحسية والتجريبية هى أقرب إلى العلوم الجزئية منها إلى العلوم الكلية ، كما أن الأمور العامة العقلية أولى بأن تكون المبادئ المقتضبة منها مبادئ العلوم الكلية ؛ فإن ما كان أشد عموما فهو أولى بأن يكون مبدأ للعلم الذى هو أشد عموما .

وأما العلوم التى ليس^(٥) بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض ، فكثيرا ما يكون أحد العالمين معطيا فى مسألة واحدة بعينها برهان الإن ؛ والآخر معطيا فيه^(٦) برهان اللم . مثل أن العلم الرياضى يعطى فى كرية الماء برهان إن بالدليل ؛ والعلم الطبيعى يعطى برهان اللم . وأيضا كذلك القول فى كرية الأرض ووقوعها فى الوسط ؛ وكرية الأجسام السماوية ؛ فإن الرياضى يعطى برهان الإن والطبيعى يعطى برهان اللم فى جميع ذلك .

وكثيرا ما يتفق أن يكون أحد هذين العالمين من هذه العلوم التى ليس بعضها تحت بعض يعطى الآخر مبدأ لم^(٧) مثل العدد والهندسة^(٨) فى مسائل المقالة العاشرة .

ولا يتفق فى العلوم الجزئية أن يعطى عالمان معا برهان اللم لمسألة واحدة . ونحن نخبر من بعد عن العلة فى ذلك . فإننا سنوضح بعد أن العلل كم^(٩) هى ، وأنها كيف تكون حدودا وسطى . وإذا كانت حدودا وسطى كيف^(١٠) تكون حتى تكون معطية البرهان^(١١) التام .

-
- | | |
|------------------------|---|
| (١) م كاب من : مبادئ . | (٢) م المسائل . |
| (٣) س : بوساطة . | (٤) س : يكون يعطى . |
| (٥) س : ليست . | (٦) هكذا فى جميع المخطوطات ، والأولى أن تكون فيها . |
| (٧) س : اللم . | (٨) س : للهندسة . |
| (٩) س : كما . | (١٠) س : فكيف . |
| (١١) س : للبرهان . | |

وأما ما هنا فنقول على الجملة إن الأسباب^(١) أربعة: مبدأ حركة — أى الفاعل وما فى جملة — الموضوع^(٢) وما فى جملة، والصورة وما يجرى مجراها ، والغاية وهى التمام الذى لأجله يكون ما يكون ، وإليه نسوق مبدأ الحركة وما يجرى مجراه .

وقد يتفق أن تجتمع هذه الأسباب كلها لشيء واحد بالذات . وربما كان الشيء ليس له من الأسباب إلا الفاعل والغاية فقط كالمقول المفارقة . وربما كان للشيء جميع هذه الأسباب . وإذا لم يكن للشيء مادة وحركة فإن الفاعل الذى يقال له إنه فاعل ، فبنحو آخر يقال : وتكون نسبته إليه نسبة داخلية فى صورته . وكذلك غايته .

فكل ما هو مجرد عن المادة فإنما يمكن أن يعطى من الأسباب ما هو صورته فقط . وتسمى العلوم المختصة بمثله علوماً انتزاعية . فن العلوم الانتزاعية ما انتزاعته بالذات كالعلوم الناطرة فى الموجودات التى صورها مفارقة للمواد عى الإطلاق . ومنها ما هى انتزاعية بالحد كالعلوم الرياضية . فإن موضوعاتها أمور غير مفارقة للذات للموضوعات ؛ ولكن مفارقة للحدود لها ؛ وذلك لأن موضوعاتها أمور غير معينة بالنوع : فإن المثلث كما يكون فى^(٣) خشبة كذلك يكون فى^(٤) ذهب . فليس تقتضى طباعها موضوعاً معيناً ، بل كيف اتفق . فليس شيء من الموضوعات التى توجد^(٥) فيه داخلية فى حدودها لهذا السبب .

وأما الصور الطبيعية فإن لكل واحدة^(٦) منها مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن أن توجد تلك الصورة منها مفارقة لها ، ولا فى مادة أخرى^(٧) . فطبائع تلك الصورة منتصة بتلك المادة . فلذلك تدخل المواد فى حدودها . والأمر الطبيعى هى التى تجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها .

ثم من المعلوم^(٨) أن ما كانت الحدود الوسطى فى برهانه مأخوذة من علل صورية فقط ، فلا يجوز أن يشترك فى البرهان عليه علمان — إذا أريد بالبرهان برهان اللم . وأما إذا كانت له

(١) أى اطل .

(٢) يريد به المادة .

(٣) س : واحد .

(٤) م ٦٥ : العلوم .

(٥) س : يؤخذ ولعلها تؤخذ .

(٦) س : من .

(٧) أى ولا يمكن أن توجد فى مادة أخرى .

علل مختلفة ، فلا يخلو إما أن يكون بعض الأسباب^(١) خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الأول الفاعل للأمور الطبيعية على الإطلاق ، والغاية^(٢) القصوى ، فإنها مفارقة للوجودات الطبيعية . أما السبب الفاعل بالذات ، وأما الغاية القصوى لها فن وجه بالحد ومن وجه^(٣) بالذات . وإما أن تكون كل تلك داخلة في موضوع الصناعة : أى إما كائنة أنواعا لها [١٠٤ - ب] أو كائنة من^(٤) عوارض الذاتية مثل السبب الفاعل والتامى والمادى والصورى لموجودات مآطبيعية ، دون العامة للكل مثل أسباب الإنسان أو أسباب نوع أو جنس آخر من الكائنات الطبيعية أو الطبيعيات التى ليست بكائنة ، فإن أسبابها الظاهرة كلها طبيعية .

ونشرح هذا فيما هو أظهر كالإنسان ، فإن سببه الفاعل الظاهر إما إنسان أو نطفة أو قوة فى نطفة وصورة فيها . وهذه الثلاثة إما نوع موضوع الصناعة وإما صورة وإما عرض ذاتى داخل^(٥) فى موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن . وسببه المادى إما الأركان أو الأخلاط أو الأعضاء ، وهو من أنواع الجسم الطبيعى . وسببه الصورى النفس ، وهو ، من حيث هو ، صورة^(٦) للجسم الطبيعى وكما له . وسببه الفاعل الكمال الذى يخصه ، وجود^(٧) أكمل جوهر يمكن حصوله^(٨) من مبادئ كائنة فاسدة حصولا متحدا من نفس وبدن ، حتى يكون من شأنه أن تبقى نفسه للسعادة . وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى التى لا يمكن أن توجد فى غيره .

ويشبه أن يكون الفاعل والصورة والغاية فى الأمور الطبيعية واحدا بالنوع ، وأن تكون الغاية التى هى غير الصورة فى الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ، ومن عند مبدأ أعلى من الطبيعة وغاية له ، مثل أن فاعل الإنسان إنسانية مآ ، وصورته إنسانيته ، وهى غاية الفاعل^(٩) الطبيعى . وأما الكمال الآخر كالطحن الذى هو الغاية المقصودة فى تعريض الأضراس للطحن ، فهى مقصودة عند مبدأ أعلى من الطبيعة . وأما نفس التعريض فإنه غاية للفاعل الطبيعى ومقصوده . فكأن الغاية فى الطبيعيات غايتان : غاية هى صورة — وهى نهاية حركة وتمام محرك طبيعى — مثل التعريض — وغاية بعد الصورة ليست الصورة المقصودة قصداً أوليا فى حركة التكوين ، وهى مثل الطحن . وهى غاية لفاعل أعلى من الطبيعة .

(١) أى الطل المشار إليها . (٢) أى مثل الغاية . (٣) س : جهة .
 (٤) س : هن . (٥) س : ساقطة . (٦) صورة خبره هو الأولى .
 (٧) خبر سببه . (٨) حصوله له . (٩) س : الفعل .

ونقول بقول مطلق إن المادة والصورة لا يجوز أن يكونا غريبيين^(١) من جنس الصناعة؛
والفاعل والغاية ربما كان غريبيين . فإذا^(٢) مهدنا هذه الأصول فنقول :

إذا أمكن أن تكون بعض أسباب الشيء خارجا^(٣) عن موضوع صناعته وواقعا في صناعة
أخرى ، أمكن أن يكون على المسألة برهاتان من علمين . وأما إذا كانت الأسباب متعلقة
بالموضوع غير غريبة منه ، لم يمكن^(٤) في غير ذلك العلم إعطاء برهان للم .

فقد اجتمع من جميع ما قلناه أنه لا سبيل إلى إقامة البراهين إلا من مبادئ خاصة . وبهذا^(٥)
السبب نغلظ فنظن في كثير من الأشياء أننا علمناه بالحقيقة إذا كانت المقدمات المأخوذة
في قياساتها صادقة ولا نكون علمناه العلم^(٦) الحقيقي إذا^(٧) لم تكن مناسبة .

(١) س : غريبيين .

(٢) س : فإذا .

(٣) ب ك م : خارجة .

(٤) س : يمكن .

(٥) س : فهنا .

(٦) س : ساقطه .

(٧) م : إذ .

الفصل العاشر^(١)

من البين أنه لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها، وإلا فما يبين به المبدأ هو المبدأ، والعلم به أحق من العلم بما قيل إنه مبدأ له . فبعض مبادئ العلوم بيّنة بأنفسها ، وبعضها محتاجة إلى بيان . وكلاهما من المستحيل أن يبيّنا في العلوم التي هي لها مبادئ أول .

أما البيانات بأنفسها، فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم آخر . وأما ما ليس بيّنا بنفسه فإنما يمكن بيّانه في علم آخر، وخصوصا في علم أعلى . ومبادئ^(٢) العلم الأعم الذي سائر العلوم تحته جلها^(٣) بيّنة بنفسها ، وبعضها مأخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا^(٤) ، وذلك قليل .

وأما^(٥) موضوع الصناعة فقد يجب أن يصدق^(٦) به وأن يتصور جميعا ، فما كان منه ظاهر الوجود - فني الحد مثل الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم ، بل اشتغل^(٧) بأن يوضع حده فقط . وما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة ، فإنهم يضعون وجوده أيضا . ووضع وجوده هو من جملة مبادئ الصناعة التي تسمى أصولا موضوعا، لأنه مقدمة^(٨) مشكوك فيها ، مبنى عليها الصناعة . وإن كانت^(٩) ظاهرة الأمرين جميعا كان تكلف^(١٠) وضع الأمرين فضلا .

وربما وضعوا الحدود فقط في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا ، إذ قد يفهم من ذلك أن الشيء موجود وأن الحد ليس بحسب الاسم^(١١) بل بحسب الذات : كقولهم في فاتحة علوم الهندسة إن النقطة شيء لا جزء له .

(١) ليس لهذا الفصل عنوان مكتوب ويمكن أن يوضع له العنوان الآتي "لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها" .

(٢-٣) م : وجب مبادئ العلم الأعم الذي سائر العلوم مرتبة تحته . (٣) م ذكرناه .

(٤) أما ساقطة من ب هـ م . (٥) م يتصدق .

(٦) م أن . (٧) م ساقطة .

(٨) يريد موضوعات الصناعات ، وكان الأولى أن يقول كان ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

(٩) م ساقطة . (١٠) يريد أن الحد (التعريف) ليس حدا لفظيا فقط .

وأما المحمولات الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فإنها هي المطلوبة كما^(١) قلنا مرارا ، فلا يمكن أن يوضع وجودها على سبيل أصل موضوع أو مصادرة ، ولا^(٢) على سبيل البيان قبل البرهان عليها . إنما يوضع في فاتحة الصناعة^(٣) حدودها إن كانت خفية الحدود . وأما إن كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزائد والناقص وما أشبه ذلك في علم الهندسة ، فربما لم يتكف وضع ذلك . بل إنما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والأصم والمنطق^(٤) في الهندسة ، والزوج والفرد والمربع والمستدير^(٥) في الحساب . فهذا القسم إنما يوضع فيه الحدود فقط .

وأما المبادئ ، فيجب أن تكون قد علمت من طريق الماهية وهو التصديق ، حتى يمكن أن يعلم بها هلية شيء آخر ، إما تصديقا حقيقيا ، أو تصديقا وضعيا . ولا بد من تصورهما وإلا لم يمكن التصديق بها ؛ فيجب أن تكون موضوعة الإنية في نفسها ، وموضوعة ماهية الأجزاء في فاتحة الصناعة ، إلا أن يستغنى لفرط الشهرة والوضوح^(٦) عن ذلك . وإن كانت أعم من الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل .

فإذن الموضوعات إن احتيج^(٧) إلى التنبيه على وجودها وضعت موضعها ولا برهان عليها في الصناعة ، بل على^(٨) عوارضها الذاتية . وأما العوارض الذاتية فتحد حدا فقط إن احتيج إليه ، ولا يوضع موجودة إلا عند الفراغ عن إقامة البرهان في مسألة مسألة ليستين منه أنها موجودة لموضوع أو مطلوبة عن موضوع .

والمبادئ التي ليست أصولا موضوعة وليست مصادرات فإن وضعها من التكلف ، مثل أن النقيضين^(٩) لا يجتمعان وما أشبه ذلك . وإن نازع فيها منازع فلا تنقلب بذلك أصلا موضوعا أو مصادرة ، لأن تلك المنازعة باللسان دون العقل ، وبالقول الخارج دون القول الداخل^(١٠) .

(١) ب م كما . (٢) س لا بدون الوار .

(٣) أى الصناعة أي كانت : س فاتحة الكتاب الصناعة .

(٤) الأصم irrational والمنطق rational .

(٥) س المكعب والمسدس بدلا من المستدير .

(٦) س أو الوضع ، وقوله عن ذلك متعلق بقوله يستغنى .

(٧) س فروع العلوم إذا احتيج . (٨) أى بل البرهان على الخ . (٩) م ب القبيض .

(١٠) م الخارج .

وإنما القياس الذى يتكلف أحيانا في تصحيح شىء من ذلك أوتبكت مخالف فيه من السوفسطائية^(١)، فإن ذلك كله نحو القول الداخلى لا^(٢) الخارج ، وعلى ما عرف فيما سلف ويعرف فيما يستأنف .
وأما المبادئ التى قد يشك فيها ، فلا بد من أن يوضع وجودها وتفهم ماهية أجزائها إن لم تكن^(٣) بيئة تصور الأجزاء .

والحد فليس أصلا موضوعا ولا مصادرة لأنه ليس فيه حكم ، بل إنما يوضع لتفهم اسم فقط ، اللهم إلا أن يُسمى إنساناً^(٤) كل مسموع في فوائج الصناعات أصلا موضوعا . بل إنما الأصول الموضوعية أشياء مصدق بها وهى في أنفسها صادقة تجتمع من التصديق بها — ولو بالوضع مع مقدمات أخرى — نتيجة . والحدود ليست كذلك . ولما قيل في التعليم الأول هذا فُطِنَ^(٥) لظن لعله يسبق إلى بعض السامعين : أنه ربما كان من المقدمات المستعملة مبدأ ما لعلم كله ، أو لمسألة منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة . فكأن سائلا سأل وقال : قد نرى في العلوم أصولا موضوعة ومقدمات كاذبة يتدرج^(٦) منها إلى المسائل مثل أن المهندس يقول خط^(٧) اب لا عرض له ، وهو مستقيم ، ولا يكون كذلك . ومثل اب ج مستقيم الخطوط ، متساوى الأضلاع ، ولا يكون في الحقيقة كذلك ، بل يكون كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك إنتاج^(٨) نتيجة صادقة . وإنما يكون كاذبا لأن ذلك^(٨) الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما في الحقيقة ، ولا ذلك المثلث يكون متساوى الأضلاع في الحقيقة . فأجيب وقيل إن هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان إلى مثله ، والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض ؛ وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوى الأضلاع المستقيمة ، بل إنما خط ذلك وشكل هذا إعانة للذهن بسبب التخيل . والبرهان هو على المعقول دون المحسوس والتخيل . ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج إلى تشكيل^(٩) ألينة .

(١) السوفسطائيين . (٢) س دون .

(٣) م يمكن . (٤) س إنسانا .

(٥) س فُطِنَ وكلمة لظن ساقطة . (٦) م يتدرج .

(٧) س مثل ما يقوله المهندس من أن خط الخ . ب مثل ما أن المهندس يقول .

(٨) س ساقطة ؛ (٨ — ٨) ساقطة من م .

(٩) س تشكيل وهو خطأ .

فقد بان أن الأصول الموضوعية مصدق بها ، وعلى (١) للتصديق بالنتيجة والمطلوب ، ولا كذلك الحد .

وأبضا (٢) فإن كل أصل موضوع فهو محصور : كل أو جزئى . وليس شئ من الحدود محصور (٣) كل ولا جزئى . فليس شئ من الأصول الموضوعية بمحدود. على أنه لا حاجة إلى هذا البيان بعد ما قيل .

ولأن قوما حسبوا أن موضوعات العلوم هى صور مفارقة ، لكل نوع منها مثال يشبه قائم (٤) بذاته على وجود لا فى مادة ، فبالحرى أن يقع الشك وحله فى جملة ما يتعلق بالبرهان . ويجب أن نذكر أولا السبب [١٠٥] الذى حمل أولئك على هذا الظن فنقول :

إنما وقع أولئك القوم فى هذا الظن من جهة قياس قاسوه فقالوا إن هذه العلوم كلها إنما تنظر فى موجودات (٥) ما ، فالمعلومات (٥) لا فائدة فى النظر فيها . ثم الموجودات إما واقعة تحت الفساد والتغير ، وإما دائمة الوجود غير متغيرة . وأبضا إما محسوسة ، وإما معقولة . والفسادات لا برهان عليها ولا حد لها . والمحسوسات ليست أبضا (٦) مبرهنا عليها ولا محدودة من جهة ما هى محسوسة وشخصية ، بل من جهة طبيعية عقلية أخرى . فالبرهان (٧) ليس يقوم على الشمس من جهة ما هى هذه الشمس ، بل من جهة ما أنها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها (٨) والشخصية (٩) العارضة لها . وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هى هذه الشمس .

فإذا كان كذلك ، كان البرهان على صور معقولة مجردة عن المادة ، لثلا تكون محسوسة ولا قابلة للفساد .

وكذلك الحد . فبعضهم وضع ذلك للمعدييات فقط ، وبعضهم للمعدييات والصور الهندسية ، (١٠) وبالجمل للصور التعاليمية (١١) دون الطبيعية ورقى إليها (١٢) الطبيعية .

-
- | | |
|----------------------------------|--|
| (١) أى وبأن أنها ظل . | (٢) من وقيل أبضا . |
| (٣) من محصورة . | (٤) من وذلك المثل قائم . |
| (٥-٥) م موجودات فأما المعلومات . | من لأن المعلومات . |
| (٦) من والمحسوسات أبضا ليست . | (٧) من فإن البرهان . |
| (٩) من من الشخصية . | (١٠) من وبعضهم وضع ذلك للمعدييات والصور الهندسية . |
| (١١) من التعليمية . | (١٢) من أليما . |

وكان مأخذ هؤلاء في الاحتجاج شيئا آخر : وهو أن هذه ^(١) مستغنية عن المادة في الحد ، وكذلك في الوجود . قالوا : وأما ما يضعه الرياضى من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه . والخط والشكل الحقيقي عقلى وعليه البرهان .

وقوم ألفوا الهندسيات من العدديات ، وجعلوا العدديات مبدأ الهندسيات . وأما أفلاطن فجعل الصور ^(٢) المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات فسمها إذا كانت مجردة مثلاً ، وإذا اقترنت بالمادة صورا طبيعية . وجميع هذا باطل ، فإن الصور الطبيعية لا تكون هى هى إذا جردت عن المادة ، والصور التعليمية لا تقوم ^(٣) بلا مادة وإن كانت تحد لا بالمادة ، والكلام فى إبطال هذه الآراء والقياسات الداعية إليها إنما هو فى صناعة الفلسفة الأولى دون المنطق وعلوم أخرى ، بل يحسن فى المنطق بوجه من الوجوه أن يبين أن هذه وإن فرضت موجودة فلا مدخل لها فى علم البرهان ولا هى موضوعة لهذه البراهين التى نحن فى تعليمها : لأن هذه البراهين وإن كانت بالذات وأولا لأموور عقلية كلية ، فلإنها ثانيا وبالعرض للحسوسات والفسادات . فإن كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس ، وكل حكم يصح على النَّبِّ ^(٤) على الإطلاق فيصح على هذا الغب . وإذا صح أن كل إنسان حيوان ، صح على إنسان ما أنه حيوان .

والبرهان إنما لا بد من أن يكون فيه ^(٥) قول ^(٦) كلى ليكون شاملا للكثرة بأن يعطى اسمه وحده للكثرة الجزئية . ويمكن أن يجعل الكلى فيه المحكوم عليه بالحكم الكلى حداً أوسط موجباً على الكثرة بالاسم والحد . فما حكم عليه حكم على الكثرة . وأما الصور فلإنها إن كانت موجودة فلا يجب أن يكون الحكم عليها حكماً على الكثرة من الجزئيات الشخصية ^(٧) ، ولا يمكن أن تكون حدوداً وسطى فى إثبات شئ ^(٨) على الكثرة من الجزئيات الشخصية ، وذلك لأن المثل وإن أنزلنا أنها تعطى الكثرة أسماءها ^(٩) ، فلا يمكننا أن نقول إنها تعطى حدودها : لأنه ليس

(١) المراد بهذه الصور التعليمية .

(٢) س الصورة . (٣) أى لا تقوم فى الوجود الخارجى .

(٤) س فى الغب . والغب معان كثيرة ولعله يشير هنا إلى حى الغب وهى حى تأخذ يوماً وتدع يوماً .

(٥) س ساقطة . (٦) أى اسم كلى . (٧) س من الشخصيات ألبه .

(٨) س إثباتها شيئا . (٩) ب ٦ أسماءها .

شئ من الجزئيات صورة^(١) عقلية مفارقة أبدية — وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة . وكيف^(٢) يمكن أن تكون طبيعة الإنسان المحسوس تحمل عليها طبيعة الإنسان المثالي ، وهذا الإنسان حيوان ناطق مائت ، وذلك لا حيوان ولا ناطق إلا باشتراك الاسم ، ولا مائت . وكيف يقال لشئ^(٣) من هذه إنها تلك كما يقال إنها حيوان ؟

فلإذن الصور المثلثة لا تُعْطَى أَسْمَاؤها وحدودها مما للكثرة والجزئيات^(٤) ، فلا تصلح أن تتخذ حدودا وسطى في برهان على الجزئيات ، وإن كان ذلك البرهان برهانا بالعرض . وكذلك لا يجوز أن تكون حدودا كبرى . وأما أنها ليست حدودا صغرى فلا ، لأن الحدود الصغرى إما أن تكون أعيان الموجودات المبحوث عن أحوالها ، وإما أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان الموجودات . وليست أعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ، ولا هي أيضا أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان تلك الموجودات لأنها حينئذ تكون حدودا وسطى ، وقد بينا أنها لا تكون حدودا وسطى . ولا هي أيضا الموضوعات الأولية لهذه العلوم حتى تكون إنما تطلب أعراضها الذاتية . وذلك لأننا أيضا إنما نطلب أعراضا ذاتية لأموه هي إما أعيان ، وإما الحكم عليها كالحكم على الأعيان . وليست^(٥) المثل على أحد الحكمين . فليس الصور والمثل المفارقة إذن داخلية في موضوعات^(٦) البراهين ولا في مبادئها بوجه^(٧) .

(١) من بصورة .

(٢) م كيف بدون الوار .

(٥) من فليس .

(٣) من ساقطة .

(٦) من موضوع .

(٤) والجزئيات .

(٧) من راقه فقال ألم .

المقالة الثالثة

من الفن الخامس^(١)

الفصل الاول

في المبادئ والمسائل المناسبة وغير المناسبة^(٢) وكيف تقع في العلوم

المبادئ الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الأول الذى منه تشعب كلها :

أعنى قولنا "إن كل شيء إما أن تصدق عليه الموجبة وإما أن تصدق عليه السالبة" ليس يوضع^(٣) في العلوم وضعاً بالفعل إلا عند مخاطبة المغالطين والمناكدين، بل إنما يوضع فيها على ما قيل في التعليم الأول على وجوه ثلاثة. وجه^(٤) يجب أن يعتبر في تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة، وذلك بأن يعتقد أن الكبرى إن^(٥) كانت موجبة فلا يجوز أن تصدق سالبة، أو كانت سالبة فلا يجوز أن تكون موجبة، لتكون^(٦) النتيجة بهذه الحال. فهذا الاعتقاد يعتقد دائماً وإن لم يلفظ به بالفعل: لأنه يعلم أنه إذا هو موجب فليس بسالب^(٧) وإذا هو سالب فليس بموجب ألبتة، وأن السلب والإيجاب لا يجتمعان، أو أن كل شيء يصدق فيه أحدهما فلا يحتاج إلى التصريح به. وإنما تكون هذه القوة في نسبة الأوسط إلى الأكبر في الكبرى، أو الأصغر إلى الأكبر في النتيجة من غير عكس. فلذلك إذا كنت قلت في الأكبر مثلاً "فكل إنسان حيوان" أضمرت "وليس ليس بحيوان" وأنتجت^(٨) أن "الكاتب حيوان" وأضمرت وليس ليس بحيوان.

وبالجملة ما جعل موضوع الحكم محمول فليس موضوعاً لمقابله^(٩).

(١) من + من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهي تسعة فصول . الفصل الأول .

(٢) غير المناسبة ساقطة في م . (٣) أى هذا المبدأ الذى هو مبدأ الثالث المرفوع .

(٤) م ساقطة . (٥) من إذا . (٦) من فتكون .

(٧) من + ألبتة . (٨) من أنتجت بدون الوار .

(٩) المراد بالمقابل هنا النقيض، ومعنى العبارة ما جعل موضوعاً لحكم موجب لا يكون موضوعاً لحكم سالب .

وأما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان في القياس^(١) محمولا على الإنسان وليس محمولا على ما ليس بإنسان ، أو يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب ، فإن هذا لا يستقيم ، لأن المحمول يجوز أن يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض . ولا يجوز أن يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض . فهذا وجه واحد .

والوجه الثاني كما يقال في الخلف إنه إن كان قولنا ” إن ١ ب ” ليس صادقا ، فقولنا ” ليس ١ ب ” صادق ، فيكون هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمرا ، وقوته قوة الكبرى ، كأنه يقول بعد قوله ذلك ” لأن كل شيء إما أن يصدق عليه الموجب أو السالب .

والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا ، فإنه ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدأ على أنه نافع في تكميل مقدمة كما في الأول ، ولا في تكميل قياس كما في الثاني ، بل بأن يخصص إما موضوعه وإما موضوعه ومحموله معا : كقولنا كل مقدار إما مباين وإما مشارك ، فنأخذ فيه بدل الشيء شيئا ما خاصا بالصناعة — وهو المقدار — وبدل الموجب موجبا^(٢) خاصا بالصناعة وهو المشارك ، وبدل السالب سالبا^(٣) ما خاصا بالصناعة وهو المباين : لأنك لا تحتاج أن تأخذ هذا المبدأ بحيث ينفع نفعا مشتركا في كل علم ، بل بحيث^(٤) ينفع في ذلك العلم^(٥) خاصة فإن ذلك يكفيك .

وهذه العلوم العامة الواجب قبولها تشترك العلوم فيها ، لا على أنها مافيه البيان — أى الموضوعات — أوله البيان وإياه نيين — وهى المسائل — بل على أنها من الذى منه البيان . والى يستعملها من جهة^(٦) أن كل أولى مشهور أيضا . والى لجلد أيضا يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادئ الواجب قبولها ، وكما يشارك في الموضوعات ، فإنه لا يختص بموضوع . لأن الجلد^(٧) ليس بمحدود النظر في شيء من الوجوه . وكل علم فإنه محدود النظر في الوجوه الثلاثة من الموضوعات والمبادئ والمسائل .

(١) في المقدمة الكبرى من القياس .

(٤) س ر حيث .

(٣) م ساقطة .

(٢) م موجب .

(٧) س ولكن الجلد .

(٦) م كل جهة .

(٥) م العلوم .

وإما [١٠٥ ب] أن الجدل ليس محدود النظر في الموضوعات^(١) فإنه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن أحواله ، بل الجميع عنده سواء . والبرهان يقتصر عليه . وأما بيان أنه ليس بمحدود النظر في المسائل ، فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع الذى يبحث عن أحواله فى الوقت ، بل فى الغريبة^(٢) أيضاً : مثل أنه ليس ينظر هل الخط المستقيم إذا قام عليه خط كان كذا وكذا ، بل هل هو أحسن من المستدير أو ليس ، وهل علمه مضاد للمستدير أو ليس^(٣) . والثانى لأنه قد يتفق أن ننصر^(٤) الضدين والتقيضين معا بقياسين فى وقتين كل واحد منهما جدلى على ما ستعرفه حيث نتكلم فى الجدل : فتارة نقيس من المشهورات أن النفس لا تموت ، وتارة نقيس منها أن النفس تموت . وأما بيان أنه ليس أيضاً بمحدود النظر فى المبادئ فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يأتى بالمبادئ الذاتية بالشيء ، بل كيف اتفق . والثانى أنه يأخذ المبادئ الأولية والصادقة والمشهورة التى ليست بصادقة معا ، وما يتسلمه من المخاطب . وقد يجعل كل واحد من المتقابلين مبدأ لقياسه^(٥) — ذلك فى وقت ، وهذا فى وقت على ما علمت . وأما البرهان فإنه محدود الموضوع ، محدود المسألة التى يبينها وينصرها^(٦) محدود المبادئ التى منها تبين . ويكاد أن يكون الحق هو أنه ليس فى العلوم مسألة عن طرفى النقيض ، وذلك أن السؤال النافع عنهما بالحقيقة هو أن يتكافأ تسليم^(٧) الطرفين معا عند السائل ، فأيهما كان ، جاز ، واستمر فى عقد قياسه . والقائس المبرهن إذا سلم له الواحد^(٨) المعين ، النافع له فى عقد قياسه ، انتفع به . وإن سلم مقابله ، سكت ولم يمكنه الاستمرار ، فلا يكون لسؤاله حينئذ فائدة ، إذ كان إنما ينتفع بالواحد فيجب أن يأخذه أخذاً من غير مسألة .

ولكن قد يقال "مسألة علمية" على وجهين : أحدهما يقع فى التعليم والتعلم — وهو أحد طرفى النقيض المعلوم أنه هو الحق ، وأنه لا يتعداه المحيىب أو المخاطب ، وإنما يسأل للتقرير والتحديد

(١) أى قاصراً نظره على بعض الموضوعات دون البعض الآخر . (٢) أى فى الأحوال الغريبة .

(٣) يشير صدر العبارة إلى أن مسائل الجدل تشمل الأعراض الذاتية للموضوع المبحث فيه والأعراض الغريبة على حد سواء ، ولكن المؤلف عند ما مثل لما يقول رفض اشتغال الجدل بالأعراض الذاتية وقصره على النظر فى الأعراض الغريبة .

(٤) غير مقنونة فى س وب ومقنونة فى م بيصر ، وقد رجحت قراءتها تنصر من النصر أى تنصر للرايين المتعارضين .

(٥) قياسه . (٦) س بينه وينصره . (٧) س سلم .

(٨) أى القول الواحد الذى هو أحد المتقابلين .

لا على سبيل مسائل الجدلية . والثاني في المحادثات الامتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسليم أى طرفي النقيض كان على ما ستعلمه .

والمسألة الامتحانية فإنها من وجه علمية ومن وجه ليست ^(١) علمية : فلأنها علمية من جهة أن مبادئها مناسبة . وليست علمية من جهة أن الغرض فيها ليس إثبات علم . فلذلك ^(٢) إذا حققت لم تكن مسألة علمية برهانية مطلقة ، بل المسائل العلمية المطلقة محدودة . وليس كل سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حساسيا ولا من علم من العلوم الأخر ، بل المسألة الهندسية مثلا ^(٣) إنما هي إما عن مقدمة صحيحة وبانت بالطرق الهندسية ^(٤) ، ويراد أن يبين بها غيرها فتكون عن ^(٥) مبدأ خاص بالمطلوب ، وإما عن مبدأ عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسة يتبين به ^(٦) المطالب الهندسية ولا يبين هو في الهندسة . وكذلك الحال في المسألة النظرية : إما أن تكون منظرية خاصة بتبين فيها ، وإما أن تكون هندسية ، وهي مبدأ لعلم ^(٧) المناظر فإن مبادئها من الهندسة ، فتكون مسائل هندسية هي ^(٨) مبادئ مناظرية ، ومن وجه مسائل هندسية . وأما أنه كيف يكون ذلك حتى تكون مطالب هندسية هي أيضا مسائل هندسية ، فذلك بوجهين مختلفين ^(٩) . أما المبادئ فإنها مسائل هندسية لأنها في نفسها مسائل ، وهي هندسية لأنها نافعة في الهندسة ، فتكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية . وأما المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى أنها مسائل هي من الهندسة .

وقد فهم هذا الموضع من التعليم الأول على وجه آخر ، وهو أن تكون المسألة من وجه هندسية على أنها مبدأ مثلا للنظر . فهي من المناظر وليست مناظرية بل هندسية . وتكون المسألة من وجه آخر هندسية إذا كانت هندسية صرفة غير مضافة إلى علم آخر .

وهذا التأويل ليس بجيد ولا بين الأمرين تباين يفتقران به . بل إنما يعني بالمسألة ها هنا لا المطلوب ، بل المسألة التي تؤخذ ^(١٠) مقدمة . فمن ذلك مبدأ ديم يانه في ذلك العلم ، ومن ذلك ما من شأنه أن يبين في ذلك العلم ويبين به غيره أيضا .

(٣-٣) م سافط .

(٢) من ولذلك .

(١) من ليس .

(٦) من ب العلم .

(٥) ب م بها .

(٤) من غير وهو خطأ .

(٩) م توجد .

(٨) من سافطة .

(٧) من هي بدون الوار .

فالمبادئ مسائل هندسية ، أى مسائل نافعة فى الهندسة . والمطالب مسائل هندسية ، أى مسائل من الهندسة . وليس كونها مسائل هندسية بنوع واحد ، وإن كانا من حيث هما نافعا فى مطالب أخرى من الهندسة لا يختلفان . وإذا حققت اعتبار معنى المسألة ، فلا يجوز أن يكون المبدأ مسألة من ^(١) العلم الذى هو مبدأ فيه ، لأن المسألة فى علم ما جزء من ذلك العلم تكتسب بمبادئه .

والمسائل متميزة عن المبادئ . وليس أحد من أصحاب العلوم يمكنه أن يبين مبادئه من جهة ما هو صاحب علمه . فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه إثبات مبادئه . والمتأطرى من جهة ما هو متأطرى كذلك . فإن تكلف المتأطرى ذلك فى مبادئه فقد صار هندسيا . ومن جهة الهندسة ما يبين مبادئه . وإن تكلف المهندس ذلك فى مبادئه ، فقد صار فيلسوفا . ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مبادئه .

ومبادئ جميع العلوم تُبين فى علم ما بعد الطبيعة . وكما ^(٢) أنه ليس لأحد من أصحاب العلوم أن يبين مبادئه ، فكذلك لا كلام له مع من يناقض مبادئه ، ولا كلام له مع من لا يبنى ^(٣) على مبادئه . ولا أيضا يلزمه أن يجب عن كل مسألة ، بل إنما يلزمه إن كان مهندسا أن يجب عن المسألة الهندسية .

وعلى ^(٤) صاحب علم ما أن يعرف عماذا يجب ، وعلى السائل أن يعرف عماذا يسأل . فإذا كان السائل إنما يخاطب المهندس فى أمور هندسية مبنية على مبادئ الهندسة فهو مصيب ، وإلا فليس بمصيب . ولا أيضا مطلوبه ينكشف فى الهندسة بالذات ، بل عسى بالعرض ، وكذلك المحيب المهندس . فلا ^(٥) كلام له مع من ليس بمهندس فإن كلامهما فضل ^(٦) ويجرى مجرى ردى المآخذ .

ثم إن المسألة التى ليست علمية — أى ليست مثلا هندسية — على وجهين : أحدهما أن تكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم ، والآخر أن تكون بوجه داخلية فيه . مثلا لو أن إنسانا سأل فى الهندسة عن الأضداد هل علمها واحد ، فقد سأل مسألة من حق الفلسفة الأولى . أو عن

(١) من ساقطة .

(٢) من كما بدون الوار .

(٣) غير منقوطة فى ب ومنقوطة يبنى فى م .

(٥) من لا .

(٦) أى من فضول القول .

(٤) من ولا على .

عديدين مكبين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع من عديدين مربعين مربع ، فقد سأل مسألة حساية .
أو قال مثلا هل طرفا الذى بالكل والأربعة متفقان ؟ فقد سأل مسألة تأليفية . ففى هؤلاء سأل
فى الهندسة كانت مسألته غير هندسية على الإطلاق . وكذلك إن جهل هذا ، كان جهله غير
هندسى على الإطلاق . و فرق بين الخطأ والجهل المطلق على ما نوضح بعد فى موضعه . فكل خطأ
جهل ، وليس كل جهل خطأ .

ولو أن إنسانا سأل على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما خط فصير الزاويتين اللتين
تبادلان متساويتين — يلتقيان^(١) ، أو ظن فى نفسه أنها يلتقيان ، لم تكن هذه المسألة تقريرا
هندسيا ، ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة ، وكأنا هندسيين من جهة . ذلك لأن غير الهندسى
يقال على وجهين : أحدهما بمعنى الساب العام^(٢) المقارن لعدم القوة فى الشيء . كقولنا إن النقطة
لا وزن لها ولا نهاية لها ، وإن الأول غير مسموع . والثانى بمعنى الساب المقارن للقوة ، كقولنا
للساكن الذى من شأنه أن يتحرك إنه ليس يتحرك^(٣) . فالمسألة الغير الهندسية ، والظن الغير
الهندسى على الوجه الأول هو الذى لا يكون فى قوة حدوده أن تكون هندسية أو تصير بعمل ما
هندسية ، مثل قولنا إن طرفى الذى بالكل والأربعة متفقان أو غير متفقين أيهما كان خطأ :
فإن هذه الحدود لا يمكن أن ترد إلى مسألة هندسية أو ظن هندسى^(٤) . وإن أزيل حالها الذى
هو الإيجاب إلى السلب ، فليس فى قوة حدود هذه المقدمة أن تصير هندسية . وأما على الوجه الثانى
فهى أن لا تكون هندسية بسبب أن نسبتها إلى الهندسة نسبة رديئة ، وإن كانت هندسية من
وجه لكون حدودها بالقوة هندسية ، وإن كانت ليست بالفعل . ألا ترى أن تلك الحدود إذا
حفظت وأزيل ما عرض لها من النسبة الإيجابية بينها إلى نسبة سلبية ، ففيل مثلا إن الخططين
الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان ، صارت المسألة حينئذ هندسية . فهذه المسألة بالقوة
هندسية^(٥) ، وبالفعل مضادة للهندسة . ولما كانت الأضداد إنما تنسب إلى موضوع واحد
وجنس واحد ، فلا بأس أن يقال من هذه^(٦) الجهة لكليهما مسألة هندسية أو ظن هندسى .

(١) يلتقيان بالقاف والياء . ب . س غير مقبولة : يلتقيان فى م والمراد بالخطين اللتين لا يلتقيان الخطان المتوازيان .

(٢) المراد بالسلب العام هنا أن السؤال ليس هندسيا على الإطلاق .

(٣) هذا مثال للشيء الذى ليس بكذا ولكن فى قوته أن يكون كذا ، لا للسؤال التى ليست هندسية ولكن فى قوتها أن

تكون هندسية وهى موضوع الكلام .

(٤) م ساقطة .

(٥) م الهندسية .

(٦) أى رأى هندسى .

الفصل الثانى^(١)

[١١٠٦]

فى اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل ، وفى أن الرياضة بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه ، وبيان ما ذكر فى التحليل والتركيب

إن الجهل المضاد للعلم — وهو الذى ليس إنما يعدم معه العلم فقط ، بل أن يعتقد^(٢) ويرى صورة مضادة لصورة العلم ، كما يقع فى الوجه الثانى من وجهى اللاعلى واللاهندسى — قلما يقع فى التعاليم . وذلك لأن هذا الجهل إنما يقع لأسباب ، وأظهرها أمران : أحدهما التباس مفهوم حدود القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الأوسط ، فإن أكثر انخداع يقع بسببه إذا كان اللفظ واحدا فى المقدمتين والمعنى مختلفا . والثانى حال التأليف وشكل القول إذا لم يكن منتجا وأشبه المنتج مثل الموجبتين فى الشكل الثانى وما أشبه ذلك .

وأما القسم الأول فإنه مما لا يقع فى التعليميات لأن ألفاظ معانى الهندسيات معلومة المعانى بالتحصيل فلا توهم غير المعنى المقصود به^(٣) . بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض^(٤) أو بحسب ما سبق من^(٥) التحديد . ثم معانى تلك الألفاظ قريبة من الخيال ، فكما يفهم فى العقل للفظ منها معنى ، كذلك يقوم له فى الوهم خيال ، فيثبت خياله^(٦) حقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع الذهن يزيغ عنه . فحينئذ يكون الحد الأوسط مضاعفاً أى واحدا بعينه يؤخذ مرتين لشئتين معلومين فينتج ضرورة . وأما فى العلوم الأخرى — وفى الجدل خصوصا — فلا تكون هذه المعاوان ، بل تكون ألفاظها فى أكثر الأمر مشتركة ، والمعنى العقلى باطن غائرى النفس غير ممان بخيال ملائم لذلك المعنى يثبتته ويحفظه فى الذهن . بل ربما كان الخيال اللائح منه فى الذهن مناسبا للمعنى والفرض معنى آخر ، ويزيغ^(٧) الذهن^(٨) عن الغرض إلى الخيال .

(١) م ك ب صافطة .

(٢) م يعتقد .

(٣) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأفضل ” بها “

(٤) م الغرض .

(٥) م به .

(٦) أى ما يتخيل منه .

(٧) م يزيغ .

(٨) م الذى وهو تحريف .

والخيال فيما سوى التعليميات في أكثر الأمر مضل ، وفي التعليميات هاد مرشد . ولذلك ما صارت ^(١) المسائل الرياضية يصعب تعليمها إلا بأن تشكل أشكالا محسوسة معاملة بحروف ، ليكون ذلك معونة للخيال وتقوية ، إذ كان ^(٢) لا يخاف من ذلك فيها ما يخاف في العلوم الأخرى .

وأما العلوم الأخرى فإذا لم يكن فيها معونة ^(٣) من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة ، زاع الذهن . ويخص الجدل أن وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه قد تكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة . فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه ^(٤) فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل أكثر — مثل استعمال لفظة الدور ^(٥) في الجدل ، ولفظة الدائرة : فإن لفظة الدائرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدل ملتبسة ما لم ترسم ^(٦) . فيكاد يقع عنده أن الدائرة المشكلة والأشهر الدوائر الأجزاء بعضها على بعض ، والبيان الدوري ، مفهوم لفظة الدائرة في جميعها قريب ^(٧) من مفهوم اللفظ من المتواطىء ، فيشكل صدق قول القائل كل دائرة شكل . وربما ظن أنه ليس كل دائرة بشكل ، فيكون مثل هذا سببا للغلط عظيما إلا أن يرسم ويميز ذلك .

ولما كان وقوع اسم الدائرة أو ما أشبه الدائرة على أمثال هذه المعاني ليس واحدا في الحد ، وجب أن يكون قولنا " كل دائرة كذا " مقتصرًا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون البعض إن أريد أن تكون مقدمة واحدة . ووجب ألا يناقض قول القائل ، جدليا كان يستقرى أو غير جدلي ، " إن كان دائرة شكل " كأنه يتخيل الدائرة بحسب المشهور معنى واحدا . فلا تكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا يناقضه ^(٨) بأن يقال له إن الدائرة الشعرية ليست بشكل : لأن المناقضة ^(٨) مقدمة بنفسها ، ومناقضة بالقياس إلى غيرها . وما لم تصر أولا مقدمة في نفسها لم تصلح أن تصير مناقضة لغيرها .

ولا تكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدائرة فيها يحصل . فإذا حصل معناها وحصل معنى قول القائل " كل دائرة شكل " لم تكن هذه مناقضة لها . بل إنما يظن أنها مناقضة على أحد

(١) ما هنا مصدرية وغير نافية : ومعنى العبارة : لهذا السبب صارت مسائل الرياضة صعبة التعليم إلا بأن تشكل

الأشكال المحسوسة .

(٢) م ك ب معونة فيها .

(٣) س إذا كان .

(٤) م ك ب النور .

(٥) أى مقولا بالاشتراك اللفظي على أكثر من معنى .

(٦) س مناقضة (٨ - ٨) ساقط في م .

(٧) ب م قريبا .

الوجهين اللذين بهما لا تكون في الحقيقة مقدمة : إذ كان إما أن تصير هذه المقدمة غير مقدمة للجهل الكائن بمعنى موضوعها الذي هو الدائرة ، بل لا يفهم لموضوعها معنى : وإما أن تصير غير مقدمة بأن تكون قد أخذ موضوعها — وهو الدائرة — في قولهم ”كل دائرة شكل“ على معنى ”كل ما يسمى دائرة“ لا على معنى ”كل ماله معنى الدائرة“ . وكلا الأمرين يمتنع أن تكون هناك مناقضة : فإن المناقضة مقدمة صحيحة في أنها مقدمة ، مقابلة لمقدمة صحيحة في أنها مقدمة . ف(١) لم تتقرر المقدمة مقدمة لم تتقرر مناقضة (٢) .

ولنرجع إلى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليميات فنقول :

إن العلوم الرياضية إنما يستعمل فيها في أكثر الأمر الشكل الأول ، ومن ضروبه ، الضرب الأول . ووربما استعمل الضرب الثاني فلا تقع (٣) فيه مغالطة بتأليف القياس إلا في الندرة النادرة جدا . وأما الجدل فكثيرا ما تستعمل فيه قياسات غير منتجة سهوا وانخداعا لأنه متصرف (٤) في الأشكال وفي الضروب ، ويستعمل (٥) الحقيقي والمظنون ، وخصوصا التأليف (٦) الكائن من الموجبتين في الشكل الثاني ، فإنه كثيرا ما يستعمل في الجدل ، كمن (٧) يريد منهم مثلا أن يبين أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة (٨) بأن يقول : ”النار سريعة التولد والترديد“ و ”كثير الأضعاف في النسبة سريع التولد والترديد“ فينتج ”أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة“ . فإن هذه الصورة غير منتجة في الحقيقة وإن كانت قد تعد منتجة في الظاهر . وإنما يمكن أن تصح لها نتيجة في بعض المواضع بسبب المادة إذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول ، فيمكن أن تعكس كبرها كلية فترجع إلى الشكل الأول .

والجدل والتعاليم يتخالفان غاية التخالف في التحليل بالعكس . وذلك لأن التعاليم تؤخذ كمجولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود — وهى العوارض التي تعرض للأشياء

(١) س فكا . (٢) س — ولا مناقضة .

(٣) ب ٦ م فلا تقع . (٤) س منصور . (٥) س ومستعمل .

(٦) س من التأليف . (٧) س كما يستعمله من يريد .

(٨) أى أنها تؤتى على نسبة هندسية كما يدعى قانس Caeneus : وقد ذكر أرسطو هذا المثال : راجع أناطوطيا الثانية ٧٧ ب ٤٠ — ٤٢ وما بعدها .

بذاتها ، وهى من جهة ما هى ، هى من حيث لها حدودها . وكلها محدود محصور ومعلوم . وأكثرها منمكس ^(١) .

إذا كان مطلوب وأريد أن يطلب له قياس من جهة التحليل بالعكس ، طاب من لواحق الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة ، وهى لواحق معدودة معلومة فتصاب عن كتب فيكون سبيل التحليل فيها سهلا .

وكذلك سبيل التركيب الذى هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها أيضا سهلا : لأن ما هو عكس السهل سهل ^(٢) . وبطريق التركيب يتدرجون من مسألة إلى مسألة من غير أن يُحُلُّوا بمقدمات ^(٣) ذات وسط ويتجاوزوا عنها إلا بعد إيضاها بالقياسات القرية منها ، ويكون التريد فيها تريدا محدودا ^(٤) والطريق منهوجا .

والجدل مخالف فى جميع هذا ^(٥) . أما أولا ففى التحليل بالعكس : وذلك لأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، فإما تكون أمورا عرضية وذاتية ، وتكون من العرضيات : دقة وكاذبة بعد أن تكون مشهورة ، فتتضاعف مطالب الأوساط فيصعب تحليلها . وليس إنما يصعب التحليل فى المسائل الجدلية على الإطلاق ، بل وفى الصادقة منها ، لأنها قد تنج من كواذب ^(٦) إذا كانت مشهورة أو مسلمة أو منتجة منها . ولولا ذلك لما كانت سهلة من وجه واحد : وهو أنها كانت تكون مقتصرة على الصادقات . وأما ثانيا ففى التركيب : لأن التحليل لما صُعب صعب عكسه وهو التركيب ، لأن التركيب فيه ليس يكون على تأليف مستقيم يندئ عن غير ذوات ^(٧) أوساط ثم يستمر على نظام ، بل يكون كيف اتفق وبأى أوساط اتفقت ، وربما عكس التركيب فى الجدل بفعل ما يئنه الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة يبان ^(٨) بها بعينها ^(٩) فى مجادلة أخرى ، فيتضاعف التركيب .

(١) ولذلك لا تعدد المحمولات ولا تتزايد البراهين الطلمية (الرياضية) إلى غير نهاية ، ولكن هذا ممكن فى البراهين الجدلية .

(٢) م ك ب لأن ما هو عكس سهل سهل . (٣) مقدمة .

(٤) من حدودها وهو خطأ . (٥) من ذات .

(٦) من كواذب مشهورة أو مسلمة . (٧) من ذات .

(٨) من ك ب غير مقنوط ، م يبان . (٩) من غير مقنوط ، ب ر بعينها .

وربما وقع ذلك في بعض مقدمات الجدلى^(١) التي إن سلمت نفذ فيها وعقد القياس؛ وإن لم تسلم^(٢) رجع من التركيب إلى التحليل، فيتخلل التركيب مواضع التحليل — وهى مواضع المباحثة^(٣) عما لا يسلم ويطلب له حد أوسط مرة أخرى، وهذا هو التحليل. فيختلط تركيبه بالتحليل.

وأما ثالثا ففي التريد. وهذا الموضوع يمكن أن يفهم على أنه يعنى به^(٤) التريد البرهاني التعاملى من جهة أنه يتريد لا بالتوسيط على ما بيننا، بل بإضافة حد من خارج — إما إلى غير النهاية أو نقف فنبتدئ برهانا على شئ منقطع عن الأول كما فعل في أو قليدس حين اشتغل بزوايا^(٥) حول خط قائم على خط. ومثل أن يكون تبين^(٦) أولا أن العدد الفرد عدد ذو كم^(٧) محدود بتوسط أنه عدد ذو كم، ثم يبين أيضا للزوج كذلك. فلا يكون قد استمر بل عدل.

ومن أحب أن يفهم [١٠٦ ب^(٨)] الخلاف في الحدين الأوسطين، كز الفرد في أوسط أحدهما والزوج في الآخر. ويمكن أن يفهم^(٩) أنه يعنى به التريد الجدلى فيكون كأنه يقول إن^(١٠) التريد في نتائج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط، بل تارة يتريد على الاستقامة، وتارة يعدل إلى جانب فيداخل في أوساط المقدمات نتائج أخرى، أنواعا كثيرة من المداخل، مثل أنه يجعل^(١١) الحد الأكبر شيئا واحدا مثلا، والحدين الآخرين مختلفين فيقول: إن كل عدد فرد — وهو الأصغر — فهو عدد فرد ذو كم — وهو الأوسط^(١٢)؛ وكل عدد ذى كم^(١٣) فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه. فينتج أن العدد الفرد هو^(١٤) ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه. ويقول أيضا: العدد الزوج — وهو الأصغر — عدد زوج ذو كم؛ وكل عدد ذى كم^(١٥) كم فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه. فيكون هذا قياسا^(١٦) آخر يشارك القياس الأول لا في النتيجة ولكن في الحد الأكبر.

(١) س الجدلى .

(٢) م تسلم .

(٣) م : المباحث .

(٤) س ساقطه .

(٥) س برهانا .

(٦) س غير منقطه ؛ م يبين .

(٧) س ذو كم .

(٨-٩) ساقط من س .

(٩) ب لأن .

(١٠) ب كم أنه جعل .

(١١) المقدمة التي يتحدث عنها هي "كل عدد فرد فهو عدد فرد ذو كم". ففرضوها هو الحد الأصغر ومحوها الحد الأوسط.

(١٢) ب كم ذو كم .

(١٣) م وهو .

(١٤) س ذو .

(١٥) ب كم قياس .

وقد يحول هاهنا إلى جانب آخر في تكثير القياس والنتيجة .

ولأنما جوزنا أن يفهم هذا^(١) أنه يزيد به جانب الجدل ليتبين أن أكثر قياساته^(٢) على هذه السبيل . ويقل في البراهين هذا وفي التعليمات لأنها منعكسة الحدود ولأن^(٣) هذا المثال يليق بالجدلين من حيث المقدمات ومن حيث إنه على مطلوين متقابلين .

وقد يمكن أن يفهم هذا الموضع من التعليم الأول على غير هذا الوجه، بل على عكسه : وذلك لأن الجدل وإن كان أكثر تصرفاً وأكثر شعب تصرف، فإنه أقل تناجج. فإن الجدل^(٤) لا يتغلغل إلى الكلام في جميع المسائل ، فإنه لا تنفي بذلك مشهوراته وما يبنى عليها . وذلك لأنه يحتاج في كل مسألة إلى قياس حاضر . فما كان يتبين مثلاً بالف وسط لا يمكنه أن يحضره . ولا أيضاً ينتفع في جدله ببيان شيء يحتاج إلى أوساط كثيرة جداً لا يفي المخاطب بإيرادها كلها وقت المجادلة . والقياس^(٥) البرهاني فلا يرى^(٦) بأساً في أن يكون مطلوبه إنما يتوصل إليه بالف وسط وفي مدة طويلة . فهو يعمد في التركيب على الاستقامة ، ولا يرى بأساً في العادول^(٧) أيضاً عن أوساط وحدود صغرى إلى غيرها لأن له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب .

(١) من حل بدلا من هذا . (٢) من مناسباته .

(٣) م لأن . (٤) لا ساقطه في م . (٥) م وأما .

(٦) م ساقطه . (٧) م بالعدول .

الفصل الثالث^(١)

في استئناف القول على برهان لم وإن ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود
واختلافهما في علم وفي علمين

قد تقدم منا القول في إثبات الفرق بين برهان إن وبرهان لم ؛ وكيف يكون على شيء واحد
برهان إن وبرهان لم . وبقي أن نحاذي بكلامنا ما قيل في التعليم الأول فنقول :

إن الحدود قد يقع فيها برهان إن وبرهان لم على وجهين : أحدهما أن يكون المطلوب واحدا
بعينه فيكون عليه قياسان : أحدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة الأولى — أى القريبة للأمر ،
الموجبة له لذاته ، وتكون هذه العلة^(٢) قد وفيت في الآخر ، فيشترك القياسان في أن كل واحد
منهما أعطى العلة للأمر . ويفترقان في شيئين : أحدهما أن أحد القياسين أعطى العلة البعيدة
والثاني أعطى العلة القريبة . والثاني منهما أن أحد القياسين فيه مقدمة تحتاج إلى متوسط وهو
العلة القريبة ، والمعلول القريب ؛ ولذلك لم يعط فيها^(٣) اللزم المحقق ، والآخر ليس فيه مقدمة
محتاجة إلى ذلك . فهذا أحد الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد . وأما الوجه الثاني فإن لا يكون
قد أعطى في كل قياس منهما^(٤) علة لا قريبة ولا بعيدة ، ولكن أعطى في أحدهما ما ليس بعلة^(٥)
أصلا : فإنه قد يمكن أن يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الآخر من المقدمة ، سواء كان
ما ليس بعلة معلولا للآخر كالمعكوس^(٦) الذي هو معلول لبعده^(٧) ، وهو مما ينعكس على العلة
وهو بعده ، ومثل هيئة تزد ضوء القمر الذي هو معلول^(٧) كريتته ، وهو مما ينعكس على العلة
وهى كريتته ، أو كان ما ليس بعلة ليس أيضا بمعلول^(٨) للآخر ولا علة ، مثل دلالة ثبات الحالة

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٢) س + فيه . (٣) س ساقطة . (٤) منها في المخطوطات الثلاثة .

(٥) أى ما ليس بعلة للشيء ، وإن كان علة في إنتاج القياس : وذلك كأن نضع "غير الاعم" حدا أوسط في إنتاج
أن الكواكب المتحركة قريبة . و "غير الاعم" و "القريب" حدان متعاكسان بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ أحدهما بدل
الآخر حدا أوسط في القياس .

(٦) ب ٦ م الكواكب . (٧-٧) ساقط في س . (٨) س معلول .

على مجموع المطر عن السحاب الذى فيه الحالة . فإنه إذا كان يمكن أن يكون معلول منعكس أو علامة منعكسة — وإن لم يجب ذلك فرجما لم يكن المعلول منعكسا ، بل كان أهم مثل إضاءة البيت بسبب الاصطباح ، أو كان أخص مثل التدخين^(١) عن النار ، وكذلك العلامة على ما علمت — فتبين أنه يمكن أن يبين بالمعلول العلة ، وبالعلامة ذو العلامة ، ويمكن أن يبين بالعكس . وإنما يتوقف الأمر على الأعراف . فإن كان الأعراف نسبة المعلول أو العلامة إلى الحد الأصغر ، كان هو الأولى أن يجعل حداً أوسط والعلة حداً أكبر ، فكان ذلك وجهاً من وجهي هذا البرهان ، مثل قولك : إن^(٢) الكواكب المتحيرة مضبوطة غير لامعة ، وكل مضى غير لامع فهو قريب ، فالكواكب المتحيرة قريبة . وأيضا : الكواكب الثابتة مضبوطة لامعة ، وكل مضى لامع فهو بعيد ، فالكواكب الثابتة بعيدة . ثم كل واحد^(٣) من اللع وسلبه مسبب^(٤) ومعلول : ذلك للبعد ، وهذا للقرب . وكذلك قولك : القمر يتردد ضوءه كذا وكذا ، وكل ما يتردد^(٥) ضوءه كذا وكذا فهو كرى ، فالقمر كرى . فهذا أيضا الحد الأوسط فيه معلول الأكبر .

فهذه أمثلة الضرب الثانى من برهان إن . ولو أن هذه الحدود الكبرى كانت أعرف من هذه الحدود الوسطى ، وكان القرب والبعد للتحيرة^(٦) والثابتة أعرف من اللع واللامع ، والكرية أعرف للقمر من هيئة قبول الضوء ، لكان يمكن أن تجعل هذه العلل حدودا وسطى ، فيقال إن الكواكب المتحيرة قريبة الضوء ، وكل قريب الضوء فإنه لا يلعب ، أو يقال إن القمر كرى ، وكل كرى فإنه يقبل الضوء هكذا ، فكان هذا برهان لم . على أنه يجوز أن يعلم أولا الإن بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللام بالعللة فلا يكون دورا : لأن البيان الأول لم يطلب فيه لم^(٧) ألبنه ، وأما البيان الثانى فلم يطلب فيه إن ألبنه . فيكون هذا قريبا من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة على المطلوب .

ففى أمثال هذه المواد المتعكسة يمكن فى علم واحد أن يعلم إن صرف أولا ثم يعلم لم صرف ثانيا من مواد بأعيانها مع ما فيها من تقديم وتأخير وزيادة وتقصان .. مثاله أن يعلم بالعلم الرصدى أن القمر كرى الشكل لأنه يستضى كذا وكذا ، فيكون هذا محفوظا . ثم يتعرف من العلم^(٨) الطبيعى أن الأجرام السماوية يجب أن تختص بالأشكال الكرية من جهة برهان طبيعى يعطى اللام والإن

(١) ت التدخين .

(٢) ب ساقطة .

(٣) ب واحدة .

(٤) س ساقطة .

(٥) س يزيد .

(٦) ب ك المتحيرة .

(٧) س ساقطة

(٨) س علم .

جميعا ، ثم يقال : فذلك ما صار يتشكل على هذا الشكل الذى أنت غير شاك به فى إنيتته وإنما تجهل لميته .

وقد يمكن مثل ذلك من وجه آخر . وذلك لأنه قد يمكن أن يكون لشيء واحد معلولات ولوازم^(١) مقارنة ، لا هى علل ولا معلولات ، مثل أن تكون معلولات لشيء^(٢) واحد وتكون منعكسة عليه ويكون له أيضا علل ذاتية منعكسة عليه ، ويكون وجود تلك المعلولات واللاوازم لموضوع ما أعرف من وجود الشيء له ، ووجود تلك العلة أيضا لذلك الموضوع أعرف من وجود الشيء له . فإن جعل الحد الأوسط من العلل ، كان برهان لم وإن معا ؛ وإن جعل من اللاوازم والمعلولات كان برهان إن فقط .

* فإذاً هذا الوجه الواحد من وجهى ما نحن فيه قديما قد انشعب إلى وجهين : أحدهما الوجه الذى تكون موادّه مشتركا فيها للأمرين ولكن يجرى الأمر فى الأمرين على العكس . والثانى الوجه الذى تكون موادّه مختلفا فيها وأخذ أحد^(٣) المختلفين ، الذى ليس^(٤) هو العلة ، وسطا تارة فأعطى^(٥) برهان إن ، وأخذ ثانيهما الذى هو^(٥) العلة وسطا تارة فأعطى برهان إن ولم معا . فعلى هذا الوجه يجب أن يفسر هذا الموضع حتى يكون الإن واللم^(٦) لشيء واحد . والذى يفسره قوم آخرون يكون فيه الإن لشيء واللم لشيء آخر .

ولنرجع إلى تفصيل القسم الذى لا يكون فى^(٧) أحد قياسيه علة قريبة ويكون فى الثانى علة قريبة . أما الذى لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل فى التعليم الأول ما هذا لفظه : ” وأيضا فى الأشياء التى يوضع الأوسط فيها خارجا : إنما يكون البرهان على لم هو^(٨) إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على إن “ . وإنما يعنى بالعلة العلة القريبة .

لكن قوله ”الأشياء التى يوضع فيها الأوسط خارجا“ يحتتمل معنيين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول بل على ترتيب الثانى مثلا ، فيكون الحد الأوسط خارجا ولا يكون

(١) سحاب أو لوازم .

(٢) س معلول لشيء .

(٣) س هوليس .

(٤) س وأعطى .

(٥) لم ليس هو .

(٦) س اللم والإن .

(٧) م ساقطة .

(٨) س ساقطة .

أعطى العلة القريبة فيه — كما نقول في الشكل الثاني إن الجدار لا يتنفس لأنه ليس بحيوان ، وكل متنفس حيوان . وهذا التأويل أظهر . ويكون إنما نسب إلى الشكل الثاني ^(١) لأنه كما علمت أولى بالسلب . وهذا يقع في البراهين السالبة أكثر وإن كان قد يقع في الموجبة .

فأما ^(٢) التفسير الثاني — وهو الأصوب وإن لم يكن الأظهر ^(٣) — فهو أنه ^(٤) يعني بالأوسط الأوسط في القياس والوجود جميعا ، وهو العلة القريبة ، على أنها منعكسة ؛ ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قدر تب في أجزاء القياس بل ترك من خارج . فإن الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير [١٠٧] متنفس ما ^(٥) وُضِعَ وهو : كونه ليس بحيوان ، بل ما ترك خارجا وهو : كونه غير ذي رئة . فإنه إذا كان للإيجاب مطلقا علة منعكسة ، فرفع تلك العلة علة الساب ، وكان الساب مطلقا إذا كان له علة منعكسة ، فقابل تلك العلة علة الإيجاب . ولو كان علة أنه لا يتنفس كونه ليس بحيوان ، كان علة أنه يتنفس ، كونه حيوانا : وليس كذلك ، فإن من الحيوان ما لا يتنفس . وكذلك ^(٦) ليس علة أنه لا يتنفس أنه ^(٧) ليس بحيوان ، بل الحيوان أعم مما لا يتنفس و " ليس بحيوان " أخص مما " لا يتنفس " : فإن من غير المتنفسات ما هو حيوان . بل علة التنفس ^(٨) أخص من الحيوانية وهو وجود ^(٩) الرئة ^(١٠) . وعلة عدم التنفس أعم من عدم الحياة وهو عدم الرئة ^(١١) .

ولكن قوما لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقدير فيه ، يتباعدون عن العلل القريبة إلى البعيدة ، كما قيل إن بلاد الصقالبة ليس فيها زمار إذ ليس فيها كروم . ولو قيل ^(١٢) إنه ليس فيها حمور لكان عسى قد أدبت العلة القريبة في الإغناء عن المطربين . ولكن أعطى علة العلة فلم يوضع المقصود ولم يبرهن .

وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون هذا في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة ^(١٣) ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف اللحون

(١) من قوله إن الجدار لا يتنفس إلى قوله الشكل الثاني ساقط في س . (٢) س وأما .

(٣) س أظهر . (٤) م له وهو خطأ . (٥) م بما . وما خبر ليس .

(٦) س فكذلك . (٧) س هو أنه . (٨) م النفس .

(٩) م موجود . (١٠-١١) موجود في . يخ لا في ب . (١١) س بدل ذلك

(١٢) م باب الهيئة . ولكن الأقرب أن يدخل علم المناظر تحت علم الهندسة لا علم الهيئة .

عند علم المدد ؛ وعلم ظاهرات الفلك تحت أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة : فإن هذه العلوم يكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما ^(١) متواطئ الاسم . وإنما قيل ” يكاد ” ولم يُقَلْ بالحقيقة ؛ وذلك لأن العلمين من هذين ينسبان إلى شيء واحد من وجه : فإن الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الأجرام والأبعاد . وكذلك النجوم التعليمي ونجوم أصحاب الملاحة ، فإن كليهما ينظر ^(٢) في مواضع النجوم . وتأليف اللغون التعليمي وتأليف اللغون السماعي كلاهما ينظر ^(٣) في حال النجم . وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران في أشكال وخطوط ومقادير . وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات عمق .

فهذا الاشتراك الذى ^(٤) لها تشبه ^(٥) المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لسببين : أحدهما أن العلمين في بعض الأصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكاً تاماً : فإن علم الموسيقى ينظر في عدد ما بحال ؛ وهو عدد وقع في نغم . وعلم المناظر ينظر في مقادير ما بحال وهى مقادير ما للبصر إليها نسبة . وعلم ^(٦) الحساب ينظر في العدد على الإطلاق ، وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الإطلاق .

والوجه الثانى أنهما ولو اشتركا في المنظور فيه واستقرت نسبتها إليه من جهة كمية المنسوب إليه وكيفيته ، فليست النسبة معا ؛ بل لبعضها أولاً وبعضها آخر ^(٧) — وهذا يمنع التواطؤ الصرف — وإن اشتركت أشياء في المعنى إذا لم تتساو فيه ، بل اختلفت بالتقديم ^(٨) والتأخير والاستحقاق أو النقصان والزيادة كما تبين لك من قبل . ولما كادت تكون هذه من المتواطئة أسماءها شابهت بوجه ما العلم الواحد فشاركت بوجه ما في المسائل لكن اختلفت ؛ فإن العلم الأعلى يعطى المم والعلم الأسفل يعطى الإن على نحو ما كنا نحن أنفسنا أو صغتنا في موضعه .

ثم قيل : وذلك لأن العلم بأن هو لمن يُجس بالأمْر ؛ فأما العلم بلم فهو لأصحاب التعاليم . معناه أن العلم ” بأن هو ” للآلح ^(٩) والعلم ” بلم هو ” للنجم . والعلم ” بأن هو ” للتدرب في صناعة الموسيقى

(١) هكذا في المخطوطات والأفضل منها .

(٢) ب علم ينظران ، والأصح الأفراد : قال تعالى كلنا الجنتين آتت أكلها ولم يفل آتنا .

(٣) ينظر في المخطوطات الثلاثة . (٤) من ساقطه .

(٥) م نسبة وس غير منقوطة . (٦) م علم بدون الواو

(٧) م ب أخيراً . (٨) م بالتقدم والتأخر . (٩) من للملاحة .

العملية^(١) والعلم "بلم هو"^(٢) لصاحب علم التأليف التعليمي^(٣) . وهذا هو ظاهر الكلام الذى قيل فى التعليم الأول . وقيل إن أصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثيرا لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هى عليها ، وكثيرا ما يسمع التعليم العالم بالموسيقى^(٤) بعد الذى بالأربعة^(٥) أو الطينى أو غير ذلك من الأبعاد المتفقة ، فلا يحس ولا يعلم أنها متفقة مع أنه يعلم السبب فى اتفاقها ؛ لأن عنايته بالأمر الكلى لا الأمر الجزئى ، وعنايته بالصورة مجردة عن المادة فى الوهم لا محصلة فى المادة بالطبع أو الصناعة : فإن المقادير أو المسوحات وإن كانت لا تكون إلا فى المادة ، فإن المهندس يزعها عنها وينظر فيها لذاتها لا لما يعرض لها من وجود فى مادة على ما أوضحناه من قبل .

فهذا القسم هو الأكثر . وقد يكون على وجه ثان . وهو أن يكون جزء من علم ما تحت علم آخر لا كله ، مثل أن النظر فى الحالة والقوس^(٦) وما أشبه ذلك من الخيالات الكائنة من انعكاس البصر إلى نير أو ملون غير أملى صقيل ، جزء من العلم الطبيعى وموضوع تحت علم المناظر ثم تحت الهندسة ، والعلم كله ليس كذلك . وأيضا فإن النظر فى الزوايا الواقعة عند البصر بين الوسط والمقوم^(٧) من مكان الكواكب ، وبين ما يرى عليه الكوكب أو يرى عليه اكر التدوير فى أبعادها البعيدة والقريبة ، وزوايا انحرافات^(٨) المنظر ، جزء من علم المجسطى وواقع^(٩) تحت علم المناظر . والعلم كله ليس واقعا تحته . فها هنا أيضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعى "أن القوس هى هكذا أو هكذا بسبب كذا" سببا غير محصل ولا مقرب . وعند المناظرى أنه^(١٠) لم هو بالسبب المحصل المقرب .

(٢) س ساقطة .

(١) م العلية .

(٣) يقصد بالتأليف التعليمى علم الموسيقى النظرى ، كما قصد من قبل بعلم النجوم التعليمى عز النجوم النظرى ، وذلك فى مقابلة علم إيقاع الموسيقى وعلم أحكام الأجود على التوالى . وكذلك يقصد بالعلم الأعلى فى هذا المقام العلم النظرى الذى هو الأصل ، وبالعلم الأسفل العلم العمل .

(٥) أى النعمة المنقسمة أربعة أقسام .

(٤) م الموسيقى بدون الباء .

(٨) س انحراف .

(٧) س أو المقوم .

(٦) أى قوس قزح .

(٩) س واقع بدون الواو .

(١٠) س أن ذلك . ومعنى العبارة يكون عند الطبيعى علم بيان الظاهرة التى هى القوس ، وعند المناظرى علم

بلم الظاهر .

وقد يكون على وجه ثالث : وهو أنه قد يتفق ألا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم آخر، بل مسألة ما بعينها : إذ يتفق أن يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح، فإن هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عدم الاندمال ، فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب مخصصا مهيأ لا لتمام عارض ذاتي . ولولم يُجعل مخصصا ما لترتم عارضا ذاتيا على ما أومضنا . فيكون برهانه المعطى لِم لا من ذلك العلم ، بل من العلم الذي منه العارض الغريب . فالطبيب ^(١) يحكم أن الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال، والمهندس يعطى العلة في ذلك حين ^(٢) يقول لأن الدائرة أوسع الأشكال إحاطة .

وقد يمكن أن يعطى سبب مركب من العلم الطبيعي والمهندسي ^(٣) فيقال : لأن الاندمال تتحركه ^(٤) إلى الوسط : فإذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة فيسهل الالتقاء ، وإذا لم تكن زاوية كانت الحركة ^(٥) في جميع المحيط معا وتقاومت الأجزاء وأبطأ الاندمال .

وقد أوردوا في ^(٦) الشروح مثالا لما يكون برهانه في العلم الأسفل من جهة الإن . وفي العلم الأعلى من جهة اللم : أن صاحب المناظر يحكم بأن المخروط البصري إذا بعد فني : وعلة ذلك يعرفه المهندس من قبَل معرفته بأن الخططين اللذين يخرجان عن غير قائمتين يلتقيان . وهذا المثال غير جيد ^(٧) : وذلك لأنه يجب أن يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن عليه في العلمين ببرهانين مختلفين . وأما ^(٨) الذي أوردته — إن صح — فيكون مما يوضع ^(٩) في المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه .

نعم لو عوّنا أن أمراً ما إذا كان مما يبرهن ^(١٠) بهذه المقدمة في العلم المناظري ، وهي غير معطاة العلة ، فإنما يبين بما لم يتحقق بعد ، فلا يكون بيانه يبرهان ^(١١) لِم ، وإذا وقع إلى المهندس صار ذلك برهان لِم — كان له وجه . على أن هذا المثال رديء جدا وبالعكس من الواجب ^(١٢) : لأن الصنورة زاويتها عند الحدة وقاعدتها عند المبصر ، وهذالك ^(١٣) لا التقاء البتة . بل كلما أمعن كان التباين أكثر .

- | | | |
|-------------------------|--------------------|--------------------|
| (١) م والطب . | (٢) م حتى . | (٣) م والمهندسي . |
| (٤) م بحركة . | (٥) م الزاوية . | (٦) م بعض الشروح . |
| (٧) م حينئذ وهو تحريف . | (٨) م فأما . | (٩) م يوضح . |
| (١٠) م - يبرهن . | (١١) م ب م برهان . | (١٢) م + وبالعكس . |
| (١٣) م وهناك . | | |

فهذه الأشياء مما قيلت في التعليم الأول وفي الشروح^(١) . وقد كان وعد التعليم الأول أن
يرينا قياسين على إنَّ ولم في علمين مختلفين ، وهذه الأمثلة التي أُورِدَتْ في إنجاز ذلك الوعد^(٢) .
وماخذ^(٣) التفسير لها إنما ترينا أمرين : أحدهما أن يكون العلم معلوما بقياس ، والإن موجودا
بالحس . والثاني أن يقع الإنَّ في غير ما وقع فيه العلم . فإذا هذه الأمثلة إما أن ترينا قياسين على
مختلفين ، وإما أن ترينا أمرين أحدهما قياس والآخر غير قياس . والذي أظنه حلا^(٤) لهذه
الشبهة هو أن المعلم الأول لم يَعرِ بقوله ”يحس بالأمر“^(٥) أن يكون حاساً بالنتيجة والمطلوب ،
بل تكون عنده مقدمات مأخوذة من الحس تنتج المدلول ”إنه“ ”دون“ ”لم هو“ : فإن أصحاب العمل
لم يقاييس عن مقدمات تجريبية وامتحانية ، وبينهم محاورة في إثبات وتبكيك مبنية على ذلك :
مثلاً كما يقول صاحب التأليف السماعي^(٦) إن هذه النعمة ليست موافقة^(٧) لهذه النعمة من أجل
أن^(٨) الورتالفاني كذا ، ومن أجل أن النعمة الفلانية كذا . فتكون مقدمات حسية ينتج منها
نتيجة حسية يتبين بها أن شيئاً كذا أو ليس كذا^(٩) . وكذلك يقول صاحب صناعة المصلحة
”ليس هذا وقت أن يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لأن كوكب كذا بعدُ لم يُشرق“ . ويقول
صاحب العلم الطبيعي ”إن هذه القوس ليست نصف دائرة لأن الشمس [١٠٧ ب] ليست
على الأفق“ — فيكون أما أولئك فقد أخذوا مقدمات امتحانية ، وأما هذا فقد أخذ مقدمة
مسلمة عن علة بعيدة غير بيّنة له بالعلة القرية : فإن كون الشمس على الأفق ليست علة قرية ،
إنما^(١٠) العلة القرية^(١٠) لذلك وقوع قطب القوس على الأفق . بل إنما بآن مقدمته بالعلة
القرية في علم المناظر ، فيكون معنى أمثلة المعلم الأول على هذا الوجه^(١١) .

(١) من الشرح . (٢) م ك ب الموعده . س + كلها .

(٣) س وما حد بدون قط ولعلها مأخذ . م وما أخذ . ب وما أخذ . (٤) س في ح .

(٥) في قوله ”وذلك أن العلم بأن الشيء في هذه هو لمن يحس بالأمر“ راجع أرسطو : أنا لوطيقا لثانية ٢١٧٩ .

(٦) صاحب التأليف السماعي هو رجل الموسيقى العميل لا النظرى . (٧) س متوافقة .

(٨) س ساقطة . (٩) س ليس كذا وكذا . (١٠-١١) س ساقط .

(١١) س + واقه أعلم .

الفصل الرابع^(١)

في فضيلة بعض الأشكال على بعض^٢

وفي أن قياس الغلط كيف يقع في الأشكال

قد بين المعلم الأول أن الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين لوجوه^(٣) ثلاثة :
أولها أن العلوم التعاليمية إنما تستعمل هذا الشكل في تأليفات براهينها ، ويكاد كل علم يعطى في مسألة برهان لم فإنما يستعمل هذا الشكل في الأكثر: وذلك لأن حقيقة هذا الشكل أن تكون العلة موجودة للحد الأصغر فيوجد له المعلول ، فإن هذا هو تأليف الشكل الأول : إذ يكون قد أوجدت العلة للأصغر وتبع^(٤) فيه المعلول العلة . فإن^(٥) كان البيان^(٦) البرهاني لا يحتاج الكلي ، فلا يكون^(٦) إلا بالشكل الأول ؛ وإن كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ، ولكن يكون قد غير هذا النظام لأن الحد الأصغر يكون أعطى العلة وحملت عليه العلة ثم لم يعمل المعلول تابعا للعلة في الوجود له^(٧) ، بل حُرّف بفعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له . فلا تكون العلة قد جرت معلولها بالقصد الأول ، وفي الشكل الأول تكون قد فعلت ذلك بالقصد الأول . وأما الشكل الثالث فلا تكون أيضا العلة^(٨) قد أُوجِدَت فيه للحد الأصغر ، بل يكون الحد الأصغر أوجَدَ العلة التي يتبعها معلول ، فتكون العلة لم تجز المعلول بالقصد الأول .

إنما الشكل الأول هو الذي يعطى الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته . فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل برهان لم . وسائر ذلك بالقوة برهان لم .

والوجه الثاني أن العلم بما هو — وهو الحد — إن أمكن أن يُنال بقياس فإنما يمكن بهذا الشكل .

(٢) من بعض الأشكال .

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٥) من وإن .

(٤) من وأتبع .

(٣) من بوجه .

(٨) من العلة فيه .

(٧) من ساقطة .

(٦-٦) م ساقط

وسنوضح بعد^(١) أنه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن . أما أنه لم هو بهذا الشكل فلا ن الحد موجب كل ، والشكل الثاني لا ينتج موجبا ، والشكل الثالث لا ينتج كليا .

والوجه الثالث فهو^(٢) أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . والشكلان الآخران إنما يبين أنهما قياسان بالرد إليه — إما بعكس وإما باقتراض . والخلف أيضا فإنه يرد إليه بوجه^(٣) . فإذا رُد إليه صار إلى المقدمات الأولى التي لا وسط لها وإلى الترتب الأول القياسي الذي لا وسط له : فاجتمع عدم الوسط في الوجهين جميعا .

وها هنا وجه من الفضيلة للشكل الأول : من ذلك أن تحليل القياسات إلى المقدمات الأولية لا يمكن بغيره : لأنه لا بد في كل قياس من موجبة وكلية ، والموجبة لا تحل^(٤) إلى مقدماتها^(٥) التي أنتجتها بالشكل الثاني^(٦) . والكلية لا تحل إليها بالشكل الثالث .

ووجه آخر أن المطالب البرهانية يراد فيها تفصي العلم ومعرفة ما للشئ بالذات^(٧) وذلك بالكلى الموجب . فأما الجزئي فليس به علم مستقصى : لأن قولك بعض ج ب مجهول أنه أى بعض هو . فإذا عينته وعرفته وكان مثلا "البعض الذى هو د" عاد إلى الكلية فصار كل د ب . أما السالب فإنه يعرف من الشئ ما ليس له ، وهذا أمر غير ذاتي وبغير نهاية ، إلا أن يوما في ضمن السلب إلى معنى ليس ساذج السلب^(٨) فتكون قوته قوة الموجبة المعدولية^(٩) . ويكاد يكون أكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان المعلم الأول على أن الفلك لا ضده .

فإذن النظر المستقصى الذاتي^(١٠) هو الموجب الكلى ، وهو مما لا ينال إلا بالشكل الأول.

(١) سننحن سنوضح من بعد . (٢) س هو . (٣) س بوجه ما .

(٤) س تحل . (٥) س مقدماته .

(٦) قوله بالشكل الثاني متعلق بقوله تحل لا بقوله أنتجتها .

(٧) المراد بتفصي العلم المعرفة الكاملة ، وما للشئ بالذات ماهية الشئ . أو حقيقة .

(٨) أى ليس السلب البسيط . (٩) أى معدولة المحمول كقولنا كل ا هى لا — ب .

(١٠) م ب الذاتى المستقصى . وقوله النظر المستقصى الذاتى هو الخ فيه تجوز في التمييز والمراد النظر هو فى المستقصى

وقد يكفى^(١) الشكل الأول من الفضائل أن هيئته هيئة قياس بالفعل ؛ وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة ، فقد أوضحنا أن ذلك كيف يكون .

وكأن قايلا تشكك على المعلم الأول في هذا الموضع إذ ذكر أن تحليل القياسات من الشككين الآخرين إلى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول أن السالبة كيف يكون لها تحليل إلى مقدمات غير ذات وسط ، فإن المقدمات التي تحل إليها السالبة^(٢) فلا بد فيها من سالبة ، فكيف تنتهى إلى سالبة غير ذات وسط ، وكيف تكون سالبة غير ذات وسط ؟ أما الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن أن يكون المحمول^(٣) فيها أولا^(٤) لشيء هو علة لوجوده للوضوع . والسالب كيف يكون فقدانه للوسط ، ليت شمرى ! فقال إنه كما أن الموجبة قد تكون بغير وسط^(٥) — أى بحيث لا يقتضى حمل محموله على موضوعه شيئا متوسطا يقطع مجاورتهما ، فيكون هو أولا للوضوع ، والمحمول له أولا ثم للوضوع ؛ فكذلك السالبة قد تكون بغير انقطاع ، أى بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا شيئا آخر عنه يسلب محموله أولا وهو موجود للوضوع ؛ ولأن السلب الكلى منعكس ، وخصوصا في الضرويات لذاتيات : فتنى وجد لأحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الآخر ، وإن لم يكن أو لم يسبق أولا إلى الذهن وجود شيء للآخر محمول عليه ليس للأول ، أو كان يوجد لكل واحد منهما شيء يخصه أو أشياء فيكون في كل رتبة شيء أو أشياء خاصة تساوى ذلك الحد ، كانت الرتبتان متنافيتين ليس في إحدهما^(٦) شيء يدخل في جملة الأخرى ، فإن المحمول على أحدهما يمكن أن يجعل حدا أوسط ، فيكون سلبيهما أيهما شئت عن الآخر بقياس .

فإن كان المحمول الموجب إنما هو في جانب أحد الحدين فقط ، كان ذلك بقياس واحد لا غير ، مثل إن كان كل ج ولا شيء من ج : أو كان كل ب ج ولا شيء من ج .

وإن كان المحمول الموجب قد وجد في جانب كل واحد من الحدين ، كان بقياسين . مثلا إن كان ما د ما ج^(٧) طبقة متساوية ، وط تحمل عليها وتساويها ، وب ما ه ما ز

(٣) م محمول .

(٢) م السالب .

(١) م كفى .

(٥) م انقطاع .

(٤) أى بغير وسط .

(٧) م ا ج د ٦ .

(٦) م ليس إحدهما . م ليس أحدهما .

طبقة مساوية م ج^(١) يحمل عليها ويساويها^(٢) ؛ ومعلوم أن شيئا من هذه الطبقة لا يحمل على شيء من تلك الطبقة . فإن قيل : كل أ ط^(٣) ولا شيء من ب ط ، كان^(٤) قياس . وإن قيل كل ب ج ولا شيء من أ ج كان قياس ، وهما قياسان . وكذلك الحال إن لم يكن إلا ويحمل عليه ط فقط أوب^(٥) ويحمل عليه ج فقط . لكن العادة في التمثيل جرت بذلك .

فإذا كان على أحد الحدين^(٦) محمول خاص كان السلب بانقطاع . فيجب أنه إذا كان ليس على أحد الحدين محمول خاص ، وأحدهما مسلوب عن الآخر ، أن يكون ذلك سلبا بلا انقطاع — أى بلا واسطة — فإنه أى واسطة أُحْضِرَتْ ، كانت مسلوبة عن الطرفين أو موجبة على الطرفين فلم ينتج .

وأما لفظ الكتاب في نسختنا^(٧) فيوهم بدل المحمول الموضوع والأقسام بحالها . وذلك أيضا من وجه يستقيم ، ولكن النتائج تكون جزئية : فإنه إذا كان على كل^(٨) بعض حكم كلى بقياس ، فليس على الكل بلا قياس . وقد وضع كليا بلا انقطاع . فيشبه أن يكون هذا معنى ظاهر النسخة التي عندنا . والأولى ما كتبناه أولا .

ولقائل أن يقول : إن السالبة التي لا وسط لها إن طلبت بهذه الشريطة لم توجد : فإنه لا يخلو أ^(٩) م ب من حد أو رسم ومن أجزائهما . وإن كان نفسه حدا لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل . وبالجملـة ليست الأشياء تخلو^(١٠) عن خواص ولوازم حتى الأجناس العالية التي لا يحمل عليها جنس . فكيف يوجد أ م ب غير محمول على أحدهما شيء لا يحمل على الآخر ؟

فأقول : إنه^(١١) عسى ألا يكون مثل هذا الوسط أى محمول اتفق ، وألا يكون القياس كل ما له وسط أى وسط اتفق ، بل يجب أن يكون الوسط شيئا : وجوده للأصغر والحكم بالأكبر عليه : كل واحد منهما أعرف من الحكم بالأكبر على الأصغر . وفي المطلوب السالب يجب أن يكون

(١) م : ط .

(٢) م + ج ب ج هـ هـ طبقة مساوية م ج يحمل عليها ويساويها .

(٣) س + يحمل عليها . (٤) س فكان . (٥) م وب بدلا من أوب .

(٦) م الجزين . ب مطبوسة . (٧) م نسخنا . (٨) س ساقطة .

(٩) س و . (١٠) س لا تخلو . (١١) س ساقطة .

وجود الوسط للأصغر، وسلب الأكبر عن الأوسط، أعرف من سلب الأكبر عن الأصغر . حينئذ يكون وسط وقياس .

فيشبه أن يكون المعلم الأول عني محمولا نسبته إلى ٢ وإلى ب أعرف من نسبة ما بينهما .

هذا وقد علمت أن الجهل ليس صنفًا واحدًا : بل من الجهل ما هو بسيط — وهو عدم العلم في النفس فقط: وهو ألا يكون للنفس رأى في الأمر — حق ولا صواب — وهذا لا يكتسب بقياس ، فإنه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه ، وإن كان قد يظن أن ذلك مكتسب بقياس على أحد وجهين : إما على ما ظنه بعضهم [١٠٨] أن تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل ، وهذا خطأ . بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه ^(١) ، وأما أنه يحدثه فليس . وإما على ما ظنه بعضهم أن الرأى الباطل ^(٢) إذا أفسد بحجج ^(٣) ولم يتضح بفساده ^(٤) الرأى الحق ، أوجب ذلك حينئذ الجهل البسيط الذي على وجه السلب فقط ، وكان بقياس . وهذا أيضا ليس بالحقيقة حادثا عن القياس ، بل بالعرض : لأن ذلك القياس إنما أوجب بالذات بطلان الرأى الفاسد . فلما بطل ولم يكن هناك رأى آخر ، عرض أن بقيت النفس عادمة للرأى ^(٥) أصلا كما كانت . بل القول الصواب أن هذا الجهل لا يكتسب .

ومن الجهل ما هو مركب — وليس هو عدما فقط ، بل فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاد له ، وهو جهل على سبيل القنينة والملكة ، وهو مَرَضُ نفساني . وذلك لأن صحة كل شيء إما أن تكون موجودة ^(٦) على مزاجه الذاتي وفطرته الأصلية فقط ، أو يكون قد اكتسب ^(٧) مع ذلك كمالا ثانيا ، كمن يكون مع وجوده على مزاجه الصحي جميلا أو قويا ^(٨) . وليس هو في المزاج من البدن ، بل وفي التركيب أيضا ، فإن صحة البدن هي في اعتدال المزاج واستواء التركيب . وكال الصحة أن تقترب بهذين الأمرين ^(٩) البدنيين الأمور التي يستعد البدن بهذين لها ^(١٠) من الجمال والجزالة والقوة .

(١) من يحفظه بدون الوار . (٢) من باطل . (٣) من ساقطة .
 (٤) من بفساد . (٥) من الرأى . (٦) من بوجوده .
 (٧) من + إليها . (٨) من قويا أو جيلا . (٩) م الأمر .
 (١٠) من لها .

كذلك صحة النفس على وجهين : صحة أولى — وهى أن تكون على فطرتها الأولى ومزاجها مثلاً الأصل ، وليس فيها معنى خارج عن الملاءمة . وصحة ثانية — وهى أن تحصل لها الزوائد البكالية التى تستعد لها بتلك الصحة ، وهى العلوم الحقيقية . وكما أن البدن إذا حدث فيه أمر غريب لا تقتضيه فطرته ، فنع مقتضى فطرته والأفعال التى له بذاته ، كان^(١) البدن مريضاً ، كذلك النفس إذا اعتقدت الآراء الباطلة المخالفة لما يجب أن يكون مبنيًا على فطرتها الأصلية ، كانت مريضة .

وإنما سمى هذا الجهل مرجئاً لأن فيه خلاف العلم ومقابلته من وجهين : أحدهما أن النفس خالية عن العلم ، والثانى أن مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد العلم^(٢) . وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء وإذعاناً للنفس له من غير حد أوسط ، وقد يقع باكتساب قياسى^(٣) . والكائن باكتساب قياسى^(٣) إما أن يكون فيما لا وسط له ، أو فيما له وسط . والكائن فيما له وسط إما أن يكون الحد الأوسط فيه من الأشياء المناسبة أو من الأشياء الغريبة . وجميع ذلك إما أن يكون الوسط^(٤) فيه هو بعينه أوسط القياس الصادق بعينه ، أو ليس هو بعينه . ولا يخلو إما أن يكون يقابله حق سالب فيكون هو موجبا ، ويقع فى الشكل الأول فقط إن كان كلياً ، أو^(٥) يكون يقابله حق موجب فيكون هو سالبا ، ويقع فى الشكل الأول والثانى معا إن كان كلياً^(٥)

ولنبداً بالاتخاذ الواجب فنقول^(٦) : إذا كان الحق هو أنه لاشئ من بـ وكان بغيرا تقطاع واختدع فظن أن كل بـ حتى يكون فى غاية المضادة للحق ، وكان^(٧) ذلك بقياس حده الأوسط ج ، فقد يمكن أن تكون الصغرى والكبرى كاذبة ، وقديم يمكن أن تكون إحداهما فقط كاذبة^(٨) . أما القسم الأول فإذا كان ج شيئاً لا يحمل^(٩) على ب ولا يحمل عليه ، وأخذ أن كل ب ج ما كل ج ا ، أنتج الباطل* . وهذا ممكن : فإنه لابد أن لب ما ل ا ما لا يحملان عليه . ويجوز أن يتفقا فى واحد من ذلك وإلا وجب أن يختص بعض ذلك بإيجاب طرف بخفاء وسط . وكذلك إن

(١) بـ وكان .

(٢) سـ للعلم . (٣-٣) ساقط فى سـ . (٤) سـ وسط .

(٥-٥) ساقط فى سـ . (٦) سـ فيكون . (٧) بـ مكان .

(٨) سـ كاذبة فقط . (٩) سـ لا يحمل عليه بـ .

(٥) المثال الذى يذكره لذلك هو كل كـ جوهر كـ كل كيف كـ . كل كيف جوهر . أنظر التحليلات الثانية

كان ج إنما يحمل على بعض ما^(١) من ب لاعلى كله ما ب غير ممكن أن يكون في كل شيء ألبتة؛ أو أن يكون في كل شيء ألبتة — أى مما يبين ب ، لأن ب ا مقدمة بلاوسط في كلها ، فيكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء ؛ وكل ج ا كاذبة إما بالكل والجزء معا ، أو بالجزء وحده .
وأما إن كانت إحدهما فقط صادقة ، فلا يمكن إلا أن تكون الكبرى . ومثال هذا أن نفرض ا محمولة ولها موضوعان ج ما ب ، لكنها تكون موجبة على ج ومسلوقة عن ب بلا انقطاع ؛ ما ب ما ج لا يحمل أحدهما على الآخر . فإن قيل كل ب ج وهو الباطل ، وكل ج ا وهو الحق ، أنتج باطلا وهو أن كل ب ا .

وسواء كان هذا السلب والإيجاب بانقطاع أو بغير انقطاع ، فإن هذه المادة لا تنتج إلا باطلا . فهذا هو^(٢) وجه إعطاء القياس الذى يقع^(٣) خدعة في اعتقاد الكل الموجب ، ولا يكون إلا في الشكل الأول . وأما القياس الموقع للجمل المركب بكل سالب غير ذى وسط ، فيكون^(٤) في الشكل الأول عن مقدمتين كاذبتين : فإنه إذا كان كل ج وكل ب ا بلا واسطة وكان لا شيء من ب ج ، ففيل كل ب ج ، ولا شيء من ج ا ، أنتج لا شيء من ب ا . ويمكن أن تكون إحدهما^(٥) صادقة أيتهما كانت . فلنضع^(٦) أولا الكبرى صادقة . ولنكن ا حينئذ من المسلوبات عن ج والموجبات لب ، وهما كما قلنا . وهذا ممكن . فيجب أن يكون قولنا كل ب ج كاذبا — وهى الصغرى — . فإن قيل كل ب ج ، وهو كذب ، ولا شيء من ج ا وهو صدق ، أنتج الكذب . ولنضع الصغرى صادقة : فإنه إذا كان الحق أن^(٧) كل ب ج وكل ج ا^(٨) ففيل كل ب ج ولا شيء من ج ا أنتج لا محالة سالبا مضادا للحق . وهذه المسادة هى أن تكون ا موجبا لب وج معا ما ب تحت^(٩) ج أو مساو لج . لكن الجهول المركب لا يكون بمقدمة غير ذات وسط .

وأما في الشكل الثانى والمقدمتان كاذبتان بالكل ، فلا يمكن ذلك لأنهما إذا رُدا^(١٠) إلى الصدق فأوجبَت السالبة وسُلبَت الموجبة أنتجا ذلك بعينه : فإنه إذا قيل أولا إن كل ب ج ولا شيء

-
- | | | |
|---------------------------------|-----------------------|----------------|
| (١) من بعض ما هو ب . | (٢) من ساقطة . | (٣) من يقع . |
| (٤) من فقد يكون . | (٥) ب م يكون أحدهما . | (٦) من ساقطة . |
| (٧) من ساقطة . | (٨) من وكل ب ا . | |
| (٩) ثم تحجب ، من ب غير منقوطة . | (١٠) م ردا . | |

من ا ج وكانتا^(١) كاذبتين بالكلية وأتجتا لاشئ من ب ا ، فإن^(٢) ردًا إلى الصدق فقيل لاشئ من ب ج ما كل ا ج أتجتا ذلك بعينه — وهو أنه لاشئ من ب ا .

وكذلك إن كان القياس الكاذب هو أنه لاشئ من ب ج ما كل ا ج وكانتا كاذبتين بالكلية وأتجتا لاشئ من ب ا . فإن ردًا إلى الصدق فقيل : كل ب ج ولا شئ من ا ج^(٣) أتجتا ذلك بعينه . فإذن نتيجة هذا القسم صادقة دائماً .

وأما إن كان الكذب بالجزء فممكن أن يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة . فإنه إذا كان بعض ب ج ما بعض ا ج ؛ وكان كل ب ا فقيل لاشئ من ب ج ما كل ا ج : أو قيل كل ب ج ولا شئ من ا ج ، كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة .

وقد يجوز أن يكون الكذب في إحدهما^(٤) فقط : فإنه إذا كان في مثالنا كل ا ج فبين أن كل ب يكون ج لأن كل ا ب ما كل ا ج . فإن كذب في هذه فقيل كل ا ج ولا شئ من ب ج ، أنتج الكذب . وأيضاً إن كان ج ليس محمولاً على شئ من ا فكان لاشئ من ا ج فيكون لا محالة لاشئ من ب ج . فإن قيل لاشئ من ا ج ما كل ب ج أنتج الكذب .

وأيضاً إن كان كل ب ج كذب^(٥) حينئذ أنه لاشئ من ا ج لأن ب ا^(٦) ، ج . فإن قيل كل ب ج ، ولا شئ من ا ج — وهو كذب — أنتج الكذب .

فلتكلم الآن في القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . ولنبدأ بما يوقعه في موجب كل^(٧) ذي وسط في الشكل فنقول :

أما إذا كان الأوسط مناسباً ، كان قياس الحق لا محالة من كليتين موجبتين ، فكان^(٨) مثلاً كل ب ج ما كل ج ا حتى أنتج الحق وهو كل ب ا . ولما غلط فيه حتى أنتج المضاد للحق فلا يمكن أن يكذب في المقدمتين جميعاً ، وإلا صارتا سالبتين فلم ينتج التأليف .

(٢) س فإذا .

(١) ب ٦ م وكاتا .

(٣) ب ٦ م "فقيل كل ب ا ولا شئ من ب ج وهذا خطأ لأن لاشئ من ب ج الكاذبة ترد صادقة إلى كل ب ج ٦ كل ا ج الكاذبة ترد صادقة إلى لاشئ من ا ج .

(٦) س لأن ب ج .

(٥) س كان .

(٤) م أحدهما .

(٨) س وكان .

(٧) س كل .

ولا أيضا يمكن أن يكذب في الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج ، بل إنما يمكن أن يرد إلى الكذب ما يجوز أن يكون سالبا في الشكل وهو الكبرى لا محالة ، إذ الشكل هو الشكل الأول . فالكذب السالب إنما يمكن أن يكون في الكبرى فقط ^(١) . وأما إذا كان الأوسط ليس مناسباً فيمكن أن تكون ١ محمولة على كل ب ما ج موضوع ل ١ مثل ب إلا أنه مباين لب مثل الإنسان والفرس تحت الحيوان . فإن قيل كل ب ج — وهو كذب — ولا شيء من ج ١ — وهو كذب — أنتج الكذب . والحق لا شيء من ب ج وكل ج ١ ، وهذا لا ينتج ألبنة ، فليس الأوسط مناسباً .

ويمكن أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة : فإنه إذا لم تكن ج تحت ١ وكانت ب تحت ١ وموضوعه لها ، وكان ج ما ب [١٠٨ ب] متباينتين ، فإذا قيل كل ب ج كان كاذبا ، ثم قيل ولا شيء من ج ١ وكان ^(٢) صادقا ، أنتج منهما كاذب ، وهو أنه لا شيء من ب ١ .

أما مثل ذلك في الشكل الثاني في الأوسط ^(٣) — سواء كان مناسباً أو غير مناسب — فإن الكاذبتين في الكل قد بان من أمرهما أن ^(٤) نتيجتهما صادقة لا محالة .

وأما إذا ^(٥) كانت إحداها كاذبة في الكل أيتها كانت ، أمكن أن يقع منه قياس الخدعة مثل أن يكون كل ب ج ما كل ١ ج ما كل ^(٦) ب ١ . فإن أقررت ^(٧) إحدى المقدمتين على الصدق وسلبت الأخرى أيتها كانت ، أنتج لا شيء من ب ١ وهو كذب ، وإحدى المقدمتين صادقة .

وأما الكاذبتان في الجزء مثل أن يكون ج في بعض ١ وفي بعض ب وكل ب ١ ، فأخذ أيهما كان موجبا كلياً والثاني سالبا كلياً ، أنتج الكذب ، مثل أن يقال كل ١ ج ولا شيء من ب ج أو لا شيء من ١ ج وكل ب ج . وأما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب ، فقد بان أن هذا لا يكون إلا في الشكل الأول . وبين بما قلناه ^(٨) في ضد هذا أن الصغرى يجب أن تقر

(١) لأن شرط الشكل الأول إيجاب الصغرى . أما الكبرى فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة .

(٢) م كان .

(٣) م والأوسط ، وهذا أدق لأنهم كثيراً ما يسمون الشكل الثاني الشكل الأوسط .

(٤) م أنها . (٥) م إن . (٦) هذه هي نتيجة القياس .

(٧) ب أقررت . نج أقررت . م أقرب . (٨) م قلنا .

على إيجابها الذي كان في القياس الصادق فيبقى صادقا، وإنما يمكن قلب الكبرى ورجعها إلى الموجب — فلا يمكن إذن إلا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى . فإن كان الحد الأوسط غير مناسب و بحيث لا ينمقد من نسبته^(١) الصادقة إلى الطرفين قياس ينتج الحق ، فيمكن أن يكذبا في قياس الخدعة معا ، ويمكن أن تكذب الصغرى وحدها ، ولا يمكن أن تكذب الكبرى وحدها . فإنه إن كان كل ج ا وكان لا شيء من ب ج ، كان ولا شيء من ب ا . فإن قيل كل ب ج وإن^(٢) كان كاذبا ، وكل ج ا وكان صادقا ، أنتج كاذبا وهو أن كل ب ا . وإن كن لا شيء من ج ا هو الحق ، فيمكن أن يكون كل ب ج إذا كان لا شيء من ب ا ج [هو] ا ، ويمكن ألا يكون شيء من ب ج . فإن كان كل ب ج - فقاويل^(٣) كل ج ا وكان باطلا — وكان كليا في بطلانه — كان أنتج باطلا من مناسب . وأما إن كان جزئيا في كذبه ، فإنه^(٤) يمكن أن ينتج من أوسط غير مناسب . وأما إن لم يكن شيء من ب ج ففقات المقدمتان إلى الإيجاب الكلى ، أنتج كذبا لاعتن مناسب : فإنه حيث تكون الصغرى سالبة لا يكون الأوسط مناسباً مع ذلك . مثال الأول الحيوان بدل والعلم بدل ج والموسيقى بدل ا^(٥) . والمثال الثاني الموسيقى بدل ب والعلم بدل ج والمناظر بدل ا . والثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ا . ففي القسم الأول لابد من أن تكون الصغرى كاذبة . وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزء ؛ وفي الثالث تكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب ، فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر ، وكل علم المناظر فهو حيوان ، فكل موسيقى فهو حيوان .

(٢) سر وكان فير

(٣) إن ساقطه من س .

(١) م ٦ س نسبة .

(٥) س والموسيقى بدل ج والعلم بدل ا .

(٤) م ساقطه .

الفصل الخامس^(١)

في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعقولات
وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب . وفي التركيب الأول منها
وكيف ينتهى إليه تحليل القياسات

قيل إن مَنْ فقد حساً ما فقد يجب أن يفقد علماً ما — أى العلم الذى يحرك النفس إليه
ذلك الحس فلا يمكنه أن يصل إليه . وذلك أن المبادئ التى منها يتوصل إلى العلم اليقضى برهان^(٢)
واستقراء : أى الاستقراء الذاتى . ولا بد من استناد الاستقراء إلى الحس .

ومقدمات البرهان كلية ، ومبادئها إنما تحصل بالحس ، وبأن تكتسب بتوسطه خيالات
المفردات لتتصرف فيها القوة العقلية تصرفاً تكتسب به الأمور الكلية مفردة ؛ وتركبها على هيئة
القول^(٣) . وإن رام أحد أن يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحسن التنبيه لها ، لم يمكن إلا باستقراء يستند^(٤)
إلى الحس لأنها أوائل ، ولا برهان عليها ، مثل المقدمات الرياضية المأخوذة في بيان أن الأرض
في الوسط ، والمقدمات الطبيعية في أن الأرض ثقيلة والنار خفيفة .

ولذلك فإن أوائل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فإنما تعرف بالحس أولاً
ثم يكتسب من المحسوس معقول آخر : مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة ، سواء
كانت مفارقة أو غير مفارقة ، فإن وجوه الوصول إليها أولاً بالحس . فهذا قول مجمل قيل في التعليم
الأول .. ونحن فقد حاذينا بكلامنا ذلك ، على أننا نزيدك تفصيلاً فنقول :

يجب أن تعلم أنه ليس شئ من المعقولات^(٥) بمحسوس ؛ ولا شئ من المحسوس ، من جهة
ما هو معرض للحس ، بمعقول ، أى معرض لإدراك العقل له ، وإن كان الحس مبدأ ما لحصول
كثير من المعقولات . ولئن مثل لهذا^(٦) من الإنسان المحسوس والمعقول أولاً فنقول^(٧) . إن كل

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٢) خبر أن .

(٣) م : يسند . س : مستند . (٥) س : المعقول .

(٦) س : هذا . (٧) س : قول .

واحد من الناس المحسوسين فإن الحس يناله أيضا بقدر ما من العظم ، وهيئة ما من الكيفية ، ووضع ما معين في أجزاء أعضائه ، ووضع له في مكانه . وكذلك ^(١) تنال هذه الأحوال في عضو عضومنه . فلا يخلو إما أن يكون هذا الذي أدركه الحس هو الإنسان المعقول ، أو ^(٢) يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس — وإن كان يلزمه . ثم من البين أن الإنسان المعقول مشترك فيه على السواء . فزيد عند العقل إنسان كما وعمرو إنسان ، وذلك بالتواطؤ المطلق . وهذا المحسوس ليس بمشترك فيه : إذ ليس مقداره وكيفيته ^(٣) ووضعه مشتركا فيها . وهو غير محسوس هذا المحسوس إلا كذلك ^(٤) .

فإذن ليس الإنسان المعقول هو المتصور في الخيال من الإنسان المحسوس . وبالجملة إن الشيء الذي يصادفه الحس ليس هو حقيقة الإنسان المشترك فيها ، وليس هو الذي يصادفه العقل منها إلا بالعرض . فلننظر كيف يجب أن يكون الإنسان المعقول فنقول :

يجب أن يكون مجردا عن شريطة تلحقه من خارج مثل تقدير بعظم ما معين ، وتكييف ^(٥) بكيفية ما معينة ، وتحديد بوضع ما معين ، وأين ما معين . بل يكون طبيعة معقولة مهيأة لأن تعرض لها كل المقادير والكيفيات والأوضاع والأيون التي من شأنها أن تعرض للإنسان في الوجود . ولو أن الإنسان كان ^(٦) تصوره في العقل بمجده مقترا بتقدير ما أو وضع ما وغير ذلك ، لكان يجب أن يشترك فيه ^(٧) كل إنسان . وهذا العظم المشار إليه ، والوضع والأين وغير ذلك إنما يلحق الإنسان من جهة مادته التي تختص به .

فبتن أن الإنسان من حيث يتصور في العقل بمجده ، مجرد بتجريد العقل عن المادة ولواحقها ، وهو بما هو كذلك غير متطرق إليه بالحس . بل الإنسان إذا تناوله الحس تناول مغمورا بلواحق غريبة . ثم نقول :

إن الموجودات قسمان ^(٨) : معقولة الذوات في الوجود ، ومحسوسة الذوات في الوجود . فاما معقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة ، وإنما هي معقولة بذاتها لأنها

(١) م ج ب : ولذلك . (٢) س : و . (٣) س : وكيفه .

(٤) هكذا ! وهو أسلوب في غاية السقم . ومراده وهذا المحسوس لا يكون محسوسا إلا على هذا النحو .

(٥) م ج س : ويكتف . (٦) م : ساقطة .

(٧) أى في ذلك القدر أو الوضع . (٨) س : قسمت بقسمين اثنين .

لا تحتاج إلى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة، ولا يمكن أن تكون محسوسة ألبتة. وأما محسوسات الذوات في الوجود فإن ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة، لكن العقل يحملها بحيث تصير معقولة لأنه^(١) يجرد حقيقتها عن لواحق المادة.

ونقول إنه إنما يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد، وهو أن الحس يأخذ صور المحسوسات ويسلمها إلى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري^(٢) الذي لنا، فتكون هناك صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين، فيجدها العقل متخالفة^(٣) بموارض مثل ما تجد زيدا مختصا بلون وبحنة وهيئة أعضاء، وتجد عمرا مختصا بأخرى غير تلك. فيقبل على هذه العوارض فيتزعمها فيكون كأنه يقشر هذه العوارض منها^(٤) ويطرحها من جانب^(٥) حتى يتوصل إلى المعنى^(٦) الذي يشترك فيه^(٧) ولا يختلف به^(٨)، فيحصلها ويتصورها. وأول ما يفتش عن الخلط الذي في الخيال فإنه يجد عوارض وذاتيات، ومن العوارض لازمة وغير لازمة، فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال ويأخذها إلى ذاته.

وأما كيفية هذا الصنيع ومائية القوة الفاعلة لذلك، والقوة المعينة للفاعلة، فليس هذا الموضع موضع العلم به، بل هو من حق علم النفس. لكن الذي نقوله ها هنا فهو:

أن الحسن يؤدي إلى النفس أمورا مختلطة غير معقولة، والعقل يحملها معقولة. فإذا أفردنا العقل معقولة كان له أن يركبها أنحاء من التركيب، بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهم لمعنى^(٩) الشيء كالحلد والرسم، وبعضها بالتركيب الجازم.

بل نقول إن تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه أربعة^(١٠): أحدها بالعرض والثاني بالقياس الجزئي والثالث بالاستقراء [١٠٩] والرابع بالتجربة. أما الكائن بالعرض فهو أن يكتسب من الحس، بالوجه الذي قلنا، المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط^(١١) الحسي

(١) س: لأن العقل.

(٢) م: الناظري.

(٣) في المخطوطات الثلاثة متخالفة بالخاء.

(٤) ب م: عنه.

(٥) أي ويطرحها جانبا. (٦) م: المعاني.

(٨) س: ساقطه.

(٧) م: فيها.

(١٠) س: أربعة وجوه. (١١) م: الأخلاط.

(٩) س: لعين.

والخيالى ، ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض . ويتبع ذلك أحكام العقل بالفطرة في بعضها ويتوقف في بعضها إلى البرهان . أما ^(١) القسم الأول من هذين فيكون باتصال من ^(٢) العقل بنور من الصانع مفاض على الأنفس والطبيعة يسمى العقل الفعال ، وهو المخرج للعقل بالقوة إلى الفعل ^(٣) ولكنه وإن كان كذلك ، فإن الحس مبدأ ما له بالعرض لا بالذات .

وأما القسم الثانى منهما فيفزع فيه إلى الحد الأوسط ، فإذا حصل الحد الأوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الأوليات بعينها وبقوة ذلك المبدأ . فهذا وجه من الأربعة .

وأما الكائن بالقياس الجزئى فإن يكون عند العقل حكم ما كلى على الجنس فيحس أشخاص نوع لذلك الجنس ، فيتصور عنه ^(٤) الصورة النوعية ، ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن .

وأما الكائن بالاستقراء فإن كثيرا من الأوليات لا تكون قد تينت ^(٥) للعقل بالطريق المذكور أولا . فإذا استقرأ جزئياته تنبه العقل على ^(٦) اعتقاد الكلى من غير أن يكون الاستقراء الحسى الجزئى موجبا لاعتقاد كلى ألبته ، بل منها عليه . مثل أن المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة لذلك الشيء . فهذا ربما لا يكون ثابتا مذكورا ^(٧) في النفس . فكما يحس بجزئياته يتنبه ^(٨) له العقل ويعتقده .

وأما الكائن بالتجربة فكأنه مخلوط من قياس واستقراء ؛ وهو أكد من الاستقراء . وليس إفادته في الأوليات ^(٩) الصرفة بل بمكنسبات الحس . وليس كالاستقراء ، فإن الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط الجزئيات علما كليا يقينيا وإن كان قد يكون منها . وأما التجربة فتوقع ؛ بل التجربة مثل أن يرى الرأى ويحس الحاس أشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل أو ^(١٠) انفعال .

(١) م : وأما . (٢) م : ساقطة .

(٣) م : وهو المخرج للفعل ما بالقوة إلى الفعل . (٤) م : عنده .

(٥) م : لاحت واسقيات . (٦) هكذا والأفضل إلى . (٧) لعلها مركزا .

(٨) م : ينه . (٩) م : بالأوليات . (١٠) م : و .

فإذا تكرر ذلك كثيرا ^(١) جدا حكم العقل أن هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه ، فإن الاتفاق لا يدوم . وهذا مثل حكمنا أن حجر المغناطيس يجذب الحديد وأن السموم تسمي تسهل الصفراء . ومن هذا الباب أن يكون شيء يتغير من حاله الذي بالطبع ^(٢) لاقتران شيء آخر معه ووصوله ^(٣) إليه ولا يمكن عند العقل ^(٤) أن يكون تغيره بذاته ، فيحكم أن السبب هو الواصل إليه ، وخصوصا إذا تكرر .

فهذه الأنواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة ^(٥) . ومبادئ العلوم كثيرة ، والتجربة منها ، فإن فيها اختلاط استقراء حسي بقياس عقلي ^(٦) مبنى على اختلاف ما بالذات وما بالعرض ، وإن ^(٧) الذي بالعرض لا يدوم . وقد أشرنا إلى بيان هذا فيما سلف .

فهذه هي الأنحاء التي لاستفادة العقل علما تصديقا بسبب من الحس بحسب ما حضرنّا الآن . وقد ذكرنا نوعا من استفادة العلم التصوري بسببه .

فإن كل فاقد حس ما فإنه فاقد لعلم ما وإن لم يكن الحس تلمّا .

ولما كان كل قياس مؤلفا من حدود ثلاثة : أما الموجب منه فإنما يبين أن شيئا ما موجود لثان لأنه موجود لثالث موجود للثاني . وأما السالب ^(٨) فيبين أن شيئا غير موجود لثان لأنه غير موجود ^(٩) لثالث موجود للثاني .

وكذلك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين . إن كانت محتاجة إلى وسط ومشكلة غريبة ، فلا بد من أن تنتهي إلى مبادئ وأصول موضوعة موجبة أو سالبة لا محالة لا وسط لها على الإطلاق ، أو في ذلك العلم ^(١٠) . والمبرهن يأخذ المقدمات الأولى على أنها لا وسط لها ، على ^(١١) أحد الوجهين المذكورين ، وينحل آخره إلى مالا وسط له مطلقا وإن لم يكن في ذلك العلم .

(١) س ساقطة . (٢) أي الذي له بطبعه . (٣) س : وهو له ، وهذا تحريف .

(٤) ويكون العقل غير يجوز الخ . (٥) س : فهذه الوجوه تستفيد بها من الحس علوما كثيرة .

(٦) س فإن التجربة كأنها خلط من استقراء حسي بقياس عقلي . (٧) س : وأما

(٨) س : الثالث وهو خطأ . (٩) س : مسلوب .

(١٠) أي لا وسط لها في ذلك العلم الذي تعمل فيه البرهنة . (١١) أي يكون على أحد الوجهين .

والذين يقدسون : إما على الظن — وهم الخطائيون — أو على الرأي المشهور — وهم الجدلون —
فليس يجب أن ينتهى تحليل قياسهم إلى مقدمات غير ذات^(١) وسط في الحقيقة . بل إذا انتهت
إلى المشهورات التى يراها الجمهور ، أو المقبولات التى يراها فريق ، كان القياس قياسا في بابه ،
وإن كانت المقدمات الأولى ليست ذات وسط ، بل لها وسط ما^(٢) مثل أن العدل جميل
والظلم قبيح ، فإنه مأخوذ في الجدل على أنه لا وسط له . وفي العلوم يطلب لذلك وسط . وربما
طلب أيضا في الجدل على نحو ما يخاطب به سقراط تراسوما خوس .

وربما كان المشهور^(٣) لا وسط له — لا لأنه يَنّ بنفسه وفي^(٤) حقيقته — بل لأنه
كاذب مثل أن اللذة خير وسعادة .

فتحتاج القياسات الجدلية يجب أن يكون إلى المشهورات ، وتحليل البرهانية يجب أن يكون
إلى البرهانيات .

ويجب أن نبتدى الآن فنيين^(٥) أن هذه الأوساط^(٦) متناهية بعد أن تعاود مرة أخرى حال
ما بالذات وما بالعرض من المحمولات . فنقول :

يقال من وجه للمحمول إنه محمول بالحقيقة لا بالعرض إذا كان الموضوع مستحقا لأن يوضع
بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يحمل ، فوضع وحمل عليه محمول ما أى حمل كان ، مثل قولنا
الإنسان أبيض : فإن الإنسان جوهر قائم بذاته غير محتاج إلى حامل يحمله . ثم البياض قائم فيه
ومحتاج إلى حامل له مثله . فإذا جُعِلَ الإنسان موضوعا والأبيض محمولا فقد جُمِلَ حَمَلٌ^(٧) مستقيم
فهو حمل حقيقى لا بالعرض . وبإزاء هذا القسم حمل ما بالعرض ، وهذا إما أن^(٨) يقلب مامن شأنه
أن يكون محمولا في طباعه فيوضع لما من شأنه أن يكون موضوعا في طباعه . فيقال أبيض ما
إنسان ، فيكون بالحقيقة قد أخذ الموضوع مرتين بالقوة . وذلك لأن الأبيض من جهة ما هو

(١) س : ذات .

(٢) س : وإن كانت المقدمات الأولى فيها ليست غير ذات وسط في أنفسها ، بل لها وسط في اعتبار التحقيق مثل الخ .

(٣) أى القضايا المشهورة . (٤) س في بدون الوار .

(٥) س : ونين . (٦) س : وما هى لها أوساط . (٧) س : عليه .

(٨) م : إنما .

أبيض فقط لا يمكن أن يكون موضوعا ، ولكن الموضوع هو الذى عرض له أن كان أبيض - وهذا هو الإنسان الذى عرض له البياض، فهو أبيض . وإما أن يكون عرضان في واحد فيحمل أحدهما على الآخر، فيقال إن الأبيض متحرك: أى الشيء الذى عرض له البياض فقد عرض له الحركة ، لا أن الأبيض نفسه من حيث هو أبيض موضوع للتحرك .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف له بنفسه ، كان^(١) عن طبعه أو بقاسر^(٢) أوجده فيه، ولكنه ليس لشيء غيره من أجله يقال له . وإذا تحققت^(٣) لم تجد^(٤) الصفة في نفسه ، مثل ما يقال إن الحجر متحرك^(٥) وإن كان لا بالذات يتحرك ولكن بالقسر^(٥) .

وبإزاء هذا محمول بالعرض ، وذلك إذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة إنه متحرك وإنه يسير^(٦) إلى موضع كذا ، وإذا حققته وجدته ساكنا . وربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينه في هذا المثال^(٧) . وربما كان متصلا كما يقال كرم أبيض أى^(٨) عناقيده بيض^(٨) . ويقال محمول بالذات لمثل حمل الأعم على الأخص كالحيوان على الإنسان . ويقابله المحمول بالعرض وهو أن يحمل^(٩) الأخص على الأعم ، فيقال حيوان ما إنسان .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه^(١٠) أولا، مثل السطح إذا قيل له أبيض . وبإزاء هذا : محمول بالعرض كما يقال جسم أبيض - أى سطحه أبيض .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان ليس واردا على الشيء من خارج، غريبا^(١١)، بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما نقول إن الحجر يتحرك إلى أسفل بالذات . وبإزاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك إلى فوق بالقسر .

-
- | | |
|--|-------------------------------------|
| (١) أى سواء كان . | (٢) س : بقياس وهو خطأ . |
| (٣) س : حققت . | (٤) س لم تجد ذلك المحمول أو الصفة . |
| (٥-٥) ترد في س ٦ ما يأتي : " سواء كانت حركته بالطبع وبالذات أو كانت لا بالطبع والذات (س : وبالذات) ولكن بالقسر . | |
| (٦) س : يقصد . | (٧) م ٦ ب + : فيها . |
| (٨) س : يحمل . | (٩) س + : يؤخذ الشيء في حده . |
| (١١) صفة لوارد | (٨-٨) ساقط في س . |

ويقال محمول بالذات لما لم يكن من شأنه أن يفارق الشيء في حال . وبإزائه ^(١) المحمول بالمرض . فيشبه أن يكون المحدار ^(٢) الحجر إذا حمل عليه الحجر من المحمولات بالمرض من هذه الجهة لأنه ليس ملازما .

ويقال محمول بالذات لما كان ليس من شأنه أن يفارق الشيء وكان مع ذلك مقومًا لهيته لاواردا غريبا . وبإزائه المحمول بالمرض معروف . فيكون إذن كون السطح أبيض محمولا بالمرض .

ويقال محمول بالذات لكل ما من شأنه أن يؤخذ ^(٣) في حد الشيء أو يؤخذ ^(٤) الشيء في حده . وبإيجلة ما يكون مناسباً ^(٥) لذلك الشيء بالحد الذي لأحدهما ^(٥) . فما خرج من هذين يكون محمولا بالمرض .

ونريد أن نبين أن المحمولات الذاتية على ما بينا من الذات متناهية ^(٦) ، ولا يلتفت إلى ما بالمرض في هذا الموضوع .

^(٢) من المحدار . ^(٣) من يوجد .

^(٥) م ك ب + : أن يؤخذ الشيء في حده .

(١) من بإزائه .

(٤) من : مناسبه .

(٦) من : أجرا متناهية

الفصل السادس^(١)

في حكاية^(٢) ما قيل في التعليم الأول من [١٠٩ ب] تنأهى أجزاء
القياسات وأوساط الموجب والسالب

فنعول محاكين للتعليم الأول :

قيل قد علم أن المحمولات بذاتها موجودة ، والموضوعات بذاتها موجودة . فليكن موضوع
بذاته مثل ج وإيس من شأنه أن يصير محمولا إلا بالعرض . وليكن حمل ه على ج أولا بلا متوسط
وكذلك ز ل ه ، ب ل ز . أقرى أن هذه المحمولات تتأدى^(٣) بلا نهاية من موضوع أول
محدود فيؤخذ دائما على كل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف ، أو يقف ؟

ثم ليكن ب شيئا ليس من شأنه أن يحمل عليه شيء آخر بالذات ، لكنه محمول على ط
بلا وسط ، ك ط على ج كذلك ك ج على ب كذلك . أقرى أن هذا النزول في الموضوعات من
محمول أول محدود ، يتأدى بلا نهاية ويؤخذ دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف ،
أو يقف ؟

والفرق بين البعثن أنا ابتدأنا في الأول منهما من الموضوع المحدود وأخذنا نصعد في
المحمولات . وابتدأنا في الثانى منهما من المحمول المحدود وأخذنا نزل في الموضوعات .

ولكن^(٤) ١ محمولة على ج بوسط ب — سواء كان ١ لا محمول عليه أو عليه محمول ؛ و ج
لا موضوع له أوله موضوع . فهل يمكن أن يكون بين ١ وبين ب أوساط موضوعات ل ١
ومحمولات على ب بلا نهاية ، وبين ج ك ب كذلك ؟ وهذا البحث يفارق الأولين بأن المحدود^(٥)
كان في ذينك طرفا^(٦) واحداً ، والمحدود هاهنا طرفان^(٧) . وإنما يطلب : هل الوسائط بينهما
بغير نهاية ، فيكون هذا البرهان متوقف الصحة على براهين بلا نهاية ؟

(١) م ك ب ساقطة . (٢) س : كفاية . (٣) س : تنأدى .

(٤) هنا حالة ثالثة وهى هل توجد أوساط بين طرفين محدودين إلى غير نهاية ؟

(٥) س : في المحدود — وهو خطأ . (٦) في المخطوطات الثلاثة طرف واحد .

(٧) المحدود في الحالة الأولى كان الموضوع وحده ، وفي الثانية المحمول وحده ، وفي الثالثة الموضوع والمحمول معا .

وليس هذا وجـ موجب لها فقط ، بل وإن كانت مقدمة ج^(١) سالبة والمتوسط ب فصارت بـ ج موجبة ما ج سالبة . فهل دائماً بين جـ واسطة ؟

وكذلك هل بين كل كبرى سالبة تحدث ^(٢) واسطة ، أو تقف قَبْلُ ؟

وهذا الطلب لا يكون في الأشياء التي تستحق أن ينعكس بعضها على بعض ، إن كانت أشياء تستحق أن ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة وليس فيها موضوع أول ومحمول ثان ، بل كل واحد منها يصلح أن يكون محمولا وموضوعا ، أو واسطة بين محمول وموضوع . بل الشك يكون منّا في الحالتين ^(٣) . جميعا أنه هل يوجد لما وضع ^(٤) محمولا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك إلى غير النهاية ، أو هي محدودة ^(٥) ؟ وإذا استبان تنأى الوضع فيها من جهة ، كان ذلك استبانة تنأى الحمل في تلك الجهة . وبالعكس ، إذ الوضع هناك حمل والحمل وضع ، اللهم إلا ألا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه . بل يكون أحدهما حمل ^(٦) حملا حقيقيا والآخر حمل حملا عرضيا .

أقول : إن لهُذين تأويلين : أحدهما أن يكون الحمل الحقيقي مثل حمل الضحك على الإنسان ، والعرضي كحمل الإنسان على الضحك . فإن ذهب هذا المذهب فمعناه أن هذه ^(٧) المتعاكسات تكون في الطبع أحدهما موضوعا والآخر محمولا متعينا ، ولا يكون حكمهما على ما قلنا من أنه ليس أحدهما أولى من الآخر بذلك . والتأويل الثاني أن يكون الحمل العرضي كحمل الإنسان على الحيوان ، والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الإنسان : فإنه وأن حمل حيوان على إنسان وإنسان على حيوان فالموضوع والمحمول بالذات معين . وإذا قد تقرر هذا فنقول :

إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . فليكن كل بـ ١ : فنقول إن الوسائط بينهما متناهية وهى الأشياء التي تحمل على كل واحد منها ، أو يحمل واحد منها على بـ وبعضها على بعض في الولاء . وذلك أنها إن كانت بغير نهاية لكان إذا أخذنا من جهة بـ ، صاعدين على الولاء ، أو من جهة ١ نازلين على الولاء ، لم تبلغ ألبتة الطرف الثانى . وسواء أخذنا بعضها على

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) م : تجب . ب غير منقوطة . (٣) بخ الناحيتين . (٤) س : بوض .

(٥) فارد التحليلات الثانية الكتاب الأول : الفصل ١٩ الفقرة ٨٢ : ١٥ وما بعده . الحذر الذي ينعكس

بعضها على بعض مترجمة هناك بالكتابة الإنجليزية Reciprocating terms ، وكلمة موضوع أول مترجمة Primary subject .

(١٦)

(٧) س : هذا .

(٦) س : حله .

الولاء بلا واسطة بينها ، أو أخذنا^(١) بعضها^(٢) ، وقد تركنا الوسائط فيما بينها ، أو أخذنا^(٣) الكل متتالية^(٤) ، ولا واسطة بينها وكانت لا تنهاى ، أو أخذنا الكل على طفرات يتضاعف لها مالا نهاية له ، فإن الكلام فى ذلك واحد . فإذا كنا كلما ابتدأنا من حد لم ننته إلى حد أخير^(٥) ، فليس هناك حد أخير^(٦) : فإنه لا فرق بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند السلوك ، وقولك لا حد له . وكذلك قولك له حد ، وقولك يتناهى إليه عند السلوك واحد . ثم من المحال أن يكون حد محدود ولا يبلغ إليه^(٧) ، ونهاية لا^(٨) يتناهى إليها . ويكون ذلك كقول من يقول أنت إذا أخذت تتصاعد من الواحد لم تبلغ ألبنة الألف الذى هو حد محدود لأن بينها درجات للعدد^(٩) بلا نهاية . ولا يتقضى هذا بالمقادير ويقول القائل : إن بين طرفى كل^(١٠) مقدار حدودا بالقوة بلا نهاية ، وذلك لأن المقادير المتصلة لا قسم لها ما لم يقسم^(١١) ألبنة : وكل قسم يفرض^(١٢) فيها يكون محدود العدد ، وأن اللانهاية التى تتوهم بين حدين منها هو أمر بالقوة ، أى تلك الحدود التى فيها هى فى القوة ، ووجودها فى القوة ، ولا توجد ألبنة موجودة بالفعل ، بل واحد منها بعد واحد .

والذى نحن فى البحث فيه فإن فيه حدين وطرفين . وإذا كان بينها وسائط ، تكون معانى تستحق ترتيبا فى أنفسها ، كانت^(١٣) حاصلة لا متوقفة على قسمة^(١٤) قاسم . فبين إذن أنه لا يمكن أن يكون بين مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية .

وكذلك الأمر فى السلب إذا قلنا : لاشئ من ج ١ وكان بينها واسطة : أعنى شيئا^(١٥) مثل^(١٦) (١٤) ب يوجد ل ج ولا يوجد له ١ ، فليس يمكن أن تكون دائما بواسطة بعد واسطة فى المقدمتين جميعا : الكبرى السالبة والصغرى الموجبة . أما الموجبة^(١٧) فقد فرغنا عنه . وأما السالبة فلا نبيان^(١٨) ذلك يكون من أحد الأشكال الثلاثة ، أما^(١٩) على سبيل الشكل الأول كما مثلنا له فيجب على كل حال إن كانت الوسائط التى للكبريات السالبة تذهب إلى غير النهاية — أن تحصل موجبات

- | | | |
|--------------------------------|------------------------|--------------------------------------|
| (١) م وأخذنا . | (٢-٢) م ساقطة . | (٣) م : مساله . |
| (٤) س : آخر . | (٥) س : ألبنة . | (٦) س : ولا . |
| (٧) س : العدد . | (٨) س : كل طرفى . | (٩) أى لاقسم لها لإلا يقبل التقسيم . |
| (١٠) س : يفترض . | (١١) جواب الشرط لإذا . | (١٢) س : قسم د |
| (١٣) شئ فى المخطوطات الثلاثة . | (١٤) س : من . | (١٥) أما الموجبة ساقطة فى م . |
| (١٦) م : فلا بيان . | (١٧) س : كما . | |

بغير نهاية ، لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانها معا ، ثم للوجبة موجبات . وقد بان في الموجبات أنها متناهية .

فلذا كانت الحدود الموجبة للصغرى السافلة لا يمكن أن تذهب إلى غير نهاية بين حدين ، فبين أن الذى لايزيد عليها في العدد من حدود الكبريات العالية السالبة — متناهية^(١)

وكذلك هذا إذا كان الشكل شكلا ثانيا : وذلك لأن الموجبة وإن لم يجب فيه أن تكون الصغرى^(٢) بعينها ، فلا^(٣) بد من أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة .

وأما الشكل الثالث منها ، فإن الموجب فيها متعين على كل حال .

وقيل أيضا إن المحمولات الداخلة في ماهية الشيء متناهية، لأن هذه داخلة في تحديد الأشياء.

والحدود إنما تتم بها . فلو كانت الحدود متوقفة إلى أن توجد^(٤) فيها بغير نهاية ، لما كان يمكننا أن نحدد شيئا . لكن الحدود موجودة ، إذ الأمور متصورة ، فبإدائها متناهية .

ثم قيل بعد هذا في التعليم الأول^(٥)

إنا إذا قلنا^(٦) إن الأبيض يمشى ، وهذا الكبير هو خشبة ، فقد عكس الحمل والوضع عن وجه استحقاقه^(٧) . وأما إذا قيل الخشبة هي كبيرة ، أو قيل هذا الإنسان يمشى ، فإنه قد أجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه . وذلك أن قولنا الأول — وهو أن الكبير خشبة^(٨) أو الماشى إنسان — ليس معناه أن^(٩) نفس الماشى من جهة ماهو ماش ، أو الكبير من جهة ماهو كبير موضوع للخشبة أو الإنسان ، ولا معناه أن الماشى بنفسه شيء قائم غير مقتضى ولا متضمن شيئا آخره موضوع له ، فإن ذلك لا يصح . بل معنى قولنا « الماشى إنسان » أن الشيء الذى عرض له المشى وعرض له أن كان ماشيا ، ذلك الشيء^(١٠) هو إنسان . وكذلك الشيء الذى عرض له

(١) س : فبين أيضا أن الذى لا يزيد عليه في العدد الكبريات العالية للسالبة متناهية .

(٢) يريد لأن الموجبة وإن لم يلزم أن تكون المقدمة الصغرى في الشكل الثانى ، لأنها قد تكون الكبرى .

(٣) س : ولا . (٤) أى المحمولات .

(٥) راجع التحليلات الثانية الكتاب الأول الفصل ٢٢ :قرة ٨٣ أ .

(٦) س : لأنه إذا قيل . (٧) م : الاستحقاق .

(٨) م : ساقطة . (٩) س : ساقطة . (١٠) س : ساقطة .

أن كان بمقدار ^(١) كذا وعرض له أن كان كبيرا ، ذلك الشيء هو خشبة . وأما معنى قولنا ”إن الإنسان ماش“ معناه أن الإنسان نفسه — لاشيئا يعرض له أن يكون إنسانا — هو نفسه ماش . وكذلك قولنا ”الخشبة كبيرة“ معناه أن نفس الخشبة — لاشيئا آخر يعرض له أن يكون خشبة — هي كبيرة . وأنت تعلم أن بين قولك ”الشيء الذى هو ماش وله عرض الماشى“ ، وبين قولك ”الشيء الذى هو إنسان أو خشبة أو جوهر أو ذات“ ، فرقا ^(٢) . وذلك لأن الشيء فى الأول عين من الأعيان هو فى ^(٣) نفسه نوع من الأنواع ، وحقيقة من الحقائق . والماشى ، من حيث هو مجرد شيء دى مشى ، شيء آخر ليس هو .

وأما فى المثال الآخر ، فإن الشيء الذى هو جوهر ليس غير ذات الجوهر ، وليس شيئا عرض له جوهرية فيكون فى نفسه أمرا محصل النوعية والحقيقة : وقد أضيف إليه معنى آخر خارج عن ذاته يسمى لأجله جوهر الكمال سمي هناك [١١٠] لأجله ماشيا .

فالإنسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبة إلى موضوع . وإلى شيء غير جوهرهما . فأما الماشى والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشى والكبير ^(٤) ، ويدل على موضوع .

فلنضع للأمرين اسمين يفترقان به ^(٥) ، فنجعل حمل الماشى على الإنسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة ، وأما حمل الإنسان على الماشى فلنخصصه باسم الحمل بالعرض .

وكل حمل فلما أن يكون من طريق ماهو الشيء ، وإما أن يكون على سبيل كيف هو أو كم هو ، أو مضاف هو ، أو أين هو ، أو متى هو ، أو يفعل أو يتفعل ، وكذلك سائر المقولات . وبعض ذلك داخل فى الجوهر ، وبعضه عارض : كالإنسان يحمل عليه الأبيض . وليس فى المحمولات شيء خارج عن هذين ^(٦) ألينة .

(٢) اسم أن فى قوله أن بين قولك الخ .

(١) م : لمقدار .

(٣) م : فى ساقطة .

(٤) فى هذه العبارة كثير من التساهل فى التعبير ، وغرضه أن الماشى يدل على معنى الماشى ، والكبير على معنى الكبير .

(٥) هكذا فى جميع المخطوطات والصحيح بهما . (٦) أى الجوهر والأمراض .

أما الصور الأفلاطونية فعلينا السلام ^(١) ، فإنها أصوات وأسماء باطلة لامعنى لها . ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان ، إذ البرهان بهذه المحمولات المذكورة .

وهذه ^(٢) العرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة ، وإن كان يمكن في القول أن يجعلكم ما وحده موضوعا لكم^٣ ، وكيف ما وحده لكيف ^(٣) . وأما في الوجود فلا يمكن ذلك ، بل كلها يكون موزعها الأول الجوهر . مثال ذلك أن السطح موضوع للشكل ^(٤) في التحديد والقول ، وأما في الوجود فلا يمكن أثبتة أن يكون السطح وما يعرض له إلا قائمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجمع .

وإذا كان كذلك فإن الطرف الذى هو الموضوع الحقيقى حد ^(٥) ونهاية . والمحمولات الداخلة فيما هو الشيء ^(٦) ، محدودة متناهية من الأجناس والفصول ^(٧) : إذ بنا أن ذهن لا يمكن أن يقطع أمورا بلا نهاية لتحديد ^(٨) شيء واحد . والتحديد موجود . والمحمولات العارضة لها طرف من جهة الموضوع — وهو الجوهر — وطرف من جهة المحمولات — وهو المقولات العشر : لأن كل واحد منها إما كيف وإما كم وإما مضاف وإما غير ذلك . فما بين الطرفين محدود على ما أوضحنا قبل .

وأیضا فإن المحمولات من حملتها ^(٩) داخلة في حدودها — أعنى حدود المحدودات الجزئية منها ، الموجودة في الموضوع ، وإن لم تكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات في حدود الشيء متناهية . فإذاً جميع المحمولات متناهية ، سواء كانت داخلة في حدود الجواهر ، أو كانت أعراضا ذاتية ، أو أعراضا غريبة .

(١) في جميع المخطوطات السلم . والفقرة موجودة بنصها في التحليلات الثانية : الموضع السابق ، ولكن بدون ذكر لأفلاطون .

(٢) س : وهى .

(٣) يبنى أنه يمكن أن يوصف عرض بعرض مثل كم بكم وكيف بكيف ، ولكنه لا يعمل عليه حلا حقيقيا لأن الحل الحقيقى على الجوهر .

(٤) م : للتشكل . (٥) س : حد ما . (٦) أى الداخلة في ماهية الشيء .

(٧) س : فيما هو الشيء من الأجناس والفصول محدودة متناهية . (٨) م : بتحديد .

(٩) يظهر أنه يقصد في حملتها .

فقد استبين من هذه الجهة^(١) أيضا تناهى الأوساط . وهذه^(٢) الجهة هي جهة^(٣) اعتبار التصور والحد . فقد بان واتضح أن هاتين المقدمات الأولى ، وأن محمولات وموضوعات بلا واسطة ، وأنها جارية على الولاء . والأشياء التي تعلم بالبرهان لا يمكن أن تعلم بوجه آخر أشرف منه . وكل علم برهاني فإنما يكون يعلم أقدم منه . فإن ذهب ذلك إلى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني أصلا . وأما إن وقف عند مقدمات لا أوساط لها ، فأحسن ما تأول عليه ذلك أن يكون الوقوف عند أصول موضوعة . والوقوف^(٤) عند أصول موضوعة^(٥) — إن كانت تلك الأصول لا تبهرن في علم آخر — وقوف^(٦) غير برهاني .

فيجب إذن إن كان^(٧) وقوف على أصول موضوعة أن يكون لها وقتا ما بيان برهاني . وفي آخر الأمر يجب أن ينتهي البحث إلى مقدمات لا أوساط لها ، وإلا لم يمكن برهان ولا علم برهاني .

فلم يكن احتياج الخصوم في إمكان وجود أوساط لا نهاية لها برهانها يلتفت إليه .

ولما كان البرهان إنما يؤخذ من جهة الأشياء الموجودة للوضوع بذاتها — إما داخلية في حد الموضوع أو الموضوع داخل في حدها : مثال الأول الكم والكثرة للعدد — وقد بان أن هذا القسم متناه — ومثال الثاني الفرد للعدد — وهذا أيضا لا يجوز أن يذهب إلى غير النهاية حتى يكون للفرد شيء مثل ما للعدد ، ولذلك الشيء شيء آخر : وذلك لأن قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ، ويكون العدد مع الفرد مأخوذا في حدودها . فإن ذهبت تلك إلى غير النهاية ذهب أيضا معها^(٨) ما يؤخذ في حدودها إلى غير النهاية ، لأن لكل محمول منها موضوعا من هذه التي تؤخذ في حدودها ، وكل سابق داخل مع المسبوق في حد المحمول . فتكون إذن موضوعات بغير نهاية متتالية كلها تؤخذ في الحدود . وقد بان استحالة هذا^(٩) . فإنه لما كانت الموضوعات المأخوذة في حدود محمولاتها لا تذهب إلى غير نهاية ، فكذلك المحمولات التي تساويها في العدد .

على أن لقائل أن يقول . إنما بان استحالة ذلك في أشياء غير متناهية تؤخذ في حد شيء واحد ، وها هنا لا يكون المأخوذ في حد شيء واحد منها إلا لجملة متناهية من تلك الغير المتناهية ، هي ما بين الطرفين ، وذلك الواحد وما بين الطرفين وبين كل واحد — متناه .

(١) من الجملة .

(٢-٣) من هذه الجهة وهي جهة .

(٣-٣) ساقط في ب ٦٤ .

(٥) من كانت .

(٤) من وموقوف وهو خطأ .

(٦) من ذهب معها أيضا .

(٧) من ذلك .

فيقال له . قد جُعِلَ ها هنا لغير المتناهي من الموضوعات حصول ^(١) بالفعل ، والفعل يشتمل على الجميع من غير أن يبقى شيء خارجا منه هو ^(٢) بعدُ بالقوة . وكل واحد والكل والجميع موجود في حد واحد . لأن كل سابق مأخوذ في حد ما يؤخذ فيه المسبوق . أعني بالسابق القريب من الطرف ، ويكون شيء خارج عنه هو ^(٣) مأخوذ في حده . فيجب أن يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها ، لكن لبس شيء خارج عنها ^(٤) ، بل كل محمول يوجد فيؤخذ على أنه ^(٥) واحد من جملتها ^(٦) . هذا حال .

ثم كيف يمكن أن تكون أمور بلا نهاية هي معا في جنس واحد ، بل في شيء واحد بالعدد لها ترتيب ؟ فإن الفرد وما يتبعه من الواحق الغير المتناهية إنما توجد كلها لا محالة في شيء ^(٧) من أنواع العدد . وكلما صعد في المحمولات انتقص عددها . والعدد ^(٨) المتضمن للترتيب فإنه في النقصان متناه ^(٩) إلى الوحدة .

فقد بان إذن أنه لا الموضوعات المأخوذة في حدود المحمولات ، ولا المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات ، ذاهبة إلى غير النهاية . فقد بان من جميع هذا أن للبراهين ^(٩) مبادئ غير ذوات أو ساطة ، وبأن أنها لا برهان عليها ، وأنها مقدمات غير متقسمة ، وحين بان أن الحمل من فوق ومن أسفل واقف ، وأن هناك ^(١٠) حملا أولا ^(١١) على الشيء .

وإنه وإن كان كثير من الحمل على الموضوع يكون لسبب ^(١٢) عام مثل أن حمل مساواة ثلاث زوايا المثلث لقائمتين على متساوي الساقين وعلى مختلف الأضلاع ليس ولا على ^(١٣) واحد منهما أولا من جهة ما هو هو ، بل من جهة ما هو ماثل — والمثلث عام لهما — فليس يجب أن يكون دائما كل حمل لكل شيء إنما هو أولا لشيء عام ، حتى يكون للمثلث شيء آخر عام ، وكذلك لذلك الشيء شيء آخر عام . بل يكون آخر الأمر لشيء بذاته وأولا ، ويكون له بلا واسطة

(٣) أي السابق .

(٢) س فهو .

(١) س حصل .

(٥) م ب أنها .

(٤) يريد لا يوجد على الحقيقة شيء خارج عنها .

(٧) س شيء ما .

(٦) هذا محال ساقطة في م .

(٩) س البراهين .

(٨-٨) س والعدد في النقصان المتضمن للترتيب فإنه متناه الخ .

(١١) م : أول .

(١٠) س ها هنا .

(١٣) س ساقطة .

(١٢) س بسبب .

والمقدمة الواحدة والبسيطة والاسطفسنية هي في هذه التي لا واسطة لها ، ولا تنقسم بالقوة إلى مقدمتين بدخول حد ؛ وليس عليها برهان : فإن ما ليس يتقطع بحد أوسط فليس عليه برهان

وهذه المبادئ ، بعضها مبادئ البراهين المنتجة للوجبات ، وبعضها مبادئ البراهين المنتجة للسالبات . فإنه كما أنه قد تكون مقدمة غير ذات وسط موجبة — وهي مبدأ للبرهان^(١) الموجب ، كذلك تكون مقدمة غير ذات وسط سالبة ، وهي مبدأ للبرهان السالب .

وهذه بسائط المقدمات وأوائلها ، كما أن أول^(٢) النقل مئاً ، وأول الأبعاد الخنية هو ربع الطيني الذي نسبة إحدى نعمتيه إلى الأخرى نسبة ست وثلاثين إلى خمس وثلاثين . وذلك لأن هذه لا تنقسم إلى أبعاد أخرى ، وينقسم إليها بوجه ما سائر الأبعاد التي لها الأسماء ، مثل الذي بالكل والذي بالخمس والذي بالأربعة والطيني^(٣) . وإذا انقسمت المقدمة بالحد الأوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن أن يقع الحد الأوسط خارجاً عن الطرفين ، بل يكون متوسطاً بينهما لا محالة .

وأما في السالب^(٤) فقد يقع خارجاً وقد يقع غير خارج ، فإن كان مغزاً في قياسك أن تسلب عن الموجود للأصغر ، فلا يمكن أن يقع خارجاً ، ولو أمعنت في التحليل ، فلم^(٥) تزل توسط بين كل حدى سلب هذا النوع من التوسيط^(٦) .

وأما^(٧) البيان بالشكل الثالث فلإثبات الجزئي فقط ، وهو أيضاً بيان لا بالفعل بل بالقوة . وكل حد يقع في الشكل الأول فإنه يقع بين بين ، أي بين الحدين . لكنه يخرج في الشكل الثاني — لا من جانب^(٨) الأصغر ، لكن من جانب الأكبر ، وبالجملية من جانب الكلي .

(١) م البرهان .

(٢) س أرائل . والمنا باللاتينية mina وباليونانية mna وزن مائة دراهمه من فضة وبالبريصة ما يكال به السن . وقبل ما يوزن به رطلان . والمقصود المعنى الأول اليوناني واللاتيني .

(٣) الذي بالكل هو الذي يسمى octave والذي بالخمس dominant والذي بالأربعة Sub-dominant والطيني tonic . وربع الطين quarter tone .

(٦) م التوسط .

(٥) م لم .

(٤) س السلب .

(٨) س الجانب .

(٧) م فاما .

وينخرج في الشكل الثالث، لا من جانب الأكبر الذي (١١٠ ب) يمكن أن يكون سالبا، بل (١) من جانب الأصغر. وكذلك (٢) إذا أردت في التحليل أن تصحح السالبة من قياس مقدمة من (٣) الشكل الأول، فَلَمَّا أن تستمر في التحليل وتدخل الوسط بين بين. وأما إن احتجت (٤) إلى مثل ذلك من قرائن في الشكل الثاني، وأردت أن تركب قياسا لانتاج السالبة، لم يخرج من جانب الأصغر. وفي الثالث لم يخرج من جانب السالب.

فقد حاذينا ما قيل في التعليم. وجميع ما أوردنا من هذا توخينا فيه إيراد ما قيل في المشهور. ويجب أن تعلم أن جملته تنحصر في أنه إذا (٥) كان حدان امتنع السلوك من أحدهما إلى الآخر إن كانت وسائط بلا نهاية. وإن كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية، لم يكن حد ولا برهان. فلا يلزم شيء (٦) من هذا من ينكر البرهان والحد، إلا أن يبين عليه من وجه آخر أن هاهنا حدا وبرهانا. وليس ذلك على المنطقي، بل هو موضوع له. وأن المعتمد ما ذكر (٧) من أمر التحليل لأن التحليل يوجب ألا تكون المحمولات في الشيء متناهية. ومن جميع هذا لا تبين أن التزايد في البراهين لا يذهب إلى غير النهاية، بل التحليل فقط. وأما أن التزايد كيف يذهب (٨) إلى غير النهاية فسنبوضه بعد.

(٣) من في .

(٢) من ولذلك .

(١) من ساقطه .

(٦) من ساقطه .

(٥) ب إن .

(٤) م وما احتجت .

(٨) من يكون .

(٧) من ما ما ذكرناه .

الفصل السابع^(١)

في أن البرهان الكلى والموجب والمستقيم كُلى أفضل من مقابله

قيل في التعاليم الأول^(٢) إنه لما كانت البراهين منها كلية ومنها جزئية ، ومنها موجبة ومنها سالبة ، ومنها مستقيمة ومنها بالخلف ، فيجب أن يبحث هل البرهان الكلى أفضل أم الجزئى . وهل الموجب أفضل أم السالب ، وهل المستقيم أفضل أم الخلف ؟

ثم قيل^(٣) إن لظان أن يظن أن البرهان الجزئى أفضل من الكلى بأن يقول : إذا بينا أن زيدا موسيقار أو ناطق من نفس زيد ، فهو أفضل من أن يبين أن كل إنسان كذلك ، لأن هذا بيان لشيء^(٤) من ذاته ، وذلك بيان له — لا من ذاته ؛ بل من بيان أمر في غيره . وليس أن يعرف^(٥) أن متساوى الساقين زواياه مساوية لقائمتين من نفسه ، كما يعلم ذلك لامن نفسه ، بل من شيء آخر هو المثلث . ولما كان البيان من^(٦) الجزئى بذاته ومن نفسه ، والبيان من الكلى ليس من ذات الشيء ومن نفسه ، والذي بذاته أفضل ، فالجزئى أفضل .

وأبضا لظان أن يظن أن الجزئى أفضل من جهة أخرى ، لأن الموجودات هي هذه الجزئيات ، والكلى إما أمر غير موجود ، بل موهوم فقط ، وإما أمر موجود فيها ، قائم بها . فإن^(٧) كان غير موجود فما برهن^(٨) به عليه إنما برهن^(٨) على غير موجود فيها . والبرهان على الموجود أفضل منه على غير الموجود . وإن كان موجودا لكنه قائم فيها غير خارج عنها .

ثم البرهان على الكلى يجعله كونه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها ، فيجعل المثلث شيئا غير هذا المثلث وذلك المثلث ، والعدد شيئا غير هذا العدد وذلك العدد . وما أوجب تحريف الحق فهو محرف عن الحق . فإذا البرهان على الكلى إما أن يقع على معدوم ، وإما على محرف الوجود عن حقيقته ، فالبرهان على الجزئى إذن أفضل .

(١) م ك ب ساقطة . (٢) فارتن التعليقات للثانية : الكتاب الأول الفصل ٢٤

(٣) م ك ب في التعليم الأول . (٤) س لثى . (٥) س يعلم .

(٦) س لجزئى . (٧) س وإن . (٨) س يبرهن .

وأيضاً^(١) فإن البيان الكلى شديد التعرض للفظ بسبب أن مستعمله يكونون كالمبرهين على غير المطلوبات . مثلاً إذا برهن مبرهن على أن الكميات المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ، فلا يكون قد برهن بالذات على خط أو سطح ، بل على ما ليس شيئاً منها . وإن كان البرهان الكلى من وجه ما^(٢) على ماهو أكثر ، فإنه من وجه آخر على ماهو أقل في الوجود ، لأن الذي هو في الوجود هو خط أو سطح أو زمان . على أنه كثيراً ما^(٣) يتفق أن يقع بالجزئى ظن يخالف الحق الكلى - على ما قيل في "أولوطيقا" . ولو كان البرهان يقصد به أن يكون على الجزئى وعلى الموجود الحاصل ، لاستحال وقوع علم وظن معا . فإذاً البرهان على الكلى^(٤) أخس وأوضع^(٥)

ثم قيل في التعاليم الأول : ليس العلم بالجزئى أكثر من العلم بالكلى ، بل أقل : فإنه إذا كان المثلث المتساوى^(٦) الساقين زواياه كذا وكذا ليس لأنه متساوى الساقين ، بل لأنه مثلث ، فالذى يعلم ذلك في متساوى الساقين لا من جهة ماهو متساوى الساقين ، بل من جهة ماهو مثلث ، فعلمه أكثر ، إذ يعلم ذلك بالقوة القريبة من الفعل في غير متساوى الساقين من المثلثات ، كما يعلمه في متساوى الساقين . وإذا علمه لثلاث فقد علمه لما هو له بالذات ، وإذا علمه لمتساوى الساقين فقد علمه لما هو له بالذات . فالكلى^(٧) . فالذات . فالكلى^(٨) إذن أفضل

وأيضاً فإن اللفظ الدال على طبيعة الكلى ليس اسماً مشتركاً بل اسماً متواطئاً . وليست طبيعته في الجزئيات كطبيعة الأعراض ، بل طبيعة ملائمة للجوهر داخله في الحد وليس وجوده أقل من وجود الآحاد الجزئية ، وإن كان هو واحداً لتشابهه ، وتلك لانهائية^(٩) لها . وذلك لأن وجود الثابت^(١٠) الباقي أكثر وأكد من وجود الفاسد . والبرهان على الجزئى الفاسد^(١١) من جهة ماهو

(١) س أيضاً .

(٢) س ساقطة . (٣) س ساقطة . (٤) م هـ ب الكل .

(٥) في هذه الجملة شيء من الاضطراب والخلط بين فضائل البرهان الكلى واعتراض من يفضل الجزئى عليه . وهو واردة في أرسطو (التحليلات الثانية ٨٥ ب ١ ، ٥) هكذا "وحيث إن هذا برهان كلى ، وهو أقل اتصالاً بالواقع من الجزئى وربما أرقناً في ظن كاذب ، فإنه يلزم أن البرهان الكلى أخس من البرهان الجزئى .

(٦) س المساوى .

(٧) س ساقطة . والمراد أن الذى يعلم صفة من صفات المثلث يجعلها باعتبارها شيئاً ذاتياً له ، ويصلها لأى مثلث

خاص كتساوى الساقين لا باعتبارها صفة ذاتية .

(٨) في الأصل الكل . (٩) س بلا نهاية . (١٠) س ساقطة .

(١١) س ساقطة .

جزئ يكاد لا يُفني ولا يتناهى إذا لم يُجمع في كل تشترك^(١) فيه أمور بلا نهاية وتحدد به فيكفيها كلها برهان واحد . ولولا ذلك لا حتيج^(٢) إلى براهين بغير نهاية . وأيضا فإنه ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكل أنه إن لم يجعل الكل معدوما^(٣) يلزمه أن يجعله شيئا مابينا للجزئيات . فليست الجواهر الكلية في ذلك بمبينة الحال للأعراض الكلية مثل الكيفية والكية . فترى هل يجب لكون هذه الأعراض كلية أن تكون أمورا خارجة عن الجزئيات ، قائمة بذاتها ، موجودة لا في موضوع ؟ وهل جزئياتها إذا انفردت بحد تنفرد^(٤) بالقوام . وإذا غلط غلط فظن أن الكل شيء خارج عن الجزئيات بسبب أفراد البرهان عليه ، فاللوم يلحقه في إصغائه للباطل وتوهمه المحال^(٥) دون الذي يستعمل البرهان الكل على واجبه^(٦)

وقد علمت أنت في مواضع أخرى الفرق بين الذي ينظر إليه دون اعتبار غيره ، وبين الذي ينظر إليه وهو مجرد مابين^١ لغيره .

وأیضا فإننا قد أشبعنا القول في أن البرهان هو قياس من العلة واللية ، والكل أولى بأن يعطى العلة : وذلك لأن المعنى يوجد للكل بذاته وأولا ، فإن كل شيء له أمر بذاته لا يحتاج أن يكون لشيء آخر يفرض غيره حتى يكون له ، بل إن لم يكن للغير المفروض كان له ، ولا يكون لذلك الغير إلا ويكون له ، فهو للغير بسببه . وهو العلة الغريبة^(٧)

فالكل^(٨) هو الذي يعطى الجزئ ماله^(٩) بذاته . والكل هو الذي عنده نهاية البحث عن لم . وعند تنهى البحث ما يظن أنا علمنا الشيء ، كما لو سأل سائل : لم جاء فلان ؟ فليل لياخذ مالا ما ، فيقال : لم يأخذ ؟ قيل ليقضى دين غريمه ، قيل ولم يقضى ؟ قيل لكي لا يكون ظالما . فإذا وقف البحث عن اللم عند هذا وأمثاله ، فقد سكنت النفس إلى معلومها .

(١) س ٦ ب مشترك . (٢) س لا حجاج . (٣) أى لم يفترضه معدوما .

(٤) معناه : هل إذا انفردت الجزئيات بإمكان وضع حدود لها ، تنفرد بقيامها بذاتها ؟

(٥) س للعالم .

(٦) هم واحد واحد . وفي هذا كله إنكار لنظرية المثل الأفلاطونية .

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة . س + فيه .

(٨) م ساقطة . (٩) أى الكل يعطى الجزئ الصفات التي للكل لذاته .

ولا محالة أن بحث اللم في أمثال هذا ينتهى إلى أمر لا يتجاوز عنه . يكون هذا الأمر الأعم
الأعلى الذى يلزمه الحكم لنفسه ولغيره بسببه ، وهو العلة المطلوبة .

وكذلك إذا سئلنا عن الجزئيات : أن هذا^(١) المثلث لم زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ،
وأجبنا بشئ جزئى فقلنا لأنه من ذهب ، أو لأنه مخطوط في ثوب ، أو لأنه هذا المثلث ،
لم يكن شئ من هذا جوابا عن العلة الذاتية التى تطلب^(٢) ، إلا أن نقول لأنه شكل يحيط به
ثلاثة^(٣) خطوط مستقيمة كل واحد منها إذا خرج ارتسم - وله مساويتان لقائمتين فيكون جميعها^(٤)
ست زوايا^(٥) قوائم : اثنتان منها داخلتان ، فيبقى الخارج^(٦) أربعة . فتحزن إذن في إعطاء العلة
نضطر إلى البرهان على الكلى . وكذلك^(٧) ليس يمكننا أن نبرهن على هذا الحكم في المتساوى
الساقين برهانا كلياً إلا أن نقول إنه مثلث حال أضلاعه أن تخرج كذا وكذا .

وأيضاً فإن الجزئيات غير متناهية ولا محدودة ، والكلى بسيط محدود . والغير المتناهية
من جهة ما هو غير متناه ، غير معلوم . وإنما يعلم المتناهى المحدود . فإذا علم الدائى إنما هو
للکلى ، وهو أكبر^(٨) فى معنى المعلوماتية ، فأولى بأن يكون المقصود بالبرهان . وإذا كان هو^(٩)
وألى بالبراهين ، فالبراهين^(١٠) أيضاً أولى به ، لأن الأولى من باب المضاف . وإذا كان هذا
أولى به منه بغيره ، فذلك أيضاً أولى من ذلك الغير به منه^(١١)

وأيضاً فإن الشئ الذى إذا علم هو علم غيره من غير انعكاس ، فهو أولى بأن [١١١] يفيد العلم
من ذلك الغير . والكلى إذا برهن عليه وعلم ، كان ذلك علماً به وبالجزئى أيضاً تحته^(١٢) بالقوة
القريبة من الفعل . وإذا علم الجزئى فليس يجب أن يكون ذلك علماً بالكلى — لا بالفعل
ولا بالقوة القريبة من الفعل . فالعلم بالكلى إذن آثر .

وأيضاً فإن البرهان الكلى يكون الحد الأوسط فيه أقرب إلى المبدأ ، فهو أشد استقصاء
فى كل شئ وأكبر فى المعنى الذى له المبدأ مما هو أبعد منه من المبدأ . فالبرهان الكلى أشد استقصاء
من الجزئى .

-
- | | | |
|------------------------------------|----------------|---------------------|
| (١) يقصد مثلثاً معيناً . | (٢) م بطلت . | (٣) م ب ثلاث . |
| (٤) م جميعه . | (٥) م ساقطة . | (٦) م س الخارجة . |
| (٧) م ب ولذلك . | (٨) م س أكثر . | |
| (٩) م هذا : والمراد به هنا الكلى . | | |
| (١٠) م ساقطة . | (١١) م ساقطة . | (١٢) م تحته أيضاً . |

وأمثال هذه الأقاويل هي التي قيات في التعليم الأول ، ولكن يشبه أن يكون الأمر — على ما قال المعلم الأول بنفسه — من أن بعض هذه الحجج منطقية جدلية ، وإن كان بعضهم يفهم منه أنه يقول إن بعض هذه الحجج لا تختص بالبرهان .

والذي يجب أن يصنى إليه من جملة هذه الحجج هو أن العلم بالكلّي علم بالقوة بالجزئي ، ومبدأ للبرهان على الجزئي . وأما العلم بالجزئي فليس فيه ألبنة علم بالكلّي . فإن من علم أن كل مثلث فزواياه كذا ، فما أسهل أن يعرف أن متساوي الساقين كذلك . ومن ^(١) علم أن متساوي الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده ألبنة ^(٢) أن كل مثلث كذلك . ومثل هذا ما قيل إن البحث باللم يُحجّج إلى العلم الكلّي ^(٣) . وأيضاً فإن الكلّي معقول ، والعلم الحقيقي للعقل . وأما الجزئي فمحسوس والمحسوس من جهة ماهو محسوس لا علم به ^(٤) ولا برهان عليه .

ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة فقط ، وهي التي تبين الموجب ، أفضل من الكائنة عن سواب . واحتجّ في ذلك ^(٥) بحجج :

من ذلك أن تلك ^(٦) لا تحوج إلى استعمال الأشياء مفننة مختلفة كثيرة الأصناف ، والبرهان على السلب يحوج إلى ذلك : إذ ^(٧) لم تكن السواب الصرفة تنتج إنتاج الموجبات الصرفة ، بل تنتج إذا خلطت بالموجبات . وإذا أعطينا عللاً متوالية في الشيء فإنما نعطي البنية الحقيقية الواحد منها الأخير ^(٨) الذي هو أقرب من المعلوم . وليس في تكثير الأوساط فائدة . بل الفائدة في تقليلها والاختصار منها على القريب الملصق بالجملة . فإن العلم الكائن مما هو أقل ، أفضل من العلم الواقع باجتماع أمور كثيرة . فإن الغلط في القليل أقل ، وفي الكثير أكثر . وانحصار المعنى في القليل أكثر ، وفي الكثير أقل . فإذا كان كذلك فالبرهان الذي يجري على سنة واحدة غير مختلفة أفضل من البرهان المتكثر الأجزاء المختلفة .

والبرهان الموجب هو من موجبات فقط . والبرهان السالب هو من موجب وسالب ^(٩) . فبادئ الموجب أقل في النوع ^(١٠) ومبادئ السالب أكثر في النوع وأشدّ اختلافاً . فالموجب أفضل .

(١) من فإن . (٢) من ساقطة . (٣) الأفضل العلم بالكلّي .

(٤) من ساقطة . (٥) من من . (٦) أي البراهين الموجبة .

(٧) من إذا . (٨) الواحد مفعول ثانٍ لنعطي . (٩) من موجبة وسالبة .

(١٠) لأنها من نوع واحد وهو الموجب . أما القياس السالب فقدماته من نوعين ، سالبة وموجبة .

وأيضاً فإن الذى لا حاجة له فى أن يعرف وأن يوجد معاً إلى شيء ثان^(١) — والثانى منهما إليه^(٢) حاجة — فهو أقدم وأعرف معاً من الثانى . والبرهان السالب لا يتم ألبتة إلا بمقدمة موجبة إنما^(٣) يكون عليها^(٤) برهان موجب إن كان ، ولا يعرف إلا بها . والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة . فإذن البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف .

وأيضاً فإن البراهين الموجبة تجد^(٥) المتوسط فى حدودها إنما نسبته إلى الطرفين نسبة إيجاب فقط . وكذلك التزايد فيها — وهو أخذ حد^(٦) خارج عن الحدود الثلاثة لتركيب البراهين الموجبة — موجب أيضاً ، ويستمر كذلك لو كان يجوز أن يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها . وأما البرهان السالب فالغالب فيه فى التوسيط والتزايد معاً^(٧) هو الموجب . فإذ كنت^(٨) قلت كل ج ب ، ولا شيء من ب أ : فإن أردت أن توسط بين ج ب حداً فلا شك أنك توسط بليجابين^(٩) . وإن أردت أن توسط بين ب أ حداً ، لم يكن بد من موجبة وسالبة . فتصير جملة القياس — كيف وسطت — مؤلفة^(١٠) من موجبتين وسالبة واحدة : كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د أ . أو كل^(١١) ج د وكل د ب ولا شيء من ب أ .

وكذلك لو ذهبت فى التوسيط إلى المقدمات الأولى ، كانت الموجبات تزايد والسالبة تكون واحدة . فإن لم تكن تمة القياس بالتوسيط بل بالتزايد^(١٢) من خارج ، فضممت إلى قولك ولا شيء من ب أ قولاً سالباً آخر ، لم يمكنك أن تأتى بقياس مركب . ولكن تحتاج إلى أن تزيد لا محالة موجبة فتقول وكل د أ حتى ينتج بقياس مركب أن لا شيء من ج د .

فبين إذن أن الموجبات غالبية^(١٣) فى البراهين السالبة وأكثر عدداً فى القوة من السالبة .

(١) أى لا حاجة له إلى شيء ثان لى يعرف .

(٢) الأفضل له حاجة .

(٣) لا داعى لها . والجملة وصف ثان لكلمة مقدمة .

(٤) س ساقطة . (٥) غير منقولة فى م ، ب . (٦) س ساقطة .

(٧) س ما . (٨) س ساقطة ومكتوبة فى الهامش .

(٩) مرسومة بهذه الصورة فى م والفظ كله خطأ والمراد التوسط بمقدمتين موجبتين تحتاجان ج ب .

(١٠) ب ، م مؤلف . (١١) م وكل . (١٢) س بالتزايد .

(١٣) س عالية .

فالموجبات إذن^(١) أوجب إحضارا في الذهن من السوالب في كل قياس ، وهى في أنفسها أفضل . فالمركب^(٢) منها والمؤدى إليها أفضل^(٣)

وأيضا فإنه وإن كانت المقدمات الكبرى غير ذوات^(٤) أوساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة ، فإن الموجبة أقدم وأعرف .

أما أنها أقدم ، فلأنها أبسط ، لأنها تتم بحددين ورابطة . والسالبة تحتاج إلى حددين ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث . والذي يتم وجوده بأشياء^(٥) أقل وأبسط ، أقدم من الذى يتم وجوده^(٦) بتلك الأشياء وزيادة .

وأما أنها أعرف ، فلأن الإيجاب وكل معنى وجودى فهو معروف بذاته ، متصور بنفسه ، لا يحتاج في تفهمه^(٧) إلى قياسه إلى السلب كالوجود والمسلكات^(٨) . وأما السلب وكل معنى عدمى فإنه إنما يعرف بالوجودى . فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود ، وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما^(٩) قد اتضح لك فيما سلف . فالسلب إنما يعرف إذا عرف الإيجاب ، فإنه إذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو . فإذا البرهان المستعمل للبدء الموجب والمتج له أفضل وأشرف .

والبرهان المستقيم أفضل من الخلف .

وليكن المستقيم هكذا : كل ج ب ، ولا شئ من ب أ ، ينتج أنه لا شئ من ج أ . وليكن الخلف هكذا : إن كان قولنا لا شئ من ج أ باطلا ، فليكن بعض ج أ ، وكان لا شئ^(١٠) من ب أ — وهو مسلم — ينتج أنه ليس كل ج ب . هذا خلف إذا كان كل ج ب . ثم إنما أوجب هذا الخلف **توضيحا** بعض ج أ . فهو محال : فنقيضه — وهو قولنا لا شئ من ج أ هو حق . ففى المستقيم إنما أوجب المطلوب صدق قولنا كل ج ب الموضوع **يُجَنَّب**^(١١) قولنا لا شئ من ب أ **إيجابا** بذاته . وفى الخلف إنما أوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج أ مع صدق قول آخر

(١) من أيضا .

(٢-٣) ساقطة في م .

(٣) من ذات .

(٤-٥) ساقطة في م .

(٥) م تفهيمه .

(٦) من قياس كذا إلى كذا أى مضاهاته به . والمقصود قياس الصفات الوجودية . والمسلكات جمع ملكة وهى ضد العدم .

(٧) من كما أنه قد .

(٨) من ولا شئ .

(٩) م تحت .

شرطى انتقل به من كذب النتيجة إلى صدق ضدها^(١) كما بان لك في الفن الذى قبل هذا. والذى يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس آخر، أفضل من الذى يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده ، بل بقياس آخر ينضم إليه .

وأنت تعلم أن القياس بالذات — على ما أوضحناه^(٢) لك في الفن الذى قبل هذا — هو^(٣) ما تكون إحدى المقدمتين فيه كجزء تحت الكل ، وهى^(٤) الصغرى . والأخرى كالكل فوق الجزء وهى الكبرى ، وتكون النتيجة أيضا تحت الكبرى كجزء تحت الكل ، حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة . وكذلك^(٥) تكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء، وتكون مقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شيء من ب أ ، ونتيجة لا شيء من ج أ تحت^(٦) مقدمة لا شيء من ب أ كجزء تحت الكل . أما كون الصغرى تحت الكبرى وإن كانت تخالف الكبرى فى الكيفية، فلا ن ج تحت ب ، والحكم على ب كالحكم على ج . وأما فى النتيجة فهذا الوجه وبالتفاق فى الكيفية معا ، وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة . فإن قولنا بعض ج أ ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب أ . ولا أيضا النتيجة — وهو قولنا ليس بعض ج ب — داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب أ . فإذن صورة القياس بالذات — التى شرطها هذا الشرط — هى للمستقيم لا للخلف .

وأيا فمقدمات المستقيم أعرف لأنها معروضة بذاتها مسلمة . ومقدمات^(٧) الخلف مشكوك فيها ؛ وليست أعرف من النتيجة . بل أحدهما^(٨) نقيض النتيجة . والقياس الكائن من مقدمات أعرف أفضل على كل حال .

ونقول^(٩) انه قد يكون علم^(١٠) أشد استقصاء من علم من وجوه ثلاثة : أحدها أن يكون^(١١) أحد العلمين قد جمع مع الإن الم^(١١) ووقف على السبب القريب الذاتى، والثانى اقتصر على الإن

(١) الأولى أن يقول قبيضا . (٢) س أرحمنا . (٣) س وهو .

(٤) س وهو . (٥) س ولذلك . (٦) س أيضا تحت .

(٧) م مقدمة . (٨) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأولى إحداها .

(٩) قارن هذا الجزء بما ورد فى التحليلات الثانية ك ٢ ف ٢٧

(١٠-١١) ساقط فى م .

(١١) أى برهن على وجود الشيء بما هو عليه وهو على علة كونه كذلك . (١٢)

فقط . والثاني أن يكون أحد ^(١) العلمين أخذ الشيء المنظور فيه مجردا بصورته عن المادة، والثاني لم يفعل ذلك ، فيكون المجرد أشد استقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقترا ^(٢) بمادة . ولذلك [١١١ ب] فإن علم العدد أشد استقصاء من علم الموسيقى . وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة .

والثالث أن ^(٣) العلم الذي موضوعه الأول معنى بسيط — بشرط أنه مسلوب عنه سائر الزوائد — أشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الأول ذلك المعنى وموجب له زيادة . مثاله أن الوحدة والنقطة يوضعان لعالميهما ^(٤) بمعنى بسيط ، وهو أن ذات كل واحد ^(٥) منهما غير منقسم ، ثم يقترن بذلك في الوحدة ألا يكون لها وضع ، وبالنقطة أن يكون لها وضع ، فتكون الوحدة أبسط ذاتا من النقطة لأنها ليس لها ، مع ذلك المعنى البسيط، زيادة وضع ، والنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع ^(٦) . ثم الوحدة موضوعة أولى للعدد ، والنقطة موضوعة أولى للهندسة . فالحساب أشد استقصاء لذلك من الهندسة .

فقد قرَّبنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول ومحاكاته فيها ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء ، فكان هذا النمط ^(٧) من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه .

(١) س ساقطة .

(٢) س مقرونا .

(٣) س ساقطة .

(٤) ب بعليهما . م تعليمها .

(٥) قوله “ذات كل واحد” معناه الذات (الجوهر) الذي يبحث فيه كل واحد من العلمين .

(٦) م موضع — وقوله “و بالنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع” ساقط في س . والمراد بالوحدة الوحدة العددية ، وبالنقطة النقطة الهندسية ، وكل منهما موضوع أول بسيط له ، إلا أن النقطة تمتاز عن الوحدة بأنها مع بساطتها لها وضع في المكان .

(٧) ساقطة .

الفصل الثامن^(١)

في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها^(٢) في المبادئ والموضوعات

المباحث إنما تكون من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع الأول وكان البحث فيها إنما هو عن العوارض الذاتية التي تعرض له أو لأجزائه أو لأنواعه ، واشتركت في المبادئ الأولى التي منها يتبرهن أن تلك العوارض الذاتية موجودة للموضوع الأول أو لأجزائه أو لأنواعه . فإذا اختلفت في الموضوع الأول وفي^(٣) المبادئ الأولى^(٤) للبراهين اختلافا ما نشير إليه — ونعني بالمبادئ الأولى لا المقدمات فقط ، بل الحدود وغير ذلك — فليست من علم واحد . فإذا أردت الامتحان^(٥) فأرفع كل شيء إلى مبادئه الأولى وجنسه الأول — أى موضوعه — فتجد الاختلافات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة . أما في الجنس — أى الموضوع — فتجدهما مختلفين فيه للاحالة . وأما في المبادئ فتجدهما وإن اشتركا فيها بوجه ما ، فإنهما يختلفان^(٦) من وجه آخر . فإنك تجد المبادئ ، وهى للهندسة أولا وللناظر ثانيا . وهذا أمر قد فرغنا منه^(٧) .

وليس اختلاف البراهين يوجب^(٨) اختلافا في هذا الباب ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان^(٩) لا من حدين أو سطرين يحمل أحدهما على الآخر فقط ، مثل قولنا كل إنسان حيوان . وكل حيوان معتد ؛ وقولنا كل إنسان نام ، وكل نام معتد ، بل ومن حدين أو سطرين لا يحمل أحدهما على الآخر مثل قولنا كل قابل للذة متحرك ، وكل متحرك متغير ، مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير . فالأول أحد حديه الأوسطين تحت الآخر : فإن الحيوان تحت النامي . وأما الثاني فهما مختلفان ليس أحدهما تحت الآخر . وكذلك قولنا كل إنسان ضاحك ، وكل ضاحك متمعجب . وأيضا كل إنسان مستحي ، وكل مستحي متمعجب : فإن هذين وإن كانا من جملة

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س اتفاق العلوم واختلافها .

(٣) س واختلفت في . (٤) س الأول .

(٥) أى التحقق بما قال . (٦) س + فيها .

(٧) س من صحته . (٨) م يوجد .

(٩) أو براهين كثيرة كما هو وارد في الفصل ٢٩ من التحليلات الثانية الكتاب الأول .

ما ينفكس أحدهما^(١) على الآخر لأجل موضوعهما، فهما ليسا مما يكون أحدهما^(٢) تحت الآخر. فقد بان أن اختلاف الحدود الوسطى لا يوجد اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها . وقد يمكن أن يطلب فيوجد نظير هذا في الشكليات الآخرين : فتوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجوه جميعا تنتج نتيجة واحدة . ولقرب ماخذ ذلك البيان لا نطول الكلام بتفصيله .

وأما أن جل البرهان إنما هو على الضروري^(٣) فأمر قد فرغنا منه . وأما أنه قد يكون على الأكثرى^(٤) فبعض المفسرين يأتى أن يكون على الأكثرى برهان . بل إنما تسمح نفسه بأن يكون عاينا قياسا، ويقول لأنها لا يتبعها يقين إذ ليس بها أنفسها يقين . والحق ورأى المعلم الأول يوجب أنه قد يكون على الأكثرى برهان مصنوع من مقدمات أكثرية يعطى سببا من أسباب أكثرية ، ويكون به يقين غير زائل من جهة ما هو أكثرى ، وإن كان ظنا من جهة ما هو موجود^(٥) على ما علمت في مواضع أخرى .

فإن أريد بالبرهان كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده^(٦) ، فيكون على الأكثرى برهان . وأما إن أراد أحد^(٧) أن يخص باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية للعلة على شرط أن يعطى وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه إمكان ، فليس على الأكثرى برهان، بل قياس ما آخر يصنع من^(٨) البرهاني والجدلى والخطابى والمغالطى والشعرى ، ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط ما لا حاجة إليه . بل الأولى أن يقول إنه لما كان كل بيان إنما يكون لوجود متميز عن لاوجود: وهذا على وجهين : إما أن يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا، أو غالبا غير دائم — وهو الأكثرى . فإذا لا بيان في أمر متميز الوجود إلا لهذين .

ولا برهان على شيء كونه ووجوده اتفاق لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه .

(١-١) م ساقط .

(٢) أى ما كانت الصلة فيه بين الموضوع والمحمول صلة ضرورية وهذا لا يكون إلا عن مقدمات ضرورية .

(٣) يقصد ما كان الحمل فيه على الأكثر الغالب كقولنا المصريون زراع .

(٤) أى وجوده إطلافا . (٥) أى وجود الشيء على ما هو عليه .

(٦) م ساقطة .

(٧) م ، ب بين . ويلاحظ أن البرهان الأكثرى الذى تكون مقدماته برهانية يعطى نتيجة أكثرية لا ضرورية مطلقة .

لكن أزيد هذا الكلام تحصيلا وأقول :

إن الأمور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر حال إمكانها . فأما اعتبار حال الوجود في الممكّات على سبيل التوقع فلا طاب فيه إلا عن الأكثريات ، ولا قياس إلا عليها ، فإن لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والإرادة ، وإلى الجهة التي أوضحتها في فن سلف . وأما المتكافئ في الوجود واللا وجود فليس يقوم برهان أو دليل على أحد طرفيه إلا قيام مرجح لذلك الطرف مخرج ^(١) إياه عن المكافأة . فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود . وأما من جهة اعتبار نفس الإمكان فعل جميع أصنافه برهان على الممكن الأكثرى وعلى المساوى وعلى الأقلى — أعنى البرهان الذى يبيّن أنه ممكن لا ضرورى الوجود ولا ضرورى العدم — لا البرهان الذى ينذر بوجوده أو لا وجوده ، إلا أن يكون شيء منهما أكثرىا . وكل ما قلناه ^(٢) في الأكثرى الوجود فانقله إلى الأكثرى اللا وجود وأنزل أنا عَنَيْنًا بالوجود الحكم أى حكم كان إيجابا أو سلبا ^(٣) .

ثم قيل في التعليم الأول ^(٤) إنه ليس الحس برهانا ولا مبدأ للبرهان بما هو حس : لأن البراهين ومبادئها كليات لا تختص بوقت وشخص وأين . والحس يبيح حكما في جزئى في آن بعينه وأين بعينه . فإذا الحس لا ينال مبادئ البرهان ولا البراهين ، ولا شيء منه هو علم بكل . ولو كما ^(٥) نحس أن زوايا المثلث المحسوس مساوية لقاآمتين ، لما كان ينقعد لنا ^(٦) من إحساس ذلك رأى كلى ” أن كل مثلث كذلك “ . ولا علم بالعلة ^(٧) . ولو كما نحس أيضا أن القمر لما حصل في المخروط الظلى انكسف ، لم يمكنا — من جهة الحس — أن نحكم بالكلى : وهو « أن كل كسوف قمرى فمن كذا وكذا “ ، ^(٨) لأننا لا يمكننا أن نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلى . أما كل كسوف فلا أن ذلك مما لا نهاية له في القوة . وأما الكسوف الكلى فلا أنه لا يقل ^(٩) فقط ،

(١) س فيخرج . (٢) س قلنا .

(٣) نجد خلاصة ما ذكره ابن سينا من قوله ” وأما أن جل البرهان إنما هو على الضرورى “ في التحليلات الثانية . المرجع المذكور ف ٣٠ ، ومعلم ما ذكره إنما هو شرح للفكرة الأرسطية الرئيسية .

(٤) انظر التحليلات الثانية — المرجع المذكور ف ٣١ .

(٦) س ساقطة . وهذا رأى يخالف رأى بروتا غوراس .

(٧) أى ولا ينقعد لنا عن طريق الإحساس علم بالعلة .

(٨) يريد أننا لا يمكننا أن ندرك العلة في الكسوف على الرغم من أننا ندرك بالحس الكسوف الحاصل بالفعل .

(٩) أى للمقل إدراكه .

وإن سكا قد نستقرئ من تكرار المحسوسات الجزئيات^(١) أمورا كلية — لا لأن الحس أدركها ونالها — ولكن لأن العقل من شأنه أن يقتنص من الجزئيات المتكررة^(٢) كليا مجردا معقولا لم يكن الحس أدركه ، ولكن أدرك جزئياته فاختلق العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل إليه للحس ، بل يناله بإشراق فيض إلهي عليه^(٣) .

وأبضا فإننا^(٤) كثيرا ما نتوصل بالحس إلى مقدمات كلية — لا لأن الحس يدركها — بل لأن العقل يصطادها على سبيل التجربة ، وعلى ما أوضحناه نحن من قبل حيث^(٥) بينا ما للتجربة .

ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الإدراك المستقصى ، صار يوقعنا ذلك في عناء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهى العقل بالفعل^(٦) مثل حال الزجاجاة والجسم الملون الذى وراءها ، فإن الجسم الملون الذى وراءها يرى من غير أن تحجب القارورة دون ذلك حجب كثيرة من الأجسام الأخرى . فقوم يقولون إن السبب في شف الزجاجاة أن كل مالالون له فهو شاف^(٧) مؤد للون الذى وراءه . وقوم يرون أن سبب ذلك استقامة المسام والثقب التى في الزجاجاة فينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويحوزها إلى أن يلاقى المبصر . قيل في التعليم الأول : فلو كان الحس مما يمكنه بنفسه إدراك الثقب لكان العقل سيجد سبيلا إلى أن يحكم بأن السبب فيه الثقب ، وأن الإبصار كائن بنفوذ البصر في تلك الثقب ، ولكان يميل إلى المذهب المائل إليه ، وإن كان بعده البحث بأقيا أنه : هل فيها هواء أو خلاء^(٨) ، وإن كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب يؤدى اللون ، أو الشعاع ينفذ إليه فيه ؟ . وبالجمله لو كان الأبصار بنفوذ [١١٢] شئ في الثقب ، وكان الحس مع ذلك يميز ذلك ويدركه ، لكان العقل يحدس سبيلا إلى أن يحكم بالأبصار بأن السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر بواسطة شعاعية ، لانفس شفيف الزجاجاة من حيث لا لون لها ، وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلًا بالحس ، لا أن^(٩) الحس حصله ، لكن لأن العقل اتخذ الحس مبدأ للتجربة .

(١) س ساقطة . (٢) ش المتكررة والمتكررة أصوب .

(٣) هذا الفيض الألهى الإشراق لا وجود له في أرسطو ؛ وهو أدنى إلى نظرية أفلاطون في المثل .

(٤) س فإن . (٥) س وحيث .

(٦) م ، ب بالعقل . (٧) شفاف .

(٨) س خلاء أو هوا . ب هوا وخلاء .

(٩) م لأن — وهذا عكس المطلوب .

ثم قيل إنه لا يصح أن يظن أن مبادئ المقاييس^(١) كلها متفقة : أما أولا فإن المقاييس منها منتجة للكاذبة ، ويجب أن تكون مقدماتها كاذبة ؛ ومنها منتجة للصادقة — وهى وإن كانت قد يجوز أن تكون مقدماتها كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض . ويشبه ألا تكون هى من جهة إنتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات ، لأن القياس إنما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات ، لا من جهة ما ينتج بالعرض . وإذا كان كذلك فيجب أن تكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة ، وللكاذبات من كاذبة . وإذا كانت كذلك كانت مبادئ القياسات الصادقة غير مبادئ القياسات الكاذبة .

وأىضا فإن القياسات الكاذبة ليست متفقة فى النتائج ، فإن الأضداد قد^(٢) تكذب معا : مثل قولنا إن المساوى هو أكبر ، والمساوى^(٣) هو أصغر .

وأىضا فإن أشياء غير متضادة تكذب معا ولا تصدق معا : مثل قول القائل إن العدل تهوّر ، وقوله إن العدل شجاعة . وكذلك قوله الإنسان فرس وقوله الإنسان ثور ، فإن هذه فى قوة المتقابلة^(٤) ، وإن لم تكن متضادة أو متقابلة بالفعل .

فبين أن مبادئ النتائج الكاذبة هى مختلفة مثل هذه .

وأىضا فإن المقاييس الصادقة يجب أن تكون^(٥) واحدة بأعيانها : وذلك أن المبادئ إما خاصة بالأجناس الموضوعية لكل علم ، فتكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية : مثل قولنا فى الهندسة إن كل مقدار إما منطوق^(٦) وإما أصم ، وقولنا فى العدد : كل عدد إما أول وإما مركب . وبين أن هذه مختلفة لا مطابقة فيها ، لأن الهندسة كلها بعد النقطة ، والعددية

(١) يقصد بالمقاييس الأقيسة ، وهذه أول مرة يستعمل فيها هذه الكلمة .

(٢) من ساقطة . (٣) س أو المساوى .

(٤) م المقابلة والمقصود المقابلة بالتضاد .

(٥) هكذا فى جميع المخطوطات ولكن الأصح أن لا تكون كما يدل عليه سياق العبارات التالية .

(٦) م ، ب منطوق به . والمنطوق هو الكم المقول commensurable ، والأصم هو الكم غير المقول

incommensurable .

كلها بعد الوحدة ، ولا يمكن بينهما مطابقة ألبنة^(١) . ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على أحد وجوه :

إما أن يكون أحد المبدأين أعم من الآخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على أن ج تحت ب . فإذا كان^(٢) كذلك كان أحد المبدأين تحت الآخر أو فوقه^(٣) ، فكان حينئذ أحد الجنسيتين تحت الآخر أو فوقه^(٤) . ومثل هذه الشركة قد تقع في المبادئ . وهناك قد^(٥) يكون الأمر على ما أوضحناه^(٥) قبل ، وذلك إذا كانت أجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها تحت بعض . وأما^(٦) الأجناس التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها ، وأعني بالأجناس الموضوعات^(٦) .

وإما أن يكون مبدأ داخلا في الوسط للآخر مثل الخطوط المتوازية التي بين المتوازيين : فيكونان حينئذ إما متشاركتين في الجنس ، فيكون أحدهما مبدأ والآخر نتيجة لا مبدأ ، أو غير متشاركتين في الجنس — أعني الموضوع — بل في جنسه ، فيكون أيضا أحد العلمين تحت الآخر ، فتكون الشركة في المبدأ على نحو ما حددناه^(٧) قبل .

وأما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن أن تشترك في المبدأ الخاص ألبنة ، لا على أن يدخل حد منها في الوسط^(٨) ولا فوق منها^(٩) ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا أو محمولا مختلفا في ذلك في علمين .

وأما المبادئ العامة مثل قولنا إن كل شيء إما أن يصدق عليه موجبة وإما أن يصدق عليه سالبة ، فقد يشترك فيها ، لأن هذه المبادئ صالحة في بيان أحوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف^(١٠) وبعضها شيء آخر ، لأنها من جملة ما هو مبدأ ما في العلم الناظر في الموجود من جهة ما هو موجود^(١١) ، ولكنها توجد في العلوم بالقوة ، ولا تؤخذ ألبنة

(١) س ألبنة صرفة . (٢) س وإذا كان . (٣) م وقوفه — وهو خطأ .

(٤) س ساقطة . (٥) س أوضحنا . (٦-٦) س ساقط .

(٧) س حددنا . م حدد . (٨) م الوسيط . (٩) س ساقطة .

(١٠) وبعضها كيف ساقطة من س .

(١١) وهو علم ما بعد الطبيعة .

بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى إلا وقد أخذت مخصصة لموضوع ^(١) ذلك العلم ولعوارضه ^(٢) الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف . فإذا لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة .

والتأنيج المطلوبة في العلوم وإن كانت تزيد على ^(٣) المقدمات على النحو المعلوم في تركيب القياس ، فليست زيادة مفرطة خارجة عن نسب محفوظة . وليس عن تلك المقدمات إلا تلك النتائج بأعيانها .

وليس تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة . وإذا أدخل ^(٤) حد من جانب أو في الوسط لم يزد أي نتيجة اتفقت ، بل ما يناسب ذلك . فإذا كانت نسبة المقدمات مع النتائج هذه النسبة ، فكيف تكون اللواتي هي المبادئ منها صالحة لأن ينتج منها لا هذه ، بل نتائج خارجة من هذه ؟ ^(٥) فإن جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها إلا المناسبة لتلك المقدمات . فبعضها التي هي المبادئ أبعد من أن ينتج منها مسائل علوم أخرى غير مناسبة لذلك العلم . وكيف والنتائج المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة ، والحدود التي للبادئ متناهية : فإن المبادئ والأدول الموضوعات لكل صناعة متناهية . وأما النسب الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها ، وإن كانت في ذاتها محصورة ، فقد لا تنهاى بالقوة من جهة أن بعض المحمولات تكون ضرورية متقررة في الشيء دائماً ، وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات بينها . مثال ذلك أن المبادئ المتساوية السابقين من حاله أن زاويتي متساويتان — أمر موجود ^(٦) في نفسه بالضرورة . وأما أنه أمر نسبيته إلى مثلث آخر يقع مثلاً في دائرة كذا ، وفي خماس كذا نسبة ^(٧) كذا ، وما يجري مجراه ، فأمر ليس محصلة الوجود فيه ، وإلا لكانت ^(٨) فيه أمور غير متناهية بالفعل . بل هي أمور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فيها .

(١) م ، ب بموضوع ، ولكن المقصود لموضوع ذلك العلم — والمراد بالعلم ما بعد الطبيعة ، وبموضوع الوجود المطلق فإن العلوم الأخرى يبحث كل منها في الوجود من حيثية خاصة وهذا هو التخصيص المشار إليه .

(٢) م ، ب وبمعارضه . ولكن المراد ولعوارضه — أي المخصصة لعوارضه .

(٣) س في .

(٤) س دخل . والمراد بقوله أدخل حد من جانب أو في الوسط : أدخل طرف جديد (موضوع أو محمول) في القضية ، أو أدخل حد أوسط .

(٥) أي فكيف تكون المبادئ صالحة لأن ينتج منها نتائجها ونتائج أخرى خارجة عنها .

(٦) س أمراً موجوداً . (٧) خبر نسبه السابقة في الجملة . (٨) س كانت .

فأمثال المبادئ الخاصة — مثلا الخاصة بعلم الهندسة — يعظم فيها أن تكون وافية بمسائل الهندسة ، فضلا عن مسائل خارجة لاتتعلق بها .

وكيف يقال إن مبادئ العلوم المختلفة متفقة ؟ أم^(١) جهة أن العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان . أو من جهة أن كل واحد منها يصلح أن ينتج منها في كل علم ، حتى يكون مبدأ أى علم اتفق صالحا لأى علم اتفق ؟ وهذا معلوم الاستحالة . فإن مبادئ العلوم التعليمية — وهى محدودة^(٢) في المصادر متميزة بالفعل — ، ظاهر من أمرها أنها لا يصلح بعضها لبعض ، فكيف تصلح لكل علم ؟ بل ولا مبدأ علم^(٣) واحد يصلح لجميع مسائل ذلك العلم ، فكيف لمسائل علوم أخرى ؟ .

ولا أيضا إذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فصرنا إلى المقدمات التى لا أوساط لها في علم ما وميزانها إن لم تكن مميزة^(٤) تميزها في الرياضيات ، وجدناها مشتركة لجميع النتائج ، بل كان كل^(٥) خاصة لنتيجة أو نتائج بأعيانها .

ومع هذا كله فليس يمكننا أن نقول : إن مبادئ العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها ألينة ولا في شئ منها . فقد بان فيا سلف أن بعض العلوم يشترك^(٦) في المبادئ ، وأن من المبادئ خاصة ومنها عامة . فعسى الحق هو أن المبادئ متناسبة في الجنس ، أى في الموضوع . ولكن هذا لا يمكن ، فإن العلوم التى لا تتناسب في الموضوع ، فإن مبادئها الخاصة بأجناسها لا تتناسب أيضا في الموضوع .

والذى يجب أيضا أن يعتقد فيه أنه الحق والقضاء الفصل هو أن المبادئ تقال على نوعين : إما مبادئ منها البرهان — أى المقدمات الأولى^(٧) في العلوم ، وإما مبادئ فيها البرهان وهى

(١) م ، ب من . (٢) معلومة . (٣) بل ولا مبدأ علم ساقطة من م .

(٤) من متميزة . ومعنى الجملة ولا يمكن التسليم أيضا بأننا إذا استعملنا طريقة التحليل بالعكس الخ وجدنا المقدمات مشتركة في إنتاجها جميع النتائج . بل الواقع أن كلا منها خاص بنتيجة أو نتائج معينة .

(٥) ب كل إلا خاصة . (٦) من مشترك .

(٧) من الأول وهى المقدمات التى لا وسط لها : أى التى لا تبرهن بغيرها .

أجناس العلوم — أى موضوعاتها وما يتعلق بها — مـ يوضع معها أو يساويها كالأفراد بوجه ما للوجود . فالقسم الأول يجوز أن يكون فيها مبادئ عامة مثل قولنا : كل شئ إما يصدق عليه الإيجاب أو السلب ؛ وقولنا : الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية . وأما القسم الثانى فلا يجوز إلا أن تكون خاصة ، أو يتناسب علمان فى الجنس . وما كان من المبادئ - التى بمعنى المقدمات — مما هو خاص أو مخصص كما علم ، فلا يشترك فيها فى جل الأمر إلا علمان أحدهما فوق الآخر ، ويكون لأحدهما أولا وللثانى ثانيا .

ولما كانت الموضوعات فى المسائل العلمية إما جنس الموضوع^(١) للصناعة ؛ أو نوع منه وعرض ذاتى فيه^(٢) ، فلا يجوز أن تكون الصغريات من المبادئ المشتركة بوجه من الوجود . أبل إن كان ولا بد فالكبريات^(٣) ، على النحو الذى تجوز به الشركة .

(١) س موضوع .

(٢) م منه .

(٣) س للكبريات

الفصل التاسع^(١)

في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما

وفي تفهيم الذهن والفهم [١١٢ب] والحدس والذكاء والصناعة والحكمة

من المعلوم أن هاهنا علما بشئ^{*} ، وهاهنا ظنا به ؛ وأن الاختلاف فيهما من جهة^(٢) الوثاقة والقلق ، وأنهما^(٣) داخلان تحت الرأي ، وأن بينهما موضع مقايسة ومناسبة .

وليس كل علم يحسن أن يقايس^(٤) بالظن ؛ بل العلم التصديقي^(٥) . ولا كل علم مع كل ظن ، بل مع ظن يوافقه في جنس الرأي . وأن ماسواه من الظن فيجب أن يقايس بالجهل .

والعلم التصديقي هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا . واليقين^(٦) منه هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا ، ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله . فإنه إن كان بينا بنفسه لم يمكن زواله . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يصير غير ممكن الزوال ؛ أو يكون الحد الأوسط الأعلى^(٧) أوقعه^(٨) .

على أنا نعني بالعلم هاهنا المكتسب . والذي يخالفه أصناف من الاعتقاد : اعتقاد^(٩) في الشئ^(١٠) الذي هو كذا ضرورة أنه كذا^(١١) ، مع اعتقاد أنه لا يمكن ألا يكون كذا ، لكن يكون هذا الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال ، لأنه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال . واعتقاد في الشئ أنه كذا مع عدم اعتقاد آخر بالفعل بل بالقوة — إذا أخطر بالبال اعتقد وهو أنه يمكن ألا يكون كذا . واعتقاد في ذلك الشئ أنه ليس كذا — وهذا جهل مضاد للعلم لا يشاركه . لكن

(١) م ، ب ساقطة . (٢) الجار والمجرور خبر أن . (٣) أى ومن جهة أنهما .

(٤) م و يقايس . (٥) أى بل العلم التصديقي هو الذى يقاس بالظن .

(٦) م واليقين . (٧) م الأصل .

(٨) أى بحيث يتوصل إلى مقدمة غير ذات وسط أى مقدمة لا يبرهن عليها .

(٩) هذا أول أنواع الاعتقاد التى تخالف الاعتقاد الذى هو العلم .

(١٠) م للشئ .

(١١) أى فى الواقع لا لأن العقل يدرك علاقة عليه من أجلها يجب أن يكون ضروريا .

اعتقاد أنه يمكن ألا يكون كذا إما أن يعتقد في الموجود كذا الذي ليس ^(١) من شأنه ألا يكون إلا كذا ، أو في الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا . و كل واحد من هذين بالحري أن يسمى ظنا . والأول منهما فإنه ظن صادق مركب بجهل مضاد . وأما الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا ، والاعتقاد فيه أنه كذا مع الاعتقاد أن من شأنه ألا يكون ، إن كان لا يكونه على أنه جائز في نفسه — لكن الوجود قد غلب — أو جائز في وقت آخر ، فهذا نوع من العلم ليس ظنا . ولكنه إن وقع بما يوجهه كان يقينا ما بالشئ على ماهو به . وإن كان على أنه يرى ويحكم أنه موجود ، ويخطر بالبال عسى ألا يكون موجودا عندما يفرضه موجودا ، حتى يجوز أن يكون اعتقاد وجوده حين يضعه موجودا كاذبا ^(٢) — فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد ، بل بجهل بسيط : إذ لابد في كل ظن من جهل .

والعلم موضوعه هو الضروري ، إما على الدوام ^(٣) فيكون العلم ^(٤) على الدوام ، أو الضروري ^(٥) بالشرط فيكون العلم أيضا بالشرط . والظن موضوعه الحقيقي الأمور الممكنة المتغيرة التي لا تنضب : فيكون حال الأمر بحسب القياس إلى الوجود حال الرأي فيه بحسب القياس إلى الصحة . وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا أيضا في الأمور الضرورية . والاعتقاد المؤكد ^(٦) ليس يجب — من حيث هو مؤكد — ألا يعد في الظن .

فتكون ثلاثة أشياء من جملة ما عدناه داخله في اعتبار الظن : أحدها ، الاعتقاد بالشئ الموجود مثلا أنه موجود ، والاعتقاد معه أنه لا يمكن ألا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد . فإن هذا بالحقيقة ليس علما ، بل ظنا . والثاني الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب . والثالث الذي سميناه الظن ^(٧) الصادق المركب بالجهل البسيط . وتشترك هذه كلها في شئ واحد وهو أنه عقد ^(٨) في الشئ أنه كذا ، ممكن أن يلحقه العقد أنه لا يكون ^(٩) كذا . وذلك لأن الأول منهما إذا كان جائزا للاستحالة ، فليس ممتنعا في طباعه أن يقرن ^(١٠) به عقد إمكان ألا يكون الشئ — إما ابتداء وغير طارىء على العقد ^(١١) الآخر الذي معه — وإما فاشحا للعقد الآخر الذي معه وهو الحق .

(١) من ساقطة	(٢) خبر يكون	(٣) إما الضروري على الدوام
(٤) من العلم به	(٥) م والضروري	(٦) من المؤكدة
(٧) من ساقطة		
(٨) عقد أى اعتقاد	(٩) من لا يمكن	(١٠) من يقتن
(١١) حل العقد ساقطة في س		

وكذلك حال العقد الثانى المركب بالعقد الباطل ، و يقابل عقد صاحب العقد الأول ، لأن ذلك كان يعتقد أنه لا يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه ؛ وهذا يعتقد أنه يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه . وأما العقد الثالث فإن الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة أو بفعل .

وكل واحد من أقسام الظن قد يكتسب بواسطة توقع الظن ، كما أن العلم يكتسب بواسطة توقع العلم ، فإنه ليس كل واسطة غير ضرورية إلزام^(١) الأكثر ، تدعو^(٢) إلى ممتنع ، بل قد تدعو^(٣) إلى أمر واجب .

والعلم بالجملة مخالف للظن فى هيئة العقد^(٤) وفى الأمور التى العلم أولى بها . وكما أنه قد يقع لإنسان^(٥) فى هذا الشئ "علم ، ولاخر ظن ، فكذلك يمكن أن يكون يقع لهذا علم بمبادئ ذلك العلم تتدرج حتى تنتهى إليه ، وأن يقع للآخر ظن بتلك المبادئ والمقدمات ، فيتدرج إلى ذلك الظن الذى هو نتيجة لها . فيكون الأول يرى فى تلك المقدمات والنتيجة رأيا صادقا ، ويرى أنها لا تتغير عما هى عليه^(٦) . وأما هذا الثانى فيكون رأيه فيها صادقا إلا أنه خالٍ عن^(٧) الرأى الثانى ، أو يجوز لغير ما يراه لخال يجوز أن يستحيل . فيكون الأول يعلم أن الشئ موجود ، ويعلم لم هو موجود ؛ وهذا الثانى يظن أنه موجود ، ويظن أنه لم هو موجود . وإن لم يكن ذلك بمتوسطات ، فيظن أنه موجود فقط ، ولا يظن لم هو موجود^(٨) .

وعلى الأحوال^(٩) كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا — وإن كان قد يقع فى شئ واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان : صادق وكاذب . ولا يمكن أن يكون فى إنسان واحد ظن وعلم معا ، ولا ظن صادق وظن كاذب معا .

أما العلم والظن فإنهما لا يجتمعان : لأن قولنا العلم^(١٠) ، يقتضى اعتقادا ثابتا فى الشئ محصلا ، وهو أنه ممتنع التحول عما هو عليه ، ويمتنع أن يقارنه أو يطرأ عليه اعتقاد مضاد لهذا الثانى . وقولنا

(١) س إلزام . (٢) م ، ب تدعوا .

(٣) س العقل والمراد فى صورة الاعتقاد .

(٤) س للإنسان .

(٥) م تقرأ عليها بالكية بدلا من عما هى عليه .

(٦) م من . كلمة الظن ومشتقاتها هنا مأخوذة فى مقابل العلم ومشتقاتها . والمراد بالعلم المعرفة العلمية .

(٧) س الأصول .

(٨) أى لأننا إذا ذكرنا العلم ، فإن ذلك يقتضى .

الظن ، يقتضى اعتقاداً ثانياً بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة : وهو أن الشيء جازئ التحول عما هو عليه . ومحال أن يجتمع في الشيء الواحد للإنسان الواحد في وقت واحد ، امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله مما ، أو يجتمع فيه رأى أن يجوز زواله ورأى ألا يجوز زواله .

وأما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في إنسان واحد ؟ فإن الظن الذى يظنه وهو كاذب ، والظن المقابل الذى له وهو^(١) فيه صادق — إن تساويا لم يكن ظن بل شك في الأمرين . وإن مالت النفس إلى الصادق بقى الكاذب غير مظنون ؛ أو إلى الكاذب بقى الصادق غير مظنون . والشيء الواحد بعينه ، الثابت ، قد يظن ممكناً^(٢) مرة ، ويرى^(٣) غير ممكن أخرى . فإذا تناول رأى كونه غير ممكن تناولاً تاماً ، فهو علم . وإذا وقع عليه الرأى من الجهة الثانية فهو ظن . فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم للإنسانين^(٤) : مثلاً هذا يظن أن القطر غير مشارك^(٥) للضلع ويصدق ، وذلك يرى أن القطر مشارك له فيكذب . والظنان مختلفان^(٦) لكنهما واحد في الموضوع .

وأما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فيكاد يكون أكثره أولى بعلوم أخرى من الطبيعيات والخليقيات . إلا أنا نخدعها هنا حداً .

فالذهن قوة للنفس المهيأة المستعدة لاكتساب الحدود والآراء . والفهم^(٧) جودة تهتئ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها . والحدس^(٨) جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها : مثل أن يرى الإنسان القمر وأنه إنما يضيء من جانبه الذى يلى الشمس على أشكاله ، فيقتنص ذهنه بحدسه حداً أوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس . والذكاء جودة حدس من هذه القوة يقع في زمان قصير غير مهممل^(٩) . والفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للطالب ليرجع منها إلى المطالب^(١٠) . والصناعة^(١١) ملكة نفسانية تصدر عنها أفعال إرادية

-
- (١) من هو بدون الواو . (٢) من مرة ممكناً . (٣) من ساقطة .
 (٤) من الإنسانين .
 (٥) أى مشارك في الطول . والمراد بالقطر والضلع قطر الشكل الرباعي وضلعه .
 (٦) من فيكون الظنان مختلفين . (٧) مترجمة في التحليلات الثانية بكلمة Intuition .
 (٨) مترجمة بكلمة Quick wit . راجع الفصل ٣٤ من المرجع نفسه .
 (٩) من مهممل . (١٠) م الطالب . (١١) مترجمة بكلمة Art .

بغير روية تنحو تماما مقصودا . والحكمة ^(١) خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن له في حدى العلم والعمل . أما في جانب العلم فأن يكون متصورا للوجودات كما هى ومصداقا بالقضايا كما هى . وأما في جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخلق الذى سمي العدالة . وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وإن لم يحصل خلق .

(١) مترجمة بكلمة dom

المقالة الرابعة

من الفن الخامس^(١)

الفصل الأول^(٢)

المطالب والمعلومات بالطلب متساوية^(٣) . فإن الشيء إنما يطلب ليعلم . فإذا علم بطل
الطلب والمطالب^(٤) . وإن كان للكثير أن يكثرها بالأى والكم والكيف وغير ذلك ، فإنها بحسب
ما يبحث عنه في هذا الموضوع أربعة^(٥) : اثنان داخلان في الهل — أحدهما هل يوجد الشيء
أى على الإطلاق — والثاني هل يوجد الشيء شيئا؟ مثل أنه هل يوجد الجسم مركبا من^(٦) أجزاء
غير متجزئة؟ وكل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب اللم ؛ (١١٣) ويتصل بذلك مطلب
الما^(٧) . وأما مطلب الأى فن التوابع لمطلب الما .

ومطلب اللم إما أن يطلب علة الحكم بوجود موضوع أو عدمه على الإطلاق ؛ أو علة الحكم
بوجوده أو لا وجوده بحال . وكل ذلك إما أن يتعدى فيه طلب علة الحكم إلى طلب علة الوجود
أو لا يتعدى . والأخرى أن يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا ، وعلته في الشرط .
أما سائر ذلك فالأخرى أن تكون العلة فيه حدا أوسط .

وأما مطلب ما فإنه يتبع المطلب البسيط من مطلبي الهل تبعا ظاهرا . فإنه إذا علم أن الشيء
موجود ، طلب ما ذلك الشيء الموجود . فقد علم أن مطلب ما الذى بحسب الذات فهو بعد طلب

(١) س + من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهى عشرة فصول (س) الفصل الأول .

(٢) م ، ب ساقطة .

(٣) المراد أنواع المطالب إنما هى بعدد أنواع الأشياء التى نعملها .

(٤) س ساقطة .

(٥) في الجملة تقديم وتأخير . يريد أن المطالب بحسب موضوع بحثنا هنا أربعة ، وإن كان لمن يريد أن يزيه

مطالب أخرى أكثر من ذلك أن يزيدها .

(٦) س مركبا ساقطة .

(٧) أى السؤال عن الماتية أو الماسية . وقوله يتصل بذلك أى يتصل بمطلب هل الذى يسأل فيه عن وجود الشيء . مطلقا .

هل (١) وتابع له ، لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما بمعنى الاسم . فإذا أعطى ، ثم أعطى مطلب هل ، انضح في الحال مقتضى طلب ما بحسب الذات . ويتبع المطلب المركب من مطلبي الهل أيضا على وجه من الوجوه . حتى يكون كأنه يطلب ما الحد الأكبر أو ما الحد الأوسط . وذلك لأن الموضوع في المطلوب بالهل المركب يجب أن يكون معطى الهلية والماهية أولا في كل علم ؛ ثم تطلب عوارضه الذاتية له بالهلية . فإذا طلب وجود العارض له أولا وجوهه بالهل المركب ، بالقياس إلى ذلك الموضوع ؛ فبالحرى أن ذلك (٢) يقتضى إثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس إلى نفسه . وذلك لأن البراهين إنما تبحث عن الأعراض الذاتية للموضوعات ، وتلك الأعراض لا توجد إلا في تلك الموضوعات وأجناسها . فإن منع أن يكون لها وجود في تلك الجملة منها ، صارت في جملة الممتنعات . وإذا أعطيت وجودا في شئ منها (٣) ، ثبت أنها في الموجودات . فيكون البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا : كالبحث عن هلية المثلث المتساوي الأضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاء مركزا دائرتين وقد وهلا أيضا بالتقاطع ، فهو بحث عن هليته في نفسه . فبذلك يعلم أن (٤) له إمكان وجود . وإذا صح للشئ هليته استحق أن يطلب له الماهية وأن يعطاهما بحسب الذات . وقبل (٥) ذلك لا يكون استحق طلبها أو إعطائها إلا بحسب الاسم لا بحسب (٥) الذات (٦) فقد فرغنا من هذا فيما سلف .

فوقتُ وضوح بحث الماهية بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت ، وإن كان لا مانع من أن يكون ما قد أفيد في جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء طلب (٧) ما بحسب الذات : فإنه يتضح حينئذ مع إيضاح الهلية .

(٣) س ساقطة .

(٢) س ساقطة .

(١) س الهل .

(٥-٥) س ساقطة .

(٤) س بأن .

(٦) وخلاصة هذا الكلام أن المطالب أربعة اثنان بهل واحد بل واحد بما . والنوع الأول من مطلبي هل يسأل فيه عن نسبة محمول لموضوع كقولنا هل يخسف القمر ؟ والثاني يسأل فيه عن وجود الموضوع في نفسه كقولنا هل يوجد القمر ؟ والأول يسأل فيه عن جزء من وجود الموضوع ، والثاني عن وجوده مطلقا . والذي يسأل فيه عن الوجود إطلاقا هو الذي يسميه ابن سينا مطلب هل البسيط . وهذا يتبعه مطلب ما . فإذا علم أن الشئ موجود ، يسأل بعد ذلك عن ماهيته . والثاني من مطلبي هل هو الذي يسميه بالمركب . وهذا قد يتبعه مطلب ما أيضا . أما مطلب لم فيسأل فيه عن علية الحكم — أو عن وجود الحد الأوسط . فإنه إذا علم أن القمر يخسف ، تبع ذلك السؤال لماذا يخسف القمر ؟

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة . وكلمة طلب مشکولة بالنصب في م ، بن . ولعل المراد أنه لا مانع من أن يكون ما يفيد جواب ما بحسب الاسم كافيا عن السؤال بما بحسب الذات .

وأما الحد الأوسط فهو العلة ، ويتبع فيه طلب المسا بعد الحل على وجهين : أحدهما بالقوة والآخر بالفعل . أما بالقوة فلا أن طالب الحل في مثل هذا إنما يطلب عما هو مشكوك فيه . فيقتضى طلب الحل أنه يطلب بالقوة هل هناك حد أوسط : مثل من سأل هل القمر ينكسف ؟ فإنما يطلب هل شئ يوجب العلم بأن القمر ينكسف ؟ فإذا أعطى الحل وقيل نعم وطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف ، ولم قلت إن القمر ينكسف ، فإنه يطلب ما علة القياس في أنه قياس ، وهو الحد الأوسط كيف كان ؛ أو ما علة القياس في أنه برهان ، وهو علة الأوسط الذى هو علة الأمر في نفسه . ومعنى الطلبين جميعا أن الحد الأوسط الذى أعطيته بالقوة أولا أنه ^(١) موجود حين ضمنت أن الأمر الحق كذا ، يجب ^(٢) أن تعطيه الإن بالفعل وتقول ما هو الإن . فيكون البحث عن لم بحثا عما هو الحد الأوسط بالقوة ، فيكون طالب لم هاهنا إنما هو طلب لم بالقياس إلى النتيجة ، ويكون بالفعل ^(٣) ، وطلب "ما" بالقياس إلى الحد الأوسط ويكون بالقوة . وأما طلب ما الحد الأوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه إن كان مجهولا .

فقول المعلم الأول "الموجود بالجزء" ^(٤) يعنى الموجود ^(٥) شيئا ما ^(٥) . و"الموجود بالكل" يعنى به الموجود على الإطلاق .

والموجود شيئا ^(٦) ما إما شيئا جوهريا للوضوع ، أو عرضا ذاتيا أو عرضا خارجيا .

ثم يقول المعلم الأول : أعنى بالموجود على الإطلاق الشئ المطلوب هل نفسه موجود؟ مثل قولنا هل المثلث موجود أو ^(٧) الآلة ^(٨) ؟ فهذا إنما يبحث عن وجود نفس الموضوع . وأما هل المثلث كذا ؛ أو هل الآلة سبب للشئ ، فإنه إنما يبحث عن وجود عارض ما أو لا حق . وهذا هو الموجود شيئا ما .

فقد ^(٩) بأن من هذا أن المطالب بالقوة ترجع إلى هل الشئ وإلى ما الشئ . وأن مطلب العلم يبحث عن ما الشئ بوجه ، لأنه بالقوة بمعنى ما الأوسط .

(٣) م الفعل .

(٢) س ويجب .

(١) م أرلأنه .

(٤-٤) س ساقط .

(٥) أى الموجود لا إطلاقا بل الموجود من حيث هو متصف بصفة ما كقولنا هل يوجد الإنسان أبيض؟ أرهل

ينكسف القمر؟ وهذا هو الذى يسميه أرسطو الموجود بالجزء .

(٧) س وهل .

(٦) م ساقطة

(٨) الآلة في المخطوطات كلها . (٩) س ساقطة .

ولكن من الناس من ظن أن هذا منعكس ، وأنه ليس في البراهين شئ هو بحث اللام الا وهو بحث الما بالقوة ، ولا بحث الما الا هو بحث اللام . وتعدى هذا إلى أن ظن أن الأوسط في البراهين هي الحدود . وكل ذلك أمر باطل . فإنه ليس كل بحث عن ما هو ^(١) عن الأوسط ^(٢) . وأيضا ليس البحث عما هو الأوسط هو البحث عن مائة أحد الحدين الآخرين حتى يكون الجواب به حدا . ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد أو جنس أو فصل أو مادة أو ^(٣) صورة : فإن العلة الموجبة لأمو لا في أنفسها ولا هي بوجه ما نفس الواجب — لا صورة ولا مادة ^(٤) .

وكثيرا ما نجد بين الأوساط في البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا ، بل نجده ^(٥) شيئا موجبا لشيء ^(٦) في شئ : فإن الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الأعلى في نوع ^(٧) الآخر ، بل وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط — وإن لم يكن على أن ذلك الشيء نوع الجنس المتوسط — إيجاب ^(٨) العلة ؛ وليس هو حدا للأكبر ولا صورة ولا مادة . ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة كما علمت أو ستعلم .

وكثير من الخواص هو علة لكثير من الخواص ، وهي خارجة عنها ليست يجنس لها ولا فصل ولا حد . فإن كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على صفة مذكورة ، يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير أن يكون خطه — بتلك الصفة — جنسا ولا فصلا داخلا في الذات لكون ^(٩) زواياه مساوية لقائمتين ، ولا مادة ولا صورة .

وكذلك كثير من الأوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلة في جوهر الشيء ، بل عللا فاعلة وموجبة . وهكذا حكم قيام الأرض في الوسط للكسوف . وهكذا مماسة النار فإنها قد تجعل حدا أوسط ^(١٠) في إثبات احتراق ^(١١) الخشب . وإن كان قد يجوز أن تجعل هذه العلة الموجبة فصولا من جهة — على أنها أجزاء فصول لا تحمل ، بل تحمل الفصول المعمولة منها . كما أن القدوم لا يقال إنه حديد ، بل من حديد ، ولا يقال إن الخمي عفونة ، بل من عفونة .

(١) أي عن الماهية . (٢) أي يكون بحثا عن الوسط . س تقرأ عن ما هو من الوسط .

(٣) س و . (٤) كلمة كسوف القمر فإنها ليست صورة القمر ولا مادته .

(٥) م يجهده . (٦) م للشيء . (٧) ب — النوع .

(٨) أي يوجب إيجاب العلة بدليل قوله بعد ذلك ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة .

(٩) م لا ب كون . (١٠) س وسطا . (١١) ب إحراق .

وليست أجزاء فصول مقومة للذات هي أخص الفصول ، بل أجزاء فصول خاصة^(١) فقط .
فإن العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللا للماهية . وأجزاء الحد — أجناسا كانت أو فصولا
حقيقية ، أو أجزاء فصول — هي التي تكون عللا للماهية . وأما علل الوجود فليس يجب أن تكون
عللا للماهية . ولذلك لا تدخل علل الوجود — وهي الفواعل^(٢) — والغايات — في الحدود ، بل
تدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود . ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود تدخل في الحدود
لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده .

فإذن قد يكون من الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لأشياء ليس تلك الحدود
أجزاء من تلك الأمور^(٣) . فإذن ليس كل حد أوسط حدا^(٤) أو جزء حد ، وإن كان قد تكون
الحدود^(٥) حدودا وسطى وأجزاؤها ، اللهم إلا أن يكون يعنى بالحد الحد والرسوم معا فتكون
العلل الموجبة للشيء خاصة على الإطلاق أو مخصصة بها مما يدخل في الرسوم .

وأما إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يلزم من هذا القليل شيء . إنما لم حينئذ
أن يقولوا إن^(٦) الأوسط يكون هناك حدا للأصغر . ويلزم أيضا ما نقوله للآخرين .

فلو كانت الحدود هي الحدود الوسطى^(٧) لا غيرها لكان يكون إدراك الأشياء أمرا سهلا .
وذلك لأن من المحال أن يطلب وجود محمول لموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه . فإن
كان له حد فأول ما علينا أن نفهم^(٨) حده ، وإلا فرسمه فقط . فكما نفعل ذلك لا يبقى علينا كثير
شغل في أن نفهم وجوده للأصغر . فإنه^(٩) كما نفهم حد المساواة لقائمتين ونضيفه إلى الأصغر —
وهو المثلث — يقوم لنا أوسط يبرهن منه . وكما نفهم حد المساواة ونضيفه إلى مثلثين متساويي
الأضلاع على التناظر ، فينشرح^(١٠) لنا معرفة المساواة فيها . وقد يفعل هذا فلا يفعل بل يحتاج
إلى أوساط أخرى ضرورية إذا أعطيناها وأحضرناها علمنا أن المثلثين متساويان ، ونكون
قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك ولم ينفع علمنا بهما .

(١) من خاصة . (٢) من العلل الفواعل .

(٣) من خاصة . (٤) حدا أى تعريفا بالحد .

(٥) أى التعريفات ، وقوله وأجزاؤها أى أجزاء التعريفات . (٦) من الحد الأوسط .

(٧) يجب الحذر في هذا الفصل من الخلط بين الحد الذي هو التعريف والحد الذي هو أحد حدود القياس كالحـ

الأوسط مثلا .

(٨) أن والفعل في تأويل مصدر خبر أول . وقوله أول ما علينا معناه أول واجب علينا .

(٩) م ، ب فإذن . (١٠) م ينشرح بدون الفاء .

فهذه أقاويل من جنس الزخارف التي يرومون بها التنويه باسم البرهان، وأنه الشيء الذي من الحد لا غير .

وكثير من هؤلاء يدعى خَلَلَ كلامه أنه يأتي ببرهان على [١١٣ ب] وجود الحد للمحدود ، فيكون الأوسط مما يأتي به كالحد للأكبر ، ويكون الذي يبينه هو وجود الأكبر للأصغر ^(١) ، ولا يكون الأكبر ^(١) إلا عرضاً للأصغر غير حد ، فيكون بين غير الحد ، وعنده أنه بين الحد .

على أن ها هنا ^(٢) شيئاً يجب أن نعلمه ونتيقنه ، وهو أنه لا يمكن في الحقيقة إثبات حد أكبر له حد أو رسم إلا بتوسط الحد والرسم بالقوة أو بالفعل : فإنه ما لم يكن حد الشيء أو رسمه موجبا للشيء فليس هو بموجب ، وما لم يكن مسلوباً ^(٣) فليس هو بمسلوب ، لكنه ليس ذلك ^(٤) على أنه هو الحد الأوسط الكافي الذي لا حاجة إلى غيره . فإنه حق ما قيل في أمثلتهم إن حد الاتفاق هو كون النعم على نسبة عددية كذا ، وإنه إذا جعل هذا حداً أوسط أنتج أن النعم متفقة ؛ فيكون الشيء الذي هو ماهية مفصلة ^(٥) بالاتفاق ^(٦) هو بعينه حد أوسط . لكنه ليس يجب من ذلك أن يكفيك هذا التوسط ، أو أنه لا يكون البرهان إلا بمثل هذا التوسط . فإنه لو كان معلوماً لنا أن هذه النعم ^(٧) موجودة ^(٨) لها هذا الحد ، لكننا لا نشك في أنها موجودة ^(٨) لها الاتفاق ، ولكن في أكثر الأمور يشكل علينا حمل الحد كما يشكل علينا حمل المحدود ، فلا ننتفع بتوسط الحد ، بل نحتاج إلى توسط ^(٩) أمور أخرى لا محالة يتأدى بتوسطها إلى إنتاج وجود الحد قبل تأديتها إلى إنتاج الجملة التي يدل ^(١٠) عليها اسم المحدود . لكن تلك الوسائط تكون أموراً غير المحدود للمحدود . فلست ترى برهاناً قط وسط فيه حد حقيقي للأكبر ثم أنتج منه حمل المحدود على الأصغر . ولو كان البرهان هو هذا فقط : أغنى الذي أوسطه الحد ، ما كنا نجد برهاناً على شيء إلا على ما وجود حد الحد الأكبر للأصغر فيه ظاهر ، ووجود نفس الحد الأكبر خفي ، وما أقل أمثال هذه الأشياء . وكذلك إن جعلوا الأوسط حداً للأصغر ، وقاموا يجرى ذلك في أمثلتهم .

-
- | | |
|-----------------|--|
| (١-١) م ساقطة . | (٢) ب نعم ها هنا . م يم ها هنا . |
| (٣) م مساوياً . | (٤) م كذلك . |
| (٥) م مفصل . | (٦) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها للاتفاق . |
| (٧) م النعمة . | (٨) موجودة — في جميع المخطوطات . |
| (٩) م توسط . | (١٠) م ب يدرك . |

ولو شئت أن أبين أن هذا لا يكون بالحقيقة وإنما يكون بحسب الظنون لفعلت . وبالجمله يصبر عليهم أن يدلّوا على أنه كيف يبرهن على مطلوب محوله أعم ، بمتوسط^(١) أخص . فيجب إذن أن ننصف . ولا نغتر بهذه الأقاويل الملفقة . ونرجع إلى ترتيب التعليم الأول .

ولأن^(٢) الملل الذاتية للماهية داخله في الحد لأنها مقومة لذات الشيء ، فهي^(٣) داخله في البرهان ، لأننا بينا أن اليقين إنما يكون بمعرفتها . والبحث عن لم هو بحث ما بوجه ما عن ما هو^(٤) بعد الوجه الذي ذكرناه أولا . وإذا أعطينا في^(٥) الحد الأوسط حد الحد الأكبر ، وكان بين الوجود للوضوع ، فقد برهنا إذ دللنا على السبب .

وإذا^(٦) أوردنا الحد الأوسط الذي هو العلة الذاتية لإيرادا في قول الشيء فقد حدّدنا . مثاله أن يقال : لم كان كسوف القمر ؟ فيقال لأن الأرض توسطت بينه وبين الشمس فاحتجب الضوء . وكلما كان كذلك فإن القمر ينكسف . والحد الأوسط هو ماهية الكسوف : لأن ماهية كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر^(٧) لتوسط الأرض بينه وبين مفيد الضوء — أعنى الشمس . وكذلك إذا قيل لم اتفقت هذه النعمة مع هذه النعمة ؟ قيل لأن بينهما نسبة عددية ، التفاوت فيها بالقوة أو بالفعل مثل أحد العددين . فهذا بعينه ماهية الاتفاق الذي في النعم : لأن اتفاق النعم ائتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة . فالأوسط إذن داخل في الحد ها هنا دخوله في البرهان ، والبحث عن لم يطلب الأوسط . ألا ترى أنا لو كنا نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الأرض ولو مشاهدة حسية فنكتسب منه بالتجربة وزن البرهان علمنا كليا لكان بحثنا حينئذ عن لم باطلا : إذ كنا وجدنا علة الكسوف ؟ فكذلك إذا لم نجده من ذلك الوجه فنحن^(٨) إنما نطلب إياه بالقياس .

فإذن المطلوب باللم هو النافع في طلب ما وقع من ذلك .

وليس إذا أعطينا برهاننا فقد أعطينا حدا ، وإن كان قد يتوهم فيما ساف من ذكر مشاركة طلب اللم — وهو^(٩) طلب البرهان — وطلب ما ، وهو طلب الحد ، أن البرهان والحد قد

(١) س متوسط . (٢) م فلان . (٣) س وهي .

(٤) س والبحث عن لم هو ، بحث بوجه عن ما هو . (٥) في ساقطة في س .

(٦) م وإن . (٧) س انمحاء الضوء عن القمر .

(٨) س فيجب . (٩) س هو بدون الوار .

يقومان على شيء واحد من جهة واحدة ، وأنا إذا أعطيتنا^(١) برهانا أعطيتنا حدا ، وليس كذلك من وجوه :

أولها أن كل حد فهو إيجابي لمحدود ، وليس كل برهان يوجب على مبرهنه^(٢) بل قد يسلب .
وأیضا أن كل حد فمحدوده كلي ، وليس كل برهان كليا على مبرهنه . فليس إعطاء برهان المبرهن إعطاء حد المحدود .

وأیضا فإن البرهان يعطى للشيء عرضا ذاتيا — على ما أوضحنا مرارا — والحد يعطى من الذاتيات المقومة . والعرض الذاتي غير داخل في حد الشيء^(٣) . فليس إذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه الحد . مثاله أن البرهان إنما يعطى أن المثلث زواياه مساوية لقاعدتين . وذلك المعنى خارج عن حد المثلث . ولا^(٤) يعطى البرهان ألبتة حد الموضوع ولا أيضا حد المحمول ، بل يوجب المحمول أو يسلبه عن شيء .

وإذا استقرت لم تجد البرهان إذا أعطاك محمولا ذاتيا بجر عرضيا فكان نفس ما يعطيك من وجوده للموضوع أعطاك كونه ذاتيا أو عرضيا ، فضلا عن كونه حدا^(٥) .

وليس إذا أعطيتنا حدا فقد أعطيتنا برهانا : وذلك لأننا إذا أعطيتنا حدا فلم نوجب شيئا على شيء ، ولم نسلب شيئا عن شيء^(٥) بحد أوسط ، ولم نعلم حال المحدود في المعنى الذي يطلب البرهان عليه : فليس نفس إعطاء الحد هو إعطاء برهان . وإن كان قد يتفق في كثير من المواضع أن يشارك الحد البرهان في المادة ، لكن ليس ذلك دائما : فإن المقدمات الواجب قبولها لا برهان عليها^(٦) ، وأجزاء تلك المقدمات كلها — أعني الحدود المحدودة^(٧) — تعطى حدودها ولا تعطى بذلك برهانا عليها ، فإنها لا برهان عليها لأنها بسائط والبسائط تحد ولا يبرهن عليها . والتأليف منها بين^(٨) بغير برهان . ولو كان أيضا برهان^(٩) لم يكف إعطاء الحد مثنوة إعطاء البرهان . ولو كان على كل شيء برهان لما كان على شيء برهان . وأنت تعلم أن الحد شيء غير البرهان ، وأنه ليس كل محدود مبرهننا بحده ، ولا كل مبرهن محدودا ببرهانه .

(١) س قد أعطيتنا . (٢) يريد وليس كل برهان موجبا . (٣) م ك ب للشيء .

(٤-٥) س لا بد من الواو . والظاهر أن المراد من هذه العبارة السقيمة أن استقراء الأحوال يبين لنا أن البرهان إذا أثبت لموضوع ما صفة ذاتية أو عرضية فإنه يثبت وجود هذه الصفة للموضوع فقط ، ولا يعطى كونها ذاتية أو عرضية ، فضلا عن أنه يعطى حدا ؛ فإن إعطاء مثل هذا من عمل الحد لا البرهان .

(٥) قوله ولم نسلب شيئا عن شيء ساقط في م . والذي يوجب ويسلب هو البرهان .

(٦) س محدودة ولا برهان عليها . (٧) س وأجزاء تلك المقدمات من الحدود المحدودة .

(٨) س ساقطه . (٩) س ساقطه .

وإذا كان الحد شيئاً غير البرهان ، فليس الذى يعطيه البرهان إلا ما يقتضيه ما هو^(١) غير الحد — بما هو غير الحد — إذ^(٢) كما أن البرهان غير الحد، كذلك ما يفيد البرهان — بما هو برهان بالذات — شئ غير الذى يفيد الحد — بما هو حد بالذات . وإلا لكان البرهان لا يحتاج إليه ، بل يحد : والحد لا يحتاج إليه ، بل يبرهن . وكيف^(٣) وهذا^(٤) يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط ، وذلك^(٥) يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط ؟ أما أن التصديق لا يكون إلا بالتصور فسلم — لا على أن ذلك التصور من جهة البرهان ، بل التصديق هو الذى^(٦) من جهة البرهان . والحد يقتضيه اقتضاها ويوضع وضعا ، والبرهان يؤلف تأليفا مسبوقا إلى الغرض ، فيلزمه الغرض بالاضطرار . والحد يعطى الأمور الداخلة فى جوهر الشئ بجمعة مساوية لذاته فى المعنى وفى^(٧) الانعكاس عليه معا . وتلك الأمور بيئة بنفسها للحدود . والبرهان يعطى عوارض خارجة عن الماهية . والحد لا يعطى المحدود أجزاء حده بتأليف حمل ، بل بتأليف تقييد^(٨) واشتراط^(٩) . والبرهان يعطى المبرهن أجزاء برهانه لا بتأليف تقييد بل بتأليف حمل . والبرهان على الشئ أولا يكون^(١٠) برهانا على غيره ثانيا^(١١) . والحد للشئ لا يكون لغيره ولا يكون منه أول وثان . وإن كان حد الأعم يحمل على الأخص ، فليس على أنه حد للأخص . وأما البرهان فقد ينقل إلى الأخص ويكون برهانا على الأخص .

فالبرهان غير محصور فى الحد ولا الحد فى البرهان . والبرهان محصور فى البرهان مثل انحصار البرهان على متساوى الساقين فى كمية زواياه تحت البرهان على المثلث . بل الحد والبرهان هما مختلفان لأنه ليس يحمل أحدهما على الآخر بوجه .

(١) م وهو .

(٢) م أو .

(٣) م فكيف .

(٤) أى الحد .

(٥) أى البرهان .

(٦) م ب هو الذى هو .

(٧) م فى بدون .

(٨) م يفيد .

(٩) م وإشراط .

(١٠) م يكون أولا .

(١١) يريد أن البرهان يكون برهانا على شئ أولا وعلى غيره ثانيا .

الفصل الثاني^(١)

في أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة

ونقول إن الحد ليس يكتسب أيضا ببرهان وبحد أوسط على أن يكون المحدود حدا أصغر في القياس، والحد حدا أكبر. ولو كان ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد أوسط. ولما كان الأكبر فيه يجب أن يكون منعكسا على الأصغر^(٢)، فيجب أن يكون على الأوسط وأن يكون الأوسط منعكسا عليهما. فالأوسط لا محالة شيء من الخواص: إما خاصة مفردة^(٣) أو فصل مساو، وإما رسم وإما حد. ويسمى جميع هذا في هذا الموضوع من التعليم الأول لمساواتها^(٤) "خواص" (٥).

فأما ما هو أعم من الشيء فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط^(٦) بين الشيء وبين حده. وأما الخاصة والفصل فلا يصح أيضا أن يكون حدا أوسط^(٧)، فإنك إذا [١١٤] قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا من طريق ما هو، أي محدود بكذا وكذا، وأنتجت^(٨) أن كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو، أي محدود بكذا وكذا من طريق ما هو^(٩)، لزم^(١٠) من ذلك أن يكون ما هو حد الخاصة أو حد الفصل هو حد النوع أيضا. وسواء عنت بقولك «كل ب» كل ما هو موصوف ب ب، أو عنت كل ب من حيث هو ب، فإن الأمر غير مستقيم. أما^(١١) على سبيل الوجه الأول فلا أنه يجوز أن تكون الجزئيات تحت ب من أنواع مختلفة، وحينئذ تكون الأمور التي من أنواع مختلفة حدها واحدا - إذ تكون كلها محدودة^(١٢) بالأكبر، لأن^(١٣) الأوسط الذي هو نفس ب، وهو فصل أو خاصة أو غير ذلك، هو^(١٤) وحده محدود به.

(١) م ب ساقطة.

(٢) إذا فرض إمكان اكتساب الحد بالبرهان كان المحدود هو الحد الأصغر والحد (التعريف) هو الحد الأكبر. ومن شروط الحد (التعريف) أن يكون منعكسا على المحدود: قول الإنسان حيوان ناطق، وقول الحيوان الناطق إنسان.

(٣) أي مميزة. (٤) س بمساواتها. (٥) أي تسمى خواص

(٦-٧) ساقط في م.

(٨) أنتجت. (٩) م يلزم.

(١٠-١١) س وأما. (١٢) س ب محددا.

(١٣) س وهو.

وأما على سبيل الوجه الثاني — وذلك أن نغى أن كل ب من حيث هو ب هو كذا ، وكذا يدل على ماهية — فإن هذا القول مانع أن ينتج^(١) الاقتران ويغير الوسط ويجعله آخر . ولو كان هذا القول متجا لوجب أن يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج ، وهو غيره في الحد وغير حده . هذا محال : فإن الخاصة والفصل وإن كانا يقالان على النوع ويمحل على النوع أحدهما ، فإنما يحل لا من من طريق أنه حد للنوع ، أو أحدهما واحد : لحدهما حد النوع — ولكن من طريق أنه موجود للنوع . وفرق بين أن يكون هذا الشيء موجودا للشيء وبين أن يكون حدا له ، أو يكون أحدهما واحدا . بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد طبيعة خاصته^(٢) مفترق . لحد فصله جزء من حده . وحد خاصته^(٣) مأخوذ فيه حده بالقوة أو بالفعل .

فإذن ليس يمكن أن يكون الحد الأوسط^(٤) خاصة أو فصلا من هذا الوجه ، ولا رسماً يضاه.

وأقول من رأس كالملعيد^(٥) إن مثل هذا الوسط إما ألا يفيد الحد ، وإما أن تكون الكبرى كاذبة : لأنك لا تخلو إما أن تقول مثلاً « كل ضحاك أو ناطق فهو حيوان ناطق مائ^(٦) » وتسكت ، حينئذ ينتج أن كل إنسان حيوان ناطق مائ، من غير زيادة بيان أن هذا حده . وحينئذ يكون حمل^(٧) الحد على موضوع النتيجة ليس أخفى من حمله على الحد الأوسط ، بل ربما كان ذلك أوضح : فإنما نعلم أن الضحاك حيوان ناطق مائ ، لأننا نعلم أنه إنسان . وقد بان لك من حال الفصل أن حمل حد النوع عليه يجب أن يكون أخفى من حمله على النوع إن كنت تذكر أصولاً سلفت . وإما أن تقول كل ضحاك أو ناطق فهو محدود بأنه حيوان ناطق مائ ، وأن هذه الجملة ماهيته ، فتكون هذه المقدمة كاذبة : لأن معنى قولك « كل ضحاك » أو « كل ناطق » يفهم على وجهين متضمنين فيه : أحدهما أن كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك ، أو كل ناطق من جهة ما هو ناطق . والآخر ، كل شيء يوضع للضحاك^(٨) وكل شيء يوضع للناطق

(١) م الوسط .

(٢) م خاصيته .

(٣) ب لا يمنع .

(٤) م فأقول الخ . م وأقول من رأس . ويظهر أنه يقصد بقوله "وأقول من رأس كالملعيد" أقول من الأول

مرة أخرى كأنني أعيد ما سبق .

(٥) م حله .

(٦) م ميت .

(٧) أى يكون موضوعاً في قضية محمولها الضحاك ، وكذلك الحال في قوله يوضع للناطق .

وليس هو ذات الضحك أو ذات الناطق . وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحك وكل ناطق .
تم هذا الحد ليس حدا للضحك من جهة ماهو ضحك وذات ضحك ، ولا الناطق من جهة ماهو
ناطق وذات ناطق ، بل لشيء ما^(١) مما يعرض لذاته ضحك^(٢) ويتقوم بأن يحمل عليه الناطق —
وهو الإنسان .

فإذن ليس يصح أن يقال : ماهو ضحك أو ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على أنه حد .

وأما الوجه الثاني — وهو أن يعنى أن كل ماهو موضوع للضحك وضعا حقيقيا ، أو^(٣)
لِلناطق — فهذا حده ، ويعنى بذلك الإنسان ويشير إليه في الذهن . فإن كان هذا بينا لم^(٤) يحتاج
إلى بيان بالكبرى ، بل الكبرى بالحقيقة تبين إذا كان ذلك بينا . وإن لم نشر إليه ، بل أشرنا إلى
كل واحد واحد ، كذبنا . وإن لم نفعل شيئا من ذلك ، لم تكن الكبرى مسلمة .

فقد بان أن^(٥) الحد الأوسط في القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما ، بل
إن كان ولا بد ، فيجب أن يكون حدا آخر . أما أن الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون إلا واحدا
فذلك يظهر إذا عرفنا ما الحد الحقيقي ، وعرفنا أنه مساو لذات الشيء من وجهين : أحدهما من جهة
الحمل والانعكاس ، والثاني من جهة استيفاء كل معنى ذاتي داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون
صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة . ومعلوم أن مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة
إلا واحدا . ولو كان له حد ثان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتغال الحد الأول ،
لما كان الأول حدا^(٦) مساويا للمعنى ذات الشيء ، ولا حدا حقيقيا بالجملة .

لكنهم كثيرا^(٧) مالم يستقصوا هذا الشرط واقتصروا على جنس وفصول مميزة ، حتى إذا
حصل التمييز وقفوا ، وإن كانت^(٨) هناك معان ذاتية أخرى يحتاج إليها حتى يتم الحد الحقيقي .
فمثل هذا الحد قد يجوز أن يكون للشيء منه اثنان : مثلا أن يُحد الإنسان تارة بأنه حيوان ذورجلين
مشاء ، وأخرى بأن الإنسان حيوان ناطق مائت . وأن النفس عدد محرك بذاتها^(٩) ، وأيضا

(١) من ساقطة . (٢) من ضحك . (٣) من وللناطق .

(٤) من ولم . (٥) م بان . (٦) من ساقطة .

(٧) م ٦ ما إذا لم الخ . (٨) م كان .

(٩) من لذاته . والعبارة واردة في أرسطو .

مبدأ للحياة بذاتها . وأن الغضب غليان دم القلب . وأيضا شهوة حركة إلى الانتقام ، وما أشبه ذلك . فإذا جعل واحد من هذين الحدين حداً أوسط والآخر حداً أكبر ، كان تأليفاً ما قياسياً . إلا أنه يعرض منه شيان : أحدهما أن المكتسب بالحقيقة لا يكون حداً تاماً ، بل حداً ناقصاً وجزءاً حد تام . والثاني أن هذا الأوسط لا يخلو من أن يكون حمله على الأصغر حملاً اشترط فيه أنه حده ، والأكبر كذلك في حمله عليه ، أو يكون الحمل في أحدهما حملاً فقط ، ولم يُقَلْ إنه حد لما حمل عليه . فإن قيل مثلاً إن ١ حد لب ، ب حد لج ، فأحد لج لأن حد الحد حد ، فقد نخرج عن صواب التعريف من وجوه . وذلك لأن كون ب حداً لج موضوع وضماً ومقتضب اقتضاباً من غير قياس . وكان الشرط في التحديد بعد انكشاف ^(١) الجنس عند هذا المنازع ألا يكون إلا بقياس . وأما ألا يكون ب ^(٢) فقد صح أولاً أنه حد لج بقياس آخر . وأما أن يكون التحديد ليس طريقه الإنتاج بقياس ، لكن لا يجوز أن يكون استبانة ذلك معولاً فيها على قياس ، وإلا لاحتيج إلى حد ثالث يكون ^(٣) متوسطاً ، وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد ، فيكون للشيء حدود بغير نهاية ، إذ لا يجوز أن يكون الحد بين ب ، ج هو ١ ، فإن هذا دور . وقد بان أن ذلك ينتهي ^(٤) إلى أوساط لأوساط لها ، فتكون حدوداً ^(٥) غير مكتسبة ، وهذا خلاف ما يذهبون إليه .

فقد بان أن أخذ ^(٦) الأوسط حداً للأصغر ، وأخذ الأكبر حداً للأوسط ، يكون قد اقتضب اقتضاباً فقط . وأيضا فإن الطلب واحد : أنه هل هذا الشيء حد الشيء أو حد ^(٧) لحدّه؟ ولا يتبين أنه حد لحدّه أو يكون بينا أنه حد للشيء . فهذا أيضاً نحو آخر قد نخرج فيه عن صواب التعريف ، إذ ^(٨) وضع أن ١ حد لحد ج ^(٩) ، والمشكوك فيه أنه هل ١ حد لج ^(١٠) . هذا إذا كان وضع أن ١ حد لب ماب حد لج . وأما إذا لم يوضع ب حداً ^(١١) لج ، فلا يلزم هل حده حد لج أم لا . لكن يقال إن حده محمول على ج ، كما أن حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حداً للنوع . ولا يفيد هذا القياس الحد إذا ^(١٢) لم يوضع أن ١ حد لب : فإنه ليس إذا علم أن ١ موجود لحد ب ، يجب أن يكون هو حد ب : فليس كل لازم ومحمول ذاتي حداً .

-
- | | | |
|--------------------------|--------------------|---------------------------|
| (١) م ب انكشاف بالبين . | (٢) ب ساقطة في س . | (٣) س يكون حداً متوسطاً . |
| (٤) م بنى . | | (٥) ب حدود . |
| (٦) م حد س أحد بدون قط . | (٧) م حده . | (٨) س إن . |
| (٩) م ١ حد لج . | (١٠) س حد ج . | (١١) م ب حد . |
| (١٢) س إن . | | |

وإن^(١) قيل في آخر الأمر كالمستنبط من وجه هذا البيان ، إن ١ حد ج ، فيكون شيئاً قد وضع وضعا من غير أن ينتجه قياس . على أن مَن وَسَطَ الحد للحد فقد صادر على المطلوب الأول وهو لا يَشْعُرُ : كمن يقول إن النفس عدد محرك لذاته — لو كان هذا حداً — ثم يقول وكل ماهو عدد محرك لذاته فهو استكمال جسم طبيعي آلى . وليس يعنى به أن يبرهن على الحل والوضع فقط ، بل أن يبرهن على أن الأكبر^(٢) حدٌ للأصغر ، فيكون كأنه يقول : والشئ الذى ماهيته وحقيقته وحده أنه عدد محرك لذاته ، حده وحقيقته أنه استكمال جسم طبيعي آلى . وهذا الشئ هو نفس المطلوب حده . فلو^(٣) كان يَبْنَى أن الشئ الذى حده أنه عدد محرك لذاته ، المعلوم بالفعل أنه النفس لا غير ، الذى هو المطلوب ، حده هو استكمال^(٤) لجسم طبيعي ، لما كان يُطَلَب هذا .

وليس هذا^(٥) كما يكون عندما يكون الأوسط غير حد للأصغر ، لأن الأصغر هناك لا يكون نفس الأوسط وحقيقته ، بل شئ آخر يحمل هو عليه . وأما المحدود فهو نفس الشئ الذى له الحد .

فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضع . ويعود الأمر في الحقيقة إلى أن^(٦) من يطلب متوسطا بين الحد والمحدود فهو^(٧) يطلب متوسطا بين الشئ وبين حقيقة ذاته ، وهذا محال . بل لا متوسط : وإنما يكون المتوسط^(٨) بين أمور وأشياء ليست هى حقائق تلك^(٩) الأمور إلا بالعرض ، على ما يَبْنَى في موضع آخر .

ثم قيل إن طريق القسمة لا يثبت أيضا أن ١ حد ج . بل لاقياس بالقسمة^(١٠) على شئ كما أوضحنا في الفن المتقدم : لأنه ليس يوضع^(١١) في القسمة وجود شئ ، بل إنما يفصل فقط فيقال :

-
- (١) س فإن . (٢) س الحد الأكبر . (٣) س ولو .
 (٤) هو استكمال : الجملة خبر أن في قوله فلو كان بينا أن الشئ . (٥) م ساقطة .
 (٦) أن ساقطة في م . (٧) م ب قد . (٨) س تكون المتوسطات .
 (٩) س ساقطة .

(١٠) أى لا برهان عن طريق القسمة . والمراد بالقسمة القسمة المنطقية . وقد عقد أرسطو لهذا الموضوع الفصل ٥ ك ٢ من التحليلات الثانية . وقول ابن سينا كما أوضحنا في الفن المتقدم ، هو قول أرسطو نفسه . والمراد بالفن المتقدم التحليلات الأولى (راجع التحليلات الأولى لأرسطو ك ١ ف ٣١) .

(١١) س يوضح .

إما [١٩٤ ب] أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ؛ ولا يلزم من ذلك أن يوضع أحد الأقسام بالضرورة ، إلا أن يصادر عليه ويوضع مسلماً كأن لم يكن قياس . وهذا يشبه الاستقراء الدائر^(١) من وجه . وذلك^(٢) لأنه إذا كان مُشْكِلًا عندنا هل كل ج ب فإوضح موضع أن ذلك كذلك لأن كل ج أ ما كل أ ب ، ثم أَخَذَ يَتَّبِعُ أن كل أ ب بأن ينظر فيقول : لأن د ب ما ب ما ز ب ، وهى الجزئيات التى فى رتبة ج^(٣) ، ثم يقول فكل أ ب . فيقول القائل — إذا أراد ألا يقبل إلا الضروري^(٤) — إن ماتحت أ ليس د ما ه ما ز فقط بل ما ج أيضا ؛ فإن سلمت أن د ما ه ما ز مما هو أ [هو] ب ، لم يلزم أن يكون كل أ ب : ففى مالم يشاهد أو لم يُعَدَّ خلاف ماشوهد وعُدَّ ؛ ففى إنما الذى هو ب بعض الألف — وهو د ما ه ما ز وأن ج الذى تنازعنا فيه مخالف^(٥) . وإن أخذت^(٦) فى الاستقراء أن ج أيضا هو ب حتى لم يبق جزئى ل أ إلا وقد حمل عليه ب ، فقد صادرت^(٧) على المطلوب وأخذت^(٨) أن ج ب فى بيان أن أ ب لبيان^(٩) أن ج ب : وهذا محال .

وكأن مثل هذا الاستقراء لا يوضع المطلوب ولا يوجبه بالضرورة أو يصادر على المطلوب الأول ، فكذلك التقسيم^(١٠) . وعلى هذا يجب أن يفهم هذا الموضع . فإنه إذا قسم القاسم بأن الإنسان إما حيوان وإما^(١١) غير حيوان بل جسم غير ذى نفس ، ثم يصنع أنه حيوان ثم يقول : والحيوان إما ماش وإما ساج وإما زاحف وإما طائر ، فيضع مثلا أنه ماش ، ثم يقول فالإنسان إذن حيوان ماش ، كان أحل في إنتاج الحد من هذه الجملة بوجوه ثلاثة :

أحدها أنه لما قسم لم يَتَمَيَّنْ له بالقسمة أحد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسلياً .

(١) هو الاستقراء الذى يودى إلى الدور بأن تكون قضية ما يراد إثباتها إحدى العناصر اللازمة لإثبات الحكم الكلى الذى يتوصل إليه بالاستقراء .

- (٢) م ذلك . (٣) من حيث الجزئية . (٤) م بالضرورى .
- (٥) أى فرما أن ما اعتُبرَ هو بعض أ فقط ، وأن ج المنازع فيه هو شئ آخر مخالف لهذا البعض .
- (٦) م أخذ . (٧) م صار . (٨) م أخذ .
- (٩) م بيان . (١٠) م القسم .
- (١١) م ٦ ب أو .

والثاني أنه جمع متفرقا. وهذا قد يقع فيه الخلل من وجوه^(١) : أحدها أنه قد يمكن أن يصدق القول متفرقا وبكذب مجتمعا . والثاني أنه يمكن ألا يجتمع من متفرقات طبيعية واحدة بالذات ، وهذان مذكوران في باربرمينياس^(٢) . والثالث^(٣) أنه قد يمكن أن يقع الجمع لا على الترتيب^(٤) المحمود الذي يجب أن يراعى في الحد ، فينظر^(٥) فيه أى الفصول يجب أن يقدم وأياها يجب أن يؤخر — وذلك إذا اجتمعت عدة فصول . فهذه ثلاثة وجوه ينشعب إليها الوجه الثاني، وهو^(٥) الخطأ في جمع المتفرق .

وهذه الوجوه الثلاثة يؤمن^(٦) عنها وقوع القسمة بالذاتيات والأولييات في القسمة على ما قد^(٧) علمت : أى ما ينقسم إليه الشئ لأنه هو ، لا لأجل شئ أخص منه . إلا أنه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما تعرفه^(٨) .

والثالث من الإخلال في إنتاج الحد من هذه أنه جمع فقط ولم يدل على أنه حد : فإنه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب في الترتيب حدا ، فربما نقص شئ من الواجب أو زاد . على أنه يعسر أو يبعد ألا يقع في القسمة طفرة أو تحط للذاتيات إلى شئ خارج من الجوهر ، لأن القسمة قد يقع فيها جميع ذلك : مثلا بأن يدخل الضحاك أو عريض الأظفار أو منتصب القامة فيها .

وإن تكلف^(٩) إبانة وقوع الاحتراز عن هذا ، فقد جاوز مقتضى القسمة . وإن تعدى القسمة إلى القياس بأن قسم فاستثنى^(١٠) نقيض^(١١) قسم أو أقسام وأنتج واحدا هو الباقي من الأقسام ، فجمع^(١٢) أجزاء الحدود^(١٣) وتعدى هذا القياس أيضا إلى قياس بأن جمع المحمولات مفردة

(١) م ٦ ب وهذا قد يخل ولعلها تحريف عن يخل .

(٢) م بدون قطع ، والمراد كتاب العبارة (بارى لارمينياس) راجع هاتين المسألتين في الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب .

(٣-٣) م والثالث أنه قد يمكن ألا يكون الجمع واقعا على الترتيب الخ . (٤) م وينظر .

(٥) م وهذا . (٦) م يعرض . (٧) قد ساقطة في س .

(٨) م عرفه . (٩) م فإنه مكلف . (١٠) م ثم استثنى .

(١١) م بعض . (١٢) م ٦ ب فجميع . يجمع . م فيجمع .

(١٣) م الحد .

جوهرية^(١) حتى حصل منها مساوٍ للشيء فقال^(٢) جملة هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساوٍ ، وكل ما كان كذلك فهو حد : فهذا^(٣) حد . فاعمل شيئا حين حاول إثبات الحد بقسمة وقياس معها .

أما القياس الأول فلائنه بالحقيقة ليس بقياس لأن أجزاء الحد بيئة بنفسها للحدود . وإذا كان حصل ذاته في الوهم مجالا وكانت الحاجة إلى تحديده^(٤) ، فإن أجزاء ذلك المحمل تكون بيئة لأجل^(٥) فلا يحتاج إلى بيان . فإن ظن ظان أنه^(٦) يحتاج إلى بيان ، فليس بيانها رفع سائر الأقسام ، فإن إثباتها أبين من رفع سائر الأقسام أو مساوٍ له في الخفاء : فإن الناطق أبين للإنسان — إذا عرف ما الناطق — من أنه ليس غير ناطق^(٧) . والاستثناء يحتاج إلى أن يكون أبين من النتيجة ، ليس مثلها أو أخفى^(٨) منها .

وأما في القياس الثاني^(٩) فلم يعمل^(١٠) أيضا شيئا : وذلك لأن طابنا أن الحيوان الناطق المائت حد للإنسان ، وطلبنا أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، غير مختلفتين في الخفاء والوضوح . فلو^(١١) كما نعرف أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، لما كنا نطلب حد الإنسان ألبته . بل إنما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه الحال . فإذا^(١٢) كما لا نسلم أن هذا حد الإنسان ، كذلك لا نسلم أنه قول بهذه الحال . تسليم ما يجعل حدا ، وأخذنا القول بهذه الحال^(١٣) حدا أوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الأول بالقوة دون الفصل . أعنى أن توسط حد الشيء حدا في القياس ربما لا يكون في مواضع أخرى مصادرة على المطلوب الأول إذا كان التفصيل أشهر من الإجمال . وأما في هذا الموضع ، فالتفصيل هو المطلوب^(١٤) وهو الخفى . فإذا ليس توسط حد الشيء مصادرة على المطلوب الأول ، فهذا ليس مصادرة بالفعل . لكن لما كانت^(١٥) قوة هذا التوسيط في الموضع الذي نحن فيه كقوة توسط الحد الأكبر ، فهو مصادرة على المطلوب الأول بالقوة في ذلك الموضع .

(١) من جمع محمولات جوهرية مفردة . (٢) من قال . (٣) من وهذا .

(٤) م الجديدة . (٥) من ساقطة . (٦) من أنها .

(٧) أى إذا عرف معنى الناطق فهذه الصفة أبين للإنسان من قولنا هو " ليس غير ناطق " .

(٨) من وأخفى . (٩) من من الثاني . (١٠) من يعلم .

(١١) من ولو . (١٢) من وإذن . (١٣) من الصفة .

(١٤) أى الشيء المطلوب الذى يسأل عنه . (١٥) من كان .

على أنه قد أخذ منه ^(١) حد الحد بلا واسطة ، كما أخذ "الحى الناطق المائت" أمرا موجودا للإنسان مساويا له بلا قياس — وهو المطلوب . فن أين بان حد الحد لحد ^(٢) ؟

ثم ها هنا ^(٣) شئ آخر ، وهو أن صاحب الصناعة ^(٤) يجب أن يكون عنده قانون فى معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح ، كما يجب أن يكون عنده قانون فى معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح . وكما أنه لا يجب أن يكون ^(٥) القياس قياسا ^(٦) ومع ذلك يبرهن أنه قاس ^(٧) وأن القول الذى نظمته هو على القانون القياسى ، وأنه منتج إلا مع المناكدين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس ، فكذلك المحدد يجب أن يحد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل .

وبالجملة كما أن القياس يقيس فقط ولا يقيس على أنه قاس بأن يقول وكل قول من شأنه كذا وكذا فهو قياس ، كذلك المحدد يجب أن يحد فقط ولا يحد الحد ^(٨) بأن يقول كل قول هو ^(٩) كذا وكذا فهو حد . بل يجب أن يكون قد علم ما القياس وما الحد أولا .

وكما ^(١٠) أن الذى ينكر أن كذا وكذا إذا ورد عليه شئ على أنه برهان ويكلف أن يدل على أنه برهان بأن له حد البرهان ، يكون له أن يقول : لو سلمت أن هذا حد البرهان ، أو أنه إن كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول ، لكننت أسلم أن هذا القول برهان : فإذا ^(١١) لست أسلم أن هذا برهان ، فكيف أسلم أن لهذا القول حد البرهان ؟ كذلك حال من ينكر الحد فإن له أن يقول : إني لو سلمت أن هذا هو حد الحد ، أو أنه وإن كان حد الحد فهو موجود لهذا الشئ ، لكننت أسلم أنه حد ، وأنه لذلك الشئ حد .

وبالجملة فإن الحد على مائية الشئ ^(١٢) والبرهان على إنية الشئ للشئ ، وإنية الشئ غريب عن مائيته خارج عنها لا يبعد فى مثلها أن يجهل للشئ كما علمت فيطلب بالبرهان .

(١) س فيه . (٢) م حد حد الحد . (٣) س إن ها هنا .

(٤) أى صناعة المنطق .

(٥) الأول أن يقول "يجب ألا يكون" لا لا يجب أن يكون ، لأن هذا يجعل الجواز ممكنا .

(٦) س القياس يقيس قياسا . (٧) س قياس .

(٨) س ساقطة . (٩) س ساقطة .

(١٠) كما بدون الواو . (١١) م فإذا . والمراد وإذ أى وحيث إنى .

(١٢) المقصود أن الحد يكون لماهية الشئ .

الفصل الثالث^(١)

في أن الحد لا يقتنعص أيضا بالقسمة والاستقراء، وتأكيد القول في هذه الأبواب
وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتأنيه بعض البراهين على الحدود

وليس لقائل أن يقول إن حد الشيء مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده ، لأن حده
ضد حد ضده ، فمثلا إذا علمنا أن حد الشر^(٢) هو الأمر المشتت الغير المنتظم ، علمنا أن
حد^(٣) الخير هو الأمر الملتئم المنتظم بأن نقول هكذا : إن كان حد الشر أنه هو الأمر^(٣) المشتت
الغير المنتظم^(٣) ، فحد الخير هو أنه^(٤) الأمر الملتئم المنتظم^(٤) ، ثم نستثنى^(٥) ، لكن حد الشر
كذا ، فإذا حد الخير كذا ، فإن الجواب عن هذا على وجوه أربعة :

أولها : أنه لم يمكن^(٦) هذا^(٧) القياس أن يعطى حدا بقياس حتى أخذ حدا باقتضاب
ووضع من غير قياس ، فأشبه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء ، إذ كل واحد
منهما^(٨) يأخذ المطلوب بوجه ما مصادرة، ويضعه وضعا ويظن أنه بينه بقياس ضرورى . وإن
كان هذا إنما صادر على تقيض مطلوبه^(٩) : لأنه طاب أن يبين الحد بقياس فأخذ^(١٠) الحد
بلا قياس .

وقد عرفنا^(١١) أن صاحب القسمة كيف يفعل هذا ، وأن [١١٥] صاحب الاستقراء
كيف يعرض له أن يفعل هذا — فليتأمل من هناك .

والثاني أنه عرض لهذا شيء آخر وهو أنه جعل القانون في كسب الحد أن يوضع حد^(١٢) ضد
المحدود . فلذا طالبناه^(١٣) بأن يبين كيف يحذف الضد الآخر المبين به حد هذا الضد — وهو في هذا المثال

(١) م ك ب ساقطة .

(٢-٣) ساقط في م ك ب . (٣-٣) س هو كذا . (٤-٤) س هو كذا .

(٥) أى ذكر القضية الاستثنائية التالية . (٦) ب يكن .

(٧) س لهذا . (٨) س فيهما . (٩) س + وهو عجب .

(١٠) م وأخذ . (١١) س + فيا سلف .

(١٢) س ساقطة . (١٣) س طلبناه .

الخبر — احتاج أن يبينه لامحالة — على حكم قانونه — بحد لهذا الضد ، وهو في هذا المثال الشر .
فع أنه يصادر مع المطلوب الأول فإنه يستعمل الدور .

والثالث أنه ليس حد أحد الضدين أعرف من حد الضد الآخر ، بل هو مثله في الجهالة
والمعرفة الحقيقية . وكل بيان مما^(١) ليس أعرف ، وإن لم يكن دورا ولا مصادرة ، فليس ببيان .

والرابع أنا لنساع ولنضع أن هذا الإنسان قد حد ماله ضد بهذا القانون ، فكيف يحد ماله
ضد ، أو كيف يحد الضد المطلق ، وال ضد المطلق الواقع على الطرفين ليس له ضد ؟ ولقائل
أن يقول : إنكم قد زيفتم اكتساب حد الضد من حد الضد الآخر في هذا الكتاب هاهنا^(٢) ، وأما
في ”كتاب الجدل^(٣)“ فقد استعملتم هذا القانون من^(٤) حيث تكلمتم في إثبات الحدود وإبطالها .
والجواب^(٥) عن هذا من وجهين :

أحدهما أن ”كتاب الجدل“ ليس يدل فيه على الإثبات والإبطال الحقيقيين ، ولكن على الكائن
إما من تسامح الخصم لمقدمته ، وإما من الرأي المشهور . ونحن لا نمنع^(٦) أن يكون أحد حدى
الضدين يتسلم من الخصم ، فحينئذ يلزمه^(٧) ، شاء أو أبى ، أن يكون حد الآخر ضد هذا الحد .
ولا نمنع أن يكون^(٨) حد أحد الضدين بالقياس إلى المشهور وإلى الذائع أعرف من حد الضد
الآخر ، يكون إنما حد^(٩) بما هو أعرف في المشهور ، لا بما هو حقيق المعرفة عند العقل الصريح
ور بما كان خفيا بنفسه ولكن اشتهر ، مثل كثير من المقدمات التي هي خفية في نفسها بالقياس
إلى العقل النظري الصريح ، ولكن بالقياس إلى الشهرة هي بيئة بنفسها أو مقبولة .

والثاني أن الحد المطالب في ”كتاب الجدل“ هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون
الحقيقة ، فلا^(١٠) يجب أن يُجرى في الأحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية .

ونقول أيضا إن الحد لا يصطاد بالاستقراء . وقد^(١١) تبين هذا لك من أن الاستقراء الحقيقي
هو من الجزئيات المحسوسة ، وهذه لا حدود^(١٢) لها على ما أوضحنا .

(١) س بما ، ولعلها أدق إذ يقال يبين هكذا لا بين من كذا .

(٢) س وأما كتاب الجدل فقد استعملتم فيه .

(٣) س فالجواب .

(٤) س فأخذ .

(٥) س ٦ ب قد بدون الواو .

(٦) س ٦ ب قد بدون الواو .

(٧) س وهما هنا .

(٨) س ساقطة .

(٩) أن يكون ساقطة من م .

(١٠) س ٦ ب قد بدون الواو .

(١١) أي لا تعريفات .

والثاني أنه إن استقرئ منها قول على أنه حد فإن ذلك القول إما أن يؤخذ على أنه حد لكل واحد من الأشخاص فينتقل إلى ^(١١) أنه حد للكل ، كما إذا وجد حكم في ^(١٢) الجزئيات نُقِلَ إلى الكل ، أو على أنه حد لنوع الأشخاص . ولا يمكن أن يكون حدا لكل واحد من الجزئيات ، فإنه يمرض من ذلك عالان : أحدهما أنه لو كان لكل واحد منها حد يخصه لكان لا يشاركه فيه الآخر ، وكان لا يمكن أن ينتقل إلى النوع كله ، أو تنقل ^(١٣) إليه حدود كثيرة متخالفة .

والثاني أن الحد الخاص بكل ^(١٤) واحد ، لو كان ، لما دَن من الأمور الذاتية التي تشترك فيها ^(١٥) ، بل بالعوارض التي عسى أن تخص جملة منها شخصا واحدا كما علم في "إيساغوجي" . والعوارض غير داخلية فيما هو الشيء ^(١٦) . فقد بطل إذن قسم واحد من هذا الاستقراء . وبقى أنه إنما يستقرئ على أنه حد لنوع الأشخاص . وليس شئ من الأشخاص يدل بوجود ^(١٧) معنى فيه على أنه حد لنوعه إلا أن يعرف نوعه أولا ويعرف الحد له : فيكون الاستقراء باطلا . وذلك لأنه لا يمكن أن يقال : لما كان هذا حد نوع هذا الشخص ، وحد نوع هذا الشخص ^(١٨) فهو حد نوع كل هذه الأشخاص ، لأن هذا قد عرف إذ عرف أنه حد لنوع الشخص الأول ^(١٩) .

قيل : فإذا ليس ^(٢٠) طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسمة ^(٢١) ولا بالاستقراء من الجزئيات ، فكيف ليتشعري نعمل ، فإنه لا سهيل إلى أن يعرف بالحس ويشار إليه بالإصبع ؟

ثم معنى ماهو الشئ — وهو الحد الحقيقي — لا يجوز أن يكون إلا الموجود الذات ، والمعدوم الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم . وأما حد فلا ، إلا باشتراك الاسم ^(٢٢) .

ومن ظن أن الحد يبين ^(٢٣) بقياس فإما أن يعنى به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذلك ، أو يعنى الحد الحقيقي . فإذا عني شرح الاسم فذلك محال : فإنه ليس يحتاج أن يبين

(٣) أى وإلا نقل .

(٢) من من .

(١١) من ساقطة .

(٥) من فيه .

(٤) من لكل .

(٧) من الوجود .

(٦) أى غير داخلية في ماهية الشئ، أرحده .

(٩) من إذا عرف أنه حد نوع الشخص الأول .

(٨) من + الثالث .

(١١) من هو استعمال البرهان ولا القسمة .

(١٠) أى وحيث إنه ليس .

(١٢) أى تصبح كلمة حد مقولة بالاشتراك اللفظي على شيئين مختلفين : الحد الحقيقي الذي يدل على الماهية ، والحد

اللفظي الذي يشرح معنى اسم من الأسماء .

(١٣) من يقتضى بالقياس .

المبين أو يبرهن المبرهن على أنه ^(١) يعنى بهذا الاسم معنى هذا القول . وإن عني به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقى ، فذلك يقتضى ^(٢) أن يشار فيه إلى موجود . فلا يخلو إما أن يكون الحد لايشير ألبتة إلى وجود ذلك الشئ ، وإنما يعلم وجوده من وجه آخر ، أو يكون الحد نفسه يشير إلى وجوده . فإن كان الحد لا يشير إلى وجوده ، فقد علم وجوده أولا ، فيلزم أن يكون هذا ^(٣) عرف الحد له أولا — لأن حيث هو حد حقيقى ، بل من حيث هو شرح الاسم حين ^(٤) عرف ما الشئ الذى ^(٥) هو الموجود ، وما يعنى ^(٦) باسم الشئ الذى هو موجود . فلم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده ! فإن كان ^(٧) وجوده يتنا بنفسه تكون صيرورة شرح الاسم حدا له يتنا بنفسه ^(٨) وإن كان غير بين ^(٩) فيكون البرهان الذى يبين وجوده ، كما يبين وجوده بجعل شرح اسمه حدا له ، فيكون الذى كان من قبل شرح اسم قد صار الآن حدا ، لما صح ^(١٠) أن الشئ موجود لا من جهة أن ذلك برهان على حده بالذات ، بل هو برهان على وجوده بالذات ، وعلى حده بالعرض . وهذا التحول لا يمنع وقوعه فى الحدود ولا فيه خلاف .

وأما إن كان إعطاء الحد نفسه هو المشير إلى الوجود حتى يكون إعطاء الحد لما ليس بين ^(١١) الوجود من حيث هو حد حقيقى بين ^(١٢) الوجود بيان أن الأمر موجود ، فيكون من حد الشئ ، فقد قاس على وجوده ^(١٣) معا من حيث حد ، هذا محال : فإن الحد إنما يبنى على أمور داخلية فى ماهية المحدود ، والموجود — كما عانت — ليس منها . فليس الوجود جنسا ^(١٤) ولا فصلا بل هو محمول لازم ، والحد لا يعطيه لأنه يعطى الأجناس والفصول فقط . بل البرهان يعطيه : لأن البرهان هو معطى اللازمات التى ليست داخلية فى الحد . فان البرهان المعطى للوجود يعطى وجود مجهول الوجود مطلقا ، أو مجهول وجوده للشئ ^(١٥) . وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية . فلا البرهان يطلب ما هو داخل فى الحد لأن ذلك بين بنفسه ، ولا الحد يعطى ما هو مطلوب

(١) م ساقطة . (٢) م يفضى .

(٣) م ساقطة . (٤) م حتى .

(٥) م ساقطة . (٦) أى وعرف ما يعنى الخ . (٧) فإن كان ساقطة فى م .

(٨) أى أمرا يتنا بنفسه . (٩) م + بنفسه . (١٠) م لما كان صح .

(١١) م يبين . م ساقطة . (١٢) م ساقطة . (١٣) م وجود .

(١٤) راجع ما بعد الظيمة لأرسطو ٩٩٨ ب ٢٢ وما بعده وكذلك ١٠٤٥ ب ٦

(١٥) أى أن البرهان يدل على وجود الشئ . إطلاقا كالبرهان على وجود الله أو على صفة موجودة للشئ .

البرهان لأن ذلك خارج عن جوهر الشيء . ولذلك كان أهل العلوم كلها يضررون سوراً بين الأمرين ويميزون مأخذ إعطاء الحدود باباً ، ويتقضبون الحدود اقتضاباً ، ويميزون مأخذ البراهين باباً آخر ، ويؤلفون البراهين تأليفاً . وإذا أعطوا حد المثلث في الهندسة لم يقدموا على ذكر وجوده شيئاً ^(١) بل لم يبينوا أن هذا حد بالحقيقة أو تفهيم للاسم . فلما برهنوا أن المثلث موجود بالشكل الأول من كتابهم في الاسطقسات صار حينئذ ما كان تفهيماً للاسم عند ابتداء التعليم حداً بالحقيقة .

فما أظهر ما بان أن مأخذ الحد الحقيقي مبين لمأخذ القياس . وكذلك القول المعروف لمأهية الاسم الذي ليس بحد ^(٢) وهو أظهر . وذلك لأن معناه أن هذا الاسم أعني به كذا وكذا . وهذا لا يمكن أن ينازع فيه أو ^(٣) أو يخاصم كما لا ينازع في الاسم . وأما أن هذه الذات حداً كذا وكذا فيمكن أن ينازع فيه ويخاصم . وبين الأمرين فرة .

ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة ، والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حداً ^(٤) ، لكان غاطباتنا وكلامنا حدوداً . فما من لفظ مركب بلفظ استفهام ^(٥) أو خبر أو دعاء أو تمن أو تعجب أو ترج أو أمر أو نهى أو غير ذلك ، إلا ويمكن أن يوضع اسم مفرد بدله . فيكون جميع ذلك حدوداً . بل تكون القصيدة الطويلة مثل شعر أو ميروس المسمى بأيلياس ^(٦) حداً لأنه يمكن أن تسمى باسم واحد مفرد ، كما سمي البلد والقرية مع كثرة أجزائه باسم واحد ^(٧) . ثم يكون حده تفصيل جملة .

فبين إذن أن القياس لا يثبت حداً ، والحد لا يكون قياساً ، ولا دلالتها ^(٨) على شيء واحد بعينه . فإنه ^(٩) لا قياس على ما يدخل فيها هو .

(١) س لثى آخر ، ومعنى العبارة لم يذكروا شيئاً عن وجوده .

(٢) الذي ليس بحد وصف للقول المعروف لالكلمة اسم . وكان الأفضل أن يقول معنى الاسم بدلاً من مأهية الاسم لأن المعنى للاسم والمأهية للشيء . وقوله وكذلك القول المعروف : أى كذلك ظهر الفرق بين الحد الحقيقي والحد القفطى .

(٣) م لو .

(٤) حداً خبر كان : أى لو كان كل كلام مؤلف من ألفاظ أو جمل حداً .

(٥) س فى استفهام . (٦) الألياذة .

(٧) س — كما سمي بلد بالرى وبغداد .

(٨) س دلالتها . (٩) س وأنه .

والاستقراء أيضا إنما هو لإثبات "هلية" بسيطة أو مركبة، وحكمه حكم القياس والبرهان .
ولا سهل إلى إثبات الحد به .

أما أنه لا يمكن أن يبرهن على الحد فقد بيناه . وأما الآن فإننا نقول :

إنه قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس^(١) بعض الحدود وبالعكس . ونقول
كما أنا لا نطلب لِمَ الشيء إلا بعد أن نضع هل الشيء ، كذلك لا نعرف ما الشيء إلا بعد^(٢)
أن نعرف هل الشيء^(٣) ثم معرفة هل الشيء قد تحصل لنا على سبيل العرض بأن لا يكون
الحد الأوسط علة لوجود النتيجة ، بل علة للزوم النتيجة ، أو يكون عارضا غريبا لازما
وقد تحصل بالذات^(٤) : وذلك إذا عرفنا الشيء من قياس بحد أوسط هو سبب وجوده .
فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي إلى معرفة بالهل حقيقية^(٥) . والطريق [١١٥ ب]
الأول لا^(٦) ينفعنا ألبتة في اكتساب ما هو وفي اقتناء الحد . وأما هذا الطريق فإنه لما كان
يدل فيه على علة وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له ، فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا من وجوده
شيئا زائدا على وجوده المطلق — وهو وجود العلة الذاتية : وهو إما حده وإما جزء من حده^(٧)
فحينئذ لا يبعد أن يتنبه^(٨) مع مراعاة الشرائط المذكورة على حده . فمثل هذا كما أنه مع التوقيف
على الهلية يشير إلى لمية الهلية ، فكذلك مع التوقيف على الهلية يشير إلى مائية الهلية . وخصوصا
وقد سلف منا البيان أن لِمِية الهلية ومائية الهلية مشاركة^(٩) . ومثال هذا أن من قاس

(١) م حد من ، ب غير واضحة . والمراد ببعض الحدود الحدود التي حدودها الوسطى على ذاتية .

(٢) م ساقطة .

(٣) أى يعرف هل الشيء موجود إطلاقا أو موجود بصفة ما . ومعنى هذا أن مطلب لم ومطلب ما متماثلان
من مطلب هل .

(٤) الفقرة هنا بين معرفة عرضية بالشيء عن طريق وسط ليس بعلة لوجود الشيء ، ومعرفة حقيقية بالشيء بواسطة
وسط هو علة في وجوده .

(٥) م ، م الحل الحقيقية . (٦) م ساقطة .

(٧) من قوله "فلا يبعد" معناه فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا هذا الطريق ، (وهو طريق البرهان إلى) من وجود
الشيء ، شيئا غير مجرد أنه موجود ، أو أن علة الذاتية موجودة ، بل شيئا آخر هو حد الشيء أو جزء من حده . فالبرهان
على لم يكشف القمر يفهمنا ما هو الكسوف : أى يفهمنا حده ، وهو زوال ضوء القمر لوسط الأرض بينه وبين الشمس .

(٨) م ينه ، وكان الأولى أن يقول يتنبه لحده ، لا على حده . والمراد يتنبه من البرهان للحد كما شرحناه .

(٩) م تشارك .

على أن القمر ينكسف فقال إن القمر قد يقع قبالة الشمس وراء ستر الأرض ، وإذا وقع كذلك انكسف ، أو قال ما يجري مجرى هذا الكلام ، فإن كسوف القمر يثبت به . وإيضاً^(١) أنه لم ينكسف يثبت به^(٢) . وأيضاً أنه ما كسوفه^(٣) — وهو زوال ضوءه بستر الأرض — يثبت به . وخصوصاً إذا استقصى هذا البيان حتى صير إلى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد الملل الفاعلة له^(٤) . فإذا جمعت^(٥) تلك الأوساط كلها مع الحد الأكبر كان حداً تاماً ، من قولنا إن القمر يمكن أن يقع قبالة الشمس المفيدة إياه الضوء على القطر ؛ وكل ما وقع كذلك فإن الأرض تستر عنه ضوء الشمس ، وكل شيء يكون كذا^(٦) فإنه لا يضيء^(٧) ، بعد أن كان يضيء^(٨) وكل ما كان كذلك فهو منكسف ، فالقمر منكسف . فإذا أخذت هذه الأوساط^(٩) وابتدئ من أقربها إلى المنكسف — وهو أنه^(١٠) لا يضيء بعد أن كان يضيء — وجمعت هذه بالعكس من ترتيبها ، كان حداً للكسوف تاماً : وذلك لأن حد كسوف القمر هو^(١١) أن لا يضيء القمر بعد أن^(١٢) كان يضيء لستر الأرض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر^(١٣) . فهذا هو الحد التام للكسوف ، واكتسب^(١٤) من هذا البرهان التام على الكسوف الأول . وذلك الأول حد ناقص أخذ من برهان ناقص^(١٥) .

وعسى المشكك^(١٥) يعترض في هذا فيقول^(١٦) : كأن هذا البرهان لا يصح ولا يقوم إلا لمن تقدم فعرف حد الكسوف ، فلا يكون البرهان قد أفاد الحد . فنقول :

إن الشيء يعرف معرفة بالفعل ، ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها^(١٧) غفلة ويحتاج فيها إلى تنبيه . فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة . وأما الحد فلا يبرهن

(١) الواو ساقطة من م ، ب .

(٢) أي يثبت به أيضا علة الكسوف .

(٣) أي يثبت به أيضا ماهية الكسوف .

(٦) من تفعل به الأرض كذا .

(٥) من اجتمعت .

(٤) من الفاعلة له .

(٩) من الراسط .

(٨) من مضى .

(٧) من يصير غير مضى .

(١٢) من ما .

(١١) من فهو .

(١٠) من أن .

(١٣) من ساقطة .

(١٤-١٥) من " وقد يكتسب من هذا البرهان التام على الكسوف الأول ، وذلك الأول حد ناقص قد يكتسب

من برهان ناقص . فإذن ما أورده صاحب البصائر النصيرية في ص ١٧٤ فقيه تلخيص واضح لكل ما ذكره ابن سينا .

(١٧) م فيها .

(١٦) ب فيقال .

(١٥) م ، ب الشك .

عليه ألبتة . فكأن ^(١) هذا قد كان يعرف أن ؟؟ مريضه كذا من الشمس ففعل عنه . فإذا سمع هذا لحظ ذهنه هذه الأجزاء ، فلم يلبث أن يتيسر ^(٢) له الانتقال إلى ترتيب الحد

وأما إذا ^(٣) لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل ، بل كان قياسا من العوارض واللازم ، ففعل مثلا إن القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال ، وإذا لم يقع له ظل فهو منكسف ، فالقمر قد ينكسف ، فليس ^(٤) يصطاد من مثل هذا ^(٥) حد ، بل يجب أن يعطى العلة بعينها . أما العلة الحقيقية ^(٦) عند قوم فالستر ، وعند قوم انقلاب القمر ، وعند قوم طُفُوهُ ^(٧) بعد اشتعاله .

وكذلك إن ^(٨) قال قائل إن السحاب قد تطفأ ^(٩) فيه النار ، وإذا طفت فيه النار حدث صوت الرعد ، فإنه يمكن أن يستخرج من هذا البرهان حد الرعد .

وأما كل شيء لا علة له ، فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له إلا الوجه الذى يجب أن يتأمل ويتذكر من فصل ^(١٠) علمناه في أول الكتاب . ثم لا يجب من كلامنا في هذا الفصل ^(١١) أن يظن — كما ظن بعض الناس — أن كل برهان بعلة فإنه يدل على الحد ، فإن المعلم الأول لم يضمّن هذا ، بل ضمن أنه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد ، لاعلى ^(١٢) أن كله كذلك . ولا ^(١٣) لو ضمنه كان حقا : فإنه إذا كان الحد الأوسط نوعا للحد الأكبر كان القياس برهانا ومأخوذا من علة النتيجة ^(١٤) وحدها ، لا للحد الأكبر مجردا ، ومع ذلك لم يستنبط منه حد ^(١٥) . وقد فرغنا نحن عن ذلك . فيثبته أن يكون هذا حيث يكون الشيء الذى هو الأوسط علة بذاته للأكبر منعكسة عليه ، وعلة للنتيجة معا . وأما الظن المستحكم لقوم ^(١٦) أن البراهين إنما هي حدود

(١) م وكان . (٢) س يتبين . (٣) س إن .

(٤) س + له . (٥) س + القول .

(٦) س والعلة الحقيقية للكسوف .

(٧) الفعل طفى . على وزن تمب بمعنى نهد والمصدر على وزن فعول .

(٨) س إذا . (٩) س فيها . (١٠) س فصل ما .

(١١) س + الذى نحن فيه . (١٢) س ساقطة . (١٣) من ولا هذا .

(١٤) س للنتيجة . (١٥) س حده .

(١٦) س "عند قوم" ثم يضيف حين يقولون .

وسطى هى علل منمكنة على الحدود الكبرى ، بل وعلى الصغرى ، فأمر باطل . وإنما غرهم قلة العناية والنظر ، وفصل من كلام المعلم الأول لم يستقصوه حق الاستقصاء ، وسنصير إليه عن قريب ، ونبين أن العلل قد تكون أخص من المعلولات في كثير من الأشياء ولا تنعكس عليها ، إلا أنا نشتغل ها هنا بما هو غرضنا فنقول :

إن المعلم الأول دل على أن البراهين ^(١) ذوات العلل تعطى بوجه ما تنبها على الحدود ، وذلك في الأشياء التي هى عارضة لشيء وفي شيء لعل ^(٢) من جنس العلل المأخوذة في الحدود .

وأما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا ، أو لشيء : لأنه غير عارض في شيء ، أو عارض أول ^(٣) بلا علة — ومن جنسه مبادئ العلوم ^(٤) — فإنه قد يصدق به من غير قياس يعطى هلية البتة . بل هليتها واضحة . ومع ذلك فقد يكتسب لها حد .

وأیضا كثير من المعاني يوضع في العلوم وضعا ، مثل الوحدة في علم العدد ، فلا يقاس بالبرهان على وجوده ^(٥) ، بل يوضع وضعا ، وربما أقنع فيه بكلام جدلى أو استقراء إقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ، ولكن ذلك لا يتعذر تحديده .

فإذن ليس كل حد إنما ينوقع فيه أن يصار إليه من البرهان ، بل كثيرا ما يحدد الشيء أولا فيقتنص من حده البرهان على عوارضه ، وخصوصا من حدود البرهان الذاتية والحدود التي فيها شيء علة^١ و شيء آخر معلول ، مثل قولنا إن الرعد صوت يحدث في الغمام اطفوء النار فيه . وطفوء النار علة والصوت معلول ، ومجموعهما — لأحدهما وحده — هو الحد التام : فإنه وإن كان طفوء النار علة فاعلة للصوت ، والصوت معلول له ، فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية . والحد بجملة علة صورية للحدود ؛ وإن كان بعض أجزائه علة لبعض . وإذا كان الحد بالجملة علة صورية للحدود فكل جزء منه هو علة لا محالة . وإنما يكون البرهان مفيدا للحد إذا كان فيه جزء هو علة و جزء هو معلول على نحو ما قلنا .

(١) م البرهان . (٢) م العلة .

(٣-٣) س " بلا علة من جنسه مبادئ العلوم " وهو خلط .

(٤) أى فلا يبرهن على وجوده . م تقرأ وجوده .

الفصل الرابع^(١)

في مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ، وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط أصناف العلل

ومما ينفعنا في المقاصد التي إياها نغزو^(٢) ، أن نعرف ما الحد^(٣) التام وما الحد^(٤) الناقص وما الحد الناقص الذي هو مبدأ برهان ، وما الحد^(٥) الناقص الذي هو نتيجة برهان ، ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقى بحسب الذات ، وما الذي هو حد مجازى بحسب الاسم . وجميع هذه ينحصر في أربعة أقسام .

فيقال "حد" بوجه ما لما هو قول يشرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الاسم ، لا بالعرض ، ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون معنى الاسم موجودا معروفاً بالوجود ، فيكون فيه حينئذ دلالة ما بالعرض على سبب الوجود . وذلك لأنه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات ؛ وإن كان لا يكون حد ذات إلا وهو شرح اسم . فإن أخذ^(٦) في الابتداء على أنه شرح اسم للشك في وجود معنى الاسم وتضمن بيان سبب معنى الاسم لو كان موجودا ، فهو بالعرض معطى للعلة ، مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود المثلث : فإنه إنما يورد ويؤخذ^(٧) أولا على أنه شرح اسم ، ولا يدري من أمره هل هو موجود المعنى . ومع أنه يؤخذ شرح اسم ، لا بد من أن يعطى أسباب المثلث وهى الأضلاع الثلاثة . فيكون مثل هذا يعطى أسبابا لما^(٨) لو كان موجودا كانت أسبابه هذه . فإذا اتفق أن صح عند إنسان أنه موجود انقلب ذلك القول بالقياس إلى ذلك الإنسان حداً ومعطياً للعلة . وإعطاؤه للعلة — من جهة ما هو شرح اسم — بالعرض .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) ب نغزوا . م ترسم نفس الحروف بدون نقط ، س ترسم نفس الحروف وتنقط الحرف الأول بتقطيع من فوق ولعلها تحريف لكلمة نغزوا نظر .

(٥) م يوجد

(٤) س أخذت .

(٣) س بالحد .

(٦) س كما .

وكذلك دلالة على الوجود. وهذا الحد المقول بحسب الاسم إذا لم يوافق معنى الوجود، كان اتحاد أجزائه شيئا معتبرا^(١) من وجه . فإذا^(٢) كان بحسب الذات كان اتحاد أجزائه معتبرا^(٣) من وجه آخر : وذلك لأن^(٤) القول إنما يكون واحدا^(٥) على أحد وجهين : إما لأنه متصل بالأجزاء بالأربطة الجامعة كما مضى منا ذكره فيما سلف مثل قصيدة^(٦) أو كتاب فما دونه . وإما لأن أجزائه تصير شيئا واحدا في النفس يدل على شيء واحد في الوجود^(٧) . والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه أن يكون اتحاد أجزائه — مادام ليس مطابقا لموجود واحد — اتحادا بالأربطة ، إلا أن يؤخذ بالقياس إلى خيال واحد في النفس . وإلى هذا القسم والوجه ذهب قوم . فكأنه غير مستمر في جميع الحدود التي هي بمعنى شروح الاسم . فإنه إذا كان المعنى محالا لا خيال له في النفس ألبتة ، فكيف يكون خياله وجدانيا ؟ وإن كان محالا وله خيال في النفس ذو أجزاء لا تجتمع في الطبع ، فكيف يكون ذلك الخيال واحدا ؟ مثل تخيلنا إنسانا^(٨) يطير . فإن كان هذا الخيال واحدا ، ففساه أن يكون واحدا بجهة غير الجبهة التي بها تكون [١١١٦] المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة . فإن ”الواحد“ يقال^(٩) على وجوه كثيرة ، ونحن لا نذهب إلى هذا المعنى في قولنا معنى واحد وشيء واحد، بل نشير^(١٠) إلى اتحاد طبيعي جوهرى .

هذا ، وأما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الأجزاء بالحقيقة لأنه لخيال أو لمعنى أو لموجود^(١١) واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية . وهذا وجه مما يقال عليه الحد .

ويقال ”حد“ بوجه آخر لما يعطى علة^(١٢) وجود معنى المحدود ويؤخذ بعينه في البرهان حداً أوسط فيكون مبدأ للبرهان^(١٣) . وإذا أخذ هذا الحد وضم إليه كماله — وهو إضافته إلى المعلوم —

(١) م معبرا . (٢) س وإذا . (٣) م معبرا .

(٤) س أنت .

(٥) المراد بالقول الكلام المفيد المؤلف من أجزاء ، وبالأربطة الجامعة الأربطة اللغوية التي تجمع أجزاء القول .

(٦) س قصيدة ما . يقول ”أرسطو“ مثل الألياذة .

(٧) لا أدري من أين أتى ابن سينا بهذا . أما الوارد في منطق أرسطو فهو ”وإنما أن يحمل فيه (أى في القول) محمول واحد على موضوع لا بالعرض“ .

(٨) م ، ب إنسان . (٩) م الواحدة يقال . (١٠) م ، ب نشير بالسين .

(١١) س لوجود . (١٢) م عليه .

(١٣) مثل توسط الأرض بين القمر والشمس ، فإنه مبدأ برهان على كسوف القمر ، وفي الوقت نفسه جز

من حد الكسوف .

ووضع المحدود ، اجتمع فيه ثلاثة أشياء : أغنى المحدود ، وحداً ^(١) يعطى العلة ، وكأله في إعطاء العلة وهو ذكر المعلول . وهذه الأشياء الثلاثة ^(٢) ينعكس بعضها على بعض ، وإلا لما كان محدودٌ وحدٌ وكألٌ للحد ^(٣) : لأن المحدود والحد متساويان ، وكأل الحد هو معلول الحد ^(٤) الذى يوجد عنه فقط ، ويوجد لجميع المحدود ، وهو أيضاً مساوٍ للأوليين . وهذه الأمور الثلاثة موضوعة لأن يكون منها برهان ينتج كإل الحد لموضوع ما بقياسين .

إلا أن الأمر في وضع حدود البرهان بالعكس من وضع أجزاء الحد ^(٥) . مثال هذا : ليكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلاثة ، وليكن هذا الحد الذى هو العلة هو طفوء النار في الغيم . وليكن كإله هو حدوث صوت ، فنقول : إن الغيم رطوبة قد طفئت فيها نار ، وكل رطوبة طفئت فيها نار يحدث ^(٦) فيها صوت ، فالغيم يحدث فيه صوت ، وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد ، فالغيم يحدث فيه رعد ^(٧) . فقد صارت هذه الأمور الثلاثة أجزاء برهانيين ^(٨) مرتين أصغر حدودهما موضوع الأمور الثلاثة وهو الغيم . فكان طفوء النار أول مذكور من هذه الثلاثة ، ثم حدوث الصوت . وكان حدوث الصوت يُثبت في نتيجة البرهان الأول وطفوء النار لا يُثبت ، بل هو مبدأ برهان لا نتيجة . والمحدود — وهو الرعد — هو آخر مذكور من هذه الثلاثة في البرهان الثانى ومذكور في النتيجة الثانية .

فإذا رددت هذه الحدود إلى تأليف حدى عكست فذكرت أول شئ الرعد ، ثم الصوت الحادث في الغمام ، ثم طفوء النار في الغمام : فقلت إن الرعد صوت حادث في الغمام لطفوء النار فيه .

(١) م وحد . (٢) م ، ب الثلاثة أشياء .

(٣) س الحد . ويلاحظ أن "كان" في قوله وإلا لما كان محدود الخ تأمة بمعنى وجد .

(٤) كإل الحد هو الذى يسمى نتيجة برهان وهو جزء من جزأى الحد ومعلول بلجزئه الآخر ، مثل زوال ضوء القمر في تعريف الكسوف بأنه زوال ضوء القمر توسط الأرض بينه وبين الشمس . فالجزء الأول هو كإل الحد ، وهو معلول الجزء الثانى ، ومن مجموعهما يتألف الحد الكامل .

(٥) المراد بالوضع هنا الترتيب . والمقصود أن ما كان مقدماً في البرهان (الذى هو الحد الأوسط ومبدأ البرهان) يتكون منه الجزء الثانى من الحد مثل توسط الأرض في المثال السابق ، وما كان مؤخرًا (وهو الحد الأكبر) يتكون منه الجزء الأول من الحد مثل زوال ضوء القمر في المثال نفسه .

(٦) س فإنها يحدث . (٧) س صوت وهو خطأ .

(٨) س براهين . ولكنهما برهاتان فقط .

فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار آخر الحد ، وما كان نتيجة للبرهان^(١) فصار مبدأ الحد . وصار المحدود الذى كان محمولا آخر الأمر موضوعا للجميع^(٢) . ونظير هذا الحد قولنا فى حد الغضب إنه شهوة الانتقام ؛ ونظير كماله غليان دم القلب ، وهو نتيجة البرهان . فإذا حَدَّتْ قدمت غليان دم القلب وأردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام . وإذا برهنت قلت : فلان يشتهى الانتقام ، وكل من اشتهى الانتقام غلى دم قلبه . فقدمت شهوة الانتقام وأخرت غليان دم القلب . والجنس دائماً مع الحد الذى هو نتيجة البرهان^(٣) .

وقد ظن قوم أن الحد الذى هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة^(٤) ، والذى هو مبدأ البرهان يكون^(٥) من الصورة ، وحسبوا أن توسط الأرض الذى هو المبدأ الفاعل^(٦) للكسوف هو علة صورية للكسوف ، وأن انحاق الضوء علة مادية ، وكأنها من جهة مادة الكسوف ، وليس كذلك . بل تكون العلة المتوسطة ومبادئ البرهان من كل نوع .

والمعلم الأول يجعل الحد التام المحتجج من الحد الذى هو مبدأ البرهان والحد الذى هو نتيجة البرهان قسماً من الأقسام ، ويترك الحد الذى هو مبدأ البرهان اقتصاراً على فهم المتعلم ، وهو بالحقيقة قسم خارج مما ذكر ، وهو الرابع فى الحقيقة بعد^(٧) الحد التام ، كما أشرنا إليه فى مواضع وسنشير إليه بعد قليل . بل إنما نجعل الرابع حد أمور لا علل لها ، وذوات لا أسباب لوجودها بوجه ، وليس فى حدها التام شئ هو علة ومعلول^(٨) ، فلا يكون هناك^(٩) شئ هو مبدأ برهان وشئ آخر هو نتيجة برهان .

ولا كل مبدأ برهان^(١٠) يؤدى إلى حد هو نتيجة برهان ، ولكن يجوز أن يكون مبدأ برهان لأمر عارضة خارجة عن الحد .

(١) س البرهان . (٢) أى موضوعاً للقضية التى تجمع بين جزأى الحد .

(٣) الجنس فى المثال المذكور هو ” الصوت ” وهو وارد فى المقدمة الكبرى فى القياس الأول من القياسين اللذين ذكرهما .

(٤) أى يكون علة مادية .

(٥) س لا محالة . وقوله من الصورة معناه يكون علة صورية .

(٦) س الفاعل . (٧) س وهو . (٨) س علة مطول .

(٩) أى فى حالة حد الشئ الذى لا علة له .

(١٠) س ساقطة .

فإذا لم يُعتمد بالقسم^(١) الشارح لاسم لا وجود لمعناه حداً — لأنه بالحقيقة ليس حداً لشيء حتى يثبت وجود الشيء — بقيت الحدود الحقيقية ثلاثة ، فإن نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم إلا أنه قد صار حداً . ولا بأس بأن تجعل حدود الأشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت حدوداً ، اللهم إلا أن يشترط في هذه أنها لا تكون أيضاً إلا^(٢) لأشياء مخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعاني ، وتجعل دلالة الاسم أعم من ذلك . وحتى للأشياء التي تركيبها بالعرض كالأبيض والأنف الأفتلس ونحو ذلك . وكيف كان^(٣) فإنه يكون قسماً أو نوعاً تحت ذلك ، فلا تكون بالحقيقة القسمة الأولى إليها .

فقد عرفت أن من الحدود ما من شأنه أن يدخل في البرهان ويناسبه .

وإذا كان وجود الأكبر لشيء أعرف^(٤) من وجود الأكبر للأصغر ، فيجعل ذلك الشيء حداً أوسط ويكون القياس من الشكل الأول . وإذا كان الأكبر عارضاً ذاتياً يظهر لحد الأصغر أكثر من ظهوره للأصغر فتوسط حد الحد الأصغر على سبيل الشكل الأول . وإن كان سلب حد الحد الأكبر عن الأصغر أظهر من سلب الأكبر . وحفظنا الحد محمولاً ، بيناً ذلك بالشكل الثاني لا غير ، إلا أن نُحرّف الصورة . وإذا كان سلب حد الأكبر عن حد الحد الأصغر أظهر من سلبه عن الحد الأصغر ، بيناً ذلك بالشكل الأول لا غير ، إلا أن نُحرّف الصورة .

وبهذا نستبين أن للشكل^(٥) الثاني في الاستعمال غناء^(٦) وللأول غناء^(٦) ، وأنه ليس وإن كان الأول أولى وأفضل فلا غناء خاص للثاني^(٧) .

وإن شئت أن أبوح لك بالصدق ، فسواء عندي طلب الشيء لشيء وطلبه لحد التام ، وكذلك طلب الشيء لشيء وطلب حده التام له . وكأن من يأخذ أن كذا موجود لحد الشيء ويريد أن يبين أنه موجود للشيء فهو مصادر على المطلوب الأول . وكذلك الوجه الآخر : فليس

(١) س القسم الأول الشارح . (٢) س ساقطة . (٣) س ركبها كان .

(٤) س أكبر . وأعرف خبر كان .

(٥) م الشكل . (٦) غناء بالعين . ب هنا .

(٧) م ، ب الثاني . ومعنى العبارة أن الشكل الأول وإن كان أول وأفضل من الشكل الثاني ، ألا أن هذا ليس معناه أن الشكل الثاني لا غناء له .

وضع الشيء إلا وضع حده ، ولا حمل الشيء إلا حمل حده . ولكن أمثال هذا إنما تكون قياسات على قوم بله إذا ذكر لم الأصغر وحده^(١) لم يتخضّرهم معناه ، وإذا ذكر الأوسط وكان حدا للأصغر ، ثم ذكر الأكبر ، فهموا بالأوسط الأصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الأكبر عليه — لأن الأوسط توسط في التصديق ، بل لأن الموضوع لم يكن مفهوما ، فكيف كان يحكم بحمل شيء عليه ؟ فلما فهم صدق ما يجب تصديقه له . فيكون الأوسط إنما يقع في التصور بالذات ، وأما في التصديق فبالعرض . وكذلك إن كان الحد للمحمول : فإنه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما ، كل بحده ، لما احتيج إلى أن توسط الحد حدا أوسط : فإنه إن كان الحمل بيتا على الحد فإنه يكون بيتا على المحدود ، وإن لم يكن على الحد بيتا^(٢) لم ينفع توسط الحد^(٣) . فإن كان أحدهما ، وليكن الأصغر مثلا ، مفهوما ، لا من حيث حده ، ووسط حده وهو لا يشعر أنه حد ، فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد من حيث هو حد أيضا ، بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الإنسان لا من حده ، بل من أنه ضحاك منتصب القامة ، ثم توسط الحيوان الناطق ، فيجد حمل التمييز على الحيوان الناطق ظاهرا . وإنما وسط ليبرهن^(٤) وجوده على الضحاك المنتصب القامة . فإن كان المبرهن عليه يعمل لفظ الإنسان موضوعا لكونه ضحكا منتصب القامة ، فيكون حده لا الحيوان الناطق ، فيكون قد جعل الإنسان اسما لغير الحيوان الناطق ، فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسمًا للضحك المنتصب القامة ، لاحدا له كما عرفت في غير هذا المكان . فلأنك إذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة إنسانا ، كان هذا الاسم حده أنه ضحاك منتصب القامة ولا مناقشة في الأسماء . فها هنا لا يكون الأوسط حدا للأصغر . وأما إن لم يجعل الضحاك^(٥) المنتصب القامة بزاء الاسم ، بل لمعنى^(٥) هو لاحق لشيء آخر ليس يتعرض له^(٦) ، فإن علم منه أنه ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا له أنه حيوان ناطق ، فلا يكون هذا^(٧) معلوما أنه محمول عليه حتى يعلم أن الأوسط محمول على الأصغر فتلزم النتيجة . وإن كان ظاهرا أن هذه الذات هي^(٨) الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا مائتته^(٩) ، وإذا لم يكن مجهولا مائتته عاد إلى الوجه الأول فكان الطلب للإنسان والحيوان الناطق واحدا^(١٠) . وإن كان معلوما أنه موجود لتلك الذات ومجهولا أنه

(٢-٣) م ساقط . والمراد بالحد التعريف .

(١) م حده بدون الواو .

(٥) م بمعنى .

(٤) م الضحك .

(٣) م مبرهن .

(٨) م ، ب هو .

(٧) م ساقطة .

(٦) م لذلك الآخر .

(٢٠)

(١٠) م واحد .

(٩) ب غير مقطوعة . م مائتته .

حده ، فيكون أولا لم يتوسط الحد من حيث هو حد [١١٦ ب] ؛ وثانيا أنه لا يكون يعنى ^(١) بتلك الذات ما نفى نحن بالإنسان . وذلك لأنه يجوز ^(٢) أن يكون العانى يعنى بالاسم ما يجب أن يعنى به ، ولكنه يففل أو يصجز عن الحديد ولا يتبته له . وأما إذا عرف حمل معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بين حديه ^(٣) ، لم يجهل أنه حده . وإذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يأخذه على أنه حد ولم يُحْجِرْ ذلك المجزى ، فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده ، بل عن قصد ، ويكون مراده بالاسم لا ^(٤) ذلك الحد ، بل شيئا ما آخر مما يتصوره أو يففل عنه ، لو نُبِهَ عليه لكان معناه غير هذا الحد ، أو يكون ذلك الإنسان خالعا ^(٥) للصواب لا يلتفت إليه . وكذلك الكلام في جانب ^(٦) الأكبر .

ولما كانت البراهين الحقيقية كلها ، والحدود — بعضها وأكثرها — إنما تتم بالعلل فواجب أن نعرف كم العلل فنقول :

إن العلل أربعة ^(٧) : أحدها الصورة للشيء في حقيقة وجوده في نفسه . والآخر الشيء أو الأشياء التي يحتاج أن تكون أولا موجودة قابلة لصورة وجوده ^(٨) إذا حملتها ^(٩) بالفعل حصل هو ، وهو المادة . والثالث مبدأ الحركة — وهو الفاعل . والرابع الشيء الذى لأجله يجمع بين مادة الكائن وصورته — وهو التام . وكلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . وذلك لأن علة لشيء في شيء فهى واسطة بينهما . مثلا إذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين تحدتان من خطيها ^(١٠) والقطر ، وهما معادلتان لقائمة ، حتى إن كان الخطان متساويين كان

(١) س إنما يعنى . (٢) م لا يجوز .

(٣) س يديه . (٤) س لأن بدل لا .

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها خالفا . وفي هذه الحالة قرأ من الصواب بدلا من للصواب .

(٦) س الجانب .

(٧) يقول الأستاذ ميور مترجم أنا لوطيكا الثانية في مجموعة أكسفورد تعليقا على الفصل الحادى عشر من الكتاب الثانى أن كلام أرسطو في العلل هنا لا يتخلو من صعوبة وغموض ، لاسميا إذا قورن بما ذكره عن الموضوع نفسه في كتابه ما بعد الطبيعة الذى ألفه بعد المنطق . والظاهر أنه في هذا الفصل يعتبر الحد الأوسط في القياس العلة الصورية دائما ، ومقدمات القياس العلة المادية التى تلزم عنها النتيجة . قارن ما أورده أرسطو في 18, 19 Physics II, 195 حيث يعتبر مقدمات القياس بمثابة علة مادية لنتيجته . وبيننا نراه في ما بعد الطبيعة يعتبر العلل الثلاثة (الصورية والفاعلة والغائية) متحدة متلاقية ، ويعتبر العلة المادية شيئا متميزا عنها (Met 1044^b1, 1070 b26) نراه هنا يعتبر العلة الصورية جامع العلل كلها لأنه يعتبر الحد الأوسط في البرهان العلة القريبة السامة التى تكشف عن العلاقة المنطقية بين حدود المقدمات .

(٨) م خطيها .

(٩) س حلته .

(١٠) س لصوره ووجوده .

كل منهما ^(١) نصف قائمة ، وكل زاوية مساوية لنصفى قائمة أو نصف قائمتين ، أو لزاويتين معادلتين لقائمة ، فهي قائمة ، فزاوية نصف الدائرة قائمة ، فيكون الحد الأوسط هو المعادلة لما مجموعه قائمة ، وهذا علة كالصورة للقائمة .

ويجب أن يسامح في أمثال هذه الأمثلة ، ولا يقال بل إن كونها ^(٢) قائمة هي العلة لكونها ^(٣) مساوية لمعادلتين لقائمة . بل يجب ألا يراعى في الأمثلة التحقيق . فهذا مثال وضع فيه الحد الأوسط علة صورية . والأظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من أوقليدس

وقد توضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سؤال السائل : إن أهل أثينة لم حاربوا أهل بلد كذا ^(٤) ، فيقال لهم إنما حاربوا لأن أولئك كبسوا أهل أثينة . فقد أعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو مبدأ الحركة .

وقد توضع العلة التامة فيقال ^(٥) إن فلانا لم يمشى ^(٥) فيقال لكي يصح . فكأنه يقول : فلان يطلب أن يصح ، ومن يطلب أن يصح يمشى للرياضة . فالحد الأوسط هو من الغاية . وكذلك يقال لم كان ^(٦) البيت ؟ فيقال ليحفظ الأثاث . وكذلك لم يجب أن يمشى بعد العشاء ؟ فيقال لئلا يطفو الغداء فيفسد الهضم . والعلة في هذا ^(٧) كله هو الغاية .

وقد يعطى الموضوع والمادة ، فيقال لم يموت الإنسان ؟ فيقال لأنه مركب من متضادات وهذه العلل التي تصلح أن تجعل حدودا وسطى ، فهي تصلح أن تتخذ منها حدود الشيء على النحو المذكور .

(١) س ساقطة . والمقصود كل من الزاويتين . (٢) س آتوه .

(٣) س لكونها .

(٤) المثال الذي يذكره أرسطو هو محاربة الأثينيين للفرس بسبب إغارتهم على ساروس مع الأثريين ، ولأمر ما لم يشأ ابن سينا أن يذكر الفرس .

(٥-٥) س مثل أنه إذا قيل إن فلانا لم يمشى ؟

(٦) أى وجد . (٧) م ذلك .

الفصل الخامس^(١)

في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف
به على مشاركة ما بين الحد والبرهان

يجب أن يعلم أن العلل منها ما هي بعيدة مثل توقي سوء الهضم في جواب طلب لِمَ يمشى؟
وذلك من الغاية ؛ والشدة^(٢) في جواب طلب لِمَ حَمَّ فلان^(٣)؛ وذلك من المبدأ الفاعل ؛ وتضاد
الأركان في جواب طلب لِمَ يموت الحيوان ؟ وذلك بالمبدأ العنصرى ؛ وقيام خط على خط
في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة ، وذلك بالمبدأ الصورى .

ومنها قريبة مثل توقي احتقان الخلط واستيلاء البرد في الجواب بغاية المشى^(٤) ، والعفونة
في الجواب بمبدأ^(٥) الحمى الفاعلى ، واستيلاء الياپس على الرطب في الأخلاط في الجواب بالمبدأ
العنصرى للوت ، والقيام على خط عن زاويتين متساويتين^(٦) في الجواب الصورى^(٧) لكون
زاوية كذا قائمة .

ومن العلل ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض . أما الذى^(٨) بالذات فكا لثقل لانهدام
الحائط وهو من باب المبدأ الفاعلى ، وكالصقالة لعكس الشبح^(٩) ، وهو^(١٠) من باب المبدأ
العنصرى ، ومثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين^(١١) مبدأ لإثبات كون الخط عمودا ،
وهو من باب المبدأ الصورى ، وكالصحة لإثبات أنه يمشى قبل الطعام ، وهو من باب المبدأ
التمامى .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س وكذلك الشدة . وترجمها المخطوطات الثلاثة هكذا "الشدة" ولعل الكلمة الحقيقية هي الشرّ (كما هو وارد في
البصائر النصيرية ص ١٧٥ حيث ينقل المؤلف عن ابن سينا حرفيا) لأن الشر علة فاعلية بعيدة للمشى لأنه يسبب كثرة الأكل
وكثرة الأكل تسبب العفونة ، والعفونة تسبب الحمى .

(٣) ب ساقطة .
(٤) س في جواب طلب غاية المشى وقصده في الجواب عن غاية المشى .
(٥) س في جواب المبدأ . م ساقطة .
(٦) س بالمبدأ الصورى .
(٧) س التى .
(٨) يريد صقالة كهصفانة المرأة التى تنعكس عليها صورة الشبح .
(٩) غير واضحة في الأصل .
(١٠) س وهو مثلا .
(١١)

وأما التي بالعرض فكروال الدعامة لانهدام الحائط في إعطاء المبدأ الفاعلي ، وكالحديدية (١) لعكس الشبح في إعطاء المبدأ المنصرى ، ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم من الخط الموازي لخط المقوم عليه قائمة ، لكون الخط عمودا — في إعطاء المبدأ الصوري ، وكالكلال للشئ قبل الطعام أو الثور على كثر : في إثبات المبدأ التامى .

واعلم أيضا أن كل واحد من هذه الأسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل . وكون العلة بالفعل هو (٢) سبب لكون المعلول بالفعل (٣) ، وأما (٤) إذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا لنفس كون المعلول بالقوة ، بل ذلك (٥) للمعلول من نفسه .

وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا بإزاء المعلول (٥) الجزئى ، وقد يكون كليا .

واعلم أن وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة . فالصورة مع المعلول في الزمان ، والغاية قد تكون بعده في الزمان . وكلاهما أقدم بالعلية . وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزمها الصورة (٦) بالضرورة ويوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة . والضرورة لا تمنع الغاية : فإن كثيرا من الأمور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية (٧) معا ، مثل أن المادة التي خلقت منها الأسنان الطواحين (٨) عريضة ، إذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة . ومع ذلك فإن خَلقة عرضها لتمام وغاية ، وهو طحن الطعام ، كما أن خَلقة حدة الأنياب لتمام وغاية ، وهو قطع الطعام . والمثل الذى ضربه المعلم الأول لهذا أنه إذا سئل ففيل لم ينفذ ضوء السراج في المجارى التي هي أوسع ، إن كان ينفذ ؟ فيمكن أن يجاب من جانب الضرورة المنصرية فيقال لِلطُّفْلِ لأجزاء ، ويمكن أن يجاب من جانب العلة التامة فيقال لثلاث تنعثر فيه وتزلق (٩) . وكذلك إذا

- | | | |
|--------------------|-----------------------|------------------|
| (١) س وكالحديدية . | (٢-٣) م ساقط . | (٣) م ، ب فأما . |
| (٤) م كل ذلك . | (٥) س جزئيا للمعلول . | (٦) م ب الصور . |
| (٧) س وللغاية . | (٨) س الطواحين . | |

(٩) س ساقطة . والظاهر أن ابن سينا قد نقل هنا ترجمة حرفية للنص الأرسطى فأتت سقيمة غامضة . أما النص الأرسطى فهو "إن الضوء ينفذ في المصباح (للبين) (أ) أن الشئ الذى يتألف من أجزاء صغيرة ينفذ بالضرورة من مسام أكبر منها — على افتراض أن الضوء ينتشر بالتفاد — (ب) ولغاية ما وهى أننا لا ننتشر" (وليس "لا يتغير" كما قرأها الدكتور عبد الرحمن بدوى في ترجمة أبى بشرمى بن بونس ص ٤٣٣ — فارت ترجمة أكسفورد ٩٤ ب ٢٥ — ٣٠) . يشير بهذا الأخير إلى العلة الغائية من إضاءة المصباح .

سئل فقيل لم يحدث الصوت في السحاب ؟ فيجاب تارة فيقال لضرورة الانطفاء ^(١) ، ويجاب تارة فيقال لتهديد أصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس في أمثاله ^(٢) . وليست هذه الضرورة ضرورة قسّر بل ضرورة طبع .

وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد أن يحصل التمام ، لأن تمام تلك المادة يحصل بحركة من علة محركة ، وكل حركة تقع في زمان ^(٣) وفي آخره ما ينتهى إلى الصورة . كذلك ^(٤) في الأمور الصناعية ، فإنها لا يلزم فيها وجود الصورة أيضا لوجود العنصر وحده ؛ لأن العنصر في كل موضع لا ينساق إلى الصورة إلا بعلّة فاعلة . فإن كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج ، فربما وردت على العنصر وربما لم ترد . وإن كانت العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشيء ، وكانت مما يفعل بالتسخير وبالذات لأنها قوة طبيعية ، لم يمكن ^(٥) ألا يصدر عنها فعلها إذا حدث الاستعداد التام ولا قته .

واعلم أن من قبيل العلة التي هي مبدأ حركة ما ^(٦) ليس يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول ، ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول . فإن جميع القوى الطبيعية إذا لاقت المتفعلة وجب الفعل . والقوى الصناعية والإرادية والشوقية وما أشبه ذلك ، ليس يجب من اجتماعها مع القوة المتفعلة فعل وانفعال . وهذه العلل ، وإن كان ^(٧) يتخاطها ضرورة ، فهي بفعل الغاية ^(٨) لا بالاتفاق ^(٩) .

واعلم أنه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت الأسباب كلها . لكن الغاية ربما كانت — من حيث هي في الأعيان — موجودة بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش .

(١) يريد انطفاء النار في السحاب ، وقد كان ذلك معتبرا العلة الطبيعية الضرورية لحدوث الزعد .

(٢) في نص أرسطو "أو لئلا يلقوا الرعب في قلوب أولئك الذين يسكنون طارطروس فيأزم الفثاغوريون" .

(٣) س لا تقع إلا في زمان . (٤) س وكذلك الحال . (٥) س لم يكن .

(٦) ما هنا اسم موصول وهي اسم إن في قوله إن من قبيل العلة الخ . (٧) س كان قد .

(٨) س تغفل لغاية .

(٩) يعني أن الأفعال الصناعية والإرادية — كالأفعال الإنسانية وما يشبهها هي أفعال غائية على الرغم من أنها ضرورية .

واعلم أن السبب إذا لم يكن سببا (١) بذاته ومطلقا ، ولكن إنما يصير (١) سببا بشروط مقارنة (٢) ، أو كان بعيدا ، فتأديته وحده في جواب لم (٣) كان الشيء ، لا تكون تأدية سبب ، ويكون (٤) قد بقي لم مكان (٤) حتى يبلغ الغاية في ذكر الشروط ويصير (٥) بها لذاته (٦) سببا ، وحتى يبلغ السبب القريب .

واعلم أن كثيرا من العلل التي وجود ذاتها (٧) لا يكفيها في أن تكون عللا ، فقد يقترن بها اشتراط فيوجب أن تكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل ، مثل كون قوة الأفيون مبردة : فإن ذلك ليس دائما ولكن إذا اتفق أن انفعّل الأفيون من الحرارة الغريزية التي للإنسان .

فبين (٨) من هذا كله أن البرهان إنما يكون برهانا تاما إذا أعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل .

والحد التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهية ، فيوردها بتمامها لا يخل منها شيئا إن كانت ذاتية . فإنه (٩) قد قلنا فيما سلف (٩) إن الغرض في التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية للحدود (١٠) في المعاكسة ، بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني [١١٧] الذاتية للحدود إلا وقد تضمنته الحد واشتمل عليه . فإن أحل بشيء من ذلك اقتصارا على التمييز فـ (١١) دلّ على ماهيته ، لأن ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض (١٢) ذاتياته ، بل (١٣) هو باجتماع جميع معانيه الذاتية (١٣) فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته (١٤) بالتمام . والغرض من (١٥) التحديد أن يحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكاملها . ولهذا السبب لا يكون لشيء واحد حدان ، كما لا يكون لشيء واحد ذاتان . فإذا كان كذلك ، وكان في المحدودات ما إضافته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن تؤخذ كلها في حده . إلا أن هذه العلل يجب أن تكون في حيز فصوله لا في حيز جنسه : لأن هذه العلل علل (١٦) لشيء لا محالة ،

-
- (١-١) ساقط في س . (٢) من تقارنه . (٣) من ما .
 (٤-٤) من ويكون قد بقي للطالب بالكم (لعلها بالأم باللام) مكان طلب . (٥) من وبصيره .
 (٦) من لذاتها . (٧) من ذاتها . (٨) م ساقطة .
 (٩-٩) من فإننا قد كررنا مرارا فيما سلف . (١٠) م ك ب للحدود .
 (١١) ما هنا تأدية . (١٢) من وبعض .
 (١٣-١٣) من بل هو باجتماع الذاتية مع معانيه الذاتية . (١٤) من ذات الشيء .
 (١٥) من في . (١٦) من علة .

وجود ذلك الشيء يقتضى ^(١) وجودها ، وبها يتحقق ويحصل ويتخصص . فتكون أمثال هذه العلل المحصلة للذات فيما له وجود محصل مخص ، ووجود منتشر غير مخص ، مخصصة لأمر ما حتى تجعله محصلا . ويكون ^(٢) ذلك الأمر مخصصا بها . فذلك الأمر جنسى والعلل ^(٣) فصاية . كقولك صوت من طفوء النار : فالصوت جنس ، ومن طفوء النار فصل ، إن كان كل رعد هكذا .

أما أمثلة الحدود المتحدة ^(٤) من العلل المختلفة ، فأنت ^(٥) تحدد الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول : المساوية لأخرى في جنب ^(٦) خطها القائم على مستقيم . وتحدد حى الغيب بالفاعل فتقول : حى تثوب غيباً لعفونة الصفراء ^(٧) . وتحدد الخاتم بالغاية فتقول : الخاتم حلقة يلبسها إصبع . وتحدد الفطوسة بالموضوع فتقول : تعقير في الأنف . وربما ^(٨) جمعت الجميع في واحد فقلت : إن السيف آلة صناعية أو سلاح صناعى من حديد مطاول معرض محدد الأطراف ليقطع ^(٩) به أعضاء الحيوان عند القتال .

فقولك الآلة والسلاح ^(١٠) جنس ، وقولك الصناعى فصل من المبدأ المحرك ^(١١) ، وقولك من حديد فصل من الموضوع ، وقولك مطاول ومعرض محدد فصل من الصورة ، وقولك ليقطع به أعضاء الحيوان فصل من الغاية .

ولقائل أن يقول : إن الحد يعرف جوهر الشيء وذاته ، فكيف تؤخذ فيه الأسباب الخارجة عنه ؟ فالجواب أنه إنما يؤخذ في حد الشيء أسبابه : لأن جوهره متعلق بتلك الأسباب ، وإضافته إليها ذاتية له في جوهره . وإن ^(١٢) كان من الأسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا ، فلا ^(١٣) يمكن أن يعرف ما هذا حال جوهره أو تذكر أسبابه ^(١٤) .

(١) من مقتضى . (٢) م ولكن . (٣) س والعلّة .

(٤) أى المؤلفة . (٥) من فإنك .

(٦) م حيث ، س جنبه . (٧) نبح حادثة من عفونة الصفراء . (٨) س وإنما .

(٩) س ليقتل . (١٠) س أو السلاح . (١١) أى العلّة الفاعلة .

(١٢) س فإن . م إن . (١٣) م ب ولا . (١٤) أى إلى أن تذكر أسبابه .

بل يجب أن نقول الحق ونعلم أن حد الشيء من جهة ماهيته يتم بأجزاء قوامه وما لبس خارجا منه . ويتم من جهة إنتيه بإسائر^(١) العلل حتى تتصور ماهيته كما هو موجود^(٢) ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته في الوجود ، فيتم به وجوده ، فيقع لتلك الماهية حصول به .

فأما إذا أريد النظر إلى نفس المادية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود — وإن كان لا بد لها من لزوم نوع من^(٣) الوجود إياها — كفى في حدها إيراد ما يقومها من حيث هي ماهية .

وليس نسبة الماهية إلى العلل المفارقة نسبتها إلى اللواحق والعوارض الخاصة والمشاركة ، فذلك يتأخر وجودها بالذات عن وجود الماهية . وأما العلل فإن وجودها متقدم على وجود الماهية . فكثير من الأشياء متحد — لا من حيث ذاتها ، بل من حيث لها عرض من الأعراض ولا حق من اللواحق^(٤) ونسبة من النسب . فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن إلا أن تذكر الغاية ، كاللبس في حد الخاتم وفي حد الملاءة . وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالاتراق ، فإنه ليس اسما لتفرق أجزاء الشيء وتسودها كيف كان ، بل أن يكون عن حرارة .

ثم لقائل أن يقول : ما بال القوى لا تُحد إلا بأفعالها وهي أمور خارجة عنها وليست أسبابا لها بل هي من جملة اللواحق لها ، فهل ذلك حد أو رسم ؟

فالجواب أن ذلك قد يمكن أن يؤخذ في شرح اسم القوى على وجه رسم ، ويمكن أن يؤخذ على وجه حد : فإنه إذا دل في القول المعرف على مجرد نسبة لها إلى أمور خارجة تتبعها كيف كانت ، كان رسما . وإذا دل على أن جوهر^(٥) تلك القوة وذاتها أن تكون بحيث يصدر عنها فعل كذا أولا ، كان حدا : لأن الحد يقتضي تعريف جوهر الشيء وذاته ، ولا ذات للقوة إلا التي من شأنها أن يصدر عنها فعلها من حيث هي كذلك . وأيضا إذا كانت القوة يصدر عنها فعل أولا وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والأخلاق للقوة الناطقة ، وأفعال وأحوال تتبعها لأموال تقترب بها لذاتها : لأن الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد

(٢) س كما هي موجودة .

(١) م كسائر .

(٣) س ساقطة . ومعنى الجملة وإن كان لا بد للماهية أن يلزمها نوع ما من الوجود — وهو هنا الوجود العقلي

لا الخارجى .

(٥) س ساقطة .

(٤) من اللواحق ساقطة في س .

للضحك والبخل والبكاء والملاحة وغير ذلك : فإن نسبتها^(١) إلى مثل الفعل الأول الذى على الوجه المذكور مما يدخل فى حدها ؛ ونسبتها إلى مثل الفعل الأول الذى ليس على الوجه المذكور، أو إلى مثل الفعل الثانى ، لا يدخل فى حدها بل فى رسمها .

وأيضاً فإن جزئيات الصناعات التى ليست القوة عليها أولاً، بل على الصناعة المطلقة، فإن النسبة إليها تدخل فى الرسم . ولا يمكن أن يقال إن جوهر الشيء هو بحيث يلزمه تلك الأمور ، لأن الواحد يلزمه واحد بالذات : فلهذا ليس لقائل^(٢) أن يقول لنا ، فلم لا تجعلون كون الإنسان بحيث يلزمه فى جوهره قوة الضحك، فصلاً له داخلاً فى حده ؟ فنقول لأن هذا كذب ، فليس جوهر الإنسان وصورته الناطقة يلزمها قوة الضحك بذاتها أولاً لا بالعرض ، بل يقتضى بها^(٣) مزاج ما فينبغى قوة ضحك ، وأيضاً قوة بكاء ، وأيضاً^(٤) قوة نخيل وغير ذلك . وليس الاستعداد لواحد منها أو فعله أولياً لذات القوة الناطقة .

واعلم أن اللعل أجزاء للحد ولا تحمل على المحدود مثل النقطة فى الدائرة. والصورة منها^(٥) فقد تحمل فى حال: وذلك أنها تحمل إذا أخذت مع المادة، ولا تحمل إذا أخذت مجردة كالناطق لا الناطق^(٦) .

واعلم أنه إذا كان مبدأ فاعل^(٧) وموضوع وصورة فى الأمور الطبيعية والأمور الصناعية والأمور النفسانية ، كانت هناك غاية لأجلها الفعل . وليس يجب أن يكون حيث هناك مبدأ صورى فهناك مبدأ غائى^(٨) على النحو الذى ينتهى إليه^(٩) الحركة ، كما ليس يجب ذلك فى المعانى الهندسية . فيجب أن يقبل أنها ليست لغاية ما على هذه الصفة ؛ بل إن^(١٠) كانت هناك غاية فعلى جهة أخرى . وأما إذا كان السبب الفاعل اتفاقياً ، والسبب المادى اتفاقياً ، فلا يجب أن يكون ذلك لأجل شيء بالذات بل بالعرض : وذلك^(١١) لأنها وإن تأدت إلى غاية ما كانت مبادئ تلك الغاية بالعرض لا بالذات ، فيكون لها إذن غايات لا بالذات بل بالعرض^(١٢) : وهذا

(١) فإن نسبتها ساقطة فى س . (٢) م يقال .

(٣) س منها . (٤) س ساقطة .

(٥) الضمير فى منها يعود على الطل . الصورة مجردة كالناطق ، والصورة مع المادة مثل الناطق ، والناطق يمكن حله على المحدود — الإنسان مثلاً ، ولا يمكن حل النطق عليه .

(٦) س فاعل .

(٧) معنى هذه الجملة الأجمعية الركيزة أنه ليس من الضرورى أن يوجد مبدأ غائى دائماً حيث يوجد مبدأ صورى .

(٨) م إلى . (٩) س ساقطة .

(١٠) ساقط من س .

(١١) ساقط من س .

هو البخت والاتفاق ، مثل ^(١) أن إنسانا يمشى ^(١) لطلب غريمه فيعثر على كتر . فالمشى ^(٢) ها هنا سبب ^(٣) من وجه لوجود الكثر ، ولكن بالعرض لا بالذات ، والعتور على الكثرة غاية من وجه للمشى ، ولكن بالعرض لا بالذات . إنما الذاتية ما هي على الدوام أو الأكثر .

فينبغي أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان من الاتفاق، فلا يؤخذ في حد ورسم ولا برهان .

وإذا كان المعلول مما قد كان ، فغايته قد كانت . فيجب أن يؤخذ في البرهان على أن كذا كان ، ما ^(٣) كُن من العلل قد كُن فيما مضى ^(٣) ؛ ولما هو في الحال كذا ، ما كان من العلل في الحال ؛ والذي ^(٤) يريد أن يكون ، ما كان من العلل يريد أن يكون . وهذه في الأشياء التي عاينها ^(٥) تكون عللا بالفعل . فأما إذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليس بعدُ عللة بالفعل ، فلا يمكن أن يبرهن به ، بل يستدل عليه . ولا يوضع أمثال ذلك حدودا وسطى ، بل حدودا كبرى . وكذلك في الكائنات : مثل أنه ليس إذا كان ذات الأب موجودا وجب أن يكون الابن موجودا ؛ وليس إذا كانت النطفة موجودة ، وجب أن يكون الجنين موجودا ؛ وليس إذا كان الحائط موجودا ، وجب أن يكون السقف موجودا . بل الأمور بالعكس . فها هنا يجب أن تؤخذ — لا هي على معلولاتها — بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال : يقال إن ^(٦) السقف موجود فالحائط موجود به ^(٦) ؛ وإن السقف قد كان ، فالحائط قد كان ، وإن السقف يريد أن يكون ، فالحائط يريد أن يكون . وكذلك في الأب والابن . وبالجمله هذا يكون في القاعل والمادة ، فإنهما يتقدمان على المعلول في الزمان بالذات كثيرا ، لأنهما قد يكونان عاتين بالفعل ، وقد يكونان عاتين بالقوة . وإذا كانتا عاتين بالقوة ووضعا في حدود وسطى ، لم يجب أن يكون المعلول حدا أكبر .

(٢-٢) من فيكون المشى ما هنا سببا .

(١-١) من مثل ما يتفق أن يكون إنسان يمشى .

(٣-٣) من من العلل ما قد كان فيما مضى . والمراد فيجب أن يؤخذ في البرهان على المعلولات الماضية العلل الماضية .

(٤) من والذي : أى وينبغي أن يؤخذ للمعلول الذى يريد أن يكون الخ . (٥) من عاتبا .

(٦-٦) م ساقطة .

ولك^(١) في هذا موضع تعجب ، وهو أن الكون^(٢) كيف يتصل إذا^(٣) كان يجوز أن توجد المبادئ ولا يتصل بها التوائى ؟ ثم كيف يمكن أن تتصل ومبدأ كون العلة في آن ومبدأ كون المعلول في آن ، والآتات لا يتحدث [١١٧ ب] من تألفها^(٤) زمان ، ولا أيضا يمكن أن يتلو أن أنا كما تتلو وحدة واحدة ، بل بين كر آتین زمان فيه آتات بالقوة بلا نهاية ؟ فإن أريد أن يوصل الزمان بالكون ، وجب أن يكون بين كل معلول وعلة وسائط بغير نهاية ، فما كانت علل ومعلولات متوالية . فواجب من هذه الأشياء التي نقبلها ها هنا قبولاً ، وبرهن عليها في العلم الطبيعي ، ألا تكون معلولات الكون متصلة بعلاها اتصال كون بكون ، فمعى أن يقال إن اتصال الكون إنما هو من جهة أخرى ، وهو^(٥) أن الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادئ الطبيعية بالتوائى الطبيعية بتوسط الحركة بينهما . فإذا كان كون في آن ، اندفع بالحركة إلى كون آخر في آن آخر يصل ما بينهما زمان . وهذا^(٦) سيتعلم في الحقيقة في العلوم دون المنطق^(٧) .

وما يجب أن ينظر فيه^(٧) إذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلته ، فبأى علة يكون ذلك البرهان ؟ فنقول^(٨) :

إنه قد يظن أنه يكون من علة مادية لأنه يكون موضوعاً للأكبر ، وهذا غير مستقيم . وذلك لأن المعلول هو النتيجة ، ثم النتيجة ليست موجودة فيه ، وذو العلة المادية موجود في مادته . وإنما يقع هذا الغلط للاشتراك في اسم^(٩) الموضوع . ولكنه إما أن يكون علة غائية لأن الأنواع كجالات للأجناس : فإن^(١٠) طبيعة الجنس تزداد في الطبائع لأجل النوع ، وعند النوع يستكمل الوجود ، وهذا بالقياس إلى الحد الأكبر ، أو علة فاعلة لأنه مؤثر أثر في شيء ، وموجب شيئاً^(١١) في موضوع ، وهو مبين الذات لما أوجبه ، ومثل هذا هو أشبه بالعلة الفاعلية . وهذا بالقياس إلى النتيجة .

(١) س ولكن .

(٢) المراد بالكون هنا الحدث . وموضع العجب هو كيف يمكن أن يتصل حدوث العلة بحدوث المعلول مع افتراض وجود فاصل زمني بينهما ، وعلى افتراض أن هذا الفاصل الزمني يتألف من آتات زمنية ، مما يقتضى أن توجد العلل ولا تتصل بها المعلولات ؟

(٣) س إن . هكذا في المخطوطات ، ولكن يمكن أن توضع كلمة التوائى (جمع تال الذي هو مقابل المقدم) بدلاً ، لأن المقدمات والتوائى هي العلل والمعلولات . (٤) س تألفها . (٥) س وذلك هو .

(٦-٦) ساقط في م . وهذا ما يقوله أرسطو أيضاً . انظر ٩٥ ب ٦٠ ولعل الإشارة هنا إلى كتاب الطبيعة لأرسطو الفصل السادس . س تقرأ علوم .

(٧) س أنه إذا . (٨) س فيظن . (٩) س الاسم . (١٠) س فاذن . (١١) م صفة .

وكثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور^(١) . مثال ذلك في العلل المسادية أن الأرض ابتلت من المطر فبخرت^(٢) فحدث غيم^(٣) فطمرت^(٤) فابتلت من المطر . فإذن العلة الأولى لا يتألفها^(٥) من المطر هو ابتلالها من المطر . فإن قيل إن الأرض طين مبتلة من المطر^(٥) ، وكل طين مبتلة من المطر فإنها تبتل من المطر ، كان برهاناً دائراً ومع دوره صادقاً لا بد منه ، إلا أن بين حده الأوسط والأكبر وسائط ومطالب للم : لأنه يقال لم الأرض المبتلة من المطر تبتل من المطر ؟ فيجاب لأنها تجف . ثم يسأل مرة ، ولم إذا فبخرت ابتلت من المطر ؟ قيل لأنه يحدث من ذلك سحب . فيسأل : ولم عند حدوث السحاب تبتل من المطر ؟ فيجاب لأن السحاب يبرد ويتكاثف وينزل قطراً . فكل واحد من هذه الأمور علة ومعلول ، وأخذ^(٦) حداً أوسط برهان ودليل معاً . ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع : فليس الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك المطر . فأما^(٧) نوع الابتلال فواحد . وكذلك ليس البخار الذي كان عن^(٨) السحاب هو البخار الذي كان عنه السحاب .

وعلى هذا القياس فإذا علمت نوع المعنى كان البرهان دائراً ، وإذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائراً . والبرهان هنا ليس على النوع ، بل على شيء متعين من النوع . فإذن ليس الذي^(٩) يبين به هو بعينه الذي يبين . فليس هناك عند التحقيق دور وإن أوهم دوراً .

هذا وقد قلنا إن البرهان إما لأمر ضروري وإما لأمر أكثرية . فالأمر الضروري لا يابس من حالها أن الواجب في برهانها أن توسط العلة^(١٠) الضرورية^(١١) . فأما الأمر الأكثرية فالحد الأوسط في برهانه يكون علة أكثرية : مثل أن كل ذكر من الناس فني الأكثر يغلط ما يتحلل عنه ويتكثف^(١٢) جلدة ذقنه ، وكل من يكون كذلك فإنه ينبت له على الأكثر لحية . فقد أعطى هذا البرهان علة لوجود الأمر ، ولكن أكثرية ، لأن وجود الأمر أكثرى .

(١) قارن هذا الجزء بما ورد في التحليلات الثانية ك ٢ ف ١٢ الجزء الأخير .

(٢) أى الأرض . ومعنى فبخرت ارتفع بخارها كما تقول فبخرت القدر . (٣) س الغيم .

(٤) تقول طمرت السماء وأطمرت كما تقول نبت البدر وأنبت والأول أفصح .

(٥-٥) ساقط في س . (٦) م واحدة .

(٧) س وأما . (٨) م ساقطة . (٩) س ساقطة .

(١٠) س اللول . (١١) م ساقطة . (١٢) س ويتكثف .

الفصل السادس^(١)

في الإشارة إلى أن^(٢) اكتساب الحد هو بطريق التركيب

٢ نقول إنما وقعنا إلى ما وقعنا إليه من التطويل بسبب ذكر العلل لأمر^(٣) بيان مشاركة الحد والبرهان حتى نشير إلى أنه كيف يستخرج^(٤) منه الحد . وقد حققنا أنه لا برهان على الحد بوجه . ولا القسمة تكسب^(٥) الحد . فيجب الآن أن نبين كيف يمكن أن يكتسب الحد .

نقول إنا نعلم إلى الذوات والأمور التي لا تنقسم^(٦) من جملة المحدود—سواء كان المحدود جنسا أو كان المحدود نوعا — فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها ، التي هي أعم منها وليس تخرج من جنسها الأول^(٧) ، مثلا عن الجوهر أو الكم أو الكيف^(٨) ، وسائر ذلك ؛ أو الجنس الأقرب مثلا^(٩) جنس يكون كالعدد للفرد . فنأخذ من جميع ذلك^(١٠) ما هو داخل في ماهيتها ونجمها . جمعا حتى يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس ، وإن كان كل واحد أكبر منه في العموم ، ومساو أيضا للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست مضمنة فيه .

فإن أردنا أن نحد النوع ولا نتجاوز منه إلى تحديد الجنس ، أخذنا كل محمول مقوم لماهيته ضروري مقول على الكل ، وأولى معا . وإن أردنا أن نتجاوز إلى تحديد الجنس ، لم تقتصر على المحمولات الكلية الأولية ، بل أخذنا جميع ذلك وأخذنا ما هو أَوْلَى له^(١١) وما ليس أوليا له .

(١) م ٦٦ صافطة . (٢) م صافطة .

(٣) م لا من . (٤) م يلزم م ٦٦ يلوح . (٥) م تكتسب .

(٦) يريد بها الأفراد .

(٧) أي الصفات الكلية المحمولة على الشيء المعروف وعلى غيره ، بشرط ألا تكون أم من الجنس الأول للعرف — وهو الجنس الأعلى — أم من جنسه الأقرب كما سيبيته فيما بعد . والضمير في قوله المحمولة عليها ، وقوله ليس تخرج عن جنسها عائد على الذوات .

(٨) م ٦٦ والكيف . (٩) م + للفرد .

(١٠) م هذا . (١١) م به .

فلذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس . فإننا إذا أسقطنا من حد النوع ما هو أخص المحمولات به ، بقى ^(١) حد الجنس . مثاله : إذا أردنا أن نحد الثلاثية فلا نأخذ ^(٢) "الموجود" لأنه خارج عن جنسها — وهو العدد — بل نأخذ ما يلائم جنسها . فإن كنا نريد أن نحدد وحدها ، أخذنا في الحد كل ما هو أولى من الذاتيات . وقد علمت أن الأولية لا توجب الخصوص : فإن الجنس والفصل أولى للزرع ^(٣) : فنأخذ "العدد" لأن ^(٤) الثلاثية عدد ، ونأخذ "الفرد" لأن الثلاثية فرد ، ونأخذ "الأول" ^(٥) . و"الأول" له معنيان فنأخذه بالمعنيين جميعا : أحدهما أن يكون العدد غير مركب من عددين ألبتة ، والآخر أن يكون العدد لا يعده عدد ^(٦) . فخمسة "أول" من جهة أنه لا يعده عدد ، وليس "أولا" من جهة أنه لم يتركب من عددين : وذلك لأنه مركب من ثلاثة واثنين ^(٧) . وأما الثلاثة "فأول" من الجهتين جميعا ^(٨) . فالعدد محمول أول عليه ^(٩) وعلى غيره ، و"الفرد" محمول أول عليه وعلى خمسة وسبعة . و"الأول" محمول عليه وعلى غيره وهو الاثنان . ولا يوجد محمول مقوم لما هيته "أول" يحمل عليه إلا هذه . فتكون حملتها مساوية للثلاثة من الوجهين جميعا : أعنى في الماكسة وفي الماهية معا .

ويجب ألا يناقش في الأمثلة ، ولا يقال لنا إن الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الأعراض اللازمة لأنواع العدد ، الذاتية لها ، فإن المناقشة في الأمثلة لا فائدة فيها .

(١) من قد بقى .

(٢) أى جنس الموجود الذى هو أعم الأجاس كلها . (٣) م النوع بدون اللام .

(٤) م فإن .

(٥) الموضوع الذى يذكره أرسطو ويتكلم من صفاته هو الثلاث Triad فاستعمال كلمة الثلاثية له خطأ . وصفات الثلاث هى أنه عدد وأنه فرد (مقابل زوج) وأنه أول Primo بالمعنيين اللذين ذكرهما .

(٦) أى لا يتقسم بعدد كما تنقسم العشرة بالاثنتين .

(٧) أى أن خمسة عدد "أول" بالمعنى الأول فقط ، لا من جهة عدم التركيب .

(٨) لا يقال إن الثلاثة ليست أول لأنها مركبة من اثنين وواحد ، فإنهم لا يعتبرون الواحد عددا .

(٩) أى على الثالث الذى سماه الثلاثية .

ونعود من رأس فنقول إن مساواة هذا القول^(١) للثلاثية أمر ظاهر : إذ لا يقال على جنسه ولا يقال على شيء غير الثلاثية مما هو تحت جنسه وهو مما يختص بجنسه ، وهو آخر ما ينقسم المحمول عليها^(٢) ، فيتأدى إلى جوهره .

ثم يجب أن يفهم من الجنس ما هنا أمران : هما المحمول العام المأخوذ في ماهية الشيء ، والموضوع المأخوذ في ماهيته معا . فإذا أريد أن يحد الجنس الذي هو المحمول ، فيجب أن يلتقط من صفات الجزئيات النوعية ، لا ما هو أولية^(٣) له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس ، فإن الفصل أخص من الجنس ، والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه ، بل إنما يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا . وهذا مثل أن تكون قد حددنا الإنسان فناخذ^(٤) في حده الحيوان الناطق . فإن من هذه السبيل لا يصار إلى تحديد الجنس : لأنك إذا حذف الخصائص لحد نوع نوع ، بقي اسم الجنس : مثلا إذا حذف الناطق من هذا الحد ، وغير الناطق من حد ما ليس بإنسان من الحيوان ، بقي الحيوان . فحينئذ يكون الباقي اسم الجنس ، واسم الجنس ليس يحد له . فيجب أن تطلب جميع المحمولات التي تحمل عليه داخلية في ماهيته ، كانت أولية أو غير أولية له . فحينئذ يخرج لك حد النوع^(٥) وحد جنسه معا بسهولة^(٦) . وأما كيف يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا في التعليم الأول أن يؤخذ^(٧) الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع المنحني وخط الزاوية ، مثلا القائمة . فإن اتصال كل خط بخط إما على الاستقامة وإما على الانحناء والاستدارة وإما على زاوية . فيكون الخط المستقيم يوجد^(٧) له أنه طول بلا عرض ، والنقط التي تفرض فيه تقع بين نقطتي طرفيه على محاذاتها كلها إياها . والقوس طول بلا عرض ، ويمكن أن توجد^(٧) فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج إليها منه تكون متساوية . والمتحدب على زاوية طول بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليها^(٨) جزءه ، فإذا حذف خاصة كل واحدة من هذه بقي ما بقي^(٩) مشتركا وكان حدا للجنس — وهو أنه طول بلا عرض^(١٠) .

(١) أي هذا التعريف أو الحد : أي أن الثالث (الثلاثية) = العدد الفرد الأول .

(٢) س إلى عليها . والها . في عليها عائد على الثلاثية ، والمعنى وهذا في نهاية التحليل هو مجموع الصفات التي ينقسم إليها التعريف المحمول على الثلاثية .

(٣) كان الأول أن يقول ما هو أولي ، أو ما هي أولية . (٤) س ب فأخذنا ، وأخذنا .

(٥) ب للنوع . (٦) س بالتسوية . قارن أنا لوطيقا الثانية ٩٦ ب ، ١٥ — ٢٠ . (٧) س يؤخذ .

(٨) س عليه . (٩) س تبقى . (١٠) م ب + ثم قيل عرض .

ثم قيل فارجع^(١) إلى المقولة التي تقال عليه وانظر في لوازمه الخاصة^(٢) بتلك المقولة أولا ، فإن لوازم المركبات تستنبط [١١٨] من لوازم البسائط . فأما بعض المفسرين فيقول إن معناه إن كان الشيء كالخط قات كم طول بلا عرض ، وإن كان كيفا كاللون قلت كيف ينحرق^(٣) المشف بما هو مشف بالفعل . وكذلك ثم إن المترجم يقول : إن معنى هذا أنك تقول في لغة العرب طول ما^(٤) بلا عرض ، وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار إلا في الجوهر . وأما في الأشياء الأخرى فيستعملون بدل لفظة "ما" اسم المقولة العالية . فإذا أرادوا أن يقولوا^(٥) سطح ما ، قالوا كم سطح ، أو لون ما قالوا كيف لون . وهؤلاء غير منازعين في هذا الباب لأنهم أرباب تلك اللغة . وإن كان لقائل أن يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد أن بان أنه طول بلا عرض ، إلى أن يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج أن يراجع الجنس ؟ . ومع ذلك فما الحاجة إلى ذكر اللوازم واستنباطها من البسائط للمركب إن كان الغرض ما يقوله ذلك القائل ؟ بل عسى أن يكون معنى^(٦) كلام المعلم الأول هو أنه يجب أن تؤخذ الفصول كلها الداخلة في الجنس الأعلى إلى المحدود ، وترتب^(٧) حتى يمكن أن تحذف خواص الأنواع القسيمة^(٨) فيه ، فيبقى حد جنس ، ثم يركب ذلك الجنس مع جنس هو مقاسمه^(٩) تحت جنس فوقهما ، ويحذف غير^(١٠) المشترك بينهما ويؤخذ ما يبقى حدا لما فوقه . وكذلك حتى^(١١) ينتهي إلى أعلى الأجناس الذي ليس له بالحقيقة حد . ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق الذي يلزمه بالتقابل ، أو بالفصول العالية التي للأجناس العالية ، فإنه سيشير إلى هذا المعنى بعد ، ويذكر أن للقسمه معونة في هذا الباب . ويمكن أن يكون غنى باللوازم العوارض^(١٢) الذاتية ، وأشار بهذا^(١٣) إلى أن الحد كيف يتوصل به إلى البرهان ، وأن ذلك بأن يطلب لوازم أجزائه حتى الأجناس العالية . ويجب إذا أريد تركيب المحدود من الأنواع إلى الأجناس أن يؤخذ من المحمولات المقومة للشيء ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما له ، وإن كان ملازما . فإن وجد شيء يتضمن أشياء منها ، حذف أو عزل إلى وقت الحاجة إليه . مثله إذا أخذ الإنسان أو الفرس على أنه

-
- | | |
|---------------------------------|----------------------|
| (١) من وارجع . | (٢) م ك ب الخاصة . |
| (٣) من ينحرق . | (٤) م ما ساقطه . |
| (٦) من من . | (٥) س يقال وهو أدق . |
| (٨) أى التي ينقسم إليها الجنس . | (٧) س وترتيب . |
| (١١) من ساقطة . | (٩) س يقاسمه . |
| (١٢) من ساقطة . | (١٠) س ساقطة . |
| (١٣) س بها . | (١١) من ساقطة . |

أول نوع ، ابتدئ منه تركيب الحد^(١) ، وأخذ له الناطق أو الصهال^(٢) والحساس والمتحرك بالإرادة والحيوان والمتغذى والنامى والمولد وذو النفس والطويل والعريض^(٣) والعميق والجسم والجوهر . فيحذف من جملة هذه ”الحيوان“ أولا لأن الحساس والمتحرك بالإرادة مضمنان في الحيوان . وكذلك جميع تلك العالية^(٤) مضمن فيه . ويحذف الجسم أيضا لأن الطويل والعريض والعميق مضمن فيه . ثم يجمع على الترتيب فنقول : إن الإنسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالإرادة ناطق^(٥) . وتأخذ في حد الفرس ”الصهال“ بدل ”الناطق“ ، فتجد الناطق والصاهل خاصين بالنوعين^(٦) ، وما وراء ذلك مشتركا^(٧) ، فتطلب اسما مفردا لجملة المشترك . فإن وجد — كما يوجد الحيوان هاهنا — فقد كفى أن يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع : فيقال إن الإنسان حيوان ناطق ، والفرس حيوان صاهل . وإن لم يوجد للجملة المشتركة^(٨) اسم طُلب لها هو أعلى من ذلك وأعم . فليؤخذ مثلا للجوهر الطويل العريض العميق اسم — وهو ”الجسم“ . فليؤخذ ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق : فقد تم حد الإنسان . وعلى هذا القياس للفرس .

فإن أريد أن ينتقل إلى حد الجنس فيجب أن تترك الفصول الخاصة ويؤخذ جميع ذلك المشترك لأنواع مفصلا ، فهو حد الجنس . وعلى ذلك الوجه يجب أن تطلب حدود الأجناس الأخرى القسيمة للجنس المحدود ، فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس ، ويطلب المشترك ويضم ذلك الاسم إلى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس . وكذلك إلى أعلى الأجناس .

وإنما طلبنا ذلك القانون الموجب لإسقاط المتضمنات لغيرها، وحفظها مع ذلك إلى وقت آخر ، لأننا إن أخذنا مثل الحيوان وضممنا إليه فصل الإنسان وفصل الفرس ، وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ، ثم حذفنا الفصلين ، لم يمكننا أن نحد الحيوان بما بقي لأنه لم يبق إلا اسم الحيوان فقط . وأيضا إن أخذنا الحيوان والحساس معا فقد أخذنا الحساس في الحد مرتين : مرة

(١) من ابتدئ منه تركيب الحدود ابتدئ منه تركيب الحد . (٢) من الصهال بالسين .

(٣) من والعرض . (٤) أى الأجناس العالية . (٥) من ناطقة .

(٦) م ٦ ب ساقطة . (٧) م ٦ م مشترك . (٨) من المشترك فيها .

مصرحاً ومرة مضمرًا . فذلك حذفنا الحيوان من جملة المحمولات . وأيضاً^(١) إذا لم نطلب ما هو مثل لفظ الحيوان أو مثل لفظ ا . سم مرة أخرى بعد حذفه ولم نعهده ، بل سردنا جميع المحمولات مردداً ، كما قد أطلنا الحد ، والحد قد يطلب فيه الإيجاز .

فقد بان الغرض في الحاجة إلى أخذ هذه المعاني كلها وحذف المتضمن لغيره^(٢) منها وعزله ، وفي رده مرة أخرى . فإذا فعلت هذا فقد تركب^(٣) الحد .

ولا يجب أن يظن بالمعلم الأول أنه يقتصر في اكتساب الحد على طريق أخذ من أسفل ، لا قط^(٤) لما يتفق من الأوصاف كيف كان ، كأنه لا يرى إلا طريقة تركيب فقط . بل يضيف إلى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات الأولية والأولية للأولية . وذلك أيضاً مما يفتقر فيه إلى القسمة أحياناً ومراعاة التركيب^(٥) . وليس لغير ما فعله ، على الوجه الذي فعله ، وجه .

(١) م ساقطة .

(٢) في المخطوطات الثلاثة لعدة (أى عدد) منها وهي قراءة مقبولة ولكني رجحت أنها تحريف لكلمة لغيره .

(٣) م تركب بالثاء . (٤) م قط ، ولكن المراد لا قط أى أخذ .

(٥) م الترتيب .

الفصل السابع^(١)

فى أن طريقة القسمـة نافعة أيضا فى التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع فى تضليل الاسم المشترك

نقول^(٢) إن القسمـة وإن كانت^(٣) لا تقيس على الحد^(٤) فهى نافعة فى الحد : وذلك لأن القسمـة وإن كانت إنما تؤخذ منها أجزاء الحد اقتضابا لا لزوما ، فهى نافعة فى التحديد من وجوه ثلاثة : أحدها أن القسمـة تدل على ما هو أعم وما هو أخص ، ويستنبط من هذا كيفية ترتيب أجزاء الحد فيجعل^(٥) الأعم أولا والأخص ثانيا . فيقال مثلا فى تحديد الإنسان حيوان ذو رجلين إنس^(٦) ، لا ذو رجلين حيوان إنس^(٦) ، فإن بين الأمرين فرقا ، لأن قولك ذو رجلين حيوان إنس إذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان . فإذا قيل فيه الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب .

وأما إذا قيل حيوان أولا ولم يقل بعد ذو الرجلين ، لا بالفعل ولا بالقوة التى يقال بها المضمّنات ،^(٧) فإذا قيل ذو الرجلين بعد الحيوان لم يكن خلا^(٨) .

والثانى أن القسمـة تدل على أن تفرق^(٩) كل فصل مع جنس فوقه فتجمله جنسا لما تحته ، فيجرى ترتيب الفصول على التوالى حتى يكون ما يجتمع من الفصول إنما يجتمع على توالىها فلا يذهب منها شئ فى الوسط . فإذا أريد أن يركب الحد من الأنواع إلى الأجناس لم يُطَفَّر من نوع إلى جنس أبعد ، بل الجنس الذى يليه .

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) س ونقول .

(٣) م ٦ ب كان .

(٤) مراده لا يستدل بها على الحد . أما أن القسمـة ليست طريقة من طرق البرهان على الحد فقد عابله أرسطو فى التحليلات الأولى ، الفصل ٣١ حيث أوضح أن *Diaipesis* ليست استدلالا .

(٥) س فيحصل .

(٦) م تقرأ ليس بالياء م ٦ ب تقرأ لا ذو رجلين حيوان حيوان إنس .

(٧) من المضمّنات . (٨) س خلل باعتبار كان تامة . (٩) س تقرير .

والثالث أنها إذا وفّت^(١) على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها، فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية الشيء إلا وقد ضمن^(٢) فيه، فنكون قد أعطينا الفصول على تواليها طولاً، وأعطيناها بتمامها ولو عرضاً. فإنه يمكن أن يقسم الجنس بقسمين ليس أحدهما تحت الآخر مثل الجسم ذى النفس: إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك بالإرادة مرة، وإلى الحساس وغير الحساس مرة. فيجب أن يراعى هذا في القسمة عرضاً كما روعى طولاً لثلاث يفوت فصل من فصول ما^(٣) ينقسم إلى فصول ذاتية متداخلة أو متوافية. والمتداخلة مثل المائت وغير المائت، والناطق وغير الناطق. والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس، والمتحرك بالإرادة وغير المتحرك بها.

والقانون في مراعاة الوجه الثانى والثالث حتى يحصل منه منفعة، أن^(٤) تكون القسمة بالذاتيات المقومات للأشياء، وأن تكون القسمة قسمة أولية للجنس؛ وهو في^(٥) القسمة التي للجنس من طريق ما هو جنس. مثلاً إنما يجب أن يقسم الحيوان أولاً إلى الطائر والساكن والزاحف والمائى، ثم يقسم المائى إلى ذى رجلين^(٦) وكثير الأرجل، والطائر إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح. فإن أخل بهذا رقسم الحيوان أولاً إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح، فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر. وكذلك إن قسم الحيوان إلى كثير الأرجل وذى الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان، بل من جهة ما هو ماش.

فيجب أن ينظر أولاً أن الجنس هل يحتاج إلى أن تصير له طبيعته زائدة على طبيعته الجنسية [١١٨ ب] حتى يقبل هذه القسمة؟ أو لا يحتاج، بل وهذه^(٧) القسمة له أولاً، فتقدم القسمة التي تكون أولاً وتؤخر القسمة التي ليست أولاً. فإذا قسمت قسمة أولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة أولية أخرى، وكذلك إلى أن تنتهى إلى ما لا ينقسم إلا بالعدد، ثم تقتضب أطراف القسمة محمولات للنوع وتضيفها للتركيب. فإذا قسمت شيئاً مرة قسمة أولية فيجب أن تجتهد جهداً وتنتظر هل يوجد له قسمة أخرى أولية غير هذه القسمة: فإن^(٨) وجدت قسمت أيضاً حتى تستوفى القسمة^(٩) طولاً وعرضاً تستوفى جميع المحمولات. ويجب أن تكون الفصول المقسمة^(٩) ذاتية. وقد بينا كيفية ذلك في الفن الأول.

(١) س ربيت . (٢) م تضمن . (٣) م سافطة .

(٤) س وهو أن الخ . (٥) في سافطة في س . (٦) س الرجلين .

(٧) س إلى هذه بدلاً من بل وهذه .

(٨) سافطة م . (٩) م المقسمة وهو خطأ .

ثم قيل في التعليم الأول : لا المقسم يضطر في تقسيمه ولا الحد ^(١) في تحديده إلى أن يعلم كل شيء على ما ظن بعضهم ^(٢) إذ قال : إذا قسم المقسم قسمة تامة وجب أن يضع الأنواع الأخيرة كلها بالفعل . وإذا حد المحدد حدا تاما وجب أن يذكر ^(٣) كل فصل للمحدود مع كل واحد من الأشياء بالفعل . وإذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل إلى الحد . وإن ما لا يخالف الشيء فهو هو بعينه ؛ وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف وإن وافق في النوع ، كسقراط ^(٤) لأفلاطون بل سقراط للإنسان ^(٥) . والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية ، ويحتاج كل إلى فصل عن كل . ويشبه ^(٥) أيضا أن تكون المخالفات النوعية عنده كذلك ؛ وكذلك الصنفية ، فيحتاج أن يعرف فرق الشيء عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع ، وأن تلك فروق بلا نهاية لا بد منها كلها ^(٦) .

فأجيب بأن هذا باطل :

أما أولا فلا أنه ليس كل مبينة توجب أن يكون الشيء مخالفا لآخر بالذات والحد : فإن الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد . والأشياء المتفقة في النوع الذي له الحد تختلف بالعرضيات . ولا يبالي حينئذ النوع بذلك ^(٧) الاختلاف في العرض . ولا يلتفت إلى الأصناف والأشخاص تحت النوع الذي يحد .

وأما ثانيا فإنا إذا أخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق، ونظرنا المحدود أنه في أي الطرفين يقع منهما ، فوقع مثلا في الناطق ، فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك الأنواع التي تحت غير الناطق في أنها غير ناطقة . ولا يحتاج أن نفصله عن الثور وحده والفرس

(١) س المحدود وهو خطأ .

(٢) النص الأرسطي أدق وهو أن التحديد والتقسيم (أي كليهما) لا يستزمان معرفة الوجود بأمره . انظر ١٩٧

(٣) أن يكون قد ذكر .

(٤-٤) نسخ النسخ هذه الجملة خطأ فقال " كسقراط الأفلاطون بل بقرات للإنسان " والمراد كخالف سقراط لأفلاطون وأن واقع في النوع .

(٥) س وسبه : منسبه .

(٦) إلى هنا ينتهي اعتراض من يظن أن القسمة والحد يقتضيان العلم بكل شيء .

(٧) س وبذلك . والمراد ولا يبالي عند حد النوع بالاختلاف في العرض .

وحده والكلب وحده . ولا يكون إيقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة : فإنه ليس^(١) يمكن أن يقع بينهما متوسط لأنه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان ، وليس يمكن أن يقع ما هو إنسان وناطق تحت غير الناطق . فوقوعه تحت الناطق ضرورة لا مصادرة . فإذا التمسنا فصولا مثل هذه مساوية له لم نحتاج أن نطلب فصلا له عن كل واحد من الأنواع .

ويجب أن يراعى في اختيار القسمة النافعة في التحديد أغراض ثلاثة :

أحدها أن يتجرى أن تكون القسمة داخلية في الماهية — أعنى أن تكون بفصول ذاتية للأأنواع . ويجوز^(٢) أن يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب الحجج الجدلية^(٣) حيث نذكر مواضع هل الشئ جنس أو فصل أو ليس ، ويؤخذ^(٤) من ذلك ما كان ليس مبينا على المشهورات الساذجة . ويستعان أيضا بالمواضع التي تدل على أن الشئ عرض غير مقوم لماهية الشئ ليتحرز عن أن تكون القسمة بفصول عرضية .

والغرض الثاني أن يستفاد من القسمة الترتيب : فها هو في ترتيب القسمة أول ، فيجعل^(٥) في ترتيب الحد أولا : فيجعل الأعم أولا والأخص ثانيا . فإن تساوى فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو أشبه بالمادة وآخر ما هو أشبه بالغاية . وإن^(٦) لم يختلفا في هذا فلك أن تقدم أيهما شئت وتأخر أيهما شئت .

والثالث أن لا تزال تقسم حتى تبلغ الشئ المحدود إن كان نوعا متوسطا ، أو تنتهى إلى آخر القسمة التي بالذاتيات التي^(٧) ليس بعدها إلا القسمة بالعرضيات إن كنت تريد تحديد الأنواع الأخيرة .

ثم قيل إنك^(٨) إذا أحضرت بالقسمة أو بأى وجه كان ، جميع المحمولات الداخلة في ما هو ، ففتر المشتركات منها المتشابهة في أنواع كثيرة ، وميزا لخواص بنوع نوع^(٩) لتحد الجنس ،

(١) ليس ساقطة من م ٦ ب .

(٢) س ويحب .

(٣) عاج أرسطو هذا الموضوع في كتاب الجدول (طوبيقا) في الجزئين الثاني والرابع .

(٤) س فإن .

(٥) تجمله .

(٦) س ويوجد .

(٧) م ساقطة .

(٨) س إذا إذا .

(٩) م ساقطة .

فرتبته ^(١) أولاً ثم أردفه بالفصول . فإن وقع في يدك شيء مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد واحدم الكثيرين من جهة ذلك ، فركبت الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شيء من المعنى مشتركاً ، فاعلم أن الاسم مشترك وأن ^(٢) تلك الأشياء ليست متجانسة . مثال ذلك إذا أردت أن تحد كبر النفس ففعلت ما يجب أن تفعل في التركيب بأن قصدت الموصوفين من الأشخاص بكبر النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس ، فوجدت القيادامس الملك وأخيلوس الشجاع وآيس ^(٣) ، كل منهم يسمى كبير النفس ، ووجدت أيضاً لوسندروس ^(٤) الصالح وسقراط الفيلسوف بوصفان بكبر النفس ، فطلبت الأمر الموجود لواحد واحد منهم . ففي الطبقة الأولى تجدد واحد قتل نفسه أنفة من احتمال الضيم ، والآخرة تنقذ ^(٥) . حقدا لوقوع الضيم عليه اعتقاداً لم يفارقه ، والآخرة قاتل شديداً ^(٦) لطلب النار من وقوع الضيم . وفي الطبقة الثانية تجدد واحد منهما ورد عليه حير عظيم فلم يعأ به بسبب أنه كان من البخت ، والآخرة ورد عليه بلاء عظيم فلم يعأ به لأن وروده عليه كان بسبب البخت ^(٧) . فإذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الأولى وجدتهم قد ^(٨) يبقى لهم شيء مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم . وإذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقي لهم شيء مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت . فإذا كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد ، وعلى هذه الفرقة بحد واحد ، وذلك الحد هو ما يبقى في كل فرقة بعد حذف العوارض غير الذاتية لكبر النفس التي تخص . وأما إذا عمدت إلى الفرقة الأولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة ، لم يبق شيء ^(٩) مشترك . فقد علمت أن كبر النفس ليس جنساً يعم الفرقتين ولا معنى واحداً ، بل اسماً فقط . ولم ^(١٠) يمكنك في مثل هذه أن تمنع في التركيب ، بل

(١) م ك ب ق رتبته . (٢) م فإن .

(٣) م وانس ، م وليس ، والمراد آيس Ajax . (٤) س سيدرس .

(٥) م أعقد . (٦) الكلمتان غير مقولتين في المخطوطات .

(٧) ورد هذا المثال في التحليلات الثانية — الفصل ١٣ هكذا "لو اعتبرنا القيادامس Alcibiades أو أخيليس Achilles وأجاس Ajax من المتكبرين لحق علينا أن نبحث عن الصفة التي يشتركون فيها فنجد أنها صفة عدم احتمال الضيم . هذه الصفة هي التي دفعت القيادامس إلى الحرب وأخيليس إلى الانتقام وأجاس إلى الانتحار . فإذا نظرنا إلى أمثلة أخرى وجدنا لسندر Lysander وسقراط Socrates وهذان يشتركان في عدم المبالاة بالخطأ خيرته وشره . م تقرأ بسبب كان من البخت .

(٨) س وقد .

(٩) م لا .

(١٠) م شيئاً .

ينقطع بك العمل وتجدد الاستخفاف بالبعث، والامتصاص للضم، ليسا نوعين لكبر النفس. فليس كبر النفس كلياً لها. وإنما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد لكل واحد لا للتفريق الجزئية. فإن الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية، لا من حيث هي صحة صفة، ويبرهن على شفاء العين، لا شفاء هذه العين وتلك العين، بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على ميون شخصية.

واعلم أنا إذا ابتدأنا في التحديد من الكليات لم نأمن أصعب شيء تقع فيه وأجره إيانا إلى الغلط، وهو اشتراك الاسم^(١) الخفى. فإذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات وتصعدنا من طريق المعنى إلى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس، أمنا الوقوع في اشتراك الاسم لأن تفضيل اشتراك الاسم في الكليات أكبر^(٢). وكما أن الغرض المقدم في القياس والمصادر عليه للقياس هو أن يكون مظهراً للتصديق الخفى، فكذلك يجب أن يكون الغرض المقدم في الحد والمصادر عليه للحد هو أن يكون مظهراً لتصور الخفى وأن يكون في غاية الوضوح. وهذا الوضوح قد يستره الاسم المشترك. وقل ما يقع هذا الخلل إذا أخذت من الجزئيات الوحيدة^(٣): فإنه إذا قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل، فإن أتى من جانب التشبه أمكن أن يغلط ويظن أنه معنى واحد، وخصوصاً إذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية، وهما من باب الكيفية. وأما إذا أتى من جانب الشكل واللون فنظر^(٤) أى شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلاً^(٥) يساوى زواياه زوايا شكل آخر^(٥) وتناسب أضلاعها على التناظر، ثم نظر أى لون شبيه بلون^(٦) فكان ذلك لوناً يشارك اللون الآخر في الحاسة مشاركة يكون انفعالها منها واحداً. وإذا حذف^(٦) الخاصيتين من الشبهين لم يبق شيء مشترك، فأمن وقوع الغلط من اتفاق الاسم. وكذلك حال الحاد في الصوت والحاد في الشكل كالزاوية^(٧).

فبين أن الابتدء في التحديد من الأنواع ثم تركيبها بعضها إلى بعض لظهور حد الجنس أفضل وأقرب إلى الاحتياط.

(١) يريد الاشتراك الخفى في الاسم كان يطلق اسم الشبه بالاشتراك اللفظي على الشبه في الألوان والشبه في الأشكال كما سيأتي بيانه.

(٢) س أكثر. (٣) أى المفردة، ولو قال الآحاد لكان أدق. (٤) س ينظر.

(٥-٥) م، ب شكلاً يساوى زوايا شكل آخر. (٦) م حذف الخاصتين، س حذف انحصار.

(٧) أى وكذلك الحال في كلمة الحاد فإنها يقال بالاشتراك اللفظي إذا أطلقت على الحاد من الأصوات والحاد من الأشكال (مثل الزاوية الحادة).

الفصل الثامن^(١)

في الانتقاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتام الكلام في توسيط العلل المنعكسة
وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه

قال: ليس يجب أن يقتصر على استنباط الأمور التي توجد في الحدود والمقاييس من القسمة
التي للكل إلى الجزئ [١١٩] بل ومن التشريح^(٢) الذي للكل إلى الأجزاء : مثل تشريح الحيوان
والنبات إلى أجزائه الأولى كالأعضاء الآلية، ثم الثانية كالأعضاء البسيطة، ثم الثالثة كالأخلاط^(٣)
وكذلك إلى آخر الأجزاء . وليس ينبغي أن يقتصر على ذلك فقط ، بل أن يتأمل إذا كثرت الأجزاء
والجزئيات أنه ما الذي يلزم كل واحد ، أو كل عدة من المحولات والعوارض ، وأيضا أى
الأجزاء تلزم أى الجزئيات .

واعلم أنا كما استنبطنا من القسمة أن الحيوان تحت الجسم^(٤) وتحت ذى النفس، فكذلك استنبطنا
من التشريح أن الحيوان مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال . وكذلك استنبطنا لوازم
الجزئيات من الأجزاء مثل أن كل حيوان أصلم^(٥) يبيض ، وأن كل حيوان طائر منفصل الجناح
يبيض ، ومتصل الجناح^(٦) لا يبيض ، وأن كل حيوان ذى قرن فلا أسنان على فكه الأعلى .
وعلمنا أن ذلك لأن المادة تذهب في قرنه ، وكل حيوان ذى قرن فله كرش لأنه لا يحميد المضغ،
فيجب أن يكون لغذائه قبل وصوله إلى جوفه الباطن هضم ما ، وكل سمكة فلا رئة لها .

(١) م ، ب ماقطة .

(٢) كلمة التشريح تعطي المعنى الحرفي لكلمة *ἀνατομή* التي يستعملها أرسطو . يقول ناشر التحليلات الثانية
في مجموعة أكسفورد : ويظهر أن المراد بها تحليل موضوع من الموضوعات بقصد استنباط خواصه — ويكون ذلك
تمهيدا لعملية القسمة التي توضح الصفة الحقيقية للجنس ، وهي الصفة التي من أجلها تحمل الخواص المذكورة على الموضوع .
ويعتبر Bonitz الكلمة مرادة لكلمة القسمة *διαιρεσις* . والمراد بعبارة ابن سينا : يجب ألا يقتصر في استنباط عناصر
الحدود والأفئدة على تحليل الكل إلى جزئياته ، بل يجب أن يستعان أيضا بتحليل الكل إلى أجزائه .

(٣) م كالأعضاء . (٤) م الحساس . (٥) أى لا أذن له وهو ذو الصباغ .

(٦) وهو الطواط .

وأمثال هذه المستنبطات وعللها نافعة في إعطاء اللم ، وإن لم يكن كل ما ذكرناه إعطاء علة ، فإنه ^(١) إذا كنا حصلنا بالتشريح والتجربة معا أن الكرش يوجد لشيء هو ذو قرنين وذو رجل ، ولكن لا لأنه ذو رجل : إذ قد لا يوجد لذى رجل آخر ، ولكن ^(٢) لأنه ذو قرن - إذ كل ذى قرن مثل الثور والأروى والماعز فله كرش ، فإذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش ؟ فقلنا لأنه ^(٣) له قرن ، أو إن قيل لنا لم ليس له كرش ؟ فقلنا لأنه ليس له قرن ، كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم ، وإن لم يكن فيه ^(٤) إعطاء العلة القريبة . ولكن يجب أن يتأمل أن أى معنى يلزم أى معنى ^(٥) بالذات حتى لا يجعله لازما لما هو أخص منه أو أعم منه . وربما كان المعنى المشترك مأخوذا من طريق التناسب ^(٦) مثل أن الحرف ^(٧) للسلفاة كالشوك للسلك والعظم للإنسان .

وقد تتحد ^(٨) مسائل كثيرة مسألة واحدة على اختلاف استحقاق الوحدة ، وذلك لكون الحد الأوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراقة وازراقه ^(٩) إلى الزراقة وانجذاب الجلد في المحجمة ، فإن جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء . وعند فلاطون ^(١٠) جذب المضطاطيس والكهرباء والمحجمة سببه شيء واحد وهو انتقال الهواء فينبع ^(١١) انتقال ماهو فيه . أو ^(١٢) كون الحد الأوسط واحدا في الجنس مثل الصدى وقوس قزح ، فإن المتوسط فيهما واحد بالجنس - وهو أنه انعكاس محسوس ^(١٣) . لكن ذلك انعكاس صوت ، وهذا انعكاس لون .

وقد تختلف مسائل مشتركة في ^(١٤) سبب واحد فلا تكون بالحقيقة مسألة ^(١٥) واحدة لأن نسبتها إلى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة ، بل هي لهذا أقرب ، ولذلك أبعد ^(١٥) . ولكن في الجمله تكون

(١) م قوله : س فانا . (٢) س ولكنه .

(٣) س لأن . (٤) س في . (٥) يلزم أى معنى ساقط في ب .

(٦) الكلمة التي يستعملها أرسطو هي التمثيل Analogy .

(٧) هكذا في م ، ب أما في ذكر الحرف . ولعله يقصد بحرف السلفاة ظهرها إذ الحرف من كل شيء طرفه وحده . ويلاحظ أنه وردت كلمة « مدقة » في الترجمة العربية لهذا الجزء . (أنظر نشرة بدرى ص ٤٥٣) فليس بعيد أن تكون هي الأصل وأن الساخ حرقها .

(٨) س بدون قط . م تتحد . (٩) س ازراقها من . (١٠) س أغلاطون .

(١١) س فينبعها .

(١٢) هذا سبب آخر في وحدة المسائل من أجل وحدة طلبها وليست له صلة بكلامه عن أغلاطون .

(١٣) س لمحسوس . (١٤-١٥) ساقط في م .

(١٥) الظاهر أنه يقصد بل بعض هذه المسائل أقرب إلى الوسط (العله) وبعضها أبعد .

الأوساط مرتبة^(١) بعضها تحت بعض ، مثلا إذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق أشد سيلانا؟ فيقال^(٢) لأن الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء^(٣) . فقد تمت مسألة . ثم تسأل مسألة أخرى : ولم صار الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء ؟ فيقال لأن القمر ينقص ضوءه الذي يليها فيعدم التسخن^(٤) الكائن منه . ولو سئل لم يكون هذا أيضا ؟ كان الجواب لأن الشمس — وهو الذي يفيد الضوء — صارت محاذية لجانبيه الأعلى الذي لا يليها^(٥) .

فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع^(٦) ، إلا أنها مختلفة في القرب والبعد ، فليست مسألة واحدة .

قيل : ويمكن أن يسأل سائل فيقول : إذا كان من الحدود الوسطى التي توضع عللا للكبريات ما يساويها مثل توسط الأرض بين القمر والشمس لكسوف القمر ، ومثل كون الورق^(٧) عريضا لانتثاره ، فإنه سبب مساو للانتثار وإن كان بعيدا ، والقريب هو سرعة انقشاش^(٨) الرطوبة المسككة ، وهو أيضا مساو ، فيمكن أن يبين العلة بالمعلول أيضا كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا . فإنه^(٩) إن شئنا قلنا إن القمر انكسف فقد توسطت الأرض بينه وبين الشمس ، وإن شئنا قلنا إن القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس فقد انكسف . وأيضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها ، وهذه الشجرة انتثر ورقها فهي عريضة الورق . وهذا دور ظاهر . فيقال في جوابه إن هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا .

أما أن البيان ليس فيهما دورا فذلك أنه لا يخالو إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور — ولا كلام لنا في مثله . وإن سبق التوسط إلى الذهن فعرف بحساب ثم أثبت بتوسطه الكسوف ، لم يكن دورا إلا لأن يحاول إثبات التوسط من الكسوف الذي ثبت من

(١) ب ، م قرينة . (٢) س فقال

(٣) السبب الذي يذكره أرسطو هو « لأن الأنواء تكون أكثر في نهاية الشهر » .

(٤) س التسخين . (٥) م ، ب لا يتكسب . ب خ لا يليها .

(٦) أى محاذة الشمس لجانب الأعلى من القمر وقت المحاق .

(٧) أى ورق الشجر . والمثال الذي أورده أرسطو هو كون ورق الشجر ينتثر . أى يسقط — لأنه عريض .

ومعنى عبارة ابن سينا « ومثل كون الورق عريضا علة لانتثاره » . فإذن هذه الفقرة بالفصل ١٦ من المرجع السابق .

(٨) ب انقشاش بالفاء : وهو انقشاش من قولهم قش النبات أى يبس .

(٩) س فأننا .

المتوسط^(١) ، فإن^(٢) الكسوف مجهول^(٣) . وإن سبق الكسوف إلى الحس ثم أثبت بتوسطه التوسط^(٤) ، لم يكن دورا إلا أن يحاول نظير ما ذكرناه . وأما إن كان كسوف ما يدل على توسط ما ، وتوسط آخر — لا ذلك بعينه — يدل على كسوف آخر — لا ذلك الأول بعينه — فليس هناك كما علمت دور . وإنما يكون البيان في هذه الأشياء دورا إذا كان مثلا الكسوف مجهولا وينت بالتوسط : وهو^(٥) مجهول إنما يثبت بالكسوف .

وبعد هذا فإن التوسط يعطى برهان اللم للكسوف ، والكسوف يعطى قياس الإن للتوسط . ألا ترى أن التوسط علة للكسوف فيؤخذ في حد الكسوف^(٦) ، وليس الكسوف علة للتوسط فليس يؤخذ في حده ؟

ونقول إنما قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة من الغاية وتارة من العنصر^(٧) . مثاله أنا نبرهن على أن الإنسان يجب أن يموت ببيان العلة الفاعلة للوت وهي الحرارة المُنْفِية للرطوبة التي تتعلق بها الحياة . وتارة من جهة العلة المادية : فإن^(٨) كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد : وذلك لأنه إذا كان للشيء^(٩) مادة ، يلزمها هيئة ما بالضرورة ، وكان أيضا هناك علة فاعلة^(١٠) يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة . فواضح أن توسط المادة صالح^(١١) لإنتاج وجود الهيئة ، وكذلك توسط الفاعل ، وكذلك توسطيهما مجتمعين . لكنه إذا وسط أيهما ، كان وحده يضمن في القوة توسط الآخر : لأن المادة لا تخرج إلى الفعل إلا بفاعل ، والفاعل في ذوات المادة لا يفعل إلا في مادة . فيكون التوسط التام هو^(١٢) مجموعهما جميعا^(١٣) إما بالقوة وإما بالفعل ، فيكون كأن مجموع^(١٤) ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة ، وإن كان فيها علل مجتمعة . مثاله أنك إذا قلت إن القمر ينكشف لتوسط الأرض ، فقد أعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمته في القوة السبب القابل من الكسوف — إذ المتوسط يستر قابلا للضوء — فيكون تمام التوسط اجتماع الأمرين : ستر وهو فعل الفاعل ، وقبوله وهو

(١) م المتوسط (٢) م كان (٣) م مجهولا (٤) م ساقطة .

(٥) أى التوسط . ومراده « والتوسط إذا كان مجهولا إنما يثبت بالكسوف ، كما إذا كان الكسوف مجهولا إنما يثبت بالتوسط » . وقد أشار إلى هذا المعنى من قبل عندما قال « إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور »

(٦) م فيوجد بحد في الكسوف (٧) كلها موجودة في م مع اختلاف في الترتيب .

(٨) م بأن (٩) م الشيء . (١٠) م ساقطة .

(١١) م صالحا . (١٢) م وهو . (١٣-١٤) ساقط في م .

حال القابل ، وإن أعطيت العلة في هيئة قبول القمر الضوء ، وجملت كرتيته ^(١) وهو من السبب القابل ، فلا يتم ذلك إلا أن تضيفه إلى الشمس على وضع ما ، فتكون ضمنته السبب الفاعل والقابل أيضا . وكذلك إن أعطيت الغاية في أمر ، فقد ضمننت الفاعل والقابل فيه ، وإلا لم يجب المعلول . ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة الكسوف . ولولا مكان المتأثر القابل للضوء من المفيد ^(٢) ، لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول . فمن هذه الجهة تكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجملة .

وأما أنه يجب أن يعطى فاعل دون قابل أو دون غاية ، أو أن يعطى فاعل فقط بالفصل ، والقابل بالقوة ، أو القابل فقط ^(٣) والفاعل بالقوة ، وسائر الأقسام ، فأمر باطل . بل يجب أن يعلم من حال إعطاء الأسباب الكثيرة حدودا ^(٤) وسطى أنها تكون في قوة علة واحدة في الحقيقة : لأن الإعطاء مالم يشر إلى مجموعهما ^(٥) لم يكن تاما موجبا . وقد يظن بسبب هذا الفصل ^(٦) أنه لا يجوز أن يوسط في مطلوب واحد إلا سبب واحد ، وليس كذلك على الإطلاق ، بل على النحو الذي بينا .

وقد يظن أيضا أن العلة يجب لا محالة أن تكون مساوية للمعلول منعكسة عليه ، وهذا أيضا غير واجب إلا في وجه واحد : وإياه قصد في التعليم الأول ^(٧) : وذلك الوجه الواحد أن يكون الأوسط علة للأكبر مطلقا ، وتكون طبيعة الأكبر في ما هيها معلولة لطبيعة معينة ^(٨) ، فتكون حيث كانت تكون معلولة له : أى إذا ^(٩) كان المعلول علة ^(١٠) واحدة . وأما الوجوه الأخرى فلا يجب فيها ذلك : فإن الطبيعة الواحدة كالرعد تكون من أسباب كثيرة أخص وجودا منها ، مثل ريح في سحاب أو طفو نار فيه . والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها أسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل تبرد ^(١١) الهواء بنفسه ؛ وكذلك الحرارة ^(١٢) المنتشرة من القلب في الأعضاء

(١) من وجعته كرية . (٢) من المفيد للضوء . (٣) س + بالفصل .

(٤) أى اعتبارها حدودا وسطى .

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأفضل مجموعها لأنه يتحدث عن الأسباب الكثيرة .

(٦) أى فصل الأسباب ومراعاة بعضها دون بعض .

(٧) الإشارة إلى ٩٨ ب ، ٣٠ من التعليقات الثانية لأرسطو .

(٨) مثل نمجد العصاة النباتية التى هى علة في انتشار ورق الشجر . (٩) س وإذا .

(١٠) م حلة . (١١) س برد . (١٢) س ساقطه .

التي هي الحمى قد يكون لها أسباب ، إما اشتعال روح ، أو عفونة خلط ، أو اشتعال عضو . فإى هذه الأسباب جعلت حدودا وسطى أُنْتُجَت المملول وهي ^(١) أخص منه .

وليس [١١٩ب] لقاتل أن يقول إن عفونة الروح ليست سببا للحمى كله بل لخمى ما، فلا تصلح أن توضع علة للقياس المنتج للحمى . وإنما ليس له ذلك لأن المحمول في الكبرى ليس هو أيضا الحمى ^(٢) كله بل حمى ما . فإننا إذا قلنا « الإنسان حيوان » لم نعن أن الإنسان كل حيوان ، بل حيوان ما ^(٣) . ويكفى ^(٤) في إثبات الحيوانية له ^(٥) أن يثبت ^(٦) أى حيوانية كانت . وليس يكفى في سلب الحيوانية أن يسلب أى حيوانية كانت ، بل الحيوانية على الإطلاق . وكذلك فإن الأنواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذى دونه والأشخاص تحته : فلا يجب أن يشترط أن العلة يجب أن تكون مساوية دائما في البراهين ، حتى إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يكن برهانا . بل يجب أن يعلم أن الأسباب بعضها يدخل في الحد، وتلك مساوية لاعالة — كانت مادة أو فاعلة — وبعضها يكون أخص من طبيعة الشيء، ور بما كانت أعم . فالأخص لا يدخل في الحد لأن طبيعة الشيء لا تتضمنه من جهة ماهو هو ^(٧) حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب . مثلا أن السحابية غير متوقفة في الوجود على وجود سبب ^(٨) بعينه من الأسباب الخاصة . وأيضا الحمى من جهة طبيعتها ليست تتوقف في الوجود على أن توجد عفونة الروح فقط ، بل إن كان سبب آتراكنت ^(٩) . فإذا كانت الأسباب التي هي أخص — مع أنها أسباب ومع أنها تعطى اللم للنتيجة — ليست أسبابا ^(١٠) لمطلق طبيعة الحد الأكبر ، لم تدخل في الحد . وهذه الأسباب تكون عللا للنتيجة بالذات ، ولحد ^(١١) الأكبر إذا كان مطلقا لامضافا إلى الأصغر — بالعرض . ونحن قد بينا قبل أن من الحدود الوسطى التي هي علل ، ماهو علة للنتيجة فقط دون الحد ^(١٢) الأكبر ، مثل السخونة التي في الروح فإنها علة لوجود الحمى في هذا البدن — لالوجود الحمى على الإطلاق . فإن وجد لهذه العلل التي هي أخص أمر عام ، فكان ذلك علة مطابقة للشيء المملول منعكسة عليه ، كانت هذه الخواص عللا ^(١٣) لذلك العام . ولا يجب

(١) س وهو .

(٢) س الحمى أيضا . (٣) س ساقطة . (٤) س فيكى . (٥) س ساقطة .

(٦) س أن يكون أو يثبت . (٧) هو الثانية ساقطة في س .

(٨) س غير متوقفة على سبب . (٩) م كان .

(١٠) ب : م أشياء . (١١) م والحد .

(١٢) س ساقطة . (١٣) م علة

أن لا يزال يوجد بينها وبين العام عام آخر فذلك محال . بل نقف عند عام هو^(١) لها أول بلا توسط فتكون علل خاصة ومعلول عام ولا واسطة بينهما ألبة من العلل . مثاله : أن السحاب وإن كانت تجمع علله كلها في شدة تكثيف الهواء العالى ، فتكون مثلاً العلة المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالى ، فإن لشدة تكثيف الهواء العالى علتين^(٢) البخار المتصاعد والبرد . ولا يجوز أن يكون بينهما وبين شدة التكثيف سبب عام آخر ، وإن كان وقف آخر الأمر . فالبرد والبخار غير مأخوذ في حد السحاب لذلك . والعلة المكثفة حد^(٣) للهواء العالى مأخوذة في حد السحاب . فما كان من العلل بهذه الحال — أعنى داخلة في الحد — فهى منعكسة .

(٢) في المخطوطات الثلاثة علنا وهو خطأ .

(١) م وهو .

(٣) م ، ب حدا

الفصل التاسع^(١)

في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه
مع الإيضاح

فلنرجع الآن إلى الوجه الذي يجب أن يفهم عليه كلام المعلم الأول للتعرض للشكوك فنقول:

يجب أن يفهم كأنه يقول : إنه وإن كان قد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد لشيئين بتوسط سببين : مثل أن يحكم به على ج ، ه بواسطتين إحداهما ب والأخرى د ، ففي مثل ذلك لا يلزم إذا وضع المعلول الأعم موجودا أن يوضع من^(٢) علته التي هي أخص أى علة كانت وانفتحت ، ولا أن توضع واحدة بعينها — وإن كان لا بد من أن يكون قد وجدت علة ما ، ولكن لا كل علة وكيف اتفق — بل إنما يتعين ما يتعين بسبب . وقد^(٣) يمكن أن يوجد ما هو بخلاف هذا ، وتكون^(٤) العلة فيه لا توجد للأشياء الكثيرة إلا بتوسط معلول واحد^(٥) . ولكن المطلوب في المسألة كليا وعلته كلية ، ويطلب لشيء كلي له العلة أولا ، وإن كان لما تحته ثانيا : مثل أن جمود الرطوبة يوجد^(٦) لأشجار شتى من التين والخروع^(٧) والكرم ، ولكن يوجد أولا لشيء عام لها — وهو عرض الورق — فيكون كل عرض الورق ، أو كل شجر منتشر الورق ، فإن رطوبته تجمد . وإذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية المسككة فانتشرت . فيكون الانتثار هو^(٨) الأكبر للمعلول ، وجمود الرطوبة هو السبب والعلة ، وعرض الورق هو الذي له العلة أولا . وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة في ذاته^(٩) ، ولكن بحسب وجوده في موضوع قابل هو معلول له مطلقا . وما كان

(١) م ب ساقطة . (٢) م عن (٣) س فقد (٤) س أو تكون

(٥) س + مساو لها .

(٦-٦) هذه العبارة مملوءة بالحريف في م هكذا « يوجد للأشجار من التين والخروع » ويلاحظ أن في المثال الذي ذكره أرسطو اقتبس ابن سينا أربعة حدود (أ) الحد الأكبر وهو تساقط ورق الشجر (ب) الحد الأصغر وهو الشجر الذي يتساقط ورقه (ج) حد أوسط وهو عرض الورق في الشجر الذي تحدث فيه هذه الظاهرة (د) حد أوسط آخر وهو تجمد العصارة النباتية . وهذا يوضح ما قاله ابن سينا في أول الفصل وهو « وقد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد بشيئين بتوسط سببين » . ويلاحظ بهذه المناسبة أن كلمة التينة وردت خطأ « البنية » في النص العربي الذي نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي (أطلوس — ٤٦٠ س ٣) .

(٨) س لا في ذاته

(٧) م هو هو

مثل هذا مما يكون يرجب حكما معلوما في أشياء كثيرة ، ولكن ليس لها أولا ، بل للمعنى يجمعها كلها ، وهى (١) علة له لا في وجوده في موضوع موضوع (٢) فقط ، بل لوجوده مطلقا ، ففى مثل هذه ما يجب أن تكون العلة داخلية في حد الحكم المساوى لها . وذلك أن العلل هاهنا يجب ألا تكون أخص من المعلول ، فإن الأخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الأكبر المعلول على الإطلاق ، بل علة لوجوده في موضوع موضوع كما أوضحناه من قبل ، وتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الأنواع ، وقد فرضنا هاهنا أن العلة ليست لموضوع موضوع بل لأمر جامع : فإذا مثل هذه العلة داخلية في الحد ، فهى حد مبدأ برهان ، والأوسط في مثل (٣) هذا الموضع (٤) هو الذى يكون منعكسا لافى كل موضع . فعلى هذا يجب أن يفهم قول المعلم الأول ، ولا يجب أن يضابق في هذا المثال من جهة أن انقشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار ، بل بالعرض . وإنما العلة بالذات هو الثقل الطبيعى ، وإنما الانقشاش والوجود (٥) للرطوبة أيها كان فهو علة لعدم العلة الواصلة ، فهو سبب الانفصال بالذات ، والانتثار بالعرض — بمعنى منزيل العائق .

ثم قيل : فليت شعرى هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه من العوارض المطلوبة بالبرهان فى الكل علة واحدة (٦) — أى فى مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة — لافى موضوع موضوع ؟ ثم قيل أما (٧) العلة الحقيقية الذاتية للأمر فلا يمكن ، لأنها تكون حدا مبدأ برهان (٨) كما أوضحناه . وأما علة القياس (٩) كالعلامة والأعراض الغريبة فهو ممكن . فيمكن أن يفهم أنه يعنى العلة التى هى علة فى جميع الموضوعات ، لاعلة خاصة (١٠) بموضوع (١١) موضوع . فكأنه يقول إن مثل هذه العلة تكون مساوية للعلول ، حتى إن كان المعلول مشترك الاسم وأخذ شيئا واحدا ، فما يجعل علة له لا يمكن أن يؤخذ شيئا واحدا إلا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا

(١) س وهو (٢) س ساقطة .

(٣) س ساقطة (٤) م الموضوع (٥) س أو الجود

(٦) الأفضل من هذا أن توضع المشكلة كما وضعها أرسطو هكذا « هل يمكن أن يكون لشيء واحد بعينه علة لا تكون واحدة بينهما فى كل حالة من حالاته ، بل تكون مختلفة ؟ » (أنظر ١٩٩ ، ١ — ٥)

(٧) م إنما

(٨) س حد مبدأ . والمراد بالحد الذى هو مبدأ برهان هو الحد الأوسط ، وهو الجزء المقدم من البرهان .

(٩) ب ، م للقياس (١٠) خاصة (١١) س لموضوع

له . وإن كان المعلوم جنسا لمعولات نوعية ، كانت الملل جنسية لطل نوعية . وإن كان واحدا بالنسبة إلى كثير ، كانت العلة كذلك . فتجد (١) الحد الأوسط في ذلك (٢) على طبيعة الحد الأكبر . فإنه إن كان الأكبر متواطئا ، يجب أن يكون ما يوجهه ، وهو علة له بالذات ، معنى محصلا متواطئا . وإن كانت العلة ، من حيث هي (٣) علة ، معنى محققا محصلا (٤) غير مبهم ، فيجب أن يكون ما يجب عنها معنى بإزائها محققا محصلا (٥) غير مبهم ، ولا معنى يدل عليه باسم واحد . وإذا كان هذا هكذا ، فإن لم يكن الأكبر محصلا ، فالأوسط ليس محصلا . فإن خصصت مسائل بموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد ، والمطلوب أولا لمعنى عام لها (٦) فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة . وإذا (٧) أخذت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب : فإن التخصيصات الملحققة به قد تزال وتبقى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم بعينه : مثل إبدال النسبة يخصص بالعدد . وهناك حد أوسط (٨) ويخصص بالمقادير (٩) ، وهناك حد أوسط آخر ، وإنما هو أولا لكم بما هو كم . والحد الأوسط هو الشيء المشترك للمعدين الأوسطين المأخوذ في العالمين المختلفين (١٠) ، وهو النحو من التريد المجعول علة . وذلك أيضا أولا لكم ، لكنه كما عرض للمعدين الأكبرين والأصغر إن خصصا بجنس واحد ، فكذلك عرض للأوسطين أن خصصا .

وأما إن لم يكن البيان مثل بيان إبدال النسبة المأخوذ في الهندسة على وجه ، وفي الحساب على وجه ، بل مثل بيان المشابهة المأخوذة في اللون على وجه ، وفي الشكل على وجه ، فليس يمكن أن يكون الحد الأوسط في المشابهة المطلوبة في المسائلين واحدا بوجه إلا بالاسم : لأن المشابهة

(١) م تحذف (٢) س هذه

(٣) س هو (٤) س محقق محصل (٥) م ، ب محقق محصل (٦) م ساقطة

(٧) س وكذلك إذا (٨) م + آخر (٩) ويخصص بالمقادير ساقطة في م .

(١٠) أي علما الحساب والهندسة . ولنضرب للنسبة المتبادلة المثال الآتي ه إلى ١٠ = الخط س إلى الخط ص فإننا نستطيع أن نقول إن الخط س إلى الخط ص = ه إلى ١٠ . وعلة الحكم في النسبة العددية مختلفة من ناحية ومضفة من ناحية أخرى مع علة الحكم في النسبة الهندسية . أما أنها مختلفة فلا لأن الخطوط ليست أعدادا ولا الأعداد خطوطا . وأما أنها مضفة فلا لأنها في كلتا الحالتين الزيادة المحدودة بين طرفي العددين والخطين . وهذا ما أشار إليه ابن سينا بقوله : « وهو النحو من التزيد المجعول علة » . وهذا التزيد المجعول علة من خصائص الحكم من حيث هو كم أولا ، ثم يمرض له أن يطبق على الأعداد أو على المقادير الهندسية .

ففيها واحدة بالاسم ، ومخالفة في الحد : فإن حد المشابهة في اللون هو اشتراك^(١) في حس^(٢) ، وفي الشكل^(٣) تساوى الزوايا وتناسب الأضلاع .

ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة ، لكان الحد الأوسط كذلك : كما يوجد في المسائل التي مطلوباتها أشياء نسبية مشككة مثل [١٢٠] الصحي والطبي والقوة وغير ذلك .

فقد بان من هذا حال نسبة الحد الأوسط إلى الحد الأكبر في مثل هذا الباب . وأما نسبته إلى الحد الأصغر فإنه إنما يكون منعكسا عليه إذا أخذ ما الحد الأوسط والعللة له^(٤) أولا — مثل عرض الورق — بفعل هو الحد الأصغر فقل : كل شجر عريض الورق . فاما إن أخذ ما هو له ثانيا ، بفعل حدا أصغر مثل شيء من الأنواع تحت الحد الأصغر الأول ، لم^(٥) يجب أن ينعكس ألبتة . مثل التينة والكرم ، فإن انتثر الورق يكون عليها كليا .

ثم قيل : أعني الكلى الفاضل عليه الزائد . ومن قبل فلإنما كان يسمى كليا بمعنى آخر دللنا عليه هناك .

ثم عاد المعلم الأول فأوضح ما ذهب إليه من المذهب فقال : إنه قد يجوز أن تكون علل كثيرة ، وهي مع كثرتها أخص من المعلول ، وتكون عللة لشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة^(٦) : مثل أن عللة طول العمر : أما في الناس وذوات الأربع فمعظم^(٧) المرارة ، وأما في الطير فيبس المزاج أو شيء آخر . وأما لشيء واحد في شيء واحد فلا يجوز أن تكون علل مختلفة ، أى العلل التي تعطى بالتتام على نحو ما قلنا في الصدر^(٨) .

(١) س اشتراكه .

(٢) س جنس وهو خطأ . وقد وردت خطأ أيضا في الترجمة العربية التي نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوي حيث قرأ « فباى يكون الجنس واحدا » : وهي « فأن يكون الحس واحدا » (أنظر بدوي ص ٨٥٩ س ٦) والكلام في عللة قولنا بوجود تشابه بين لونين .

(٣) + هو (٤) يريد ما الحد الأوسط له — أو ما العلة له . والمراد في الحالتين الحد الأصغر .

(٥) س ما .

(٦) يريد أنها موضوعات ليست واحدة بالنوع

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها تحريف لكلمة « عدم » لأنها هي التي يذكرها أرسطو .

(٨) م الصورة .

ولسائل أن يسأل أنه إذا انعكس على الموضوع علة المحمول ، ثم كان للمحمول علة أعم منها لا تنعكس على الموضوع : مثلا إن هذا السحاب كان من برد ومن تكثيف الهواء^(١) ، وسحاب آخر كان من بخار ومن تكثيف الهواء^(٢) : وفي أحدهما علة تكثيف^(٣) الهواء هو البرد ، وفي الآخر تكثيف البخار : فأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الأول^(٤) ، وأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الثاني^(٥) ؟ فالجواب أن الخاص بالأول هو الأقرب إليه : أعني البرد^(٦) ؛ وبالتالي الأقرب إليه وهو البخار . والخاص بالسحاب المطلق هو الأقرب إليه وهو تكثيف الهواء .

وبالجملة فإن العلة للموضوعات الخاصة هي العلة الخاصة . والعلة للموضوع العام هي العلة العامة . وقد عرفت معنى هذا الخاص والعام في العلة .

وأیضا إذا كان بين الطرفين أوساط متعاكسة بعضها علة لبعض ، فالعلة للأصغر هو الأقرب إليه منها ، لأنه^(٧) علة لوجود العلة الثانية لها التي هي أقرب من المحمول . والعلة للأكبر هي الأقرب من الأكبر . فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الأكبر وحده ، بأن^(٨) الأول هو علة للنتيجة^(٩) : فما هو أقرب من الأصغر فهو أولى بالعلة للنتيجة . والثاني هو علة الأكبر وحده . ولست أعني بعلة النتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها .

(١-٢) ب ، م ، هـ . (٢) م تكثيف . (٣-٤) ساقط في م . (٤) م بالبرد .

(٥) م لأنه منها لأنه علة الخ من لأنها علة الخ . (٦) م فإن (٧) م النتيجة

الفصل العاشر^(١)

في خاتمة الكلام في البرهان

قد^(٢) بينا من قبل أن العلم بمبادئ^(٣) البرهان يجب أن يكون آكد من العلم بنتائج البرهان .
 فلنالك أن يشك أنه هل كلاهما علم ، ولقوة^(٤) واحدة ، أو أحدهما علم والآخر شيء آخر ولقوة
 أخرى ؟ ثم لا يخلو إما أن تكون موجودة فينا كما خلقنا^(٥) ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت ،
 فكيف يكون عندنا علم وكلا لا نطق له حتى استكملنا ؟ وليس يجوز أن يكون عندنا علم برهاني
 لا نعلمه ، فكيف علم أصح من البرهان ؟ وإن كنا نعلم ثم^(٦) نسينا ، متى كنا نعلم^(٦) وفي أى وقت
 نسينا؟ وليس يجوز أن نعلمها ونحن أطفال ونساها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعد مدة أخرى عند
 الاستكمال . فإذن الحق أنا نكون غافلين عن مبادئ البرهان أولا ، ثم إننا نصيبها^(٧) ونحصلها ، فكيف
 نحصل مجهولا بغير برهان ؟ وإن كان برهان ، احتجنا إلى مبادئ قبل المبادئ الأولى ، وهذا^(٨)
 محال . فلا سبيل إلى حل هذا العويص إلا أن تكون عندنا قوة من شأنها أن تعلم أشياء ما^(٩) بلا تعلم
 وبمعاونة أعوان تكون معوتها على جهة غير جهة المعونة في التعليم . وتلك الأعوان قوى الحس
 الظاهر والحس الباطن الموجودين في الحيوان كله أو أكثره . فلان الحس الظاهر وإن وجد
 في الحيوان كله فلان الحس الباطن الحافظ لما يؤديه الحس إلى النفس ربما لا يوجد^(١٠) لكل حيوان ،
 أو إن وجد لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها^(١١) لفعله ثبات مثل حالها في الدود والذباب
 والقراس التي^(١٢) تفر من النار ثم تنسى أنها مؤذية فترجع إليها . وأما الحيوانات الكاملة فيبقى
 عندها ما أخذت من الحواس مدة طويلة . والحيوانات تأخذ بقواها الدراكة شيئين : أحدهما
 صورة المحسوس وخالفته كخلفة الذب الضار لها ، وخلفة المحسن لها من الناس . وإنما تأخذ هذه
 الصورة بالحس وتخزنها^(١٣) في الخيال^(١٤) وهو^(١٥) في مقدم الدماغ . والثاني معنى المحسوس مثل

(١) م ، ب ساقطة (٢) س فقد (٣) س المبادئ (٤) القوة هنا معناها الملكة .

(٥) هذا التعبير الذي لا وجود له في أرسطو (٦-٦) ساقط في ب ، م وموجود في ب ، س .

(٧) ب تقنيا . س تقنيا (٨) س هذا بدون الوار (٩) م أسبابا .

(١٠) س لم (١١) س بعض الحيوانات (١٢) س الذي يفرخ (١٣) م ويجربها . ب غير منقوطة

(١٤) م الحال (١٥) م ما ب وهي

منافاة الذئب وموافقة المحسن . وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس ، بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا ، وُسِّمَتْ وَهْمًا ، وتخزنه ^(١) في قوة أخرى تسمى ذكرًا ^(٢) ، وهى في مؤخر الدماغ . وهذه القوة الباطنة للإنسان ^(٣) أقوى ؛ وخاصة قوة الذكر والحفظ ^(٤) والوهم . والحس ^(٥) والوهم يؤكدان ما يجرى ^(٦) في المصورة، وفي الحافظة بالتكرير .

ثم إن القوة المقتنية للعلوم الأولى فينا تطالع ^(٧) هذه الأوهام الباطنة فتميز الشيء والمخالف وتترع عن كل صورة ما لها بالعرض وتجرد ما بالذات ؛ فيحدث فيها أول شيء تصور البسائط ، ثم تتركب تلك البسائط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة ، وتفصل بعضها عن بعض فنلوح لها في تلك المعاني تركيبات : فما اتفق أن كان منها ما ^(٨) من شأنها أن تعلمه بلا تعلم ولا ^(٩) وسط ، علمته ^(١٠) وجربته ، مثل أن الكل أعظم من الجزء . وفي ^(١١) كثير منها تستفيد حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة . وقد قلنا ما معنى التجربة .

فلذا السبب في أننا لا نعلم هذه المبادئ هو فقداننا مبدأ أيضا لها وهو التصور : فإن المبادئ الأولى وإن تكن لها مبادئ من جهة التصديق فلها مبادئ من جهة التصور . وأما مبادئها من جهة التصور فتكتسب بالحس والتخيل والوهم . فإذا اكتسبت أمكن أن يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق فتصور من حيث هى مركبة ومفصلة . وبعد هذا التصور نعقلها بالذات . وهذا التصور أحد مبادئها .

و كما أن الحفظ يتأكد بحسوسات متشابهة متكررة ، كذلك التجربة تتأكد — بل تنعقد — بمحفوظات متشابهة متكررة . فيكون بهذا الوجه لنا أن نقنص الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان ، فيكون اقتناؤها بوجه غير وجه التعلم والتعليم ^(١٢) . ونكون إنما جهاناها ^(١٣) قديما لأن بسائطها لم تلح لنا ولم تخطر ببالنا . فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسائطها على النحو المذكور ولاح له تأليفها ، كان ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها إذا كان متصلا بالفيض الإلهي الذي لا ينفصل عنه المستعد .

(١) م وتجريه (٢) من ذكر

(٣) من فلانها في الإنسان (٤) من ساقطة (٥) من فالحس (٦) من ما يجزن .

(٧) من لتطالع (٨) من ساقطة (٩) م ، ب فلا (١٠) من عنة

(١١) في الأصل الواو ساقطة (١٢) من التعلم والتعلم (١٣) من حللناها

وأما سائر العلوم فتستفاد إما من التجربة وإما بوسط^(١) إذا كان نفس تأليف البسائط لا يقتضى التصديق . فتكون المكتسبات من العلوم قد سبقها سببا الجهل — وهما عدم لوح البسائط للذهن وعدم الوسط والتجربة والأوائل البينة بنفسها سبقها أحد السببين^(٢) : وهو الأول .

وقد شبه المعلم الأول حال اجتماع صورة الكلى فى النفس بحال اجتماع الصف فى الحرب ، فإنه إذا وقعت هزيمة فثبت واحد فقصد^(٣) آخر ووقف معه ، ثم تلاهما ثالث واتصل الأمر بفعل واحد واحد يعود ، انتظم الصف ثانيا ، فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا . وكذلك العلم والصورة الكلية العقلية ترسم فى النفس قليلا قليلا عن آحاد محسوسة إذا اجتمعت اكتسبت منها النفس الصورة الكلية ثم قدفتها^(٤) . وذلك أيضا لأن الذى يحس الجزئ فقد يحس بوجه ما الكلى ، فإن الذى يحس بسقراط فقد يحس بإنسان . وكذلك ما يؤديه ؛ فإنه يؤدى إلى النفس سقراط وإنسانا : إلا أنه إنسان منتشر مخالط بعوارض^(٥) لا إنسان صراح . ثم إن العقل يُقشره ويميط عنه العوارض فيبقى له الإنسان المجرد الذى لا يفارق به سقراط أفلاطون . ولو أن الحس لم يكن أدرك^(٦) الإنسان بوجه ما ، لكان الوهم فينا وفى الحيوان لا يميز بين أشخاص النوع الواحد والنوع الآخر ما لم يكن عقل . ولا الحس أيضا يميز ذلك ؛ بل الوهم . وإن كان الوهم إنما يميز شيئا والعقل يميز شيئا آخر .

وكلما اصطادت هذه القوة معنى كليا ضمنته إلى آخر اصطادات بهما معنى كليا آخر . وهذا المأخذ الطبيعى فى إدراك النفس للأموير الأولى ، شبيه بالمأخذ الصناعى الذى إليه يدعو المعلم الأول فى اقتناص الحدود — وهو التركيب . وهذا من دلائل شرف التركيب . قيل فلننظر أى قوة من قوى النفس هذه ؟ فإننا نقول : إن للنفس قوة علامة بها تكتسب المجهولات بالنظر ، وقوة عاقلة ، وقوة طائفة ، وقوة مفكرة ، وقوة متوهمة . ولا يعرض [١٢٠ ب] لنافى القوى^(٧) الباطنة قوة دراكة غير هذه . ثم الطائفة والمتفكرة والمتوهمة لأعتقد بها ، ولا حكمها صادق دائما ، حتى تتقدم على قوة العلم . ولا قوة العلم صالحة لهذا ، لأنه كما أن مبدأ البرهان ليس يكتسب

(١) س يوسط (٢) س السبقين (٣) م يقصده

(٤) س صححت فى الهامش نزعها (٥) س لعوارض (٦) م إدراك

(٧) م القوة

بالبرهان ، فكذلك مبدأ العلم لا ينال بقوة العلم . ولم تبق قوة تصلح لهذا إلا العقل . فهذه القوة هى قوة العقل النظرى المجبول فينا ، وهو الاستعداد الفطرى الصحيح .

وأما المبدأ لقبول^(١) العلم فهو العقل بالملكة . وسيفرغان في "كتاب النفس" . وهذه القوة العاقلة إنما تفعل فعلها الأول إذا اعتدل مزاج الدماغ ، فقويت^(٢) القوى المعينة : أعنى الخيال والذكر والوهم والفكرة^(٣) فتمت آلات العقل .

واعلم أن النظر فى المواضع المعينة فى الفن الذى فى الجدل نافع جدا فى البرهان إذا تعمقت منه المواضع البرهانية . ونحن ننتقل من هاهنا إلى ماهنا لك . فإذا وُضِعَ موضع برهانى دللنا عليه^(٤) .

تم^(٥) البرهان من كتاب الشفا : وهو الفن الخامس والله الحمد^(٥) .

(٢) م القبول (٣) م قوت (٤) هكذا فى كل المخطوطات ولعلها المفكرة

(٥) س + والله أعلم (٦-٦) ساقط فى س

فهرس الأعلام والكتب

أناطوطيقا الأولى ١٢٠ ، ٢٣٩
 أوقليدس (كتاب) ١١٤ ، ٢٠٠
 أوميروس ٢٨٣
 إيساغوجي (كتاب) ١٢٨ ، ١٣٠ ،
 ٢٨١
 إيلياس (الإلياذة) ٢٨٣
 (ب)
 باريرمناس (كتاب) ٢٧٦
 برايسون ٣٢ انظر بروسن
 البرهان (كتاب) ١٢٨ ، ١٣٥ ،
 ١٣٧ ، ١٥٢
 بروسن ١٧٤
 (ت)
 التحليلات الأولى (كتاب) ٣ ، ٥
 تراسو ماخوس ٢٢٥
 ثامسطيوس ٥
 (ج)
 الجدل (كتاب) ٣ ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ،
 ٥٢ ، ١٥١ ، ٢٨٠ ، ٣٣٣
 جرارد الكريمني ٤
 الحجج الجدلية ٣١٥ انظر كتاب الجدل
 (خ)
 الخطابة (كتاب) ١٨

(١)
 آيس Ajax ٣١٦
 إبراهيم مذكور (الدكتور) ١
 ابن رشد ٧ ، ١٠ ، ١١
 ابن النديم ٤ ، ٥ ، ٨
 أبو بشر متى بن يونس ٤ ، ٥ ، ٦ ،
 ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣
 أبو ديقطيقا = أناطوطيقا الثانية = التحليلات
 الثانية = البرهان ١ ، ٦ ، ٧ ،
 ١٣ ، ١٦ وما بعدها ، ١٨ ، ٢٧ ، ٣٠
 أبو عثمان الدمشقي ٨
 أبو يحيى المروزي ٥ ، ٧
 أخيلوس ٣١٦
 الأرجانون (كتاب) ٨ انظر التعليم الأول.
 أرسطو : مذكور في كل صفحة من صفحات
 المقدمة تقريبا . انظر المعلم الأول
 إسحق بن حنين ٤ ، ٨
 اسطقسات الهندسة (كتاب) ٦٩
 الإسكندر (الأفروديسي) ٣ ، ٥ ، ٥
 ٦ ، ٧
 الإشارات (كتاب) ١١ ، ١٣
 أفلاطون ٢٠ ، ٧٥ ، ١٨٨ انظر
 فلاطون
 القيادس ٣١٦

(ل)

لوسندرس ٣١٦

(م)

مانن Menon ٧٥ ، ٧٤

المجسطى (كتاب) ٢٠٧

المدخل (كتاب) = إيساغوجى ٣ ، ١٥ ،

١٧ ، ٢٣

مرايا (مترجم غير معروف) ٤ هامش

المعلم الأول = أرسطو ٥٤ ، ١٠٩ ،

١١٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،

٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ،

٢٦٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ،

٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،

٣٣٢ ، ٣٣٨

المغالطة (كتاب) ١٨

المقولات (كتاب) ٣ ، ٥ ، ٨

منطق أرسطو (طبعة بدوى) ٤ ، ٧ ،

٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٦

ميزو بالويلو ٥

مينون (محاورة) ٢٠ ، ٧٤ هامش

(ن)

النفس (كتاب) ٣٣٣

النيل (نهر) ٣٢٠

(ى)

يحيى بن عدى ٧

يحيى النحوى ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧

(س)

سقراط ٧٤ ، ٢٢٥ ، ٣١٦

(ش)

الشراح (شراح أرسطو) ١١ ، ١٦ ،

٣٥ ، ٤١

الشفاء (كتاب) ١ ، ٢

(ط)

الطبيعة (كتاب) ٢٤

الطبيعيات (كتاب الطبيعة) ١٠٩

(ع)

العبارة (كتاب) ٣ ، ٥ ، ٨

عبد الرحمن بدوى (الدكتور) ٤

(غ)

الغزالي ١٣

(ف)

الفارابى ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧

فالتسر (ريتشارد) ٤

فلاطون ٣١٩ انظر أفلاطون

فيتاغورس ١٩٨

(ق)

القفطى ٥ ، ٧

القياس (كتاب) ٢٧ ، ٢٨ ، ٧٥ ،

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ١٥٢

انظر التحليلات الأولى

(ك)

الكندى (أبو يعقوب) ٥

فهرس الموضوعات والمصطلحات

(١)

الاتفاق ٩٥

أجزاء القياسات (تناهيا) ٢٢٨ وما بعدها

الأجناس ٩٩ وما بعدها

أحكام القوة الوهمية ٦٤

الأخص ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها

الأسباب (العلل) ٨٠ وما بعدها ، ١٨١

الاستقراء ١٨ ، ٢١ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٢٢٣

الاستقراء التام ٦٠

» المغالطى ١٤٨

» الناقص ٢٣ ، ٦٠

» اليقيني ٧٩

الاستقراءات البرهانية ٥٥

الاستقصاء (في العلوم) ٢٤٥ — ٢٤٦

الاستقصات (كتاب) ١٦٨

أصل موضوع ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦

أصول موضوع ٦٧ ، ١٨٤ وما بعدها ، ٢٣٤

٢٣٤

الإضافة ٨٩

الأعراض الذاتية ٢٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٣٩

١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٣٩

١٤٠ ، ١٣٩

الأعراض الغريبة ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤

الأعراف ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩

الأعم ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها

الأقدم ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩

الإقناع الجدلى ١٠٦

الأقوال الموضوعية ٨ ، ١٩

الأقيسة البرهانية ٣٧

الأقيسة الجدلية ٣٧

الأكثرى (البرهان عليه) ٢٤٨ ، ٢٤٩

الأكثرى = القضية الأكثرية ٣٩

الأنواع المتوسطة ٤٦

إنية الشيء ٤٤

الأولى ٢٨ وما بعدها ، ٦٤ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٣٨

الأوليات ١٨

(ب)

البخت = الاتفاق ٣٠٣

البرهان (غيريته للحد) ٢٦٧ — ٢٦٩

» (منفعته في حدس الحدود) ٢٨٤

» (نتائجه) ٣١

» (نقله) ٣١

(ت)

التجربة ٢٣ ، ٣٧ ، ٩٣ ، ٩٥ ،

٩٦ ، ٩٧ ، ٢٢٣

التحليل ٣٥

التحليل بالعكس ١٩٨ وما بعدها

التركيب ٣٥

» (في الحد) ٤٥

» (في عملية الحد) ٢٢٢

» (مقابل التحليل) ١٩٩

التريد ٢٠٠

تسلسل المحمولات والموضوبات ٣٧

التشريح = تقسيم الكل إلى أجزاء ٣١٨

التصديق ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ،

٥٨ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٥

التصديق الإقناعي الظني ٥١

التصديق الشبيه باليقيني ٥١

تصديق المعقولات (بالחס) ٢٢٢ وما بعدها

التصديق اليقيني ٥١

التصور ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ،

٦٩ ، ٧٥

» (أنواعه) ٥٢

التصور بالمعاني الذاتية ١٧

» » العرضية ١٧

» » التام ٥٢

التصورات الحقيقية ٥٣

التعريف (مقابل التعليم) ٥٨

برهان الإن ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،

٢٢ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ،

٧٩ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٣٤ ،

١٧٤ وما بعدها ١٧٧ ، ١٨٠ وما بعدها

٢٠٢ ، وما بعدها

البرهان الإني ٣٢

البرهان الدوري ٢٧

برهان لَم ٣٦ ، ٨٤ ، ١٣٤ ، ٢٠٢ ،

وما بعدها

برهان لَم (بالفعل والقوة) ٢١٠

برهان اللم ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،

٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ، ٧٩ ،

٩١ ، ١٧٤ وما بعدها ١٧٧ وما بعدها ،

١٨٠

البرهان اللى ٣٢

البرهان المستقيم ٣٨

» » (أفضليته) ٢٤٤ — ٢٤٥

البرهان المطلق ٧٨ وما بعدها

البرهان الموجب ٣٨

» » (أفضليته) ٢٤٢ — ٢٤٤

البرهان الكلى ٣٨

» » (أفضليته) ٢٣٨ — ٢٤٢

الإسائط ٢٥

البيان بالدور ١١٩ — ١٢١

البيان الدوري ٣٢٠

البيان بنفسه ١١٨

التعلم ٥٧

» الحدسي ٥٩

» الفهمي ٥٩

» الفكري (مقارنته بالذهني) ٥٩

التعليم (مقابل التعلم) ١٨ ، ٥٤ وما بعدها

التعليم الأول = منطق أرسطو ٥ ، ٦ ،

٨ ، ٩ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٧٣ ، ٩٠

١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٥ ،

١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،

١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ،

١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ،

٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ،

٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ،

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ،

٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٧ ،

٢٧٠ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٢

التعليم التآدي ٥٧

» التنبه ٥٧

» التقليدي ٥٧

» التلقيني ٥٧

» الصناعي ٥٧

التعاليم (الرياضة) ٦٩

التقسيم = تشريح الكل ٤٦

التكرار (في التجربة) ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧

التمثيل ١٨ ، ٦٠

توسيط العلل ٤٧

(ج)

الجلد ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٤ ، ٥٥

١٦٥ وما بعدها ، ١٩٦ ، ١٩٧ ،

١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١

الجلد (صناعة الجلد) ١٩٢

الجسم والجسمية ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣

الجنس ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١

» (حده) ٣٠٨

جنس الجنس ٢٣

الجهل (أنواعه) ٢١٤

» (البسيط) ٣٦

» (ضد العلم) ٣٤ ، ١٩٦

» (المركب) ٣٦

(ح)

الحد = التعريف ٣ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٣١

٣٣ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ،

٥٢ ، ١١٠ وما بعدها ، ١٣٠

الحد (أنواعه) ٢٨٨

» الذي هو مبدأ برهان ٢٨٩

» الذي هو نتيجة برهان ٤٣ ، ٢٩٠ ،

٢٩١

» ليس أصلاً موضوعاً ولا مصادرة ١٨٦

» لا يكتسب بالبرهان ٢٧٠ وما بعدها

» لا يصطاد بالاستقراء ٢٨٠

» لا يقتنص بالقسمة والاستقراء ٢٧٩

الحد لا يقتنعن بالقياس الشرطى من حدضده

٢٧٩ وما بعدها

» فى كتاب الجدل ٢٨٠

» كقول يشرح الاسم ٢٨٨

» والقياس ٢٨١

» لا يحتاج إلى معرفة كل شئ ٣١٤

» يكتسب بالتركيب ٣٠٦

حد الاسم ٤٣

الحد بحسب الاسم ١٩ ، ٦٩

» » الذات ١٩ ، ٢٨٩

» التام ٤٣ ، ٤٤

» (اشتماله على اللول) ٢٩٩

» الأصغر ٩٠ ، ٩١

» الأوسط ٦ : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢

٢٦ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٩٠ وما بعدها

١٧٧

الحدود = التعريقات ٢٣١

الحدس ٤٠ ، ٤٢ ، ٢٥٩

الحس ٣٦ وما بعدها ، ٣٩ وما بعدها

» ليس برهاناً ٢٤٩

» (نفعه فى كسب المعقولات) ٢٢٠ وما بعدها

الحسى ٥٨

الحق ٢٩ ، ٥٤

الحكم الأولى ٢٨

» الخلق ٦٥

الحكمة ٤٠ ، ٢٦٠

الحل الضرورى ٢٢

(خ)

الخيال ١٩٦ ، ١٩٧

(د)

الدليل = برهان الدليل ٧٩ ، ٨٠

الدور ٤٦

» فى البرهان ١١٨

(ذ)

الذاتى ٢٧ ، ٢٨ ، ٩٣ وما بعدها ،

١٢٥ — ١٢٩ ، ١٣٥ ، وما بعدها ،

١٣٧

الذكاء ٤٠ ، ٢٥٩

الذهن ٤٠ ، ٢٥٩

الذهنى ٥٨

(ر)

الرسم (التعريف بالرسم) ٥٢

(س)

السبب (سبب المحمول فى الموضوع) ٩٣ ،

وما بعدها

» (الموجب لليقين) ٨٥ ، ٨٦

السبق ٥٨

السوفسطائية ٣١ ، ١٦٥ وما بعدها

(ش)

الشخص = الجزئى (لا برهان عليه ولا حدله)

١٧٠ - ١٧٢

الشكل الأول ٦ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ١٩٨ ،

٢٠٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٩٢

الشكل الأول (أفضلية) ٢١٠ وما بعدها

» » (وقوع الخدعة فيه) ٢١٦ ،

٢١٨

الشكل الثانى ٦ ، ٧ ، ٣٤ ، ٣٦ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ،

٢٣٦ ، ٢٩٢

الشكل الثالث ٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٦

(ص)

الصناعة ٤٠ ، ٢٥٩

صناعة الجدل ٥٦

» الخطابة ٥٦

» الشعر ٥٦

الصنائع القياسية ١٣٤

الصناعات العملية ٥٨

الصور ٩٩ وما بعدها

» الأفلاطونية ١٨٧ وما بعدها ،

٢٣٣

الصور المفارقة ٣٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩

(ض)

الضرورة ٢٩ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ١٢٠ ،

١٢٣

الضرورة الباطنية ٦٤

» الظاهرية ٦٣

» في مقدمات البرهان ١٥٠ وما بعدها

» في نتيجة القياس ١٥٣

ضرورة مقدمات البرهان ٢٩

الضرورى ٢٧ ، ٣٩

الضروريات ١٨

» الوهمية (القضايا) ٦٧

الضمير (قياس) ٥٨

(ط)

الطبيعة الكلية ١٤٤ ، ١٤٥

(ظ)

الظن ٤٠ ، ٦٠ ، ٦١

» مقابل العلم ٢٥٦ وما بعدها

(ع)

العدد (علم) ١٣٠

العروض الخاص ١٣٩

» اللازم ٩٣ وما بعدها

العوارض الذاتية ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ،

١٥٧

العوارض الخاصة ١٣٧

العقل بالملكة ٣٣٣

» الفعال ٢٢٣

العلقة ٩

العلم غير المكتسب ٥١
 » المتعارف ١١٠ ، ١١٥
 » (مقابل الظن) ٤٠ ، ٢٥٦ وما بعدها
 » المكتسب ٢٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٧٨
 » اليقين ٧٨
 » اليقيني ٨٥ ، ٩٣
 علم أحكام النجوم ١٠
 » تأليف اللخون ٩ ، ١٠
 » الحيل ٩ ، ١٠
 » الطب ٣٥
 » (العلم الطبيعي) ١٧٨
 » ظاهرات الفلك ١٠
 » العدد ١٠ ، ١١
 » ما بعد الطبيعة (تبيين فيه مبادئ العلوم)
 ١٩٤
 علم المجسمات ٩ ، ١٠
 » المناظر ٩ ، ١٠ ، ٣٥
 » النفس ١٠ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٢٢٢
 » الهندسة ٩ ، ١٠ ، ١٣٠
 » الهيئة ١٠
 العلوم ٢٨ ، ٣٠
 » الاتزاعية ١٨١
 » البرهانية ٣٥
 » التعليمية ١٩
 » الجزئية ١٣٢ وما بعدها
 » الرياضية ٣٤ ، ١٩٦ — ١٩٨

العلة (انعكاسها على المعلول) ٢٢
 » الحقيقية ٤٧
 العلل ٤٤ ، ٤٥
 » (أصنافها) ٢٩٦
 » (توسطها) ٣٢٥
 » (لا تحمل على المحدود) ٣٠٢
 » الأربع ٣٢
 » (تحتوؤ وسطى) ٢٩٤ وما
 بعدها
 » بالعرض ٢٩٦ — ٢٩٧
 » البعيدة ٩١ ، ٢٩٦
 » الذاتية ٤١ ، ٢٩٦
 » القريبة ٦ ، ٢٢ ، ٤٧ ، ٩١ ،
 ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٩٦
 العلل والمعلولات ٢٩٧ — ٢٩٨
 » » في الأمور الطبيعية ٣٠٥
 » المنعكسة وغير المنعكسة ٤٦
 العلم (مطلق العلم) ١١٠
 » الإلهي ١٣١ انظر العلم الأعلى
 » الأعلى = العلم الكلي = ما بعد الطبيعة
 ٣٠
 العلم بأن الشيء ٢٠٦
 » بلم الشيء ٢٠٦
 » بالقوة ١٨ ، ٦١
 » بالفعل ١٨ ، ٦١
 » السابق ١٨ ، ٦١

العلوم الكلية ١٣٢ وما بعدها
» اليقينية ٥٣

(ف)

الفصل ٢١ ، ٢٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤

فصل الجنس ٢٣

» النوع ٢٣

الفصول ٩٩ وما بعدها

» المقسمة ١٣٧

فضيلة بعض الأشكال ٣٦ ، ٢١٠

الفكرة ٦٠ ، ٢٥٩

الفلسفة الأولى ٣٠ ، ٨٧ ، ١٦٥ وما

بعدها ، ١٧٨ . انظر علم ما بعد الطبيعة .

الفهم ٤٠ ، ٢٥٩

(ق)

القسم الأولى ١٤١

» (في الحد) ٤٥ — ٤٦

» (لا تحتاج إلى معرفة كل شيء) ٣١٤

» المستوفاة ٢٨ ، ١٤٠

» المنطقية ٤٢

» (صلتها بالحد) ٢٧٤ وما

بعدها

القسم (النافعة في التحديد) ٣١٢ ، ٣١٥

القضايا (أقسامها) ١٩

» المتعارفة ١٩

القول المفصل ٥٢

القوى ٤٥

» حدها ٣٠١ وما بعدها

القياس الاستثنائي ١٨ ، ٢٢ ، ٦٠ ،

٩٠

القياس البرهاني ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦

» الجدلي ٥١

» الجزئي ٣٧ ، ٢٢٣

» الحلي ١٨

» الخطابي ٥١

» (قياس الخلف) ٢٢ ، ٩٠

» السوفسطائي ٥١

» الشرطي ٤٢

» الشعري ٥٢

» (قياس الغلط) ٢١٠

» المطلق ١٧ ، ٢١ ، ٥٥ ، ٥٦

» المقسم ٧٩

القياسات البرهانية ٥٥

» الشعرية ٦٣

(ك)

الكلي ١٣٥ وما بعدها ، ١٤٥ — ١٤٧

» الأولى ١٤٤ وما بعدها

» (الحكم عليه) ٧٢

كلية مقدمات البرهان ١٧٠ — ١٧٢ -

الكلية المطلقة ٩٧

» المقيدة ٩٧

الكليات الخمس ٢٣

مثال (واحد المثل) ٣٣
 المجهولات ٧٢ وما بعدها
 المحال الوجود ٧٢
 المحسوس ٤٨
 المحمول بالحقيقة (بالذات) ٣٧ ، ٢٢٥ —
 ٢٢٧
 المحمول بالعرض ٢٢٥ — ٢٢٧
 محمولات التعاليم ٣٤
 المحمولات الذاتية ٢٧ ، ٣٢
 » » في البرهان ٢٧ ، ١٢٥
 وما بعدها ١٣١
 المخيلات (القضايا) ٦٣
 المسألة ١٥٧
 » الامتحانية ١٩٣
 » العلمية ٣٤ ، ١٩٢
 » الهندسية ٣٤
 المسائل ٣٣ ، ٤٦ ، ١٩٠ وما بعدها
 » قد تكون مسألة واحدة ٣١٩
 مسائل العلوم ٢٩ ، ١٥٥
 المساواة
 المشبهة (القضايا) ٦٦
 المشترك (الاسم) ٣١٦ ، ٣١٧
 المشهورات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧
 المصادرة ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ،
 ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥
 المصادرة على المطلوب ٤٢

(ل)

اللغة اليونانية ٣٠٩
 اللوازم العرضية ١٣٢

(م)

مائة = ماهية ٦٩
 المادة (المقابلة للجنس) ١٠١
 الماهية ٤٤ ، ٥٢
 الماهية والوجود ٣٠١
 المبدأ الأول (= مبدأ التناقض) ١٩٠
 مبدأ برهان (الحد الذي هو) ٤٣ ، ٤٤
 مبدأ البرهان ٢٥ ، ١١٠ وما بعدها
 مبدأ الثالث المرفوع ٣٣ ، ١١٧ وما بعدها
 المبادئ ٣٣
 مبادئ البرهان ٢٦ ، ٤٧ ، ١١١ ، ١٢٠
 » » العلم بها ٣٣٠ وما بعدها
 المبادئ الخاصة ١٥٦ — ١٥٧
 المبادئ العامة ٣٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،
 ٢٥٢
 مبادئ العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٦٩ ،
 ١١١ ، ١٥٥ وما بعدها ، ٢٤٧
 وما بعدها
 مبادئ العلوم لا تبرهن ١٨٥ وما بعدها
 » » نوعان ٢٥٤ — ٢٥٥
 » القياسات ١٨ ، ٦٣ ، ٦٧
 » المقاييس (ليست متفقة) ٢٥١

مقدمات البرهان ٢٤ — ٢٨ ، ٣٢ ،

١٠٦ ، ١٣٥ وما بعدها

المقدمة الجدلية ١١٠

» العرضية ٢٩ ، ١٥٣

مقدمة غير ذات وسط ١١٠

» فطرية القياس ٦٤

المقدمات المغالطية الجدلية ٢٦

المقول على الكل ١٢٣ ، ١٣٥

المقولات العشر ٢٣٣

الملزوم ٦٠

ملكة البرهان ٥٦

المواد ٩٩ وما بعدها

» البرهانية ٥٥

» الجدلية ٥٥

الموجهات ٢٧

موضوع العلم ٣٣ ، ١٥٧

موضوعات العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ١٥٥

وما بعدها

موضوعات العلوم — اختلافها ١٦٢ وما بعدها

١٦٢ وما بعدها

(ن)

النتيجة (قديرون عليها بأسباب مختلفة) ٣٢١

نتيجة برهان ٤٤

نتائج البراهين ٢٥٣

النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٢٣ ، ٨٥

نظرية المثل الأفلاطونية ٣٣

المصادر ١٨٤ وما بعدها

المضاف ٩٠

مطلب أى ٦٨

» ما ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦٢ وما بعدها

» لم ٤١ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٢٦١

وما بعدها

مطلب هل ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦١ وما بعدها

المطالب ١٩ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٦٨ وما

بعدها ٢٦١ وما بعدها

المطلوب ٧٥

المطلقات (القضايا) ١٢٣

المظنونات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧

المعاني (المركبة) ٦٩

» (المفردة) ٩٩ ، ٧٠

المعرفة (نظرية) ١١

المقولات ٣٦

المقول (الكلّي) ٢٢٠ وما بعدها

المعلول ٤٤

» صلته بالعلة في الزمان ٣٠٣ — ٣٠٤

المغالطة ٥٦

المغالطات (البرهانية) ٢٦ ، ١١٦

» (الجدلية) ١١٦

المقبولات (القضايا) ٦٦

المقدمة الأولية ٢٨ ، ١٣٧

المقدمات البرهانية ١١٦

» البرهانية (مناسبتها لمطالبها) ١٧٤

وما بعدها

نقل البرهان ١٦٩

النوع ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١

(ى)

(هـ)

الهندسة ٣٣ ، ٣٥ انظر علم الهندسة

اليقين ٧٩ ، ٨٨-٨٩ ، ٩٥ ، ١٥٠

وما بعدها

(و)

وجوب النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٨٥

اليقين الحقيقي ٩٤

» الدائم ٩٠

الوسائط (بين حدى الإيجاب) ٢٢٩

اليقينية ٧٩

الوضع = القضية الموضوعة ١١٠ ، ١١١

ابن سينا

الشفاء

(المنطق، ٢)

٦ - الجدل

راجعته وقدم له

الدكتور ابراهيم مدكور

حقق النص وقوّمه وقدم له

الدكتور أحمد فؤاد الأهواني

الثقافة والارشاد القومى
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر
الدار المصرية للأليف والترجمة

بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

مَنْشُورَات مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْمُرَعَشِي الْجَنَفِي
قَم المقدّسة - ایران ۱۴۰۴ ق

الفهرس

صفحة	
(١)	تصدير للدكتور إبراهيم مدّاور
(٧)	مقدمة للدكتور أحمد فؤاد الأهواني
(٧)	نسبة الطوبىقا إلى الأرجانون
(٩)	ترجمة الطوبىقا إلى العربية
(١٢)	موضوع الطوبىقا
(١٦)	الجلد السينوى
(١٧)	منطق البرهان ومنطق الجدل
(٢٢)	أنواع المطاطبات
(٢٤)	تعريف الجدل
(٢٧)	السائل والمحجب
(٢٨)	المقادمة والسألة والوضع
(٢٩)	صناعة الجدل
(٣١)	منطق الرجحان
(٣٣)	منافع الجدل
(٣٦)	المواضع
(٣٩)	تفاضل المشهورات
(٤٠)	الحمل قضايا وجودية
(٤٢)	الجلد من مباحث القيمة
(٤٣)	موقف ابن سينا من القيم
(٤٥)	تحليل قضايا القيمة
(٤٦)	الأخلاقية
(٤٩)	علاقة القيمة
(٥٠)	الأفضل
(٥١)	الأولى
(٥٣)	الآثر
(٥٤)	خاتمة

الجدل

المقالة الأولى

- ٧ ... الفصل الأول ...
فصل (١) في معرفة القياس الجدلى ومنفصلته ...
- ١٥ ... الفصل الثانى ...
فصل (ب) في السبب الذى يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية ...
- ٢١ ... الفصل الثالث ...
فصل (ج) في بيان حد الجدل وتناوله للسائل والمحجب وإشباع القول فى السائل والمحجب ...
- ٣٤ ... الفصل الرابع ...
فصل (د) فى إثبات ما غلط فيه قوم من أمر القياس الجدلى وفى تعريف الموضوع والمقدمة وأسباب الشهرة وإعطاء السبب فى تسمية هذا الكتاب بالمواضع ...
- ٤٣ ... الفصل الخامس ...
فصل (هـ) فى التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات أخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل ...
- ٥٣ ... الفصل السادس ...
فصل (و) فى الأجزاء الأولى للمقاييس الجدلية وهى الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض ...
- ٦٣ ... الفصل السابع ...
فصل (ز) فى كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها فى المقولات ...
- ٧٢ ... الفصل الثامن ...
فصل (ح) فى تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية ...
- ٨١ ... الفصل التاسع ...
فصل (ط) فى الآلات التى تتم بها ملكة الجدل وطلب المواضع وهى أربع ...
- ٩٤ ... الفصل العاشر ...
فصل (ى) فى منافع هذه الآلات ...

المقالة الثانية

١٠٣	الفصل الأول
...	فصل (١) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من جوهر الوضع
١١٢	الفصل الثاني
...	فصل (ب) فصل في مثل ذلك
١٢٤	الفصل الثالث
...	فصل (ج) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من أمور خارجية
١٣٥	الفصل الرابع
...	فصل (د) في مثل ذلك
١٤٥	الفصل الخامس
...	فصل (هـ) في الأولى والآثر
١٥٢	الفصل السادس
...	فصل (و) في المواضع

المقالة الثالثة

١٦٥	الفصل الأول
...	فصل (١) في المواضع الجنسية
١٧٣	الفصل الثاني
...	فصل (ب) في مثل ذلك
١٨٤	الفصل الثالث
...	فصل (ج) في مثل ذلك
١٩١	الفصل الرابع
...	فصل (د) في مثل ذلك

المقالة الرابعة

٢٠٧	الفصل الأول
...	فصل (١) في مواضع أن الخاصة أجدت أم لم تجد
٢١٦	الفصل الثاني
...	فصل (ب) يشتمل على مواضع في أن الخاصة أعطيت أو لم تعط
٢٢٦	الفصل الثالث
...	فصل (ج) في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة

المقالة الخامسة

٢٤١	الفصل الأول
...	فصل (١) في الشروط الأول للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد
٢٥٠	الفصل الثاني
...	فصل (ب) في مواضع إثبات الحد وإبطال الخاصة
٢٦٣	الفصل الثالث
...	فصل (ج) في مواضع مثل التي مرت
٢٧١	الفصل الرابع
...	فصل (د) في مثل ذلك
٢٨٤	الفصل الخامس
...	فصل (هـ) في مثل ذلك

المقالة السادسة

٢٩٣	الفصل الأول
...	فصل (١) في مواضع هو هو والغير

المقالة السابعة

٣٠١ الفصل الأول
...	فصل (١) في وصايا السائل وأكثرها في المقدمات
٣١١ الفصل الثاني
...	فصل (ب) في وصايا السائل وأكثرها في أحوال القياس والاستقراء وفيه ذكر
...	ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل إعطاء السبب فيه
٣٢٠ الفصل الثالث
...	فصل (ج) في وصايا المحيب
٣٣١ الفصل الرابع
...	فصل (د) في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس
...	المستحق للتبكيك وأصناف ذلك وفيها أصناف المصادرة على المطلوب
...	الأول والمصادرة على المقابل المطلوب

تصدير

للدكتور ابراهيم مذكور

بدأ البحث العلمى لدى اليونان فى صورة حوار ونقاش ، إن فى شئون الكون أو فى شئون الإنسان . وفى ضوء ذلك حدد موضوعه ، ورسم منهجه ، وأقيمت مبادئه . وقد بلغ هذا الحوار أشده فى أواسط القرن الخامس قبل الميلاد على أيدى السوفسطائيين ، الذين اتخذوا منه حرفة ترمى إلى جمع المال وكسب المواقف المختلفة بالحق وبالباطل . ثم جاء سقراط فتقوم أودهم ، وردة على مغالطاتهم ، وحول الحوار إلى ضرب من الجدل ، إلى ذلك "التوليد" الذى يقوم على أسئلة دقيقة محكمة تؤدي إلى تحديد المعنى وكشف الحقيقة .

ولقد سار أفلاطون على نهج أستاذه ، فسلك سبيل الحوار فى أغلب مؤلفاته . ومحاورات الشباب ، أو السقراطية ، لا تعبر عن آراء سقراط فحسب ، بل تردد لغته وأسلوبه ، وتسجل نقاشه وجدله . وفى محاورات الكهولة والشيخوخة يستكمل الجدل الأفلاطونى أدواته ، ويصبح منهجا واضحا للبحث والدراسة . يقسم ويصنف ، ينتقل من فكرة إلى أخرى ، ومن قضية إلى قضية ، حتى يصل إلى عالم المثل والمعانى الأزلية . والجدل الحق هو ذلك الذى ينظر إلى العلوم نظرة شاملة ، ويدرك حقائق الأشياء . وأضحى الأكاديمية معهدا لتخريج جديلين حقيقيين .

ولم يكن بد من أن يتأثر أرسطو بذلك كله ، ويأخذ بقدر من الحوار والجدل . وله فى شبابه محاورات شبيهة بالمحاورات الأفلاطونية ، وما منطقته فى جملته إلا وليد الجدل السقراطى الأفلاطونى . بيد أنه يوم أن اهتدى إلى نظرية القياس هان عليه أمر الجدل ، وعده مجرد مران ذهنى لا يباغ مستوى المنهج العلمى . وكتاب

”طوبيقا“ من مؤلفاته العلمية الأولى ، و باب من أبواب دراساته المنهجية ، وفيه آثار أفلاطونية واضحة . ويظهر أنه لم يكتب دفعة واحدة ، وضعت أجزاؤه الستة الوسطى أولا ، ومهدت لنظرية القياس . ثم أضيف إليها الجزءان الأول والثامن بعد كشف هذه النظرية لربطها بالجدل في عمومها ^(١) .

*
* *

ترجم هذا الكتاب إلى العربية غير مرة في القرن التاسع الميلادي ، وعلى أيدي مترجمين ممتازين ، في مقدمتهم إسحق بن حنين ويحيى بن عدى . وترجمت معه أجزاء من شروحه اليونانية ، الإسكندر الأفروديسي وأمونيوس وثامسطيوس ، ومنها ما لم يصلنا في لغته الأصلية . وما إن ترجم حتى سارع الباحثون في العالم العربي إلى تفسيره واختصاره ، ففسر متى بن يونس ، أستاذ الفارابي ، جزءا منه ، وشرحه الفارابي نفسه وخلصه . وعنى به يحيى بن عدى ، تلميذ الفارابي ، عناية خاصة ، ووضع له تفسيراً شاملاً في نحو ألف ورقة ، ثم امتدت هذه العناية إلى ابن سينا وابن رشد .

وله أثرٌ في العالم الإسلامي ، حيث كان الحوار بالجدل والأخذ والرد بدرجة لا تقل عما كانت عليه في أثينا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد . عدَّ جزءاً من المنطق الأرسطي ، وأفاد منه المسلمون في جدلهم ، وبخاصة أهل الفرق والفلاسفة والمتكلمون . وإذا كان المناطق المتأخرون قد أهملوه نوعاً ، فإنه كان مصدراً هاماً لعلم إسلامي جديد هو ”علم آداب البحث والمناظرة“ ^(٢) .

وقد وقف عليه ابن سينا الفن السادس من منطق ”الشفاء“ الذي نخرجه اليوم تحت عنوان ”كتاب الجدل“ وفيه ولا شك بحث شامل ودرس مستفيض ،

(1) Maier, Syllogistik des Aristoteles, Tübingen 1896 — 1930 t 11, p 98; cf. Ross, Aristotle, London, 1930, p 56

(2) Madkour, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris 1934, p, 234.

في لغة سهلة وأسلوب واضح ، وإن كان يجارى "طوبيقا" أرسطو إلى درجة عز معها ما امتاز به الأستاذ الرئيس من دقة التبويب. والواقع أن "طوبيقا" ليست على غرار ما عرف في المؤلفات العلمية الأرسطية الأخرى من منهج واضح وعناية بالمبادئ والأمور الكلية ، ويحاكيه "الجدل" السينوى الذى يعوزه أحيانا أن يعنون لبعض الفصول عنوانا دقيقا محكما . وباختصار لا يكاد يخرج "جدل" ابن سينا عن "طوبيقا" أرسطو إلا في بعض التفاصيل والجزئيات ، وبخاصة ما اتصل ببعض المناقشات الإسلامية ، كالخصوصية حول خلق القرآن .

وأساس الاستدلال الجدلى عند ابن سينا أنه قياس يقوم على مقدمات مسلمة بوجه عام أو من المتجادلين على الأقل ، فهو أدنى رتبة من الاستدلال البرهانى الذى يقوم على مقدمات يقينية . وما هو إلا نحو من أنحاء القياس ، ومظهر من مظاهر تطبيقه . والواقع أن القياس الأرسطى الصحيح لا يختلف مطلقا من ناحية صورته ، وإنما يرجع اختلافه فقط إلى مادته ^(١) . فإن كانت مقدماته يقينية فهو برهانى ، وإن كانت ظنية فهو جدلى ، وإن كانت مغالطة فهو سوفسطائى ، وإن كان الظن فيها مرجوحا وأريد بها مجرد الإقناع فى الأمور الجزئية المدنية فهو خطابى ، وإن كان مبعتها الخيال فهو شعرى . تلك قسمة خماسية مقررة لدى كبار فلاسفة الإسلام ، وعلى أساسها عدت الخطابة والشعر جزئين من أجزاء المنطق ^(٢) . وأرسطو نفسه أميل إلى أن يشمل قياسه كل استدلال ، ولا يتردد فى أن يربط الجدل والمغالطة بالبرهنة العلمية ، وهى تخضع جميعا لقوانين منطق واحد .

ويقود هذا التقسيم إلى نظرية أخرى سيكلوجية واجتماعية قال بها الفارابى وابن سينا وابن رشد ، وملخصها أن الناس متفاوتون فى إدراكهم ومدى تقبلهم

(١) ابن سينا ، كتاب الجدل ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٩.

(٢) Madkour, L'organon, p. 11 - 14.

للحجج والبراهين . فمنهم من اتسعت ثقافته واكتمل إدراكه ، بحيث يقوى على تفهم البرهنة اليقينية ، وهؤلاء هم الخاصة من فلاسفة وعلماء . ومنهم من ضاق علمه وقصر إدراكه ، فيقنع بالأمور المسلمة والمشهورة ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك جماعة الجدليين من أصحاب الفرق . ومنهم من لم تتوفر له ثقافة ولا فكر ناضج ، وتكفيه الأدلة الخطابية ، وهؤلاء هم العامة والدهماء . والأدلة الخطابية في الواقع باب من أبواب البرهنة الجدلية ، وكل ما فيها أنها تعتمد على مقدمات أقل شهرة وأقل رجحانا .

ومن الحكمة أن يخاطب الناس على قدر عقولهم ، فتكون للخاصة لغة تختلف عن لغة غيرهم . ومن الخاطئ أن تخاطب الجماهير بلغة الفلاسفة والعلماء ، وفي هذا ما فيه من بلبلة واضطراب . تبدو أهمية الجدل والخطابة في الأمور الدينية والمدنية ولا يزال لهما شأنهما في دور القضاء والمجالس النيابية ، ويعول عليهما في القيادات السياسية والاجتماعية .



ففي نشر "كتاب الجدل" إحياء لتراث قيم ، وتقدير لمادة غزيرة في المحاور والمناظرة . وقد اضطلع بتحقيقه الدكتور أحمد فؤاد الاهواني ، وقضى في ذلك عدة سنين ، معولا على تسعة من أهم مخطوطات "الشفاء" . وهاهوذا يخرج اليوم بعد أن استكمل أجهزته العلمية ، وعلى أساس نص مختار مضاف إليه في الهامش الروايات الأخرى .

ولم يقنع بذلك ، بل ضم إليه مقدمة مستوعبة ، فيها تاريخ وتحقيق ، وتحليل ومقارنة . عرض "طوبيقا" أرسطو ، فأشار إلى موضوعه ، وحدد منزلته من "الأرجانون" ، وبين كيف ترجم مع بعض شروحه القديمة إلى العربية . وحلل "الجدل" السينوى تحليلًا دقيقًا ، مقارنة بينه وبين "طوبيقا" ، ففصل القول في أنواع المخاطبات ، والوسائل والحجج ، والمقدمة والمسألة ، والشهرة والغلبة .

ووقف طويلا عند صلة الجدل بمباحث القيمة ، وشاء أن يستدل من ذلك على أن ابن سينا قال بأحكام قيمة إلى جانب الأحكام الوجودية ، وأنه تبع لهذا يفرق بين منطق الرجحان ومنطق اليقين ، أو بعبارة أخرى بين منطق الجدل ومنطق البرهان .

ولا نزاع في أن فكرة القيمة لم تغب عن ابن سينا ، كما لم تغب عن أفلاطون وأرسطو ، وقد ألم بها في بحوثه السياسية والأخلاقية ، أما أنه ذهب إلى فاسفة القيمة ، فهذا ما يعز لإثباته ، أو أنه يفرق بين أحكام قيمة وأخرى واقعية ففي هذا توسع في حمل الماضي على الحاضر . والقول بالأفضل والأولى والآثرا يعنى حتما القول بأحكام قيمة ، لا سيما ونظرية الحكم كلها في أساسها السيكلوجي وجانبها المنطقي لم تتضح تماما في الفلسفة القديمة ولا المتوسطة ، ومباحث القيمة بوجه عام من صنع هذا القرن وأثرىات القرن الماضي .

وعلى اقتراض أن ابن سينا قد قال بأحكام قيمة ، فهو يخضعها أيضا لمنطق القياس ، لأن وحدة المنطق عنده أمر لا شك فيه . ومنطق الاستقراء نفسه لا يرتضى منه ، على غرار أرسطو ، إلا الاستقراء الكامل الذى يرده إلى قياس من الشكل الأول^(١) . وانتمرة التامة بين منطق اليقين ومنطق الرجحان ، أو بين منطق الضرورى ومنطق المحتمل التى قال بها بمص قدماء الشراح ، لا تخلو من خلط بين المنطق الأرسطى والمنطق الرواقى . ذلك لأن البرهنة الجدلية عند ابن سينا وأستاذة أخت البرهنة العلمية، تخضعان معا لشروط القياس وأشكاله وأضرابه والفرق بينهما فى المرتبة لا فى النوع .

وبعد ، ففي تحقيق ” كتاب الجدل “ ونشره جهد صادق ، ومساهمة قيمة يقدرها الباحثون فى تاريخ المنطق عامة .

ابراهيم مذكور

(1) Madkour. L'Organon, p 217 — 221.

مقدمة

للدكتور أحمد فؤاد الأهواني

نسبة الطوبيقا إلى الأرجانون :

يأتى "الطوبيقا" فى الترتيب قبل "السفسطة" مباشرة .

وليس هذا الفصل بين الكتّابين من عمل أرسطو ، إذ يلوح أن صاحب المنطق كان يعدّها كتابا واحدا ، لأنه أشار إلى "السفسطة" مرتين تحت عنوان "الطوبيقا" ^(١) . وقد ذكرنا فى المقدمة ^(٢) التى مهدنا بها لنشر السفسطة إلى أن: "كتاب السفسطة ليس إلا ملحقا لكتاب الجدل ، وأن الجدل إذا كان مؤلفا من ثمانية كتب ، فإن السفسطة تؤلف الكتاب التاسع والأخير ، ولم يظهر من المحدثين بعد ذلك من شك فى هذه الصلة" .

ولا يخرج ما كتب "تريكو" فى مقدمته لترجمة "الطوبيقا" عما ذكر فى مقدمة السفسطة إذ يقول ما فحواه : إن تأليف الطوبيقا يبدو فى مجموعه سابقا على تحرير "التحليلات الأولى" و "التحليلات الثانية" ، ويلوح أنه أكثر صلة بالكتب الأولى من الأرجانون . والأرجح أن الجزأين من الثانى إلى السابع أقدم من بقية أجزاء "الطوبيقا" ، وهى تأتى مباشرة بعد "المقولات" . ذلك أن

(١) أظفر مقدمة فورستر لترجمة الطوبيقا صفحة ٢٦٥ ، طبعة لوب

Loeb Classical Library · Aristotle : Organon ; Posterior Analytics ; Topica ; translated by Tredennick and Forster, 1960

وقد ترجم التحليلات الثانية تريدينك مع كتابة مقدمة فى عشرين صفحة .

أما فورستر فهو الذى ترجم الطوبيقا ، وكتب مقدمة فى سبع صفحات ، وتوفى قبل نشر الكتاب الذى صدر ١٩٦٠

(٢) الشفاء ، السفسطة ، ١٩٥٨ ، صفحة ١ — ٢٥

نظرية البرهان كانت لا تزال مجهولة ، فضلا عن أن معنى المصطلحات ينحلو من الدقة الفنية . مثال ذلك هذان المصطلحان συλλογιζεσθαι, συλλογισμός فلمهما يستخدمان للدلالة على الاستدلال بوجه عام ، ولا يدلان أبدا على الاستدلال القياسي كما يعرفه أرسطو في بداية كتاب ” انقياس “ . على العكس من ذلك يدل كثرة استعمال الفعل μετέχειν^(١) على بقايا من الجدل الأفلاطوني .

وكان معظم قدماء المفسرين يذهبون إلى أن منطق الرجحان مختلف تماما عن منطق البرهان، لأنه منطق لا يمكن أن يوصل إلى الحقيقة العلمية ، فهو منطق ينطبق على ميدان آخر . على العكس من ذلك يرى المحدثون أنه ضرب من الارتياض الممهّد إلى نظرية البرهان ، وهي نظرية يرى أرسطو في مذهبه أنها يجب أن تكمل الجدل التقليدي ، كما كان يمارسه أفلاطون والسفسطائيون ، بل أرسطو نفسه^(٢) .

وفسر الإسكندر الافروديسي ” الطوبيقا “ ، وعول العرب على تفسيره ، كما رجع إليه المترجمون اللاتين في العصر الوسيط ، واستعان به تريكو في ترجمته الحديثة^(٣) وقد رجع العرب بجانب تفسير الإسكندر إلى شرح ” أمونيوس “ الذي عاش في النصف الثاني من القرن الخامس إلى أوائل السادس الميلادي ، درس في أثينا ، وكان من تلامذة ” برقلوس “ كما كان أستاذ ” سمبليوس “ . فقدت شروحه على أفلاطون وأرسطو ، ولكن عرفها العرب .

(١) أي يشارك .

(٢) Aristotelis, Organon, Les Topiques, Traduction par Tricot ; 2ème éd. Paris, 1950

(٣) Aristotelis Topicorum libros octo Commentario, ed. M. Wallies, Berlin, 1891

ترجمة الطوبيقا إلى العربية :

ذكر ابن النديم في الفهرست — ونقل القفطى كلامه بنصه — أسماء من نقلوا الكتاب من اليونانية إلى السريانية ، ومن السريانية إلى العربية ، ومن فسرهم من العرب ، فيما يلي :

« الكلام على طوبيقا :

نقل إسحاق هذا الكتاب إلى السرياني ، ونقل يحيى بن عدى الذى نقله إسحاق إلى العربى ، ونقل الدمشقى منه سبع مقالات ، ونقل ابراهيم بن عبدالله الثامنة ، ويوجد بنقل قديم .

الشارحون :

قال يحيى بن عدى فى أول تفسير هذا الكتاب : إني لم أجد لهذا الكتاب تفسيراً لمن تقدم إلا تفسير الإسكندر لبعض المقالة الأولى ، وللمقالة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة ، وتفسير أمونيوس للمقالة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ؛ فعولت على ما قصدت فى تفسيري هذا على ما فهمته من تفسير الإسكندر وأمونيوس ، وأصلحت عبارات النقلة لهذين التفسيرين .

والكتاب بتفسير يحيى نحو ألف ورقة .

ومن غير كلام يحيى شرح أمونيوس للمقالات الأربع الأولى ، والإسكندر للأربع الأواخر إلى الاثنى عشر موضعاً من المقالة الثامنة .

وفسر ثامسطيوس "المواضع" ^(١) منه .

(١) المقصود المقالات من الثانية إلى السابعة من الطوبيقا ، وهى التى تبحث فى المواضع .

وللفارابي تفسير هذا الكتاب ، وله مختصر فيه .

وفسر "متى" المقالة الأولى .

والذى فسرهُ أمونيوس والإسكندر من هذا الكتاب نقله إسحاق .

وقد ترجم هذا الكتاب أبو عثمان الدمشقي « .

وهناك إشارات مختلفة في المخطوط ^(١) العربي لمنطق أرسطو عند الكلام على طوبيقا ، توضيح الأصل المترجم عنه ، وتكشف عن المترجمين والمفسرين والمصححين . وقد نسخ الأرجانون بما فيه الطوبيقا عن نسخة كانت يملكها الحسن بن سوار المنطقي . ففي آخر المقالة الثانية يذكر الناسخ ما نصه : " نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نُسَخ نظر فيها على أبي بشر متى ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني ، وأصلحه على ما أوجبه النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه الثانية نسخة عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ، وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضاً اليوناني وصححنا بحسب ذلك ، فكان أيضاً موافقا " ^(٢) .

وجاء في أول الكتاب ما نصه : " المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبي عثمان الدمشقي " . وكان الدمشقي من جلة النقلة ، يترجم عن السريانية نقلا جيدا

(١) نشر الدكتور عبد الرحمن بدوي الطوبيقا في مجلة الأرجانون بعنوان منطق أرسطو الجزء الثاني ١٩٤٩ ، ص ٤٦٩ ، إلى الجزء الثالث ، ١٩٥٢ ، ص ٧٣٣ — وقد درس الدكتور خليل الجرا المخطوط بمناسبة بحثه عن المقولات انظر Khalil Georr, Les Catégories d'Aristote, Beyrouth, 1948

(٢) بدوي ، منطق أرسطو ، ج ٢ ، ص ٥٣١ ، ٥٣٢

بحسب المعنى ، مع مطابقته للأصل ، وفي التعليقات المذكورة في هذه النسخة ما يدل على ذلك ، ففي أول المقالة الثانية يقول : ” قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الطاقة والحرص ، ولم أجد فيها ما وجدته في غيرها من سقم ، فأعلم عليه “ .

أما المقالة الثامنة ، فهي بنقل مترجم يسمى إبراهيم بن عبد الله .

وقد ترجم هذا الكتاب على ما جرت به العادة في عصر الترجمة أكثر من مرة . وقد صرح ابن النديم بذلك ، حين قال إن إسحاق نقله إلى السرياني ، ونقله يحيى بن عدي إلى العربي ، ثم نقله الدمشقي . وأضاف بعد ذلك ” ويوجد بنقل قديم “ .

ولعل هذا يوافق الخبر الذي أورده ” كراوس “ في بحثه عن التراجم المنسوبة لابن المقفع . ذلك أن الجاثليقي طيماثاوس كتب إلى القسيس فيثون رسالة عن ترجمة طوبيقا إلى العربية . وكان طيماثاوس معاصرا للرشيد الذي أمره : ” بترجمة كتاب طوبيقا لأرسطو الفيلسوف من السريانية إلى العربية “ . فقام طيماثاوس بنقله من اليونانية إلى السريانية ، ونقله ” الشيخ أبونوح “ من السريانية إلى العربية . والسبب في ذلك أن الكتاب كان مترجما ترجمة غنة لفظا ومعنى ^(١) .

وعلى الرغم من أن عناية السريان حتى القرن السادس لم تكن تتجاوز في منطق أرسطو كتاب ” التحليلات “ ، إلا أن الطوبيقا لقي عند العرب منذ عصر الترجمة عناية كبيرة ، فنقل نقلا أول ، وثانيا ، وروجعت الترجمة ، وصحح النقل .

(١) عبد الرحمن بدوي ، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

والترجمة العربية الموجودة بين أيدينا - وهى الترجمة الأخيرة - من عمل الدمشقي .
وهى جيدة سواء من جهة المصطلحات أم من جهة العبارة .

وعنوان الكتاب باليونانية طوبيقا τοπικά ، فدرج العنوان باسمه اليونانى
فى العربية ، كما قالوا : إيساغوجى ، وقاطيغورياس ، وبارى أرمينياس ،
وأنالوطيقا . ثم أخذ المترجمون ينظرون فى المعنى المقصود من الاسم اليونانى ،
ووضعوا له ما ينطبق عليه فى اللسان العربى ، فقالوا : ” الجدل ” .

والجدل يقابل المصطلح اليونانى كما ورد فى ابتداء الكتاب ، حيث يقول
أرسطو : فينبغى أن نقول أولاً ما هو القياس ، وما هى أصنافه ، حتى يحصل لنا
” القياس الجدل ” διαλεκτικός συλλογισμός [100a,23]

وسنشير إلى كتاب أرسطو باسم ” طوبيقا ” ، وإلى الترجمات وإلى كتاب
ابن سينا باسم ” الجدل ” .

موضوع الطوبيقا :

لما كان ابن سينا يحاذى إلى حد كبير أرسطو ، فسنعرض فى إيجاز لموضوع
الطوبيقا قبل الانتقال إلى الكلام عن كتاب الجدل السينوى .

الغرض من الطوبيقا كما بين أرسطو فى استهلال الكتاب : الاستدلال
من المقدمات الذائعة ، وتجنب التناقض . أو كما جاء فى الترجمة العربية القديمة :
” إن قصدنا فى هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً يتهياً لنا به أن نعمل من مقدمات
ذائعة قياساً فى كل مسألة نقصد ؛ وأن نكون إذا أجبتنا جواباً لم نأت بشئ
مضاد ” .

والقياسات ضربان أساسيان ، أحدهما البرهاني وهو موضوع التحليلات ،
والآخر الجدلي ، وهو موضوع هذا الكتاب .

والقياس الجدلي يؤخذ بمعينين : الأول ترتيب مقدمات يتوصل منها إلى نتيجة ،
غير أن المقدمات راجحة غير يقينية ، وباصطلاح القدماء ذائعة أو مشهورة . وهذا
الضرب من الجدل يُسلك الجدل في جملة القياس بمعناه الأرسطي المعروف .

والثاني المحاور الجدلية بين شخصين أحدهما سائل والآخر مجيب . وهي حوار
حقيقي ، والمصطلح اليوناني نفسه يدل على ذلك ، لأنه مركب من مقطعين ” ديا “
δια أى اثنين ، و” لكتيكون “ λεκτικον بمعنى قول ، فهو القول
الدائر بين شخصين . والحوار والجدل أصلهما واحد من جهة اللفظ ، فالجدل
في معناه الأصلي وصورته البسيطة حوار يضع فيه السائل للمجيب سؤالا يجيب
عليه المجيب بنعم أولا^(١) .

ونحن نعلم أن المنهج الفكري بدأ عند سقراط والسفسطائيين حوارا ، وأصبح
عند أفلاطون جدلا ، ثم تطور عند أرسطو قياسا وبرهانا . ومن المسلم به عند
مؤرخي الفلسفة أن محاورات أفلاطون تنطوي على بعض البذور التي تطور عنها
المذهب الأرسطي في البرهان .

ويفترق القياس الجدلي عن البرهاني من جهة ، وعن المارئي من جهة أخرى .

ذلك أن مقدمات القياس البرهاني يقينية ومباشرة ، ولذا كان هذا القياس عليا .
على حين أن مقدمات القياس الجدلي ليست يقينية ولا مباشرة ، بل ” راجحة “ ، أى
ذائعة مشهورة يقبلها كل الناس ، أو معظمهم ، أو الحكماء منهم .

أما القياس الممارى فمقدماته راجحة في الظاهر لا في الحقيقة ، فالفرق بينه وبين
الجدلي هو فرق ما بين الظاهر والحقيقة ، بين الباطل والحق .

ومع أن الجدل ليست له منزلة العلم اليقيني ، إلا أنه مطلب ليس عبثا لا طائل
وراءه ، كالحال في المراء ، أو الجدل لمجرد الجدل . وقد حدد أرسطو للجدل
فوائد ثلاث :

(١) الارتياض .

(٢) الدربة على جدال الخصوم .

(٣) النفع في العلوم .

وقد أفاض أرسطو في بيان الفائدتين الأولى والثانية ، ولكنه لم يوضح تماما
كيف يعين الجدل في طلب العلوم . فهو يقول إنه يكسبنا القدرة على مناقشة
ما يؤيد الدعوى أو يعارضها ، فنتمكن بعد ذلك من التمييز بين الحق والباطل .
وأیضا فلا سبيل إلى معرفة مبادئ العلوم إلا بأخذها من الآراء المشهورة لدى
العلماء . وهذا يناقض ما قرره في كتاب ” البرهان “ من أن الاستقراء أحد الطرق
الموصلة إلى مبادئ العلوم ، وأن طريقها الآخر هو الأوليات التي تحصل في العقل
بالفطرة .

والمقدمات التي منها تستنبط النتائج هي أحكام تتركب من موضوع ومحمول .
ولذلك نظر أرسطو في العلاقة بينهما ليتين من هذه العلاقة مبالغ يقين الحكم .
فالمحمول إما أن يعبر عن الجنس أو الفصل أو الخاصة أو العرض . وقد اعتبر
أرسطو الجنس والنوع شيئا واحدا . وتلك المحمولات الأربعة هي أساس تصنيف
فرغوريوس للكليات التي أضاف إليها النوع . ولا نزاع أن مرتبة العلاقة بين الموضوع
والمحمول إذا كانت خاصة أو عرضا أقل منها إذا كانت جنسا أو فصلا .

وقد اختص الكتابان الثاني والثالث ببحث العرض ، والرابع والخامس ببحث
الجنس والخاصة ، والسادس والسابع الحد . ويسمى أرسطو هذا البحث الشامل
للكتب من الثاني إلى السابع بالمواضع . ومصطلح الوضع τóπος من الصعب
تعريفه باعتراف المحدثين . ويحاول "فورستر"^(١) تفسير المواضع بأنها هي "المواضع
المشتركة" Common places في المناقشة أو الحجّة . وترجم بالفرنسية باصطلاح
Lieux Communs^(٢) . أو هي المبادئ العامة للرجحان التي تشبه البديهيات
بالنسبة إلى القياس البرهاني . وهي من هذا الوجه تصنيف يستمد منه
الاستدلال الجدلي حججه .

ولم يعد الآن محل لبحث المواضع التي كانت تعد عند أرسطو نقطة البداية
في الجدل ، فقد كانت آخر محاولة في الفكر الإغريقي نحو ثقافة عامة تسعى إلى مناقشة
كل لون من ألوان المعرفة دون دراسة مبادئها الأولى الملائمة لها ، وهي الحركة التي

(١) المرجع السابق ص ٢٦٩ من مقدمة ترجمة الطويبقا .

(٢) انظر قاموس لالاند الفلسفي ، ومقدمة تريكو . وانظر الفصل الذي كتبه روس عن منطق الجدل في كتابه

"أرسطو" ص ٥٧ — ٥٩ Ross, Aristotle, London, 1949

حمل السفسطائيون لواءها . ولكن أرسطو يمتاز عن السفسطائيين بأنه كان يحاول معونة المفكرين على البحث المعقول بغير معرفة خاصة ، لا الظفر بالشهرة ، أو الكسب من التظاهر بالحكمة .

ثم عدل أرسطو عن هذا الطريق ، وبين للناس طريقا آخر أوثق وأفضل ، وهو المنهج العلمى ، وبذلك كان كتاب ” البرهان “ العلة فى أقول نجم ” الجدل “ .

الجدل السينوى :

ليس ” الجدل “ السينوى ترجمة لطوبيقا أرسطو .

وهو أيضا ليس تفسيراً أو شرحاً على نحو ما كان يصنع شراح أرسطو ، على الرغم من محاذاة ابن سينا فى ” الجدل “ لترتيب الطوبيقا وأفكاره . فقد كانت منزلة صاحب المنطق طاغية على الفكر الفلسفى ، وبخاصة فى المنطق ، بحيث كان من الصعب الخروج على الأصول التى استنبطها وجعلها أساساً للفكر . وقد وصفه ابن سينا بالعظمة والنبوغ والعبقرية ، وبلوغ مرتبة الكمال فى العلم ولا زيادة بعده لمستزيد ، وقد خاطب الشيخ الرئيس فى آخر كتاب ” السفسطة “ معشر المتعلمين قائلاً : « تأملوا ما قاله هذا ” العظيم “ ... وهل نبغ من بعده من زاد عليه فى هذا الفن زيادة ؟ كلا ، بل ما عمله هو التام الكامل . . . » واعترف ابن سينا أنه بعد الاعتبار والاستقراء والتصفح لم يجد مذهبا يخرج عليه ، اللهم إلا فى ” تفاصيل لبعض الجمل “ (١) .

هذا المنهج المقرر فى آخر السفسطة ، من محاذاة ما كتبه أرسطو فى الخطوط الرئيسية العامة ، والاختلاف عنه فى شىء يسير من التفاصيل ، هو المنهج السينوى المطبق فى ” الجدل “ .

(١) الشفاء ، السفسطة ، ص ١١٤ .

وأول اختلاف نلقاه هو اختلاف المظهر الخارجى لكل من الكتّابين ، فعنوان كتاب أرسطو ” الطوبىقا “ ، وكان ينبغى أن يكون فى العربية ”المواضع“ ، ولكن ابن سينا جعله ”الجلد“ . هذا التحول من المواضع إلى الجلد يفصح عن تغيير فى وجهة النظر المنطقية إلى موضوع البحث ، أتكون المواضع هى محور الارتكاز فى هذا المنطق أم الجلد نفسه . هذا التحول فى العنوان يعبر عن تفسير معين لمنطق الجلد ، هو عند ابن سينا منطق رجحان يختلف عن منطق البرهان ، بمقدار ما يتميز ميدان الرجحان عن البرهان ؛ فالأول يلائم المباحث الإنسانية من دين وأخلاق وسياسة ، والثانى يتصل بالعلوم الطبيعية بوجه خاص .

والخلاف الثانى فى المظهر أيضاً ؛ ولكنه ليس بذى بال ، لأنه لا يتجاوز تقسيم الكتاب إلى مقالات وفصول . فالطوبىقا ثمان مقالات ، والجلد سبع . وفصول كل مقالة عند ابن سينا فيها شئ من الإطناب ، ومن الشرح ، ولكن فى ثناياها نظرات جديدة وتحليلات مبتكرة ، هى التى سنبرزها ونقف عندها .

منطق البرهان ومنطق الجلد :

الفصل الأول من المقالة الأولى مقدمة سينوية أصيلة ، يكرر فيها ابن سينا ما ذكره فى المدخل إلى منطق الشفاء عن ماهية الإنسان بالحقيقة ، والمكمل له ، وما ينبغى تحصيله لبلوغ هذا الكمال ، من معرفة نظرية فقط ، أو معرفة عملية تضاف إليها . ولما كانت أجزاء المنطق السابقة على الجلد هى المقولات والعبارة والقياس والبرهان ، وكان المنطق متسلسلا بعد ذلك إلى الجلد والفسطة ، ثم الخطابة والشعر ، كان لا بد من استعراض سريع للمعرفة المكتسبة بطريق

المنطق إلى البرهان ، حتى يتبين مكان الجدل من المنطق عموماً . إنَّ سبيل تلك المعرفة المكتسبة هو : " القياس اليقيني ، والقياس اليقيني هو البرهان " (١) .

ولكن القياسات ليست مقصورة على القياس الصوري الذي سبق بحثه في التحليلات الأولى ، ولا على القياس اليقيني الذي هو موضوع التحليلات الثانية أو البرهان ، وإنما هناك أنواع أخرى من القياسات ، ومنها الجدلية ، النافعة في « الأمور المشتركة » . " ويجب أن نتعلم هذه الأصناف أيضاً ، لما لا تخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها في الأمور المدنية من الضرورة " (٢)

يقرر ابن سينا بما لا يدع سبيلاً إلى الشك منذ أول الكتاب أن الجدل نافع وضروري لسياسة المجتمع ، وما تحتاج إليه هذه السياسة من دين وأخلاق وسياسة حكم ، وهي التي أطلق عليها " الأمور المدنية " . هذا التصريح الواضح الحاسم حدد معالم الطريق تحديداً متميزاً ، وفصل بين منطق البرهان ومنطق الجدل ، من جهة أن موضوع منطق البرهان الطبيعيات ، وموضوع منطق الجدل الإنسانية (٣) .

مقدمات المنطق الأول موضوعة بحسب الطبيعة ونفس الحق ، ومقدمات المنطق الثاني مشهورة ، أو متسلسلة ، إما من جمهور أهل الصناعة ، وإما من جمهور الناس .

(١) الجدل ، ص ٧

(٢) الجدل ، ص ٨

(٣) يتابع ابن سينا أرسطو عند الكلام عن منافع الجدل أنه نافع في العلوم ، وأن المواضع منها مطلقة ومنها طبيعية ، ومنها خلقية ، غير أن ابن سينا مع اعترافه بأن هناك مقدمات جدلية طبيعية ، إلا أنها تتبع طريقاً آخر خلاف الجدل — انظر الجدل ص ٥٠ — وما تذكره في هذه المقدمة فيما بعد .

المنطق الأول ، لأنه يقينى ، فلا بد أن يدعى له الإنسان حتى لو انفرد مع نفسه ، بمعنى أن العقل الصريح فى الإنسان لا بد أن يقبله ، ما دام يعتمد من جهة الصورة على مقدمات إذا رتب ترتيبا معيننا لزم عنها نتيجة بالضرورة . أما المنطق الثانى فلا يخاطب به الإنسان نفسه ، بل : ” منفعته المخصوصة به هو فى أمر مشترك ، وفى أن يخاطب غيره ”^(١) . والأول منفعته للإنسان مع نفسه بالذات ومع غيره بالعرض ، والثانى منفعته للإنسان مع غيره بالذات ومع نفسه بالعرض .

والغرض من المنطق الأول معرفة المجهول بالطريق اليقينى ما دام الفكر ترتيب أمور معلومة ليتأدى منها إلى أن يصير المجهول معلوما . ولكن الغرض من المنطق الثانى ” الغلبة ” أساسا . والغلبة تغليب ، والتغليب ترجيح رأى على آخر ، واستحسان مقدمة مشهورة عن مقدمة أخرى . ومن هنا كان منطق الجدل منطق رجحان . وفى ذلك يقول ابن سينا : ” وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرجح بينها ترجيحا بعد ترجيح ، حتى ربما يلوح له الحق ويخرج به إلى اليقين لكن هذا النفع ، والنفع الأول^(٢) ، ليس هما عنه بما هو قياس ؛ فإن القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول — مما عددناه — نفعه بشئ يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة . والثانى نفعه بشئ يعرض أن ينكشف عن حال مقدماته ، بأن يتخصص ويخلص منها بعض ، ويتزيف بعض . . . ”^(٣) .

(١) الجدل ، ص ١١

(٢) يشير إلى نفع الجدل فى الغلبة ، وهو ما ذكره من قبل ، وما يكره مباشرة بعد قليل .

(٣) الجدل ، ص ١٢

حقاً يحتاج الجدل إلى معرفة البرهان ومقدماته وشروطه لتكون عند الجدل زيادة بصيرة ، وللتمييز بين ما هو يقينى وما ليس بقينى ، وللتشبه بالبرهانيات حين يستند إلى المشهورات ، فتكون هذه المشهورات أقرب إلى اليقين منها إلى الظن . ولكن البرهانيات لا يمكن أن تختلط بالمشهورات ، لأن البرهانيات صدقها من ذاتها ، واليقين فيها من الداخل ، وأما : ” الشهرة فليس شيئاً يتبع أجزاء المقدمات ويلحقها من أنفسها ، بل هو شيء يأتي من خارج “^(١) . فإذا كانت الشهرة خارجية ، فإن العلوم البرهانية — على العكس من ذلك — لها مبادئ أولية هي ذاتية فيها ، وجزء من طبيعتها . على حين أن المشهورات تؤخذ من المصالح المشتركة بين الناس ، النافعة في استمرار الجماعة وحفظها ، المبنية على العقائد والفضائل والتقاليد ، المؤدية إلى ربط أفراد المجتمع وحفظ ” المصلحة المشتركة “^(٢) .

ولقد سبق أن ميز ابن سينا في كتاب ” البرهان “ بين الجدل والبرهان ، بما لا يخرج عن هذا المعنى . فالبرهان قائم على التصديق اليقيني ، والضرورة في هذا اليقين «باطنية» ، تكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشيء بعد كسب المبادئ ، وهذه الضرورة هي الأولى الواجب قبوله . والجدل يعتمد على المشهورات وهي مقدمات أحكامها صادرة عن القوة الوهمية لا عن الضرورة العقلية ، فهي من خارج العقل ، لأنها تؤخذ على سبيل تسليم مشترك فيه ، إما صواب وإما خطأ^(٣) .

(١) الجدل ، ص ١٣

(٢) الجدل ، ص ١٤

(٣) النفاء ، البرهان ، ص ٦٣ — ٦٤

ولما كان لابد في كل مجتمع من رئيس أو إمام أو حاكم ، أو بلغة ابن سينا
المنقولة عن الفكر اليوناني « مدبر المدينة » ، فينبغي لمدبر المدينة أن يسوس الناس
بتأكيد العقائد النافعة في أنفسهم بالحجج المقبولة عندهم ، مثل إثبات الصانع الواحد ،
وإثبات الرسالة الإلهية ، وإثبات المعاد^(١) .

الوحدانية ، والنبوة ، والمعاد ، دعائم ثلاث لا غنى عنها في قيام العقيدة الإسلامية .
وإذا كان إثبات الوحدانية مشتركاً بين الفلسفة اليونانية والإسلام ، فالنبوة والمعاد
مما انفرد به الإسلام ، ويعد من قبيل مباحث الغيبيات ، وبخاصة معجزة النبي ،
والجنة والنار . وقد اجتهد الفلاسفة الإسلاميون أن يثبتوا النبوة والمعاد بأدلة
فلسفية ، ولكنها وإن ارتقت إلى مرتبة البرهان ، إلا أن هذه الأدلة مقصورة على
فئة قليلة جداً هم الفلاسفة^(٢) .

وليس في مقدور الجمهور بلوغ هذه المرتبة ، ولا في استطاعتهم اتباع الطريق
التعليمي لأنه طريق « طويل ، ولا كل نفس له مقبول » . لذلك لم يكن الجدل مجرد
تكلمة لأقسام المنطق « فقط — كما قال بعضهم — بل كان له منفعة قائمة »^(٣) .
بهذا تختتم المقدمة السينية الممهدة لكتاب « الجدل » ، ومنها يتبين انفصال
منطق الجدل من جهة موضوعه ومنفعته عن منطق البرهان . ثم يبدأ الفصل الثاني
بتفصيل ما أبجل ، وتأكيده ما قرر .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

(٢) أنظر Madkour, L'Orgamion, pp. 231—232 حيث ينتج الدكتور مدكور نظرية مفكرى الإسلام التي
قسمت الناس ثلاث أقسام : أهل البرهان ، والجدل ، والخطابة ؛ وهم الفلاسفة والمتكلمون والجمهور ، ولكل طائفة
منهم لون من المنطق يناسبها .

(٣) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

أنواع المخاطبات :

إن صناعة الجدل مقصورة على المحاورة والمخاطبة .

والمخاطبات ثمانية أنواع هي : التعليم ، والمجارة ، والمناظرة ، والمعاندة ، والاختبار ، والمجادلة ، والخطابة ، والإنشاء . وهذه الأصناف كلها لا تنظر في الحق ، ولا تسعى إلى إصابة الحق اللهم إلا التعليم والمجارة . ثم إن التعليم قديم بغير مشاركة ، لأن الفرد الواحد يستطيع أن يكتسب الحق بنفسه . أما المجارة فلا تتم إلا بالمشاركة ، وتحتاج إلى طرفين ، أحدهما المعلم والآخر المتعلم ، وكلاهما يتشاركان في النظر .

والمناظرة من النظر والاعتبار ، والغرض منها المباحثة عن الرأيين المتقابلين ، فيتكفل كل واحد من المتناظرين بتأييد جانب لإيقاع العلم . ولذلك تلحق المناظرة عند ابن سينا بالتعليم ، لأن غرض المتناظرين حصول العلم^(١) . والجدل خلاف المناظرة ، لأنها نظر لا يدل على غلبة أو معاندة ، أما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب مع فضل قوة وحيلة^(٢) .

وأما الذي يدخل في الجدل بمعنى الكلمة فهو المعاندة ، والاختبار ، والمغالطة ، والمجادلة . وكلها مخاطبات تؤلف أنواعا من القياسات ، والثلاثة الأولى شبيهة بالجدل وينبغي أن تخرج منه .

المعاندة مخاطبة يحاول بها المخاطب إظهار نقص من يدعى الكمال ، وبيان عجزه ، وتسمى قياس عناد . فالمعاندة خارجة عن الجدل .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٥

(٢) ، ، ، ص ٢٠

والاختبار — أو الامتحان — تُعرَّفُ قوة المخاطب في استبانة القياسات ، إنه استكشاف حال المخاطب ، ويسمى قياسه قياس امتحان ، وليس الغرض فيه الإقناع^(١) .

والمغالطة تمويه ، وتلبيس يصطنعه المخاطب ليخيل أن ما يقوله حق . وتسمى المغالطة سوفسطائية إن تَشَبَّهَ المغالط بالفيلسوف ، ومشاعبية إن تشبه بالجدلي^(٢) . فموضوع القياس المعاند والممتحن والمغالط واحد من جهة الموضوع ، يختلف من جهة الغرض .

أما المجادلة فهي مخالفة تبغى إلزام الخصوم بطريق مقبول محمود بين الجمهور . والمجادلة منازعة ، « فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل »^(٣) .

والجدل هو القياس المؤلف من مقدمات مشهورة^(٤) . والمشهورات متقابلة ، وهي مختلفة في القوة والضعف ؛ أما الحق والصدق فهو واحد . والدعوى قد تكون حقا ، ولكنها تحتاج إلى نصره بما هو مشهور ، ولذلك احتاج الجدل إلى ضروب من الحيلة .

صفوة القول : الجدل قياس من مشهورات ، يحتاج إلى غلبة وإلزام لترجيح مشهور على آخر . وهو بهذا التوجيه السينوي ضرب من المنطق يلحق بالحوار السقراطي والجدل الأفلاطوني أكثر مما يتصل بمنطق أرسطو الذي تطور إلى قياس وبرهان .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٦

(٢) ، ، د ، ص ١٦

(٣) ، ، د ، ص ١٨

(٤) ، ، د ، ص ٢٠

وهو غير الخطابة، التي هي الاقتدار على إقناع الناس في الأمور الجزئية المدنية،
لا الرياضية أو الطبيعية . وهو غير الإنشاء الشعري الذي القصد منه التخيل ،
لا « إيقاع اعتقاد وتصديق ألبته » ^(١) .

تعريف الجدل :

ثم يشرح ابن سينا في تعريف الجدل في الفصل الثالث ، فيقول :
” ففرضنا الآن في هذا الفن تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتي بالهجة على كل
ما يوضع مطلوباً من مقدمات ذائعة، وأن نكون إذا أجبنا لم يؤخذ منا ما يناقض
وضعنا “ ^(٢)

ويحسن أن نضع إلى جانب هذا التعريف السيدي تعريف أرسطو لنتبين
الفرق بينهما . يقول أرسطو في استملال الخوابيقا : ” إن قصدنا في هذا الكتاب
أن نستنبط طريقاً يتهياً لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياساً في كل مسألة
تقصد ، وأن نكون — إذا أجبنا جواباً — لم نأت فيه بشيء مضاد “ ^(٣)

يتألف التعريف من عناصر ثلاثة هي (١) الطريق (٢) الاستدلال من
المشهورات (٣) عدم التناقض عند الجواب . ويتفق أرسطو وابن سينا في العنصرين
الأخيرين ، ويختلفان في العنصر الأول . فالجدل عند أرسطو طريق أو منهج
μῆθοδος ، وعند ابن سينا صناعة πρῶξις .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٧

(٢) ، ، ، ، ص ٢١

(٣) انظر الترجمة القديمة في ” منطق أرسطو “ ، الجزء الثاني ، نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي ، ص ٧٣٣

هذا انفرق له أثره إما في اعتبار الجدل ملحقا بالمنطق العام لأرسطو ، وبأنه نوع من القياس ولكنه ليس يقينا ؛ أى أن المنطق واحد ، وطريقه واحد ، أعلاه البرهان ، والجدل مرتبة أضعف منه . وإما في اعتبار الجدل نوعا مميزا من المنطق وصناعة خاصة ، هي الصناعة الجدلية .

حقا المنطق كله صناعة ، كما يسميه ابن سينا في غير موضع من كتبه ، ولكن المقصود بالصناعة المنطقية أن المنطق أدنى إلى أن يكون ” فنا “ منه إلى أن يكون علما ، أو كما جاء في تعريف بور رويال ” فن التفكير “ . وإذا كان ابن سينا في ” كتاب البرهان “ يسمي البرهان بين حين وآخر صناعة ، إلا أنه عند تعريفه لم يفعل ذلك ، فهو يقول : ” فهذا الكتاب (يريد البرهان) هو الذى يفيدنا المواد التى إن جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين ، وهو انقياس البرهانى “^(١) هذا إلى أن ابن سينا لم يحدثنا في كتاب البرهان عن الصناعة ما هي ، على حين خصص لها في كتاب الجدل بضع صفحات ، لأن الجدل في نظره صناعة بمعنى الكلمة .

والصناعة بحسب التعريف السينوى الذى أورده : ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض على سبيل الإرادة ، صادرة عن بصيرة ، بحسب الممكن فيها .

حقا ، جميع المقاييس والعلوم كلها صناعة . ولكن الصناعات تتفاوت ، إذ بعضها يحصل بالفطرة ، فلا تكون الصناعة ذات أثر كبير فيها ، وبعضها الآخر

(١) الشفاء ، البرهان ، ص ٢٠

تحتاج إلى الارتياض والممارسة والمهارة الشخصية ، فتكون الصناعة أوضح . وليس من الضروري أن الحد الموجب للصناعة أن "يكون للصناعة إصابة في كل غرض" ، وإلا "نخرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع" (١) بمعنى آخر أن الطبيب إذا لم ينجح علاجه فلن يخرج ذلك عن أن يكون طبيبا ، وكذلك الجدلى . فليس النجاح - أى الإصابة في كل غرض - شرط الصناعة .

والصناعة ولو أنها تبنى على الفطرة من جهة ، وعلى التجربة من جهة أخرى ، فلا بد أن يستند الصانع إلى : "قوانين كلية هى معايير له" (٢) حتى لا تكون صناعته ناقصة . وعلى الرغم من ذلك قد لا تبلغ الصناعة كمالها الأقصى حتى لو استندت إلى مساعدة الفطرة ، وأرشدت بالتجارب ، واعتمدت على القوانين الكلية ، فقد تكون علة النقص لأمر في نفس الصانع .

وشروط الصناعة الجدلية خمسة : الفطرة ، أى الاستعداد الجبلى فى بعض الناس . وليس كل أحد عنده هذا الاستعداد الفطرى .

والثانى : التجارب التى تحصل من الممارسة والاستعمال للجزئيات .

والثالث : القوانين الكلية التى تعتبر معايير يقيس بها الجدلى .

الرابع : عدم معاوقة المادة ، إذ فى كل صناعة فاعل ومنفعل . ولا بد أن يؤثر الفاعل فى المادة انقبالة للانفعال ، وهى فى الجدلى الموضوعات المناسبة ، ومبلغ استعداد السائل الجدلى للتسليم ، وعدم المعاوقة .

(١) الجدلى ، ص ٢٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١

والخامس: الآلة المستخدمة في الصناعة لبلوغ الغرض المقصود .

لأن الغرض في صناعة الجدل الإقناع والإلزام ، ولذلك ليس البحث في أن كل مثلث قائم الزاوية فالوتر يقوى على الآخرين ، مخاطبة جدلية^(١) ، بل مخاطبة تعليمية من جملة البرهان .

صفوة القول : صناعة الجدل ملكة يصدر عنها تأليف القياس أو الاستقراء الجدلى ، بغية إفادة الإقناع والإلزام .

السائل والمحجيب :

والقياس الجدلى لا يتم إلا بطرفين : السائل والمحجيب ، ولذلك كان الجدل محاورة بمعنى الكلمة ، أو مخاطبة . ووظيفة السائل أنه ناقض وضع ، والمحجيب حافظ الوضع ، لأن المحجيب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلطات . ولذلك ” إذا قاس قايِس على رأى هو وضع يحفظه كان مجيبا ، وإذا قاس قايِس على مقابل وضع بمقدمات يتسلها من حافظ كان سائلا “^(٢) .

وابن سينا يلح في هذه النقطة ، فلا يسمى القياس الجدلى كذلك إلا إذا كان هناك وضع منصور ، وكان هناك ناصريذب عنه^(٣) .

والسائل الجدلى في الزمان القديم كان يتسلم من المحجيب مقدمة مقدمة ، فإذا استوفاهما تسلها جعلها على صدارة ضرب منتج ، فكان المحجيب لا يجد محبصا عن إلزامه في مدة قصيرة^(٤) . وابن سينا يشير في قوله : ” الزمان القديم “ إلى زمان سقراط

(١) الجدل ، ص ٢٤

(٢) الجدل ، ص ٢٥

(٣) الجدل ، ص ٢٦

(٤) الجدل ، ص ٢٧

وأفلاطون ممن كانوا أحرص على الحق منهم على المراعاة ، وكانوا أمهر في الصناعة .
وهذا على عكس الجدلين أيام ابن سينا ، والذين كان أكثر همهم ”الظهور بالغلبة“ .

والسائل الجدلي يسأل ليكون قياسا من مقدمات قد تسلمها ، فيلزمه أن يسأل عنها أولا ليتسلمها ؛ فتكون ”المسألة“ الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة . فالسائل الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي ، لأن هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل ، وبه يتم فعل الجدل^(١) .

والجيب الجدلي ناصروضع ؛ فإذا لم يكن هناك معاند احتاج إلى حجة لنصر وضعه ؛ وإذا وجد معاند احتاج إلى الذب لمنع المقاومات . وهذا يفسر تعريف أرسطو للجدل حين قال : ”إذا أجبتنا لم نأت بمتناقض“ ، أى أن لا يسلم ديتألف منه ما ينتج نقيض وضعه ، أو لا يأتى بمقدمة منقضة^(٢) .

المقدمة والمسألة والوضع :

ومن المعروف أن أرسطو يميز في ”كتاب الطوبيقا“ بين ثلاثة أمور أساسية هي : المقدمة ، والمسألة ، والوضع . وقد ديز ابن سينا بينها على النحو التالى ، فقال : ”إن القياسات الجدلية تتم عن مسائل عن مقدمات منها القياس وتتوجه نحو نتيجة عليها القياس“ . والمقدمة قضية^(٣) ، ويعبر عنهما باليرنانية بالذلة واحدة هي πρότασις ، ويستخدم في كتاب الطوبيقا للدلالة على كل من المصطلحين .

(١) الجدل ، ص ٣٠

(٢) الجدل ، ص ٣٣

(٣) الجدل ، ص ٥٣

فإذا كانت المقدمة مقصودة بالقياس العلمى سميت معلوبا ، أى تطلب من حيث إن القياس العلمى حق .

وإذا كانت مقصودة بالقياس الجدلى سميت وضعاً ، أى تطلب للإثبات أو الإبطال ، لا من حيث هو حق . ويسمى الوضع باليونانية $\theta\acute{\epsilon}\sigma\iota\varsigma$

وإن قرن بها حرف الاستفهام سميت مسألة ؛ وباليونانية $\pi\rho\acute{o}\beta\lambda\eta\mu\alpha$

وقد أضاف ابن سينا إلى ما تقدم مصطلحا جديدا هو الدعوى ، الذى يشبه المفهوم من الوضع ، لأن الدعوى قضية يراد إثباتها أو إبطالها . ولكن يشترط فى الدعوى أن تكون محل خلاف ، وألا تكون مصحوبة بحجة تؤيدها ^(١) .

ومن المسألة ، والمقدمة ، والوضع الذى ينصره ناصر ، تتألف عناصر ، ويكتسبها الجدلى بالممارسة ، فتصبح ” هذه الملكة بالحقيقة صناعة “ ^(٢)

صناعة الجدل :

إنها صناعة ، وإنها للملكة ، وإنها تختلف عن صناعة البرهان . ومرة أخرى يؤكد ابن سينا هذه الحقيقة فى الفصل الرابع ، ويبين ما أخطأ فيه المفسرون لأرسطو حين ذهبوا إلى أن الجدل استمرار للقياس البرهانى الذى يطالب الحق ، والذى يقوم فيه الحق على الصدق . وإنما جاء له الحق والصدق من صدق المقدمات التى إذا وضعت ورتبت ترتيبا معينا نتج عنها نتائج صادقة . فالذين ألحقوا الجدل بالبرهان إما أنهم جعلوا مقدماته أكثرية الصدق ، أو نظروا إلى النتيجة فقالوا :

(١) الجدل ، ٥٤ ، ٧٧ ، ٧٨

(٢) الجدل ، ص ٣٣

إن الصناعة الجدلية تنتج الحق في أكثر الأمر . ويرد عليهم ابن سينا قائلا :
” وهذه كلها ظنون فاسدة ، فإن انقياس الجدلى إنما هو قياس جدلى بأن مقدماته
متسلسلة أو مشهورة ، وليس من شرط المشهور والمتسلم أن يكون لاحالة صادقا ،
بل كثيرا ما يسلم الباطل ^(١) “

تسلم المقدمات ، وأخذها على أنها مشهورة لا حَقَّة ، هو الذى يجعل الجدل
جدلا ، ومختلفا عن المنطق الآخر النافع فى العلوم .

لقد تعرض ابن سينا فى ” كتاب البرهان “ إلى مسألة تقديم ” الجدل “
على ” البرهان “ أو تأخيره عنه . إن ترتيب الكتب المنطقية ، والذى وصل إلى العرب ،
جعل الجدل لا- قما للبرهان لا سابقا عليه . وقد خيل إلى العرب أن ترتيب
هذه الكتب من عمل أرسطو نفسه لا من عمل أندرونيقوس ، فاحترم الفلاسفة
الإسلاميون ما ظنوه أرسطيا ؛ ولذلك قال ابن سينا :

” الأشبه أن يكون المعلم الأول رتب هذا الفن الذى فى البرهان قبل سائر
الفنون “ ^(٢) ، وذلك اعتمادا على عدة حجج : منها أن الغرض الأفضل
هو التوصل إلى كسب الحق واليقين ، ويستفاد ذلك بالبرهان دون غيره ؛
وأن الأولى تقديم الأهم على المهم ، والفرض قبل النفل . ثم استعرض ابن سينا
رأى من يقول بتقديم الجدل ، فقال : « لكن من الناس من رأى أن الأصوب
هو أن يتقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ،

(١) الجدل ، ص ٣٤

(٢) الشفاء ، البرهان ، ص ٤٥

ورد عليه كل الرد، وليس يستحق "الرجل" كل ذلك الكبير، وكل ذلك الرد..»^(١) ولم يصرح ابن سينا باسم ذلك "الرجل"، ولا ندرى أهو أحد شراح أرسطو من اليونانيين أو السريان، أم هو أحد مناطق العرب. ولكن ابن سينا ينصحه ويرى أن لوجه نظره ما يبررها. والوجه في تقديم البرهان هو: حسن الاختيار، والشفقة على الزمان، والوجه في تقديم الجدل هو حسن التدرج، فإن «مدار الجدل إنما هو على القياس والاستقراء، ومن كل واحد منهما برهاني وغير برهاني»^(٢). ولذلك فُطن أولاً للجدل، ثم انتقل للبرهان. وفضلاً عن ذلك فإن طلب المجهول يكون في «أكثر الأمر بأن تورد قياسات جدلية على سبيل الارتياض، ثم يتخلص منها إلى القياس البرهاني»^(٣)

منطق الرجحان :

إن القائلين بأن الجدل من جنس منطق البرهان، ولكنه مرحلة متقدمة عليه، ونافعة في الارتياض، يؤثرون أن يأتي الكتاب أولاً في الترتيب. وإلى هذا ذهب المحدثون الذين حللوا كتب أرسطو، وبنوا - كما رأينا - أن أرسطو ألف الجدل قبل اكتشافه نظرية التحليلات. ويرى القائلون بتأخير الجدل أن البرهان يطلب الحق واليقين، والجدل لاشأن له إلا بالمشهور. والفرق بينهما يبلغ من الوضوح حداً يجعل المنطقين مختلفين، لأن منطق البرهان قضايا تنتج الحق من ذاتها، ومنطق الرجحان تتدخل فيه عوامل نفسانية واجتماعية خارجية هي التي تميل به إلى الرجحان.

(١) المرجع السابق، ص ٥٤

(٢) المرجع السابق، ص ٥٥

(٣) الشفاء، البرهان، ص ٥٦

إنَّ الحقَّ حقٌّ بنفسه، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقترن به، بعضها أحوال تقترن بالجدلى الذى يستحمل المشهور، وبعضها الآخر تختص بالمشهور نفسه . فمن أحوال الجدلى :

(١) حسن بيان الجدلى ، مما يجعله أقرب أن يسلم له من جدلى آخر يشاركه نفس الحجّة ، ولا يحسن البيان .

(ب) صفات تميز شخصية الجدلى بها، كأن يكون موثوقا به ، محتشما ، محبوبا . ومن الأحوال التى تقترن بالمشهور :

(١) سهولة انجذاب النفس إليه ، مما يعرضه لسرعة تسليمه .

(ب) أن يكون مستمدا من الاستقراء .

(ح) أن يكون متعلقا بالمصلحة العامة ، وإجماع الناس عليه قديما وحديثا ، حتى يصبح عرفا متداولاً وشريعة غير مكتوبة .

(د) أن يكون مشاكلا للحق ، ولا يشعر الجمهور بخالفته للحق ^(١) .

إن المشهورات إنما اشتهرت بين الناس لإذعانهم لها ، وانقيادهم إليها ، لأسباب ترجع إلى حسن موقعها ، وسهولة قبولها . والجزئى أقرب إلى الذهن من الكلى ، ولذلك كان استعمال الجزئى فى المقدمة أدعى إلى الغلبة وعدم المناقضة .

هذه العوامل اتى أفاض الشيخ الرئيس فى تفصيلها لاترجع إلى طبيعة انقياس ذاته ، بل إلى أسباب خارجة عن انقياس ، هى التى تميل بالحجة إلى الرجحان .

منافع الجدل :

تكلم أرسطو بإيجاز شديد عن منافع الجدل، وذكر منها ثلاثة هي: الارتياض، والقدرة على المباحثة، والنفع في العلوم. ونص عبارة أرسطو باليونانية يحتمل كثيرا من التأويل، والعبارة تجرى على النحو التالي :

ἔστι δὲ πρὸς τρία, πρὸς γυμνάσιον, πρὸς τὰς ἐντέλειαις, πρὸς τὰς κατὰ θελοσοφίαν ἐπιστῆμας. [101 2—27]

والترجمة العربية القديمة أن الجدل ينتفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة ، وفي المناظرة ، وفي علوم الفلسفة .

وليس في المصطلح الأول خلاف في الترجمة ، حتى إن ” روس “ يستخدم المصطلح اليوناني نفسه ، فيقول ” mental gymnastics “ . أما ” تريكو “ فيقول : exercice . ويترجمها ” فورستر “ : mental training بمعنى التدريب أو الدربة . وفي الترجمة القديمة : الرياضة ، أو الارتياض .

المصطلح الثاني وهو ” إندوكسيس “ أصعب ، وقد كشفت ترجمته عن كثير من الخلاف . يقول ” تريكو “ عنه إنه ” المقابلات اليومية rencontres journalières “ وقد اعتمد ” تريكو “ في هذه الترجمة على تفسير ” الإسكندر الأفروديسي “ ، وعلى تتبع المواضع التي ورد فيها المصطلح في كتب أرسطو الأخرى كالمخاطبة وما بعد الطبيعة . ويدل الانتيوكسيس على المباحثة مع أول قادم يلقاه المرء مصادفة فيدور الحديث بينهما في صدق وأمانة ، ولا يكون للحجج البرهانية معنى في مثل هذه الظروف ، وإنما يقنع المتباحثان بالرجحان . ويضيف ” الإسكندر “ أنه لما كانت الكتب نادرة في الزمن القديم ، وكانت المباحثات كلها محاورات

شفوية فلم يكن من الميسور سوى نصب الحجج المؤيدة أو المعارضة التي تعتمد على المذهورات . وقد أقر " روس " هذا التفسير فقال في عرضه الملخص لكتاب الجدل إن منفعمته " ترمى إلى الاقتدار على مجادلة الناس الذين نلتقي بهم . فإذا سبق لنا معرفة آراء الجمهور وما يترتب عليها ، أمكننا مجادلة الناس من نفس مقدماتهم " ^(١) ووضعت له الترجمة العربية القديمة لفظة " المناظرة " . وهو مصطلح يحتاج إلى تحديد مدلوله ليطابق ما أرادته أرسطو .

المصطلح الثالث لم يختلف المترجمون المحدثون إنه العلوم الفلسفية ، والأصل اليوناني يطابق ذلك كما سيتبين من الرجوع إلى شرح أرسطو لهذه المنفعة بعد قليل . ويلاحظ أن الترجمة القديمة جعلت الأصل الفلسفة والعلوم فرع منها ، فقالت : علوم الفلسفة . أما الترجمة الحديثة فجعلت العلوم هي المقصد بالذات . يقول أرسطو ما نحواه : إننا إذا تمكنا من إقامة الحجج على القضية المؤيدة ، وعلى القضية المعارضة ، سهل علينا التمييز بين الحق والباطل . وأيضاً فإن مبادئ العلوم لأنها من قبيل اللاحقات فأفضل الطرق للبحث فيها هو انقضائاً المشهورة ، أى عن طريق الجدل . فلننظر الآن في موقف ابن سينا من هذه المنافع ، وما تأويله لها ، ورأيه فيها .

١ - الارتياض :

الارتياض بمعناه العام ، تحصيل المواضع التي منها تستنبط الحجج على كل مطلوب والآلات التي بها يتوصل إلى استنباطها ، ومعرفة كيفية استعمالها .

والارتياض بمعنى أخص ، تكثير وتحسين ، فهو : " التمكن من تكثير أفعال الجنس وتحسينه " . والمقصود بالتكثير حسن اتخاذ العدة ، وفي الجدل أن تكون

(١) أنظر Ross, Aristotle, p 56

مواضع استنباط الحجة معلومة معدة، ”فلا يكون حالنا كحال من يحتاج إلى أن يتوكل على الخطر والحدس“. ^(١) والتحسين هو تعلم القوانين المعينة على جودة الاستعمال، وهذا لا يتم إلا بالعمل، أى بالخبرة العملية. ويضرب ابن سينا لذلك مثالا برياضة الرمي، إذ لا يكفي فيها العلم فقط، بل التمرين العملي أيضا ^(٢).

فالجدل صناعة قبل كل شيء، وممارسته تؤدي إلى الارتياض في المجادلة.

٢ - المناظرة :

والمناظرة هي المنفعة الثانية. ولما لم يكن المصطلح العربي الذي وضع في مقابل اليوناني دقيقا في الدلالة على المعنى المقصود، فقد كان سببا في توجيه خاطيء. ولو قيل في الترجمة القديمة المباحثة أو المناقشة، ما احتاج ابن سينا إلى هذا العناء في الشرح والتأويل. ولقد شرح ابن سينا المناظرة من قبل عند الكلام عن أنواع المخاطبات، وأخرج المناظرة من الجدل، وألحقها بالتعليم. والتعليم كما نعرف من جملة مباحث ”البرهان“، لأن غرض المتناظرين حصول العلم، وغرض المجادل الغلبة والإلزام. والجدل ينفع في المناظرة، بالمعنى السينوي، لأنه يورث القدرة على إيجاد القياس على الشيء ومقابله.

٣ - النفع في العلوم :

أما المنفعة الثالثة فإن تأويلها السينوي يتفق بصراحة مع مذهبه في الفصل بين المنطقيين. وقد قسم هذه المنفعة قسمين ثالثة ورابعة؛ فالثالثة أن الجدل النافع يجذب إليه الجمهور العاجز عن الإصغاء إلى البردان؛ والرابعة إقناع المتعلم مبادئ علمه.

(١) الجدل، ص ٤٨

(٢) الجدل، ص ٧٩

إن ابن سينا ينكر تماما قول من يذهب إلى منفعة الجدل في تحصيل مبادئ العلوم . وفي ذلك يقول بصراحة : ” ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها ، فلا بد من أن نفيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة ... “ (١) . ذلك أن مبادئ العلوم ^{موسرة} بئنة بأنفسها ، وهى أوضح من الجدليات ، وليس على المعلم إلا أن يحيل المتعلم لها على شهادة الحس ، والتجربة ، والاثبات . أما البينات بنفسها فإن لها طريقا آخر خلاف طريق الجدل ، وفي علم آخر (٢) .

إن فائدة الجدل الحقيقية — فى رأى ابن سينا — ليست فى إقناع كل مخاطب ، بل فى تحصيل القدرة على إثبات ما يحاول الجدلى إثباته ، وإبطال ما يحاول إبطاله (٣) .

المواضع :

إن الذى دعا إلى القول بمنفعة الجدل فى العلوم ، أنه يعتمد على ” المواضع “ التى سمي كتاب أرسطو باسمها . وسبق أن ذكرنا صعوبة المقصود بالموضع . وقدواجه ابن سينا هذه الصعوبة ، واجتهد فى حلها . وكان يعرف أن كتاب الجدل يسمى بالمواضع (٤) ، وعرف الموضع بأنه : ” حكم منفرد من شأنه أن تتشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس . مثل قول القائل : إنه إن كان الضد موجودا لشيء ، فضده سيكون موجودا لـ ضد الشيء . فهذا حكم مشهور ... “ (٥)

(١) الجدل ، ص ٥٠ .

(٢) الجدل ، ص ٥١ .

(٣) الجدل ، ص ٥٣ .

(٤) الجدل ، ص ٣٨ .

(٥) الجدل ، ص ٣٨ .

والموضع غير المقدمة ، ما دام المقصود منه - في المثال السابق - المبادئ المنطقية العامة ، مثل أن طرفي النقيض لا يجتمعان . وأن الكلّي الموجب ينعكس جزئياً موجبا . وهذه مقدمات مشهورة هي مواضع فقط ، ولا يحسن استعمالها جزء قياس^(١) . وفي بعض الأحيان يستخدم الموضع مقدمة ، فيكون موضعاً من جهة ، ومقدمة من جهة أخرى ؛ فهو موضع من حيث يستعمل على أنه قانون ، ومقدمة من حيث يستعمل جزء قياس^(٢) .

ولابن سينا تفسير لغوي للموضع يذهب فيه إلى أن الموضع يشبه أنه سمي كذلك لأنه جهة قصد للذهن : ” كما أن الموضع المكاني يقال عموماً على كل مكان معين ، ويقال خصوصاً على الموضع الذي له خاص حكم يعتمد به ، حتى يقال إنه لموضع أمن ، وموضع خوف ، وموضع نظر ؛ فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ “^(٣) .

الأدلة السابقة للمواضع منطقية ، يتضح منها أن المواضع هي الأساس الذي تعتمد عليه المقدمات ، وقد تكون هي نفسها مقدمات . ولكن ليست كل المواضع منطقية ، إذ منها خلقية ، ومنها طبيعية^(٤) .

وابن سينا لا يعنى بالطبيعية الجزء الطبيعي الخاص فقط ، ” بل جميع ما ينظر في الأمور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة إلى أنها تكون نالعة لنا بوجه من الوجوه ؛ وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا ، كمعرفتنا أن النفس باقية ... “^(٥) .

(١) الجدل ، ص ٤١

(٢) الجدل ، ص ٤١

(٣) الجدل ، ص ٤٢

(٤) الجدل ، ص ٨٢

(٥) الجدل ، ص ٨٣

وقد جمع ابن سينا ثلاثة أمثلة لأنواع المواضع على التوالي ، فقال : أما مثال المسألة المنطقية ، فقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها في بعض ؟ وأما مثال المسألة الخلقية ، فقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية ، فقولنا : هل العالم أزل أم محدث ، وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

إن البحث في الطبيعيات ولو أنه جزء من المباحث العلوية التي ينظر فيها البرهان بوجه خاص ، إلا أنه قد يكون من ” مواضع “ الجدل . ولكن الأمور الخلقية بمقتضى طبيعتها لا يختص البرهان بالبحث فيها ، وإنما الذي يبحث فيها هو الجدل . والعلة في ذلك أنه ينظر إليها كأحكام قيمة .

صفوة القول : المقدمات والمسائل إن كانت منطقية ، ” فإنها تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية “^(٢) ، فهي في الواقع خارجة عن موضوع الجدل . وإن كانت نظرية فهي علمية طبيعية ، وهذه لا تكون نافعة للإنسان ” بوجه من الوجوه ، وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا ، كمعرفتنا أن النفس باقية ... فإن هذا ينفع بوجه من الوجوه في العلم الخلقى “^(٣) .

فلم يبق في الواقع للجدل من موضوع أساسي يبحث فيه إلا الخلقيات ، التي تخضع أحكامها للقيمة .

(١) الجدل ، ص ٨٣

(٢) الجدل ، ص ٨٢

(٣) الجدل ، ص ٨٣

تفاضل المشهورات :

الشهرة والغلبة لحة الجدل وسداه .

وما اشتهر مشهور بين أفراد الأمة ، وجرى في الناس وذاع ، إلا لأنهم يؤثرونه على ما سواه .

وليس المشهورات واحدة في كل الأمم على حد سواء ، ولا هي واحدة في كل زمان . وبهذا تتفاضل الشعوب ، ويتميز بعضها عن بعضها الآخر .

والمشهورات في الأمة ، التي تتخدر مع الزمن من جيل إلى آخر ، لتصبح عرفا عاما ، و " شريعة غير مكتوبة " — كما يقول ابن سينا — تعبر عن روحها ، وتفصح عن مزاجها ، وتنظم القواعد التي يلتزمها الناس في سلوكهم ومعاملاتهم ، من جهة الدين وما يتصل به من شعائر واحتفالات ، والأخلاق وما تفرضه من واجبات يأمر بعضها بالفضيلة وينهى البعض الآخر عن الرذيلة ، وانفنون التي تعبر عما يدور في خلد الناس وتصور مشاعرهم وتجمل لهم الحياة ، والسياسة وقواعد الحكم الصالح ، الحافظ للجماعة من الانحلال والفساد ، والآخذ بيد الأمة نحو العهدة . وكل أولئك أمور إنسانية تتصل بالنوق والمزاج والمصلحة ، ينظمها عقل عملي يختلف عن العقل النظري الذي تخضع له الأمور الرياضية والطبيعية .

وقد فطن أرسطو إلى اختلاف الميدانين ، واختلاف العقليين ، فسمى النظري النافع في طلب اليقين العلبي "نوس" νοῦς ، وسمى العمل الصالح لهداية البشر في حياتهم العملية "فرونيسس" φρόνησις^(١) . ولقد كان أرسطو يرجع

في شبابه وكتابه الأولى التي كانت في هيئة محاورات إلى عقائد الأمم ، وإلى شعائر الدين والعادات الجارية ، وإلى الخرافات القديمة ، ولم ينكر ما تنطوى عليه من أدلة على وجود الله والنفس الإنسانية . وهذه الأدلة وإن قصرت عن الدقة العلمية ، فلها مع ذلك رجاها ، بل إن المعلم الأول ، حتى بعد تطوره وانفصاله عن الأكاديمية ، ظل يتخذ آراء الحكماء المشهورة مبدأ . فهو يحاول أن يجمع بين المعرفة العقلية الخالصة وبين الحقائق المضمرة في باطن تلك المنابع الإنسانية كالدين والفن والأخلاق والسياسة . والجلد الذي يمثل طورا سابقا من فكر أرسطو ، لا يعبر عن نزعة العقلية فقط ، بل عن نزعة تجريبية يستلهم فيها ما رسخ على مر الزمان من اعتقادات وتجارب جماعية ، لجمهور الناس أو آراء الحكماء منهم^(١) . ولم يكن أرسطو في هذا الصنيع ملقيا عبء التفكير على كاهل الآراء المشهورة ، بل كان ينفذ ببصره معرفة الحدود التي ينبغي أن تقف عندها الحجة العقلية في هذه الأمور .

الحمل قضايا وجودية :

ومن أجل ذلك أراد أرسطو أن يخضع أحكام الشهرة الخاصة بالأمور الإنسانية من أخلاق وسياسة ، إلى منطق الذي ابتدعه لضبط الفكر وبلوغ اليقين ، ووضع له أساسا صوريا من القياس وأشكاله . ورأى أن الأقيسة في أي مرتبة من مراتبها تتألف من مقدمات تؤدي إلى نتائج ، وأن المقدمات قضايا تتركب من موضوع ومحمول . وتنتزض الصلة بين الموضوع والمحمول ” الوجود “ ، أي وجود الموضوع وحمل صفات عليه لا تخرج عن المقولات التي تقال على الشيء . مثال ذلك :

(١) المرجع السابق ص ٤٨

الثلج أبيض ، فإن صفة البياض تجعل على الثلج "الموجود" ، فإن كان هذا صحيحا ومطابقا للواقع كان الحكم صادقا ، وإن كان غير صحيح وغير مطابق للواقع كان الحكم كاذبا ، وإذا صحت المقدمة الكلية من أن الثلج أبيض ، فلا جرم أن هذه القطعة الجزئية من الثلج تكون بيضاء ، لأن حكم الجزئي داخل تحت الكلي بالضرورة . والذي يقصده أرسطو من إثبات الحكم للجزئي بفرض صحة الكلي هو إثبات "الوجود" . وكذلك الحال في النوع والجنس والفصل ، فإن ثبت وجود النوع ، ثبت وجود الجنس والفصل اللذين يتركب منهما النوع . وفي ذلك يقول أرسطو : "من قال إن إنسانا موجود ، فقد قال إن حيوانا موجود ، وإن متنفسا موجود ، وإن قابلا للعلم موجود ، وإن ذا رجلين موجود" (١) .

والجدل يعتمد على السؤال والجواب . إنه سؤال عن وجود الشيء أو عدم وجوده . والسائل والمحيب يحاولان إثبات الشيء أو إبطاله ؛ لأن إثبات الوجود إقرار به ، وإذعان له . ويتابع ابن سينا أرسطو في ذلك ، فيقول إن : "الحد يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنه موجود ، وأنه مقوم ذاتي ، ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم في المعنى ، أي المدلول به هو هو المدلول بالاسم" (٢) . وأن الجنس يحتاج إلى الوجود والتقويم (٣) ، والخاصة إلى الوجود والمساواة ، والعرض إلى الوجود فقط (٤) .

أما في البرهان فلا يحتاج إلى إثبات أن الحد موجود ، « بل لا يمكن ؛ وقد علمت هذا . وذلك لأن الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشهرة » (٥)

(١) ١١٢ — ٢٠ ، من الترجمة العربية القديمة ، ص ٥١٦

(٢) الجدل ، ص ٦٣

(٣) التقويم هنا بمعنى مقوم لاهية .

(٥) الجدل ، ص ٦٤

(٤) الجدل ، ص ٦٤

الجدل من مباحث القيمة :

ولما كان أرسطو متأثرا في الجدل بأفلاطون حين كان يطلب العلم في الأكاديمية ، وظل مستمرا على النظر فيه فترة من الزمن بعد وفاة أفلاطون ، فلا جرم أن تخضع هذه المباحث للجو العام الذي كان يسود الأكاديمية . أكانت تلك المباحث تخضع للوجود أم للقيمة ؟

إن مبحث القيمة قد ينظر إليه ميتافيزيقيا أو منطيقيا . ولم يميز القدماء بين مبحثي الوجود والقيمة لامية فيزيقيا ولا منطقيا ، لأنهما كانا مختلفين ، وكان اتجاها الفلسفة اليونانية بوجه عام إلى النظر في الوجود أدنى إلى النظر في القيمة ، حتى انتهت عند أرسطو إلى تعريفه المشهور للميتافيزيقا بأنها البحث في الوجود من حيث هو موجود . ومع ذلك لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن فلسفة أفلاطون تتدرج في المثل حتى تبلغ ثلاثة هي الحق والخير والجمال ، أعلاها الخير .

فلما انفصلت فلسفة انقيم منذ القرن التاسع عشر ، وأضحت فرعاً ثالثاً للميتافيزيقا ، إلى جانب الوجود والمعرفة ، لم يكن من الغريب أن يراجع الباحثون تأويل الفلاسفة الأفلاطونية ، فيذهب أحد أعلام المفسرين لأفلاطون ، وهو "ليون روبان" إلى أن فلسفة أفلاطون أجدر أن تكون فلسفة قيمة لا فلسفة وجود ^(١) ، مؤيدا ذلك بعدة ملاحظات :

(١) أنه ورث عن سقراط نظرية المعنى الكلي ، والتي لم يكن يستطيع أن يخرجها من نطاق عالم الأخلاق كي تشمل عالم الحقيقة كله ، دون أن يستضيء عالم الحقيقة بنور القيمة .

(١) كتب "روبان" Robin هذا البحث ولقاءه في الجمعية الفلسفية ببرسليا في إبريل ١٩٣٩ وأشار إليه مع تلخيصه "لافيل" في كتابه عن القيم — أنظر

(ب) ظلت مباحث الأخلاق والسياسة فى المرتبة الأولى من فكر أفلاطون وكانت الغاية التى إليها قصد من فلسفته ، واستمرت شغله الشاغل طوال حياته . وأنه إذا كان قد طالب الفيلسوف أن يتعد بعض الوقت عن المظاهر ، وأن ينزل عن الجمهور والمجتمع ، فإنما كان ينبغى من وراء تلك العزلة أن يقترب الفيلسوف من نفسه ليتصل بالمثل فى صفاتها ، ويعيش معها، ويتخذ منها زاده ، ثم يعود بعد ذلك إلى عالم المظاهر الذى هجره، يمنحه المعنى الذى يفقده ، حين يمسى حاكم المدينة ومصلحها .

(ج) أن العالم بأسره — حتى لو اعتبر من جانبه المادى ، أى من جهة صورته الفلكية والجغرافية ، كما يتبين من محاوره طيمائوس ، وما توحى به الخرافات — ليس شيئاً أكثر من الموضوع الذى تسكن فيه الأنفس وتندرج فى مراتب رقيها الروحى، وتحقق مصيرها اللاتق لها بما تستحق.

هذه الإشارة الموجزة إلى القيمة من الناحية الميتافيزيقية ، إنما الغرض منها بيان أن الجدل عند أفلاطون بوجه خاص ، وكذلك عند أرسطو ، تابع لمباحث القيمة ، مما يجعل منطق الجدل خلاف منطق البرهان .

موقف ابن سينا من القيم :

تين من قبل أن ابن سينا يحاذى أرسطو، مع شئ من الشرح فى اتجاه سيدوى . وقد ذكرنا عند الكلام عن المواضيع ، أن المقدمات ثلاثة أصناف : منطقية ، وطبيعية ، وخلقية . واستبعدنا المنطقية والطبيعية لأن أحكامها علمية ، مرجئين الكلام عن الخلقيات لأن أحكامها قيمية . وقد لخص ابن سينا الآراء الخلقية فى المقالة الأولى مبينا خضوعها أساساً للقيمة ، لأنها تتصل بالإثارة والتفضيل .

وهذا الإيثار قد يتعلق من وجه بالأصول النظرية للأخلاق ، وهذا هو التعلق الأول ، مثل البحث في أفعال العفة هل هى سعادة أو لا ؟ ومن وجه آخر بالجانب العملى ، أى بالوسائل التى تحقق أغراضا نتجها نحوها ، ويسمى ذلك بالتعلق الثانى. وهذان الوجهان لم يذكرهما أرسطو، اللهم إلا بالعرض فى ثنايا الكتاب، على حين فصلهما ابن سينا عند الكلام عن أصناف المقدمات والمسائل ، وأن الصنف الأول مقدمات منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية ، ” والثانى خلقية وهو فيما إلينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ؛ إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : هل أفعال العفة سعادة أو ليست ؟ وإما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، لكنه نافع فى ذلك ، ويطلب لأجل ذلك “ (١) .

ولا تخرج مباحث القيمة فى الوقت الحاضر عن هذين الوجهين : الشخصى والموضوعى، نغنى الإيثار الذى يرجع الحكم على الأفعال إلى الرغبة ومزاج الشخص؛ أو الوسائل التى تراد لغايات من أجلها تتخذ هذه الوسائل . ومن الفلاسفة المحدثين من يدافع عن وجهة النظر الأولى ، ومنهم من يدافع عن المذهب الثانى ، وفريق يجمع بين الجانبين ، كما فعل ابن سينا .

ويسمى ابن سينا الجانب الشخصى فى حكم القيمة ” الآثر “ ويسمى الجانب الموضوعى ” الأفضل “ . فالعلم أفضل، ولكنه ليس آثر من اللباس عند العريان (٢) . أى أن العلم فضيلة فى ذاته ، والملبس فضيلة أخرى ، ولو كانت الموازنة حاصلة

(١) الجدل ، ص ٨٢

(٢) الجدل ، ص ١٤٥

بينهما فقط بصرف النظر عن الاعتبار الشخصية ، لكان العلم أفضل . ولكن إذا أخذ في الاعتبار الظروف الشخصية كالعرى أو الجوع وغير ذلك ، فإن الشخص يؤثر ما يحقق حاجته العاجلة الضرورية .

تحليل قضايا القيمة :

وقد غفل ابن سينا ، كما غفل أرسطو ، عن تحليل قضايا القيمة ، وبيان اختلافها في طبيعتها المنطقية عن القضايا الحلمية التي رد إليها أرسطو كل أنواع القضايا . ذلك أن أساس القضية الحلمية عند المعلم الأول ” الوجود “، أى وجود الموضوع ثم إسناد المحمول إليه ، والعلاقة بين هذين الحدين وجودية أساسا وتسمى حلمية ؛ والحمل إما كلى وإما جزئى ، بحيث يدخل الموضوع تحت المحمول بأى نوع من الدخول .

أما قضايا القيمة فالعلاقة بين حديها مختلفة ،، مثل قولنا : ” الصحة أفضل من المال “ . فالعلاقة ” أفضل من “ أو ” أولى “ أو ” أثر “ إلى غير ذلك ، خلاف علاقة الوجود التي هى مدار الحمل ، كما نقول : الإنسان حيوان ، ” فلو لم يكن الحيوان موجودا ، لم يكن الإنسان موجودا “^(١) وكذلك ” من قال الإنسان فقد دل على وجود الحيوان “^(٢) . ويمجرى ذلك عن الجنس والنوع والفصل والخاصة ، لأنها من الذاتيات . ولكن ليس الحال كذلك فى العرض ، لأنه قد يكون موجودا وقد لا يكون ، وإن وجد فقد يقبل الأشد والأضعف ، أو تكون بعض الأشياء أولى بعرض من بعض .

(١) يذهب ابن سينا كما نرى فى هذا المثال إلى أن الوجود ينصرف إلى الموضوع كما ينصرف إلى المحمول ، على خلاف جبهة المناطقة الذين يجعلون الوجود متصلا بالموضوع . أنظر جو بلوفى كلامه عن الرابطة
Goblot, Traité de Logique, p 183-184

وقد فطن المحدثون إلى التمييز بين هذين النوعين من الأحكام : التقريرية التي تعبر عن الواقع ، والتقويمية التي تعبر عماحقه أن يكون . وقد سمي ” دوركيم ” الأحكام التقريرية أحكاماً ” شيدية “ ، وسماها ” جوبلو “ ” وجودية “ ، أى jugements d’existence ^(١) وقد أبدى الأستاذ لالاند بعض الاعتراض على هذين المصطلحين ، نغنى الشيدية والوجودية ، فقال : « ولكن هاتين التسميتين لا تؤديان المعنى المراد تمام التأدية ، وقد لاحظ ذلك المسيو جوبلو نفسه ، فإن الحكم بأن : ’ تربيع الدائرة بالمسطرة والبرجل ممتنع ’ يثبت أمراً مقرراً ، ولا ينظر إلى شئ ’ أو وجود خارجيين « ^(٢) .

ولقد أدرك ابن سينا الفرق بين الأحكام الوجودية — أى التقريرية — وبين الأحكام التقويمية ، فصرح بأن النوع الأول يعتمد على الوجود ، وأن النوع الثاني يُعَوَّل على النسبة ، أى نسبة شئ إلى شئ آخر ؛ وهذا النوع الأخير هو عمدة صناعة الجدل . وبذلك ميز تمييزاً واضحاً بين البردان والجدل ، بين منطق اليقين ومنطق الرجحان .

الأخلاقية :

وفى ذلك يعقب بعد كلامه عن الجنس والحد والخاصة والعرض قائلاً : ” واهتم بالنظر فى باب الأولى والأخرى ، لأن العرض — كما قد علمت — قد يقبل الأشد والأضعف ، وتكون بعض الأشياء التي من شأنها أن تشترك أولى بعرض من بعض . ولا كذلك فيما هو جنس أو حد أو خاصة .

(١) جوبلو ، المرجع السابق ، ص ٤

(٢) لالاند : محاضرات فى الفلسفة ، قسمة الأحكام التقويمية ، ترجمة يوسف كرم — مطبوعات الجامعة

المصرية ١٩٢٩ ، ص ٣٤

ولأن عمدة كل ما تفيدُه صناعة الجدل — من حيث هي صناعة الجدل —
طريق الأولى والأخرى [إلى قوله]

وعلى أن اعتبار الأخلاقية للشيء إنما هو بحسب نسبته إلى شيء . وكل نسبة
عارضة تعرض من هذه الأسباب ، إن زيد باب البحث من أنه هل كذا أثر وأولى
بشيء ، ورسم الباب بباب الآثر . فزادت مواضع في الهوهو ، ومواضع في الآثر ،
وخصوصا إذا كان النظر في الأولى والأخرى والآثر ، أشبه نظرا بما يراد به
الإقناع^(١) .

يلتقى ابن سينا في هذه النظرية التقويمية والتي يعبر عنها بالأخلاقية ، مع كثير
من المناطق المحدثين الذين ميزوا في تحليلهم للقضايا بين أحكام الواقع وأحكام
القيمة . فالعلاقة الأساسية في هذه الأحكام الأخيرة تعد أولية ، لا يمكن تعريفها ،
ونعني بها علاقة "أفضل من" ^(٢) المعبرة عن الأخلاقية والإيثار . إنها علاقة
من نوع آخر خلاف العلاقة الحلمية . وفي ذلك يقول الأستاذ ميتشل إن علاقة
"أفضل من" ليست أكثر حدود القيمة مناسبة فقط ، ولكنها مقولة القيمة
الأساسية . ^(٣)

ويلتقى ابن سينا أيضا مع النظرية النسبية لأحكام القيمة ، والتي عبر عنها بقوله :
نسبة شيء إلى شيء . ذلك أن القيم إما أن يكون بعضها نسبيا إلى النمط العضوي
للكانن ، وبعضها الآخر يقال بالنسبة إلى المستوى الثقافي للجمتمع ، وبعضها الثالث

(١) الجدل ، ص ٦٥ — ٦٦

(٢) تسمى باللغة الانجليزية better than

Lepley, Value, a Cooperative Inquiry, N.y, 1951, p 192.

(٣)

يقال بالنسبة إلى فردية الشخص الذى يحكم ، مما يدل على وجود علم نسبى فى ميدان القيمة^(١) .

لهذا السبب حدد ابن سينا معنى المطلق ومعنى النسبى .

فالإطلاق أن يقال المعنى من غير أن يزداد عليه شئ يقيد به .

والقيود التى تحد من المطلق نزعان : قيود بالنسبة إلى الزمان ، وقيود بالنسبة إلى الأشخاص . فقد يكون الشئ حسنا "عند قوم" ، أو حسنا "فى وقت"^(٢) . وهذا هو حكم المشهور .

فالمشهورات التى تخضع لاعتبار الوقت ، والعرف بين الناس ، ليست مطلقة ، لأنها بحسب الظن لا بحسب الوجود . أما الذى بحسب الوجود ، فهو اعتبار الشئ فى نفسه لا بالقياس إلى الظن . وعندئذ يصح أن يقال : "على الإطلاق" بالحقيقة ، فيكون الشئ دائما ، وعاما . ولا يمكن أن تكون الصفة دائمة مع اختلافها فى وقت دون آخر ، أو اختلافها بحسب الأشخاص .

ولما كانت الخلقيات تبغى الحكم على الأفعال بأنها خير أو شر ، فلا بد من النظر فى الخير والشر أهم مطلقان أم نسبيان . والمذهب السينوى — الذى يستخلص من كتبه المختلفة — يقرر أن الخير مطلق ، وأن الشر عدم الخير ، أو فقد بعض الخير . وما دام الخير مطاقا ، فالخيرية لا تزيد ولا تنقص ، ولا تكون أكثر أو أقل ، إذا اعتبرنا الشئ خيرا . ولكن التفاضل فى الواقع لا يكون بين

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٨

(٢) الجدل ، ص ١٤٢

أمور مطلقة ، بل مقيدة بشروط وأحوال وأوقات ، وذلك كمن يقول : إن نحوود الشهوة خير من الفجور . وههنا ليس بنحوود الشهوة خيرا على الإطلاق ، بل خير فقط بالنسبة إلى الفجور ، أما في نفسه فإن نحوود الشهوة ردى^(١) .

وليس كتاب الجدل بحثا في الأخلاق من حيث هي كذلك ، بل في الأقيسة الجدلية ، أى في منطق الجدل . ويصرح ابن سينا بأن هذا المنطق يبحث أساسا في الخلقيات ، وفي ذلك يقول بعد أن صرح فيما قبل بأن عمدة الجدل الأولى والأخرى ما نصه : ” فظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل يقتضى أن يكون متعلقا بالأمور الخلقية ، وما هو أولى بالإيثار والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيهما مقتضية للنظر في الأولى والأخرى ، وفي الأزيد والأنقص ، وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية“^(٢) .

علاقة القيمة :

وقد يدل على علاقة القيمة بتعبيرات متباينة يجمعها قول ابن سينا : الأفضلية ، أو الأخلاقية ، وهى : الأفضل ، والآثر ، والأولى ، والأخرى ، والآخر ، والأزيد ، والأنقص ، والأكثر ، والأقل ، والأنفع ، والأجمل ، والأحق ، وغير ذلك . وكلها كما نرى تتخذ صيغة أفعل التفضيل .

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأفضل يعتبر الشيء في ذاته ، وأن الآثر يعتبره بالنسبة إلى شيء آخر ، ولذلك يمكن رد كل الصيغ المذكورة سالفا إلى الأفضل والآثر ، لولا أن هناك صيغة ثالثة تختلف عنهما ، وهى ”الأولى“ ، وهى متوسطة

(١) الجدل ، ص ١٤١

(٢) الجدل ، ص ١٤٥

بين الأفضل والآثر . وحيث إن ابن سينا قد بدأ بالكلام عن الأفضل ثم الأولى ثم الآثر ، فلا بأس من محاذاة ترتيبه .

الأفضل أو الأولى أو الآثر ، كلها تقتضى موازنة بين أمرين أو عدة أمور ، وترجيحا لشيء على شيء . ولكي يقوم الترجيح على أساس ، فلا بد من إيجاد مقياس أو معيار ، يمكن به ترجيح الأنضلية أو الأولوية أو الإيثار . وقد اجتهد ابن سينا أن يستخلص هذه المعايير الدقيقة التى ستبين عند النظر تنصيلا فى هذه الأنواع الثلاثة من المفاضلة .

الأفضل :

قد يقال الأفضل على شيئين متشاركين فى نوع من الفضيلة ، أو ليست بينهما مشاركة ، فإن كانا متشاركين ، قيل الأنضل على وجوه ثلاثة :

(١) أن تكون الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، أى تخضع للمقدار فيكون لأحد الطرفين زيادة يمكن قياس مقدارها عن الطرف الآخر . مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، بمعنى أنه يساوى الآخر فى جميع ماله وزيادة .

(ب) أن تكون الفضيلة تقبل الأشد والأضعف ، أى تخضع للكيف . ويميز ابن سينا بين الوجه السابق وهذا الوجه بأن المقدار الزائد لا يمكن الإشارة إليه ، مثل الأجل ، والأسخن^(١) . ولم يبين ، عند الكلام عن الأفضل فى المقولات ، كيف يكون الأفضل فى الكم والكيف ، اكتفاء بقوله : وهذا ظاهر^(٢) . وكلما تقدمت وسائل القياس العلمى وأصبحت أدق

(١) الجدل ، ص ١٤٦

(٢) الجدل ، ص ١٤٩

وأضبط ، أمكن إخضاع الصفة المطلوب قياسها للمقدار . مثال ذلك أن السخونة التي كانت تقاس باليد ، والتي اعتبرها ابن سينا كيفاً ، أضحت تقاس اليوم بالترموتر .

(ج) أن تكون فضيلة الطرف الأول مساوية لفضيلة الآخر ، ولكن يزداد على الأول فضيلة أخرى ترجحها ، مثل قولنا : فلان شجاع عفيف وفلان شجاع غير عفيف ، فالأول أفضل .

أما إن كانا غير متشاركين في الفضيلة ، بل كان لكل منهما فضيلة غير الأخرى ، فالترجيح بينهما يقوم على أساس نوع الفضيلة في ذاتها . فالذي فضيلته إلهية ، أي دائمة باقية ، أفضل من الذي فضيلته غير إلهية ، مثل قولنا : الحكمة أفضل من اليسار . وكذلك النافع في الدنيا والآخرة أفضل من النافع في الدنيا فقط ، وهكذا .

الأولى :

يقال الأولى بمعنيين أساسيين : الأول بمعنى الأفضل ، أي المساواة بين الشيئين مع زيادة في بعض الأمور المرجحة للأول . والمعنى الثاني لما تكون له "المائة" المفضية إلى تحقيق غاية .

والمائة لغة هي : القرابة ، والحرمة ، والوسيلة ^(١) . والموات الوسائل .

وبالمعنى الاصطلاحي - بحسب ابن سينا - : « علة من العلل المستدعية الموجبة ، لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران

(١) فطن المراجع لنسخة "ب" الخطية إلى هذا المعنى ، فأثبت في الهامش .

شروط إليها . فإذا لم يشعر بجميع الشروط التي تقترب بها - حتى تصير علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكمنا بالأولى » (١) .

من الواضح التمييز ههنا بين نوعين من العلة : الموجبة ، والمستدعية أو الداعية . فالعلة الموجبة تتم باقتران كل الشروط التي يتختم وجود الشيء مع اجتماعها ، والعلة الداعية إلى الحكم ترجح وجود الشيء ولا تحتّمه لنقص بعض الشروط .

والعلة الموجبة لا يعتبر فيها ما حققه أن يكون ، بل ما هو واقع فقط . وهذه التفرقة بين ما هو واقع ، وبين ما حققه أن يكون ، يسميها ابن سينا : ” بحسب الوقوع “ ، و ” بحسب الجميل “ ، ويفرق بينهما في اللغة الانجليزية - عند الكلام عن الأخلاق - بقولهم : ” the “is“ ، و ” the “ought“ . وقد وضع ابن سينا هذه التفرقة الدقيقة بالمثال الآتي :

” والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول القائل : إن لفلان عند فلان حقوقا ، وقد قصده ، فالأولى في نفس الأمر أن يقضيها ، كما بأن ذلك الأمر واقع . وأما الأولى بحسب الجميل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أى الأجل به ، أن يقضيها ويعرفها “ (٢)

ولما كان الحكم الواجب الترجيح يقتضى معرفة كل الشروط الخارجية والنفسية الداعية إلى العلة ، فإن الجهل ببعضها يؤدي إلى التردد في القول بوقوع الشيء . ” لكن ما نشعر فيه بوجود سبب (٣) ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أن الأولى به أن يكون ... “ (٤) .

(٢) الجدل ، ص ١٤٨

(١) الجدل ، ص ١٤٧

(٣) نلاحظ أن ابن سينا يستخدم ههنا السبب والأسباب محل العلة والعلل . ويمكن القول بأن العلة تقابل cause

(٤) الجدل ، ص ١٤١

وأن السبب يقابل reason .

والدليل على العلم بالأسباب هو "الشعور" بوجودها ، والدليل على جهلها هو عدم الشعور بها . وإذا كنا يلزأء حكم يرجح طرفا على آخر ، فلا بد من الشعور بالأسباب المرجحة ، التى لو جهلت لامتنع الحكم . وفى ذلك يقول ابن سينا : « فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية فى الجانب الآخر ، إلا أنها تكون مجهولة . وربما لم تتواف الأسباب كلها لا فى هذا ولا فى ذلك ، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البتة ، وإن كان هذا أكثر أسبابا . وأما الذى تتوافى فيه الأسباب كلها ، فليس هو أولى بل واجب » (١) .

الآثر :

ويقال آثر ، وأخرى ، إذا حصل التفاضل بين غايتين ، إحداهما بعيدة والثانية قريبة . مثال ذلك : صحة النفس أخرى أو آثر من صحة البدن .

ويقال آثر للشيء الذى يكون غاية فى نفسه ، لا للشيء الذى يكون وسيلة إلى تلك الغاية . " فالمؤثر بذاته ولأجل نفسه أفضل من المؤثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة " (٢) .

هناك إذن مؤثر بذاته ، ومؤثر لأجل غيره ، والتفاضل يكون بين الغاية والوسيلة . فالغاية آثر من الوسيلة . وبناء على هذه القاعدة فإن المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض (٣) . والسائقان إلى غايتين فإن أعجلهما تأدية إلى غايته آثر (٤) . وأن

(١) الجدل ، ص ١٤٨

(٢) الجدل ، ص ١٥٣

(٣) د ص ١٥٤

(٤) د ص ١٥٧

الأمر الموجود للأمر كرم الأفضل أثر من الأمر الموجود لغيره ، مثل الأمر الذى يخص الله فإنه أثر مما يخص الإنسان ^(١) .

والاختيار بين أمرين يخضع كذلك لقواعد فى التفاضل ، إما من جهة الشخص الذى يختار ، "فإن مختار الأريب الحسن الاختيار ، أو مختار الشريعة الصحيحة ، أو مختار جماعة من المبرزين فى الفضل والمعرفة ، أو مختار الأكثر منهم ، فهو أفضل" ^(٢) . وإما من جهة الموضوع ، لأن الصناعات والفنون بعضها أرفع وبعضها أخس ، كالفلسفة الأولى فإنها أفضل من صناعة الموسيقى ^(٣) .

والشئ الذى يكون أثر على الإطلاق ، وعند جميع الناس ، أفضل من الذى يصير أثر فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه ^(٤) .

خاتمة :

ويمكن القول ، بوجه عام ، إن المرجح للإيثار أمور ثلاثة لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وهى : الجميل ، والنافع ، واللذيذ . والحساب الدقيق للترجيح يقوم على الموازنة بين مقدار كل جانب منها ، من حيث الأطول زمانا ، والأكثر نباتا ^(٥) ، والأشد بإضافة فضيلة أخرى إليه ، وهكذا مما يرد حساب القيم إلى ضرب من القياس الرياضى ، فطن إليه ابن سينا ، ولكنه لم يتعمق فى بحثه ، ولم يطبقه تطبيقا عاما .

(١) الجدل ، ص ١٥٦

(٢) الجدل ، ص ١٥٢

(٣) الجدل ، ص ١٥٢

(٤) الجدل ، ص ١٥٥

(٥) الجدل ، ص ١٥٢

وبذلك يتضح أن منطق الجدل ، إن من جهة مباحثه أو من جهة أحكامه
التقويمية ، يعد ضرباً آخر خلاف منطق البرهان . وهى تفرقة قال بها كثير من
قدماء الشراح لأرسطو — كما نقلنا فى ابتداء هذه المقدمة عن ” تريكو ” — غير أن
هذا التمييز قد أقيم على أسس جديدة من النظر إلى أحكام القيمة . ولا يعد هذا
النظر التقويمى بدعة ، فإن بعض الباحثين فى العصر الحاضر — كما رأينا —
قد أعادوا النظر فى المباحث المنطقية التى كانت جارية عند سقراط ، وتابعه فيها
أفلاطون ، وتطور بها أرسطو ، فى ضوء القيمة .

هذه الوجهة من النظر قد لا يوافق عليها جمهرة الباحثين الذين يقررون أن
الجدل منطق يمهّد للبرهان عند أرسطو ، ويذهبون إلى أن إخضاع الجدل للقيم
شئ لم يعرفه القدماء .

إن تصدير الدكتور إبراهيم مدكور يعرض الوجهة الأخرى من النظر . وقد
تفضل مشكوراً بالاطلاع على هذه المقدمة قبل طبعها ، وعلق عليها تعليقاً طويلاً ،
جاء فيه أن : ” موضوع الجدل والقيمة برغم طرافته ألصق بالتقليد الحديث منه
بالتفكير القديم ، وأخشى أن يكون مقحماً على الجدل السينوى ” .

أحمد فؤاد الأهوانى

5



11

بيان بالرموز الواردة بالهوامش

اعتمدنا في تقويم النص على النسخ التي رمزنا لها بالحروف الآتية . وقد سبق وصف هذه النسخ وصفا مفصلا في الأجزاء التي سبق طبعها من الشفاء ، وليس ما يدعو لتكرار وصفها .

وهذا بيان بالرموز وما ترمز له في نسخ :

١ - ب = بنجيت .

٢ - بنج = هامش مخطوطة بنجيت .

٣ - د = دار الكتب .

٤ - س = داماد سليمانية رقم ٨٢٤ .

٥ - صا = داماد سليمانية رقم ٨٢٢ .

٦ - ك = ليدن .

٧ - م = المتحف البريطاني .

٨ - ن = نور عثمانية .

٩ - هـ = المكتب الهندي .

الجدل

المقالة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى

الفصل الأول

فصل (١) في معرفة القياس الجدلي ومنفعته

- كما أنه لا سبيل إلى معرفة القياس إلا بعد معرفة القضايا ، ولا سبيل إلى معرفة القضايا إلا بعد معرفة الألفاظ البسيطة ، كذلك لا سبيل إلى معرفة أصناف القياسات إلا بعد معرفة القياس المطلق .

- وأهم الأشياء بالإنسان أن يشتغل بما يكمل ذاته الشخصية ، ثم يشتغل بما ينفع نوحه ، أو يحفظ نوحه . وذات الإنسان بالحقيقة إما أن تكون هي النفس الناطقة ، أو تكون هي الجزء الأشرف ، وهي الشيء المقصود تكيله من ذاته . وكلها مكسوب بمعرفة : فمنه ما هو معرفة فقط ، ومنه ما هو معرفة لما يعمل به . والمعرفة المكسوبة هي بالقياس اليقيني ؛ والقياس اليقيني هو البرهان . فيجب أن يكون الإنسان معتنيا أول شيء بمعرفة البرهان .

-
- (١) بسم الله الرحمن الرحيم : ملاحظة من م ، ن (٢) المقالة الأولى الأولى : كذا في ب ، ج ، د ، هـ ، ز ، ح ، ط ، ي ، ر ، ق : نسخة م : المقالة الأولى عشرة فصول ؛ وفي نسخة م : الفن السادس من الجملة الأولى من المطلق سبع مقالات ، طويقا وهو الجدلي ؛ المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى من المطلق عشرة فصول (٤) فصل ١ : الفصل الأول م ، م ؛ فصل ٢ : (٥) ك : — ك || كما أنه : أنه كاس ، سا ، م ، و كما أنه هـ ؛ كاد ، ن || معرفة : — ك || القياس : — ك || القضايا : القضاء || معرفة القضايا : معرفة أصناف القضايا ٣ (٦) البسيطة : المستنبطة ن || كذلك : كذلك ك ؛ فكذلك هـ (٩) أ : وذات ؛ ونوع ذات ن || إما : إنما م || هي النفس : النفس ن || أو تكون : تكون هـ (١٠) بمعرفة : بمعرفة ك (١١) لما : بما د ، ن || هي : هو د ، ن . (١٢) والقياس . . . الإنسان : — ن . || معتنيا : معتنام || معتنيا أول شيء : أول شيء معتنيا ، سا ، ك

وإذ لا بد من تقدم معرفة القياس قبله ، فيجب أن يفرغ عن القياس إلى البرهان ؛ وقد أعطينا ما أمكننا إعطاؤه على سبيل الاختصار من علم البرهان .

لكن ههنا قياسات أخرى نافعة في الأمور الشرعية ، وقياسات أخرى مغلفة . والنافعة في الأمور الشرعية منها ما يتعلق — أول تعلقها أو أنفع تعلقها — بالأمور الكلية ؛ ومنها ما يتعلق — أول تعلقها أو أنفع تعلقها — بالأمور الجزئية . فيجب أن نتعلم هذه الأصناف أيضا ، لما لا تخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها في الأمور المدنية من الضرورة . وأن نتعلم المغالطات لتكون لنا قدرة على التحرز منها مستفادة عن الوقوف على أسبابها وعللها . وقد علمت أن النوافع الشرعية من حقها أن تؤثر عن النوافع الشخصية ، إذا لم تكن ضرورية في المنافع الشخصية . ولا يخفى عليك أن النافع ، أو الضروري ، إنما نتعرفه بالذات لطلبه ؛ والضار إنما نتعرفه بالعرض لتحترز عنه . فيجب أن يكون تعرفنا لحال القياسات المغلفة بعد تعرفنا حال القياسات النافعة في الأمور النظرية ، أخصى الفكرية . ولأن المقاييس على الأمور الكلية أقرب إلى الدرجة العقلية من القياسات النافعة في الأمور الجزئية ، فيجب أن يكون ما ينفع في الكليات — على أى وجه كان — مقدما . فيجب أن يكون أول نظرنا إنما هو في الصنف من القياسات التى تتناول أمورا كلية .

(١) تقدم : تقدم د ، هـ (١) يفرغ : يفرغ ع || من : م (٤) أو أنفع : وأنفع ن (٥) أو أنفع : وأنفع ك ، ن || نتعلم : نتعلم هـ || هذه : بهذه ما (٦) لما : كان ؛ — هـ || عنه : — ص || الأمور : أمور يخ || المدنية : البدنية د (٧) وأن نتعلم : ونعلم د ، ن || المغالطات : المغالطات ما ، ك ، م ، هـ || لنا : لها سا ، ك ، هـ || التحرز : التجوز س (٩) إذا . . . الشخصية : — سا (١٠) نتعرفه . . . والضار ؛ — سا || لطلبه : — ك || لتحترز : لتحترز س (١١) نتعرفنا : تحترزنا ك ؛ نتعرفنا ن || الحال : بحال ك ؛ حال م || لحال القياسات : للقياسات د ، ن (١٣) ينفع : ينفع س || وجه : جهة هـ || كان : — س (١٤) أول : سلوك هـ || إنما هو : — د ، ن || هو : يكون س ، هـ || التى : — سا

فلننظر أى القياسات هذه القياسات . وإذا قلنا : « قياس » فى أمثال هذه
المواضع ، نغذه قياسا ، وما يشبه القياس ، فنقول :

إن القياسات لا تتخالف فى صورها ، بل كل ما إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر ،
أو لم يظن لازما ، فليس بقياس ، وعلى ما سبق منا تلخيص أمره . وكل ما كان كذلك
فهو قياس .

- لكن الموضوعات تختلف : فمن الموضوعات ما وضعه فى الطبيعة ، كأن الطبيعة والحق
قد وضعاه وسلماه ؛ ومنها ما وضعه بحسب واضح أو واضعين . والذي وضع ما فيه إنما هو
بحسب الطبيعة ، ونفس الحق ، فهو القياس البرهانى ؛ وقد فرغنا عنه . وجميع الذى يتلوه
يجب أن يخالفه بأنه ليس يجب أن يكون الموضوع فيه هو الموضوع فى الطبيعة ؛ فهذه تختلف
البرهانى غيره . وإما بأنه يكون موضوعا فيه مالا يجب فى الطبيعة ، فيضاده . والجدلى أيضا
فى جملة ما بعده ، فيجب أن يدخل فى هذا الخلاف . لكن قولنا : « ليس يجب أن
يكون الموضوع فى موضوعا فى الطبيعة » يشتمل على أنه سيجوز فيه ذلك ، وما ليس
ذلك ، فيكون إنمّا تتميز هذه القياسات عن البرهانى بأن حكم مقدماتها الأول أعم من حكم
المقدمات الأول البرهانى ؛ مثل المقدمات المشهورة المستعملة فى الجدل . وإذا كان
خلاف الجدلى البرهانى لا يتجاوز المقدار المذكور من الخلاف إلى وجوب أن يكون

- (١) فلننظر : فننظر د ، ن || أى : إلى د || هذه القياسات : — س || وإذا : وإذا ن
(٢) نغذه : نغذه سا ، ك ؛ فهذه م || قياسا : قياس سا ، ك ؛ قياسات ن || وما يشبه : وأما شبه م
|| فنقول : — د (٣) القياسات : القياس سا ، ك || تتخالف : تتخالف م || كل ما ، كلا س
|| فيه : — سا (٤) أولم : ولم ه || أمره : — فليس بقياس م || وكل ما : وكلا س
|| كذلك : فذلك س (٦) فمن الموضوعات : فمن الموضوع ن (٧) وضاه : وضاه ه
|| وضعه : وضاه د ، ن || والذى : فالذى د ، س ، ك ، م ، ه ، ن (٨) ونفس :
وقياس د || القياس : الوضع س (٨) وجميع : فهذا د ، ن (٩) فيه : — سا ، ك
(١٠) البرهانى : البرهان س || وإما : دائما م (١١) فى : من م ، ه || جملة : جملة د ؛
كمال ن || فيجب : — م . (١٢) موضوعا : موضوع ه || يشتمل : — ن (١٣) الأول : التى بها
تصير مقدمات هذه القياسات حكم د ، ن (١٤) الأول : — د ، ن || مثل المقدمات . . . الأول
البرهانى (ص ١٠ من ٣) : — د ، ن || وإذا كان . . . فى بعضها (ص ١٠ من ٣) : — ه

مضادا في مقدماته للبرهاني ، وإن جاز أن يكون في بعضها كذلك ، كان تميز القياس الجدلوي وما يجري مجراه مما ليس بشرطه مضادة القياس البرهاني ؛ فقد كان سلف منا القول أن جميع المقدمات الأول البرهانية التي لا وسط لها مشهورة ، ولا ينعكس . وكل مشهور مرى معتقد ، ولا ينعكس .

٥ فلنطلب الآن مقدمات أقرب القياسات من البرهان، ولننظر أناخذها لأنها مظلونات مرئية فقط ، وليس لها زيادة عليه ، أو مشهورات ؛ نتجد أن الظنون الصرفة إنما تفيد القياسات المعمول منها في الأمور الجزئية . وأما الأحكام على الأمور الكلية فلا ينتفع فيها بالمظنونات التي تكون مظلونات ساذجة ، عند إنسان واحد أو إنسانين ؛ بل الأولى أن تكون أحكامنا على الأمور الكلية إذا فاتنا البرهان ، أو تعذر مخاطبتنا به من مخاطبه ، بما هو أقرب إلى طبيعة البرهان على ما هو أكد من المظنونة . ١٠

فيجب أن نجعل العمدة في القياس الذي نحن في تعريفه الأمر المشهورة ، ثم إن سلم مظلون ليس بمشهور ، استعملناه في القياس على المخاطب . لكننا إذا جعلنا العمدة هي التسلمات ، واقصرنا عليها ، فإننا حينئذ لا نكون صناعا ونقادا في أعمالنا ، إذ تكون القياسات متوقفة على أن يسلم لنا مسلم شيئا ، ولا تكون عندنا مقدمات يجب أن تؤخذ مسامحة ، فيكون لنا من قبلها قياسات ، ولنا فيها قدرة على التصرف . فيجب أن يكون ١٥

(١) للبرهاني : البرهانية سا ، ك ، م (١) تميز : تميز سا ، ك (٢) مما : مام || شرطه : بشرطه م (٣) ينعكس : وينعكس م || وكل ينعكس : — م || وكل : فكل سا (٤) مرى : — سا ، ك || معتقد : يعتقد سا ، ك || ولا : فلا د ، ن (٥) فلنطلب : فنطلب د ، ن || القياسات : القياس م ؛ القياسات سا ، ك || من : إلى م || أناخذها : ما أحدها هـ (٦) مرئية : قريبة م ؛ مرية هـ || وليس : ليس م ، م || عليه : غلبته هـ || تفيد : تفيدنا م (٨) بالمظنونات : المظنونات سا ، ك ، هـ || واحد : — سا ، ك (٩) أحكامنا : أحكاما د ، م ، ن || إذا : إذ م || تعذر : تعذر م || به : — د (١٠) على ما : وما د ، ن ؛ بما سا ، م ، ك || المظنونة : المظنون د ، ن (١٢) مظلون : مظلونات ك || بمشهور : بمشهوره ك || لكنا : لكن د || لكنا عليها : — ك || هي : هون = التسلمات : المسلمات م ، ن ، م ، هـ (١٣) عليها : عليه م || ونقادا : ولناقادا : سا ، ك (١٤) القياسات منا : القياس هـ || متوقفة : متوقفا هـ || أن : + تكون م (١٥) قبلها : قبلنا م

النوع من القياس الذى يلى البرهان قياسا مؤلفا من مقدمات مشهورة ، أو متسلسلة ، وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلسلة ، إما متسلسلة من المخاطب وحده ، أو متسلسلة من جمهور أهل الصناعة ، أو متسلسلة من جمهور الناس . وهذان القسمان الآخران — كما علمت — يسميان مشهورين ، أحدهما مقيد والآخر مطلق . ونحن قد أوامنا إلى منفعة هذا القياس إيماء ، ولم نضمه ، فنقول :

- لأنه لا يجب أن يتوهم أن هذا القياس قد ينفع استعماله الإنسان مع نفسه بالقصد الأول ، لأنه لا يفيد اليقين إلا البرهان ، وما دون اليقين فأكثره ظن ، والظن مخلوط دائما بشك قوى أو ضعيف ، والشك عدم الكمال . فإن كان رأى ليس يقينا ، وليس ظنا ، بل هو عقد قوى يشبه اليقين ، فهو بالحقيقة أيضا جهل . أما إذا كان كاذبا ، فهو جهل مضاعف ، وأما إن كان صادقا ، فهو جهل من جهة أن هذا العقد لا يكون منفردا ٩٠ في ذات العقل من غير مشاركة قوة فاسدة ، تفسد وتفسد معها العقد المقارن لها ، فإن العقل الصريح لا يقبل المجهول إلا من جهة السبب الذى لذاته يصير المجهول معلوما . فهذا القياس الجدل غير نافع في أن يكون الإنسان مخاطبا به نفسه بالذات ، فإذا منتهى الخصوصية به هو في أمر مشترك ، وفي أن يخاطب غيره ، لكنه ينفع صاحبه منافع لا بالذات — من حيث هو قياس — بل بالعرض . فإنه إن كانت الغلبة مطلوبة عنده ، ١٥ انتفع به فيه . وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرجع بينها ترجيعا بعد ترجيع

- (١) متسلسلة : متسلسلة م (٢) وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلسلة : — م ، م (٤) ونحن قد : وقدك || إلى : + منفعة م (٦) أن يتوهم : — ن || قد : — د ، ن . (٧) يفيد : يفيد سا ، هـ (٨) رأى : + الذى م ، هـ || وليس : ولاد ، ن (٩) يشبه : شبه م || كان : يكون م ، هـ (١٠) كان : يكون هـ (١٠) منفردا : منفردا ، سا ، ك ، ن (١١) ذات : + من د || العقل : المقدسا || مشاركة : — هـ || تفسد : — ك || العقد : العقل ب (١٢) المجهول : المجهولات م || جهة : جهل م (١٤) هو : هـ م ، هـ (١٤) يخاطب : + به ن ، هـ || لكنه : ولكن د ، ن (١٥) إن كانت : — سا (١٦) فيه : — سا ، ك ، فيها م ، هـ || أنه : فإنه هـ (١٧) طرف : تنتج : — م || وأخذ أخرى : وأخذ مشهورة أخرى م ، واحد وأخرى هـ || طرفا : طرف د || فلا : ولاد ، ن (١٧) بينها : بينها سا ، ك ، ن ، هـ || بعد ترجيع : — ك

حتى ربما يلوح له الحق ، ويخرج به إلى اليقين ، كما أن الإنسان كثيرا ما يخلص من تحقق أعراض الشيء وخواصه إلى معرفة فصله وماهيته . لكن هذا النفع والأول ليسا مما هو قياس ، فإن القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول مما عددناه نفعه بشيء يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة ، والثاني نفعه بشيء يعرض أن ينكشف عن حال مقدماته ، بأن يتخصص ويحصل منها بعض ، ويتزيف بعض ، ثم تكتسب مقدمات أخرى ، وقياس آخر ، ويسل من القياس المذكور قياس آخر ، فيكون كأن ذلك القياس الأول فسد وبطل ، والقياس الثاني حدث وكان ، ويكون النافع بالذات هو القياس الثاني .

وقد ينفع تعلم هذه الصناعة في البرهان من وجه آخر : وهو أنه وإن كان ما علمناه في البرهان كافيًا ، فإن الإنسان ينفع بتأمل هذه الصناعة في البرهان من وجهين : أحدهما من جهة أنه إذا تحقق معرفة قياسات هي في صورتها أمثال البرهانية بأصنافها ، ويجد لمقدماتها شرائط وأحوالا تخالف ما عهدده ، يصير محبطا بأصناف من المقدمات غير برهانية وفي معرفة ما ليس بالشيء ، ويشاؤكه منفعة ما في معرفة الشيء ، وزيادة بصيرة به ، فإنه يكون حينئذ قد حصل له معرفة بالشيء من حيث هو ، ومعرفة بالشيء من حيث ليس غيره ، ومن جهة أن كسب المقدمات المشهورة وإعدادها أهم من كسب المقدمات البرهانية وإعدادها ،

(١) له : — ن || به : منه د ، ن (٢) تحقق : تحقيق م ، ه || معرفة : معرفته د || وماهيته : وماهيته فصله ه (٣) فإن القياس : — د || بما : ماك || نفعه : + بما س || بما : + هو ه (٤) بشيء : لشيء س ؛ شيء ه || يتبع : يتبع سا ، ن ؛ لا يمنع ه || نتيجة : نتيجة ب ، سا ، م ، ه (٥) بشيء : لشيء ب ، س ، سا ، ك || ينكشف : ينكشف س (٥) منها بعض : منها د ، ن || ويتزيف : ويتزيف ه ؛ + منها م (٦) وقياس : وقياسا سا ، ك || ويسل : أو يسال ب ؛ أو يسلم ، ن (٧) فسد وبطل : بطل وفسد سا ، ك || وكان : — س (٩) ينفع تعلم هذه : يتفهم يعلم هذه ن ؛ يتفهم العلم بهذه ه || البرهان : + بوجه م ، ه || ما : — سا ، ك (١٠) فإن الإنسان : فالإنسان سا ، ك (١١) قياسات : القياسات التي ه (١٢) عهدده : عهد د || محبط : محبط م ؛ يحبط ه (١٣) ويشاؤكه : + معرفته م || معرفة : منفعة د ، ن || الشيء : — ه (١٤) ومعرفة بالشيء من حيث : — م || من حيث : — س || ومن : والثاني من ه (١٥) المشهورة المقدمات : — سا || أم وإعدادها : — ن

أذ المشهور أهم من البرهاني ، فيتفق له في كسب المشهورات أيضا وإعدادها أن يكتسب البرهانية ويعدها ، حينما يأخذ بتعقب المشهورات ليأمل ما منها برهاني ، وما منها غير برهاني .

- ونحن بالحقيقة قد بينا في الفن الذي قبله ، صالكون مسلك من سلف ، ماهية المقدمات البرهانية وخاصيتها ، وأما نا إلى جملة كسبها إجماء مجالا ، فإذا تفصل ذلك فيما بعده من ٥ المواضع المشهورة ، كان لنا ذلك زيادة بصيرة . وأما الحاجة الداعية إلى تفصيل الأمر في كسب المشهورات دون البرهانيات ، أن البرهانية محدودة الشرائط ، غير مخرجة عن حدى المطلوب في كل باب . وأما الشهرة فليس شيئا يتبع أجزاء المقدمات ويلحقها من أنفسها ، بل هو شئ يأتي من خارج ، فلا يكون القانون المستند إلى اعتبار أجزاء المقدمات نافعا في ذلك ، بل نحتاج أن نحصى أمورا بما عرفت من الشهرة الخارجية . فبين ١٠ من جملة هذا أن هذا النمط من القياسات لا ينفع الإنسان استعمالها ، ولا تحصيل ملكتها فيما بينه وبين نفسه بالذات ، بل إنما مفعمتها على سبيل المخاطبة ، ولا أن ينفع المخاطب في أن يكمل ذاته ، بل ينفع في أمر آخر ، إما مؤد إلى تكميل ذاته بالقصد الثاني ، وإما مؤد إلى قوام المصلحة المشتركة . أما المؤدى إلى تكميل ذاته بالقصد الثاني ، فلأن المسلك بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان . لكن أكثر العلوم البرهانية — على ما عرفت من حالها — يكون ١٥ في مبادئها ما هو موضوع للتعلم ، فإذا طوّل بتسليخها ساذجا ، غير معان بما يقتضيه بوجه من الوجوه — إذ لا سبيل إلى إيقاع اليقين له بها في درجته — كان مستوحش النفس عما يلي على تلك الموضوعات . فإذا كان معنا قدرة على أن نقنع بقياسات مؤلفة من مقدمات يقبلها ،

(١) البرهاني : البرهان س || وإعدادها : + أيضا س (٢) يأخذ : يأخذها س ، ك (٥) وأرأنا : وأراد || فإذا : وإذا || تفصل : انفصل ب ، س (٦) الحاجة : الخاصة س (٧) أن : فإن م ، ه || فیر : — ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (٨) فليس : فليست م ، ه (٩) هو : هي ه || المستند : المستند (١٠) نحتاج : + إلى س || نحصى : تحصى د (١١) الخارجية : الخارجية ب ، س ، د ، ن (١٢) من : عن ن || أن هذا : أن ن || ملكتها : ملكة منها س (١٣) سبيل : السبيل ب (١٤) في أمر : به أمراد ، أمران (١٥) أما : وأما ه (١٦) يكون : فيكون سا ، ك (١٧) يتبعه : ينفعه ه || بوجه : — ه (١٨) إذ : أن ب ، م || بها : — س || درجته : درجة ه || بيني : بيني د ، ن ، يينا م (١٩) فإذا : فإن س || كان : كانت ن || معنا : معنى سا (٢٠) من : + قياسات ك

ويسلمها ويمجدها — وإن كانت غير حقيقية في نفسها — لم ينفر عن تلك الموضوعات، ولم يستغربها ، ولم يشمئزطبعه عما يبني عليها ، فنفذ في تعلمه إلى أن يحين له تلقف ما يحصل له فيها اليقين . وأما المؤدى إلى قوام المصلحة الشريكة ، فلا ن استمرار الناس على جملة حافظه لحسن المشاركة ، مبنية على عقائد يعتقدونها فيما يبنين أن يُقرَّ به ، وفيما يبنين أن يعمل ، وتكون أصدادها مؤدية إلى ما هو ضد لفظ المشاركة .

فإذا كانت للناس ، بل للمدبري الناس ، ملكة يقتدرون بها على تأكيد العقائد النافعة في أنفسهم بالهيج المقبولة عندهم ، إذا اختلج في قلب أحدهم شك ، ويكتون من اعتقد غير النافع بالهيج المقبولة عندهم ، انتفع المدبر من جهة تمكنه من تديره الذي يتولاه ، وانتفع المدبر من جهة قبله لحسن التدبير . ولو كان للمدبر سبيل إلى أن يورد الهيج عليهم من المقبولات لذواتها ، والمحمودات في نفس الأمر ، لا بحسبهم فقط في مدة قصيرة ، أو كانت الطوائع متفقة في قبول ذلك وفهمه ، لكان الاشتغال باستعمال ما قبله بحسبهم لا بحسب الأمر شططا وفضلا وخدعة ؛ لكن الطريق التعليمي طويل ، ولا كل نفس له مقبول ، وخصوصا في الأمور التي هي أنفع ما يعتقد ، كإثبات الصانع الواحد ، وإثبات الرسالة الإلهية ، وإثبات المعاد . وإذا انصرف الجمهور بهمهم إلى ذلك ، طال عليهم وتأخر عنهم ما يجب أن يتفقوا عليه من المصلحة إلى حين إحاطتهم به ، وفيه قرر . وأيضاً فإن أكثر القوى قاصرة عن ذلك ، وليس كل ميسر لذلك ، بل لما خلق له . فبالواجب ما احتيج إلى استعمال أصناف هذه القياسات ، ولم يكن النظر فيها بحسب تكميل أقسام المنطق فقط — كما قال بعضهم — بل كان هنالك منفعة قائمة .

(١) الموضوعات : المقدمات (٢) يشمئز : يتعبد ؛ يتميز : يفقد ؛ فبعدد ، ن ؛ فيفد م || يحين : تحقق ، ن ؛ حين م ؛ يحسن هـ (٣) قوام : قيام م || فلان : فإن ن (٤) لحسن : أحسن ب ، بحسن ك (٥) مبنية : مبنى ب ، م ، سام ، ك ؛ يبنى هـ || يقربه : يقربه م (٥) لحفظ : ويحفظ س ؛ يحفظ ك (٦) كانت : كان ب ، هـ || ملكة : — ن || يقتدرون : يعتقدون هـ || تأكيد : — م (٧) ويكتون : ويكتون هـ (١٠) والمحمودات : أو المحمودات د ، ن ؛ والمجهولات م (١١) قبله : قبوله ك (١٢) وفضلا : أو فضلا س || وخدمة : أرخدمة ب ، م ، سا ، ك ، م ، هـ || لكن : ولكن ن || له : — سا ، هـ || مقبول : قبله د ، ك ، م ، ق ، هـ || وخصوصا : وخصوصا د (١٣) الواحد : — م (١٤) المعاد : + المذبح ، د ، سا ، ك ، م ، د ، ن || بهمهم : بهمهم هـ || عليهم : — ب ، د ، هـ (١٥) إلى حين : لحين ن (١٦) ميسر : بميسر م ، يمتن هـ || بل : — م (١٧) أقسام : أصناف م ، هـ (١٨) كان : — ك || هنالك : هناك ب

الفصل الثاني

فصل (ب) في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية

- فيجب أن ننظر الآن في أن هذه الصناعة أى الأسماء أحق بها . أما إصابة الحق ، والنظر للحق ، وغير ذلك ، فلا يشك في استبعاد دلالاته من الغرض فيها ، وخصوصا وهذه الصناعة مقصورة على المحاوراة والمخاطبة . لكن الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هى هذه : التعليم ، والمجاربة ، والمناظرة ، والمعادنة ، والاختيار ، والمجادلة ، والخطابة والإنشاد . وإن كان شئ غير هذه ، فهو إما داخل في بعض هذه ، أو غير مألوف .

- ثم التعليم لا ينفع فيه أيضا إلا الحق . وأما المجاربة فليس القصد فيه إلا ما في التعليم ولكن المجاربة تتم بالمشاركة ، كأن الإنسان الواحد لما كان في أكثر الأوقات أو بعضها إذا حاول أن يكون معالما لنفسه ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين — على ما طلعت — صر ١٠ عليه ذلك . فإن أهوزه معلم وقد حصلت له الملكة ، انتقل إلى آخر يشاركه في النظر ، فيضم ما يحدسه ذلك إلى ما يحدسه هو ، فيصير كل واحد منهما جزء معلم ، وكل واحد منهما تمام متعلم ، والغرض فيه العلم .

- وأما المناظرة فهى مشتقة من النظر والاعتبار ، فالغرض فيها المباحثة عن الرايين المتقابلين المتكفلين ؛ أعنى : يتكفل كل واحد منهما واحد من المتخاطبين لبيان ١٥

(٢) يسمى :سمى د ، س ، ك ، م ، ن || له : — م ، ن ، هـ || هذا : صار له هذام || جدلية : جدليا د ، م ، ن ، هـ ؛ وسمى الجدلى م (٣) فيجب : يتيب د ، ن || في أن : أن ف ب ، د ، س ، ن ، هـ || أما : ما س ، م ، ن هـ || فلا : ولا م ، هـ || يشك : شك س ، م ، هـ (٤) وهذه : في هذه س ، م ، هـ (٦) التعليم : والتعليم س ، ك || والمجاربة : والمجاربة هـ (٧) والإنشاد : والإنشاد هـ (٨) وأما المجاربة : والمجاربة س (٩) كان : وكان ك || الإنسان : الناس س || إذا : أوس (١٠) صر : عن س ، عزك (١١) له : — س || فيضم : فيضن س ، ك (١٤) فالغرض : والغرض س ، ك (١٥) المتكفلين : — م || أحنى يتكفل : — هـ || منها : — م

لكليهما الحق منهما ، فيساعده الثاني عليه . فهذان أيضا غرضهما ليس إلا حصول العلم ، فلا ينتفمان بالذات إلا بما يوقع العلم ويفهده .

وأما المعاندة فهي مخاطبة يحاول المخاطب بها إظهار نقص من يدعى الكمال ، على أى وجه كان ، وأن يعجزه بقياسات من مقدمات حقة أو باطلة ؛ فيكون الغرض فيها من المخاطب إظهار عجز لا إعطاء فائدة يعتقدها المخاطب ؛ فإنه ليس إذا عجز عن أمر فقد ظهر فيه الحق ؛ ويكون الغرض فيها من المخاطب أن يظهر قوته من حيث يظهر نقص ذلك ؛ فتظهر فضيلته ونقيصة ذلك . فإن كان المعاند ليس يعاند ناقضا ، بل يقصد التقوية والتليس نفسه ، لأنه تمويه وتليس ولو على غير ناقض ، لا ليعرفه النقض ، بل ليخيل إليه أن ما يقوله حق ، فليس خطابه الخطاب المخصوص باسم العناد ، بل هو إما سوفسطائى إن تشبّه بالفيلسوف ، وإما مشاغبي إن تشبه بالجلدى . بل إنما يكون المعاند معاندا إذا كان ظاهر قصده تمجيز الآخر المخاطب . وربما قرن بذلك الاعتراف بأن ما يقبسه غير حق ، لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه . فلفظ المعاند ، بحسب تعارف القوم ، ليس يليق أن يجعل اسما لهذه المخاطبة ، ولا بحسب اللغة أيضا ؛ فإن العناد موضوع للدلالة على الخروج عن الحق ، والعدول عن الواجب ، بفضل القوة .

وأما الامتحان والاختبار فليس الغرض فيه إقناع فى رأى ألبتة ، بل تعرف مبلغ المخاطب فى القوة على استبانة القياسات . فكان القياس المعاند والقياس الممتحن ، والقياس المغالط ، واحد فى الموضوع ؛ لكنه إذا استعمل على أنه يراد به إثبات الحق ، أو الإقناع بالعدل ، سمى سوفسطائيا ، أو مماريا مشاغبا . وإذا استعمل والغرض فيه تمجيز الخصم

(٣) فهمي : فهو د ، سا (٤) مقدمات : + إما م ، ه || فيها : منها س (٥) لا : إلا س (٦) قوته : + وفضيلته م (٧) فضيلة : || ونقيصة : وقرينة ن || ذلك : ذاك سا ، م ، ه (٨) التقوية : — د || ليعرفه : لمعرفة ه (١٠) وإما : أو ه || بل : — د ، ن (١١) المخاطب : المستحق سا ، ك (١٢) بأن : أن ن (١٣) فلفظ : ولفظ د || أن : بأن ه ، + يكون م (١٦) إقناع : إقناعا د ، ن (١٧) فكان : وكان ه (١٨) واحد : واحدا سا ، ك || أنه : + إما س ، سا ، ك ، م ، ه || الإقناع : الإمتناع سا ، ك (١٩) أو مماريا مشاغبا : ومماريا ومشاغبا سا ، ك || مشاغبا : مشاغبا ه

المعتقد عجزه ، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين ، كان قياس عناد .
وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد
تضليله ، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه ، كان قياس امتحان . والألفاظ
أيضا بحسب اللغة مطابقة لهذه الأغراض ، فإنه ليس يحسن أن يسمى من يخالط
ليفيد عقدا نافعا مغالطا ، ولا معاندا ، ولا مختبرا ممتحنا .

وأما الإنشاد ، فهو بعيد أن يكون الغرض فيه إيقاع اعتقاد وتصديق البتة .

وأما الخطابة ، فإن الخطيب ، هو المقتدر على إقناع الناس في الأمور الجزئية
— ولا يقال لمن يحسن الإقناع في الهندسة والطب خطيبا — فلم يبق لذا اسم أولى بهذا
من اسم الجدل ، حتى تكون الصناعة المعدة لإلزام الخصوم بطريق مقبول محمود
بين الجمهور في أي رأى كان جدلا . فإنه وإن كان ليس إلزام كل رأى نافعا في كل وقت ،
فإن الصناعة الاختبارية لا تكون صناعة بأن تكون ملكة على طرف واحد فقط ؛
فإن هذا غير ممكن . بل إذا صار الطبيب مقتدرا على التصرف في أحوال الأبدان
حتى يفيدها صحة ، فإنه تتبعه أو تلزمه أو تتقدمه ضرورة أن يكون مقتدرا على التصرف
المطلق في أحوالها بما هو تصرف مطلق ، فكان مقتدرا أيضا على أن يفيد المرض ؛
لأنه ليس الاقتدار إنما يكون على الصحة من حيث هي صحة ، بل من حيث هي حالة
يمكن إحداثها ، أو حفظها على البدن .

فكذلك المقنع على النافع يلزمه أن يصير مقنعا مطلقا ، فيكون مقتدرا على الإقناع ،
من حيث هو إقناع ، فذلك يقتدر على غير النافع ؛ فيعرض من هذا أن يكون الجدلي

(١) عند الخصم : عنده ن (٢) وإذا : فإذا || حال : لحال م (٥) ولا : أو م
|| ولا : هو م (٦) الإنشاد : الإنشاء ه || إيقاع : — ه || وتصديق : وتصديق سا ، ك
(٧) هو : وهو — كذا في جميع النسخ (٨) ولا : فلا د ، ن || بهذا : + الامم د ، ن
(٩) الجدل : الجدلس (١٠) إلزام : — ك || إلزام كل — سا (١١) الاختبارية : — د ، ن
|| صناعة : + اختبارية د ، ن (١٢) الطبيب : الخطيب ه (١٣—١٢) في : . . . التصرف — ن
(١٤) هو : هي د ، م ، ن || فكان : وكان || على : سا ، ك (١٦) البدن : البدن ك
(١٨) فذلك : وكذلك م (١٨) فيعرض : يفرض سا ، ك ه

مقتدرا على الإلزام المطلق ، لكنه يكون جدليا على المجرى الطبيعى ، إذا كان استعماله ذلك فى المنافع ، كالطبيب : فإنه إنما يكون طبيبا على المجرى الطبيعى إذا كان استعماله ما يستعمله فى النافع ؛ فإن حُرِّف ذلك فقد أساء .

على أنه ربما كان النافع فى وقت إلزام أحد طرفى النقيض ، وفى وقت آخر مقابله ؛ وذلك مع إنسان وإنسان . وأيضاً ربما يقع أحد طرفى النقيض لذاته ، ويقع الطرف الآخر بالعرض فى إثبات نافع آخر .

وإذ كل مخاطبة قياسية ، فإما أن يكون القصد فيها التصديق أو لا يكون ، بل التخيل ، وهو الإنشاد الشعرى . والى القصد فيها التصديق فإما أن يكون المراد فيها الإيضاح للحق ، وهو البرهان والتعليم ؛ وإما أن يكون المراد فيها الغلبة والإلزام ، وذلك إما فى الأمور الجزئية وإما فى الكلية . والى فى الكلية ، فإما أن تكون الغلبة والإلزام فيه على سبيل أن الغرض فيه نفس الإلزام ، أو على سبيل أن الغرض فيه غيره من امتحان ، أو كشف ونضح . والذى الغرض فيه الإلزام ، فإما على سبيل مغالطة ، وإما على سبيل عدل ؛ وجميع هذه مخصوصة بأسام لا تفتق بها ، وتلك الأسامى لا تصلح إلا فى المخاطبات ، لأن ذلك المعنى لا يرفع إلا فى المخاطبات . ولفظلة الجدل تليق بعدة منها ، وهو ما يكون على سبيل المنازعة ؛ فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل . وقد خص كل واحد منها باسم لا تليق به فى حد تخصيصه ، فالأولى أن يسمى باسم الجدل هذا القسم الذى بقى ، وإيس له اسم .

على أن المتناظرين إذا لم يكن بينهما معاندة ما ، بل كانا يتخاطبان على سبيل قدح زند الفائدة ؛ لم يحسن أن يقال لتناظرهما جدل . وأما إذا كان الغرض الإلزام ، ولو للنافع

(١) جدليا : جدلى س || إذا : وإذا ه (٢) المنافع : النافع د ، س ، م ، ن || فإنه : — د ، س ، م ، ن (٣ — ٢) ذلك استعماله : — سا ، ك (٣) فإن : وإن س (٤) وفى : فى ب ، ن (٧) القصد : التصديق || التخيل : التخيل س ، م ، ه (٩ —) المراد تكون : — سا ، ك (٩) والتعليم : العلم د ، ن ؛ والتعلم س ؛ والتعظيم (١٠) فى الكلية : الكلية ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن (١١) أو على : وعلى ه || نفس فيه : — د (١٣) بأسام : بأسامى س ، ك || لا تفتق : لا يقر سا ، ك (١٤) لا يرفع : يقع ه (١٤) منها : منها د ، ن (١٦) تخصصه : تخصصه د ، م ، ن ، ه || فالأولى : والأولى د ، ن (١٨) جدل : جدلا ك ؛ هو جدل م ، ه

بما يتحمل من المشهورات والمساومات ، فكثيرا ما يخرج الحال بالقياس إلى أن يتحمل ويتحمل ، فإن الحق طريقه واحدة ، غير متغير لا يحصى عنه ، ولا يحسن العناد فيه . وأما يتحمل قياس غير حق لينفع بالإقناع ، فلا يبعد أن يحوج فيه إلى العناد والمجادل .

- وكثيرا ما يكون الرأي النافع اعتقاده غير حق ، فيحتاج أن يلزم الإنسان قبول غير الحق ، فلا يبعد أن يخرج محاول ذلك عن حق الإنصاف ، إذا اتفق أن ينزع بما يقوى المقابل الذى هو الحق ، فيضطر إلى الحيلة من المشهورات ، ويضطر إلى الاحتراز والمخادعة . فإن المشهورات أيضا كثيرا ما تتقابل ، وكثيرا ما ينقض بعضها بعضا ، وكثيرا ما تتأدى إلى نتائج متقابلة — كما ستعلم — فيحوج أيضا هذا القياس إلى أن يتخلص عن همة مشهور آخر ، وإلى تغليب مشهوره الذى يستعمله . وربما كان الذى يوجب مقابله أغلب وأتمهر ، فإن المشهورات كما ستعلم مختلفة فى القوة والضعف ؛ وأما الحق والصدق فهو واحد . المناظر لا يخاف أن يفسد عليه الصدق حجته ، فإن الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق ، ولا يوجب مقاومة قياس الصدق . وأما المشهور فقد يعمل بالمشهور ذلك ، والصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور ذلك .

- وربما كان الدعوى حقا ، والبرهان عليه متعذرا ، فيحتاج أيضا إلى أن ينصره بما ليس بحق ، بل بما هو مشهور ، فيفطن لذلك مناقضه ، فيصعب الأمر ، ويحوج إلى

(١) يتحمل : يتحمل د ، سا ، ك ، ن || والمتساومات : د ، د ، ه || بالقياس : بالقياس م
(٢) واحدة : واحد ب || متغير : متعين د ، سا ، ن ، ه || وأما : وإنما ب ، م ، ه
(٣) يتحمل : يتحمل ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه || فلا : ولا سا || يحوج : يخرج ك (٣) فيه . مه د
(٤) وكثيرا : فكثيرا د ، ن || النافع : — ن || اعتقاده : اعتقادي ب (٥) فلا : ولاد ، ن || من : غير سا ، ك || حاق : حالد ، ن ؛ خاف ك [حاق الإنصاف أى ما يوجهه الإنصاف . وفى لسان العرب : أخرجنى ما أجد من حاق الجوع ، هو من حاق يحق حقا وحقا ، أى لزمه ووجب عليه — المحقق] [ينزع : نزع ن || المقابل : المقابل ن (٧) ما : — س || ما : — س (٨) فيحوج : فيخرج م (١٠) فإن . . . والضعف : — سا ، ك (١١) القناظر : والقناظر د ، ن || حجته : — م (١٢) بالمشهور : المشهور ن (١٣) بالمشهور : المشهور ن (١٤) متذرا : يتعذر ب ، سا ، ك ، م ، ه || إلى : — ن || بل : — ب ، د ، س ، ك ، ن (١٥) فيصعب : فصعب ه || ويحوج : فيخرج د ، ن

المراوغة . فإذا كان القياس الجدلى ممنوا بالاحتراز عن جميع ذلك ، لم يكن بد من أن يكون كلامه ليس صرف نظير في الأمور كما هي ، ولا فيه اتباع لمنهاج واحد ، بل يحتاج أن تكون معه ظروف من الحيلة ، وأن يحوّج إلى معاندة المشهور أو الصادق الذى نصره . ومن بلى بالتدبير في دفع نصرة الصديق الذى ينافض معه ، لم يستغن عن ضرب من الججاج ، وإن كان غايته نفعا ما .

واسم المناظرة مشتق من النظر ، والنظر لا يدل على غلبة أو معاندة بوجه . وأما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب في الإلزام ، مع فضل قوة وحيلة أخرج من الطبيعي ومن العدل المعروف يسيرا . فليس بخطيء من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصا باسم القياس الجدلى ، بل عمل الواجب . فلا يلتفت أحد إلى ما يؤوله بعض الموهين .

- (١) المراوغة : المعاودة ه || فإذا : وإذا د ، ن || بد من : يؤمن ب ، سا ، ك ، ه || يؤمن من سر
(٢) أو الصادق : والصادق ن سا ، ك || نصره : يضربه د ، م ، ن (٤) ومن : من ن || بلى : مل
ب ، ه || بالتدبير : بالتدرب ، ك || نصرة : مضرة ب || معه : — س ، وضعه ه (٥) نفعا : نفعا سا
(٦) فإنه : فلأنما ه || تسلطه ه (٨) يسيرا : — ه || فليس : وليس د ، ن || بخطيء : بخطيء : سا ، ن
(٩) أحد : — ك

الفصل الثالث

فصل (ج) في بيان حد الجدل وتناوله للسائل والمحجِب

وإشباع القول في السائل والمحجِب

ففرضنا الآن في هذا الفن : تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتى بالحجة على كل ما يوضع
مطلوبا من مقدمات ذائعة ، وأن تكون إذا أجبنا لم يؤخذ منا ما يناقض به وضعها . ٥

والصناعة مائة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض ،
على سبيل الإرادة ، صادرة من بصيرة ، بحسب الممكن فيها . ولذلك فجميع هذه المقاييس ،
والتصرف فيها ، والعلوم كلها صناعة . وهذه الصناعة — أعنى الجدلية — قد يعين على
حصولها الاستعداد الجبلي في بعض الناس ، وقد يعين على حصولها الممارسة والاستعمال
للجزيئات . ١٠

لكن كل صناعة بذت على فطرة أو تجربة من غير أن يكون عند الصانع قوانين كلية
هي معايير له ، كانت ناقصة . بل ليس كل صناعة أيضا يحصل لها أن ترد بالقوانين والتجربة
وبمساعدة الفطرة تحصل على كمالها الأقصى ، وإن توفر عليها جميع ذلك . فإن من الصنائع
ما المواد المستعملة فيها شديدة الطاعة للقوة الفاعلة ، ليس فيها عائق . فإذا لم يبلغ بها كمالها
الأقصى في الاستعمال ، كان السبب المنتص في الصناعة ، كمن لا يتهمأ له أن يتخذ من الخشب ١٥
كرسيا ، فإن ذلك ليس لأمر في نفس الخشب ، بل لأمر في نفس الصانع .

(٢) حد : — سا ، ك ، ن ، م || للسائل : للسائل ك (٤) هو : — د ، ن || يمكننا :
مكتناده || أن : بأن ن (٢) إذا : إذم || أجبنا : احتجنا د ، ن (٧) ولذلك :
وكذلك د ، سا ، ك ، ن (٨) الجدلية : الجدل د ، ن || على : — م || الجبلي : الجدلي هـ
(١٢) له : — م || يحصل : يتعمل م || ترد : توجد ن (١٤) ما المواد : بالمواد
|| شديدة : شديد سا || بها : به ب ، — د ، سا (١٥) للقص : القص م ، ن
(١٠) ليس — د

ومن الصنائع ما يكون السبب في قصورها عن الغرض الأقصى فيها ، هو المنفعل ، أو الآلة ، أو نفس الغرض . ١٠. المنفعل ، فإذا كان فيه معاوقة للفاعل ، فإن كان فوق قوة الفاعل ، لم يبلغ الفاعل في تلك المادة المخصوصة غايتها ، وإن كانت المعاوقة دون ذلك ؛ بلغ مبلغا ١٠ ، مثل الصناعة المصارعية . وأما الآلة ، فإذا كانت الآلة حالها مع المنفعل إحدى هاتين الحالتين . وأما الغرض ، فإذا كان نفسه أصعب من سائر ما يشاكله ، وكان متعذرا أن يحصل في كل مادة ، بل في مادة دون مادة ، مثل تفهيم الدقيق من المعاني ، فليس كل مادة لها تقابل . وهذا يناسب القسم الأول ، ويخالفه في أن التعويق ليس من سبب المادة كله حتى يكون التقصير كله منها ، بل لأن المطلوب نفسه فوق المعتدل ، وصعب المرام . ولولا ذلك لكانت المادة تجيد الطاعة من غير معاوقة . وأما الأول فكان التعويق كله من جهة المادة . ١٠

وإذا علمت هذا ، فليس إذا كان بعض المواد يستعصى فلا يبلغ فيه الغرض ، تكون الملكية النفسانية المقتدر بها على استعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة ؛ فإنا لم نقل إن هذه الملكية النفسانية — التي هي الصناعة — هي التي يقتدر بها على استعمال كل موضوع بل على استعمال ما يكون موضوعا قابلا مقويا عليه ، وعيننا قدرة بحسب ما يمكن أن يحصل للإنسان بسبيل الكسب . ١٥

فالطبيب موجود له ملكة إفادة الصحة إذا حصل القوانين وعمل عليها — وإن كان قد لا يمكنه أن يفيد الغرض في كل بدن — إذا كان بالحقيقة صناعته معينة . فإذا كان

(١) قصورها : قصورها ما ، ك (٢) أو الآلة : والآلة د ، ن || أو نفس : ونفس ن || معاوقة : المعاوقة ن || كان فوق : — ن (٣) تلك : ذلك س (٤) المصارعية : المازعية د (٥) الغرض : للغرض ن || أصعب : أصوب هـ (٦) متعذرا : مقتدرا م || تفهم : تفهم د (٧) الأول : — س || ويخالفه : ويخالف ن || التعويق : التعريف س || كله : — س (٩) التعويق : التعويض سا ، ك (١١) وإذا : وإذا ، م (١٢ — ١٣) المقتدر الضائية : — د (١٢) بها : — ن | ما : + موضوعه س (١٣) هي التي : التي سا ، ك (١٥) بسبيل : بسبب ب ، تهليل هـ || الكسب : بالكسب هـ (١٧) إذا : إذا سا ، ك ، م ، ن ، هـ || صناعته : صناعة م

ما يعينه ، وهو الطبيعة ، قاصرة ، لم يقتدر بذلك اقتداره على استعمال الموضوع ، إن وجد ما يعينه كافيا . وكذلك الخطيب ؛ وهو خطيب بملكته الى : بإمكانه أن يأتي بكل ما يوجب الإقناع بحسب المقدور عليه بالقوة الإنسانية . فإن لم يبلغ الغرض في واحد ، فليس ذلك لفقده هذه الملكة التي بها يقنع المستعدين للإقناع .

- عَلَى أَنَّهُ يَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ بَعْضُ الصَّنَاعَاتِ هُوَ مِمَّا يَوْجَدُ لِلْإِنْسَانِ وَجُودًا كَامِلًا ،
وبعضها هو مما يوجد للإنسان وجودا دون الكامل . ثم للصناعة في نفسها حد واحد ،
كما للصحة ؛ وقصور الإنسان عن تحصيلها بالتام كأنه كقصور عن تحصيله للصحة ،
فيكون إنما ينسب إلى الصناعة كما ينسب إلى الصحة ؛ وكذلك إلى الفضيلة . فإنه إذا
كان الغالب عليه تحصيل أفعال الصناعة ، ينسب إلى وجود الصناعة له ، وإن كانت بالحقيقة
غير حاصلة له ، كالحال في أفعال الصحة .

- ويشبه أن تكون الصناعة ليست تصير صناعة بأن تكون أفعالها تتجح في كل مادة ،
بل في أكثر المواد . فإذا كانت هناك أفعال بها يبلغ الغرض ، وأتى بها الصانع ، ولم يقصر
فيها ، كان صانعا ؛ وإن لم يبلغ الغرض بسبب في الغرض ، أو في المنفعل ، أو في الآلة ،
فيكون كونه صانعا متعلقا باقتداره على الإتيان بتلك الأفعال ، التي يمكن بها أن يصادف
الغرض المقصود بها ، إن لم يكن سبب من خارج . لكن الإنجاح يقع في أكثر الأمور ،
وربما وقع الإخفاق .

فإن كان حد الصناعة هو الحد الموجب لأن تكون للصناعة إصابة في كل غرض ،
خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع ؛ وإن كانت

(٢) وهو : هو س ، سا ، ك ، هـ || وهو خطيب : — د || بملكته : فملكته سا (٤) لفقده :
لفقد سا ، ك ، ن || هذه : — ك || المستعدين : المستعذب سا ، ك (٥) أنه : + لم سا ، ك
(٦) مما : مان || وجودا : — س || في : — ن سا ، ك ، هـ (٧) كأنه : — ب ، س
|| كقصوره : لقصوره م ، ن || للصحة : للصناعة د ، ن ؛ للصحة م ، هـ (٨) وكذلك
إلى الفضيلة : والفضيلة د ، ن || إلى : — س (٩) الصناعة : — سا ، ك ، هـ : — س
(١٠) له : — سا (١١) الصناعة : الصناعات س || بأن : بل ب || تتجح : تتجح د ، ن
(١٢) يقصر : يقتصر ن (١٣) بسبب : لسبب سا ، ك ، م || في المنفعل : المنفعل ن
(١٤) بها : — هـ (١٥) لكن : ولكن س || الأمر : الأمور د ، ن (١٦) وقع : + في سا ، ك
(١٧) فإن : وإن ب ، ك (١٨) — ص ٢٤ س ١) وإن ٠٠٠ صنائع : — سا ، ك

تسمى صنائع ، لم تكن توجد للإنسان بالحقيقة . وإن كان حد الصناعة هو الذى أومأنا إليه ، فتكون جميع هذه — إذا حصل الإنسان منها القوانين ، وتمكن من استعمالها بملكة نفسانية — صناعات .

والغرض المقصود فى هذه الصناعة هو الإقناع والإلزام . فليس الغرض هو الإقناع والإلزام فى واحد بعينه من طرفى التقيض ، بل فى كل واحد منهما ، إذا كان من شأنه أن يبحث عنه ، ويختلف فيه ، ويكون للجمهور والعالمين من أرباب الصنائع فيه رأى غير خريزى ، فكان السبيل إليه من المشهورات سبيلا تأتى عليه المخاطبة الواحدة . فإن كان لا سبيل إليه من الذائعات أو كان السبيل إليه طويلا لا تنفى به قياسات مركبة مبلغها مبلغ ما يخاطب به مخاطب واحد فى وقت واحد ، حتى يضبطه ويكون له فيه المراجعة وعليه المطالبة ؛ بل كان إنما يتم بمخاطبات يوطىء بعضها لبعض ، ويبلغ فيها الغرض بمخاطبة أخيرة فى وقت ثالث أو رابع ، إذ كان الوقت الواحد الذى يسع لطول محاورة لا يفي به ؛ لم تكن هذه المخاطبة جدلية ، بل الأولى أن تكون تعليمية ، ولم تكن مما يحسن مخاطبة الجمهور به ومن يجرى مجراهم ، بل مخاطبة المتعلمين خاصة . وهذا مثل أن يكون الوضع هو أن كل مثلث قائم الزاوية ، فالوتر يقوى على الآخرين ، فإن هذا لا سبيل إلى أن نبلغ بالمخاطبة الجدلية فى موقف واحد كنه الغرض فيه . فأمثال هذه المباحث لا تكون أغراضا فى الصناعة الجدلية .

فالغرض الأول فى الجدل : الإلزام . وأما كونه إلزاما فى هذه المسألة ، فهو أمر عارض ؛ ولذلك لا يتغير الغرض بأن يصير غيره مرادا لإلزامه ، وإن كان مقابله ؛ لأن

(٢) جميع : + مام || الإنسان : للإنسان سا ، ك ، م ، ن ، هـ (٣) صناعات : — ن
(٤) فليس . . . والإلزام : — سا ، ك (٥) واحد : — ن (٧) فكان : وكان سا ، ك ، هـ
|| فإن : وإن سا ، ك (٨) أو : اذ د ، ن || لا : — سا ، ك || مركبة : — سا ، ك
|| مبلغ : + مام ، هـ ، : — د (٩) فى وقت واحد : — م || يضبطه : يضبط د ، ن
(١٠) يوطىء بعضها لبعض : يوطأ بعض لبعض : س || فيها : فيه سا (١١) يسع : يتسع م ، يتسع هـ
|| لطول : أطوال د || بد : — ن (١٣) الوضع : للوضع ن سا ، ك (١٤) الآخرين : الآخرين هـ
|| هذا : هذه ن ، سا ، ك || سبيل : + إلى د ، ك ، م ، ن (١٥) فى : من س || فأمثال : وأمثال ن ، هـ
(١٧) فهو أمر : فأمر س (١٨) ولذلك : وكذلك ن سا ، ك ، هـ ، || يتغير : يتعين سا || الغرض : — م
|| مرادا : يراد ن سا ، ك || مقابله : مقابلا د

قصد الإلزام لم يتغير ؛ كما أن الطبيب غرضه الأول إفادة الصحة ؛ ثم له أن يفيدھا تارة بالتسخين وتارة بالتبريد ؛ فلا يصير بهذا متقابل الغرض ؛ لأن غرضه الأول لم يختلف .

والجدة الجدلية هي أهم من القياس الجدلي ؛ لأنها قياسية واستقرائية ، وليس واحد منهما هو صناعة الجدل ، بل فعل من أفعال صناعة الجدل . وكما أن العلاج ليس صناعة الطب ، ولا الامتناع عن قاذورة شهوانية ، فهو نفس الفضيلة المغيية ، بل هما فعلان يصدر أولهما عن صناعة الطب ، والآخرون فضيلة العفة . وإنما الطب ملكة يقتدر بها على إيجاد العلاج ، والعفة ملكة يصدر عنها الامتناع عن الفواحش ؛ كذلك صناعة الجدل هي الملكة التي يصدر عنها تأليف القياس على النحو المذكور ، أو الاستقراء على النحو المذكور .

- ١٠ وبئس ما ظنَّ من ظنَّ أن القياس الجدلي هو فعل يصدر عن السائل لا غير ؛ كأنه لم يسمع المعلم الأول يقول في "أنولوطيقا" : إن المحجب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلّمات ؛ بل المحجب إنما هو محجب ، من حيث هو حافظٌ وضع ، والسائل هو سائل من حيث هو ناقض الوضع . فإذا قاس قاييس على رأى هو وضع يحفظه ، كان مجيبا ؛ وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه ، ويقاوم مقدماته . وإذا قاس قاييس على مقابل وضع بمقدمات يتسلّمها من حافظ كان سائلا ، ولكل واحد منهما قياس .

١٥

أرأيت لو أن مدبر مدينة ، أو معلم صناعة ، حاول أن يقنع الجمهور أو المتعلم في رأى أو مبدأ صناعة ، يريد أن يعتقد مخاطبُه رأيه ، فإن أتى بقياس من المشهورات ليعتقد نتيجة كلية ، كان بذلك سائلا ، وكان يحتاج أن يتسلّم المقدمات منهم ، أكان يصير

(١) إفادة : — (٢) متقابل : مقابل من || لم : لان (٣) والجة : الجة م (٤) هو صناعة : صناعة هوس || وكا : كما ه (٥) العفة : العفة م (٦) أولها : أولها م || فضيلة : فضيلته ب ، م (١٠) أن : — م ، ن || هو : هوم (١١) أن المحجب : — ه (١٢) المتسلّمات : المتسلّمات ك ؛ المتسلّمات ه (١٣) حيث هو : حيث ب ، د ، م ، سا ، ك || ناقض : تناقض م (١٤) قاييس : — سا ، ك (١٥) واحد : — م (١٦) أن : كان أتى م ؛ كان ه || المتعلم : المعلم م ، ه (١٧) أو مبدأ : أو في مبدأ د ، ن || بقياس : بقياسه م || ليعتقد : ليعتقده د ، ن (١٨) وكان : أركان د ، سا ، ك ، ن || يتسلّم : يتسلّم ه || أكان : كان د ، ن ، أركان ك ، م ، م

بذلك برهانيا أو خطابيا أو مغالطيا أو شعريا ؟ كلا ، بل إنما يأتي بالمشهور المسلم ، ويكون قايضا جدليا ليس بسائل . فليس كل قياس جدلي إنما هو قياس جدلي ، لأنه سائل ، بل إنما يكون سائلا إذا حاول إبطال وضع ينصره ناصر ؛ فإن لم يكن هناك وضع منصور ، ولا كان هناك ناصر يذب عنه ، كان القياس الجدلي موجودا ، ولم يكن سائل ألينة . كذلك إن كان هناك مناقض ليس على سبيل أنه ينصر وضعا نقيض وضع الثاني ، بل على أنه مقاوم فقط ، وكان الآخر ينصر وضعه بقياس ، كان الناصر ليس بسائل .

واعلم أن قولهم فيما سلف من الزمان : ” سائل جدلي ” يعنى به غير ما يعنى فى زماننا بقولهم : ” سائل جدلي ” ؛ ويعنون بالمسألة غير ما نعنى به الآن . فإن السائل الجدلي إنما يسمى الآن سائلا من جهة أنه يقصد فيبتدئ فيسأل مخاطبا له عن رأيه فى أمر ؛ فإذا أجاب بما هو رأيه كان مجيبا ، وكان الأول سائلا ، ومسألته هى ما سأل من نفس الرأى . ثم بعد ذلك لا يسأل بالحقيقة شيئا ، وعلى مجرى العادة ، بل يأتي بقياس من تلقاء نفسه ، أو استقراء ، أو غير ذلك ، مما هو عندهم حجة ، فيتج بذلك نقيض وضعه من غير أن يسأله شيئا . لكنهم كثيرا ما يسمون إيراد هذه الحجّة الموجبة نحو استجابة المخاطب سؤالا ، بمعنى أنه وإن لم يسأل بالفعل فهو بالقوة ، كأنه يقول : أليس يلزمك عن هذا كذا ؟ وهل عندك جواب هذا ؟ وما أشبه ذلك .

(١) كلا : — د ، ن || بالمشهور : المشهورس ؛ بالمشهورات سا ، ك (٢) قايضا : قياسا سا ، ك || ليس : وليس ه || فليس : وليس س (٣) لأنه : + عن د ، ن (٤) كان : — د ، ن || هناك : — د ، س ، ن || يذب : فذب س (٦) وضع : + الرأى م || وكان : كان م ، ن || وضعه : هناك : وضعا ه (٨) الزمان : البرهان ب ، ه || يعنى : + به م (١٠) يسمى : سمى سا ، ك || عن : فى م (١٠ — ١١) عن : هو رأيه م : — م (١١) هى : — د ، ن || من : عن م (١٢) ثم : + من م ، ه || يسأل : يسائل م || شيئا : + فى آخر الأمر ن (١٣) ينتج : ينتج سا ، ك (١٤) شيئا : — ه || لكنهم : لكن ه || إيراد : إيراد م (١٥) أليس : ليس م ، ن (١٦) وهل : أو هل م ، سا ، ن || وما : أو ما د ، س ، ن || أشبه : يشبه ب

وأما السائل الجلدى الحقيقى ، والذي كان فى الزمان القديم يسمى سائلا ، فلم يكن يسأل على هذه الصورة ، بل كان يتسلم من الحبيب مقدمة مقدمة ، فإذا استوفاهما تسلمها ، عمدا حينئذ فجعلها على صورة ضرب منتج ، فكان الحبيب لا يبعد محصا عن إلزامه فى مدة قصيرة ، إذ كان تقدم فسلم المدمات .

والسبب فيما عليه الأمر فى ذلك الزمان ، وما دله الأمر الآن ، أن أولئك المتقدمين كانوا أحرص على الحق منهم على المراءة ، وكانوا أمهر فى الصناعة ، فكانوا يحسنون تلقف المسائل المتسلسلة ، ويعرفون ما يجب أن يطالب بتسليمه معرفة محصلة مميزة ، كأنهم ينظرون إلى واحد واحد منه بعينه ، وكان المحييون بصراء أيضا بما ينساق إليه تسليم كل ما يسلمونه ، فيعرفون كيف يسلمون .

وأما المتجادلون من أهل زماننا فأكثر هتمهم الظهور بالغبلة . والأقدمون منهم ٥ الراسمون لهم ما رسموه كانوا يقصدون بذلك ارتفاع الشأن عند الملوك ، فكلفوا سائلهم أن يورد كل واحد منهم قياسه وهجته فى المعاندة ، وهم يسمعون ويصفون ، حتى إذا جاءت النتيجة فطنوا حينئذ بالسبب المنتج لها ، فأنكروه ، ولم يسلموه ، وعاندوا فيه ، وغالطوا ؛ ولولا انسياقها إلى النتيجة ، لم يبعد أن يسلموها غافلين عن عاقبتها ، فيقعوا فى حيرة . فإكان فى مئة السائل منهم أن يفى بتسلم مقدمة مقدمة ، إذ كانت المقدمات غير متميزة عنده بأعدادها ، ولأله بصيرة بما يجب أن تكون عليه المقدمات من العدد والهيئة والتأليف ، حتى تؤدي إلى الغرض . بل كان الأسهل عليهم

(١) والذي : الذى سا (٢) طى : عن م || تسلم : يسلم || مقدمة : — د (٣) فجعلها : فجعلها د ، م ، ن ، هـ ؛ فجعلنا ك || على : غير س || فكان : وكان ب ، س ، م ، ن || عن : من هـ (٤) إذ : إذا د ، س ، هـ ؛ وإذن (٥) الآن : — ن (٦) منهم طى : منهم ن هـ || فكانوا : وكانوا ب ، ك || تلقف : تلقف ب ؛ تلقف د ، م ، ن ، هـ (٧) المسائل : السائل م || بتسليمه : بتسلمه ب ، ن (٨) مميزة : متميزة س || منه بعينه : منها بعينها د ، ن || وكان : فكان ك || المحييون : — أيضا م || بصراء : نصراء هـ || أيضا : — م || بما : بما ك (١٠) هتمهم : همهم س (١١) سائلهم : سائلهم ب ، د ، م ، ن ، هـ || يوردوا : يوردوا س (١٣) جاءت : جاء س || المنتج : — م (١٤) انسياقها : انسياقها هـ || يسلموها : يسلموها هـ || عاقبتها : عاقبتها هـ (١٥) فيقعوا : فيقعون ك ، هـ || تسلم : تسلم ن || إذ : إذا د ، م ، هـ (١٦) بما : بما ن (١٧) عليهم : عليه ب ، س ، هـ

الاستمرار على إيراد جملة مخلطة هي قياسات بالقوة ، إن كانت قياسات ؛ كفعل من يفعل بتجربة أو ملكة غير قانونية ، فكان لو كلف أن يبدأ بمسألة مسألة هرض له ما يعرض للموسيقار الذى لا قانون عنده لما يفعله ، بل إنما يفعل بالاحتياط ؛ فإنه لو كلف أن يدل على نقرة نقرة لم يتخيلها بالانفراد ، بل إنما يمكنه أن يأتى بها عند التركيب ، كأنه إنما يتذكر كل واحدة منها إذا ذكره ما تقدم عليه ، أو تخيله .
فهناك يعمل بجملة ، فإن توقف عند نقرة زال خيالها ، فلم يأت خيال الأخرى ، ليصدر عنه إيجادها . وأما أن يدل عليها واحدة واحدة ، وهو لا يعمل أو قبل أن يشرع فى العمل حتى يكون قبل العمل لكل نقرة رسم فى خياله كأنه ينظر إليها ، فأمر كالمتنع أو كالأقل .

١٠ كذلك السائل عندهم كان إنما تخطر بباله المقدمات إذا شرع فى استعمالها ، واستمر على نهج خاطره . وأما إذا حاول تجريبها وتمديدتها فى ذهنه لئلا يسلمها واحدة واحدة ، تعذر عليه . فهذا ما كان السبب فيه من قبل سائلهم .

وأما من قبل مجيبهم ، فإنه لو وقع له سائل يتسلم مقدمة مقدمة ، فربما سلم ما يضره وهو لا يشعر ، فإن أنكره مرة أخرى ، أنكر عليه ذلك ، واستعجز فى ذلك ، فلم يلبث أن تكون المجمة تلزمه ، فلم يكن من الاحتياط له إلا أن يستمع جميع القول ؛ فيخشى بحسب السبب الذى يجاب عليه الآفة ، فينكره ولا يصدق . فلذا أنصت لجميع ما يقوله ذلك

(١) مخلطة : مخلطة س || إن : وإن ب (٢) فكان : وكان د ؛ + له م (٣) للموسيقار : للموسيقارى د || قانون : + له م ، ه || يفعله : يفعل ن || فانه : — س (٤) كلف : كان ك || نقرة : — م || لم : ولم د ، ن || (٥) يتذكر : يذكر م ، ه || عليه : عليها ب ، م ، ه || أو خيله : وخيله ب (٦) فهناك : فهناك س || عند : عه سا ؛ عناد ، ن ؛ عنده ك ، م ، ه || خيالها : خياله ه || أخرى : الآخر م (٧) ليصدر : ليقتر د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، س ، سا ؛ واحد واحد م || أو قبل : قبل سا (١٠) استعمالها : استعماله م . (١١) وتمديدتها : — د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، س ، سا ؛ واحدة واحدة واحدة د (١٢) فيه : — سا م ؛ من : — د || سائلهم : سائلهم س (١٣) وأما : أما د || يضره : يضره م ، ه (١٤) وهو : فهو ه || أنكره : أنكر ب ، م ، ه || عليه ذلك : عليه ه || واستعجز : + رأى المحيب د ، ن (١٥) يستمع : يسمع د ، ه || جميع : + ذلك س (١٦) بالسبب : بالمسبب د

تيسر له الشعور بما يضره ، وكانت له مدة يفكر فيها أن كيف يحتمل للتخلص . فلما استمرت عادة أرواثلهم على هذه الجلمة ، بقوا عليها ، وكان لهم مع الاحتياط المذكور أن يطلبوا المراجعات ، ويكثرؤوا المراءودات ، ولا يكون السبيل إلى لزوم ما يلزم قصيرا ، فيكون لكل واحد من السائل والمحيب بهاء ، وروئق ، وتظاهرها بقوة ، وبصيرة في الصناعة .

- فما الأمر الذي هو الواجب ، فهو أن لا يكون للقياس على خصم مقاوم ، المحتاج في قياسه إلى مقدمات يسلمها له خصمه أن يمضى في تلك المقدمات يؤلفها تأليفا ، ولا يدري هل هي مسلمة أو غير مسلمة . فكيف يكون على الخصم قياس من مقدمات لا يضعها ولا يسلمها ؟ وكيف تكون تلك لمقدمات مسلمة بالفعل ، ولم يسلم ؟ وهل في استعماله تلك المقدمات ، وهو لا يشتغل بتسليمها إلا نفوذ في الشك وحسن ظن . وليت ١٠ شعري كيف يكون ما يجمعه قياسا ؟ وهل القياس الذي يلزم الإنسان إلا من مقدمات مسلمة عنده ؟ وكيف يكون تسليم بلا مسلم ، وكيف يكون مسلم ولم يتسلم منه ؟ ومعلوم أن تسليم السائل لا ينفع السائل ، وتسليم المحيب لا يحصل له إلا بعد السؤال ؛ وهل في إيراده قياسا من مقدمات لم تسلم إلا عمل باطل غير متقن ؟ فعسى أن لا يسلم شيئا منها ، فيكون حينئذ ما ظنه قياسا ليس بقياس ، ويكون جميع ما سرده ضائعا ، بل ١٥ يحتاج أن يعاوده من رأس إذا لم تسلم له مقدمة ، فيشرع في إثباتها ، فإن لم يمكنه فقد تولى باطلا ، وإن أمكنه فيحتاج أن يقيس حينئذ من رأس . وإنما يكون القياس قياسا الآن حين سلمت المقدمة .

-
- (١) وكانت : وكان س ، سا ، ك ، ن || كيف : كان ك (٢) استمرت : استقرت من || عادة أرواثلهم : عادتهم ن (٣) المراءودات : المرادات سا ، ك ، م (٤) واحد : — ن وروئق : روق سا || وبصيرة : وبصر سا ، ك ؛ وبصر م ، ه (٦) هو : + في ه || للقياس : القاييس ك (٧) يؤلفها : فيؤلفها د ، م ، ن ، ه (٩) وكيف : فكيف سا ، ك || وهل : + هي م (١٠) تلك : ذلك سا ، ك || وهو : وهي س || نفوذ : نفوذ م || الشك : شك س (١١) ما : وما سا ، ك || ما يجمعه : — س (١٢) وكيف : وما كيف س || ولم : ولا م (١٤) شيئا : شيء ك (١٦) إذا : إذ د ، سا ، ك ، ن || فيشرع : فشرع ن (١٨) الآن : — م ؛ لأن د ، ن || حين : حينئذ ك || سلمت : سلمنا ك || المقدمة : المقدمات م

فالأمر الطبيعي للسائل — من حيث هو سائل — أن يُكوّن قياساً من مقدمات قد تسمّاهما ، فيلزمه لا محالة أن يسأل عنها أولاً فيتسلسلها ، فتكون المسألة الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة ، والسائل الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي ، لأن هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل ، وبه يتم فعل الجدل .

٥ فاما السؤال عن المذهب فهو أمر خارج عن الجدل ، وإن كان شيئاً لا بد منه ؛ بل إنما هو تمهيد لما يحتاج إليه ليجادل عليه بعد ذلك . كما أن نصب الغرض ليس جزءاً من الرمي ، بل هو تمهيد لما يحتاج إليه ليرمي نحوه .

١٠ وأما الأمر المقوم للجدل الداخِل فيه ، فهو إيراد القياس الجدلي ، والوجه الجدلية . وللسائل خاصة إيراد القياس السائلي خاصة ، والوجه السائلية . والقياس السائلي ، محصل من المقدمات التي من حقها أن تكون أولاً مسائل ، فإذا تسلسلت كان حينئذ له سبيل إلى القياس السائلي . فالسؤال الجدلي الداخِل في الجدل على أنه جزء منه هو السؤال عن المقدمة لا غير . والسائل الجدلي هو سائل جدلي من جهة هذا السؤال المسئول ، ليتسلم ما يستعان به في إنتاج مقابل وضع واضح .

١٥ وأما المحجب فلا يحتاج أن يسأل ، بل يورد ما هو السبب عنده في اعتقاد ما اعتقد لأنه ناصر وضع نفسه ، وحاك عن داعيه إليه في نفسه ؛ وليس يفسد وضع غيره فيحتاج إلى شهادته . وناصر وضع نفسه يحتاج أن يورد وضعه بمقدمات مسلمة لا عند نفسه

(٢) فيلزمه : فيلزم من || عنها : منها من || أولاً : والاد ، ن ؛ ولاك (٣) مسألة : مسألة د ، ك ، ن || والسائل : فالسائل د ، ن || بهذا : فهذا ه (٤) وبه ... الجدل : — م || فعل : نقل ه (٥) فاما : وأما د ، ن ، ه || شيئاً : عسى شيئاً ؛ عسى م ؛ + يحسن د ، ن (٦) بل إنما : وإنما د ، ن (٨) المقوم : + خاصة من || فيه : — م (٩) وللسائل : للسائل ب ، م ، ه || القياس : قياس م || محصل : يحصل ب ، ه (١٠) كان : كانت ب ، ك (١١) فالسؤال : والسؤال سا || هو : — سا (١٢) المسئول : المشهور || ليتسلم : ليتسلم د ، ن (١٤) يورد : يورده سا (١٥) وساك ... ت . ت . — سا ، ك || وحاك : وحاك د ، ن ، ه || عن : غير ن ؛ — ه (١٦) يورد : يؤيد سا ، ك

نقط — حتى يكون الرضا ما يرضاه ، ولا عند خصمه إذ ليس إثباته لوضعه متعلقا بوجود خصم له حتى إن سلم هو كان له وضع ، وإن لم يسلم لم يكن له وضع — بل أن تكون مسامة في نفسها .

وناصر الوضع قد يكون ناصر وضع عند من لا يعانده . فإن اتفق أن كان هناك معانده صارت نصرته بالذب ؛ أعني بالذب : الذب عن مقدمات قياسه بأن يمنع ٥ المقاو مات ، وعن نتيجة قياسه بأن يمنع ما ينتج مقابلها .

فكما أن المحيـب يتعرف مذهبه ليكون بحسب الإجابة دالا على وضعه الذي له ، كذلك قد يتعرف ما دعاه إلى وضعه . فحينئذ لا يكون جوابه إلا بالحجة ، وحينئذ لا تكون حجته مبنية على ما يأتيه من جهة تسليم خصمه ، فإنه ليس داعيه إلى وضعه أصرا بحسب خصمه ، بل بحسب نفسه ؛ لكن لخصمه — وهو السائل — أن يقاومه ١٠ في المقدمات التي يشتمل عليها ما دعاه إلى وضعه ، وأن يترك ذلك ويقبل على تأليف ما ينتج وضعه .

فالقياس الجدلي أعم من السائل الجدلي ، وكلاهما يؤلف من الذائم المحمود ؛ لكن أحدهما مما هو محمود بحسب الجمهور ، والآخر مما هو محمود عند المخاطب . وكل محمود ١٥ فهو مسلم من حيث هو محمود ؛ لكن لا يجب خاصية مناوئة تنحو نحو أن لا ينفع ، وللـسائل خاصية مناقضة تنحو نحو أن يفعل . ولكل واحد منهما حيلة ومزاولة يتم بها فعله ؛ لكن

(١) الرضا : المرضي به ، الرضا : ما : بما ، هـ ، اذ : أن ب (٢) خصم : خصمه د ، سا ، ك ، م ، ن || سلم : تسلّم د ، ن (٥) أعني بالذب : والذب د ، ن || بالذـب : + الذي سا ؛ + هـوب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، هـ (٦) وعن : من ك || يمنع : منع ب ، س || مقابلها : مقابلها هـ (٧) له : — ك || كذلك : كذلك هـ (٨) حينئذ ... بالحجة : — د || وحينئذ : وعدئذ ن (٩) حجته : حجة هـ || جهة : حقه م || أمرا : أمر م (١٠) خصمه بل بحسب : — ك || لكن : بل س || لخصمه : بخصمه هـ (١٣) فالقياس : والقياس د ، ن || وكلاهما : فكلاهما ن || يؤلف : مؤلف هـ ، لكن ، ولكن د (١٤) بما : ماك || محمود : ذائع س ؛ محمود م || بما هو : — سا || وكل : فكل د ، ن (١٥) فهو : — س || لا يجب : المحيـب م || خاصة : خاصة م || تنحو نحو : أي د ، ن || ينفع : يفعل (١٦) تنحو نحو : أي د ، ن || واحد : — ن || ومزاولة : وقرار سا ؛ وقرار به ك ؛ — د ، م || بها : لها هـ

السائل غايته مضمنة في كونه قياسا ، ومتوصلا إلى عمل القياس . فإنه إذا أمكنه الأمر العام له ، ولغيره ، وهو اتخاذ القياس من المسلمات ، فقد أمكنه القياس على مقابل الوضع . فإذا ذكر أن الجدل ملكة يقتدر بها على إيجاد مثل هذا القياس ، دخل في ذلك الاقتدار حال السائل ، وبقي حال المحجب من حيث هو محجب ، وإن كان لا يقيس . لأن المحجب ليس يلزمه من حيث هو محجب ، أن يكون قياسا . والسائل يلزمه من حيث هو سائل أن يكون قياسا .

على أنا لا نمنع أن يكون المحجب قياسا ، ولا نوجب أن يكون كل قياس إنما هو للسائل . فإذا ن في قولنا : « ملكة يقتدر بها على إيجاد القياس على النحو المذكور » قد فرغ عنه من حال السائل من حيث هو سائل ، بل بقي علينا حال المحجب من حيث هو محجب .

- ١٠ وحال المحجب ، من حيث هو محجب ، الذب . والذب هو أن لا يسلم ما يتألف منه مقاومة مقدمة ، أو لا يأتي بمقدمة متقضة ، أو لا يسلم ما يتألف منه ما ينتج نقيض وضعه . وبالجمله أن لا يؤخذ منه ما يؤدي إلى نقض شيء مما يتيم به فعله . وهذا النقض إما نقض مقدمة قياسه تلك الكلية التي كأنها الأصل ، بجزئي يخالفه ، فتكون من الشكل الثالث . فلا يجب أن يسلم ما يمكن أن ينقض به مقدمته وهو لا يشعر ، أو ينقض مقدمة قياسه بقياس ليس على سبيل نقض بالجزئي ، بل على سبيل إنتاج المقابل ؛ فإنه ربما كانت المقدمة في قياسه جزئية ، فلا تنقض بل تبطل أصلا بقياس . فلا يجب أن

(١) غايته : عنايته كـ || ومتوصلا : ومتوسلا ب ، س ؛ ومتوصل م (٢) العام : الهام ب || له : — ن (٣) مقابل : — ك (٤) الاقتدار : — س || وبقي : وهي د ، ن || محجب : — سا (٧) أنا : أنه د ، ن ، ه ؛ أنك سا ، ك ؛ أن م || نمنع : يمتنع د ، ك ، ن ؛ فنحك ه || إنما : لما ك (٨) للسائل : السائل سا ، ك ، م ، ه ؛ للمحجب ن || بها : — م (٩) بل : — ه || بل بقي : وبقي د ، ن (١٠) من : — م || من ... الذب : — ه || والذب هو : وهو ه (١٠ — ١١) منه ... منه : — ك || (١١) أولا : ولاد ، ن (١٢) يؤخذ : يوجد س || نقض : بعض ه || بما : ما س (١٣) قياسه : قياسه س || التي : — د ، ن || كأنها : فانها د ، ن (١٤) به : منه س || ينقض : نقض ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (١٥) قياسه : قياسه س ، سا ، ك || سبيل : كل م || بالجزئي : الجزئي ه (١٦) قياسه : قياس ن

يسلم ما يؤلف على مقابل مقدمته ، وإن لم يكن نقضا وهو لا يشعر ، أو تنقض مذهبه بقياس يسدد نحو الوضع لا نحو المقدمة ؛ فلا يجب أن يسلم أيضا ذلك .

وهذه ملكة مقابلة للملكة القياس السائل إذ هذه ملكة فيما لا ينفع ، لا فيما يفعل .

فإذن هذا الرسم مطابق لما يدل عليه اسم الجدل ؛ وهو أن تكون لنا قدرة على كمال الأمر في المخاطبة التي قوام أمرها على القياس الجدلي ، بأن ينفذ عامله كما يؤثره السائل ،

- أو يرد باطله كما يؤثره المحيب . فبالحقيقة والواجب ما زيد في رسمه فقليل ؛ وأن نكون إذا ٥
أجبنا لم نأت بمناقض . وهذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث قلنا ، ونوة من حيث تعمل في متقابلين .

(١) مقابل : تقابلد ، ن || تنقض : هض ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (٢) يسدد : مسدد ب ، د || فلا : ولا ب || يسلم : يهمل ب ، م (٣) القياس : قياس ك || السائل : السائل ب ، ك ، م ، ن || فيما : — د (٥) بأن : بأن س || ينفذ : ينقل هـ ك (٦) أو يرد : أورد د ، ن ، أو يزيد (يريد) ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه || يؤثره : + هو م (٦) رسمه : رسمها د ، ك ، ن ، ه (٧) بمناقض : مناقض ما ، ك || الملكة : ملكة د ، ن || صناعة : صناعة د ، ن

الفصل الرابع

فصل (د) في إبانة ماغلط فيه قوم من أمر القياس لجدلى
وفي تعريف الموضوع والمقدمة وأسباب الشهرة ، وإعطاء
السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع

٥ قد ظن قوم أن القياسات الجدلية إنما هي قياسات جدلية بأن تكون موضوعاتها
مقدمات أكثرية الصدق . وظن آخرون أن الصناعة الجدلية إنما هي صناعة جدلية بأنها
تنتج الحق في أكثر الأمر . وهذه كلها ظنون فاسدة ؛ فإن القياس الجدلى إنما هو قياس
جدلى بأن مقدماته متسامة أو مشهورة . وليس من شرط المشهور والمتسالم أن يكون
لا محالة صادقا ؛ بل كثيرا ما يسلم الباطل ؛ وكثيرا ما يشتبر ما هو كذب ؛ وكثيرا أيضا
ما يشتبر ما هو حق مطلق ؛ وكثيرا ما يكون الحق غير يبين بنفسه في اعتبار البيان العقلى
الأول ، ويكون مشهورا . وليس يتفق أن لا تقع الشهرة إلا لما هو أكثرى الصدق ؛
كأن الكاذب ، أو متساوى الصدق ، أو الحق الصريح لا يكون مشتهرا .

١٥ وأما الظن الآخر ، وهو أن الصناعة الجدلية إنما هي صناعة جدلية بأن أكثر قياساتها
تنتج الحق ، فهو تحديد للصناعة بأن أكثر أجزائها كذا . وهذا تحديد فاسد ، بل الصناعة
تحدد بما يجب أن يكون موجودا في كل أجزائها التامة .

وإذا كانت الشهرة ، أو التسليم ، شرطا في مقدمات القياس ، فيجب أن يوجد في كل
قياس جدلى . ثم الشهرة لا تمنع أن تكون موجودة للباطل كما للحق ، حتى تكون المقدمات

(٥-٦) قياسات... إنما هي : — د (٥) تكون : — س ، سا ، ك ، هـ (٨) بأن ؛
فان س || متسامة : متسامة د ، هـ (٩) بل ... كذب : — م || (٩) وكثيرا ؛ كثيرا د
(١١) تقع : تنفع هـ || أكثرى : أكثر هـ (١٢) كأن : وكان ن || أو متساوى : والمتساوى ن
|| متساوى : المتساوى د || الصدق : الصادق هـ || الحق : — ن || لا : لأن سا ، ك
(١٣) قياساتها : قياساتها س (١٤) أكثر أجزائها : كثير أكثر أجزائها د || وهذا : وهو
ب ، ك ، هـ (١٥) بما مام

- المشهوره الحققة مساوية للقدّمات المشهوره الباطلة ؛ بل إن اتفق تغليب لأحد الطرفين ، فإنما يتفق اتفاقا لا وجوبا من حيث هو مشهور أو باطل . وإذا كان اتفاقا لم يكن معتمدا ولم يتمتع أن تكون أيضا النتائج الحققة والباطلة يتفق لها أن تكون سواء . وإن كان لقائل أن يغلب النتائج الحققة على الباطلة ، لأن الباطلة لا تنتج إلا عن الباطلة ، وأما الحققة فقد تنتج عن الباطلة والحققة ، فكان لنا أن نجيب فنقول : إن هذا أيضا لا يوجب أن لا يغلب الباطلة بأن يتفق أن يكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك أكثر من عدد ما ينتج الحققة والباطلة معا بالفعل بمقدار لا يتكافأ ، وإن كان عدد ما ينتج الحق من جهة أخرى أكثر ، فإنه يمكن أن يقاس بضرب واحد على عدد كثير من الباطل ، ويعطل جميع الضروب الأخرى ، فلا يقاس بها على حق أو باطل . إنما كان ما يقوله مصنى إليه لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق أو الباطل مثل عدد الضرب الآخر ، ثم أخرج جميع ذلك بالفعل ، فكان حينئذ الحق أكثر . لكن هذا أمر لا يمكن ولا يكون ، وإنما يمكن غير هذا . وفي الممكن أن يفرض أن الشهرة وقعت بحيث تنتج الحقائق مثل ما تنتج البواطل فلا تكون نفس الشهرة بيّنا من أمرها أنها لا تقع كذلك ؛ بل إن كان مانع فأمر آخر غير الشهرة ، وإذا كان ذلك واقعا فتكون حينئذ الصناعة الجدلية صناعة جدلية ، وإن لم تكن تنتج في الأكثر الحق .

١٥

وأیضا ، إن كان هذا لا يقع البتة ، فلنا أن نفرضه فرضا ، كما نفرض فرضا ما لا يكون ، ونجمل مقدما ما في الشرطية ، فيقال : أرايت أنه لو كان المشهورات لا تكون به — هذه

- (١) أنفق : — م || لأحد : لإحدى ب ، ك (٢) هو : عن د || معتمدا : معتمدا س
(٤) فقد : قد ب ، ك ، م (٥) فكان : وكان د ، ن || فنقول : ونقول م ، هـ
(٦ — ٧) مع ... بالفعل : — ك || (٦) ما : اللاتي د ، اللاتي ن (٧) وان : فان هـ
|| أخرى : + فلينتج لثق د ، ن (٩) أر باطل : وباطل ب ، س (١٠) أو الباطل :
والباطل م ، ن (١١) لكن : ولكن د ، ن || أمر : أو ب ، لون د ، — ك ، هـ
|| لا ، ولا ك || ولا : أن لا د ، ن (١٢) الممكن : + س || الحقائق : الجواب د
(١٣) بيّنا : بين س ، هـ || آخر : — ك (١٤) ذلك : هذا د ، ن ؛ — ما : كذلك ك
|| وان : وانه ما || لم تكن : كانت ليست د ، ن (١٥) الأكثر : أكثر س (١٦) كما نفرض
فرضا : — د ، ن (١٧) مقدما : مقدمات د || ما : — ك ، ن || الشرطية : الشرطة ما ،
ك ، م ، هـ || أنه لو كان : — د

الصفة ، لكان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا . فإن كان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا ، وتكون الصناعة منتجة من المشهورات ، فليس كونها صناعة منتجة من المشهورات كونها جدلا ، بل تكون بذلك برهانية أو خطابية أو غير ذلك ، فلا يكون هذا الرسم صحيحا لصناعة الجدل . وإنما تكون الصناعة الجدلية صناعة جدلية بشرط آخر .

لكن يجب أن لا تلتفت إلى هذه الأشياء ، ولا تشتغل بحال كيفية الصدق والكذب في المقدمة ولا في النتيجة ، بل تلتفت إلى أن تكون المقدمة متسلسلة ، والنتيجة لازمة من متسلمات ، وإلا فقد صعب على الجدل أن ينظر في كل مقدمة هل هي أرجح يسيرا من المتساوى الصدق والكذب ؛ ويحذر أن تكون صادقة في الكل فيكون في شغل ، أو يكون إذا قاس قياسا متجا للكذب ، أو قدر على إنتاجه لا يكون جدليا ، أو تكون هناك قياسات أكثر من ذلك بالمدد تنتج الصدق ويكون قادرا عليها ، فيكون قياسه ذلك جدليا لا لأمر في نفسه ، بل لأمر له بالقياس إلى قياسات أخرى في القوة .

وقد قال قوم: إن السائل يقوم مقام الفاعل؛ وأما المحيَّب من حيث هو محيَّب ، فإنه قائم مقام المنفعل ، لأنه يحاول أن لا يفعل . وهذا من العجائب أن يصير قائما مقام المنفعل ، لأن مائتيه أن يكون محاولا لأن لا يفعل . بل السائل سائل لأنه يحاول الفعل والمحيَّب محيَّب بأنه يحاول مقابلة السائل بالفعل والانفعال جميعا . أما الفعل فبأن يطلبه ، وأما الانفعال فبأن لا يقبله .

(١) فان : وان هـ || فان ... جدلا : — س ، سا (٢) الصناعة : صناعة د ، سا ، ك ، م ، ن ، هـ (٣) كونها : — م (٥) صناعة جدلية : — ك || لشرط : بشرط د ، م ، ن ، هـ (٦) لكن : + لا ك (٨) فقد : فلقد د ، س ، سا ، ن ، هـ || الجدل : جدل د ، ن (٩) أو تكون : وتكون سا ، ك (١٠) أو تكون : وتكون سا || ويكون : فيكون م (١١) جدليا : جدلا س || لا : — س || نفسه : + بل لأمر في نفسه ب ، سا (١٢) في القوة : بالقوة ب ، ك ، هـ (١٣) وأما المحيَّب من حيث : والمحيَّب د ، ن || فانه : بأنه د || قائم : قام ن (١٤ — ١٥) يحاول ... لان : — ك (١٥) المنفعل : الفعل ك || سائل : — د ؛ سائلا هـ || يحاول : محاول م (١٦) والانفعال : وبانفعال م ، ن ؛ والانفعال هـ || الفعل : م بالفعل (١٦ — ١٧) جيما ... الانفعال : — ك (١٦) يطلبه : يطلبه د ، م ، ن ، هـ (١٧) الانفعال : الانفعال د ، م ، ن

- وظن قوم أن الجدلى ، وإن كان له أن يتكلم فى كل مسألة حتى فى مسألة طيطوطية
 وغير ذلك ، فإعما يجب عليه من حيث هو جدلى أن لا يتكلم من مبادئها ، بل من المبادئ
 المشهورة المشتركة. وليس كذلك ، بل يجب أن يقال إنه ليس يكون جدليا بأن يكون كلامه
 مقصورا على استعمال مبادئ تلك الصناعة بأعيانها ، كما يكون كلام التعليق مقصورا عليه ؛
 بل بأن له أن يستعمل المبادئ المشتركة أيضا الغريبة عن ذلك إذا كانت مشهورة ، على أن يعلم
 أن له أن يستعمل المبادئ الخاصة بتلك الصناعة المشهورة فيما بين أهلها . بل التعليم الأول
 يكلف الجدلى أن يقتنى الشعور بالمشهورات الخاصة عند أهل صناعة ، كانت مبادئ
 أو كانت بعد المبادئ من الطالب التى اتفقوها من تلك المبادئ ، فهى مشهورة فيما بينهم
 معلومة لديهم ، وحتى أن الجمهور ربما شاركهم فى قبول تلك على سبيل التسليم والحمد. وربما
 كان أيضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد ، والقياس عليه من المشهورات مما لا يمكن ،
 إلا أنه حين قبل واشترى صار من المشهورات فى أهل الصناعة ؛ فلجدلى أن يستعمله
 من حيث هو مشهور ، مثل كون الشمس أكبر من الأرض . وربما كان شيئا ليس عليه
 برهان ، مثل كون زحل نصفا ؛ ومثله يستعمل فى الجدلى . فلا يجب أن تلفت إلى ما
 يقال من خلاف هذا . بل ليس للجدلى أن يستعمل من أحكام صناعة ومبادئها ما لم يكن
 مشهورا إلا على سبيل التسليم من خصمه حين يسلمه ما هو غير مشهور ، ولا أن يحاول
 النظر فيها ببعد عن أوائله مسافة مديدة ، كانت أوائله حقيقية أو ذائمية ؛ إذ الجدلى
 لا ينفق بقياسات يقصر وقت تمام للخطبة عن استيفائها مصرودة .

- (١) وظن ، وقد ظن من || الجدلى : الجدلى سا || وطبيعة : طبيعة س (٣) يكون : — م
 (٤) مقصورا : مقصورا س || كما ... عليه : عليه الحال فى العلم د ، ن || التعليق : التعليق م
 || مقصورا : مقصورا س (٥) أن يعلم : أن لا يعلم سا (٦) يستعمل : يستعمل م
 || الخاصة : الخاصة ب ، سا ، ك ، م ، هو ، الخاصة س || الأول : الأول سا
 (٧) الشعور : شعور ب || الخاصة : الخاصة ب ، س ، سا ، م || صناعة : — س
 (٨) بعد : للبرهان || المبادئ : ب ، ه || من الطالب : والمطالب د ، ن (٩) التسليم : التسليم
 سا ، العلم ك (١٠) ما على س : + هل د ، ن || بعد : — س || ما ... المشهورات : — سا ||
 عاللا ، ما لم ه (١١) واشتهر : واستمر د ، ن || للجدلى : والجدلى د ، ن (١٣) الجدلى :
 الجدلى ه (١٤) من : + ذلك م || من : فى ن (١٥) التسليم : التسليم ن ، ه
 (١٧) للخطبة : خطبة م ، الخطبة ه || استوفائها : استوفائها ك

والكتاب الموضوع للجدل في التعليم الأول قد يسمى بكتاب المواضع . ومعنى الموضوع حكم منفرد من شأنه أن تشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس ، مثل قول القائل : إنه إن كان الضد موجودا لشيء ، ففضده سيكون موجودا لـ الضد الشيء . فهذا حكم مشهور . وليس غناؤه أن يستعمل في القياس على هذه الصفة ، بل إن استعمل على هذه الصفة ، فربما ضرر ؛ فإنه حينئذ يشعر بما يفسده وينقضه ، إذ ربما يشعر عند تأمله بـ ضد يكون لشيء ، ومقابله ليس لـ ضد ذلك الشيء ، بل لمثله ؛ كإيضاض فإنه للجسم ، وأيضا فإن السواد له . وأما إذا استعمل جزئية مقدمة قياس ، لم يشغل بنقضه إلا بما لا يدخل في الجملة المذكورة من جزئياته التي هي جزئيات الكلّي الأول . فربما لم توجد له مناقضة ، ووجد لكلية مناقضة . وربما كان هو أقرب إلى الشهرة ، فكان الكلّي أمرا عقليا غير مشهور . فإن الأمر إذا رفعت إلى أحكام عامة كلية جدا بعدت عن الشهرة . فإنه إذا قيل مثلا : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صواب ، كان هذا في حد جزئيته قريبا من القبول . وإذا أريدت مناقضته ، طلب جزئى تحت الإساءة إلى الأعداء ، حتى يناقض به لو طلب شهرة مقدمة مقابلة لهذا الجزئى فقط ، حتى يناقض به ، ولم يلتفت إلى أمور خارجة عنه في أكثر الأمر . وأما إذا أخذت المقدمة العامة المذكورة ، فربما لم يفهم . فإن تصور الكلّي جدا أبعد من العقول ، وربما فهم بعسر وجهد ، وكان وقوعه بالجهد والعمره مما ينزه الجسد ، كأن المحمودات والذاتمة أمور سهلة التصور ، وكأن سهولة التصديق تتبع في أكثر الأمر سهولة التصور ، وكأن

٥
١٠
١٥

(١) قد : — د || يسمى :سمى س ، سا || الموضوع : الموضوع د (٢) تشعب : ينشعب م (٣) إنه : — د ، ك ، ن || إن : — م || موجودا لشيء : بوجود الشيء ه || فضده : فعدده ب ، س ، د ، ن || سيكون : يكون ه (٤) غناؤه : عناؤه س ، ه || على : — س (٥) إذ : أو (٦) بضد : لضد ، ك ، ن || وأيضا : أيضا ك (٧) يشغل : يستعمل ه || لا : — سا (٨) الجملة : الحكمة ك ، م ، ه || المذكورة : + المدركة سا ، ك || جزئياته : + جزئيات س ، ك || الكلّي : الكل م (٩) ووجد لكلية مناقضة : — ن || لكلية : للكلية د || إلى : — د ، ن || فكان : وكان د ، س ، ن (١٠) عامة : عامة م || بعدت : نقلت د (١١) إلى : على ه (١٢) جزئيته : جزئية د ، سا ، م || القبول : القول م || مناقضته : مناقضة ه (١٣) به : — س || لو : أو د ، سا ، ك ، ن ، ه (١٥) حدا : جدا سا ، م ، ه || أبعد : بعده || العقول : القول سا ، ن (١٦) بعسر : بعينه ن || الحمد : الإحاد د ، ن || والذاتمة : الذاتمة د ، ن (١٧) أمور : أمورا س ، م ، ه || وكان : فكان ب ، س ، سا ، ك || الأمر : الأمور د ، سا ، ك ، م

صعوبة التصور توجب صعوبة التصديق ، فكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة ، حتى لو كان الشيء مشهوراً . فتكلف تعويض العبارة عنه أورثه ذلك سوء الفهم ، وأورث سوء الفهم نفور الطبع إباءاً للتصديق ، فكان التصديق والحمد زائلاً عنه . وذلك لأن الحق حق بنفسه ، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقرر به ، منها سهولة انجذاب النفس إليه ، فإن المنجذب إليه بسهولة يعرضه ذلك لسرعة تسليمه ؛ وكان الإنسان الحسن البيان أقرب إلى أن نسلم له ما يقوله من غيره ، وإن تشاركاً في القول . كما أن الموثوق به ، والمحترم ، والمحبوب ، يسلم له الشيء الذي لو طالب بتسايمه غيره ممن يقابله ، عوق ومونغ ؛ فإن التسليم والشهرة ليسا مبنيين على الحقيقة ، بل على حسب مناسبتهما للأذهان ، وبحسب أصناف التخيل من الإنسان .

- ١٠ فن المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة العامة به ، وإجماع أرباب الملل عليه ، قد رآه متقدّمهم ومتأخروهم ، حتى إنها تبقى في الناس غير مستندة إلى أحد ، بتصير سريعة غير مكتوبة ، وتجري عليها التربية والتأديب ؛ مثل قولهم : العدل يجب فعله ، والكذب لا يجب قوله .

ومنها ما يكون السبب فيه الاستقراء .

- ١٥ ومنها ما يحمل عليه الحياء والمجمل والرحمة والحشمة .

ومنها ما يحمل عليه مشاكته للحق ، وغفلته إياه بما لا يحس به الجمهور ، إذا لم يعلموا بالمعاملة التي ذكرناها ، مما يبينهم على طريقة امتحان الجهولات . وذلك نوع

(١) فكان : وكان ك ، م ، ن ، هـ || صعب : — م || بعيدا : بعيد ، ن (٢) الشيء : — م || تعويض : تعريض || الفهم : فهم ، ن (٣) إباء : — م ، هـ || التصديق : التصديق هـ (٤) تقرر : تقرر ، سا ، ك || به : به ، م (٥) لسرعة : بسرعة ك || وكان : فكان ن (٦) له : به هـ (٧) مناسبتهما : مناسبتان || وبحسب : بحسب س (٨) الملل : الملل : الملك م ، هـ || حتى : على هـ || مستندة : مستندة د ، س ، سا ، ن (٩) وتصير : فتصير ك || التربية : التجربة م || والتأديب : والتأديب د ، ن ؛ في التأديب س (١٠) قوله : فعله ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ (١١—١٢) فيه : — م ، هـ (١٣) ذكرناها : عليها د ، ن ؛ — م || بما : ربما هـ || يحسن : يحسن ن || إذا : فإذا ب (١٤) ذكرناها : ذكرناه ب ، د ، ك ، ن || بينهم : بينهم ك || طريقة : طريق د ، ن || امتحان : امتحانات ن

من قصد المعاندة والمناسبة . فربما كان الشيء يقبله الطبع إذا كان المصنف إليه ليس يصنف على نحو معاندة ومناسبة . ثم إذا تعصب ، ونسب ، وطلب وجه الخلاف ، أحس بما له فيه أن لا يسلمه . وربما كان اسم مشترك ربما في شهرة الشيء .

وإذا كانت المشهورات حارت مشهورات بالانقياد والإذعان المبني على غير الوجوب ٥
الصرف ، فله لا محالة أسباب تختلف بحسن موقعها ولطفه ، وبسوء موقعها وعنفه .
والأمر الشديد الكلية بعيد عن الذهن ، يشتمل عنه الذهن ولا يقبله ، فيكون استعمال الجزئي من الموضوع مقدمة نافعا محمدا ، واستعمال الكلّي مقدمة أمرا بعيدا عن الذهن ؛
وإذا استعمل وجدت المناقضات له كثيرة ، أكثر مما توجد للجزئي . فإن ما ينقض الجزئي ينقضه ، أعني الكلّي ، وسيوجد له ما يخصه .

وربما نبّه هو على طلب مناقضة لا ينيه له الجزئي ، فإن القائل : ” إن كان الإحسان ١٠
إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صواب “ ، قلما يفتن له خصمه أن ينقض كلامه ، بأن يقول : ” ليس إذا كان الضد لشيء ، وجب أن يكون ضده لضد ذلك الشيء “ . وإن نظن أيضا ، لم يضره ؛ فإن ذلك يقول : أنا لم أقل إن كل ضد لشيء يجب أن يكون ضده في ضده ، بل إنما قلت ما قلت في أمر جزئي . وليس إذا وجب قبول حكم في أمر جزئي إذا كان مشهورا أو كان بيتا ، يجب أن يكون حكمه كذلك . ١٥
فإنه ليس إذا كان الزوج والفرد لا يتعاقبان على موضوع واحد ، وكان ذلك حقا أو مشهورا ،

(١) والمناسبة : والمناقضة د ، م ، ن ، هـ ؛ والمناسبة من (٢) تعصب : + مناسبة سا ||
|| طلب : وطلب هـ (٣) أن : إذ ب || في شهرة : لشهرة س || الشيء : شيء د ، سا ، م ، هـ
(٤) غير : — د (٥) فله : — د ، ن || تختلف : — ب || وبسوء : وسوء ن ||
(٦) الشديد : الشديد ك ، هـ || الكلية : الكلية ك || بعيد : البعيد م || يشتمل : يشتمل د ، س
|| عته : عذنج (٧) الموضوع : الموضوع د ، ن || الكلّي مقدمة : الكلّي د (٨) استعمل :
استعمل هـ || ردت : وجوب د || بما : ما ك || ينقض : ينقض (٩) أعني الكلّي : — د ، ن
(١٠) القائل : + إذا قال م || إن : إذا س ، هـ || فالإساءة : والإساءة د ، ن
(١١) صواب : صوابا د ، ن (١٢) لضد : + ذلك (١٣) فظن : يظن هـ (١٥) أمر : — س
|| إذا : إذ هـ || أر كان : أر س || يجب : فيجب سا (١٦) موضوع : موضوع ب || أر مشهورا :
ومشهورا ك

أوجب أن يكون مثل ذلك حقا ومشهورا في كل متضادين أو متقابلين . فأما إذا بدأ ووضع الكلى ، لزمه التقضى حين استعماله ، وحين جعل حكم الإحسان والإساءة مستتبعا من حكمه ، وصرح به ، واعترف به . فإن استبطن ذلك الحكم في نفسه من هذا الحكم ، نفعه الاستنباط فيه وفي غيره ، وخصوصا إذا لم يشهره مصرحا به .

- وأخص من ذلك إذا لم يوجد ما يقاوم به الجزئى فسلم . فإن العامة ومن يجرى مجراها ، إذا فهمت شيئا ، ووجدوا له أمثلة ، ولم يجدوا مثالا يتقضيه ، سلموه في أكثر الأمر كأنه حكم واجب ، ويكون الكلى الذى هو الموضع قانونا معدا له . فأما إذا استعمله بالفعل عرضه للإبطال ، وعرض بيانه المؤلف منه للإبطال .

- على أنى لا منع أن يكون موضع من شأنه أن يصير مقدمة أو يستعمل مقدمة ، بل أقول : كثير من المقدمات المشهورة فى مواضع فقط لا يحسن استعمالها مقدمات قياس ، ١٠ مثل أن طرق التقيص لا يجتمعان ، وأن الكلى الموجب يتعكس جزئيا موجبا . ومنها ما يحسن أن يكون موضعا ومقدمة ، فيكون نافعا في أنه قانون ، ونافعا في أنه جزء قياس معا وذلك مثل المثل الذى ضربناه . وكثير منها لا يصلح أن يجعل قانونا على سبيل الكلية ، بل على سبيل التمثيل ؛ وذلك لا يسمى موضعا . بل الموضع ما يولد الجزئيات من حيث يعمها ، ومن حيث ينزل إليها حكمه . وهذا وإن اتفق أن كان حكم موضعا ومقدمة ، فهو ١٥ موضع من جهة ؛ ومقدمة من جهة . أما موضع ، فن حين يستعمل على أنه قانون ، وأما مقدمة فن حين يستعمل جزء قياس .

(١) أوجب : وجب د ، س ، س ، م ، هـ || مثل ذلك : — د ، ن || ومشهورا : أمشهوران ؛ + كذلك د ، م || بدأ ووضع ب (٢) التقضى : القرض ب ، هـ (٣) استبطن : استنباط م || هذا : ذلك س || الحكم : + لكنه لا يعترف به م (٤) وخصوصا : خصوصاً هـ (٥) فلم : فسلم د ، ن ؛ سلم س ، ك || ومن يجرى مجراها : — د ، ن (٦) فهمت : فهموا هـ || ووجدوا : ووجدوا م || يجدر : + له م ، هـ || ولم يجدوا مثالا : — ن (٧) ويكون : فيكون ن || الموضع : المواضع د ، ك ، ن || فأما : — س || إذا : فإذا س (٨) المؤلف منه : — ما (٩) أنى : أنه س || يكون : ما هود (١٠) كثير : كثيرا ن || فهمي : فى س (١١) يجتمعان : يجتان س (١٢) موضعا : موضوعا ب ، س ، هـ || معا : — س (١٣) المثل : — هـ || منها : ما س (١٤) موضعا : موضوعا هـ || الموضع : الموضوع هـ (١٥) ومن : من د ، ن || وهذا : فهذا ؛ هذان || وإن : إن م || حكم : — س (١٦) فن حين يستعمل : فعل أنه د ، ن

ولست أستحسن ما يقال من أن الموضوع مقدمة هي كذا وكذا ، إذ كانت المقدمة إنما هي مقدمة لأنها جزء قياس ، وكان الموضوع إنما هو موضوع لأنه ليس جزء قياس . وإذا كان الشيء الواحد يصلح أن يحفظ قانونا يولد منه أجزاء القياس ويصلح أن يكون نفسه جزء قياس فهو شيء واحد يصلح أن يكون موضعا ومقدمة . وليس من حيث هو موضوع مقدمة فلا يجب أن يؤخذ كونه مقدمة في حد كونه موضعا . ولو قبل بدل المقدمة قضية كان أقرب الى الصواب .

ويشبه أن يكون الموضوع إنما سمي موضعا لأنه جهة قصد للذهن ، معتبر ، معتد به . وكما أن الموضوع المكاني يقال عموما على كل مكان معين ، ويقال خصوصا على الموضوع الذي له خاص حكم يعتد به ، حتى يقال : إنه لموضع أمين وإنه لموضع خوف ؛ كذلك قد ينحصر ما يهم التفات الذهن إليه موضعا فيقال : إن هنا موضع بحث وموضع نظر ، فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ .

وهذا الكتاب ليس كله نظرا في المواضع ، بل ذلك أكثر أجزائه . وفيه نظر يتقدم المواضع ، ونظر يتأخر عن المواضع ، لكن عمدة ما فيه وأكثره هو الموضوع . وسائر ذلك إنما يقال في كيفية اكتساب الموضوع ، أو في كيفية استعمال الموضوع . وقد يسمى الكتاب باسم الغالب من أجزائه ، أخذا من مقدار الكتاب ، واستيلاء على غرض الكتاب .

(١) من : - ن || وكذا : أوكذا ب ، م || إذ : لإذاب ، م ، ك ، ن ، ه || إنما : لما سا (٢) وكان : فكان ك || ليس : - ك ؛ + هو د ، ن || قياس : - م (٣) أجزاء : جزء سا || يصلح : فيصلح ن || نفسه : بنفسه د ، ن (٤) فهو شيء : فشيء د ، ن || من حيث : - سا (٥) مقدمة : بمقدمة م ، سا ، ك ، م (٦) يكون : + هذا د ، ن || لأنه : + من ك || للذهن : للذهن ه (٨) وكما : كما م (٩) على الموضوع : على كل الموضوع ك || يعتد : معتد سا ، م ، ن || حتى : - ك || وإنه : إنه ه (١٠) إن : إنه ه (١٢) بل : + في ه (١٣) عن : - سا ، ك (١٤) الموضوع : الموضوع ك ، ه (١٥) الغالب . . . الكتاب : ما كان من أجزائه حاله هذه الحال د ، ن || أجزائه : - م || واستيلاء : وسيلا ه

الفصل الخامس

فصل (هـ) في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات أخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل

- أما القياس المطلق فقد تحققته، والصنف البرهاني منه أيضا فقد تصوره. وأما الجدلي فقد عرفناه بالجملة ما هو، وأنه كيف يخالف البرهاني؛ فإن البرهاني مقدماته من أوائل العقل، أو بينة عن الأوائل، والجدلي عن المشهورات. والحق ينظر إليه في نفسه، والشهرة ينظر إليها من حيث التعارف لتسليمه. فنه المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور، ومنه ما هو مسلم عند أكثرهم، مثل أن الله واحد. ومنه ما هو مشهور محمود عند الفلاسفة والعلماء منهم مثل المشهور عند الحكماء، هو أن الجليل أفضل من اللئيم. ومنه ما هو مشهور محمود عند أكثر العلماء، مثل أن السماء كرية. ومنه ما هو مشهور محمود عند أصحاب فاضل منهم؛ كما هو مشهور محمود عند أصحاب التعليم الأول من أن الفلك طبيعة خامسة.
- وهذه المشهورة بحسب عدة من الحكماء، أو واحد منهم، إذا كان مضادا لما عليه المشهور المطلق عند الجمهور ومستشعنا، لا ينفع به في القياسات الجدلية المطلقة. فإن القياسات الجدلية منها ما هي مطلقة يخاطب بها الجمهور وأكثر من يجري مجراهم، ومنها ما يخاطب به صاحب رأى خاص.

- (٢) وقياسات : قياسات م (٣) تشبهها : تشبه ب ، د ، ص ، سا ، ك ، ن ، هـ (٤) البرهاني : الثاني م ، سا (٥) فقد م || عرفناه : عرفناك د ؛ عرفنا ن || البرهاني : البرهان م (٦) في : إلى هـ || إليه . . . ينظر : — ك || إليه : إليها ب ، م (٧) لتسليمه : لتسليمها م || فته : فتهام هـ ، ؛ أن هـ || ومه : ومنها هـ (٨) مسلم : مسلمة سا || ومه : ومنها م ، هـ ؛ ومثال م (٩) هو : — د ، ن (١٠) العلماء : الحكماء د ، ن (١٠ — ١١) أصحاب . . . عند : — د ، ك (١١) محمود : — م ، هـ || التعليم : المعلم د ، م ، سا ، ن || أن : — ن || خامسة : — هـ (١٢) المشهورة : المشهورات ك ، ن ، هـ || عدة : — م || واحد : — واحد د ، ن ، هـ ؛ عدة م || كان : — ك (١٣) ومستشعنا : ومستشعنا ب || لا : لا ك ، م ، هـ || الجدلية المطلقة : — م (١٤) بها : به سا || من : ما م

ولما كانت القياسات الخطائية والشعرية خارجة عن الانتفاع بها في المخاطبات التي تتصور نحو الأمر الكلية فليس بنا كثير حاجة إلى الفرق بين الجدلية وبينها ؛ ولكن اللواتي تشبه الجدل من المقاييس هي البرهانية ؛ وقد عرفت الفرق بينهما . وبعد البرهانية المقاييس الأربعة التي يسمى بعضها مشاغبية مرائية ، وبعضها سوفسطائية ، وبعضها عنادية ، وبعضها امتحانية ؛ وقد عرفت . لكن المشاغبية لا تخالف العنادة إلا بالقصد والغرض . فأما في مادة القياس وصورته لحكمها واحد . وكذلك السوفسطائية لا تخالف الامتحانية إلا بالقصد والغرض .

والمشاغبية هي إما من جهة المادة ، وذلك أن تكون المقدمات ليست مشهورة على الحقيقة ولكنها مشهورة على الظاهر البادئ الغير المتعقب أو مشبهة بالمشهور . فهذا إذا كانت صورته مشبهة صلح أن يقال له قياس ، لأنه قول إذا وضعت فيه أشياء لزم عنها قول آخر . لكنك لست تضع ، أو ليس الجمهور يضعونه . وفرق بين أن تقول : «إذا وضعت» وبين أن تقول موضوع ، ووضعت . وأما من جهة الصورة فإن يكون القياس غير متبع ، لكن المقدمات مشهورة . والقياس يشبه القياس من مشهورات أو ليس قياسا ولا من مشهورات ؛ وهذان لا يسميان قياسين لأنه ليس لهما حد القياس ، لأنك لو وضعت ما بينهما لم يلزم عنهما غيرهما . ولكن لا يجوز أن يسميا قياسين مرئيين أى قياسين لا في أنفسهما بل عند المارء ؛ كما يقال سفينة حجر ، ولا يقال سفينة ؛ لأنه لا تكون سفينة من حجر . ولكن إذا قيل هذا اللفظ فهم أنه ليس يعنى أنه سفينة بالحقيقة ، بل يعنى أنه مشابه بوجه مالم سفينة وإن لم يكن من حيث هو سفينة .

(٢) بين : + البرهانية ك (٣) الفرق : ما فرق ب (٤) الأربعة : الأربع من (٥) لكن : — د (٦) لحكمها ب ، ك ، م ، ن ، هـ (٨) وذلك ؛ وهي : د ، ن (٩) الحقيقة ولكنها مشهورة : — ك || البادئ : البادئ سا ، ك || المتعقب : المتعقب س ؛ المتعقب ك || مشبهة : تشبه سا ، شبيهة هـ || بالمشهور : بالمشهورة د ، ن || إذا : إن س (١٠) وضعت : وضعه د || فيه : فيها ك || قول : — ك (١١) لكنك : لكنها هـ || لست : ليست هـ || بين : — س || أن : وبين : — م || تقول إذا وضعت : يقال إذا وضعه فيه أهواء ثم هنا قول آخر (١٢) ووضعت : ووضع د ؛ وضعت هـ (١٣) يشبه : شبه س || أوليس : وليس د ، سا ، ن (١٤) وهذان : وهذا ب || وضعت : وضعه د (١٥) ههنا : ههنا د || ولكن : لكن ك || يسميا : يسمي د ، ن ؛ يسميان هـ || مرئيين : مرئيين ب ، د ، س ، ن ، هـ (١٦) سفينة : + من س ، م || بحر : سفينة : — هـ (١٧) أنه سفينة : — سا || بالحقيقة : في الحقيقة ن || يعنى أنه : — د ، ن || مشابه : مشابهة د ، ن || للسفينة : السفينة ب ، هـ

فهذه الأنواع من القياس ، أعنى المشبهة بالقياسات الجدلية ، إذا كانت الغاية فيها نفس الغلبة فقط ، لا لأنها غلبة بل ليظهر عجز المدعى لما ليس فيه ، سميت عنادية. وإذا استعملها المغالطون ليقوموا الفلظ ، سميت مشاغية . وإذا استعملها الحكماء ليستوضحوا محل المدعى الكاذب ، سميت امتحانية .

- والصناعة الجدلية قد تنسار كما الامتحانية والنادية في الموضوع ، وذلك لأن الامتحانية ٥ والعنادية في المشهورات ، لكنه لما كان مستعملها في مخاطبات علمية وليست المشهورات معدة لها ، فهو يستعملها على أنها مشبهة بالصادقة . فذلك فارقت الجدل من حيث الغاية ، إذ استعمال المشهورات في المعلوم مغالطة ، ولكنها تفارق السوفسطائية أيضا في الغرض والغاية.
- والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هي التي يخيل وقتا ما أنها مشهورة ، ثم إذا تعقبت وتوكلت ظهر سريرا أنها ليست كذلك . فاما التي تبقى بحالها مشهورة ، ولا يظهر عن قريب أنها ١٠ ليست بمشهورة ، بل يرى أنها مشهورة ، فإنها بالحقيقة مشهورة ؛ إذ كان حكم المشهور ليس هو الصدق ، بل قبول الأنفس له .

- وأما ظهور حال ما ليس بمشهور فهو على أحد نوعين : أحدهما ببيان الكذب فيه عن قريب ، والثاني ببيان عدم الشهرة فيه عن قريب. أما بيان الكذب ، فلأن المشهور وإن جاز أن يكون كاذبا ، فلا يجوز أن يكون شديد ظهور الكذب ؛ فإنه إذا كان ظاهرا ١٥ الكذب لم يقبل ، وإذا لم يقبل لم يشتهر ؛ بل المشهور الكاذب يجب أن يكون خفي الكذب حتى تستمر شهرته .

(١) القياس : القياسات ك || المشبهة : النية س ، — سا || فيها : منها س (٢) فقط : — م || غلبة : + فقط م ، ه || لما : بما ك || سميت عنادية : معنى عناداد ، ن || وإذا : أو إذا د (٣) وإذا : أو إذا ن || ليستوضحوا : ليوضحوا د ، ك ، م ، ن (٦) لكه : لكن ب ، د || كان : — م (٧) فذلك : فذلك م (٨) إذ : إذا د ، ن || استعمال : استعمال د ، ن || العلوم : العلم ه || ولكنها تفارق : لكنها مغارقة س || السوفسطائية : للسوفسطائيات س (٩) الشبهة : المشبهة د || بالمشهورة : المشهورة س || يخيل وقتا : بحسب تخيل وقت م || وتوكلت : تأملت س (١٠) التي : التي س (١١) مشهورة : مشهورة د || إذ : إذا ب ، سا ، ه ، واذن || كان : — ك (١٣) وأما : + المشهور م || فهو مل : فمل د ، ن ، بيان : تبيان ب (١٤) بيان : تبيان ب ، ه (١٦) يقبل : يصل ه || الكاذب : الكذب ك (١٧) حتى تستمر : لتستمر د ، ن

وأما بيان عدم الشهرة ، فإنه وإن كانت المقدمة صادقة ، لكنها ليست مشهورة ، وأخذت على أنها مشهورة ، ولم يكن التعقب يثبت عليها الشهرة ، لم يفتتح بها في الجدل ، وكانت مغالطة ، وكانت كالكاذبة . والتي تكون مع ذلك كاذبة أبعد من النفع .

وأما القسم الثانى من القياسات المشبهة ، وهى المخصوصة باسم السوفسطائى ، فنسبتها من حيث المادة إلى القياس البرهانى نسبة البرهانى الممارى إلى الجدل . فكأن أن الممارى إنما كان ممارياً لأن ظاهره هو أن مقدماته مشهورة من مبادئ الجدل ، وباطنه هو أنها ليست كذلك ، بل مقدماته غير مشهورة فى الحقيقة ، ولا هى مبادئ قياس جدلى فى الحقيقة كذلك المغالطى المذكور ظاهره أن مقدماته صادقة ، وصحيحة ، ومناسبة للصناعة التى فيها المطلوب مناسبة المقدمات البرهانية . على أن تلك المقدمات إما مبادئ تلك الصناعة ، أو أشياء تُبين بمبادئ تلك الصناعة من شأنها أن تعود فتصير مبادئ قياسات ، بعد ما كانت مطلوبة وباطنة ليس كذلك . ومادة هذا القياس تم الأمرين جميعاً : أعنى التظاهر بما هو صادق ومبدأ للصناعة ليس فيها بمطلوب ، والتظاهر بما هو ظاهر مما هو نتيجة ، ويصلح أن يصير مبدأ . فكذا يجب أن تعلم هذا الموضع ، ولا تلتفت إلى ما يقال .

فإذا كان الظاهر فيها هكذا ، والحقيقة مخالفة لذلك بأن يكون مقدمة أو مقدمات من القياس ليست صادقة ، ولا مبذية على الأصول فى الحقيقة ، واستعملت على أنها كذلك ؛ ثم كان غرض القياس التضييل والإيهام أن ما ينتجه حق يلزم قبوله ، وأنه منتج عن حق ،

(١) المقدمة : مقدمة هـ || لكنها : فإنها س (٤) القسم : القصد م ، هـ || المشبهة : الشبهة هـ || وهى : وهو هـ || المخصوصة : المخصوص م ، هـ || السوفسطائى : السوفسطائية ك || فنسبتها : فنسبتها م (٦) من : ومن م (٧) ليست : ليس م ، هـ (٨) وصحيحة : صحيحة هـ || ومناسبة : ومناسبتها س || للصناعة : الصناعة سا ، هـ (١٠) أشياء : شيئاً ب ، سا ، ك ، م || بمبادئ : لمبادئ س || قياسات : + بعده (١١) كانت كان د ، ن || مطلوبة : مطلوبة د ، ن (١٢) التظاهر ، الظاهر م ، هـ || للصناعة : الصناعة س || ليس : وليس د ، ن ، هـ || والتظاهر : التظاهر || بما : بماس (١٣) فكذا : هكذا د ، ن ، هـ ، فكذلك م || الموضع : الوضع د (١٣ - ١٤) يجب ... فيها : — هـ || (١٣) ولا تلتفت إلى ما يقال : — س (١٤) مخالفة : مخالفت بخ ، سا ، ك ، م (١٥) صادقة : صادقا م (١٦) ثم : + ان س || كان : — ك || حق : + حتى م || يلزم : يلزمه ك || عن : غير سا ، ن

فإن ذلك القياس سوفسطائي . وإن لم يكن كذلك ، بل كان الغرض فيه اختيار المخاطب لندرى منزله في تمييز المشبه عن الحقيقي ، كان القياس امتحانا .

وهذا القياس يخالف البرهان بأن البرهان أصل وحق ، وهذا مشبه به . ويخالف الجدل ، بأن الجدلي لا يأخذ المقدمات مدعى فيها أنها حق في نفس الأمر ، بل حق من جهة الشهرة ؛ ولا يأخذها على أنها مناسبة للبادئ ، وهذا يأخذها على أنها حق . نفس الأمر غير ملتفت إلى ذلك للشهرة ، وأنها مناسبة . فلو أخذ للشهرة وكانت مشهورا ، كان جدليا . فإن أخذ المقدمة المشهورة على أنها مشهورة جدلي ، وأخذ المشهورة على أنها حقيقية في نفس الأمر يتوخى بها التعليم ، فهو مغالطى سوفسطائي .

ويخالف القياس المشاغبي بأنه ليس يأخذ مقدماته على أنها مشهورة أو متسلمة ويكذب فيها ، بل لأنه يأخذها على أنها حقة ويكذب فيها . وإذا وقع للإنسان هذا ١٠ مع نفسه فغلط ، لم يخرج من أن يكون فيها قياسا مغالطيا ، كما إذا وقع الحق للإنسان مع نفسه لم يخرج قياسه من أن يكون تعليميا . بل كما أنه ينزل من نفسه بحسب اعتبارين ؛ أن يكون معلما ومتعلما ، فكذلك قد ينزل من نفسه بحسب اعتبارين : أن يكون مغالطا ومغالطا . وهذا هو مثل ما عمله بعضهم في تزييع الدائرة ، إذ أخذ شكلا هلاليا فوجده مساويا للربع ، فحكم أن الدائرة تنقسم إلى الهلاليات . وكما بين بعضهم بنصفى الدائرتين ١٥ وقع فيهما المركز لا على موضعه أن خطا من مثلث مساو للآخرين أو أزيد ؛ وهذا شيء معروف .

(١) فهو : — ك || المشبه : ب ، م ، هـ || عن : + فبرم || كان : لكان ك ؛ وكان هـ || امتحانا ب ، م (٣) البرهان : البرهان ن || بأن البرهان : — هـ || مشبه شبه م (٤) الجدل : الجدل م || أنها : أنه ب ، م ، هـ (٥) حق : حقيقة هـ (٦ — ٨) فبرم ... الأمر : — هـ (٦) ذلك للشهرة : تلك الشهرة ن || ظر : ولوس (٧) أخذ : أخذت م || المشهورة : — م (٨) المشهورة : المشهور م || حقيقة : حقيق ك ؛ حقيقة م (٩) ويخالف : ويقال ف م || مشهورة أو : — ك (١٠) فيها : — هـ (١١) قياسا مغالطيا : قياس مغالطى ك || للإنسان : الانسان هـ ؛ الحق م (١٢) تعليميا : تعلما هـ (١٣) ومتعلما : أو متعلما ، هـ (١٤) ومغالطا : أو مغالط ب ، هـ || هو : — ك || عمله : عمله ن || إذ : إذا م ، م (١٥) تنظم : انظم ب

ولا يجب أن يظن أن هذا القياس يخالف الجدل والمشاغبي بأن الجدل لا يكون إلا من المشتركات دون المبادئ الخاصة ؛ وأن المشاغبي يتشبه بالمشتركات ، وهذا يشبه بالمبادئ الخاصة بـجلس من العلوم ؛ فإنا قد أومأنا قبل إلى أن هذا هذر .

ولا تُصنع إلى من يقول : إن نسبة القياس الامتحاني إلى البرهاني ، كالمشاغبي إلى الجدل ؛ فإن ذلك لهذا القياس ليس من حيث هو امتحاني ، بل من حيث هو سوفسطائي .

فأصناف القياسات التي نحو الأمور الكلية هي هذه المذكورة على طريق التمثيل والتعريف للأمر الكلي فيها . وأما التفصيل فقد عرفت تفصيل البرهانيات وستعرف الأقسام الأخرى في مواضع أخرى . وإنما علينا أن نحاول في ما أخذنا هذا تفصيل الجدل .

١٠ وإذ أوضحنا الحال في القياس الجدل أنه ما هو ، وبماذا يخالف به غيره ، فيجب علينا أن نجتمع جوامع ما أثبتنا إليه من منافع تعليم صناعة الجدل ، فنقول :

أول ذلك أنا إذا حصلنا المواضع التي منها تستنبط الحجج على كل مطلوب ، والآلات التي بها يتوصل إلى استنباطها ، وعرفنا كيفية استعمالها ، كنا مرشدين متخرجين .

ومعنى الارتياض التمكن من تكثير أفعال جنس واحد وتحسينه . فأما التكثير ، فبأن تكون مواضع استنباط الحجج لنا معلومة معدة ، فلا يكون حالنا كحال من يحتاج أن يتوكل على الخاطر والحدس . وأما التحسين فيما يتعلبه من القوانين في جودة استعمال

(١) الجدل : جدل س (٢) الخاصة : الخاصة ك ، م ، ن ، هـ || وهذا يشبه : وهذا يشبه س (٣) الخاصة : الخاصة م ، ن || الجنس : بجنس د ، ك ، ن ، هـ || قبل : قبل ما ، ك ، ن (٤) من : ما س (٥) لهذا : بهذا ك || هو : — ب ، س ، ما ، ك || من : — ب ، س ، ما ، ك || هو : — ب ، س ، ما ، ك ، م (٧) فأصناف : أصناف ب ، ك ، م || الكلية : كلية ب ، ك ، م (٨) عرفت : عرفت ب ، د ، س ، ما ، ك ، م ، ن ، هـ (٩) مواضع : موضع د ، ن (١٠) وإذا : وإذا ب ، س ، م ، ن ، هـ || وبماذا : وبما د ، ن ، هـ وبما س ، ما ، ك ، م ، ن (١١) من : في س (١٢) والآلات : الآلات ما ، ك ، هـ وعرفنا الآلات د ، م ، ن (١٣) كنا : فكنا م ، هـ (١٤) تكبير : — س || واحد : في أحد س (١٥) حالا : — ك || يحتاج : — إلى م (١٦) ينطه : ينطه هـ

تلك الأفعال فيكون هذا لنا إما رياضة ، إن كان هذا القدر رياضة ؛ وإما شيئا يمكننا من الرياضة ، إن كانت الرياضة تتم بملكية تحصل من التصرف في الموجود لنا من ذلك . فإنه ليس المراض بالرمي من يحصل عنده ما يجب أن يستعمله في الرمي ، وأن يعلم وجه التحسين في ذلك حلما فقط ، لكنه لم يترن به عملا . فهذه منفعة .

- وأما منفعته في المناظرة — فقد عرفت . من قبل ما المناظرة ، وبماذا تخالف المجادلة . — فلا أنه إذا كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على كل مطلوب ، كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على الشيء وعلى مثالبه . وإذا تفاوض اثنان على سبيل التنازع والتشارك معا — أما التنازع ففي العمل ، وأما التشارك ففي الغاية — فكان كل يتطلب على قياس الآخر موضع الآخر ، لم يلبث أن يستبين الحق لهما فيما بينهما .

- وكما إن الانسان يكون معلما ومتعلما من وجهين ، فيجوز أن يكون مناظرا ومناظرا فإن منفعة المناظرة قد تحصل للواحد مع نفسه ، ومنفعة الإلزام والغلبة لا تحصل له مع نفسه . فلهذا لا يجوز أن يكون الإنسان الواحد مجادلا ومجادلا ، ويجوز أن يكون مناظرا ومناظرا . فلهذا ليست المجادلة مناظرة . ومن البين أننا إذا قلنا : إن صناعة الجدل ترفع في المناظرة ، لم يكن كأننا قلنا : إنها تنفع في المجادلة ؛ فلا يكون التشنيع الذي يحاوله بعض الخارجين بشيء ؛ فيكون هذا قصما مفردا من منافعه .

١٥

(١) إما : وإما س || هذا : — س || إن ... رياضة : — د ، ك || شربا : سيناك
(٢) الموجود : الوجود سا (٣) ما يجب : + أن يكون ه (٤) منفعة : منفعة
ب ، س ، م ، ن || (٥) منفعة : منفعة د ، سا ، ك ، ه || عرفت من : قلنا
د ، ن || ما د ق ه || وبماذا : وربما ذاب ، د ، ه (٦) إيجاد : اتخاذ ك ، ه
|| عل ... القياس : — ك ، ه (٧) تفاوض : تفاوض س ، ه ؛ تفاوض ن
(٨) أما : فأما ك || ففي : في د ، س ، ن (٩) موضع الآخر : موضوع الآخر ، س
، سا ، ك ، م || لم : ثم سا ، ك ، م ؛ ثم لا س (١٠) فيجوز أن يكون : فيكون ن
|| ومناظرا : أو مناظرا ب ، د ، س ؛ — م (١١) فان : فاذ ك || منفعة ...
نفسه : — د ، م ن (١٢) ومناظرا : أو مناظرا || ليست : الدب د (١٤) إنها : — ك
|| فلا يكون : ولا يمكن ب ، ك (١٥) الخارجين : المجادلين ك

والمنفعة الثالثة هي نفس المنفعة المقصودة في الجدل في أنه جدل نافع ، وذلك في إشعار الجمهور العاجزين عن الإصغاء إلى البرهان آراء موافقة لهم ، على ما يبتاه من قبل .
والمنفعة الرابعة كالجزئ لهذه المنفعة ، أو كالمناسب له ، وهو منفعة في إقناع المتعلم ليعتقد مبادئ علمه .

ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيعية صادقة براهنية عليها ، فلا بد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة . فإن المبادئ التي للعلوم إن كانت يَبْنَاهُ بأنفسها ، لم تضطر المتعلم إلى قياسات جدلية تبينها ؛ فإن البينات بأنفسها أوضح من الجدليات ، وإن كانت إنما تبين بالحس والتجربة ، فلا يضطر المعلم أيضا إلى تكلف قياس جدلي ، بل يفرع بالتعلم فيه إلى الحس ، والتجربة ، وشهادة الذات . وإن كان ليس بنا ، لكنه مع ذلك قريب من البين ، فإما أن يكون قربه من البين بأن التنبه السير يوقف عليه ، فيجب أن ننبه عليه من غير قياس — وقد علمت الفرق بين التنبه وبين القياس . وإن كان قربه من البين على سبيل أن مقدمات قريبة من الأوائل تنتجها ، فله إذن مباد لا محالة ، وعليه قياس صادق ، إما في ذلك العلم ، وإما في علم آخر .

وليس الأمر على ما قالوا : من أنه لا قياس صادق عليه أصلا ، فيحتاج إلى المشهور وإن كان مما ليس يستبين أصلا استبانة توقع الثقة به ، والاعتقاد له ؛ فما يدرينا أنه صادق ؟ وكيف تكون لنا ثقة بما يدعى عليه ؟ أما معونة الجدلي ، فإن يبلغ إفادة

(١) الثالثة : الثانية س || هي : هو ب ، د ، س ، سا ، ك || نفس : تبين د
(٢) العاجزين : والعاجزين د ، ن ه || إلى البرهان : — ه || لهم : له م || يبتاه من قبل : بينان (٣) : منفعة : منفعة سا ، ن || ليعتقد : ليعتقد س (٥) فلا : ولا س ، م ، ه
(٦) فلا : ولا د ، ن (٧) إن : وان م (٨) بأنفسها : بنفسها ه || تبينها : تبينها ه (٩ — ١٠) فلا يضطر ... والتجربة : — ك (١٠) يفرع : هرع سا || بالتعلم : بالمعلم الأول م ، ه (١١) قريب : قريبا ه || فأما : وأما د ، ن || قربه : قربه د ، ن || فيجب أن ننبه عليه : — د ، ن (١٣) وبين القياس : والقياس ن || تنتجها : نتيجة ب ، س ، (١٤) ك مباد : مبادئ ك || وإما : أراك (١٥) لا : ليس ن (١٦) مما : ما ب ، ه ، — ك || ما ليس : مما د ، ن || فا : قياس م ، ه
(١٧) معونة : معرفة س

فيه، فإن كان لاسيلا إلى معونته، فيكون قصارى علمنا بمبادئ العلوم قناعة، كأننا لا نجد سبيلا إلى تصديقها . بالحقيقة ليس من هذا يدنى ؛ بل هذه المبادئ هي المبادئ التي ليست يدة بأنفسها ، ولها بيان ، وعليها برهان ؛ لكن ذلك في علم آخر . فاما في العلم الذي هي مبادئ له ، فكل منها هو مبدأ أول له ؛ فكيف يكون له فيه برهان ؟ وإلا لكان له مبدأ آخر في ذلك العلم ، فكان هو في ذلك العلم مطلوبا لا مبدأ ؛ فيكون الجدل ينفع من هذه الجهة من حيث يقنع المتعلم من المشهورات الذائعة المشتركة ، لئلا يكون نفسه غير مطمئنة عن البناء عليه .

وقد جرت العادة في الأمثلة الموردة لهذا الموضع أن تورد قياسات علمت لإثبات مبادئ العلوم ، ولتكن مبادئ للهندسة مثلا . فاذ أنها ، وهي اتقياسات الحقيقية ، الإنتاج لها ، التي هي من صناعة الفلاسفة الأولى — ولا تجد واحدة منها من مقدمة مشهورة غير صادقة ، أو أكثرية كما يقولونه غير كلية — فذلك تجد اعتمادها على الصواب . فهؤلاء قد وجدوا قياسات على المبادئ من مقدمات صادقة من الأوائل الأولى، ومع ذلك يقولون : لا نجد ذلك . ومع ذلك فما استعملوا فيها المشهورات من حيث هي مشهورة مشتركة ، بل من حيث هي خاصة ، وقالوا : إنا استعملنا من حيث هي مشتركة . فمن أحب أن يعلم ذلك تأمل شروحه .

١٥

(١) فيه : منه سا ، هـ || لا : + بدس || سبيل : + إلاس ، سا ، ن || إلى : إلأج || فيكون : ويكون د ، سا ، ك ، ن ؛ فسوف يكون م || قاعة : إقاعة هـ (٢) ليس : وليس م || بيني : شئ ب ! || المبادئ : — م (٣) هي : هو د ، ك ، م ، ن ، هـ (٤) هو : فهو د ، ن ؛ هي س || أول : له س || له : — ب ، هـ (٥) فكان : فيكون د ، ن || فكان هو في ذلك العلم : — ب (٦) يقنع : ينفع ك || الدائمة : الدائمة هـ || مشعرة مقبرة هـ (٧) البناء : البناء م (٨) علمت : علمت م ، هـ (٩) الهندسة : الهندسة د ، ك ، م ، ن ، هـ || مثلا : — س || فاذا أنها : فاذا أمها س ؛ فادلتها ك ، فاذا بها م || وهي : هي د ، ن (١٠) لها : — هي من : هي أقرب من هـ (١١) الصداق : القوانين س (١٢) فهو لا : وهو لا س || الأولى : — د ، ن (١٣) يقولون لا نجد ذلك ومع ذلك : — ك || مشهورة : مشهورات سا (١٤) استعملنا : استعملنا هـ || هي مشتركة : هي مشهورة مشتركة ك . (١٥) يعلم : — د

ثم صناعة الجدل ليست تحصل صناعة جدل — كما علمت — بأن يكون الجدل قادرا على إقناع كل مخاطب ، بل بأن يفيد صاحبها قدرة على الإتيان بما يمكن في إثبات ما يحاول إثباته ، أو إبطال ما يحاول إبطاله ، حتى لا يكون التقصير وقع من جهته ، حتى لا يقال : إنه لو قال كذا لكان الإقناع يحصل ، وإذا قال كذا قصر عن الإقناع .

٥ وليس ذلك أيضا في كل شيء ، بل في أكثر الأشياء ؛ كالطبيب ، فإن كونه طبيبا هو أن تكون عنده ملكة بفعل ما ينبغي أن يفعله في حفظ الصحة ، ودفع المرض ، حتى لا يقال : إنه كان ينبغي أن يفعل كذا ، أو لا ينبغي أن يفعل كذا ؛ ثم إن لم ينجع علاجه فسا عليه . وكذلك الخطيب .

(١) ثم : فن سا (٢) اقناع : اتباع ك || في إثبات : من إثبات ه (٣) أو إبطال : وإبطال م (٤) إنه : بأنه سا || لو : + كان م || وإذا : إذا م ؛ فاذا ه || عن : على م (٦) تكون : — سا || بفعل : فعل سا || بفعل ما : — ك || يفعله : يفعل م ، ن || ودفع : + الضرس .

الفصل السادس

فصل (و) في الأجزاء الأولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض

- فيجب أن ننظر أن هذه الصناعة من أى الأجزاء تتقوم . وأول ما يجب أن ننظر فيه هو أبسط أجزائها ؛ ثم نتدرج فننظر في التركيب الذى يليه ؛ ثم ننظر في التركيب الثالث الذى يليه . وجميع ذلك لا من جهة الصورة ، بل من جهة المادة . وأبسط أجزائها الأمور المفردة التى تؤلف منها المقدمات التى تؤلف قياساتها . وهذه تكون حدود المقدمات لا محالة ؛ وذلك لأن القياسات الجدلية كسائر القياسات إنما تتم من مسائل عن مقدمات منها القياس ، وتتوجه نحو نتيجة عليها القياس . لكنها تفارق التعليمات بأنها مبنية على المسائل ، وتلك ليست مبنية على المسائل ، بل على ما يتعين من طرفي التقيض بتعيين الحق .
- وليست المسائل بالموضوع ، إلا المقدمات ؛ فإن المقدمات فى القياس الجدلى السائلى تؤخذ بالطلب من المحجب ، فتكون أولا مسائل ؛ على ما علمت . ثم إذا تسلمت صارت مقدمات ، فيكون القياس مبنيا على المسائل ، ومؤلفا من المقدمات .
- أما مبنيا على المسائل ، فلأن المسألة من حيث هى مسألة لا تكون جزء قياس ، ولكن تكون أصلا يبنى عليه القياس . وإذا صارت مقدمة ، كان منها القياس ، لأنها جزء قياس . فالمقدمة قضية ، كما أن النتيجة قضية ، وكما أن المسألة قضية . إلا أن القضية إذا كانت مقصودة بالقياس العلمى سميت مطلوبا ؛ وإن كانت مقصودة بالقياس الجدلى سميت وضعا . وذلك لأن المطلوب هو ما يطلب ليظفر به ، فتحصل منه نفسه فائدة ؛

(٣) والعرض : — س ، سا ، ك ، م ، هـ (٤) فيجب أن ننظر : — سا ، ك (٥) هو : + فى ن ، هـ (٦) الذى : — ب (٨) عن : ومن س (٩) وتتوجه : وتبين || التعليمات : التعليمات هـ (١٢) إلا : ولا سا ، ك ، م ، هـ (١٤) تسلمت : سلمت سا || المسائل : السائل د (١٤—١٥) ومؤلفا ... المسائل : — سا (١٦) وإذا : فإذا س (١٧) كما أن : كما س ، سا || وكما أن : وكما — س ، سا ، م (١٨) كانت : كان ب ، سا ، ك ، م || مقصودة : مقصودا ب ، س ، سا ، ك ، م || سميت : سمى ، س ، سا ، ك ، م || كانت مقصودة : كان مقصودا ب ، س ، سا ، ك (١٩) هو : هى سا ، ك

وإنما تحصل منه الفائدة من حيث هو حق . وأما إذا طلب بالإثبات أو الإبطال لا من حيث الحق ، فهي وضع ما ، ودعوى يراد إثباته . فافهم من الوضع ما يشبه المفهوم من الدعوى .

وإذا كانت القضية مقرونة بمقابلها ، مقرونا بهما حرف الاستفهام ، أو مأخوذة وحدها ، مقرونا بها حرف الاستفهام ، سميت مسألة . فهذه الثلاثة موضوعها واحد ، وما يتقوم موضوعها واحد ، ويختلف الاعتبار .

فإن كانت المقدمة الجدلية ليست شخصية ، فلا يجوز أن يكون المحمول فيها نوعاً ، لأن النوع إما أن يجعل محمولا على الشخص ، أو على صنف تحته ، فيكون حينئذ ليس نوعاً للصنف ، بل نسبته إليه نسبة اللوازم ، كما علمت . فيكون حمل النوع من حيث هو نوع ليس بمس ، ولا شيء من اللوازم مخصوصا بوضع الشخص له . فهذا القليل ، لا لما يطول فيه قوم ، لا يؤخذ النوع في المحمولات الجدلية ، بل الأولى أن يكون النوع مأخوذاً في موضوعات الجدل .

ثم لا يخلو إما أن يكون المحمول مقوما ذاتياً ، مقولاً من طريق ما هو — لست أقول في جواب ما هو ، إذ المقول من طريق ما هو كما علمت أعم — أو لا يكون . فإن كان ذاتياً ، فلما أن يكون دالاً على جزء من الذات ، أو دالاً على حقيقة معنى الذات . فإن كان دالاً على حقيقة الذات فهو الحد ، أو اسم مرادف . والاسم المرادف لا فائدة فيه ، وليس هو بمحمول بالحقيقة ، فبقى أن يكون الحد . وإن كان جزءاً دالاً على جزء من معنى الذات ، فكله يسمى في هذا الكتاب جنساً ، إذ كله مشترك في أنه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، كالحیوان للإنسان ، والجلساس

(١) طلب : طلب هـ || بالاثبات : الإثبات ك ، ن || أو الإبطال : والإبطال ب ، م || حيث : + هوم || فنى : فهم (٣) من : — ك (٤) وإذا : فإذا ن || بمقابلها : بمقابلته ك || جما : ب ، م ، هـ || أو مأخوذة : ومأخوذة سا ، ك (٦) الاعتبار : بالاعتبار ، س ، ك ، ن (٧) كانت : كان سا || ليست : — م || شخصية : بشخصية سا ، ك ، م ، هـ (١٠) له : — ك || النوع : للنوع م (١٣) يكون : + الموضوع م || ذاتياً : — م || مقولاً : — ك (١٤) من : في ب ، د ، س ، سا ، ن (١٦) فإن كان دالاً على حقيقة الذات : — د (١٧) بمحمول : بمحمول سا ، ب ، م || جزءاً : — ن (٨) من : — س || إذ : أود (١٩) من : في ب ، د ، سا ، ك ، م ، ن ، هـ

له ، فإن الحيوان مقول دلى الإنسان . وإن كان الإنسان مأخوذاً وحده من طريق ما هو ، وإن لم يكن فى جواب ما هو ، فإنه لا يلزم فى هذا الكتاب مناقضة بفصل الجنس ، وجميع ما أوردناه فى الفن الأول ، لأنه لا يفرق فى هذه القسمة فى هذا الكتاب بين الجنس والفصل ، ولا أورد ما سميناه هناك جنساً على أنه شيء مباين للفصل ، بل أخذ المعنى العام لهما وسمى جنساً . هكذا فعل المعلم الأول . وإذا كان كذلك ، كان الجنس المحدود ههنا أعم من الجنس والفصل المحدودين هناك ، أو تكون القسمة ناقصة ، والقضية كاذبة .

لكن الجنس والفصل معاً مقولان من طريق ما هو — كما علمت — ويصلح أن يجاب بهما إذا سئل عن الشيء ما هو . على أن الجواب لا يتم بكل واحد منهما . ولا أحتاج أن أزيدك بياناً لهذا ، فقد سلف . فإذا رسم هذا الجنس بأنه المقول ١٠ على كثرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو . وأنت تعلم أن الفصل لم يكن فى حدودهم يخالف الجنس من جهة المقول على أنواع مختلفة ، بل أنه من جهة أنه كان من طريق ما هو ، فإذا كان من شأن الفصل ، وأنه — كما صرح به فى التعليم الأول حين علم البرهان — صالح أن يكون فى جواب ما هو ، فقد شارك الجنس فى هذا الحد . فإذا كان حد الجنس هذا دخل فيه الفصل ، ولم يمنع ذلك أن يكون هو مقولاً فى جواب ١٥ أى شيء هو ، من حيث هو مقسم ، كما هو مقول فى جواب ما هو ، من حيث هو مقوم . ثم يكون الجنس الذى يباين الفصل يباينه بأنه ليس يصلح أن يقال فى جواب أى شيء هو قولاً أولياً . وأما الجنس المأخوذ ههنا فهو أعم من الأمرين .

(١) وحده : — ب ، سا ، وجد (٢) وإن : إن سا (٤) أنه شيء مباين : أن يكون شيئاً مابيناً ، || شيء : — س (٥) هكذا : وهكذا ، ن (٦) أو تكون وتكون د ، ن || القسمة : — سا (٨) مقولان : مقولان ب مقولات (١٠) أن : — سا م || فاذن : ثم د ، ن || المقول : مقول س (١٢-١٣) بل ... الفصل : — س || وأنه : أنه ك (١٥) ذلك : — هو ه || هو : — سا (١٦) حيث هو : حيث ن || ما : — سا (١٧) يباين : يباين د ، ن ؛ مابينه ه || يباينه : مابينه م || بأنه : أنه م

وتبقى هنا شبهة في الفصول المساوية للأنواع الأخيرة ، فإن هذا الحد لا يقال عليها ، وهذه القسمة لا تخرجها ، فتكون القسمة كاذبة ، فنقول :

- إنا إذا أخذنا في المقول في هذه الأشياء المقول بالفعل ، تسمر وتمذر ، وقد عرفت هذا فيما سلف . فيجب أن تأخذ المقول الذي من شأن تصويره أن لا يمنع إيقاع الشركة فيه . وإن منه ، فإنما يمنع معنى زائد عليه ، فإنه بهذا يكون كليا ، وكما علمت من أمر الشمس والقمر ، وغير ذلك فيما سلف . ثم قد علمت أن الفصول كيف هي ، وأنها زوائد تلحق الأجناس وأن الأجناس لا تدخل في تقويمها ، فنفس تصور الفصل كالناطق لا يمنع أن يوقع خارجا عن الجنس ، كما نفس تصور الشمس لا يمنع أن يوقع على غير الشخص المشار إليه وخارجا عنه . فإن معنى الناطق — كما علمت — شيء غير معين له قوة كذا وكذا ، فلا يمنع الذهن أن يكون هذا المعنى مقولا على جسم ليس له حس وتنفذ ، وحركة بإرادة ، وبالجملة ليس له حد الحيوان ، كما يقوله قوم في الأجرام السماوية . بل إنما يمنع هذا — إن منه — أمر من خارج . فإذا كان كذلك ، فنزوى مجرد طباعه مقول في القوة ، ممنوع من ذلك بأسباب أخرى ليس نفس كونه ناطقا . كما أن المتصور من الشمس صورة كلية في نفسها ، مقولة في القوة على كثيرين ، ولكنها ممدوعة لأسباب غير نفس تصورها . وليست هذه القوة بحسب الوجود ، بل بحسب التصور في الذهن .
- فإذا اعتبرت هذا الاعتبار سلم حد الفصل ، بل جرى على الواجب الأوجب .

(٢) وهذه : وهذا سا (٣) إنا : — سا ، ك || إذا : — د || في هذه : هذه هـ
 (٤) شأن : شأنه س (٥) منه : منها ن || معنى : — د ، هـ ؛ معنى س ، سا ، ك ؛
 بمعنى م ، ن || فإنه : — م (٦) من : في د ، س ، سا ، م ، ن || والقمر : — د
 || وأنها : فلأنها ب ، ن (٧) تلحق : تلحقها ن || تدخل : تلحق ك (٨) الجنس : ...
 غير : — ك || الجنس : + جن ب ، ك (١٠) فلا : ولا د ، ن || يمنع : يخضع س
 || ليس : — م || وتنفذ : ولا تنفذ ، ن (١١) بإرادة ب : وإرادة س (١٢) فإذا :
 وإذا سا ، ك ، م || فهو في : فهم هـ (١٣) من : من د ، س ، سا ، ن || المتصور :
 المطلوب (١٥) الوجود بل : — د (١٦) سلم : سلمت هـ

ولمّا أخرجنا هذا البيان في الفن الأول ، لأنّ مقدّم ذلك الفن لم يكن ممن يذهب هذا المذهب ، وأنّ يظنّ له . وأما حيث نخاض في التعلّم الأول ، فيجب علينا أن ننبه على الصواب الذي كان القصد متوجّها عليه إزول التشكك ، وتخلّ الشبهة .

- هذا ، وأما العريضات فلما أن تكون خاصة بالشئ مساوية له ، وإما أن لا تكون . ويسمى جميع ما ليس خاصة مساوية في هذا الكتاب عرضاً عاماً ، وإن كان لا يوجد مثلاً في نوع غير النوع الواحد إذا لم تعم أشخاصه . وقد علمت أن هذا العرض ليس نعتي به مانعاً بالعرض المقابل للجوهر بوجه ما ، وهذا أمر قد بان لك فيما سلف . فهذا العرض هو عرض غير مساو . ولم يكن هذا هو العرض الذي في « إيساغوجي » ، وإن كان ، فلم نذهب إليه في تعليلنا إياك هناك . ولا نتمكن أن تجعل القسمة هناك على هذا القبيل ، وقد أومأنا إلى ذلك هناك . وإذا وقعت قسمتك على هذه الصفة ، ١٠ فقد حصلت المحمولات أربعة لا غير : حداً ، وجنساً ، وخاصة ، وعرضاً . فإذا نكل إثبات وإبطال في المطالب ؛ فلنمّا يتوجه إلى أحد هذه .

- فأما الحد فهو قول دال على ما به الشئ هو ماهو . وقد تحققت هذا فيما سلف ؛ وعلمت مما تحققت أنه لا يلزم عليه قول من قال : إنّ حد الجنس إذا كان محمولاً في مقدمة لم يكن حداً للوضوع ، وكان قولاً ، إذا كان مفصلاً ، وكان دالاً على ما هو الشئ . ١٥

على أنّ قوما قالوا : إنّ قولنا " دال على ماهو " غير قولنا " دال على ما به الشئ هو ماهو " ؛ فإن الجنس دال على ماهو ؛ وأما على ما به الشئ هو ماهو ، فليس دالاً ؛ إذ ليس يدل على كمال ماهية الشئ ؛ وعلى فصله الذي هو به ما هو ؛ فإن كان هذا حقاً ، فسيكون قول الجنس على هذا المذهب ليس دالاً على ما به الشئ هو ماهو . إلا أنّي كلما

(١) أنزنا : أخذنا ساء ه || مقدم : مقدمة ب ، د ، س ، سا ؛ تقدم ه || لم : ما س || من : — س || وأن : أرأن د ، م ؛ أر ن || وأما : + منك ه (٣) عليه : إليه م ، (٤) بالشئ : — د ، ن (٥) خاصة : + بالشئ ك (٧) بأن : كن ه (٨) ولم : لم ه (٩) في تعليلنا : وتعليلنا ك (٩ — ١٠) ولا ... هناك : — س (١٠) وإذا : ا ه (١١) حصلت : جعلت س (١٤) بما : ما ن || مما تحققت : بالحقيقة ه || عليه : — سا (١٥) إذ : إذا س ، سا ، ك ه (١٧) ماهو : ماهو ه ب ، د ، ن || ماهو : ماهو ه ه || ما به : به ن (١٨) فإن : وإن د ، ن (١٨ — ١٩) فان ... ماهو : — س

أردت ، بل واجتمعت أن أعلم ما الفرق بين طلب ما هو ، وبين طلب ما به الشيء هو ما هو ، حتى أجد الفرق بين ما يصلح لجواب هذا ، وبين ما يصلح لجواب ذلك ، تعذر على كل التعذر ، ورأيت هذا الكلام نوعاً من التكلف .

وأما اعتراض من يترض : إنكم تقولون هذا قد حددتم الحد ، ولو كان للحد حد ، لوجب أن يكون لحد الحد حد آخر ، ويتسلسل الأمر إلى غير النهاية . فقد أجيب من ذلك بقول لست أقنع به : وهو أنهم قالوا : إنا إذا حددنا الحد المطلق دخل فيه الحد نفسه ، فلم نحتاج أن نحد مرة أخرى .

وأما أنا فأقول : ليس حدى للحد المطلق ، هو حدى لحد الحد بالفعل ؛ إذ ليس الحد المطلق هو حد الحد ، وإن كان حدى للحد المطلق حداً منى بالقوة لحد الحد ، إذ حد الحد حد ، لكنه ليس بالفعل . فإِنَّ حَدَّ حَدِّ الحد ليس هو قولاً دالاً على الماهية كيف كن ، بل قولاً دالاً على ماهية الحد . كما أن حد حد الإنسان ليس أنه قول دال على الماهية كيف كان ؛ بل إنه قول دال على ماهية الإنسان . لكنني إذا علمت حد الحد ، تيسر على بذلك أن أحد حد الحد ؛ لأن حد حد الحد لفظ مؤلف من جزأين كل واحد منهما حد . فإذا حصل لى حد أحد الجزأين ، حصل لى حد الجزء الآخر ، فحصل لى حد الجملة ؛ لأنه مؤلف من حد الجزأين . فكان يجب أن يقولوا : إن إعطاءنا حد الحد المطلق يسهل السبيل إلى ذلك ، لا أن يقولوا : إن ذلك نفس إعطائنا حد الحد ، ظناً منهم أنه يجب أن يهتزوا عن وقوع ذلك إلى غير النهاية ، وأنهم إذا قالوا

(٢) وبين ما يصلح لجواب ذلك : وذلك د ، ن || تعذر : وتعذر (٤) وأما : فأما ما (٥) لوجب أن يكون لحد الحد حد : — س || النهاية : نهاية د ، ن || أجيب : أجبت هـ (٦) لست : الست ب ، هـ || وهو : هوس || وهو أنهم : وذلك ما د ، ن || إنا : — ك (٧) فلم : ولم هـ || نحتاج : + إلى هـ || نحد : نحد هـ ، م ، هـ (٨) لحد : الحدس ؛ — م (٩) وإن : فإن م (١٠) حد لكته : لكته م ، س ، هـ ، ك ، م || حدد : حدد هـ || قولاً دالاً : قول دال ن (١١) قولاً : قول د ؛ ن إنه قول م || دالا : دال د ، س ، ن || حد : — هـ || أنه قول دال : هو قولاً دالاً س (١٣) حد الحد : حد حد الحدك || لأن حد حد الحد : — س ، ك || حدد هـ : — هـ (١٤) لى : لى سا (١٥) من : — د || فكان : وكان م || يقولوا : يقول د ، ن (١٦) أن يقولوا : أنهم يقولون د ، ن || ذلك : — ك || لحد : الحدك هـ ، هـ حد م (١٧) ظا : وظاه هـ ، ن

ما قالوا فهو الذي يتخلصون به عن الذهاب إلى غير النهاية . وليس يلزمهم ذلك حتى يطلوا
 التخاص منه ؛ بل يجب أن يقولوا للقائل : "إنه إن كان لحد حد ، فيكون لحد الحد حد"
 أن هذه المقدمة إذا عنت بها أنه إذا حد الحد بالفعل حتى حصل قول يدل على ماهية
 الشيء ، كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة أخرى أيضا . فمفروغ منه ، فلا نسلم هذا لك
 فإنما حددنا شيئا واحدا بالفعل . وإن عنت أنه يلزم أن نحد ذلك أيضا ، فليس
 يلزمنا أن نحد شيئا ، بل إن شئنا فعلنا ؛ وإن شئنا لم نفعل . بل كثير من الأشياء يسهل علينا
 تحديده فلا نحدّه . ولو كنا نحد كل شيء لكان ما يقولونه كاللازم ؛ ولكننا نحتاج أن نحد الحد
 ثم حد الحد ، وكذلك حتى نذهب إلى غير النهاية . بل إذا صرنا بحيث يمكننا إن شئنا أن
 نحد بقانون لنا ، اقتصرنا عليه ولم نحتاج أن نحد بالفعل فربما كان لنا قدرة على تحديد أمور
 بلا نهاية من قانون واحد ، كتحديد الأشكال من قانون تمديد الأوضاع ؛ حتى نقول
 ١٠ للثلاث إنه شكل يحيط به ثلاثة أضلاع ؛ ونقول للربيع إنه شكل يحيط به أربعة أضلاع ،
 فلا يلزمنا تشنيع القائل إنكم تذهبون في ذلك إلى غير النهاية ، فإن ذلك بالقوة لا بالفعل .
 فليس إذا علمنا القانون الكلي بالقوة القوية من الفعل ؛ وسهل علينا التحديد سهولة ما هو
 كالواقع ، كنا قد حددنا ذلك كله بالفعل .

وأما إن عني السائل بقوله : فلحد الحد حد أن ذلك أمر في القوة ، فنسلم له أنه أمر
 بالقوة ، ويجوز استمرار ذلك إلى غير النهاية . ولا يلزمنا خلف ولا محال إذا سلمنا أن أمورا
 بالقوة لا نهاية لها .

(١) يلزمهم : يلزمهم س (٢) إن : إذا ك ؛ هـ || الحد : — م (٣) هذه المقدمة
 إذا : — ك || إذا عنت : إن عنت س ، سا ، م || أنه : أنها ك ، هـ (٤) مفروغ :
 فمروغ ن || فلا : ولاد ، ن (٥) فإنما : فإن ، ن || إنما : إذاس || حددا : أحدد ، ن
 || يلزمنا : يلزمني د ، ن || نحد : أحد ن ؛ نحدد هـ (٦) يلزمنا : يلزمني د ، ن || نحد : أحد ن
 || بل إن شئنا : — ك || فعلنا وإن شئنا : — سا || شئنا فعلنا وإن شئنا لم نفعل : شئت
 فعلت وإن شئت لم أفعل د ، ن || كثير : كثيرا هـ (٧) ولكننا : وكنا هـ (٩) لنا : كلى
 د ، ن ؛ كذا م ؛ لما هـ || لنا : — ك || أمور : الأمور ك (١١) يحيط : محيطد ؛ ثلاثة :
 ثلاث م || وقول : وأقول د ، ن ؛ ويقال هـ || إنه : — د ، س ، ك || به : — سا || أربعة :
 أربع م || تشنيع القائل : التشنيع د ، ن (١٣) ومهل : مهلك (١٤) كله : فله ك
 (١٥) أن ذلك : أن كان ذلك س || في القوة : بالقوة م ، هـ || له : — د ، ن (١٦) النهاية :
 + ونسلم أنه غير متناه ، د ، ن

وأما أن هذا الذى نسلّم له ، هل هو حق فى نفسه أم لا ، فلأنا نقول إنه حق ؛ فإن
لحدّ حدا بالقوة إذا أخرج إلى الفعل ، كان حدا له وهو أنه قول دال على ماهية الحد . ولهذا
أيضا بذلك الشرط حد ؛ وهو أنه قول دال على ماهية حد الحد ، وكذلك لم جرا .

وكما أن الإنسان يدل على الحى الناطق المأمّت ، وهو اسم يدل على ما يدل عليه ذلك
القول ، فإن سمينا من حيث إنه دال على ذلك الاسم باسم فسميناه ت ؛ حتى كان ت
اسما لشيء هو اسم الحى الناطق المأمّت ، كان لنا أن نهل ذلك ، ولا يكون مدلول
ذلك الاسم وهو ت هو مدلول الإنسان ، فإن مدلول الإنسان هو المعنى نفسه ، ومدلول
ذلك الاسم ، وهو ت ، هو لفظة الإنسان من حيث يدل على الإنسان ثم كان لنا أيضا أن
نسمى ت ؛ من حيث هو يدل على لفظة الإنسان باسم لا يكون معناه لفظة الإنسان باسم
كما لم يكن ت معنى الإنسان فسميناه ج ؛ حتى تكون ج تدل على ما هو اسم اسم الإنسان ،
فكان لنا أن فعل ذلك إلى غير النهاية ولكننا لانفعل ذلك ؛ لأنه لافائدة فيه ، لأن القانون
فيه ظاهر ، ولأنه ليس إلا صيغة ترداد وتكرر فيكون لها بالتركيب حكم متناول عن قريب .
فهذا حد الحد ورسمه أنه : قول يقوم مقام اسم ؛ أى فى الدلالة على الجوهر .

وأما قول يقوم مقام قول ، فذلك إنما يكون إذا كان أحد القولين يجهل من أفاظه
لفظة ، فيؤخذ حده فيكون ما يجتمع بأخذ حد اللفظ فى المجهول فى القول قولاً آخر ، يدل
على مدلول الأول .

(١) أم : أورد ، ن (٢) لحد : + حدم || أخرج : خرج ب ، ك || إلى الفعل : بالفعل ن ، ه
|| حدا له وهو : — ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، ه || أنه : — سا ، ك ، ه || دال : ذلك سا
|| على : إلى س (٣) ماهية : + ما علمته أنه ن (٥) دال : يدل د ، ن || الاسم :
المعنى د ، ن || حتى : د ، س ، سا ، ك ، ن (٦) اسما لشيء : اسم لشيء د ، س ، ن || يكون :
يدل س (٧) الإنسان : الاسم ه || فان : فانه (٨) ذلك : ذاك ك || هو : + قس
د ، ن || لفظة : لفظ د ، ن (٩) يدل : مدلول ب ، س || لفظة : لفظ ب ، س ، سا ، ك ، م
(١٠) حتى تكون ح : — ه (١١) النهاية : نهاية س || ولكننا : ولكن ك || لأن : ولأن
س ، ك ، م ، ه (١٢) صيغة : صيغة ؟ [بدون نقط فى جميع النسخ] ؛ صفة ه (١٣) مقام : — ك
|| اسم : الاسم س (١٥) لفظة : لفظ س ، ك || آخر : + واللفظ المجهول د ، ن

وأما الجنس لما علمت .

وأما الخاصة فهو محمول ينعكس على الموضوع من غير دلالة على ماهيته .

وأما العرض فإنه الذى يجوز أن يكون لطبيعة الموضوع وأن لا يكون ، أى الذى تنقوم دونها طبيعة الشيء ؛ ثم يمكن أن تعرض — وإن كان لكليه وتلزمه — وأن لا تعرض ، بل تفارق ؛ إذ هو كلى ليس هو أحد الثلاثة ، على ما علمت .

والذى قيل من أن العرض ، وإن كان لا يفارق موضوعاً فإنه قد يوجد فى موضوع آخر ويفارقه ، وأن الفُطْسَة وإن لم تفارق الأنف فقد تفارق ما هو فى طبيعة الأنف فلا توجد ، فهو قول لا ينبجى عن النقص إذا نوقض ما يقولون بأعراض شأنها أن تلزم ما تعرض له ، مثل مساواة الزوايا لقائمتين فإنه عارض بالقياس إلى الحاد الزوايا ، وإلى قائم الزاوية ، ومتساوى الساقين ، وغير ذلك ، إذ هو كلى ليس بجنس ، ولا حد ، ولا خاصة ، وإن كان خاصة لجنسها وهو المثلث ؛ ومع ذلك فإنه لا يفارق .

وكذلك لا يجب أن تلفت إلى ما يقال من أن العرض إما أن لا يحفظ موضوعه بالكيف ؛ بل يشتد ويضعف ، وإما أن لا يحفظه بالعدد بل يختلف فى موضوعات لا يستوعبها ، وليس كل عرض كذلك . ونقول : يشبه أن تكون قسمة التعليم الأول للحمول هو إلى ثلاثة : إلى جنس ، وخاصة ؛ وعرض ؛ كأنها تعود فتقسم الخاصة إلى حد ، وإلى ما يقال له خاصة الخاصة ، فتكون الخاصة فى التعليم الأول تدل مرة على معنى

(٢) ماهيته : الماهية م ؛ ماهية ب ، د ، ن ، هـ . (٣) الذى : — ك (٤) دونها :
دونه د ، م ، ن ، هـ || تعرض : تفرض هـ || لكليه : لكه ب ، د ، سا ، ك ، ن ، هـ
|| إذ : أوب || هو : — ن (٦) من : فى د ، ن || ما : — س ، سا (٧) آخر : — ك
|| فقد : فهو س (٨) أن : — لم (٩) مثل : فان س ، سا ، ك ، م ، هـ || لقائمتين :
القائمتين ب ، د ؛ بالقائمتين س || الحاد : لمجادك هـ || الزاوية : الزوايا د ، ن
(١٠) كلى : كل سا ، ك || ليس : — ك || بجنس : جنس ك (١١) فانه : — ك
(١٢) من : — د ، ن (١٣) يحفظه : يحفظ د ، س ، ن ، هـ || بالعدد : العدد س ، سا ، ك ، هـ
(١٤) قسمة : — ك (١٥) هو : هـ س || إلى : — هـ || وعرض : — ثم م (١٦) خاصة
الخاصة : خاصة خاصة ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ || الأول : — هـ || مرة : — د || معنى : أمرك

أعم ، ومرة على معنى أخص . فأما المعنى الأعم فكل محمول مساو ، وأما الأخص فكل ما لم يكن من جملة ذلك مقوما . وقد علمت أن مثل هذا كثير .

ثم الأخص يدل على معنيين : أحدهما الرسم ، والآخر الخاصة المعروفة في كتاب "إيساغوجي" . فإن حد الخاصة ههنا التي هي بالحقيقة تقع على الرسم وعلى الخاصة المعروفة ، فإن كل واحد منهما محمول منعكس ، لكن أحدهما قول ، والآخر مفرد .

ولما نُثِّتَتِ القسمة في التعليم الأول ، عني بالخاصة ما يعم الحد ، والرسم ، والخاصة التي هي إحدى الألفاظ المفردة . ثم لما رُبِّعَتِ القسمة عني بالخاصة ما يعم الرسم والخاصة المفردة . ولم نشتغل ههنا بالخاصة المفردة ؛ إذ لا فائدة ههنا في النظر في المفردات المطلقة التي لا تركيب فيها بوجه ، من حيث هي كذلك ؛ فإن ذلك في المبادئ ؛ وحيث يجب أن نتكلم في البسائط .

وأما ههنا ، فالغرض أن نتكلم في المحمولات ، ولا تختلف أحوالها بحسب هذا البحث من جهة البساطة والتركيب ؛ فقد صارت لفظة الخاصة تدل تارة على معنى عام وهو الذي يعم الحد والرسم والخاصة المشهورة في "إيساغوجي" ؛ وعلى معنى أخص منه ، وهي التي تعم الرسم والخاصة المشهورة ؛ وعلى معنى أخص من الجميع ، وهي التي تذكر في كتاب "إيساغوجي" ؛ وقد تركت ههنا .

(١) فأما : أ ، م ، د ، س ، سا ، ك ، ن (٢) ذلك : هذه الخاصة د ، ن (٤) التي : — س || بالحقيقة : الحقيقة سا ؛ بالحقيقة ك (٥) منعكس : فينعكس س (٦) عني : أعني م ، ه || بم : بدل ه (٨) نشغل : نستعمل ه || المفردة : والمفردة ك (١٠ — ١٢) البسائط ... جهة د (١٢) البساطة : البسائط م (١٤) وعلى : على سا ، ك (١٥) ههنا : — ثم الجزء السابع من كتاب الشفاء بحمد الله ومنه ؛ ووافق الفراغ منه في اليوم الثالث والعشرين من ذي الحجة سنة اثنين وستائة . ويتلوه الجزء الثامن . . . فصل في كيفية الانتفاع بالمواضع المدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات . . . والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه والسلام على الأرواح المقدسة ك . [إلى هنا انتهت نسخة ك] .

الفصل السابع

فصل (ز) في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات

فهذه هي الأمور التي تجعل محولات المسائل ؛ وإليها يتوجه الإثبات والإبطال .
فإنها ما إثباته أسهل ومنها ما إثباته أعسر . وجميع ما إثباته أسهل فإن إبطاله أعسر ؛
وجميع ما إثباته أعسر فإن إبطاله أسهل . وكل ما يحتاج في إثباته إلى إثبات شرائط فيكفي
في إبطاله إبطال شرط . والحد يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنه موجود ،
ويثبت أنه مقوم ذاتي ؛ ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم في المعنى ، أى أن
المدلول به هو هو المدلول بالاسم .

١٠. وأما في البرهان فلا يحتاج أن تثبت أنه موجود ، بل لا يمكن ، وقد علمت هذا .
وذلك لأن الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشبهة ، وربما لم يكن
ما ظن حداً بحد ، بل ربما لم تكن جملة بحق ، ولكن تحتاج في البرهان إلى إيضاح شرط
زائد ، وهو أنه يكون مع المساواة في العموم مساوياً في المعنى حتى يكون حداً تاماً . وقد
علمت كيف هذا . ويمكن أن لا يكون هذا غير محتاج إليه في الجدل .

- وأما الجنس فيحتاج أن يثبت في الجدل أنه موجود ، ويثبت أنه مقوم ، ويثبت
أنه أعم . والخاصة تحتاج أن تثبت أنها موجودة ، وأنها مساوية ، وأنها ليست في الجوهر .
والعرض يحتاج أن يثبت أنه موجود ، وأنه غير مقوم ، وأنه غير منعكس . لكن من عادة

(٤) هي : — م || محولات : بمحولات م || المسائل : السائل م (٥-٦) مان ٠٠٠ أسهل :
ب ، م ، سا (٦) وكل : فكل ب (٧) إبطاله : + ب ، م ، سا ، ه || والحد : +
في الجدل م ، ن || في الجدل : — ب ، م ، ن || موجود : محمول : ب ، م ، سا ، م ، ه
(٩) هو : — د ، م ، ن ، ه (١٠) في : — م (١١) وذلك ، وذلك سا (١٢) حداً
بحد : حد الحد || تكن : + م ، د ، ن (١٣) أنه : أن ب (١٤) ويمكن أن لا :
ولا يبعد أن د ، ن (١٥-١٧) ويثبت ٠٠٠ موجود : — ه (١٦) تحتاج : — ن
(١٧) والعرض : وبالعرض م

الناس أن يقولوا : إن الحد يحتاج فيه إلى كل ماذكر ، وإن الجنس يحتاج فيه إلى الوجود والتكوين ، وإن الخاصة يحتاج فيها إلى الوجود والمساواة ، وإن العرض يحتاج فيه إلى الوجود فقط . وأما الطريق الذى أشرت إليه أولا يجعل الحد أصعب إثباتا من الآخر ، وذلك من جهة كثرة ما يجب أن يراعى فيه ، ويجعل هدد ما يعتبر فى العرض والخاصة والجنس متقاربا بعضه لبعض . وأما الطريق المشهور فيوجب أن يكون أن العرض يسهل إثباته ٥ حدا ويصعب إبطاله حدا ، والحد يصعب إثباته حدا ، ويسهل إثباته حدا . وتكون المواضع التى تعد نحو لإثبات العرض هى المواضع التى تعد نحو للإثبات المطلق . إلا أنه ليس يعجبني هذا المذهب ، ولا المعلم الأول يصرح به ، بل يقول : إن فى جميع المباحث والمواضع التى لغير الحد مواضع لما ينتفع به فى الحد . فإن ما يحتاج أن يقال فى العرض ١٠ من طريق الإثبات ، قد يحتاج إليه فى إثبات معنى الحد المحدود إلى أن يبين أنه حد وأن ما يحتاج أن يقال فى الخاصة من طريق ما هى مساوية فيحتاج أن يقال فى الحد . وما يحتاج أن يثبت به الجنس من طريق ما هو جوهرى يحتاج إلى مثله فى الحد .

وأىضا فإن إثبات الجنس نفسه يحتاج إليه فى لإثبات الحد ، فإن أبطل واحد من هذه ١٥ بطل به الحد ، فيكون مشاكلا لهذه ، ومشاركا إياها فى ضرب من الضروب ، فحرت لفظة "جميع" و"كل" على السبيل التى دللت عليها ، فظن أن "جميع" على سبيل عموم العدد ، ونسى أن فى كل باب بحثا خاصا ، حتى فى العرض ، كأن العرض ليس يحتاج إلى خاص بحث ، ذلك البحث مقابل للبحث عما يجب أن يبحث بعد الوجود من حال الجنس ، وكأن الشئ إذا كان موجودا كفى ذلك فى كونه عرضا .

(١) ذكرى ذكرنا م (٣) وأما الطريق : فالطريق د ، ن || الذى : — سا || وذلك : ذلك د (٥) فيوجب : فوجب ه || يكون أن : يكون د ، س ، سا ، ن ، ه || ويصعب : ويسهل سا || إثباته : إبطاله س ، سا ، ه (٦) إثباته : إبطاله س || والحد . . . حدا : — سا (٧) التى : الذى سا || إثبات : إنتاج س || العرض : الغرض م || تعد : — د . (٨) فى : — د ، ن (٩) مواضع : — م ، ه || فان : وأن د || العرض : — + والجنس والخاصة د ، ن (١٠) قد : — د ، ن (١٠-١١) إليه . . . وأن ما : إلى مثله فى المحدود وما د ، ن (١٠) المحدود : المحدود س ، ه ، المحدود سا ، م || أن : أنه س || يبين : تبين سا ، م (١١) مساوية : متساوية د (١٣) محتاج : فيحتاج د || إليه : — سا ، ه (١٤) به : — د ، ن || فحرت : فحدث س (١٥) التى : الذى س || عليها : عليه م ، ه (١٦) عموم : عموم س || بحثا خاصا : بحث خاص ب ، س ، سا ، م ، ه (١٧) عما : كأم ، ن || ذلك البحث مقابل للبحث عما يجب أن يبحث : — د (١٨) الجنس : للجنس سا || كفى : — + فى س .

وبالحقيقة فإن الذى أجرى عليه الأمر فى باب العرض يؤهم أن كل ما صح وجوده لشيء فهو عرض ، ولكن يشبه أن يكون إنما اقتصر فيه على مواضع الإثبات ، فإن العرض إنما يجب أن يبحث عن معانيه الإثباتية الوجود للشيء .

- وأما أنه غير مقوم ، فهو إثبات معنى سلبى ، فلذلك لم يبلغ من قدر هذا المعنى المحتاج إلى إثباته للعرض دون إثباته للحد والجنس إلى أفراد باب ، بل جميع النظر في إثبات العرض فى باب واحد . لكنه لزم من جهة النظر فى الحد النظر فى الهو هو ، وإيراد مواضع الإثبات والإبطال فى باب الهو هو ، وكذلك النظر فى كذا وكذا واحد أو ليس بواحد ؛ واهتم بالنظر فى باب الأولى والأخرى ، لأن العرض بما قد علمت قد يقبل الأشد والأضعف ، وتكون بعض الأشياء التى من شأنها أن تسترك أولى بعرض من بعض . ولا كذلك فيما هو جنس ، أو حد ، أو خاصة . ولأن عمدة كل ما تفيد صناعه الجدل من حيث هى صناعة الجدل طريق الأولى والأخرى . وقد يشك فى كثير من الأمور ، وإن لم تكن عرضية ، هل هى موجودة لشيء أو ليست ، فيستعان بطريقة الأولى والأخرى ، فيجعل البحث عن ذلك جاريا يجرى العرض ، فإن الذاتى من حيث علمت ذاتيته لا يشك فى وجوده لما هو موجود له ، بل كل ما قنع منه بالوجود لم يبل بأن يجرى بجرى ما يعرض . وعلى أن اعتبار الأخلاقية للشيء إنما هو بحسب نسبته إلى شيء . وكل نسبة ١٥

(١) صح : يصح ب || وجوده : + لشيء سا ، م ، هـ (٢) ولكن يشبه ... يبحث عن : بمعناه شيء واحد وهو أن العرض إنما يجب أن يثبت من د ، ن || مواضع : موضع سا || فإن : كان س ؛ إن سا (٣) عن : من س ، سا (٤) فذلك : فذلك سا (٥) جميع : جمع س ، سا (٦) فى الحد النظر : - م ، هـ (٧) وكذلك : - ب ، س ، سا ، م ، هـ || النظر : والنظر || فى : + أن س ، سا ، م || واحد : - س (٨) باب : - د (٧-٨) وكذلك ... الأولى : - سا || والأخرى : والأضعف د ، ن || قد : س ، ن (٩) والأضعف : والأضعف سا || بعض : + وهذا هو الذى يجب الأمر فى نفسه د ، ن (١٠) تفيد : يفسد د ؛ تعتمد س (١١) هى : هو س || طريق : بطريق || وقد : لكنه د ؛ لكنه قد ن || كثير من : - سا (١٢) عرضية : عرض م ، ن ، هـ || لشيء : - سا . (١٤) منه : عنه هـ || بأن : بأى س (١٥) اعتبار : الاعتبار د ، سا ، م ، ن ، هـ || الأخلاقية : الأخلاق د ، ن || وكل : فكل د ، س ، ن

مارضة تعرض من هذه الأسباب إن زيد باب البحث عن أنه هل كذا أثر وأولى بشيء ، ورسم الباب بباب الأثر ، فزادت مواضع في الهو هو ومواضع في الأثر ، وخصوصا إذا كان النظر في الأولى والأخرى والأثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع .

ومع هذا كله فإن الخاصة أضيفت إلى الحد ، وجعل الجنس والفصل في باب واحد
 ٥ اشتراكهما في الذاتية والتقويم ، فالتحلت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق ومواضع العرض ؛ ومواضع الأثر ، ومواضع الجنس ، ومواضع الفصل ، ومواضع الخاصة ، ومواضع الحد ، ومواضع الهو هو . فإذا أعطيت هذه المواضع فقد أعطيت المواضع كلها . ثم تحتاج أن نعطي القانون في استعمالها عند المداورات الجدلية . ولكن بالحرى أن يكون لنا معنى الهو هو محصلا ، فنقول :

١٠ إن الهو هو يقال على طريق الاختصار والرسم على معان ثلاثة :

فيقال هو هو لما يشارك شيئا في معنى عام جنسى ، كما يقال إن الإنسان هو هو والفرس في أنه حي . ويقال في معنى عام نوعي ، كما يقال إن زيدا هو هو وعمرو بالإنسانية . ويقال على معنى خاص شخصي ، كما يقال إن زيدا هو هذا الأبيض .

وكل ما يقال فيه هو هو فيه اثنيية مَّا أولا بوجه ، ثم ترد إلى وحدانية . فأما الاثنيية
 ١٥ في هو هو بالمعنى الجنسى ، وهو هو في المعنى النوعي فمفهوم ؛ والوحدة أيضا مفهوم . أما في المعنى الشخصي فقد تكون الاثنيية بالعرضين ، والوحدة بالموضوع ، كقوانا : البناء هو الكاتب . وقد تكون الاثنيية بالموضوع ، والعرض والوحدة بالمجتمع الذي

(١) تعرض : ففرض سا || أثر : أكثر ب ، د ، سا ، م ، ن || بشيء : لشيء من
 (٢) ورسم : فرسم ب || الباب : - ب ، د || في : - ن || إذا : إذ م (٣) والأخرى :
 - م || والأثر : والثبات ما (٤) الخاصة : + إذا م || وجعل : وفصل م
 (٥) المباحث عن : - م || مواضع : المواضع ه || ومواضع الحد : - م
 (٨) ثم : بماب (١١) شيئا : - د || هو : - د ، ن ، ه (١٢-١٣) هو عمرو ...
 زيدا : - د (١٤) هو هو : + ففرض د ، ن || فيه : فقيه ه || بوجه : توجيه د + مام ||
 ثم : لم م || وحدانية : واحدانية م || فأما : فإن م ، ه (١٥) المعنى : معنى م
 || مفهوم : لفهوم د || مفهوم : مفهوم د ، ن (١٦) أما : وأما د ، م ، سا ، ن (١٧) هو : -
 م ، ن || والعرض : وبالعرض ب ، ه

يتناول بالإشارة بجملة ، مثل قولنا : زيد هو هو هذا الكاتب . وربما كانت الكثرة بحسب اسمين ، والوحدة بحسب المعنى ، وهو أولى ما يقال له هو هو ، إذ لاغيرية فيه في المعنى ، كما يقال : الإنسان هو هو البشر .

- وربما أشكل في الشيء الواحد أمر هو هو ، فظن أنه بالشخص ، وإنما هو بالنوع .
 والسبب فيه أن الكثرة بالنوع قد تكون فيه ظاهرة بالفعل ، وقد تكون خفية بالقوة .
 فحيث تكون خفية تؤخذ على أنها ليست واحدة ، مثال ذلك أن المياه المفرقة في أوعية شتى ، لا يشكل من أمرها أنها ليست واحدة بالعدد ، وأن وحدتها بالنوع . لكن المياه المتصلة السيلان ، الخارجة من عين واحدة جراوة ، فن حيث إنها تفترق بالمواضع المختلفة التي تمر عليها وتحاذيها ، يعقل من أمرها التفرق ، ومن حيث اتصال بعضها ببعض وتشابهها في الجارية ، اللذين هما تشابه فيها بعد النوع يظن أنها واحدة ، وليست أجزاء الماء الجارية التي بهذه الصفة واحدة . وكيف يكون الماء الواحد موجودا في جزء من الأرض دون جزء ، واقعا في موازاة شيء واحد وغير واقع ، بل هذه كثيرة بالعدد واحدة في النوع ، فهو هويتها ليست بالعدد بل بالنوع .

- ولست أعنى أنه إذا كان جملة السائل لا يعرض لأجزائها افتراق بمثل ما ذكرته يكون كثيرا بالعدد ، بل أن يكون على ما قلت . فإن المساء المتصل الذي لا خلاف في أجزائه يكون واحدا بالفعل ، سواء كان كثيرا أو قليلا ، وسواء كان متحركا أو ساكنا . ولو كانت نفس الحركة منقسمة لكانت تقسمه دائما إلى متحرك ينقسم دائما إلى متحرك ،

- (١) بالإشارة : الإشارة ه || قولنا : — ن || هو : — د ، سا ، ن || هذا الكاتب : البشر
 (٢) يقال : يقول ه (٤) فظن : فيظن م || وإنما : وأما ب || وإنما هو : ويكون د ، ن
 || بالنوع : بالعدد د (٥) فيه : — سا || بالقوة : وبالقوة د ، ن ؛ بالقول سا (٦) فحيث :
 بحيث ه || المفرقة : المتفرقة م ، ه (٧) لكن : ولكن ب (٨) من : عن س
 || تفترق : تفرق س ، سا ، ن ، ه || بالمواضع المختلفة : في الموضع المختلف د ؛ في المواضع المختلفة
 (١٠) هما : بهما س || تشابه : التشابه س (١٢) واقعا : أو واقعا ن || هذه : هم
 || واحدة . . . بالعدد : — سا || في النوع : بالنوع س (١٤) ما : — سا (١٥) خلاف :
 اختلاف د (١٧) كانت : كان د ، ن ؛ كنت س || منقسمة : تقسمه د ، ن ، س ؛ مقسمة سا ،
 م ، ه || لكانت : لكان د ، ن .

فكان سيكون ههنا كثرة أجسام وبالفعل لا نهاية لها ، وهذا محال . ولكن يجب أن تؤخذ الأجزاء على الصفة المذكورة .

وأحق ما يقال له هو هو ، من جملة ما عددناه ، هو ما يكون بالعدد ؛ ومن الذى بالعدد ما تكون الانثيلية فيه بالاسم ، وتكون الوحدة فى تمام المعنى ، وهى التى تكون هى هى بالحد . ثم ما يكون بالخاصة ، كقولنا : إن الإنسان هو الضحاك ، أو قابل العلم ؛ وإن النار هى المتصعدة إلى فوق ؛ ثم ما بالعرض .

ولكن لقاتل أن يقول : إن الإنسان والحيوان الناطق واحد بالنوع ، والإنسان والضحاك أيضا ، وسائر ما مثلتم . فنقول : ليس كذلك ، بل الواحد بالنوع شخصان تحت نوع واحد ؛ وليس كذلك حال الإنسان والحيوان الناطق والضحاك ، بل الذات التى للإنسان هى التى للحدود بالحيوان والناطق ؛ والموضوع الذى هو الإنسان هو بعينه الذى يقال له الضحاك ، فيصير الإنسان من حيث هو يعتبر هذا الاعتبار كذات واحدة بالعدد ، وإنما تصير كلية بالقياس إلى الكثرة التى تحته .

وأما أن الاسم والعرض قد يقعان موقع هو هو ، فيدل عليه أنا إذا التمسنا من خادم لنا أن يدعونا لصديقا حاضرا محفلا ، قلنا : ادع إلينا ذلك الجالس الوسيم ، فيدعوه ؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم . وقد تدخل فى باب الموهو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة ، على أحد وجوه المناسبات التى نذكرها بعد .

(١) سيكون : يكون د ، ن || وهذا : هذاب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ (٣) وأحق : فأحق سا ، ن ، هـ || ومن : من م (٤) ما : وما هـ (٦) العلم : للعلم س || هى : هـ || ثم : هـ || ما : — ب ، سا (٧) والحيوان : الحى د ، ن || الناطق : والناطق ن (٩) نوع واحد : أنواع م ، هـ (١٠) الذى هو : الذى س (١١) من حيث هو : من حيث س || هذا : بهذا هـ || كذات : لذات سا (١٣) وأما : أما س || يقعان : يتفقان هـ (١٤) محفل : يحفل د ؛ يحفل م ، هـ || لنا : قال سا (١٥) ذات : — س || فيدعوه . . . الوسيم : — هـ

فهذه هي المباحث المفروضة للطالب . والدليل على ذلك أن كل محمول إما أن ينعكس على الموضوع ، أو لا ينعكس . فإن انعكس ، فهو إما دال على الماهية ، فهو حد ؛ أو غير دال عليها ، فهو خاصة . وإن لم ينعكس ، فهو إما مقول من طريق ما هو ، فهو جنس أو فصل ؛ أو غير مقول ، فهو عرض . فكل محمول يطلب إثباته ، فهو أحد الأربعة . وقد يطلب لا إثباته ، بل أنه هل هو حد ، أو هل هو جنس ، وما أشبه ذلك . ولا تختلف الأربعة من حيث الطلب الأول ، وإنما تختلف من حيث الطلب الثاني .

وأنت تعرف أن كل طلب فيرجع إلى شيء من هذا بالاستقراء . فإن قولنا : "هل النفس جوهر" ، طلب للجنس ؛ وقولنا : "هل الإنسان قابل للعلم" ، و "النار متصعدة بالطبع إلى فوق" ، طلب للخاصة ؛ وقولنا : "هل النفس عدد متحرك لذاته" ، طلب للحد ؛ وقولنا : "هل العالم محدث" ، طلب للعرض اللازم .

ويجب أن تتمتع هذه الأمور المذكورة في المقولات المعلومة ؛ فإن في كل واحد منها شيئا هو جنس ، وشيئا هو فصل . فإن الفصول البتوهرية قد علمت أنها جواهر ، وكيف هي جواهر . وفصول الكيف ، كمثل ذلك ، قد تكون كيفا ، على ما علمت . وربما كانت الكيفية فصلا ، ولكن لمقولة أخرى غير الجواهر . وبالجملة فقد نجد في كل واحد منها فصلا ، إما أن يكون لشيء داخل في بابه ، أو لشيء آخر . وكذلك قد يكون في كل واحد منها ما هو خاصة . فإما في الجوهر ، فإنه قد ينحصر الإنسان الضاحك ، كما ينحصر الضاحك الإنسان ؛ فإن الإنسان ليس جنسا للضاحك ، ولا فصلا ، ولا نوعا يكون الضاحك فخصه ، ولا عرضا ، بل هو خاصة له تدخل في حده ، لا كما يدخل الجزء

(٢) أن ينعكس ١ منعكس د ؛ ينعكس ن || ينعكس : — ن || فان : لا ذات ، سا ، م ، هـ
(٣) دال عليها : ذلك ن || خاصة : خاصية د هـ سا || وإن : وأما س (٤) مقول : يقول م
|| لكل : وكل هـ (٥) بل : لم صا (٨) تعرف : تعلم م ، هـ (١١) للعرض : للعلم س
(١٣) هيتا : هي هـ م || قد : ولله هـ (١٤) كمثل ذلك : كذلك د هـ ن || كمثل : بمثل سا ، م ، هـ
|| قد : وقد س (١٥) ولكن : وليكن د ، ن || فقد : فلدب (١٧) واحد : — ن
|| الجوهر : الجواهر م (١٨) ينحصر الضاحك : أن الضاحك ينحصر د ، ن || الإنسان : — هـ
(١٩) شخصه : شخص هـ || تدخل في حده : فيه م || كما يدخل الجزء بل : — د

بل كما يدخل الشيء الخارج ، وعلى ما علمت ، وتحققته سالفاً . وأما وجود الخاصة من المقولات الأخرى ، فكما تعرفه ، ولا نحتاج أن نبين تعريفك . والعرض قد يكون في كل واحد منها ، وذلك ظاهر في جميعها . وأما الجوهر ، فقد يحمل على شيء من الأشياء حلاً على سبيل أنه عارض له ، كما يحمل الحيوان على المتحرك من حيث هو متحرك ، فتكون نسبته إلى المتحرك ليس نسبة شيء غير العرض ، أعني العرض الذي هو أحد الخمسة الذي هو العرضي دون العرض الآخر .

وأيضاً فإن المحمول في المسائل يكون إما جوهرًا ، أو ما يدخل في الجوهر مما ليس بجوهر ، كما علمت ؛ وإما أحد النسعة الأخرى ، إما بالقياس إلى الجوهر ، وإما بالقياس إلى حد الشيء . فإن العرض له حد يدل على ماهيته ، وله أيضاً مع ذلك لواحق فاضلة في الحد ، وهي أعراضها . وذلك لأن العرض قد يعرض للعرض عروض العرض الذي هو أحد الخمسة ، فيكون بسيطه عرضاً بمعنى العرض الذي يلزاه الجوهر ، ويكون مركبه شيئاً ذا ذلك العرض . وربما لم يكن إلا عرضاً أعني بحسب ما يلزمه ، وعلى ما علمت . وكل واحد من هذه الأجناس كما علمت ، فإنما يدل من طريق ما هو لاهل كل شيء ؛ بل على ما هو جنسه ، فهو داخل فيه بالذات . وإما على ما هو خارج عنه . فتمد يكون غير دال على ماهيته بل عارضاً .

فهذه الأربعة تطلب في هذه العشرة . وكل واحد من هذه العشرة إنما يكون الجنس منه جنساً لما هو في مقولته . وأما العارض منه ، فقد يكون عارضاً لما ليس في مقولته ؛ حتى إن الجوهر يكون عارضاً لغيره ؛ كالإنسان المتحرك ، وقد يكون عارضاً لما في مقولته

(١-٢) وتحققته سالفاً . . تعريفك : وإنما الخاصة لا تدخل في حد الشيء كما يدخل الحد في الماهية وهذا شيء قد تحققته سالفاً وأما في سائر ذلك فكما تعرفه د ، ن (٢) الأخرى : — س || نحتاج : + إلى ه || تعريفك : تعريفك س ؛ بتعريفك م ؛ بتعريفك ه || والعرض : وأما العرض ب (٣) وأما : أما د ، ن (٤) أنه : — سا || كما : فاس (٨) النسعة : السبعة د (٩) ماهيته : ماهية د || لواحق : + غير د ، سا ، م ، ن (١٠) للعرض : — ه || أحد : — ه (٩-١٠) داخله . . . أحد : — س (١١) عرضاً : عرض م (١٢) إلا : له لآب || علمت : + فهذه الأربعة تطلب في هذه العشرة م || وكل : فكل ه || واحد : — ن (١٢-١٤) وكل واحد . . . بل عارضاً : — سا ، م (١٣) لا : — ه || جنسه فهو : — د (١٤) وأما على ما هو : فإنما يدل من طريق ه || دال على : دال د || عارضاً : + له وقد علمت أنه يدخل شيء في متولتين بالذات البتة د ، م ، ن ، ه (١٦) عارضاً : — د ، ن

كالكم المنفصل يعرض للتصل ، وبالعكس . فإن كل مة ولة إذا وجدت في غيرها كان على سبيل العارض لها ، وإنما يقوم بتكوين الجنس ما هو موجود فيها . وإذا سئل عن هذه العشرة : أوعن شئ منها هل هي موجودة أم لا ، فيكون الموضع النافع فيه موضع الإثبات المطلق ، وإذا سئل عنها هل هي جنس ، أو فصل ، أو خاصة ، أو عرض ، فيكون الموضع النافع فيها هو الموضع الخاص بذلك الباب . ونقول :

- إن اعتبار هذه الأحوال إنما هو بحسب المطالب ، أى الدعاوى في القضايا الجدلية . وذلك لأن هذه المحمولات إنما حددت لتعد نحوها المواضع ، والمواضع إنما تعد نحو الإثبات والإبطال . والإثبات والإبطال إنما يتوجه نحو الدعاوى ، فإن المقدمات الجدلية من حيث هي مقدمات جدلية ، وليست دعاوى منصوبة ، لا يتفقد النظر فيها من حيث محمولاتها أحد هذه المحمولات . وأما البرهانية ، فمعرفة نسبة المحمولات إلى الموضوعات الحجوم النسبة ١٠ اتقى لها نافع جدا ، فإن ذلك يحقق أحوالا من أحوال الصدق والكذب ، بل حال المناسبة مع المطلوب . وأما المقدمات الجدلية ، فالمعتبر فيها التسليم المشترك أو الخاص على أى نسبة كانت المحدود ، فإن ذلك لا يتعين له حكم بأن يكون المحمول شيئا أو غيره . وأما محمولات الدعاوى ، فإن اعتبارها من حيث هي أحد المذكورة نافع في باب ارتياد الموضع المثبت أو المبطل لها .

١٥

- (٢) فيها : منها س ؛ — د || عن : — د ، ن (٣) موجودة أم لا : — ب ، س ، سا ، م ، هـ (٥) فيها : لها س (٧) وذلك : فذلك ن || إنما : — د ، سا ، ن (٨) يتوجه : يتوجه د ، ن || الدعاوى : الدعوى د ، سا ، م ، ن || فان : فأما د ، ن (٩) جدلية : الجدلية س || وليست : فليست د ، ن || لا يتفقد : ولا يتفقد د ، ن || النظر : الناظر د ، ن || فيها : — هـ (١٣) يتعين : يتغير س ، سا ، م ، هـ || وأما : — هـ || محمولات : والمحمولات هـ (١٤) المثبت : — هـ || أربطل : والمبطل د ، ن

الفصل الثامن

فصل (ح) في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية

لكنه يلزمنا أن نعرف كيف نستنبط المواضع. وقبل ذلك فيلزمنا أن نحدد المقدمة الجدلية التي هي جزء قياس جدلي ، والمطلب الجدلي الذي هو أحد طرفي التقيض فيما يسوق إليه القياس الجدلي ، وهو لا يجب ما يتصوره ويحفظه ، وللسائل مقابلة . هكذا يجب أن نفهم هذا الموضع من التلاميذ الأول ، لا كما ظن من أنه يعني هجما شيئا واحداً بالفعل أو بالقوة جزء للقياس الجدلي . أما وهو ما هو بالفعل فإذا استعملت مقدمة ، وأما بالقوة فإذا أخرجت على جهة السؤال كي يتسلم ، فإن هذا غير موافق للغرض .

والمقدمة تؤخذ في التعليم الأول حين نتحد على أنها مسألة ، إذ لا فرق يعتد به بحسب الغرض الذي في هذا الموضع بين أن يقال مقدمة ، أو يقال مسألة ؛ كما علمت ، فنقول :

إنه ليس يمكن أن تكون مقدمة جدلية إلا مشهورة مطلقة ، أو متساهلة ؛ فإن العاقل لا يعمل قياساً من مقدمة مجهولة في المشهور ، أو مضادة للمشهور ، ولا عن غير مقسامة هند المخاطب . وبالجمل ما لا يقول به أحد ، فإن سعيه يكون باطلاً ، لأن ما لا يوضع منه شيء لا يكون له لزوم لازم ، لأن الخصم يقول : إنما يلزمني هذا إن وضعت وسلمت . وأما إن لم أسلم فلا يمكنك أن تلزمني شيئا . فإذاً المقدمة الجدلية ، هي الدائمة أو المتساهلة ، وبالجمل ما يراه أحد .

(٢) الجدلية : — سا (٣) الجدلية : — هـ (٤) فيما : بما سا ، هـ (٦) من : — د ، م ، هـ || واحداً : + هـ (٦-٧) بالفعل ... بالفعل : وهو ما هو بالفعل إما للقوة بين القياس الجدلي إما بالفعل د ، ن (٧) أخرجت : أخرجها ن (٩) حين : حتى س || ٩ : — س (١٠) مسألة : مسألة د (١١) تكون : تقول د ، ن || إلا : لا سا . || مقسطة : مقسطة د ، ن (١٢) المشهور : في المشهور د ، ن || ولا عن : وعن ب ، سا ، م ، هـ ، أوعن س (١٣) لأن ما : لازماً سا || لا : — س || منه : فيه د ، م ، ن ، هـ (١٥) أرتسلة : راتسلة هـ

وأما المطلب الجدلي، فليس أيضا يصلح أن يكون كل شيء، فليس كل مطلب جدلي. فإن الأمر الذي لا يشك فيه أحد من الناس، ولا يختلفون فيه، هو خفى عن الإثبات، ومن يحاول نقضه بالقياس، فهو أهل أن يُضَحَّكَ منه. وهذه هي المفسدات المشهورة المطلقة، فأمثالها لا تكون مطالب جدلية إلا بالقياس إلى المغالطين في الجدل.

- وأما المشهورة الغير المطلقة، وهي التي فيها خلاف ما، أو موضع شك، إذ لا اتفاق على قبولها، فالجدلي أن يبحث عنها، وأن يقبس على طرفي النقيض فيها. والمقدمة الجدلية المطلقة هي المتسلم المطلق الذي ليس بحسب إنسان ما، بل هو متسلم من الجمهور، أو العلماء أو أهل النباهة، بعد أن لا يكون المتسلم عن أحد الثلاثة بدعة منافية للمشهور. وبعد ذلك فما ينبه عليه ويكسب له الحمد، إلحاحه بمشهورات أخرى إلحاحا مشهورا على سبيل التالى للقدم، بأن يكون له مع المشهورات مناسبة إذا دل عليها كان وجوب عن حمده عن ذلك مقبولا، لظهور مناسبه للمشهور على الجهة التي ينتقل الذهن عن المشهور إليه بسرعة انتقالا في المشهور، وإن لم يكن الانتقال واجبا بحسب الحق — وهذه هي التي تشتهر بالقرينة — ولا كان الانتقال انتقالا عن قياس إلى نتيجة بل كان على سبيل تنبيه وجوب حمد شيء واستحقاقه للقبول في نفسه، لأنه لزم عنه لزوم المحمولات التي تصدق بالقياس. وبالجملة فإن ذلك التقريرين يُنبئ لعل صدق تلك المقدمة والتزامها، بل على أنها مستحقة لاعتراف الحامد بها، كأنها كان يجب أن يظن لها قبل هذا التنبيه بالقرينة، وأن يقال بوجوبها من نفسها.

(٢) الأمر : الأمور (٣) وهذه هي : وهي هذه سا (٥) فيها : بينها
 || أر : — ن || || إذ ، أر هـ (٦) يبحث : يطلب د ، سا ، م ، ن هـ
 (٧) المتسلم : المتسلم ؛ المتسلط ؛ المسلم هـ || متسلم : مسلم ، هـ (٨) أو أهل : وأهل ب
 || عن : من هـ (٩) لا : لأب ، سا ، هـ ؛ عما س || يفيه : يهده ، سا ، ن || عليه : عليها
 د ، ن || الحمد : الحمد ، هـ || إلحاحه : إلحاحها د ، ن (١٠) عن حمده : حمده س (١١) مناسبة :
 مناسبة د ، ن || إليه : إليها د ، ن (١٢) تشتهر : تستمر ، هـ || (١٣) حمد :
 حل سا (١٤) في نفسه : بنفسه س || المحمولات : المحمولات د ، ن (١٥) التبرين : التبرين
 د ، ن ؛ التبريم ، هـ || صدق : سبيل س || والتزامها : والتزامه س (١٦) بها : بها
 به الصدق والوجوب د ، ن || وأن يقال : ويقال د ، ن

وأما النتيجة فإنها بعد اللزوم يكون متحققا منها أنها مجهولة في نفسها ، وإنما عرفها القياس ، فهي الآن معروفة ، وفيما نحن فيه لا تكون كذلك ، بل يكون الانتقال يقضى فيها بأن من حقها أن لا يجهل أبدا ولا تنكر .

وأيضا المقدمة الشنعة المضادة للشهور ، والمقابلة التي ليست بمشهوره أيضا ، تكون جدلية من وجه إذا قدمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن تقيض المطلوب بالقياس ، ثم تجعل مقدمة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشنع ، فهو شنع . وهذا بطريق قياس الخلف .

ومن قيل ما نحن فيه جميع المقدمات والآراء الدائمة في الصناعات ، فإن من الآراء الموجودة في الصناعات ما يذيع ويشتهر . فأما مثال اللواتي تحمد بالنقل ، فمثل أنه إذا كان مشهورا محمودا أن العلم بالمتضادات واحد ، فذكر هذا ، واتبع ، فقبل . وكذلك الحس بالمتضادات واحد ، صار هذا محمودا ، ورؤى أنه واجب الإقرار به ، وذلك لأن مشابهة العلم للحس ظاهرة جدا وكذلك إذا لم تكن مشابهة ، بل مقابلة لإيجاب مقابلة الحكم ، مثل أنه إذا كان مشهورا أن الإحسان إلى الأصدقاء واجب ، فإن لا يساء إليهم واجب . وهذا هو إن أخذنا تقيض مقابل الإحسان ، فأقنائه مقامه ، أو قلنا : إن كان محمودا أن الإحسان إلى الأصدقاء عدل ، فحمود أن الإساءة إلى الأعداء عدل . وهذا هو إن أخذنا شيئا وألفنا بينه وبين شيء ، وحكما بحكم ، بفعلنا مقابل الشيء الأول لمقابل الشيء الثاني بذلك الحكم . وسيظهر لك بعد أن هذا أمر واجب في نفس الأمر أو ليس بواجب ، إلا أنه وأمثاله محمود .

- (١) فانها : فكون د || يكون : — د ، ن || منها : — م || مجهولة : بمحولة سا ، م ، ه .
 (٢) وفيما نحن فيه : وفي هذا الانتقال د ، ن || ينقض : ينقض ه (٤) المقدمة :
 فالمقدمة د ، ن (٥) بأن : بل بخ || نتج : — د (٧) قبل : قبل م || نحن فيه : لحق م
 || فيه : — ه (٨) مثال — سا ، م || تحمد : تحمد م || تحمد بالنقل : تكون بالفعل ن
 (٩) بالمتضادات : بالمتضادات ب ، د ، م ، سا ، ن || واتبع : واسع سا ، ه ؛ وأقنع ن
 (١٠) صار : وصار م || ورؤى : ورأى سا (١١) إذا : إن د ، م ، سا ، ن ، ه
 || لإيجاب : الإيجاب سا ، ن (١٣) قلنا : قولنا د ، م ، سا ، ن ، ه .
 (١٥) لمقابل : المقابل ب

فهذه هي المقدمة الجدلية المطلقة ، ويشارك في استعمالها السائل والمحيب . فإن المحيب يستعمل المشهورات ، ولا يلتفت — على ما علمت — إلى ما يساهم أو لا يساهم السائل . وأيضا فإن السائل إذا استعمل المشهورات ، لم يحتج إلى التسليم في أكثر الأمر . فإن حال المشهورات في الجدل حال الأوليات في البرهان ؛ فكما أن الأوليات يستعملها المبرهن من غير حاجة إلى أن يطلب قياس على صدقها ، كذلك المشهورات يستعملها الجدلي في الجدل ٥ من غير أن ينزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم المطلق ، إلى التسليم المحدود بالمسألة هنا لتسليم ، كأنها مشكوك فيها ، وكأنها معرضة لأن يقع فيها شك . وربما ضر السائل ذلك ، فإنه يحرك المحيب إلى أن يتنبه لأن لا يسلم المشهور الذي ينفع الصائل ، فإذا أخذه أخذ واقتضيه اقتضاها ، وكأنه أمر بين ، كان أقرب إلى التسليم ، ويكون كأنه قد تسلمه بالقوة ، وإن لم يكن تسلمه بالفعل . فما كان من ذلك مشهورا مطلقا ، فحاول المحيب أن لا يسلمه ، ١٠ لم يلتفت إليه ؛ بل ربما سخر بالمحيب ، وربما أحل محل الرحمة ، وربما نسب إلى استحراق العقوبة ، على ما سنبتل لك بين يديك عن قريب . وكذلك كل ما كان مشهورا عند قوم ، فإن استعماله معهم على سبيل الاقتضاب أنفع من استعماله معهم على سبيل المسألة .

وما بعد هذا في التعاليم الأول ، فإنه يفهم على وجهين : أبدهما كأنه يقول ، وأما الذي هو الأولى بأن يكون مسألة جدلية ، أى أن تكون مقدمة تؤخذ على سبيل المسألة ، ١٥ فهو ما يكون طلب التسليم فيه المعنى ينتفع به في إثبات مطلوب من باب ما يؤثر أو يجتنب ، أو مطلوب اعتقادي من باب ما يرى حتما ويقصد فيه المعرفة ، فيكون إما أن يبلغ بتسليمه نفس الغرض في ذلك ، أو بأن يجعل مقدمة تعين في إنتاج ما يؤخذ مقدمة بذاته ، أو يكون

(١) فإن المحيب : — د (٥) أن : — ب ، سا ، هـ || يستعملها : يستعمل د ، س ، م ، ن ، هـ || الجدلي : — د ، س ، ن || في : هـ (٦) بالمسألة : بمسألة سا ، م ، هـ (٧) لتسلم : تسلم سا ، م || معرضة : معرضة د ، معرضة س ، سا ، م ، هـ (٨) يحرك المحيب : يجعل للمحيب د ، ن || إلى : د ، ن (٩) وكأنه : فكانه سا (١٠) تسلمه : تسلم سا ، م || تسلمه : — د ، ن || فا : فن س || لحاول : فيحاول م (١٢) سنبتل : سأبطل ب || لك : ذلك هـ || بين يديك د ، ن || وكذلك كل : وكل د ، ن || كل : — س (١٣) فإن : وأن سا || معهم : — د ، ن || معهم : — د ، ن (١٤) أبدهما : أحدهما د ، ن ، هـ (١٥) أن : — م || تؤخذ : وتؤخذ ب — د ، ن (١٦) التسليم : التسلم س || من باب ما يؤثر أو يجتنب : على مؤثر أو يجتنب د ، ن (١٧) تسلمه : بتسليمه م ، ن ، هـ (١٨) بأن : يكون م

معينا على ذلك بأن يكون قانونا منطقيا ينفع منفعة المنطق . ويكون إما عن المشهورات ، لا المطلقة جدا فإن ذلك لا يسأل عنه ، بل المشبهة والمقابلة ، أو التي عند قوم ما ؛ أو لا تكون من المشهورة بل مما لا اعتقاد مشهور للفلاسفة فيه فضلا عن الجمهور ؛ أو ما يجرى فيه بين الجمهور والفلاسفة اختلاف ، كاختلاف الجمهور والفلاسفة ، في حال اللذة ، فإنهم يرون أن اللذة خير ، والفلاسفة لا يرون ذلك ؛ أو يكون فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف ؛ أو يكون فيه للجمهور فيما بينهم اختلاف ؛ وبالجمل ما يكون لأحد الفريقين فيما بينهم فيه خلاف .

والوجه الثاني ، وهو أظهرهما ، فكأنه يقول : أختتم القول في المقدمة الجدلية ، وأخذها من حيث هي جدلية بذاتها لا بحسب سائل ومجيب بأعيانها ، ثم أتبعه بالمطلوب الجدلي . فكأنه قال : وأما المطلوب الجدلي فهو حكم عملي أو حكم اعتقادي ، إما شيء إنما يقاس عليه لنفسه ، أو يقاس عليه ليعين في معرفة شيء آخر ، وهو لاحتمال مما لا يكون بين الشهرة ، بل يكون من حقه أن يتشكك فيه ، لأنه لا رأى للجمهور فيه ، مثل أن الأشكال القياسية ثلاثة ، أو لا رأى للفلاسفة فيه ، مثل هل الكواكب زوج أو فرد ؛ فربما يقيس الجدلي على ضرب منها بالمشهورات أن الأرض بها أن تكون زوجا أو فردا ، أو للفلاسفة رأى يخالف لما عليه العامة ، أو فيه اختلاف بين فريقين من كل فرقة . وبالجمل ما يقع فيه شك وهو موضع شك ، إما ليقاوم الجميع فيه ويكافئها ، وإما لفقدان الجميع في الطرفين جميعا ، أو بعدها عن الأمر المشهور مثل حال العالم أهو أزل أم ليس .

(١) المنطق : المنطق س || عن : على س (٢) المشبهة : الشبهة د || أو التي :
والتي د ، التي ن (٤) اختلاف : خلاف م || كاختلاف : + بين ه || فإن الجمهور
د ، ن (٦) بينهم : — سا (٨) والوجه الثاني : والثاني سا || يقول : يكون نج ، د ،
م ، ن || تختم : حكم م ، ه [ختم : كذا بالأصل والـواب أختم .] (٩) بأعيانها ، بأعيانهم
ن ؛ بأعيانها د || أتبعه : — ب ، ه (١١) بمالا : بما ه (١٢) فيه : + لسا || أن :
حل د ، ن (١٣) ثلاثة : — د || فربما : بما سا ؛ لأنها ه (١٣ — ١٤) فربما ...
فردا : — س (١٥) أرفيه : وفيه د ، ن (١٦) لبقاوم : لتقاوم ه || ويكافئها :
وتكافئ م || لفقدان : لفقدان س (١٧) بعدها : يوردها ب || الأمر المشهور : الأمور المشهورة س ، ه
|| العالم : العلم سا

والأخرى أن يكون ماتبعده حجته ليس بمغلب جدلي ، وهو ما لا يكون عليه قياس من المشهورات ، ويكون القياس عليه من الأوليات بعيدا ، مثل أنه هل زاوية نصف الدائرة قائمة .

- واعلم أنَّ كثيراً من آراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها رأى ، ولا للمشهور إليها سبيل ، لكن للبرهان إليها سبيل . وبإزاء ذلك كثير من الآراء لا سبيل للناس من الأوائل إليها . وقد يتكلف عليها قياس من المشهور ، مثل أنه هل الكواكب زوج أو فرد . وهل زحل نحس أو سعد . وكما رأى من ذلك فهو بالقياس إلى ناصره وضع ، أى دعوى . وليس مانسبه ههنا أيضا ، وفى كتاب ”البرهان“ وضعها ، أغنى الدعوى الذى لا يكون مؤيدا بحجة تصحبه . وإنما سمي ذلك أيضا وضعها لمناسبة ما بينه وبين الرضع المذكور ههنا ، فإن من الدعاوى ما هو دعوى فقط ، ومن الأوضاع ما هو وضع فقط .
- وما كان كذلك فيحسن أن يخص باسم الوضع ، فإن العادة جرت بأن يخص ماله معنى من المامانى المسماة باسم وليس له غير نفس ذلك المعنى باسم ذلك المعنى ، على سبيل ابتداء اصطلاح ، كما علمت من تسمية الممكن الخاص بما سمي به متقولا اسمه من الممكن العام . إذ كان لا وجود له إلا الوجود الذى هو به ممكن فى المعنى العامى ، من غير زيادة عليه .

- فما كان من الأوضاع دعوى فقط ، لا هو حق ولا مشهور ، ولا يؤيد بالمشهور على سبيل قياس أو استقراء ، ويكون قائله يقول بلسانه دون قلبه ، فبالحرى أن يخص باسم الوضع ، إذ هو دعوى فقط . فالوضع بهذا المعنى حورأى مبتدع ، وليس كل رأى مبتدع وإنما يبتدعه من لا نباهة له ولا بصيرة بشئ قوى لا يستحق أن يجعل له ذكر ،

(١) والأخرى : والاتحد ، ن (٤) أن : أنه ب ، د ، س ، سا ، هـ || كثيرا : كثير س ، م
 || للمشهور : للمشهورات س || إليها : إليه ن (٦) من : — || المشهور : المشهورم (٨) مانسبه :
 ماتبعده هـ || ههنا أيضا : — م || الدعوى : — || بحجة : بحجة ب ، هـ بحجة س (٩) الوضع :
 الموضع سا ، م ، هـ (١١) أن : بأن سا || يخص : — حرة ن || بأن : أن س (١٢) المسماة :
 بالمسماة سا || باسم : — هـ || باسم ذلك المعنى : — س (١٣) ابتداء : — د ، ن || اصطلاح : اصطلاح
 (١٥) مشهور : شبه به ب (١٦) ويكرن : أو يكون س ، هـ || فالحرى : بالحلى سا
 (١٧) وليس كل رأى مبتدع : — د ، س || وإنما : فإن ماد ، سا ، م ، ن ، هـ
 || له ولا : لا ب || ولا : فلا د ، ن || بشئ : لثى د ، ن || بصيرة بشئ : بنصره شئ . س

ويعمل من المسائل والمطالب الجدلية ؛ بل ما هو مبتدع ممن يذكرو بعد في أهل البصيرة والمعرفة . مثل قول من قال : إنه لا تناقض ولا خلاف ألبتة ؛ وقول من قال : أن لا حركة وتغير البتة . وأما قول من قال : إن كل شيء واحد ، وإنه ليس كل شيء إما مكونا وإما فاسدا ، فإن الموسيقى إذا صار كاتبا فليس هو حادثا ، إذ قد كان موجودا قبل أن يكتب ، فلو حدث لحدث كاتبا ليس له وجود ما قبله ، ولا هو أزلى وإلا فقد كان دائما ، فقد يكون شيء لا مكونا ولا فاسدا ؛ فهو وضع سخيف .

والوضع قد يصير مطلبا بوجه من الوجوه إذا وقع فيه للأوائل خلاف ، ونُصر بحجة . فهذا وجه نستعمل عليه لفظة الوضع ، ونعني بها المعنى الذي أشرنا إليه . ولكن ليس كل مطلوب وضعاً بهذا المعنى ؛ لأنه كثيرا ما يكون مطلب ليس فيه لأحد خلاف ، فضلا عن أن يكون فيه للكل خلاف . وذلك لأن الوضع الصرف لا أقل من أن يكون فيه خلاف ما ، ولو بين الحكماء وبين العامة أيضا . وإذا كان فيه خلاف فهو دعوى ؛ إذ ليس يقال للقبول إنه دعوى . وإذا هو دعوى ، وكل دعوى تسمى في هذا الموضع وضعاً ، فهو وضع ؛ لكنه وضع صرف .

على أن مثل هذه الأوضاع ليست أوضاعا ومطالب جدلية على القصد الأول ، بل على القصد الثاني ، وعلى سبيل ما يلزم الجدلي مناقضة القائل به بحسب القائل لا بحسب القول نفسه ؛ كما يلزم الفيلسوف الأول مناقضة من يرى أن بين طرفي النقيض واسطة ، وذلك بحسب القائل ، لا بحسب القول . وذلك لأن هذا ليس عليه قياس في نفس الأمر

(١) من : في م ، هـ || من : فن ن (٢) إنه : سا (٣) وتغير : ولا تغير م ، م || وأما قول : وقول ب ، ن ، هـ ؛ وأما وقول م || مكونا : متكونا م ، هـ (٤) وإما فاسدا : فقد يكون شيء لا متكونا ولا فاسدا فهو وضع سخيف م || فاسدا : أزلياً د ، ن || الموسيقى : الموسيقى د ، ن (٥) وجود : + في ب || ما : — د ، س ، ن (٦) لا مكونا : أزلياً متكونا نغ || مكونا : متكونا م (٧) يصير : يكون ن || إذا : فإذا سا ، هـ || ونصر : وبصير د ، سا ، م ، هـ || بحجة : + لها قوة د ، س ، سا ، ن (٨) نستعمل : يعمل سا ، م ، هـ || عليه له م ؛ — ن || لفظه : لفظ د ، س ، ن || أشرنا إليه : آثرناه سا ؛ أشرنا م (٩) ما : — د ، ن || وإذا : وإذا د ، سا ، ن ، هـ (١٢) وكل : فكل د ، ن (١٣) وضما : — م (١٤) مثل : أمثال م ، هـ || ليست : + تسمى || أوضاعا : أوضاع د || بل : — سا (١٥ — ١٧) به بحسب ... القائل : — م (١٧) لا بحسب : ليس بحسب م

يصححه ، إذ لا وسط في نفس الأمر أعرف منه ؛ لكنه قد يكون إليه قياس بحسب المخاطب . فإنه إذا كان شيء ، ذلك الشيء عنده أعرف منه عنده وهو يسلمه ، وذلك الشيء ينتج نقيض وضعه ، لزمه من ذلك أن يعترف به ، إن كان القائل ممن يركن إلى الخطاب . وأما من لا يصنعي إلى الخطاب وإلى النظر ، فلا دواء له بالخطاب . وكذلك حال الوضع المذكور ، فإنه بالحقيقة ليس مطلباً جدلياً ، ولا مما من حقه أن ينظر فيه .
بالنظر الجدلي الذي بالذات ، فإنه إنما يجب أن ينتفت إلى وضع ما قد يشكك فيه .

وأما ما من حقه أن يقابل فائله لا بالكلام بل بالعقوبة ؛ كمن ينكر حسن عبادة الله وبر الوالدين ؛ أو بالرحمة ؛ كمن يقول : إن الصحة غير مؤثرة ؛ أو بالسخرية ، كمن يقول إن الشمس متبدلة كل يوم أو غير متحركة ؛ أو بالتخصيس ، أغنى تكليف التخصيس ، كمن يقول : إن الشمس غير منيرة ، والنار غير محرقة ؛ فإن مثل ذلك ليس مطلباً جدلياً .
بالحقيقة ، فلا مشهور أوضح منه يوضحه . وكذلك ما كان القياس الذي ينتجه قريباً منه مثل قولنا : الربع نصف النصف ؛ وكذلك ما كان القياس عليه من الأوائل ، وبعيدا جدا ، وليس إليه قياس من المشهورات ، فقد قيل في المطلب الجدلي ، وقد قلنا قبله في المقدمة الجدلية ، ونقول :

ليس يجوز أن يسأل الجدلي عن المائية وعن الالية ، فإن هذا سؤال تعلم ، بل له أن يسأل عن المائية بوجهين : إما مائية دلالة لفظ يستعمله المحيب في خلال ما يتكلم به ، أو أن يقلب المائية إلى اهلية فيقول : هل تقول إن مائية كذا كذا ، حتى يناقضه ويقابله . فاما أن يتدنى ويطلب مائية لشيء كالمكان أو الزمان أو غير ذلك ، ليس على أن

(١) يصححه : يصح د || إذ : أي ب || وسط : واسطه ن (٢) ذلك الشيء . . . يسلمه : — د ، ن || عنده أعرف : أعرف ه (٣) إن كان : وإن كان ب . (٥) ما : — ه || من : — م (٦) يشكك : يشكك م ، ه (٧) وأما ما : وما ب ، س || يقابل : يقال ه (٨) الله : + تعالى س || أو بالسخرية : بالسخرية ن (٩) متبدلة : + في م || تكليف : بتكليف ن (١٠) إن : — م || منيرة : مضرب م (١١ — ١٢) وكذلك ما كان . . . الصف : — د ، س ، ن (١٢) وكذلك : ولا ذلك سا || وبعيدا : بعيدا م ، ن ؛ بعيدا (١٣) قبله : + م ، س ، ن || في : — د ، ن (١٦) لفظ : لفظ م || يستعمله : يستعمل س || خلال : حال ه (١٧) المائية : المائية سا ، ه || كذا كذا : كذا وكذا ن (١٨) لشيء : الشيء د ، ن (١٨) أن — س

يقيس عليه قياسا يؤدي الى إبطال ما يقوله ، فهو تعلم . فإن أراد ذلك فطريقته أن يقول له : هل تقول إن مائة كذا كذا ، حتى يخرجك الى قول واحد فيقصده أو يقصد به .

وكذلك له أن يسأله عن الآلية من وجهين ؛ أحدهما أن يقول له : لم قلت ما قلت ؟ من غير أن يؤاخذ به بلمية الأمر في نفسه . والآخر أن يقول له مثلا : هل السبب في كون كذا كذا أم لا ؟

وقد بان من عرض ما تكلمنا أن العلوم لها مطالب قد يشارك فيها الجدلى ، وذلك إذا كان المشهور قد يتناس منه عليه أو على تقيضه ؛ ومطالب لا يتكفل الجدلى الكلام عليها . وأن الجدلى قد تكون له مطالب مشتركة ، ومطالب خاصة ، وهى التى قد يسلك إليها من المشهور . ولكن الطريق إليها من الأولى الحق متعذر .

(١) يؤدي إلى : عل سبيل د ، ن فطريقته : لفريقته د ، ن : هـ || ن : ب ، س ، سا ، م
(٢) كذا كذا : كذا وكذا ن || يخرجك : يحوجه هـ (٣) له : هـ || أن يقول له : أنك د ، ن
|| له : — || لم : — سا || قلت : — م (٤) بلية : بل د (٥ — ٦) لا وقد بان : — م
(٦) وذلك : وكذلك س ؛ وذلك د ، ن (٨) وأن : فان س (٨) خاصة : خاصة
نح ، س || بسلك : تشكك ب ، س (٩) ولكن : لكن س ، سا ، هـ

الفصل التاسع

فصل (ط) في الآلات التي تتم بها ملكة الجدل وطالب المواضع وهي أربع

فإذ قد تكلمنا في أبسط الأمور الجدلية وهي المحمولات ؛ ثم التي تليها وهي ما منها الكلام الجدلي أعنى المقدمات ؛ وما فيه الكلام أعنى المطالب ، فيجب أن ننظر في نفس الكلام الجدلي وهو الذي إليه غاية التركيب ، وهو الجهة ، فنقول :

وكل حجة إما قياس ، وإما استقراء ، وقد عرفتهما . والقياس أقرب إلى العقل وأشد إلزاماً ، فإنه إذا سلم المقدمات في القياس لزمت النتيجة لا محالة . والاستقراء أقرب إلى الحس ، وأشد إقناعاً ، وأوقع عند الجمهور لميلهم إلى الأمثلة ؛ لأنه أضعف إلزاماً : لأنه إذا سلمت مقدمات الاستقراء ، أمكن أن لا يلزم المطلوب ، إذ قد يمكن أن يوجد جزئ مخالف . فالاستقراء والقياس هما أصلاً حجاج الجدل ، ويتم ذلك بالمواضع .

وتكتسب الملكة الجدلية بأدوات أربع : أحدها أن يكون الجدلي قد اكتسب المشهورات وجمعها ، وحفظ ما يراه الجمهور وأكثرهم ، وما هو مضاد أيضاً لما يرونه مضادة النقيض ، أى يكون مناقضاً لما يرونه ، فإنه ينتفع فيه بالذات في قياس الخلف ، وبالعرض بأن ينتقل من الشئ إلى مقابله ، فيجوزه إلى جملة الذائع المحمود ؛ ويجوز أن ١٥ يعنى به ينتقل نقبضا الشهرة من أحكام في الأضداد إلى أحكام في الأضداد ؛ على ما علمت .

(٢) التي : — د (٤) فاذ : وإذ ه || الجدلية : [ابتداء نعلم بمقدار ورقة في نسخة س] ||

س : — سا (٦) إليه : — هـ (٧) وكل : في كل م ، كل ن || عرفتكما : عرفنا هـ || أقرب : — ن || وأشد : أشدن (٨) سلم : سلمت د ، ن || لزمت : لزمت د (٩) الجمهور : + : أو التماس هـ (١٠) المطلوب : المطلوب د (١١) فالاستقراء : فالقياس والاستقراء سا ، والاستقراء هـ (١٢) أربع : ثلاث سا (١٣) يرونه : يراهم سا (١٤) فيه : به د ، سا ، م ، ن ، هـ (١٥) الشئ : الشرح د || فيجوزه إلى : فيأخذه في د ، ن || ويجوز أن يعنى به : — د ، ن (١٦) يعنى به — هـ || ينتقل : ينتقل م ، هـ ، د — سا || نقبضا : نقبضا سا || الشهرة : للشهرة سا ، م || إلى الأحكام : إلى الأحكام سا

ويجب أن تعلم أن من الذوائع ماهو مشهور جدا ، ومنها ماهو مقارب ويؤيد بمثال ، ومنها ما لم يذع ولم يذكر ولم يتقارب ، إلا أنه إذا ذكر وأخطر بالبال حمده الذهن المشهورى فى أول وهلة حمدا راسخا ، أو دون ذلك ، وإن لم يكن ممعه ألبنة ؛ لكنه يمدح كما يسمع ويقبل ، وخصوصا إذا أيدته مثال .

٥ وكثير من المواضع التى تأتى بعد من جملة ما لم يشتهر ، ولم يعرف ، ولكنه كما يقال قولاً ، ويؤتى له بمثال يقبله الجمهور . والسبب فيه مناسبات تجرى بينه وبين خيالات لهم ، ومشهورات عندهم ، أو تواتر شهادات والثقة أيضا ؛ ولأكثرها أسباب ذهنية حتى يكون هناك موجب لا يشعر به ، ولو شعر به لكان قبوله على سبيل المجبة لاسبيل الحمد ، وربما وضعوها وساموها لاستقراء ما لا يجوزون له نقضا ومعاندة .

١٠ ويجب أن تكتسب الذوائع التى تكون بالقرينة ، على ما أوصناه وبيناه ؛ وذلك على سبيل المشابهة ، أو على سبيل المقابلة . ويجب مع ذلك أن تعتمد إلى الآراء الخاصة بصناعة صناعة ، وما قد أجمعوا عليه ، أو قاله المتقدم فيها ؛ مثل آراء ”أبقراط“ فى الطب ، و”فيتاغورس“ فى الموسيقى ، وغير ذلك ، فتجمعها جمعا ، وتعلم أن المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف : أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية . والثانى خلقية ، وهو ١٥ فيما إلينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ، إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : هل أفعال العفة سعادة أو ليست ؟ وإما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، لكنه نافع فى ذلك ، ويطلب لأجل ذلك ؛ كقولهم

(١) أن من : من م || الذوائع : الذائع د ، ن || مقارب : متقارب ساء مقابل هـ (٢) ما : — د ، ن || أنه : أنهاد د ، ن || ذكر : ذكرت د ، ن || وأخطر : أو أخطرت د ، ن || حمده : حمدا د ، ن (٣) ممعه : سممها د ، ن (٤) ويقبل : ويقبله د || وخصوصا : خصوصا د ، ن || مثال : بمثال م ، هـ (٦) تجرى : تحدث د ، ن || بينه : بينهم || خيالات : مثالات نج ، هـ || (٧) ومشهورات : مشهورات سا || أو تواتر : تواتر سا (٨) الجبة لا : — م . || لا : لا علم م ، ن ، هـ (٩) يجوزون : يجذون ب (١٠) الذوائع : الذائع ن || أوصناه وبيناه : أوصحه وبينته د ، ن (١١) أو على : وعلى ب ، سا || المقابلة : المتقابلة د ، ن || الخاصة : الخاصة م ، ن ، هـ (١٢) أو قاله : وقاله م || فيها : فيه د ، سا ، هـ || أبقراط : بقراط م ، هـ (١٣) جمعا : — د ، ن || وتعلم : تعلم (١٤) وهو : وهى هـ (١٥) فيما : مما هـ || نضله : فصله د ، سا ، ن || وهو : — فى م (١٥) والمهروب : أو المهروب م || (١٥ — ١٦) أوليا ... تعلقا : — سا (١٦) هل : بل ب ، سا

هل يمكن إزالة الخلق ؛ وكقولهم : هل العدالة تقبل الأشد والأضعف . والثالثة طبيعية ؛ ولست أثنى بالطبيعي الجزء الطبيعي الخالص فقط ، بل أعني به جميع ما ينظر في الأمور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة إلى أنها تكون نافعة لنا بوجه من الوجوه ؛ وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا كعرفتنا أن النفس باقية ، وأنها يجب أن تفارق البدن مقدسة طاهرة ، فإن هذا ينفع بوجه من الوجوه في العلم الخلق ، ولكن لا بذاته وأولا من حيث ينظر فيه الطبيعي وعلى أنه لأجله ، بل ثانيا .

ولنسرده أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد ، فنقول : أما مثال المسألة المنطقية فنقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها في بعض ؛ وأما مثال المسألة الخلقية ، فنقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية ، فنقولنا : هل العالم أزل أم محدث ؟ وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

١٠

فيجب إذا تأمل المشهورات من يستنبطها ويحصلها من المسموع والمكتوب أن يضيف ما يقع في فن واحد بعضه إلى بعض ، ويجمعه في مجمع واحد ؛ فإنه لا قياس جدلي إلا من مقدمات جدلية ؛ وأصل المقدمات الجدلية هي المشهورات ، فيجب أن تكون معدة ، ويجب أن يجتهد حتى تكون المقدمات مأخوذة عنده بوجهين : أحدهما أن يصيرها مجموعة إلى حكم عام ، وهذا للحفاظ ؛ مثل أنه يجب أن يجمع لنفسه من أحكام المتضائفات والمتضادات حكم واحد عام المتقابلات حتى يجتهد أن يكون عنده بدل قوله : المتضادات كذا ، إن المتقابلات كذا .

(٢) به : — هـ (٣) الطباع : الطابع هـ || بوجه من الوجوه : لوجود هـ (٦) فيه : — سا (٧) الأصناف : للأصناف م ، هـ || موضع : قول د ، ن || فنقول : ونقول د ، م ، ن || أما مثال : ما يقال للمثال ن (٧ — ٨) المنطقية ... المسألة : — سا (٨) وأما مثال : ومثال د || فنقولنا : قولنا د ، م (٩) مؤثرة : تؤثر م || جميلة — د ، سا ، م ، هـ || وأما مثال : ومثال د ، ن || المسألة : — د ، ن || فنقولنا : قول د (١١) المشهورات : + من م ، هـ || يستنبطها : فيستنبطها د ؛ استنبطها ن || ويحصلها : — سا ، (١٤) عنده : — د || أحدهما : أحدها ب ، سا ، م || يصيرها : + أن ن (١٥) نفسه : له د ، ن || عام : — سا (١٦) المتضادات : إن المتضادات د ، ن ؛ متضادات ب (١٧) أن المتقابلات كذا : — سا

والوجه الثانى أن تكون مفصلة عنده ، مقربة إلى الجزئيات ، حتى يكون له تصرف فى كثرة . وهذا السبب أنفع للاستعمال ؛ فقد بينا سالفاً أن أخذ الجدل المقدمة فى الجدل وهى أقرب إلى التفصيل أنفع له . فإذا كان عنده المتقابلات فصل ذلك إلى المتضادات وما معها ، وإذا كان عنده المتضادات فصل ذلك إلى الأضداد الجزئية ، فقال مثلاً : العلم بالحر والبارد واحد ، والعلم بالرطب واليابس واحد ، والعلم بالفضيلة والرذيلة واحد ، وكذلك .

والآلة الثانية القدرة على تفصيل الاسم المشترك والمتشابه والمشكك ؛ وهذا ليس قانوناً كالوضع ، أى بحيث يولد بالقرب مقدمات محصلة نحو مطلوب معين ، بل إنما منفعته ما سيرد من بعد ذكره . فلا يجب أن يقتصر على أن كذا لفظ مشترك ، بل أن تكون له قدرة على إيراد حدود ما تشترك فيه الحدود التى تدل على مباينة بعضها لبعض . فلا يقول مثلاً إن الخير لا يقال على الشجاعة والعدل والعفة ، وعلى المصح والمخصب بمعنى واحد فقط ، بل وأن يبين كيفية ذلك ، بأن يبين القول والحد ؛ فيبين مثلاً أن الشجاعة والعدل خير على أنها كيفية الخير نفسه . وأما المصح والمخصب فخير على أنه فاعل لكيفية الخير .

وأما القوانين النافذة فى معرفة أن الاسم الواقع على أشياء كثيرة يقع عليها وهى ذوات ماهيات وحقائق مختلفة أو يقع عليها بمعنى واحد ، فهذا إن كان للشيء ضد فينظر هل الأشياء المعدودة مضادة للأشياء المتفقة فى ذلك الاسم هى واحدة فى الاسم أو مختلفة فى الاسم ، فإن وجدها مختلفة الاسم فى أول الأمر سهل عليه الوقوف على أن الاسم اسم

(١) مفصلة : مفصلة س ، م ، هـ (٢) السبب : لسبب د ؛ ليست هـ || أنفع : — د ، س ، ن ||
لاستعمال : الاستعمال ب ، د ، س ، ن (٣) فإذا : إذا س || كان : كانت د ، ن
(٤) فصل : حصل هـ (٥) وكذلك : + فى م ، هـ (٧) والمشكك :
والمشكك ب ، ن ؛ والمشكك م (٨) كالوضع : كالوضع د (٩) سيرد د ، ن || بعد :
— د || فلا : ولاد ، س ، م ، ن ، هـ (١٠) الحدود : — س ، م ، هـ || التى : الذى د ||
مباينة : مبانيه م || مباينة بعضها لبعض : بيانها د ، ن (١٢) فبين : فبين ب (١٥) فى : — د
|| وهى : وعلى ن (١٦) بمعنى : لمعنى س (١٧) الأشياء : هى : المضادات
للسمات المختلفة بحسب اسمها د ، ن || مضادة : متضادة س || للأشياء : : للأسماء س || هى :
ر م ب (١٨) فى : — ن || الاسم : الأسماء س

مشارك . وإن لم يجدها مختلفة الأسماء ، بل واحدة الاسم في جميع ما يقابل المسميات بالأول تعذر عليه ؛ فإنه لا يمتنع أن يكون اسم مشترك وبزائده اسم مشترك كالمضاد له .

- نأما مثال الأول ، فإن اسم الحاد يقع على الصوت وعلى السيف ، ويوجد له من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقل ، ومن حيث يقع على السيف مضاد ٩ مخصوص باسم الكل ؛ وحدهما مختلفان ، فسيكون الحاد في الصوت والسيف باشتراك الاسم . وأيضا يقال ثقل للجسم الطبيعي وللصوت ، لكن المضاد للجسم الثقل مخصوص باسم الخفة ، والمضاد للصوت مخصوص باسم الحدة ، فالثقل يقع عليها باشتراك الاسم . وكذلك النظيف ، فإنه يقابله في الحيوان السمج ، وفي النبات الوسخ .
- وأما مثال الثاني ، فهو أن يكون المضاد واحداً الاسم المشترك ، كما يقال صوت صاف ، وبالفارسية « رُوشَن » ، ولون صاف ، وبالفارسية روشن . ويقال صوت كدر ، ولون كدر ، وكلاهما بالفارسية أيضا « تیره » . فهنا لا ينتفع فيه بذلك القانون ولا يوجد من جهة التسمية مَحْصُصٌ عن الشبهة ؛ بل الحد والماهية والعلامة والخاصة هي التي تدل في أمثالها على الاشتراك ، فإن الصفاء لو كان له فيهما معنى واحد لكان مدركه حاسة واحدة ؛ لكن ليس كذلك ، بل مدرك أحدهما السمع ، ومدرك الآخر البصر ، ١٥ كما أن مدرك المادة الطعمية هو الذوق ، ومدرك الحاد الشكلي اللمس . ولئلا ذلك ينفع في التمييز بينهما لا اعتبارا بالاسم ، إذ كان لا يبعد أن يتفق أن يسمى ضدهما جميعا كاللين . وأيضا إذا كان المعنيان المسميان بالاسم يوجد لأحدهما ضد ، ولا يوجد للآخر

- (١) واحدة : وجدت ب ؛ واحدة هـ (٢) يمنع : منع م ، سا || اسم : الاسم سا ، م ، هـ (٥ - ٦) الثقل ... الكل : — سا (٧) المضاد للجسم : مضاد الجسم د ، ن (٨) المضاد للصوت : والصوت هـ || فالثقل : فالثقل م (٩) النبات : النبات م ؛ النبات هـ (١٠) المشترك : — سا ، هـ (١١) ولون صاف وبالفارسية روشن : — د (١٢) أيضا : — د ، سا ، ن (١٣) ولا : فلا هـ || عن : من سا (١٤) واحد [آخر الحزم في نسخة م] || مدركة : تدرك م (١٥) لكن : ولكن م || مدرك : يدرك د ، سا ، م ، ن || ومدرك الآخر : والآخر د ، ن (١٦) مدرك : ويدرك سا ؛ يدرك ن || الشكلي : هـ || ولم : ولم م (١٧) لا اعتبارا : لا اعتبار ب ، ن || لا يبعد أن : — د ، ن || ضدهما : ضدهما د ، ن (١٨) كاللين : كالين ب || ولا : لا هـ

ألبنة ، مثل اللذة فإنه يقال لما يجده الصادى عند شرب الماء ، ويقال لما يجده الذهن عند إدراك الحق ، لكن تلك اللذة أذى مقابل محسوس عند العطش ، وأما التذاذ النفس بأن القطر لا يشارك الضام ، فليس له أذى يقابله في الناس العاقلين . وكذلك المحبة إذا قيلت للناس وجد بإزائها بفضة لمثل ما يجبه ؛ وأما إذا قيلت للأحجار كمنطاطيس حين يجذب الحديد ، فلا يوجد بإزائه بفضة المنطاطيس لمثل ما يجبه .

٥

وأيضاً ينظر في حال تضاد كل واحد من المسمين هل أحدهما له واسطة والآخر ليس له واسطة ، فإنه لا واسطة بين السواد إذا مثل على الجهل ، والبياض إذا قيل على العلم ، وواسطة بين السواد إذا قيل على لون ما ، والبياض إذا قيل على آخر . وكذلك إن كان في كليهما واسطة لكنهما مختلفان ، فإن بين الأسود المقول في لغة اليونانيين على الصوت والأبيض المقول عليه واسطة هي المتخلخل ، ومثلها بين اللونين هو الأدكن . وأيضاً ، فواسطة ما بين الصوتين واحدة ، واحدة الاسم ؛ وواسطة ما بين اللونين كثيرة ، كثيرة الأسماء .

١٠

فهذه قوانين من جهة التضاد . فإن لم يكن للشيء مقابل بحسب التضاد ، فإنه لا محالة يكون له مقابل على سبيل التناقض البسيط الذي عرفته ، وعرفت الفرق بينه وبين التناقض التولى . فإن وجدت اللفظة السلبية مشتركة ، فكذلك اللفظة الإيجابية ، كقولنا : لا يبصر ، ولا يستعمل البصر ، فإن أحدهما إن كان مشتركاً فيه ، فالبصر بإزائه مشترك فيه . وكذلك إن أخذت المقابل من طريق الملكية والعدم ، فإنه إن كان البصر على وجهين :

١٥

(١) لما : على ما د ، ن || عند : عنه د (٢) لتلك : لتلك س (٤) وأما إذا : وإذا ه || للأحجار كمنطاطيس : لمثل الأحجار كمنطاطيس م ؛ لمثل الأحجار كمنطاطيس ه (٤) حين : حو د ، ن (٥) بإزائه : بإزائها ه || المنطاطيس : للمنطاطيس د ، ن (٥-٤) وأما إذا ... يجبه : — س (٦) المسمين : المسمين ب ، م ، ن || واسطة : وأوسطه م || له واسطة : له واحدة س || إذا : وإذاب (٨) على لون ... قيل : — ه || لون ما : اللون || على آخر : عليه د ، ن (٩) المقول : مقول س (١١) فواسطة : بواسطة د ، ن (١١) واحدة واحدة : واحد واحد د ، ن || الاسم : الصوت د ، ن (١٣) فانه : وأنه م ، ه (١٤) الفرق : الحق ه || التناقض : البياض ن (١٥) مشتركة : مشترك د ؛ مشاركة م ، ه (١٦) ولا : أو لاد ، ن || أحدهما : أحدهما م || فيه : به سا (١٧) إن : إذا ه (١٧) والعدم : — ه دما س || البصر : بصر د ، ن ، د

بصير قلب وبصير عين ، فكذلك المسمى . وبالعكس ، إن كان المسمى عميين ، فالبصير يدل على معنيين . وأيضا إن كان المسمى مشترك يقال على المكان ويقال على الفضيلة ، فكذلك اسم السفلى والتحت مشترك .

وأیضا يجب أن تعتبر التصاويف والاشتقاقات كذلك ؛ فإنه إن كانت المعدالة والكون على سبيل المعدالة مشتركا ، فالمدل مشترك . وإن كان المصعب مشتركا ، فالصحيح مشترك .

وأیضا يجب أن ترفع الأمور المسماة بالأسماء إلى أجناسها ، فإن اختلف ارتفاعها فالاسم مشترك ؛ فإن الخير إذا قيل للبلك ، وقيل للفضيلة ، وقيل للساوى ، وجد الأول يرتقى إلى الجوهر ، والثانى إلى الكيف ، والثالث إلى الكم ، فيكون إذن اسم الخير واقعا عليها بمعان مختلفة ؛ اللهم إلا أن يعنى بالخير أمر من الأمور اللازمة التى تشترك فيه لا على سبيل الاشتراك فى المقومات فيكون حينئذ من الأسماء المشككة . إلا أن الخير ليس كذلك فإن الملك خير على أنه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة ، وليس خيرا لأمر يعمله والمساوى . وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة ، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض فى الألوان والأبيض فى الأصوات ، ومثل الحاد فى الأصوات والحاد فى الزوايا ، ومثل ما يقال لآلة القبان حمار ، وللحيوان حمار فإنها ليست ترتفع الى أجناس عالية مختلفة ليس يحل بعضها على بعض وفصولها متعانة ؛ ولكن ترتفع ١٥ إلى أجناس قريبة مختلفة ، فإن آلة القبان لا تدخل فى جنس الحمار القريب الذى هو

(١) بصير : البصير سا || وبصير : وبصرد ، ن ، هـ || فكذلك : ولك سا || عميين ..
عميين د ، م ، ن (٢-٣) وأيضا ... مشترك : - د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ ،
(٥) والكون : واللوب ، سا ، م ، هـ (٨) للساوى : للباى ن (١٠) واقعا :
يقع س ، م ، ن ، هـ (١١) لا : - س ، م ، هـ (١١) من : فى م || المشككة :
المشككة ، سا ، م (١٢) ما : - س || لأمر : لأمرود (١٣) والمساوى : للساوى د ، م ،
ن ، والمساوى س || هلية : + مرتفعة س (١٤-١٥) ومثل الحاد من الأصوات والحاد
من الزوايا : والحاد من الصوت والزوايا د ، ن (١٥) من : فى سا (١٥) [القبان : آلة توزن
بها الأشياء الثقيلة (المنجد) والحمار ثلاث خشبات أو أربع تعترض عليها خشبة يؤسر بها (اللسان) - أى
حامل - المحقق] ليست : ليس د (١٦-١٧) ليس يحل ... القبان لا : فان القبان وإن
لم سا || (١٦) وفصولها : وفصولها س (١٧) آلة : - س ، م ، ن || لا : وإن لم

الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس . وكذلك جنس أحد الأبيضين اللون والآثر الصوت ، وهما داخلان تحت جنس دون أعلى الأجناس . وأما إذا وقعت في أجناس مرتب بعضها تحتها بعض ، فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك ؛ فإنه قد يكون للشيء الواحد دائماً جنسان مختلفان بهذه الصفة ، بل ربما كانت أجناساً مختلفة ليس عن فصول متقابلة بل متداخلة ؛ مثل الحيوان الناطق والحيوان المسائت ، إذا جعلنا الناطق أكثر من الإنسان عموماً .

وقد يعرض من جهة الأجناس والأنواع التي بعضها فوق بعض أن يكون الاسم الواحد يقع بالاشتراك على شيء واحد من حيث يدل على الأعم والأخص كما قد علمت مراراً . وقد ينفع هذا النفع بعينه النظر في الأمور التي ترتفع إليها لا مفهومات اسم الموضوع بل مفهومات أمور أخرى عند اعتبار المضاد والمقابل ؛ مثل أنه إن كانت المتقابلات ترتفع إلى أجناس مختلفة فاسم الضد مشترك ، واسم الموضوع أيضاً مشترك ؛ وكذلك من التصاريح .

ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم أن يعتمد إلى الاسم المركب للشيء الذي يتركب من اسمه الخاص ، ومن الاسم المنظور في اشتراكه كأنه اسم واحد لكنه مركب ، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم ، ثم ترتفع الخاصيات ، فإن بقي للباقي مفهوم واحد محصل فليس الاسم بمشترك . مثال ذلك صوت صاف وجسم صاف ، فإنك إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم لم يبق هنالك شيء واحد ، لأنه لا يبقى إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم حس المسموع ، ونافذ فيه البصر أو الشعاع ؛ وربما لم ينفع الرجوع إلى الحدود والرسوم

- (١) الحيوان : حيوان س || وإن كان : — س || أعلى : الأعلى د || جنس : حين ه ||
 أحد : أحدي ب ، د ، ن || الأبيضين : + من سا (١-٢) وكذلك . . الأجناس : — د
 (٤) الواحد : واحد (٧) الاسم : — د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (٨) قد :
 — سا (٩) لا : إلا سا (١٠) المضاد : المتضاد د ، ن || والمقابل : المتقابل ن ||
 المتقابلات : المقابلات سا ، م ، ه (١١) وكذلك : فكذلك ب || من : — س (١٤) المنظور :
 المتصور د || لكنه : ولكنه س || فيجعل : فيجعل س ، فيجعل سا ، ن (١٥) أو الرسوم :
 والرسوم س ، م ، ه || للباقي : للناس (١٦) صاف وجسم صاف : صاف وجسم صاف د ، ن
 (١٧) لم يبق : ورفعت الجسم : — سا (١٧) إذا رفعت ورفعت الجسم : — س
 (١٨) المسموع : للمسموع || أو الشعاع : والشعاع س || المحدود : المحدود سا

في تحصيل اشتراك الاسم. وكثيرا ما يكون الحد المسموع بجمع ما يشترك في الاسم واحدا، والسبب فيه أن يكون في التحديد اشتراك اسم آخر، كمن حد الشيء الصحيح أنه الذي نسبته إلى البدن نسبة اعتدال، فيوهم هذا أنه حد واحد وليس هو بالحقيقة واحدا، بل حدودا؛ لأن لفظة نسبة الاعتدال مشتركة تدل على ما هو علامة اعتدال، وعلى ما هو سبب اعتدال.

ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم أنه إذا قيل شيء على شيئين، فهل يحتمل المقايضة، بأن يقال لهما متساويان في معناه، فإن كانا يقبلان الأشد والأضعف، فهل يجوز أن يكون أحدهما أشد وأضعف من الآخر؟ وإن كان أحدهما يقبل والآخر لا يقبل، فهذا أول ما يدل على اشتراك الاسم. مثاله: هل الصوت الحاد مساو في حدته للسيف الحاد والطعم الحاد، أو ليس؟ وهل يمكن أن يقال صوت أحد من سيف أو سيف أحد من ١٠ طعم، مع أنه يمكن أن يقال صوت أحد من صوت، وسيف أحد من سيف؟ وقد يقال نور لبيان الحق، ونور للشعاع، ونور بيان الحق لا يقبل الأشد والأضعف، ونور الشعاع يقبلهما.

وأیضا إذا دل الاسم على أشياء هي فصول لأجناس مختلفة متباينة، فإن الاسم مشترك، فإن الأجناس التي بهذه الصفة، فإن فصولها مختلفة الحدود. ومثال هذا أن ١٥ الحاد يدل مرة على فصل ما للصوت، إذ الصوت يخالف صوتا بأنه حاد، ويدل على فصل ما للجنس صناعى إلى.

وأیضا ينظر في فصول ما يدل عليه الاسم هل هي مختلفة، أو هل هي فصول واحدة بأعيانها، فإن وجدت الفصول مختلفة فيكون الاسم مشتركا، فإنك تجد فصول اللون الذي

(٢) أن: أنه د، ن || اشتراك: — سا || أنه: بأنه د، ن؛ — سا، م
(٤) لفظة: — س || الاعتدال: اعتدال م (٧) كانا: كان ب، س، سا، ن، هـ
(٨) وإن: وأما إن س (٩) أول ما يدل: أول ما ظن ب (١١) وقد: فقد م
(١٢) للشعاع: الشعاع ب، م، هـ (١٣) يقبلهما: يقبلها س (١٤) الاسم: اسمه س ||
لأجناس: الأجناس سا، هـ (١٥) ومثال: مثال م (١٦—١٧) للصوت: فصل ما: — د
(١٧) للجنس: للجنس س، سا، هـ || إلى: — س، سا، م، هـ (١٨) الاسم: بالاسم سا، هـ
|| هل: — د، س، سا، ن || هي: — د، ن (١٩) الذي: — س

يقال على المبصر مفرقا للبصر وجامعا له ، وفصول اللون الذى يقال على أحد الأجناس الثلاثة التى فى الألوان نَمَسِيَا وسَدَسِيَا . فلما كانت الفصول مختلفة كان اللون اسما مشتركا . ثم النوع لا يكون فصلا ألبتة لما هو نوع ، ولا الفصل نوعا له . فإذا كان كذلك ، فإن كان أحدهما نوعا والآخر فصلا ، فالاسم مشترك ؛ مثل الأبيض فى الألوان فإنه نوع ، وفى الأصوات فإنه فصل ، فإذا كانا مشتركين بالاسم . ولكن يجب أن ننظر أن هذا للبحث هل هو حقيقى أو بحسب المشهور ، فنقول :

أما ما يقال إن فصول الأعراض هى أنواعها ، فقد علمت فيما سلف أنه لا يجب أن تفهم من ذلك أن الفصل المنطقى للعرض هو بعينه نوعه ، بل تفهم أن معنى الفصل فى كل موضوع غير معنى النوع ، وأن الجنس ليس ألبتة جزءا من مفهوم الفصل ، وهو جزء دائما من مفهوم النوع ، لا شك فيه . لكن معنى ذلك أنه ليس يحتاج النوع الذى للبساط إلى أن يكون له فصل مجرد بسيط ، حتى يكون له حينئذ فصل منطقى مشتق منه ، بل الشيء الذى هو النوع فيها ، إنما يكون معنى الفصل المنطقى له لذاته ، يعنى أن البياض وما يجرى مجراه من البساط ليس مفرقا للبصر بتفريق يقتضى بشيء ، فيكون منهما شيء ذو تفريق هو المفرق ، بل يكون البياض بحيث يكون مفرقا للبصر لذاته ، لا كالناطق إذا كان ناطقا ينطق ، وإن كان ليس أنه مفرق للبصر هو أنه بياض ، إذ هو مفرق للبصر بمعنى أنه شيء مفرق للبصر ، وهو أنه بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر هو أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر إلا لونا فليس أنه شيء مفرق للبصر هو أنه لون مفرق للبصر ، فإنه ليس كل ما لا يوجد الشيء إلا ويكون

(٢) نَحْسِيَا : نحسا ؛ + وربيعا هـ || وسدسيا : — س || محسبا وسدسيا : أن بعضها ربعى وبعضها نحسى وبعضها سدسى د ، ن (٣) البتة : — س || فإذا س وإذاس (٤) مشترك : المشترك م (٥) الأصوات : الأصول م (٥) ولكن : لكن هـ (٧) أنه : أن ن (٨) المنطق : المنطق س (٩) وأن : فان سا هـ (١٠) مفهوم النوع : المفهوم للنوع د ؛ المفهوم ن || شك : يشك ن (١١) له : — ن || مشتق : — هـ (١٢) فيها : + أنه م (١٢) يعنى : معنى س ، || يجرى : جرى ب ؛ — هـ (١٣) يقتضى : يقتضى م (١٣) شيء : — هـ (١٤) لا : — ن || إذ : إذا د ، ن هـ (١٥) وإن : فان ب || مفرق : يفرق ب هـ (١٦) وهو : هوب ، سا || أنه : — د ، ن || بياض : + إذ هوب ، سا هـ (١٦—١٧) بياض . . . مفرق للبصر : إن كان لا يوجد المفرق للبصر بمعنى أنه شيء مفرق للبصر هو بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر (١٦) هو أنه إن : وأنه إن د ، س م ، ن || لونا : لونها م (١٧) فانه ليس كل ما : وليس كل ما د ، ن هـ || ويكون : + له إذ يكون د

- هو ويجب أن يكون داخلا في مفهومه ومقوما لماهيته . وقد علمت هذا فيما سلف .
- فهذا الحكم إذن لا يوجب ما ظنوه من أن يكون نوع البسائط هو بعينه فصله في المعنى والمفهوم . ولهذا لا يحسن أن يقال : اللون البياض ، كما يصح أن يقال اللون المفرق للبصر . فلا يجب أن يقال قد يكون الفصل نوعا يحاول بذلك إبطال هذا الموضع ، وإخراجه من الحقيقي ، وخصوصا ما قيل مع ذلك . لكن النوع لا يكون فصلا ألبتة ؛ وهذا يوجب أن ينعكس فلا يكون فصل نوعا ألبتة ، أو يقال إن هذا في أنواع الجواهر وفصولها . وكيف والأمثلة جاءت لغيرها ؛ بل يجب أن تعلم أن الفصل المنطقي لا يكون ألبتة نوعا لشيء إلا على وجه ما لفصل منطقي آخر ، وهو الذي يكون له مكان جنس . وكثيرا ما يكون ذلك الذي كالجنس فصلا للجنس الأعلى الذي فيه الشيء . مثاله الحساس ، ومعناه شيء ذوحس ، فإنه نوع من المدرك الذي هو شيء ذو إدراك . وقد علمت أن مثل هذا كيف يدخل في المقولات وكيف لا يدخل فيها . وأما ما هو نوع من مقولة من المقولات ، فليس هو ألبتة فصلا لشيء على أنه فصل منطقي ؛ بل يكون فصلا لشيء على أنه فصل بسيط ؛ والكلام ههنا في الفصل المنطقي ؛ فليس شيء من الفصول المنطقية نوعا لشيء من المقولات ، وبالعكس ليس شيء من أنواع المقولات فصلا منطقيا لشيء . وإنما قلنا إن الاعتبار ههنا مصروف إلى الفصل المنطقي ، لأن المثال الذي ههنا هو الحاد ، وهو محمول على الصوت ، من غير اشتقاق ، فيقال : صوت حاد . ولا كذلك الفصل البسيط ، فإنه إنما كما علمت بأن يشتق منه .

واعلم أنه وإن لم يكن للفصول المنطقية في الأمور البسيطة فصول بسيطة وجودا ، فإنه

-
- (٢) ما : مام ، ه || يكون — س || هو : هي س ، سا (٣) والمفهوم : المفهوم س || يحسن : يصح د ، ن || اللون البياض : لون بياض د ، ن | البياض : لياض سا || اللون المفرق : لون مفرق د ، ن (٤) فلا : ولا د ، ن || يحاول : يحاربه ب ، سا ، بحلول م (٥) وإخراجه : أخرج د ، س ، ن || قيل : قبل م (٦) هذا : زيدام (٨) مكان : وكان د ؛ إمكان س ، سا (٩) ذلك الذي كالجنس : — د ، ن || للجنس : — ه (١١) في المقولات وكيف لا يدخل : — م || من : — سا (١٣) شيء : — سا نوما : نوع س (١٥) مصروف : مصروفا م || هو : وهو د ، م ، ن || وهو : — هو د ، م (١٨) وإن : إن ب || وجودا : وجود سا ، م

قد يقال ذلك على سبيل التفهيم قولا ، فيقال : لون له تفریق البصر . فلا يجب أن تظن أنه
يعنى به التفریق بالفعل ، فإن ذلك ليس فصلا . ولا يجب أن تفهم منه أن في طباعه شيئا
هو التفریق مقترن بالشبهة حتى يكون مجموعهما المفرق كالرياض المقترن بالشبهة ، حتى
يكون مجموعهما الأبيض ، ثم يوصف به الجسم ؛ بل إنما يقال ذلك على سبيل التفهيم
والجواز . ويجب أيضا أن تعلم أنه إذا كان أحد المعنيين المفهومين من الثاني نوعا والآخر
جنسا ، فإن اللفظ مشترك ؛ وكذلك إذا كان أحدهما جنسا ، والآخر فصلا . وكذلك إذا
كانا فصلين جنسين مختلفين في العموم . لكن أمثال هذه المشتركات قد يدل بها على شيء
واحد بالذات أو بالعدد من جهتين ؛ وقد سمعت أمثلة هذا صراحا .

وأما الأداة التي بعد هذا مما لا بد للجدلى من الارتياض به وفيه ، فالاعتدال على أخذ
الفصول بين الأشياء ، فإنه بذلك يفرق بين الأمور المتشابهة الأحكام ، ويطلب هذه
الملكية بين الأمور المتجانسة بل المتشابهة جدا ؛ وأفضل ذلك ما كان في اعتبارات أحكام
شيء واحد . على أن البحث عن تباين أمور متشابهة الأجناس نافع جدا ، مثل التفریق
بين أحكام الحس وأحكام العلم . وأما الأشياء المتباعدة جدا ، المختلفة الأجناس ، التي
لا تشابه فيها في طباعها ولا في أجناسها ولا موضوعاتها ، فإن اعتبار الفروق بينها كأنه خوض
في تعرف أمر معلوم ، وذلك غير مفيد درية .

وأما الأداة الرابعة فهي الاعتدال على أخذ التشابه . ويجب أن يكون ذلك متطلبا
في الأشياء البعيدة الأجناس المختلفة جدا . فمن ذلك ما يكون معنى مفرد ، مثل تشابه
الجواهر ولكم في أنها لا ضد لها ، ومنه ما يكون بالنسبة ، كما يقال إن نسبة الحس إلى

(١) قد : — م ، هـ || البصر : للبصر هـ || أنه : إنما ب ، هـ ؛ أننا س (٢) به التفریق : بالتفریق ن
|| بالفعل : بالفعل ب || شيئا : شيء س (٣) بالشبهة : بالشبهه س ، هـ ؛ بالشبه م || مجموعهما :
بكون مجموعهما د ، ن || بالشبهة : بالشبهة س ، هـ ؛ بالشبه هـ (٦) وكذلك : فذلك د ؛ فذلك ن
(٧) قد : فلام || بها : — د ، ن (٩) الأداة : + الثالثة د ، ن || بعد هذا مما لا بد : ما
د ، ن || به وفيه : بها وفيها د ، ن (١٠) الفصول بين : للفصول من بين هـ || بذلك : — س ||
يفرق : مفرق ب ، س ، م ، هـ || يفرق : + لا بد (١١) وأفضل ذلك : وأفضلها م ||
اعتبارات : اعتبار د ، ن (١٢) نافع : + أنا هـ || جدا : أيضا د ، ن (١٤) الفروق :
الفرق س || خوض : حرض د ؛ حرص ن ، هـ (١٥) تعرف : تعريف ن || أمر : أمور ن || مفيد
درية : معتد له به د ؛ مقتدر به م ؛ معتد به ن (١٦) فهي : فهو د ، س ، ن (١٨) أنها : أنها

المحسوس هي نسبة العلم إلى المعلوم، أو نسبة البياض إلى البصر كنسبة السواد إليه، أو نسبة البصر إلى البياض كنسبة البصر إلى السواد، ونسبة العقل إلى الخيال كنسبة الخيال إلى الحس.

وبالجملة إما أن لا يكون في الحدود مشترك، أو يكون مشترك واحد في كليهما منسوب أو في كليهما منسوب إليه، أو في أحدهما منسوب وفي الآخر منسوب إليه. ويجب أن يكون هذا كله في الأشياء المتبادلة. وأيضا فإن الأشياء المتجانسة إذا كانت بعد التجانس متباينة جدا، كالإنسان والثور، وكالبياض والسواد، فإن ارتياد ما يجمعهما بعد التجانس نافع في الدرجة.

(٢) ونسبة : أو نسبة د ، ن (٥) ويجب : أو يجهده د ، ن (٦) جدا : هذا س ||
والثور : واللون س || وكالبياض : والبياض س || يجمعهما : يجمعها د ، ن ، هـ

الفصل العاشر

فصل (ى) فى منافع هذه الآلات

فالأداة الأولى نافعة فى أن يكفى المحيىب والسائل المُلَاجَبة فيما لا خلاف فيه ؛ فربما كان ما يقوله المحيىب غير قابل فى المعنى لما يسوق إليه السائل كلامه ، كمثل كثير مما وقع الخلاف فيه بين الخطباء والمشاغبين فى زماننا ، إذ يقول أحدهم : ”إن الله يرى“ ، ويقول الآخر : ”إن الله لا يرى“ . والذي يقول : إن الله لا يرى ، يعنى به أنه ليس مدركا بالبصر لإدراك شئ مقابل ذى كيفية ؛ والآخر يسلم هذا لو صرح به له ، لكنه يقول : ”يُرى“ ويعنى به معنى آخر لا يقدر على النطق به ؛ ثم يتشاغبان على المعنى . وكذلك إذا قال أحدهما : ”كلام الله مخلوق“ وعنى به هذا المسموع ، وقال الآخر : ”كلام الله غير مخلوق“ ويعنى به شئنا آخر غير ذلك لا يتصوره ولا يصوره للآخر ؛ ثم يتشاغبان . والافتدال على تفصيل الاسم المشترك يعين فى هذا الباب معونة ، نظيمة ، ويكفى الحاج فيما لا يهم .

وأياضا فلأن المحيىب إذا كان يعرف حال ”لفظ المشترك“ ؛ ثم أخذ السائل بمعنى واحد أهله للعبث به والسخرية منه ؛ فكثيرا ما يحاول أن يقيس على معنى فيصرف العبارة عنه إلى معنى آخر وهو لا يشعر به .

وأياضا فلأننا نقدر بذلك على التحرز من أن تجرى علينا مغالطة باستعمل اللفظ المشترك المغالطة التى سندل على وجودها فى الفن الذى يلي هذا الفن .

(٢) هذه : — ن (٣) فالأداة : والأداة د ، س ، ن ؛ فاداة س (٤) السائل : المسائل سا (٥) والمشاغبين : والمشاغبين د ، س ، ن ؛ زماننا : + هذام || أحدهم : أحدهما د ، ن (٦) يعنى : ويعنى ب ، س ، م || أنه : — د ، ن (٧) مقابل : مقابلا س ، م || له : — د ، ن (٩) الله : + غير ب ، س || به : — د ، ن (١٠) به : — د ، ن || غير ذلك — د ، س ، ن || للآخر : الآخر ب ، د || والافتدال : فالافتدال د ، س ، م (١١) يعين : يعين ن (١٢) السائل : للسائل س ، م || بمعنى : كعنى د ، ن ؛ والمعنى م (١٣) يحاول : يحاول م || على : — س || فيصرف : فيصرف ب ، س || مِبارة : للعبارة س (١٤) معنى : — د ، س ، م ، د || : — س ، م ، م (١٥) نقدر : د || مشترك : المشتركة (١٦) المغالطة : — ن

وإن شئنا أن نغالط غيرنا على سبيل القياس الامتحاني أمكننا ؛ فإنه يصلح لنا أيضا أحيانا أن نستعمل المغالطة ونمتحن بها قوة الجدل ، كما يصلح أن نستعملها فنعلم به قوة المتعلمين .

- وأیضا فإن كثيرا من الآراء المدنية قد يعلم المدير للدينة كنه الحق فيها ، ويكون الأصلح أن يعتقد الجمهور خلافه ، وأن يقنعوا أو يقنع الجدليون منهم فيه بالأقوال الجدلية . فإن نبغ فيهم من لا يصلح للتدرج ، وكان مع ذلك قوى الجدل قوى الخاطر ؛ مقتدرا على ما يبني على المشهور ، فطنا بما في المشهور من العوارف فطنة طبيعية ، لم يؤمن أن تعود محاجته بوبال . فيجب أن يتوخى معه كل وجه من الإلزام ، فربما نفقت معه المغالطة ، كما وقع لسقراط مع "تراسوماخوس" حين تجادلا في أمر العدل ، إذ غالطه "سقراط" باسم مشترك فأخذه . وليس يتنفع بذلك المحجب وحده ، ولا السائل وحده ؛ فإن كلا الفريقين ينتفعان به .

أما المحجب فإذا تسلط عليه السائل بقياس يعمل على ما يحسبه مقابل وضع المحجب ، ويكون مقابله في المعنى غيره ، فإذا بين له ذلك أوضح عجزه وعرف قصوره .

- وأما السائل فإن يغالط المحجب بذلك إذا كان بعيدا عن تمييز معاني الاسم المشترك ، فيكون للسائل في ذلك وجهان من المنفعة : أحدهما أنه إن شاء أعلم آخر الأمر عجز المحجب ، والآخر أن يكون السائل لا يحضره قياس على مقابل وضع المحجب ، فيأتي بقياس على مقابل ما يشاركه في الاسم مكانه ؛ وإنما يمكن هذا فيما لا يكون الحكم على جميع معاني الاسم المشترك فيه واحدا ، لا كما الحال عليه في قولنا : "كل من جسم" ، فإن للمحجب

(٢) فنعلم : نعلم سا || به : بهاد ، ن || فنعلم به : فنمتحن ه (٣) المتعلمين : التعليمس ؛
التعليميين سا (٤) وأيضا : — س || امدية : لدينة ب ، سا || لدينة — س ، سا ، ه || لدينة كه : — م
(٤) ويكون : وقد يكون د ، ن (٥) أو يقنع : ويقنع سا || فان : وإن سا || نبغ : +
منهم سا ، م || فيهم : منهم ب ، د ؛ ففهم م (٦) وكان : فكان س (٧) فطنا بما في
المشهور : — ه (٧) العوارف : العوارس ؛ الفوارق ن || يؤمن : + من س (٨) وجه :
واحد س (١٠) فأخذه : فألجده د || ينتفع : ينتفع سا (١٢) يعمل : يعلم ب (١٣) المعنى :
معنى م (١٤) وأما : فأما س || يغالط : تغاليط م || لذا : لاذب (١٥) أعلم : علم ه
(١٨) حين : غيرم

جبلت أو للسائل أن يقول : إن حكم ما ذكرت أنك حملت عليه القياس بحكم المعنى ، وإنما أنصر المعنيين جميعا نصرة واحدة . أو بقول السائل : أنا أقصد مقابل كذا ، وهو عندك في الحكم على حكم الآخر الذي ظننت أنى غلطت في إيراد القياس على مقابله ، بل كلاهما عندك سواء ، فيسقط بهذا للتشجيع والتعجيز . وعلى أن النفع يقل في انتقال للسائل من مقابل المطلوب إلى مقابل مشاركة ؛ إذا كان حكمهما سواء . بل إنما ينتفع بهذا إذا كان حكم الأمرين مختلفا .

وبالجملة فإن هذا مغالطة ، وليس عدلا في الجدل ، ولا يحسن أن يشتغل به الجدل إلا في مثل العذر الذي أوضحناه ، وذلك إذا أحس بقصور من نفسه من مقاومة الخصم ؛ وكان غرضه في مقاومته مصلحة ؛ ووجد لنفسه فرجا ووصولا إلى الغرض مما متعلقان باستعمال اللفظ المشترك ؛ إذ الغرض في مثل ذلك ليس بيان الحق ، بل المصلحة .

وأما الأداة المبنية على طلب الفصول فننفتحها في ارتياد المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات التي تصد قصد النظر في الواحد والغير ، إذا أريد إبطال الواحد وإثبات الغير . وتنفع أيضا في الحدود ، فإن كمال الحدود بالفصول .

وأما الأداة المبنية على طلب التشابه فننفع في الاستقراء ؛ إذ الاستقراء مبنى على طلب أمور متشابهة تحت كل وكلى آخر ؛ ليجمع أحد الكليين محولا على الآخر ؛ فإن كانت متباينة لم تنفع . وهذه المنفعة - على ما علمت - مشهورة لاحق ؛ وينتفع بها أيضا في القياسات الشرطية المتصلة ، ولكن منفعة مشهورة أيضا ، لا حقة .

وأما كيفية المنفعة المشهورة فيها فهي على وجهين : أحدهما ما يستعمله الجدل وغرضه ليس الخلف والتشجيع بل الاستقامة ، كقولهم : إن كان اللس يورد الملموس

(١) علمت : علمت د ، م ، هـ (٢) وإنما : وأنا د ، سا ، م ، ن || جميعا : مما س || نصرة : نصرة هـ (٣) في الحكم : + سواء م || الذي : التي م || غلطت : غلطت س (٤) النفع : الانتفاع د ، ن || يقل : يقال هـ || انتقال : ابتهاج م (٥) حكمهما : حكمها ب ، د ، سا ، هـ (٦) يشغل : يشغل سا (٨) العذر : القدر ن هـ (٩) الخصم : + بحال س (١٠) إذ : إذن سا (١٤) فتقع : تقع سا (١٤) إذ : إذا سا (١٥) ليجمع : فيجعل س (١٧) ولكن : - ن || منفعة : المنفعة م ، هـ (١٨) وأما كيفية : وإنما د ، ن || فهي : هي د ؛ فهو م (١٩) بل الاستقامة : بالاستقامة ب ، د ، ن

على اللامس ، فالإبصار يورد المبصر على المبصر . وهذا كلام جدلى كثيرا ما يكون مشهور القبول ، لكنه ليس بواجب ، أعنى أن يكون الحكم فى الشيء كالحكم فى شبيهه . لكنه إذا صار هذا الوجه من الاحتجاج مشهورا ومستعملا ، كان من العدل فى المشهور أن يطالب المخاطب بإيراد الفرق بينهما ، وأما فى الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك ، لأنه ليس يلزم فى الحق أن يكون حكم الشيء كحكم شبيهه ، بل هذا ممكن أن يكون ، ويمكن أن لا يكون ، فهو كنفس الدعوى . وإنما يلزم من طريق النظر الحق ما يلزم من مقدمات واجبة ، وإذا كانت المقدمات ليست واجبة فليس الكلام بقياس ، إذ ليس فيه مسلم وموضوع ، وقد علمت أن هذا كان شرط القياس فى أن يصير ما يلزم عنه لازما ، فيكون للمخاطب أن يقول ، ولم يجب أن يكون حكم المبصر كحكم اللامس وإن تشابها فى أنهما حاستان ، فما لم يتبين ذلك عليه بغير وجه المشابهة لم يجب .

وأما الذى فى طريق الخلف والتشنيع ، فكما يقوله قائلهم : لو جاز أن يكون كذا ، لجاز أن يكون كذا ، أعنى لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولا إلى خارج لجاز أن يرسل اللامس رسولا أيضا إلى الماهرس ، وتكون لفظة « لو » ههنا أحسن فى الاستعمال ، ولفظة « إن » هناك ، فإذا كان استعمال هذا عند جدلى فى زمان محمودا مشهورا ، كان من العدل فى الجدل أن يطالب الخصم بالفصل حتى يبين أنه لم جاز فى هذا دون ذلك ، وكان حينئذ إذا لم يبين بعد هذا ، إن كان هذا المأخذ صار مشهورا

(١) فالإبصار : والإبصار ، ن || على المبصر : — د || يكون : — م (٢) مشهور القبول : مشهورا لقبول سا || ليس : — س (٣) شبيهه : شبيهة د || لكنه إذا : فإذا ، ن || هذا : بهذا ه || ومستعملا : أو مستعملا د ، سا ، ن (٥) شبيهه : شبيهه د ، ن || ويمكن أن لا يكون : — س (٨) شرط القياس : شرطا لقياس ب ، س ، سا ، ه (١٠) فا : لماب ه ، ماد ، ن ، فلباس ه ، فلباس (١٠) يتبين : يبين ب ، سا ، ه (١٢) فكما : كاس (١٣) لجاز : جازد ، ن (١٤) أيضا : — د ، ن (١٥) فى زمان : زماناد ، ن ، زمان سا ، م ، ه || محمودا : محمودم ، ه (١٦) حتى : — ب (١٧) وكان : إذ كان د || إن : إذا س

(١١) هذا : — د

مقبولا ، فان المأخذ قد يصير مشهورا ، كما المقدمات قد تصير مشهورة . وأما في الحق فلا يلزم الخصم أن يجيب عن ذلك ألبتة ، بل يقول : ولم كان يجب إذا جاز شيء في شيء أن يجوز في شبيهه ، بل يجوز أن يكون حكم موجودا في شيء ، وغير موجود في أقرب الأشياء شهابه منه . وإذ ليست هذه المقدمة بمسلمة ، فليس قياسك بقياس يلزمي طلب الفصل فيه . وهب أني لست أقدر على الفصل فيه ، فإني برهانتك على وجوب التشابه فيه .

وقد ينفع هذا البحث في الحدود والرسوم ، لأن أول ما يجب أن يُطلب في الحدود هو الشيء المتشابه فيه ، لأن أول ما يُطلب هو الجنس ، والجنس أصل التشابه في الأمور الذاتية ، والرسوم قد يوجد فيها إما أجناس ، وإما بدل الأجناس أمور مناسبة للأجناس .

وأيا فإنه إن كان عندنا حد لشيء ما ، ولم يكن عندنا حد أو رسم لشيء آخر ، فربما كان ذلك الآخر شيئا بنيدا عنه جدا ، وكان مع ذلك يشابهه في أمر ، وذلك الأمر جزء حده أو رسمه ، ثم ما وراء ذلك فصوله ، فينبه من هناك على جنس ذلك الشيء الآخر ، ثم يقرب الأمر في ارتياد النصل . وهذا مثل مشابهة سكون الريح لركود البحر ، والوحدة للنقطة ، إذ كل واحد منهما مبدأ كم .

(١) مشهور : مشهورة س || كما المقدمات : كالمقدمات ه || كما المقدمات قد تصير مشهورة : — س (٢) شبيهه : شبهه د ، ن || في شبيهه بل يجوز : — م (٣) شيء : + غير م ، ه (٤) وغير : غير د ، ن || به : — ب ، د ، ن || منه : ومنه م ، ه || بمسألة : بمسألة سا ؛ مسلمة م (٥) وهب : هب د (٦) على : في د ، ن (٧) البحث : المبحث د ، ن (٧) الحدود هو : الحدود د ، ن || أول : — سا (٨) هو : هذا ه || والجنس : — س || أصل [كذا في ن] أم ب ، م ، سا ، م ، ه ؛ أمر د ، ن (١١) إن : إذاس (١٢) عنه جدا : عند حد د ، ن (١٣) فينبه : فينبه ب ، م ؛ مبنية س || هناك : ذلك ه (١٣) الآخر : — د ، ن || يقرب : يعرف ه || ارتياد : ارشاد د ، ن (١٤) ركود : ركود م || كم : — د ، ن

والجدليون إذا وجدوا عاما مثل هذا ، وجدوا جنسا ، أو ما هو في المشهور جنس ،
أو ما هو قائم في الرسوم مقام الجنس .

فهذه هي الآلات النافعة في اكتساب القُنية الجدلية ، ثم يليها الوقوف على المواضع .

(٢) في الرسوم مقام الجنس : مقام الجنس والاسم د ؛ مقام الجنس في الرسوم ن (٣) الآلات :
آلات م || المواضع : تمت المقالة الأولى : ب ، سا ن ؛ تمت المقالة الأولى من كتاب الجدل د ؛ تمت هذه
المقالة س ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السادس من الجُملة الأولى م ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السادس
بمجد الله ومه والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله أجمعين ه

المقالة الثانية

المقالة الثانية

وهي ستة فصول

الفصل الأول

فصل (١) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من جوهر الوضع

٥. إنا سنبتدئ في هذه المقالة بذكر المواضع ، سالكين فيه سبيل التعليم الأول ، فإن ما أثبت في التعليم الأول أثبت في سبيل جمع من غير أن يتعقب مرة أخرى للترتيب ، فإن جمع ذلك عجيب عظيم ، والشغل به ربما صرف عن معاودة التكلف لما هو طائد بحسن الرتبة دون الضرورة . فلو شاء شيء أن يرتب ما هو مواضع الإثبات والنفي المطلقين على حدة ، ويميزه عن الذي يخص العرض من حيث له الوجود العرضي ، لم يكن بما يتكلفه من ذلك بأس . وكذلك إن كان من المواضع شيء بينه وبين لفقه موضع كأنه ١٠. قريب بينهما ، فليتكلف أن يتكلف تغيير الحال فيه . على أن القطر تغنيه جودة الفهم عن الترتيب ، والبليل لا ينفعه الترتيب الحسن ، فنقول الآن :

المطالب التي تساق إليها المقاييس كلية وجزئية ، وما أثبت كليا أو أبطل بالكلية ، فقد يضمن الجزئية فيما فعله . والعرض فقد ثبت كليا ، وقد ثبت جزئيا ، ولا يبطله من حيث هو

(١) المقالة الثانية . . . الفصل الأول : المقالة الثانية من الفن السادس الفصل الأول ب : المقالة الثانية من الفن السادس د : المقالة الثانية من الفن السادس فيها ستة فصول الفصل الأول ب : المقالة الثانية ستة فصول الفصل الأول د : المقالة الثانية من الفن السادس من الجملة الأولى في المنطق وهي سبعة فصول الفصل الأول م (٤) المأخوذة : المأخوذس (٦) جمع : جميع د || أن : هـ (٧) جمع : جميع د ، س ، م || التكلف : التكليف سا ، م ، هـ (٨) شاء : — د ، م ، ن (٩) ويميزه : ويميزه ب ، م (٩) العرضي : العرض سا (١٠) يتكلفه : يتكلف سا ، م ، هـ || شيء : + وقع د ، ن (١١) فليتكلف : فليتكلف ب ، د ، ن || تغير : تغير د ، بغير م ، هـ || تغنيه : تغنيه م (٣) المطالب : إن المطالب د ، سا ، ن || وما : وأما هـ || أو أبطل : أو ما أبطل ب (١٤) فيما فعله : فيه د ، ن || فعله : يعلمه س ، + فيه م || فقد : قد د ، س ، ن || وقد : أو قد هـ

مرض سلبه جزئيا . وأما ما سواه فإن جميعه يحتاج أن يثبت كليا ؛ ويبطله أن لا يوجد في البعض . لكن الخاصة والحد يحتاجان أن يثبتا كليين ، وأن يبطلا عما سوى الموضوع إبطالا كليا . وأما العرض فممتنع أن يثبت معا كسا للموضوع ؛ فإنه حينئذ ينقلب خاصة ، لكن ذلك ينفع في إبطال العرض ، لكنه إذا أثبت أنه معاكس لم يكن عرضا ؛ لكن إثبات ذلك صعب جدا . فإذا كان العرض وجوده أقرب إلى أن يكون وجودا بلا زيادة تأكيد حتى يكفي أن يكون موجودا ، وإن لم يكن للجميع أو كان للجميع ولم يكن مقوما — وجميع ذلك لا يزيده معنى وجوديا على الوجود ؛ بل الزيادة هو إما أن لا يكون عاما ، وإما أن لا يكون مقوما ؛ وما أشبه ذلك — وكان ما وراء العرض يحتاج في أمره إلى نظر زائد ؛ وكان المحجب إذا نص أن الشيء جنس تكون نصرته له بعد أن يكون صلم له الوجود ؛ والسائل إذا خاصمه في أنه ليس بجنس إنما يخصمه المحاصمة الخاصة بأنه ليس بجنس إذا كان صلم له أنه موجود . وأما إذا ادعى في شيء أنه عرض فيكون قد أعطى أنه لا يضمن كونه عاما بل كونه عرضا ؛ فيكون في أكثر الأمر إنما يخصمه السائل في أن هذا ليس بموجود ، فضلا عن أن يكون غير عام . وأما أن يقول له هذا موجود ، ولكنه جنس لا عرض ، فهو مما يقع ندره . فكان إلحاق مواضع العرض في التعليم الأول بمواضع الإثبات المطلق مما له فائدة .

وعلى أن النظر في المحمولات التي هي أجناس وحدود وخواص نظران : أحدهما هل هي موجودة لموضوعاتها ، وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود ؛ وقد عرفت في مواضع أخرى ما في ذلك . والنظر الثاني في أن المحمول هل هو جنس ، أو هل هو حد ، أو

- (١) يوجد : يثبت م ، هـ (٢) يحتاجان : يحتاج ب ، س ، سا || عما : عملا سا
(٣) فمتنع : لم يخرب ، س || معاكسا : متعاكسا || خاصة : خاصة ب ، م (٤) لكنه : فإنه سا || لم يكن : فلا يكون د (٥) يكون : — د || تأكيد : تؤكد د ، ن (٧) لا : — ب ، س
(٩) له : لم سا ، م || يكون : — س (١٠) بأنه : فإنه د ، م ، ن || بجنس : يجب ب ، سا ، هـ || كان : — سا (١٣) فضلا : + من م + عزن ، هـ || ولكنه : لكنه د ، ن || لا عرض : — هـ (١٤) فهو : فهذا س ؛ هو هـ || فكان : وكان ب ، م ، هـ || بمواضع : بموضع د || المطلق : إلى الحق هـ (١٦) وحدود وخواص : وحدود وخواص س || نظران : يظن أن د ، ن || أحدهما : أحدهما د ؛ أحدها ن (١٧) هي : — هـ || لموضوعاتها : بموضوعاتها س
(١٨) أخرى : — س || والنظر الثاني : والثالث هـ

هل هو خاصة ، وهذا نظري عارض طبيعة ، لأن الجلسية — كما علمت — أمر ما يعرض للطبيعة الجلسية ، فيكون النظر في هذه المحمولات من جهة نظرا أخص من النظر في الوجود ، ونظرا في أنه هل الشيء عرض .

وقد ظن في هذا الموضع أن السائل مبطل ، والمبطل سالب . قيل : فلهذا قدم النظر في السلب الكلي في هذا الموضع على الإيجاب ؛ وهذا كذب وزيف ؛ فإنه كما أن المبطل للإيجاب يكون بالسلب ، كذلك المبطل لوضع سالب إنما يكون للإيجاب .

وأيا فإذ التعليم الأول لم يتعرض لتقديم السلب ، بل ذكر حديث إبطال ، إذ السائل إنما يقيس على الإبطال لما يقوله المحيبي . والإبطال الكلي فقد يكون بموجب جزئي ، وقد يكون بسالب جزئي ، وقد يكون بالكلي منهما جميعا .

- وقد ظن في أمر العرض شيء آخر ، وهو أن المجلس كالحَيوان إذا قيل كان محمولا على جوهر حيوان ، ودل على وجوده ؛ ثم الأيض لا يدل على وجود الثلج . ولم يعلموا أنه لقائل أن يقول : والحَيوان لا يدل على وجود الإنسان ، والأبيض يدل لا عمالة على وجود جوهر أبيض . وأما أنه لا يدل على ماهيته فشيء آخر ليس مفهوم هذا اللفظ . وكذلك ما قالوا إن العرض لا يدل على غير واحد دلالة لاترول ؛ فهو شيء آخر ليس مفهوم هذا اللفظ .

١٥

فأول المواضع المذكورة هو النظر فيما فرض عرضا للمحمول هل هو جنس أو حد أو خاصة له . فإن كان فليس عرضا له . وهذا كأنه بعد تسليم الوجود له ، وعند اعتبار نفس

(١) طبيعة : الطبيعة ه || كعلمت : — ب ؛ كقوله علمت سا ، م ، ه (٢) الجنسية : — سا ، م ، ه || نظرا : نظرد ، ن ، ه (٣) نظرا : نظرا ب ، م ؛ ونظرن (٤) سالب : سالب ا د || قيل : هل ب ؛ — د ، ن || فلهذا : ولهذا د ، ن (٥) الإيجاب : الإبطال د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || وهذا : هذا د || وزيف : وزع ه (٦) بالسلب : السلب م || كذلك : وكذلك س || إنما : — د (٧) التعليم : المعلم ه ؛ المعلم || السلب : — البتة د (٨) والأبطال : فالإبطال ب ، م (٩) وقد يكون بسالب جزئي : — د || سالب : سالب سا (١٠) إذا : — ما س || كان : — ساد ه (١١) — (١٠—١٢) إذا . . . والحَيوان : — م (١١) الثلج : الملح سا || أنه : أن س (١٤) غير : — غير م (١٤—١٥) وكذلك . . . اللفظ : — سا (١٦) عرضا : عرض ن || للمحمول : الموضوع ب (١٦—١٧) عرضا . . . فليس : — سا

العرضية التي هي لاحالة غير هذه المعاني الأخرى . ومثال هذا أن يقول قائل : إن البياض عرض له أن كان لونا ، وإنما اللون جنسه . وكذلك لو قال قائل : عرض للعمالة أن تكون فضيلة ، ففارة يقع الغلط من الوجه الذي قلنا ، وتارة بأن يجعل المجلس لا محولا بالنواظر بالاشتقاق ، كالأعراض ، فيقال : إن البياض تلون ، وإن المشي تحرك ، وإن النالة تغير . ولو كان اللون خاصة للبياض ، لما كان مانع يمنع أن يشتق من بسيطها الاسم . لكن أمثال هذه الأشياء أهم من موضوعاتها ، فليست أيضا بخواص .

وهذا الموضوع برهاني ، والقياس عليه من الشكل الثاني ، ويصلح للإبطال ، ومن وجه أيضا للإثبات . أما الإبطال فإنه يقال مثلا : محمول كذا جنس للوضوع ؛ ولا شيء مما هو عرض للوضوع بجنس له ، فيكتفى في الإبطال بقياس واحد .

وأما في الإثبات فيحتاج إلى مقدمات كثيرة بالقوة ، حتى يقال : كذا ليس بجنس ، ولا أحد ، ولا خاصة ، وكل ما ليس بكذا ولا كذا ، فهو عرض . لكن هذه القياسات بالحقيقة مركبة من منفصلات كثيرة ، كأنه قال : كذا إما أن يكون جنسا أو فصلا أو خاصة أو شيئا آخر ؛ ثم يستثنى فيقول : لكنه ليس بجنس ؛ فينتج : لكنه كذا أو كذا ؛ ثم يستثنى مرة أخرى حتى يبقى واحد . إلا أنهم يستعملون الاستثناءات كصغرى واحدة ، ثم يجعلون الكبرى مقدمة موضوعها مركب من محمولات الاستثناءات ، وينتجون . ومع هذا فإن الأولى بهذا الموضع أن يكون معدا نحو الإبطال .

وموضع آخر معد نحو الهلية بالذات ؛ وقد يمكن أن يجعل معدا نحو اعتبار العرضية ؛ وهو مأخوذ من اعتبار الموضوع في المسألة بأن يقسم إلى أنواعه وأصنافه القريبة منه أولا ،

(١) الأخرى : + عرضا ، ن (٤) تلون ؛ لون ه (٥) تغير ؛ تقرب د ، ن ؛ تقرب ص || للبياض والبياض د ، ن (٦) لكن ؛ في بخ || فليست ؛ فليس س (٧) ومن ؛ من س (٨) أما ؛ وأما س || الإبطال ؛ لايجال ، س ، ن || أما الإبطال ؛ — م (١٠) الإثبات ؛ للإثبات د ، س ، ن (١١) لكن ؛ ولكن ، ن (١٢) إما ؛ وإما س (١٣) لكنه ؛ أنه س ؛ + ليس بجنس د ؛ + ليس ه (١٤) حتى ؛ — س || واحد ؛ واحدا د ، م ، ن ، ه ' إلا أنهم ؛ لكنهم د ، ن || كصغرى ؛ كصغرى ه (١٥) موضوعها مركب من ؛ موضوع د ، م ، ن || مع ؛ مع د ، س (١٦) معدا ؛ — س (١٨) المسألة ؛ المسألة د || إلى ؛ مل ب

لئلا يتشوش بالوقوع إلى الكثرة دفعة ، بل يجب أن يكون الابتداء بالقسمة مما هو أقل ، ثم يتدرج إلى ما هو أكثر ، فيقسم أيضا جزئيات الجزئيات القرينة ، ويوقف عند الحد الذي إذا تجوز وقع في الأشخاص ، مثل ١٠ لو كانت المسألة أنه : هل العلم بالتقابلات واحد؟ فيقسمها أولا إلى الأربع ثم يقسم الأربع إلى جزئياتها ، فيقسم الأضداد إلى العدل والبحور وما أشبه ذلك ، ويقسم المتضايقات إلى الضعف والنصف وما أشبه ذلك ؛ والعدم والملكة إلى العمى والبصر وما يشبههما ؛ ويقسم التقيض إلى قولنا ، الشيء كذا وقولنا ليس كذا ؛ وإلى البسيط كقولنا : إنسان ولا إنسان ، والمركب كقولنا : هو إنسان ليس هو بإنسان ؛ على ما علمت .

فتأمل ، فإن كان المحمول غير موجود في شيء منها ، وكان الدعوى جزئيا موجبا ، أثبتنا بالقياس على نقيضه ، أو كان غير موجود في بعضه وكان الدعوى كليا موجبا ، أثبتنا بالقياس على الجزئي السالب ؛ وهذا للإبطال .

وأیضا إن وجدنا الحكم مستمرا في جميعه أثبتنا بالقياس على كلي موجب ، أو وجدناه مستمرا في بعضه أثبتنا بالقياس على الجزئي الموجب ؛ فصلاح هذا للإثبات والإبطال .

فإن كان الدعوى كليا موجبا ، وكان الأمر موجودا في كل الموضوعات أو أكثرها ، فإن الأكثر في الجدل كالكلي ، ثم لم يظهر عناد جزئي سالب ؛ أو كان الدعوى كليا سالبا وكان السلب مستمرا في الكل أو في الأكثر ، ثم لم يظهر عناد لجزئي موجب ، فعليك أن تسلم ولا تجادل . فإنك إذا جادلت من غير مناقضة تجددها ، كنت أهلا لأن يضحك منك .

(١) بالقسمة : والقسمة ن || أقل : أولد (٢) الجزئيات : م — (٣) إذا : ب —
|| وقع : أرفع م || أنه : ه — (٤) ثم يقسم الأربع : س — (٥) المتضايقات :
المتضايقات س (٦) وإلى : أولد ، سا ، ه || إنسان : الإنسان د || ولا : لام
(٩) قتأمل : قتأمل ب ، ه || فإن : إن ب ، م || أثبتنا : ه — || (٩-١٠) جزئيا
الدعوى ، د — (١١) وهذا : وهذا د م (١٢) كلي : كل د ، م ، ه || أو وجدناه :
وجدناه ب || أو وجدناه مستمرا : د ، د ن || الموجب : م — || فصلاح : فصلاح س ، سا
(٤) أكثرها : أكثر س ، م (١٥) الأكثر : م — || كالكلي ثم : كان كليا : ب ، د ، ن
|| عناد : بعدان د ، عا ه || جزئي : بجزئي س ، م ؛ والجزئي ه || سالب : السالب ه
(١٦) أرفى الأكثر : رفى الأكثر د ، م ، ن ، ه ؛ والأكثر سا || ثم : ب ، د ، م
|| عناد : عناد د || لجزئي : بجزئي د ، س ، سا ؛ الجزئي ن (١٧) إذا : إن د ، س ، سا ، د ، م ، ه

فقول : إن هذا الموضع إنما يكون برهانيا بعد أن تكون الجزئيات كلها قد رتبتم فلم يفلت شيء ، ثم يكون المحمول من الإيجاب والسلب على كلية كل جزئى .

أما الذى تؤدى إليه بقسمة أولى أو بقسمة ثانية ، فإنه لا بأس فى أن يكون الحكم أعرف فى الجزئيات منه فى الكلى ، وأن يتوصل من الجزئيات إلى الكلى ، لكنه من شرطه أن لا يكون كل نوع أو صنف مما انتهت إليه القسمة محمولا فيه الإيجاب والسلب إلا باستقراء الأشخاص ، فإن ذلك لا يفنى ولا ينتهى ، اللهم إلا أن يكون تتبع الجزئيات الشخصية على سبيل التجربة الموقعة للتصديق الكلى المعروف حالها فى كتاب "القياس" ، حينئذ يصلح هذا النظر .

فأما إذا لم يكن الحكم على كلية جزئى جزئى مما هو تحت الكلى الأول الأعم بيناً ، من هير الفات إلى جزئياته الشخصية التفاتا غير تجربى ، فإن هذه الطريقة لاتنفع فى البراهين . وإنما تنفع فى البراهين حيث تكون إما فى حكم الاستقراء التام ، أو فى حكم التجربة التى تقع فى كل نوع مما وقف عنده وقفا بالغا ، وهذا مما يقع فى القليل .

وأما المخاطب التعليمى ، فإذا أورد عليه أكثر جزئيات الأمر ، وكان الحكم فيها مستمرا — لكن المعلم الأول لم يبين أن ذلك فى الكل ، بحيث ولا شاذ واحد — كان من العدل أن لا يسلم المقدمة للحجب ، وأن ينكرها من غير أن يلزمه الإتيان بعناد البتة ، فإن الحق ليس يتبين له بسبب أنه يجد معاندة أو لا يجد . فإنه إذا كان لا يجد هو معاندة للحكم ، فليس

(٢) من : فى د ، ن (٣) أما : وأما س || أولى : أوليه ه || فإنه لا : فلا د ، ن || فإنه : — سا (٤) الكلى : الكليات ه (٥) أو صنف : أو كل صنف د ، ن || إليه : — د ، ن || محمولا : محمول ب ، مجهولا د س ، سا ، م ، ن || إلا : — د ، ن (٦) باستقراء : الاستقراء م || يفنى ولا : — د (٧) المعروف : المعروف س ، سا ، م ، ن || القياس : البرهان نج (٩) كلية : — ه || جزئى جزئى : جزئى م ، جزئى جزئيا ن || هو : — سا || الأول : — سا || الأعم : أعم د ، ن (١٠) التفاتا : التفات د ، ن || غير : من سا ه || تجربى : بجزئى د ، سا ، م ، ن || البراهين : البرهان م (١١) وإنما تنفع فى البراهين : — م || حيث : بحيث د ، ن || التجربة : تجربة سا || التى : — ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (١٢) وقف : يقف س || يقع : وقع د (٣) وما المخاطب : والمخاطب د ، ن (١٤) المعلم : الأول د || من : فن سا ، م (١٥) يلزمه : يلزمها ه (١٦) يتبين : يتبين ب ، م || لا يجد : لا يجد د ، ن || للحكم : — د ، ن

يجب أن لا يكون في نفس الأمر له معاند . وإذا جاز أن يكون في نفس الأمر معاندة جاز عنده أن لا يكون الحكم الكلي حقا في نفس الأمر، وإن كان حقا في الأكثر . فإذا جاز ذلك عنده ، لم يكن التسليم مما يلزمه ، فلم تكن نتيجة القياس مما يلزمه ، فلم يكن تعليم .

وأما في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقايات أوليات بيئة ، بل مما هو بين في المشهور . وأكثر بيان المقدمات في المشهور ؛ إنما هو في الاستقراء ؛ فإذا أتى باستقراء يعم الأكثر ، فقد أتى بالقانون الجدلي . فإن وجد المخاطب ما يعانده به ، فقد ناقض المقدمة الكلية ؛ وإن لم يجد ، بل وجد استمرارا ، قِيلَ ما في حكم الجدل أن يقبل . فأما إن قال : لأقبل ، ومع ذلك فليس عندي عناد ؛ بل أنا عاجز عن المناقضة ، فقد تعرض لأن يسخر منه . فهذا الموضوع معد نحو الإثبات والإبطال المطلق من هذا الوجه .

وأما أنه كيف يكون معدا نحو العرض ، فإن يجعل النظر في المحمول ليس على أنه محمول ١٠ مطلقا ، بل على أنه موجود عرضا في الكل والأكثر ، أو ليس مرجودا عرضا في شيء أو في الأكثر .

وموضع ثالث شبيه بهذا الموضوع في شيء ، ويخالفه في شيء . أما مشابهته لما مضى ، فإنه تتبع لآحاد كثيرة . وأما مخالفته فلأنه تتبع لآحاد كثيرة ، هي أجزاء الحد الأول ، فقد كان تتبع لآحاد كثيرة وهي جزئيات الموضوع . وأيضا ، فإن الأول كان التتبع فيه ١٥ مخصوصا بجانب الموضوع . وأما هذا فإن التتبع فيه غير مخصوص بأحد الجانبين وحده .

(١) لا : — م || معاند : معاندة م || الأمر : — د ، ن (٢) وإن : فإن سا ، ن || فإذا : وإذا د ، س ، م ، ن ، هـ (٣) لم يكن التسليم مما يلزمه : — س || بما : فياسا (٤) بما : — ب (٥) إنما : — سا (٦) بالقانون : بالقياس د ، ن || المخاطب : + معانده فقد أتى بالقانون الجدلي وإن وجد المخاطب بخ || يعانده : يعانده د (٧) وإن : فإن د ، ن || استمرارا : استمراره || حكم : الحكم هـ || الجدل : الجدلي سا ، هـ || استمرارا الجدل : — (٨) لأن : لاس (٩) فهذا : بهذا سا || معد : معه سا ؛ بعده (١٠) العرض : العرضية س || المحمول : المحمول ن || على أنه : على سبيل أنه م (١٣) شبيه : يشبه س ، م ، هـ || مشابهة : مشابهة م (١٤) فإنه : فلائنه ؛ فلان || فلائنه : فلائنه ؛ فلان || الأول : والأول ب ، س ؛ سا || فقد : قدم ؛ وقدن (١٥) يتبع : تتباس ؛ تبعام || وهي : هي د ، ن ، هـ ، || فإن : + كان || كان : — د || التتبع : التتبع د (١٦) وأما هذا فإن النتيجة : وهذا فإن الشئ د ؛ وهذا فإن التتبع ن

وأما نفس الموضع ، فإن يورد حد كل واحد من الموضوع والمحمول ويحلل إلى أجزائه ، ويطلب هل في الأجزاء ما يمنع وجود المحمول للموضوع ، فإنه إما كان جزء من حد أحدهما متافيا للآخر ، بفعلية الحد متاف ، فالحدود متاف . مثال ذلك ، إن قال قائل غير مبال ولا متق : ” إن الله يظلم “ فنظرنا في شرح اسم الله تعالى ، وفي حد الظلم ، فوجد شرح اسم الله تعالى أنه : هو الموجود البرئ عن الانفعال والتغير ، المعطى لكل موجود وجوده . ونجد حد الظلم : أنه إضرار يصدر عن الشيء طوعا — وإن كان هناك شرط زائد فلا يحتاج الآن إليه — فنجد الإضرار تغيرا ما وتأثيرا بوجه . ونجد الله تعالى لا يصلح أن ينسب إليه تأثير الضرر فيه ، وتغيير الطارئ عليه إياه ، فيصير ذلك لنا سببا إلى إبطال الدعوى .

وكذلك إن قال قائل : ” إن الفاضل قد يحسد “ ، فننظر في حد الحسد ، فنجد أنه يلحق بسبب الشعور بحسن حال الأخيار ، ونجد الفاضل هو الذي يجري في الفعل والانفعال ، والتلذذ والتأذى ، على ما هو الجليل والعدل ، فيجب أن يكون الفاضل غير حسود .

وكذلك لو قال قائل : ” إن المنافس حسود “ ، ونجد المنافس بأنه هو المتألم لحسن حال من لا يستحق الخير من الأشرار ، فنعلم أن المنافس ليس بحسود .

إذا حللنا الحسد إلى أجزاء أولى ، ولم يخرج من الأجزاء ما نشعر معه بالمتافاة ، لم نقف ولم نقط ، بل لم نزل نحلل ونحلل حتى نلمح النافع في الفرض ؛ أضحى لم نزل نقبل على تحليل حد أجزاء الحد الأول ، ونستمر في الجاهلين كذلك إلى أن نقضى إلى أجزاء تبيننا على ذلك ، فنكون كلما حددنا حدا ، وأتينا بتفصيل مركب لا محالة من مفردات هي أسماء وألفاظ بسيطة ، أتبنا بدل المفرد بقول . فإن هذا الصنيع يسهل لنا سبيل إدراك المطلوب ، إما

(١) الموضع : الموضوع س ، ن ، هـ (٢) للآخر : لله الأكرم (٤) ولا متق : هـ
 || وفي ا ف س (٧) ما : — س || وتأثيرا : — د ، ن || ونجد الله تعالى : والله س
 (٨) عليه : — كان هناك شرط زائد فلا يحتاج الآن إليه فنجد الإضرار م (٩) فننظر : فظنر ما
 (١٠) بحسن : لحسن ب ، س (١٢) وكذلك : ولذلك هـ || المنافس : — هـ هو س
 || وكذلك : حسود : — م || بأنه : — د ، ن || لحسن : — بحسن م (١٤) أول : أول س
 || قف : — نقف : — ما (١٥) ولم نقط : — د || نزل : — سا (١٦) تبيننا : تبين هـ
 (١٧) كلف : — كل ما م || وألفاظ : — ألفاظ د (١٨) يقول : — قول د ، ن ؛ يقول هـ
 || الصنيع : السبيل س || سبيل : سبيلا إلى س || المطلوب : المطلوبات م

من نفس أجزاء الحد كما عرفنا ، وإما من لوازم أجزاء الحد . فلأنه ربما نتأدى إلى جزء حد يكون له لازم بين الزوم ، ويكون بين المناقاة للجانب الآخر . وهذا الموضع نافع في الإبطال في ظاهره ، وظاهره معد نحو الهلية . وهو موضع نافع في البراهين أيضا .

- وموضع آخر يشبه هذا الموضع ، ويشبه الأول ، وهو أن يكون الحدلى يضع المقدمات التي يريد بها ، يأخذ في مقاومتها يطلب العناد ، فينتفع بذلك منفعتين : إحداهما أنه من حيث هو جدلى له أن يقف على المقابلات ، فيكون له بما فطن له من المقاومة أن تبطل المقدمة الحاصلة له عندما يحتاج أن يستعمل نقيضا في قياس آخر يسوق إلى تصحيح وضع يقابل الوضع الذي يصحح بذلك . وأيضا فيكون له أن يحتز بالشروط التي إذا اشترطت في المقدمة لم توجد لها مقاومة ، فيستعملها — عندما يستعملها — على الجهة التي ينتفع بها في أمان من نقضها . وهذا الموضع من حيث هو تتبع للجزئيات ، فيشبهه ماسلف ، ومن حيث إن الغرض فيه وجود موضع واحد مشترك للقياس على متقابلين يخالفه . وبالجمله جهة اعتباره غير جهة اعتبار الموضع السالف . وهذا الموضع جدلى جدا .

(٢) لازم : لوازم من (٤) يشبه : أيضا س (٥) إحداهما : أحدهما ب ، د ، س ، ن ، هـ (٦) المقابلات : المقابلات ب ، د ، س ، هـ ، ن ، د ، س ، ن ، هـ (٧) عندما : عندما م || عندما يحتاج أن يستعمل : ويستعمل د ، ن || يسوق : يسوق س — هـ (٨) يقابل : يقال م || بذلك : بهاد ، ن || اشترطت : اشترطت م (٩) عندما يستعملها : — ن || الجهة : الجهة س ، بالجملة م (١٠) نقضها : نقضها د ، ن ، بعضها م ، هـ || الموضع : الوضع ن || ومن : من د ، ن (١١) موضع : وضع م (١٢) غير : وغير د ، ن هـ || اعتبار : اعتباره ن

الفصل الثانى

فصل (ب) فى مثل ذلك

وموضع معد نحو اعتبار اللفظ ، ونافع فى الإثبات والإبطال جميعا ؛ وهو أنه إن كان لم يأت للمعنى بالاسم المشهور له ، بل اخترع من نفسه اسما ، إما على سبيل اشتراك فيه ، إذ كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم آخر ، أو على سبيل ابتداع اسم إن كان ليس له عند الجمهور دلالة ، فإنه يبطل عليه قوله ، ويقال له : إن اللفظ الذى أتيت به باطل ، لأن الواجب علينا اتباع الجمهور فى التسمية للعانى ، وإن كان لا يلزمنا اتباعهم فى إيقاع ذلك الاسم بذلك المعنى ، على ما يظن داخل تحت المعنى .

ونحن نخالفه ؛ فإن التسمية على وجهين : تسمية بغير واسطة ، وتسمية بواسطة .
والتسمية بغير واسطة كتسمية معنى الحيوان حيوانا ، والمعنى الفاعل للصحة مصحبا ؛ وهذا إلى الجمهور . وتسمية بواسطة ، كتسمية العلاج الفلانى مصحبا ، والجسم الفلانى حيوانا ؛ وذلك بأن يجعل الشئ داخل تحت المعنى الذى له الاسم أولا ؛ وليس هذا إلى الجمهور . فإن العامة إذا سموا مفيد الصحة مصحبا تبعناهم ؛ فإن قالوا : إن الاستفراغ قبل النضج فى الأمراض الحارة والمزمنة مصحح ، لم تبعهم . فإذا لنا أن نبطل قول من يأتى باللفظ الغير الدال على المعنى فى المعارف ، ولنا أن نثبت بأن ندل أن هذا اللفظ داخل فى المعارف لهذا المعنى .

(٣) وموضع : + آترم || وهو ، هو (٤) اسما : أسماء || إما : —
|| إذ : إذاه || كذلك : لذلك (٥) آخر : أجزاء || أوعلى : وعلى ب ، د ، هـ || سبيل : —
— سا ، + اشتراك د ، ن (٦) قوله : + بقوله د ، ن || الذى : — هـ || أتيت : أتيتم
(٧) يلزمنا : يلزمها (٩) فإن : فى ب ، م || وتسمية : التسمية هـ (١٢) يجعل :
+ ذلك م ، هـ (١٣) تبعناهم : تبعناه م ؛ معناه م (١٤) مصحح : يصحح م ، ن
(١٥) باللفظ : اللفظ هـ || اللفظ : — هـ (١٦) المعنى : + فقولنا إذن إن كذا يصح حق د ، ن ؛
فقولنا إن كذا يصح حق م

وهذا الموضوع جدلى أيضا ؛ فإن البرهانين إذا فهموا من اللفظ شيئا أو اخترعوه ، أو عملوا به ما شاءوا ، لم تلتفت إلى ذلك ، بعد أن يكون المعنى مراعى .

وموضع آخر يجوز أن يكون جدليا ، ويجوز أن يكون مغالطيا ؛ وذلك أن الجدل إذا استعمل لفظا مشتركا ثم حكم عليه بحكم كلى ، ثم بين استمراره في جميع آحاد تلك المعانى ، انتقل فقال : فكل كذا كذا ، مدخلا فيه المعانى الأخرى . وإنما يمكنه أن يفعل ذلك إذا كان المخاطب لا يشعر باشتراك الاسم ، وإلا فإنه سيقول له : إن الذى أثبت الحكم فيه غير الذى تنتقل إليه بالمعنى ، وإن كان يشارك فى الاسم .

وهذا الموضوع صالح للإثبات والسلب . وأما المبطل فيكفيه أن يبين فى بعض تلك المعانى أن الحكم غير موجود إذا كان يبطل كليا . وأما المثبت فلا يمكنه أن يثبت أن الحكم كلى بسبب وجوده فى جزئ واحد ، بل بسبب وجوده فى الكلى ، أوفى الأكثر ؛ ١٠ إلا أن يكون شئ واحد ، وهو أن يكون مقنعا أو مسلما أن الحكم فى الجميع كالحكم فى الواحد ؛ وذلك فى الأمور المقومة واللازمة ؛ فإنه إذا صح أن المحمول مقوم بالجزئ واحد من كلى آخر ، صح أنه مقوم للكلى بها ؛ وكذلك فى اللوازم التى لا تفارق إذا سلم أنه موجود لشيء من الكلى . وفى جميع ما يقع عليه الاصطلاح بين المحجب والسائل أن الحكم فى الواحد والكثير لا يختلف . فاما إن لم يكن كذلك ، فالجزئ الواحد لا ينفع فى إثبات حكم كلى ؛ ١٥ فليس إذا كان نفس الإنسان غير مائة يلزم أن يجعل كل نفس غير مائة . وأما إذا كان

(١) البرهانين : البراهين ه || شيئا : اسما || أو اخترعوه : واخترعه د ، سا ، ن ؛ أو اخترعوه م (٢) أو عملوا : وعملوا د ، ن (٤) جميع : — ه || آحاد : — د ، س ، ن ؛ أخذ سا ؛ أحدهم ، ه (٥) فكل : وكل ن || مدخلا : يدخل د ، ن (٦) لا : — ن || فإنه : — ه || سيقول : فسيقول ه ؛ يقول م (٨) والسلب : وللسلب م || وأما : أما د ، س ، سا ، ن ، ه || المبطل : البطل م || فيكفيه : فكيف ن || يبين : يثبت سا (٩) إذا : وإذا سا (١٠) كلى : الكلى م (١١) يكون : — سا || واحد : — ه || كالحكم : كالحكم د ، ن (١٢) آخر : آخر سا م ، ن ، ه || صح : وصح ب ، س ، سا م ، ؛ وبصح ه || بها : — س (١٣) إذا : وإذا سا || سلم تسليم ه (١٤) الكلى : الكل م || عليه : فيه س (١٥) ينفع : يقع ه (١٦) وأما إذا : وإذا ن

القائل قال : إن نفس كل إنسان ، ونفس إنسان واحد ، حكمه واحد ، ثم يبين أن نفس فلان غير مائة — وقول نفس الإنسان ونفس كل حيوان يتفقان في هذا الحكم — ثم يبين أن نفس الإنسان غير مائة بدليل من المشهورات ، مثلا أنها خاطبت بعد الموت في الرؤيا فلانا فأخبرته بأن له رفيقا في موضع كذا ، أو بأن فلانا المدعى على ورثته محق ، أو بشئ مما يشبه هذا ، فأقنع هذا في المشهور بأن نفسه تكون حية ، وهى التى أتت نفس النائم فحدثته بما حدثته ، انتقل القائل فقال : وكل نفس إنسانية لا تموت ، إذا كان الخلاف في كل نفس وفي هذه الواحدة خلافا واحدا .

فكذلك حكم ما تكون الجزئيات فيه ليست جزئيات المعنى ، بل جزئيات اللفظ . وإنما يلجأ الجدل إلى هذا الصنيع ، حيث لا يجد الحكم عاما بحسب معنى واحد وجود المهندس مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين في المثلث ، فإن الجدل لو وجده عاما لم يحتاج إلى أن يستعمل الاسم المشترك ، بل كان له أن يقصد المعنى الواحد الذى الكلام بالحقيقة فيه ، ثم يبين الحكم فيه . وإن كان لا يجد الحكم عاما ، ويحده خاصا بالمعنى الذى يقصده وبيننا فيه ، فما حاجته إلى الاشتغال باللفظ المشترك ؟ إنما يهوجه إلى ذلك أن الحكم يكون واضحاً في غير المعنى المقصود ، فيأخذه على أنه في المعنى المقصود لاشتراك الاسم . نعم إن وجد الحكم عاما في جميع ما فيه اشتراك الاسم ، فن إظهار القوة أن يستعمل البيان في جميعها ، وإن كان لا يلزمه ذلك ، بل يكون كأنه يقول : إن الحكم الذى ادعيت له ليس هو الحق وحده في كذا ، بل وفيما يشاركه في الاسم أيضا ، فإن حكمه حكمه . مثل أنه إن قيل : هل العدل واجب ، وكان الواجب يقال باشتراك الاسم على النافع وعلى الجليل نفسه ، وعلى الواجب وجوده ، فيبين أن العدل واجب بالمعنيين جميعا ، فيكون قد أظهر

(١-٢) يبين ٠٠٠ ثم : — ن ، هـ (٢) يتفقان : معيان سا ، م (٤) رفيقا : دفينج ، م ، رفيق س || أربان : ربان ب ، هـ || فلانا : فلان ب || ورثته : قريه ن (٦) فقال : وقال : س ، م || إذا : إذا ، م (٨) فذلك : وكذلك د ، ن (٩) الصنيع : الصنع (١١) الكلام : + فيه م (١٣) وبيننا فيه : وبيننا فيه د ، ن ، وبيننا فيه م ، وبيننا فيه هـ || فا : عام || يحوجه : حاجته نج ، هـ (١٤) فيأخذه على أنه في المعنى المقصود : — س (١٥) إن : إذا د ، ن (١٦) وإن : فان ن || أدعيته : أقوله د ، ن (١٩) وعلى الواجب وجوده : — د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || فيبين : فيبين د ، س ، ن ، هـ || جميعا : + أو يبين أن الظلم ليس واجبا بالمعنيين جميعا د ، ن ، هـ

قدرة على البيان ، وتكلف ما هو فوق الواجب . وهذا بعد أن يدل على أن هناك اشتراكا في الاسم ، وأنه غير ذاهب عليه الاسم . فأما إذا دل على اشتراك الاسم ، ولم يمكنه أن يستعمل هذه القوة ، فأشار إلى أن أحد المعنيين موجود له الحكم ، ولم يمكنه أن يبين أن المعنى الثاني كذلك ، فقد خرج عن عهدة البيان . لأنه إذا بان أن أحد المعنيين موجود ، وأنه إنما نحا ذلك المعنى ، فقد سلمت دعواه .

فهذا الموضع إذا أخذ على ظاهر المذكور عند الشروع في بيانه ، فهو سوفسطائي ، وإذا أخذ على وجه آخر يكون جديا . وهو أن كثيرا من الأسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور ، وإن كان المشهور لا يمنع أن يوقف على الشركة فيها ، فتصير أيضا حينئذ الشركة فيها مشعورا بها في المشهور ، وإن كانت قبل ذلك في حكم المتواطئ ؛ فإن كثيرا من المقدمات الجدلية المشهورة تكون مشهورة ، ثم قد يشعر بنقيضها ، وتنع ، وتوفى ، فضلا عن الشهرة في اشتراك الاسم ، ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة . فليس الشعور بأن الأمر غير حق يجعله غير مشهور ، بل إذا كان ذلك الشعور أمرا ظاهرا جدا ، غالبا ، موقوفا عليه في حال ما يخاطب به المخاطب عند كل أحد ، فحينئذ لا تكون الشهرة حقيقية ، بل تكون إنما راجت المقدمة على إنسان ما بسبب من الأسباب ، وفي وقت غفلة .

وأما ما يكون مشهورا مقبولا قد يسلمه الجمهور ، وقد يعتقدونه ، ويسترون عليه ، ولا يظهر لهم أن المشهور يمنع شهرته في الحال بأدنى تأمل ، بل إنما يظهر ذلك بخومن النظر أدق من ظاهر النظر العامي ، فذلك مشهور في نفسه . فإذا أخذ من حيث يسلمونه ، أخذ

(٢) وأنه : فإنه د ، ن || فأما : وأما س (٣) فأشار : وأشار د (٤) أن المعنى : المعنى (٣ - ٤) له الحكم . . . موجود - د (٦) ظاهر : ذلك س (٨) مشتركة : بشركة (٩) حينئذ - د ، ن || المشهور : المشهورات سا || كانت : كان س || المتواطئ : متواطئ ب (١٠) بنقيضها : بنقيضها س (١١) مشهورة : مشهور ب ، د ، س ، سا ، هـ (١٢) ذلك - هـ (١٣) أحد : + يكون هـ ، هـ || لا لأن د (١٤) حقيقة : بحقيقة د || بسبب : لسبب د ، سا ، هـ (١٧) وفي : في د ، ن || غفلة : غفلة ب (٨١) يعتقدونه : يعتقدونه سا (١٩) يمنع : يمنع هـ ، + في م || بل : - ب ، س || يسلمونه : يسلم س || أخذ : أخذه س ، سا

من حيث هو مشهور ، واصلح استعماله على أنه مشهور . وإذا أخذ مقابله من حيث هو مشعور به ، ورفد بحجة ، فهو أيضا جدلى .

وبالجملة ، فإن المشهور إذا أحص بصدق مقابله ، أو شهرة مقابله أيضا ، أو صحح ذلك بنحو من التصحيح ، كان كل واحد من المتقابلين مشهورا . فكذا قد تكون المقدمة المستعملة لاشتراك الاسم على أنه متواطئ ، إذا كان المشهور يقبله ويسلمه جدلية .
وأيضا إذا شعر بالاشتراك الذى فيها ، ومنع استمرار الحكم فيها على منهاج واحد ، فإن المقدمة الفاعلة ذلك تكون أيضا جدلية .

وبالجملة ما يسلمه الخصم — وإن كان شاعرا — فهو جدلى ، فضلا عن أن يكون مشهورا مطلقا ، ومشهورا غير مطلق . وإنما يكون استعمال الشئ مغالطة فى الجدل ، إذا أخذ على أنه مشهور مطلق ، أو محدود محمود ، ولم يكن كذلك ، وروج على أنه كذلك . وأما إذا أخذت المقدمة الشئ من حيث هى متسامة من المخاطب ، فاستعمالها عليه جدلى . فإذا ن هذا الموضع يصير جدليا بهذا الاعتبار . ولا مناسبة لهذا الموضع مع البراهين ، لكنه قد يناسب القياسات الامتناعية والعنادية .

وموضع آخر شبه بهذا ، غير أن بدل الاسم المشترك المحصل فيه اسم متشابه أو مشكك ، فإنه يجب أن تفصل دلالة مميزة محصلة ، ويتأمل الحال فى الواقعات تحته . وأما الأمثلة لذلك ، فإن يكون لأشياء كثيرة مختلفات الحدود اسم واحد ، لا بالاشتراك البحث ؛ بل بالتشكيك مثلا ، لأن لها كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ أولأنها غايات لشيء واحد ؛ فإن ذوات الغايات تشترك فى معنى النسبة إلى الغاية الواحدة ، والغايات الكثيرة لشيء .

(١) هو : — هـ (٢) مشعور : مشهور هـ || ورفد : فرفد ن ؛ وزيد هـ (٣) أو صحح : وصحح هـ || واحد : — ن (٤) فكذاك : فذلك س ؛ وكذلك ن (٥) شعر : شعرنا د ، ن (٦) الذى : — ب (٧) ذلك : كذلك د ؛ لذلك ن ؛ + قدم ؛ + أيضا قد هـ (٨) يسلمه : سلمه د ، ن (٩) مطلقا ومشهورا : — د ، م || وإنما : وإنما د ، س ، سا ، ن ؛ وإنما هـ || يكون : — هـ (١٠) مطلق : — هـ || محمود : — د ، س ، سا ، م ، ن (١١) فإذا ن ؛ وإذا ن (١٢) مشكك : مشكك هـ (١٣) تفصل دلالة مميزة محصلة : ذلك ميزا محصلا ؛ يكون ذلك ميزا محصلا ن || فى : فيه م (١٤) لذلك : كذلك ن || فان : فإنه سا || بالاشتراك : باشتراك م || البحث : البحث م (١٥) بالتشكيك : بالتشكك د

واحد تشترك في النسبة إلى ذلك الشيء المبدأ . مثال الأول أن الطب يحد بأنه العلم بالأمور الصحية الحافظة والرادة ، فتكون الأمور الصحية تشترك في لفظة " الصحية " ، وتشترك أيضا في معناه من حيث النسبة إلى غاية واحدة وهي الصحة . ومثال الثاني أن العلم بالتقابلات واحد ؛ ولفظة العلم بالشيء ، بل لفظة " بالشيء " تتناول كل واحد من المتقابلات المختلفة الحدود ، من جهة أن لها نسبة إلى شيء ، كما هو لنا إلى العلم ، فهي ٥ غايات للعلم معا . فيكون مفهوم " بالشيء " مفهومًا متشككا ، من حيث يدل على نسبة .

ومن هذا القبيل أيضا ما ليس التشكك فيه بحسب النسبة ، بل بحسب أن المعنى الواحد بعينه المسمى بالاسم لا يكون حاله عند الموضوعات سواء ؛ بل يكون لبعضها أولا وبالذات ، وبعضها ثانيا وبالعرض . مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، وكون متساوي الأضلاع مساوي الزوايا لقائمتين . لست أقول المثلث المتساوي الأضلاع ؛ والفرق بينها ١٠ أن المثلث المتساوي الأضلاع ليس حل كون الزوايا مساوية لقائمتين عليه بالعرض ، وإن كان ليس أولا ، فإنه ليس الحمل بالذات ، والحمل الأول واحد . وقد علمت هذا في موضع آخر .

ولو كان الحمل الثاني حملا بالعرض ، لكان حمل الجوهر على الإنسان حملا بالعرض ، ولم يكن حقيقيا ، ولكن قولنا : كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين على أنه حل ذاتي ، ١٥ على الوجه الذي علمت من قصدنا بالذاتي في مثله كاذبا ؛ إذ مثلث ما ليس كذلك ؛

(١) الأول : المبدأ س (٢) والرادة : الرادة سا || لفظة : لفظ س ، سا ، م || معناه : معناها م (٣) الصحة : الصحية د ، ن || ومثال الثاني أن : وأيضا فإن د ، ن || أن : — سا ، م ، هـ (٤) بالشيء : — || بل لفظة بالشيء : — سا ، م (٥) المتقابلات : متقابلات د || الحدود : المحدود م || من : ومن سا ، م (٥) فهي : فهو د ، ن . (٦) متشككا : متشككا د ، سا ، م ، ن (٧) التشكك : التشكك د ، س ، م ، ن || بحسب : + اللفظ م || النسبة : للنسبة م (٨) وبالذات : بالذات د ، سا ، ن (١٠) التساوي : — س (١١) مساوية : — د ، ن (١٢-١٤) وإن كان بالعرض : — سا (١٢) واحد : واحد د ، س ، ن (١٤) ولم : فلم د ، ن (١٥) حقيقيا : حقيقيا د ، د ، هـ (١٦) إذ : إذن د ، ن

إذ إنما الذى هو كذلك هو المثلث المطلق وحده . وهذا شيء قد عرفته ، فلا أحتاج إلى أن أطول القول فيه مرة أخرى . وإذا كان كذلك ، فالمثلث المتساوى الساقين فإن حمل مساواة الزوايا لقائمتين عليه ذاتي ، وإن لم يكن أوليا ، مع أنه ذاتي له ، اللهم إلا أن يقال : لا يعتبر في الأولية هذا ، بل يعتبر أن يكون الموضوع المحصور إذا جردت طبيعته ، كانت طبيعة المحمول يحمل عليها المحمول حملا ذاتيا ، وإن كان الحصر ينزل ذلك عنه إلى جزئيات ، لو عينت ، لم يكن الحمل عليها بعد التعمين أوليا لهذا الشرط . فهذا لو قاله قائل ، لم نعتفه في هذا المثال ، وساهلناه فيه ، ووجدنا عنه مندوحة بغيره ، وبيناه من غير هذا المثال ، مذكرين بما قلنا من الفرق بين الذاتى والأولى .

وأما المتساوى الأضلاع ، فإن كون الزوايا مثل قائمتين عليه حمل بالعرض ؛ وذلك لأن متساوى الأضلاع قد يكون مثلثا ، وقد يكون غير مثلث ؛ والمثلث أيضا قد يكون متساوى الأضلاع ، وقد لا يكون . فإذا عرض لمتساوى الأضلاع أن كان مثلثا ، عرض له حينئذ أن كان زواياه كقائمتين ؛ فإن عرض له أن كان مربعا ، لم يكن ذلك عارضا له . فإذا قلنا متساوى الزوايا لقائمتين ، أمر يقال على كل مثلث بالذات ، وعلى متساوى الأضلاع ، وقتا ما ، وبالعرض لأجل ما عرض له أن كان مثلثا ، ولأجل عارض له بالحمل . ومثل هذا الحمل يكون بتقدم وتأخر مطلق مختلف في الاستحقاق ، ولا يكون بالتواطؤ الصرف بل بالتشكيك ؛ أضى إذا قيل على المثلث ، وعلى متساوى الأضلاع . وأما على أصناف متساوى الأضلاع فلا يكون بالتشكيك ، بل يقال عليها بمعنى واحد في درجة واحدة ، حتى لا يتوهم من

(١-٢) إذ كان كذلك : — هـ (١) المثلث المطلق : مثلث مطلق ن || وحده : + وفي قولنا كل مثلث يشمل على غيره د ، ن (٢) كذلك : — د ، ن || فإن حمل ذاتيا : فليس حمل الزوايا لقائمتين عليه أوليا د ، م ، ن (٣-٨) مع أنه والأولى : — س ، سا ، هـ (٤) الوضع : الموضوع م ، ن (٥) كانت : كأنه م || ينزل : يزل ب (٦) جزئيات : الجزئيات م || قاله : قال ب (٧) نعتفه : نعتفه ب || وساهلناه : وساهلنا م (٨) مذكرين : مذكرين د ، ن || بما : ماد ، م ، ن || بين : من ب (١٠) متساوى : المتساوى م (١١) المتساوى : المتساوى د || أن : وأن هـ || كقائمتين : مساوية لقائمتين س (١٢) عارضا : عارضا هـ || قولنا : قلنا ب ، سا ، م ، هـ (١٣) مساوى : متساوى ب ، س ، م ، هـ || وقتا ما : وقتا ما م (١٤) بالجله : بالجله ب ، س ، سا ، م ، ن ، وبالجله د (١٥) بتقدم : بتقدم ب || ولا : فلا س ، سا ، ن ، هـ || بل : — د (١٧) بالتشكيك : بالتشكيك هـ

هذا أنا قد رجعنا مما قلنا قديما ، إذ متعنا أن يكون مثل هذا المقول لا بالذات متواطئا .
فإننا إنما متعنا أن يكون بالتواطؤ ، ودومقيس إلى جزئيات طبقتين قياسا يوجب في
الطبقتين اختلافا من حيث التندم والتأخر ، أو الاستحقاق ، أو غير ذلك مما سلف بيانه .
وأما في كل طبقة ، فحمله حمل واحد .

- ولكن لقائل أن يقول : فساواة الروايات لقائمتين يقع على المثلث المطلق ، وعلى متساوي
الأضلاع ، بالتشكيك ليس بالتواطؤ ، إذ يقع بتقديم وتأخير ، فلم احتجنا إلى نجعل
متساوي أضلاع مطلقا ، لا مثلثا متساوي الأضلاع ؟

- فأقول : إنه ليس كذلك ؛ وذلك لأن التقدم والتأخر في التشكيك إنما يعتبر في أمور
مختلفة ، ليس يحمل بعضها على بعض بالذات ، بل ذواتها متباينة الحدود . وأما ما كان
تقدمه بأنه أعم ، فذلك تقدم بحسب الوهم . وأما في الوجود ، فالمثلث الموجود هو إما
نفس المتساوي الأضلاع ، أو نفس القائم الزاوية ، أو غير ذلك . وقولنا : كل مثلث
فإنما نعني بذلك هذه المثلثات ، والحمل في القضايا عليها ، وليست ذواتها متباينة في القوام
للمثلث الموجود ، بل هي في ذواتها وفي حقيقتها مثلثات . فكيف نضع المثلث شيئا ،
وهذه الأشياء أشياء مباينة له ، خارجة عنه ، ثم نقول عليها شيئا ، كما يقال على أمور كثيرة
مختلفة ، لبعضها أولا وبعضها ثانيا ، وهي متباينات ؛ كما يقال الموجود على ذاتين
متباينتين في الحقيقة ، ولكن لأحدهما أولا وللآخر ثانيا ، وليس أحدهما الآخر ، بل قد
يشترك لأحدهما الاسم من الآخر . نفي أمثال ذلك يكون اللفظ الواقع الوقوع الذي فيه

- (١) المقول ، القول ن ، هـ || لا : — س ، ن (٢) أن يكون بالتواطؤ : — د ، ن
(٤) وأما : + ما هود ، ن (٥) ان : — م || الزاوية : + الثلاث ، ن
|| متساوي الأضلاع : قائم الزاوية د ، ن (٦) ليس : — م || إذ : + قد م
|| وتأخير : أو تأخير هـ || احتجنا : احتجت د ، ن (٧) أضلاع : الأضلاع هـ || مطلقا :
مطلق د ، ن (٨) وذلك : — م || التقدم : التقدم س ، د (٩) وأما : أما ب
(١٠) بحسب : + ما في م || وأما : أمام || الوجود : الحدود د ، ن (١١) الزاوية :
الزاوية د || وقولنا : وقولنا م (١٢) وليست : في نج || ذواتها : + ذوات د ، س ، هـ ،
م ، ن (١٣) هي : هود ، ن || وفي : في ن (١٤) مباينة : متباينة س ، هـ || شيئا : فهي ب ، هـ ،
(١٥) وهي : فهي د ، ن || متباينات : مباينات ن (١٥) يقال : نقول س || ولكن :
لكن ب ، هـ (١٦) بل : — س (١٧) يشق : يسبق ن (١٧) هي : مع س

تقدم وتأنرواقعا بالتشكيك . وهذا مثل متساوى الأضلاع ، من حيث هو متساوى الأضلاع ، والمثلث ، من حيث هو مثلث ؛ فليس وجود أحدهما من حيث هو متعلقا بالآخر ولا هو إلا بالعرض ، هما شيان متباينان مختلفان ليس أحدهما جزء حد الآخر ولا يبرولا على الآخر بأنه هو هو بالذات .

- ٥ فيجب إذن أن نفصل أمر التشكيك في هذا المذكور فنثبت أن الحكم موجود فيها كلها ؛ أو نبطل بأن ليس موجودا فيها كلها . وقد يكون نوع من التشكيك مخطئا بأن يكون اللفظ يدل على النسبة ، وليست النسبة كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ ونسبة إلى مبدأ ؛ مثل العلم بالشئ ، فإنه يعلم ما يكون فلما بما هو له كالمبدأ ، كالعلم بالصحة ، وبما هو له كالأغاية ، كالعلم بالتضادات ، فيكون العلم بالشئ يعلم هذين عموم مشكك ، لأنه يعلم كل ما تكون له نسبة إلى الشئ . وقد يكون أعم من هذا ، وهو أنه يتضمن مثل هذين الشئيين ، والذي بالذات وبالعرض أيضا ؛ بقولهم : ” الشهوة للشئ ” ، فإن لفظة الشهوة للشئ مشككة ، فإن الشهوة للشئ قد تكون على أنها غاية للصحة ، وعلى أنها مبدأ كالمداواة ؛ وعلى ما بالذات كن يشتمى الحلول لأنه حلو ؛ وعلى ما بالعرض كن يشتمى الشراب لأنه شراب بل لأنه حلو ؛ فيقال لجميع هذا مشتمى بالتشكيك الشامل لجميع المعاني المذكورة . وأكثر ما يقع مثل هذا التشكيك في الأمور المضافة ١٥ المنسوبة التي يقال بحسب الشئ ، كالعالم بالشئ ، والملك للشئ ، والشهوة للشئ ، فتكون أكثر منفعة هذا الموضع في الأمور المنسوبة والمضافة . وهذا الموضع ينفع في الإثبات والإبطال منفعة المواضع المأخوذة عن الأمور الكلية ، من حيث اعتبار جزئياتها ؛

- (١) واقعا : وقوعا || هو : هي م (١ - ٢) من حيث هو متساوى الأضلاع : — د
(٣) هو هو : هو ، ه || متعلقا بالآخر ولا هو هو : — س (٤) محولا : محمول س
(٥) هذا المذكور : هذه المذكورة د ، س ، م ، ن || فثبت : فثبت د ، س ، ن ||
أو نبطل : ونبطل ه || فيها : — سا (٦) مخطئا : مخططان ه (٧) واحدة : — د ، سا ، م ، ن ، ه || ونسبة : أونسية د ، س ، سا ، ن || مبدأ : — د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (٩) هو : — ب ، س ، سا ، م ، ه (٩ - ١١) عموم مشكك . . . مثل هذين : — ه (١١) للشئ : لشيء ، س ، م (١٢) أنها : أنه س (١٣) أنها : أنه س || وعلى ما بالذات : وبالذات د ، ن || وعلى : أو على س ، سا || وعلى ما : أو د ، ن (١٤) هذا : — ه (١٨) حيث : — ه

فإنه تارة يعتبر المحمول ويؤخذ ما يعرض له فيجعل عارضا للوضوع ، مثل قولنا : إن الإحساس إدراك ما ، وتمييز ما ، وكل تمييز فمن شأنه أن يقع خطأ وصوابا .

لست أقول : وكل تمييز إما خطأ وإما صواب ، على وجه قسمة تقتضى تباين الموضوعين ، فإنا علمت - حيث تكلمنا في الجزئيات - أن هذا لا ينتج ما نستنتجه الآن ، بل يجب أن تكون الحالتان مما يعرضان لكل واحد ، كقولنا :
 ٥ كل إنسان يتحرك أو يسكن ، أيضا مما يقتسمان المحمول ، فحينئذ ينتج أن الحس قد يغطي ويصيب . وأمثال هذه المقدمات الكلية يسهل أخذها في الجدل إذا كانت صادقة في الأغلب وفي الظاهر ، فتصير لذلك مشهورة ، ويصعب أخذها في البراهين .

فهذا النمط فيه بيان لحال الجزئى الموضوع من حال الكلى الموضوع . وتارة يعتبر الموضوع على نحو ما بينا . أما إن كان المطلوب جزئيا ، كما يطلب طالب ليصحح أنه قد يوجد حال ما خسيسا ، وحال ما فاضلا ، بأن يقول : إن كان يوجد علم ما خسيسا كعلم اتخاذ الدفوف ، وعلم ما شريفا كعلم التوحيد ، فقد يوجد حال ما خسيسا ، وحال ما شريفا .

والموضع الأول ليس مطلق النفع في الإثبات ، فإنه ليس موضعا مستمرا صادقا في نفسه في كل موضع ، فإنه ليس يجب أن يكون ما يعرض للجنس يعرض لا محالة للنوع ،
 ١٥ أو يكون مشهورا في مثله العرض ، بل إنما يكون ذلك صادقا أو مشهورا إذا كانت على الشرط الذى أومأنا إليه . فإن لم يكن بذلك الشرط ، لم يكن بينا ولا مشهورا أن حكم الجزئى فيه حكم الكلى . فيجب أن يستعمل ذلك الموضع حيث يكون فيه الشرط

(١) فيجعل : فيجمله د ، ن (٢) الإحساس : الحساس م || ما : — م
 (٣) صواب : صوابا هـ ؛ فإن هذان (٤) الموضوعين : الموضوعين (٥) نستنتجه :
 سننتجه د ، ن || يجب : بحسب م (٦) أو يسكن : ويسكن سا ، م || عما : — هـ يعرضان مما
 م || يقتسمان : يقتسمان د ، م ، ن || الحس : الحسى د ، ن (٧) أخذها : أخذها
 سا || وفى : فى م (٨) ويصعب : يصعب م || أخذها : أخذها سا || البراهين : البرهان د ، ن
 (٩) فهذا : وهذا ب || ل حال : الحال م ، ن || وتارة يعتبر : وربما كان من جهة ن
 (١٠) أما : — م ، هـ (١١) ما فاضلا : فاضلا ب ، هـ (١١) خسيسا : خسيس ب ، م ،
 هـ || الدفوف : الزيوف سا || شريفا : شريف ب ، م ، سا ، هـ (١٢) حال : — د
 (١٦) يكون : — ن (١٧) لم : ولم م (١٨) فيه

المذكور ، ولا يستعمل بلا ذلك الشرط ، وإلا لم يكن القول مشهورا ولا حقا ، فيكون استعماله مغالطة .

وأما المثال الثانى ، فإنه يثبت الجزئى لا محالة بلا شرط ، فإن كل ما يوجد للنوع ، فهو موجود لطبيعة الجنس ، وإن لم يعم . فإن أردنا الإبطال ، أعنى اعتبار الوجود فالموضع الأول نافع على إطلاقه ، فإنه إذا لم يوجد شئ للجنس ، لم يوجد البتة للنوع . وليس الموضع الثانى نافعا فيه ، فإنه ليس إذا لم يوجد الشئ للنوع لم يوجد للجنس . لكنه يجب أن تعلم أن الموضع الثانى لا ينفع فى الإثبات الكلى ، والموضع الأول ينفع فى الإبطال الكلى .

ونقول : إنه إذا كان الشئ الجنسى يحمل على الشئ ، أو يشتق له اسم منه ، كما يقال للإنسان عالم ، والعالم معنى جنسى يشمل المهندس والنحوى وغيره ، فيجب ضرورة أن يكون فى الموضوع معنى نوعى داخل تحت المعنى الجنسى المحمول عليه ، فيكون ذلك المعنى موجودا فى ذلك الموضوع يشتق له منه الاسم ، لكن المحمول مقول عليه . فإنه إذا لم يكن الإنسان موجودا فيه نوع من أنواع العلوم ، حتى يشتق له منه الاسم ، فيكون كاتباً أو نحوياً أو مهندساً ، فإنه ليس بعالم أصلاً . وهذا كأنه موضع من رأس ، معتبر بحسب اعتبار ما يوضع للمحمول ليس باعتبار ما يحمل عليه ، وهو الأول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلى والبرهانى .

بل هذه موضوعات ثلاثة : موضع من موضوعات الموضوع ، وموضع مما يقال على المحمول قولاً ، وموضع مما يقال عليه المحمول قولاً . وإن اتفق أن تتشارك بعض

(٥) فالموضع : فالموضوع س || شئ للجنس لم يوجد : — د || لم : ماس || البتة : — هـ (٦) نافعا : نافعه || فيه : — س (٧) الثانى : — ن || لا : — م (٩) منه : — د ، ن || الإنسان : الإنسان د ، م ، ن || جنسى : + يحمل (١٠) وغيره : وغيره د ، ن (١١ — ١٢) أن يكون . . . الموضوع يشتق : فى الأول أن يوجد له معنى نوعى ما تحت ذلك الجنس بأن يحمل عليه وفى الثانى بأن يوجد فيه فيشتق (١٢ — ١٣) لكن المحمول . . . منه الاسم : — ن (١٢) مقول : فقول د || فإنه : — م || فإنه إذا : فإذا هـ (١٣) يشتق : يكون مشتقاً د (١٤) رأس : الرأس د (١٥) وهو : وهذا د ، ن || والأول : الأول م (١٦) بين : من مسا (١٧) موضع : — ب

هذه المواضع في الموضوع فلا اعتبار بخلاف . وقد علمت أنه كيف يصلح ما سلف للإثبات والإبطال .

وأما هذا الموضع الأخير ، فإنه يصلح للأمرين بوجهين : أما للإثبات فإنه إذا وجد أحد أنواع موضوعات المحمول محمولا على الموضوع الأول ، فقد انعقد قياس من الضرب الأول . وأما الإبطال . فليس أن لا يوجد إلا أحد موضوعاته ، بل ولا شيء من موضوعاته . حتى إذا عدت مثلا الحركات كلها ، وكانت النفس لا توجد فيها حركة ، صح الإبطال بأن النفس لا تتحرك أصلا .

ومتفعة هذه المواضع هي من حيث تعتبر موضوعات الحدين ومحمولاتها في الوضع ، فيجب إن لم تتبين من جهة اعتبارها أن ترجع إلى حدودها وتحالها ، ليلوح لك البيان . فكذا الحال فيما سلف لك من المواضع ، فإن تحليل الحد يسهل السبيل إلى وجود الحجج ، كما قد علمت .

ويجب أن تعتبر الحدود الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم ؛ وفرق بين الحدود المشهورة وبين الرسوم ، فإنه ربما كان الحد المشهور رديا أو كاذبا ، لاحدا ولا رسما ، وربما كان ما هو في الحقيقة حد ، هو في المشهور هو رسم ، وما هو في الحقيقة رسم هو في المشهور حد ، وربما ميز بينهما المشهور على العدل والواجب ، وربما زاغ .

(١) فلا اعتبار ، والاعتبار ، ن (٣) هذا الموضع : هذه المواضع م ، هـ (٤) أنواع : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٥) لا : — س ، هـ ، د ، ن ، هـ ، لا : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٦) وكانت : أو كانت هـ || فيها : بها ب (٨) وضعة هذه المواضع هي : وهذه المواضع تنفع د ، ن || هذه : هذا س || الموضع س || هي : — س ، م ، هـ || موضوعات : + ومحمولات د ، ن (٨) ومحمولاتها : — د ، ن || تتين : تبين : د ، س ، م ، ن (٩) لك : ذلك م ، هـ || البيان : بالبيان هـ (١٠) فكذا : وكذلك م ، ن (١٣) رديا : رديا س. (١٤) ما : بما م || في الحقيقة : بالحقيقة س || هو : — د ، ن (١٤) هو : — د ، ن || رسم : رسما د ، ن || في الحقيقة رسم هو في المشهور حد : رسم في الحقيقة في المشهور حد د ، ن

الفصل الثالث

فصل (ج) فى مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من أمور خارجة

وليس المواضع كلها مأخوذة من نفس الحدين ، بل قد تؤخذ من أمور خارجة ؛ فإنه قد تؤخذ من أمور تلزم المطلوب ، أو المطلوب يلزمها ، فتطلب أى الأمور هى التى إذا وضعت يلزم منها المطلوب ، فتطلبها وتصحيحها ، فيكون ذلك نافعا فى الإثبات ٥
للمطلوب فقط كما هو ؛ كان موجبا أو سالبا ، بأن تستثنى عين المقدم . وأيضا تطلب أى الأمور تلزم المطلوب ؛ إذا وضع . وهذا يكون نافعا فى إبطال المطلوب فقط ، باستثناء تقيض التالى . وهذان موضعان يشارك الجدل فيهما البرهان .

وقد ينتفع من الأمور الخارجة باعتبار الزمان ، هل يختلف فيه حد المطلوب ، مثل ١٠
من يقول : إن كل معتد نام ، ثم يجد الحيوان الواقف فى السن والمنحط يغتدى فى ذلك الزمان ، ولا ينهى . وكذلك ليس التذكر تعلما ، لأن التذكر تحصيل علم أو معرفة ، إن كان المعلوم بهما زمانيا ، كانا فيما مضى . وأما التعلم فهو تحصيل علم فى المستقبل قد يكون إن كان معلومه زمانيا علما بشىء مستقبل ، كالكسوف المنتظر . وهذا أيضا يشترك فيه الجدلى والبرهانى ؛ وينفع فى الإبطال دون الإثبات ؛ إذ كل ما اختلف زمانه فهو مختلف ، وليس كل ما اتفق زمانه فهو متفق . فهذا الموضع من جملة المواضع ١٥
الخارجة عن حدى المطلوب .

(٢) المأخوذة : المأخوذة (٤) تلزم : يلزمها س ، م ، هـ || أو المطلوب يلزمها : وبالجملة د (٤) هى : — د ، س ، م ، ن || التى : يكون د ، (٥) || وضعت : وقت هـ (٦) فقط : قدس (٦) كان : كان د ، ن || عين : عن س (٧) وهذا : هـ ا || وهذا يكون : ويكون هذا هـ (٨) موضعان : موضعان م || يشارك : يشارك س (٩) فيه : — م (٩) حد المطلوب : حد المطلوب د ، س ، س ، م ، ن ، هـ || ثم : — هـ (١٠) يغتنى : يغتنى م (١١) التذكر : التذكر م || تعلما : تعلما س ، س ، م ، ن || التذكر : التذكر م || علم : — د ، ن || إن : وإن هـ ، ن || بهما : فيهما ب ، د ، ن (١٢) فيا : فيهما م || التعلم : التعلم ن || التعلم فهو تحصيل التعليم د || علم : العلم م (١٣) . شىء : لشيء د ، ن (١٤) يشترك : يشارك س || الإبطال : إبطال د (١٤) ما : — س (١٦) حدى : حد س

وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام في الشيء إلى الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو لوازمه ، تكون إذا صححت أو بطلت انتقل منها إلى الحكم في الشيء . وربما كان ذلك الانتقال ضروريا في الحقيقة ، حيث يكون القياس المنتقل إليه ، والاستقراء المنتقل إليه ، لتصحيح حال لازم أو ملزوم ، أو إثباته صدق الاستثناءات فيه ، ضروريا في الحقيقة . وربما كانا ضروريين في ظاهر الأمر ، وفي المشهور ؛ وكلاهما مقبول • في الجدل . والأول يدخل في البرهان ، لكنه كثيرا ما ينتقل إلى ما ليس له تعلق بالمطلوب انتقالا على سبيل إيهام أن المنتقل إليه مما تتضح به حال المحمول إشفاقا من ظهور الاقتطاع ، وشغلا لمدة بالكلام ، وتوقعا لقاطع من العوارض بترك الأمر معطى ، أو استقداحا للخطر الأنكد ؛ وذلك مغالطة .

ومن حق المحجيب البصير أن يتقدم بتعجيل التسليم لئلا يطول إمهاله ، ويصرح له أن ١٤ ذلك وإن سلم لك لا ينتج مطلوبك ، فتضاعف بذلك الفضيحة . وهذا المأخذ مغالطى صرف .

بل يجب أن يكون الانتقال إلى اللوازم والملزومات التي بينها وبين المطلوب علاقة حقيقية أو مشهورة محدودة مقبولة في الظاهر . وكل شيء يقال فله لوازم كثيرة . وتوجد له ملزومات ، كما توجد موضوعات ومحولات . فإنَّ كلَّ مَنْ قال شيئا بالفعل ، ١٥ فيشبه أن يكون قال أشياء بالقوة . وأنت تعلم كيف ينفع اعتبار اللوازم والملزومات في الإبطال والإثبات ، من علمك بالشرطيات الاستثنائية .

ومن المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم ، بل على سبيل العناد والمقابلة ، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض ، أو أخذ من

(١) هي : — سا (٣) المنتقل : المستقبل || إليه : — ن || والاستقراء :
 أو الاستقراء د ، م ، ن (٤) أو إثباته : وإثباته || الاستثناءات : الاستثناء د ، س ، سا ، ن ، هـ
 (٥) وربما كانا ضروريين : وضروريا د ، ن (٧) به : فيه سا (٨) بترك : بين م ||
 استقداحا : استقراحا سا (٩) وذلك : فذلك د ، ن (١١) مطلوبك : — د
 (١٦) أشياء : شيئا د ، ن (١٨) المواضع : التواضع ، س ، سا (١٩) أخذما : أخذها
 هـ || عا : ما م (١٩) من : — د ، ن

المتباعدات ، وإن انتسب آخر الأمر إلى مبدأ ؛ كقولهم : إنه إما أن تكون الشمس طالمة ، أو يكون الليل موجودا . فإن الإتيان بهذه المعانداً قد ينفع أيضا بطريق الاستثناء في الإثبات والإبطال ، كما علمت ؛ وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان .

ومن جملة اعتبار الأمور الخارجية ، نقل الاسم وتبديله ؛ فربما نفع في البيان ، وخصوصا إذا كان الاسم ليس بحسب الذات ، بل بحسب الصفة . فيجب أن تأخذ المعنى نفسه ، وتلاحظه في ذاته ، وتقصّر الاسم عليه ؛ فإن تعدت دلالة الاسم إلى ما هو مبين للمعنى بوجه من الوجوه ، بأنه أخص منه ، أو أزيد عليه ، أو هو بشرط ، دل عليه وعرف . وهذا كما يأخذ أحد الشجاع وجيد النفس على أن المفهوم منهما واحد ، أو على أن جيد النفس هو قول بحسب اسم الشجاع ، وعلى أن الكلام فيهما واحد . ثم يتأدى به الإيماعن في النظر إلى الاشتغال بأحدهما من حيث له زيادة اعتبار . فيجب أن يقال ١٥ للقائس حينئذ : إن جيد النفس يفهم منه معنى جيد النفس وحده ، فهما بلا لبس .

فلنترك لفظة الشجاع ، ولننظر في معنى جيد النفس ؛ فلما إذا فهمنا المعنى ، فلا حاجة بنا إلى استعمال لفظة الشجاع ، بل لنستعمل القول كما هو ؛ أو تأخذ شيئا آخر يطابق جيد النفس فقط ، من غير زيادة معنى . فإن لفظة الشجاع توهم شيئا آخر زائدا على أنه جيد النفس فقط ، وفي تلك الزيادة تغيير الحكم ؛ كما أن الحسن الرجاء يدل على معنى حسن الرجاء فقط . وأما لفظ الشجاع فإن له زيادة دلالة على ذلك . فلنترك أنه شجاع ، ولنأخذ حسن الرجاء .

(١) كقولهم : لقولهم سا (٢) الإتيان : الانسان ب ، س ، سا ، م ، هـ (٢) ينفع : ينفع س ، هـ (٤) جملة : جهة هـ || اعتبار : — سا || نقل : تقبل م || فرما : وربما د ، ن || تقع : يقع ن ، هـ (٧) بأنه : فانه ب ، س ، ن || أو أزيد : إذا زيد د (٧) بشرط : شرط م || وهذا : هذا م (٨) وجيد : وحد هـ (٨—٩) أو على : فيها واحد : — د (٨) أو على : وعلى سا ، هـ || جيد : حده || النفس : — هو قول سا ، ن (٩) وعلى أن الكلام : والكلام ن (١١) للقائس : للقياس د ، ن || فهما : فيها سا ، م ، هـ || بلا لبس : — هـ (١٣) لفظة : لفظ سا ، م (١٣) القول : — م (١٥) تغيير : تغيير ؛ تنايرم || الحكم كما أن : في س (١٦) وأما : فاما م || لفظ : لفظة د ، سا ، م

وكذلك الجيد البخت الذى استمرت له غلات ؛ ومعناه مفهوم ؛ والشجاع يشير إلى معنى آخر . فلترك الشجاع ، ولنجعل الكلام فى جيد البخت . وهذا الموضع نافع فى منع التلبس وصرعة الكشف . وكأن الانتفاع به فى التعليم ليس دون الانتفاع به فى الجدل .

- ووضع آخر ليس يعتبر فيه الوجود ، بل حال الوجود ؛ وذلك أن الشيء كونه ٥ موجودا للموضوع غير كونه له دائما ، وأكثريا أو أقليا ؛ وغير كونه له كله أو لبعضه ، وغير كونه له بالقياس إلى كذا دون القياس إلى كذا . وليس إذا سلم وجود ؛ فقد سلم من كل وجه . فيجب أن تراعى فى ذلك أن لاتأخذ أحد الحكمين مكان الآخر ، وأن لا تنفع بمطلق غير مبين ، بل تطالب القائل المهمل المجهل بالبيان والتفصيل .
- وأىضا مما يشبه هذا الموضع أن يجعل الشيء آخر لأجل اسمه . فيقال كما قال بعضهم : ١٠ إن ن اللذات ما هو فرح ، ومنه مرور ، ومنه جذل . وهذه كلها ألفاظ مترادفة . فيجب أن تستكشف أمثال هذه أيضا .

- وهنا مواضع خارجة مأخوذة من المتقابلات ، ومن أحوال الابتداء وال انتهاء ، ومن الاشتقاقات ، وغير ذلك ؛ فكأنها تنفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة .
- أما الذى من المتقابلات الضدية فطريقه منها أن يؤخذ متقابلا ضدان ومتقابلا ١٥ ضدان آخران كذلك ، فيؤلف على الأنحاء التى نذكرها ، ويجعل منها مقدم وتال .

فليكن تقابل هو تقابل الأصدقاء والأعداء ، والآخر تقابل هو تقابل الإساءة

(١) وكذلك : فكذلك ب ، سا || الجيد : جيد س ، م || له : عليه س ، هـ (١-٢) يشير إلى : — د ، ن (٢) فترك : فترك د ، ن || ولنجعل : ونجعل د ، ن || البخت : البحث (٣) ليس : — د ، ن (٥) وموضع : وموضع سا ، م ، هـ || حال : حاله س (٦) له : — م || أو أقليا : وأقليا م (٦) كله : س ، هـ (٨) ذلك : — س (١٠) فيقال : فقال هـ || من : — د ، ن (١١) اللذات : اللذات د ، سا ، ن || ومنه : ومنها ماته م || جذل : طرب د ، ن (١٣-١٥) ومن أحوال من المتقابلات : — هـ (١٤) ومن : من ب ، هـ || الاشتقاقات د ، ن || فكأنها : وكأنها س ، هـ ، م وكونها د ، ن (١٥) من : فى د ، ن (١٥) أن : — سا ، م (١٦) التى : التى سا (١٧) فليكن : وليكن د || تقابل : هو تقابل : — س

والإحسان . ثم تكون التأليفات منها أنه : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء جائزا ، فالإساءة إلى الأعداء جائز . ومنها أنه : إن كان الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة ؛ فالإحسان إلى الأصدقاء جميل . ومنها : إن كان الإحسان إلى الصديق حسنا ، فالإساءة إلى الصديق قبيح ، وبالعكس . ومنها : إن كانت الإساءة إلى الأعداء جميلة ، فالإحسان إلى الأعداء قبيح ، وبالعكس . فتكون هذه كلها مواضع تقبل وتحمّد ، وليست كلها واجبة .

أما الأول ، فإنه ليس إذا كان أمر موجود لكل الضد يجب أن يكون ضده موجودا للضد ؛ بل يجوز أن تكون الحركة الطبيعية غالبة لكل حرارة ولكل برودة .

١٠ وأما البواقي مما ذكر ، فهي بالحققة من ثلاث متقابلات : كالإساءة والإحسان ، والقبيح والجميل ، والصديق والعدو . ثم يؤخذ من إحدى الثلاث طرف ، ومن الباقيتين الطرفان جميعا ؛ فيؤخذ مثلا من الصديق والعدو الصديق ؛ ثم يؤخذ إساءة وإحسان ، وقبيح وجميل ، فيقال : إن كانت الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة ، فالإحسان إليهم جميل ، وعلى قياس ذلك .

١٥ وهذه أيضا ليست برهانية ، فليس يجب إذا كان للشيء عند الشيء حكم أن يكون لضده عنده ضد ذلك الحكم . فإنه ليس إذا كان النور يسود شيئا ، أن تكون الظلمة تبيضه أو تقابله لا محالة ، بل كلها مشهورات تسلم ، ولا يشعر بعنادها بأدنى النظر ، إلا أن

(١) التأليفات : + هكذا ، سا ، ن ، هـ || منها : فيها ب || أنه : هكذا أنه س ، م ، هـ || أنه : + إنسان (٢) فالإساءة : فإساءة د (٢-٣) ومنها جميل : — س (٣) أنه : — س ؛ أنان (٤) فالإساءة : والإساءة د ، ن || قبيح : — ن (٤-٥) ومنها وبالعكس : — د ، ن ، هـ (٧) أما : وأما س || أما الأول : — هـ (٨) موجودا : موجود ن (٩) ولكل : وكل هـ (١٠) فهي : وهي ب ، س ، سا ، م || ثلاث : ثلاثة د || متقابلات : مقابلات سا ، م (١١) إحدى : أحده ؛ — ن || الثلاث : الثلاثة ن (١٢) الباقيتين ب ؛ الباقيتين د ، ن || الطرفان : الطرفين د ، ن || والعدو الصديق : والعدو والصديق ب (١٥) فيس : وليس م || إذا : إذن (١٦) عنده : عند د ، ن (١٧) تقابله : مقابله د || ولا : فلا د ، ن (١٧) بعنادها : تضادها ب ، هـ || بأدنى : بيادى ب

يطلب لها معاند . وما كان له مناقضة وعناد ، ثم لم يكن ظاهر المناقضة والعناد ، فليس يجب أن يكون باطل الشبهة ؛ كما قد عرفناك مرارا .

وقد يؤخذ من الأضداد مواضع أخر ، وهو أن ينظر في مقابل المحمول ، فإن صَحَّ أنه موجود في الموضوع ، فذلك غير موجود . لكن هذا الموضع في قوة الموضع المتقدم المذكور ، ولكنه قد يمكن أن يؤخذ هذا الموضع على وجه غير مكرر . وذلك أن لا يطلب ٥ مقابل الموضوع ، بل ينظر أنه هل يلزم من وجود المحمول في الموضوع أن توجد الأضداد معا ، وذلك محال ؛ فوجود المحمول للموضوع محال .

وهذا جزئي موضع آخر سلف باعتبار أخص من الموضع المتقدم المذكور . والموضعان يتباينان بما أقوله : وهو أن الموضع المتقدم كان على أن اللازم يكون محالا ، أي محال ١٠ كان ؛ ويوجب أن اللازم محال .

وأما ههنا فالمحال المأخوذ فيه ليس مطلقا ، بل محال بصفة ، وهو جمع الضدين .

ومثال هذا أن القائلين بالصور المفارقة للأشياء يقولون : إنها مع أنها مفارقة ، قد توجد متوسطة في المحسوسات ، فتكون مفارقة وموجودة معا ، ويلزمهم أن يجعلوها متحركة متقلة ، ومستحيلة فيها الحركة ثابتة معا .

أما لزوم كونها بحيث تستحيل فيها الحركة ، فلائهم يجعلونها مفارقة ، ويعرفون أن ١٥ المفارق يجب له الثبات ، ويستحيل فيها الحركة ولو بالعرض .

(١) فليس ؛ وليس د ، ن (٢) قد : — ن || عرفناك : عرفناك د ، ن (٣) مواضع : موضع د ، س ، س ، ن (٤) في الموضوع : — ه || الموضع : الموضوع د || المتقدم : المقدم د ، س ، س ، م ، ه (٥) ولكنه قد : وقدم || مكرر : منكرس || لا : — س (٦) الموضوع : في الموضوع س (٧) محال : — س . (٨) الموضع : الموضوع م || المتقدم : المقدم د ، س ، س ، م ، ن (٨) والموضعان : بالموضعان د ؛ والموضع س (١٠) ويوجب : يوجب س || (١١) وأما ههنا : وههنا د ، ن || فالمحال المأخوذ فيه ليس : أخذ المحال لاد ، ن || محال : محال د ، س ، ن ؛ محال م || بصفة : الصفة س ، ه (١٣) وموجودة : موجودة ب (١٣) ويلزمهم : يلزمهم د ، س ، س ، م ، ن ، ه || متقلة : ومتقلة د ، ن ؛ متقلة س || ثابتة : وثابتة د ، ن ؛ ثابتة ب ؛ وثابتة س || (١٤) معا : — ب ؛ معها ه (١٥—١٦) فلائهم ٣٠٠ الحركة : — س (١٥) ويعرفون : ويعرفون ه (١٦) فيها : فيه س || بالعرض : بالفرض م

وأما لزوم كونها متحركة ، فلأنهم إذا جعلوها فينا ، جعلوها قد تتحرك بالمرض تحركاتنا .

وقد يؤخذ من الضد موضع آخر ، وهو أنه إذا كان المحمول العارض له ضد ، وكان المحمول العارض محمولا لا على الدوم والضرورة ، بل على حسب الجواز والعروض ، فينظر هل من شأن ضده أن يعرض لذلك الموضوع ؟ فإن من شأن الموضوع أن يكون واحدا للأضداد . فإن كان الضد ليس طبيعيا للموضوع ، وأخذ الموضوع موضوعا قريبا له ، فيجب أن يكون من شأن الضد الآخر أن يعرض لموضوعه . مثاله أنه إن كان البغض يعرض للقوة الغضبية ، فيجب أن تنسب المحبة إليها لا إلى الشهوانية . وإن كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية ، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة ، لا للناطقة . وهذا ينفع في الإبطال فقط ، اللهم إلا أن لا يكون الإثبات توجهها نحو الوجود ، بل نحو الإمكان ، فينفع في الإثبات ؛ فإنه إذا أمكن عروض ضد أمكن عروض ضد آخر .

وأما هل هذا الموضع برهاني ، وأنه هل يجب أن يكون الشيء القابل لضد ما قابلا للآخر ، حتى إن كان الشيء يعرض له أمر ويجوز أن يتخلو عنه ، فهل يجوز أن يعرض له الضد الآخر وإنما يجوز أن يتخلو عنه إلى واسطة ، أو إلى عدم ، ولا يكون من شأنه أن يقبل شيئا آخر . فإن الواجب أو المقبول هو أن الأضداد هي التي يوجد لها موضوع تشترك فيه ؛ وهذا غير أن يكون كل موضوع يكون لعروض أحدهما يكون موضوعا لعروض الآخر . فإنه إذا تم وصح أن للشئيين موضوعا واحدا يشتركان فيه على سبيل التعاقب ، فقد صح الشرط الذي ينبغي له في أن يكون بينهما مضادة ؛ وإن كان سائر الموضوعات بخلاف

(١) جعلوها فينا : — س (٢) تحركاتنا ، تحركات ، س ، سا ، م ، ه (٤) لا : — س ، ن ، ه || الدوم : الدوام د ، س ، م ، ن (٦) موضوعا : — د ، ن (٧) أن يعرض : أن لا يعرض ب ، د (٧) أنه : — د ، ن || كن : كانت د ، ن || البغض : البغضة د ، ن (٨) لا : — س ، ن || وإن : فإن د ، ن || كان : — ن (١٠) فقط : — س || أن : + لا سا (١) فإنه : — سا (١٢) وأما : + أنه س || هل : + هو م || وأنه : فإنه ه (١٢) قابلا : قابل ه (١٣) إن : إذا م (١٣ — ١٤) فهل يجوز . . . يتخلو عنه : — سا (١٤) وإنما : ولا ب ، سا || عنه : إلى س || أر إلى : وإلى ن || ولا : فلا د ، ن || شيئا : ضدا س || أر المقبول : والمقبول : والمقبول ب ، س ، م (١٥) هي : وهي ب (١٧) أن : — ن || موضوعا : موضوع ن (١٨) له : لها د ، سا ، م ، ن ، ه

ذلك ، بل كان بعضها لا يفارقه الضد البتة ، وبعضها قد يفارقه إلى العدم ولا يقبل الآخر .

وإذا كان هذا أمرا غير بين ، فلا يجب أن تؤخذ هذه المقدمة على أنها بينة ، بل على أنها مشهورة ، ويكون سبب الشهرة فيها إيهام هذا العكس إيهاما جزافا ، فيكون من أحد أبواب المغالطات المعنوية التي ستذكر فيما يستقبل ، بل لكثرة الجزئيات الشاهدة .

فإذن هذا الموضع لا ينفع في البرهان ، إذا أخذ من حيث هو أصل ومبدأ وبين . فإن صح أنه حق ، فتكون صحته صحة المسائل ؛ وإن لم يصح ، فلا ينفع به . وستوضح حقيقة الأمر فيه في العلوم .

واعلم أن الشيء إنما يكون موضعا إذا كانت الشهرة توجهه ، أو كان يصح في علم المنطق على سبيل إيجاب من المشهورات ، فيوضع بعد ذلك قانونا ؛ وما ليس كذلك فليس بموضع . ولذلك ما كان هذا هو موضع في الجدل للشهرة ، وليس وإن ثبتت حقيقة موضعا في البرهان ، أى أصلا ؛ فإنه لا هو بين بنفسه ، ولا بين الصدق في علم المنطق ؛ فليس موضعا برهانيا منطقيا .

وأما سائر المواضع المأخوذة من المتقابلات ، فمنها المواضع المأخوذة من تقابل النقيض . ومن جملة ذلك ما هو حق ومشهور معا ، وهو جعل التالي عكس تقيض المقدم ، أو جعل

(١) بل : بأن ب (٢) الآخر : — هـ (٣) وإذا : وإذ ب (٤) ويكون : وقد يكون م ؛ فيكون ن || إيهاما م : + لاد ، ن هـ ، || أحد : أخذ د ، سا (٥) ستذكر : سا || فإيا : فيها م (٦) الموضع : المواضع س || أخذ : أخذه د ، ن || هو : هي ب ، د ، س ، سا ، م هـ ، (٧) وإن : فإن سا ، ن (٧) ينفع : + في البرهان هـ || وستوضح : + لك د ، ن (٩) موضعا : موضوعان || توجهه : موجه هـ || يصح : + بطريق الشهرة د ، ن (١٠) على سبيل إيجاب من المشهورات : — د ، ن || المشهورات : + فيه في علم المنطق م || فيوضع : فيوجب هـ (١١) ولذلك : وكذلك سا ، م || هو : — ب ، سا ، م || موضع : موضوع نج || ثبتت : تثبت ب ؛ ثبت م (١٣) موضعا : — م (١٤) سائر : — د ، ن || (١٤ — ١٥) المأخوذة مما هو : المناسبة لما ذكرناه من شأن المتقابلات واللواتي من التقيض فنه حق ومشهور وهو د ، ن (١٤) المتقابلات : المقابلات م (١٥) أو جعل : وهو أن يصير د ، ن

نقيض اللازم ملزوما لنقيض الملزوم، وهو موضع لا مرد له، مثاله : إن كان اللذيذ حسنا فما مالميس بحسن ليس بلذيذ ، وإن كان ما ليس بحسن فليس بلذيذ ، فكل لذيذ حسن .

وأما عكس هذا فربما كان مشهورا في مواد ، وربما لم يكن مشهورا . وأما في الأضداد فربما صح العكس واشتهر ، وربما انتقض . فيجب أن يكون الجدلى مستقرنا لذلك ، حتى إذا انتفع بما ينعكس ، ادعى العكس ، وأورد له جزئيات توجب العكس . وإذا انتفع بمنع العكس ، كان له ما يعانده .

فهنا جزئيات كثيرة توجب العكس ؛ إذ يوجد الطرفان لازمين للطرفين . فإن الشجاعة فضيلة ، والجهن رذيلة ، والصحة مؤثرة ، والمرض مجتنب ؛ واللزوم ههنا على الاستقامة .

ويجب أن تأخذ ههنا ما كان من الأضداد بالحقيقة ، وما كان بحسب المشهور ، فيجب أن تكون جزئيات كثيرة من هذا الباب معدة له .

وههنا جزئيات أخرى ، ومواد أخرى تخالف ذلك ، وربما كان المظنون فيها عند الجمهور ، أو الظاهر المشهور ، هو بالعكس من ذلك . فإن جودة البنية ، أى اعتدال المزاج ، واستواء التركيب ، وتناسب الأعضاء ، قد يلزمها الصحة . وأما رداء الخلقة والبنية ، وهو نقصان في أحد تلك ، فقد لا يلزمها المرض ، لكن المرض يلزمه رداء الخلقة والبنية ، فيؤخذ اللزوم ههنا ليس بالاستقامة ؛ بل بالعكس ، إذ يؤخذ ضد اللازم ملزوما لضعف الملزوم ، فلا تكون إذا كانت جودة البنية صحة ، فرداء البنية مرض ، بل المرض رداء البنية ، أو يلزمها رداء البنية . فيجب أن تكون أمثال هذه معدة أيضا .

- (٢) ليس : فليس د ، ن || وإن كان : أو كان أن ب م ، وكان ان سا ؛ إذ كان أن ه || فكل : وكل ه (٣) هذا : — س || مشهورا : — د ، ن (٥) وأورد : وأورد س ؛ وأفرد ن (٦) بمنع العكس : مما ينعكس ه (٦) ما : عام ، ه (٧) الطرفان : الطرفين د ، ن (٨) والمرض : — ب (١٠) تأخذ : يؤخذ د ، س ، سا ، ن (١٢) وههنا جزئيات أخرى ومواد أخرى تخالف ذلك : وأما في أمور ومواد أخرى د ، ن || وربما : فربما د ، ن (١٤) قد : — د ، ن (١٥) نقصان : النقصان د ، ن (١٦) اللازم : اللزوم ه (١٧) إذا : إذ د ، س ، م (١٨) البنية : — د (١٨) أيضا : — د ، ن

وأما المقابلة التي للعدم والملكة ، فاللزومان مشهوران فيه جميعا . فإنه إن كان البصر حسا ، فالعنى عدم حس . ويشبه أن يكون هذا الموضع حقا إذا أخذ على الاستقامة . فإنه إذا قيل على البصر شئ ، وجودى له شئ ، مقابل عدمى ، فليس يمكن البتة أن يقال ذلك الوجودى على العنى ، وإلا لصار العدم موصوفا بأمر وجودى محصل ؛ فإذا يقال عليه : عدم ذلك الوجودى ، فإذا عدم ذلك الوجودى ؛ يلزمه أيضا .

والمضافات تتلازم على الاستقامة إذا روى ما يجب أن يراعى تلازما حقيقيا ؛ وتتلازم على الإطلاق تلازما مشهورا . مثاله : إن كان ذو ثلاثة أضعاف كثيرا للأضعاف ، فذو ثلاثة أجزاء كثير الأجزاء . وإن كان العلم ظنا ، فالمعلوم مظنون . وإن كان البصر حسا ، فالمبصر محسوس . وأما في الحقيقة فليس يجب أن تلزم إلا بشرائط ؛ وذلك لأن العلم — من حيث هو قنينةٌ — مضاف إلى العالم ، ومضاف من وجه آخر إلى المعلوم . وليس يجب أن يكون إذا كان العلم إدراكا أن يكون العالم مدركا ، أى واقعا عليه الإدراك ؛ أو المعلوم مدركا ، أى واقعا منه الإدراك ، بل يجب أن تكون الموازاة والمعادلة محفوظة . وكذلك فإنَّ المُدْرَك مضاف إلى المُدْرِك . وليس يجب إذا كان المُدْرَك معلوما أن يكون المُدْرِك عالما .

وكذلك ليس يجب إذا كان محسوسٌ ما معلوما ، أن يكون حس ما علما ؛ وإن كان المشهور يوجب أن يكون الحس علما ، فلا تكون هذه معاندة في المشهور .

(١) فاللزومان : اللزومان م || مشهوران : مشهورات سا (٢) حس : الحس ب (٤) وإلا لصار العدم : والإبصار العدمى د ، م ، ن ، هـ (٥) فإذا عدم ذلك الوجودى : هـ (٧) حقيقيا : حقيقا س ، هـ (٨) وتتلازم : وتتلازم د ، هـ ؛ وتتلازم سا (٩) فالمعلوم : فالمعلوم د ؛ والمعلوم هـ (١٠) فالمبصر : فالمبصر س ، والبصر ن (١٠-١٢) إلا بشرائط وليس يجب : — س (١١) العالم : العلم ب ، س ، د ، م ، هـ (١٢) إذا : إذا سا (١٥) عالما : علما ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٦) وكذلك علما — س ، هـ || وكذلك ليس يجب : د ، سا ، ن

وكذلك يجوز لقائل أن يقول: إن المحسوس ليس ألينة بمعلوم؛ وذلك لأن الحس في الحقيقة ليس بعلم، إذ كان كون الحس علما ليس حقا بيننا بنفسه، بل ربما كان مشهورا. وإذا كان الحق أن الحس ليس بعلم، وكان الحق يوجب أنه إن كان الحس ليس بعلم، فما يقع عليه العلم لا يكون وقع عليه الحس؛ وبالعكس. وما وقع عليه العلم، فهو معلوم؛ وما وقع عليه الحس، فهو محسوس. فيجب أن لا يكون شيء من المحسوسات معلوما؛ وبالعكس.

فالذي قيل من أن معلوما ما محسوس، ثم بني عليه الاعتبار، قول جدلي غير حقيقي.

(١) وكذلك: ولذلك د، س، ن || يقول: يكون د || البتة: — د، ن || وذلك: — د، ن || في الحقيقة: بالحقيقة س (٢) إذ: إذام || بينا بنفسه: في نفسه ه (٣) أن الحس... يوجب: — ه || أنه: — م (٤) إنما: بما ه (٧) ما: — س || بيني: بيني د، ن، ه

الفصل الرابع

فصل (د) في مثل ذلك

ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظائر. ومعنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، يشتق لها منه اسم، إما مثل نسبة المقبول إلى القابل المشتق له منه الاسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة اشتق له منها اسم، وإما مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمور الصحية التي تفعل أو تحفظ للصحة، فيشتق له منها من الصحة اسم، وإما نسبة المبدأ إلى الغاية، فيشتق له منها اسم، كما يقال مرض عفوى .

ومراض أخرى كانت تعرف بالمأخوذة من التصارييف، ويشبه أن تكون مفارقة للنظائر بأن لا يؤخذ لها من الشيء اسم على الإطلاق، وعلى سبيل الاشتقاق، بل أن يدل على نسبتها إلى الشيء بالحفظ مأخوذ من أسامي المناسبة والملازمة مقرون باسم الشيء، كما يقال: هذا هو جار مجرى الطبيعة، وهذا مذهب العدالة، وهذا مأخذ الحكمة؛ فتكون نسبة الجارى مجرى الطبيعة نسبة ما يكون على سبيل التصارييف. وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة إلى العدالة .

على أنى لست أثنى أيضا بما أقوله من ذلك، إنما أحننه تخميناً، وليس هو شيئاً معروفاً في عادات ألسنتنا، ولا تضر الغفلة عن ذلك في غرضنا .

وقد قيل غير ما قلته، وظن أن التصارييف هي ما يكون من الأمور صادرة عن الشيء، كالوجع من المرض، وأخذ هذا بعيداً عن عبارة المعلم الأول، ولا يناسبه بوجه . فإنه

(٣) ومعنى النظائر : — م || التي : + ليس ن (٤) إلى : — ه || المقبول : المقبول ب ، ن || القابل : القابل ب ، س ، م ، ن (٦) أو تحفظ : وتحفظ س || من الصحة : منه سا (٧) له : — س ، لها سا ، م ، ه || منها : منه سا (٨) بالمأخوذة : بالمأخوذة ب || من : عن د ، س ، سا ، ن ، ه (١١) جار : جارى س ، م ، ه || الطبيعة : + إلى الطبيعة ه (١٢) التصارييف : التصريف ه (١٤) لست : لاس || إنما : ان م (١٥) ألسنتنا : الاستثناء ب ، ه (١٥) عن : في سا (١٦) قيل : قل ب ، سا || ما : + لان (١٦) صادرة : صادر ب ، د ، ن ، ه || هذا : — م ، — هه م ، ه (١٧) بعيداً : بعيد س

ليس يجب أن يكون حكم الوجع، وما يجرى مجراه، مقاييساً بحكم المرض وما يجرى مجراه .
وأما ما هو على سبيل العدالة، فيجب أن يكون له حكم معتبر بالعدالة، بسبب أنه مأخوذ
بوجه من العدالة، وكأنه بوجه مشتق منه . ولهذا ذكر أنه يظن أن التصارييف أخص
من النظائر؛ وعلى أن هذه عادة لغة لا علم لى بها .

٥ ثم يقول : إنه قد ينتفع بهذه المواضع على وجهين ؛ وجه أخص بالعلم الخلقى ، وهو
المستعمل في التعليم الأول، مثل أنه وإن كانت العدالة محودة ، فالعدل محود ، وإن كان ما
يجرى مجرى العدالة محوداً ، فالعدالة محودة . وهذا إنما يحمداً إذا كان المحمول محوداً أو
مؤثراً . وليس يجب أن يقع بينهما في كل محمول اتفاق، فإنهما مختلفا الحد . ولا أيضاً يصح
أن يقع لهما في الخير — إذا جعل الخير محولاً — اتفاق ؛ فإن الخير الحقيقي هو المطلوب
لذاته ، ولا يتفق الأمران فيه . فهذا وجه . ١٠

ووجه آخر يعتبر بحسب المقابلة ، إما من النظائر، فمثل أنه إن كانت الشجاعة حكمة
فالشجاع حكيم ؛ وإما من التصارييف، فمثل أنه إن كان يجرى مجرى الشجاعة هو ما يجرى
مجرى الحكمة ، فالشجاعة حكمة . وهذا موضع جدلى مشهور في بعض الأواد ، ويصلح
للإبطال والإثبات ؛ وليس بتعليمي . ولا ينمكس ، حتى إذا كان الحكيم شجاعاً ، فالشجاعة
حكمة ، وإن كان الحكيم يلزمه أن يكون شجاعاً لزوم المقوم أو لزوم التابع ، يلزم أن تكون
الشجاعة يلزمها أن تكون حكمة ، بل أن تكون معها الحكمة . وكذلك في المثال الآخر . ١٥

وموضع آخر من حال الكون والفساد مخصوص أيضاً بحمول الخير والمحمود . فإن
ما كونه خيراً فهو خير ، ويجب أن يؤخذ الخير بمعنى يعم المحمود والخير الحقيقي، حتى يقرب
من أن يكون تعليمياً ؛ فإن أخذ مطلقاً لم يبعد أن يكون مشهوراً . وكذلك ما كونه شراً فهو

(١) يحكم : لحكم ه (٣) بوجه : — م || منه : منها م || أنه : أن س
(٤) هذه : هذا ن (٥) لانه : — د ، ن || قد : — م (٦) وإن : إن ب ، س ، سا
(٧) محمداً : محموب ، سا ، م ، ه ؛ محمودة س (٧) يحمد : يحمل ه (٨) محمول : محموب
(٩) لها : لها س (١٠) فهذا رجه : — ه (١١) إن : إذا د ، س ، سا ؛ إذ م
(١٢) فثل : — أنه س ، م ، ه (١٣) ويصلح : يصلح د (١٤) بتعليمي : تعليمي ب || إذا : إن س
(١٥) وإن : أو إن د ، سا ، م ، ن (١٦) الآخر : الأخير س (١٨) كونه : لزم م ||
ويجب : فيجب سا || حتى : وحتى ه || فإن : وإن د ، س ، سا ، م ، ن ، ه

شر ، فيجب أن يؤخذ الخير والشر بالقياس إلى شيء واحد ، أو يؤخذ كلاهما مطلقين ، حتى ربما قربا من النفع في العلوم . فإن أخذ بدل الكون الفساد ، كان موضع آخر وكان بالعكس ؛ فإن ما فساده شر فهو خير ، وما فساده خير فهو شر .

وكذلك إن أخذ فاعل الخير مكان الكون ، وفاعل الشر مكان الفساد ؛ وليس يبرهاني فليس يجب أن يكون فاعل الخير في نفسه خيرا ، لأنه فاعل الخير ، ولا فاعل الشر في نفسه هـ شرا ، لأنه فاعل الشر . فإن ادعى صحة هذين القولين ، احتيج إلى قياس يوجبهما . وأما إذا أخذ كاليينين بأنفسهما لم يجب الالتفات إليهما ، إلا من حيث الشهرة فقط ، فليس بواجب أن يجرى كل فاعل مجرى فعله ، ولا يبين بنفسه أن يكون الشر لا يصدر إلا ممن ذاته شر

- ١٠ ومع ذلك فإن يفهم كون ذات الشيء شرا ، وكون فعله شرا يشتغل أولا عن فصل القول في القضيتين ، وينكشف ثانيا عن أن الشهرة لا تطابق الإحقاق في هذه الدعوى ؛ اللهم إلا أن نعى بالشر لا أن ذاته في نفسها شر ، بل أنها يصدر الشر عنها ، فيكون كأن القائل قال : فاعل الشر فاعل الشر ؛ وهذا وإن كان حقا ، فهو هذر .

- ومن المواضع مواضع التشابهات ؛ وهي كأنها تمثيلات يجعل فيها أحد الشبهين مقدما ، والآخر تاليا . وهذا جدلي صرف ؛ كقولهم : إن كان قد يكون بالأضداد ١٥ علم واحد ، فقد يكون بالأضداد ظن واحد . وإن جاز أن يكون البصر بخروج شيء إلى المبصر ، جاز أن يكون السمع بخروج شيء إلى المسموع ؛ وإن كان ماله بصر يبصر ،

(١) فيجب : ويجب د ، ن (٢) الفساد : والفساد د ، م ، ن || كان : فكان سا ، م || وكان : وكل د (٤) أخذ : أخذنا سا ، م ، هـ || يبرهاني : برهاني م (٥) الخير : — س || فإن : فإذا د ، ن (٦) ادعى : ادعاب د ، د || صحة : — هـ || يوجبها : يوجبها ب ، س ، سا ، م ، هـ (٨) بين : بين س ، ن ، هـ || يصدر : يصدق م (٩) عن : عن من د ؛ عن || شر : شر اس (١٠) يفهم : + أن ن (١٠) يشتغل : يشتغل ب ، س ، ن ، و يستغل هـ (١١) الإحقاق : لإحقاق م (١٣) فاعل الشر : — د || هذر : + فضل هـ (١٤) التشابهات : التشابهات د ؛ المشابهات ن (١٤) فيها : فيهما ب ، هـ ؛ — د ، ن || الشبهين : الشبهين ب (١٦) ظن : حسن س (١٦) إلى : من هـ (١٧) بخروج : + سمع س || بخروج شيء : — سا || وإن : وإذا هـ

فما له سمع يسمع . وهذا يصلح للإثبات والإبطال ، على ما علمت . فإنه قد يقبل أن ما كان للشبيه فهو للشيء ، وما لم يكن للشبيه فليس للشيء .

ومن المواضع مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة . وهذا يصلح للإبطال ، أفعى إذا اختلف الموضوع والمحمول في النسبة إلى الكثرة والوحدة . كن يضع أن كل علم فهو تصور وفهم ، فيقال له : إن العلم قد يكون بأشياء كثيرة معا ، والفهم ليس يكون لأشياء كثيرة معا ، فليس كل علم فهما . وهذا الموضوع برهاني ، وفي مثاله المورد مقدمات مشهورة .

ومواضع أخرى مأخوذة من الأكثر والأقل ، وهي مواضع الأخرى . وهي أربعة مواضع : أحدها أن يجعل ما هو أكثر في معنى الموضوع ، أكثر في معنى المحمول ، والقياس قياس شرطي ، مثاله : إن كانت اللذة خيرا ، فما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ، وإن كان الجور شرا ، فما هو أكثر جورا فهو أشد شرا . وهذا مشهور .

لكنه إن صدق المقدم فيه كليا ، حتى كان قولنا : إن كل لذة خير حقا ، صدق لا محالة ما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ، فكان الموضوع علميا . وأما إن أخذ مهملا فيكون مشهورا ، ولا يكون حقا ، فإنه ليس إن كان السكتجين نافعا للريض ، فما كان أكثر كان أفع ، بل ربما ضر . فأما إذا كان مسلما أن كل سكتجين نافع ، دخل فيه القليل والكثير ، فيجب أن يكون الأكثر أيضا نافعا ، وإن كان نافعا لوجب أن يكون أكثر نفعا . وهذا الموضوع — كما تعلم — نافع في الإثبات والإبطال جميعا .

(١) ما : — د ، س (٢) للشبيه : للتشبه م ، للنسبة ن || وما : وكما || للشبيه : للتشبه م || فهو للشيء وما لم يكن للشبيه : — د (٣) النسبة : التشبه د (٤) كن : فن سا (٥) له : + ونحن نعلم د ، ن || قد يكون : — سا || يكون لأشياء : يكون لأشياء د ، ن || لأشياء : بأشياء هـ (٨) مواضع : المواضع س ، سا (٩) أكثر : أكبر م || أكثر : أكبر م (١٠) قياس : — د ، ن || خيرا : لذة م (١١) وإن : فإن ب ، د ، ن || أشد : شر د || شرا : جورا سا هـ (١٢) كليا : — هـ || حتى : — م || قولنا : — د ، ن || صدق : — د ، ن (١٣) فكان : وكان د ، م ، ن || الموضوع : الموضوع س ، المواضع سا (١٤) ولا : أولاد د ، ن || كان : — د ، ن || نافعا : نافع ن (١٥) كل : كان س (١٦) فيجب : فوجب د ، ن || أن : + لا ن (١٦) لوجب : وجب د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ

والموضع الثاني من الأربعة ، أن يعتبر مع المحمول محمول آخر ، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا ؛ فإن لم يحمل ، ولم يؤخذ ذلك ، ففي المشهور أن هذا لا يحمل ، ولا يؤخذ ؛ وهذا للإبطال . وإن وجد ما ليس أولى ، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ ؛ وهذا للإثبات .

وأما حال هذا الموضع في العلوم فيختلف بحسب اختلاف المفهوم من لفظة "أولى" ؛

- فإنه إن عني بالأولى الأول بالطبع والأقدم ، صار الموضوع علميا ، وإن عني به ما وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق ، أو وجوده أشد موافقة للوضوع من وجود ذلك من غير تعلق ، فليس الموضوع بتعليمي . فإنه كثيرا ما يكون ما هو في الأقل ، ولا يكون ما هو في الأكثر . تأمل ذلك من طرفي النقيض ، وأحدهما أولى بالشئ ، وأكثر له ، مثل ابتلاع الإنسان لما يعضغه ، والآخر ليس بأولى بالشئ ، بل هو أقل نادر ، وهو كنفسته به . وقد يتفق أن لا يكون هذا الذي هو أولى ، ويكون ما ليس بأولى ؛ وإلا لكان الأولى دائما لا أكثر يا . وكذلك حكم ما كان مما ليس بأولى ، فقد يؤخذ كثيرا دون الأولى .

والموضع الثالث من هذه المواضع عكس هذا ، وهو أن تكون الكثرة في جهة الموضوع ، والمحمول واحد ؛ فينظر إن لم يوجد المحمول لما هو أولى أن يوجد له ، لم يوجد لما ليس أولى ؛ وإن وجد لما ليس أولى ، فقد وجد لما هو أولى . وهذا الموضع حاله في شروط صيرورته علميا حال الذي قبله .

والموضع الرابع من هذه المواضع ، وهو أن يكون الاعتبار بين محمولين وبين موضوعين ، وأحد المحمولين ليس أولى بموضوعه من المحمول الآخر بموضوعه . ثم يعتبر ما قيل .

- (١) يحمل : يحمل م (٢) يحمل : + ذلك د ، ن (٣) وجد ما : وجد ه سا || المشهور أن : للمشهورات سا (٥) فإنه : بأنه سا ؛ فإن ن || والأقدم : والأقنع س || عني : علم سا || به : — س (٦) للوضوع : لموضوع ب ، س ، م (٧) تعليمي : تعليمي ب ، تعليمي د ، ن || الأقل : الأول ب ، م ، ه (٨) تأمل : بل ن || من : بين م (٩) كنفسته : لنفسته ب (١٠) هو : — سا || بأولى : بالأولى ه || الأولى : الأولى سا (١١) دائما : دائما ه || وكذلك : وكذلك سا || بأولى : أولى س ، ن || فقد : قد د ، ن || كثيرا : — د ، ن || الأولى : + وليس كالنقيض ن (١٢) والموضع : والوضع د || في : من ن || الموضوع : الموضوعين سا : م ؛ الموضوعين ه (١٣) واحد : واحدة د ، ن || يوجد : + يوجد ب ، م || ليس : + هو ه (١٤) حاله : + حال الذي قبله ن (١٥) صيرورته : ضرورته د ، ن || حال الذي قبله : — ن (١٧) واحد : فأحد د ، ن || بموضوعه : لموضوعه س ، م

ثم ههنا مواضع مأخوذة من المساواة بعدد هذه المواضع بأعيانها ، وهى ثلاثة : حال محولين متساويى النسبة فى الأولى وغير الأولى لموضوع أو موضوعين لمحمول ، أو محولين لموضوعين . ثم يعتبر ذلك بعينه ، وليس شئ منها علميا . وتشتبك فى أنه إن كان ما هو مثل فى استحقاق أن يكون قد كان ، فالآخر كان ؛ أو لم يكن ، فلم يكن .

٥ موضع آخر يعتبر من فصل الشئ إذا أضيف إلى غيره ، وقرن به ، بفعله بحال ، فنقضى بأنه بتلك الحال ؛ مثل أن يجعله خيرا أو أبيض ، فنقضى بأنه خير أو أبيض ؛ وهو غير علمي . وأحسن مواضع الخلقيات ، فإنه قد تقتزن الحركة بالمسادة فتجعلها حارة ، وهى غير حارة .

١٠ موضع قريب من هذا ، وهو أنه إذا زيد شئ على شئ ، بفعله أزيد فى حال كان له مثلا فى كونه خيرا أو بياضا ، فهو بتلك الحال . وليس علميا أيضا ؛ فإن الحركة إذا زيدت على الحار صار أحر ، وليست حارة .

وهذا الموضع والذي قبله للإثبات ؛ ولا يصلحان للإبطال ؛ فإنه ليس إذا زيد شئ على شئ ، فلم يجعله بصفة ، لم يكن على تلك الصفة . فإن الزوج إذا زيد على الفرد ، لم يجعله زوجا ، وهو زوج . والحلو إذا زيد على المر ، لم يجعله حلوا ، بل مزاجا آخر ، وهو حلو . وأيضاً فإن العصير إذا زيد على العسل ، وهو حلو ، لم يجعله أشد حلاوة ، والعصير - لمو . على أنه لا يبعد أن يمحذ هذا الإبطال بعض الجدليين ، حين لا يفتن لمثل هذا الصناد .

(١) بعد هذه : بعد هذه ه || ثلاثة : أربعة س ، س ، م (٢) لموضوع : — س ؛ الموضوع س || موضوعين : لموضوعين ن (٣) ذلك : — ه (٥) آخر : — د ، س ، ن ، ه || يعتبر : — س ؛ معتبر ه || إذا : إلى س (٦) فنقضى : فنقضى د ، م ، ن ، ه || بتلك ، تلك ب ، م ، ه || يجعله : يجعل ن || أو أبيض : وأبيض س ، م || فنقضى : فنقضى س ، م ، ه || بأنه : أنه س (٧) غير : — ن (٧ — ٨) حارة وهى غير حارة : حادة وهى غير حادة د (٩) على شئ : — د (١٠) فهو : — س (١١) صار : صيرته ه (١٣) على شئ : — د || بصفة : نصفه ه (١٤) يجعله : يجعل د (١٦) يمحذ : يجعل س ، م ، ه || الإبطال : لإبطال ن ؛ + عذب || حين : حتى ه

ووضع آخر : أنه إذا قيل المحمول على موضع ، أو على شيء بمعنى الأولى والأكثر ، فهو مذكور عليه بالإطلاق . مثاله : إن كان نمر أقل إسكارا من نمر وأكثر ، فهو مسكر على الإطلاق . وما لم يكن الشيء خيرا فليس يقال إنه أكثر خيرية أو أقل خيرية ، فإن الشر لا يقال له إنه أكثر أو أقل خيرية . وهذا ليس يصلح في الإبطال . فإنه ليس إذا لم يقل بأقل وأكثر ، لم يقل بإطلاق ؛ فكثير من الأشياء لا تقبل الأكثر والأقل .

وهذا الموضع ليس له عناد علمي ، وله عناد جدلي . أما أنه ليس له عناد علمي ، فهو أنه إذا لم يكن للشيء معنى بوجه من الوجوه ، فليس له ذلك المعنى أقل أو أكثر . فإن الأقل والأكثر يجب أن يكون معه الشيء موجودا ، حتى يكون قليلا ، أو يكون كثيرا .

وأما عناده الجدلي ، فإن يقول قائل : إن نحمود الشهرة خير من الفجور ؛ ومع ذلك

- فليس خيرا على الإطلاق . فهذا مقبول في المشهور ؛ وأما في الحقيقة فإنه ليس خيرا من الفجور ، فإنه لا شركة بينه وبين الفجور في الخيرية حتى يجوز أن تكون حصته منه أوفر ، بل هو أقل إيجابا لأمر شرعية منه . وأما في نفسه فهو ردى مثله . وأما بالقياس إلى ما يلزمه من الشر فهو أكثر شرا ، وذلك أقل شرا لامتزاج خير معه ، بل لقلة عدد الشر الصادر عنه ، وفقد بعض الشر أن يكون منه . وأنه وإن كان فقد الخير شرا فيما وجوده فيه خير ، وفقد الشر خيرا فيما وجوده فيه شر ، وهولا يخلو عن وجود ذلك أو فقدته ، ١٥
فذلك باب آخر ؛ وهو باب ما يكون الخير والشر فيه . وأما الشيء الذي يقال له خير أو شر ، بأن الخير يصدر عنه ، والشر يصدر عنه ، فليس الأمر فيه كذلك . فليس إذا كان الشيء ليس سببا للشر ، فهو سبب للخير إلا بالعرض ؛ وبالعكس . وأما إذا كان الشيء القابل لهما ليس فيه شر ، ففيه بلزائمه خير .

(١) الأولى : الأقل ، ن (٢) نمر : نمر ؛ ب ب ، سا (٣) لم يكن الشيء : ليس ، ن || إنه : — د ، ن (٤) الشر : الشيء . || له : — ب ، سا (٥) يقل : يقبل د || وأكثر : — م ، هـ (٦) عناد جدلي : جدلي || أما : وأما هـ (٧) المعنى : — ن || أو أكثر : وأكثر د ، ن (٨) فإن : أن د ، ن || ذلك : هذا م (٩) فهذا : وهذا ن || فإنه لا : ولا د ، ن (١٠) وذلك : وذلك هـ ، سا ؛ إذا كان هـ || لا : لا م || خير : — ب ، س ، سا ، هـ (١١) وأنه : فإنه م ؛ — ن (١٢) وجوده : الخير د ، ن || وجوده : الشر د ، ن || أو : إذ هـ (١٣) ما : فباب هـ ؛ م م (١٤—١٥) خير أو شر : خير وشر د ، ن (١٦) بأن : فإن هـ (١٧) الشر : للشيء ب ، م ، هـ

وموضع آخر مشا كل بوجه من الوجوه لهذا المعنى ، وهو أنه إذا كان الشيء ممكنا ، أو موجودا ، أو حسنا ، أو نافعا في وقت من الأوقات ، وموضع من المواضع ، وموضوع من الموضوعات ، فهو أيضا بذلك الحال على الإطلاق ؛ فإن ما ليس بممكن في نفسه ، فليس بممكن عند حال ، وما ليس بحسن ألبتة ، فليس حسنا عند حال . وهذا أيضا للإثبات .

ويعاند هذا الموضع بأمثلة مشهورة ، مثل أنه قد يوجد الشيء فاضلا في أمر وليس فاضلا على الإطلاق ؛ ويكون الشيء غير فاسد في وقت ، وليس غير فاسد على الإطلاق ، وينقذ دواء في وقت ، وفي موضع ، وفي موضوع عليل ، وليس نافعا على الإطلاق ؛ وقد يحسن قتل القريب إذا كفر بالله تعالى ، وليس حسنا على الإطلاق . وكذلك يكون الشيء حسنا عند قوم ، وليس حسنا على الإطلاق ، فإن من الناس من استحسّن قتل الأب ، وليس حسنا على الإطلاق .

وتفسير الإطلاق هو أن يقال المعنى من غير أن يزداد عليه شيء يقيد به ، كما يزداد يقال : إنه حسن عند قوم ، أو حسن في وقت ؛ فهذا هو الحكم المشهور ، لكنه يجب أن ننظر في هذا من جهة الحق ، فنقول : إذا كان الإطلاق بالحقيقة في مثل هذا الموضع هو أن لا يكون عليه زيادة اعتبار ألبتة إلا معناه ، فإن كان معناه إضافيا كان الإطلاق أن توجد إضافة مطلقة ، مثل النافع إذا أخذ نافعا لشيء ما وحال ما ، فإن هذا الإطلاق بلا زيادة لأن المضاف إليه داخل في معنى المضاف غير مزيد عليه من دوام ، أو عموم ، أو غير ذلك ، لكن المشهور ربما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذي عند كل مكان وكل وقت ؛ فإذا لم يجده دائما أوهم أنه معاند .

- (١) وموضع : وهو موضع د || لهذا : ولهذا س ؛ هذان (٣) بذلك : بتلك د ، ن
(٤) عند حال : بحال د ، ن || حسنا : بحسن ه (٧) ويكون : وقد يكون م
|| في وقت : ولكن ه || غير فاسد : فاسد د (٩) تعالى : — د ، ساء ن (١٠) وليس :
ولا يكون س || فإن : وإن م (١٢) الإطلاق : — د ، ن || أن : الذي د ، ن ||
المعنى : — د ، ن (١٣) هو : — ه (١٤) إذا كان : إن د ، ن (١٥) فإن كان
معناه : — س (١٦) توجد : وجد د || الإطلاق : إطلاق س ، ساء ه
(١٧) أو عموم : عموم م (١٨) ربما : بماب (١٩) وكل : وفي كل س || أرم : وموه
|| معاند : عاند س

وأیضا فإن المشهور يأخذه مهملًا ، وفي المعلوم يجب أن يؤخذ محصورًا . فإذا راعيت هذا ، فاعتبر الأمثلة التي وقع بها العناد ، فيجب أن يكون الفاضل في أمر ما فاضلا على الإطلاق ، أى فاضلا بلا زيادة . ولا يكون فاضلا على الإطلاق بمعنى أنه فاضل في كل شيء ؛ فإن هذا ليس هو الفاضل على الإطلاق الذي قصده إلا باشتراك الاسم ، لأنه فاضل مع زيادة ، وتلك الزيادة أنه في كل شيء . وتجند الممكن للقوى .
 يمكننا على الإطلاق ، وإن كان ليس ممكنا في كل وقت ، ولكل واحد . ونجد ما ليس فاصدا في وقت ، ليس فاصدا — إلا بزيادة — أبدا . ونجد الدواء النافع للشيء نافعا حل الإطلاق ، لا بزيادة كل شيء ، بل لشيء ما هو مضايفه المنفوع .

وأما قتل القريب نغذه محصورا ، فيتين لك الكذب في أن كل قتل قريب حسن ، بل قتل ما للقريب عسى أن يكون حسنا . فذلك القتل الذي لذلك القريب نجده حسنا .
 على الإطلاق ، وإن لم يكن حسنا في كل موضوع ، وكل اعتبار .

وأما المستحسن عند قوم ، فذلك لا يجب أن يكون حسنا على الإطلاق ، وأنت تعنى بالإطلاق الوجود ، لأنه معناه أنه حسن في الظن ، لا في الوجود . والواجب أن تعتبر تقييد الشيء في الظن بإطلاقه في الظن ، أو تقييده في الوجود بإطلاقه في الوجود ؛ اللهم إلا أن يكون قد يفهم من الإطلاق أمر يعمهما جميعا ، فيكون الإطلاق حينئذ حقا .

(١) يأخذه : يأخذن || وفي : في م || المعلوم : المعلوم ب (٢) راعيت : رعت س

(٤) فإن هذا : فهذا ب || الفاضل : الفاعل م (٥) للقوى : القوى م ؛ المقوى هـ

(٦) ولكل واحد : لكل أحد د ، س ، سا || واحد : أحد م ، ن (٧) ' : لا سا

|| بزيادة : زيادة د (٨) لا : ولا م || بزيادة : سا || لشيء : الشيء م || مضايفه : مضايفه م

(٩) محصورا : محصور ب ، م ؛ محصورة د : سا ، ن ، هـ || كل قتل : قتل كل س (١٠) قتل : — ن ، هـ

|| ما : — س || للقريب : القريب د || لذلك : — م || القريب : — سا ، م ، هـ

(١٢) يجب أن : — س (١٣) لأنه : لأن س (١٤) تقييد : — م (١٣-١) والواجب ...

إلى الظن : وإيما يعتبر هذا إذا كان الشيء في الوجود د ، ن

فأما اعتبار الشيء في نفسه لا بالقياس إلى الظن ، فبين أن الشيء إذا كان في نفسه بصفة ، وذلك في حالة ما ، وفي وقت ما ، وفي موضع وموضوع ، وصدقت عليه الصفة في تلك الحال بأن كان فيها نافعاً أو موجوداً أو حسناً أو غير ذلك ، فيصدق عليه أنه نافع أو موجود أو حسن أو غير ذلك على الإطلاق ، بمعنى ترك الزيادة إلى الإضافة المطلقة المتضمنة في حقيقة ذلك .

وليس يجب أن يكون "على الإطلاق" بمعنى العام ، الدائم ، والكائن في كل شيء ، إذ ليس ذلك هو الذي على الإطلاق بالحقيقة .

ويجب أن تعتبر الحصر وترك الإهمال ، فحينئذ يصير الموضوع علمياً . فلأنه ما لم يوجد للشيء صفة ، لم توجد له تلك الصفة بحال . ولا تلتفت إلى ما يقال من كذب الشيء مفرداً ، وصدقه مع شيء ، وما عسى أن يوجد من مناقضة هذا الموضوع . فقد علمت فصل القول في ذلك ، حيث تكلمنا في الفن الثالث .

(١) فأما : وأما س || فبين : فبين هـ ؛ + هذا د ، ن (١-٣) نفسه . . . غير ذلك : بحال ما وقت الصفة وفي موضع وموضوع د ، ن (٢) بصفة : + واحدة م وقت ما : وقت س ، م (٣) بأن : فإن سا || كان : - سا م || حسناً : حقاً سا م (٤) إلى : إلاد ، س ، سا ، ن ، هـ ؛ لام || الإضافة : لإضافة د (٥) المتضمنة في حقيقة ذلك : - سا ، ن || ذلك : تلك س (٦) والكائن : والكامل ب ؛ الكائن سا ، م ، هـ ؛ الكائن وس (٨) علمياً : + في مقابل الفرض الذي يمثل د ، ن (٩) توجد له : تكن له س || ولا : ولم ب ، م (١٠) مفرداً : مفرد ب || وما : وأما د ، ن || من : - ب ، س (١١) حيث : حين سا ، م ، هـ

الفصل الخامس

فصل (٥) في الأولى والآثر

وعلى المواضع التي أعطيناها المواضع التي تمد نحو الآثر والأفضل . وظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل ، يقتضى أن يكون متعلقا بالأمور الخلقية ، وما هو أولى بالإتيار والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيما مقتضية للنظر في الأولى والأخرى ، ٥ وفى الأزيد والأفقص . وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية .

وأما مشاركة هذا البحث للبحث عن الأولى والأزيد ، وما ليس بأولى وأزيد ، فسيبين لك من جهة أن جميع ما ينفع في الأزيد والأفقص ، ينفع في الآثر والأفضل ، وأكثر ما ينفع في الآثر والأفضل ينفع فيما ، وإن كان ليس كله كذلك ، على ما ظنه بعض المتكلمين في هذا الفن . وذلك لأن كثيرا من المواضع المعدة نحو الآثر والأفضل ١٠ لا تنفع في الأزيد والأفقص ، مثل الموضع المشهور : أن ما هو أطول زمانا فهو آثر ، فإنه ليس يجب أن يكون ما هو أطول زمانا فهو أكرم في نفسه ، أو أشد كرامة مما ليس أطول زمانا ، أو يحمد ذلك .

واعلم أن المفهوم من الآثر غير المفهوم من الأفضل ؛ وذلك لأن الشيء قد يكون أفضل ولا يكون آثر ، فإن العلم أفضل ، وليس آثر من اللباس عند المريان ؛ فالمرتبة ١٥ على حالة كريمة أفضل من الحياة الحسيسة ، وليس آثر .

(٣) التي : الذي (٤) من البحث : — هـ || وما : هـ ، بما ، هـ || أول : الأولى (٥) والاجتناب : أو الاجتناب ما ، م || لكن : ولكن ، ن || مقتضية — سا (٦) وفي : — هـ || وذلك : فذلك ب ، س ، سا (٧) وما : ما سا || بأولى وأزيد : بالأولى والأزيد س || فسيبين لك : فبين ذلك د || لك : — هـ (٩) ليس : — سا (١١) أن : وأن كل هـ || ما : كل ما م (١٢) أكرم : أكثر م ، هـ || أو أشد : وأشد ، ن || كرامة : حرارة نج ، س ، سا ، م ، هـ || يحمد : يحل ن (١٤) المفهوم : المشهور (١٤)

وإذا قيل أفضل وأخير ، فقد يقال ذلك عند التحقيق على وجوه :

فيقال أفضل وأخير لشيئين مشاركين في نوع من الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، ويكون لأحدهما جميع ما للآخر وزيادة ؛ مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، إذا كان له جميع مقدار ماله وزيادة ؛ ويقال أفضل للمشاركين في نوع من الفضيلة يقبل الأشد والأضعف من غير أن يمكن أن يشار إلى قدر ما يساوى به الأنضل الأنقص متميزا عن الزيادة ، لكن الحاصل للأفضل أشد ، مثل الأجل والأخضر ، وغير ذلك .

ويقال أفضل إذا كان يشاركه في نوع الفضيلة ، ذلك النوع إما أن لا يعل التفات ، أو إن قيل ، فالذى لهما منه مثلا على السواء . لكن للأفضل فضائل أخرى من أنواع أخر ، فتكون جملة ما لهذا أكثر مما لذلك ؛ مثل أن يكون أحدهما شجاعا عفيفا ، والآخر شجاعا مثله لكن ليس عفيفا ، فيكون الأول أفضل .

ويقال أفضل إذا كان ليس بينه وبين الأنقص مشاركة في نوع الفضيلة أصلا ، ولكن في جلس الفضيلة ، إلا أن النوع الذى له هو في جملة نفسه إلهى دون النوع الآخر . لست أقول إنه أفضل من الآخر ، فإنه بيان دور ، ولكن أقول إنه إلهى ، والآخر ليس بإلهى ، فهو أفضل . وأعنى بالإلهى : أن تكون فضيلة باقية لا تبيد ، مثل الحكمة ؛ أو تكون نافعة في الأمر الذى هو مطلوب لذاته . لست أقول في الأمر الذى هو أفضل ، فيكون دورا ، وهذا مثل النافع في الآخرة والمعاد . ومن هذا القبيل ما يحكم بأن الحكمة أفضل من اليسار . ويقال لما المصالح المتعلقة به ، وإن كانت عاجلية ، فهى أكثر عددا ، وأعم ، وأدوم معا من عاجليه أخرى . فإنه ليس إذا كان أكثر صار أفضل ، بل ربما كان الواحد العام الدائم أفضل من الكثير .

(١) وإذا ، إذا س ، م || وأخير : خير س ، م (٢) مشاركين : مشاركين م || الفضيلة :
+ لكن تلك الفضيلة د ، هـ (٤) الفضيلة : + لكن الفضيلة د ؛ لكن هـ (٥) من غير أن يمكن :
فلا يمكن د ، ن || الأنقص : للأنقص ب ، م ، هـ (٧) ذلك : وذلك س ، ن ، هـ (٨) لهما : لها ب
|| أنواع : نوع ن (١١) ويقال أفضل : — هـ (١٢) إلهى : التى س ، م ، هـ (١٣) دور : دور م
|| ولكن : لكن م || إنه س ، م ، هـ || إلهى : الإلهى م || بإلهى : بالإلهى م (١٤) فهو أفضل : — هـ
|| بيد : تبعه هـ (١٥) الأمر : س ، م (١٦ — ١٧) ومن هذا القبيل ما يحكم بأن : ومنال هذا
الموضع أن د ، ن (١٧) به : — د || عاجلية : دنياوية د ، ن (١٨) عاجلية : عاجلة ب ، س ، م ، هـ ؛
دنياوية د ، ن || أخرى : أنرسا م

ويقال أفضل أيضا على مثل ما يقال الأولى ؛ وهو أن يكون أحد الأمرين له
الفضيلة في ذاته ، والآخر فضيلته مستفادة منه ، أو بالعرض ؛ وخصوصا إذا كان له في
ذاته معنى أفضل بوجه أخرى . وأما الأولى أيضا ، فيقال لما هو بهذه الصفة ؛ ويقال
لما هو أشد مناسبة ، وهو أن يكون أمر يجوز أن يكون لأمرين ، لكنه لأحدهما أشد مناسبة ؛
مثل الكرامة ، فإنه يجوز أن يكون للطارئ الذي لا ماته له ، لكنه للذي له ماته في طبعه أولى .
لأن المسألة ، وهي علة من العال المستندية الموجبة لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها
بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران شرائط إليها ؛ فلذا لم يشعر بجميع الشرائط التي تقتن
بها حتى تصير علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكنا بالأولى . ولو شعر بجميعها لكان
الأمر عند الشاعر واجبا في كونه أو لا كونه . لكنه إذا كان الأمر الذي يقتن بالعلة
الداعية في أحدهما أكثر من الذي يقتن بمثلها من الآخر ، كان الحكم للأول أولى .
وكذلك إن كان لأحدهما هذه العلة ، ولم يكن للآخر ، فالذي له العلة أولى . وأما المسألة
فإنها داعية إلى الحكم ، وليس يتم بها ، بل يتم بأحوال أخرى إما فيه ، وإما في المتوقع
من عنده ، وإما فيهما جميعا ؛ بل ربما كانت ، وربما لم تكن .

والأولى في المسألة يعتبر على وجهين : أحدهما بحسب الوقوع ، والآخر بحسب
الجميل . والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل : إن لفلان عند فلان حقوقا وقد
قصده ، فالأولى في نفس الأمر أن يتفق أن يقضيها ، حاكما بأن ذلك الأمر واقع .

(١) على : فن || مثل : مثال م (٢) فضيلة : فضيلة م ، س ، سا ، ن || إذا : إن
م ، سا ، هـ (٣) معنى : — ن (٤) وهو أن ... أشد مناسبة : — سا || لكنه : لك د
(٥) لاماته : الاماته ب ، لا اماته م ، هـ || [المسألة : الحرمة والوسيلة ، والموات الوسائل — شرح
في هامش ب] لكنه : لكنهما م || للذي : الذي د ، م ، هـ || ماته : أماته د ، م (٦) وهي : وهو د ، ن
(٧) إذ : اند ، ن ، إذاس || باقتران : بأوزان د || يشعر : + إليها سا (٩) أو لا : ولا سا
|| الأمر : — م ، سا ، ن || يقتن : + به م (١٠) أكثر : الأكثر سا ، م ، هـ
(١١) كان : فيكون د ، ن || أولى : الأولى . || وأما : فأما ب (١٢) بل يتم : بل يتم د
|| المتوقع : الموقع هـ (١٣) بل : — م ، سا ، م || ربما : وربما م || وربما : — ن
(١٤) والأولى : فالأولى : — سا (١٥) هو كما : كما هو م (١٦) يقضيها : يقضيها د ؛ يقضيها سا
|| بأنه : فان هـ ؛ — ب ، م || ذلك : + أن سا ، م

وأما الأولى بحسب الجبل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أى الأجل به ، أن يقضيها ويمرفها ، مع أنه ليس يلتفت إلى أنه يفعل ما هو أولى بأن يقع منه ذلك الأولى ، بل على أنه الأجل ؛ ذلك وأنه إن لم يفعل فذلك قبيح به .

فالمسألة تشارك سائر العلل التي ذكرناها في أمر يقع الوقوع ؛ وتخالفها في أن العلل ٥ اتى ليست بموات لا يعتبر فيها حال الجبل ، لكنها إنما تقتصر بها على الوقوع . وإنما يقتصر من الموات وما يشبهها على الإيجاب الأولى ، لأن الأسباب المحتاج إليها في أن تكون العلة علة بالفعل لم تجتمع لم يكن للعلول وجود واجب . فإذا علم أن هذا الواحد منها قد وجد ، وجهل الحكم في البواق ، وأنها هل اجتمعت ، ثم كان موضع آخر لم تحصل فيه علة من تلك العلل ، سبق إلى الذهن العامى أن المستحصل لعل ما منها ، أو للعللة ١٠ التي تصير علة بالفعل عند شرائط ، أولى بالوجود مما عدم فيه الأمران .

وأما العلل الأخرى أو الشرائط الباقية ، فإنها لو كان اجتماعها كلها معلوما ، لكان الحكم يثبت في أن المعلول واقع ؛ ولو كان غير اجتماعها معلوما ، لكان الحكم يثبت في أن المعلول غير واقع . لكن ما نشعر فيه بوجود سبب ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أن الأولى به أن يكون . فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر ، ١٥ إلا أنها تكون مجتهولة . وربما لم تتواف الأسباب كلها لا في هذا ولا في ذلك ، فيمتنع أن يكون ذلك ولا هذا البتة ، وإن كان هذا أكثر أسبابا . وأما الذى تتوافي فيه الأسباب كلها ، فليس هو أولى بل واجب .

(١) أى : — س (٢) يقضيها : يقضيها س || ما : من س ، س ، م ، هـ (٣) حل : إلى ب || وأنه : فانه ب || ذلك وأنه : وذلك أنه د ، ن (٤) فالمسألة : د ، ن || تشارك : — س ، ن || أمر : — ب || الوقوع : — س (٦) الإيجاب : — ب (٧) العلة : — م ، ن || ما لم : ما لم تكن م ، هـ (٨) موضع : موضوع د ، ن ؛ موضع هـ (٩) تلك : — ب || سبق : يسبق ب || إلى : — د ، ن || أن : إلى د || منها : فيها د ، ن || للعللة : العلة س (١٢) يثبت : ثبت د ، س ، س ، م ، ن || يثبت : ثبت د ، س ، س ، ن (١٣) واقع : الواقع د ، ن || سبب : سلب هـ (١٤ — ١٣) نظن . . . الأسباب : — د ، ن (١٥) في ذلك : ذلك م || ذلك : ذلك س ، هـ (١٦) ذلك : ذلك ن

والتناصر الأسباب ليس هو لا أولى فقط ، بل : تنع أن يوجد . فإذاً هذا القديم من الأولى مظهر لا وجوب له ولا امتناع ، إلا أنه يفيد : قيل نفيس إلى أن الشيء يكون ؛ وهو ظن ١٠ يكون غير كاذبة إن كان الشيء متوافي الأسباب فوجب ، ولم يكن أولى ، وكاذبة إن لم يكن متوافي الأسباب ، فامتنع ولم يكن أولى .

- واعلم أن اعتبار الأزيد والأفضل قد يقع في كل مقولة . ولست أعني أن كون الموضوع لمحموله يكون في كل مقولة ، فإن ذلك أمر لا كثير إشكال فيه ، ولا أيضا كثير منفعة في تعرفه .

- ولست أيضا أعني أن الذي إليه النسبة في أن الآخر أولى منه ، أو ليس واقعا في كل مقولة ، على ما دل عليه اختلاط أمثلة يوردها قوم ؛ بل إن نفس ذلك المحمول قد يقع في كل مقولة . مثاله ، أنه قد يقال : إن الصورة أحق بالجوهرية من الهيولى ؛ ويقال : ١٠ إن الشخص أولي بالجوهرية من الكل . وهذا يكون لا على أن جوهرية أكثر من جوهرية ، ولا أن جوهرية هذا أسبق من جوهرية ذلك ، بل لأن ١٠ يتساويان فيه يوجد له حكم ووصف هو أسبق لأحدهما وأكمل ، وهو الوجود . وقد ذكرنا حقيقة هذا في موضعه .

١٥ وقد يقال في "الكَم" و "الكَيْف" ، وهذا ظاهر .

- (١) لا أولى : الأولى ب ، سا ، م ، هـ || فإذاً : فان د || انقسم : — د ، ن (٢) إلى : — د ، ن (٣) يكون غير . . . ولم يكن أولى : فيكون كاذبا ، أعني إن كان المعتقد هو أنه قد يكون وقد لا يكون ، ثم ن يكون ، فالقضية الكاذبة من جهة الاخلاط لا تكون فتكون . فان اعترت حال ويكون رجدها بالقضية صادقة اتفاقا وبخلاف إن كان الشيء متوافي الأسباب ، وكاذبة إن لم تكن متوافي الأسباب . وكذلك حال لا يكون أعني أن يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب إذ كان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتوافي الأسباب د ، ن || غير : — س ، سا ، هـ (٤) فامتنع : وامتنع ب || ولم يكن أولى : + واعلم أن الاعتبار حال يكون قضية وحدها فالقضية صادقة اتفاقا وبخلاف إن كان الشيء متوافي الأسباب وكاذبة إن لم يكن متوافي الأسباب وكذلك حال لا يكون أعني لا يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب أو كان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتوافي الأسباب م (٥) اعتبار : الاعتبار م ، هـ || كون : يكون د ، س ، سا ، م ، هـ (٨) ليست : وليست ب ، س ، سا || ولست ... إليه : ولا الذي د ، ولا الذي إليه ن || الآخر : الأجزاء || واقعا : واقع ب ، س ، سا ، م ، ن (٩) مقولة : فإن ذلك أمر لا كبير إشكال م (١٠) ويقال : أو يقال سا (١٣) لأحدهما : لا فيهما س || وأكمل : والحل د . (١٥) وهذا : وهو س

وفي "الإضاعة" ، كقولهم ؛ إن صداقة فلان أشد .

وفي "الأين" ، كقولهم : النار أعل من الهواء . وقد مثل لهذا بعضهم مثالا سخيفا ، وهو أن القوة النفسانية في الدماغ أو في القلب ؛ وليس هذا اختلافا في زيادة ونقصان الأين ، بل في نفس الأين .

٥. وقد يكون في "متى" ، كقولهم : تاريخ الفرس أقدم أم تاريخ العرب . وقد أورد له مثال آخر فقيل : أترى الصيف أصلح لأمر كذا أم الربيع ، فأخذ الموضوع مكان المحمول ، وطلب الأكثر والأزيد لافي أنواع "متى" بمجولة محمولات ، بل في الأصلحية . والأصلحية ليست من مقولة "متى" ، فإن الأصلح اسم مشترك يقع في مقولات .

وأما في مقولة "الجلدة" فمثل قولهم : الترس أوقى أم الدرع .

١٠. وأما في "الوضع" ، فمثل قولهم : الفلك في الإقليم الرابع أشد ميلا أو في الثالث .

وأما الأمثلة في "الفعل" و "الانفعال" ، فمجهلة مشهورة .

وقد جرت العادة أن يقال في هذا الموضع في وجوه المقاييس التي يتضمنها هذا النظر أشياء . قالوا : فمن ذلك أن يكون الموضوعات اثنين والمحمول واحدا ، كقولهم : الغنى أثر أم الخلد . ومن ذلك أن يكون المحمول اثنين والموضوع واحدا ، كقولهم : ١٥ الفضيلة أنظر أو العمل . وهذا يرجع بالمعنى إلى الأول ، فإنه كأنه يقول : النظر

(١) كقولهم : — م || صداقة : + كقولهم إن صداقة م (٢) بضمهم : — ، ن || مالا : مالا د ، ن || سخيفا : سخيف د (٥) أم تاريخ : أرتاريخ ن (٦) أترى : القوم || فأخذ : وأخذ د (٧) لا : — د ، ن || مجولة : بمجولة م (٨) مقولات : المقولات ن (١٠) مثل قولهم : فقولهم د ن || أوقى : أقوى س || أم الدرع : أدرع د ، م ، ن || في الإقليم : بالإقليم : ب ، س ، سا ، م (١٣) يتضمنها : بضمها (١٤) أشياء : شيئا م || الموضوعات : الموضوعات ب ؛ الموضوعات س || واحدا : واحد س ، م (١٥) المحمول : المحمولات د ، ن || واحدا : واحد ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٦) العمل : عمل د ، ن ؛ أعمل س ، سا ، م ، هـ || الأول : الأول د || كأنه : كان س

أكثر في الفضيلة أو العمل ، ويكون المحمول هو الأكثر بالحقيقة . وإما أن يكون موضوعان لمحمولين ، كقولهم : اللبن أشد في البياض أم الغراب في السواد . وإما أن يكون الموضوع مضاعفا في كليهما أو أحدهما ، كقولهم : الحكمة مع الشجاعة خير أم الحكمة مع العفة ؛ أو الفنى مع الصحة أفضل أم الفقر مع الحكمة . والفرق بين المثالين أن في أحدهما جزءا من الموضوع مشتركا ، وفي الآخر ليس . وربما كان المحمول ، بل الموضوع والمحمول مضاعفا ، مثل قولهم : الحكمة مع العفة أنفع في الدنيا والآخرة من الحكمة والشجاعة .

فلنشتغل الآن بالمواضع .

(١) ويكون : وقد يكون م || المحمول : المعمول س (٣) مضاعفا : مضافا ن
 (٤) مع العفة : مع العدالة والعفة م || الفنى : الناس ه || أفضل : — ما || أم الفقر :
 أو الفقر م ، ن (٥) أن فى : فى أن ، ن || جزءا : جزء د ، م ، ن || مشتركا : مشترك د ، ن ||
 وفى : فى د ، م ، ن || بل : — س

الفصل السادس

فصل (و) في المواضع

إن الأمور الظاهرة التفاوت لا نحتاجنا إلى استعداد لها بالمواضع ، بل المواضع إنما تنفعنا فيما يخفى فيه التفاوت .

- ٥ من المواضع أن ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، فهو أثر . وليس هذا بحق ، إذا أخذ مطلقا . فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم في أنه مؤثر على الحسيس الطويل المدة ؛ إلا أن هذا قد يستعمل في المشهور . وأما إذا تساوى الشيطان في النوع ، فأطولها زمانا ، وأكثرهما ثباتا ، فهو أثر . والفرق بين ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، أن الشيء قد يكون مساويا لنظيره في الزمان ، لكنه إذا ثبت على حالة واحدة من الشدة ، والآخر لم يزل يشتد ويضعف في تلك المدة كان هذا أكثر ثباتا .
- ١٠

ومختار الأريب الحسن الاختيار ، أو الصالح ، أو مختار الشريعة الصحيحة ، أو مختار جماعة من مبرزين في الفضل والمعرفة في ذلك الباب ، أو مختار الأكثر منهم ، فهو أفضل . وهو مشهور ؛ ويختلف . وكذلك ما يختاره الكل لذاته ، فهو المنشوق إليه بحسب الكل ، فهو أفضل في ذاته ، وأولى بالاختيار . وهذا إنما يكون حقا إذا كان الشيء مؤثرا في نفسه لذاته ، لأنه خير . وأما إذا لم يكن كذلك ، فهو مشهور ، وليس بحق دائما . فقد يكون ما يؤثره الناس كلهم كالصحة والسلامة ليس كما يؤثره الفضلاء من السعادة في الآخرة .

١٥

والمختار في الصناعة التي هي أفضل كالفلسفة الأولى ، أولى بالاختيار مما هو مختار في صناعة أخس ، كالموسيقى . وهذا يصير حقا إذا اعتبرت أمرين : أحدهما أن يكون

(٣) استعدادها : استعدادها ن (٤) يخفى : يخفاب ، سا (٦) القصير : لقصير ه
(٧) الشيطان : النوعان || رأكزهما : أوأكثرهما م (٩) من : في س ، ه
(١١) ومختار : ومختاران || الأريب : الأديب سا ، م ، والأديب ن (١٣) ويختلف : ويختلف ب ، س ، سا ، ه || المنشوق : المسوق د ، ن (١٤) إذا : إذن (١٨) أخس : أحسن م ، ن ، آخر د (١٨) اعتبرت : اعتبر م د ، ن

المختار في الفلسفة مثلاً من جهة ما توجيه الفلسفة ، لا الفيلسوف الذي قد يخطئ . والثاني أن تعتبر الوقت والحال ؛ فإن الوقت من الأوقات قد يجعل اختيار ما هو في صناعة أخس أولى من اختيار ما في صناعة أرفع ، مثل الوقت الذي يوجب اختياراً للناس على استخراج شكل من الهندسة . فيجب أن نقول : إن لم يكن الوقت والحال يوجب ما في الصناعة الخسيسة .

وموضع آخر : وهو أن ما هو في جنس الخير والفضيلة فهو أفضل من الذي ليس في جنسه ؛ كالعادلة ، فإنها من جنس الفضيلة ، إذ هي نوع منه .

وأما العادل فهو ذاته جوهر ، وليس الفضيلة متومة لذاته ، كما ليس البياض مقوماً للابيض ، ولا اللون الذي هو جنسه متوم له . لكن العادل عرض له الفضيلة ، فهو في جنس الفضيلة بالعرض ؛ فيجب أن تكون العدالة أفضل من العادل . وهذا قد يشتر ١٠ وقد لا يشتر . وأما الحق فيجب أن تعلم أن معنى الأفضل ههنا مما لا يتفرد ، لأن الأفضل إن عني به أنه الأكثر في نفسه في أنه فضيلة ، كما أن الأشد سواداً هو الأكثر من الآخر في أنه سواد ، فليس بينهما مناسبة في ذلك ؛ فإن الفاضل ليس فضيلة ؛ وإن عني بالأفضل الأجمع للفضل على أنه صفة ، فليس بينهما مناسبة ؛ فإن الفضيلة ليست جامعة أو حاملة للفضيلة . ثم إن أخذ اسم يعمهما فسيكون باشتراك الاسم . ١٥

وموضع آخر ، وهو أن المؤثر بذاته ، ولأجل نفسه ، أفضل من المؤثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة ؛ وهذا حق .

(٢) اختيار : اختيارد ، ن (٣) اختيار : الاختيار ن || ما : — سا ؛ + هوم ||
أرض : أوقع ه (٣—٤) مثل ... الهندسة : — س ، سا (٦) وموضع : وهو موضع د || الخير :
الحسن ، سا ، ه (٧) هي : هوس || نوع : جنس ه (٨) لذاته : ذاتية د ، ن
(٩) مقوم : مقوماد ، ن (٩—١٠) عرض ... العادل : — س (١١) وقد لا :
ولاد م ، ن (١١) بما : م ، د ، ن || لأن : فان د ، ن (١٢—١٣) الأشد سواداً هو الأكثر
من الآخر : سواداً أكثر من آتد ، ن (١٤) الآخر : آتد م ، سا م ؛ أخرى ه || مناسبة :
مناسب ن (١٣) وإن ، فان س (١٤) للفضل : للفضيلة ه || ليست : ليس ب م ، ه
(١٥) يعمها : يعمها ه

وأبضا المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض ؛ وهذا قريب من الأول ، ويخالفه في أن الذى بالعرض قد لا يكون مؤثرا لآلته ، بل إنما يكون المؤثر بما يقارنه ، مثل أن الشيء إذا كان حلوا مربعا ، فالـمؤثر لغيره ، والمرع بالعرض ، إذ إنما أثر لأنه حلوا ، وليس يتوجه إلى التربع إينار . وأما المؤثر لغيره فقد يتوجه إليه إينار . وربما كان المؤثر بالعرض ليس لأنه مؤثر ، بل لأجل أن مقابله مكروه ، أو يتبع مقابله مكروه ، فيؤثر لالفائدة في نفسه ، فهى فيه لالفائدة فيما يقارنه بالذات ، فهى فيه بالعرض . لكنه إنما يؤثر لى لا يوجد مقابله ، فلا يكون هو مؤثرا لأجل أنه مؤثر لذاته بالذات ، إذ ليس يوصل إلى المؤثر بالذات ، بل يوصل إلى المؤثر بالعرض ، وهو عدم المكروه بالذات ؛ وليس عدم المكروه لـلوجود المؤثر بالذات ، بل بالعرض ؛ إذ علل الأمور الوجود أمور وجودية لا الأعدام . بل الأعدا ربما كانت مع علل الأمور الوجودية ، وممكنات توجه العلل ، لأنها في أنفسها علل . ومثال هذا أن الفضيلة في الأصدقاء مطلوبة لذاتها ، لأنها توصل إلى سعادة الصديق ، وسعادة الصديق مؤثر لذاته للصديق .

وأما فضيلة الأعداء فلا تؤثر لأجل ذاتها ، ولا تؤثر لأجل حصول مؤثر بالذات عنها . ولكن قد تؤثر لأجل مؤثر بالعرض ، وهو عدم المكروه ؛ إذ العدو إذا كان ذا فضيلة لم يحدث ضررا الذى هو عدم السلامة التى هى مؤثرة لذاتها . فيشارك هذا الوجه الأول ، في أن الأول المؤثر فيه لا لذاته ، بل لما عرض من أن كان هناك مؤثر آخر يلتفت إليه . ويفارقه المثال الأول في أنه ليس سببا لذلك المؤثر ومؤديا إليه ، بل عارضا له ، فلا يقع له إينار . ويفارقه المثال الثانى في أنه مؤثر ، ولكن ليس مؤديا إلى المؤثر بالذات ، بل إلى عدم مقابله .

(١) بذاته : لذاته (٢) فى : من || الذى : + يكون هـ (٢) بما : ما س ، هـ و
فيا م || يقارنه : يقارنه سا (٣) إذ : إذن د ، ن || أوتر : يؤثر م (٤) وليس هـ || وأما : وإنما م
(٥) أن : أنه س || مكروه : مكروه هـ (٦) لفائدة : فائدة سا ، م || لفائدة فى : لفائدة التى
فى د || فهى فيه لا : وهى فيه ولاد د ، ن || لا : ولا هـ ، أوم (٧) يؤثر : يوجد سا || فلا : ولاد د ، ن
|| أنه : — ب ، س ، سا || لذاته : + مؤثر م (٨) بل يوصل إلى المؤثر : — م || يوصل :
يؤثر س (٩) أمور : أمور هـ (١٠) ربما : وربما ن || الوجودية : الوجودية س و الموجودية
هـ || وممكنات : ممكنات ب ، سا || العلل : للعلل س و من العلل هـ (١٢) مؤثر : مؤثرة د ، ن
(١٣) فلا : فـم د ، ن || تؤثر : أثرت د ، ن (١٥) ضررا : ضرر س ، سا ، م ، ن ، هـ
(١٥) مؤثر : مؤثر م (١٦) كان : — س

وموضع آخر قريب من الموضع الأول ، وهو أن ما كان سببا للتغير بذاته ، كالفضيلة والكفاية ، أثرهما هو سبب له بالعرض كالبحث . كما أن ما هو سبب للشر بذاته مثل القصور والذيلة أولى بالاجتناب من السبب بالعرض كالبحث .

والفرق بين هذا الموضع والموضع الذى قبله ، أن ههنا قد أخذ الشيء سببا ، وهناك أخذ مؤثرا . فههنا سببان لغاية ، وهناك غايتان ، أو سبب وغاية ، بعد أن أخذنا مشتركين فى الإثبات فى أن حصل لهما إثبات . فنفعه الموضع هناك ليس فى إثبات الإثبات نفسه ، بل فى أن يتعين أى الأمرين اللذين حصل لهما الإثبات أولى بأن يؤثر ؛ ومنفعة الموضع ههنا فى نفس إثبات الإثبات ، كأنه يوجب أن يؤثر شيء ، وأن يكون هو كذا ، وأنه أثر من كذا ، فيكون ههنا كالضعيف فى الإثبات بالقوة ، وإن كان بالفعل إثبات واحد ، وهو إثبات الأثر .

وما هو أثر عند الكل ، وعلى الإطلاق ، أى فى عام الأحوال ، أثر من الذى يصير أثر فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه لعذر لولاه لما كان أثر ؛ كما أن الصحة أثر من البط بالمضغ للعلاج ، فإن الصحة فى نفسها أثر عند الذى يبط ، بل ترك البط عنده أثر لولا العذر الواقع ؛ وهذا حق .

وأیضا فإن الذى يكون للشيء بالطبع أثر من الذى لا يكون له بالطبع . ومثاله : العدالة ١٥
أثر من العادل ؛ ولست أقول أفضل ، فإن هذا الموضع قد مر مرة . وأما فى هذا الموضع ، فإنما تؤخذ العدالة والعادل من حيث هما نافعان فى أمر من الأمور يحتاج فيه

(٢) كالبحث : كالبحر د ، كالبحث م (٣) بالاجتناب : بالاختيار د ، سا ، م ، ن || كالبحث : كالبحث م (٤) والموضع الذى : والذى د ، ن (٤) الشيء : للشيء م (٥) سبب : سياد || أخذنا : أخذ م ، ن || مشتركين : مشتركين ه || الإثبات فى : الإثبات م (٦) إثبات : إثبات م ، ه (٧) ومنفعة الموضع : — ن || ومنفعة : + هذاس ، ه || ههنا : وههنا قد ينفع ن (٨) الإثبات : الإثبات سا || وأنه : فانه د ، ن (٩) كالضعيف : كالضعيف د (١١) هر : — م (١٢) وبحسب شخص : ولشخص د ، ن (١٢) الصحة : الصورن || [البط : الشيء ، بط الجرح شقة — المنجد] (١٥) للشيء : الشيء د ، ن || لا : — م || له : لا د ، ن || لا يكون له بالطبع : له يكون لا بالطبع سا ؛ يكون الشيء له لا بالطبع ه (١٦ — ١٧) قد مر ٠٠٠ الموضع : — م (١٧) تؤخذ : نأخذ د ، ن (١٧) نافعان : "نفا د ، ن

إلى أحدهما ، ومن جهة نسبتها إلى شيء ، وهو الغاية . لست أعنى من جهة اعتبار مقايضة ما بينهما أن أحدهما يؤثر لذاته ، والآخر لغيره ، فإن هذا الموضع قد مر ؛ بل من جهة ما هما مؤثران لأجل المنفعة المتعلقة بهما . لكن العدالة نافعة بمعنى طبيعى لها في ذاتها والعدل نافع لأمر مكتسب . وهذا مثل أن تقول : إن السراج أثر من المرأة المضيفة . بالعكس ، إذ السراج يفعل ذلك لأمر في طبعه ، والآخر يفعله لأمر مكتسب ؛ وهذا حق .

وأبضا هذا كما يقال : أن يكون لك ملكة الكتابة تكتب أثر من أن تستكتب .

وأبضا فإن الأمر الموجود للأفضل الأكرم أثر من الأمر الموجود لغيره ؛ مثل الأمر الذى يخص الله تعالى ، فإنه أثرهما يخص الإنسان . فهذا هو على الإطلاق مشهور . ولينجز ليتحصل الحق فيه ، فنقول : ليس كل أمر موجود فى الأفضل فهو أفضل ، فإن اللحية موجودة فى الإنسان ، وليست أثر من مبلغ الشجاعة الموجودة فى الأسد . ولكن يجب أن يشترط حتى يكون الموجود للأفضل موجودا للأفضل من حيث هو به أفضل ، لا من حيث هو به أخس .

والموجود للأخس موجود للأخس من حيث هو أخس ، لا من حيث هو به أفضل . وبعد ذلك ، فإن الحق أن ذلك أفضل . وأما أنه أثر ، فلأنما يكون إذا اشتراكا فى أنها مؤثران ، ولأنما يكونان مؤثرين إذا كان كلاهما من شأنه أن يؤثر فيحصل بالكسب . وأما إذا لم يكونا كذلك ، أو لم يكن الذى فى أحدهما مثلا الذى فى الأفضل مما يكتسب ، فليس يقال إنه أثر .

(١) ومن : أو من د ، ن (٢) والآخر : والآثر س (٣) لها : لها ه (٤) والعدل : وأن العدل ب ، ه || مكتسب : يكتسب ب ، م ، ن (٧) لك : ذلك سا (٨) الأمر الموجود : الأمور الموجودة س ، ه (٨) مثل : بل س (٩) يخص : يخصه سا || تعالى — س ، ه || الإنسان : بالإنسان ه (٩) هو : — د ، ن || وليميز : ولغيره د || ليتحصل : ليحصل س ، م || فنقول : فيقال ب (١٢) حتى يكون الموجود للأفضل : فيكون أحدهما د ، ن || للأفضل : — أحدهما م (١٤) والموجود للأخس : والثانى || موجود : موجودا ه (١٠) يكونان : يكون ب ، س ، سا ؛ يكونا ه || مؤثرين : مؤثرا سا ، م || كلاهما : كلاهما ب || فيحصل : فيحصل د ، ن || وأما إذا : وإذا د ، ن (١٧) أولم : ولم س || لما : فا ه (١٨) فليس : ليس ب

وموضع آخر يشبه هذا الموضع ، وليس هو ، وهو أن ما كان أولا للأمر التي هي أقدم ، فهو أثر ، كالصحة بالقياس إلى الجلال والقوة ، فإن الصحة يظن أنها توجد في مزاج الأركان ، والجمال والقوة في تركيب الأعضاء الآلية . وكذلك ما هو في الشيء الذي هو أكرم فهو أثر ، كصحة النبض بالقياس إلى جودة الهضم . وهذا يخالف الموضع الأول في أن الصحة والشدة يجتمعان معا في شخص واحد يوصف بهما . وصحة النبض وجودة الهضم يجتمعان في شخص واحد . والموضع المقدم كان يفترق فيه الموضعان ، لكن الحكماء متقاربان .

وموضع آخر قريب من بعض ما سلف ، وهو أن الغاية في الشيء أثر من فاعل لغاية ، أى أخرى ، حتى لا يكون هذا الموضع مكررا . ولكن هذا مشهور غير حق ، فإن صحة البدن غاية من الغايات ، ثم صحة النفس ، وهو الفضيلة ، يسوق إلى غاية هي السعادة ١٠ الفصوى ، والفضيلة أثر عند الأفضل من صحة البدن .

وأياضا فإن السائقين إلى غايتين يشبه أن يكون أعجلهما تأدية إلى غايته أثر ، وذلك إذا تساوى وتقاربا . ولذلك فإن الجمهور يؤثرون انافع في المعاش على النافع في المواد . وأما إذا اختلفا ، وكان التفاوت عظيما ، ولم يمكن الجمع بينهما ، فإن الأثر عند الحصفاء ما هو أفضل ، وإن تأخر .

وأياضا فإن الغايتين إذا كان التفاوت بينهما أكثر من التفاوت بين إحداهما وبين فاعلها ، وكان فضل الغاية الأخرى على هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعل

(٢) يظن : + بهما (٣) تركيب : + كالصحة م (٤) إلى : + حسن د
 || يخالف : بخلاف م || الموضع : الموضوع م (٥) يجتمعان : يحققان د || ما : - م
 || بهما : بهما م || وجودة : وحسن د ، ن (٦) والموضع : والموضوع م ||
 الموضوعان : الموضوعات م (٧) الحكيم : الحكيم م || متقاربان : متقاربان ه || الحكماء متقاربان :
 حكمه حكم ذلك د ، ن (٨) لغاية : الغاية د ، م ، ن (٩) أى : - م ، ه (١٠) النفس :
 الفيض ب || يسوق : ليسوق م (١١) الأفضل : الأفضل م (١٢) يشبه : فيشبه د (١٣) غاية :
 غاية د ، م ، ن (١٤) ولذلك : وكذلك م || على : + أن ه (١٥) إحداها : أحدهما
 ب ، م ، ن (١٦) فاعلها : فاعلها د ، م ، ن || وكان : فكان د ، سا ، ن

هذه الغاية ، فإن فاعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية . وذلك بأن نسبة الغاية إلى الغاية ، كنسبة الفاعل إلى الفاعل ، وكانت تلك الغاية تفضل هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعلها ، ففاعل الغاية الأخرى يفضل فاعل الغاية الأولى هذه بأكثر من فضل الغاية الأولى . وهذه لفاعلها نفسها فضل أكثر فهو أفضل ، ففاعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية ، وكذلك بالعكس .

وهذا الموضع مشهور ، وليس يبين بنفسه أنه حق ، وذلك لأنه يبنى على إبدال النسبة ، وإبدال النسبة غير بين . والبرهان الذي شهره إنما قام عليه في المقادير والأعداد ، ولم يعم في غيرها مما لا يوجد فيها ما يوجد في المقادير والأعداد من المناسبات من وجود مشاركة في شيء مشار إليه ، وأن في أحدهما فضلا عليه . فإن كان هذا الموضع حقا ، فهو حق غير بين بنفسه .

وموضع آخر يشبه بعض ما مضى ، وهو أن يكون أحد الأمرين ، وإن كان يطلب لغيره ، فقد يطلب لنفسه ، والأمر الآخر لا يطلب إلا لغيره ، فإن الأول أثر ؛ ومثاله الصحة والعادلة ، فإنهما آثر من الغنى والشدة ، فإن الصحة والعادلة كريمتان لأنفسهما ، والغنى لا فضيلة له في نفسه ، بل ربما جلب أمرا كريما فاضلا .

وموضع آخر في الأمور الخافية التفاوت اللواتي تنحوج إلى تدقيق نظر في أمرها ، مثل النظر في اللوازم ، فإن ما لازمه خير أكثر وأفضل فهو أثر . وأيضا ما تابعه شر أقل مما للآخر ، وإن لم يفضل في الخير ، فهو أثر .

(١) هذه تلك ن (٢) أكثر من فضل هذه الغاية : — سا (٣ — ٥) ففاعل الغاية ... بالعكس : ففاعلها يفضل الفاعل الآخر كثيرا وكانت غاية الفاعل الآخر تفضل بقليل فالفاعل أفضل من تلك الغاية لأنه يفضل فاعلها أكثر من فضلها ، ن (٤) وهذه : هذه س ، سا ، هـ || نفسها : + وما س ، م ، هـ (٥) الغاية : المقايضة هـ (٦) يبين : بين ب || (٦) يبنى : مبنم ، ن ، هـ || النسبة : — هـ (٨) يعم : يقيم ، ن ، هـ (٨) من : ومن د ، م ، ن || وجود : مجردة م ؛ وجوده مناسبات هـ || فضلا : فضل ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٠) حق : — هـ (٦ — ١٠) وهذا الموضع ... بين بنفسه : — س ، سا (١٢) لغيره : لغيرية م (١٣) الغنى : المعنى د || كريمتان : كريمتان م (١٤) والغنى : والمعنى د || فاضلا : — سا ، م ، هـ (١٥) وموضع : وموضع ، سا ، م ، هـ || في الأمور : فالأمر ب ، س || اللواتي : التي س (١٦) اللوازم فإن ما : لوازمها ما د ، ن || تابعه : يتبعه ب

ومن اللوازم ما يكون مقدما مثل الجهل للتعلم من حيث هو متعلم ، ومنه ما يكون متأخرا تابعا مثل العلم . والتابع في أكثر الأمر هو الأفضل ، إذا كان من جملة الغايات .
فهذا موضع .

وأبضا موضع آخر أن الخيرات التي هي أكثر فهي أثر ، إذا كان الأقل داخلا فيها ؛
فأما إذا لم يكن كذلك ، فإن الأقل مددا ربما كان - وإن خالطه شر - أثر من
خيرات كثيرة . مثل الحكمة ، فإنها مع ما يلحق كسبها من التعب أثر من جملة الغنى
والصحة والجمال والقوة .

وربما كان ما ليس بفضيلة وهي واحد أثر من عدة فضائل ، مثل أن السعادة أثر
من العدالة ، والشجاعة ، والعفة . وقد يعاند هذا الموضع فيقال : ليس يجب أن يكون
مجموع الاثنين أثر من الواحد الذي فيه ، مثل أن مجموع الصحة ، وكوننا ذوى صحة ، ليس
أثر من الصحة ، فإنه لا زيادة إثارة لمجموعهما على الإثارة الذي للصحة ؛ وإنما يكون هذا
إذا كان أحد الأمرين لأجل الآخر . وأما إذا اختلفا فحق أنه إذا كان كل واحد منهما
ليس يؤثر الآخر ، فهما أثر من الواحد . وهناك إذ ليس أثر ، فليس أنه أتقص إثارة ،
بل إثارة واحدة . وحكم هذا الموضع في الصحة ، أو الشهرة ، مما لا يخفى .

وأبضا إذا كانت المؤثرات تحصل مع لذة فهي أثر من أن تكون بلا لذة ؛ وهو
مشهور غير حقيقى .

وأبضا إذا كانت بغير أذى ولا لذة ، فهي أثر من الذى يكون مع أذى . وهذا على
ما علمت .

(١) ومن : من س || مقدما : متقدما م ، هـ (١ - ٢) يكون متأخرا تابعا : هو ما أخر تابع
د ، ن (٢) والتابع : والتابع د || هو : فهو هـ (٤) الأقل : الأول د ، ن || فيها : فيها د ، ن
(٥) وإن : - د ، ن || شر : ش. هـ (٨) وحى : وهو د ، ن || مثل : - م
(١٠) وكوننا : وكونها نج ، سا ؛ وكونه د ، ن || ذوى : ذا د ، ن (١١) لمجموعهما :
لمجموعها ب ، ن (١٢) الآخر : أخرب ، س ، سا || واحد : - ن (١٣) الآخر :
للآخر د ، م ، ن ، هـ || فهما : فيهما م || أنه : له س ، هـ (١٤) أو الشهرة : والشهرة ن ||
مما : با س ، سا ، هـ (١٥) بلا : بل م

وأيضاً ما يكون في وقته أثر منه في غير وقته ، أوفى وقت لا يعتد به ، فإن الحكمة في المشايخ أثر منها في الشباب ، وإن كان وجودها في الشباب أعجب . وكذلك العفة فيهم ، بل العفة والحكمة بالمشايخ أولى ، وفي الشباب أعجب . واكتساب ذلك وطلبه بالشباب أولى ، فإن المشايخ يجب أن يحصل ذلك لهم بالطبع .

• والشيء الذي هو أنفع في كل وقت ، وفي أكثر الأوقات ، فهو أثر بالإعداد ، كالعفة والعدالة فإنهما أثر من الشجاعة . لكن ربما كانت الشجاعة أثر في وقت يخرج إليها .

والشيء الذي لو كان هولم يحتاج إلى الآخر ، وإذا كان الآخر احتيج إليه فهو أثر ؛ كما أنه لو كان الناس عدولا لم يحتاج إلى الشجاعة . ولو كان الناس كلهم شجعانا انتفع بالعدالة ، بل احتيج إليها . فالعدالة أثر ، وإن كان الآخر ، أعنى الشجاعة ، ربما صارت في بعض الأوقات أثر .

وأيضاً ما يتجنب فساد ، أو ضده أكثر ، فهو أثر ؛ وما يرغب في تحصيله واتخاذ أكثر ، فهو أثر .

وأيضاً فإن كان شيء يكون مؤثراً دائماً ، ويكون الآخر مرة مؤثراً ، ومرة غير مؤثر ، فذلك الشيء أثر . مثال الأول لذة الحكمة ؛ مثال الثاني لذة الأكل والجماع ؛ فإن الذي هو مؤثر دائماً أثر في نفسه ، وإن كان هذا قد يصير وقتاً ما أثر .

نقول : إن المواضع التي أخذت في الأثر منها ما ينفع في المؤثر نفسه ، وذلك أنا إذا علمنا أن الأنفع أثر ، علمنا أن النافع مؤثر . وكذلك إذا رأينا الأكثر في باب ما أثر ،

- (١) منه : فيهم || به : + فيه د ، سا ، م ، ن || (٢) وجودها : وجوده سا || أعجب : يعجب ن
 وفي : ومن د ، س ، سا ، ن ، هـ (٣) الحكمة : والحكم سا || بالمشايخ : في المشايخ د ، ن ||
 س ، هـ ؛ يخرج ن || إليها : إليهما م (٤) بالشباب : بالشبان س (٥) يخرج : يخرج
 ن || لم : ولم سا || كان : كانوا م (٦) وإذا : وإن د ، ن (٧) يخرج : يخرج
 ن (٨) بل احتيج إليها : — د ، ن (٩) كما : فكاد ، (١٠) بل احتيج إليها : — د ، ن (١١) ربما صارت :
 مما صار س || صارت : صار د (١٢) وأيضاً : وأيضاً د ، ن ؛ + فإن س ؛ + وإن هـ
 (١٣) واتخاذ : وإيجاده م ، ن

علمنا أن الكثير مؤثر ؛ كما أنا إذا علمنا أن الأنفع آثر ، علمنا أن النافع مؤثر . وكذلك وإن لم يكن الأمران يختلفان في الزيادة والنقصان ، ورجح ما بينهما من جهة أخرى ، فقد يوجد للترجيح مواضع أخرى ، مثل أنه إذا كان الخير بالطبع آثر ، فالخير بالطبع مؤثر . وأيضا إذا كان ما يكون خيرا بالطبع ، فهو أكثر إثارا ، فيكون لا محالة للأقل إثارا ، وهو الخير الذي ليس بالطبع إثارا ما ، وإن قل ، فيكون كل خير بالجملة مؤثرا . ومنها ما ينفع في الترجيح فقط .

وقد يمكن أن تجعل هذه المواضع أهم من حال الإيثار ، وتؤخذ بحيث تستعمل على الأزيد من كل تفاوت ؛ فيقال مثلا : إن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو أزيد فيها من الذي ليس بالطبع . فإن الأزيد في الحال أهم من الآثر . أو تقول : إن الذي يفيض منه أمر ما فهو أولى بأن ينسب إليه من الذي لا يفيض عنه ، أو الذي يفيض منه أكثر فهو ١٠ أفضل لذلك الآثر ، فهو أولى به . والذي هو أكثر بحال ما قبولاً وتصرفاً فيه ، فهو أولى به . وكذلك ما إذا زيد على شيء جعل الجملة أكثر بحال ما في زيادة شيء ، أو كانت زيادته على ما هو أقل بحال تجعله أكثر من زيادة شيء آخر . وكذلك في جانب النقصان . وأيضا ما هو أقل مخالطة للضد ، كالبياض الذي هو أقل سوادية الجسم ، فهو بالحال أولى ، وفيها أكثر .

١٥

والمواضع الكلية — كما علمت — تنفع في الجزئيات ، وإن كان للواضع الجزئية خصوصية بمحت . والمواضع الكلية ، هي مثل المشتركة المذكورة في باب الإثبات

(١) علمنا : علمت د || الكثير : النافع س || إذا : — م (٢) وإن : إذا م || وإن لم يكن : فإن ن || ورجح : ورجحت د ، ن (٣) فقد : قدج || للترجيح : الترجيح م (٣) فالخير : + لاس (٤) إذا : إذا سا (٥) إثارة : إثارة ب ، س ، سا ، م ، هـ (٧) وقد يمكن : ويمكن س || وتؤخذ : فتؤخذ د ، س ، ن ، هـ فتوجد هـ (٨) مثلا أن : — س || ما : كما م || كان : + ما م (٩) يفيض : يقبض م (١٠) يفيض : يقبض م || أو الذي : والذي د ، ن || يفيض : يقبض سا هـ يقبض م (١١) أفضل : أفضل ن ، هـ || لذلك : الأمر هـ || الآثر : الأمر م || الآثر فهو : — س (١٢) أولى : + فإن ينسب إليه د (١١ — ١٢) والذي هو ... به : — سا (١٢) الجملة : الحكمة ن || مخالطة : مخالفة س ، هـ || سوادية : سرداوية ب || الجسم : الجسم هـ (١٥) بالحال : بالحال س || وفيها : وفيها هـ (١٦) الجزئيات : الخيرات سا || (١٧) والمواضع : فالمواضع د ، ن || هي : — س ، هـ

والإبطال المطلقين ، مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتصاريف ، فإنها أعرفها كلها ، وأقربها من الشهرة .

وكذلك تلك المواضع نافعة في أن تستعمل في المطالب الجزئية ؛ فإنه كما أن قولنا : إن كان كل لذة خيرا ، فكل أذى شر ، فهو مشهور ، فكذلك سيكون مشهورا قولنا : إن كانت لذة ما خيرا ، فأذى ما شر . وكذلك في سائر الأمثلة مما يجب أن تعرفه بنفسك .
وكذلك مواضع الأولى والأخرى .

لكن إنما ينفع بأخذ مقدم جزئى في الإثبات ؛ فاما في الإبطال فلا ينفع به . مثاله من باب الأولى : أنه إذا كان كل علم أولى بأن يكون خيرا من اللذة ، ولذة ما خير ، فعلم ما خير ؛ فإن قلنا : ولا لذة بخير ، لم يلزم أن يكون ولا علم بخير . وأما إن قلنا : لكن ليس علم خيرا ، أنتجت : فليس لذة خيرا . وأما إذا كان الأمر من باب التساوى فيصلح للإثبات والإبطال الجزئى .

وحكم الموضوع الجاهل الكلى على مثال الجزئى هو من باب الأولى والأخرى . وما بعد هذه فكرات بعضها مما يعلم في علم القياس ، وبعضها مما يعلم في المواضع المذكورة .

تمت المقالة الثانية

١٥

(٢) من الشهرة : في المشهور د ، ن (٣) وكذلك : ولذلك س ، سا || أن : — س (٤) فهو : — د ، س ، سا ، ن ، هـ || قولنا : — س (٥) كانت : كان د (٧) إنما : إنما سا || ينفع : ينفع د || فاما : وأما د ، س ، م ، ن ، هـ (٧) به (٨) خيرا : جزءا سا (٩) قلنا : قولنا ، ن || إن : إذاس (١٠) خيرا : خير ب || أنتجت : أنتجت س ، م || فليس : أنه ليس د ، ن (١٢) الكلى : الكل م ، هـ || الجزئى : الجزء م ، هـ (١٣) بعد هذه : بعده هذه ب ، بعدهذا س ، هـ || ففكرات : ففكرات م ، س ، سا ، هـ ، وفكرات د ، هـ (١٣) في : من هـ (١٥) الثانية : + من الفن السادس من المطلق لله الحمد ب ، + من الفن السادس بحمد الله — من تيسيره والحمد لله رب العالمين م ، + بحمد الله تعالى هـ

المقالة الثالثة

المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

الفصل الأول

فصل (١) في اراضع الجنسية

- ولان النظر في الجنس قبل النظر في الحد ، إذ الحد إنما يتم حدا بعد أن يصبح وجود ما فرض فيه جنسا جنسا ؛ على أن الجدلين أكثر عنايتهم بالإثبات والإبطال المطلق ، ثم إذا نظروا في الحدود كفاهم التمييز والمساواة ، فلذلك تذل فطنتهم لأمر الجنس . وذلك لأن قانونهم الإثبات والإبطال ؛ ويجوجون إلى التحديد لفهم الاسم ولا يتعدون في أكثر الأمر ذلك إلى أن يعرفوا ما هو حد حقيقى ، وما هو غير حقيقى ، فيقتصرون على ما هو تفهيم الاسم . وينعكس بالتساوى . لكنه لا يبعد أن يكون من ضبط منهم مشهورات الصنائع العلمية أن يكون قد أحس بما هو المشهور عند المنطقةين : من أن الحد مؤلف من جنس وفصل ، فيكون له أن يتكلم في باب الجنس والفصل .

(١ - ٤) المقالة الثالثة الفصل الأول في المواضع الجنسية ب ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس وهي أربعة فصول الفصل الأول في إيراد بعض المواضع الجنسية د ، ن ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس فصل لإيراد بعض المواضع الجنسية سا ؛ من الفن السادس من الجلة الأولى من المطق في مواضع الجنس الفصل الأول في إيراد بعض المواضع الجنسية ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس وهي أربعة فصول الفصل الأول في إيراد بعض المواضع الجنسية . الفصل الثانى في مثل ذلك . الفصل الثالث في مثل ذلك . الفصل الرابع في مثل ذلك . فصل في إيراد بعض المواضع الجنسية هـ (٥) إذ : ان د (٦) جنسا جنسا : جنسا أنه جنس د ، ن (٧) التمييز : التمييز || والمساواة : والمساواة سا ، م (٨) ويجوجون ويجوجون د ، هـ || لفهم : لفهم ن (٩) يتعدون : يتعدون م || احقيقى : بحقيقى م || وما هو غير حقيقى : - س ، هـ || وما : + هـ سا (١٠) لا : ن مشهورات : لاشهورات م (١١) مؤلف : يؤلف د ، سا ، ن ، هـ

واعلم أن أكثر المواضع المذكورة في باب المجلس علمية ، فإن جرى فيها مشهور صرف ، خصصناه بالترفيف .

فمن المواضع أن ينظر في الأمور المجانسية للووف ، أي الأمور المشاركة للموضوع في طبيعته — والمتسلم أن جنسها واحد — هل شيء منها لا يحمل عليه المحمول المفروض أنه جنس . فإن وجد ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس ماوضع جنسا بمجلس ، وإن لم يوجد ، لم يلزم منه شيء . وهذا الموضع للإبطال فقط ، ومثاله : إن قيل إن الخير جنس اللذة ، فوجدنا لذة ليست بخير ، قلنا : إن الخير ليس جنسا للذة ، فإن وجدنا كل لذة خيرا ، لم نعلم أنه جنس أو ليس ، فإن كل جنس عام ، لكن ليس كل عام جنسا . وأن ننظر : هل هو محمول من طريق ما هو ، فإن لم يكن فليس بمجلس . وأما إن كان ، فكان محلا هو من طريق ما هو لا في جواب ما هو لم يجب أن يكون جنسا ؛ هل ما قد علمت . لكنه لا يبعد أن يوجد في المشهور جنس — وإن كان في جواب ما هو ، ولكن لامن جهة الشركة فقط — لم يكن جنسا .

وأياضا هل يطابقه تمديد العرض ، فإن طابقه فليس بمجلس . ويتألف الموضوع الأول في أنه ليس كل ما ليس مقولا في طريق ما هو ، فهو يطابقه حد العرض ، بل ربما يطابقه حد الخاصة .

وأياضا إن اختلفت المقولة للمجلس والنوع ، فكان النوع من الكيف بالذات مثلا ، والجنس من الجوهر ، أو بعكس ذلك ، فليس ما فرضنا جنسا . وهذا يصلح للإبطال فقط . ومثال هذا البياض والتلج ، فإن البياض كيفية ، والتلج جوهر . وأيضا العلم

(١) الجنس : الجنسية س (٣) المجانسية : المجانسة د ، ن ، هـ ؛ المتجانسة س ، م (٣) للوضع : للوضع ن || طبيعة : الطبيعة د ، ن ؛ طبيعة س ، س ، م || والمتسلم : والمتسلم س (٥) وجد : + منها د ، س ، ن ، هـ (٧) فوجدنا : فوجدناه س || فوجدنا لذة : فوجدت لذة د ، ن || ليست : ليس هـ (٨) فان كل : فان لكل د (٩) وأما : فأما د ، ن (١٠) فكان : وكان د || من : — ن س ؛ عن (١٠ — ١١) لم يجب . ما هو : — د (١٠) على ما : كاس ، س ، م ، ن ، هـ (١١) جنس : جنس ن ، س ، هـ (١٣) الموضوع : الموضوع الأول س ، س ، م ؛ الأول م ، هـ (١٤) حد : + حذب (١٦) اختلفت : اختلف م ، هـ (١٧) فليس : + الجنس ن ، هـ || ما فرضنا : — د ، ن || فرضنا : فرض م || جنسا : بلنس د ؛ بجنس س ، س ، ن ؛ + بجنس م

والجميل ، فإن العلم مضاف ، والجميل غير مضاف . وإنما جمل العلم في هذا الموضوع مضافاً أى داخلاً في مقولة اضافة الذات ، هو على جهة المشهور . وقد علمت أن دخوله في مقولة المضاف عند التحقيق هو على طريق آخر . ومع ذلك ، فإن الشيء الذى يلزم جنسه الإضافة ، يلزم نوعه الإضافة ، ولا يختلفان فيه . وهذا حق .

- وأيضاً إنَّ جُمِلَ على ما وضع جنساً حد ما وضع نوعاً ، ليس ما وضع جنساً بمجلس . وهذا أيضاً نافع للإبطال فقط . ومثاله : لو أن إنساناً جمل للوجود وللواحد جنساً ، كان ذلك الجنس موجوداً أو واحداً في نفسه لا محالة ، فكانت حقيقة النوع تقال على حقيقة الجنس ، وهذا محال .

- وأيضاً فإن النوع إذا كان يصدق على ما ليس يصدق عليه الموضوع جنساً ، فليس الموضوع جنساً بجنس ؛ مثل المظنون ، فإنه يصدق على الممدوم ، والموجود لا يصدق عليه . وهذا كالمكرر .

- وأيضاً ، فإن كان الموضوع جنساً لا يشارك شيئاً من أنواع الجنس ، فليس المفروض جنساً بجنس . كمن يجعل الحركة جنساً للذة ، ثم لا توجد اللذة نُقْلَةً ، ولا استحالة ، ولا نمواً ، ولا غير ذلك . وهذا إنما يكون إذا كانت الأنواع محصورة ، ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس لا أحدهما ، ولا داخلاً في أحدهما .

وموضع آخر ، هو مكرر بالقوة وإن لم يكن بالفعل ، وهو أن يكون الموضوع نوعاً يقال على أكثر مما يقال عليه الموضوع جنساً ؛ كالمظنون ، فإنه يقال على أكثر مما يقال

(١) وإنما جمل : وأخذ كون د ، ن || وإنما : وأما س ، سا (٢) هو : — سا ، م ، ن ، ه || على : وعلى ه || علمت : علم د ، ن (٤) ولا : فلا س ، سا ، د ، ن (٥) ما وضع : الموضوع ن || ما وضع جنساً : — د (٦) ومثاله : مثاله د ، س ، ه || كان : فكان د ، ن (٧) واحداً : واجداً س || فكانت : وكانت ب ، م (٨) وهذا : + أيضاً ن (١٠) فانه : بأنه م (١٢) جنساً : — د ، سا ، م ، ن (١٤) نمواً : نموم (١٥) أحدهما : أحدها ب ، سا || أحدهما : أحدها ب ، سا ، م ، ه (١٦) وموضع : ومواضع ب ، س || هو : وهو سا ، م ، ه || مكرر : مكرراً ب

عليه المعلوم . وهذا الموضع في الظاهر كأنه في القوة ما قيل قبل من أنه إن كان النوع يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس ، فليس المفروض جنسا بجنس .

لكن قولنا : إن كان حمله على أكثر مما يحمل عليه ، قد يقتضى اعتبارا آخر ، وهو ألا يلتفت إلى المشاركة البتة ، بل يجمع لكل واحد منهما موضوعاته ، فتوضع الموضوعات القريبة لهذه أكثر عددا من موضوعات تلك . فلائها أكثر عددا من جهة أن ذلك يشارك البتة أو لا يشارك البتة هذا في موضوعاته ، فيكون ما وضع جنسا غير جنس .

وأياضا ، إن كان المفروض نوعا مساويا في العموم للجنس ، فليس ما فرض جنسا . بجنس ، كمن يجعل الموجود جنسا للواحد ، أو بالعكس ، ثم يوجد كل ما يقال له موجود يقال له واحد ، وبالعكس ، فلا يكون أحدهما جنسا والآخر نوعا . وأما كيفية هذا التساوى في الواحد والموجود ، فلا يجب أن تشتغل به الآن ، بل يؤخذ أخذا ، ونقتصر على وجه كونه مثلا . وأما بيان الحقيقة ، ففي العلوم العالية .

وكذلك إن جعل العلة والأول أحدهما جنسا للآخر ، فإنهما متلازمان أو مترادفان . وإنما يكونان متلازمين ، إذا فهم من العلة موجود عنه وجود الثاني ، من غير عكس ، وفهم من الأول أنه موجود ليس عن وجود الثاني ، من غير عكس . والأمران وإن كانا متلازمين ، فإن بين الاعتبارين فرق ما بين اعتبار الصاعد والنازل .

وأياضا ، ننظر في الأمور التي لا تختلف في النوع ، بل تختلف في الأعراض ، وإن كان جنسا ليس جنسا لجمعها ، فليس هو بجنس ، مثاله من جعل غير المنقسم جنسا لخطوط

(١) قبل : — س || إن : — م (٢) لا : — س || المفروض جنسا : — س
|| بجنس : د ، ن (٣) لكن : فعند ، ن || قد : وقد سا فقدم (٤) فتوضع : موضع
سا ف توجد ، ن (٥) هذه : لهذا ، ن || تلك : ذلك ، د ، ن (٦) موضوعاته : موضوعات د
|| فيكون : فيجمل ، د ، ن (٧) فليس : — سا (٧) ما فرض : فرض ، د ، ن (٨) يحمل :
جمل د || أو بالعكس : وبالعكس || يوجد : وجد || كل : — م || يقال : ويقال سا ، م ، هـ
(٩) كيفية : كيف ب (١٠) والموجود : والوجود د (١١) بيان الحقيقة : تحقيقه ، د ، ن
(١٢) والأول : والمبدأ ب || أو مترادفان : ومترادفان ، د ، ن (١٣) يكونان : يكون سا ، ن
(١٤) موجود : موجودا ، د ، ن || وفهم ... عكس : — سا (١٥) كانا : كان م ||
فرق : فرقا ، د ، ن (١٦) وإن : فإن ، د ، ن ، هـ (١٧) فليس : وليس ب || من : إن ، د ، ن

مستقيمة غير منقسمة ؛ لأن الخطوط الغير المنقسمة إن كانت موجودة ، فلا تخاف هي والمنقسمة — كما علمت — بالنوع والمأهية ، بل بالأعراض . وإذ ليس ما لا ينقسم جنسا للخطوط المستقيمة المنقسمة ، نليس جنسا لغير المنقسمة أيضا .

- وأیضا إن كان للنوع جنس آخر ليس أحدهما تحت الآخر ، فليس الجنس جنسا . لكنه ربما جوز ذلك في المشهور ، لأن نوما واحدا قد يقع في جنسين ليس أحدهما تحت الآخر ؛ مثل أن الفهم علم وفضيلة ؛ أولا يكون هذا المثال مشهورا جدا . فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أن الفهم علم ، بل عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني من حال الأجناس المتداخلة . لكنه إن زيد فقل : جنس ليس أحدهما تحت الآخر ، ولاهما تحت جلس واحد بيته ، خالص القول عن العناد ، ثم كان حقا . ومع هذا كله ، فيجب أن يتعدى الموضوع أنه جلس إلى جلسه القريب أو له ؛ فإن لم يكن محولا ١٠ على جميع النوع أو لم يكن من طريق ما هو ، نليس الموضوع جنسا بجنس .

- وأیضا ، فإنه يجب أن ننظر هل حد النسوع يحمل على الجنس الأعلى ؛ فإن حمل ، فليس الجنس جنسا . وأما المثبت ، فإن بين أن الجنس العالی أو الأعلى محمول من طريق ما هو بالشركة ، ثم بين أن الموضوع جنس موجود للشيء ، كان مثبتا لأنه جنس . فإنه لا يمكن أن يكون العالی يحمل من طريق ما هو ، والوسط يحمل لا من طريق ما هو . ١٥

- وهنا موضع بحث في أن هذا الموضوع علمي ، أو ليس بعلمي . وذلك لأن لقائل أن يقول : إن الجنس ربما حمل على نوعين ، ثم عرض أحدهما للآخر ، فكان الجنس الأعلی مقولا على النوع من طريق ما هو ، ولم يكن النوع الذي هو جنس أقرب محولا على ذلك النوع الأنزل من طريق ما هو . مثاله : أن السكبة تحمل على المفصل وعلى المتصل ؛ ثم العدد قد يحمل على المتصل ، إذ يمرض له المتصل . ولا يجب ٢٠

(١) غير منقسمة : — د (٤ — ٦) فليس . . . الآخر : — د ، سا (٤) جنسا : له هـ . لكنه : ولكنه هـ (٦) فضيلة : فضلة م || أولا : ولا هـ (٧) كثير : كثيرا د ، هـ (٩) بيته : — س (٩) ومع : مع د ، ن (١٣) أن الجنس : الجنس سا (١٤) جنس : جنسا د ، س ، سا ، م ، هـ || موجود : موجودا د ، سا (١٥) والوسط : — هـ الذي هو جنس أقرب د (١٧) حمل : يحمل م || نوعين موضوعين س (١٨) أقرب : — د ، ن (١٩) على ذلك النوع الأنزل : عليه ، ن || الأنزل : الأرب

من ذلك أن يكون المنفصل جنسا للتصل بسبب أن جلّسه جنس له ، ومقول من طريق ما هو . فنقول :

إن هذا النوع الأخير كالتصل إما أن يكون مأخوذاً على أنه متصل لذاته ، أو على أنه شيء عارض له الاتصال . فإن أخذ على أنه متصل لذاته ، فالمنفصل الذي يقابله لا يقال على جزئيّاته ، وإن كُنْ معناه أنه شيء يعرض له الاتصال . نالكم لا يقال عليه وعلى المنفصل لذاته الذي هو العدد قولاً جنسياً ، بل الـكم يقال على العارض له الاتصال قول ما يعرض للشيء ، ولا يقال على الشيء قولاً جنسياً .

وأيضاً فإن المنفصل لذاته ، وهو العدد ، لا يقال على ما فرض نوعاً آخر تحت الـكم قولاً بالتواطؤ ، فضلاً عن أن يقال لا بالعرض . وكيف يقال ، وكل نوع منهما ليس الآخر ؟ بل قد يشق لأحدهما من الآخر الاسم ، فلا يقال إن المقدار عدد ، أو انفصال ، أو منفصل لذاته ، بل محدود ، أو منفصل بعدد وانفصال .

ثم المحدود ليس هو نوع الكمية بل شيئاً هو مأخوذاً على أنه عرض له نوع الكمية . وكذلك المنفصل ، إن لم يكن به نفس العدد الذي لا يقال على المقدار ، بل عني به شيء قرن به الانفصال ، حتى كان معناه أنه شيء ذو انفصال ، لم يكن نوعاً أيضاً من الـكم ، على ما علمت أن الشيء مقرون به طبيعة المقولة ، ليست من المقولة . فهذه الأعراض لا تبطل شهرة الموضع ، بل لا تبطل حقيقته .

وأما ما حكمنا به : أن المثبت إذا بين أن الأعلى مقول في جواب ما هو ، فالأسفل الذي هو دونه ، مقول في جواب ما هو ، فذلك حكم مشهور وليس بحقيقي واجب ، وإن كان

(١) بسبب : وبسبب د ، ن (٣) إن : — سا ، م || الأخير : الآخر
(٥) قالكم : د ، ن (٦) لذاته : لذات ن (٧) قول : قوله ؛ قولاس (٨) المنفصل : المتصل ه
|| أنبراً : آخرس (٩) منها : منها ب ، س ، سا ، م ، ه (١٠) الآخر : للآخر د ، ن
(١١) أو منفصل : ومنفصل ن (١٢) هو : — دس ، سا ، م ، ن || مأخوذاً : مأخوذ ب
|| عل : ونس (١٢) له : — سا (١٤) لم : — م (١٥) فهذه : فهذا س ، ه
|| الأعراض : الاعتراض د ، سا ، م ، ن (١٦) حقيقة : حقيقة د (١٧) فالأسفل :
والأسفل د ، ن (١٨) هو : — م ، ه || مقول : يقول سا

مشهورا فإنه يجوز أن يكون الأعم مقولا في جواب ما هو بالشركة ، ثم يكون للأخص من المحمولين فصلان متساويان له ، وقد أخذ مع أحد الفصلين فسمى باسم ، فتكون حينئذ جميع المشتركات في الماهية التي هي أخص تشترك في شيء مبتور ليس بكمال لطبيعة الجنس ، بل ليس بجنس . لكن لا يجب أن يضابق في هذا الكتاب كل هذه المضايقة ، بل يجب أن تؤخذ على المشهور .

وموضع آخر إن كان ما وضع جنسا يحمل على ما تحت الموضوع نوعا من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس للموضوع نوعا . وأما المثبت ، فإنه إذا بين أنه أعم وبمحلان مما على ما تحت الموضوع من طريق ما هو ، وجب أن يكون الأعم جنسا ؛ كمن جعل المائت جنسا للإنسان والفرس ، ثم المائت فصل يقسم الحيوان .

- ولقائل أن يقول إنكم إن ضايقتم ، فلم تجعلوا فصل الجنس في هذا الكتاب جنسا ، ١٠
هرض من الشك ما تقدم ذكره قبل هذا الموضع ؛ وإن لم تضايقوا ، فلا تضايقوا في أن يؤخذ المائت جنسا وإن كان فصل جنس .

- فنقول : أما أولا فإن الشيء الذي هو فصل إذا شعر في المشهور بفصليته لا من جهة ما قلناه من تحديد المقول في جواب ما هو ، بل من جهة مصادفة الشيء متعينا بشئ آخر قمة لا تخفى على الجمهور بأنه فصل ، حكم حينئذ بأن الشيء يكون غير جنس ، وأنه ليس مقولا في جواب أى ١٥
شئ هو ، وأنه لا يحل في المشهور محل الجنس وإذا لم يكن شعور بهذه الجهة ، والجهة الأخرى خفية ، فيكون الحمل من طريق ما هو فيما يحمل من طريق ما هو كالكان في إثبات أن ذلك الشيء جنس ، لأن التفريق بين الحمل من طريق ما هو ، والحمل في جواب ما هو ، ليس مما يفهم

(١) للأخص : الأخصب (٢) متساويان : متساويان د ، ن || له : — س || حى :
فيسمى ن (٣) تشترك : مشتركة د ؛ مشترك ن || مبتور : مشهور ن || لطبيعة :
طبيعة س ، س ، ن ، ه || لكن : لكنه د ، ن || لا : — س (٤) الكتاب : + فيه ن
(٧) الموضوع : الموضوع م || فإنه : — د ، ن (٩) ثم : — ب || يقسم :
يقدم د ، ن (١٠) إن : — د || فصل : فضل د ، ن (١١) فلا : ولا س (١٢) وإن : إن ه
(١٣) مقول : ونقول ب ، س ، ه || شعر : أشعر م (١٣) بفصلية : بفصلية ب ؛ بفصلية س
بفصلية ه (١٤) المقول : المحدود ن (١٥) بأن : فإن س || غير : عن س (١٦) وإذا :
وإذا ب ، س (١٧) فبا : قام || من : في د ، ن (١٨) مما : — د ، ن

في المشهور . بل الكلام في الجنس يحل من المشهور ، وإنما يفتن له الأقل من الجدلين فكيف الشروط الخفية في أمر الجنس التي لا يشعر بها أيضا في غير المشهور . بل المشهور هو أن الجنس هو المقول في طريق ما هو الذي ليس قاسما بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول في طريق ما هو ، هو ما كان ليس ألبتة مقولا في جواب أى شئ هو ، وإن كان المقول في طريق ما هو أعم من الأمرين . فهنا يجب أن يوجد كالمخصوص بأحدهما .

(١) الجنس : جنس ه || يفتن : — ن (٢) أيضا : — د ، ن || بل : + كان د ، ن ، ه
 (٣) أن : + يكون د ، ن || في : من س || الفصل : + وليس المقول في طريق ما هو
 أعم منه بل كان المخصوص باسم المقول في طريق ما هو م (٤) ما هو : + أعم منه بل كان المخصوص
 باسم المقول في طريق ما دون (٤) هو ما : ما ، م (٥) فهنا : هتا س ، وهتا م

الفصل الثاني

فصل (ب) في مثل ذلك

وأيضاً يجب أن ننظر هل من جعل الجنس جنساً للفصل كن جعل العدد جنساً للفردية، والفردية فصل من باب الفردية بسيط، أو جعله جنساً للفرد الذي هو بمعنى شيء فردية، فإن ذلك أيضاً فصل مقسم للعدد، والعدد ليس هو بنوع من أنواعه، إذ لو كان نوعاً لكان إما نوعاً متوسطاً، وإما نوعاً أخيراً، ولو كان نوعاً أخيراً لما كان يقال على ثلاثة ونحسة، ولو كان نوعاً متوسطاً لكان مقولاً على ما تحته في جواب ما هو. وقد علمت في مواضع آخر أنه ليس كذلك.

وهو أيضاً في الحقيقة ليس بفصل حقيق ذاتي، بل هو فصل على المشهور.

- ولا الفرد الذي بمعنى العدد المأخوذ مع الفردية أيضاً بنوع، بل صنف، ولو كان نوعاً لكانت الفردية فصلاً، ولكان يحمل هذا الفرد على ما تحت من طريق ما هو.

واعلم أنك إذا قلت: عدد فرد، فليس معنى الفرد فيه أنه عدد ذو فردية، وإلا كنت كأنك قلت: عدد هو عدد ذو فردية، كما لو قلت: حيوان إنسان، لكنت قلت: حيوان هو حيوان ناطق، بل معناه أنه شيء ذو فردية، أي شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمساوين. فإذا قلت: عدد فرد، فمعناه أنه عدد ذو فردية، أي شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمساوين، فيكون العدد الثاني المأخوذ في بيان حد الفرد ليس على سبيل أنه محمول، بل على

- (١) فصل (ب): فصل ثان س، فصل ٢ هـ (٤) بسيط أو جعله: بسيطاً وجعله ب (٥) فصل: فعل د (٥) والعدد ليس هو بنوع: الذي هو نوع د، ن || والعدد: — س، م، هـ || ليس: وليس هـ || بنوع: نوع م (٦) أخيراً: آخراسا || نوعاً أخيراً: نوعان (٨) مواضع: موضع د، س، م، ن، هـ (٩) في الحقيقة: بالحقيقة س (١٠) ولا: ولولا هـ || الذي: + هو س (١١) تحت: يجب س، تحته هـ (١٢) فليس: ليس د، ن || فيه: — هـ (١٥) ذو فردية: وفردية ب، س || ذو فردية: وفردية ب || أي: + أنه د، ن (١٦) فإذا: وإذا م || ذو فردية: وفردية ب، س، م، ي ذو فرد ن || ذو كيفية: كيفية ن

سبيل أنه جزء حد لجزء حد؛ فإن الفردية جزء حد الشيء ذى الفردية الذى هو الفرد. والعدد جزء حد الفردية الجزء الذى لا يحمل عليه فى ذاته ، ولا يحمل أيضا على الشيء ذى الفردية فى ذاته ، بل يعلم من خارج أن هذا الشيء لا يوجد إلا عددا ، وعلى ما علمت فيما سلف . فلا تكون قد قلت مرتين للشيء إنه عدد ، كما يلزمك أن تكون قلت به فى المثال الأول .

فهنا فردية ، وهو كالفصل البسيط ، وفرد هو كالفصل المنطقي ، والعدد الفرد ؛ وليس شئ منها بنوع من العدد .

لكن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن فصول الجواهر جواهر ، فهى أنواع الجواهر . فتقول : أما أولا ، فذلك لا يعاند به المشهور ، وأما ثانيا فكان الغرض فى هذا هو الفصل المنطقي . وقد علمت أن الفصل المنطقي فى الجواهر ليس نوما للجواهر بآتم بيان ، وإن كان يحمل على ما يحمل عليه النوع . وأما الفصل البسيط ، فلا يمنع أن يكون نوما ؛ لكن هذا فوق أن يحيط به المشهور . وإنما الغرض هنا فى الفصل المنطقي . والفصل المنطقي لو كان يقبل فى جوهره حد الجنس ، لكان يكون نوما يحتاج أن يتميز عما يشاركه فى ذاته بفصل ، لا فصلا ؛ أو كان يكون شخصا فيتميز بالأعراض .

وهذه أشياء قد تحققنا ، وعلمت أن الذى قيل بماذا يخالف النوع ، وعلمت المذهب الحقيقى فى ذلك . وأما المشهور فليكن عندك أنه مختلف غير مضبوط .

وأيضا ننظر هل عرض أن جعل ما هو نوع جنسا ، وما هو جنس نوعا ، مثل من قال : إن الالتقاء اتصال ما ، وإن الاختلاط مزاج ما ؛ فإن الالتقاء أعم من الاتصال ، فإن المقادير تلتقي ، أى توجد ولا بعد بينهما ، فتكون تارة مشتركة فى حد واحد فتصل ، وتارة متباينة الحدين ، فيكون حداهما ليس واحدا بل معا ، كما يكون للآء والدهن ، ويخص هذا باسم الحماسة . وهذا الالتقاء أى الحماسة ، لا يقال على الاتصال ، فلا تعرض

(١) الذى هو : التى هى س (٢) الجزء : — ن (٣) إلا عددا : الأعداد ه
 (٥) وليس : ليس ن (٨) أولا : الأول د (٨) هذا : + الفصل س (١٠) فلا : ولا م
 (١١) فوق : فوق م ، ه (١٣) فيتميز : فيميز (١٤) وعلمت : وقد علمت م (١٦) وأيضا :
 وأنه س (١٧) ما : — س || وإن الاختلاط : والاختلاط س (١٧) ما : — د ، ن
 (١٨) بينهما : بينهما س ، م ، ه (١٩) للآء : الماء س ، ه (٢٠) ويخص : فيخص د ، ن
 || أى : فى د ، ن

فيه الشبهة ، بل إنما يقال عليه ما قيل بالمعنى الأول ، فهذه كيشكل ؛ فإذا كان كذلك
استحال أن يكون الاتصال إلا أخص من الالتقاء ، فكيف يكون جنسا له ؟

وكذلك الاختلاط أعم من الامتزاج ؛ إذ الاختلاط يدل على تجاوز أجسام كثيرة فائقة
عن الحس ، أو أعم من تجاوز الفائقة عن الحس . ثم يوجد منه ما لا يفعل بعضه في بعض
كدقيق الحنطة والشعير ، وبالجملة اليابسة ؛ ويوجد منه ما يفعل بعضه في بعض ، كالماء
والخمر ، والسكر والحل ، حتى تجتمع لها كيفية واحدة . وهذا يخص باسم المزاج ؛
فكيف يكون المزاج جنسا للاختلاط ؟

وكن جعل النقلة جنسا للحركة في المكان ، وهي أخص في لغة اليونانيين ؛ فإن النقلة
في تلك اللغة واقعة على ما يكون قسرا ، أو من غير إرادة ؛ ولا كذلك الحركة .

وأیضا إن جعل ما هو نوع جنسا للفصل فقد غلط ، لأن الفصل إذا لم يكن أكثر
وأعم فلا أقل من أن يكون مساويا .

وأیضا إن وضع الجنس في الفصل ، فهو أبعد غلطا ؛ فإن الجنس دائما أعم ، فإن
لم يكن مثلا أعم ، بل اختلف ، فشارك في شيء ، وباين في شيء ، كالمقسم بتساويين .
والعدد فإن طبيعة الفصل لا تكون مقومة للجنس ألبتة ، بل عارضة لطبيعته ، وإن كانت
تباينه على ما علمت .

وكذلك إن جعل الجنس فصلا ، كن جعل الاختلاط فصلا مقوما للزواج ، والتغير
فصلا مقوما للنقلة .

-
- (١) الشبهة : المشهور الشبهة م (٢) إلا أخص : أخص م ، ن ، ه
|| له : - د ، ن (٣) أعم : - سا (٤) الحس : الجنس م || ثم : لم
س || منه : منها ه || بعضه : بعضها ن (٥) ويوجد منه ما : ومنها ما د ، ن || منه :
منها م || بعضه : بعضها س ، ن (٧) فكيف يكون المزاج : - م (٨) وكن : كن
سا || المكان : + أركلتشاري د ، م ، ن (٩) واقعة : واقع د ، ن (٩) أو من : ومن
سا || كذلك : + فذلك م || الحركة : + النقلة م ، ه (١٠) هو : - د ، ن || فقد :
فهو س || إذا : إن د ، ن (١٢) وأيضا : أيضا ب ، سا || وضع : موضع م
(١٣) فشارك : فشارك ن (١٣) في : وفي د (١٤) والعدد : فالعدد ن (١٥) تباينه : تباينه م

وأیضا ، إن كان شيء من فصول الجنس أو خواصه المفصلة يحمل على الموضوع نوعا
فليس الموضوع جنسا بجنس ، مثل النفس : فإن العدد كيف يكون جنسا لها — على
ما يقال — وليست النفس بفرد ولا زوج ، بل كيف يكون العدد محمولا عليها ؟

وأیضا إن كانت طبيعة النوع ترفع طبيعة الجنس ، كن يحمل الحقيقة الإلهية داخله
تحت مقولة من المقولات ، ويبادئ هذا بطبيعة الاثنينية والثلاثية ، فإنها إذا رفعت ،
رفع العدد أصلا . والعدد جنس ، لكنه إذا أخذ الرفع لا رفع الوجود ، بل رفع كون
عدد آخر ألينة مددا في ماهيته ، سلم هذا الموضع ، وإلا فلم يسلم . والحال في ذلك
على ما علمت .

وأیضا ، إن كان الجنس والفصل قد يزولان ، ويبقى ما وضع نوعا ، فليس بجنس
١٠ ولا فصل ، وهذا ظاهر . وكذلك إن كان ضد الفصل أو الجنس يقال على النوع .

وأیضا إن كان النوع قد يحمل عليه شيء لا يحمل على شيء مما وضع جنسا ألينة ،
فليس الموضوع جنسا بجنس . مثاله : أن النفس يحمل عليها الإدراك والحس والحياة ،
ولا شيء من الأعداد كذلك .

وأیضا ، إن كان الموضوع جنسا مما ليس يحمل بتواطؤ بل باشتقاق ،
١٥ فليس بجنس .

وأیضا ، إن لم يكن أن يكون للموضوع جنسا نوع آخر غير الموضوع نوعا ،
فليس بجنس .

(١) كان : كانت سا || شيء : شيئام || شيء من : — د ، ن || أو خواصه : أو من خواصه هـ
|| تحمل : لا تحمل د ، س ، ن ، هـ (١) بجنس : الجنس د (٢) — ٣ على ما : — ن (٣) النفس : — ن
|| العدد : — د ، ن (٤) يحمل : — س (٥) والثلاثية : الثلاثية س || فإنها :
فإذا س (٧) ألينة : — د ، ن || ماهيته : ماهية م (٧) فلم : لم د ، ن
(٩) ويقيم ما وضع نوعا : — د ، س ، م ، ن (١١) قد : — س ، م || لا :
ولا سا || على : عليه سا (١١) ما : ما سا (١٢) الموضوع : الموضوع م (١٦) يمكن أن : — م
| الموضوع نوعا : الموضوع ب ، س

وأیضا ، إن كان إنما يقال عليه وعلى غيره مما يظن نوعا معه باشتراك الاسم
لا بالتواطؤ ، قول الانفاق ، على حال النعمتين وعلى حال الصديقين ، فليس بجنس .

وههنا واضح من جهة الأضداد ، وهو أنه هل إن كان للنوع ضد وليس لجنسه
ضد ، فالضد ليس يحمل عليه الجنس ؛ فإنه إن لم يحمل عليه فليس بجنس ؛ وهذا
يصلح للإثبات .

وأیضا ، إن كان للجنس ضد ، فهل ضد النوع فيه ؛ فإنه إن لم يكن فيه ، لم يكن
الجنس جنسا ، وإن كان ، كان . وهذا يرجع إلى الأصول المتقدمة أنه إن كان كذا ،
فضده ضد جنسه .

وأیضا ، إن كان ضد النوع ليس له جنس ، بل هو جنس حال ، فلا يكون النوع
إلا جنسا ماليا ، لا جنس فوقه ، كالخير والشر . وقد علمت قیما سلف أنه كيف ينبغي
أن تعلم هذا .

وأیضا إن كان للجنس ضد ، وللتنوع ضد ، فيجب في المشهور أن يكون الضد جنس
ضده ؛ فإن كان بين أحدهما وضده متوسط ، وليس بين الثاني وضده متوسط ،
فسيقبل أن الجنس ليس بجنس ، خصوصا إذا أيد بمثل ، مثل أنه : لما كان بين الفضيلة
والرذيلة متوسط ، فبين الصفة والفجور متوسط ، وبالعكس ، وإلا فلا . فإن المتوسط
إذا كان بين النوعين ، فيجب لا محالة أن يقع في جنس لا يمكن ، ولا يكون أحد الطرفين
أولى من الآخر في أن يكون جنسا له . وليس يجوز أن يكون في جنسين ضدين

(١) باشتراك : باتفاق ، ن ؛ بالاشتراك هـ (٢) وعلى : أرعل م (٣) مواضع : موضع ن
(٤) فإنه : وإنه س (٦) فإنه إن : فإن ن (٦) فيه لم يكن : — س ، م (٧) إن : — س ، م
(٩) النوع : + نواع د ، س ، ن ، هـ ؛ نوع م (١٠) إلا : بل د ، هـ || جنس : جناس
(١١) أن تعلم : — س (١٢) فيجب : ويجب د ، س ، م ، ن ، هـ || المشهور : المشهورات د
|| أن : — د ، ن (١٤) فسيقبل : فيشتغل م ؛ فيقبل هـ || لما : إذاد د ، ن (١٥) فين
(١٦) لا يمكن ولا : ولا يمكن أن د ، ن || الطرفين : الطريق د (١٧) أولى : + به د ،
س ، م ، هـ || أن في : أن لا س

فيجب أن يكون في جنس آخر ؛ وإذا كان في جنس آخر ، فذلك الجنس لا محالة يكون مناسباً للطرفين مناسبة هذا النوع للطرفين .

وأيضاً ، فإنه لا بد للتوسط بين الجنسَيْن أن يكون عاماً ، ويقع على كل شيء يكون هو لا محالة متوسط النسبة بين النوعين . وهذا الموضع أيضاً مشهور ؛ فإن الحق أن الأضداد بالذات إنما تقع في جنس واحد لا غير ، وأن المتوسط معها . وقد عرفت شيئاً من هذا فيما سلف .

وموضع آخر : إن كان المتوسط بين أحد الضدين متوسطاً حقيقياً وجودياً ، وكان المتوسط بين الآخرين متوسطاً بمعنى رفع الطرفين ، فليس الجنس مجنس . بل يجب أن يكون الأمر على قياس واحد ؛ وذلك لأنه يجب أن يكون المتوسط الوجودي يحمل على متوسط وجودي ، والمتوسط الوجودي يحمل عليه متوسط وجودي . وكذلك في جانب العدى . وهذا أيضاً مشهور .

وأيضاً ، فإذا كان بين النوعين الضدين اللذين في جنس واحد متوسط ، وليس يقع في ذلك الجنس ، فليس الجنس مجنس . وهذا قد يعاند في المشهور ، ولا عناده في الحق . أما في المشهور فإن المتوسط بين العفة والفجور في غير جنسهما ، إذ هو في الفضيلة ، وهما في الرذيلة ؛ وقد عرفت ما في هذا . وأما الحق ، فيوجب أن يكون المتوسط والطرفان في جنس واحد ؛ وبيانه في علم آخر .

وموضع آخر : أنه إن كان للجنس ضد ، وليس للنوع ضد ، فليس الجنس مجنس . وهذا أيضاً في المشهور ؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقية البتة . ويعاند هذا أيضاً في المشهور ؛ فإن الصحة تضاد المرض ، ومرض ما كاستدارة المعدة لا ضد له ؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة ، بل تدما مقابلاً ؛ والكل مرض جزئي مقابل جزئي ، وربما لم يكن له اسم .

(١) وإذا كان في جنس آخر : — د (٨) متوسطاً ، متوسطاً ، م || بمعنى : المعنى س ؛ المعنى سا ، م (٩) لأنه : + لا سا (١٢) فإذا : فإن س ؛ إذا م || اللذين : الذين ب ، والذين سا ، م (١٨) أيضاً : — م (١٩) فإن : بأن سا ، م ، ه || ومرض : من مرض سا || كاستدارة : باستدارة ، ن (٢٠) ضدًا : ضد م (٢١) له اسم : — ن

وأما المواضع المشتركة المذكورة ، فقد ينتفع بها أيضا في أمر إثبات الجنس وإبطاله . مثاله : إن كانت العدالة نودا من العلم ، فالعادل نوع من العالم .

وأیضا ، إن كان ما على جهة العدالة نوعا لما على جهة العلم ، فالعدالة نوع من العلم ، وبالعكس ، وإلا فلا .

- وكذلك في حال النسبة مع الاشتقاق ، كما يقال : إن حال اللذة عند الخيرية أو المنفعة ٥ كحال اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن كانت اللذة نوعا للخيرية أو للنفعة ، أو جنس له ، فكذلك اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن لم تكن النسبة مع الاشتقاق ، كان بعيدا من الحق والشهرة . مثاله : أن حال الحيوان من الإنسان كحال الإنسان من الأشخاص ، لكن الحيوان جنس للإنسان ، فلا يجب أن يكون الإنسان جنسا للأشخاص ، إلا أن يقال ويسلم : إن حال الحيوان من الإنسان في أنه جنسه ، كحال الإنسان من الأشخاص في أنه ١٠ جنسها ؛ فإن سلم هذا ، لزم . وأما في طريق الحق ، فلا يعلم هذا لزوم ، إلا إذا علم أن كل واحد منهما جنس ، فلا يحتاج إلى الإثبات ، كما لا تعلم النسبة لمقدارين إلى مقدارين في مقداريتهما إلا بعد أن يكونا مقدارين .

- وكذلك في حال الكون والفساد مع الاشتقاق ؛ مثل أنه إن كان أن يتعلم هو نوع أن يتذكر ، فإن يعلم هو نوع أن يذكر . وإن كان انحط هو نوع إن فسد ، فيعمل نوع أن ١٥ يفسد . وكذلك في القوالب وغير ذلك ؛ وهي للإثبات .

ولتحتج المواضع من الأهدام ، فإنه لا يجوز أن يكون العدم مع الملكية في جنس واحد ؛ وذلك لأنه إن كان العدم جزءا من الجنس الذي المعنى الوجودي فيه ، ثم له

-
- (١) وأما : — د || المواضع : والمواضع د || فقد وقدم ؛ قد هـ (٣) لما : لماد ، ن (٥) إن : لما كان د ، ن || أو المنفعة والمنفعة د (٦) اللذيذ : اللذة س || فإن : أنه فإن سا ، وأنه إن م (٧) فكذلك : وكذلك سا || اللذيذ : اللذة س (٦ — ٧) فإن كانت النافع : — د ، ن (٧) من : عن هـ (٨) مثاله : مثل نج ، س ؛ مثال سا (٩) للإنسان : الإنسان م (١٠) حال : — ن ؛ + الإنسان س || جنسه : جنس هـ (١١) يعلم : يلزم د (١٢) جنس : بجنس م ، هـ (١٣) مقداريتهما : مقدار بينهما م (١٥) أن يتعلم : يتعلم م || يتعلم : يعلم هـ || نوع : — س || انحط : الحل د || فيعمل : فيحط س (١٦) يفسد : يتفسد (١٨) لأنه : أنه د ، ن

زيادة معنى فصلى ، فإن كان فصلا وجوديا فهو ضد لا ندم ، وإن كان فصلا عدميا
فذلك أن تكون طبيعته طبيعة الجنس بشرط لا زيادة أى فصل شئت بعينه من فصول
أنواع الجنس ، وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء آخر هو عدم النوع . فإنه ليس
عدم البياض لونا عادما لصفة البياض ، فإن لونا عادما صفة أيضا ، أمر مقابل ، موجود
الذات ، واقف بإزاء البياض ؛ فإنه إذا ذهب البياض وخلفه لون ليس ببياضا لا يكون
الخالف عادما ، بل إنما يكون عادما إذا ذهب البياض ولم يخلف شيء آخر البنية ، ولم
يحصل هناك إلا مادة وفقدان البياض . فإذا كان العدم لا يكرن مع الملكة فى جنس واحد ،
بل الأعدام إما أن لا يكون لها أجناس ، أو تكون أجناسها أخرى ، بل الأولى أن يكون
ما يقوم منها مقام الأجناس أعدام الأجناس ، وتكون أجناسها غير حقيقية من معنى
الجنسية ، على ما علمت فى موضعه . فإن البصر لو كان مثلا مشتملا على أمرين كنوهين
له ، وكان لكل واحد منهما عدم يقابله ، كان عدم حس ما يعم ذلك العدمين ، ويقال
عليهما كليهما ، وكان كالجنس لهما ، وإن لم يكن عدم الجنس المطابق جنسا لهما حتى
يكون عادما البصر عادما الجنس مطلقا ، فيكون إذن العدم إما أن لا يكون له جنس ،
أولا يكون جنسه الجنس الذى فيه الملكة .

وقد ظن قوم : أنه إنما قيل للأخير لا من حيث هو أخير وجنس للملكة مشار إليه
بل من حيث هو قريب ، كأن المقولة تكون مشتركة للعدم والملكة . وقد علم فى هذا ما علم ،
أو يشبه أن يكون كان هذا مشهورا بينهم ، فأخذ الأخير على أنه القريب من جهة أن
المشهور كان يجعل العدم مثلا والملكة فى مقولة واحدة . فإذا كان يجب أن يأخذ هذا على
حكم المشهور أيضا .

(١) فإن : وإن ب (٢) طبيعته : — د ، ن (٤) عادما : عاماد ، ن || أمر : —
س ، ه || مقابل : ومقابل د ، ن (٦) الخالف : الخلف ه || شئ : شيئا ه
(٧) وفقدان : فقدان د || واحد : — د ، ن (٨) لا : — سا (٩) منها : ومها د ،
سا ، م ، ن ، ه || أعدام الأجناس : — م || من : ومن ن (١٠) فى موضعه : — د ، ن
|| على أمرين كنوهين له : — د (١١) وكان لكل ولكل س || عدم : عادما م || حس : جنس ن
(١٣) عادما : عاماد ، ن (١٥) للأخير : للآخر ه || مشار : مشارا سا (١٦) قريب :
قرين س (١٧) أو يشبه : ويشبه س ، م || يكون : — س || مشهوره : بينهم : منهم
ب ، ه ؛ فبا بينهم س || فأخذ : وأخذ د ، ن (١٨) على : فى س

وأيضاً ، إن كان للجنش عدم مقابل ، وليس عدم النوع فيه ، فليس النوع فيه ، وإن كان فيه ، فالنوع فيه . مثاله : إن كان العمى تحت عدم الحس ، فالبصر تحت الحس ويجب أن تعلم أن هذا هو على المشهور ، وأما الحق فهو على ما قلنا

- وأما التقيضان ، فليس يجب أن يوضع المقابل منهما تحت المقابل ، فإنه ليس إذا كان الإنسان تحت الحيوان ، فيجب أن يكون اللا إنسان تحت لا حيوان ؛
ولا أيضاً يجب أن يكون اللا إنسان تحت الحيوان ، بل لا حيوان تحت لا إنسان ،
أولا إنسان تحت لا حيوان ما ؛ لا تحت لا حيوان ألبتة . كما هناك العمى تحت لا حس ما ، لا تحت لا حس مطلقاً ؛ فإنه ليس إذا كان الشيء عادم البصر فهو حاد الحس مطلقاً ، وإن كان لا حيوان تحت لا إنسان ، أو كان اللا إنسان مطلقاً تحت أنه لا حيوان ما ، فينبغي أن الإنسان تحت الحيوان . على أنه ليس يجب أن تطلق أن السلوب لها أجناس حقيقية ، بل تتذكر ما قد قلنا مراراً .

- ويجب أن تأخذ من هذا البحث فائدة : وهو أن التقيض في المتقابلات ليس يعنى به نفس القضية فقط ، بل والتقابل بنعم ولا ، وهو البسيط . وأما مواضع تقابل الإضافة ، فمن ذلك أنه إن كان النوع مضاف الذات ، أو لازماً له الإضافة ، فكذلك الجنس ؛ ولا ينعكس . ومنع هذا الانعكاس إنما هو في المشهور ؛ كما علمت من حال جزئيات العلم ، وما قيل فيها . وقد يماند الحكم الأول بأن الكيفية جنس للعلم ، ولا تلزمه الإضافة ، فإذا تخصصت نوعاً فكانت علماً ، لزمته . والكيفية نفسها ، وإن كان قد تلحق بها الإضافة بنحو من أنحاء النسبة ، فهي غير الإضافة

« (٣) هو : — س (٤) التقيضان : التقصان د ، س ، م || منها : ومنها م (٥) أن يكون : — د ، ن (٦) تحت : — س || لا حيوان : الاحتران ه || اللا إنسان : الإنسان ب ، د ، س ، م ، ن || الحيوان : لا حيوان ن (٧) ما لا : ما لا حيوان ه (٨) مطلقاً : مطلق د (٩) أركان : إذا كان ب ، د ، س ؛ أركان ن (١٠ — ٩) تحت أنه : أنه تحت د ، ن || ما : — د ، ن (١٢) التقيض : التقيض م (١٣) بل : — م || والتقابل : والمقابل س ؛ + بل م || ولا : أ ولا س (١٤) فن د ، ن (١٥) وضع : وضع د ، ه ؛ ومع ن ؛ وموضع ن (١٦) العلم : العلم م (١٧) للعلم : العلم د ، ن || فكانت : فكان س || والكيفية : وأما الكيفية د ، ن (١٨) وإن كان قد : فقد د ، ن || أنحاء : — ن || فهي : وهي د ، ن || الإضافة : إضافة ه

اللازمة ؛ بل الرأس وهو نوع ما تلحقه إضافة ، والجسم وهو جنس لا تلحقه إضافة . أما أنت من حيث تطلب الحق ، فقد بين لك صواب الحكم فيه في الفن الثاني .

- وأيضاً ، إن كان النوع مضايفاً لشيء ؛ ثم لم تكن الإضافة الجنسية التي للفروض جنساً له متعلفاً بذلك الشيء ، فليس المفروض جنساً له بجنس . مثل أنه : إن كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف ، ثم فرض كثير الأضعاف جنساً للضعف ولم يتعاق بالنصف ، فليس كثير الأضعاف جنساً . وهذا الموضع يقبل من المثال ، ويشتهر ، ويعاند من طريق الحق بأن الزائد جنس الضعف ، وليس يجب أن يكون بالقياس إلى النصف ؛ ولكن يكون بالقياس إلى جنس مضاييف النوع ، وهو الناقص ، فإن الناقص جنس النصف ؛ بل الأولي أن يجعل الجنس ومضاييفه كالجنس والمحسوس ، والمبصر والبصر . ويعاند من قبيل الشهرة بأنه ليس يجب أن يكون الجنس وما فوقه يقال بالقياس إلى شيء واحد ، فإن العلم نوع من الماسكة ، ويقال بالقياس إلى المعلوم ، والماسكة تقال بالقياس إلى العالم . على أنه لا يمنع الحق أن يكون العلم — من حيث هو علم وأخص من الماسكة — يعرض له أن يكون مضافاً إلى النفس ، مثل ما يعرض إلى الماسكة . فكأنك علمت هذا أيضاً في موضع آخر .

- وموضع آخر لا مدخل له في العلوم ، وهو أن يكون الجنس يقال بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له من الألفاظ الروابط والأواصل ، مثل : ” من “ ، أو ” على “ أو ” ب “ ، أو ” إلى “ ، أو بغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به من هذه الألفاظ ثم يخالفه النوع . ويعاند هذا الموضع بالمخالف إذ يقال لسكا : ، والغير يقال على غير كذا ، وأحدهما تحت الآخر .

- (٢) أما : فأما د ، ن || بين : تبين ه || لك : كل سا (٤) لشيء : لشيء ه || الجنسية : بالجنسية م (٦) النصف : الضعف م (٨) ويشتهر : ويستمر (٩) مضاييف : مضاييف ب || النوع : للنوع ن (١٣) على : أعني ه (١٥) إلى الماسكة : للماسكة د ، سا ، ن ، ه || فكأنك : وكأنك د ، ن (١٦) وموضع آخر : — د (١٧) الموضع : — س || من : في م || والأواصل : والأفاصل د ؛ والأواصل س || ” ب “ : ” رب “ ب (١٨) من : في ب (١٩) إذ يقال : أو يقال د || والغير : أو الغير ن ، ه (٢٠) وأحدهما : أو أحدهما ه

وأیضا ، فإن العلم يقال لكذا ، والملكة يقال لكذا . على أن الحق أن الإضافة للملكة ليست على نحو إضافة العلم التي نحو المعلوم ، بل إذا أخذ العلم نوعا من الملكة وأجرى مجراه ، كان أيضا العلم — من حيث هو — لا من حيث هو ملكة فقط — عاما للعالم . فإن كونه علما للشيء ، بسبب كونه ملكة له ويذهب مذهبه — وكذلك يعتقد أن الزائد على شيء ، والضعف — وهو كالنوع تحته — ضعف الشيء .

واعلم أن الأمور التي تلزمها الإضافة ، منها ما وجوده ليس إلا فيما له إليه الإضافة ، ومنها ما يتعلق به إضافتان . إحداهما هي إلى أمر ليس هو فيه ، والأخرى إلى أمر ليس هو فيه . فإن العلم بشيء خارج ، هيئة مضافة إلى العالم وإلى المعلوم الخارج ، وهو في أحدهما لا يمكن أن يفارقه ، وبالقياس إلى الآخر لا يمكن أن يواصله . ومنها ما يمكن له كلا الأمرين ، مثل العلم : فإنه يجوز أن يكون بالعالم أيضا إذا علت النفس ذاتها . وبعض الأمور يستحيل فيها أن يكون المضاف موجودا في المضاف إليه ألبتة ، مثل الضعف ، فإنه ممتنع أن يكون عارضا في النصف .

وقد ينبعث من معرفة هذا موضع ، من ذلك أن يكون الجنس مما إضافته إلى ما هو فيه ، والنوع ليس كذلك ، أو بالعكس . كمن قال : إن الذكر بقاء العلم ، والبقاء بقاء للباقي وفيه ، والذكر ليس هو للعلم والقياس إليه ، بل هو للذكر الماضي أول للنفس . وهذا الموضع يصاح للإثبات والإبطال المطلقين ، بأن ننظر هل الذكر بقاء العلم ؛ فيؤخذ بقاء العلم صفة للعلم بها العلم باق ؛ وليس الذكر صفة للعلم بها العلم باق .

(١) لكذا : بكذا ب ، س ، سا ، ه || والملكة : أو الملكة ب ، د ، س || الإضافة : + التي د ، ن || التي : إلى ب ، سا ، م (٣) مجراه : مجراها م (٤) علما : عالما د ، ن || ملكة : للملكة د (٥) تحته : تحت ن (٦) الشيء : لشيء ب ، س ، سا ، ه (٧) وجوده : وجودها د ، ن || فيما : فيها م || إليه : فيه د ؛ هذه ب (٨) به : بها ن || هي : شيء د ؛ يعني ن || هو : هي د ، ن (٩) هو : هي د ، ن || بشيء : لشيء م || هيئة : منه د ، ن (١٠) وبالقياس : بالقياس م || لا : ولا ن (١١) بالعالم : بالعالم د ، ن ؛ بالعالم ه (١٣) إليه : — ن (١٤) من : — ب (١٥) هو : د ، س ، سا ، م ، ن ه (١٦) للعلم : العلم سا ، م (١٧) فيؤخذ : م ويؤخذ م

الفصل الثالث

فصل (ج) في مثل ذلك

ومن المواضع التي يبطل بها ما يوضع جنسا ، أن تكون الملكة جعلت جنسا للفعل أو الفعل جعل جنسا للملكة . مثل من يقول : إنَّ الحس حركة جسمية ، والحركة فعل لا مبدأ فعل ، والحس مبدأ فعل . أو يقول : إنَّ التذكر ملكة نفسانية ، والملكة النفسانية بحال ثبات ، لا بحال تجدد وفعل . والتذكر بحال تجدد ، لا بحال ثبات .

ومن المواضع المجانسة لذلك أن تكون القوة على المصاربة تجعل جنسا للملكة النفسانية كمن يجعل الحلم نوعا من كظم الغيظ ، أو يجعل الشجاعة مصاربة على الخوف ؛ أو العدالة قسر النفس على الامتناع من الأرباح الدنيئة . فإنَّ هذه كلها تباين الملكات ، إذ كانت الملكات هي التي لا تتفعل معها النفس شيئا من ذلك ، فلا تقناط ، ولا تخاف ، ولا ترغب ، لا أن يترها ذلك ثم تتكلف المصاربة عليه ، فإنَّ ذلك ضبط النفس ، لا فضيلة الملكة .

ومن المواضع الشبيهة بذلك أن يجدوا للشيء لازما لا ينفك عنه ، لكنه خارج عن حقيقة واهيته ، فيجعلونه جنسا له ، كمن يجعل الغم جنسا للغيظ ، ويجعل الظن جنسا للتصديق ؛ لكن الغم ليس هو نفس الغيظ ولا مقولا عليه ، بل هو أمر يتقدمه فيوجبه ، ولا الظن جنسا للتصديق ، ولا مقولا على تصديق ، بل يحدث أولا ظن ، ثم يكون تصديق ، فيكون إذن الغم والظن أمرين يلزم أن يتقدما الأمرين الآخرين ، وليسا

(٢) فصل ج : فصل ٣ هـ (٥) لا مبدأ : لا ابتداء || أو يقول : ويقول سا
(٩) الحلم : الحكم سا ، م ، ن (١٠) من : عن د ، سا ، م || إذ كانت
الملكات : — ب (١٢) لا أن : إلا أن د ، س ، ن هـ ؛ أن لا م || يعترها :
يفترها م || النفس : للنفس ن (١٣) المواضع : الفضائل س || أن : أنك ن (١٥) قس :
جنسا هـ || مقولا : مقولة د || هو : — د ، سا ، ن ، هـ || يتقدمه : مقدمه د
(١٦) جنسا : جنس س ، سا ، ن ، هـ || مقولا : مقول د ، س ، ن ؛ مقولة م
|| يحدث : يصدق د

بجنسين له . ولو كان الظن جنسا لالتصديق لما صح أن يبقى اعتقاد واحد ، فيستحيل عن كونه ظنا بعد ما كان ظنا . فإن ذات الشيء لا تبقى واحدة بالعدد وتخرج من جنسها .

وأيضاً ، إن لم يكن الجنس فيما فيه النوع ، بل كان النوع في غير ما فيه الجنس ، فليس الجنس جنساً ، بل من يقول : إن الحياء خوف ما ، لكن الخوف الحيواني من قوة النفس الحيوانية ، والحياء في النطقية . وكذلك من يقول : إن الغيظ ألم وغم ؛ فإن الغيظ في النضبية ، والألم في الحس ، والغم في الشهواني أو في السياسي . وكذلك من قال : إن الحس الحيواني مشيئة ما ، والمشيئة فكرية ، وتلك شهوانية . وهذا الموضع وما شبهه نافع في الإثبات والإبطال المطلقين ، وإن لم يكن للجنس وحده .

وموضع آخر : أنه إن كان الجنس ليس يقال على النوع قولاً مطلقاً ، بل من جهة ، فليس الجنس جنساً . وكونه من جهة يفهم منه معنيان : أحدهما أن يكون مقولاً على جزئه لا على كله ، مثل العضو ، فإنه يقال على جزء من الإنسان قولاً كالجنس ، ولا يقال على كله ألبته بوجه من الوجوه ، فلا يقال ألبته للإنسان إنه عضو . والثاني أن يكون يقال على كله ، ولكن من جهة جزئه ، سواء كان عارضاً للجزء أولاً ، أو كيف كان ؛ مثال ما يقال : إن الإنسان محسوس ، فإن الإنسان إنما هو محسوس لأجل ظاهر جسمه ، حتى لو فصل جسمه عن نفسه ولكان ذلك الجزء محسوساً ، وإن لم يكن جزء إنسان . وليس هذا شرطاً في هذا القسم ، فإنه ربما كان ذلك المعنى لا يقال عليه لو فصل جسمه مثل الصحيح ؛ لكن إنما أوردت ذلك لتفهم أنه كيف يكون تعاقبه بالجزء .

وبالجملة يجب أن يكون الجنس جنساً للشيء في ذاته مطلقاً ، فتكون ماهيته المشتركة المعرفة لذاته تعريفاً مشتركاً . فأما ما يقال على ذاته لا لأجل ذاته بل لأجل جزئه ، فإنه

(١) بجنسين : بجنس م || له : لها ه || ولو كان : وكان م || فيستحيل : ويستحيل م (٢) ظنا : — م || واحدة : واحد م || وتخرج : وتخرج ه (٣) فيه : هو م (٤) النطقية : المتنطقية ب ، سا ، م (٥) النطقية : المتنطقية ب ، سا ، م (٦) من قال : — د (٧) الحيواني : الشهواني بخ ، سا ، م (٨) الجنس : الجنس د (٩) إن : — م (١٠) جزئه : جزئه د (١١) جزئه : جزئه د (١٢) جزئه : جزئه د (١٣) جزئه : جزئه د (١٤) جزئه : جزئه د (١٥) من : على م ؛ من د (١٦) القسم : للقسم ب (١٧) أوردت : أفردت بخ || ذلك : — م (١٨) فإنه إما : فإنه إما في

إما غير محمول على ذاته ، وإما أن يقال على ذاته من حيث تنسب ذاته إلى غيره ، مثل أن ينسب إلى جزئه ، فإن جزأه غيره ، أو من حيث له غير آخر كيف كان ، فلا يكون المحمول جنسا ، فإن جنسه يحمل على صريح ماهيته التي له في ذاته لا بحسب غيره . فيجب إذن أن يكون الجنس محمولا على الذات ، لا من جهة شيء في جزئه ، ولا من جهة شيء في شيء آخر متصل به أو عارض له .

وموضع آخر يتلو هذا الموضع كأنه منتج منه ، وكأن قائلا قال : إن الجسم يحمل على الإنسان وهو جنسه ، وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم ونفس ، بل يقال على أحد الجزئين : وهو جسمه الذي يخصه ، فيكون جسمه الذي يخصه نودا من الجسم ويكون الجسم جنسا لجزئه ، ولا يقال عليه مطلقا . والمعلم الأول قال في جوابه : إنه لا يجوز أن يؤخذ الجزء ألبنة كالجنس ، ولا ما يحمل عليه الجزء ، فإنه لا يجوز أن يحد الحيوان بأنه جسم ذو نفس ، وإلا فيكون الكل محمولا على الجزء الذي هو الجسم ، فيكون الكل هو الجزء ؛ وهذا محال .

وأقول : إن هذا الموضع علمي ، والمشال المورد فيه حق من جهة العلمية ، وليس بمشهور ، فإن المشهور أن الجسم جنس للإنسان . فيجب عليك أن تتذكر ما علمت في الفن الذي في " البرهان " من الفرق بين الجسم الذي هو جزء إنسان ، والجسم الذي هو جنس الإنسان ، وتعلم من هناك أن أحدهما ليس ألبنة محمولا على الإنسان أو الحيوان فإن الحيوان ليس هو الجزء الجسماني الذي هو بالحالة والطبيعة التي لأجلها اقترن بها النفس ، بل هو مجموعها ، وذلك المجموع جسم ، لا لأنه ذلك الجسم الذي هو الجزء .

(١) حيث : + هو (٢) فإن جزأه : — ب || كيف كان : — سا || كان : — م () التي : — د (٤) الجنس محمولا : المحمول جنسا سا (٥) في شيء : — ب ، س (٦) هذا : الهذاس || وكأن : وإن كان (٧) المركب : المركبة || جسم : جنس سا (٩) ويكون : فيكون ن || لجزئه : لجزء د || والمعلم : فكان المعلم د ، ن (١٠) أن يؤخذ : أن يكون يؤخذ م ، ه || الجزء : + وحده د ، ن (١١) الذي : — ب (١٣) وأقول : فأقول ه (١٥) البرهان : البرهاني سا (١٦) الإنسان : للإنسان د ، سا ، م ، ه || وتعلم : والمعلم || أو الحيوان : والحيوان ه (١٧) بها : به ه (١٨) جسم : جنس م || لأنه : أنه سا ، ن ، ه

وقد طوّنا في هذا وأطنتنا ، فيجب أن تعرف ذلك من هناك ، وتعرف الفرق بين الجسم الذي هو جزء القوام ، والجسم الذي هو جزء الحد ، فتعرف صحة هذا الموضع وعلم أنه ليس يعني ههنا بالجسم الذي هو جزء الحد ، بل الجسم الذي هو جزء القوام ، وهو أحد الشئيين اللذين في الحيوان ، وبهما يتقوم الحيوان على أنهما جزءان له ، وهما جسم بحال ونفس .

- وموضع آخر : أن تجعل الفعل — محمداً كان أو مذموماً — نوعاً من القوة عليهما ؛ كمن جعل السرقة قوة على حسن الاقتيات بملك الغير سرا ، وذلك لأن القوة لا يصير بها صاحبها القوى شريراً ، والسرقة يصير صاحبها السارق شريراً ، ولو كانت القوة تجعل القوى شريراً ، لكان الملك شريراً ، ومن المشهور أنه قادر على الشر ، وكان الإنسان الفاضل شريراً ، ومن الحق أنه قادر على الشر . بل نفس القوة مختارة محمودة ، لم تخلق ١٠ عبثاً ، بل هي معدة نحو المصالح ، ولكنها لا تكون قوة أو تكون على المتقابلات . ومحال أن يكون الشر في جنس مختاراً محمداً . وكذلك أيضاً إن جعل الفعل المحمود لذاته ، أو الغاية المحمودة لذاتها نوعاً للقوة عليهما ، أو نوعاً للقوى والفاعل ، وذلك لأن الغايات وما يؤثر لذاته ، لا يكون نوعاً مما يؤثر لغيره ، والقوة لا تؤثر لغيرها . ومحال أن يكون المؤثر لذاته في جنس ما يؤثر لغيره ، فإنه إذا كان من حيث هو قوة تؤثر لغيره كان معناه ١٥ أن طبيعة القوة مؤثرة لغيرها . ومعنى هذا أن كل قوة مؤثرة لغيرها ، ولا شئ من الغايات الحقيقية المحمودة لذاتها هي مؤثرة لغيرها ، فينتج ما تعلم . وقد يجوز أن يكون الشئ الواحد يؤثر لذاته ولغيره ؛ ولكن ليس هذا الموضع في مثل ذلك ؛ فإن كان في مثل ذلك فالموضع مشهور غير حق .

- (١) وتعرف : وتعلم ، ن (٣) أنه : أن ن || الذي : ن (٤) اللذين : الذي سا
(٦) عليهما : عليهما س ، م ؛ عليه د ، ن (٧) السرقة : السرور د || الاقتيات : الاقصاد ؛ الاقتيات سا ||
|| بملك || الملك د سرا : شراب (٨) بها : لها سا م || يصير : + بها د ؛ لها ن
|| السارق : + لها هـ (٩) ومن المشهور : والمشهور (١٠-١٢) لم تخلق ...
مختاراً محمداً : — س (١١) ولكنها : ولكن د ، ن || ومحال : ومن المحال نج
(١٢) مختاراً محمداً : مختاراً محمود د ، ن هـ || محمداً : ومحمودام (١٣) أو الغاية : والغاية د ، ن
(١٤) لا : وليس د ؛ ليس ن || تؤثر : مؤثرة س هـ (١٥) فإنه إذا : فإذا م || إذا : إن س
(١٦) طبيعة : طبعه د || ومعنى ... لغيرها : — س (١٥-١٦) ولا شئ ... لغيرها : — سا
(١٨) ولغيره : — س (١٩) مشهور : غير مشهور ب

والذى قال فى بيان هذا الموضع إن النوع يكون مختارا مؤثرا ، والجنس ليس كذلك ، مثل الفضيلة والملكة ، على أن الملكة ليست مؤثرة ألبتة ، فهو قول جزافى ؛ وذلك لأن الملكة ليست مختارة ولا مكروهة ، بل تصير مختارة وتصير مكروهة بالفصول . ولا يمنع أن يكون النوع مؤثرا ، والجنس لا يؤثر ولا يكره ، بل المنع هو أن يكون الجنس مؤثرا ، والنوع مكروه الذات ، أو الجنس مكروه الذات ، والنوع مؤثرا . وامتناع هذا حق ، أو أن يكون النوع مؤثرا لذاته ، والجنس مؤثرا لغيره ؛ وامتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التى تؤيد بأدنى مثال واستقراء .

وموضع آخر ، أن يكون الشيء نسبته إلى كل واحد من أمرين فى أنها جنس له نسبة واحدة ، ثم ينسب إلى أحدهما دون الآخر ، فيجعل جنسا له دون الآخر ، مثل ما يقال : سارق ، أو مخادع ، أو ساع ، فإن كل واحد من هذه يجب أن يكون قادرا ، أى متمكنا . ويجب أن يكون مختارا ، فإنه إن قدر وتمكن ولم يختار ، أو اختار لكنه لم يقدر ، أى لم يتمكن — لست أعنى القدرة التى هى القوة — لم يكن مخادعا أو ساعيا أو سارقا بالفعل . ثم ليس أحد الأمرين أولى بأن يكون جنسا والآخر فصلا . فإن كل واحد منهما قد ينقسم بالآخر ، وكل واحد منهما يوجد فى غير ما يوجد فيه الآخر . فإنه قد يكون مختارا لا يتمكن ، وقد يكون متمكنا لا يختار ، فإما أن لا يكون ولا واحد منهما جنسا ، أو يكون كل واحد منهما جنسا ؛ ثم إن كان كل واحد منهما أمرا محققا لماهية فأيها جعلته جنسا للفروض نوعا كالسارق ، ثم لم تذكر الآخر ، فلم تدل على طيبة

(١) مؤثرا : — س (٢) الفضيلة : بالفضيلة د ، ن || فهو : فليس هو د ، ن (٢ - ٣) جزافى وذلك : جزا فى ذلك د (٣) بالفصول : بالفصل س (٤) يمنع : يمنع ساء فنع م || المنع : المنع || هو : — س (٥) والنوع : — ككروه الذات د (٦) أو أن : وأن د ، ن || وامتناع : امتناع د ، س ، ن (٨) أن : — ب ، س ، س ، م (١٠) مثل : مثال س || فإن : وإن ن || واحد : واحدة ه (١١) وتمكن : تمكن ب ، ن (١٤) بالآخر : الآخر س || واحد : — ن (١٥) مختارا : مختار ب ، م || متمكنا : متمكن ب ، س ، م ، ه || يختار : مختار ب ، د ، س ، م ، ه ؛ مختاران || واحد : ح د ب (١٦) منها : — ن || واحد : — ن (١٦) جنسا : — د ، س ، ن ، ه (١٧) للفروض المفروض د ، س ، ن || لم : لا م || الآخر : — م

المعنى المشترك فيه بالكمال . فكما أنه ليس أحدهما أولى بالجنسية فليس أولى بالفصلية . وهذا الموضوع بالحقيقة إنما يمكن في أمور يحل عليها أمران كل واحد منهما شرط في وجوده وليس واحد منها أولى بأن يخصص به من الآخر في ظاهر الأمر . فإذا أثبت أحدهما جنسا ، كان للمعارض أن ينازع ويقول : أنه ليس أولى بأن يكون جنسا من الآخر . فإذا ليس الآخر جنسا ، فليس هو جنس . وأما أن أمثال هذه الأشياء قد يمكن أن يكون لها جنسان ، فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره من الأجناس الحادثة بفصول متداخلة وقد قيل فيها ما قيل ، وأما ههنا ، وفي هذا المثال عند التحقيق ، فإن الجنس هو الاختيار والتمكن هو الفصل لئلا من اللعل يجعل ذلك أولى بالجنسية ، وهذا بالفصلية ، وإن كان العموم لا يجعله . وليس هذا موضع تطويل القول فيه .

- وموضع آخر قريب من هذا ، وهو أن لا تكون نسبة الأمرين إلى الجنسية من نسبة واحدة ، بل أحدهما بعينه جنس والآخر بعينه فصل . لكن قد غلط فوضع الذي هو فصل منهما جنسا لما هو جنس منهما ، كمن قال : إن التحير هو إفراط التعجب ، ولم يقل تعجب مفرط . أو قال : إن التصديق قوة الرأي ، ولم يقل رأى قوى ، فجعل الإفراط جنسا ، والتعجب فصلا ، وجعل القوة جنسا والرأي فصلا ؛ حتى جعل القوة في الرأي تصديقا لا الرأي الذي فيه قوة ، فإن الشيء الذي يكون في الشيء لا يكون هو نفسه . وكذلك لم يجعل التحير تعجبا بحال بل حالا في التعجب . وهذا محال ؛ فإن الرأي نفسه في المصدق ؛ وهو التصديق ؛ والتعجب نفسه في المتحير ؛ وهو التحير . وأما إفراط التعجب فأمر في المتعجب . فإن كان إفراط التعجب هو التحير نفسه ، إذ قيل إن هذا حده ، فإن التحير يكون موجودا في التعجب لأنه إفراطه ، فيكون التعجب هو المتحير لا المتعجب ؛

(١) فكما : وكذا ، س ، سا ، ن ، هـ || بالفصلية : بالفضيلة : سا ، م (٢) واحد : — ن

(٣) به : — سا ، م || فإذا : وإذا ، ن (٥) جنس : بجنس م ؛ جنسان || قد : هل

نح ، د ، سا ، م ، ن || فيها : فيها سا (٦) هو : — س || القول : كالقول س

|| الحادثة : الحاصلة من (٧) الجنس هو : — سا (٨) والتمكن : هو التمكن د

(٩) موضع : الموضوع ، س (١٠) نسبة الأمرين : الأمران نسبتا د ، ن ، هـ

|| الأمرين : — نسبتها سا ، م || من : — د ، ن ، هـ (١٢) منها : بينهما م

[١٤] وجعل القوة جنسا والرأي فصلا : — د (١٥) لا : إلا ن || قوة : — بل ب

|| في : فيه س (١٦) وكذلك : فذلك م (١٧) المصدق : المتصدق د (١٨) المتعجب :

المتعجب م || إذ : إذا د ، سا ، ن [١٩] يكون : — سا || إفراطه : إفراط ن ، هـ

المتعجب : المتعجب م ، م || هو : من د

وهذا محال . وكذلك يكون التصديق هو الذى يظن ؛ وهذا محال . ثم يمرض أن يكون الإفراط مفرطاً ، إذ كان التعجب هو الإفراط ، وفيه الإفراط ؛ وأن تكون قوة الظن هى القوية .

وموضع آخر: أن يجعلوا المنفعل جنسا للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنسا للمعارض له ، كمن يقول : إن عدم الموت هو حياة أزلية ؛ فإن الحياة الأزلية أمر يتبعه ويلزمه ويلحقه ؛ ويمرض له عدم الموت ؛ حتى ولوتوهم متوهم أن شيئا كان على أن يموت ؛ ثم إن الله جعله غير مائت فدفع الموت عنه ؛ فإن هذا التوهم ممكن ومقبول ؛ وفطرة العقل لا تتمعه ؛ إنما تتمعه حجة إن كان له مانع فتكون حينئذ حياته الواحدة مستمرة لم تتغير ؛ وقد حدث به ابتداء من عنده صار غير المائت ؛ وذلك حين حدث له معنى غير المائت ؛ ومع ذلك فإن الحياة الواحدة قد كانت غير موصوفة بعدم الموت ، ثم صارت موصوفة بعدم الموت . ومعلوم أن الحياة الأزلية إن كانت جنسا لعدم الموت فالحياة مطلقا جنس له أعلى ، فيكون قد صار الشيء عادما لثبوت بعدما لم يكن . وطبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد ؛ ومستحيل أن تكون طبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد توجد لأمرين هما متباينا الذات ، أعنى المائت وغير المائت ، وإلا لصار طبيعة الجنس موضوعة للأمرين كالمادة التى تقبل ، وهى واحدة بالعدد ، أمرين متقابلين ، فتكون حينئذ طبيعة الجنس وطبيعة المادة واحدة . وقد علمت الفرق بينهما في موضع آخر . وبالجملية فإن الحياة تكون حينئذ موجودة لم تفسد ، بل قد استكملت ؛ وإذا لم تفسد لم يتغير الشخص ، فضلا عن النوع .

(١) وكذلك : فكذلك ، ن (٢) إذ : إذا ، ن ، ه || وفيه : فيه ؛ ومعه ، ن || يكون : تكن (٣) القوية : القوة ب ؛ القوة لـ ا م (٥) الموضوع : الموضوع ه || هو : هـ ، ن ؛ — سا (٦) متوهم : — س (٧) أن يموت : الموت م || دفع الموت : ورفع الموت فرغ م (٧ — ٨) هذا التوهم ... تتمعه : — د ن (٩) به : له س ، ه (١١) بعدم : بعدم || المرة : لثبوت بعدما لم يكن د ، ن ؛ بعدما لم تكن موصوفة بعدم الموت سا || بعدم : بعدم (١٢) أعلى : أجلى د ؛ أصلى ن (١٣) بالعدد : فالعدم (١٤) توجد : — فى الزوم د ، ن | متباينا : متباينان د (١٥) واحدة : — بعينها ن || بالعدد : — تؤخذ فى الزوم ن (١٦) متقابلين : — د ، ن || وقد : قد د ، ن (١٨) وإذا : فإذا د

الفصل الرابع

فصل (د) في مثل ذلك

- وموضع آخر عكس هذا ، وهو أن يجعلوا الانفعال جنسا لذى الانفعال . وقد جاء مثاله في التعاليم الأول أنه مثل من جعل الريح هواء متحركا ، وأوهم أن استنكاره من جهة أن الريح ليس هو هواء متحركا ، بل هو حركة هواء . فظاهر الحال فيه يوم أن الهواء لا يجب أن يجعل جنسا للريح ؛ وإذا أخذ هذا على هذا الظاهر لم يكن الانفعال قد جعل جنسا للمفعول ، بل المنفعل جعل جنسا للانفعال ، فيشبه أن يكون ههنا سَقَطُ في النسخ أو يشبه أن يكون الهواء نوعا من الريح . وتفسير المثال يدل عليه ، فإنه قيل : ولا يجوز أن يكون الهواء ريحا أصلا ، وذلك لأن اواء يبقى واحدا بالعدد ريحا وغير ريح . والنوع لا يبق شخضه واحدا بالعدد ، ويخرج من جنسه إلى جنس آخر . فيشبه أن يكون الريح جعل في المثال جنسا للهواء المتحرك ، وإنما هو في الحقيقة عرض في الهواء ، لأنه حركة في الهواء ، أولأنه متحرك من الهواء . والظاهر يدل على أنه يجعل الريح حركة الهواء . ويشبه أن يكون أراد المتحرك من الهواء ، وحمل المتحرك على الهواء وحمل العرض العام ، والهواء له كالموضوع المنفعل ببسيط هذا العرض العام الذي و الحركة ، فكأنه قال : يجب أن يكون الريح ليس هو هواء متحركا ، بل متحركا هو دواء حتى يكون جنس الريح المتحرك وفصله أنه من هواء ، كما أن الجرداب هو المستدير من الماء ، والحرف هو المقطع من الصوت ، والقُدوم هو الآلة من الحديد ؛ وإيس شيء منها هواء ولا ماء ولا حديد ، وإلا فالجزء يكون مقولا على الكل ، ويكون الموضوع

(٣) يجعلوا : يجعل ه || جنسا لذى الانفعال : — م (٥) أن الريح : أن النوع م
 || هو : — د ، ن || فظاهر : وظاهره || فيه : — سا (٦) هذا — ه (٧) جعل :
 — د ، م ، ن || ههنا : + في م ؛ + قد (٩) ريحا : وريحا د ، ن (١٠) والنوع ؛
 فالنوع د ، ن (٩—١٠) ريحا وغير . . . بالعدد : — ن سا (١١) هو : كان ه
 (١٤) يبسط : يبسط م ؛ يبسطه سا م ؛ يبسطه ه (١٥) هو : — ن || متحركا : متحرك ب
 || المتحرك : — ن (١٦) [الجرداب — البحر — اللسان] (١٧) المقطع :
 المقطعي م (١٨) ويكون : فيكون ن

مقولا على المركب . فإذا فسر مثال الموضوع على هذه الجهة ، وعلى أن النرض فيه أن الهواء إذا جعل نوعا من الريح الذى هو كالعرض العام ، الذى هو أحد الخمس بالقياس إلى الهواء ، كان محلا . وأن الريح هو المتحرك من الهواء ، إن كان بالجعل الأول قد سلم المثال عن أن لا يكون مثالا للموضع ؛ وبالجعل الثانى سلم أيضا الريح عن أن يكون ، حركة وعرضا بسيطا ، لا العرض العام الذى باشتراك الاسم . وكيف يكون الريح عرضا وحركة ، ومن المعلوم أن الريح جسم ؟ ثم إنه إن كان قول القائل : إن الهواء نوع من الريح يبطل بوجوده أخرى ، من أن الهواء كيف يكون نوعا من الريح ، والريح لا يوجد غير هواء ، فليس ذلك مانعا أن يبطل أيضا من هذا الوجه .

وليس هذه المواضع الإبطالية معدة نحو الأشياء التى لا يوجد لإبطالها موضع غيرها . بل أن يكون أحد المواضع دى . فلو أن قائلا قال : إن الهواء نوع من الريح ، لكان قد يبطل بأن يقول إن الهواء يبقى متحركا وغير متحرك ، وريحها وغير ريزح ، ودو واحد بالعدد ، وكان ذلك إبطالا ؛ كما لو أبطل بأن قيل : وهو ههنا ريزح يقال على شيء آخر .

فهذا ما يحضرنى فى رد هذا المذال إلى مطابقة الموضوع ؛ وعسى أن يكون عند غيرى ما هو خير منه . أما المفسرون فقد استمروا على أن جعلوا المثال بحسب ما يطابق الموضوع بل يطابق الوضع الذى قبله . على أن باقى الأخبار عن هذا الموضوع تدل على أن الحديث دوهن موضوع جهل جنسا ، ويشبه أن يكون قد وقع فى النسخ سقط ، أو تغيير ، أو سهو . ويشبه أيضا أن لا يكون هكذا ، بل يكون الكلام على النحو الذى أولناه ، ثم يكون ما يتصل به عودا إلى الموضوع الأول قبل هذا الموضوع ، كأنهما فى حكم موضع واحد ، إذ هما

(١) أن الغرض : أنه الغرض د ، ن (٢) هو أحد : أحد ن (٣) وأن : فإن ه || إن : — س سا ، م ، ه (٤) للوضع : للوضع د ، ن (٤) سلم : يسلم د ، ن (٥) لا : لإلا ب د ، سا ، م ، ن ؛ + أن د ، م ، ن || العام : — م (٦) نوع : — سا (٧) أن : — سا || يكون : — م (١٠) هى : — ن || فلو : ولود ، ن ؛ فلو لا س (١١) يقول : يقال بخ ، د ، س ، سا ، ن ، ه (١٢) لو أبطل : قالوا بطل سا (١٣) يحضرنى : يحضر س ، ه ؛ يحصل سا ؛ يحصل فى م (١٤) أما : وأما س (١٤—١٥) بل يطابق : بل مطابق ب (١٥) عن : فى س || الموضع : الوضع ب ، س ، ن || هن : غير سا || فى : — م || فى النسخ : سا (١٦) تغيير : تغيير د ، ن (١٨) عودا : عود د ، سا ، م || الموضوع : الوضع سا || إذ هما : وهما د ، ن ؛ أو إذ هما م

كالتما كسين . وقد يحمل الكلام في الشيء موصولا بالكلام في حكمه ، على أن جملتهما كلام واحد . وأما ما هذا الكلام المتصل ، فهو أنه يقول ما معناه هذا : أن في بعض الأشياء قد يحمل الموضوع على المتكون منه في المشهور ، فلا يستنكر ذلك ؛ فإن الناس لا يستنكرون أن يقولوا إن الريح هواء متحرك ليس متحرك هوائى ، ولا يستنكرون أن يقولوا إن الحرف صوت مقطع ، لا أن يقولوا مقطع صوتى . ففى هذه الأشياء لا يستنكر أن يحمل الريح هواء أو نوع هواء استنكارا مشهورا ، أو قريبا من المشهور . وأما في بعضها فالأمر بالخلاف ؛ وذلك كمن يقول : إن الثلج ماء جامد ، فإن معنى هذا القول ، إنه ماء ، ومع أنه ماء جامد فهو غير شديد . فإنه ما لم يكن الثلج ماء لم يكن الماء جنسا له ، ثم الثلج ليس ماء ، بل كان ماء ، إذ الماء بالفعل في العادة هو ذلك السيل ، وذلك السيل ليس موجودا بالفعل .

١٠

ومثال آخر مما يكون الموضوع جزءا ما يقال من أن الطين تراب معجون بماء ، وليس الطين ترابا أصلا ، فكيف يكون ترابا بالصفة ، وتلك الصفة أنها معجونة بماء ، ولو كان الطين ترابا ، لم يكن الطين هو الجملة ، بل كان الطين هو الجزء الذى هو التراب من جهة ما خالط الماء . فالموضوعات التى تصدق على الجملة في المشهور ، مثل : الإنسان على السكائب ، والصوت على الحرف ؛ فإنها يشكل فيها الأمر ، فتظن أجناسا .

١٥

وأما ما كان من الخط الثانى فيظهر بسرعة أنها ليست محولات ، فكيف تظن أجناسا ؟ والموضوعات الأولى ربما كانت أنواعا أخيرة ليست أجناسا ، فكيف يكون لها أنواع ؟ وذلك أنه إذا كان بعض الأمور النوعية إذا عرض لها شئ واحد —

(١) جملتهما : جملتا د ، هـ (٣) منه : فيه س ، هـ (٣) فلا : ولاد ، هـ
 || يستنكر : يستنكر سا (٤) هوائى : هواء س || متحرك هوائى ولا يستنكرون : — د ، ن
 (٦) نوع هواء : نوع هود (٨) ومع : وقع د || فهو : وهود ، س ، سا ، م ،
 ن ، هـ (٩) كان ماء : ما كان ماء سا || إذ : لإذا د ، سا || هو : وهوب ؛ وهو
 أن م (١١) جزا : جز س ؛ : مثل د ، ن || من : — د ، س ، ن ، هـ
 (١٢) أنها معجونة : أنه معجون م ، هـ || كان : — س (١٤) خالط : خالطة د ، م ، ن
 (١٧) ما : لما ب ؛ — س || بسرعة : السرعة د (١٩) لها : له س ، سا ، م ، هـ

وهو مع ذلك العرض كشيء واحد — فسمى باسم مثل الجرداب ، فإن الجرداب اسم يقع على كلية شيء موضوعه الماء ، والماء — كما تعلم — طبيعة نوية ، فإذا حصل في موضعه شكل من حركة ، كان للجميع ذلك الشيء ، وكان جردابا ، فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل ، ولا الماء المجرد ، بل مجموعهما . فإذا أخذ مثل هذا الشيء ، وفقد في تحديده جلصه ، أخذ موضوعه وأقيم مقام الجنس ، فأشكال الأمر .

وهذه الأشياء ليس لها بالحقيقة حدود ، على ما علمنا في الفلسفة الأولى . وليس لها أجناس حقيقية ، بل أجناسها المتخيلة لها إما من الأمور الجنسية المركبة التي تركب من مقولات شيء ، أو من الشيء المطلق مع مقولة ، وعلى ما علمت في موضعه . وأما أن تقام الطبيعة الموضوعية مقام الجنس ، وتؤخذ على الاعتبار الذي لا تكون بها موضوعا ، بل تكون بها نوعا أو جنسا — على ما علمت من الفرق — فتصير نسبة تلك الطبيعة النوعية إليها حينئذ من وجه كنسبة الجنس ، إذ كان ذلك النوع قد عرض له أن تخصص بمعنى كلي هو مقوم لطبيعة مركبة من النوع ومن ذلك العرض ، إلا أنه ليس ذلك العرض بالحقيقة فصلا ، لأنه لا يقوم ما يقترن به من الطبيعة المشتركة ، وعلى ما علمت في مواضع أخرى . وكذلك لا يكون ذلك التخصص ، متحدا في طبيعته اتحاد النوع الحقيقي .

وكما أن تلك الطبيعة النوعية لم تكن نوعا ومحمولا على الشخص ، من حيث هو جزء الشخص ، بل من حيث المعنى الآخر المطلق ، كما علمت في موضعه ، كذلك لا يمكن محمولا على الصنف والجنس له من حيث هو الجزأين الذي هو موضوع العرض ، بل

- (١) وهو : هو م ، سا || الفرض : الفرض سا || كشيء : لشيء م || واحد : — م || فإن الجرداب : — د ، ن (٢) اسم : — م (٣) موضعه : موضوعه سا ، ن ، ه || عن : غير سا || للجميع : الجميع د ، م ، سا ، ن ، ه || جردابا : إذا حصل لها شكل من حركة د ، ن (٤) ب. : — م || مجموعهما : مجموعها د || أخذ : حد م ، سا ، م || وفقد : وقصد د ، ن (٥) جنسه : جنس ن || أخذ : وأخذ د ، م ، ن ، ه || فأشكال : أشكال د ، ن ، ه || أشكل ن (٦) تركيب : تركيب د (٨) شيء : شيء سا ، م ، ن ، ه || الشيء : الشكل ن || بها : لها ه (٩) الفرق : + فيه د ، ن || فتصير : + حينئذ ن ، ه (١٠) حينئذ : — د ، ن || إذ : إذ ، ن ، ه (١٢) مقوم : مفهوم ب (١٤) الشخص : الشخص م ، م ، ه || متحدا : — ه || طبيعته : طبيعة سا || اتحاد : اتحاد م || متحدا في طبيعته اتحاد : متحدا في طبيعته اتحاد م || طبيعته اتحاد : طبيعة إيجاد د ، ه (١٦) موضعه : موضوعه م (١٧) موضوع : موضع ن

من حيث المعنى الآخر المطلق . بل المحمول لا يكون من حيث يصلح للحمل جزءا ألبته .
فهذا أحد الأمور التي تشبه الحدود ولا تكون حدودا ، ويكون ما وضع فيها كاجلس
يشبه الأجناس ، ولا يكون جنسا ؛ ويكون الأولى بالحدود أن يسمى صنفًا
لا نوعا .

- فلهذا التأويل الذي أولناه ، والفرق الذي فرقناه ، أنكر المعلم الأول أن توضع أمثال
هذه الأشياء من حيث اعتبار الشهرة مكان الجنس أولا ، ثم سلم ذلك ثانيا ، وجعله مما
قد يصدق . فكان المنكر في المشهور من الوجهين قد نبه على شغته بحجة ، وهو كونه
موضوعا لا محمولا . وذلك صحيح أيضا من حيث اعتبار الحق ، فإنه من المحال أن
يكون الشيء من حيث هو موضوع وجزء محمولا على الجملة .

- وأما المساعد عليه ثانيا من حيث اعتبار الشهرة ، فلا أنه اشتهر بالاستقراء أن الناس
يقولون للريح هواء ، ويقولون للجرداب ماء . ولا يجب أن يكون الاعتبار المشهور محجوبا
إلى تعيين الجهة التي هو بها جنس ، فإن ذلك هلمى دقيق جدا . ولا يمنع اعتبار الشهرة
أن يجعل طرفا النقيض مشهورين ، كما علمت .

- وأما من حيث اعتبار الحق فهو مأخوذ من حيث يصح أن يكون محمولا ، وتلك الجهة
تفرق بين كونه محمولا وبين كونه موضوعا وجزءا ، وله اعتبار مفرد ، كما قد تبينت .
وأما الموضوعات التي لا تثبت على حالها ، بل تكون قد تغيرت في الشهرة ، مثل
الموضوع في قولهم : إن العصير ماء متعفن في الشجر ، والجمد ماء جامد ، فإن الشهرة قد

(١) يصلح : — م || للحمل : — د ، ن (٢) ما وضع : موضع ب ، س ، هـ
(٣) ولا يكون : ولا يجب أن يكون د ، ن ، هـ || الأول : — ن (٥) الأول : — م
(٦) وجعله : — م (٧) الوجهين : وجهين || شغته : سعه ب ، د ، ن ؛ شيعه
م || بحجة : لجة ب ، س (٨) موضوعا لا محمولا : موضوعا (٩) موضوع : موضع م ||
محمولا : محمول س (١٠) وأما ب ، س (١١) المشهور : بالمشهور س ، هـ (١٢) على :
علم د ، ن ، هـ (١٣) طرفا : طرف س || مشهورين : مشهورا د ، ن (١٤) وتلك : من
تلك نج ، د ، ن ؛ ومن تلك هـ (١٥) وبين كونه : وكونه || وجزءا : أخيرا س ، هـ || تبينت :
ثبت د ، ن (١٦) حالها : حالتها س ، سا || في الشهرة : — د ، ن
|| الشهرة : الشيء س ، سا ، هـ (١٧) الموضوع في قولهم : من يقول د ، ن || متعفن : يتعفن م
|| قد : — سا ، م

ترخص في استعمالها . لكن أشهر الشهرة هو أن تلك الموضوعات ليست بمجولة ألبتة . وقد تكون شهرة أولى من شهرة ، وذلك بأحد أمرين : إما للاشتهار والفسو نفسهما إذا ظبا في شيء تلك الغلبة بل دونها ؛ وإما لأن الحق إذا خالف المشهور ثم لم يكن المشهور قويا في معناه ، وكان محتملا لأن يقال هو مجاز لفظ أو غلط عادة ، وكان الحق مما يدرع إليه انتبيه عليه حتى يسلمه من اتفاق ، فيكون هذا من جملة المشهورات الضعيفة . فإن كان مقابل مشهورا ، صريح بيان الحقيقة سهله ، غلبت شهرته . والموضع المذكور فإن شهرة طريقه مختلفان ، وأحدهما أقوى بسبب هذا الوجه الثاني .

وموضع آخر : أنه إن كانت الموضوعات للشيء المدعى أنه جلس لا تختلف ألبتة ١٠ بالنوع من جهة فصول المدعى جنسا ، مثل الأشياء البيض فإنها لا تختلف تحت الأبيض بأنواع ألبتة ؛ مثل الجص واللبج ، فإنهما ليسا يختلفان من حيث أنهما أنواع للأبيض ؛ بل من حيث هما أنواع للجص الطبيعي ، ولا فصلهما فصلان يقسمان الأبيض من حيث هو أبيض . فإنه لا يجوز أن يكون أبيض يعرض له فصل تقتضيه الأيضية ، فيبين به أبيض آخر ، بل إن تباينا فإنما يتباينان بأمور طارئة على الأيضية ، ١٥ خارجة عنها ؛ أعني بهذا أن كل واحد مما هو جنس فإنه يقتضى في أن يحصل عند العقل شيئا مع طبيعة ما تصير به طبيعة الجنس محصلة ؛ فإذا حصل ذلك المعنى تحصلت طبيعة الجنس أمرا متقررا — على ما علمته في مواضعه — مثل الحيوان ، فإنه إذا قيل : « حيوان » اقتضى العقل أن يكون شيئا أخص

(١) محولة : محولاد ، ن (٢) قسمها : — س (٤) أر : أوهون || وكان : ثم كان د ، ن (٥) التنبه : التنبه سا (٦) الحقيقة : الحقيقة ب ، س || أمهله : — د (٧) والموضع : فالموضع س || فإن : بأن سا ، م (٩) المدعى : للدع ، سا ، ن (١١) فإنها : في أنهما نج ، سا ، م || يختلفان : مختلفين د ، ن || من حيث أنهما أنواع للأبيض بل من حيث : — د ، ن (١٢) تقتضيه : توجيه د ، ن (١٤) أبيض : أبيض سا ، سا ؛ بإضام || فإنما : فإنها ه || طارئة على الأيضية : طارئة للأيضية ن (١٥) بهذا : هذا ب ، س ، ه (١٦—١٧) حصل ذلك المعنى : حصلت تلك الطبيعة د ، ن (١٧) متقررا : متقدرا سا ، متقدرا م || مواضعه : موضعه م (١٨) حيوان : الحيوان س ، ه || اقتضى : أفضى د || شيئا : شيء د ، ن

من الحيوان ، يكون الحيوان ذلك الشيء كونا بالذات ، أعني أن يكون ذلك الشيء أمرا يحصل الحيوانية في ذاتها ، لا أن تكون الحيوانية كما كانت ، وقد انضم إليه أمر آخر ، إن لم يكن ذلك الأمر الآخر جاز أن يكون ذلك الحيوان بعينه محصلا عند الذهن في نفسه ، بل يجب فيها يتقرر عليه الحيوان محصلا ، أن تكون نفس الحيوانية ذلك الشيء كالإنسان ، فإنه نفس الحيوان المحصل .

وأما الأبيض فإنه إذا صار جصا لم يتخصص من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ، ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة — من حيث هو أبيض — في العقل ، حتى صار جصا عند العقل ، فكان الأبيض هو نفس ذلك الجص . وكيف والجص هو أمر متحصل الذات في نفسه ، والأبيض أمر يلزمه من خارج ليس هو ذاته بذاته ، ولا جزءا من أجزاء من ذاته ، ولذاته عليه فضل . فإذن ليس ذات الأبيض — من حيث هو أبيض — يتخصص بأن يكون هو ذات الجص ، ولا أيضا شيئا إذا زيد عليه يتخصص ، كان المجتمع عليه ذات الجص بل أمرا إذا حصل ذات الجص من حيث هو ذاته ، كان هو واردا عليه . فليس إذن ذات الأبيض موقوفا في أن يتحصل إلى أن يصير عند العقل ذات الجص .

(٢) لا : لإد ، ن || الحيوانية : الحيوان سا ، م || كانت : كان سا ، م || وقد : فقد سا || إليه : إليها ن || الأمر : — سا ، م ، هـ (٣) ذلك : تلك د ، س ، ن ، هـ || الحيوان بعينه محصلا : الحيوانية بعينه محصلا د ، س ، ن ، هـ (٤) يتقرر : يقرره ب || محصلا : — د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || فضلا قص : تعيين د || الحيوانية : الحيوان سا ، م (٦-٨) لم يتخصص صار جصا : — سا (٦) بأن : بل د ، ن || أبيض : أبيضاب ، سا ، م (٧) كان : — سا ، م ، ن ، هـ || هو : — سا (٨-١٠) بأن يكون أبيض : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٨) أبيض : أبيضاب ، سا (٩) فكان : وكان د ، م ، ن || هو : — سا ، م || متحصل : محصل هـ (١٠) هو : سا || ذاته : — د ، م ، ن || بذاته : وبذاته د ، سا ، م || ولا : — هـ || جزا : جزء ب ، د ، س ، ن (١١) فإذن : فإذ د ، ن || ذات : ذلك هـ || يتخصص : تخصص م (١٢) يتخصص : تخصص ب ، فخصص س ، م || متخصص هـ || عليه سا ، م ، هـ (١٣) أمرا : أمر د ، سا ، م ، ن ، هـ أمر س (١٤) موقوفا : موقوفة م

ومثل هذا أيضا ، فيما لا يغلط فيه مشاكلة الجنس للادة ، أنه إذا قيل "لون" لم يقع العقل بأنه قد حصل شيئا ألبنة ، بل يطلب تخصيصا ، أو يطلب أن يعلم أن ذلك اللون أهو في ذاته ذات السواد أو ذات البياض ؟ فإن أعطى أنه في جسم نبي ، أو جسم فيلسوف ، أو في لحام ، أو في قدر ، لم يكن ذلك سببا يحصل ذاته بأن تكون هويته أنه في جسم نبي أو جسم فيلسوف ، بل يطلب ذاته أولا حتى يكون بعد ذلك يعرض له ذلك فيكون التنوع أمرا يقع في ذاته لا بحسب أمر خارج عنه ، فإذا صار عند العقل في نفسه بياضا أو سوادا يحصل ذاته وإن لم يحصل موضوعه . وكذلك حال ما يشتق منه . وإذا كان الأبيض ليس يصير متنوعا ألبنة باختلاف ما يوضع تحته في أنواعه ، فإنها إما أن لا تختلف في النوع ، أو تختلف في نوعية ليست نوعية الأبيض ، فليس الأبيض وما يجري مجراه جنسا . ١٠

وموضع آخر الغرض فيه هو التحذير من أن يكون المفروض جنسا ليس هو داخلا في ماهيات الأشياء التي تحمل طيه ، بل من اللوازم للماهيات ، ويغلط عمومه . وهذا مثل الموجود والواحد عندما نظن أن الموجود جنس لكل شيء . ونحن قد بينا أن الموجود ليس جنسا للأشياء ، ولو كان جنسا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعا من الموجود ، وسيكون مع ذلك مقولا على الجنس كله ، فإن الواحد يقال على كل موجود ، فإن كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد . ثم إن لم يكن الموجود جنسا لكل شيء ، حتى لم يكن جنسا للواحد ، بل كان جنسا للمقولات مثلا ، لم يخل إما أن يكون

- (١) ومثل : ومثال س ، هـ || فيا : عما ن || لا : — د ، ن || لون : — ن (٢) قد : — د ، ن || يطلب : و يطلب د ، ن (٢) تخصيصا : تخصيصا هـ || أهو : هود ، ن (٣) أنه : — سا || نبي : بناء د ، سا ، ن ، هـ (٤ — ٥) أو في لحام فيلسوف : — د (٤) سببا : شيئا سا ، م ، هـ ، الشيء ن || بأن : بأنه ب ، د ، س (٤) هويته : هوية ن ، هـ || بنى : بناء سا ، م ، ن ، هـ (٥) يعرض : يفرض د || التنوع : النوع سا ، هـ || أمرا : + له س (٦) أمر : + آتريد ، س ، سا (٧) وإن لم : ولم د ، ن (٨) متنوعا : متبوعا د (٩) ليست : ليس هـ || فليس الأبيض : سا (١١) فيه : منه د || هو : — د ، هـ || التحذير : التحديد هـ (١٢) اللوازم للماهيات : لوازم الماهيات ن (١٣) الموجود : الواحد ب || جنس : + ليس م || للأشياء : + كلها هـ || كلها : كله د (١٧) جنسا : — سا

الواحد جنسا للوجودات كلها ، مع الموجود ، أو سوى الموجود ، أولا يكون . فإن كان جنسا فلا شيء جنسان عالين في مرتبة واحدة .

وأنت قد علمت استحالة هذا فيما سلف لك ، وإن كان الواحد ليس جنسا . وكونه ليس جنسا هو لأنه غير داخل في ماهيات الأشياء ، واللزوم إذا لم يقترب به شريطة الدخول في الماهية لم يجعل الشيء جنسا . ولذلك لا ينبغي أن يجعل أحد هذين فصلا . أما أولا ، فلائهما غريبان عن الماهية ، كما علمت في موضعه . وأما ثانيا ، فلائ الفصل لا يجب أن يقال على كل ما يقال عليه الجنس ، فضلا عن أن يقال على أكثرهما يقال عليه الجنس . لكن الموجود والواحد أعم من المقولات .

وأیضا ، إن كان المفروض جنسا في جزئياته هو على سبيل وجود اللون الأبيض في الثلج حتى يكون موجودا له ، وإما على أنه في موضوع ، أو على أنه وجود الشيء . ١٠ الأبيض في الثلج ، حتى يكون مشتقا من موجود في موضوع ، فليس يجلس . وهذا ظاهر . وكذلك أيضا إن كان الجنس قوله على الأنواع ليس بالتواطؤ .

وبعد هذه مواضع مشتركة القوانين يكون تعليميتها وجدليتها بحسب ما قيل في تلك المواضع ، حيث قيل في الإبطال والسلب المطلقين . من ذلك أن يكون للنوع ضد ، والنوع أفضل منه ، ووضعها في جنسين متضادين ، لكن وضع الأفضل في الأخس . ١٥ فتوضع مثلا البرودة في النور ، والحرارة في الظلمة . ومن ذلك أن تكون حاله عند أمرين متضادين حالا واحدة ، فتخصه بالأخس منهما من غير وجوب ، مثل أن يجعل النفس نوعا من المتحرك أو المحرك كما جعل ، وحال النفس عند التحريك والتسكين واحدة ، والتسكين من حيث هو ثابت ، أفضل . فباطل إذن أن يوضع تحت الأخس .

(١) مع الموجود : مع الوجود سا ، م (٤) والزم : فيجب أن تعلم أن الزم د ، م ، ن ، هـ ماش || الدخول : الوجود ب ، سا ، م (٥) ولذلك س ، سا ، ن ، هـ (٦) في موضعه : — س (٩) المفروض : مفروض م || هو : فهو سا || سبيل : — ب (١٠) وإما : إما س ، هـ (١١) موضوع : موضوع د ، م (١٢) إن كان : — ن (١٣) القوانين : القرائن (١٣) تلك : هذه د ، ن (١٥) والنوع : الضدن (١٥) الأخس : الأخس س (١٦) الظلة : الكلمة سا (١٦) بالأخس : بالأخس س (١٧) أو المحرك : والمحرك س ، م ، هـ

وموضع من الأقل والأكثر ، أنه إذا كانت العدالة نوما من الفضيلة ، والفضيلة تختلف بالشدة والضعف ، فينبغي أن تختلف العدالة بالشدة والضعف . وهذا إنما يكون تعليميا إذا كانت الفضيلة ليس يصدق عليها أنها تقبل الأكثر والأشد على سبيل الإهمال فقط ، بل على سبيل الحصر الكلى ؛ أو تكون تقبل ذلك لأنها فضيلة مطلقة ، لأن تكون من حيث هي فضيلة لا مانع لها من أن تقبل ذلك ، وإن لم يجب . وفرق بين أن تكون الفضيلة من شأنها أن تصير شيئا يلزمه قبول الأشد والأضعف ، وبين أن تكون طبيعة الفضيلة يلزمها قبول الأقل والأكثر ، حيث كانت فضيلة ، وكيف كانت .

وموضع آخر أن يكون الأمر بالعكس ، فيكون النوع يقبل والجنس لا يقبل ، فلا يكون الجنس جنسا . يجب أن يعتبر ههنا في أن يصير الموضع علميا ، عكس ما قبل ؛ فإنه إن كان طبيعة الجنس لا تقبل البتة لم يكن جنسا . وأما إذا كان لا يقبل في بعض الموضوعات ، فيجوز أن يكون جنسا ، فإن الكيفية لا تقبل في ذلك في بعض موضوعاتها مثل الشكل ، ونوعها يقبله مثل اللون .

ومواضع آخر ، أن يكون الأولى من المحمولات بأن يكون جنسا ليس جنسا ، فالآخر ليس . وأكثر ما يشكل هذا في أمور تدخل في ماهية النوع ، ثم يشكل بجنسها ، مثل النعم ومثل الظن فإن كل واحد منهما شرط في أن يكون غيظ . وكيف لا ، وما لم يكن المرء قد اهتم ، فلا يكون قد اغتاظ ، وما لم يكن ظن الغام فلا يكون اغتاظ . فإن لم يكن النعم جنسا وهو أولاها ، فليس الآخر جنسا . وكذلك إن كان ما هو أولى بأن يكون نوعا ليس في الجنس ، فكذلك الآخر .

- (١) والأكثر : أو الأكثر (٢) فينبغي والضعف : - د ، ن (٢) يكون : كان ن || ليس : ليست د ، ن (٤) تكون : + لاد ، ن || لا : لا ن (٥) هي : - ب || تكون : - م (٧) يلزمها : يلزم ب ، سا ، يلزم س (٩) قبل : + وهو أنه إذا كانت الفضيلة تقبل الأشد والأضعف بمصر كل أو لأنها فضيلة ثم لم توجد العدالة كذلك لم تكن هي جنسا د ، م ، ن (١٠) لا : - م || تقبل : - د (١٢) ونوعها : وقوعها د ، ن (١٣) ومواضع : وموضع د (١٤) ليس : - س || وأكثر : أكثره (١٥) لا : - م (١٦) اهتم : + أولاد ، ن || الغام : العادم م ، النعم ن || فلا : لاد || اغاظ : اغظا م (١٨) فكذلك : وكذلك س ، سا ، م ، هـ

وأما المثبت فيقول : إن كان كذا وكذا سواء في استحقاق أن يكونا جنسين ، وذلك جنس ، فهذا أيضا جلس . وهذا يلزم إذا سلم الخصم . وأما في نفس الأمر ، فلا يكون شيئا ليس أحدهما أعم من الآخر سواء في استحقاق أن يكونا جنسين قريبين للشيء ، إلا ما ظن في الأجناس المتداخلة . ثم في ذلك الواحد إنما يصح في كل واحد منهما أنه جنس لأمر في نفسه ، حينئذ يتبين أنهما سواء في الجنسية ؛ ليس أنه يتبين أولا أنهما سواء في الجنسية ثم يتبين من ذلك أن الواحد منهما جنس . لكن إذا لم يكن الظروفات الأمر ، بل في التسليم ، فإن سلم أن كل واحد منهما ليس أولى من الآخر في أن يكون جنسا ، ثم سلم أن ما ليس أولى بأنه جنس هو جنس ، لزم حينئذ أن الآخر جنس ؛ لست أقول بأن حينئذ أن الآخر جنس .

- وكذلك الحال في الموضوع المبني على أن ما ليس أولى هو جنس ، فالأولى جنس ؛ مثل ١٠ أنه إن كانت الفضيلة جنسا لضبط النفس ، والقوة أولى بذلك منها ، فالقوة أيضا جنس وهذا أيضا على حسب التسليم . وأما بحسب الأمر في نفسه ، فلا يكون جنسان معا ؛ في المرتبة وأحدهما أولى بالجنسية .

وموضع كالمكرر ، وهو أنه إن كان الجنس ليس تحته أمر غير النوع الموضوع يقال

- هو عليهما من طريق ما هو . ١٥

وموضع آخر يفحونحو التفريق بين الجنس والفصل ؛ وهذا الموضوع من وجه إنما يتم مأخذ الكلام فيه ويحسن إذا كان المشهور مثلا لا يمنع أن يرى أن الفصل أيضا مقول من طريق ما هو ، حتى يكون الناطق في المشهور صالحا أن يكون مقولا في طريق ما هو قول الحيوان . فإن كان ليس هذا الآن مشهورا عاما ، بل قد يخالف هذا كثيرا في المشهور ؛

(١) وذلك : وذلك د ، سا ، ن ، هـ (٣) ليس : — س || قريبين للشيء : قد بين في الشيء س (٤) واحد : — ن (٥) يتبين : بين ب ، د ، س ، م ، ن || يتبين : بين د ، ن (٦) يتبين : بين د ، ن || أن : — س (٧) أولى : بأولى س (٩) الآخر : — د (١٠) فالأولى : والأولى د ، ن ؛ ما لأولى سا (١١) منها : عنها ن (١٢) في : — ن || يكون : يكونان س || جنسان : جنسين س (١٤) وموضع : + آخر س || تحته : تحت د ، ن (١٥) عليهما : عليا ن (١٧) مأخذ : — م || أيضا : — سا (١٨) أن : لأن س (١٩) فإن : وإن د ، س ، سا ، م ، هـ

إذ يرى أيضا أن ماهو في جواب أى شيء ، ليس هو في جواب ما هو . وأما الحق فقد علم حاله في موضع آخر .

فلنضم أن المشهور عند قوم يرخص فيه ، ويجعل للفصل مدخلا أيضا في ماهو . ولننظر فيما يتبع ذلك ، فنقول : إن المشهور بعد ذلك يفرق بينهما بأن المشهور من شأنه أن يجعل الجنس أدل على الذات والماهية من الفصل ، وبسبب أنه يقول : إن الفصل يأتي وقد حصل الشيء الذى هو أصل ذات الشيء ، ثم يكيّفه ، مثل الفصل المشهور الذى هو المشاء فإنه يأتي الحيوان فيكيّفه ، فيكون الحيوان أصلا للذات ، والمشاء أمرا يلحق ويكيّف هذا الأصل . والذى هو الأصل أولى في المشهور بأن يكون دالا على الذات من الذى يكيّف الأصل . فيكون هذا فرقا بين الجنس والفصل عند من يميل إلى هذا الوجه من المشهورات . ١٠

وأما إن قال قائل بأن الفصل أدل على الذات ، فإنه يدل على ما به يصير الذات مخصوصا بهويته ، وأما الجنس فمشارك . ومن المشهور أن ما دل على التخصيص ، فإنه أولى بتحقيق الذات الخاصة مما يدل على المشاع الغير المحصل ، كما أن الصورة أولى بأن تكون محقة للشيء من المادة ، صار أيضا عنده ، وبحسب ما يسلمه أيضا فصلا بين الجنس والفصل ، فصار ما ليس أدل على الماهية جنسا . ١٥

على أنه يمكن أن نتاول هذا الموضع بحيث لا يكون مستعمله يضع للفصل مشاركة مع الجنس في الماهية ، فيكون معنى قول المعلم الأول أدل وأولى للفرد بالدلالة والاستحقاق

(٤) ولننظر : والنظر ، د ، س ، ن || فنقول : وموضع آخرم || المشهور : + عند قوم يرخص د عند قوم يرخص فيه ويجعل للفصل مدخلا أيضا فيما هو منه ن (٥) أنه : أن س (٦) يكيّفه : يكيّفه س ، ن ، يكيّفه م (٧) يأتي : + فن || فيكيّفه : يكيّفه ب ، د (٨) أمرا : أمر د ، ن (١١) بأن : بل س ، سا ، هـ ، م — (١٢) مخصوصا : مخصوصة م || بهويته : بهوية س || فإنه : فهو س (١٤) محقة : مختصة هـ || أيضا : — سا || ما : — س || أيا : — د ، سا ، م ، ن ، هـ || بين : عن هـ (١٦) يمكن : + أن يكون هـ || نتاول : بأول ب ، س ، سا ، هـ ، يكون م || يضع : + أن س (١٧) الأول : — س ، سا للفرد : المفرد ب ، د ، سا ، م ، ن

فكثيرا ما يقول هذا أحق، ولا يعني به : والآخر أيضا حق، بل يعني به هذا هو الخاص بأنه مستحق . فحينئذ يكون معنى الكلام أن الدال منهما وحده على ما هو والمستحق له وحده هو الذى يكون منهما جنسا ، ويكون الدال على ما هو إما فى الحقيقة فما علمت ، وإما فى المشهور فأي يدل على أصل الذات الذى هو كالميل إلى معنى الذات ، وهو المشترك .

- ووضع آخر فى إثبات الجنس أن يكون المشتق له الاسم من أمر هو من جهة ما هو .
كذلك تحت شئ مشتق له الاسم من أمر ، ذلك الأمر جنسه ، فسيكون أصلا الاشتقاق كذلك نسبتها . مثاله : إن كان صاحب الموسيقى — من حيث هو صاحب الموسيقى — جنسه أنه عالم لا أنه مثلا آكل ، فإنه ليس له ذلك من حيث هو صاحب الموسيقى ، بل ذلك له من أمر خارج عن ذلك . فيكون إذن الموسيقى جنسه العلم . وبالعكس إن لم يكن ذلك ، لم يكن هذا . وهذا مشهور قوى .

- وأما الحق فإنه يجب فيه أن تتذكر ما قيل لك فى جنسية الأمور المشتق اسماءها من أعراض . وأما فى حكم الجدل ، فإن ما هو أضعف دلالة من هذا — وإنما قصاره أنه من اللوازم التى لا تنعكس — قد يوجد جنسا فى المشهور ، فيجعل المنقسم جنسا للعدد ، والصحو لإقلاق المطر ، إذ كان كل واحد منهما لازما غير منعكس عليه . ولا يبعد أن يجعل مانحن فيه جنسا لما تحته . وهذا المشهور يعاند أيضا فى المشهور بأن كل متكون فيلزمه أنه شئ . يجب أن يكون معدوما وقتا ما ، وليس المعدوم وقتا ما ، والغير الموجود ، جنسا لشيء ألبته .

تمت المقالة الثالثة

- (١) ولا : ولأنه ب || والآخر : وللانرب ، سا || أيضا : — سا ، م || والآخر أيضا حق : —
د || حق : أحق م ؛ + أيضا سا ، م (٢) فحينئذ يكون : فكون ن (٣) علمت : علمته د ، س
(٤) الذى : بالذى م (٥-٦) هو من ٠٠٠ من أمر : — ن (٦) أصلا : أصل م ||
الاشتقاق : للاشتقاق س ، ه || كذلك : لذلك م (٧-٨) من حيث هو صاحب الموسيقى : سا
(٩) الموسيقى : موسيق د ، س ، سا ، م ، ن || له من : — د ، س ، ن || من : — سا ، م ، ه ، || إذن || العلم : العالم بخ (١٠) ذلك لم يكن : — د (١٢) فى : على ن || وإنما
فإنما د ، ن (١٣) المنقسم : العلم م (١٤) واحد : — د ، ن || واحد منهما : منهم س ، ه
ولا : فلا د ، س ، ن (١٥) فيلزمه : يلزمه ن (١٨) تمت المقالة الثالثة : نجز المقالة الثالثة من
الفن السادس من المنطق ب ، تمت المقالة الثالثة من الفن الخامس بحمد الله ومنه وسمى الله على سيدنا محمد وآله م ،
تمت المقالة الثالثة من الفن السادس من الجلة الأولى فى المنطق ه ؛ — د ، س ، سا ، ن

المقالة الرابعة

-

,

11

4

المقالة الرابعة

ثلاثة فصول في مواضع الخاصة

الفصل الأول

فصل (١) في مواضع أن الخاصة أجيدت أو لم تجد

- ولنبحث الآن عن المواضع المذكورة للخاصة على أنها أعم من الخاصة المفردة والمركبة .
والرسم . وقد نفرق لك بين ما ذكرناه عن قريب . وهى أن الخاصة هى على ما عرفته من أقسامها ، وأن التى تقال بالقياس ، أو تقال غير دائمة ، فواضعها مواضع العرض . والذى نبحت ههنا عن مواضعها ، فهى الدائمة المتساوية التى يعرف بها المجهول . فن المواضع المعدة نحو الخاصة مواضع تشترك فى اعتبار واحد ، وهو أنه هل وضعت الخاصة جيدة ، معتبرا فيها الجودة ، غير ملتفت فيها إلى الكذب والصدق ؛ وهو اعتبار أنه هل وقع التعريف بالخاصة تعريفا بما هو أعرف أو ليس ، إذ كانت الخاصة التى نحن فى ذكرها تذكر لي عرف الشيء ، وما ليس معروفا عندما الشيء مجهول ، فلا يعرف به الشيء ؛ وكل ما هو معروف عندما الشيء مجهول ، فهو أعرف من الشيء .

(١-٣) بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الرابعة من الفن السادس فى الجدليات فى مواضع الخاصة فصل
ب ؛ المقالة الرابعة من الفن السادس فى الجدليات فى مواضع الخاصة فصل د ، ن ؛ المقالة الرابعة من الفن
الخامس من الجملة الأولى من المنطق فى مواضع الخاصة ثلاثة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة الرابعة فى مواضع الخاصة
وهى ثلاثة فصول الفصل الأول . . . الفصل الثانى . . . الفصل الثالث . . . فصل هـ (٤) أجيدت :
أجيدت ب ، د ، ن (٥) للخاصة : الخاصة م (٦) وقد : قد هـ || بين : — م
مل : — سا ، م (٧) تقال : — هـ || دائمة : دائم سا ، م || والذى : والذى د ، م ،
سا ، ن ، هـ (٨) ههنا : هنا هـ || المتساوية المتساوية د ، م ، سا ، م || المجهول : المجهول
ب ، م ؛ المجهول ن (٩) معتبرا : معتبر د ، ن ١٠ الجودة : الجوسا م || فيها : فيها سا
(١١) إذ : إذاس ، سا ، م ، هـ (١٢) عندما : عتدب

فوضع من تلك المواضع أن يكون الشيء المعروف به الأمر على أنه خاصة هو أخفى من الشيء نفسه . فإن كان موجودا للشيء ، وليس يتعرف بالشيء ، مثل أن يقول قائل : إن النار جرم يشبه النفس لطافة ، ثم النفس وإن كانت لا تعرف بالنار بقوة ولا بفعل فإنها أخفى من النار .

٥ وموضع آخر أن يكون وجود الخاصة للمخصوص أخفى من معرفة ذات المخصوص مثل من يعرف النار أو الحار بأنه الذي تتعلق به النفس أولا . وتصديقنا بتعلق النفس بالنار أخفى من تصورنا للنار . والفرق بين هذا الموضع والأول ، أن الأول كان الأخفى فيه هو تصور من تصور ، وههنا تصديق من تصور . وهذان موضعان تعاليمان أيضا ، وللإبطال . وأما للإثبات فلا يكون إلا أن يكون بعد أن صححت المساواة في الانعكاس قد بان أنها أعرف من الوجهين جميعا ، أعنى التصديق والتصور ، فتتفع في الإثبات . ١٠

ويجب أن تعلم أن من الخاصة ما هو أعرف بالذات من المخصوص ، كالحركة إلى فوق ، والإضاءة ، فإنها أعرف بالذات من طبيعة النار الحقيقية بالقياس إلى أوهامنا . ومنه ما صار أعرف بالنظر ، مثل كون الزاوية الخارجة أعظم من كل واحدة من الداخلتين المتقابلتين ، فإنها خاصة لمساوى الزوايا لقاآئمتين ، وأعرف منها ، وبها تعرف . ومنها ما ليس أعرف منه ، ولكن قد عرف بالانظر أنه يخصه ، مثل كون الزوايا مساوية لقاآئمتين في الشكل المثلث ، فإذا أوردت دلت على الشيء . والأحب إلى أن يخص من جملة هذه باسم الرسم ما كان يعرف ما هو أخفى منه ، إما في معناه وذلك ظاهرا ، وإما بحسب اسمه ، حتى يكون الاسم إذا ذكر لم يفهم ، فيدل على مفهوم بالخاصة وإن كان معنى ١٥

(١) المواضع : الموضوع || المعروف : المعروف ، ه || خاصة : خاصة ب || هو : ليس حقاً وهو د ، ن ، + به م (٢) فإن : وإن د ، س ، س ، م ، ن || وليس : ليس د وليس يتعرف بالشيء : — سا (٣) بقوة : بالقوة م || بفعل : فعل د ، سا ، ن (٦) بأنه : فإنه د (٧) تصورنا : تصورنا د (٨) فيه : — ن (٩) للإثبات ب ، ه (١٠) جميعا : — س (١٣) مثل : إلى ه (١٤) المتقابلتين : المتقابلين س || خاصة : خاصة ب ، الخاصة ب || لمساوى : ليساوى د ، مساوى سا ، م ، مساوى ن || ومنها : ومنه د ، سا ، م ، ن (١٥) منه ولكن قد عرف : — م (١٦) فإذا : وإذا د ، س ، ن (١٧) الرسم : — ه || إما : وإما ه

الاسم سابقا إلى التصور وأسبق من الرسم . ومثال هذا أنه إذا قيل : « مثلث » ، فلم يفهم ، ففرف بأنه شكل زواياه مساوية لقائمين ، ففهم حينئذ ، كان هذا القول رسما ، وإن كان تصورا حد المثلث أسبق من وجود هذه الخاصة ؛ لكنه إذا كان الأمر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولا ، فيدل على المعلوم من حده أو المتصور منه على وجه من الوجوه . فهذه الخاصة تفهم حينئذ معنى الاسم ، فهذا رسم . وإن كان معنى الاسم معلوما ، فلا يفنى هذا المعنى غناء الرسم ؛ لأن الرسم إنما يحتاج إليه لتعريف المجهول لا من أمر ذاتي ، ولكن بعلامة . إلا أن إعطاء هذا له يكون إعلاما للخاصة ليعرف أنه له هذه الخاصة ، لا لأن يعرف بها ذاته بالعلامة . والفرق بين إعطاء الخاصة وبين تعريف الذات ظاهر ، فإن التعريف للمجهول ، والخاصة إنما يعطاها المعلوم ، ويبين وجوده للمعلوم . فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم .

١٠

ومن هذه المواضع أن يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك مشكل ، فإن اشتمل على ذلك لم تكن الخاصة جيدة ، كمن قال : إن الحيوان خاصته أنه يحس ثم لم يفهم أنه يحس بالفعل ، أو أن له قوة أن يحس ، لأنه لا ينمكس . والأول كاذب لأنه لا ينمكس ، والثاني صادق لأنه ينمكس . وقد يكون هذا الإشكال تارة بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخل في جملة القول ، وقد يكون بحسب الاشتراك الواقع في تركيب القول ، وكلاهما غير جيد . وكيف والخاصة التي كلامنا فيها يراد بها التعريف ، واللفظ المشترك في فردايته أو تركيبه الغير الموقوف على المراد منه يزيد الأمر إشكالا .

١٥

(١) وأسبق : واشتق ه || من : إلى سا (٢) فرف : فيرف د ، م ، ن
(٣) وجود : وجوده د || الخاصة : الخاصية ب ، سا ، م ، ه (٥) فهذه : بهذه
سا ، م ، ه || الخاصة : الخاصية ب ، سا ، م ، ه || تفهم : فهم س ، سا ، ه || معنى :
بمعنى ن || وإن : فإن سا (٦) لتعريف : التعريف م (٧) إعطاء : يعطى ه
|| الخاصة : الخاصية سا ه (٨) بها || — س || الخاصة : الخاصية ب ، د ، س ، سا
م ، ه (٩) والخاصة : والخاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || المعلوم : بالمعلوم ه
(١٠) الخاصة : الخاصية سا (١١) القول : المقول م || اسم : أمره ه || فإن : فإنه إن
د ، سا ، م ، فإنه س ، ن ، ه (١٢) اشتمل : اشتملت ه : الخاصة : الخاصية د (١٣) لأنه لا ينمكس : — س
|| لأنه : — ن || لا : — سا ، م (١٤) لأنه ينمكس : — سا ، م ، ن || وقد : + لا ه
|| هذا : — س (١٥) الاشتراك : اشتراك ن (١٦) في : — ن (١٧) أو تركيبه :
وتركيبه س || منه : فيه سا ، م ||

وأما المثبت ، فإذا كان قد وفى إلى ما يجب توفيته عبارة لا اشتراك فيها ، فتد
أجاد . فإن قائلًا لو قال : إن النار خاصيتها أنها جسم هي أسهل الأجسام حركة
مكانية إلى فوق ، ثم كان الجسم مفهوم المعنى ، وكذلك الأمرين ، وكذلك الحركة
المكانية ، وكذلك إلى فوق ، فقد أجاد وأحسن من جهة العبارة .

٥ وموضع آخر الاعتبار فيه من جهة المخصوص ، إذا كان اسمه مشتركاً ، ثم لا يدل على
أن الخاصة لأى معانيه أوردت ، فإن الرداءة تكون بحالها ، وتجري مجرى الموضع الأول .

ومن المواضع المتعلقة بالجوودة والرداءة أن يكون فى القول تكرار ، كمن قال : إن
خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام ، أو قال : خاصة الأرض أنها جوهر من
الأجسام ينتقل بالطبع إلى أسفل . فالمثال الأول قد صرح فيه بالتكرار ، وذلك أنه حين
قال : ألطف الأجسام ، فقد قال : إنه جسم ، لأن ألطف الأجسام لا يكون
١٠ إلا جسماً . فقوله : "جسم ألطف الأجسام" ، فيه تكرار بالفعل . والمثال الثانى

فيه تكرار بالقوة : لأن الجوهر مضمن فى الجسم الذى أخذه فيه . ولو قال فى المثال
الأول : جسم ألطف ما يكون ، بدل أن قال : ألطف الأجسام ، لكان ذلك فى المشهور
كافياً له فى غرضه ، لست أقول فى إعطائه الخاصة ، فإنه إذا قيل : جسم ألطف ما يكون
١٥ علم أنه ألطف ما يكون من الأجسام . وإن قال : ألطف الأجسام ، علم أنه جسم
ألطف الأجسام ، فكان فى تكريره قائلًا مالا حاجة إليه . ثم من المشهور أن التلطف بما
لا حاجة إليه هذر ، وأنه ليس بجيد . وأما الحق ، فإن ذلك إنما يكون إذا كان معناه
غير محتاج إليه ، وأما إذا كان معناه محتاجاً إليه فالتلطف بذلك اللفظ فى جملة القول محاكاة ومجاراة

(٢) ثم كان : ثم لو كان ن (٤) أجاد : أجاب س ، سا ، م ، هـ || وأحسن : وليس د
(٥) المخصوص : المخصوص د ، س ، ن || اسمه : + اسما د ، ن || لا : لم د ، س ، ن ،
هـ (٦) لأى : + أى م || الموضع : المواضع م (٨) خاصة : خاصة سا
|| أنها : أنهم س || جسم : بجسم د || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م (٩) صرح : طرح د
(١٠) لأن : فأن د ، ن (١١) جسم : جسام (١٢) مضمّن : مضروب ؛ يتضمن د ، ن
|| أخذه : أخذ س ، هـ (١٣) ما : بما هـ (١٤) له : — هـ || غرضه : غرض م (١٥) علم أنه
ألطف ما يكون : — د ، س || جسم : — هـ (١٦) قائلًا : — م ، هـ || لا : — ن
(١٧) حاجة : يحتاج د ، س ، عا ، م ، هـ || وأنه : وإنما م (١٨) اللفظ : المعنى س || جملة :
الجملة ن (١٨) محاكاة : مجازاة د ، ن || ومجاراة : ومحاذاة س ، ن سا ، م ، هـ

للمنى من حيث العبارة ، وإن كان فيه تكرار . وليس إذا كان اللفظ يدل على الباقي دلالة المعنى لا دلالة اللفظ تكون العبارة تامة في إسقاط المستغنى عنه استثناء بحسب العادة والاختصار ، لا بحسب الواجب . وهذا بين قد علمته فيما سلف .

- ويشبه أن يكون المثال المشترك للمشهور وللحق في هذا أن لو قيل : النار جسم ما من الأجسام هو الطفها ، فإن قوله : " من الأجسام " هذر وتكرير ، ومستغنى عنه من كل وجه ، فإن قوله : " جسم ما " هو أنه من الأجسام . وأما المثال الثانى فإنه جدلى وتعليمى ، وذلك أنه إذا قال : جوهر من الأجسام ، فكأنه قال : جوهر ما من الجواهر ، إذ الأجسام إذا حدثت كانت جواهر . وكما أنه إذا قال : جسم ما من أجسام كذا ، كان تكريرا بالفعل ، كذلك قوله : جوهر ما من الأجسام . والأجسام ماهياتها وحدودها تم بأنها جواهر ، فيكون كأنه قال : " جوهر ما من الجواهر " ، فيكون كرهه بالقوة .
- وأما المصحح إذا قال : إن الإنسان حيوان قابل للعلم فقد قال شيئا لا تكرار فيه بوجه لا بقوة ولا نفع ، فقد علمت أن الحيوان غير مضمن في قابل العلم ، وأنت تكون قابل العلم غير مضمن في الحيوان أعلم ، بعد أن تذكر ما قيل في المضمن واللازم وقابل العلم خاصة ، فيكون الحيوان مع قابل العلم بالحقيقة رسما . أما أنه خاصة وليس بفصل فستبين من تذكر ما قلنا حيث فرقنا بين الخاصة والفصل ، فإن كونه قابل للعلم بعض الاستعدادات الذى هو طيه من حيث هو ناطق ، أى ذو نفس ناطقة . فمن أحواله ولواحقه إذا حصل لإنسانا بالنفس الناطقة أن يكون قابلا للعلم في طبيعته ، كما لأموار أخرى وللجهل المضاد للعلم أيضا .

(٣) قد : وقدس || عليه : عليه سا (٤) للمشهور : المشهورت || ولحق : والحقد ، ن (٥) هو : وهو ب ، م (٥) وتكرير : وتكرر || من : فى سا (٦) وأما : وأما ب ، م — || المثال : والمثالب ، د ، م (٨) حدثت : حدث ب ، د ، ن || كانت : كان د || وكما : فكاد ، ن || قال : — ب ، م ، س ، قيل ن (٩) والأجسام : — م || ماهياتها : بماهياتها س ، ه (١٠) كأنه قال : الجواهر : — سا || كره : كرس (١٢) فعل : بفعل سا || رأيت : وإن د ، ن ، رأته م ، ه (١٣) أعلم : وأعلم م ، ه ، علم ن (١٤) فيكون الحيوان : — خادة : — عا (١٤) بالحقيقة : — ن (١٥) قلنا : قيل د ، ن || فإن : وإن د ، سا ، م ، ن ، ه || قابل : قابلا ، سا ، م ، ن || للعلم : العلم س ، + من د ، ن (١٦) الذى : الذى د ، ن || عليه : عليها د ، ن

وأياها ، فإنه يجب أن تكون الخاصة مميزة كالفصل ، فإن كانت مشتركة فما فعل شيء ؛ كمن قال : إن خاصة العلم أنه أمر ثابت واحد ، أو هو رأى لايزول ؛ ثم الأمر الثابت الواحد قد يقال لغير العلم . فأما القائل للحيوان إنه شيء ذو نفس ، فلم يأت بمشترك إن لم يعن بالنفس المعنى الذى لايشترك فيه النبات ، بل أخص من ذلك .

٥ وأيضا ، فينبغى أن تورد الخاصة على أنها خاصة واحدة ، فإن أورد فصل على ذلك فقد أوردت خاصتان على أنها خاصة واحدة ؛ كمن قال : إن النار ألطف الأجسام وأخفها . فإنه كما أن من يحد حدا واحدا ، إنما يحاول أن يعرف ذات الشيء تعريفا واحدا ، كذلك الذى يرسم رسما واحدا إنما يحاول أن يدل على ذات الشيء بعلامته دلالة واحدة ؛ فإذا دل مرة ثم أتى بما يدل مرة أخرى ، فهو مبتدئ تعريفا آخر . وعنده أنه يعرف تعريفا واحدا ؛ وهذا فى الجدل . وأما فى التعليم فلا بأس به ، وإن كان فى حكم تعريفات متوالية . وأما فى الحد فلا يمكن فى التعليم أن يكون فوق واحد ، كما علمت .

١٥ وموضع آخر أن يكون معطى الخاصة قد جعل موضوعات المخصوص خاصة للمخصوص ؛ كمن يقول إن الحيوان هو الذى نوعه الإنسان ؛ وهذا قبيح : فإن الإنسان إذ هو نوع من الحيوان فلأنما يعرف بعد الحيوان ، فكيف يعرف به الحيوان . وكذلك إذا أخذ شيئا ليس أعرف من الشيء لأنه مقابل له ، أو هو معه فى الوجود ؛ وأعنى بالمقابل المقابل بالمضادة أو التضاد . وأما الملكية والعدم والمتناقضات ، فالمملكة أعرف ، والإيجاب أعرف . وأما المتضاديات فإنها معا فى المعرفة ليس بعضها أقدم ، فليس بعضها يعرف ببعض ، بل مع بعض . والأمور التى ليست متقابلة بالتضاد وهى معا ، فهى إما متضاديات ، وإما أمور

(١) الخاصة : — ن || مميزة : فبره م || فعل : فصل ب (٢) خاصة : خاصة س (٢) للحيوان : — ن (٤) لا : — سا (٥) فصل : فصلاد ، ن (٦) أوردت : أورد ، ن || خاصتان : خاصيات ب ، د ، سا ، ن ، هـ (٧) فإنه : — د ، ن || يحد : يحدد هـ (٧) واحدا : إذا حدد ، ن ؛ — س (٨) يرسم : رسم ن || يحاول ، حاول ب ، س || بعلامته : بعلامته د ، م ، ن (٩) يدل : — عليه هـ || مبتدئ د ، ن || أنه : سا (١١) فوق : فرق ن (١٢) قد : — د ، ن (١٣) يقول : قال سا || نوع : فوعا ب ؛ — س ، سا ، م ، هـ (١٤) فإنما : فإنها س || بعد الحيوان فكيف يعرف : — ن || إذا : إن ب ، س (١٥) أوهو : وهوب || المقابل : — م (١٦) بالمضادة : المضادة س ، سا (١٧) فليس : وليس ن (١٨) متقابلة : بمقابلة س ، سا ، ن ، هـ ؛ بمقابلة د

كل أنواع التي تحت جنس واحد . وهذه لا يتقدم بعضها بعضا في المعرفة بوجه ، فلا يجوز أن يؤخذ بعضها في تعريف البعض ؛ وهذا موضع علمي . فاعلم من هذا أن الرجل المستعمل للنوع في حد الجنس — على أن ذلك النوع هو النوع المضايغ للجنس — مسمى ، فإن الجنس إما مع النوع معا في المعرفة ، وإما أقدم من النوع .

- ٥ وموضع آخر أن تجعل الخاصة ما لا يلزم دائماً ، كمن يجعل خاصة الإنسان أنه كاتب ، فلا يكون دل على كل إنسان . وموضع يليق به ، وهو أن يكون دائماً إنما يريد أن يوفي خاصة شيء هوله في زمان ما ، كزيد في هذه الساعة عندما يميزه عن عمرو بأنه جالس وعمرو قاعد ، ثم لا يدل على أنه إنما يعرف زيدا تعريفا في هذا الزمان بل بأخذه مطلقا ، فيكون لم يعرف زيدا مطلقا ، إذ لم يعرفه وهو في زمان آخر مشارك لعمرو في القعود ، ولا عرفه في تخصيص حال ، إذ لم يشر إليها .

- ١٠ وقريب من ذلك أن تكون الخاصة أعطيت بالقياس إلى الجنس ، وذلك الجنس لا تدوم نسبته من الشيء ؛ مثل من قال في الشمس إنها الكوكب الذي هو أضواء الكواكب يكون متحركا فوق الأرض ، فتكون هذه الخاصة للشمس عندما تحس فوق الأرض . وأما إذا غابت فلا تكون متميزة بهذه الخاصة عن سائر الكواكب . فإن لسمع هذه الخاصة أن لا يسلم أن حالها هناك هذه الحال ، إلا أن ينظر نظرا آخر ، فيعلم أن الحكم غير متغير ، فلا تكون معرفته حاصلة من جهة قائل الخاصة بل من جهة أخرى ، وتكون جوة تعريف قائل الخاصة قاصرة . نأما إن قال قائل : إن السطح هو الملون أولا

(١) واحد : واحدة || بعضا : على بعض ن (٢) يؤخذ : يوجد سا || فاعلم : واعلم د ، ن
(٣) الجنس : النفس م || المضايغ : المضاف ن (٤) مسمى : فعى م (٥) لا : — م
(٦) فلا : ولا م || يليق : يليق ب ، م ، م || دائما : — سا (٧) عن : من م ، ه
(٨) عمره : عمره م || أنه : — ه (٩) إذ : إذا ب ، م (١٠) الجنس : الجنس م
(١١) نسبة : نسبته سا || أضواء : م ، ضوء ه || الكواكب : كوكب د ، سا ، ن
(١٢) هذه : بين ه || الخاصة : الخاصة م || عندما تحس : عند الحس د ، م ، ن ، ه ، ه +
(١٣) متميزة : د ، ن (١٤) الخاصة : الخاصة م || نظرا : نظرا || فيعلم : فعى سا
(١٥) قائل : قابل م || الخاصة : الخاصة د ، سا ، م (١٦) تعريف : سا ، || قائل :
قابل م || الخاصة : الخاصة سا ، م ، ه || الملون : المكون د ، الكون ن

فيكون قد اتفق جيدا ، لأنه كذلك هو ، أحسن أو لم يحسن . وأيضا ، إن أخذ الحد على أنه رسم فقد كذب ، ولم يحسن .

وموضع آخر ، وهو أنه يجب أن يكون المعطى للرسم والخاصة لم يغفل الجنس ؛ فإن المنتم لجودة الرسم أن يكون دل فيه على الجنس ؛ تعلم ذلك من وجهين : وجه سهل ، ووجه حقيقى فيه أدنى صعوبة . أما الوجه السهل فلأنه لما كان التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء : تعريف حدى من جنس وفصول ، وتعريف من جنس وخاصة ، وتعريف من أعراض وخواص ؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصى بالنوع ليس بحد ، وكل تعريف بقول مساو فهو إما حد وإما رسم وإما خاصة ، لكن هذا ليس بحد ، فهو إذن تعريف رسمى خاصى ، لكنه أدل كثيرا على الذات من الذى ليس فيه جنس . فإذا أخذ الجنس فى الرسم لا يجعل الرسم غير رسم ، ويجعله أدل وأشد تعريفا ، والأدل أفضل ، فإذا أخذه أفضل ، فتركة أنقص ؛ وخصوصا أنك إذا ميزت ، فيجب أن تدل على الأمر الذى يقع له التمييز بما ميزت ، وهو الجنس .

وأما من الجهة الحقيقية ، فلأن إعطاء الخاصة وحدها إذا لم يقترب به جنس معلوم ، لم يكن تمييزا للبتة ؛ مثاله ، إذا قلت ضحكك ، أى شيء ذو استعداد للضحك ، لم يكن نفس علمك بهذا يوجب أن يكون هذا الشيء حيوانا أو إنسانا ، بل جوزت أن يكون من أمور أخرى ، اللهم إلا أن يكون عندك علم آخر تعلم به ، أو ظن تظن به أنه لا يجوز أن يكون الشيء ذو الضحك إلا حيوانا . وهذا شيء قد عرفناك مثله فى الفصل . فإذا كان نفس تصورك الضحك ما لم يقترب به علم آخر لا يمتنع أن يكون

(١) هو أحسن : وأحسن ما ، أحسن أو لم يحسن م ؛ + هوس (٢) فقد : ق م
|| يحسن : يحسن د (٣) والخاصة : والخاصة : ب ، سا ، م ، ه || يغفل :
يعقل سا ، م ، ن (٤) فيه : منه ب ؛ — د ، ن (٦) وفصول : وفصل س
(٧) وخاصة : وخاصة ب ، سا ، م ، ه || وعرض : وعرضى ه (٨) وإما رسم :
أورسم ن || وإما خاصة : وخاصة س ، سا ، م ؛ أو خاصة د ، ن (٩) خاصى :
خاص ب ، س ، سا ، م ، ه (١٠) ويجعله : سا ؛ بل يجعله م (١١) فتركة : وتركة د ، ن
|| أنك : — سا || ميزت : خبرت د (١٢) له : — د ، ن (١٣) الحقيقية : الحقيقة س
|| به : بها د ، ن (١٤) لم يكن : لا يكون د ، ن (١٥) لم يكن : ثم لم يكن س (١٦) من أمور :
من جملة أمور د ، ن || ظن : — ب || تظن : — م (١٧) مثله : مثال س ، ه || الضحك :
للضحك ن (١٨) يمتنع : يمتنع س ، ه

- الضحك واقعا في غير الحيوان ، فيكون حينئذ فيردال على الإنسان . فإن علمت علما آخر يمنع هذا ، فيكون ليس نفس التعريف . هو قول القائل إنه ضحك ؛ إذ هذا وحده لم يردك . بل هذا وشمئ آخر عندك ، عرفاك أن المشار إليه هو الإنسان . والرسم والخاصة هي التي لذاتها تعرف الشيء ، أو بنفسها . وما لم يكن كذلك لم يكن رسمًا فاضلا ، وإن كان رسمًا . فإذا لابد في الخاصة والرسم من إدخال الجنس ، فإنه إما أن يدخله ٥ الراسم مصرحا ، وإما أن تدخله أنت بعلم عندك فتضيفه إلى مفهوم قول الراسم ، فيكون المفهوم عندك الجنس والخاصة معا . فإذا أريد أن يكون اللفظ مساويا للعرف عندك ، يجب أن تدل فيه على الجنس ؛ فإن لم تدل فيه على الجنس ، فاللفظ غير مطابق للجميع المعنى المعروف . لكن الحد والرسم يجب أن يكون اللفظ فيهما مطابقا للمعنى الذي يراد من غير نقص ، فإن نقص فذلك لإخراج لما من حقه أن يكون مقبولا . فإن لم يقل ترك اختصارا . ١٠ كما تنبهر المقدمات الكبرى في الأيام

(٢) هذا : هو د ، ن (٣) آخر : — د || عندك : عده سا || عرفاك : عرفاك سا ، م
(٤) أو بنفسها : وبمنها د ، سا ، م ، ن ؛ بنفسها هـ (٥) ما : سا (٧) والخاصة :
والخاصة سا (٨) فيه : منه ب || للجميع : بجميع ب (٩) فيها : — س

الفصل الثاني

فصل (ب) يشتمل على مواضع في أن الخاصة أعطيت أو لم تعط

وبلى هذه المواضع مواضع لاتتعلق بالإجادة والرداءة ، بل بأنه هل الخاصة في نفسها خاصة أو ليست . فمن هذه المواضع أن لا يكون حل الخاصة صادقا على واحد ألبنة ، أو لا يكون صادقا على واحد بعينه ، فلا يكون ما فرض خاصة بخاصة . مثل أن يقول ٥
قائل : إن خاصة الموصوفين بأنهم علماء أنهم لا يغلطون ألبنة ، ثم وجد أن المهندس — مع أنه عالم — قد يكون غالطا إذا غلط عليه في ترتيب الشكل ، كما عرض لأبقرط صاحب الشكل الهلالي . فإذن ليس خاصية العالم أن لا يخطئ . وهذا المثال صحيح . وليس ما اعترض به عليه شيء ، حين ظن أن فيه تجوزا ، إذ من الباطل أن يكون المهندس يخطئ ، فإنه إن أخطأ لم يكن مخطئا ، من حيث هو مهندس . وليس الأمر على ما قالوا ، ١٠
فإن قولهم : إن المهندس لا يخطئ من حيث هو مهندس ، لا يقابل قوله : إن المهندس يخطئ ، ولا يكذب بل يكذب شيئا آخر ، وهو أن المهندس يخطئ من حيث هو مهندس . ولا سواء قولنا المهندس يخطئ ، وقولنا المهندس يخطئ من حيث هو مهندس . فإذن ليس يصدق على كل مهندس أنه لا يخطئ ، إلا أن يقال فيما هو فيه مهندس ، أو من حيث هو مهندس . وقد طلمت — فيما سلف — أن معنى قولنا : كل مهندس وما يجري مجراه ، كيف هو ، والمراد ١٥
فيه ما هو .

(٢) فصل ب : فصل ٢ هـ (٣) بالإجادة : وبالإجادة م || والرداءة : والإفساد نج ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ (٦) لا : لم س || يغلطون : يعطون د ، يعطون ن (٧) إذا : أوسا || عليه : — د ، ن || الشكل : الكل س (٨) فاذن : — ن (٩) عليه : — س || تجوزا : تجوز س ، هـ (١٠—١١) وليس الأمر ... مهندس : — سا (١١) فإن قولهم : — د ، ن (١٢) يكذب : يكون سا (١٣) قولنا : قلنا س ، م ، هـ (١٤) هو : — سا || فيه : — سا ، م || مهندس : + فليست الخاصة خاصة د ، ن (١٥) فيما سلف : — د ، ن (١٦) فيه : به د ، ن || هو : + في موضع آخر فيما سلف د ، ن

وموضع آخر أن يكون القول أم من اسم المخصوص ، كن قال : إن خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للحلم ، ثم يحمل الملك كذلك .

وموضع آخر ، أن يحمل المخصوص خاصة لقائمة ، والمخصوص هو الأمر الذي هو النوع اللازم له الخاصة . فزوف طباعه أن يكون موضوعا لا محولا ، مثل من قال : إن خاصة ألفت الأجسام أن تكون نارا ، وليس الأمر كذلك ، بل إن كان ولا بد فإن خاصة النار هي أن تكون ألفت الأجسام . وقيل في التعليق الأول : الموضوع لواحدة خواص كثيرة ، كل واحد منها غير الآخر . فلو كان الموضوع خاصة لها ، لكان خاصة لأشياء كثيرة متباينة الحدود ، فإكان خاصة . وهذا كلام في غاية الجودة .

وموضع آخر ، أن يكون أخذ الفصل على أنه خاصة .

وموضع آخر للبطل ، وهو أن تكون الخاصة توجد قبل وجود المخصوص لأدائه معها فقط ، كالشيء في السوق ، فإنه لا يمكن أن يحمل خاصة زده ، فقد يوجد قبل زده وبعده . وموضع آخر للبطل ، وذلك إذا كان الشيء خاصة لأمم ، وليس خاصة لمولده ، كن يحمل الخبير خاصة للطلب ، ولا يجعله خاصة للزور . وكذلك إن كان الشيء خاصة لموصوف بشيء ، وليس خاصة بشيء ، يكون ذلك الموصوف موصوفا به مع باقي الموصوف بأنه ضحك ، فإنه حينه الموصوف بأنه مسخى ، فإذا كان الضحى موصوفا بأنه خاصة الموصوف بأنه ضحك ، ثم لم تكن خاصة الموصوف بأنه المسخى ، كانت الخاصة ليست بخاصة .

- (٢) أنه : بأنه نج (٥) وليس : وليس سا | الأمر : — سر | وإن : وإن : وإن
 || قال : + من : سا ، سا ، سا ، سا | خاصة : خاصة م (٦) حر : — | الموضوع :
 والموضوع : سا ، سا ، سا (٧) كثيرة : + من : واحد : — | خاصة : — م
 (٨) قال : فإم || كان : كانت م | وهذا الكلام في غاية الجودة : — سا | كلام : الكلام : سا ،
 ن ، سا (٩) أنه : أم : سا ، سا (١٠) المخصوص : + فقط (١١) في السوق : — م
 || قائم : قائم || قد : وقد سا (١٢) خاصة : خاصة م (١٣) انظر : انظر :
 || وكذلك : وكذلك سا || خاصة : — سا | الموصوف : الموصوف : سا ، سا ، سا
 (١٤) خاصة : + الموصوف م || حر : للحر : سا (١٥) مسخى : مسخى : سا ، سا ، سا
 (١٥-١٦) فإذا كان : المسخى : — م (١٥) خاصة : خاصة م : + خاصة م
 || الموصوف : الموصوف م (١٦) الخاصة : الخاصة م

ولا تُدخِل في واحد من الاعتبارين لفظة : "من حيث" ، فلا تأخذ الموصوف بأنه ضحك من حيث هو ضحك ، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي ، بل خذهما مطلقا من غير اعتبار "من حيث" ، فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه "من حيث" . وهذا الموضوع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين .

٥. واقابل أنت يقول : قد جعلت الشيء هنا خاصة لمعينين متباينين ، ومنعت ذلك من قبل .

فقول : احفظ قولنا الموصوف بأنه الضحك ، والموصوف بأنه مستحي ، فالإشارة مستحي ، فالإشارة فيه إلى موضع واحد . واعلم أنا نشير بالمثال الذي أوردناه إلى أن الموصوف بخاصية الاستحياء لا يكون موصوفا أيضا بخاصية الفحش ، حتى يكون الفحش يلزمه ويساويه . ١٠

وموضع آخر ، أن يكون للخاصة مقابل ، وهما من الأعراض الذاتية للجنس الذي أعطينا الخاصة لنوعه ، ثم لا يوجد المقابل خاصة لسائر الأنواع بالقياس إلى هذا النوع ، مثلا أن كل واحد من الإنسان والفرس واحد بالنوع تحتم الحيوان ، والحركة بالإرادة مقابلة للسكون بالإرادة ، وكلاهما من الأعراض الذاتية للحيوان ، ينقسم بهما الحيوان ، إلى ما علمت في كتاب البرهان . فإن جعل خاصة الإنسان أنه المتحرك بذاته بالإرادة ، فيجب أن تكون خاصة الفرس بالقياس إلى الإنسان أنه الساكن بذاته من تلقاء نفسه ، لكنه ليس ذلك كذلك . فليست الخاصة خاصة . ١٥

(١) في واحد : في كل واحد س || لفظة : لفظ ن (٢) بالمستحي : من المستحي ن
|| خذها : أخذها د ، ن (٣) مطلقا : مطلق د ، ن || من حيث : حيث ب ، س ، م ، ن
|| المطلق : — د || حيث : + هـ م (٥) قد : فقد د ، سا ، م ، ن
(٦) مستحي : مستحي د || موضع : موضوع د ، س ، سا ، ن || إلى : — م
(٩) بخاصية : بخاصة س (١٢) أعطيا : أعطيا سا || الخاصة : بالخاصة هـ || خاصة : خاصة د
د ، خاصا ن (١٤) مقابلة : مقابل ن || الحيوان : + أن ب ، س (١٥) بالإرادة :
إرادة ب ، بإرادة د ، ن ؛ — س ، ا ، هـ (١٦) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، هـ
(١٧) لكنه : ولكنه ب ، د ؛ لكن ن || ذلك : — س || الخاصة : الخاصة م

وموضع آخر ، لا يبعد أن يغالط به المشافيون ، مثل أنه إذا كان الموضوع ما خاصة ،
 ثم كان لذلك الموضوع خواص أخرى ومجملات أخرى لا توجد لغيره ؛ فإن تلك الخاصة
 قد يمكن أن تجعل ليس لذلك الموضوع وحده ، بل لذلك الموضوع مأخذاً . مع مجملاته
 الأخرى . فإنه إن كان خاصة للإنسان الضحاك ، فيكون الضحاك خاصة لأشياء كثيرة ،
 مثل أنه خاصة للإنسان الخجل ، وللإنسان المستحي ، وللإنسان القابل للعلم . بل قد
 يؤخذ مجمله على الإنسان الأبيض فتعرض من ذلك وجوه من المغالطة : منها أن يكون
 الضحاك خاصة للإنسان ، وأيضاً لما هو في المعنى غير الإنسان ؛ فإن الإنسان مع الخجل
 بالطبع غير الإنسان وحده . وأيضاً سيكون الضحاك خاصة لقابل العلم أيضاً ، والذي
 من شأنه أن يستحي ، فتكون الخاصة غير خاصة .

- ١٠ ووجه آخر ، مثلاً أنك تعلم أن الإنسان الأبيض أخص من الإنسان ؛ فإن رُوجَ
 أن الضحاك خاصة للإنسان الأبيض بسبب أنه خاصته للإنسان ، فقيل : والإنسان
 الأبيض إنسان ، والإنسان خاصته أنه ضحاك ، فالإنسان الأبيض خاصته أنه ضحاك ،
 عرض من ذلك أن يكون الإنسان الأسود ليس بضحاك ، أو عرض أن تكون الخاصة
 ليست بخاصة .

- ١٥ وقد يمكن أن تعرض وجوه أخرى غير ذلك ؛ فأما الوجه الأول فيكفي الخطب فيه
 أن تعلم أن قولنا الضحاك خاصة للإنسان ، معناه أنه خاصة لما يوصف بالإنسان ، وما

(١) المشافيون : المشافيون س ، هـ || إذا : ان م || الموضوع ما : الموضوع س ، م
 (٢) لذلك الموضوع : كذلك الموضوع ن || لا توجد : — || لغيره . لغيرها هـ || الخاصة : الخاصة
 ب ، د ، س ، م ، ن (٣) لذلك : كذلك د ، م (٤) خاصة : خاصة س ، هـ
 (٥) وللإنسان : والإنسان د ، ن || وللإنسان : والإنسان د ، ن (٦) لما : ما ب ، س
 || فان : فأما م (٨) وأيضاً سيكون : أيضاً وسيكون ب ، س ، هـ ؛ أيضاً فيكون د ، ن
 || والذي : والذي ب (٩) الخاصة : — ليست خاصة لمنى واحد بل لمعان كثيرة فكانت الخاصة ن
 || خاصة : الخاصة م ، ن (١٠) مثلاً : — د ، ن (١١-١٠) أخص ... الأبيض : — س
 (١١) الأبيض : — ن || بسبب أنه : بأنه س (١٢) والإنسان : فالإنسان م || خاصة :
 خاصيته ب ، س ، ن ، هـ ، خاصة س || خاصة : خاصيته ب ، س ، س (١٣) الخاصة : الخاصة
 ب ، د ، س ، م ، هـ || (١٤) بخاصة : بخاصية ب ، س ، م ، هـ (١٥) تعرض : تعرض ما
 || ذلك : ذلك هـ ، هـ ان (١٦) معناه : ومعناه س || خاصة : خاصة ب

يوصف بالإنسان هو الإنسان لا غير ، موضوعا له ؛ على ما علمته في غير هذا الموضع .
 وإذا قلنا : إن الضحك خاصة لقابل العلم ، كان معناه أن الضحك خاصة لما يوصف
 بأنه قابل العلم ، وليس ذلك إلا الإنسان . فقد علمت فيما سلف أن الموصوف بالإنسان
 هـ ذات الإنسان ، لكن الموصوف بالأبيض هو شيء غير الأبيض ، وهو إنسان ما ،
 ٥ أو نلج ما . وإن كان أبيض ما موصوفا بأنه أبيض مطلق ، ليكن مع ذات آخر قد يكون
 موصوفا به شيء غيره من حيث إنه أبيض . وإنسان ما لا يكون موصوفا به شيء غيره
 من حيث هو إنسان ، فيكون الأبيض له موصوف هو شيء آخر . وليس كذلك الإنسان .
 فإذا عني بقولنا : ” المستحي ” الموصوف بالمستحي على الوجه الذي قلنا ، لم تكن الخاصة
 لشيء آخر غير الإنسان . وأما إن أخذ المستحي ، من حيث هو مستحي ، فليس الضحك
 ١٠ خاصة له ، فإن المستحي ، من حيث هو مستحي ، لا يقال عليه الضحك . فإن المستحي ،
 من حيث هو مستحي ، ليس إلا المستحي . وأما الضحك فشيء آخر ، وعلى ما علمت
 هذا في مواضع أخرى .

فإذا تأمل المتأمل ، فيزيين الملكة والحال ، وبين ما له الملكة والحال ، وعرف
 الأصل الذي قلنا ، تميزت له الخاصة التي تحون لشيء في نفسه ، والتي تكون بالعرض
 ١٥ وبسبب شيء آخر ، إذ تكون الخاصة مثلا للملكة فتوجد لدى الملكة . إذ كان ما يخص
 الملكة قد يوجد أيضا لدى الملكة ، وذلك إما خاصته ملكة تحمل على ذى الملكة بالاشتقاق ،
 وإما خاصة ملكة تحمل على ذى الملكة بغير اشتقاق . أما الذى بالاشتقاق فمثل العلم ، فإن

(١) غير : غيره د ، سا ، م ، ن (٢) قلنا : قلت د (٣) بأنه : أنه د ، سا
 (٥) مع ذات : أبيض ماد ، ن || آخر . أحد سا (٦) به : بأنه ب ، م || إنه أبيض ...
 شيء غيره : — د ، ن (٧) الأبيض : + هو ن (٨) المستحي : المستحق د
 (٩) المستحي : — هـ || مستحي : مستحق ؛ المستحي س ، هـ (١٠) مستحي : + فليس
 الضحك خاصة له فإن المستحي من حيث هو مستحي ب (١١) وأما الضحك : والضحك د ، ن || فشيء :
 شيء ن (١٢) أخرى : آخرس (١٣) وعرف : عرف سا (١٤) تميزت : فتميزت سا
 || تميزت له : بمنزلة ن || لشيء : للشيء د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٥) إذ : إذاد ، سا ، ن
 || الملكة : بالملكة ن (١٦) خاصته : خاصة س ؛ خاصة م || الملكة : + حلام || خاصة :
 خاصة م ، هـ (١٧) خاصة ملكة : خاصته للكة || على ذى الملكة : عليه ن || اشتقاق : الاشتقاق س ، هـ
 || وإما خاصة ... بالاشتقاق : — سا

خاصة العلم تستق منها خاصة محمولة على العالم ، ولا تكون هي نفمها خاصة للعالم . وأما الذى بغير اشتقاق فمثل الضحك ، فإن خاصة الضحك ، من حيث هو ضحك ، قد توجد محمولة على الإنسان . وكذلك فإن الذى لذى الملكة قد يعرض أن يحمل على الملكة ، مثل أن الضحك ، وهى خاصة الإنسان ، فإنه قد توجد محمولة على المستحق ، فيعرض من هذا أن يشكل الأمر .

أما فى المثال الأول فيغالط ويجعل خاصة الملكة التى لا تحمل بالاشتقاق خاصة لذى الملكة ، فيجعل خاصة العلم خاصة العالم ، فيكون العالم أيضا لا يزول التصديق به ، كما أن العلم لا يزول التصديق به .

وأما فى المثال الثانى فيجعل الخاصة خاصة لأشياء كثيرة مختلفة . فإذا راعى المراعى فيزيين الشيء الذى له الخاصة وبين ما يقارنه ، إما مقارنة ملكة لذى الملكة ، أو مقارنة ذى الملكة للملكة ، تحصل له الخاصة التى تكون للشيء بذاته وأولا ، والتي تكون على طريق المرض أو التلط . وأما الوجه الذى ذكر أولا بعد هذا الوجه ، فعرفتكم بالقياس وشروطه تخلصك من التلط فيه .

وموضع ينفع فى القسم الأول ، وهو أن يراعى التصريف ، فيؤخذ العلم وخاصته ، ويؤخذ المشتق له الاسم من العلم وهو العالم ، فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة له بالاشتقاق . فإذا كان خاصة العلم أنه ما لا يزول التصديق به ، لم يجعل ذلك خاصة العالم بل جعل خاصة العالم أنه الإنسان الذى له تصديق لا يزول . وإذا كان خاصة العالم أنه الذى لا يزول

(١) خاصة : خاصة س ، م || خاصة : خاصة م || خاصة : خاصة م (٢) بغير : بغير س ، لغيرن || اشتقاق : الاشتقاق س ، س ، هـ (٣) فإن : + الشيء س (٤) خاصة : خاصة ب ، د ، س ، م || الإنسان : للإنسان د ، س ، ن ، هـ || فإنه : فإنها م (٦) أما : وأما هـ || خاصة : خاصة ب ، س ، س ، م ، هـ || خاصة : خاصة ب ، هـ || لذى : ذى س (٨) العلم : العلم ب ، + به م (١٠) ملكة : للملكة د || الملكة : ملكة ن (١١) ذى الملكة : ذى ملكة د ، س || تحصل : تحصل د || التى : الذى م || تكون : — م || وأولا : أولا س || والتى : التى م (١٣) تخلصك : وتخلصك س | فيه : منه ب ، س (١٤) وموضع : + آترو ن || القسم : — م || وخاصته : وخاصته ب ، د ، س ، م (١٥) فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة : فيجعل الخاصة د ، ن || من خاصة : من الخاصة س ، هـ || خاصة : خاصته س ، م || فإذا : فإن د ، ن (١٦-١٧) بل جعل خاصة العالم : — ن || وإذا : فإذا م

تصديقه لما صدق به وقوله ، فيجب أن لا نجعل هذا خاصة العلم بل نجعل خاصة العلم : أنه ملكة تصديقية لا يزول التصديق بها من المقد والقول . وذلك لأنه لما كان بين العلم وبين العالم معاندة ومقابلة ما ، فلا يجب أن يؤخذ كشيء واحد ، بل يجب أن يراعى التقابل أيضا بين خواصهما ، كما يراعى فيهما .

وموضع آخر ، أن تكون الخاصة خاصة بشرط الطبع ، فتؤخذ مطلقا ، فيكون ذلك باطلا . مثلا ، أن يقال : إن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين ، فإن هذا ما لم يقترن به أن يقال : ”بالطبع“ لم يكن حقا . فليس كل إنسان ذا رجلين في الوجود . وأما إذا قيل هو كذلك في طبعه ، أي هو كذلك في صورته الإنسانية ، حتى إذا صادفت وقت تكونه مادة وافرة ، ولم تقع آفة في تلك المادة ، أو لم يعرض عارض من خارج ، كان ذا رجلين ، كانت الخاصة كاملة . ١٠

وموضع آخر أن يميز في الخواص ما يكون الشيء ولا ، ولشيء آخر بعده ، فإذا لم يميز ذلك لم تكن الخاصة خاصة بمثل من يقول إن خاصة السطح اللون ، ولم يقل اللون أولا ، فإذا لم يقل ذلك فنجد الجسم يشارك السطح فيه ، فلا يكون ذلك خاصة السطح . ولو قال ذلك لتحصلت الخاصة بواجبها .

-
- (١) وقاله : — م || خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، هـ (٢) التصديق بها : تصديقها ب ، س ، سا ، م ، هـ || المقد : العقل (٣) ما : — م ، هـ || فلا : ولا س || يؤخذ : يؤخذ ، س ، هـ || كشيء : الشيء ، د ، س ، هـ (٤) خواصهما : خواصهما (٥) الخاصة : الخاصة د ، هـ || خاصة : خاصة د ، سا ، م || بشرط : بشرط س || فتؤخذ : بل تؤخذ هـ (٦) بالقياس : بالطبع سا (٧) ما : — سا || يقترن : يقترن م || ذا : ذون ، د ، س ، سا ، م ، هـ (٨) وأما : فأما م || صادفت : صادفت ، د ، ن (٩) وقت : — د ، سا ، م ، ن || تقع : تكن ب || أر لم يعرض : أرد ، ن (١٠) الخاصة : الخاصة ب ، د ، سا ، م ، هـ (١١) ولشيء : لشيء م (١٢) الخاصة : الخاصة ب ، د ، سا ، م || خاصة السطح : ب ، س ، سا (١٣) فإذا : وإذا ، ن ؛ فإذا م ، هـ || فيه : به ن || خاصة : خاصة ب ، د ، سا || السطح : للسطح د ، ن || ولو قال : ولو لاس (١٤) لتحصلت : لتحصلت ب || الخاصة : الخاصة سا

بل يجب أن تعلم أن المحمولات تختلف بوجوه حملها اختلافا ظاهرا بشرائط تلحقها ، فيجب أن تراعى في الخاصة تلك الجهات ، لتعلم أنها كيف توضع خاصة .
فن الأشياء ما لا يكون وجوده للشيء لا محالة حقا ، ويكون كونه في الطبع حقا ، كذى الرجلين للإنسان ؛ ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ، ولكن يكون كونه من شأنه أن يعرض له في الندرة حقا ، ويكون خاصا بالشيء ، كذى أربع أصابع للإنسان .

ومنه ما تكون نسبته إلى الصورة ، كقولهم : إن النار أطفأ الأجسام أجزاء ، وذلك في القوام .

ومنه ما تكون نسبته إلى الجملة على الإطلاق ، كقولهم : إن الحيوان يحس ويتحرك ، أى في طباعه أن يحس ويتحرك .

ومنه ما تكون نسبته إلى الكل ليس على الإطلاق ، ولا للصورة كما هي ، بل لأنه
جزء منها ، كما ينسب الفهم إلى النفس ، وهى صورة ما ، وليس ينسب إليها كيف كان ، بل هو جزء منها بالحقيقة وهو الجزء الفكرى .

ومنه ما لا يكون للشيء في الطبع ألبنة ولا على الإطلاق ، بل يكون له بالقيّة والتعلم وغير ذلك ، كالعلم للإنسان .

ومنه ما يكون له بالشركة ، ومثاله من جهة معنى أهم ؛ كما يقال للإنسان إنه حاس أروى ، فذلك له من حيث هو حيوان ، ويشاركه فيه غيره . فإن كان خاصة ما مثل هذا ، فيكون خاصته بالقياس لا على الإطلاق . فيجب أن يوضع في الخاصة أنها بالطبع ،

(١) بوجوه : وجوه د ، ن ، م || حلها : حلها ب (٢) الخاصة : الخاصة ب ، سا ، م ، هـ (٤) وجوده : + له د ، م ، ن ، هـ || كونه : لكونه س (٥) أربع : أربعة د ، ن (٨) ويحرك : أرى ب (٩) فى : من د ، م ، هـ || طباعه : طبعه م || أى في طباعه أن يحس ويحرك : — ن (١٠) للصورة : الصورة سا (١١) الجزء : الجزء م (١٢) الجزء : الجزء ب ، سا (١٥) ومنه : ومنها د ، ن || له : — م (١٦) هذا : + هذا ب ، س || فكون خاصة : — د ، ن || بالقياس : د ، ن (١٧) الخاصة : الخاصة [كذا في جميع النسخ]
|| أنها : أنه س || بالطبع : + أو أول ب

أو في الندرة ، أو للصورة ، أو على الإطلاق أولى ، أو لجزء من الصورة مقتنى ليس في الطبع ، أو بقياس كل شيء ، أو بقياس شيء .

وكذلك يراعى ما يقع فيه الاختلاف من جهة الأكثر والأقل ، مثل الشيء الذي إذا كان مثلاً في الغاية ظن خاصة شيء ، وإذا لم يكن في الغاية ظن خاصة لمعنى أهم ، مثل قولهم : إن النار هو الجسم العالى والطاقى جداً ؛ فإن الهواء أيضاً طاف ، ويعمهما الحار ، فيكون الطاقى مطلقاً يخص الحار ، ويوهم أن الطاقى جداً يخص النار .

وربما كانت التفاضل ليس يقع بحسب الجانس ، بل بحسب النوع ، مثل النيران فإنها تختلف باللطافة ، فليست الشعلة الصافية المصباحية أو البرقية ، مثل الشعلة الالتهابية أو الجمرة ، وكلها نيران . فحينئذ إذا قيل إن النار هو الجسم اللطيف جداً ، لم يعم النوع ، ووقع النقط . ولذلك لا تكون الخاصة المأخوذة هل أنها مطلقة مثل الخفيف ، وهى بعينها الخاصة المقيدة الإفراط ، كقولك : خفيف جداً ، فلا يكون الخفيف خاصة للنار وحدها ، ولا الخفيف جداً ، فإن الخفيف جداً لا يكون مقولة على كل نار ، فإن الصغيرة ليست خفيفة جداً عند الكبيرة ، ولا اللهب عند البرق .

وموضع آخر ، أن تجعل الشيء خاصة لنفسه ، وذلك دلى وجهين : إما أن تأتى باسم مرادف ، كمن يقول : إن الإنسانية خاصة البشرية ، والجليل خاصة اللائق ، أو تأتى بالحد فيكون الحد قد جعله خاصة المحدود . ومعنى الحد هو معنى المحدود نفسه . ومعنى

(١) أو للصورة : ولا صورة ما || أولى : أولاب || أولى أو لجزء من الصورة : فيجب أن يوضع في الخاصة أنه بالطبع أرفى أو أمد أمس ، ه || أولى أو لجزء من الصورة مقتنى : أو أولى أو مقتنى بخ ، سا ، ن (٢) كل شيء أو بقياس شيء : أو بقياس كل شيء س ؛ وبقياس كل شيء أو بقياس ن (٤) خاصة شيء وإذا لم يكن في الغاية : — د || لمعنى : معنى م (٥) إن : ن س || والطاقى : أو الطاقى ، ه || ويعمها : ويعمها ه (٨) أو البرقية : والبرقية س (١٠) ولذلك : وكذلك م ، ه || الخاصة : الخاصة د ، ن سا ، م ، ه (١١) الخاصة : الخاصة ب ، سا ، م ، ه || فلا : ولاد ، ن ؛ فلا س || النار : النار م (١٢) مقولة : مقول م ؛ مقولان (١٣) اللهب : اللهب د ، ن (١٤) خاصة : خاصة سا ، ه (١٥) خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، ه || خاصة : خاصة ب ، س ، م ، ه || تأتى : هى سا (١٦) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، ه || الحد هو : — د || الخاصة : الخاصة د ، د ، ه

خاصة شيء من بعد معنى المخصوص بل يجب أن تأخذ الخاصة ما هو غير المخصوص في طبيعته ، وترجع عليه بالتكافؤ ؛ مثل الجسم ذى النفس لو كان معناه غير الحيوان ، وكان منعكسا عليه ، لكان خاصة .

- وموضع آخر ، فيما يكون له أجزاء متشابهة ، كماء البحر من حيث هو ماء البحر ؛ والهواء من حيث هو هواء ؛ ثم لا يكون أتى بخاصية يشترك فيها الكل والجزء ، بل يكون ذلك إما لاكثر ، كمن يقول : ماء البحر خاصيته أنه مالح ، أو أن أكثره مالح . أو يكون من جهة جزئه ، كمن يقول : إن الهواء هو المستنشق ؛ ثم ليس جميع ماء البحر مالحا ، ولا كل ماء هو ماء بحر ، فأكثره مالح ، بل منه ماء كله مالح ، ومنه ماء كله عذب ، فليس كل ماء البحر أكثره مالح ؛ وكله ماء بحر . والهواء أيضا ليس كله مستنشقا وكله هواء ، كما جزؤه هواء . بل يجب أن يكون كما يقول معطى الخاصة للأرض : إن الأرض ١٠ قليلة بالطبع ؛ فنجد الكل ، وكل جزء ، بهذه الصفة .

(١) معنى : يعنى د || الخاصة : الخاصية ب ، د ، س ، م ، هـ (٣) وكان : فكان م ؛ ولو كان هـ || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، م ، هـ (٤) كاه : كالماء ن (٥) أتى : أى ما || بخاصية : الخاصية م || والجزء : أو الجزء س (٦) ذلك : بذلك د || خاصيته : خاصته ب ، د ، س ، م ، هـ || أو أن : وأن س || الكثرة : أكثر د (٧) جزئه : جزء منه م || إن : — س ، م ، ن ، هـ || هو : هـ || المستنشق : تستنشق ن (٨) هو ماء : ماء ب ، هـ || فأكثره : أكثره د : ن (٨ — ٩) بل : مالح — س (٨) عذب : عذاب د (٩) فليس : وليس س || كل ماء : + ماء ب || مالح : مالحا د ، ن ، هـ (١٠) الخاصة : الخاصة : ن

الفصل الثالث

فصل (ح) في استعمال المواضع المشتركة في الناحية

ومواضع أخرى من الأصول المشتركة ، أنه إذا لم يكن الضد خاصة الضد ، لم يكن الضد الآخر خاصة الضد الآخر . فإنه إذا لم تكن خاصة العدل أنه أفضل شيء ، لم تكن خاصة الجور أنه أخس شيء . ويصلح هذا أيضا للإثبات . وقد علمت أن هذا مشهور ، وأنه لا يمتنع أن يكون أحد الضدين خاصا بضم ، ثم يكون الضد الآخر موجودا لضمه ولأمور أخرى .

وأبضا ، موضع من المتناقضات ، مثل أنه إذا لم يكن الفاضل خاصة الضعف ، فليس المفصول خاصة النصف ؛ وهو للإثبات والإبطال .

وموضع من العدم والملكية ، أنه إذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم ، لم يكن وجود الحس خاصة للسمع ؛ ويصلح للأمريين . وكذلك المشتق اسمه من الأمريين ، مثل أن يعدم الحس ويصم ، وأن يجد الحس ويسمع .

وكذلك من المتناقضات من جهة أنه إن كان المحمول خاصة ، فمقابله بالنقيض ليست خاصة ؛ وهذا للإبطال .

(٢) المشتركة : — ن (٣) ومواضع : مواضع ب || المشتركة : — س || خاصة : خاصة ب ، د ، م ، هـ (٣-٤) لم يكن ... إذا : — د (٣) خاصة الضد : خاصة الضد ب ، د ، م ، هـ (٤) إذا : إن س ، ن ، هـ ؛ — م (٥) هذا : — ن (٦) خاصا : خاصة هـ (٨) من : في د ، ن (١٠) عدم : — س || للصمم ... الحس : — م || لم يكن : وإذن د ؛ فإذا ن (١١) الحس : + ليس ن (١٢) ويصم : وإن يصم د || وأن يجد : ويجد س || ويسمع : وأن يسمع د ؛ ن ؛ يسمع م (١٣) خاصة : — س ، م || فمقابله : ومقابله ب ، س ، م (١٤) خاصة : بخاصة هـ

وكذلك من جهة المعادلة أيضا ، أنه إن كان أن تفخيل خاصة أن نحس ،
فإن لا تفخيل خاصة أن لا نحس ؛ وهذا للإبطال والإثبات .

والثالث أنه إن كان الشيء خاصة للشيء ، فلا يكون خاصة لمقابله بالتقيض ؛
وليس يصلح للإثبات إلا على سبيل المغالطة .

- ووضع آخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد . مثل أنه إذا كان معقول
ومحسوس ، وغير مانت ومانت ، ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للثباتات ، لم يكن
الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت ، كالملائكة ؛ وإن كان المحسوس خاصة للثباتات
كان المعقول خاصة للملائكة .

- والمصحح يعتبر أيضا ذلك ، أنه إذا كان شيان يشتركان في معنى عام ، وكان
وجودهما في شيئين ومعنيين ، كل واحد منهما في واحد فقط ، وكان واحد منهما
يقتضيه عمومه بكونه لأحد الأمرين ، ويكون ذلك خاصة له ، فالآخر خاصته
أنه للأمر الآخر ؛ مثل الفهم والعفة ، فإنهما فضيلتان ووجودهما في قوتين للنفس ،
أعني الفكرية والشهوانية . ثم كان الفهم فضيلة للجزء الفسري ، وكان ذلك خاصة للفهم ،
فيجب أن تكون خاصة للعفة أنها فضيلة للجزء الشهواني . وهذا أيضا على .

- وموضع من التصارييف ، أنه إذا كان المصروف ليس خاصة للمصروف ، فليس
التصريف خاصة للتصريف ؛ وبالعكس . وهو موضع جدلي للإثبات والإبطال ،

(١) كان : كانت ب ، د ، س ، م ، ن || أن : أنه ن || خاصة : خاصية ب ، س ، س ، م ، هـ ،
|| أن : أنه ن (٢) خاصة : خاصية ب ، س ، س ، م ، هـ (٣) والثالث : — س || خاصة :
+ له || بالتقيض : من يقض التقيض ب (٤ — ٥) على . . . آخر : — ن
(٥) مقول ومحسوس : محسوس ومقول د ، س ، هـ (٦) للثباتات : للإثبات ن (٧ — ٨) وإن
كان . . . للملائكة : — م || (٧) وإن : فإن د || للثباتات : للإثبات هـ (٩) يعتبر : بغير م ||
أيضا : — د ، س ، س (١٠) كل : وكل هـ || وكان : وكل س ؛ أو كان هـ
(١١) خاصة : خاصية ب ، د ، س ، م ، هـ || فالآخر : والآخر د ، م ، ن || خاصة : خاصية ب ، د ، م
(١٢) ووجودهما : — ب ؛ ووجودهما س (١٣) للجزء : الجزء د ، ن || وكان : كان س ، م
|| وكان ذلك : وذلك د ، ن || ذلك : — س || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، س ، ن (١٤) فيجب
أن : — د ، ن || تلزم : فكل د ، ن || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، س ، م (١٥) إذا :
إن س || خاصة : خاصية ب ، س ، س || فليس : وليس ب ، س (١٦) خاصة : خاصية ب ، س ،
س ، م ، هـ ، وهو : وهذا ن

وتؤكد أنه أمثلة ، مثل أنه إن لم تكن خاصة ما هو على طريق العدل أن يكون على طريق الجليل ، لم تكن خاصة العدالة الجمال . وإن كان خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، كانت خاصة ما يجرى على طريق الإنسانية أنه يجرى على طريق مثنى ذى رجلين .

وكذلك يعتبر جانب سلب التصريف مع سلب المصروف ، مثل ما ليس على طريق العدل ، وما ليس على طريق الجليل ، وغير العدل وغير الجليل . وكذلك العدم والملكة ، والمضاف ، والضد .

وفي موضع التصاريف والنظائر نظر علمي ، وهو أنه ليس يجب إذا كان المشتق خاصة المشتق ، أن يكون المصدر خاصة المصدر ؛ بل ربما لم يكن المصدر محمولا على المصدر . مثاله : ليس إذا كان الضاحك خاصة الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى يقال إن النطق ضحك ، وإن الضحك محمول عليه مساو له . وأما لو كان الضحك خاصة النطق ، لكان حينئذ يكون الضحك خاصة الناطق لا محالة . ومع ذلك فثبت لا يحمل المصدر على المصدر تكون المقارنة خاصة ؛ مثل أن خاصة النطق الإنساني أن يقارنها الضحك .

وموضع آخر من النسبة ، وهو أنه إذا كان نسبة شيء إلى شيء آخر ، كنسبة ثالث إلى رابع ، والثاني خاصة أو ليست بخاصة ، فالرابع خاصة أو ليست بخاصة . مثاله :

- (١) مثل أنه إن : مثاله وإن د ؛ مثاله إن ن || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، م ، هـ || طريق : طريقة د ، || طريق : طريقة د ، س ، م ، هـ (٢) خاصة : خاصة ب ، د ، س ، س ، م ، هـ || الجمال : الحدس ؛ الجليل د ، ن || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، س ، م ، هـ (٣) خاصة : خاصة [كذا في جميع النسخ] (٣) طريق : طريقة د ، ن || طريق : طريقة د ، ن (٤) جانب : حالة ن | التصريف : التصديق م (٥) طريق : طريقة ب ، د ، س ، ن || العدل : — د ، س ، س ، م ، هـ || طريق : طريقة ب ، د ، س ، س ، م ، هـ (٧) موضع : مواضع د ، ن ، هـ (٨) خاصة المشتق : — م || خاصة : خاصة م || المصدر : — د ، ن || على المصدر : — د ، ن (٩) الضحك : — د (١٠) وأما : — أنه د ، ن (١٢) خاصة : خاصة ب ، س ، م ، ن (١٣) يقارنها : يقارنها د ، ن (١٤) كان : كانت د ، ن (١٤ — ص ٢٢٩ س ١) شيء نسبه : — م (١٥) إلى : — ب ، س ، م ، هـ

- أن المراض نسبه إلى الخصب نسبة الطبيب إلى الصحة ، فإن كان خاصة المراض أن يكون مفيدا للخصب ، فخاصة الطبيب أن يكون مفيدا للصحة ، وبالعكس . وهذا الموضع ليس بهامى ، وإنما كان يصير علميا لو كان صار علميا بشرط ، وذلك الشرط غير مفيد ؛ فإنه إذا كانت النسبة مثلا ههنا في أنه يفيد فقط لا في أن كونه مفيدا مساو له ، لم يجب لأنه مفيد والأول مفيد أن يكون كونه يفيد ما يفيد مساويا له ؛ وإن كان الأول كونه يفيد ما يفيد مساويا له . وأما إذا كان تقدم فعلم أن كون كل واحد منهما يفيد ما يفيد مساو له للإثبات ، أو غير مساو له للإبطال ، فليس يحتاج في إثبات أنه خاصة أو ليست بخاصة إلى اعتبار المناسبة ومثال هذا أنه يمكن أن يكون الطبيب وحده مفيدا للصحة ، ويكون المراض وغير المراض معا يفيدان الخصب .
- فيشترك الطبيب والمراض في أنهما مفيدان للخصب والصحة . ثم تكون إفادة الصحة حينئذ ١٠ بالطبيب ، ولا تكون إفادة الخصب خاصة بالمراض ، فإن كان علم من قبل النسبة في كل واحد منهما يوجب مساواة ، حتى علم أنهما يشتركان في إفادة أمر مساو ، فبين أن استعمال المناسبة في إثبات الخاصة غير مجد ألبتة ، اللهم إلا أن يكون أمر آخر ؛ وهو أن يكون قياس يوجب أنه يجب أن تكون حال المراض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحة ، ثم يعلم أن الطبيب يخصه إفادة الصحة ، حينئذ تنتقل عن الطبيب إلى المراض ١٥ إذا كان حال الطبيب قد عرف أولا من نفسه ولم يعرف حال المراض أولا من نفسه بل علم أن نسبه توجب كذا . فاما إذا اعتمد نفس المناسبة وحدها ، ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريا .

- (١) كان : كانت || خاصة : خاصة [كذا في جميع النسخ] (٢) خاصة : فخاصة [كذا في جميع النسخ] (٣) لو كان : لو — س ، ما ، م || مار : — د ، ن (٤) بشرط : + ذلك م (٥) لم : ولم || مفيد : مفيد || والأول : والآخر ، ن || مفيد : مفيد || كونه يفيد : — د ، ن || كونه : يكون م (٦) الأول . . . يفيد : ما يفيد الثانى د ، ن || كونه : — م || يفيد : يفيد س ، م || مساويا : مساو س ، مساويا م || وإن كان . . . له : — (٧) أن كون . . . للإبطال : أنه يفيد مساويا للإثبات أو يفيد لا مساويا للإبطال د ، ن || يفيد : يفيد س (٩) يفيدان : ثم يفيدان م ، هـ (١٠ — ١٢) النسبة . . . : مساواة : أن كل واحد منهما خاصة ومساو د ، ن (١٣) الخاصة : الخاصة ب ، ص ، ع ، م ، هـ || أمر : أمر م (١٦) أولا : ولان ؛ — هـ (١٧) فاما : وأما د ، ن (١٨) الموضع : الموضوع س

وموضع آخر من نسبة الواحد إلى الاثنين وإلى الأولى ، وهو أنه إذا كان حكمه عند شيئين حكما واحدا ، وليس خاصة لأحدهما ، فليس الخاصة للآخر . وكذلك إن لم يكن خاصة للأولى لم يكن لما ليس بأولى . وأما إذا صحَّ أنه خاصة لأحدهما ، فقد زال أن يكون خاصة للآخر ؛ لأن الخاصة لا تشارك ، بل زال أن حكمه عدهما بالسواء . وكيف وهو موجود في أحدهما دون الآخر ؛ فهذا لا ينتفع به في الإثبات . وأما في السلب فلا ينتفع به أيضا إلا في الجدل ، وأما في العلوم فلا ينتفع به . أما في الجدل فإنه ربما لم المجادلة أن نسبته إلى الأمرين واحدة ، أو ربما نتج ذلك عنده مما يتساهل . وأما في العلوم فيبعد أن يكون محمول نسبته في الوجود ، وفي نفس الحق ، إلى شيئين نسبة واحدة السلب ؛ ثم يكون هناك موضع بحث أنه خاصة أو ليس بخاصة ، وذلك لأنه إن كان مجهول الحال لم يعلم أن نسبته واحدة . ١٠

وإن كان معلوم الحال فقد علم أولا أنه ليس بخاصة حتى سلب عن كل واحد ، حتى يسلب عن الاثنين ، حتى علم أن حاله منهما حال واحدة في السلب .

وموضع معتبر بالكون والفساد — وأنت تعرفه — مثل أنه إذا كان خاصة للإنسان أن يكون في نفسه أمرا ، فخاصة تكون الإنسان هو أن يكون ذلك الأمر ؛ وخاصة فساده أن يفسد ذلك الأمر . وهذا علمي ، وهو للإثبات والسلب . ١٥

وموضع آخر للإثبات والإبطال ، أنه ينبغي أن تكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشيء من جهة نوعه ، ويكون لنوعه لما هو نوعه ؛ وبالجملة لما هيته ومن طريق ماهيته . وقد علمت معنى اللاحق من قبل ما هو في غير هذا الموضع ؛ فإنه إن

-
- (١) الاثنين : اثنين بخ ، سا ، م (٢) خاصة : خاصة ت (٣) أنه : أنم || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م (٤) خاصة : خاصة د || للآخر : الآخر || الخاصة : الخاصة د || زال : يزال د (٥) أما : وأما س || فإنه ربما : فرما س ، هـ (٦) إلى : من د ، سا ، م ، ن ، هـ || أو ربما : وربما س || نتج : ينتج عليه د ، ن ؛ ينتج هـ (٧) عنه : — د ، ن ؛ عنه س ، سا ، م (٨) إن : إذا ن || أن : أي ب (٩) سلب : يسلب ب (١٠) سلب : سلب سا ، م ، عل ب ، د ، ن || علم : يعلم س || حال : حالة سا (١١) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م (١٢) هو أن : — د || يكون : يتكون س ، م ، هـ (١٣) نوعه : نوعه د ، ن || لما : بما م

كانت المأخوذة خاصة ليست تلحقه من حيث هو هو ، كما لا يلحق السكون الإنسان من حيث صورته وماهيته ، بل من حيث هو جسم ؛ أو كان يلحقه ولكن لا من جهة يصير بها خاصة مساوية ، مثل الملاحظة التي هي من الواحق للصورة الإنسانية ولكن ليست بمخاصة حقيقية فلا تكون الخاصة خاصة .

وأما إذا كانت الخاصة مثل ما للحيوان من كونه مركبا من جسم ونفس للحيوان ، ه
فذلك يلحقه لطباعة ، وتنعكس عليه ؛ فهذه الخاصة جيدة .

لكن لقائل أن يقول : إن كون الحيوان مركبا من جسم ونفس هو حده لا خاصته ، فنقول له : إن المركب ليس من المعاني الجنسية للحيوان ، بل هو من لوازم جنسه ، بل جلسته الجسم ، وفصله أنه ذو نفس ؛ ولم يؤخذ الجسم ههنا جنسا ؛ بل أخذ الجسم بجزءه من الفصل ، لأنه هو الجسم المادى لا الجسم الجنسى ؛ ولم يؤخذ ألبة النفس ١٠
على أنه فصل في الحد ، فذلك لا يصح ، بل على أنه جزء فصل منطقي . وليس أيضا المركب من جسم جنسا بمعنى الجسم ، فليس مفهوم المركب من جسم هو أنه جسم ، وإن كان يلزمه لزوما من خارج ، فيفهم أن المركب من جسم لا يكون إلا جسما ، ولكن ذلك مفهوم لازم ؛ لا مفهوم مضمن ، وإن كان يلزمه لزوما . وهذه الأشياء ظاهرة لك مما سلف ، وإنما نشير إشارة للتذكر .

١٥

واعلم أن كثيرا من الحدود إذا غير تغيرا يبقى معه الصديق ، فإنه ينقلب خواص ورسوما .

(١) المأخوذة : المادة م ، ه || هو هو : هو د ، ن || كالا : إلاب ؛ كما س ، م
|| السكون : التكون ه (٢) خاصة : ب ، س ، سا ، م ، ه (٣) من : في ب
(٤) بمخاصة : بمخاصة ب ، سا ، م ، ه (٥) للحيوان : — د ، ه (٦) الخاصة : الخاصة
ب ، سا ، م ، ه (٧) لكن : ولكن ب ، س (٧) هو حده : متوحدة س || خاصة : خاصية
ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (٨) هو : — ن || جنسه : جنسيته ب ، د ، سا (٩) يؤخذ :
+ ناظرا إلى قوله جنسه الجسم س (١٠) بجزءه . . الجنسى : لأنه بجزء من الفصل هو الجسم المادى
لا الجسم الجنسى سا ؛ لأنه هو بجزء من الفصل ومع ذلك فهو الجسم الجنسى م (١٠) لأنه هو : ومع
ذلك فهو د ، ن || النفس : + ههنا (١١) أنه : أنها م || في : من س (١٢) بمعنى :
لعنى ه (١٣—١٤) من خارج . . . لازم : — سا || لازم : — فيه جسم م || وإن
كان يلزمه لزوما : — ب (١٥) للذكر : التذكر ن ، ه (١٦) تغيرا : تغيرا م || يبق :
— م || خواص : خواص م ، م

وموضع آخر مأخوذ من الأكثر والأقل ، مثل أنه إذا لم يكن ما هو أكثر تلونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، لم يكن الأقل تلونا خاصة لما هو أقل جسمية ؛ وإن كان ، كان . وقد يعتبر ذلك مع الإطلاق ، فإنه إن لم يكن الأكثر لونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، فليس الملون مطلقا خاصة للجسم مطلقا . وهذا موضع قد يكون حقيقيا بشرط ومشهورا إن ترك ذلك الشرط . أما حقيقيا ، فإنما يكون حقيقيا إذا كان الموضوع والمأخوذ خاصة كلاهما يقبلان الأشد والأضعف معا ، فحينئذ يستمر هذا القانون ، مثل الدواد والجمع للبصر مثلا ، فإنه لما كان السواد مطلقا يجمع البصر ، فكان ذلك خاصة له وكانا يقبلان الأشد والأضعف معا ، فمن البين أن ما هو أشد سوادا هو أشد جمعا ، وما هو أقل سوادا فهو أقل جمعا ، وكل خاصة لكل ، وبالعكس في جميع ذلك . وكذلك في الإبطال . ١٠

وأما إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيد والأنقص في طباعه ، فليس يجب شيء من ذلك ، فإنه ليس إذا كانت النار خاصتها أن تتحرك إلى فوق ، والإنسان خاصته أن يفهم بالروية ، يجب أن يكون ما هو أشد حركة إلى فوق أشد نارية ، أو يكون ما هو أكثر فهمها هو أشد إنسانية ، وهذا قد وضع في المقدمة أن الإنسانية تقبل الأشد والأضعف . ولا يجب أن يقاس الأكثر في هذا المعنى بالأولى إلا على سبيل المشهور وذلك أنا قد نقول : إن الأولى من ب بكذا ، ولا يكون كذا موجودا لأحدهما ، وربما ١٥

(١) تلونا : تكوناد ، سا ن ؛ ملونا م || جسمية ، جسمه م (٢) أكثر جسمية . . . لما هو : — د ، ن (٢) تلونا : ملونا م || كان كان : كان سا (٣) لونا : تكونا د ، ن ؛ تلونا م || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، ه ؛ خاصان (٤) جسمية : — ب الملون : المسكون د ، ن || خاصة : خاصية ب ، سا ، م ، ه || قد : — د ، ن (٥) ومشهورا : ومشهور م || حقيقيا . — د ، ن (٧) فكان : وكان د ، س ، سا ، م ، ه || وكانا د ، ن (٩) وما : وعام || جمعا : جميعا م || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، م (١١) الموضوع : الموضع ن || لا يقبل : — د ، ن || هي : شيئا م (١٢) كانت : كان ن || خاصتها : خاصيتها ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || خاصته : خاصيته ت ، د ، س ، م ، ه (١٣) يجب : ويوجب س (١٤) هو : فهو ه || وهذا قد وضع : ولو قيل لما كان ما هو أكثر فهما فهو أكثر إنسانية فما هو منهم فهو إنسان وذلك لأن هذا قد يوضع د ، ن || وهذا : هذا سا ، م ، ه (١٥) بالأولى : بالأولى د ، ن ؛ بالأول ه || إلا : — م (١٦) وذلك : ذلك ن

كان وجود أحدهما أو كليهما محالا ، فنقول : كذا أولى بكذا لو كان . وبالمجمله ليس كل ما هو أولى أن يكون لشيء من شيء آخر ، يجب أن يكون له . مثال ذلك في المنئع ما يقال من أن الخلاء أولى أن يسرع فيه المتحرك من الملاء الرقيق ، وليس يجب أن يكون ذلك ممكنا في الخلاء . وكما يقولون : إن المستدرة أولى بأن تكون ضدا للمستقيمة منها لاسندرية ، أو المستدرة أولى بذلك من المستقيمة بحسب اعتبارين ، وليس يجب أن يكون . فلا يحسن إذن الانتقال من الأولى إلى المطلق في الحقيقة ، بل ربما أقنع في بعض المواضع . وأما أن يحكم بأنه أكثر وجودا للشيء فقد حكم بأنه موجود له ، اللهم إلا أن يؤخذ الأكثر بمعنى الأولى باشتراك الاسم . ولنا نذهب إلى ذلك في هذا الموضع .

- ١٠ وموضع آخر من الأكثر والأقل في المناسبة ، والذي بمعنى الأولى وغير الأولى ، وقد تدخل الكثرة في الموضوع والخاصة معا . وهو جدلي غير علمي . وهو أن يقول المبطل مثلا : لما كان الحس أولى بأن يكون خاصة للحيوان من العلم للإنسان ، وليس الحس خاصة ، فليس العلم أيضا خاصة . ويقول انثبت لما كان العلم أقل استحقاقا لأن يكون خاصة للإنسان من الحس للحيوان وهو خاصة ، فالهس إذن خاصة للحيوان . والسبب في كون هذا غير علمي هو أن الخواص إذا كانت خواص بالحقيقة لم تكن خاصة أولى بمخصوصها من خاصة أخرى بمخصوصها في نفسها ، بل بحسب التسليم والالتزام .

وموضع آخر بجانب ذلك أن يجعل الكثرة في جانب الموضوع ، والوحدة في جانب المحمول ، فيقول المبطل إنه لما كان اللون أولى بأن يكون خاصة للسطح منه للجسم ، فإذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم . وأما المثبت فلا يمكنه أن يقول : وهو خاصة

(١) كليهما : كلاهما م (٢) كل ما : كلا ب م ، هـ ؛ كل م (٣) المتحرك : التحريك ن || وليس : فليس ب (٤) بأن : أن ب ، سا || ضدا للقيمة : حد المستقيمة د ؛ ضد المستقيمة ن (٥) منها : فيها د (٦) فلا : ولاد ، ن (٦) يحسن : تحسب ب (٧) يحكم : هو حكم د ؛ حكم ن (١١) وقد : — م (١٢) الحس : الجلس د (١٤) لأن : لام || للإنسان ، الإنسان د ، ن || الحس : الجنس د ، ن (١٥) هو : — ن (١٦) بمخصوصها : بمخصوصها ب ، س ؛ بمخصوصها م || بمخصوصها ، بمخصوصها ب ، س ، م || والالتزام : والإلزام م (١٨) بأن : أن س ، سا ، م || منه لجسم : — م (١٩) السطح . السطح سا || يكن : + خاصة هـ || للجسم : الجسم م

لجسم فهو خاصة للسطح ، فإنه حينئذ يكون قد جمل الخاصة مشتركة . وهذا الموضع يحسن استعماله في العلوم . ويكون الأولى بمعنى الوجود أولا وبالذات . وأما الذي لا يمكن ، فهو أن تكون بعض الخواص أولى بموضوعها من بعضها بمواضع أخر . وأما إذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات اثنين ، فقد يصح أن تكون الخاصة أولى بأحد الموضوعين منه بالآخر ، وهو الذي هو موجود فيه بالذات وأولا .

وموضوع أخر بعكس ذلك ، فإن الكثرة فيه في جانب الخاصة ، فإنه إذا كان ما ليس أولى من آخر بأن يكون خاصة هو خاصة ، فما هو أولى بذلك فهو خاصة ، وإن كان ما هو أولى ليس بخاصة فما ليس بأولى ليس بخاصة . وهذا الموضع جدلى غير متفجع به في العلوم . وذلك لأنه إما أن يكون خاصة بحسب التسليم المشهور ، وإما أن يكون بحسب التسليم الذى يوجبه الأمر في نفسه . والتسليم الذى يوجبه الأمر في نفسه ، هو أن يسلم أن كذا أولى بأن يكون خاصة فلا يقع إلا أن تكون شروط الخاصة موجودة فيه أكثر . فإن كانت شروط الخاصة موجودة فيه فكيف يقال : ولكنه ليس بخاصة ، فالآخر ليس بخاصة ؛ وكيف يقال : فهو إذن خاصة ، فإنه قد يكون قد علم أنه خاصة حين علم أنه أولى بأن يكون خاصة بهذا المعنى ، فضاغت إقامة المجمة عليه . فأما إن علم أن شروطها أكثر من شروط الآخر ، فقد علم أن الآخر نافذ شرط ، فلم يحتاج أن يبين بعد ذلك أنه ليس بخاصة للشيء حتى يجعل الأكثر شروطا خاصة . لأنه ما لم تجتمع جميع شروط الخاصة ، لم تكن ولا واحدة منهما خاصة ؛ فإن إحداها لا تكون خاصة ، وقد كان سلف موضع من المناسبة المتعادلة أنه

(١) يكون : بقول د ، ن (٢) وأما : وإنما س ، سا ، هـ (٣) من بعضها : من بعض د ؛ من بعض ن || بمواضع : بموضوع د ، سا ، م ، ن ؛ لموضوع س (٤) اثنين .
إثنان س ، هـ (٥) منه : منها م ، هـ || هو : هى سا ، هـ || موجود : موجودة س ، سا (٦) فإن : يجعل د ، ن || فيه : — م (٧) هو خاصة : هو خاصية ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ || ما هو : مما هو هـ (٨) ليس بخاصة : بخاصة ن (٩) والتسليم الذى يوجبه الأمر في نفسه : — س ، هـ || هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، ن ؛ — هـ (١٠) فلا : ولا م || شروط : شرط د (١١) فالآخر : والآخر سا ، م (١٢) قد : — د ، سا ، م || يكون قد : — س (١٣) فأما : وأما س ، م ، هـ (١٤) يبين : يبين سا || بخاصة : بخاصية د (١٥) واحدة : واحد د ؛ واحد ن || منهما : منها ن (١٦) أحدهما : أحدهما ب ، د ، ن || سلف : يختلف هـ || إذا : — م

إذا كان شيئا لشئيين على وجه واحد ، فاعتبر ذلك ههنا مع موضع آخر ، وهو أن يكون شيئا لشيء . وقد أميد جميع ذلك في العلم الأول ، لأن ذلك الأول لم يشرط فيه أن يكون المحمول موجودا ، إنما أخذ على أنه موجود ، فيكون فيما سلف إنما يطلب كونها خاصة مضمنا فيه طلب أنها موجودة ، وههنا يكون الوجود والجل متحققا ، وكونه خاصة غير متحقق ، فيطلب ذلك .

- وموضع آخر ، أن يجعل الخاصة أمرا قد يكون بالقوة ولا يميز بين القوة التي تعلقها بشيء آخر يجوز في ذلك الشيء الآخر أن لا توجد ، فيجوز لتلك القوة أن لا توجد ، فتصير القوة حينئذ لا قوة ، وبين القوة التي تعلقها بشيء موجود . مثال ذلك إن قال قائل : إن الهواء هو جسم مستنشق ، فإن أخذه مستنشقا بالفعل فقد كذب ، وإن أخذه بالقوة ثم عدم الحيوان ، استحال أن تكون هذه القوة متحققة فيه ، فإنه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوة ، وهذا للإبطال . وأما إن كانت القوة تعلقها بالموجود مثل أن تقول : إن الموجود ما في قوة طباعه أن يفعل أو ينفعل ، فإن هذه القوة إضافتها إلى موجود ، وذلك الموجود هو الموضوع ، وقد عقلت بها القوة . وأما الاستنشاق فكانت القوة فيه في المستنشق ، وهو غير الموضوع الذي للخاصة . وهذا الموضوع في الإبطال جدلي غير علمي .
- أما أنه غير علمي فلأن كل واحد منهما متعلق مع الموضوع بشيء خارج : فإن الذي يفعل يحتاج إلى أن يوجد منفعل ، وإلا استحال أن يفعل . وكذلك الذي ينفعل محتاج إلى أن يوجد فاعل ، وإلا استحال أن ينفعل . والهواء من حيث هو مستنشق معرض

(١) مع : — سا (٢) لشيء : + واحد ، س ، ن || وقد : قد س || ذلك الأول : ذلك الأول م || يشرط : يشترطه || فيه : — س (٤) مضمنا : متضمنا د ، سا ، م ، ن || وههنا : ههنا سا || الوجود : الموجود م (٧) فيجوز : فيكون نج || تلك : تلك س (٨) وبين : بين م (٨) قائل : — د || فإن : إن سا (١٠) فيه : — ب (١١) بالموجود : بالوجود ه (١٢) أن يفعل : أو يفعل س || إضافتها : أضافها س ، سا || وذلك : وكان ذلك د ، ن (١٣) هر : وهو نج ، م || بها : به د ، ن (١٤) جدلي : الجدلي سا ، م (١٥) أما : لإلا د ؛ — س || غير : — د (١٦) يفعل : ينفعل م || إلى : — د ، ن || محتاج : يحتاج د ، س ، م ، ن || (١٧) أن : — د

لافعال ١٠ ؛ وقوة ذلك الانفعال متقررة فيه ؛ وإن كان قوة الفعل في غيره ؛ فإن قوة الفعل في الموجود تقابل قوة الانفعال في غيره ؛ وقوة الانفعال في الموجود تقابل قوة فعل في غيره ؛ حتى إذا شرط عدم الآثار كانت القوة مستحيلا من أمرها أن تخرج إلى الفعل ؛ كما إذا عدم الحيوان كانت قوة الهواء أنها تستنشق مستحيلا أن تخرج إلى الفعل .
 ٥ وأما أنه جدي ؛ فلأن مصدر أن يستنشق هو الاستنشاق ؛ وهو فعل وقوته في المستنشق ؛ فإن الاستنشاق وجميع المصادر الفعلية تضاف في ظاهر المشهور إلى الفاعل ؛ وإن كان الفاعل التصريفي ليس الفاعل الحقيقي ؛ ويجعل القوة عليها حيث يصدر منه الفعل للفاعل ؛ فيقال : إن قوة الضرب في الضارب ؛ وإنما في المضروب قوة الانضراب ؛ وإن كان المصدر يضاف إلى المنفعل كما يضاف إلى الفاعل فذلك أخفى الأمرين . وأما القوة عليه فلا تضاف في الظاهر إلا إلى الفاعل . فلما كان أن يستنشق مأخوذا من الاستنشاق ؛ ١٠ وكان الظاهر أن القوة على الاستنشاق إنما هو في المستنشق ؛ وكان هذا يدعو إلى أن يسلم في المشهور أن قوة الاستنشاق في غير الهواء ؛ فيلزم أن يكون في شيء لا يكون موجودا ؛ إذا كان الحيوان معدوما ؛ فيكون المخصوص موجودا . وأما حيث ذكر الموجود وجعله موضوعا ؛ وأضاف إليه قوة فعل أو انفعال ؛ فجعله موصوفا بأنه فاعل أو منفعل ؛ فكان الظاهر المشهور هو أن القوة على الفعل والانفعال في ذلك الموضوع المخصوص بعينه . فلو جعل ١٥ للهواء من حيث هو مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب مذهب أصحاب التصريف مفعولا به ؛ بل فاعلا ؛ لست أخفى الفاعل الحقيقي بل الفاعل التصريفي الذي يقال فيه للمنفع فاعل ؛ كما يقال للمنفع بالسقوط ساقط ؛ كان حينئذ حكمه في المشهور أيضا حكم الفاعل والمنفع .

- (١) ما : — سا || متقررة : منفردة د ، ن ؛ مقدرة سا || كان : كانت م ||
 في غيره : غيره سا ؛ — كما هو في الإتيان أيضا د ، ن (٤) مستحيلا : مستحيل س (٥) فلان :
 فان د ، ن || أن : — د ، ن (٥-٦) وهو فعل .. الاستنشاق : — سا (٧) للفاعل :
 للفعل د ، س ، سا ، ن ؛ — م (٩) أخفى : إخفاء م (١٠) مأخوذا : مأخوذ ب
 (١١) وكان : فكان د ، ن || وكان : فكان ب (١٣) فيكون : ويكون د ، س ،
 سا ، م ، ن ، هـ (١٤) أواقعال : واقعال د ؛ ن || فكان : وكان د ، سا ، م ، ن ، هـ
 (١٥) ظرو : ولو د ، ن (١٧) فاعلا : فاعل ن || الفاعل : القابل ن || بل الفاعل :
 الفاعل س ، سا ، م (١٨) ساقط : ساقط د || كان : فكان ن ؛ ن || حكمه : — ن

فليكن ذلك مثلا المواتى للفسق ، فإن المواتى وإن كان فى الحقيقة منفعلا ، فإنه فى شكل التصريف فاعل ، فتكون قوة المواتاة ليست فى الفاسق الخارج ، بل فيه ، ولا يعرض حينئذ ما عرض فيما قبل .

- وموضع آخر جيد جدا ؛ وهو أنه لا ينبغي أن تكون الخاصة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب فى موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصة لشيء آخر أغلب ، مثل أنه إذا قيل : إن النار ألطف الأجسام وأخفها ؛ ثم عدت النار ؛ بقى حينئذ شيء هو ألطف الأجسام وأخفها وهو الهواء ؛ فكان يجب أن يكون ذلك الشيء حينئذ نارا ؛ وكان أيضا لو كانت النار موجودة ولم يرها راء ؛ ورأى الهواء ووجده ألطف الأجسام وأخفها كان يكون عنده نارا ؛ فإن أكد ذلك بأن يكون عند السامع علم بعدد الأجسام كلها ، وعلم بأنها لا يمكن أن تكون أكثر من ذلك العدد ؛ ولألطف من ذلك الجسم ؛ وعلم بأنها أيضا لا يعدم شيء منها ، حينئذ يقوم هذا البيان مقام الخاصة ؛ لكن لا يكون غناؤها لنفس دلالة اللفظ ، بل للقرائن التى تضاف إليها من خارج . ولا ينبغي أن يكون سبيل الحد والرسم والخاصة هذه السبيل .

تمت المقالة الرابعة

(١) للفسق : للضيق ؛ ب للعشق من || وإن : إن د ، ن (٢) الفاسق : الناطق من ؛ الناسق ه || الخارج : + قيه ن (٥) الخاصة : — د ، سا ، م ، || أغلب : أزيد نج ؛ أزيد أغلب م ؛ أزيد وأغلب ن (٦ — ٧) ثم ... وأخفها : — د ، م (٦) هو : — م || وأخفها : — م (٨) كانت : كان م ، ه || ووجده : ووجد ه د ، م ، سا ، م ، ن ، ه || وأخفها : وأخفها د || كان : كانت م ، سا ، م ، ه (٩) نارا : ناره (١١) البيان : البرهان ب (١٢) للقرائن : القرائن ب ، ه || القرائن التى : أمرأتى د ؛ لقرائن ن || وا : فلانا (١٣) هذه : هذان || السبيل : + وإذن علم ماله صواب د (١٤) تمت المقالة الرابعة : آتمر المقالة الرابعة ب ؛ آتمر المقالة الرابعة تمت م تمت المقالة الرابعة من الفن الخامس م ؛ تمت المقالة الرابعة بحمد الله وحسن توفيقه ه

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

11

12

المقالة الخامسة

-

^

^

//

المقالة الخامسة

خمسة فصول في الحدود

الفصل الأول

فصل (١) في الشروط الأول للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد

- الحدود قد ننظر من أمرها في أنها كيف تؤلف ، وكيف تكتسب . وقد ننظر
من أمرها في أنها هل هي موجودة على الشروط التي يبنى في تأليفها واكتسابها . والنظر
الأول في كيفية إيجاد الحد ؛ والثاني في كيف اعتبار حال الحد الموجود . وقد سلف في
كتاب " البرهان " حال الوجه الأول ، وأما هذا الوجه الآخر ، فإنما ننظر فيه في هذا
الكتاب على البحث الأعم ، ونستخلص في ضمنه البحث الأخص . أعني بالبحث الأعم
البحث الجدلي ، وبالبحث الأخص البحث العلمي . وقد علمت كيفية كون البحث ١٠
الجدلي أعم من وجه .

فأول ما يجب أن يراعى من أمر الحد أن ننظر هل هو أولاً صادق على المحدود ،
فإنه إن لم يكن صادقا ، فقد كفى سائر البحث ، وعلم أنه ليس بجذ . والثاني أن ننظر

(١ - ٤) المقالة الخامسة في الحدود وفيها خمسة فصول فصل اب ؛ المقالة الخامسة في الحدود د ،
سا ، ن ؛ المقالة الخامسة في الحدود وهي خمسة فصول : الفصل الأول س ؛ المقالة الخامسة من الفن الخامس من
الجملة الأول من المعلق في الحدود خمسة فصول : الفصل الأول م ؛ المقالة الخامسة في الحدود وهي خمسة فصول
الأول في الشروط للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد ... الفصل الثاني في مواضع إثبات الحد وإضاله .
الفصل الثالث ... الفصل الرابع ... الفصل الخامس فصل ١ هـ (٥ - ٦) كيف ... أنها :
— سا (٦) الشروط التي : الشرط الذي س ، سا ، هـ (٧) كيفية : سا (٨) الآخر : الأخير د ،
س ، ن ، هـ (٩) ونستخلص : واستخلص سا || البحث : + في ن (١٠) البحث : — سا || وبالبحث :
والبحث د ، ن (١٢) من : في د ، س ، سا ، م ، ن || هو : هو هو م || صادق : مادافس

هل دل فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب ؛ فإنه وإن لم يكن الجنس مقولا ، وكان لم يذكّر جنس ألبتة ، أو ذكر جنس ليس جنس الشيء ، أو ذكر جنس بميد وترك الجنس القريب ، فلم يعمل شيء . ولقد علمت جميع ذلك موضعه ، وعلمت أن الجنس يدل على أصل الماهية المشتركة ، وأن الفصل لا يدل على ماهية النوع ، وإن دخل في جملة ما يدل حتى تتم به الماهية الخاصة ثم إن كان الجنس مذكورا ، ولم يكن القول مساويا لمعوم الشيء حتى يطابق القول الذات في انعكاس الحمل ، ومساويا للمعنى الاسم حتى يطابق القول الذات في حقيقة الماهية ، فلم يدل بعد على الحد . ثم إن كان هناك جنس ، وكان أضيف إليه ما صار به منعكسا على الشيء المحدود ، فليس يجب أن يكون الحد حدا . وربما كان المضاف إلى الجنس خاصة ؛ وربما كان فصلا واحدا ، وقد أهمل فصل آخر على النحو الذي شرح لك في غير موضع ، فيكون القول حينئذ غير دال على الماهية ، وإن كان مساويا .

أما إن لم يكن أخذ الفصل ، بل أخذت الخاصة مكان الفصل ، فلم يدل على الماهية الخاصة بوجه . وإن لم تؤخذ خاصة ولكن أخذ فصل ، وأهمل فصل مساو للفصل المأخوذ ، فإن القول يجوز أن يكون مساويا بحسب المعنى .

وقد بان لك الفرق بينهما ، وعلمت أن الدال على الماهية في الحقيقة إنما هو المساوى بحسب المعنى ، ولا محالة أنه يكون مساويا بحسب العموم . لكن هذا التحقيق لا يراعى في الحدود الجدلية ، ويقتنع فيها بما يكون إلحاق الفصل فيه جاعلا القول منعكسا على المحدود ، بل قد يقتنع الجدلي بما هو دون هذا ، فإنه إن لم يكن الجنس جنسا ولا الفصل جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا ، بل كان الجنس جنسا بحسب المشهور ، والفصل فصلا بحسب المشهور ، أثبت الجدلي أن الحد حد . وبعد ذلك كله ، فرب أن تكون الصنعة الحاصلة من إيراد الجنس والفصول صنعة جيدة ، فإنها إن لم تكن جيدة كان للبطل أن يعارض .

(١) وهو : وهى د ، ن || وإن : أن م (٢) وكان : فكان سا ، هـ (٣) ولقد : وقد د ، ن (٥) الخاصة : الخاصة بـ (٦-٧) في انعكاس ... الذات : — ب (٧) الماهية : — م || بعد : — د ، ن (٨) به : — هـ (٩) أهمل : أجل هـ (١٣) وإن : فان س (١٦) التحقيق : — ما هـ (١٧) ويقنع : ويقنع م ، ن | فيها : — ن || فيه : منه د || جاعلا : جاعله سا ، م (١٨) يقنع الجدلي : يقنع سا (٢٠) أثبت : أثبت هـ || الصنعة : الطبيعة ن (٢١) صنعة : صيغة هـ || فإن : فإن د ، وإن سا ، ن

والوجه التي بها يكون الحد غير جيد الصنعة هي مثل أن يكون الحد لم يحسن تأليفه أو خلط به ، أو أخلق في اللفظ ، أو حرف الجنس والفصل عن الجملة التي ينبئ . وإذا وقع شيء من ذلك فليس الحد على ما ينبغي .

فأما أن القول محمول أو ليس بمحمول ، فقد تبين على معرفته المواضع المذكورة في باب المرض . وأما أن الجنس هل أورد أو لم يورد ، فذلك مما تبين على معرفته المواضع المذكورة في باب الجنس . وأما أن القول هل هو مساو أو ليس بمساو ، فقد تبين على تحققه ما أورد من المواضع في باب الخلاصة . وأما أنه هل الصنعة جيدة أو ليست بجيدة فستبين عليه المواضع التي نذكرها في هذه المقالة ، فلم تسلف لها مواضع .

فمن المواضع التي من هذا الباب مواضع تتعلق باللفظ ، ومنها مواضع تتعلق بتجاوز صانع الحد مبلغ الكفاية إلى الفصل ، ومنها مواضع تتعلق بإغفال الواجب . إما تركه أصلا ، وإما المدول عنه .

ومن مواضع البحث الأول أن يكون اللفظ مشتركا غير مفهوم الغرض المحصل ، كقول القائل ، إن الكون مصير إلى الجوهر ، أو لصحة اعتدال في الكيفيات ، و ” المصير ” لفظ منغلَق لا اشتراكه ، وأول ما يفهم منه الحركة المكانية ، ” والاعتدال ” لفظ منغلَق لا اشتراكه ، وأول ما يفهم تساوى المقادير والأوزان . وليس ولا واحد من المعنيين ١٥ يصح استعماله في الحدين . ومن ذلك أن يقع هذا الإغلاق في جانب المحدود نفسه ، إذا كان اسما مشتركا . وربما راج ذلك بأن يكون الحد أيضا مشترك الدلالة ، فطابق دلالاته دلالة المحدود ، كقول القائل في حد النور — وهو لا يفصل النور المحسوس

(١) جيد : حدن (٢) خلط : و خلطس || والفصل : أو الفصل ه || عن : عل ن
(٤) محمول : — ن (٥) أولم : ولمس (٦) أن : — || بمساو : — س
|| يعين : — ن (٧) تحققه : تحقيره س ، ن ه || أنه : د ه || الصنعة : الصناعة
د ، ن ه الصنعة ه || ليست : ليس س (٨) فستبين : فستبين د ، م ، ن || المواضع :
بالمواضع د ، ن || في : بعدس (٩) مواضع : ما هو د ، ن || تتعلق : متعلق ن || مواضع :
— كاد ، د ، س ، ن (١٢) مواضع : امواضع ه (١٣) إن : + يكون د || مصير :
بمصير سا (١٤) منغلَق : منغلَق د ، س ، ن ه ه متعلق سا ه مشترك م | مه — ب (١٤) منغلَق :
ينغلَق د ، ن ه متعلق س ه ه متعلق سا (١٧) راج : يروج د ، ن (١٨) يفصل : + أن م

من النور المقول الذى هو البيان — أنه الكاشف باتصاله للدرك ، فيقع هذا على النور المحسوس وعلى النور المقول . لأن ”الكاشف“ أيضا لفظ مشترك يطابق معناه المعنيين اللذين للفظ المحدود ، ولأننا إنما نحاول في كل حد محدودا معينا . ومثل هذا الحد لا يتبين في ذهن معناه ، لا حدا ولا محدودا ، فيكون هذا القول ليس بتحديد .

٥ وأحسن من ذلك ما يبنى على الاستعارة ، فيقال مثلا إن الهوى أم حاضنة ، وإن العفة اشتراك اتفاق ، وذلك لأن الاشتراك الاتفاقى قد يوجد فى النعم ، وليست العفة موجودة فيها . ولو كان الاتفاقى جنسا لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع فى الفضيلة على أنها جنسها وفى الاتفاق ، فيكون للواحد جلسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر ، ولا يستندان إلى عام ، وهذا مما علمت استحالته . وكذلك حال التحديدات التى تستعمل فيها ألفاظ مختلفة لم تعد ، كمن يترك مثلا لفظة العين فى حد شيء تؤخذ العين فى حده ، فيجئ بدل اللفظ الدال عليها فى التعارف بلفظ المظلة بالحاجب . وكذلك الذى يأتى بدل الزئبلا بمقبة اللسع ، وبديل المخ بغاذى العظام ، عادلا فى أجزاء الحد أو فى تسمية المحدود عن الأسماء المشهورة إلى هذه الأسماء .

١٥ ومن هذه الأسماء ما يقال بالاتفاق ، ومن صار الاسم فيه اسما لما يتفق فيه بالحقيقة ومنها ما يقال بالاستعارة وقد اشتهرت ، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تنتشر ، ومنها ما يقال باشتقاق عن معان غير معادة الاشتقاق عنها ، مثل ما حكينا . ومنها ما هو أبعد من ذلك فلا هو مشترك ، ولا هو مستعار معروف ، ولا هو أيضا دال على تامة معنى مناسب

(١) باتصاله : باتصال (٢) لأن : لأنه س || معناه : بمعناه ب معناه م (٤) لاحدا ولا محدودا : يشرح محدودا ب ؛ لاحدا ومحدودا ب ؛ س ؛ لاحدا ومحدودا س (٥) يبنى : يبنى ن || أم : أمر ه || حاضنة : خاطئة د ن (٧) موجودة فيها : كذلك د ن || فيها : فيها س || ولو : فلو ه || جنسا : جنسا س ، ن ؛ أيضا ه (٨) وفى : أرفى د ن (٩) علمت : علم س || حال : حدس (١٠) لفظة : لفظ د (١١) فيجئ : فتجريد س || المظلة : المظلة ب ؛ د ؛ مع ه || بالحاجب : بالحاجة ن || الذى التى س ؛ ح (١٢) [الزئبلا : اللعاب لسان العرب] بمقبة : بمقبة م ؛ — د || بغاذى : بغاذية م || فى أجزاء ... المحدود : — د ن || تسمية : تسميته ه (١٣) الأسماء : — س ، م ؛ — بوفى تسمية المحدود ، د ؛ فى آخر الجزء كان بوفى تسمية المحدود ن (١٥) ما يقال : — بالحقيقة ومنها وما يقال د ن ، لم تنتشر — س ، س (١٦) باشتقاق : — د (١٧) فلا : ولاد م ، ن ، ه

للشيء وإن كان غير معتاد له بل يكون مستعاراً بالقياس إلى معنى عام جداً مثل إثباتهم بدل الشريعة بالمكيال أو المقدار أو المثال ، فإن هذا وما أشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه ، وأما الاستعارة فقد تدل ، فهذه وأمثالها مواضع تتعلق بوضوح اللفظ وإغلاقه .

- وموضع قد ورد له بهذه المواضع ، وهو أن ننظر هل حد الضد يلوح من حد الضد ؟
- فإنه إذا أعطى شيء ذو حد حداً ، ثم لم يلح منه حد الضد الآخر ، فليس ذلك بحد ؛ إذ حد الضد ضد لحد الضد . وقد يجوز أن يجعل هذا الموضع في الجدل موضعاً لا اكتساب حد الضد وإثباته ؛ فإنه ربما كان أحدهما قد سبق إلى الشهرة ، وإن لم يسبق إليها سبق إلى التسليم ، فينتقل منه إلى الثاني . وأما في التحقيق ، فقد ظهر لك —
- حيث تكلمنا في ” البرهان ” — أن حد الضد لا يكتسب من حد ضده . على
- أنه وإن كان كذلك فيجب أن يلوح منه حد الضد ، فهو للإبطال نافع ، وإن لم يكن للكسب نافعا في العلوم . فهذه كأنها مواضع لفظية .

- وأما الموضع التي بعد ذلك ، فننظر تعلقها بالبحث الثاني . فمنها أن يكون قد أخذ بدل الجنس شيء من المحمولات العامة ، أو شيء من الوازم التي تلزم كل شيء كالوجود والشيء أو غير ذلك ؛ أو جنس بعيد أورد لادلى أنه جزء حد جنس قريب لا اسم له وأخذ
- بدله حده ؛ بل إنما أورد مع إيراد الجنس القريب ، فكان فصلاً مستغنى عنه ؛ واشتمل الحد على تكرار ؛ ولو أنه أسقط لبقى الباقي قولاً خاصاً دالاً على المساهية .

ويجب أن تعلم أن هذا الموضع إنما يكون حقيقياً إذا كان العام المذكور مستغنى عنه ، فإن كثيراً من الأشياء لا يستغنى أن يؤخذ في حدودها الشيء والموجود ، كالمقولات

(١) له : — د ، ن || مثل : على س || إثباتهم : إثباتهم ن (٢) بالمكيال : المكيال د ، س ، ن || أو المقدار : والمقدار د ، س ، ن || فإن هذا : فهذا د ، هـ (٣) مواضع : لها مواضع د ، هـ (٦) به : معه س (٧) لحد الضد : الحد د ، س ، م ، ن || في الجدل : — م (٨) سبق : سبق ن (٩) لك : ذلك من م (١٢) كأنها : كلها س (١٤) شيء : شيء د (١٥) لا : — ن (١٥—١٦) لا اسم له ... القريب : — س (١٦) فكان : وكان د ، س ، ن (١٧) ولو : ولو س || أسقط : سقط د ، ن ، سقوط م (١٨) مستغنى : ومستغنى م

وما هو أهم منها . والمثال المورد في التعليم الأول تحديد من حدد النفس بأنه عدد محرك لذاته ، ثم المحرك لذاته عندهم يطابق ماهية النفس ، لأن النفس تبدل به على المحرك لذاته . فإن كان عددا فليس ذلك داخلا في مفهوم كونه نفسا ، فيكون ذكر العدد فصلا ، أى إن كان المحرك كالجنس القريب ولذاته كالفصل ، ولم يكن مجموعهما فصلا ، ولا مناقشة في الأمثلة ؛ أولم يكن المحرك لذاته خاصا له . وكقول من حدد البلغم بأنه أول رطوبة غير منهزمة ، فإنه ليس في البدن رطوبات غير منهزمة غير البلغم حتى يكون منها أول وثنان ؛ فلما أن يكون الأول فصلا ، وإما أن يكون غير المنهزم فصلا .

وموضع آخر من أن لا تكون الزيادة الفصلية فصلا بحسب العموم ، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص ؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص ، وإن اتفق أن يكون مع ذلك واقعا في أنواع كثيرة من غير أن يعم شيئا منها ، مثل البياض إذا أخذ في حد الإنسان أو النور فيجعله أخص ؛ مع أن البياض من وجه أهم . وقد جعل مثاله في التعليم الأول أن يحد شيء بأنه سى ، وذو رجلين ، وذو أربع ؛ وهذا ليس الفساد فيه من هذه الجهة ، بل عسى أن يكون من جهة التناقض بالقوة ، فإن ذا رجلين وذا أربع لا يجتمعان معا في نوع واحد ، فيشبه أن يكون أريد فيه أن يحدد المستقل من الحيوان عن الأرض ، فقيل : إنه مشاء ذو رجلين ، وذو أربع ، على أن يعم أصناف الماشى وعلى أن القسمين كشيء عام لذوات الأرجل كلها المستقلة عن الأرض ، فيكون المحدد قد خصص الحيوان المستقل بنى الرجلين ، وذى الأربع ، وهو أعم من ذلك ؛ فإن منه أيضا ما هو ذو ست أرجل ، وذو ثمان أرجل ، وذو أربع كثيرة العدد ، وهو يقصد أن يشتمل تحديده

(١) بأنه : بأنها م ، هـ || محرك : متحرك نج (٢) به : بها م (٤) مجموعهما : لمجموعهما م (٥) له : — هـ || وكقول : ولقول سا (٥) بأنه : أنه د ؛ لأنه ن (٦) فانه سا ، م ؛ لأنه ن || منها : فيها س ، سا ، هـ (٧) فلما : وإما ب ، د ، سا ، م ، ن || المنهزم : المنهزمة سا ، م (٨) الفصلية : الفضيلة م || يكون لحوقه : — س ، هـ (٩) بسبب : بحسب س ، هـ || أن : أنه ب ، ن ، هـ || يكون لحوقه : — سا ، م (٩ — ١٠) يكون مع ذلك واقعا : وقع د ، سا ، م ، ن (١٠) من غير : فلا ن || البياض : الناس د (١١) الإنسان : إنسان د ، سا ، ن || النور : نور د ، ن || البياض : + أنه د ، ن || مثاله : أمثاله ب (١٣) أن يكون : — د ، ن || فإن : وإن م || وذا : وذو هـ || لا : — س (١٤) أريد : أزيد د ، م ، هـ || المستقل : المستقل د ؛ المستعمل س (١٤) فقيل : فيقال ن (١٥) إنه : له م ، هـ || أن : أنه ن || يعم : يعلم س || وعلى : على ب || كشيء : لشيء س ، سا (١٦) المحدد : المحدود سا ، ن هـ

على كل ماش ، فيكون حينئذ هذا الحد فاسداً من جهة أن الفصول أخص من المحدود ، ومخصصة للحدود . ويجوز أن يكون وقع في النسخة تحريف ، أو أريد أن يحذف المستقل من الحيوان ، فقيل : سى ، ماش ، ذورجلين أو ذواربع ، فخط وتجب ذواربع ، حينئذ يكون التحريف في النسخة .

- ووضع آخر أن يكون قد أخذ شيئاً واحداً مكرراً بالفعل أو بالقوة مرتين . فمن ذلك ٥
أن يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وجزء الحد ، كمن يقول : إن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، فإن التوقان هو الشهوة نفسها . ومن ذلك أن يكون جزء الحد قد أخذ في الحد مرتين : إما بالقوة ، فكما قيل في المثال المذكور من أن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، واللذيذ متضمن في حد التوقان ، فيكون كأنه قال : إن الشهوة انبثعت إرادة لذية إلى لذية . وإما بالفعل ، وإثما يقع ذلك حيث يستعمل اسمان مترادفان ، كقولهم : إن الحركة زوال ١٠ وانتقال من مكان إلى مكان ، والزوال والانتقال اسمان مترادفان .

- وليس لطاعن أنت يطعن فيقول : إنك إذا قلت مثلاً إن الإنسان حيوان مشاء ذوقائمتين ، فقد قلت : الإنسان حيوان إنسان ، إذ المشاء ذو القائمتين إنسان . وإثما لم يكن له أن يقول ذلك ، لأن المشاء ذا القائمتين يدل على الإنسان بحسب اللزوم لا بحسب الترادف ، ولا بحسب التضمين . وقد عرفت ذلك في مواضع أخرى . وكلامنا هذا إنما هو ١٥ من حيث تكون الدلالة الموجبة للتكرير بحسب الترادف ، أو بحسب التضمين . وأما إذا قلنا حيوان ، فما قلنا فيه مشاء لا بالترادف ولا بالتضمين ، وكذلك إذا قلنا مشاء ، لم نقل فيه "ذوقائمتين" لا بالترادف ولا بالتضمين . إنما يكون التكرير مثل قول من يقول : إن الفهم هو محدد الموجودات وعالم بها ، وليس مفهوم المحدود ههنا إلا مفهوم العالم بها ،

(٢) المستقل : المستقل د (٣) وكتب : فكتب سا (٥) أو بالقوة : وبالقوة د ، م ؛
والقوة ن (٦) التكرير : التكرير || وجزء : جزء هـ (٨) قول : — ن (٩) متضمن :
مضمن ن ، س ، هـ (١٠) وإثما : قائم ، م ، ن ، هـ || يقع : وقع د ، ن || ذلك :
هذان (١٢) لطاعن : لطاعن ن (١٣) قلت : — أن س ، هـ || حيوان إنسان : أشياء س
(١٤) بقول : يقال هـ || عل : — أن ن (١٥) هذا : — د ، س ، هـ ههنا م
(١٦) من : — سا ، م ، ن (١٧) وكذلك : فكذلك ب || إذا : إذا هـ (١٨) لا : — ب ، د
|| بقول : قال ن (١٩) محدد : محدد ؛ محدد سا || بها : — ب ، س ، سا ، م ، هـ

وهذا بالتعريف . ومثل قول القائل : إن البرد عدم الحرارة بالطبع ، فإن العدم هو في كل موضع بالطبع ، لأن العدم أن يبقى الطبع ولا شيء آخر . إنما الملكات هي التي تستفاد من خارج ، فقول به بالطبع مكرر ، لأنه مضمون في العدم بالقوة .

وموضع مجانس لهذه المواضع ، وهو أن تكون الزيادة المخصصة هي نوع ، فيكون قد اجتمع فيه التخصيص والتكرير ، إذ الجنس مضمن في طبيعة النوع . وهذا كقول القائل : إن الدمة انتقاص الأشياء الموافقة الواجبة ، فإن الواجبة تخصص المحدود ، ومع ذلك فإنها نوع من الموافقة ، فتكون الموافقة مضمنة فيه ، فتكون مقولة بالقوة مرتين . وهذا كقول من يقول : إن الحيوان جسم ذو نفس لإنسان ، فيكون خصصه بالزيادة ، ويكون قال شيئا مرتين ، لأن الإنسان متضمن لمعنى الحيوان .

(٢) إنما : أن س (٣) مضمون : متضمن ن (٥) اجتمع : أجمع ب
(٨) الحيوان جسم : الجسم حيوان س

الفصل الثاني

فصل (ب) في مواضع إثبات الحد وإبطال الخاصة

وأما النظر ليس في أنه هل أجاد الحد ، بل في أنه هل حد ، فأول الموضوع في ذلك أن ننظر هل حدد بأمر هو أقدم في المعرفة والطباع من المحدود ، فإنه كذلك يلغى أن يكون ، لأن الأمور المأخوذة في الحد يجب أن تكون مقومات لماهية المحدود • فيجب أن يكون أقدم منه بالطباع . وأيضا يجب أن تكون معرفة لماهية ، فيكون أعرف عندنا ، ولما كان في طباع المحدود النوعي ما يؤمُّه ، ومنه يتوصل إلى معرفته ، كما قد علمته .

وظاهر من أصول عرقتها أن جمع ذلك في قول هو حد الشيء ؛ فإذا كان ذلك حدا ، ثم كان المأخوذ عما ليس أقدم من المحدود وأعرف منه حدا ، كان للشيء الذي له ذات ١٠ واحدة حدان ، وهذا هو المحال . والأعرف إما عندنا ، وإما على الإطلاق ، وهو الذي يجب في نفسه أن يكون أعرف . ونحن إذا عرفنا الشيء ، فربما عرفناه بما هو أعرف في نفسه ، بأن نقول مثلا : إن الخط هو الذي مبدؤه غير منقسم أو الذي مبدؤه نقطة . على أنا نأخذ ههنا على ما هو المشهور من أن النقطة أقدم بالذات من الخط ، وكذلك الخط من السطح ، والسطح من الجسم . وربما عرفناه بما هو أعرف عندنا ؛ وليس أعرف على ١٥ الإطلاق ؛ كما قد نعرف الخط بأنه الذي طرفه نقطة . وإذا ساكننا هذا المسلك ، لم تكن

(٢) وإطال : وإطاله د ، سا ، ن ، هـ (٥) لأن : الآن د (٦) فيجب أن يكون : فيكون د ، ن (٩) جمع : جميع د ، سا ، ن || فاذا : فان نج (١٠) ذات : ذوات س || حدان : وحدان م (١١) وهذا هو : وهو د ، س ، ن ، هـ || المحال : محال ن (١٢) أعرف : — سا || ونحن إذا : فيهما د ، ن || وربما عرفناه : — د ، ن (١٤) نأخذ ههنا : نأخذ ههنا ب ، ن || ههنا : — هـ || ما هو : تأمل ن (١٥) وربما : ربما هـ || وربما عرفناه : ومرة يعرف الشيء د ، ن || عندنا وليس أعرف : — س (١٦) قد : — ن

محددین بالحقیقة ، بل راجحین ، أو مستملین وجها آخر من شرح الاسم ، إن كان ههنا شيء غير الحد الحقيقي وغير الرسم .

وإنما يكون الحد حقيقيا إذا كان مما هو أعرف عندنا وأعرف على الإطلاق . ويشبه أن يكون المتأني بذهنه للتحديد أهل رتبة ، وأوفر دربة من المتأني بذهنه للرسم ؛ ويكون المستمدون لفهم الرسوم دون الحدود هم الذين دربتهم أقل ، ومعرفتهم أندر .

ولو كان كل ما هو أعرف عندنا يبدأ للتحديد ؛ أمكن أن يكون للشيء الواحد حدود كثيرة بحسب الأعرف عند كل حاد ؛ فكان واحد يحد الإنسان بأنه : حيوان مستمد للفلاحة .

وربما كان الشيء أعرف في سن الشباب ؛ ثم يصير غيره أعرف في سن الحنكة .

وموضع مناسب لهذا ، وهو أن يكون الشيء المتحصل الذات ؛ المستقر الماهية ١٠ قد عرف بشيء غير متحصل الذات ولا محدودها ، ولا مستقر الماهية ؛ مثل من يعرف الصحة بأنها مقابلة المرض ؛ والصحة متعددة ، والمرض شيء في التغير وعدمي الذات . وكذلك من حد البصر بأنه : عدم العمى ؛ والعمى عدم ، وليس له ذات متحصلة .

ومواضع أخذ ما ليس بأعرف ثلاثة : أحدهما أن يكون المأخوذ مساويا للحدود ١٥ أو المرسوم في الجهالة ؛ كالضدين من المقابلات ، فإنه ليس أحدها أعرف من الآخر ، وليس تعريف أحدهما بالآخر أولى من تعريف الآخر به ، مثل أنه ليس تعريف البياض وانخير بأن ذلك ليس بسواد وهذا ليس بشر ، أعنى الشر المقابل كالزيلة ، لا العدمي

(١) أو مستملين ؛ ومستملين ب ، س ، م (٢) ما : ما ب ، د (٤) المتلق : المتلق سا ، م || المتلق : المتلق سا || للرسم : الرسم ب ، سا ؛ للرسم هـ (٥) لفهم : لفهم د ، ن || أندر : أبرز م ، ن (٧) فكان : وكان سا (١٠) يكون : — د (١١) ولا محدودها : — سا || محدودها : محدود د ، ن || من : أن س (١٢) مقابلة : مقابلة هـ (١٢) شيء : الشيء د (١٤) أخذ : — د ، ن || للحدود : للحد هـ (١٥) أو المرسوم : والمرسوم د ، سا ، م ، ن || الجهالة : المعرفة ن (١٦) وليس : فليس سا ، م ، هـ || أولى : أولى ن || ليس : — هـ (١٧) العدمي : العدم ن

الذى يؤخذ في تحديده مقابله الذى هو الملكة ، بأولى من أن يقال ، بل السواد هو الذى ليس بياض ، والشر هو الذى ليس بخير .

وأما الملكة والعدم ، والموجبة والسالبة ، فتحديد الوجودى منهما مما يتم بنفسه ، لأنه معقول بنفسه ، وبفعله وانفعاله وخواصه . وأما العدمى والثافى السالب ، فإنما يتم تعريفهما بالوجودى ، فلا يمكن أن تصور العمى إن لم نتصور أنه للبصر ، فيقال إن العمى عدم البصر ، لا كالبصر الذى تعرف حاله وطباعه ، وإن لم تلتفت إلى أنه عدم أئبة في شخص .

وأما المتضايان فلا بد أن يدخل أحدهما في حد الآخر ، إذ كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى الآخر ؛ ولكن ينبغي أن يؤخذ بعضها في حدود بعض على الوجه الأوفق ؛ وهذه لفظة التعاليم الأولى . ومعنى جملة ذلك القول أنه : لما كان كل واحد من المتضايين ومقول ١٠ الماهية بالقياس إلى الآخر ، فلا بد من أن يؤخذ كل في حد الآخر ؛ لكنه وإن كان ذلك كذلك ، فإن الآخذ لأحدهما في حد الآخر أخذا جزافا بلا تدبير ، يمكن أن يقال له إنه قد عرف الشيء بما ليس أعرف منه ، بل هو مثله ؛ فيجب أن تدبر في ذلك تدبرا يوافق وترك هذا التدبير إلى أفهامنا .

فقول : إن المتضايين يكون لهما ذاتان فيهما الإضافتان ، فإذا كان التعريف ١٥ ساذجا ، فقيل : ما الجار ؟ فقيل : الذى له جار ، لم ينتفع بذلك ، وخصوصا إذا كانا كلاهما مجهولين . ولكن إذا أخذ أحدهما من حيث هو ذات ، ومن حيث له مع

(١) تحديده : تحديد د || بل : بأن يخ ؛ — ن (٣) منها : منها ب ، د ، ن || عا : ما س (٤) معقول : معقول د ؛ يقول ه || فإنما : إيمان (٥) تعريفهما : تعريفهما ه || فيقال إن : فيكون د ، ن (٦) عدم البصر : عدما للبصر د ، ن (٨) المتضايان : المتضايقات بخ ، ه (١٠) ومعنى : ومع ن || جملة ذلك القول : كلامه د ، ن || كل : — ه || واحد : — ن || مقول : مقولة د (١١) كل : + واحد م (١٢) لأحدهما : أحدهما ن ؛ أحدهم || الآخر : آخر ب || أخذا : أخذ د ؛ حدا سا || يزال له إنه : يكون د ، ن (١٣) قد : — م (١٤) أفهامنا : أوهامنا م || لهما : لها د (١٥) فإذا : فان س (١٦) ساذجا : شارحا س || فقيل : فيقال ن || فقيل : ما الجار سا ؛ الجار م (١٧) ولكن : لكن س ، ه

الذات حال إن كان هو بها معدا للإضافة ، فحينئذ يمكن أن يعرف به الآخر ، فيقال مثلا : إن هذا المسمى جارا ، فيؤخذ من حيث هو مسمى جارا ؛ ثم يقال : هو إنسان ، فيؤخذ من حيث هو إنسان ؛ ثم يقال : ساكن دار ، فيؤخذ أيضا مع الإنسان هذه الحال . ثم يقال : تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حد دار إنسان آخر ، هو الذى يسمى جار له ، فتبين به العلاقة ، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مسمى به ، ودل على الحال التى له ، ودل على آخر ، وانعقدت فى النفس صورة الإضافة والمتضايفين ، وعلمنا معا ؛ فلم يؤخذ أحدهما فى حد الآخر على أنه جزء حده ، فإنك تجدد جميع أجزاء هذا الحد مستمرا من غير أخذ المحدود من حيث هو مضاييف فيهما ، بل إن كان ولا بد فن حيث هو مسمى أو من حيث هو ذات بحال أخرى ، ولو أنه أخذ فى حده وجعل جزء حده لاملى هذه الجهة لكان أعرف منه ، ومعروفا قبله ، وليس معروفا معه فهذا موضع من هذه المواضع .

وموضع آخر هو أن يكون الشيء قد أخذته فى حد نفسه على سبيل التضمين من حيث لا تشعر به فيكون قد عرف الشيء بما ليس أعرف ، كقولهم فى حد الشمس : إن الشمس كوكب يطلع نهارا ؛ ثم النهار حده أنه زمان حركة الشمس فوق الأرض فيكون كأنه قال : إن الشمس كوكب يطلع زمان كون الشمس فوق الأرض .

وموضع آخر أن تؤخذ الأمور المتساوية فى الترتيب تحت جنس واحد بعضها فى حد بعض . وهذا الموضع يدخل فى تعريف الشيء بما ليس أعرف منه . ومثال هذا الموضع قول من قال : إن الفرد هو الذى يزيد على الزوج بواحد ، فقوله هذا فى تعريف الفرد ليس بأولى من أن يقال فى تحديد الزوج : إن الزوج هو الذى يزيد على الفرد بواحد .

(١) معدا : معدس ، سا ، م ، هـ || يعرف : — س || فيقال : فقد قال م (٢) فيؤخذ : ويؤخذ م (٤) تلك : ملك سا || أحد : حدس || هو : — سا (٥) فتبين : تبين س ؛ فتبين هـ || الحال : الحدب (٦) التى : الذى ب ، س ، سا ، م ، هـ || آخر : الآخر هـ || وانعقدت : فانهقدت د ، سا ، ن (٧) تجدد : — س ؛ تحذف سا ، م || مستمرا : مستمرس (٨) مضاييف : مضاف د ، ن || فيهما : فيها س (٩) ولوأنه : لوأنه د ، ن || وجعل : أوجعل د ، ن || على — س (١٠) قبله : قبل د || وليس : ليس س ، سا ، هـ || فهذا موضع : وهذا ن (١١) أخذته : أخذ من حيث لا يشعر به د ، ن || التضمين : التضمن د ، س ، ن ، هـ (١٢ — ١١) من حيث لا تشعر به : — د ، ن || به : — سا (١٦) بما : ما م || ليس : — || ومثال : مثال س (١٧) فقوله هذا فى تعريف الفرد ليس : فليس د ؛ فليس ذلك ن (١٨) فى تحديد الزوج إن : — د ، ن

وموضع آخر يؤخذ فيه المحدود نفسه في حد نفسه ، بسبب ما هو أخص منه ؛
وتحتته بأن يكون قد أخذ نوعه أو جزء نوعه في حده ، كقوله : إن العدد الزوج هو المقسم
بنصفين ، والنصفان من جملة الاثنين ، والاثنان نوع في ظاهر الأمر من الزوج .
وكذلك لو قيل : إن الزوج هو المقسم بمتساويين ، فإن الثنية ، والاثنين ، تحت الزوج ؛
وهذا على ظاهر المشهور . وأما في الحقيقة ، فليست الزوجية فصلا للعدد ، ولا جلسا
لأنواعه . وقد علم هذا من مواضع أخرى ، وعلم أن الزوجية من اللوازم الغير المقومة
لأنواع العدد . لكن الاشتغال بتحقيق الأمثلة مع الوقوف على الغرض فضل .

ومثال آخر لهذا الموضع ، أن الخير فضيلة ؛ فيكون قد جمع هذا أن جعل الخير مذكورا
في الفضيلة بالتضمن ، وجعل الخير تحت الفضيلة .

ومن مواضع إغفال الواجب والعدول عنه ، أن يكون الجنس قد أغفل وذكر الفصل ،
ف قيل مثلا في حد الجسم . : إنه ذو ثلاثة أبعاد ، وأغفل الشيء الذي هو ذو الأبعاد
الثلاثة . وقد علمت ما في ذلك ، وعلمت أيضا أن الماهية المشتركة يدل عليها الجنس .

ومن مواضعه أن يكون قد ترك بعض الفصول ، ف قيل مثلا : إن الكاتب
هو الذى يحسن أن يخط ، فإنه أيضا الذى يحسن أن يقرأ . وإذا تركت القراءة في التحديد
فقد ترك فصل غير مضمن فيما سلف ، وهو محتاج إليه ؛ وإن كان القول الأول ربما ساوى
في العموم .

وموضع يقابل هذا ، وهو أن يزيد شيئا ، وإن كان مساويا ، على أنه فصل ، وإنما
يكون بالعرض ؛ كقول القائل للطبيب إنه الذى يحدث الصحة والمرض ، وإحدايه
للرّض بالعرض .

(٢) في حده : — (٣) والنصفان : النصف ن ؛ أو النصفان ه (٤) وكذلك :
فكذلك س ، ه || قيل أن : قال د ، ن (٥) وهذا على : هذا وعلى د ، ن || على : على سا
|| المشهور : الأمر سا (١٤) الذى : — سا || التحديد : الحدم (١٥) فصل :
فصلا د ، ن || مضمن : مضمن ن || محتاج : محتاج س (١٧) مساويا : + له ه (١٨) كقول
القائل : كقوله د ، ن

وموضع آخر أن يكون قد ذكر المجلس ، ولكن البعيد ، أو أخفى القريب ، فيكون أخفى الماهية ، كما علمت فيما سلف : من أن وضع البعيد وحده إغفال وإهمال للماهية المشتركة . وإذا وضع المجلس القريب ، فقد تضمن كل الأمور الذاتية التي من فوق ، فيجب إما أن يرتب القريب ، أو إن رتب البعيد أورد بجميع الفصول التي من فوق ، إلى أن ينهي إلى فصل جنسه للقريب .

ويتلوهما موضع من جهة الفصول ، بأن يكون قد أغفلت أصلا ، أو يكون قد ذكر ما ليس بفصل مكان الفصل . ومما يدخل في ذلك موضع من اعتبار المقامسة ، فإنه يجب لكل فصل أن يكون له في المجلس قسم ، إما يحصل كما المفرق للبصر تحت اللون ، أو غير محصل ، كما الناطق وغير الناطق تحت الحيوان ، فإن الغير الناطق فصل قسم للناطق تحت الحيوان ، فإذا كان لا يوجد لما أورد فصل قسم ، فليس ذلك بفصل . وما كان هكذا لم يحدث طبيعة أخص من المجلس ، فلم يحدث نوعا . وكل فصل إذا قرن بالمجلس أحدث لا محالة نوعا .

وموضع آخر في اعتبار الفصول ، وهو أن يكون المورد على أنه فصل ليس يدل إلا على السلب المجرد ، مثل قولهم : إن الخط طول بلا عرض ، وذلك لأن هذا يوجب أن يكون المجلس مشاركا لنوعه ، فإن المجلس كالطول إذا نظر إلى طبيعته ، لم يكن له عرض ، فإنه إذا نظر إلى طبيعة الطول ، وكان له في حد طبيعته العرض ، كان حفيظ العرض داخلا في طبيعته الطول ، أو لازما له ، فكان لا يكون طول إلا وله عرض ، فاستحال أن يكون طول ما بلا عرض ، فإذا ن طبيعة المجلس — مجردة أيضا — طول بلا عرض ، فكان

(٢) من أن : فإن د ، ن || البعيد : البعد د (٣) فقد : قد س ، ن (٤) وإن : وإن ن (٥) فصل جنسه : جنس فصله سا (٦) ويتلوهما مواضع : ومواضع تتلوهما س || أو يكون : ويكون س (٧) يدخل : يدل د ؛ يدل على ن (٨) له : + فصل ه || كما المفرق : كالمفرق ه || المفرق : للفرق ن || البصر : — سا (٩) الناطق : للناطق ن || فصل : — د || قسم : قسم د ، م || للناطق : — د ، ن (١٠) الحيوان : + الناطق ن || فصل : فصلا بخ ، د ، م ، ن ه || قسم : قسياب ، سا ، م ، ه (١١) هكذا : كذا د ، ن || المجلس : الجسم م (١٥) كالطول : كالطول م (١٦) الطول : — ، || وكان : فكان سا ، م (١٧) طبيعة : طبيعة ب ، سا ، ن || أولا زما : ولأزما د ، ن || فكان : وكان ه || فاستحال : واستحالة د ؛ استحال ن (١٨) أيضا طول بلا عرض : — د ، ن

أيضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذى هو الخط — وهو الذى هو طول بلا عرض — واحدة ، اللهم إلا أن نغنى بقوله : « بلا عرض » ، أمرا مقابلا للعرض ، لاسليا ، وهذا الكلام يلزم أصحاب الصور إذا قالوا هذا القول لزوما شديدا ؛ فإنهم يضعون للطول لأنه جلس ، طبيعة مفردة قائمة ؛ فذلك الطبيعة بماذا تفارق النوع الذى هو الخط الذى لا عرض له بعد مشاركته إياه فى أنه طول بلا عرض ؟ ومعنى ههنا بالطول مجرد امتداد ٥ فى جهة واحدة من غير التفات إلى حال انقسامه فى غير تلك الجهة ، حتى إن مجرد هذا القول لا يمنعه انقسام ماسمى طولاً فى غير تلك الجهة ، ولا يوجب . فإنه لو كان معنى الطول أنه امتداد غير منقسم فى جهته ، كان قولنا بلا عرض حشواً . فيجب أن يكون معنى الطول أعم من قولنا امتداد واحد لا ينقسم فى غير تلك الجهة . ومعنى الامتداد حشو ما بين طرفين — أى طرفين كانا — فإن كان الطرف منقسما ، كان الامتداد منقسما فى غير ١٠ جهته ، وإن لم يكن منقسما ، لم يكن الامتداد منقسما فى غير جهته . لكن لفائل أن يقول : إن هذا يلزم أيضا أصحاب المنزل ، وذلك أنهم إذا قالوا : إن الخط طول بلا عرض ، شارك الجنس النوع ، وإن كان الجنس مفردا ولكن موجودا فى الجزئيات ، إذ طبيعة المجلس موجودة للاحالة ، إذا كانت طبيعة النوع موجودة . ثم النظر إلى الطول من حيث هو طول ، هو غير النظر إليه من حيث هو خط أو غيره ، فيكون حينئذ تلك الطبيعة لا تخلو ١٥ إما أن تكون ذات عرض ، أو لا تكون ؛ فإن كانت ذات عرض أو لم تكن ، عرض المحال الذى ألزمه أصحاب الصور . فقول فى جواب ذلك : إن تلك الطبيعة لا توجد واحدة حتى تكون إما ذات عرض أو لا عرض لها ، بل منها فى الوجود ماله عرض ، ومنها مالا عرض

(١) الذى هو : الذى ب ، س (٢) بقوله : مقولة هـ (٣) الكلام : كلام نج ، س || الصور : + أكثر د ، ن ؛ إذا : إذ د ، س ، ن || للطول : الطول د ، ن (٤) مجرد امتداد : مجرد امتداد ب || امتداد ب (٧) يمنعه : يمنع س ، هـ ؛ اتبعه د ، ن (٨) فى جهته : فى غير جهته د ، ن || جهته : جهة س ، هـ (٩) واحد : — س (١٠) طرفين : الطرفين س ، هـ ؛ كان : — س (١٠ — ١١) منقسما فى غير جهته : — ب ، د ، س ، م ، ن || لكن : ولكن س (١٢) أنهم : لأنهم د ، س ، م ، ن ، هـ (١٣) شارك : يشارك س ، ن (١٤) للاحالة : — ب ، س ، م || موجودة : + للاحالة ب ، س ، م (١٥) هو خط : هو خطان (١٦) كانت : كان س (١٧) ألزمه : ألزمته د ؛ ألزمه س ، هـ || فقول : وموضع آخر م (١٨) منها : يلزمها د ، م ، ن || الوجود : + أن منها د ، م ، ن || ومنها ما : ومنها د

له . وأما إن أخذت الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة ، كانت تلك الطبيعة فقط . وأما أنها بلا عرض ، أو مع عرض ، فهو أمر غير اعتبارها من حيث هي تلك الطبيعة ؛ لأنها من حيث هي تلك الطبيعة لها معنى آخر غير تلك الطبيعة ؛ وهذا أمر قد عرفته مرارا .

ثم لتأخذ هذه الطبيعة واحدة . ولا شك أنها إن وجدت واحدة ، وجدت واحدة في التوهم ؛ ومن حيث هي في التوهم واحدة ، فهي بالقوة ذات عرض ، وإن عدمت العرض ، أهني بحسب الحمل والمطابقة لما في خارج . وأما الخط ، فهو الذي ليس في قوته ذلك ، ولا توجد ذات واحدة هي طول — أخذته جنسيا أو خطيا — ذلك الطول يقارن العرض مرة ، ولا يقارنه أخرى . فبذلك يفرق النوع من الجنس .

وأما الطول الصوري ، فهو — على قولهم — ذات واحدة قائمة مفارقة ، ولا تصلح أن تجعل بالقوة مقارنة للفصل ألبتة ؛ فإن الذي بالقوة سيخرج بالفعل ، ولا يجوز أن يخرج العرض والاعرض معا بالفعل ، ولأن يتعاقبا على الشيء الواحد ، فيكون الطول مرة مقارنا لما لا عرض له ، ومرة أخرى هو بعينه مقارن لما له عرض ، فيكون الطول الجنسي غير موجود مفارقا ألبتة . بل إنما الموجود أحد النوعين ، ولا يهمهما جميعا في وقت واحد ؛ وهو واحد في ذاته على ما يضعونه .

ولكن لقائل أن يقول : إن كان ما أورد من العذر عذرا لمن لا يرى مذهب الصور ، ليكون عذرا لمن عدل في أول الكلام واستقبح صنيعه ، ثم انتقل عنه إلى أصحاب الصور ؛ فنقول : إنه إذا كان الساب المأورد سلبا عاما لما بالقوة ولما ليس بالقوة ، فليس هو عذرا لأحد . فإن كان السلب سلبا للقوة والفعل جميعا ، كان هناك شيء زائد على السلب المطلق ،

(١) هي تلك : — س (٢) هي : — ب ، د ، س ، م ، ن (٤) ثم لتأخذ : ولأخذسا ، م || إن : — ب || وجدت واحدة : — ن (٥) في التوهم : — د ، ن (٦) ليس : — له سا (٧) طول : — س || أخذته : أخذ به هـ (٨) يقارن : يفارق د ، ن هـ || يفرق : يعرف ب ، د (٩) الصوري : الضروري ب (١٠) سيخرج : يستخرج ب ، د ، سا ، ن (١١) الواحد : — ن || الطول : طول يخ ، س || لا : — سا (١٢) هو : — س || مقارن : مقارنا س هـ (١٥) العذر : العدد سا ، م || الصور : الصورة س (١٦) واستقبح : واستقبح هـ || صنيعه : — د ؛ صيغة هـ || ثم انتقل : وانتقل سا || الصور : — د (١٧) سلبا : سلبان || عاما لما : — د ، م ؛ عاما هـ || ولما : وما س (١٨) لأحد : لأخذ سا || فبان وإن د || (١٨) كان : — س

فيكون ذلك عذرا لمن سلب العرض عن الخط سلبا بهذه الصفة . وإنما كان الإنكار على من لم يزد على مجرد السلب فقط . وبالجملة فلا بد من السلب في كل قسمة للجنس ، ولكن يجب أن يكون سلبا مقابلا للفصل ، فكما أن ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع ، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلبا لازما في الطبع . وجميع المعاني العدمية تحد بالسلب لا بحالة .

ويعرض ههنا شك ، وهو أن المعنى العدمي يكون الفصل فيه سلبا مع قوة ، فهاذا يفارق جلسته ؟ فنقول : إن أجناس المعاني العدمية معان عدمية ، كالمسكون فإنه عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك . نعدم الحركة كالجنس له ، وهو بالقوة مقارن لفصلين : أحدهما القوة على الحركة ، وإذا اقترن به كان سكونا ؛ والآخر اللاقوة عليهما ، وإذا اقترن به كان ثباتا مأ غير المسكون ، وتكون القوة التي تقارنه في القسم الأول وتكون فصلا ، ليست قوة منسوبة إلى ذلك العدم الذي هو كالجنس ويقوى على الفصلين ، بل قوة هي في موضوع ذلك العدم . فإذا جرد عدم الحركة ، كان بالقوة مقارنا لهذه القوة ، وكانت هذه القوة غير قوية على مقارنتها بالقوة لطبيعة ذلك العدم ، وكانت التي توجد انلك الطبيعة بالفعل مطلقا ، قوة على هذه القوة .

وموضع آخر . مواضع التخليط في الفصل ، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل ١٥ كما لو قيل في حد التعبير : إنه شتم مع استخفاف ؛ فإن الاستخفاف نوع من الشتم ، لا فصل للشتم ؛ فإن الاستخفاف أول مؤذ للخاطب يدل على قلة خطره ، وهو نوع من الشتم ، لأن الشتم قول مؤذ للخاطب يدل على عيب فيه ، وقلة الخطر نوع من العيب . وكثيرا ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس .

(١) لمن : لكل من د ، هـ || سلب : يسلب د ، سا ، م (٢) لم : — د ، ن (٣) إيجاب لازم : وجو لازم د ، ن (٤) سلب : — سا || متبا : متبا هـ (٥) ويعرض : + من س || شك : + آخر سا ، هـ || فهاذا : فها إذا س (٦) معان : معان ب ، م ، هـ (٧) معان : معان ب ، م ، هـ (٨) لفصلين : لفصلين د ، ن (٩) ما : — ب || وتكون : وتلك م || القوة : بالقوة س || القسم : الجسم ب ، س (١٠) ويقوى : وهو يقوى م (١١) قوة : قوته م ، هـ || وكانت : وكانت د ، س ، ن (١٢) في الفصل : بالفصل م (١٣) حد : — س || مع : من د || فإن : كان د ، سا ، ن || نوع : نوعا د ، ن ، هـ (١٤) فصل : فصلا د ، ن || مؤذ : مفرد د (١٥) — ١٨) قلة ... يدل على : — د

وموضع آخر من ذلك مأخوذ من وضع المجلس مكان الفصل ، وهو كما يقول قائل :

إن الفضيلة ملكة محمودة ، والمحمود جنس للفضيلة ، لا فصل لها . وأما قياس المحمود إلى الملكة ، فقد يجوز أن يظن أنه له على قياس الفصل ، وإن كان قد يقال على غير الملكة ، فإن من الفصول ما هو كذلك كالتقسيم بالتساويين ، فإنه قد يقع في غير جنس العدد ؛ وهو مع ذلك فصل يقوم مع العدد الزوج ، وإن كان الزوج بالحقيقة ليس نوما للعدد ، بل عارضا يوجد فيه . وذلك مما لا يختلف بحسبه هذا الحكم ، فحكم الملكة والمحمود واحد في أن كل واحد منهما يؤخذ من غير الآخر ، إذ ليس كل ملكة محمودة ، ولا كل محمود ملكة . لكن الملكة ليس فصلا عند التحقيق للمحمود ، وذلك مما لا يشك فيه ، لأن المحمود ليس نوما من المقولات العشرة ، ولا واحدا منها ، ولا يدل على ماهية شيء بشركة أو عموم حتى يكون جنسا ، بل يدل في كل ما يلحقه ويعرض له على تمييز وتفریق تستفاد هما الإنيئة . فإذن لا سبيل إلى أن نجعل الملكة فصلا والمحمود جنسا ؛ وسبيل إلى أن نجعل الملكة جنسا والمحمود فصلا .

وأما كون المحمود جنسا للفضيلة ، فليؤخذ مساهلا فيه ، وبحسب المشهور .

وأما التحقيق ، فقد علمته في الفن الثاني من هذه الصناعة ، وحيث علمت في اعتبار الفصل ، وهو حين أوصيت بأن تنظر كي لا يكون تمييز ما وضع فصلا تمييزا مساويا لا يميز أي شيء اتفق مما يوصف . فإن الفصل يدل أي شيء من جهة ما يميز ، وعلى أي شيء من جهة ما يميز ، فلا يتناول واحدا بعينه ، بل يتناول أي شيء كان مما يتميز به .

وليُشبه أن يكون المفهوم من أي شيء من جهة ما يميز مندرجا في أي شيء من جهة ما يميز . فإنه إذا سأل مسائل فقال : أي شيء كذا من باب كذا ، فكأنه سأل : أي شيء

(١) وضع : موضع سا (٢) والمحمود : والمحمودة سا ، ن ؛ د || لا : التي لان (٣) يظن أنه له على : يكون د ، ن (٤) بالتساويين : بمساويين س (٥) يقوم : مقوم د ، ه || نوما : ينوع ه (٦) وجد : يؤخذ ه || بما : بما م (٧) ملكة : بملكه د || للمحمود : — ن (٨) يشك : شك : د ، س ، سا ، ن ، ه || العشرة : العشر د ، ن (٩) شيء : الشيء ب (١٠) شيء : الشيء ب (١١) إلى : — ب ، د ، س ، ن (١٢) وسبيل إلى : وإلى س ، ه (١٣) الصناعة : — + وموضع آخر م || وحيث : من حيث سا ؛ حيث ه (١٤) كى : — سا || تمييز ما وضع فصلا : تمييز ن ؛ د || مساويا : بأن س ؛ بالإشارة سا ؛ ساريا م (١٥) أى : إلى سا || بما : بما د ، سا || أى : — ب ، د ، س ، ن (١٦) يميز : يميز س ، ه

- كان ليس أى شيء الممين . فإن لفظ "شئ" فى قوله : "أى شئ" ، هو للتكثير ،
والتكثير تعميم ما ، فيكون سواء قرن بأى شئ لفظ عام فقيل : أى شئ الإنسان ، أو قرن
بذلك لفظ خاص شخصى ، فقيل : أى شئ زيد ، فإذن إن أجبت فقلت : أبو عبد الله
ذلك المشار إليه ، لم يكن الجواب جوابا ، فإنه يقتضى أن نقول : شئ صفته كذا
وكذا . وذلك أيضا عام ، حتى إذا سئل : أى شئ زيد ؟ فقيل : ناطق ، كان ذلك
جوابا . فإن قال : كاتب ، أو قاعد ، أو سائر ما يتعين لم يكن جوابا أيضا ، لأنه طلب
عن شيء وماهية . وأما كونه كاتبا فعارض له لو لم يكن لكن أيضا زيدا ، وزيد يكون
زيدا ، كان كاتبا أو لم يكن ، وتكون شيء المطبوعة ثابتة بمجمولة عندما لا يكون كاتبا .
فأما إن أجاب بأمر لازم كانت القناعة به أوكد ، لفظ السامع ، وظنه اللازم مقوما . وأما
إذا قال : أيهما زيد ، فقيل : أبو عبد الله ، أقنع بذلك ، لأن الأى قرن بإشارة . فإذا
الأى إذا قرن بأمر عام ، لم يحسن جوابه إلا عاما ، وإن كان مقرونا بإشارة ، حسن
جوابه بإشارة .

وموضع آخر أن ننظر كى لا يكون الفصل من العرضيات التى توجد للشئ ، ولا توجد
إما بحسب ربح الوجود ، وإما بحسب رفع التزم .

- وموضع آخر أن ننظر كى لا يكون الفصل محمولا على المجلس ، فإن هذا يبطل أن يكون
المجمول فصلا ، فصلا .

وموضع آخر أن يكون المجلس محمولا على الفصل ، وقد علمت مافى ذلك من المحال ،
سواء كان الفصل منطقيا أو غير منطقي ، لا كما ظن بعضهم أن هذا الموضع إنما هو فى
اعتبار المجلس والفصل الذى يسمونه بسيطا ، مثل الحيوان والنطق ، وأن هذا هو الذى

- (١) فإن : فإنه || هو : — س || للتكثير : للتكثير ، د ، ن (٢) الإنسان : للإنسان م
(٥) وذلك : س || عام : علم ، ن || سئل : قال د ، ن || فقيل : فقال ن (٦) جوابا : جوابا
د ، ن أيضا س || يتعين : يتغير ، س ، م ، ن || لأنه : فإنه س ، ه ، ن — س (٧) لولم :
أولم د ، س ، م ه (٨) المطبوعة : المطلوب م (٩) كانت : كان ب ، س ، س ، م ، ه
|| مقوما : مقولا د (١٠) بذلك : ذلك د ، س ، ن (١١) جوابه : جوابا س
(١٢ — ١١) حسن جوابه بإشارة : — س (١٣) أن : — س (١٤) إما : إلاس
(١٦) المجمول : المجمول د (١٧) آخر : — م

لا يجوز أن يقال الجنس فيه على الفصل . وأما إذا كان كالتألق ، فإن الحيوان يقال عليه . ومما يبطل هذا الظن ، ويحقق أنه غير المذهب إليه ، هو مثال التعليم الأول ، إذ قال : إنه لو كان الجنس يحمل على الفصل ، ثم الفصل يحمل على النوع ، لكان حيوان غير حيوان الجنس يحمل على النوع ، بل حيوانات كثيرة أحدها طبيعة الجنس ، والآخر الحيوان الذى هو كل فصل . فإنه إذا كان المشاء ذو الرجلين والناطق حيوانا ، وهى محمولات على النوع ، كانت حيوانات كثيرة محمولة على الإنسان ، كالمشاه وذى الرجلين والناطق ، مرارا أخرى ، بعد حمل الجنس . ولو كان المراد هو الفصل البسيط ، لما حسن هذا التشنيع ؛ فإن المشى والنطق لو كانت حيوانات أيضا ، لم يعرض هذا المحال ، فإنها ليست هى محمولة على الإنسان ، فكيف يلزم هذا المحال . وبين من ذلك محال آخر أوجه ، وهو أنه كان يكون حينئذ كل فصل نوعا ، فهذا يدل على أن التشنيع ليس من جهة ما يقولون .

وموضع آخر أن لا يكون النوع أو ما تحته يحمل على الفصل ، فبكون مقولا على كله ، حتى تكون طبيعة الفصل تقتضى أن يقال على كله النوع ، أو ما تحته النوع ، فإن الواجب أن يكون الفصل مقولا على الوجه الذى علمت على أكثر من النوع . ولو كان النوع مقولا على الفصل ، ثم هناك جنس تام ، لكان الجنس يقال عليه ، إذ نوعه يقال عليه ، فكان النوع يفصل من طبيعة الفصل عن سائر ما يشاركه فى طبيعة الجنس ، فكان النوع يصير فصلا .

وموضع آخر ما خوذ من اعتبار حال الجنس والفصل فى التقدم والتأخر فى الوجود . فإن الجنس أقدم فى الوجود فى أكثر المواضع من الفصل ، إذ الفصل فى الوجود لا يوجد

(١) يقال : يقولم || وأما : فأما د ، ن (٢) المذهب : مذهب س ، هـ (٣) إذ : إذا س (٤) حيوان : الحيوان هـ (٥) فصل : فصول د || ذو الرجلين : وذو رجلين س ، هـ ؛ وذو رجلين س ؛ وذو الرجلين م (٦) كانت : كان ن س || الإنسان : + كإنسان هـ || الرجلين : رجلين س (٩) وبين : وبين م ، هـ ؛ وبين س || من : د ، ن || ذلك : + أيضا م ، ن || وبين من ذلك : ومثل ذلك أيضا ن || أوجه : يجب س ؛ يجب م هـ (١٠) نوعا : + أو شخصا ، ن || فهذا : وهذا هـ || التشنيع : التشنيع س (١١) كله : كل ن (١٣) الوجه : الرجوه د ، ن || الذى : التى ن (١٤) هناك : + جعل هـ || لذنوعه : أو نوعه ن (١٥) يفصل : يفصل هـ || يشاركه : يشاركه د ، س ، ن || فى : — س || طيبة : طيبة ن || الجنس : — ن (١٧) من اعتبار : من جهة اعتبار د ، ن (١٨) فإن : وإن م

إلا فيه ، وفي بعضه ، وقد يوجد المجلس مفارقا له . وقد يظن في بعض المواضع أن الفصل قد يوجد في خارج الجنس ، كما قد أشرنا إليه مرارا . لكنه وإن كان كذلك ، فلا يكون أقدم من الجنس في الوجود حتى إن الجنس لا يوجد مفارقا له ، وهو يفارق الجنس ، بل إن جاز مفارقتها للجنس ، جاز مفارقة الجنس له . فإن كان شيء من الأشياء أقدم في الوجود من الجنس ، فليس بفصل له ، وإن كان الفصل أبدا قبل النوع . وليكن الفصل بالقياس إلى ما يشارك النوع من الأنواع هو أبدا بعد الجنس ، فإنه وإن وقع في بعض الأوقات خارجا عن الجنس ، فإنه إذا قيس إلى أنواع الجنس الذي هو فصل لأحدهما ، كان الجنس فيها أقدم منه ، فكان هو بعد الجنس .

وموضع آخر أنه إن كان الفصل فصلا بجنس مبين ، فليس هو فصلا بالحقيقة في الجنس الذي وضع فيه ، وقد مرنت حال المبين أنه كيف يكون ، وهو أن لا يكون فوقه ، ولا تحته ، ولا معه .

وموضع آخر أنه إن كان الموضوع فصلا إنما وضع فصلا لجوهر ، والفصل في نفسه عرض ، فليس إعطاء الفصل جيدا ؛ فإن فصول الجواهر ينبغي أن تكون جواهر ، وأن الجواهر لا يخالف جوهرها بعرض إلا مخالفة عرضية ، فلا يصير جوهر ما نوحا مخالفا لنوع آخر جوهرى بأن يكون مشاركا لذلك النوع في كل شيء مثلا ، إلا في أينه ، حتى يكون كونه في أين دون أين ، يجعله نوحا دون نوع . وكذلك في عارض آخر . وهذا نقد تحققة فيما سلف . وقد صرح في هذا الموضوع أن فصول الجواهر لا يجوز أن تكون مما توجد في موضوع ، فبطل قول من يظن أنها تكون بالقياس إلى شيء موجودا في موضوع ، وبالقياس إلى النوع لا تكون في موضوع .

(١) وفي بعضه : أو في بعضه د ، ن || يوجد : يوضع سا (٢) قد : — || أشرنا : أشرت د ، سا ، ن ، ه || إليه : — سا (٣) يفارق : مفارق سا (٤) الجنس : — ن || للجنس جاز : للجنس وجازب (٥) فليس : وليس د ، ن (٦) وليكن : ولكن س || الفصل : + هوم || يشارك : شارك د || أبدا : أما د ، سا ، ن (٧) وإن : إن ب ، م (٨) فيها : منها ب || فكان : وكان د ، م ، ن (٩) بالحقيقة : حقيقيا ن || في : وفي د (١٠) أنه : — د ، ن (١٢) جيدا : حداث (١٤) الجوهر : الجواهر ب ، ه || جوهرها بعرض : جوهر الأرض سا ، ه || فلا : ولاد ، ن (١٥) لذلك : كذلك م (١٦) فقد : قد ن ، س (١٨) موجودا : موجودة د ، م ، ن

قال: وأما إذا قلنا إنَّ من الحيوان بریا ومائیا ، فلسنا ندل على أنها ، بل ندل على القوة التي بها يتفصل بعضها عن بعض في أصل الجوهر التي تلك القوة تقتضي لها أحوالا ، فتقتضي في بعضها أن يعيش في البر ، وفي بعضها أن يعيش في البحر . على أن هذه فصول بحسب الشئرة ، لا بحسب الضرورة . ولا مضايقة في الأمثلة .

- وموضع آخر أن تحصل الفصل للشئ انفعالا له ، أى استحالة خارجه عن مقتضى طبيعته ، فإن ما جرى هذا المجرى يوجب تزيده إفساد الجوهر . ولا شئ من الفصول كذلك مثل الماء : فإنه إذا سخن جدا تآدى به إلى بطلان جوهره ، وعدها إلى صيرورته نارا . وبالجملة ، وإن كان انفعال عرضي أيضا لا يفصد الجوهر ، فليس ذلك الانفعال بصالح أن يكون فصلا . فكيف ما نحن في ذكره ؛ فإن الأشياء تستحيل باستحالاتها ، ولا تستحيل بفصولها ، بل تقوم بفصولها ، وثبت حقائقها محفوفة بفصولها . والاستحالات خروج ١٠ عن أحوال الإثبات على الجواهر .

(١) ومائيا : — م (٢) الجوهر : الجواهر ن || التي : إلى يخ ؛ + في سا (٣) يعيش في البر وفي بعضها أن يعيش : — م ، ن || فصول : فصولا سا ، م (٤) مضايقة : مضايقة سا (٥) يجمل : ينفع سا || الفصل : + أنفع سا || عن : غيرا (٦) إفساد : فساد م (٧) تآدى : تآدى سا ، م (٨) أيضا : — م || أيضا لا : اتصالا سا (٩) ذلك : كذلك د || الأنفال : — د || صالح : يصلح ب ، م (١٠) أحوال الإثبات : الأحوال لإثبات د ، ن || مل : — م || الجواهر : الجوهر د ، م ، سا ، ن ، هـ

الفصل الثالث

فصل (ح) في مواضع مثل التي مرت

وموضع آخر خاص بالمضاف ، وهو أن الأمور التي هي مضافة ، فإن فصولها يجب أن تكون مضافة . بل نقول : أما المضاف البسيط الذي عرفت حاله ، فربما توهم من حاله أن فصله قد يكن أحرأ غير مضاف ؛ مثل نفس المشابهة فإنها إضافة في كيفية ؛ ٥ والمساواة فإنها إضافة في كية ، ونسبة إلى كية ؛ والأبوة فهي إضافة في الجوهر ، ونسبة أيضا إلى جوهر . فهذا يوهم أن الفصول فيها غير مضافة ، لأن الفصول فيها على ظاهر الحال كيفية وكية وجوهر . وإذا كان هذا في المضاف البسيط ، فكيف في المضاف الذي هو بالمعنى الآخر الذي عرفته وعرفت الفرق فيه .

- ١٠ لكن يجب أن تعلم أن الفصل غير جزء الفصل ، وأن الفصل هو الذي يحمل على الشيء على ما علمت ، وليس تحمل الكيفية على نوع من أنواع المشابهة ، ولا الكية على نوع من أنواع المساواة ، ولا الجوهر على الأبوة ؛ لكن هذه أجزاء فصول . بل المشابهة هي موافقة في الكيفية ، فالفصل ليس هو الكيفية ، بل الفصل هو قولك في الكيفية ؛ وقولك في الكيفية معنى مقول الماهية بالقياس إلى الكيفية . وهذا من الواجب إذا كانت الإضافة مقولة على حده .

وقد علمت أن نوع مقولة ما لا يكون مقولا على نوع مقولة أخرى قولاً مقوماً ، وأن الشيء لا يدخل بذاته في مقولين فيقالان عليه قول الترابط أو أئنة . قد سلف لك ذلك وصح

- (٢) في مواضع مثل التي مرت : في مثل ذلك م || مرت : مضت د ، ن (٣) وهو : وهي س ، ن (٤) تكون : + أيضا د ، س ، ن ، هـ || بل — د ، ن || فربما توهم من حاله : — م (٦) ونسبة إلى كية : — ، ن || كية — سا (٨) جوهر : الجوهر س (٨) البسيط فكيف في المضاف : — د (١٠) وأن : فإن م || يحمل : + على سا (١٢) لكن : ولكن س ، هـ || المشابهة : المساواة د ، س ، سا ، م ، هـ (١٣) الكيفية : الكية س ، هـ || فالفصل : والفصل س ، ن ، هـ || كيفية : الكية س ، هـ || قولك : قول د ، ن || الكيفية : الكية س ، هـ || الكيفية : الكية س ، هـ || مقول قول ب ، م (١٤) الكيفية : الكية س ، هـ || إذا كانت : إذا د ، ن (١٦) ما لا يكون مقولا على نوع مقولة : — د || وأن : فإن م (١٧) مقولين : مقولين س || لك : — سا || ذلك : — س

فكيف يكون شئ ايس من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف ، ويعطيه اسمه وحده ؟ وإذا لم يكن مقولا ، كيف يكون فصلا ؟ لكن من طبيعة المضاف البسيط أن يعرض لأمر آخرى ، فتكون تلك الأمور هي مخصصاته ، فتكون النسبة التي لها إلى تلك الأمور هي فصوله ، ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف إلا الكون الذى هو شرط فى تحقيق مقولة المضاف — على ما علمت — ؛ فإن الكون شيئا ما مقولا بالقياس إلى الكيفية الذى هو فصل المشابهة ، ليس له وجود آخر غير هذا الذى بالقياس ، ليس كالأب الذى له وجود أنه إنسان . وليس إذا كان للكيفية وجود غير الوجود الذى هو به مضاف إلى موافقته التى هي فصل المشابهة ، فيجب أن ينعكس فى الطرف الآخر ، لأن حقيقة ملاقة الموافقة للمشابهة هي مع الموافقة التى فى الكيفية لا إلى ذات الكيفية بما هي كيفية ، وذلك المعنى قائم فى الكيفية ؛ وكونه قائما فى الكيفية معنى لا تقتصر عريضته ، لا كونه مضانا .

وقد سلف لك أن هذا النحو من الوجود الخاص غير معتبر فى قولنا : إن المضاف الحقيقى لا وجود له غير ما هو به مضاف . فإنا إنما نشير بهذا إلى وجود محصل لماهيته ، ليس وجودا محصلا لعريضته ، فذلك مما لا بد منه . وبالحرى أن تكون هذه الإضافة ليس شيئا آخر هو بالقياس . لكن الغرض فى قولنا : بالقياس ، إنما هو متجه إلى معنى أعم من المضاف ، وهو كونه موجودا ، أو ذا ماهية ، فيكون ذلك الأعم هو الذى بالقياس . وأما جملة الإضافة فهى نفس القياس الذى بهذه الصفة .

وإذا كان الأمر قد ظهر لك فى المضاف البسيط ؛ فكذلك يجب أن تعلم أن فصول المضاف الذى بالمعنى الأعم لا تنفك عن إضافة . والمأخذ فى بيان ذلك مناسب لهذا المأخذ بعينه . واستغنى فى ذلك بما سلف لك من الأصول .

- (١) يكون : يصبح م (٣) هى : — سا || مخصصاته : مخصصاته سا ؛ مخصصة به د ، ن (٢) فتكون : — م (٤) الكون : كون سا (٥) شيئا ما : شئ د || مقولا : — سا (٦) المشابهة : المتشابهة د ، ن || له : هو م (٩) للشابه : للشابهة د ، م ، ن (١٠) قائم : قائما ه || معنى لا : لا معنى ه || تخصص : يخص م ، ه || عرضية : عرضية م (١٣) به : — ن || محصل : يخص د ، ن (١٤) محصلا : مخصص د ، ن (١٥) هو : — سا || إلى معنى : إلى أخذ معنى م ، ه (١٦) موجودا : مأخوذا م (١٩) والمأخذ : المأخذ (٢٠) راضى : واستغن ب ؛ واستغنى م ، فاستغن ن || فى ذلك : بذلك سا ، م || بما : — قد د ، ن || الأصول : الأحوال

مثال آخر لهذا الباب : أن العلم منه نظرى ومنه عملى ، فكما أن العلم شئ ذو إضافة ، كذلك النظرى والعمل . وأما النحو فليس هو فصلا للعلم بل نوما ؛ وقد عرفت ما فى ذلك . فإذا أحييت أن تُحَدَّ النحو لم تجد بدا من إضافته إلى شئ ، فنقول : هو علم لما يعرض للغة من جهة كذا وكذا ، وفصله إضافى لا محالة . وليس إذا كانت تلك الإضافة هى بينها الإضافة التى كانت للجلس يجب من ذلك أن لا يكون الفصل مضافا . فإنه فرق بين أن نقول : إن الفصل مضاف ، وبين أن نقول : إنه مضاف إضافة خاصة . على أن إضافة المجلس فى أمثال هذه المواضع قد تخصصت ، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلا ، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات ، وهو اللغة مثلا . وهذا ما يجب أن تعرفه فى أمر هذا الموضع .

- وموضع آخر أنه قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام إضافتان إلى شيئين ، ١٠
 فربما كان إحداها بالحقبة ، والأخرى بنحو من العرض . فإذا لم تكن الإضافة واقعة إلى الشئ الذى ينبغى أن يكون إليه من الجهة التى ينبغى ، لم يكن التحديد جيدا . وكذلك إذا كان للشئ إضافة ما ، فأراد أن يحده من جهة تلك الإضافة ، فحده من جهة الذات ؛ أو أراد أن يحده من جهة الذات ، فحده من جهة الإضافة ، فقد أبطل . مثال الأول : أن أحدا لو أراد أن يحده البصر الذى له إضافة إلى المُبَصِّر وإلى المُبَصَّر ، لكنه إنما هو بصر لأنه يبصر به شئ ما ، فلا يمكن أن نتوهم البصر بصرا إلا وهو الذى نتكهن به . من تحقق المبصر بالنظر . ولا يبعد أن نتوهم بصرا مفردا ليس لشيء آخر ، فهو يبصر لنفسه لا على أنه آلة لغيره ، فيكون تعلقه بالمبصر أمرا فى هويته ، وتعلقه بمبصر هو آله أمرا لازما . فيجب

(٢) هو : — ن || ما فى ذلك : مع ذلك نج || فإذا : وإذا د ، س ، ن ، ه ||
 (٣) أحييت : أحييت ب ؛ أحييت م || إضافته : إضافة ب ، س ، سا ، م ، ه || هو : — سا
 (٤) جهة : حقق م || وفصله : فصله ن (٧) إضافته : إضافة د (٨) وهذا : فهذا د ، م ، ن || ما : ما ب ، س ، ه ؛ — د (٩) أمر : — سا (١٠) آخر : — ن || شيئين : جانيين د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || فرما : وربما س ، م ، ن ؛ ربما د || إحداها : أحدهما د ، ن ||
 والأخرى : والآخرة د ، ن || بنحو : بنوع د ، م ، ن ، ه (١٢) من : ومن ب || الجهة :
 الجملة م (١٣) الإضافة : الأعراض سا (١٤) أراد : وأراد سا || أن : — د
 (١٦) تحقق : تحقيق د ، ن (١٧) ليس : — س || يبصر : مبصر ب (١٨) بالمبصر : بالبصر ن ||
 أمرا فى هويته وتعلقه بمبصر : — ب ، ه

أيضا أن نراهم أن يقع التحديد من جهة الإضافة الحقيقية ، وإن كانت الإضافة إضافة حقيقية تقتضى الطرفين جميعا على السواء فيجب أن يشتمل الحد عليهما جميعا حتى أنه لو كان البصر لا يتوهم بصرا إلا وهو بصر لمبصر على سبيل الآلة ، وجب أن يؤخذ في الحد كلامهما ، فنقول : آلة بها يبصر الحيوان الألوان بالنظر .

٥ وأما المثال لما يقع الغلط فيه من جهة الذات والإضافة أن إنساناً لو أراد أن يحد الأجانة ، فأخذ إضافة تعرض لها ، فقال : إنها آلة يكال بها الماء ، كان قد بعدد ؛ فإن الإجابة ، وإن كانت من حيث هي آلة صناعية لها إضافة ما ، فليست إلى الماء لا محالة دون غيره . أو أراد أن يحد المكيال ، من حيث هو مكيال ، فقال : إن المكيال جسم مجوف ، ووقف على ذلك ، فما دل على كونه مكيالاً ، بل على كونه جميعاً ماصناعياً .

١٠ وموضع آخر أن يكون قد وقع في الأجناس والفصول الغلط من جهة أخذ ما ليس بأول بدلا من الأول . مثلاً إذا حدّ حاد الفهم فقال : إنه ملكة للإنسان أو للنفس استعمادية نحو ممرمة إدراك ما يرد عليه أو عليها ، وعلم أن الفهم هو أولاً ملكة بلززه ما للنفس أو قوة ما للنفس ، وهى القوة الفكرية ، وبعد ذلك للنفس ثانياً ، وبعد ذلك للإنسان ؛ فلم يحسن إذن من حدّ هذا الحد .

١٥ وموضع آخر أن يحد شيئاً ما ؛ ويورد جنسه أو فصله من جهة حال وصفه له على أنه فى شئ ما ، ثم لا يكون الحال فى ذلك الشئ ، فلا يكون أتى بالواجب ، بل يجب أن ينسب الحال إلى محلها ، كما يجب أن ينسب العلم إلى النفس .

- (١) جهة : الجهة د ، س ، سا ، ن ، هـ || الإضافة : الإضافة س ، هـ (٢) السواء : سواء ب ، م (٣) إلا : وإلا سا || المبصر : بمبصر س ، سا || على : + أنه هـ (٤) فنقول : + لأنها هـ (٥) أن : فإن د ، ن (٦) ما : — ب || فليست : فليست سا (٨) أو أراد : وأراد ن || هو : هـ س (٩) فا : لما د ، ن || دل : بل ب || مكيالاً بل على كونه : — ب ، س (١٠) وقع : يقع س (١١) بأول : أول د ، ن || حد : — م (١٢) وعلم : وعلم || هو : — سا (١٣) ما : — د (١٥) وموضع : وموضع نج || له : طاد ن || أنه : أنها د ، ن ، هـ (١٦) يكون : + تلك ن || فلا : ولا م

فأما إن قال ، إن النوم ضَعْفُ الحس ، وضعف الحس موضوعه الحس ، فإن الموصوف بالضعف ههنا هو الحس ، فإن كان النوم ضعف الحس فسيكون النائم هو الحس ، لأن الضعف هو الحس ، لأن الحاد أضاف إليه الضعف .

وكذا قولهم : إن الشك تَسَاوَى الأفكار ؛ وتساوى الأفكار في الأفكار ، فيكون الشك في الأفكار ، فتكون هي الشاكة لا القوة المفكرة .

وكذلك الخطأ في قول من يقول : إن الصحة اعتدال الأخلاط ، فإذا سيكون الصحيح هو الخلط . وبالجمله الاعتدال سبب الصحة لا الصحة ؛ وضعف الحس سبب النوم ، لا النوم . وكذلك تفرق الاتصال سبب للوجع ليس الوجع ؛ وتساوى الأفكار سبب للشك ، لا الشك .

وموضع آخر ، وهو أن يراعى حال زمان المحدود وزمان الحد ، هل يختلفان ؟ وهل في الحد لفظ يتناقض مقتضى المحدود . بهـ ما له لو أن قائلاً قال في تحديد شيء غير مأت إنه الذى هو غير مأت الآن ، وكان المحدود هو الذى لا يموت ألبته ، فلم يكن طابق بين الحد والمحدود . لكنه قد يدعى بإدخال لفظة « الآن » ههنا معانى أخرى أيضا .

ولتجعل مثاله في غير الفاسد ، فإن الذى يقال إنه غير فاسد الآن ؛ يعنى أنه لم يفسد الآن ، وكان يمكن ولا يستحيل لو فسد فيه . ويقال أيضا : إنه غير فاسد الآن إذا كان من شأنه أن يفسد ، ولكن لا يمكن أن يفسد في هذه الساعة ، فإن كثيرا من الأشياء الممكنة أن يكون أن يعرض لها في بعض الأوقات أن لا يمكن أن يكون فيها ، إذا كانت أسباب مانعة أو حافظة ، أو كانت الأسباب الفاعلة لذلك الكون معدومة . ويقال إنه

(١) فأما : وأما د ، ن || موضوعه : موضعه ن || فإن : — ب (٢) فيكون : فسكون هـ (٣) لأن : فإن هـ || لأن الضعف هو الحس : — س || الضعف : الضعيف س ، م ، هـ (٦) وكذلك : فكذلك د ، ن || سيكون : سكون هـ (٧) الخطأ : — د (٨) النوم : للثوم م || وكذلك : كذلك ب || للوجع : الوجع ب ، هـ || ليس : لاد ، ن (١٠) وموضع : وموضع نج : || يختلفان : هما متخالفان س ؛ هما مختلفان هـ (١١) مثاله : ومثاله س : مأت : المأت غير مأت إنه الذى هو غير : — ن سا (١٢) طابق : ظاهر ن (١٣) لفظة : لفظ ب || معانى : معان س ، سا ، م || أيضا : — د ، ن (١٤) غير : — س (١٥) وكان : فكان د ، ن || أيضا : — سا (١٧) أن يكون فيها : — س || إذا : إذس (١٨) أو حافظة : وسافظة ب

غير فاسد الآن بمعنى ثالث : أنه موصوف الآن بأنه في طبعه غير فاسد ألينة . فهذا المعنى ، وإن كان قد يصح أن يقال على غير المائت الذى هو المحدود فإن إدخال " الآن " فيه حشو . فإن الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الآن وبعده ، فليس " الآن " شرطاً في صحة القول ، فلا فائدة في إدخاله له .

٥ وأيضاً فإنه قد كان يجوز أن يفرض شيء ، لو وجد لكان غير مائت ، كمالك متوهم ، أو جرم سماوى آخر ، لو كان . ولو فرضنا هذا الفرض ، لكان يوجب أن نجعله غير مائت ولا يوجب أن يجعله الأرض موجوداً الآن أو قبله . فبين إذن أن أمثال هذه الزيادات تجعل للمحدود مفهومات غير المفهومات التى تقتضيها المحدودات ، والتى تحاذيها الأسماء .

١٠ وقد مضى في مواضع آخر أمر الزمان واختلافه ، وما يعتبر في ذلك . وكل ذلك فقد يحسن إدخاله في اعتبار الحدود ، لأنها تدل على اعتبارات تدخل في الوجود ، أخص وجود الحد المسمى . فما منع الوجود منع ذلك ، ولا ينعكس . وبالجملة فإن المواضع التى في العرض نافعة في اعتبار هل معنى الحد موجود للمسمى .

وموضع آخر أن يكون قول آخر غير ذلك الحد يجعل الشيء أكثر في المعنى وأحق به ، فلن يكون القول المدعى أنه حد حداً ، مثل من يقول في حد العدالة : إنها قوة على قسمة الأمور بالسوية . ثم من البين أن إيثار فعل القسمة بالواجب المقوى عليه ، والميل إليه ، لا محالة عدل ؛ وليس درجتها بالصواء ، وبينهما تفاوت . فهذا الإيثار

(١) طبعه : طبيعة س (٤) فلا : ولاد ، ن ؛ بلاس || له : — د ، م ، ن (٥) لكان : وكن د ، ن || متوهم : يتوهم د ، سا ، م ، ن ، هـ (٦) أو جرم : أن جرم م || يوجب : موجب ب (٧) يجعله : يجعل سا || فين : — م (٨) المحدود : للحدود ؛ ولحد د ، ن || مفهومات : مفهومات د ، ن || المحدودات : المحدود د ، ن || والذى : (٩) آخر : — هـ || يعتبر : يعين ن (١٠) لأنها : في أنها ن ، س ، هـ (١١) المسمى : للمسمى سا (١٢) للمسمى : مسمى للوجود سا (١٣) وموضع : وموضوع ن (١٤) قلن : فلم ب || حداً : + له ن (١٥) بالسوية : على السوية د ، على السوية ن (١٥) أن : + يكون د ، ن (١٦) درجتها : درجتها سا || فهذا : فإن س || الإيثار : الإثبات ب ؛ للإيثار ن

أكثر في المدلية ، فإنه إن لم يكن هذا أكثر ، وليسوا سواء فالقدرة على هذه القصة إذن أكثر في المدلية . فيكون من يقدر ولا يؤثر ، أحسن من الذي يؤثر أن يفعل ما يقدر عليه . وإذا هذا محال ، فيبين أن الحد الذي يحتمل المحدود أقصى حالا في معناه الذي هو المدالة في هذا الموضع ليس بجيد ولا مختار .

وعل هذه المواضع مواضع تتعلق بالأكثر والأقل ، بأن يكون الحد يقول ، والمحدود لا يقبل ، وبالعكس ؛ أو كلاهما يقبلان ، ولكن لا يذهبان في القلة والكثرة معا ، كن حد المشق بأنه شهوة الجماع ؛ وإذا اشتد المشق نقصت شهوة الجماع .

وموضع آخر مجانس لهذا ، ولكنه يخالفه بأدنى شيء ، وهو أن يكون ما يقال عليه الحد أكثر يقال عليه الاسم أقل ، وبالعكس ؛ فيكون إن ازداد ذلك نقص هذا ، وإن نقص ذلك ازداد هذا . كمن يقول : إن النار ألطف الأجسام كلها ، واللهيب ١٠ من الوقود أكثف من نار البرق ، ونار الجباحب . ثم اللهيب أولى بالنارية من نار البرق أو من الشعاع على مذهب من يراه جسما ناريا . والفرق بين هذا الموضع والأول ، أن هناك شهوة الجماع لا تقال على شيء من المشق ، وأما ههنا فإن ألطف الأجرام قد يقال على بعض ما هو نار ، فتكون النيران كلها قد يقال لها لطيفة ، لكنها لا يكون يقال لها ألطف موازيا لكونها نارا ؛ لا بل الذي هو أقل نارية أشد لطافة ، وإن كان ١٥ جملة النار ألطف سائر الأجسام . فلهذا ما ليس المعنى أمرا تتجوهر به النار ويدل على

-
- (١) المدلية : المدالة د ، ن || إن : — س || وليسا : فلسا د ؛ فليسان
(٢) وإذا : فاذن د ، ن || فيين . فبان م (٤) ليس : + بحد مام || بجيد . بحد سا
(٥) مواضع : موضع د ، ن (٦) معا : — سا || المشق : الفسق د ، ن (٨) يخالفه : يخالفه د ؛ يخالف هـ (٩) الحد : — ن || أقل : أكثر سا (٩) ازداد : زاد د ، م ، ن || ذلك : ذلك س ، سا ، هـ || ذلك : ذلك ن || ازداد : زاد سا ، م ، ن ، هـ
(١٠) واللهيب : واللهب د ، م (١١) الجباحب [ذباب ذات ألوان بطير في الليل في ذنبه شعاع كالسراج . ومنه نار الجباحب التي يضرب بها المثل في الضعف — المنجد] (١٢) ناريا : ناران (١٣) المشق : الفسق د || الأجرام : — س || قد : — س (١٤) فكون : — د ، ن || النيران : والنيران د ، ن || كلها : — سا || جملة : جعل ن || الأجسام : — س ، هـ || فلهذا ما ليس هذا المعنى : فليس ههنا س || تتجوهر به : تتجوهري م ، هـ

حدها . وأما في الموضع الذي قبله فإن حمل الحد على طبيعة المحدود كان كاذباً بالجملة .
وهنا أيضاً فروق أخرى ليس في ذكرها وتعميدها كثير جدوى .

وموضع آخر أن تكون مثلاً النارية في اللهب وفي الضوء بالصوية ، ثم لا تكون
الطائفة فيهما بالصوية .

الفصل الرابع

فصل (د) في مثل ذلك

وموضع آخر أن يُدْخِلَ الحاد في حد الشيء أمرين لا يجتمعان معا في الحدود ،
مثل أن يَهْوَلَ قائل ؛ إن الحسن هو اللذيق عند السمع ، والذيق عند البصر ، والموجود
هو الذي يمكن أن يفعل وأن يتفعل . فحينئذ اللذيق عند السمع وحده لا يكون حسنا ؛
ولأن هذا حد الحسن المنعكس عليه ، فيكون كل حسن ؛ لا يشك فيه فهو لذيق عند
السمع وعند البصر معا . لكن اللذيق عند البصر وحده حسن ، فهو حسن لا حسن .
وكذلك اللذيق عند السمع وحده . وبالجمله إن كان أحد القسمين من هذين إذا حصل
أصاب حده ، فالقسم الآخر خارج عن الحد . وإن كان الشرط أن يضاف إليه القسم
الثاني ، فالواحد وحده ليس بحسن ، ولا هو أيضا في المثال الآخر بموجود ، مثل
الآلة التي لا تنفعل ألبنة ، والهوى التي لا تفعل ألبنة ، ولكنهما موجودان .

وهذا موضع نافع ، فإن كثيرا من الناس يحد من طريق القسمة والتشجير ، وهو
لا يشمر أن ذلك ليس بحد . ولا أمنع من أن يكون أيضا محاولة في الدلالة على المعنى
المطلوب ، بل نقول : إن دلالة العلامة ، كأن المستمعين بذلك يقول : إن مرادى
فيما أقوله هو الشيء الذي منه كذا ومنه كذا . والشيء الذي لا يخلو من كذا ومن كذا
فيعرفه بأمور خارجة عنه ، هي الفصول التي تلحقه والقسمة التي تناله ، ويكون ذلك

(٣) أمرين : أمران (٣) في الحدود : — د ، س ، م ، ن ؛ + شيئا واحدا
والواحد منهما كاف م ؛ + لشيء واحد والواحد منهما كاف في أن يجعل معنى المحدود د ، ن (٤) قائل :
القائل د ، س ، ن (٥) يمكن : يكون س || فحينئذ : + يكون ن || فحينئذ . . . حسنا :
— س ، س ، هـ (٦) حسن : جنس د || فهو : — د (٧-٨) حسن . . . وحده : — س
(٩) فالقسم : والقسم س || عن . عنه م || الحد : الحدود س (١٠) فالواحد : والواحد
د ، ن || بحسن : بجنس د (١١) التي : الذي د ، س ، س ، ن ، هـ (١٣) بحد : حد س
(١٤) إن مرادى : مرادى س (١٥) والشيء : أو الشيء س ، هـ || ومن : من د ؛
أرن (١٦) عنه : + حتى ب ، س || ويكون : فيكون د ، ن

كالخاصة له ؛ وهو بيان ضعيف ، فإنه لو كان يدل على الشيء بعلامة تشملها ولا تُعرّف جوهره ، لكان بعيدا من أن يكون تعريفا حقيقيا ، فكيف هذا التعريف الذى إنما يعرف الشيء بعارض لا بعمه .

وبعد هذا الموضع موضع كلّي جدا يعم مواضع قبلت ، وهو أن يكون المدلول عليه بالاسم غير موافق بوجه المدلول عليه بالحد ؛ فحينئذ لا يكون الحد حدا ، مثل أن يكون المدلول عليه بالاسم مضافا لنفسه كالعلم ، أو لجنسه كالنحو ، ثم لا يكون المدلول عليه بالحد كذلك .

ومثال اللفظ في ذلك أن تحد العلم فتقول . إنه ظن لا يخاف ، والظن ليس مما يقال على العلم . ولنزل أن العلم ظن ومضاف إلى المعلوم . فقد أساء هذا الحد من الفلاسفة من جهة أنه أتى بمضاف ، وأغفل مقابله في الإضافة . ولا أقل من أن يكون كان قال : إن العلم ظن بالمعلوم ، أو المظنون ، أو بشيء كذا لا يختلف . وكذلك قول من قال : إن الإرادة شوق لا أذى معه . فلا أقل من أن يقول : شوق إلى غرض هو خيرا ، أو يرى خيرا . وكذلك إذا حد حد صناعة الكتابة فلم يقل : إنها علم بماذا ، فلم يقل مثلا إنها علم بالتسطير .

ومن هذا الباب أن يكون قد أوما إلى الإضافة ، لكنه لم يرم إلى الشيء الذى هو الغاية ، والذى إليه الإضافة بالذات وإلى غيره لأجله . كمن حد الشهوة بأنها شوق إلى

- (١) له : يهـ ب || تعرف : تعرفه د (٢) فكيف : وكيف د ، ن (٣) الشيء : شيئا ن (٤) وبعد هذا الموضع موضع : وموضع : د ، ن || جدا : جيدا سا ؛ + بعد هذا الموضع د ، ن (٥) بالإيم : الإيم س || بوجه ما : — د ، ن || بالحد + بوجه من الوجوه د ، ن (٦) عليه : — ن || بنفسه : بنفسه ب || أو لجنسه : و لجنسه د ، ن (٨) العلم : بالعلم هـ || يختلف : يختلف د ، س ، سا ، ن ، هـ (٨ — ٩) والظن ليس مما يقال على العلم ، ولنزل أن العلم ظن ومضاف : ولا شك أن العلم مضاف ب ، م ، + ولا شك في أن العلم ظن ومضاف هـ (٨) ليس : — س (١٠) أتى : أتى سا || بمضاف : لمضاف س || مقابله هـ || كان : — س (١١) يختلف : يختلف نج ، س ، سا ، ن (١٣) وكذلك : ولذلك ب || يقل : + مثلا د ، ن (١٣ — ١٤) بماذا فلم يقل مثلا إنها علم : — د ، ن (١٣) فلم يقل : يقل : ب ، س ، سا || (١٤) بالتسطير : بالبسيطة د (١٥) لكنه : ولكنه هـ (١٦) بأنها : بأنه ب ، س ، سا ||

اللذيد ، ولم يقل إلى اللذة : وكان يجب أن يقول إلى اللذة ، فإن اللذة هي الأصل ، والغاية ، ولأجلها يطلب اللذيد .

وموضع آخر أن يجعل بدل الغاية التي ينبغي أن يؤخذ في الحد المصير إليها ، والاتجاه نحوها . كمن قال : إن صناعة البناء هي ملكة تحرك الأجزاء إلى الاجتماع كالطين واللبن ، ولا يقول إنها ملكة لأن يوجد البناء بالفعل ، فإنها ليست لأجل حركات أن يبنى ، بل لأن يكون البناء يحصل ، ويفرغ من معنى أن يبنى . وقد يعاند هذا بأنا نطلب اللذة لأن نلتذ ، لا لأن ينقطع الالتذاذ ؛ لكن الحقيقة في هذا أن الغايات منها ما هي أمور مستقرة كحصول العلم ، ومنها أمور وجودها أن تتكرر فقط ، فما كان وجوده أن يكون في التكون ، كالرقص وما أشبه ذلك ، فإنه يكون غاية على نحو وجوده ؛ وما كان وجوده هو أن يستقر ، فإنما تكون الغاية حادثة ، إذا تم واستقر . وإنما يعنف الحاد إذا جعل التوجيه إلى الغاية غاية . وأما الالتذاذ فليس توجهها إلى غاية ، بل هي نفس الغاية ؛ ولا إليها توجه أيضا بأن تكون امتالة ما متصلة نهايتها الالتذاذ ، وليست بالالتذاذ . والتوجه كطلب ما ؛ وطلب ليس متصودا بنفسه . وبالجملته إذا لم يكن الأمر الغير المستقر يطالب للمستقر ، بل كان تحركة الفلك ، أمكن أن يكون بوجه من الوجوه غاية بنفسه .

وبعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة ، وهو أن يكون للشيء المحدود تقدير يقوم به ، أو كيف ، أو أين ؛ ثم يفعله مثل أن يمدح بحسب الكرامة أو الفاجر بأن ذلك

(١) اللذة : اللذيد (١-٢) ولم يقل . . . اللذيد : — د (١) إلى : — س (٣) الغاية : + والكالب ، م || المصير : المبحر (٣-٤) والاتجاه . . . والبن : فيجعل مثلا الخطوة مدنية لأن يبنى د ، س ، سا ، ن ، (٤) الأجزاء : — م (٥) حركات : — ن (٦) وقد يعاند : ويعانده || لأن : بأن س || ينقطع : ينقطع كما || الحقيقة : بالحقيقة م (٧) ما هي : تناهي سا (٨) كحصول : لحصول م ؛ — ه || كحصول العلم : — د ، س ، سا ، ن || ومنها : + ما س || تتكرر : تتكون ن ، ه (٩) هو : — س (١٠) يعنف : يعيب ن || التوجه : الوجه د (١١) إلى : في سا || فليس : فليست ن || هي : هو م ، ه || إليها : إليه ب ، س ، ه || بأن : بل س ، ه (١٣-١٤) وبالجملته . . . بنفسه : — سا (١٣) الغير : الغير ، سا || المستقر : المستقر || يطلب : طلبا د ، ن (١٤) يكون : + بوجه من الوجوه د ، ن (١٥) يشتمل : مشتمل س (١٦) تقدير : مقدارد ، ن || يفعله : يفعله سا ، م

هو الذى يشتهى أن يكرم ، وهذا هو الذى يشتهى اللذة . وليس أحد من الناس إلا وهو يشتهى الكرامة ، أو يشتهى اللذة . وإنما يكون محب الكرامة مخصوصا من بينهم ، لأنه محب للكرامة لحد ما ، وليلبغ من شهوته للكرامة . وكذلك حال الفاجر فى شهوته للذة . وكذلك حال من حد الليل قتال ، إنه ظل الأرض ، ولم يقل أين ومتى ، وماذا ورأى مبلغ . أو قال : إن النسيم تكاتف هواء ، ولم يبين أى أحد . أو قال : الريح حركة هواء ، ولم يقل بأى مبلغ . أو قال : الزلزلة حركة جرم الأرض ، ولم يبين كم وكيف . وهذا يعود بالجملة إلى إغفال فصل من حقه أن يدل عليه ، حتى يكون الفصل فصلا . وقد قيل فى هذا المكان فى التعليم الأول ، لأنه إذا أغفل فصلا من هذه الفصول لم يصف ماهية ذلك الشيء . وهذا دليل على أن المذهب الحق هو أن ماهية الشيء إنما تتم بكمال صفات ذاته ، وأن الجنس وحده لا يدل على ماهية نوع واحد وحده .

ون الأمثلة لهذه المواضع أن تحدد الإرادة بأنها انبعث شوق نحو الخير ، ولا يقال نحو الخير فى الظاهر ، فإنه قد يراد ما ليس خيرا حقيقيا . وهذا المثال يخالف المثال الأول فإن هذه الزيادة تجعل الشيء أهم ، وكانت الزيادة فى المثال الذى قبل هذا المثال تجعل الشيء أخص ، فإن الخير فى الظاهر أهم من الخير ، إذا عنى الخير بالحقيقة . وهذا المثال لا يستقيم على مذهب أصحاب الصور ، فإن الصورة الحقيقية إنما تكون عندهم لما يكون فى نفسه حتما . وأما الشيء الذى بحسب الظاهر فلا توجد له الصورة ، فكيف يمكن إذن أن يحدد على هذا النحو الذى لا بد من أن تحدد بعض الأشياء على نحوه . وكما

- (١) أحد : بأحد د ، ن || وهو : + الذى س ، هـ (٢) لأنه : بأنه د ، ن
(٣) لحد : بحد د ، ن || وليلبغ : و بيلبغ د ، ن || للكرامة : الكرامة م (٣) حال : — د ، س ، ن (٤) إنه : — سا (٥) مبلغ : مبلغ ب (٤) ولم : أ ولم || أوقال : وقال د ، ن ، هـ (٦) هواء : الهواء ن ، هـ || جرم : جرم سا (٧) فصل : + فصل ب ، د ، سا ، ن || حقه : + هذا الفصول هـ || يدل عليه : يذكر د ، ن (٨) أغفل : غفل هـ (٩) هو : — د ، ن (١٠) وأن : ، وأما س (١٠) وحده : + م (١١) لهذه المواضع : لهذا الموضوع نج ، د ، س ، ن ، هـ (١١—١٢) ولا يقال نحو الخير : + س (١٢) يراد : — س (١٣) وكانت : وكان س (١٤) من : فى م || عنى : + به م (١٤) تلخير : بالخير د ، ن (١٥) المثال : الذهب ن ، || أصحاب : — سا || الحقيقة : الحقيقة د ، سا ، م ، ن (١٦) له الصورة : لكل صورة د ، سا ، ن (١٧) يحد : + شئ هـ

أن العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم ، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص ، فإن حدثت شيئا فوجبا فهالك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذا فيه ، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقى ، فإن الظاهر يجعل المعنى أعم ، والحقيقى يجعله أخص ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التى توجب زيادة عموم تخصيصها ؛ مثل أن الشهوة المطلقة يجوز أن تكون للذيد المطلق العام الحقيقى الذى هو فى الحقيقة ، والذى هو فى الظاهر كذلك . والإرادة المطلقة نسبتها للغير المطلق نسبة العام الحقيقى والظاهر . وأما هذا النوع المعين من الإرادة نفسه ، أو هذه الشهوة نفسها ، فليس يجب أن يكون لاحالة للظاهر .

وموضع آخر ، وهو أن تقاس حدود الملكات والحالات ، وبالجملة حدود الصفات بحدود الموصوفات بحسبها حتى ننظر هل المشتق حد للشئ ، فإن إنسانا إذا حد الصفة ١٥ كاللذة مثلا ، فقد حد بالقوة أشياء كثيرة مثل الموصوف بها ، ومثل فاعلها ، أعنى قد يكون حد الملتذ والذيد جميعا . ومن حد العلم ، فإنه يكون قد حدد بالقوة العالم والمتعلم والمعلوم وغير ذلك . فإن كان ذلك لا يستمر ، فقد أخطأ . ومثله إن حد حاد اللذة بأنها نفع حسى ، وكان لا يسلم أن الملتذ متفع ، فلم يحسن . وكذلك إن حد اللذيد بأنه نافع حسى ، ثم لم تكن اللذة نفعاً ، فلم يحسن . ولكن هذا العكس ليس ضروريا ، وقد صلف ١٥ لك القول فى مثله .

ومن جدس هذا الموضع أن ننظر فى المتقابلات وفى النظائر ، مثلا فى المحدودات المضافية ؛ فإنه إذا كان للجنس مضاييف جنسى ، فهل للنوع مضاييف نوعى ، كضاييف

(١) حقه : جهة س (٤) هذه الزيادة : هذا لزيادة د || توجب ، يجب م || تخصيصا : تخصا سا
 (٥) نكون : — د ، سا || للذيد : اللذيد م || الحقيقى : — ه || هو : — سا ، ه
 || والذى : وللذى ن || نسبتها : تقصا ب ، د ، س ، سا ، م ، ه (٦) نسبة : نفسه
 ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || الحقيقى والظاهر : للحقيقى وللظاهر س ، سا || والظاهر : الظاهر
 د ، ن ؛ وللظاهر م ، ه (١٠) الموصوفات : الموضوعات د || حد : حداب ||
 لشتق : المشتق د ، سا ، م ، ن || إنسانا : الإنسان ه || حد : أخذ د ، ن (١٢) يكون قد :
 قد يكون || حدد : حد س ، ه || العالم : الغا ب سا || والمتعلم : أو المتعلم ه (١٣) بأنها :
 فإنها ن || وكان : كان س (١٧) الموضع : المواضع د || فى : وفى س ، ه (١٨) للجنس :
 للجنس له د ، ن || فهل : هل د || كضاييف : لمضاييف د ، ن

الجنس فإنه إن كان الاعتقاد الكلى بحسب معتقد كلى ، فاعتقاد ما بحسب معتقد ما ؛ فإن لم يكن فقد ظط .

وأيضاً فإن اعتبار وجود ضد الحد حدا للضد موضع جدلى ؛ وقد قيل فيه ما سلفك .

وأما المتقابلات بالعدم والملكة ، فالعدم يحد بالملكة ، ولا ينمكس . وقد صرت هذا ، وعرفت أنه لو انمكس لكان قد أخذت الملكة في حد نفسها ، إذا أخذت في حد عدم يوجد في حده الملكة . وكذلك السلب والإيجاب .

وموضع يجب أن يراعى في حدود الأعدام التي إنما هي بحسب قائل وزمان ووقت — على ما عرفت — هل حدد ذلك في القول ، فلم يقل مثلاً إن العمى عدم البصر فقط ، بل ذكر مع ذلك أنه فيما شأنه أن يبصر ، وفي الوقت الذي فيه يبصر ، وفي عضو مخصوص . وكذلك لم يقل إن الجهل هو عدم العلم وسكت ، فإنه ليس الجهل أى عدم علم اتفق ، بل المقابل . وننظر أيضاً في التصارييف التي بين المصادر ، والأسماء والأفعال على ما علمت مراراً .

ومن المواضع التي يجب أن تعتبر أن ننظر هل المحدود يطابقه الحد ويصدق عليه ؛ وهذا الموضع كالمكرر ؛ مثاله : إذا قيل إن الإنسان حيوان فاطلق مائت ، ثم كانت الصورة المثالية الأفلاطونية إنساناً ، ولم يكن مائتاً . وكذلك إن كان في بعض الحدود شرط فعل أو انفعال ، فإن ذلك الحد لا يطابق ذلك المثال الأفلاطوني ، فإن ذلك لا يفعل ولا يتفعل .

وموضع نافع وهو أنه ربما كان اسم المحدود واقعا على أشياء كثيرة باشتراك الاسم ، ثم يحد بحد ، فيكون ذلك الحد أيضاً يطابق تلك الأشياء الكثيرة لاشتراك اسم فيه

(١) ما : — ب ، د (٣) حدا : حد الضد ؛ حد س ، م || ما :
فيا ه (٥) إذا : إذ د (٦) حده د ، س ، ن (٧) حدود : وجود س
(٧) قائل : قابل م ، ن ، ه || ووقت : وقت س (٨) ذلك : الشرط لها د ، ن
|| فقط س (٩) فيا : + من د ، س ، ن ، ه (١٠) الجهل : العلم س || فإنه ليس د ، ن
(١١) علم : — س || أيضاً : — د ، ن || ب : ه ن (١٢) مراراً : + فصل م
(١٥) وكذلك : فكذلك د ، ن (١٦) فعل : أو فعل م ؛ — ما || المثال : مثال د (١٨) واقعا :
يقع د ، ن (١٨) باشتراك الإسم : بالاتفاق د ، ن (١٩) يحد : — ب ، س ، ه || أيضاً : — س

أيضا ، فيظن أن القول حد ، ويسلم ذلك المد بأنه صادق على جميع ما يسمى بذلك الاسم ، ويغنى حال الاتفاق ، ويظن توطئا . ومثال هذا أن يحد إنسان النور على أنه مقول على الممدى وعلى الشعاع ، فيقول هذا المعنى الذى به يصاب حقيقة الشيء الخفى ، فيظن أن هذا حد ، لأنه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا . والخفى يقال باشتراك الاسم على الشيء المظلم ، وعلى المشهور بشئ آخر ، وعلى المجهول .

وكما حدث الحياة على أنها طامة للحيوان والنبات ، فقليل : بأنها حركة موضوع مغتذ يذبح عن غريزته . فلما صدق هذا على الحيوان والنبات ظن أنه حد . وهذا الموضوع قد سلف لك الكلام فيه .

وأقول : إنه ربما اتفق أن كان المفروض حدا ليس فيه اشتراك اسم ، وهو طم للأمرين جميعا ، إلا أنه ليس حدا لهما ، لأن الاسم لا يدل فى كل واحد منهما على معنى ١٠ ذلك بعينه دلالة يكون الاسم إنما وضع فيهما جميعا بحسبهما . مثاله أنه إذا قيل للحيوان : إن له حياة ، لم نعن به أنه له قوة حركة تغذية ، فإنه وإن كانت له هذه القوة فليس إنما يسمى حيوانا من جهة هذه القوة ، بل من جهة أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . وأما النبات فإن سمى حيا ، فيشبه أن يسمى حيا من جهة هذه القوة ، أو من جهة شئ يناسب هذه الجهة . فإذا ن حد الحيوان والنبات بهذا الحد وصدق ١٥ عليهما ، لم يكن حدا بحسب الاسم فى كل واحد ، بل عساه أن يكون فى أحدهما

(١) بأنه : لأنه د ، ن (٣) وعلى الشعاع : والشعاع سا || هذا : هو د ، سا ، م ، ن ، هـ
(٣) به : — د || يصاب : يصار سا ؛ يضاف ن ، هـ || الخفى : — س (٤-٥) والخفى : . . .
المجهول : — د ، س ، سا ، ن ، هـ (٦) للحيوان والنبات : للنبات والحيوان س || بأنها :
كانها سا (٧) غريزة : غريزية ب ، س ، هـ (٧) حد : — سا || وهذا : هذاب ، م
(٩) وهو : هـ س (١٠) واحد : — ن (١١) ذلك : — س || وضع : موضع ب ||
بحسبهما : بحسبها د ، م (١٢) أنه : أن يخ ، ن || كانت : كان س (١٣) إنما :
— د || جهة هذه : هذه الجهة د ، ن || القوة : بالقوة ب ، سا ، هـ ؛ — د ، ن (١٤) فإن :
فإنما س || سمى : + به م || من جهة هذه : بهذه د ، ن (١٥) من جهة : — د ، ن
|| فإذا : وإذا ن || بهذا الحد : بهذه سا ؛ بهذه الحد هـ

كذلك . وأما أن هذا المثال يخالف الأول ، فلأن المثال الأول إنما قصد فيه أن يكون الحد نفسه ليس يدل على معنى واحد ، مثل الخفى على الشيء المظلم والمستور بشيء آخر ، وعلى المجهول ، فإنه يقال باشتراك الاسم . فإذا حد بأنه الذى لم يدل بما من شأنه أن ينال به مع حضوره ، كان الحد أيضا مشتركا فيه . وأما هذا الآخر فلأنما قصد فيه أن المعطى ليس حدا لكل واحد مما تحته .

وموضع آخر يختص بمحدود الأمور المركبة ، مثل الخط المتناهى ، ومثل الإنسان العالم ، وغير ذلك ؛ فإنه يجب أن يكون إذا أسقط ما أورد لخاصة أحد الأصرين أن يكون لا أقل من أن يبقى الباقي صادقا على الباقي ، بل حدا أو رسما للباقي . مثلا إذا قيل : إن الإنسان العالم هو حيوان ناطق مائت نفسه متصورة لحقائق الأشياء ، ثم أسقط تصور نفسه لحقائق الأشياء ، بقى الباقي مقولا على الباقي صادقا ، بل حدا له . وأما إذا أخذ الخط المتناهى المستقيم بأنه نهاية سطح له نهايتان ، ووسطه يسبر نهايته ، لم يوجد الحال فيه كذلك ، فإن من هذه الجملة قوله : نهاية لسطح له نهايتان هو حد الخط المتناهى . فإذا سقط ذلك ينبغى أن يكون الباقي ، وهو قوله : إن وسطه يسبر نهايته ، حدا للمستقيم ، فيكون المستقيم هو الذى وسطه يسبر نهايته . لكن الخط المستقيم

(١) وأما إن هذا : وهذا ، ن || هذا : هذه س || يخالف الأول : يخالف للأول م || يخالف : +
 المثال د ، ن ه || فلان : فإن د ، ن (٢) على : فى أن يقال د فى س ، م ، ن || يقال ن (٣) شئ : لشيء س
 || المجهول : المحمول سا || حد : أخذ (٤) يقال : + به د ، سا ، م ، ن ه ||
 الحد : للحد (٤) فأنما : فإنه س || قصد : أقصد سا || واحد : — ن (٦) آخر :
 — د ، س ، سا ، م ، ن ه (٧) أسقط : سقط د ، ن (٧) لخاصة : وبخاصة د ؛
 بخاصة ن ؛ خاصة سا ؛ لخاصة ه (٨) أن يكون : — سا || لأقل : لأول د ؛ الأقل م ؛ الأقل ن
 || يبقى : — د ، ن || صادقا : صادق ن || مثلا : + أنه م (٩) العالم : القائل ن ||
 حيوان ناطق مائت : الحيوان الناطق المائت ن || مائت : — س || لحقائق : بحقائق د ، سا ،
 م ، ن ه || ثم : ولم س (١٠) تصور : قصيرب ، سا || لحقائق : بحقائق د ، م ، ن ه ؛
 وبحقائق سا (١١) أخذ : حد س ، سا ، م (١١) المستقيم : — م || سطح : — س ؛
 + المستقيم || له : لسا ب ، س ، سا ، م || ووسطه : ووسطها ب ، س ، سا ؛ ووسط د ؛
 ووسطهما م || نهايته : نهايتا ب ، س ، سا ؛ نهايته د ، ن ؛ نهايتهما م || يوجد : يجدد ، ن
 (١٢) لسطح : لسطح ه || له : — ب ، س || حد : — د ، ن (١٣) إن :
 — س ه || نهايته : نهاية د ؛ نهايته ن ه (١٤) حدا : حدا سا || نهايته : نهاية د ه ||
 المستقيم : — ن

الغير المتناهي لانهائيتين له ، فلا وسط له . وهذا الباقي كاذب عليه ، وهو تحت الخط المستقيم .

وموضع يناسب هذا الموضع ، وهو أنه إذا حدث شيء مركب فيجب أن يكون بمذاء كل بسيط لفظ يدل عليه ، ويكون لا زيادة على ذلك ، ولا نقصان ، وأن لا يكون الاقتصار واقعا على ذكر اسمي البسيطين أو مرادفيهما كثنان المركب حيث لا يدعى تحديد المركب من الاسمين ، فلا يقال في حد الإنسان العالم إنه إنسان عالم ، أو أنه بشر متحقق ، بل يجب إما أن يؤتى بدل كل اسم بقول ، أو بدل الأخير ، أو بدل الخفي ؛ فيقال مثلا : إنسان متصور لحقائق الأمور في نفسه . وإذا بدل بعضها باسم وبعضها بقول ، فلا أقل فيما يبدل اسمه أن يكون الاسم الثاني أعرف من الاسم الأول . وربما خالفوا هذا المنهج فقال قائلهم : إن المجرى الأبيض هو الجندل الثلجي . وأيضاً ربما وقع التبديل بما يخالف الأصل كمن قال : إن العلم النظري هو ظن نظري .

والأصوب إذا أريد أن يحفظ اسم ، ويبدل اسم باسم أو بقول ، أن يحفظ اسم ما يجري مجرى الجنس — وهو الأعم — وأن يبدل ما يجري مجرى الفصل . فإذا أريد أن يحد الإنسان العالم ، فليس من الجيد أن يورد حد الإنسان أو اسم مرادف للإنسان ، ويترك العالم بحاله ، فيقال : هو الحيوان الناطق المأث العالم ، أو بشر طالم ، فإن العام يجب أن يكون كالمفروغ من معرفته قبل إلحاق الخاص به ، ويكون إنما يشكل

(١) الغير : غير ب || نهائيتين : نهائيات د || فلا : ولا م || وهذا : فهذا د ، س ، م ، ن ، هـ || تحت : بحسب د (٣) حد : أخذ س || يكون : — ن || بمذاء : بمجد ب يحد ن (٤) ويكون : فيكون س (٥) الاقتصار : للاقتصار || واقعا : واقفا س || اسمي : اسم س || مرادفيهما : مرادفهما ن || كثنان : لثنان د ، س ، سا ، ن ، و ليان م || حيث : حين د ، ن ، هـ (٦) فلا : ولاد ، ن || أو أنه : وأنه سا (٧) إما : — س ، هـ || الخفي : الأختفي د ، ن (٨) متصور : — د ، ن (٩) فلا : ولا سا || الأول : + الأعم م || وربما : فربما د (١٠) المجرى : + لاد || الجندل : الجندل د [الجندل : الصخر العظيم ، الواحدة جندلة والجمع جنادل — المنجد] || ربما : + خالفوا (١٢) إذا أريد : — ن || أن : أوب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٣) مجرى : مجرام (١٤) يحد : — س | أو اسم : واسم د ، ن (١٦) العام : العلم بـ العالم م ، ن ، هـ || إلحاق : إلحاق م

معرفة الصفة التي تلحقه وهذا الموضع بحسب الأكثر والأولى ، وليس واجبا في نفس الأمر . فربما كان العام منهما هو المشكل . وأما في أكثر الأمر فإن الموضوعات تكون معروفة ، وإنما يجهل المركب بسبب أن الأخص أخفى دائما من الأعم . فإذا لم يكن التبديل تبديل اسم بل تحديدا ، فالأولى أن يحدد الأخص .

٥ وموضع آخر قريب من هذه المواضع ، وهو أنه كثيرا ما يعرض أن نظن أنه قد حدد المركب بسبب المساواة ، ولا يكون ذلك حدا جيدا تاما ، فإن أحدا إن حدد العدد الفرد بأنه عدده وسط ، وإذا أسقط العدد تبقى له وسط ، فيجب أن يكون له وسط حد الفرد ، فيكون الخط والسطح والجسم أيضا فردا .

١٠ فإن قال قائل : إن قوله يرجع إلى العدد في حد العدد الفرد ، ولا يرجع إلى العدد في رصف الخط والسطح به ، بل يرجع إلى الشيء ، فإذن لا مشاركة للخط والسطح مع الفرد .

فيقال : اجعل بدل "له" "ذو" ، فقل : عدد ذو وسط ، وتكون الشناعة لازمة .

ولكن لقائل أن يقول : فكيف ينبغي أن يحدد ذلك ؟

١٥ فنقول : يلزم ضرورة أن نذكر العدد مرتين ، فيقال : العدد الفرد هو العدد الذي له عدد وسط ، أو عدده وسط عددي . ولا بد من ذلك ، ولا يحيد عن هذا التكرير . وقد شرح هذا فضل شرح في الفلسفة الأولى ، وبين فيها أن حدود هذه تقتضي التركيب وأنها حدود بوجه ما وليست حدودا حقيقية . وسيقال في سوفسطيكا في أمرها شيء .

(١) بحسب : يجب م (٢) أكثر : الأكثرن (٣) يجهل : الجهل م ، يجهل ه
 || أخفى : إختاوا م (٤) بل : — سا || الأخص : للأخص د (٥) ما : — س
 (٦) ذلك : — ن (٧) العدد : — ن (٨) حد : حتى ن || والسطح : — س ، سا ه
 (٩) إن : إنه ب ، س ، سا || قوله : + له ه || ولا : يجب ن (١٢) فيقال : ويقال س ، ه
 (١٣) فكيف : وكيف م || أن : — م (١٤) له : هو ب ، د ، سا م (١٥) عدد : + له
 د ، سا م (١٦) وقد : وموقع د ، ن || فضل شرح : — د ، س ، ن || شرح : الشرح م
 || التركيب : التكرير ب (١٧) وأنها : فإنها سا || وليست : ليست ب ، س ، سا

ومن النقط الذي يقع في الحد أن يكون الحد لشيء مما يوجد ، وقد جعله الحد شيئا لا يوجد ، إذ كان في معنى الحد بحال لا يوجد . كمن يحُدُّ المكان بأنه خلاء مهيأ ، والمكان موجود ، والخلاء محال الوجود . وكن يحُدُّ البياض بأنه لون غلاظ للار ، فإن اللون المحاط للجسم معدوم الذات محال الوجود . وبالجملة مخالطة الكيف للجسم معنى محال يقتضى أن يكون غير الجسم مخالطاً للجسم ؛ وذلك محال .

٥

وموضع مقارب لهذا ، وهو أن يكون في الحد إضافة توجب أحد أمرين : إما أن لاتصح تلك الإضافة أصلا ، أو يصح بعض المضاف إليه لا إلى جمبعه ، كمن يقول : إن الطب هو العلم بالموجود ، فإن كان الطب ليس علما بشيء من الموجودات ، أو كان ببعضها دون بعض ، فقد أخطأ . وهذا الموضع في قوة مواضع سلفت . وبالجملة هو في حداد ما يفظ بإهمال مراعاة المضاف المعادل الذي بالذات ؛ اللهم إلا أن يكون الشيء . إنما يحدد من جهة ماهو بالعرض ، فلا يجب أن يؤخذ من جهة اعتباره بالذات ، بل يجب أن يؤخذ بالنسبة التي له بالعرض في حد ذلك الشيء ، فإن للشيء من حيث هو بالعرض حدا لا ينبغي أن يكون هو وحده من حيث هو بالذات . وهذا الموضع إما أن يقع فيه كذب على المحدود ، أو يجعل غير المحدود مشاركا . مثال الكذب إذا قيل : إن الطب علم بحركات الكواكب ؛ مثال الموقع للشركة ، أنه إذا قيل ، إن الطب علم بالموجود ، فتكون الهندسة لذلك طبيا . وعلى أن الأول مع أن فيه كذبا ، فقد تقم فيه

١٠

١

-
- (١) الحد لشيء لشيء ما ، ن (٢) بحال : محال ن ، هـ || مهيا : ملود ، ن (٣) محال : بحال س
 || يحد : حد ب || للار : للجسم د ، ن (٤) الوجود : للوجود هـ || محال : + إذس ، م ، هـ
 (٥) مخالط : مخالط س || محال : + فتكون اللزب مخالطاً للجسم محال ن (٦) متارب :
 مقارن س || أمرين : الأمرين هـ (٨) أركان : إذ كان هـ (٩) وبالجملة : ر في الجملة هـ
 هذا : حدد د ، ن (١١) يحدد : يحد د ، ن || فلا : ولا هـ (١٢) للشيء : الشيء
 ب ، س ، م ، هـ || بالعرض : المرش د (١٣) حدا : حد ب ، د ؛ حدس ؛ س ؛ ن
 (١٦) بالموجود : بالوجود ب ؛ بموجود د ، ن || فتكون : كانت د ، ن || كذبا : كذب س ، هـ

مشاركة ، فإنه يجعل الهيئة طبا ، اللهم إلا أن ينسب مثلا إلى شيء لا وجود له ، ولا شيء من المعلوم منسوب إليه ، فيكون كذبا من غير أن يشرك فيه شيء .

وموضع آخر ، وهو أن يكون إنما يورد حد شيء بسيط ، فإذا هو قد حد الشيء مركبا مع شيء . وأكثر ما يقع هذا إذا كان التركيب من جنس الكمال ، كمن يحدد الخطيب : بأنه الذي له ملكة إقناع في كل واحد من الأمور بالسوية ، لا نقص له في شيء منها . أو يحدد الطبيب : بأنه الذي له ملكة إزالة الأمراض كلها ، فلا يعجزه شيء منها . والسارق : بأنه الذي يأخذ كل شيء سرا ، فإنه يكون إما حادا غطنا ، وإما حادا فخطيب الحاذق ، والطبيب الماهر ، والسارق الملقط . وأما الخطيب بما هو خطيب ، فليس هو خطيبا بشرط أن يقنع . كلا ولا الطبيب طبيب بشرط أن يشفى . كلا ، ولا السارق سارق بشرط أن يدر على أخذ كل شيء سرا . بل الخطيب هو الذي يبلغ في أكثر الأمور ما يمكن أن يقال فيه طلبا للإقناع ، فربما لم يبلغ الغاية ، فيكون خطيبا لأنه أتى بما يمكن ؛ وكذلك حال الطبيب ، وكذلك حال السارق . فإن السارق وإن كان يؤثر أن يأخذ كل شيء سرا ، أو يأخذ كل ما يأخذه سرا ، ولكنه ليس يجب أن يمكنه ذلك في كل شيء .

وموضع آخر ، وهو أن يزيد في حد شيء من المؤثر لنفسه زيادة تجعله مؤثرا لغيره ، وبالعكس . مثال ذلك من حد العدالة أنها حافظة السنن ، وليست العدالة للسنن ، بل السنن للعدالة .

- (١) ينسب : ثبت د ، ن (٢) منسوب || بمنسوب س ، هـ (٣) قد : — م
(٤) كن : لم ن (٦) منها : منها د || أويحد : ويحد س || فلا : ولا ب
(٧) يكون إما : إما أن يكون س ، هـ || إما : — م (٨) حادا : حاديا م
|| الملقط : الملقط د ، س ، هـ [الملقط الخبيث من الرجال الذي لا يؤمن على شيء — المتجدد] (٩) فليس هو : فليس س (١١) فربما : وربما د ، س ، هـ ، ن
(١٢) الطبيب وكذلك حال : الطبيب وحال سا (١٣) يؤثر : مؤثر د ، ن || شيء سرا أو يأخذ كل : — ن || يأخذ : — ب ، سا ، م ، هـ || أو يأخذ كل ما يأخذه سرا : — د || يأخذه : يأخذ هـ
ولكنه : ولكن د ، ن (١٥) أن : + يأخذ م || شيء : الشيء سا (١٦) من : في د ، ن
(١٧) للعدالة : + وكذلك من . قال ان الحكمة فاتحة السعادة

وربما اتفق في شيء أن كان مؤثرا لنفسه ومؤثرا لغيره ؛ مثل الصحة ، فإنها مؤثرة
لنفسها ، وقد تُؤثر لأُمور يتوصل إليها بالصحة . فينبغي إذا حد كل جهة من الجهتين ،
واعتبار من الاعتبارين ألا يدخل فيها الآخر ، أو أراد أن يحسد الصحة حدا كاملا
أورد الجهتين .

(١) في : + كل سا || مثل : ومثل م (٢) وقد تؤثر لأُمور : — س ، سا || يتوصل
إليها بالصحة : — ب (٣) ألا : أ ب لا د ، س ، سا ، م || فيها : فيه حد ن
|| الصحة : للصحة سا

الفصل الخامس

فصل (هـ) في مثل ذلك

وما هنا مواضع تخص بمحدود أشياء مما لها نسبة كالكل والجزء ، فمن الخطأ في ذلك أن يذكر الأجزاء على سبيل توالي النسق بالواو ، ويجعل ذلك حدا للكل . مثل
 ٥ أن يقول قائل : إن العدالة هي عفة وشجاعة ؛ فإن هذا يجعل العفة محمولة على العدالة ، والشجاعة محمولا آخر عليه ، فيكون كل واحد منهما محمولا وحده ، ليس أحدهما مقيدا بالآخر ، فلا يكون كأنه قال : عفة التي هي شجاعة ، كما يقال : حيوان ناطق ، أى حيوان الذى هو ناطق . ولو أنه أريد بذلك هذا ، وإن كان غير صحيح في مجرى العبارات كلها ، كان أيضا ناسدا .

١٠ وأما بيان فساد الاعتبار الأول ، فهو أن العفة إذا كانت محمولة على العدالة ، حيث يراد التهديد ، كان كأنه يقول . إن العدالة هي العفة والشجاعة ، بالألف واللام ؛ فإن حمل الحد والخاصة والاسم المرادف إنما يصلح أن يخصص بالألف واللام في لغة العرب . فإن حملت لا كذلك ، لم يكن هناك تخصيص ألينة ، بل كان يجوز أن يكون كل واحد من العفة والشجاعة ينسب القول أعم من العدالة ، حتى كان يجوز أن نفهم أن العدالة عفة ما وشجاعة ما . وإذا حمل على الشيء عامان ، كل واحد منهما أعم منه ، ولم يقيد أحدهما بالآخر ، لم يجمع منهما دلالة على معنى مساو ، بل يجب أن يخصص ، فيكون وجه القول حينئذ : إن العدالة هي العفة والشجاعة ، ولا يجوز أن يصدق أن

(٢) في مثل ذلك : — ب ، ن (٣) مما لها : كالألف ، س ، ن ؛ مما له هـ || والجزء : وكالجزء د ، ما || فرب : فرة د (٥) هي : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٥) محمولة : محمولا س (٦) واحد : — ن || ليس : وليس د ، ن ، هـ (٧) يكون : يقد س || عفة : — د || حيوان : الحيوان س ، هـ (١٠) وأما : أما ب ، س || التمهيد : اعتبار س (١٢) يصلح : يصلح ن (١٣) هناك : هناك د ، ن || ألينة : — س || يجوز : + ألينة س (١٤) حتى : فهي ن (١٥) وإذا : وأما إذا ن || واحد : — ب ، د ، م ، ن || ألينة : مهام ، ن (١٧) فيكون وجه القول : فقال د ، ن

العدالة هي العفة والشجاعة ، إلا وصدق أنها العفة ؛ كما لا يمكن أن يصدق أن الإنسان هو الناطق والضحاك ، إلا وصدق أنه الناطق . فتكون حينئذ العدالة منعكسة على العفة والشجاعة ؛ فإن كانت عفة ولا شجاعة ، كانت أيضا عدالة . فحينئذ لا يكون من شرط العدالة أن تكون عفة وشجاعة مجتمعين ؛ ويلزم مثل ذلك في جانب الشجاعة . ويلزم أيضا أن يكون الجور فجورا وجبنا ، والفجور جورا والخبث خورا ، فتكون ٥ العدالة التي هي العفة — حيث لا شجاعة — جورا .

وأما بيان فساد الاعتبار الثاني ، فإنه ليس شيء مما هو عفة شجاعة ، حتى تكون العدالة عفة هي الشجاعة . فإن بدلوا لفظة ”الواو“ بلفظة ”مع“ ، حتى يكونوا كأنهم يقولون عفة مع شجاعة ، أو أرادوا بالواو معا ، فيكون حينئذ الموصوف بأنه عدالة هي نفس العفة ولكن في حال ما تقترب إليها الشجاعة ؛ فتكون إذا قارنت العفة جعلت العفة نفسها حينئذ ١٠ عدالة . مثل أن الشيء إذا اقترن بشيء جملة يمين ، وجملة مضروبا ، وجملة غنيا ؛ ليس على أن اليمين مجموعها ، بل أحدهما نفسه ولكن إذا كان مع الآخر . وكذلك المضروب . وكذلك الفتى عند وجود المال فيكون له . إذن بعض ما هو عفة هو عدالة ، وهو العفة التي اقترن إليها الشجاعة .

وبالجملة ، فإن تعديد الأجزاء وتحصيلها ليس الكل ، ولا نفس الكل . فإنه يكون ١٥ الخشب واللبن وغير ذلك موجودا ، ولا يكون البيت موجودا . فليست الدلالة على وجود الأجزاء دلالة على طبيعة الكل ؛ فلا أقل من أن يقال : إن كذا مجموع كذا وكذا .

(١) إلا وصدق : وإلا صدق سا (٤) عفة : — ب ، س || مجتمعين : مجتمعين ب ، س ، سا ، م ، هـ || ويلزم : ويلزمه د ، ن (٥) ويلزم : ويلزمه ن || والفجور جورا : والفجور ب (٧) الاغتبار : + لاد (٨) الشجاعة : شجاعة نج ، د ، سا ، م ، ن (٩) أرادوا : أرادوا سا || معا : مع د ، ن || هـ : هو د ، ن (١٠) إليها : إليه س || جعلت : جعلت د (١٢) مجموعها : مجموعها ب ، س ، هـ (١٢—١٣) وكذلك المضروب : — س ، سا (١٣) عدالة : العدالة ن (١٤) إليها : بها د ، ن ؛ بها إليها م (١٥) تعديد ، تقدير س || الكل : + فيه م (١٦) ولا : فلا س ، سا

على أن الكل يحدث من الأجزاء على ثلاثة وجوه : أحدها أن يكون تجمع فقط ، كيف اتفق ، مثل الأربعة من أجزائها . والثاني أن لا يكون تجمع فقط ، بل تكون هناك زيادة على نفس الجمع داخلية في كيفية الجمع ، مثل البيت ، فإنه ليس الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان ، بل أن يكون مجموعا جمعا على نحو ، ولا الثوب ثوبا لاجتماع النزل ، كيف كان ، بل لاجتماعه على هيئة أسداء والحام . والثالث بسبب زيادة على نفس الجمع وهيئة الجمع ، وذلك أن يكون للأجزاء المجتمعة حال وحكم بعد الجمع غير الجمع ، وغير هيئته من حيث هو تركيب وجمع ، كالمترج ، فإن له بعد الجمع وهيئته زيادة كيفية تحدث .

فما كان من الكلاآت وجوده بالجمع فقط ، أمكن أن يقال : لعله يكفى في حده أن يقال إنه مجموع كذا وكذا . وأما ما احتيج فيه إلى زيادة على ذلك ، وخصوصا زيادة خارجية عن كيفية الجمع ، فلا يكون المركب قد وفى حده ما لم يدل على هيئة ذلك الجمع ، وعلى حال كيفية أخرى وحكم آخر ، إن تبعه .

وموضع آخر يليق بهذه المواضع أن ننظر : هل من شأن الأجزاء الموردة للكل أن تجتمع ، فربما لم يكن من شأنها أن تجتمع البتة ، فلا يكون منها كل ، كن يقول مثلا : إن السطح خط وعدد ، والخط والعدد لا يتألف منهما شيء . أو قول من يقول : إن الجسم هو المؤلف من أجزاء غير متجزئة ، والجسم ليس من شأنه أن يتألف من أجزاء غير متجزئة ، ولا للأجزاء التي لا تتجزأ أن تتألف تألفا يؤدي إلى متصل .

وموضوع آخر ، أن يكون للحدود الذي هو الكل محل أو مكان واحد ، وتكون الأجزاء يستند كل منها بمحل أو مكان مفرد غير مكانه ، ومباين له ، فيعلم أن النسبة

(٢) كيف ٠٠ فقط : — سا (٤) مجموعا جمعا : مجموعهما ن || لاجتماع : لإجماع من (٥) لاجتماعه : لإجماعه س (٦) المجتمعة : المجموعة د ، سا ، م ، ن ، ه || الجمع : بالجمع م || غير : عن د || وغير : وعن د (٧) بعد : على د ، ن || وهيئته : هيئة د ، ن (٨) لعله : — د ، ن ؛ لعله م (٩) احتيج : + إليه ب (١٠) يدل على : يعرف د ، ن || وعلى : على سا || وعلى حال : وسال د ، ن (١٢) بهذه : بهذا م (١٤) مثلا : — ن || خط : بخط سا || والخط : — س (١٥—١٦) والجسم ٠٠٠ متجزئة : — د ، سا ، ن (١٥) من : عن س (١٦) للأجزاء : الأجزاء م ، ن || التي لا : التي ن || تتجزأ : + يمكن د ، ن (١٧) للحدود : المحدود د ، ن (١٨) يستند : يستند م || منها : منها د ، س || غير : + ذلك د

إلى تلك الأجزاء إلى المفروض كلاً نسبة ردية ؛ وهذا صالح للإبطال دون الإثبات .
وأكثر هذه المواضع ذلك شأنها . ومثال ذلك أن يقال : إن الإبصار مجموع لون
وإدراك ، واللون في غير الشيء الذي فيه الإدراك ، ولكن الإدراك والإبصار في شيء
واحد .

وموضع آخر أن يكون الكل إذا رفع ارفعت الأجزاء ؛ والأجزاء ترتفع ويبقى للكل .
لأن الأمر يجب — إن كان — لا بد أن يكون بالعكس .

وموضع آخر فيما يركب من متقابلين كشيء هو خير وشر ، فإن ذلك يجب أن يكون
دون الخير في الخيرية ، ودون الشر في الشرية .

وموضع قبله ، وهو إن كان الخير في أنه خير مثلاً أشد في أنه خير ، من الشر في أنه
شر ، والمركب منهما قد يروج على أنه أزيد من الناقص في الطرف الثاني ، فيكون أشد
خيرية منه شرية ؛ اللهم إلا أن يكون الامتزاج أحدث أمراً زائداً على مقتضى البسيطين ،
كما أن المزاج يجعل غير الخيرين خيراً ، وغير الشرين شراً ، فيكون هذا أيضاً مما يقدح
في الموضع المذكور ، فإنه ربما اجتمع خير وشر فصار الكل خيراً أو شراً ، لكنه
يجب أن يكون اعتبار هذين الموضوعين ، حيث يكون التركيب لا يعمل غير الجمع ، وما
يقع الجمع ؛ إلا فيما تقتضيه الاستحالة .

١٥

(١) دون : ودون م || دون الإثبات : — سا (٢) وأكثر : لكثرة م || ذلك : + من ه
|| ذلك : هذا م || لون : — ن (٣) وإدراك : إدراك د ، ن || في غير : عن د ؛ غير م ، ن
(٥) ترتفع : ترتفع م ، سا (٦) كان : — سا ، ن (٧) فيما : مما م || وشر : أو شر م ، ن
(٩) قبله : آخر مثله د ، ن || هو : هو م || الخير : — د ، ن || أنه خير : خير م د
(١٠) شر : شيء ب || أنه : + إن (١١) البسيطين : البسيط سا (١٢) غير : من د ، ن
الخيرين : خيرين د ، س ، سا ، ن || وغير : أو من د ، ن || الشرين : شرين د ، س ، ن ، ه
(١٣) الموضع : المواضع سا || أو شراً : وشر م ، م (١٤) الموضوعين : الموضوعين د ، م ، ن
|| وما : وما سا (١٥) إلا : لا ب ، سا ، م ، د .

وموضع آخر ننظر كي لا يكون حد الكل مقولا على أحد الجزأين فيكون هو هو بعينه ،
لا المجموع منه ومن غيره . ولكن الجزء غير الكل . وقد ذكر ههنا موضع ضمناه فيما سلف
وهو أن لا يكون ذكر هيئة التركيب . وذكر أيضا موضع هذا مع هذا ، وموضع أن هذا
هو هذا وهذا ، وموضع أن هذا هو من هذا ومن هذا . وهذا قريب مما سلف ، فإنه
حيث لا يكون من هذا ومن هذا ، فيكون من كل واحد منهما ، ويعرض نظير ما سلف
مما ذكرناه ، حيث لم يكن " من " ، وخصوصا إذا كان حيث يقوم من أمرين ليس
يمكن أن يكون ذلك الأمران معا .

وموضع في تفصيل المعية ونسبتها ، هل بين أن تلك المعية في أى شيء من المحل
والزمان ، وبالقياص إلى أى شيء ، وكيف حال أحد الأمرين من اللذين هما معا
من الآخر ، كن يقول إن الشجاعة إقدام مع فكر صحيح ، ولم يقل إنها بالقياص إلى أى
شيء . فربما كان ذلك بالقياص إلى استعمال المصطلحات ، وكان صاحبها طيبيا لا شجاعا ،
بل يجب أن ينسب ذلك إلى الجهاد .

وربما كان أحد الأمرين سببا للآخر ، أو غاية ، مثل من يقول : إن الغضب غم
مع توهم استخفاف ؛ فإن توهم الاستخفاف ليس جزءا من الغضب ، بل سببا له وللغم .
وكذلك من قال : إن الرمي هو إرسال سهم مع إصابة ؛ فإن الإصابة ليست جزءا من الرمي ،
بل خارجا عنه وغاية .

(١) مقولا : مقول د ، ن (٢) ولكن : لكن د ، ن || ضمناه : ضمت ب ،
س ، ه || فبا : — سا (٣) وذكر : وقد ذكر ن || وهذا : — د ، سا ، ن
(٤) ومن هذا : وجميع ذلك يعرف بما ذكرناه في هذا التفصيل الذي فرقناه وذكر موضع هذا ومن هذا د ، ن
(٥) نظير : نظر سا (٦) بما ذكرناه : منا ذكره د ، ن || لم يكن : لا يكون د ، ن
|| يقوم : يقول ج ، د ، سا ، ن ؛ يقول من يقول س ، ه || أمرين : — د ، ن (٧) ذلك : —
د ، م ، ن (٨) هل بين : — د ، ن || وبالقياص : بالقياص سا (١١) كان : — سا
(١٢) يجب : بحسب س (٣) مثل : + ذلك د || غم : هم س (١٤) استخفاف : استحقاق
د ، ن ؛ الاستخفاف سا || الاستخفاف : الاستحقاق د ، ن || بل : — س
(١٥) وكذلك : فكذلك ب ، س ، م (١٦) خارجا : خارجة م ، ه || عنه : عنها
د ، سا ، ن || وغاية : + له م

وموضع آخر من أخذهم الجمع مكان المجموع ، حتى يقولوا : إن الحيوان تركيب نفس وبدن ، وهذا مع رداءته في أنه جعل المركب تركيباً ، فليس يدل على ذلك التركيب . وكيف يكون التركيب حيواناً ، أو الحيوان تركيباً ، ولكل تركيب ضد هو التحليل ، وليس للحيوان ضد هو التحليل .

وموضع آخر أن يكون المحدود شيئاً منسوباً إلى ضدين بالسواء ، وقد أخذ في تحديده أحدهما دون الآخر ، كما أنه لو كان حال النفس من العلم كحالها من الجهل المضاد للعلم ، ليس الذي هو عدم المقابل . فإذا قيل : إن النفس جوهر قابل للعلم ، لم يكن أولى أن يقال ، جوهر قابل للجهل ، أى المضاد . وبالجمله ، إن قبول العلم خاصة لا فصل ؛ وقد علمت ذلك .

ومن المواضع التي يحتاج إليها المبطل في التمكن من الإبطال أن يعلم أنه لا حاجة له إلى رفع جملة الحد ، وربما تعذر عليه ذلك من حيث هو جملة . فليظن هل يمكنه رفع جزء من الحد وإبطاله ، فإن في رفع الجزء رفع الكل الذي هو لا يثبت إلا بذلك الجزء . وقد مرّ لك هذا ومثاله في موضع آخر .

ومن المواضع التي تسهل السبيل إلى الإبطال هو الاستكشاف حتى لا يكون غموض . سبب لأن لا يشعر بالموضع الذي منه يبطل . فإذا استكشف ظهر إما إصابته ، وإما خطؤه وموضوع خطئه . وإذا كان الاستكشاف يكشف عن صواب ، فيكون الحد هو هذا الدال الموضع المحصل بعد الكشف ، وينسخ به ما فوض أولاً أنه حد من

(١) أخذهم : أخذهم سا ، أخذم || يقولوا : يقولون ه (٢) جعل : يجعل م (٣) أو الحيوان : واخوان د ، سا ، ن || تركيا : مركبان (٣-٤) وليس للحيوان ضد هو التحليل : ب (٥) تحديده : تحديد سا (٦) كما : فكاد || كماله : كماله م ، ه (٧) فإذا قيل : + في نفس م ، ه ؛ في نفس م || أن : بأن يكون ن (٨) للجهل : الجهل ب ، س || قبول : قبول سا ، م ؛ - د ، ن (٩) أنه : أن سا (١٠) الحد : المحدود ه || ذلك : + عليه ب ، ه (١١) التي : الذي ب ، سا ، م ، ه ؛ - د || الإبطال : إبطال د ؛ سا ، ن ؛ + الحد ، ن || حتى : - س || غموض : غرض ه (١٢) هذا : - د ، ن || الموضع : الموضع د ، سا || المحصل : - د (١٣)

المتبس ، إذ لا حدين لشيء واحد . فإن كان الثانى هو الفاضل المعروف ، فالأول ليس
بمفيد ، بل هو منسوخ نسخ الشريعة التى هى أفضل لما قبلها . فيجب أن لا يستهان بهذه
الأصول فى الحدود ، بل يجب أن تجعل نصب عين الفكرة ، ويعلم أن سائر كتب المنطق
إنما تتم جدواها بمعرفة القوانين التى أعطيناها فى هذا الكتاب إلى هذه الغاية . ومن اقتصر
على ما سلف ، لم يكتسب كمال الملكة فى البرهان أيضا ، فإن كثيرا من الأصول النافعة
فى البرهان ، وفى الحد البرهانى ، إنما تتم فى هذا الكتاب إلى هذا الموضع . وأما بعد
هذا من هذا الكتاب ، فكأنه ليس بشديد النفع فى البرهان .

تمت المقالة الخامسة

(١) المتبس : — د ، ن || حدين : جدان د ، ن || فإن : فإذا ب ، س ، م ، هـ || المعروف :
المعرف د ، ن (٢) بمفيد : بمجدد ، ما ، ن ، هـ || هى : — ب ، د ، س ، م ، ن (٥-٦) أيضا ٥٠ البرهان : — د (٧) من : — د ، م || هذا : — د ، س ، م
|| البرهان : + والله أعلم د . (٨) تمت المقالة الخامسة : تمت س ، تمت المقالة السادسة
من الفن السادس م ، تمت المقالة الخامسة من الفن السادس من الجلة الأولى فى المنطق هـ — ب ،
د ، سا ، ن

المقالة السادسة

—

المقالة السادسة

فصل واحد

الفصل الأول

فصل (١) في مواضع هو هو والغير

- وقد يلبي أن نتكلم في المواضع التي تنفع في إثبات أن الشيء هو هو وواحد بعينه ،
أو غيره ، وفي إبطاله . فإن ذلك مما يحق أن يقصد لنفسه لكثرة وقوع النزاع فيه ؛ وينفع
أيضا في باب النظر في الحد ، فإن الحد يقصد به أن يكون مناه ومعنى اسم المحدود واحدا
بعينه . ثم الواحد قد يقال على معان ، وأحدها باسم الواحد هو أن يكون الشيء غير
منقسم بالعدد لست أعني الواحد الشخصي الذي لا يقال على كثيرين ، بل أعني به الواحد
في نفسه من حيث ذاته ، وإن كان معنى عاما بالقياس إلى موضوعاته ، وكان ذلك المعنى
من خارج مطابقا لكثيرين . مثال ذلك في المسألة الجدلية أنه هل العدالة والشجاعة شيء
واحد ؟ فإن ههنا ليس تعنى واحدا بالشخص ، ولا أيضا واحدا بأن جنسهما واحد ،
أو بأن نوعهما واحد ، وهما كثيران بعد ذلك ؛ بل تعنى به هل الحقيقة التي تدل عليها
العدالة هي بعينها الحقيقة التي تدل عليها الشجاعة ، حتى تكون إذا عدت الشجاعة واحدا
من الأشياء ، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضا . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع

(١) المقالة السادسة فصل واحد: المقالة السادسة وفيها فصل واحد فصل (١) ب ؛ المقالة
السادسة د ؛ المقالة السادسة وهي فصل واحد س ؛ المقالة السادسة فصل سا ؛ المقالة السادسة من
الفن السادس من الجملة الأولى من المطلق فصل واحد م ؛ المقالة السادسة فصل ن ؛ المقالة السادسة وهي
فصل واحد فصل هـ (٤) هو هو : + والواحد سا ، م ، ن || والغير : بالغير ن
(٥) يلبي : + أن يلبي س ، هـ (٧) اسم : الاسم هـ (٩) لست : ولست
د ؛ ن (١٠) بالقياس إلى : في سا || وكان : فكان سا (١١) مطابقا : وطابق
ب ، س ، سا || شيء : — س || يعني : معنى م (١٣) أربان : وبأن د ، سا ،
م ، ن || وهما : أرمها هـ (١٤) إذا : إن م (١٥) أيضا : — د ، سا ، ن

وتعلم أنه يستعمل لفظة الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة ، حتى إذا ذكرته ذكرته ، وإن كان المعنى كليا .

فن المواضع مواضع التصريف أنه إن كانت العدالة هي بعينها الشجاعة فالشجاع عدل ، والعدل شجاع ، وبالعكس أنه إن كان العادل هو بعينه الشجاع لا بالعرض كانت العدالة شجاعة . وتخالف الموضع الذي في باب العرض إذ كان لا يجب هناك الهو هو ، لأنه كان هناك حمل فقط ، ولم يكن مع الحمل اعتبار أنه هو . وكذلك تنظر في اعتبار المتقابلات أنها هل هي هي . وأيضا من الأكوان والفسادات ، والأسباب الفاعلة والمفسدة . وأيضا من طريق الأولى أنه إن لم يكن ما هو هو أولى أن يكون هو هو ، فليس ما ليس أولى بهو هو هذا . وقد علمت هذا الموضع وحكمه .

١٠ وأيضا إن كان كل واحد منها في ترتيب باب أكثر وأفضل من جميع الغير في ذلك الترتيب ، فهما واحد . وأما إن كان أحدهما أكثر في ذلك من الآخر ، أو كان أكثر من كل ما هو سواء ولم يكن الآخر كذلك ، فليس أحدهما هو الآخر . وقد يكون شيان اثنان وكل واحد منهما أفضل من كل شيء مذكور بالتعيين مما يشاركه ، ومع ذلك فليس أحدهما هو الآخر ؛ وذلك إذا كانا في ترتيبين ، وكان أحدهما يحوى الآخر . كما يقال : ١٥ إن الحيوان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ، ثم يقول : والإنسان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ؛ لكن الحيوان يشمل الإنسان ، فلا يجب في مثل هذا أن يكون هو هو . فهذا الموضع فيه شيء ينبغي أن يتأمل ، وهو أن قد يعرض أن يقال : إن الحار

(١) في الحقيقة : فالحقيقة م (٣) التصريف : التعريف س || فالشجاع نس ، ن ، هـ (٤) والعدل : فالعدل س ، هـ (٧) دل : — ب ، س ، سا ، هـ || الكوان : الألوان || والأسباب : — د ، س (٨) هو هو : هو س سا ، هـ || أولى هو : بأولى فهوم (٩) هذا : — د ، س ، ن ، هـ (١٠) باب : بان ب ، س م || جميع : — س ، م ؛ جمع سا || في ذلك : فذلك سا (١١) فهما : فهما م (١٢) ما هو : ما ن (١٣) واحد — ن (١٣—١٤) كل شيء . . . وذلك : أشياء أخرى قد يشترك فيها ولكن د ، ن (١٣) مذكور : مذكورا هـ || بالتعيين : + غيره م (١٤) كانا : كان د ، ن || ترتيبين : مرتبتين ب || وكار : فكان د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٥) الفاسدة : والفاسدة ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٦) الفاسدة : والفاسدة ب ، د || فلا : ولا سا (١٧) فهذا : وهذا م

جدا هو أعلى المتحركة بالاستقامة ، والمتخلخل جدا هو أعلى الأجسام المتحركة بالاستقامة ، ويكون المقولان صادقين ، ثم لا تكون حقيقة الحار جدا والمتخلخل جدا واحدة إلا في الموضوع . لكنه يجب أن تعلم أن القولين إنما صدقا باعتبار الموضوع ، حتى إنهما إذا أزيلتا عن ذلك الاعتبار كذبا ؛ وأن معنى قوله : « الحار جدا » ، وهو الجسم الموصوف بأنه حار جدا ، وحينئذ فيكون ذلك الموضوع واحدا بعينه ؛ فإن الإشارة في قوله : « والمتخلخل جدا » تناولته أيضا . فلذلك أوجب أن يكون المشار إليه بالقولين ذاتا واحدة . فإن غير اعتبار الموضوع الحار جدا ، وأخذ من حيث هو حار جدا ، حتى يكون المتخلخل جدا من حيث هو متخلخل جدا غيره ، كذب قوله : إن الحار جدا من حيث هو حار جدا ، أعلى من كل ما ليس حارا جدا من حيث هو حار جدا . فإن المتخلخل جدا ليس دونه في المكان من حيث هو متخلخل جدا ، وهو غيره . ١٠ فيجب أن يراعى في هذا الموضع حال الموضوع للأمرين ، وحالهما في نفسه . فإن كانت الإشارة تتناول الموضوع ، فلا شك أن المشار إليه واحدا ، وإن لم يكن الأمران واحدا ؛ وإن تناول نفس الأمر لا موضوعه ، وجب أيضا أن يكون الأكثر واحدا ؛ وإلا كان القول كاذبا .

وموضع آخر ، أنه ينظر هل ما قبل إنه مع تح واحد هو مع د الذي هو و تح واحد ، واحد ١٥ أم لا ؟ وهو يصلح للإثبات والإبطال . وأيضا ينظر هل يختلف في الأحوال العارضة . وأيضا هل يرتقى إلى مقولات مختلفة . وأيضا هل إن كان جنهما واحدا ، ففصولها واحدة . وأيضا هل يقبلان الأكثر والأقل معا ، وعلى نسق واحد . وهذه مواضع الإبطال .

(٢) واحدة : واحدا د ، ن || الموضوع : الموضوعات س ؛ موضوع سا ، ن (٤) وإن : فان د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || قوله : قولنا م ، ه || الجسم : المسمى سا (٥) وحينئذ فيكون : فإنه يكون د ، ن (٦) تتناوله أيضا : أيضا تتناوله ب ، س ، ه || فلذلك : فكذلك ب ، س ، سا (٧) وأخذ : واحدا ه ؛ وآخر واحد ن (٨) جدا : — ن || إن : وإن ب ، ه فإن م (٩) حيث : + ما سا (١٠) في : وفي م || وهو غيره : وهو في غيره ن (١١) للأمرين : للأمرين ن || نفسه : قسمهما م (١٢) وإن : فإن || تناول : يتناول ب ، د ، سا (١٥) أنه : — سا || قيل : + له م || أنه : — م || ح : — د ، ن || هو : وهو م || مع : — م || د : له د || ح : د د || واحد : — م (١٦) والإبطال : لإبطال د || وأيضا : ننظر م (١٧) كان : — ن || واحدا : واحدا || ففصولها : وفصولها د ، ن ؛ فصولها س ؛ ففصولها م ||

وأیضا هل كل واحد منهما إذا أضيف إلى ثالث حصل مجموعا هو بعينه مجموع الآخر .
وأیضا كذلك في التقصان . وأیضا هل هما يتساويان فيما يلزم رفع الشيء ووضعه ،
أو يلزمه رفع الشيء ووضعه ، كان ذلك حقا وباطلا ، فإن الشرطية ليس صدقها في صدق
المقدم أو التالي ، بل في صدق اللزوم . ومثال ذلك أنه إن كان الهواء والخلاء شيئا
واحدا ، فـما يلزم من رفع الهواء يلزم من رفع الخلاء ، وما يلزم من وضع الهواء يلزم من
وضع الخلاء . وما يلزمه الهواء أو يلزم رفعه عن وضعه أو رفعه ، كذلك يلزمه الخلاء
أو رفعه . لكننا إذا توهمنا رفع الهواء بقی الخلاء عند أصحاب الخلاء . وليس يلزم عند رفع
الخلاء أن يبقى وضع الهواء ، فليس الخلاء والهواء واحداً .

وأیضا هل يختلف الأمران في المحمولات ؛ وهذا كالإكراه بالقوة .

١٠ وموضع في قوة هذا أنه إن لم يكونا واحدا بالجنس إن كان لهما جنس ، أو لم يكونا واحدا
بالنوع إن كان لهما نوع ، لم يكونا واحدا بالعدد بالوجه الذي قيل .

وهذه المواضع كثير منها مواضع الإثبات والإبطال المطلقة استعملت في محمول
مخصوص ، وهو الهو هو ، وكثير منها يخص الهو هو .

ولقد كان يمكن أن يقال : يجب أن ننظر كي لا يكون أحدهما ليس محمولا على الآخرهما
١٥ قدمناه من مواضع الإثبات والإبطال المطابقين ، ثم يؤتى بالمواضع الخاصة . وهذه
المواضع ينفع المبطلات منها في إبطال الحد ، فإنه إذا لم يكن الحد يدل على ما يدل عليه المحدود بعينه

(١) كل : — س (٢) هل هما : هما هل ب ، سا ، م || هل : — د ، ن ، هـ
|| فيما : كآب ؛ مما س ، سا ، م ، هـ (٣) أو يلزمه : ويلزمه م (٤) أو التالي : والتالي د ، ن
|| صدق : صدق سا (٥) فا : فيما د ، ن (٦) يلزمه : يلزم د ، س ، ن ، هـ
(٧) الهواء : الخلاء د ، س ، م ، ن (٨) والهواء : — م (٩) وموضع : —
آخرون || يكرنا : — له ب ، سا ، ن || واحدا : واحد هـ || لهما : لها سا (١١) لهما :
لها سا قل : قبل سا ؛ قلنا م (١٢) كثير : كثيرا ن || مواضع : هـ هـ يعنيها د ، ن
(١٣) الهو هو : الهون || وكثير فكثير ب || يخص : يخص د ، ن ؛ يخص هـ (١٤) يمكن :
يمكن د ، ن || بما : بما د ، ن ، هـ (١٥) وهذه المواضع : وهذا الموضع ب

لم يكن حدا . وإذ هذا لا ينعكس ، فالمثبتات لا ينتفع بها في إثبات الحد ، فإنه ليس كل معنى هو هو الشيء هو وحده ، وإن كان أيضا هو هو بالمعنى ، فربما لا يكون قد وفى توفية جيدة .

وأما أنه هل على الحد قياس أو ليس ، ومتى يكون قياس ومتى لا يكون ، وكيف يقتضى الحد ، فأمر قد عرفنا أنه في الفن الذى قبل هذا .

- وأما في هذا الكتاب ، فقد عددنا لك المواضع في الحد ، وأولاهما ما تكون المواضع جدلية ، وأكثرها تمكيننا إيانا من التصرف ، وهو مواضع التصاريف والأقل والأكثر وسائر المشتركة . وأما ما عدا ذلك فيقل عدد مواضع نفعها ، وإن كانت أصح نفعاً ، ومع ذلك تدعو إلى نظر أدق من الجدل الملع للجمهور .

وأما أن أى المسائل أسهل إثباتاً ، وأيها أسهل إبطالا ، وضد ذلك ، وأى المحمولات

- الخمس أسهل إبطالا وإثباتاً ، فيجب أن تعلمه من الأصول التى سلفت في هذا الفن ، ١٠ والفنون التى قبله .

تمت المقالة السادسة

(١) فالمثبتات : والمثبتات ما || ينتفع : تنتفع د ، ن || بها : به د ، سا ، ن
(٢) جيدة : جدية د ، ن (٤) الفن : + المراد م (٥) ما : بأن يخ ، س ، م ، هـ || المواضع : مواضع د ، ن (٦) وهو : هو ، د ، ن ، هـ م (٧) عدا :
عدادس || عددا هـ ، د ، ن (٩) وضد : وضد اب ، س ، سا ، هـ | وإثباتاً : أد إثباتاً
(١١) التى : التى د ، م ، ن (١٢) تمت ... السادسة : ب ، د ، سا ، ن ؛ تمت س ؛ تمت
المقالة السادسة من الفن السادس من الجلة الأولى في المنطق والحد لله رب العالمين والصلاة والسلام على حبيه
محمد وآله أجمعين الطيبين الطاهرين هـ

المقالة السابعة

"

المقالة السابعة

أربعة فصول

الفصل الأول

فصل (١) في وصايا السائل وأكثرها في المقدمات

إنا أول ما شرعنا في تعليم الجدل عرفنا حده وموضوعاته ، أعني مقدماته الخاصة به ، وعرفنا الآلات التي ينبغي أن تكون للجدل ، وعرفنا المواضيع المدة نحو الإثبات والإبطال ، فبقى علينا أن نعرف كيفية الاستعمال لما سلف إعداده وتعليمه . وقد عرفت حال السائل الجدل والمجيب الجدل ، والفرق بينهما ، وعرفت أن عمدة المجادلة هو السؤال ، وطيه يبنى الجواب . فلنقدم وصايا السائل ، فنقول :

- ١٠ إن عمدة الأمور التي يجب أن تنتم للسائل ثلاثة ؛ أما المسألة التي فيها الجدل ففي شيء خارج منها ، وهي كالعرض ، والجدل نحو المشار إليه ، فلذلك ليست المسألة جزءا من الجدل ؛ وهذا قد عرفته . لكن أول الثلاثة أن يكون قد أعد الموضوع الذي منه يأخذ المقدمة لقياسه . والثاني أن يكون قد رتب في نفسه كيفية التوصل إلى تسامها ، وكيفية التشليح على منكرها ، إن أنكرت عليه ؛ وهذان مما ينبغي أن يكون قد سبق إعداده إياه مع نفسه . والثالث هو التصريح بالمعد في النفس مخاطبة به للغير .

(١) المقالة السابعة وفيه أربعة فصول فصل (١) ب المقالة السابعة فصل د ، سا ، ن ؛ المقالة السابعة أربعة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة السابعة من الفن السادس من الجلة الأول من المنطق أربعة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة السابعة وهي أربعة فصول الفصل الأول في وصايا السائل . . . الفصل الثاني الفصل الثالث . . . الفصل الرابع . . . فصل هـ (٤) السائل : السائل س (٧) في : في ب || حال : ح د م || الجدل : — س ، هـ || عمدة : هذه هـ (٩) يني : يني هـ || فنقول : — ن (١١) منها : — فيا م || المشار : المشار ب ، س ، سا ، هـ || المسير (١٣) لقياسه : القياس د ، س ، ن هـ من هـ || التوصل : التوصل س || وكيفية : كيف ن (١٤) التشنيع : الشنيع س

والوجه الأول من الوجوه الثلاثة يشارك الفيلسوف فيه الجدلى، وذلك لأن الفيلسوف لا بدله من موضع يأخذ منه مقدمات ما يصححه . والوجهان الآخران يخصان الجدلى ، إذ لاجابة للفيلسوف إلى تسلم شئ ، فإنه يأخذ المقدمات من حيث هى حق ، لا من حيث هى متسامة ، ولا النظر الحكى متعلق بالمخاطبة وبالجهاد فيها، فلا يبالى فى الخطاب التعليمى أن لا تسلم مقدمة بعد أن تكون المقدمات مناسبة للطلوب قريبة منه، توجبه ، ولا يحتاج فيه إلى أن يخفى قربها من النتيجة الحاجة التى للسائل الجدلى ، فإنه يحتج أن لا يفظن الحجب لما يلزم من تلك المقدمات لئلا يتعسر فى تسليمها، بل يروم إخفاء قربها من النتيجة ، ويرى أنها بعيدة عنه جدا . والفيلسوف يروم ضد ذلك . وكلما كانت المقدمات أقرب من النتيجة كانت إليه أثر .

١٠ وجميع القضايا التى يوردها الجدلى قسمان : ضرورية ، وغير ضرورية . فالمقدمات الضرورية هى الداخلة فى نفس القول الموجب للطلوب ، قياسا كان أو استقراء . وأما ما ليس بضرورى ، فإنما يورد لأغراض أربعة ، وهى : الاستظهار فى الاستقراء والقسمة ، والاستظهار فى تفخيم القول ، والاجتهاد فى إخفاء النتيجة ، والتكلف لإيضاح القول .

١٥ ولقائل أن يقول : إن كان الاستقراء جدليا ، كان قولنا بعد لا محالة نحو المطلوب وكان ما يصححه داخلا فى الضرورى ، وكذلك القسمة ، فإنها تستعمل فى المقاييس المنفصلة . وكيف عدتم الاستقراء والقسمة فيما ليس بضرورى ؟ فنقول :

إن الاستقراء قد يستعمل فى الجدل على وجوه ثلاثة : أحدها فى أن يصحح منه المطلوب نفسه .

(٤) وبالجهد : والجهاد د ، ن || فى الخطاب : بالخطاب س (٧) لما : بماس (٨) وكما : فكأنما س ؛ ؛ فلان ه (٩) أثر : — أثبط م (١١) فالمقدمات : والمقدمات م || الداخلة : الفاضلة ن (١٣) والاجتهاد : — والجدلى د ، سا ، ن ؛ والجدس ، ه (١٥) إن : إذا د ، س ، ن ، ه || كان : كانت م (١٦) وكان : فكان س (١٧) وكيف : — فكيف د ، س ، ن ، ه || فبا : وما د ، ن || فنقول : ونقول ن (١٨) الجدل : الجدلى سا (١٨) فى : + د || منه المطلوب : المطلوب منه ه (١٩) المطلوب : سا

والثاني أن يصحح به المقدمات الضرورية في المطلوب .

والثالث للاستظهار ، وهو أن تكون المقدمات الضرورية لم يحدها المخاطب ، فيحتاج أن يصححها ، بل هي غير بعيدة من أن يسلمها الخصم إذا ظهر من أحوالها أنها محدودة أو مسلمة ، وأن إنكارها شنيع بعيد عن المحمود ، فإذا سئل عنها مع الاستقراء فقل مثلًا : أليس الإنسان وما يجري مجراه فلان وفلان ، وهو يفعل كذا وكذا ، أو يسأل عن عبارة أخرى تناسب هذا الفرض ، كان التسليم حينئذ أولى أن يقع ، فيكون هذا النوع من الاستقراء لم تحوج إليه بعد ضرورة تلجئه إليه ، بل أوردت استظهارا .

وأما المقدمات التي يصحح بها استقراء على المطلوب ، أو على ضروري في المطلوب ، فمقدماته ضرورية ، اللهم إلا أن يكون في عددها ذكر كفاية ، وقد استظهر بعد جزئيات أخرى لو لم بعدها حصل الفرض .

١٠

والقسمة أيضا قد تورد على مقتضى الضرورة ، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه ، حتى يقول مثلًا : إن العلم قد يكون أشرف من علم إما لقوة برهانه ، وإما لأشرف موضوعه ، وإما لكذا وكذا ، حيث يكون النافع مثلًا أن يبين أن العلم شريف ، ثم يتعداه إلى عد وجهه شرفه من غير حاجة إليه . فأحد الوجوه الأربعة أن تورد المقدمات للاستقراء الاستظهارى دون الضروري ، والقسمة التي لا ضرورة إليها .

١٥

والوجه الثاني ، أن يورد لبسيط القول والتوسعة فيه ، إما بمدح كلامه ، واستجادة مذهبه ، وإما للتعجب ممن ينكر ما أخذه ، وإما بالأمثلة والاستشهادات بأقوال الناس ،

(١) والثاني : في م || أن يصحح : يصحح ؛ لأن يصحح سا (٢) للاستظهار : الاستظهار ن (٣) أن يصححها : إلى تصحيحها د ، ن (٤) شنيع : شنيع ب ؛ شنيع د ، ن (٥) المحمود : المحمود ب ، س ، م هـ (٥) أليس : ليس ن ، م || وما وكل ماد ، ن || مجراه : م د ، ن || وهو : هو د ، س ، هـ ن (٥-٦) أو يسأل : ويسأل هـ (٦) على : عن س ، هـ || عبارة : عبارات ن (٧) تلجئه : ملجئه م (٩) مقدماته : مقدماته د ، ن (١٠) أخرى : أخرى || بعدها : بعدها س ، هـ (١١) قد تورد : وتورد م || فيها : مما سا (١٢) برهانه : برهانية هـ (١٣) حيث : حتى ن (١٤) عد : عدة ب د ؛ غيرة س || فأحد : واحد س (١٥) والقسمة : والقسمة س ، سا ، م ، هـ (١٧) لبسيط : لبسط س ، سا ، م هـ || والتوسعة : والتوسع م ، هـ

ولما بالتصرف في تبديل العبارات للبيان والفصاحة، بأن يعبر عن قضية واحدة بعبارات مختلفة، كما هو من عادة فصحاء العرب، ولما باستعطاف المخاطب واستمالته إلى التسليم تارة بمدحه ونسبته إلى الإنصاف، وتارة بذمه وتأنيبه وأنه بعيد عن الإنصاف.

وليس لقائل أن يقول: إن بعض هذه المواضع سوفسطائية وخطابية، وذلك لأن المواضع سوفسطائية ربما احتيج إليها في الجدل إذا تنكد المجادل بفعل لا يسلم المشورات، حتى قد يرخص له أن يغالط المتنكد باشتراك الاسم، ولولا ذلك لما كان رخص في الجدل أيضا أن يخال في إخفاء النتيجة ليسهل به تسلم المقدمات.

والثالث خلط ما يحتاج إليه بما لا يحتاج إليه ليعبد الحدس عن النتيجة، ويخفى النافع في الحججة من غير النافع. فلو أن السائل طالب المجيب بتسليم الكبرى من النافع في الحججة فسلم له، ثم أعقبه بالتماس تسليم الصغرى، أو ابتداء يتسلم منه الصغرى ثم أعقبه بالتماس تسلم الكبرى، عرض من ذلك أن يفتن المجيب لما يحاوله السائل، فيتنكد ولا يسلمه. وأما إذا قرن بتسلم النافع شيئا لا ينفع، ولا يناسب المطلوب، وفصل بينه وبين قرينته من النافع، لم يبعد أن يخفى الغرض عليه. وهذا القسم هو من جنس الحشو الذي يؤتى به لإخفاء النتيجة.

والوجه الرابع هو المورد لا للضرورة، ولا للحيلة، بل للإيضاح والكشف بتبديل الألفاظ، وتكريرها، وبالأمثلة. ويفارق الوجه الثاني إذا كان التمثيل هناك والتكرير لأجل اجتلاب التصديق، وههنا لأجل التصوير والتفهيم. فالوجه الثاني يقصد فيه التصديق، وهذا الوجه يقصد فيه التصوير. وقد يستعان فيه بألفاظ الشعراء والأمثال المعروفة.

(١) بالتصرف: بالتصرف سا || قضية: هيئة ه (٢) عادة: عادات د || (٢) ولما: إما سا (٥) يسلم: + في د، ن (٦) قد: — ه || يرخص: رخص ب، سا (٧) به: له س || المقدمات: المقدمة نج سا، م، ع، ه (٨) ليعد: ليعد د || ويخفى: وبها ب؛ وبجفاء م (٩—١٠) الحججة: حجته فلم د (٩) الحججة: حجته نج م، || له: — ن (١٠) أربأ: وأبدأ د، ن || يسلم: بتسليم م، ن (١١) فيتنكد: فيتنكر م (١٢) قرن: اقترن ب، سا || يسلم: بتسليم م، ن || النافع: المنافع د، سا (١٣) لم: بل ن (١٦) وتكريرها: + هذه ه (١٧) وههنا: لأجل وههنا لأخذ د (١٨) يقصد: — ه (١٨) التصوير: الصور نج، د، س || الشعراء: الشرب || والأمثال: أمثال ب

وأما الوصية التي تليق بالوجه الأول، فإن لا يذكر المقدمة الضرورية في أول الأمر، ولا يطلب تسليمها صراحة، فربما لم تسلم، بل يجب أن ينتقل عنها إلى تسليم ما هو أعم منها حتى يكون ذريعة إلى عقد القياس فيشبهه على مقابل وضعه، أو أخص منها حتى تكون مادة الاستقراء، فيسوقه إلى مقابل وضعه، أو مثلها ومساويها حتى تكون آلة لتمثيل يضربه لمقابل وضعه. فإن كان ينفعه تسلم أن العلم بالأضداد واحد، حاول أن يتسلم هل العلم بالمقابل واحد ترصدا للقياس، أو هل العلم بالجار والبارد والرطب واليابس أو بالمضافين واحد ترصدا للاستقراء، أو أن يستعين ببعضها في بعض في مثل أنه إذا أراد أن يتسلم مثلاً ما هو أعم ابتداءً أولاً بالاستقراء ويتسلم الجزئيات، ثم يتسلم بعد ذلك ما هو أعم، فيكون أسهل عليه، ثم يتسلم الضروري.

- وأما الوصية في باب إخفاء النتيجة، فإن ينظر إن كانت النتيجة تبين بقياسات بعيدة فيجب أن يتبدى بأبعد المقدمات عن النتيجة، ويتسلمها، فينتقل عنها إلى القريبة، سواء كان ذلك يبين بمقدمات قليلة أو يبين بكثيرة، فيحسن أن لا يسأل عنها على الترتيب القياسي، بل يسأل عن الأول في الترتيب الطبيعي ثانياً، ومن الثاني أولاً، لئلا يسمع الحد الأوسط وقد تكرر، وهو رابط بالفعل، بل يسمع تارة في طرف، وتارة في طرف آخر، وقد تخلل بينهما فاصل. وكذلك يجب أن يخلل في كثير من يسلم المقدمات بين تسلم مقدمة وبين رقيقتها يسلم مقدمة أخرى. مثلاً إذا كانت إحدى المقدمتين تنفع في مقدمة للقياس القريب، لم يضاف إليها الأخرى التي تنفع في تلك المقدمة، بل التي تنفع في مقدمة أخرى لذلك القياس القريب. وكذلك إذا تسلم مقدمة مقدمة مما ينتج مقدمة

(٢) ولا : لا د (٣) فيشبهه : يشبه ب ، س ؛ فيشبه سا || على مقابل وضعه : عليه د ، ن || وضعه : نفسه سا (٤) الاستقراء : للاستقراء ه || إلى مقابل وضعه : إليه د ، ن || ومساويها ه || مساو لها س ، ه ؛ أو مساو لها م || آلة : آية س (٥) لتمثيل : لامتثال د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || لمقابل وضعه : له د ، ن (٧) أو بالمضافين : وبالمضافين د ، ن || واحد : واحدان ، ه || ترصدا : ترصد ب ، س ؛ ترصدا سا (٧) أو أن : وأن د ، سا ، م ، ن || ببعضها بعضها ه (١١) عن : غير سا (١٠-١١) فإن ينظر ... النتيجة : — س (١١) ويتسلمها ويتسلمها م (١٢) سواء : فساد د ، ن || يبين : يبين ه || يبين : أبيض د ، ن || على إلى سا (١٥) يجب أن : — ن (١٦) كانت : كان ن (١٧) للقياس : القياس س ، ه (١٨) إذا : إن ب ، م ؛ إما إن سا

أقرب منها ، ثم تذكر النتيجة معها ، بل يترك النتيجة ويستغل بتسلم مقدمة مقدمة للقياس الآخر . فإذا تسلم المقدمات تفاريق أورد النتائج التي هي المقدمات القريبة معا إيرادا لا يمكن المخاطب إنكارها بعد تسليمه المقدمات .

فأما إذا تسلم مقدمتين وأنتج عنها ، ثم أخذ بتسلم المقدمات للنتيجة الأخرى ، لم يبعد أن يظن المخاطب أنه إنما يحاول أن ينتج كذا لتكون مضافة إلى النتيجة الأولى ، فينتكد ويتعسر ، بل يجب أن يحاول الإخفاء لأن النتيجة التي هي الغاية فقط ، بل كل نتيجة ، وإن كانت نتيجة تعود مقدمة ليكون ذلك أشد في الإخفاء . وفي ذلك فائدة أخرى ، وهي أنه إذا أعقبها بالنتيجة الأخيرة ؛ وكان قد حذف النتائج في الوسط ؛ ولم يقدم المقدمات لترتيبها ؛ تخيل المخاطب أن كلامه غير منتج للطلوب ؛ لأنه لا يسرده سردا يشبه المنتج ، فإذا أنتج في إثره فربما قال المحجب : ولم قلت إنه يلزم مما سردت هذه النتيجة ؛ وعرض ١٠ أن أمن المحجب تلك المقدمات ؛ وظن أنها لا تنفع السائل ؛ إذ النتيجة غريبة عنها وكأنها لا تلزمه ؛ فلا يشتغل بالمناكدة في شيء منها ، أو يتأويل جهة تسليمها ؛ بأن يقول : إنما سلمت على شرط كذا ، وإنما أردت بالتسليم كذا ؛ بل يساهل كل المساهلة في تسليمها على أي نحو أريد منه تسليمها ، فتقرر حال المقدمات على جهة مفروغ عن الجاج معها فيها ١٥ فإذا تقرر المقدمات عاد حينئذ فأبان أن المطلوب كيف يلزم عنها وانقطع الحبيب .

وليس إنما ينفع ما تقدم ذكره من الانتقال من المطلوب تسلمه إلى كليته وجزئياته بل الانتقال أيضا إلى تصريحه ونظيره ومقابله ، فإن ذلك كله نافع في إخفاء النتيجة .

(١) ثم : لم س ، م ، هـ (٢) فإذا : وإذا س || تفاريق : تفاريقا د ، ن ، هـ ؛ بفارقة س ؛ تفارقا م || معا : معها ، م (٣) إنكارها : إيرادها هـ (٤) يتسلم : بتسلم س ، م (٦) فينتكد : فينتكرم (٧) وهي : وهو د ، س ، م ، هـ (٨) وكان : فكان س ، س || ولم : لم ب || يقدم المقدمات لترتيبها : يرتب المقدمات ترتيبا د ، س ، م ، ن ، هـ || المقدمات : الترتيبات س (٩) لترتيبها : ترتيبان || لا : لم س (١١) إذ : إذن د ، ن || وكأنها : وكأنما د ، ن (١٢) يشتغل : يلزم س || يتأويل : يتأول ن (١٣) وإنما : فلانما : س || أردت : أردت س ، م (١٤) فتقرر : فيقرر د ، د ، ب ، هـ || جهة : جهة س ، هـ || مفروغ : عنها م (١٥) وانقطع : فاقطع د (١٦) ما : ما ن || من : عن د ، س ، م ، ن || كليته : كليته س ، م || ونظرة : ونظرة س

وأنه إذا ريم نفس تسلم الفاعل لم يبعد أن يصرف الخصم همته إلى تحمل مذر في أن لا يسلمه .

وأما الشيء الآخر الذي هو منه بسبب ، فربما لم يشاكس فيه ، مثلا : إذا كان مراده أن يتسلم أن الغضبان هل هو المشتاق إلى الانتقام ، فربما احتال الحبيب فأذكر أن يكون كل غضبان كذلك ، وقال : بل ههنا غضبان على صديقه من غير أن يشتاق إلى الانتقام .
منه . وإن كان غمه إياه بالغضب عليه نوعا من الانتقام منه . فإن ابتدأ السائل وسأله : أليس الغضب شهوة الانتقام ، كانت المشاكسة فيه أقل . فإذا سلم عاد وقال : فالغضبان إذن هو المشتاق إلى الانتقام .

والمواضع تختلف في هذا الباب ، فربما كان المطلوب نفسه أقرب إلى أن يسلم من مقابله ، فهناك لا ينفع هذا ، بل إنما ينفع حيث يكون الأمر بالعكس ، كما في مثالنا .
فإن الاعتراض الذي به أمكن أن يشاكس في تسليم أن الغضبان المشتاق إلى الانتقام ، وإن كان غير صحيح ، فإنما كان يقرب حيث يقال " الغضبان " ، ويبعد حيث يقال " الغضب " .

ويجب أن يؤدي عن الغرض فيما ينحوه في تسليم ما يتسلمه ، ويشير إلى شيء آخر كأنه يريد أن يصحح ذلك بما يتسلمه ، ليصح بذلك مطلوبه ، فإن ذلك الشيء إذا كان غريبا توفق بأنه لا يؤدي إلى المطلوب ، وإذا كان ما يتسلمه غريبا عن ذلك الغريب ، تفطن بأنه

- (١) نفس : النفس س || تسلم : تسليم د ، التسليم ن || تحمل : تحمل ب ، س (٣) لم : لا د ، أن لان || يشاكس : يشاكه د ، ن || إذا : إن س (٤) هل : — د ، ن ، ه || الانتقام : الأقسام س (٥) كذلك : كذا ن || بل : فإل ن (٦-٧) منه . . . الانتقام : — م (٦) وإن كان . . . منه : — سا (٧) فيه : — سا || فالغضبان : الغضبان د || للغضبان ن (١٠) مقابله : مناسبه د ، سا ، م ، ن ، ه || فهناك : هناك س (١١) الاعتراض : — د ، ن || المشتاق : مشتاق د ، سا ، م ، ن ، ه (١٢) كان : كانت م || فإنما كان : فإذا ما ب ، س ؛ سا ، م ، ه || يقال : يقول ب (١٤) يؤدي : يورى سا || عن : من ب || الغرض : الغضب د ، ن || تسليم : تسلم س ، ن ، ه (١٥) ليصح : ليصح م || بذلك مطلوبه : مطلوبه بذلك سا (١٦) توفق . . . غريبا : — د ، ن || الغريب : المطلوب س || تفطن : فطن د ، ن || تفطن بأنه : يظن أنه نج ، سا ، م

لا يذبحه ، وإذا كان الأمر كذلك تركت المشاكسة وسوِّح بالتسليم . فإذا تسلم توجه به نحو المطلوب .

ومن التلطف في هذا الباب أن لا يعرف المحيب أى طرفي التقيص فيما يتسلمه يافع السائل ، وذلك إذا سأل سؤال تفويض ، وخصوصا إذا قدم في القول المُستَخير من الطرفين ما لا ينفعه ، وأخر ما ينفعه ، فأوهم أن المقدم منبجا في اللفظ هو المقدم عندك في الإثبات ، فيناكد في تسليمه ويسلم الطرف الثاني الذي هو أحب إلى السائل . وأعمل من هذا أن يسأل سؤال حجور من غير تفويض ، ويجعل الحجر على الطرف الذي لا يريده . مثلا إذا كنت سائلا ، وكنت تؤثر أن يسلم لك أن اللذة خير ، فتسأل : أليست اللذة خيرا ؟ فتوهم بفعلك ذلك أن هذا ينفعك ، فيميل الخبيب إلى إنكاره فيسلم لك أن اللذة خير ، وخصوصا إذا كان المحذوف من طرفي التقيص أكثر شهرة وحدا .

ومن الحيل النافعة في التسلم أن تسلم المقدمات التي تنتج شيئا ليس هو المطلوب ، لكنه يحسن أن ينتقل عنه إلى المطلوب ، فيتسلم ثم يذقل عنه إلى المطلوب ، إذ يكون حكمه حكم المطلوب كالشبيه بالمطوب مثلا .

ومن النافع في استدراج المحيب أن يسأل ما يسأل كالمشكك فيه ، وكالمستفهم ، وكالمستريب ، وكالمائل إلى العدل والنيّصاف ، وكالمتمسك ذلك للتعلم والاستفادة ، كما يقول : لنترك الجلاج ، فبين لي ما عندك في كذا لا على طريقة ملاجتي ومغاليتي ، بل على ما يجب أن يكون الأمر به في نفسه ، ويجب أن يكون السائل كأنه يعارض

(٣) ومن : من د : أى : أن ب (٣-٤) يافع السائل : يفعل د ، ن (٤) تفويض : التفويض س || قدم : قدمت د ، ن (٥) وأخر : وأخرت د ؛ وأقرب ن || ينفعه : يفعل د ، ن || فأوهم : فأوهمت ن || عندك : — س ، ه ؛ عنده م (٦) تسليمه : تسلمه ن || ويسلم : — د || إلى السائل : إليك د ، ن || وأعمل : وعمل ن (٧) الحجر : — ب ، م ؛ للحجور د ، ن (٨) كنت : كان س || اللذة : — ليست د ، سا ، ن ؛ ليس س (١٠) التسلم : التسلم د ، ن || ليس هو المطلوب : — س (١٢) فيتسلم ثم ينتقل منه إلى المطلوب : — س ، ه (١٣) كالشبيه : كالشبه سا (١٤) ما يسأل : — د || ما : فيان (١٥) كما : وكاس ، ن سا ، ه (١٦) فبين : فبين سا || لي : — س ؛ إلى ن || لا : إلا سا || طريقة : طريق سا ، م || على طريقة ملاجتي : بسبب لجاجي د ، ن

نفسه ، ويناقضه ، ويقول مثلا : لا ، إن هذا الذى قلته ونسفته ليس بجيد ، بل يجب أن أرجع عنه فيصير هذا سببا إلى أن لا يتهم حبه ، ويؤثر مساعدته ، والتسليم له ما يتسلمه .

ومن الأشياء النافذة في التسليم أن يقول : أجمع الناس على كذا ، والعادة جرت بكذا ، فإن هذا يورث السامع جبنا عن إنكاره .

ومن ذلك أن لا يظهر حرصا شديدا على تسليم شئ بعينه ، بل يتعمده في الوقت ثم يتلطف في العود إليه .

واعلم أن طبائع الجدليين مختلفة فمنهم متمسك ، ومنهم صَافٍ سمج ، والمتعمرون في أول الأمر أشد تمسرا وأكثر حمدا ، لأنهم حينئذ أشد استعدادا للشقاق ، ثم يفترقون قليلا إذا طال الكلام ، فهو لا يجب أن يؤخر تسلم العمدة منهم . وأما الصلفون فأمرهم بالضد ، فإنهم لصلفهم يستنكفون أن يتصلبوا وأن يناقشوا بل يظهرون أنه يهون عليهم أن يسلموا كل شئ واقفين بحسن تأنيهم للتخلص عن مقبة ما يوجب التسليم ، وخصوصا إذا كان تأديته إلى النتيجة خفية ، كأنهم إذا ناقشوا ابتداء رمقوا بعين الاستعجان ، وظن بهم أن الاختناق يلجئهم إلى المعاصرة ، وأنهم ملزمون إلى الإلزام ، فإذا حان الإنتاج عليهم انقلبوا متمسكين وأخذوا هناك يشاكسون ويتصعبون ؛ فهو لا يجب أن نستسلم منهم العمدة في بدء الأمر ، وحين هم بعد سبجاء .

(١) لا : — د || إن : لأن ب ، م (٢) أن : إذا م || سبيا : استثناء د || لا : — ن
(٢) ويؤثر : فيؤثر ن || والتسليم له : وتسلمه ن (٦) تسليم : تسلّم س ، ن (٧) العود : العودسا
(٩) وأكثر : وأشد س (٩) حينئذ : — د (١٠) طال : طاب ب ، د ، سا ||
وأما : فأما د ، ن || الصلفون : الصلفاء ن (١١) يتصلبوا : يتصلفوا ب ، س ، ه
(١١) يظهرون أنه : يظهروا هي س (١٢) عن مقبة ما : عماد ، ن (١٣) ابتداء : — ن
|| الاستعجان : الاستحسان د ، ن ؛ الاحتقاق م (١٤) بهم : به ب ، د ، س ، سا ، ن ، ه ||
المعاصرة : المعاصرة د ، سا ، ن || ملزمون : ملزوزون د ، س ، سا ، ه || الإلزام : + وإنما يضطرم
إلى المناقشة خوف إلزام م حان : خان د ، سا ، م || (١٥) هناك يشاكسون ويتصعبون : — ن ||
(١٦) نسلم : [كذا في جميع النسخ ولعلها نسلم أو تسلم — المحقق] || وحين : وخير ه

وينبغي أن يحاول إخفاء النتيجة أيضا بتحليل ما لا ينفع به ، أو بالتطويل ، وبترويح ما سبيله لو أفرد كان قريبا من الإنكار بخلطه في جملة ، كأنه غير متفجع به ، وكأنه في جملة الإسهاب فيتروج ، وربما دعا إلى ذلك الضجر . فهذا ما قيل في إخفاء النتيجة ، والوجهان الآخران ، نهد علمتهما .

(١) وترويح : وترويح ن (٢) أفرد : أفرد اب || كان : وكان د ، ن ؛ فكان سا || بخلطه
وبخلطه سا ؛ بخلطه هـ (٣) الضجر : — م

الفصل الثاني

فصل (ب) في وصايا السائل وأكثرها في أحوال القياس والاستقراء وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل وإعطاء السبب فيه

- وينبغي أن تستعمل مع الجدلين القياس ، ومع الذين هم أشبه بالعوام الاستقراء .
- وإذا لم يكن للعنى المتشابه به اسم صُحِبَ فيه الانتقال من الاستقراء إلى المقدمة الكلية التي المستقریات منتشرة تحت موضوعه ، فيتشوش الكلام على السائل والمحجوب . أما على السائل ، فإنه لا يتنبأ له الانتقال إلى الكلية ، وأما على المحجوب ، فلا أنه لا يتنبأ له إيراد المناقضة ، إذ لا يعلم ما الذي اشتركت فيه حتى يطلب من جملته جزئيا مخالفا . وبالجملة ربما أدخل أيضا في جملة الاستقراء أمور غير متشابهة ، نأخطأ السائل وغلط المحجوب ، بل يجب أن يرسم ذلك المعنى ويوضح له اسم . فإذا استقرأ السائل ، ودل على ما وقع فيه التشابه ، ثم لم يسلم المحجوب الكلية فقد ظلم ، بل عليه أن يأتي بمناقضة أو يسلم . وهذا بحسب الجدل فقط ، لأن الاستقراء جدلي ، إذ ليس من شرط الجدل أن يكون ما يورد فيه من القول موجبا للطلوب بالضرورة ، بل بحسب المشهور . ولهذا ما كان كثير من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز أن تصير جدلية إذا قبلت واشتهرت ويجوز أن لا تكون جدلية إذا لم تنتهر ، وذلك مثل قولهم لو جاز كذا لجاز كذا ، إذا كان نظيرا له ، فإن هذا غير واجب في نفس الأمر . فإنه ليس إذا جاز في شيء حكم ، جاز في نظيره نظيره . وكذلك قولهم إن لزمي هذا فقد يلزمك أيضا ، فإن هذا غير واجب ، ولم إذا لزم

(٣) وإعطاء : إعطاء ب ، م (٥) وإذا : فإذا د ، ن || المتشابه : المشابه || به : —
د ، ن (٥) فيه : — د || من الاستقراء إلى المقدمة : — م (٦) منتشرة : منتشرة ب ، م
(٦) عل : — ن (٧) فإنه : فلا أنه ن ، ه || فلا أنه : فإنه سا (٨) فيه : — ب ، م (٩) أيضا :
إليه ب ، سا || غير : عن د ، ن (١٠) ويوضح : فيوضح ن || استقرأ : استقر س ؛
استقرى س || ما وقع : معنى م (١١) التشابه : المتشابه م || م — ه || بمناقضة : بمناقضة د ،
سا ، ه (١٤) إذا : وإذا س (١٥) إذا لم : أو لم ه || نظيرا : نظراد (١٦) نظيره : — ب
(١٧) وكذلك . . . واجب : — م || ولم : ولا م

الآخر كما يلزم الأول أن يترك حكم الأول . وكذلك قولهم لم قلت كذا في كذا ، ولم تقل كذا ، ودو في طرده ، فنه ليس إذا لم يقل ذلك وجب أن يكون هذا باطلا . وكذلك المعارض للحجة بسجة أخرى ، وليس في ذلك خروج عن هدة الحجة التي أوردت . ولكن هذه إذا اشتهرت صارت طرقا جدلية ، وإن كانت غير ضرورية . والاستقراء أولى الجمع بأن يرجع إلى موجب في حكم الجدل . وليس للحجيب الجدل أن يقول إن الحكم فيما استقرت هو ما قلت . ولكن الحكم في غيرها ليس حكمها إلا أن يكون مدعيا في أول الأمر أن الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف . ويكون هذا قولاً سبق منه في الدعوى فلا يكون الاستقراء عاملاً عليه ، كما يكون قد ادعى أنه من المسلم أن كل عدد زوج ، فإنه ليس بأول إلا الأثنية . فإن قال هذا ، تلخص عهدة الاستقراء ، فلا ينفع السائل ما يورد من الاستقراء معه . والمناقضة التي باشتراك الاسم ردية مثل مناقضة استقراء المستقرى لبيان أن كل حيوان حساس ، بأن المصور حيوان وليس بحساس ، وربما اتفق اشتراك في الاسم نفى فصار في المصور اشتراكاً في المعنى ، فحينئذ يتفق ويروج في مثله ، مثل هذه المناقضة . وكذلك ينبغي أن يتقهر في اعتبار الآلات المعطاة في تفصيل معاني الاسم المشترك فيرجع إليها . وربما نوقض المستقرى ، فوجد التخصيص بعد النقص يعم المطلوب ، والمستقراً لأجل المطلوب ، فيتملق الحجب بالتخصيص ، ولا يلتفت إلى النقص . مثلاً إذا كان قال : كل حيوان يحرك لحيه الأسفل فأورد جزئيات استثنائية مثل الفرس والإنسان ، وما يجري مجراها

- (١) حكم : حكاه ب || وكذلك : وكذلك || قولهم : — د ، س ، م ، ن (٢) طرده : طرده ه
 (٣) المعارض : المعارضة بخ ، س ، سا ، م ، ه || بحجة : لحجة ب || عهدة : عهدة د ، ن || أوردت :
 أفردت ب (٤) اشتهرت : اشتهرت د ، ن || صارت : وصارت م ، ن (٥) يرجع : ينظر س
 || موجب : موجبة سا ، ن || للحجيب : المحجيب م (٦) غيرها : غير هذا ه (٨) فلا : ولا م
 (٩) إلا : — د (٩) هذا : — د ، ن (١٢) وربما : فربما د || اشتراك : — م (١٣) مثله : —
 د ، ن || وكذلك : فكذلك د ، ن (١٤) يتقهر : يتقهر د || فيرجع : ويرجع د ، س ، م ، ن ، ه
 (١٥) والمستقرى : والمستقرى د ، ن ؛ والمستقرم (١٦) كانت : — س || كل : إن كل
 د ، ن ، ه (١٧) فأورد : وأورد د ، س ، سا ، م ، ن || استثنائية : استثنائية د ، م

- فنفوض بالتساح ، فله أن يقول : إنى لست احتاج إلى الحيوان المطلق فيما استقريته ، بل إلى الحيوان الماشى البرى . ومن الناس من يمنع هذا ويقول : إن ذلك فرق بعد النقض ؛ ولا التفات إليه ، وليس فى ذلك بأس عند التحقيق فإنه إذا أورد المستقريات من جملة الحيوان الماشى ، ولم يكن ذكر لفظ الماشى ، أو قصر فندارك كانت حجته قائمة . وأكثر ما عليه أنه لم يحسن الاحتياط فى لفظ به ، وهذا لا يجعل الحجة غير حجة .
- والمثال المورد فى التعليم الأول لهذا أنه إذا أورد مستقريات كلها قد فارق علما كان له ، فكان ناسيا ؛ فقال : كل مفارق للعلم ناس ، فنوفض بمن فارقه العلم لغير المعلوم ، فيقول : إنما أوردت المستقريات من باب من فارقه العلم مع ثبات المعلوم . وكذلك إذا قال أعظم الضدين لأعظم الأمرين فاستقرى له فعوند بأن كمال الحلقة أفضل من الصحة ، فلإنها داخله فيه ، وذلك زائد عليها يتأفى الفضيلة ، لكن المرض أشد رداة من سوء الهيئة ؛ فإن القبيح ١٠ من الهيئة ، والمرضى شر منه ، فله أن يقول : إنما كلامنا فى شيئين متباينين ؛ وليس أحدهما فى الآخر ، لكن الصحة إنما هو فى كمال الحلقة ، فالاحتراز بعد العناد يجب أن يكون مقبولا وأكثر هذا إنما هو فى المقدمات الصادقة فى البعض إذا لم يورد بالشرط الذى معه يصدق فى الحقيقة وفى النطق . على أن هذا المذهب إذا زيفه المشهور فى زمان ما يزيف ويقول :
- بالمستقيم أولى أن يستعمله الجدلى من الخلف وتأدى إلى شنع ؛ فقال المحجب إن ذلك ليس ١٥ بشنع ، بل هو ممكن بطل سميح وضاع ، فاحتاج إما إلى قياس يبين به شناعته ، أو قياس آخر مستقيم نحو به نحو المطلوب نفسه . وأما فى البرهان فليس المحال إنما يصير محالا بالتسليم

(١-٢) أن يقول . . . هذا : — س (٢) ذلك فرق : الفرق د ، ن (٣) ولا التفات : والاتفات د ؛ وليس : ليس م (٤) ولم د ؛ ذكر : — س ؛ لفظ : لفظه سا ؛ أو قصر : فقصر سا ؛ حجة : مختلفة ه (٥) أنه + إذا م (٦) بمن : من م ؛ لغير : لغير د ، م ، ن ؛ — سا ، ه (٨) باب : باب ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه (٩) لأعظم : الأعظم د ؛ فاستقرى : واستقرى د ، سا ، ن ؛ واستقرأ م (١٠) وذلك : وهو د ، ن ؛ يتأفى الفضيلة : بالفضلة د ، ن (١٠) فإن القبيح من الهيئة : — ن ؛ والمرضى : والمرضى ه ؛ فله أن يقول : فعول له د ، ن (١١) يقول : + له س ، م ؛ إنما : إن ه ؛ متباينين : متباينين م (١٢) الصحة : إنما الصحة س ، ه ؛ هو : هو د ، م ، ن ، ه ؛ فى : — سا ؛ كمال : كمال م ؛ + فى سا (١٣) البعض : النقض سا ، ن ، ه ؛ النقض : إذا لم يورد ؛ إذ المستورد ن ؛ يورد ؛ يوجد س ، ه (٤) وفى : أو فى س ، سا ، م ، ه ؛ على : وعلى د ، ن ؛ ما : — م ؛ يزيف : يزيف ، سا ؛ تزيفا د ، ن (١٥) شنع : م (١٦) سميح : شنع د ؛ فاحتاج : واحتاج د ، ن (١٧) نحو : — م ، م ؛ وأما : فأما د ، ن ؛ — سا

أو يلتفت فيه إلى ذلك ، بل إذا كان محالا في نفس الأمر استعمل في قياس الخلف
البرهاني . وليس كذلك الحال في الجدل ، فإن استعمالك للخلف فيه ربما طول عليك الأمر
لأنك تحتاج فيه إلى إنتاج محال أولا ، ثم تتكلف الانتقال عنه إلى المطلوب ثانيا . فإذا
أنتجت المحال وحسب الجيب أن تسليحه استحالته تؤدي إلى فساد وضوئه أنكروا ذلك
محال ، وجعله ممكنا ، فبطل سعيك ، وتحتاج إلى تكلف سعي في أن تبين أن ذلك محال
فإن لم يستمر ذلك لك لم تتلاف بطلان سعيك . وإن أمكنك ذلك كفأك أخذك في الأول
تقيض المحال ، وقرنتك إياه إلى الأخرى ليبتج لك المطلوب هونا . ولولا أن الأسبق إلى
الذهن ليس يكون في كل وقت تقيض المحال ، بل ربما سبق إلى الذهن قياس ما ولاح
تأدية إلى المحال ، لكن استعمال الخلف باطلا في كل موضع . وأما إذا سبق إلى الذهن
المحال وتقيضه معا ، فتكلف قياس الخلف محال . وههنا حين احتجت إلى أن تتسلم استحالة
المحال قبل عقد القياس ، فقد صار نظرك إلى صحة تقيض المحال خاطرا ببالك في خيالك
مع نظرك إلى المحال فينبذ لا يحتاج إلى الخلف ألينة . ولو كان عندك قياس مستقيم معدا من
مادة الخلف بعينه ، أو من مادة أخرى لكان يمكنك أن تتسلم مقدماته من غير أن يحدس
الجيب بنا يلزمها ، وخصوصا إذا استعملت إخفاء النتيجة فإذا تسلمتها لزمَت النتيجة ،
ونقض الأمر ، وكان يمكنك في القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة أن تتسلم تقيض
المحال ولا يشمر الجيب بعاقبته . وأما إذا أوردت المحال على أنه محال ، وأفطنت الجيب
عاقبته ، فلا يبعد أن يشاكسك الآن مشاكسة ، وبما لم يقدم عليها حين لا يفطن لذلك .

(١) فيه : به س || استعمل : واستعمل س || قياس : القياس سا (٢) استعمالك : استعمال
د، م، ن || الخلف : الخلف د، ن || فيه : — سا، ن (٣) محال : المحال د، ن || تتكلف : — د، ن ؛
تكلف سا، م (٤) استحالته : — د، ن ؛ واستحالة ه (٥) ذلك : وذلك ن (٦) أمكنك :
أمكن س (٧) ليذج ؛ فيذج د، ن (٩) استعمال : — م || وأما : فأما ه (١٠) فتكلف :
فتكلفك د، ن (١٠) محال : — ن || وههنا : ههنا م || أن تتسلم : تسلم د، ن
|| استحالته : استحال س (١١) قبل عقد المحال : — س || في خيالك :
— د، ن (١٢) معدا من : معدا ما د، س ، ه ؛ إما معدا سا (١٤) تسليتها :
تسليتها د، ن ؛ واستعملتها س ؛ تسليتها ه (١٥) وكانت : فكان د، س ، ن || أن : — د
(١٦) ولا : فلا ب || بعاقبته : عاقبته ن (١٧) مشاكسة : فشاكسته م (١٧) حين : —
ب || لا : لم د، ن

واعلم أن المحال الذي نذكره ههنا ، هو الشنع في نفس الأمر ، فإن الشنع ههنا هو المحال ، كما أن المشهور ههنا هو الحق . ويجب أن يحتمل في ادعاء المقدمات الكلية أن يكون محرزة بالاحترازات التي لا يوجد معها نقض وعناد ، ويكون الحكم فيها مطردا في الجزئيات ، فإنه إذا فقدت المناقضة أذعن للتسليم .

٥

ومن المسائل ما يشتمل على القياس وعلى النتيجة معا ، كما يقال : أليس إذا كان فلان كذا ، وفلان آخر كذا ، فكذا كذا . وهذا مما لا ينبغي أن يستعمل في أكثر الأمر ، فإن هذا يكشف مناسبة ما بين المقدمات والنتيجة فيمرضا للإنكار ، فلا ينعقد القياس بل ينحل .

ومن الناس من إذا سئل عن المقدمات المطلوب تسليمها ، وشنت بالقياس عليها أرومه اقتران القياس بها أن تسليمها واجب . فهؤلاء لا بأس بنخاطبتهم على هذه الجهة .

١٠

وليس كل سؤال كلي كما علمت جدليا ، فإنه ليس السؤال عن ماهو ، وعن أى الأشياء هو جدليا ، اللهم إلا أن يكون على أحد وجهين : إما لا مستكشاف لفظة يستعملها السائل ، وأكثر هذا هو للجيب ، وإما على سبيل المطالبة بأحد طرفي النقيض ؛ بأن يقلب السؤال عن المساهية إلى الهلية وتكون حقيقة السؤال تشير إلى الماهية ، وذلك أن يحمل التحديد في قسمة طرفي النقيض ، كمن يسأل فيقول : هل تقول إن ماهية الخير هو أنه الذي يشوقه

١٥

الكل ، أو لا تقول ؟ فإن هذا يستدرج المساهية لا غير ، وربما حمد ، وربما لم يحمد . وهذا مثل أن تقول : إن لم تكن اللذة هي المتشوقة لكل فترى ماهي ، ويكون كأنه

(١) الشنع : + لا المحال د ن (١ - ٢) هو المحال كما أن المشهور ههنا : - د (٣) محرزة : مجردة د م ، ن || بالاحترازات : فالاحترازات د ن ؛ بالاحترازات س م ، ه (٣) نقض : نقض : د س م ، ن ، ه (٤) التسليم : التسليم د ن (٥) على : عن س (٥) أليس : ليس د ن (٦) وفلان آخر كذا فكذا كذا : وكذا د ن || فكذا كذا : فكذا وكذا م || لا : - س || الأمر : الأكثر د ن ؛ الجدل س (٨) تسليمها : تسليمها د د || بالقياس : القياس ب (٩) الجهة : الجهة س ، س م ، ه (١٠) الأشياء : فئ م || د ن : - ن || على : - د ن || وجهين : الوجهين د ن (١٢) هو : - م || بأن : أن ب ، س ، س م ، || يقلب : يقلب ب ، س ، س (١٣) تشير : مشيراد م ، ن ، ه (١٢ - ١٤) بأن : يقلب النقيض : - س (١٤) هو : - د || أنه : - م (١٥) تقول : - || يستدرج : || غير : غيره س ، س م ، ن ، ه ؛ + وربما استعمل في بعض المواضع الجدلية على سبيل الاستنكار د س ، م ، ه || وربما : وربما س ، س م ، ن ، ه (١٦) المتشوقة : المتشوقة م || لكل ، لكل س || ويكون : ويقول س ؛ - ه || كأنه : فكانة ه

يقول إن لم تكن اللذة هي كذا ، فليس لها حد آخر . وكما نقول : إن لم تفهم هذا عن اللذة ، فويل تفهم عنها غيره طلباً لتفصيل معاني الاشتراك . وهذا من المواضيع التي تتعلق بالشبهة والحمد . فإنه إن وقع الاصطلاح من الجدلين على قبوله قبل ، وإلا فالمجيب أن يقول : هو شيء لا أقوله لك ، ولا أنفصره ، ولا يلزمني ذلك . ولعله إن ساعد المجيب وتكفل بإيراد حد آخر ، وإظهار اشتراك الاسم في مثل لفظة اللذة كان إلى الإنصاف ما هو . ويجب أن لا يظهر السائل حرصاً على تسليم شيء بعينه ، فإن ذلك يغري مجيبه بالحجاج ، ويدل على عجزه ، وعلى إزجاء بضاعته إذ هو فقير لا قياس له إلا عن مواد أعيانها ، بل يجب إذا رآه يتعسر أن يتجافى عن تلك المذمة ، ويخفف منها إلى شيء آخر ، ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات المذكورة .

وكذلك فإن الولوع بتكرير سؤال بعد سؤال ، وتسلم بعد تسلم ، من غير أن يتبع ذلك بالإنتاج ، هو ردى ؛ لأن الجدل لا يتضمن من المطالب إلا ما هو قريب المكان من المقدمات . وأما المطالب التي بنىها وبين أوائلها مقدمات كثيرة جداً فهي مطالب علمية . وقد علمت هذا فيما سلف . فتكون إذن المقدمات التي ينتفع بها الدائل في إبطال الوضع محدودة في عدد ليس بذلك الكثير . فمن أمعن في السؤال مجاوزاً به ذلك الحد ، فهو إما متوجه بتلك المسائل إلى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل ، بل أولى أن يكون ذلك تعليماً ؛ وإما هادئاً لثقل الزمان ، ويحتل ما لم يفده ، ويطلوه بذلك هرباً من أن يظهر قصوره عن إنتاج قبض المطلوب ، وتوقفاً لأن يسمح طبعه بتذكره ما يجب أن يعتمد عليه ، إذ هو في الحال خال عادم للقياس .

(١) لم تكن : — م || هي : — د || كذا : هكذا س ، ه || نقول : يقال د (٢) عنها : عتب ، د ؛ — س || طلباً : طلبد (٤) قبل : — ن || هو : هي ن (٥) إن : — م || ساعد : يساعد ن || وإظهار : أو إظهار د ، س ، ه (٦) حره : حره س ، ه || تسليم : تسلم د ، س ، ه (٧) مجيبه : المجيب ب (٨) بل : — د || يجب : — ن || يتجافى : يتجافى س (١٠) سؤال : السؤال م || أن يتبع : يتبع س ، س ؛ يتبعه م || يتضمن : ينضم د ؛ يقض م (١٣) السائل : — س (١٤) به : بذلك س (١٦) تعليماً : — س ؛ تعليماً م ، ه || ويحتل : ويحتل ب (١٧) وتوقفاً : توقفاً م (١٧) يسمح : — س || بتذكره : بتذكره د || خال : — د

والأمور التي يصعب على الجدل مصادفة القياس عليها ، إما لأنها أمور هي أحوال المبادئ ، وإنما تتمكن من معرفة أحوالها إذا عرفت حدودها ، وأنها إذا حدث لاح من تحديد حدودها أحوالها وأعراضها ، كما علمت في مواضع آخر ، فأمكن حينئذ أن يستعمل القياس على أحوالها ، أعني بعد تحديدها ، وتحليل حدها ، فتحتاج أول شيء أن تتسلم حدودها ، وتسلم الحدود صعب . وذلك لأن السؤال عن ماهية ليس بمجدي ، ٥ والسؤال عن الحد نظر في النقيض أيضا ، وعلى النحو المذكور معرض لإيجاب الطرف المقابل دون طرف الحد .

وإثبات الحد صعب جدا ، وإبطاله سهل جدا . فإذا تأكد المحجب ولم يسلم الحد منع عقد القياس على الأحوال التي إنما تنكشف عن الحد . ولأن الأوائل أيضا إنما ترسم في أكثر الأمر بما يتأخر عنها ، والمتأخرات عنها ربما كانت أموراً كثيرة ، ويكون ترسيمه ١٠ ببعضها ليس أولى من ترسيمه بالبعض الآخر ، فيتبدل الاختيار في رسمها .

وأبضا ، فإن الحدود قد تشوش ما يقع فيها من شتراك الاسم والاستعارة فيتكدر فهم الحد نفسه ، فيعسر على العائل إيراد الحجّة والتوبيخ ، وعلى المحجب أيضا جهة الاحتراز بهذا . وإما لأنها أمور قريبة من الأوائل فتكون صعوبة القياس عليها لشدة قربها من الأوائل فلا يوجد بينها وبين الأوائل التي تأتي به إلا مصلك واحد . ١٥ ومصادفة الواحد قد تعسر كثيرا ، فإنك إذا كان دليلك على أمر ما إنسان واحد ، ودو

(١) الجدل : الجدل س || مصادفة : — س || القياس : القياس س || أمور هي : — د || تتمكن : — س (٢) لاح : + حينئذ د ، س ، م ، ن (٣) تحليل : تحليل || وأعراضها : وأعراضها م || كما : — س || فأمكن : وأمكن س ، هـ || فأمكن حينئذ : فإن أحدث أمكن د (٦) لإيجاب الطرف : لإيجاب الطرف م (٨) فإذا : وإذا س (٩) ولأن : لأن ن || ترم : ترم د (١٠) أكثر : أولس || والمتأخرات : فالتأخرات ب || ترسيم : ترسيم د ، هـ ؛ ترسيمها ن (١١) ببعضها : ببعض ن || ترسيمه : ترسيمه د || فيتبدل : فيتبدل س ؛ فيتكدر : تشوش : تشوش د || ما يقع : + عليه هـ || فيتكدر : فيتكدر س ؛ فيتكدر د ؛ فيتكدر ن (١٣) فهم : فهم ب ؛ فهم س || فيعسر : فيعسر د ؛ — س ؛ فيعسر س (١٤) أمور : — ب ، د ، س || (١٤ — ٥) لأنها أمور قربها : أن تكون الصعوبة لشدة القرب د (١٤) عليها : — س ، م ، هـ (١٥) فلا : ولا م ، ن ، هـ || بينها : بينها د || به : بها س (١٦) تعسر : تعسر د ، هـ || أمر ما : — م ؛ + إذا د

غائب عنك ، وكان وجدانك ذلك الأمر أعسر عليك من أن يكون لك أدلاء عدة أهم صادفته فقد صادفت الدليل . وإما لأنها أمور متأخرة بعيدة عن المبادئ . وهذه وإنما يصعب على الجدل إصابة القياس عليها لأمور ثلاثة : أحدها كثرة المذاهب الآخذة من المبادئ إليها ، والثاني طولها ، والثالث اختلاط بعضها ببعض فيضلل الجدل في تحليله . كلا عن صاحبه ، وإفراده عمدة لنفسه إلى أن يتخلص له واحد من يحملها عن الآخر .
٥ تخلصا لا يضل فيه . وهذا صعب .

وسواء كانت هذه المبادئ مبادئ الحق أو بحسب الشهرة ، فإذا تعذر عليك إصابة القياس على شيء ، فانظر في حال حدّه واستكشفه ، وانظر هل في حده أو في اسمه اشتراك أو استعارة ، وافزع إلى طلب القسمة ، وإلى طلب الأوساط المرتبة ، وعلى ما علمت في كتاب القياس .
١٥

واعلم أن التحديد نافع جدا في مصادفة المجمة ؛ كمن يلتزم مثلا تصحيح أن الواحد ضده واحد ؛ فإنه إذا وقى الضد حقه في حده ، فقال : إن الضد هو المبين في معنى واحد مبينة في الغاية ، فطن الذهن حينئذ أن غاية مبينة الواحد من جهة واحدة هو لواحد . وكذلك في الهندسة إذا تعذرت معرفتنا بحال المثلث المقسوم بخط مواز لقاعدته ، فرجعنا إلى تحديد النسبة ، وصادفنا السطحين في النسبة كالخطين ، كانت نسبة الخطين ١٥
في جهة نسبة السطحين ، وكان كذلك حال الخطين في الجهة الأخرى . فتي علمنا بأن

(١) عنك : — س || ذلك الأمر : إياه د ، م (٢) فقد : قد ه || الدليل : دليلك د ، س ، م ، ن || لأنها أمور متأخرة بعيدة : الأمور المتأخرة البعيدة د || وهذه : — د (٣) كثرة : أكثر د || الآخذة : لا لأخذة د (٤ — ٥) تحليله كلا : تحليل كل د ، م ، ن (٥) له : — م ، م ، ن ، ه ، ه ، لك د (٦) يضل فيه : يصل إليه س (٧) تعذر : تعذرت د (٨) حده : هذه ن || اسمه : + قسه د (٩) طلب : — د ، س ، ن ، ه (١١) كن : كم د || يلتزم : يلزم س ، ن || مثلا : — د (١٢) وفي : أوفى د || فقال إن الضد : قال س (١٣) فطن : فطن ب || واحدة واحد ب ، س ، س ، م (١٤) بحال : لحال س ، س ، م ، ه (١٥ — ١٦) كالخطين : والخطين ه || كانت : فكانت س ، س ، م ، ن ، ه (١٦) في + كل م ، ن ، ه || كانت نسبة الخطين في جهة : في كل جهة د || وكان كذلك : وكذلك د ، م || في : من ه || في الجهة : من جهة س || الجهة : الجهة من د || فتي : فن — كذا في جميع النسخ

المناسبة ماهى ، وأنها تقتضى أن تكون حال الأمور الداخلة فيها أن تكون في حكم ما وأن لا تكون حالا واحدة ، علما أن نسب الأضلاع واحدة . واعلم أن جميع التعريفات إنما تُفرض من أمثال هذه الوجوه المذكورة .

- وكثيرا ما يعرض أن يضعف السائل عن إيراد مقدمات تكون أشهر من النتيجة ، فتلوح له مقدمات هي إما مثل النتيجة أو أقل شهرة منها ، فيختارها فيصحح المطلوب ؛ وإما يصحح المطلوب بعد أن يقيس عليها ويصححها ، إذ هي تعرض أن لا تسلم ، فيقع من محل القياس على كل مقدمة منها في كل شغل . ولو أنه أصاب رشه ، لكان يصرف وكده إلى ارتياد قياس على نفس المطلوب ؛ فإن حق مثل هذه المقدمات بأن يقاس عليها هو حق المطلوب ، فالأولى به أن يشتغل بتصحيح الأصل المطلوب ، فربما كان ذلك أهون عليه من اشتغاله بتصحيح المقدمتين الذى يتضاعف عليه معه التعب . ومع ذلك كله فيحتاج إلى أن يؤلف منهما مرة أخرى قياسا يؤديه إلى تصحيح المطلوب . ولو أنه أعرض عن تلك المقدمات ، وطالب القياس على المطلوب الأول ، لكان تعبته في ذلك كتعبه في تصحيح كل مقدمة منهما ، اللهم إلا أن يضطر إلى ذلك لعوز القياس ، إلا من جهة تلك المقدمات . وأما الجادى البليغ في مجاهدته ، فلا يرضى لنفسه بارتداد قياسات إلا من مقدمات مشهورة أو متسلسلة ، وأوضح من النتيجة ؛ ولا يسبق لئلا ما ذكرناه . وأما في الارتياض ؛ فالأصوب أن يستعرض كل قياس ، وعلى كل طرف من طرفي التقيض .

(١ - ٢) المناسبة . . . أن نسب : - ن (٢) نسب : نسبة || وأعلم أن جمع :
وجمع د || (٣) أمثال : - د (٤) يضعف : ينقص || عن : على س
(٥) أقل : + منها س ، ه || منها : - س || فصحيح : فيصح د ، س (٦) وإنما : + يمكنه أن م
يصحح : يصح د ، س ، + ه د (٧) كثر : - ب ، م || ولو : فلو د ؛ وله س
(٨) ارتياد : الأصل لارتياح د (٨ - ٩) فإن حق . . . المطلوب : - ١٠ (٨) بأن : في أن د ، ن
(٩) بتصحيح : فيصحح ما معه : - د (١٠) التعب : بالعب ن || (١١) فحتاج : فإنه يحتاج د
|| إلى : - س || منها : معهما ه (١٢) وطلب : فطلب ن ؛ يطلب ه (١٣) كتعبه : لتعب م
|| منها : منها د ، س ، ن ، ه || لعوز : لنور (لعوز ؟) د ؛ لعوز ؛ لعز ه (١٤) البليغ : البالغ ن
(١٥) متسلسلة : متلة م || يسبق : يسبق ن (يشق) (١٦) وأما : فأما د || طرف : - ن
|| طرف : طرف د

الفصل الثالث

فصل (ج) في وصايا الحبيب

وأما الوصايا أن التي يجب يمثلها الحبيب ، فليستع من هذا المبدأ أن كل واحد من الحبيب والسائل قد يكون مجيداً ، وقد يكون غير مجيد . والسائل إنما يكون مجيداً .
جهتين : إحداهما جهة الفعل ، والأخرى جهة القدرة .

والذى يكون من جهة الفعل فإن يأتى بقياس من مقدمات هى أشهر ؛ والذى يكون من جهة القدرة أن يكون قد ساق كلامه سياقة اضطرت الحبيب إلى أن لزمه مقابل الوضع عن مقدمات ليست بمحمودة ؛ فكان من نفاذه فيما هو محاولة أن عمل مما ليس بمحمود ما يعمل غير من المحمودات ، كن بلغ من اقتداره أن يقطع بالكتمان من السيوف ، وأن يصيب بالأعصل من السهام .

والجيد للجواب يكون مجيداً من جهتين : إما من جهة فعل أو من جهة قدرة . والذى من جهة الفعل أن يكون متمتعاً من تسليم ما ليس بمشهور ومسلماً لما هو مشهور . والذى من جهة القدرة ، فهو إما باعتبار الانقطاع والالتزام أو باعتبار الجدال . وإنما يكون مجيداً باعتبار الالتزام أن يكون الالتزام لا يأتية مغاضة ، بل إذا سأل عن طرفي التقيض ليتسلم عنه مقدمات القياس المسوق نحو مقابل وضعه قال : إنى إن سلمت هذا لزمنى ، وإن

(٣) وأما : فاما س || يمثلها : يمثلها د ، ه || أن : وأن ن (٤) مجيداً وقد يكون : — د (٥) جهتين : هذين س || والأخرى : + من ه (٦) الفعل : القدرة د (٧) كلامه : + من م || لزمه : يلزمه س (٨) بمحمودة : محمودة | محاولة : يحاوله س || بما : بما س ، ه ؛ ما س ، ن (١٠) يصيب : يصيب د || بالأعصل : بالأعطل م ، ن (أعصل السهم أى التوى فى أثناء الرى — المنجد) || من : — د ، س ، م ، ن || من : — د ، س ، م ، ن (١٢) عن تسليم : — س || والذى : فالذى س (١٣) باعتبار الانقطاع : بانقطاع س || أو : + وإما ه || الجدال : الجدال د ، م ، ن || أو باعتبار ... الالتزام — س (١٤) مغاضة : مغاضة ب ؛ مغاضة ه (غافقه مغاضة فاجأه وأخذته على غرة — المنجد) || سأل : سأل د ، س ، م ، ن (١٥) عنه : منه د

لم أسلمه لم يلزمني، لكنني أوثرت مقبة الجليل من تسليم المحمود على مثلبة القبيح من الانقطاع .
فلأن أسلم المحمود ويلزمني أثر عدى من أن لا أسلم المشهور ؛ ولى ذلك . ويكون
جملة غرضه أن يعلم الإلزام ليس لضعفه ، بل لضعف ما يحفظه ، لإنصافه .

وأما باعتبار الجدال والمجاهدة ، فهو أن يكون مع تسليمه للمشهورات يمنع أن يساق الى
النتيجة ، أو أن يكون قادرا أن يورده فروقا وشروطا تجعل القول المشهور مطنا بحيث إذا لم
يراع فيه ما أورده من الشرائط صار غير مشهور فيكون له أن لا يسلمها وأن يمكنه التوقيف
على أن هذا الشئ المورد عليه في التوبيخ غير شئ لإيراد شرط يهدم به ظهور شئاته .
وهذا كله في المفاوضات الموجهة بمعنى الغلبة : وهى المحاورات الجهادية التى يكون
قصارى سعى السائل أن يفعل ، وقصارى سعى المجيب أن لا يفعل .

وأما المحاورات الارتياضية ، فينبغى أن لا يصرف الهم فيها إلى الاحتيال لدفع الإلزام ،
بل إلى استكشاف المعانى ، لاستيضاح الرجحان ، والرجوع إلى الأولى أو الحق
ارتياضا بالمشاركة .

وكل مجيب فإما أن يحفظ وضعا مشهورا أو شئعا ، أو غير مشهور ولا شئ . وكل واحد
من هذه ، وإن كان قد ينتج من غير جنسه ، فالأولى أن ينتج من جنسه . فإن المشهور قد
يمكن أن يبين بشئ ، كالحق يمكن أن ينتج عن كاذب ؛ وكذلك الشئ قد يمكن أن ينتج
عن المشهورات ، ليس كالباطل الذى لا ينتج عن الحق . وذلك لأن المشهور ليس يجب أن
يكون حقا ، بل ربما كان باطلا ، وأمكن أن يلزمه باطل ، وأن يكون ذلك الباطل مما هو

(١) مثلبة : مقبة د (٢) فلان : فان ن || أن : — د || أسلم : يسلم د || دلى : وفى
(٣) الإلزام : الالتزام د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || لضعفه : يضعفه د ، ن ، لضعف ه
|| ما يحفظه : — د || ولإنصافه : ولإيضافه ه (٤) الجدال : الجدل ن || نسليمه : + لآب
|| المشهورات : للشهور أن د || يمنع : يمنع د (٥) قادرا : + على د ، سا ، ن (٦) فيه :
— د ، سا || التوقيف : التوقف ب ، ه (٧) أن : — د || عليه : — د || به : — د
|| شئاته : شئاته د (٨) بمعنى : نحو د (٩) يصرف : ينصرف د || الهم : الهم سا ، ه ؛
الفهم || فيها : فيما س || لدفع : والامتناع عن د (١٠) لاستيضاح : الإيضاح س
|| الأولى : الأولى ه (١١) يبين : يبين د || بشئ : لشئ س || قد : — سا || أن : — ب
(١٢) الباطل : — س

أيضا شنع وإن كانت مبادئه غير شنعة ، فإنه وكثير من القياسات الجدلية تساق نحو أمور شنعة وباطلة ؛ كمن يثبت اثنتيئة الصانع من جهة تضاد الأنعال ، فإنه إن كان ربما أنتج من الباطل باطل ، وأمكن أن يكون ذلك الباطل مشهورا ، وأمكن أن يصير أى باطل شئت شعا في زمان وفي وقت ، فلا يبعد أن ينتج شنع من مشهور .

٥ والمشهورات الكاذبة التي أضدادها شنعة ، قد يمكن أن يبين بطلانها بأوليات تساق إليها نتيجة بعد نتيجة ، فنتج هي عنه آخر الأمر . وتكون تلك الأوليات لامحالة مشهورة ، إذ كل أول مشهور ، فإذا لم يبعد أن ينتج شنع عن مشهورات . وأما ما ليس بمشهور ولا شنع ، فلا يبعد أن ينتج عن المشهورات والشنعات ، إذ كان الإنتاج في أكثر الأمر إنما يكون مما هو معروف لما هو مجهول ، ولا يبعد إذن أن ينتج عن المشهور نتيجة لم يكن مخطونا لها قبل ، حتى تمد أو تدم . وكذلك من الشنع أيضا . فإذا قد اتضح هذا ، فليس بممتنع أن ينتج المشهور عن مخالفه ، والذي ليس بأحدهما عن مخالفه ؛ لكن الأكثر هو أن الشنعات من المقدمات لا تؤدي إلى المشهورات بسبب أن القياس الجدلي إما بسيط وإما مركب قليل التركيب ؛ إذ الإمعان في التركيب — على ما علمت — إنما هو للعلوم . والمسافة بين الشنع والمشهور ينبغي في الأكثر أن تكون بعيدة ؛ فلو كانت المسافة بينهما في أكثر الأمر قصيرة ؛ لفطن لها في أكثر الأمر ، فيكون المصير منها إلى المشهور ١٥

(١) فإنه : + قد يمكن أن يلزم أن اللذة ليست خير وأن العدل جور عن سبيل القياس الجدلي إن خلق من يعلم أنه مكر ولا يحسن وإن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح ظلم وهذا الاشغال د ؛ + قد يمكن أن يلزم من أن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل القياس الجدلي أن من خلق من يعلم أنه لا يحالة يلزم لا يحسن وأن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح ظلم وهذا شنعان م ؛ + قد يمكن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل قياس الجدلي أن من خلق من يعلم أنه لا يحالة كيف لا يحسن فإن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح من ظلم وهذا شنعان ن || وكثير : كثير م ، ه | تساق : + لا محالة د (٢) الصانع : الصانع ب (٣) باطل : — ب || ذلك : — د (٤) مشهور : المشهور ن (٦) وتكون : وقد تكرر ب (٧) يبعد : يبعد سا (٨) فلا : ولا م ، ن || والشنعات : والشناعات ن || الإنتاج : للإنتاج ن (٩) إذن : — م || المشهور : المشهورات م (١١) بمتنع : بمتنع م ، ن || المشهور : — ن (١٢) هو : + ن ه (١٣) هو : هو وب ، سا ؛ هو في م ، ن || للعلوم : المعلوم د ، ن ؛ العلوم سا (١٤) في الأكثر : في أكثر الأمر ه ؛ — د (١٥) منها : منها د

بتركيبات قياسات كثيرة. وكذلك الحال في جانب المشهور. وكذلك أيضا النتائج المجهولة قلما توصل إليها المقدمات المعلومة الشهرة إلا بوسائط كثيرة. مثل المسائل الهندسية البعيدة عن المبادئ، فإن المشهورات في الأكثر لا توصل إليها. والقريب من المشهور في أكثر الأمر يكون مشهورا شهرة ما، أو مفظونا له بوجه ما. والمفظون له بالأكثر لا يعدم إحادا ما عند الظن، أو الذم، سواء أخذت الشهرة والشبهة مطلقة، أو بحسب قوم أو إنسان. فإذا كان أكثر هو أن المشهور لا ينتج الشنع، والشنع لا ينتج المشهور. وإذا أنتج المشهور من الشنع لم يكن ذلك طريقة جميلة، لأنه إنما يجب أن ينتج الشيء عما هو أعرف، فينبغي أن ينتج المشهور مما هو أشهر. وكل واحد من المشهور والشنع لا يتوصل منه بسرعة إلى ما هو بعيد عن التفطن له، ليس يميل الظن إلى إحاده أو ذمه بوجه. وهذا كله في الأكثر.

١٠

وأياضا فإن مقابل المشهور في الأكثر شنع، اللهم إلا أن يكون المشهور ليس مطلقا، بل بحسب قوم وقوم، ووقت ووقت. مثل أن الغنى مؤثر، والغنى ليس بمؤثر بل وبال؛ فأيهما جعلته مشهورا فحقابه شنع عند من هو مشهور محمود عنده، وفي ذلك الوقت. ومقابل الشنع مشهور؛ فإذا كان الوضع مشهورا، فإن نتيجة السائل شنع، وبالعكس. وإذا كان ليس بمشهور ولا شنع، فإن النتيجة كذلك. وإذا كان كذلك فينبغي أن يحاط

١٥

الغيب المتقصد نصرة وضع مشهور، فاجتمع عن تسليم الشنعات، لأن نقض وضعه، وهو نتيجة السائل أمر مستشنع، ولا يكاد ينتج عن المشهورات، بل المشهورات أقرب إلى أن تنفع في نصرة وضعه من أن يناقض بها وضعه. وإن كان متكفلا لنصرة شنع، لم يسلم المشهورات، ويقول: لاني بعد أن لم أسلم لك مثلا أن الحسير والشر متقابلان،

(١) بتركيبات : بينا كيان د ، سا (٢) قلما توصل إليها : أقل ما توصل إليه
|| بوسائط : بوساطة (٣) الأكثر : أكثر الأمر س ، هـ (٤) أكثر الأمر :
الأمر س ، ن || ما : — : س | أو مفظونا : ومظونا د (٥) إحادا : إيمادا س
(٦) والشنع : والمشتهر (٧) المشهور من الشنع : — د || من : في م || جميلة : جميلة د ، م
(٨) واحد : — ن (٩) له : + أنه ن || يميل : يمثل ب ، س ، ن ؛ لمثل د || إحاده :
إجماده س (١٢) الغنى : الغنا ب | والغنا ب : والغنا ب ؛ أو الغنى ن (١٣) وفي : في ن
(١٤) ومقابل : ومقابل د || فاذن : وإذاد (١٦) عن : من د (١٧) أمر : — د
(١٨) تنفع : النفع سا || نصرة : معاونة د || متكفلا : متكفاد د متقدمة س || نصرة : النصرة
ب ، م ، م (١٩) بعد : بعيد سا || لم : — م ، ن

فلمست أسلم لك أن العلم والجهل متقابلان ، سواء كان ينصر الوضع على أن ذلك رأيه أو على أنه نفسه ثابت فيه عن غيره ، فيقول : إن الذى أنصر وضعه إذا لم يسلم لك أن الموجودات كثيرة ، فتنى يسلم لك أن جوهرها وعرضها وهما غيران . وأما إذا تكفل نصره وضع ليس بمشهور ولا شنع ، فليسلم المشهورات والشنعات ، فإن المسافة منها إلى إيضاح الأمر الذى لا رأى فيه فى المشهور يشبه أن يكون مسافة بعيدة ، وأن وقت المحاوراة الواحدة لا يفي به ، وإن كان بحيث ينصر وضعاً شنعاً واستقبح لإنكار المشهور وتسليم الشنع ، ثم استضعف رأى نفسه فى تسليم المشهور ، وإنكار الشنع ، تقدم فعرف أن الذى يسلمه يبطل الوضع الذى ينصره . ولكنه إنما يسلمه كراهة للعدول عن الإنصاف .

وللجيب أن يتوقف فى ابتداء الأمر عن تسليم ما يراد منه تسليمه إذا كان فيه غموض ، فلا يسلمه إلا بعد الاستكشاف والاستفهام . وإذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك اسم ، فله أن يستفسره المعنى المقصود فيه ، سواء تبرع فعدد معانى ذلك الاسم بنفسه ، أو لم يتكلف ذلك ، بل جعله إلى السائل ، فإنه لا يلزمه أن يجيب عما لا يفهمه ، ولا مار عليه أن يقول فيما لا يفهمه أنه لا يفهمه . فإذا كان الحكم صادقا أو كاذبا فى جميع المعانى لم ينتفع كثيرا بإذهاب الزمان فى الاستفسار والاستفصال ؛ وإن كان كاذبا فى بعض المعانى وصادقا فى البعض ، حينئذ يجب له : إما أن يستفهم المعنى ، وإما أن يمين أحد المعنيين ، ويعرف صدق الحكم عليه دون الآخر ، ويجعل الاختيار فى المعنيين على السائل .

وعلى أن للجيب فى جميع ذلك أن يسلم فى ابتداء الأمر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذى يفهم ، ويذهب إليه ، ويعينه ، فإذا أنتج عليه آخر تقيض وضعه ، فكان

(١) أسلم : — س (٢) أنه : أنها سا || إذا س ؛ إذسا م (٣) وعرضا : أو عرضا س || وأما : فأما سا (٥) المشهور : المشهورات ن || مسافة : مسافته د || وأن : فإن د (٦) به : فيه د || وإن : فإن د ، سا م ، ن ه || بحيث : محجب ب ، د ، س ، سا || ينصر : ينصره ن ه (٧) رأى نفسه : رأى د ، ن (٨) الذى : والذى ب ، سا || كراهة : كراهية م (٩) فى : — س || إذا : إذس ه (١٠) يسلمه : يسلمه د ، م || وإذا : فإذا د (١١) اسم : الاسم م ، ن || يستفسره : يستفسر س ، م ه || المعنى : بالمعنى د || فعدد : يعدده ه (١٢) أنه لا يفهمه : — س (١٤) كثيرا : — د || وإن : وإذا د (١٦) عليه : على أحدهما د (١٩) يفهم : يفهمه د ، س || ويعنيه : ويعينه ب ، س ؛ + ولا يؤاخذ بالاستفسار والاستفصال || فكان : وكان د ، س ، م ، ن ه

من وجه آخر غير الوجه الذى فهمه ، عاد فبين أن الذى يسلمه ليس هو على هذا المعنى ، بل على معنى آخر . لكن هذا مما يفض من المحيب ، ويدل على نقیصة وضعف فيه ، أو قلة إنصاف ومراوغة . فربما ظن به أنه حينئذ قد أخذ يَحْتال ، حين لزمه اللازم عما سلمه ، فهو يهاول الآن أن يحرف ما سلمه عن وجهه . وربما ظن به أنه كان عيًّا غير عالم بالاشترك ، وعاجزا عن طلب التفسير فيه .

والمحيب إذا مانع السائل ، فإما أن يمانعه فى المقدمات القريبة ، وقد قيل فى ذلك . وإما أن يمانعه فى المقدمات المنتجة للمقدمات القريبة . والسائل إما أن يأخذ تلك المقدمات على أنها تعد نحو قياسات ، أو على أنها تعد نحو الاستقراء والتثليل . وإذا أخذها للاستقراء بجمع منها الاستقراء ، وكان المحيب قد سلم الجزئيات ، لم يكن له أن يماحكه ، أو يمتنع عن القبول إلا بالمناقضة ، كما قيل من قبل . وأضعف من المناقضة ١٠ أن لا يسلم العموم مستغنيا عن أن لا يسلمه بقياس بين به فى بعض الجزئيات أنه بالخلاف ، فيكون ذلك قياسا على مقدمة العناد ، وهى مقدمة المناقضة . فإن للمحيب أن يفعل هذا، وإن لم يكن إلا عمل مضطر . وإنما لا يكون له أن يفزع إلى مثل هذا إذا استقرى عليه حين ما يقصد أن يقيس لا على مقدمة العناد ، بل على نفس المطلوب ليبطل به كلية الاستقراء ، ويجعل للطاوب مناقضة للاستقراء ، لثلا يتم الاستقراء ، فلا يصح ١٥ تقيض المطلوب . وهذا مما قد سلف لك ذكره .

(١) ليس : وليس د (٢) يفض : يقصر ن || نقیصة : نقصه د ؛ تقصير س ، سا ، ن ؛ تقصيره م ، هـ (٣) أو قلة : وقلة د || إنصاف : د || ومراوغة : نافسه أو مراوغة ب || مراوغة : مراوغته د || ربما : فإنه ربما د || اللازم : ملازمه د (٤) سلمه : يسلمه س || يحاول : يجادل ن || يحرف : يصرف د || عيًّا : غيًّا م (٦) فلما : وإما د (٨) وإذا : فإذا د (٩) للاستقراء : بالاستقراء س ، هـ (١٠) أو يمتنع : ويمتنع د ، سا ، ن ؛ أو يمنع هـ || من قبل : — د || من : — د (١١) مستغنيا : مستغنيًا م || عن : على ب ، د ، س ، م ، هـ || عن أن لا يسلمه بقياس : بسبب قياس د : لا : — س || بين : يتبين د ، م ، ن (١٢) مقدمة المناقضة : مقدمته د (٣) وإن لم : ولم د || يفزع : يفرض هـ (١٤) استقرى : استقرم ؛ استقرآن (١٥) كلمة : كله س ؛ كلمة م || للاستقراء : فيه د || فلا : ولان || يصح : يتم ب ، س ، هـ (١٦) وهذا مما قد سلف لك ذكره : وهو على ما سلف د

وأما إذا حاول أن يأتي بقياس ينتج جزئيا غير المطلوب ، يخالف حكمه حكم ما عداه
فله ذلك ؛ كما له أن يأتي بالجزئي المناقض به حسا أو إشارة . ولكن المشاهد والمحسوس
المعترف به ، أكد من المبين بالدليل . وليس له بعد تسليم الجزئيات أن يأتي بقياس
يماند به المقدمة الكلية صنادا كليا . وكيف وقد سلم الجزئيات وما يعمل بقياسه ، وقد
أورده قياسا يخالف الظاهرات . والقياسات التي توجب خلاف الظاهرات ، وإن كان
يوجد فيها ما يصعب حله ، مثل قياس ”زنين“ على إبطال الحركة ؛ ومعلوم من أمرها أنها
مماحكة وعدول عن الحق .

والمماحكة محاورة يعدل بها عن الإنصاف في طريقة المحاورة الاحتجاجية ؛ ولمثل هذا
ما الأولى بالمجيب أن لا ينصر وضعا شغما ، فيخرج إلى المماحكة .

- ١٠ وإذا تقلد المجيب وضعا صادقا في المشهور بقياس عليه بقياس ينتج تقيضه في الظاهر
فمعلوم أن فيه كذبا . فإن كانت إحدى المقدمتين كاذبة والأخرى صادقة ، فلا ينبغي له أن
يأخذ في المماحكة بالامتناع عن تسليم الصادقة في المشهور ، فينصب إلى التعسف وخصوصا
وله منه محيص ؛ بل يجب أن ينقض القياس من جهة إبطال للكاذبة . وأما إذا اجتمع
فيهما الكذب ، فإنه وإن كان إنكاره أيهما شاء رافعا للقياس ، فأولى ما ينكره هو
الكبرى المشتملة على القول الكلي ؛ فلإنها إذا دل على كذبها بالضد أبطل القياس ، وأبطل
أيضا صدق النتيجة في نفسه ، مثل أنه إذا كان قال : كل ح ت ، وكل ت أ ، وكان لا يمكن
أن يكون شيء من ت أ ، امتنع القياس ، وامتنع أيضا صدق أن كل ح ت وذلك

- (١) إذا حاول : مهنا فله د || غير المطلوب : — د || المطلوب : الطالب ن (٢) له : أنه
كان د || المناقض : الناقض ه || ولكن : لكن سا ، ن (٣) المعترف : والعرف ب ؛ والمعروف م
(٤) يمانده : يمانده م || وقد : قدس ، سا ، م ، ن ، ه (٥) الظاهرات : الظاهر س
|| وإن : فإن سا ، م ، ن (٦) مثل قياس زنين : — سا || ومعلوم : فهو معلوم د ؛ فمعلوم سا
|| أمرهما : أمره د || أنها : أنه د (٨) طريقة : طريق ن ، ه || الاحتجاجية : لاحتجاجية سا
(٩) ما الأولى : فالأولى ن || ما : أمام ؛ فأما ه (١٠) تقلد : تبدل س || يقين : يقين
د ، س ، م ، ن ، ه (١١) أن فيه كذبا : أنه كذب ن || له : — د (١٣) وله : له د
(١٤) فيها : فيها د || فأولى : فأول س (١٥) فلإنها إذا : فإذا س || فانها : فإنه ه
(١٦) قال : — ب || وكان : فكان ن (١٧) أيضا : —

لأنه إذا كان كل ع-ب ، وكان لاشيء من ت-ا وجب أن يكون لاشيء من ع-ا . فاما إذا منع أن يكون كل ع-ب ، وسلم أن كل ب-آ ، منع القياس ، ولم يمنع أن ع-ت تكون شيئا آخر غير آ-ب ، ويكون كل ذلك الشيء آ-ا . مع أن ت-آ فيكون آ-ا أعم من ت ومن ذلك الشيء ، ويكون هناك قياس آخر . فيكون إنتاج كون كل ع-ا ممكنا ، فلا يكون إذن إنكار الصغرى ومقابلته بالضد رافعا للقياس والنتيجة معا .

ومثال ذلك : إن كذب كاذب في أن سقراط جالس ، وأن كل جالس يكتب ، فنع أن يكون سقراط جالسا ، لم يمنع أن يكون قائما ، ويكون كل قائم يكتب ، كما يكون كل جالس يكتب . وأما إذا قلنا : لاشيء مما هو جالس يكتب ، رفعتنا القياس والنتيجة معا . وهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وممانعة المحييب إما نحو القول ، وإما نحو القائل . والتي نحو القول ، فإن يناكد فلا يسلم . المقدمات بل بأبائها إباء لا على سبيل مناكدة ومشاقة للسائل إذا وجده ضعيف الماكدة ضيق المجال ، ومع ذلك فيعوص عليه ويأتي بمناقضة ومقاومة غير مناسبة ولا حقة ، فيضعف السائل عن الإمعان فيما يحاوله ، ويتبلد ، ويتهجر .

وإما نحو القائل ، فإن يكون مثلا المقدمات صحيحة ، وقد يلزم عنها المطلوب ، إذا غيرت بعض التغيير ، أو ألحق بها بعض الإلحاق . لكن السائل يعجز عن ذلك فيقاومه ، لا من حيث إنكار المقدمات ، بل من حيث يقول إن تأليفك غير متج ، وإن ماتدعيه

(١) لأنه إذا كان : لأن ن || وكان لا : ولاد || وجب أن يكون لا : فلا د (١ - ٢) فاما إذا منع : فاذا امتنع د ، ن (٢) ح تكون : تكون ح د ، سا (٣) آلب : آل ب د ؛ ب م ؛ + يكون وسطا د || فيكون : ويكون د ، س ، سا ، ن ، هـ (٥) ومقابلته : ومقابلته ن || للقياس : + بالضد س (٦) كذب كاذب : كاذب كذب د (٧) فنع : فنع م || يكون : - سا ؛ + هو د || يمنع : يمنع م ، ن ، هـ (٨) وإما : وإما ب (١٠) فلا : ولاد ، ن ، هـ (١١) إباء : - سا ، ن || لا : - سا ؛ إلا سا ، م ، ن || إباء لا : إلا د ، هـ || ومشاقة : ومناقشة ب ، س ، سا ، هاشم || إذا : لما د (١٢) ومع ذلك : - د ، س | فيعوص : فيعوص م || وبأني د ، سا ، م ، ن ، هـ || بمناقضة : مناقضة م (١٣) يحاوله : يماوده ب ، د ، س ، ن (١٥) التغيير : التغير : سا ، م (١٦) لا من : لكن د || إن : - س

غير لازم مما تقدمه ، فيكون القصور إنما جاء من سوء تأليف السائل للقرائن ، وقبح ترتيبه للكلام ، وإن كانت قوة كلامه قوة قياسية ، وعلى سبيل الأمثلة المذكورة في تحليل القياسات حين يُبين الفرق بين اللازم مطلقا ، وبين اللازم بقياس . وربما كانت هذه الممانعة المتوجهة نحو القائل من سبيل أخرى ؛ وذلك أن يطول عليه الزمان بمباحثات يعود فيها كأنه سائل ، فيجذبه إلى أمور لا ينتفع بها ، ويجد منه انجذابا معه ، فيسخره وينسبه مبدأ حركته ، ويتشوش عليه الأمر لاختلاط غرضه بما يشغل وقته من أمور خارجة . وهذا خسيس جدا . والمحجب يبكت السائل إما لسوء قوله ، وإما لسوء مشاركته إياه لشدة معاصرته في تسليم ما حقه أن يسلم ، فإن كان مجاهدا في مجادلته ، نعى أن يكون عذره في ذلك أقرب من القبول . وأما المجادل على سبيل الارتياض ، فإنه يعسر بذلك على نفسه ، إذ الارتياض معاملة شريكة تعود فائدتها على الشريكين معا ؛ فأيهما حاصر حرم نفسه جدواه كما يحرم شريكه ، ولا يكون السائل حينئذ مستعجزا إن انقطع دون غيته ، فإنه قد أسيت مشاركته ، اللهم إلا أن يكون الارتياض هو الارتياض المذكور بل الارتياض لكسب ملكة المجاهدة والمعاندة ، وذلك شيء آخر . والمعاصر في هذه المعاملة حقه أن يقابل بمعاصرة مثلها . وكذلك إن كان الغرض فيه المجاهدة ، فإن المعاصرة في جدل الجهاد له حد ما إذا تعداه الشريك لم يكن معذورا . فإنه ليس له أن ينكر المشهورات بالولية والأمور الواضحة ، ويمعن في ارتكاب الشنع . فلماذا نمل ذلك فلا لوم على السائل إذا احتال عليه من كل وجه ، وقاس عليه من كاذبات ، ومن خفيات الشريرة ، بعد أن يستدرجه بإطفه ، ويختلبه إلى تسليمها له .

(١) فيكون : و يكون س (٢) للكلام : + ، أن الكلام د || كانت : كان د || قياسية : قياسه ب ، د ، م ، ن ، هـ || وعلى : على ن || سبيل : + إلى م (٣) حين : حتى س || بين : بين د (٤) المتوجهة : المتوجهة س ، سا ، م ، ن ، هـ (٥) يعود : يتفوه د || كأنه سائل : كأنها مسائل د || سائل : يسائل م ، رآل ن || أمور : أمور د || ويجد منه : ويجذبه م (٥-٦) فيسخره وينسبه : فينسى السائل كذلك د (٦) بما : لماس ، هـ || يشغل : شغل سا ، م ، هـ || وقته : وقته سا ، هـ || أمور : أنه د (٧) قوله : فلم ب ، هـ ، مثله من (٨) لشدة : ولشدة س ، أول لشدة ، ن ، هـ (٨) مجاهدا : مجاعرام || في مجادلته : — ن (١٠) عل : إلى د ، س (١٢) أسيت : أثبت ن || إلا أن : + لا د ، م (١٤) بمعاصرة : معاصرة سا (١٥) جدل : حدة || له : وله هـ || الشريك : شريك ن (١٥) معذورا : مقدورا د (١٦) الجلة : الجلة ب ، س ، سا || الواضحة : الواضحة د (١٧) كاذبات : كافات ب ، س (١٨) بإطفه : بلفظه م || تسليمها : تسليم ب

ولا يبعد أن يكون الراضى لنفسه بإنكار المحمودات ممن يعترف بالكذب والخفى ويسلمه ، ويقول به ، فإنه لو كان كل ذلك المميز ، وكل ذلك المنصف ، لما ارتكب الشنع . فهو إذن يجيب لعله يسلم الشنع والخفى الشهرة ، فإذا سلم وقيس عليه من هناك ، فلم يسيء السائل في القياس عليه مما هو أخفى ، أو ما هو كذب ، بل الذنب ذنبه من جهتين : أحدهما أنه عائد الظاهرات ، والثانى أنه سلم ما لا يجب تسليمه .

و بالجملة فإن مجادلة المتعسرين ليس بحسب ما يختاره السائل بل بحسب ما يمكن . وكما أن كثيرا من الناس إذا انفرد بفكر نفسه قال المتناقضات ، والتي في قوة المتناقضات ، وصادر على المطلوب الأول مع نفسه وهو لا يشعر ، فكذلك لا يبعد أن يكون ذلك حاله مع غيره ، كان سائلا أو كان مجيبا ، فيسلم نقيض وضعه من حيث لا يشعر ، ويسلم ما لا ينبغي تسليمه . فإن استعمل السائل حينئذ ما هو مصادرة على المطلوب الأول ، أو عكس ١٠ قياس ، فليس الذنب إلا للعجيب .

فأما المواضع المستحقة للتبكيك في القول نفسه فهي خمسة :

أحدها أن تكون الأقاويل لا تنتج أصلا ، إذ لا يكون تأليفها تأليفا قياسيا لا بالفعل ولا بالقوة ، حتى يكون بحيث إذا زيد فيها شيء أو نقص ، تكون له صورة قياس متج .

والثانى أن يكون متجا ولكن لغير المطلوب .

والثالث أن يكون قد ينتج المطلوب ، ولكن : ١. هو كذب وغير مشهور .

(١) بانكار — س || المحمودات : المحمودم || من : مزب ، د ، ساء ، فرس (٤) ما : ماب ، د (٤) جهتين : د ، م ، ن (٥) إحدهما : أحدهما م (٦) ليس : ليست م ، ن ، هـ (٧) والتي في قوة المتناقضات : — د || المتناقضات : المتناقضة (٨) قسه : يفسد ب || يشعر : — ككثير من أصدفاناد || فكذلك : وكذلك ب ، د ، م || ذلك : — هـ (٩) كان : — ن (١٠) استعمل : استدلس (١٣) إذ : وذلك بأن تكون كاذبة وغير محمودة كلها أرجلها أو بأن د ، م ، ن (١٣) قياسيا : قياسا س (١٤) زيد : أزيد ب

والرابع أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه .

والخامس أن تكون مقدماته صادقة ، ولكن أخفى من النتيجة .

وهذا كله تبكييت القول من حيث هو قول ؛ والذي سلف هو تبكييت القول ، من حيث القائل .

الفصل الرابع

فصل (د) في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل
والقياس المستحق للتبكيث وأصناف ذلك وفيها أصناف المصادرة
على المطلوب الأول والمصادرة على المقابل المطلوب

- واعلم أنه لا يستوى كل موضع في استحقاق حمل مقدمات القياس عليه ، بل لكل
شئ مقدمة بحسبه . وكثيرا ما يكون القول المنتج أحسن مما لا ينتج ؛ وذلك لأنه قد يكون
القول المنتج في صورته مؤلفا من كاذبات وشنعاب وأقل شهرة . والقول غير المنتج
في صورته قد يكون مؤلفا من صدقات ؛ وربما كان زيادة تزداد عليه يعود متجا ،
والكاذب لا يفلح في حال . وأحسن ذلك كله أن يكون مع أنه مؤلف من كاذبات يراد
به إنتاج صدق ؛ وبالحقيقة فإن هذا لا يكون قياسا على الشئ مناسبا .

- والقياسات إما تعليمية ، وإما احتجاجية من عمل جدل الجهاد ؛ وإما مضللة
سوفسطائية التي يظن أنها تبرهن وبالحقيقة لا تبرهن ؛ وإما تشكيكية . فمن ذلك جدلي
ارتياضي يتم بإيراد قياسين على متقابلين ؛ كما علمت . ومن ذلك جدلي امتحاني ، كما يورد من
القياسات على نقيض الموجود الحق والمشهور ، كقياس ”زَيْن“ على دفع الحركة إذا لم يُردَّ به
غير الامتحان . فاما إن أريد أنه مؤد إلى إيجاب حق ، فذلك مضلل . والنتيجة المظنونة
قد تتبع حقا ومظنونا ، وقد تتبع مظنونين ، وقد تتبع شعنا قد سلم ومظنونا ، ويكون حكمه
حكما بين الأمرين ، وأضعف في بابيه من كل واحد مما استعمل في قياسه .

- (٣) رفيا : منها بـ (٤) المقابل المطلوب : مقبل للطلب د ؛ مقابل المطلوب م ، ن
(٥) حمل : حمدا (٦) أحسن : أحسن د ، ن (٧) غير : الفيرد ، ن || مؤلفا : — سا
(٩) وأحسن : وأحسن د ، م ، ن (١٠) وبالحقيقة : بالحقيقة د (١١) مضللة : مضللة ن ؛
يضلل م (١٢) سوفسطائية : — إلا م ب ؛ — إلا د ، سا ، ن || وإما : — جنس م || تشكيكية :
تشكيكية ب ، م ، م (١٣) ارتياضي : ارتياضي ب ؛ د || قياسين : قياس د (١٤) به : — د
(١٥) أريد : أدى م || مضلل : مضلل ب ، د (١٦) مظنونين : مظنونا ب ، سا ، م || سلم : علم م ||
(١٧) حكما : حكما م

ومن الوجوه التي يبكت بها القياس أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه ، ويتم الكلام
دونه ، ثم يكون دخوله بمعنى وجه اللزوم ، ويخفى المقدمة التي عنها اللزوم ، كما إذا
عرض قائل يريد أن يبين أن بعض الظن أكد من بعض وكان يكفيه مثلا أن يقول : لأن
الأمر بعضها أكثر في الإمكان من بعض ، والظن بما هو أكثر قوة أو عدد ظاهرين أقوى ؛
فترك هذا ويقول : إن من الأمور ما هي دائمة ، ومنها ما هي غير دائمة ؛ والدائمة أفضل .
ثم غير الدائمة منها ما هو أفضل وأتم وجودا ، ومنها ما هو أضعف وجودا ، والظن لا يكون
في الدائمة وإنما يكون فيها في الممكن الأكثرى ؛ ثم يتبعه بتمام الكلام . فهذا كلام فيه
حشو يعمله ويصرف عن التفطن للقياسية التي فيه .

والقول الفاضل هو الصادق المقدمات الظاهرها ، المصيب الترتيب بالفعل ؛ ويليه
الذي إن لم تكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة عنها ، أو كانت نتيجة لازمة منها ؛ أو إن
كان قد عدم تمام هيئة التأليف فهو بحيث يعود إلى الترتيب والتأليف الواجب بقليل تقديم
أو تأخير وزيادة وتقصان .

والقول الرذل هو ما يرى أنه منتج وليس منتج ، وهو المرأى المشاغبي ، أو الذي ينتج
ولكن غير الذي يراد إنتاجه . ومن وجوه رذيلة القول في ذلك أن يكون منتجاً للطلب ،
ولكن من مقدمات خارجة عن الصنادقة غير مناسبة . كمن يبرهن على الطب من مقدمات
هندسية ، أو على المطلوب الجلدى ببرهان تعليمي حقيقي .

(١) بها : بهم ، ن ، هـ (٢) كما : وكام (٣-٢) إذا عرض قائل : يقول قائل د ،
م ، + بل س || (٤) يكفيه : ويكفيه د || لأن : أن د (٥) أكثر : أكثر أو أكثر د || ظاهرين :
ظاهر ، س || إن من : ثم د (٥) والدائمة : فالدائمة هـ || أفضل : أمل ن (٦) وأتم : وأبرم س ||
هو : هي هـ || وجودا : + وفي كل شيء فقد يوجد أفضل وأضعف د ، م (٧) في : — ن
بتمام : + بياق م (٨) لقياسية : بقياسية د ، القياسية هـ (٩) هو : — ب || الظاهرها :
الظاهرين || الترتيب : للترتيب ن (١٠) أو كانت : وكانت ن || نتيجة : النتيجة س || عنها :
منها س || أولان : وإن ب ، د ، س ، ن (١١) تمام : بتمام هـ || هيئة : ماهية ب ، س ، س || يعود :
— س (١٢) أو تأخير : وتأخير ن || وزيادة : زيادة س (١٣) المرأى : المرادى م || أو الذي :
والذي ن (١٥) حل : عليها د

ومنها أن يكون إنتاجه للصدق إنما هو عن الكذب ، لا على سبيل قياس الخلف ، ولا لأن الكذب مشهور ؛ فيكون بالحرى أن يلام مستعمله لأمر هو مستحقه لأجل الكذب ، فإن للكذب مدخلا في استعمال الجدل ، فإن القياس الكذب قد يستعمل إذ كان مشهورا . ومن استعمل لا على هذه الجهة ، فقد رام المغالطة قصدا ، أو غلط سهوا . وقد يستعمل الكاذب في موضع آخر استعمالا موافقا ، وهو أن يكون المحجب يحفظ صادقا ، ٥ فيلزم السائل أن ينتج كاذبا ، ويلزم أن ينتج عن كواذب محجوبة يتسلمها ، فلا يكون هو مذبولا في تسلمه الكاذب للكاذب .

ومنها أن يكون مصادرا على المطلوب بالحقيقة في المستقيم ، أو على المقابل بالخلف ، أو يكون كذلك بحسب الظن . وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول ، وأنه هو الذى يكون حدها بعينه حدى المطلوب . وأما الذى بالظن ، فهو الذى يخالف ١٠ حدها في الحقيقة حدى المطلوب ، لكنه يؤخذ في الظن مكانه ، ويقال لمستعمله إنك سواء أخذت ذلك أو أخذت هذا بدله .

والمصادرة التى بحسب الظن هى على وجوه : منها أن يأخذ الأعم مكان الأخص ليقبس ، فيقول له المحجب : إنك قد أخذت الأمر نفسه في حجته ، إذ سواء استعملت الأخص أو الأعم . كن يستعمل في إثبات أن علم المتضادات واحد ، أن علم المتقابلات ١٥ واحد ، فيقول له المحجب إن هذا بعينه هو المطلوب . أو يقول له : لو سلمت هذا سلمت ذلك .

(١) سبيل : — ن (٢) أن : + لاد ، ن ، نام : يلزم ن ، هـ || الأمر : لأمر م ، ن || هو : م ، ن ، هـ (٣) الكذب : الكذب م (٥) موضع : مواضع س ، هـ (٦) فيلزم السائل : + فيلزم السائل ب | ويلزمه : ويلزم س ، هـ || ينتج : ينتج س (٧) مذبولا : + ولان || تسلمه : تسليمه م (٨) مصادرا : مصادرة د || المسقيم : المقسم م | أو : — هو (٩) مصادرة : مصادر س (١٠) حدها : حداد (١٠-١١) وأما ... المطلوب : — د (١٠) الذى : الكذب س || فهو الذى : — ب ، د (١٣) هى : — س | يقبس : فيقبس د (١٤) حجته : حجته م ، ن || إذ : أو د ، هـ (١٥) أو الأعم : والأعم ب ، د ، س ، ن || المتضادات : المصادرات س || له : — د (١٧) سلمت : تسلمت س || ذلك : ذلك د ، سا : هـ

والثاني أن يأخذ الأخص مكان الأعم ليستهرى ، كما يوجبه عكس المثال المورد .

والثالث أن تكون الدعوى جملة ، فيأخذ السائل بالقياس في المصادرة على جزء جزء منها . كمن يريد أن يبين أن الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض ، فيقول : لأن الطب معرفة بحال الصحة ، والطب معرفة بحال المرض .

٥ والرابع أن يأخذ اللازم بدل الشيء ، كمن يقول : إن الضلع مباين لأنه غير مشارك ؛ أو الإنسان محبوب لأن الضاحك محبوب .

والمصادرات على المتقابلات على خمسة وجوه أيضا : إما الحقيقي المذكور . وإما أن يأخذ بدل النقيض محولا مضادا ، كقولنا : رزل ، لقولنا : فاضل ، بدل قولنا : ليس بفاضل . وإما أن يوجب في الجزئي مقابل ما أوجب في الكلي المدعى . وإما أن يسادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات ، أو لازم ضده ؛ أو على ما يلزمه ضد لازم الموضوع .

والخطأ في المصادرة على المطلوب الأول هو باعتبار النتيجة ومراعاتها إذا اوتقينا إليها فوجدناها مأخوذة في بيان نفسها . وأما الخطأ في القياس على مقابل المطلوب ، فهو اعتبار مناسبة المقدمات بعضها إلى بعض . فالأول يلتفت فيه إلى النتيجة ، والثاني يعتبر حاله من نفس القياس .

وينبغي لمن أراد أن تحصل له ملكة الجدل أن يتعود عكس القياس بالنقيض والضد ، فيتوسع في إنشاء القياسات . وربما اقتدر على أن يتلطف متى شاء في ذلك ، فيتقضى القياس من نفسه ، إذا أمكن أن يخفى صورة العكس ، ووجد الشهرة تعينه .

(١) يأخذ الأخص مكان الأعم : ينقل من الأعم إلى الأخص د (٢) أن : — د || السائل بالقياس في المصادرة : يصارد || بالقياس : القياس م ، ن || بالقياس في المصادرة : القياس فيصادرس ، هـ ؛ القياس في الصادرسا (٣) منها : منه س ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ — د || أن : — د ، د ، هـ (٤ — ٣) الصحة وحال ... معرفة : — د (٦) أو الإنسان : والإنسان هـ || محبوب : مجنون سا || محبوب : مجنون سا (٧) المصادرات : خرم في نسخة " سا " إلى آخر الكتاب | (٧) وجوه : أوجه ن || وإما : من جلته د (٨) لقولنا كقولنا م ؛ وكقولنا ن (٩) وإما : فلما ب ، د ، س ، ن ، هـ (١٣) مقابل : المقابل ن || فهو : + في م ، ن ، هـ (١٥) حاله : بحال د (١٦) يتعود : ينفرد ن (١٧) فيوسع : + أيضا س ، هـ

ويجب على الجدل أن لا يزال يطلب الدربة بالاحتجاج للشيء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ، ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع أخرى فتارة يماند مقدمات تلك الحجج ، وتارة مقدمات هذه الحجج التي تقابلها ، فإن ذلك يخرج به ؛ خصوصا إذا كان جيد الطبع ، حسن الاختيار للأفضل والاجتناب للأخس . وأن يتحفظ المسائل الخلافية المشهورة ، ويحفظ حجج الإثبات والإبطال فيها من المواضع التي ذكرناها . وأن تكون حدود الأصول والمبادئ مشهورة عنده ، وتكون كلها على طرف لسانه . وأن يتدرب في تصيير القول الواحد أقوال كثيرة بالقسمة ، والأمثال ، وتحليل الحدود والقياسات إلى المبادئ والأصول بممارسة كتاب "أنولوطيقا" . وأن يجتهد على رد الجزئيات إلى أحكام عامة تكون أنفع له من حيث الحفظ ، وإن كان أخذ العامي صعبا في كل شيء .

١٠

وأما في الاستعمال فينبغي للجيب أن لا يسلم الكل ما قدر ؛ فالقياس ينبعث من الكل ، كما أن الاستقراء ينبعث من الجزئ . وقد علمت أوفق موضع استعمال كل واحد منهما ، إذ علمت أن القياس ينبئ أن يستعمل مع الأقوياء ، والاستقراء مع العامة .

واعلم أن صناعة الجدل تفيدنا القوة على اكتساب القياس ، وعلى المناقضة ، وعلى المعارضة بالاحتجاج ، والتوصل إلى المقاومات ، والشعور بصحة السؤال أو سقمه .

١٥

والقياس فعل السائل ، والمقاومة فعل المحجِب . والمعارضة أيضا للجيب ، وهي أن يورد قياسا ينصر وضعه يحاذي به قياس السائل الذي أبطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة ذلك القياس من السائل ؛ وهي ضعيفة جدا . والمناقضة أيضا للجيب ، وهي في إبطال حكم الاستقراء ، أو تكذيب الكبرى .

(١) ويجب : ويجوز أن || على : م (٢) بحجج : للجيب || أخرى : — س (٣) يخرج : يخرج ؟ (٤) للأخس : للأخص ه (٥) فيها : — د ، س ، م ، ن ، ه (٦) وتكون : فتكون د | | تعبير : تفسير د ؛ تعميم م (٨) على : إلى ن (٩) العامي : العام س ، ن || صبا : طبعا ن (١١) قدر : قدره ن (١٢) كل : لكل م (١٣) إن : إذا ب ، د ، م ، ن || أن : + إذ ب || ينبئ : يمتنع م (١٤) وعلى المناقضة : والمناقضة س ، ه (١٥) بالاحتجاج : بالحجج || والتوصل : والموصل ب || المقاومات : المقدمات م || أسقمه : وسقمه د (١٦) فعل : فعل ن || السائل : للسائل م || فعل : فعل ن || المحجِب : للجيب م || وهي : وهو ن ، ه (١٩) أو تكذيب : وتكذيب د ، ن ، ه

والقياس والمعارضة يتبدآن من كثرة إلى وحدة . والمناقضة والمقاومة يردان وحدة إلى كثرة . أما المناقضة فبأن يجعل الكلى الواحد الحكم غير كلى ومختلف الحكم . وأما المقاومة ، فلأنها انصراف ما عن الواحد ، وهى الذنبه إلى الكثرة ، وهى المقدمات ، ومع ذلك فإنها تتوجع إلى أن تصحح ما ينكر من المقدمات بكثرة أخرى .

والأولى أن لا يتكفل المحب حفظ كل وضع أو نصرته ، ولا السائل إيراد القياس على تقيض كل وضع ، بل يجب على المحب أن تكون نصرته للشهور والصادق ، وعلى السائل أن يكون إبطاله للشع وللکاذب . ومع ذلك ، فلا ضير في أن يقابل المتعنت بالمتعنت ، والجاحد بالمجحد ، والجاحد عن الطريقة بالجيد عن الطريقة . بل الأولى بمثل هذا المعامل أن يكسح ، ويكنح ولو بمغالطة تروج عليه ، ليعرف أنه مع إنكاره للحق قابل للباطل .

تم كتاب الجدل

١٠

(٢) كلى : الكلى م || ومختلف : ومختلف نج (٣) وأما : أما م || ما : بما د || التقيبه : النسبة د ؛ التنبه د ؛ النتيجة م (٣ — ٤) وهى المقدمات : — ن || ما : بما د (٦) وعلى : على د (٧) للشع : لشع د || وللکاذب : والکاذب د ، م ، ن ، هـ || ومع ذلك : — د ، ن || فلا ضير : — هـ || بالمتعنت والجاحد بالجحد : والمتكر بالإنكار د ، || بالجحد : + والمتكر بالإنكار ن ، هـ (٨) المعامل : المقابل د || (١٠) تم كتاب الجدل : + والجد لله رب العالمين وهو حسبي ونعم القريب ؛ + الفن السابع من المنطق المقالة الأولى فصل ... د ؛ تمت كتابة الفنون السنة الفن السابع من الجلمة الأولى فى سونسطيقاس ، هذا أترك كتاب الفن السادس من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين الآن السابع من كتاب الشفاء ... م ؛ تم الفن السادس الفن السابع وهو مقالتان ... ن ؛ هذا آخر الفن السادس من كتاب الشفاء وهو كتاب طويقا أى الجدل . وتمت المجلدة السادسة والحمد لله رب العالمين وصل الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين أجمعين هـ

فهرس بالمصطلحات الفنية

(١)

١/١٦٠ ، ٨/١٥٩ ، ١٣/١٥٨ ، ٤/١٥٦ ، ٢/١٥٥ ، ٥/١٥٢ ، ٢/١٤٥ ، ٢/٦٦	الأثر
preferable.	٢/١٧٥ ، ١/١٦١
numerically preferable.	آثر بالأعداد ٥/١٦٠
intrinsically ..	آثر في نفسه ٥/١٦٠
other, different. ١١/٢٥٠ ، ٤/٢٣٠ ، ١٣/٢٠٠ ، ٤/١٦٩ ، ٨/١٦٠ ، ٦/١٥١ ، ٨/٤٩	الآخر
Here-after	الآخرة ١٦/١٥٢ ، ١٦/١٤٦
opinions.	الآراء ٥/٧٧
Hippocrates medical opinions.	آراء أبقراط في الطب ٢/٨١
particular apinions.	الآراء الخاصة ١١/٨٢
particular opinions of each art.	الآراء الخاصة بصناعة صناعة ١١/٨٢
generally accepted opinions in the arts.	الآراء الذائعة في الصناعات ٧/٧٤
philosophers' opinions.	آراء الفلاسفة ٤/٧٧
Pythagoras's musical opinions.	آراء فيثاغورس في الموسيقى ١٢/٧٢
civic opinions.	الآراء المدنية ٤/٩٥
	الآراء الموجودة في الصناعات ٨/٧٤
instrument.	آلة ٣/٢٧١ ، ١٧/٢٦٥ ، ١٧/١٩١ ، ١٣/٢٣ ، ٢/٢٢
artificial instrument.	آلة صناعية ١١/٢٦٦
	الآلة ٣/١٧٥
instruments.	الآلات ١٤/٣١٢ ، ٦/٣٠١ ، ٢/٩٤ ، ١٢/٤٨
	الآن ١/٢٦٨ ، ٣/٢٦٧ ، ١٩/٢٠١ ، ١٠/١٦٨

(١ ب)

إبدال النسبة ٧/١٥٨

vision.

الإبصار ٢/٢٨٧

الإبطال ٨/٤١ ، ٣/٥٢ ، ٤/٦٣ ، ١/٥٤ ، ٧/٦٥ ، ٨/٧١ ، ١٢/٩٦ ، ٣/١٠٣ ، ٤/١٠٤ ، ٣/١٠٥ ، ٧/١٠٦ ، ١١/١٠٧ ، ٣/١١٢ ، ١٨/١٢٠ ، ٤/١٢٢ ، ٢/١٢٣ ، ٢/١٢٤ ، ١٧/١٢٥ ، ٨/١٦٥ ، ١/١٦٣ ، ١٢/١٤٠ ، ٣/١٣٩ ، ١٠/١٣٨ ، ١٤/١٣٦ ، ١٠/١٣٠ ، ٣/١٢٦ ، ١٦/٢٣٠ ، ٧/٢٢٩ ، ٢/٢٢٧ ، ٩/٢٢٦ ، ٤/٢١٨ ، ٩/٢٠٨ ، ١١/١٧٦ ، ١٧/١٦٦ ، ١١/٢٣٥ ، ١١/٢٤٥ ، ٢/٢٤٩ ، ٩/٢٧٩ ، ١/٢٨٧ ، ١٠/٢٨٩ ، ٦/٢٩٣ ، ١٦/٢٩٥ ، ١٢/٢٩٦ ، ٦/٣٠١ ، ٨/٣١٧ ، ٦/٣٢٦ ، destruction.

particular destruction.

الإبطال الجزئي ١١/١٦٣

false proposition destruction.

إبطال الكاذبة ١٣/٣٢٦

universal destruction.

الإبطال الكلي ٨/١٢٢ ، ٨/١٠٥

relative destruction.

الإبطال المعلق ٦/١٦٥

relative destruction and negation.

الإبطال والسلب المعلقين ١٤/١٩٩

commonplace destruction.

إبطال الوضع ١٣/٣١٦

dimensions.

أبعاد (ذو الأبعاد الثلاثة) ١١/٢٥٣

Hippocrates.

أبقراط ٧/٢١٦ ، ١٢/٢٨٢

paternity.

الأبوة ٢/٢٦٣

white.

أبيض ٤/٢٢٠ ، ٦/٢١٩ ، ٦/١٩٧ ، ١٢/١٩٦

absolute wh

أبيض مطلق ٥/٢٢٠

whiteness.

الأيضية ١٤/١٩٦

(أ ت)

continuity.

اتصال ٢/١٧٥ ، ١٧/١٧٤ ، ٤/١٧٠

chance.

الاتفاق ٢/٢٧٧ ، ٦/٢٤٤

by chance.

اتفاق ٦/٢٤٤

(أ ث)

الإثبات ٢/٥٢ ، ١/٥٤ ، ٤/٦٣ ، ٢/٦٥ ، ٧/٧١ ، ١٢/٩٦ ، ٣/١٢٦ ، ١٠/١٣٠ ،
١٤/١٣٦ ، ١/١٣٨ ، ٣/١٣٩ ، ١٢/١٤٠ ، ١٧/١٦١ ، ٧/١٦٣ ، ٦/١٦٥ ، ١/١٧٩ ،
٤/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ، ٥/٢٢٧ ، ٢/٢٢٩ ، ٧/٢٣٠ ، ٦/٢٣٣ ، ١٥/٢٣٣ ، ٨/٢٤٥ ،
٢/٢٤٩ ، ١١/٢٦٢ ، ٩/٢٧٩ ، ١/٢٨٧ ، ٥/٢٩٣ ، ١٦/٢٩٥ ، ١٢/٢٩٦ ، ٦/٣٠١ ،
٨/٣١٧ ، ٦/٣١٨
construction.

construction of the genus.

اثبات الجنس ٥/٢٠٣

universal cons.

اثبات كلى ٧/١٢٢ ، ٧/١٢٥

absolute construction.

الإثبات المطلق ٧/١٤ ، ٥/٦٦ ، ٣/٧٠ ، ١٤/١٠٤ ،
الإثبات والإبطال المطلقين ١/١٦٥ ، ١٧/١٨٣ ، ٥/٢١٨ ،
الإثبات والسلب ١٥/٢٣٠

الإثبات والنفي المطلقين ٨/١٠٣

الاثنين (عدد) ٣/٢٥٣

duality; dualism

أثينية ١٤/٤٦ ، ٤/٦٨ ، ٤/٢٥٣ ، ٩/٣١٢ ،
أثينية الصانع ٢/٣٢٢

(أ ج)

good and bad.

الإجادة والرداءة ٣/٢٢٦

bowl.

الإجانة ٦/٢٦٦

composition.

الاجتماع ٤/٢٧٣ ، ٥/٢٨٦

avoidance.

الاجتناب ٥/١٤٥ ، ٤/٣٣٥

avoidance of the lower.

الاجتناب للأخس ٤/٣٣٥

celestial bodies.

الأجرام السماوية ١١/٥٦

parts.

الأجزاء ٧/٢٥٢ ، ٤/٢٧٣ ، ١٥/٢٨٥ ، ١/٢٨٦ ، ٥/٢٨٧

generated parts.

أجزاء حادثة ٦/١٨٨

parts of the syllogism.	أجزاء القياس ٣/٤٢
similar parts.	أجزاء متشابهة ٤/٢٢٥
bodies.	أجسام ١٥/٢٩٤ ، ١٠/٢٦٩ ، ١٠/٢٣٧ ، ٥/٢١٧
consensus of the religious.	إجماع أرباب الملل ١٠/٣٩
most honourable.	الأجل ١/١٤٨ ، ٦/١٤٦
genera	الأجناس ١٠/٢٦٦ ، ٨/١٩٥ ، ٨/١٨٠ ، ١١/١٧٨ ، ١٦/١٠٤ ، ١٥/٨٩ ، ٧/٥٦
generated genera.	الأجناس الحادثة ٩/١٨٩
real genera.	أجناس حقيقية ٧/١٩٤ ، ١١/١٨١
summa genera.	أجناس عالية ١٣/٨٧
unreal genera.	أجناس غير حقيقية ٩/١٨٠
proximate genera	أجناس قريبة ١٧/٨٧
imaginary genera	أجناس متخيلة ٧/١٩٤
	أجناس متداخلة ٤/٢٠١ ، ٨/١٦٩
intermediate genera	أجناس متوسطة ١٤/٨٧
	أجناس متوسطة مختلفة ١٣/٨٧
different genera.	أجناس مختلفة ١١/٨٨
privative notions genera.	أجناس المعاني العدمية ٧/٢٥٧

(١ ح)

argumentation.	الاحتجاج ١/٣٣٥ ، ٣/٩٧
argumentative syl.	إحتجاجية (قياسات) ١١/٣٣١
avoidance	الاحتراز ١٤/٣١٧ ، ١٢/٣١٣
	الاحتراعات ٣/٣١٥
caution.	الاحتياط ٥/٣١٣
device.	الاحتيايل ١٠/٣٢١

stones.	الأحجار ٤/٨٦
one of two things.	أحد أمرين ١٣/١٨٨
one of three things.	أحد الثلاثة ١٤/٥٨
one of two parts.	أحد الجزئين ٨/١٨٦ ، ١٤/٥٨
one of the five elements.	أحد الخمس ٢/١٩٢
one of two things.	أحد الشئين ٤/١٨٦
one of two divisions.	أحد القسمين ٨/٢٧١
one of two propositions.	أحد القولين ١٤/٦٠
a commonplace.	أحد المواضع ١٠/١٩٢
more careful.	أحرص ٦/٢٧
more worthy.	الأحرى ٩/١٥٧ ، ٥/١٤٥ ، ١١/١٤٠ ، ٧/٨٩ ، ١/٨٣ ، ٨/٦٥
to do good to our friends.	الإحسان إلى الأصدقاء ١٤/٧٤ ، ١/٣٨
truth.	الإحقاق ١١/١٣٧
judgments about universal.	الأحكام على الأمور الكلية ٧/١٠
sense judgments.	أحكام الحس ١٣/٩٢
art criteria.	أحكام الصناعة ١٤/٣٧
general rules.	أحكام عامة ١٠/٣٨
scientific judgments.	أحكام عامة كلية ١٠/٣٨
states.	أحكام العلم ١٣/٩٢
accidental states.	أحوال ٩/٣١٧ ، ٣/٣١٣ ، ١١/٢٦٢
	الأحوال العارضة ١٦/٢٩٥

(أ خ)

examination.	الاختبار ١٦/١٦ ، ٦/١٥
mixture, compound.	الاختلاط ٣/١٧٥ ، ١٧/١٧٤ ، ٩/١٤٩
difference.	الاختلاف ٢/٢٢٤

apparent difference.

اختلاف ظاهر ١ / ٢٢٣

choice.

الاختيار ٤ / ٣٣٥ ، ١٦ / ٣٢٤ ، ١ / ٣١٧

choice of the best.

الاختيار للأفضل ٤ / ٣٣٥

lower.

أخس ٥ / ٢٢٦ ، ١٥ / ١٩٩ ، ١٣ / ١٥٦

أخص ١ / ٢٥٣ ، ١ / ٢٤٧ ، ٩ / ٢٤٦ ، ٩ / ٢٤٠ ، ١٠ / ٢١٩ ، ٢ / ١٧١

more particular. ١ / ٣٣٤ ، ٣ / ٣٠٥ ، ٣ / ٢٨٠ ، ٤ / ٢٧٥ ، ١٤ / ٢٧٤ ، ١١ / ٢٥٤

إخفاء النتيجة ٦ / ٣٠٦ ، ١٠ / ٣٠٥ ، ٧ / ٣٠٤ ، ٧ / ٣٠٢ ، ١ / ٣٠١

concealment of the conclusion.

faliure.

الإخفاق ١٦ / ٢٣

more concealed.

أخفى ٢ / ٣٣١ ، ٣ / ٢٨٠ ، ٩ / ٢٣٦ ، ١ / ٢٠٨

أخفى الأمرين ٩ / ٢٣٦

أخفى من الشيء ١ / ٢٠٨

temperaments.

الأخلاط ٦ / ٢٦٧

worthiness, likelihood.

الأخلاقية ١٥ / ٦٥

more good.

أخير ١٥ / ١٨٠ ، ١ / ١٤٦

أ د

more precise.

أدق ٨ / ٢٩٧ ، ١٨ / ١١٥

dark.

أدكن ١٠ / ٨٦

more denoting.

أدل ١٠ / ٢١٤

أدل كثيرا ٩ / ٢١٠

more denoting and defining.

أدل وأشد تعريفا ١٠ / ٢١٤

more denoting and proper.

أدل وأولى ١٧ / ٢٠٢

proofs.

أدلاء (جمع دليل) ١ / ٣١٨

more constant.

أدوم ١٨ / ١٤٦

(أ ذ)

submission.	الإذعان ٤ / ٤٠
minds.	الأذهان ٨ / ٣٩
harm.	أذى ١٢ / ٢٧٢ ، ٥ / ١٦٣ ، ٧ / ١٥٩

(أ ر)

will.	إرادة ١٤ / ٢٧٧ ، ١١ / ٢٧٤ ، ١٢ / ٢٧٢ ، ٦ / ٢٤٧ ، ١٣ / ٢١٨ ، ٩ / ١٥٧
absolute will.	الإرادة المطلقة ٦ / ٢٧٥
artisans.	أرباب الصنائع ٦ / ٢٤
base gains.	الأرباح الدنيئة ٩ / ١٨٤
four.	الأربعة (عدد) ٢ / ٢٨٦
committing absurdity.	ارتكاب الشنع ١٦ / ٣٢٨
	ارتباد (الموضع — القياسات) ١٤ / ٣١٩ ، ١٤ / ٧١
mental training.	الارتياض ٩ / ٣٢٨ ، ٨ / ٣١٩ ، ٩ / ٩٢ ، ١٤ / ٤٨
	ارتياض بالمشاركة ١٢ / ٣٢١
earth.	الأرض ١٣ / ٢٥٢ / ١٤ / ٢٤٦ ، ١٠ / ٢٢٥ ، ٨ / ٢١٠ ، ١٢ / ٣٧
wise.	الأريب ١١ / ١٥٢

(أ ز)

paralle	إزاء ١ / ٢٧٥ ، ١٩ / ١٤١
	إزاء الخصوص ٢ / ٢٧٥
	إزاء العموم ١ / ٢٧٥
eternal.	أزلى ٩ / ٨٣ ، ٥ / ٧٨ ، ١٧ / ٧٦
plus, increased.	الأزيد ٤ / ٢٣٧ ، ٨ / ١٦١ ، ٧ / ١٥٠ ، ٤ / ١٤٩ ، ٦ / ١٤٥
	الأزيد في الحال ٩ / ١٦١
	الأزيد والأغلب ٥ / ٢٣٧
plus and minus.	الأزيد والأنقص ١١ / ٢٣٢

(أ س)

doing bad.	الإساءة ١٣/٣٨
doing bad to the enemies.	الإساءة إلى الأعداء ١٤/٧٤
causes.	الأسباب ٧/٢٩٤ ، ١٨/٢٦٧ ، ٦/١٤٨
maintaining causes.	أسباب حافظة ١٣/٢٦٧
efficient causes.	أسباب فاعلة ٧/٢٩٤ ، ٨/٢٦٧
	الأسباب الفاعلة المفسدة : ٧/٢٩٢
prohibiting causes.	أسباب مانعة ١٨/٢٦٧
probable causes.	أسباب مرجحة ١٣/١٤٨
corrupting causes.	أسباب مفسدة ٧/٢٩٤
prior.	أسبق ٧/٣١٤ ، ٣/٢٠٩ ، ١٢/١٤٩
discovering.	استبانة ١٦/٥٠
exception.	الاستثناء ٣/١٢٦
	الاستثناءات ٤/١٢٥
	استجادة ١٧/٣٠٣
	استجبان ١٣/٢٠٩
alteration.	استحالة ١٥/٢٨٧ ، ٥/٢٦٢
	الاستحالات ١٠/٢٦٢
	استحقاق ٥/٣٣١ ، ١٣/٢٣٣ ، ٣/٢٠١
depreciation.	استخفاف ١٤/٢٨٨ ، ١٦/٢٥٧
	استدارة المعدة ١٩/١٧٨
	استدراج المحيب ١٤/٣٠٨
	الاستنبادات ١٨/٣٠٣
	الاستظهار ٢/٣٠٣ ، ١٢/٣٠٢
	الاستعارة ٩/٣١٨ ، ١٢/٣١٧ ، ٣/٢٤٥ ، ٥/٢٤٤
metaphor	استعارة مبتدعة ١٥/٢٤٤
aptitude	استعداد ١٤/٢١٤

innate aptitude.

الاستعداد الجلي ٩/٢١

الاستعدادات ١٦/٢١١

استعدادية ١٢/٢٦٦

استعطاف ٢/٣٠٤

employment of dialectic.

استعمال الجدل ٣/٣٣٣

employment of the appropriate.

استعمال المناسبة ١٣/٢٢٩

appropriate employment.

استعمال موافق ٥/٣٣٣

employment of the subject.

استعمال الموضوع ١٤/٤٢

benefit.

الاستفادة ١٥/٣٠٨

vomiting.

الاستفراغ ١٣/١١٢

questioning and distinguishing.

الاستفسار والاستفصال ١٤/٣٢٤

discovering and questioning.

الاستكشاف والاستفهام ١٠/٣٢٤

in a straight line

الاستقامة (المتحركة بالاستقامة) ١/٢٩٥

pondering.

استقذار الخاطر ٩/١٢٥

الاستقراء ٥/١٠٩ ، ٦/١٠٨ ، ١٤/٩٦ ، ٧/٨١ ، ٨/٦٩ ، ١٤/٣٩ ، ١٣/٢٦ ، ٩/٢٥ ، ٨/٣٢٥ ، ٤/٣١٢ ، ٤/٣١١ ، ٤/٣٠٥ ، ٤/٣٠٣ ، ١٢/٣٠٢ ، ٧/١٨٨ ، ٣/١٢٥

induction.

استقراء استظهارى ١٥/٣٠٣

dialectical induction.

استقراء جدلى ١٢/٣١١ ، ١٥/٣٠٢

necessary induction.

استقراء ضرورى ١٥/٣٠٣

(ترصد) الاستقراء ٧/٣٠٥

discovering.

الاستكشاف ١١/٣٢١ ، ١١/٣١٥ ، ١٤/٢٨٩

persuading the answerer.

استمالة المخاطب ٢/٣٠٤

deduction.

استنباط ١٣/٤٨ ، ٤/٤١

breathing.

الاستنشاق ٥/٢٣٦ ، ١٣/٢٣٥

استنكار ٦/١٩٦

استواء التركيب ١٤/١٣٢

استيضاح ١١/٣٢١

more heated.	الأضغ ٦/١٤٦
lion.	الأسد (الحيوان) ١١/١٥٦
down.	الأسفل ٧/١٧٠
intoxicating.	إسكار ٢/١٤١
الاسم ٦/١٣٥ ، ٤/١٢٦ ، ٢/١١٥ ، ٧/١١٣ ، ١٧/٨٥ ، ١٥/٨٤ ، ٩/٦٣ ، ١٣/٣٨ ، ٢/٢٤٣ ، ١/٢٠٩ ، ١/١٩٤ ، ٢٠/١٧٨ ، ٢/١٧١ ، ١٠/١٧٠ ، ٨/١٦٥ ، ٥/١٤٣ ، ١٢/٢٧٩ ، ٢/٢٧٧ ، ٥/٢٧٢	
name.	
God (name of).	(اسم) الله ٥/١١٠
first name.	الاسم الأول ٩/٢٧٩
sceond name.	الاسم الثاني ٩/٧٨
name of description.	اسم الرسم ١٧/٢٠٨
similar name.	الاسم المتشابه ١٤/١١٦ ، ٧/٨٤
limited name.	الاسم المحدود ٢٨/٢٧٦
particular name.	الاسم المخصوص ١/٢١٧
synonymous name.	الاسم المرادف ١٢/٢٨٤ ، ١٤/٢٢٤ ، ١٦/٥٤
compound name.	الاسم المركب ١٣/٨٨
الاسم المشترك ١٤/١١٦ ، ١١/١١٤ ، ١١/٩٤ ، ٢/٩٠ ، ٧/٨٤ ، ٣/٤٠ ، ١٠/٢٥ ، ١٤/٣١٢ ، ٨/١٥٠	
common name.	
الاسم المشكك ١١/٢٠٩ ، ١٤/١١٦ ، ١١/٨٧ ، ٧/٨٤	
generally accepted name.	الاسم المشهور ٤/١١٢
names.	الأسماء ١١/٢٧٦ ، ١٣/٢٤٤ ، ٣/١٥
	الأسماء المشهورة ١٣/٢٤٤
	الإسهاب ٣/٣١٠
	أصل الأجسام حركة ٢/٢١٠

(أ ش)

sign.	الإشارة ٢/٣٢٦ ، ٥/٢٩٥ ، ١٢/٢٥٩ ، ١٥/٢٣١ ، ٧/٢١٨
	أشبه بالعوام ٤/٣١١

equivocation.	٩/٣١٨ ، ٢/٣١٦ ، ٧/٢٤٤ ، ١١/٢١٠ ، ٤/١٤٣ ، ١٤/٨٥
	الاشتراك الاتفاق ٦/٢٤٤
	اشتراك الاسم ٨/٨٥ ، ١٣/٨٨ ، ١/٨٩ ، ٦/١١٣ ، ١/١١٥ ، ١٥/١٣٥ ، ٥/١٩٢ ،
equivocal name.	٩/٢٧٧ ، ١٨/٢٧٦ ، ٧/٢٣٣
	الاشتغال ١٠/١٢٦
	الاشتقاق ٩/١٣٥ ، ٤/١٧٦ ، ٥/١٧٩ ، ٧/٢٠٣ ، ١٦/٢٤٤ ، ١٦/٢٢١ ،
derivation.	اشتقاق العلم ١٦/٢٢٠
	الاشتقاقات ١٤/١٢٧ ، ٤/٨٧
	الاشتهار ٢/١٩٦
accepted by induction.	اشتهر بالاستقراء ١٠/١٩٥
individuals.	الأشخاص ٨/١٧٩ ، ٦/١٠٨ ، ٣/١٠٧
	الأشد ٨/٦٥ ، ١/٨٣ ، ٧/٨٩ ، ٦/١٣٩ ، ١٤/١٤٠ ، ٤/١٤٥ ، ٢/١٥١ ، ١٠/٢١٤ ،
	٩/٣٠٩ ، ٧/٣٠٦ ، ٩/٢٨٧ ، ٥/٢٦٩ ، ٨/٢٣٣
	أشد استعدادا للشقاق ٩/٣٠٩
more convincing.	أشد إقناعا ٩/٨١
more difficult.	أشد تعسرا ٩/٣٠٩
sweeter.	أشد حلاوة ١٥/١٤٠
worst.	أشد رداءة ١٠/٣١٣
more black.	أشد سواداً ٢/١٥٣
	أشد لطافة ١٥/٢٦٩
	أشد مناسبة ٤/١٤٧
	أشد ميلا ١٠/١٥٠
stronger and weaker	الأشد والأضعف ٦/٢٣٢
	الأشرار (جمع شرير) ١٣/٢١٠
figures.	الأشكال ١١/٥٩
sylogistic figures	الأشكال القياسية ١٣/٧٦
difficulty.	الإشكال ١٤/٢٠٩

more accepted.

(مقدمات) أشهر ٣٢٠/

أشهر الشهرة ١/١٩٦

useful in admission.

الأشياء النافعة في التسليم ٤/٣١٩

(أ ص)

correctness.

إصابة ٣/٣١٨ ، ١٥/٢٨٩ ، ١٥/٢٨٨

أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦

exponents of the vacuum.

أصحاب الخلاء ٧/٢٩٦

exponents of the forms.

أصحاب الصور ١٦/٢٥٦ ، ٣/٢٥٥

exponents of the ideas.

أصحاب المثل ١٢/٢٥٥

الإصغاء (الى البرهان) ٢/٥٠

origin, principle.

أصل ٩/٣١٩ ، ١١/٢٧٩ ، ١/٢٧٣ ، ٢/٢٦٢ ، ٦/٢٠٢ ، ٦/١٣١

الأصل أولى في المشهور ٨/٢٠٢

origin of the common essence.

أصل الماهية المشتركة ٤/٢٤٢

principles.

الأصول ٣/٢٣٠ ، ١٠/٢٧٩ ، ٢٠/٢٦٤ ، ٣/٢٢٦

الأصول النافعة ٢/٢٩٠

more proper.

الأصلح ٦/١٥٠ ، ٥/٩٥

appropriateness.

الأصلحية ٧/١٥٠

classes of the pedestrian.

أصناف الماشي ١٥/٢٤٦

more correct.

الأصوب ١٢/٢٧٩

(أ ض)

الإضافة ٧/٢٨١ ، ٩/٢٦٥ ، ٥/٢٦٣ ، ٦/٢٥١ ، ١٢/٢٣٥ ، ٢/٢٠٨ ، ١/١٨٣ ، ١/١٥٠

relation.

genus' relation

إضافة الجنس ٦/٢٦٥

الإضافة الجنسية ٤/١٨٢

real relation.

إضافة حقيقية ١/٢٦٦

articular relation.

إضافة خاصة ٦/٢٦٥

knowledge relation.

إضافة العلم ٢/١٨٣

relation in substance.

إضافة في الجوهر ٦/٢٦٣

relation in quantity.

إضافة في كمية ٦/٢٦٣

relation in quality

إضافة في كيفية ٥/٢٦٣

absolute relation.

إضافة مطلقة ١٦/١٤٢

الإضافة المطلقة المتضمنة ٥/١٤٣

relation in possession.

إضافة الملكية ١/١٨٣

”جملة“ الإضافة ١٧/٢٦٤

الإضافتان ١/٢٥١

الأضداد ٥/٣٠٥ ، ٥/١٧٨ ، ١٥/١٣٧ ، ٣/١٣٢ ، ٦/١٣٠ ، ٣/١٢٩ ، ٤/١٠٧ ، ١٦/٨١
contraries.

particular contraries.

الأضداد الجزئية ٤/٨٤

”كثير“ الأضداد ٦/١٨٢

weaker.

الأضعف ٥/١٤٦ ، ٧/٨٩ ، ١/٨٣ ، ٩/٦٥

less cogent.

أضعف إلزاما ٩/٨١

less existent.

أضعف وجودا ٦/٣٣٢

sides.

الأضلاع ٢/٣١٩

brighter.

أضوا ١٢/٢١٣

(أ ط)

absoluteness. ٣/٢٥٠ ، ١١/٢٤٩ ، ٣/٢٣٢ ، ٨/٢٢٣ ، ١٢/١٤٢ ، ١/٤١

absolutely.

”على“ الإطلاق : انظر (ع)

longer in time.

أطول زمانا ١١/١٤٥ ، ٥/١٥٢

(أ ظ)

إظهار (اشتراك الاسم) ٥/٣١٦

(أ ع)

اعتبار ١١/١٩٥ ، ٩/١٩٤ ، ٤/١٤٩ ، ١/١٤٤ ، ١١/٤٣ ، ١٦/١٣٥ ، ٦/٥٤ ، ١٤/١٥

١٤/٢٥٨ ، ٢/٢٥٦ ، ٧/٢٥٣ ، ٦/٢٤٧ ، ٤/٢٤١ ، ٨/٢٢٩ ، ٣/٢١٨ ، ٥/٢١٠ ، ٣/١٩٨

consideration

٣/٢٧٣ ، ٣/٢٧٦ ، ١٠/٢٦٨ ، ١٧/٢٦٠ ، ١٩/٢٥٩

first consideration.	١٠/٢٨٤ اعتبار الأول
second consideration.	١٢/٢٨٥ اعتبار الثاني
consideration of the truth.	٨/١٩٥ اعتبار الحق
consideration of the acceptance.	٦/١٩٥ اعتبار الشهرة
consideration of the term.	٧٠/١٢٠ ، ١٧/١١٩ ، ١/١١٣ ، ٣/١١٢ اعتبار اللفظ
consideration of the defined.	٦/٢٤٧ اعتبار المحدود
consideration of the accepted.	١٨/١٩٥ اعتبار المشهور
single consideration.	١٥/١٩٥ اعتبار مفرد
consideration of the circumstance.	٨/٢٢٩ اعتبار المناسبة
consideration of the subject.	٧/٢٩٥ اعتبار الموضوع
one consideration.	٩/٢٠٧ اعتبار واحد
considerations.	١٠/٢٦٨ الاعتبارات
two considerations,	٥/٢٣٣ ، ١/٢١٨ الاعتبارين
equilibrium.	٧/٢٦٧ ، ٣/٢٤٣ ، ٣/٨٩ اعتدال
balanced temperame:	١٤/١٣٢ اعتدال المزاج
objection.	١١/٣٠٧ الاعتراض
confession.	١٢/١٥ الاعتراف
belief.	١/٢٧٦ ، ١٤/٣٠ ، ١٦/١٧ اعتقاد
habit.	١/٢٧٦ اعتقاد كلى
enemies.	٣/٢٨ اعتياد
numbers.	١٣/٣٨ الأعداء
privative notions.	١٣/١٧٦ ، ١٠/١٥٨ الأعداد
privative genera.	٧/٢٧٦ ، ٨/١٨٠ ، ١٧/١٧٩ ، ١٠/١٥٤ الأعدام
accidents.	٩/١٨٠ اعدام الأجناس
essential accidents to the genus.	٧/٢١٤ ، ٨/١/٤ ، ١٥/١٧٠ ، ٢/١٦٩ ، ١٦/١٦٨ الأعراض
	١١/٢١٨ الذاتية للجنس

essential accidents.	الأعراض الذاتية للحيوان ١٤/٢١٨
أعرف ٩/٢٧٩ ، ١٦/٢٥٢ ، ٧/٢٥٠ ، ٦/٢٤٩ ، ١٥/٢١٢ ، ١٠/٢٠٨ ، ١٣/٢٠٧	
more knowable.	أعرف بالذات ١١/٢٠٨
essentially more knowable.	أعرف بالنظر ١٣/٢٠٨
more knowable by speculation.	أعرف من الشيء ١٣/٢٠٧
	الأعصل ١٠/٣٢٠
organic parts of the body.	الأعضاء الآلية ٣/١٥٧
higher.	الأعلى ١٧/١٧٠
higher genus.	أعلى الأجناس ١/٨٨
higher rank.	أعلى رتبة ٤/٢٥
	أعلى الأجسام المتحركة بالاستقامة ١/٢٩٥
أعم ٥/٢٠٧ ، ٨/١٩٩ ، ٧/١٧٥ ، ١٧/١٧٤ ، ٦/١٧٢ ، ١/١٧١ ، ٧/١٦١ ، ١٨/١٤٦ ، ١/٢١٧ ، ٤/٢٨٠ ، ٣/٢٧٥ ، ١٣/٢٧٤ ، ١٥/٢٦٤ ، ٩/٢٥٤ ، ١١/٢٤٦ ، ٨/٢٤١ ، ١/٢١٧ ، ١٥/٢٨٤ ، ٢/٣٠٥ ، ١٣/٣٣٣ ، ١/٣٣٤	
more common; more general.	الأعم جنسا ٨/١٧١
	أعم من الأثر ٩/٦١
	أعم من الآخر ١/٢٠١

(أ غ)

ommitting the necessary.	إغفال الواجب ١٠/٢٥٣ ، ١٠/٢٤٣
ommitting the essence.	إغفال الماهية ٢/٢٥٤
ommitting a difference.	إغفال فصل ٧/٢٧٤
ambiguity of the term.	إغلاق اللفظ ٤/٢٤٥ ، ١٦/٢٤٣
	(في) الأغلب ٥/٢٣٧ ، ٨/١٢١

(أ ف)

excess.	إفراط ٢/١٩٠ ، ١٤/١٨٩
corrupting the substance.	إفساد الجوهر ٦/٢٦٢

أفضل-الأفضل ١٥/١٩٩ ، ١٥/١٥٧ ، ١٢/١٥٦ ، ٤/١٤٩ ، ١/١٤٧ ، ١٤٦ ، ٣/١٤٥
better, best

١٠/٢٩٤ ، ٢١١/٢١٤

أفضل من العادل ١٠/١٥٣

أفضل وجوداً ٦/٣٣٢

opinions, notions, ideas.

الأفكار ٤/٢٦٧

(أق)

reasonings, discourses

أقاويل ١٨/٣٠٣ ، ١٤/٣٠٩

dialectical reasonings

أقاويل جدليه ٥/٩٥

أقاويل كثيرة ٧/٣٣٥

ability, capacity

الاعتدال ١٥/١٧

الاعتدال على أخذ النشابه ١٦/٩٢

الاقتصار ٥/٢٧٩

الاقتضاب ١٣/٧٥

prior, antecedent أقدم ١٠/٢٨٨ ، ٣/٢٦١ ، ١٨/٢٦٠ ، ٤/٢٤٩ ، ١٧/٢١٢ ، ٥/١٣٩

أقدم من النوع ٤/٢١٣

أقرب إلى الشهرة ٩/٣٨

الأقل ١٣/٢٣٣ ، ٢/٢٣٢ ، ٤/٢٢٤ ، ٩/٢١١ ، ١/١٧٢ ، ٧/١٣٩ ، ٣/٦٦ ، ٨/٦٥

less

٩/٢٧٩ ، ٨/٢٧٨ ، ١٠/٢٧٢ ، ٩/٢٦٩ ، ٥/٢٥٠

أقل إشاراً ٤/١٦١

أقل خيرية ٣/١٤١

أقل سوادية ١٤/١٦١

أقل شراً ١٣/١٤١

أقل شرية ١٣/١٤١

أقل شهرة ٧/٣٣١

أقل عدداً ٥/١٥٩

أقل نارية ١٥/٢٦٨

less and mor

الأقل والأكثر ٦/٢٧٩ ، ١/٢٠٠

إقلاع المطر ١٤/٢٠٣

أقليا ٦/١٢٧

الإقليم الثالث ١٠/١٥٠

الإقليم الرابع ١٠/١٥٠

إقناع ١٦/١٦ ، ٧/١٧ ، ٣/٢٣ ، ٣/٢٤ ، ٢/٥٢ ، ٣/٦٦ ، ٩/٨١ ، ١١/٢٨٢

persuasion.

(أ ك)

obtaining the definitions.

اكتساب الحدود ٦/٢٤١ ، ٨/٢٤٥

obtaining the subject.

اكتساب الموضوع ١٤/٤٢

الأكثر ١٠/١١٣ ، ٨/١٣٨ ، ٥/١٣٩ ، ١/١٤١ ، ١١/١٤٩ ، ٧/١٥٠ ، ١/١٥١ ،

٢/٢٢٤ ، ٦/٢٢٥ ، ٣/٢٣٢ ، ١٦/٢٣٤ ، ١٨/٢٦٨ ، ٩/٢٦٩ ، ١٠/٢٩٤ ، ٩/٣٠٩ ،
more.

أكثر أسبابا ١٦/١٤٨

أكثر الأمر ٧/٣٤ ، ٦/٤١ ، ٣/٧٥ ، ١٢/١٠٩ ، ١٥/٣٢٢

أكثر إشارا ٤/١٦١

أكثر ثباتا ٥/١٥٢

أكثر جمدا ٩/٣٠٩

أكثر خيرية ٣/١٤١

أكثر شرا ١٣/١٤١

أكثر شهرة وحدا ١٠/٣٠٨

أكثر عددا ١٨/١٤٦ ، ٤/١٦٨

الأكثر والأزيد ٧/١٥٠

الأكثر والأشد ١٢/١٤٥

الأكثر والأقل ١/٢٣٢ ، ٧/٢٣٣ ، ٧/٢٦٩ ، ٨/٢٩٥

الأكثر والأولى ١/٢٨٠

أكثرى الصدق ١١/٣٤

أكثر يا ٦/١٢٧ ، ١١/١٣٩

أكثرية الصدق ٦/٣٤

أكرم ٤/١٥٧

honourable

أكرم في نفسه ١٢/١٤٥

more perfect.

أكل ١٣/١٤٨

generations.

الأكوان ٧/٢٩٤

(أ ل)

divine.

إلهي ١٢/١٤٦

pleasure.

الالتذاذ ٧/٢٧٣

pleasure of the soul.

التذاذ النفس ٢/٨٦

implication.

الالتزام ١٣/٣٢٠

contact.

الالتقاء ٦/٢٥٥ ، ٢/١٧٥ ، ١٧/١٧٤

fiery flame

(الشعلة) الالتهاوية : ٨/٢٢٤

(أسداء) وألحام : ٥/٢٨٦

الإلزام ٩/١٨ ، ٧/٢٠ ، ٣/٢٤ ، ٤/٢٥ ، ١١/٤٩ ، ٣/٨١ ، ٨/٩٥ ، ١٦/٢٣٣ ،
cogency. ٣/٣٢١ ، ١٤/٣٠٩

absolute cogency.

الإلزام المطلق : ٩/١٨

our languages.

ألسنتنا : ١٥/١٣٥

lighter

ألطف : ١٠/٢٦٩ ، ٦/٢٣٧ ، ٥/٢١٧ ، ٦/٢١٢

ألطف الأجسام : ٦/٢١٧ ، ١٠/٢١٠

words.

الألفاظ : ١٠/٢٤٤

simple words.

الألفاظ البسيطة : ١٨/١١٠ ، ٦/٧

الألفاظ الروابط والأواصل ١٧/١٨٢

ألفاظ الشعراء : ١٨/٣٠٤

synonymous words.

الألفاظ المترادفة : ١١/١٢٧

different words.

الألفاظ المختلفة : ١٠/٢٤٤

single words.

الألفاظ المفردة ٧/٦٢

God.

الله ٨/٧٩

God is One.

الله واحد ٨/٤٣

pain	الألم ٦/١٨٥
	الألم في الحس ٦/١٨٥
colours	الألوان ٤/٢٦٦
downwards	إلى أسفل ٩/٢١٠
upwards	إلى فوق ١٢/٢٣٢ ، ٣/٢١٠

(١ م)

examination	الامتحان ١٥/٣٣١ ، ١٠/١٨
examining the unknown	امتحان المجهولات ١٧/٣٩
critical reasonings	(مقاييس) امتحانية ٤/٤٥ ، ٥/٤٤
extension	امتداد ٥/٢٥٥
mixture	امتزاج ١١/٢٨٧ ، ٣/١٨٥
impossibility, refusal	امتناع ١٢/٣٢٦ ، ٦/١٨٨ ، ٢/١٤٩
famillar proverbs	الأمثال المعروفة ١٨/٣٠٤
examples	الأمثلة ٧/٢٥٣
instance, thing, case	أمر ١٠/٢٣٤ ، ٣/٢١٧ ، ٦/٢٠٣ ، ٧/٢٠٠ ، ٤/١٤٧
	أمر آخر ٢/١٩٧
	أمر أعم ١٨/٥٥
	أمر بالعكس ٨/٢٠٠
	أمر بالقوة ١٥/٥٩
	أمر بسيط ١٨/٩١
	أمر بين ٩/٧٥
	أمر ثابت ٣/٢١٣ ، ٢/٢١٢
	الأمر الثابت الواحد ٢/٢١٢
	أمر الجنس ٧/١٦٥
	أمر خارج ٩/٢٠٣

- أمر ذاتي ٣/٢٠٩
الأمر الشديد الكلية ٦/٤٠
أمر طبيعي ١/٣٠
أمر طام ١١/٢٥٩
أمر عقلي ٩/٣٨
أمر كلي ٨/٤٨
أمر لا يمكن ولا يكون ١١/٣٥
أمر متحصل الذات في نفسه ٩/٩٧
أمر متقرر : ١٧/١٩٦
أمر محقق ١٧/١٨٨
أمر مشترك ١٤/١١
أمر مشهور ١٧/٧٦
أمر معلوم ١٥/٩٢
أمر مقابل ٤/١٨٠
أمر مقابل للعرض ٢/٢٥٥
أمر مة بول ٨/٣٠
أمر مكتسب ٤/١٥٦
أمر موجود ٨/١٥٦
أمر واجب ١٦/٧٤
أمر واجب في نفس الأمر : ١٦/٧٤
أمر يقع ذاته ٦/١٩٨
أمر يلزمه من خارج
الأمران ١٠/١٤٨ ، ٤/١٤٧
أمرين متضادين ١٧/١٩٩
أمرين متقابلين ١٥/١٩٠
أمراض ٦/٢٨٢ ، ١١/٢٢٤
الامراض الحارة ١٤/١١٢

diseases

hot diseases

possibility

- الإمكان : ١٠/١٣٠ ، ٤/٣٣٢
الأمر ٢/٦٣ ، ١٥/٢٥٢
أمر باطل ٢/٣٢٢
الأمر البسيطة ١٨/٩١
الأمر الجدلية ٤/٨١
الأمر الجزئية ١٠/١٨ ، ٧/١٧ ، ٥/٨
أمر جنسية مركبة ٧/١٩٤ ، ٧/١٩١
أمر خارجية ٣/١٠٣ ، ٢/١٢٤ ، ١/١٢٥ ، ٤/١٢٦ ، ٣/١٨
الأمر الخلقية ٤/١٤٥
الأمر الداخلية ١/٣١٩
الأمر الذاتية ٣/٢٥٤ ، ٩/٩٨
أمر سهلة التصور ١٧/٣٨
أمر بالسوية ٥/٢٨٢
أمر شركية ٣/٨
أمر شرية ١١/١٤١
أمر شنة ٢/٣٢٢
الأمر الصحية ٢/١١٧
أمر طارئة ١٤/١٩٦
الأمر الظاهرة ٣/١٥٢
الأمر العالمية ١٤/٨٢
الأمر العملية ١٤/٨٢
أمر غير متشابهة ٩/٣١١
أمر قريبة ١٤/٣١٧
الأمر الكلية ٨/٤١ ، ٧/١٠ ، ٢/٤٤ ، ٧/٤٨ ، ١٨/١٢٠ ، ٨/١٦٥
أمر لازمة ٩/٨٧
أمر متأخرة بعيدة ٢/٣١٨
أمر متجانسة ٣/١٦٦ ، ٨/١٦٥ ، ١١/٩٢

- أمر متساوية في الترتيب ١٥/٢٥٢
أمر متشابهة ١٥/٩٦
أمر متشابهة الأجناس ١٢/٩٢
أمر متشابهة الأحكام ١٠/٩٥ ، ١١/٩٢
الأمر المتشاركة ٨/١٦٥
الأمر المدنية ٦/٨
أمر مركبة ٦/٢٧٨
أمر مستقرة ٧/٢٧٣
الأمر المشاركة في الموضوع ٣/١٦٦
الأمر المشهورة ١١/١٠
الأمر المضافة ١٦/١٢٠
الأمر المضافة المنسوبة ٣/١٢٠
الأمر المفردة ٦/٥٣
الأمر المقومة واللازمة ١٢/١١٣
أمر مناسبة ٩/٩٨ ، ٩/٨٨
أمر منسوبة ١٥/١٢٠
الأمر النظرية ١٤/٨٢ ، ١١/٨
الأمر النظرية الفكرية ١٢/٨
الأمر النظرية والعلمية ١٤/٨٢
الأمر النوعية ١٩/١٩٣
الأمر الواضحة ١٦/٣٢٨
أمر وجودية ١٠/١٥٤
إمهال ١٠/١٢٥

(ان)

non - passivity
activity

أن لا يفعل ٩/٣٢١ ، ٥/٣١١ ، ١٢/٢٣٥ ، ١٤/٣٦ ، ١٦/٣١
أن يفعل ٥/٣٧١

passivity	٩/٣٢١ ، ٥/٢٧١ ، ١٢/٢٣٥ ، ١٤/٣٦ ، ١٦/٣١ أن يفعل
desire (of the will)	٩/٢٤٧ انبعاث (إرادة)
inference, deducing, concluding	٨/٣٢٢ ، ١١/٣١٦ ، ٣/٣١٤ ، ١٥/٣٠٩ إنتاج
	١٠/٣٣١ إنتاج صدق
	١٥/٣٢ ، ١٣/٣٠ إنتاج مقابل
decrease	٦/٢٤٨ انتقاص
	٣/٣١٤ ، ٥/٣١١ ، ٤/٣٠٧ ، ١٦/٣٠٦ ، ١١/٢٤٧ ، ٦/٢٣٣ انتقال
process, passing , movement	
revenge	٤/٣٠٧ الانتقام
attraction	٥/٣٢٨ انجذاب
man	١٥/٢١٤ ، ١٣/٢١٢ ، ٨/١٨٦ ، ٤/١٨١ ، ٥/١٩٧ الإنسان
	٦/٢٧٩ الانسان العالم
receptive of knowledge	٥/٢١٩ الانسان القابل للعلم
	١٤/١٨٥ إنسان محسوس
	٥/٢٠٩ إنسان مستحى
	٦/١٦٨ الإنسان الموجود
humanity	٤/٢٣٢ ، ١٥/٢٢٤ الإنسانية
singing	٦/١٧ ، ٧/١٥ الإنشاد
poetic singing	٨/١٨ الإنشاد الشعري
justice	٨/٣٢٤ ، ٣/٣٢١ ، ٦/٣١٦ ، ١٥/٣٠٨ ، ٣/٣٠٤ الإنصاف
conversion	١٥/١٨١ انعكاس
	٦/٢٤٢ انعكاس الحمل
alone	٤/٢٨ الافراد
discontinuos	١١/١٧٠ (المدد) انفصال
more useful	١/١٦١ ، ٦/١٥١ أنفع
passivity	١٦/٢٧٥ ، ٨/٢٦٢ ، ١/٢٣٦ ، ٣/١٩١ ، ١٢/١٥٠ ، ١٠/١١٠ الافعال
	٨/٢٦٢ افعال عرضي

division	انقسام ٦/٢٥٥
less	الأنقص ٦/١٤٥
	انقص إيثارا ١٣/١٥٩
admission	الانقطاع ١/٣٢١ ، ١٣/٣٢٠ ، ٨/١٢٥
submission	الانقياد ٤/٤٠
	الإنكار ٥/٣٢٧ ، ٦/٣٢٤ ، ٧/٣١٥ ، ٢/٣١٠ ، ٨/٣٠٨ ، ٣/٣٠٦ ، ٤/٣٠٣ ، ١/٢٥٧
discard, rejection, denial	إنكار المقدمات ١٦/٣٢٧
	إنكار الحق ٩/٣٣٦
species	أنواع ٦/٢٦١ ، ٤/٢٤٦ ، ١٨/١٩٣ ، ١٢/١٩٧ ، ١٢/١٩
infima species	الأنواع الأخيرة ١/٥٦
	أنواع الجنس ١٢/١٦٨
	أنواع الجواهر ٨/١٧٤
	أنواع محصورة ١٤/١٦٨
	أنواع المساواة ٨/٢٦٣
	أنواع المشابهة ١١/٢٦٣
Analytics	أنولرطيقا (اسم كتاب) ٨/٣٣٥ ، ١١/٢٥
reality	الإينية : ١١/٢٥٨

(أهـ)

	أهل البصيرة والمعرفة ٢/٧٨
skilled in the arts	أهل الصناعة ١١/٣٧
most distinguished	أهل النباهة ٨/٧٣
neglect	إهمال ١٠/٢٨١ ، ٢/٢٥٤ ، ٣/٢٠٠ ، ٨/١٤٤

(أو)

	الأوائل ٦/٤٣ ، ١٢/٥١ ، ٥/٧٧ ، ١٢/٧٩ ، ٤/١٠٣ ، ٤/١٠٤ ، ٨/١٠٦ ، ١٣/١٠٧ ، ١١/١٢٣ ، ١٤/١٢١ ، ١٨/١٢٠ ، ٨/١١٣ ، ٣/١١٢ ، ١٧/١٢٥ ، ٢/١٢٤ ، ١٧/١٢٥ ، ٩/٣١٧
principles	أوائل في العقل ٥/٤٣

measurements	المقادير (الأوزان ١٥/٢٤٣)
	الأوساط المرتبة ٩/٣١٨
vessels	أوعية ٦/٦٧ (جمع وعاء)
more practiced	أوفر دربة ٤/٢٥٠
more appropriate	الأوفى ٨/٢٥١
times	الأوقات ١٧/٢٦٧ ، ٧/٢٦١ ، ٢/١٤٢
more preferable	أوقع (عند الجمهور) ٩/٨١
principal, former	الأول ١٦/١٥٠ ، ٥/١٣٩
	الأول بالطبع ٥/١٣٩
	الأول من المحمولات ١٣/٢٠٠
	الأولى ٨/٦٥ ، ٣/٦٦ ، ٣/٦٩ ، ١/١٣٩ ، ١/١٤١ ، ٢/١٤٥ ، ١/١٤٧ ، ١/١٤٨ ،
	١/١٤٩ ، ١١/١٦١ ، ٨/١٦٣ ، ٤/١٨٩ ، ١٧/٢٠٠ ، ١٠/٢٠١ ، ١٦/٢٢٥ ، ١/٢٣٠ ،
prior	١٥/٢٣٢ ، ٢/٢٣٣ ، ٢/٢٣٤ ، ١٨/٢٥٢ ، ٤/٢٨١ ، ٦/٣٠٣ ، ٥/٣٣٦
prior and more worthy	الأولى الأخرى : ١١/٦٥
	الأولى أول : ٥/١٣٩
	أولى بالجنسية ١/١٨٩
	أولى بالشيء ٨/١٣٩
	أولى بالفصلية ١/١٨٩
	أولى بالمحمود ٣/١٩٥
	أولى بالمقصود ١/١٤٨
	الأوليات ٥/٣٢٢ ، ٢/٧٧ ، ٤/٧٥
priority, principality	الأولية ٤/١١٨
illusions	هام ١٢/٢٠٨

(اى)

what	الذى ١٠/٢٥٩
	أى شىء ١/٢٥٩
	أى شىء هو ١٦/٥٥
desirability	الإيثار ١٥/٢٦٨ ، ١/١٥٩ ، ٦/١٥٥ ، ٤/١٥٤ ، ٥/١٤٥
	الإيجاب ٦/٣١٧ ، ٦/٢٧٦ ، ٣/٢٥٧ ، ٦/٢١٢ ، ٦/١٤٨ ، ٦/١٤٧ ، ٢/١٠٨ ، ٥/١٠٥
affirmation, necessity	١٥/٣٣١ ، ٦/٣١٧
forming the definition	إيجاد الحد ٧/٢٤١
forming a syllogism	إيراد القياسى ٥/٣٣٦ ، ١٣/٣٣١
Eisagoge	إيساغوجى : (كتاب) ٣/٦٢ ، ٨/٥٧
clarity	الإيضاح ٤/٣٢٤ ، ١٥/٣٠٤ ، ١٤/٣٠٢ ، ٨/٩٨
	إيضاح القول ١٤/٣٠٣
place	الآين ١٤/٢٧٤ ، ١٦/٢٧٣ ، ١٢/٢٦١ ، ٢/١٥٠
semblance	الإيهام ٤/١٣١ ، ٧/١٢٥ ، ١٦/٤٦
	إيهام العكس ٤/١٣١

(ب)

cold	البارد ٦/٣٠٥ ، ٥/٨٤
	الباطل ٣/٣٢٢ ، ١٦/٣٢١ ، ٢/٣١٢ ، ٦/٢٢٢ ، ٩/٢٠٦ ، ٦/١١٢ ، ٢/٣٥ ، ٩/٣٤
falsehood	باطل الثمرة ٢/١٢٩
rest	الباقى ١/٢٧٩ ، ٨/٢٧٨ ، ١/٢١١
enquiry, study	البحث ١٢/٢٤٣ ، ٩/٢٤١ ، ١٢/١٨١
	البحث الأخص ٩/٢٤١
	البحث الأعم ٩/٢٤١
	البحث الجدلى ٩/٢٤١
	البحث العلمى ١٠/٢٤١

sea

according to

- البحر ٣/٢٦٢، ٤/٢٢٥
بحسب اختلاف المفهوم ٤/١٣٩
بحسب الاسم ١٨/٢٠٨، ١٦/٢٧٧
بحسب الاشتراك في تركيب القول ١٥/٢٠٩
بحسب اشتراك خاصة المفرد ١٥/٢٠٩
بحسب الاشتراك الواقع ١٦/٢٥
بحسب أصناف التخيل ٩/٣٩
بحسب الأعراف ٧/٢٥٠
بحسب الأكثر والأولى ١/٢٨٠
بحسب أمر خارج ٦/١٩٨
بحسب الأمر في نفسه ٧/٢٠١
بحسب الترادف ١٥/٢٤٧
بحسب التسليم ١٢/٢٠١
بحسب التسليم المشهور ٩/٢٣٤
بحسب التسليم الذي يوجبه الأمر في نفسه ٩/٣٤
بحسب التصور ١٥/٥٦
بحسب التصور في الذهن ١٥/٥٦
بحسب التضاد ١٣/٨٦
بحسب التضمن ١٥/٢٤٧
بحسب تعارف القوم ١٣/١٦
بحسب الجدل ١٥/٣١١
بحسب الجميل ١٥/١٤٧، ١/١٤٨
بحسب الجنس ٧/٢٢٤
بحسب الجوار والعروض ٤/١٣٠
بحسب الحق ٧/٣١٨، ١٢/٧٣

- بحسب الحمل والمطابقة ٦/٢٥٦
بحسب خصمه ١٠/٣١
بحسب الذات ٥/١٢٦
بحسب رفع التوهم ١٤/٢٥٩
بحسب رفع الموجود ١٤/٢٥٩
بحسب زمان ٧/٢٧٦
بحسب سائل ومجيب ٨/٨٦
بحسب شخص بعينه ١٢/١٥٥
بحسب الشهرة ٤/٢٦٢ ، ٧/٣١٨
بحسب الشيء ١١/١٢٠
بحسب الصفة ٥/١٢٦
بحسب الطبيعة ٨/٩
بحسب الظاهر ١٦/٢٧٤
بحسب الظن ٩/٣٣٣
بحسب العادة والاختصار ٢/٢١١
بحسب العموم ١٦/٢٤٢
بحسب القائل ١٥/٧٨
بحسب القول ١٥/٧٨
بحسب قوم ١٢/٣٢٣
بحسب الكل ١٣/١٥٢
بحسب اللزوم ١٤/٢٤٧
بحسب ما قيل ١٣/١٩٩
بحسب ما يسلم ١٤/٢٠٢
بحسب المخاطب ١/٧٩
بحسب مذهب أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦
بحسب المشهور ١٤/٣٠
بحسب المطابقة ٦/٢٥٦

	بحسب المطالب	٦/٧١
	بحسب معتقد كلي	١/٢٧٦
	بحسب معتقدا	١/٢٧٦
	بحسب المعنى	١٤/٢٤٢ ، ٢/٦٧
	بحسب نفسة	١٠/٣١
	بحسب النوع	٧/٢٢٤
	بحسب الواجب	٣/٢١١
	بحسب الوجود	١٥/٥٦
	بحسب وقت	٧/٢٧٦
	بحسب الوقوع	١٥/١٤٧
	بحسب الوهم	١٠/١١٩
chanec	البخت	٣/١٥٥
	بدل التقيض	١/٣٣٤
	بدل الأخير	٧/٢٧٩
	بدل الخفى	٧/٢٧٩
	بدل كل اسم	٧/٢٧٩
body	البدن	٢/٢٨٩ ، ٤/٨٣
land	البر	٣/٢٦٢
demonstrations	البراهين	٨/١٢١ ، ١٢/١١٦ ، ٣/١١١ ، ١٣/١٠٨
lightning	البرق	١١/٢٦٩ ، ١/٢٤٨ ، ١٣/٢٢٤ ، ١٣/٢١٩
	الشعلة البرقية	١٣/٢٢٤
	البرهان	١٤/٥٥ ، ٣/٥١ ، ٣/٤٧ ، ١٠/٣٧ ، ١٤/١٩ ، ٦/١٨ ، ٦/١٢ ، ١/٨ ، ١٢/٧ ، ١٠/٦٣ ، ١٥/١٨٦ ، ٧/١٥٨ ، ٦/١٣١ ، ٣/١٢٦ ، ٦/١٢٥ ، ٨/١٢٤ ، ١٥/٧٧ ، ٤/٧٥ ، ١٠/٦٣
demonstration		١٧/٣١٣ ، ٥/٢٨٩ ، ١٠/٢٤٥
Demonstration	”كتاب“ البرهان	٨/٢٤١ ، ١٥/٢١٨ ، ٨/٧٧
didactic dem.	برهان تعليمي	١٦/٣٣١
didactic real dem.	برهان تعليمي حقيقي	١٦/٣٣٢

demonstrative	البرهاني ١٥٩ ، ٢/١٣ ، ١/٢٦ ، ١٤/١٢٤ ، "غير برهاني: ٢/١٣"
	البرهانيات ١٣ ، ٧ ، ٨/٤٨
men of demonstration	البرهانيون ١/١١٣
demonstrative	برهانية ١٠/١٢ ، ٣/٣٦
coldness	البرودة ١٦/١٩٩
simple ideas	البساط ١٠/٦٢
simple	البسيط ٧/١٠٧ ، ١٣/١٨١ ، ١٩/٢٥٩
the two simples	البسيطين ١١/٢٨٧ ، ٥.٢٧٩
real man	بشر متحقق ٧/٢٧٩
humanity	البشرية ١٥/٢٢٤
vision	البصر ٨/٢٥٤ ، ٥/٢٥١ ، ٧/٢٣٢ ، ٢/١٨١ ، ١٠/١٨٠ ، ١٥/٨٥
	٨/٢٧٦ ، ٤/٢٧١ ، ٣/٢٦٦ ، ١٥/٢٦٥
the intelligent answerer	(المجيب البصير ١٠/١٢٥)
insight	بصرية ١٨/٧٧ ، ٤/٢٩ ، ١٦/٢٧ ، ٧/٢١ ، ١٣/١٢
	بصاعة ٧/٣١٦
cutting	البط ١٣/١٥٥
falsehood	بطلان ٧/٢٦٢
remote (genus)	(الجنس) البعيد ١/٢٥٤
hatred	بغضة ٤/٨٦
	بغضة المغناطيس ٥/٨٦
survival	البقاء ١٥/١٨٣ (الذكر بقاء العلم)
phlegm	البلغم ٥/٢٤٦
unclever	البليد ١١/١٠٣
building	البناء ١/٢٧٣
body, structure	البنية ١٥/١٣٢
false conclusions	البواطل ١٢/٣٥

البياض	٢/١٥١ ، ١٤/١٦١ ، ١٧/١٦٦ ، ٧/١٨٠ ، ١/٢٤٤ ، ١٠/٢٤٦ ، ٢/٢٥١ ،
whiteness	٣/٢٨١
whiteness or blackness	٧/١٥٨ ياض أو سواد
whiteness is coloured	٤/١٦٠ البياض تلون
whiteness is a quality	١٧/١٦٦ البياض كيفية
البيان	٣/٥١ ، ١٥/١١٤ ، ١/١١٥ ، ٩/١٢٣ ، ٤/١٢٦ ، ٩/١٢٧ ، ١١/٢٣٧ ، ١/٣٠٤
clarity, evidence	١٠/٩٦ بيان الحق
	١٠/٣٤ البيان العقلي
	٨/٥٠ البيانات
house	٣/٢٨٦ ، ١٦/٢٨٥ البيت
evident	٣/٣٢٦ ، ١٥/٢٦٨ ، ٨/٢٣٢ ، ٣/٢١١ ، ٧/١٥٨ ، ٦/١٣١ البين
self-evident	١٠/١٥٨ ، ٢/١٣٤ بين بنفسه

(ت)

subsequent	٢/١٥٩ ، ١٥/١٣٦ التابع
posteriority	١/١٢٠ ، ٣/١١٩ ، ١٥/١١٨ ، ١٧/٢٦ تأخر
	١٢/٣٣٢ تأخير
education	١٢/٣٩ تأديب
	١١/١١٠ التأذى
history of the Arabs	٥/١٥٠ تاريخ العرب
history of the Persians	٥/١٥٠ تاريخ الفرس
consequent	٤/٢٩٦ ، ١٥/١٣٧ ، ١٥/١٣١ ، ١٦/١٢٧ ، ٨/١٢٤ ، ٩/٧٣ التالى
composition, formation	١١/٣٣٢ ، ١/٢٤٣ ، ٦/٢٤١ ، ٧/٢٩ ، ١٧/٢٧ التأليف
	١/١٢٨ التأليفات
reproach	٣/٣٠٤ تأنيب (المخاطب)

variety of faculties

تباين الملكات ٩/١٨٤

changing

التبديل ٤/٢٨٠ ، ١١/٢٧٩

التبريد ٢/٢٥

refutation

التبكيث ٣/٣٣١ ، ١٢/٣٢٩ ، ٧/٣٢٨

تبكيث القول ٣/٣٣٠

doubling

التثنية ٤/٢٥٣

homogeneity

تجانس ٦/٩٣

تجدد ٦/١٨٤

experience

نجربة ٧/١٠٨ ، ٩/٥٠ ، ٢/٢٨ ، ١١/٢١

التجربة الموقفة ٧/١٠٨

تجريبي ١٠/١٠٨

تجمع ٢/٢٨٦

under, down

التحت (السفلى والتحت) ٣/٨٧

تحت الآخر ٢٠/١٨٢

تحت الأبيض ١٠/١٩٦

تحت الأخس ١٩/١٩٩

تحت جنس واحد ١/٢١٣

تحت الحس ٢/١٨١

تحت الحيوان ٥/١٨١

تحت لا إسان ٦/١٨١

تحت لا حيوان ٧/١٨١

تحت المقابل ٤/١٨٤ ، ٤/١٨١

تحديد	٣/٥٩ ، ٢/٨٩ ، ٨/١٦٥ ، ١/٢٤٦ ، ١٤/٢٥٣ ، ١٢/٢٦٥ ، ١/٢٦٦ ، ٥/٢٧٩ ،
defining, definition	٤/٢٨٠ ، ١١/٢٨٤ ، ١٣/٣١٥ ، ١١/٣١٨ ،
تحديد فاسد	١٤/٣٤
تحديدات	٩/٢٤٤
التحذير	١١/١٩٨
التحرز	١٥/٩٤ ، ٧/٨
التحريف	٣/٢٤٧ ، ٤/٢٤٦
التحريك	١٨/١٩٩
التحسين	١٦/٤٨
تحصيل	١١/١٢٤
التحقيق	٩/٢٤٥ ، ١/١٤٦
تحليل	١٥/١١٠ ، ٣/٢٨٩ ، ١/٣١٠
تحليل الحدود	٧/٣٣٥
التحير	١٦/١٨٩
التخصيس	٩/٧٩
التخصيص	٢/١٩٨ ، ١٢/٢٠٢ ، ٥/٢٤٨ ، ١٥/٣١٢
التخلص	٢/٥٩
التخليط	١٥/٢٥٧
التخيل	٩/٣٨
التخيل	٧/٨
التدبير	٩/٢٥١ ، ٤/٢٠
التذكر	١/١٢٤
التذكر (ملكة نفسانية)	٥/١٨٤
التراب	١١/١٩٣
الترادف	١/٢٤٨
التربيع	٦/١٥٠ ، ٤/١٤٥
تربيع الدائرة	١٤/٤٧

education.

التربية ١٢/٣٩

order, arrangement.

الترتيب ٩/٣٣٢ ، ١١/٢٩٤ ، ١/١٠٣

ترتيب الشكل ٧/٢١٦

ترتيب طبعي ١٣/٣٠٥

الترتيب القياسي ١٣/٣٠٥

الترجيح ٣/١٦١

الترس ٩/١٥٠

ترسيم ١٠/٣١٧ ، ٤/٢٥٠

ترصد الاستقراء ٧/٣٠٥

ترصد القياس ٦/٣٠٥

composition. التركيب ٤/٢٨٢ ، ١٦/٢٨٠ ، ١٧/٢٠٦ ، ٦/٨١ ، ١٢/٦٢ ، ٥/٥٣ ، ٥/٢٨

equality.

التساوى ٩/١٦٨ ، ٥/١٦٣

heating.

التسخين ٢/٢٥

writing.

النسطير (علم الكتابة) ١٤/٢٧٢

النسكين ١٨/١٩٩

النسليم ٩/٢٣٤ ، ١٠/١٢٥ ، ٣/١٠٩ ، ٣/٧٥ ، ١٢/٧١ ، ٨/٣٩ ، ٩/٣٧ ، ١٦/٣٤ ، ٣/٢٧

٩/٢٤٥ ، ٣/٣٠١ ، ٧/٣٠٢ ، ٦/٣٠٣ ، ٣/٣٠٤ ، ٢/٣٠٥ ، ١٤/٣٠٧ ، ١/٣٠٨ ، ٢/٣٠٩

admission.

٣/٢٦ ، ٧/٢٤ ، ١٦/٢٣ ، ١/٣٢١ ، ١٠/٣١٦ ، ٤/٣١٥ ، ١٧/٣١٣

تسليم بلا مسلم ١٢/٢٩

تسليم السائل ١٣/٢٩

تسليم المحيب ١٣/٢٩

التسليم المحدود ٦/٧٥

التسليم المشترك ١٢/٧١

تسليم المشهور ٧/٣٢٤ ، ٩/٢٣٤

التسليم المطلق ٦/٧٥

appellation.

التسمية ٧/١١٢

immediate app.

تسمية بغير واسطة ٩/١١٢

	تسمية بواسطة ٩/١١٢
similarity.	التشابه ١١/٣١١ ، ١٤/٩٨ ، ١٤/٩٦ ، ١٦/٩٢
sharing.	التشارك ٧/٤٩
dichotomy.	التشجير (القسمه التشجير) ١٢/٢٧١
doubt.	التشكك ٧/١١٧ ، ٣/٥٧
equivocation.	التشكيك ٨/١١٩ ، ١٥/١١٨ ، ١٧/١١٦
	تشكيكية ١١/٣٣١
absurdity.	التشنيع ١٤/٣٠١ ، ٧/٢٦٠ ، ١٢/٩٧ ، ٤/٩٦ ، ١٤/٤٩
	تشويش ٦/٣٢٨
	تصاريف ٦/٢٧٩ ، ١١/٢٧٦ ، ٥/٢٢٧ ، ١/١٦٣ ، ٣/١٣٦ ، ٨/١٣٥ ، ٤/٨٧
inflections.	
correction.	التصحيح ٤/١١٦
	التصديق ٦/١٩٠ ، ١٧/١٨٩ ، ١١/١٨٤ ، ١٧/١٠٨ ، ١/٣٩ ، ١٧/٣٨ ، ٨/١٨ ، ٥/١٧
judgment, assent	١٧/٣٠٤ ، ١/٢٢٢ ، ٧/٢٢١ ، ٦/٢٠٨ ، ١٤/١٩٣
	تصديق كلي ٨/١٠٨
	تصديق من تصور ٨/٢٠٨
	التصديق والتصور ١٠/٢٠٨
inflection.	التصريف ٣/٢٩٤ ، ٤/٢٢٧ ، ٤/٢٢١
inflective verb	(الفاعل) التصريفي ٧/٢٣٦
	التصور ١٧/٣٠٤ ، ١٠/٢٧٨ ، ١/٢٠٩ ، ٧/٢٠٨ ، ٥/١٣٨ ، ١/٣٩ ، ١١/٣٨ ، ٥/١٣
apprehension.	
	التصور في الذهن ١٥/٥٦
	تصور من تصور ٨/٢٠٨
contrariety.	التضاد ٦/٨٦
	تضاد الأفعال ٢/٣٢٢
	التضعيف في الإثبات ٩/١٥٥
paralogism.	التضليل ١٦/١٦
implication	التضمن ٩/٢٥٣ ، ١١/٢٥٢
identity.	تطابق ١٧/٢٤٣

	التطويل ١/٣١٠
semblance.	تظاهر بقوة ٤/٢٩
equal division.	تبادل القسمة ٥/٢٢٧
convention.	التعارف ١٧/٤٣ ، ١٦/١١٢ ، ١/٢٤٤
	تعارف القوم ١٣/١٦
successively.	التعاقب (على سبيل) ١٧/١٣٠
insulting.	التعير ١٦/٢٥٧
wonder.	التعجب ١٠/٣١٩ ، ١٨/١٨٩
excessive wonder.	تعجب مفرط ١٣/١٨٩
make unable.	التعجيز ٤/٩٦
impossible.	التعذر ٣/٥٨
recognition	تعرف ٧/١٤٩
definition.	التعريف ٢/٢٧٢ ، ١٥/٢٥١ ، ٢/٢١٥ ، ٨/٢١٣ ، ١٧/٢٠٩ ، ١٠/٢٠٧
perfect def.	تعريف حدى ٦/٣١٤
real def.	تعريف حقيقى ٢/٢٧٢
descriptive def.	تعريف رسمى خاص ٩/٣١٤
simple def.	تعريف ساذج ١٦/٢٥١
	التعريف للجهول ٩/٢٠٩
verbal def.	التعريف المقول ٥/٢١٤
	تعريف واحد ٧/٢١٢
	التعريفات ٢/٣١٩
	تعريفات متوالية ١١/٢١٢
	التعسف ١٢/٣٢٦
	التعقب ٢/٤٦
first relation.	تعلق أولى ١٥/٨٢
second relation.	تعلق ثانى ١٦/٨٢

التعليم	١٥/٦ ، ١٨/٩ ، ٤٧/٨ ، ١٠٩/٣ ، ١٢٤/١١ ، ٢٠٠/٣ ، ٢١١/٧ ، ٢١٢/١٠ ،
instruction.	٢٢٣/١٣ ، ٣٠١/٥ ، ٣١٦/١٦
التعليم الأول	٣٧/٦ ، ٣٨/١ ، ٥٥/١٣ ، ٥٧/٢ ، ٦١/١٤ ، ٦٢/٦ ، ٢١٧/٦ ، ٢٣٥/٢ ،
Aristotle's logic.	٢٦٠/٢ ، ٢٤٦/١ ، ٢٧٤/٨ ، ٣١٣/٦
mathematicians.	(أصحاب) التعليم الأول ٤٣/١١
didactic.	١٤/١٢ ، ٣٧/٤ ، ١٣٩/٧ ، ٢٠٠/٣ ، ١١٢/٧ ، ٣٠٢/٣
التعليميات	٥٥٣
تعليمية	٣٣١/١١
generalisation	تميم ٢٥٩/٢
-	التعنت ٣٣٦/٧
	تعويض العبارة ٣٩/٢
resistance.	التعويق ٢٢/٨
determining.	التعيين ٢٩٤/١٣
	تعيين الجهة ١٩٥/١٢
change.	التغير ١٧٥/١٦ ، ٢٥٠/١٢
	التغير ٣٢٧/١٥
one by one	تفاريق ٣٠٦/٢
superiority.	التفاضل ٢٢٤/٧
inequality.	التفاوت ١٤٦/٧ ، ١٥٢/٣ ، ١٥٧/١٤ ، ١٥٨/٥ ، ١٦١/٨ ، ٢٦٨/١٦
	تفخيم القول ٣٠٢/١٣
	التفرق ٦٧/٩
separation, distinguishing.	التفريق ٩٠/١٣ ، ٩٢/٢ ، ١٧١/١٨ ، ٢٠١/١٦
explanation.	التفسير ٣٢٥/٥
discrimination.	التفصيل ٨٤/٣
	تفصيل البرهانيات ٤٨/٨
	تفصيل الجدلى ٤٨/٩
clarity and discrimination.	البيان والتفصيل ١٢٧/٩
awareness.	الضبط ٣٢٣/٩ ، ٣٣١/٨ ، ٣٣٢/٨
	الضبط للقياس ٣٣٢/٨

تفهيم ١٧/٣٠٤ ، ٨/١٦٥ ، ١/٩٢

تفهيم الاسم ١٠/١٦٥

نفويض ٧/٣٠٨

تقابل ٢/٢٣٦ ، ٤/٢٢٢ ، ١١/٢١٦ ، ١٣/١٨١ ، ٧/١٦٧ ، ١٧/١٢٧ ، ٧/٢٢

oppositencss.

تقابل النقيض ١٤/١٣١

anteriority.

تقدم ١/١٢٠ ، ٣/١١٩ ، ١٥/١١١ ، ١٧/٢٦

التقديم ١١/٣٣٢ ، ٢/٧٠ ، ٥/٦٦ ، ٢/٦٤

التقرين ١٥/٧٣

التقصير ٣/٥٢

constitutiveness

التقويم ٥/٦٦

تقيد ١٤/١٤٣

equivalence.

التكافؤ ٢/٢٢٥

repetition.

تكرار ٧/٢١٠

تكرار بالفعل ١١/٢١١

تكرار بالقوة ١١/٢١٠

التكرير ١٦/٣١٤ ، ١٥/٢٨٠ ، ٥/٢٤٧

التكلف ١٤/٣٠٢ ، ٣/٥٨

formation.

التكون ٨/٢٧٣

real associatio

تلازم حقيقي ٧/١٣٣

reputed „

تلازم مشهور ٨/١٣٣

التليس ٣/١٢٧ ، ٨/١٥

التلطف ٣/٣٠٨

pronouncing

التلفظ ١٦/٢١٠

coloured

تلون ١/٢٣٢ ، ١٢/٢٢٢

analogy	التمثيل ٨/٣٢٥ ، ١٦/٣٠٤
	تمثيلات ١٤/١٣٧
crocodile	التمساح ١/٣١٣
	التمكن ١٠/٢٨٩
	تمكين ٦/٢٧٩
	التقويه ٨/١٥
distinctio	التمييز ١٢/٢١٤ ، ٧/١٦٥ ، ٢/١٢١ ، ١٧/٨٥
contest	التنازع ٤/٧٩
	تناظر ١٨/١٨
contradiction.	التناقض ١٣/٢٥٦ ، ١٤/٨٦ ، ٥/٧٤
simple cont.	التناقض البسيط ١٤/٧٦
verbal cont.	التناقض القولي ١٥/٨٦
potential cont.	التناقض بالقوة ١٣/٢٤٦
	التنبه ٣/٣٣٦ ، ٥/١٩٦ ، ١٦/٧٣ ، ١٢/٥٠
	تنجج البواطل ١٢/٣٥
producing false conclusions	تنجج الحقائق ١٢/٢٥
” true ”	تنسك ٥/٣٠٤
	التنكير ١/٢٥٩
	التنوع ٦/١٩٨
	تواتر شهادات ٧/٨٢
unequivocal	التواطؤ ٢/٢٧٧ ، ١٧/٢٦٢ ، ١٢/١٩٩ ، ١٤/١٧٦ ، ٩/١٧٠ ، ٢/١١٩
	تواطؤ صرف ١٥/١١٨
blaming	التوبيخ ٧/٣٢١ ، ١٣/٣١٧
	التوجيه (إلى الغاية) ١٠/٢٧٣
	توفية ٢/٢٩٧
desire for the pleasant.	توقان (إلى اللذيذ) ٦/٢٤٧

imagiuation

التوهم ١٤/٢٥٩ ، ٥/٢٥٦

dim colour.

توهم متوهم ٦/١٩٠
تيره (= لون) (لفظة فارسية) ١١/١٨٥

(ث)

الثبات ٢/٣٢٤ ، ١٩/١٩٩ ، ٦/١٨٤ ، ١٦/١٢٩

Thrasymachus.

ثراسوما خوس ٩/٩٥ (اسم علم)

confidence.

الثقة ١٦/٥٠

heavy.

الثقل ٥/٨٥

(الأرض) ثقيلة ١١/٢٢٥

trio.

الثلاثية ٥/١٧٦

ice.

الثلج ٥/٢٢٠ ، ١٠/١٩٩ ، ١١/١٩٦ ، ٧/١٩٣ ، ١٧/١٦٦

الثلج جوهر ١٠/١٦٦

(ج)

الجاحد ٧/٣٣٦

neighbour.

الجار ٢/٢٥٢ ، ١٦/٢٥١

running water.

” الماء ” الجارى ١١/٦٧

جاعل ١٧/٢٤٢

solid.

جامد ١٧/١٩٥ ، ٧/١٩٣

common virtue.

” فضيلة ” جامعة ١٥/١٥٣

side.

جانب ١١/٢٤٣ ، ٦/٢٣٤ ، ١٧/٢٣٣

الجانب الآخر ١٤/١٤٨

cowardice.

جبن ٥/٣٠٩ ، ٥/٢٨٥

denial

المنحد ٨/٣٣٦

discussion.

الجدال ٤/٣٢١ ، ١٣/٣٢٠ ، ١٠/٣٠١

الجدل ١٤/٩ ، ٩/١٧ ، ١٤/١٨ ، ٧/٢٠ ، ٢/٢١ ، ١٧/٢٤ ، ٤/٢٥ ، ٥/٣٠ ، ٣/٣٢ ، ٤/٣٣ ، ١/٣٦ ، ٣/٤٤ ، ٢/٤٦ ، ١/٥٠ ، ٧/٦٣ ، ٢/٨٤ ، ٧/٩٦ ، ١٦/٩٧ ، ١٠/١٠٧ ، ٤/١٠٩ ، ٧/١٢١ ، ٨/١٢٤ ، ٦/١٢٥ ، ٣/١٢٦ ، ٤/١٢٧ ، ١١/١٣١ ، ١٠/٢١٢ ، ٦/٢٣٠ ، ٧/٢٤٥ ، ٨/٢٧٩ ، ٥/٣٠١ ، ٥/٣٠٤ ، ١٢/٣١١ ، ٢/٣١٤ ، ١١/٣١٦ ، ٣/٣٣٥
dialectic.

”قوى“ الجدل ٦/٩٥

جدل الجهاد ١٥/٣٢٨ ، ١١/٣٣١

الجدلى ١٥/٩ ، ١٠/١٦ ، ٨/٣٦ ، ١/٣٧ ، ٦/٧٣ ، ١٥/٧٩ ، ١٦/٨٠ ، ١٢/٨١ ، ٢/٨٤ ، ٩/٩٢ ، ٨/٩٦ ، ١٥/٩٧ ، ٤/١١١ ، ٣/١١٢ ، ٩/١١٤ ، ١٤/١٢٤ ، ٤/١٣٢ ، ٦/٢١١ ، ١٦/٢٢٧ ، ١١/٢٣٣ ، ٨/٢٣٤ ، ١٤/٢٣٥ ، ٥/٢٣٦ ، ١٠/٢٤١ ، ١٨/٢٤٢ ، ١/٣٠٢ ، ١٥/٣١٣ ، ١/٣١٧ ، ٣/٣١٨ ، ١/٣٣٥
dialectician.

practiced dial.

جدلى ارتياضى ١٢/٣٣١

critical dial.

جدلى امتحانى ١٣/٣٣١

demonstrative dial.

جدلى برهانى ١٥/٩

eloquent dial.

الجدلى البليغ ١٤/٣١٩

unscientfic dial.

جدلى غير علمى ١١/٣٣٣

dialectical reasonings.

الجدليات ٩/٥٠

جدلية ١/١٧٢ ، ١٧/٢٤٢ ، ٤/٣١١ ، ٣/٣١٦

الجدليون ٥/٩٥ ، ١/٩٩ ، ١٦/١٤٠ ، ٦/١٦٥ ، ٤/٣١١

possession.

(مقولة) الجدة ٩/١٥٠

use.

جدوى ١١/٣٢٨ ، ٢/٢٧٠

joy.

جذل ١١/١٢٧

middle of the sea.

الجرداب ١٦/١٩١ ، ١١/١٩٥

body.

جرم ٣/٢١٨

جرم الارض ٦/٢٧٤

celestial body.

جرم سماوى ٦/٢٦٨

running.

الجريئة ١٠/٦٧

الجزء	١٧٤/١، ١٨٥/١٧، ١٨٦/١٠، ١٩١/١٨، ١٩٣/١٢، ١٩٥/١، ٢٢٥/٥، ٢٨٤/٣
part.	٢٣٣٤، ٢٨٩/٧، ٣٧٨/٢
جزء إنسان	١٥/١٨٩
جزء جسماني	١٧/١٨٦
جزء حد	٧/٢٥٢، ٢/١٨٧
جزء الشخص	١٥/١٩٤
جزء فصل منطقي	١١/٢٣١
الجزء الفكري	١٢/٢٢٣
جزء القوام	٢/١٨٧
جزء قياس	٢/٤٢، ٢/٣٨
جزء من الموضوع	٥/١٥١
arbitration.	(إيهاما) جزافا ٤/١٣١
arbitrary choice.	(أخذاً) جزافا ١٢/٢٥١
particular.	الجزئى ١٢/٣٣٥، ٩/٣٣٤، ١/٣٢٦، ١١/١٦٣، ٣/١٢٢، ٩/١٢١، ٧/٤٠
negative particular	جزئى سالب ١١/١٠٧
different particular.	جزئى: الف ١١/٨١
contradictory particular	جزئى مناقض ٢/٣٢٦
affirmative particular.	جزئى موجب ٩/١٠٧، ١١/٤١
single particular.	جزئى واحد ١٠/١١٣
جزئيات	١٦/١٨١، ٥/١٧٠، ١١/١٦١، ٧/١٣٢، ٤/١٢١، ٧/١١٤، ١/١٠٨، ٢/١٠٧
particulars.	٨/٣٣٥، ٣/٣٢٦، ٩/٣٢٥، ٣/٣١٥، ١٣/٢٥٥، ٩/١٩٩
inductive partic.	جزئيات استقرائية ١٧/٣١٢
individual partic.	الجزئيات الشخصية ٦/١٠٨
	الجزئيات الشاهدة ٥/١٣١
	جزئيات الكلى الأول ٨/٣٨
	جزئية مقدم قياس ٧/٣٨

الجسم	١/١٨٢ ، ٧/١٨٦ ، ٢/١٨٧ ، ٢/٢١٠ ، ١٣/٢٢٢ ، ٢/٢٢٥ ، ٢/٢٣١ ، ١/٢٣٤ ،
جسم	٨/٢٨٠ ، ٩/٢٣٥ ، ٧/٢٣٧ ، ١٥/٢٤٩ ، ٩/٢٦٦ ، ٨/٢٨٠
body.	جسم اللف الاجسام ٨/٢١٠
	جسم بحال ونفس ٥/١٨٧
	جسم جنسى ١٠/٢٣١
	جسم شىء ٣/١٩٨
floating b.	الجسم الطافى ٥/٢٢٤
physical b.	جسم طبعى ١٢/١٩٦ ، ٧/٨٥
philosopher's b.	جسم فيلسوف ٥/١٩٨
	جسم ما ٤/٢١١
material b.	الجسم المادى ١٠/٢٣١
	جسم محوف ٩/٢٦٦
breathed b.	جسم مستنشق ٩/٢٣٥
prophet's b.	جسم نبى ٥/١٩٨
corporeality.	جسمية ٢/٢٣٢
	الخص ١١/١٩٦ ، ٦/١٩٧
	الجعل ٣/١٩٢
	الجعل الأول ٣/١٩٢
	الجعل الثانى ٤/١٩٢
beauty	الجمال ٢/٢٢٧ ، ٥/١٥٩ ، ٢/١٥٧
live coal	الجرة ٩/٢٢٤
combination.	الجمع ١/٢٨٩ ، ٣/٢٨٦ ، ٧/٢٣٢ ، ١٤/١٥٧
whole	الجملة ١٧/٢٣٠ ، ٨/٢٢٣ ، ٥/١٧٥
whole of the liquid.	جملة السائل ١٤/٦٧
whole of the phrase.	جملة القول ١٨/٢١٠
whole of the compound.	جملة المركب ٧/١٨٦

whole of the solid matter.

الجملة اليابسة ٥/١٧٥

الجمهور ١٠/١٧ ، ٦/٢٤ ، ١٦/٢٥ ، ١٤/٣١ ، ٩/٣٧ ، ١٦/٣٩ ، ٧/٤٣ ، ٢/٥٠ ، ٦/٧٣ ، ٨/٢٧٩ ، ١٣/١٥٧ ، ١٥/١٧١ ، ٥/١١٢ ، ٥/٩٥ ، ٦/٨٢ ، ١٣/٨١ ، ٤/٧٧ ، ٤/٧٦ majority.

majority of the skilled in the arts.

جمهور أهل الصناعة ٣/١١

majority of the people.

جمهور الناس ٣/١١

all.

جميع ١٥/٦٤

الجميل ٩/٤٣ ، ١١/١١٠ ، ١٨/١١٤ ، ٣/١٢٨ ، ١/١٦٧ ، ١٥/٢٢٤ ، ٢/٢٢٧ ، ١/٣٢١ honourable, beautiful.

الجدل الثلجي ١٠/٢٧٩

جنس ٨/٢١ ، ٣/٥٣ ، ٣/٥٥ ، ٨/٥٦ ، ١١/٥٧ ، ١/٦١ ، ٥/٦٣ ، ١/٦٤ ، ٤/٦٦ ، ٤/٦٩ ، ٨/٩٨ ، ١/٩٩ ، ٩/١٠٤ ، ١٠/١٠٥ ، ١٤/١٢١ ، ٤/١٢٢ ، ٦/١٥٣ ، ٧/١٥٥ ، ٥/١٦٥ ، ١/١٦٦ ، ٣/١٦٩ ، ١/١٧٠ ، ١/١٧١ ، ٣/١٧٢ ، ١/١٧٣ ، ٣/١٧٦ ، ١/١٧٨ ، ١/١٧٩ ، ١٢/١٨٠ ، ١/١٨١ ، ٣/١٨٥ ، ١/١٨٨ ، ٥/١٨٩ ، ١/١٩١ ، ٨/١٩٣ ، ٢/١٩٥ ، ٥/١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢/١٩٩ ، ٥/٢٠٠ ، ١٠/٢٠١ ، ١٤/٢٠٢ ، ١٧/٢٠٣ ، ٣/٢٠٣ ، ٣/٢١٤ ، ٣/٢١٥ ، ٥/٢٢٧ ، ١٠/٢٣١ ، ٥/٢٤٣ ، ٥/٢٤٥ ، ٤/٢٤٨ ، ٥/٢٥٢ ، ١٥/٢٥٣ ، ١/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ، ١٤/٣٢١ ، ١/٢٧٦ ، ١٠/٢٧٤ ، ٤/٢٦٥ ، ١/٢٦١ ، ١/٢٦٠ ، ١/٢٥٨ ، ٢/٢٥٧ ، ٨/٢٥٦

genus.

higher g.

الجنس الأعلى ١٢/١٦٩ ، ٩/٩١

جنس لأمرق نفسه ٥/٢٠١

جنس إنسان ١٦/١٨٦

جنس بحسب المشهور ٢٠/٢٤٢

remote g.

جنس بعيد ١٠/٢٤٥ ، ٢/٢٤٢

جنس جنى ٩/٢٠٠ ، ٤/١٨٥

real g.

جنس حقيقى ١٩/٢٤٢

particular g.

بنس خاص ٧/٢١٣

genus of the wind.

جنس الريح ١٦/١٩١

organic artificial genus

جنس صناعى آلى ١٧/٨٩

g. of the double.

جنس الضعف ٨/١٨٢

high g.

الجنس العالى ١٠/١٦٩

general g.

جنس عام ١٤/٢٦٠

g. of the number.

جنس للعدد ١٣/٢٠٣

g. of knowledge.

جنس العلم ١٦/١٨١

g. of virtue.

جنس الفضيلة ١١/١٤٦

جنس الفعل ٧/١٩١ ، ٣/١٨٤

جنس في المشهور ١٣/٢٠٣

proimate g.

جنس قريب ٣/٢٥٤ ، ٤/٢٤٦ ، ١٥/٢٤٥ ، ١/٢٤٢ ، ١٠/١٦٩

جنس لا يختلف ٩/١٩٦

جنس ليس جنسا ١٣/٢٠٠

relative g.

جنس مضايف ٩/١٨٢

جنس معلوم ١٣/٢١٤

جنس للقولات ١٧/١٩٨

جنس للملكة ٤/١٨٤ ، ١٥/١٨٠

جنس النصف ١٠/١٨٠

جنس واحد ٧/١٨٠

الجنس ومضافه ١٠/١٨٢

جنسين ١٢/٢٠١ ، ١/١٨٥

جنسين عالين ٢/١٩٩

جهة الذات ١٣/٢٦٥

جنسين قريبين ٣/٢٠١

جنسين متباينين ٨/٢٤٤

جنسين متضادين ١٥/١٩٩

الجنسية ٥/٢٠١ ، ١/١٠٥

جنسية الأمور ١١/٢٠٣

الجهاد ٣٣٠٢ ، ١٢/٢٨٨

contentious arguments

(المحاورات) الجهادية ٨/٣٢١

الجهالة ١٥/٢٥٠

الجهل ١١/٣٨

ignorance.

جهل ١/٣٢٤ ، ٦/٢٨٩ ، ١٠/٢٧٦ ، ١/١٥٩ ، ٨/١٣٠ ، ٩/١١

الجهل المضاد ١٨/٢١١

جهة أخرى ١٦/٢١٣

according to the relation

جهة الإضافة ١٤/٢٦٥

جهة الإضافة الحقيقية ١/٢٦٦

جهة تعريف ١٦/٢١٣

جهة جزئه ٧/٢٢٥

according to the truth

جهة الحقيقة ٨/٣١٤

جهة الذات ١٣/٢٦٥

جهة الشركة ١٢/١٦٦

جهة العالمية ١٣/١٨٦

جهة الفعل ٥/٣٢٠

جهة القائل ١٦/٢١٣

جهة القدرة ٥/٣٢٠

جهة القوة ١٤/٤٧٧

جهة المادة ٨/٤٤

جهة المخصوص ٥/٢١٠

جهة المعادلة ١/٢٢٧

جهة معنى أعم ١٥/٢٢٣

answer.

الجواب ٩/٣٠١ ، ٤/٢٥٩

جوامع ١١/٤٨

substances.

جواهر ١١/٢٦٢ ، ١٣/٢٦١ ، ١٠/٢١١ ، ٧/١٧٤ ، ٦/٩١ ، ١٣/٦٩

goodness.

الجودة ٤/٢٤١ ، ٨/٢١٧ ، ٤/٢١٤ ، ١٠/٢٠٧

- جودة البنية ١٣/١٣٢
 جودة الرسم ٤/٢١٤
 جودة الفهم ١١/١٠٣
 الجودة والرداءة ٧/٢١٠
 الجور ٥/١٠٧ ، ١١/١٣٨ ، ٥/٢٢٦ ، ٥/٢٨٥
 injustice.
 الجوهر ٧/٥٧ ، ١٣/٦٠ ، ١٦/٦٣ ، ١٧/٦٩ ، ٣/٧٠ ، ٩/٨٧ ، ١٨/٩٢ ، ١٤/١١٧ ، ٨/١٥٣ ، ١٧/١٩٦ ، ١٢/٢١٠ ، ٩/٢١١ ، ٣/٢٢٤ ، ١٣/٢٤٣ ، ٢/٢٦٢ ، ٢/٢٦٣ ، ٧/٢٨٩ ، ٢/٢٧٢ ، ٨/٢٦٣
 substance.
 جوهر الوضع ٤/١٠٣
 جوهرى ١٥/٢٦١
 الجوهرية ١٠/١٤٩
 جيد ١٢/٢٦٥ ، ٤/٢٦٩ ، ١٤/٢٧٩ ، ٢/٢٨٩
 good.
 جيد البخت ١/١٢٧
 جيد الطبع ٤/٣٣٥
 natural ability
 جيد النفس ١١/١٢٦
 stout-souled
 (ح)
 الحاد : ١/٢٤٣ ، ٨/٢٦٥ ، ١١/٢٦٦ ، ٣/٢٦٧ ، ٣/٢٧١ ، ٥/٢٧٢ ، ٥/٢٧٣ ، ١٣/٢٧٥
 definer.
 حاد الزاوية ٩/٦١
 acute angle.
 الحاد (فى الصوت) ٦/٨٥
 sharp.
 الحاذق ٨/٢٨٢
 skilled.
 الحار : ٥/٨٤ ، ٦/٢٠٨ ، ١٦/٢٢٤ ، ٢/٢٥٢ ، ١٧/٢٩٤ ، ٢/٢٩٥ ، ٧/٣٠٥
 hot.
 الحارة ٣/٢٢٣ ، ٧/١٤٠
 حساسة ١٥/٨٥
 (الصنعة) الحاصلة ٢٠/٢٤٢
 حافظ ١٥/٢٥
 maintainer.
 حافظ وضع ١٢/٢٥
 maintainer of a thesis.
 (الأموال الصحية) الحافظة ٢/١١٧
 maintaining medical things.
 (الأسباب) الحافظة ١٨/٢٦٧
 maintaining causes.

defender of the law.	حافضة السنن ١٦/٢٨٢
الخال ١٠/١٤٠ ، ٣/١٤٤ ، ٣/١٥٣ ، ٧/١٧٦ ، ١٣/٢٢٠ ، ٥/٢٥٢ ،	
state.	١٦/٢٦٦
state of the preferability.	حال الإيثار ٧/١٦١
of the physician.	حال الطبيب ١٦/٢٢٩
of the practitioner.	حال المرئاض ١٦/٢٢٩
states.	الحالات ٩/٢٧٥
recommender.	الحامد ١٦/٧٣
	حامل (الفضيلة) ١٥/١٥٣
straying from the way.	الحايد ٨/٣٣٦
weak fire.	الحباحب (نار) ١١/٢٦٩
dialectic argumentation.	بحاج الجدل ١١/٨١
arguments.	البحج ٣/٣٣٥ ، ١٢/٤٨ ، ٧/١٤
destructive arg.	بحج الإبطال ٥/٣٣٥
constructive arg.	بحج الاثبات ٥/٣٣٥
accepted arg.	البحج المقبولة ٨/١٤
white stone.	الحجر الأبيض ١٠/٢٧٩
البحجة ٤/٢١ ، ١٣/٢٦ ، ١٢/٢٧ ، ١٥/٢٨ ، ٨/٣١ ، ١٥/٤٨ ، ٦/٨١ ، ٢/١١٦ ،	
argument.	١١/٣١٨ ، ١٣/٣١٧ ، ٥/٣١٣ ، ٣/٣١٢ ، ٤/٢٣٤ ، ١٠/١٢٣
deductive arg.	بحجة استقرائية ٣/٢٥
dialectic arg.	بحجة جدلية ٨/٣٠ ، ٣/٢٥
questioning arg.	البحجة السائلة ٩/٣٠
sylogistic arg.	بحجة قياسية ٣/٢٥
affirmative arg.	البحجة الموجبة ١٤/٢٦
way of the argument.	(عهدة) البحجة ٣/٣١٢

الحد ، ٣/٥٣ ، ١٦/٥٤ ، ١٤/٥٥ ، ١/٥٦ ، ١١/٥٧ ، ٦/٦٢ ، ١٣/٦٣ ، ١/٦٤ ،
 ٤/٦٦ ، ٤/٦٩ ، ١٣/٨٤ ، ١٣/٨٥ ، ٢/١٠٤ ، ١٦/١٠٥ ، ١١/١٠٦ ، ٣/١١٠ ،
 ١/١١١ ، ١٠/١٢٣ ، ٨/١٣٦ ، ٥/١٦٥ ، ١/١٧٤ ، ١/٢١٤ ، ٧/٢١٥ ، ١١/٢٣١ ،
 ١٣/٢٣٧ ، ٧/٢٤١ ، ٧/٣٤٢ ، ١/٢٤٣ ، ٣/٢٤٤ ، ٥/٢٤٥ ، ١/٢٤٧ ، ٢/٢٤٩ ،
 ٧/٢٥٢ ، ٢/٢٦٦ ، ١٠/٢٦٧ ، ١١/٢٦٨ ، ٥/٢٦٩ ، ٥/٢٧٢ ، ٣/٢٧٧ ،
 definition. ٣/٢٩٧ ، ١٧/٢٩٣ ، ١٧/٢٨٩ ، ٤/٢٨٤ ، ١/٢٨١ ، ٨/٢٧٨

middle term.

حد أوسط ١٤/٣٠٥
 حد برهاني ٦٠/٢٩٠
 حد البصر ١٣/٢٥٠
 حد تام ١٣/٦٨
 حد التعبير ١٦/٢٥٧
 حد جزئية ١٢/٣٨
 حد الجزئين ١٥/٥٨
 حد الجملة ١٥/٥٨
 حد المجلس ٣/٢١٣ ، ٨/١٧٤
 حد حقيقي ٢/٢٥٠ ، ٩/١٦٥
 حد الضد ٦/٢٤٥
 حد العدد الفرد ٩/٢٨٠
 حد العرض ١٤/١٦٦
 حد غير حقيقي ٩/١٦٥
 حد الفردية ٢/١٧٤
 حد الفصل ١٦/٥٦
 حد ما ٥/١٦٧
 حد المثلث ٣/٢٠٩
 الحد المطلق ٦/٥٨
 الحد الموجب ١٧/٢٣
 حد النوع ١٢/١٦٩

- حد النور ١٨/٢٤٣
حد واحد ٧/٢١٢
حد النفس ١/٢٤٦
الحدس ٨/٣٠٤ ، ١٦/٤٨
الحدة ٩/٨٥
intuition. حدود ٦/١٩٤ ، ٦/١٦٥ ، ٩/١١٩ ، ١٦/١٠٤ ، ٧/٩٨ ، ١٢/٩٦ ، ٤/٩٣ ، ١٥/٨٨
sharpness. ٢/١٩٥ ، ٥/٢٥٠ ، ١٧/٢٤٢ ، ٢/٢٤١ ، ١٦/٢٣١ ، ١٦/٢٢٤ ، ٨/٢١٧ ، ١١/٢١١
definitions. ٥/٣١٧ ، ٣/٢٨٩ ، ٣/٢٨٤ ، ١٧/٢٨٠ ، ٣/٢٧١ ، ١٠/٢٦٨ ، ١٥/٢٦٧
حدود الأصول والمبادئ ٦/٣٣٥
الحدود الجدلوية ١٧/٢٤٢
الحدود المشهورة ١٢/١٢٣
حدود حقيقية ١٧/٢٨٠
iron. الحديد ١٧/١٩١ ، ٥/٨٦
الحدين ١١/٢٤٣
heat. الحرارة ١/٢٤٨ ، ١٦/١٩٩
letter. الحرف (صوت مقطع) ١٥/١٩٧ ، ٥/١٩٣ ، ١٧/١٩١
الحركة ٦/١٤٠ ، ٨/١٧٥ ، ٥/١٩٢ ، ١٣/٢٠٨ ، ١٣/٢١٨ ، ١٣/٢٣٢ ، ١٤/٢٤٣
movement. ١٤/٣٣١ ، ١٦/٣٢٦ ، ٥/٢٧٤ ، ٨/٢٥٧ ، ١٧/٢٥٢ ، ١٠/٢٤٧
الحركة بالارادة ١٣/٢١٨
حركة تغذية ١٢/٢٧٧
حركة جسمانية ٤/١٨٤
الحركة جنس اللذة ١٣/١٦٧
حركة طبيعية ٨/١٢٨
الحركة فعل ٤/١٨٣
حركة الكواكب ١٥/٢٨١
الحركة المكانية ١٤/٢٤٣ ، ٣/٢١٠

الحس ٩/٥٠ ، ١٨/٩٢ ، ٣/٩٣ ، ٢/١٣٣ ، ١/١٣٤ ، ٢/١٤٢ ، ١١/١٨٢ ، ٤/١٨٣ ،
٥/١٨٤ ، ٧/١٨٥ ، ١١/٢١٣ ، ١١/٢٢٦ ، ١٣/٢٣٣ ، ١/٢٦٧ ، ٤/٢٧١ ، ١٤/٢٧٥ ،
٢/٣٢٦
sensation.

الحسن الحيواني ٦/١٨٥

الحساس ١٣/٢٧٧ ، ٩/٩١

according to the fenus.

حسب الجنس ٦/٢٢٤

according to the species.

حسب النوع ٦/٢٢٤

good.

الحسن ٤/٢٧١

الحسن البناء ٥/٣٩

hopeful.

حسن الرجاء ١٦/١٢٦

حسن الظن ١٠/٢٩

modesty.

الحشمة ١٥/٣٩ ، ١٥/٣٥

extension is a stretch between two ends ٩/٢٥٥ الحشو (الامتداد حشوما بين الطرفين)

extra, addition.

الحشو ٨/٣٣٢ ، ١٣/٣٠٤ ، ٣/٢٦٨ ، ٨/٢٦٨ ، ٩/٢٥٥

distributiveness.

الحصر ٨/١٤٤ ، ٥/١١٨

الحصر الكلي ٤/٢٠٠

wise.

الحصفاء (جمع حصيف) ١٤/١٥٧

preservation.

الحفظ ٩/٣٣٥

الحق ٦/٩ ، ١/١٢ ، ٣/١٥ ، ١٢/١٦ ، ٢/١٩ ، ١١/٣٤ ، ١٠/٣٥ ، ٣/٣٩ ، ١٦/٤٠ ،

١/٤١ ، ٦/٤٣ ، ٣/٤٧ ، ٩/٤٩ ، ١٠/٥٣ ، ٢/٥٤ ، ١/٦٠ ، ٢/٧٣ ، ١٥/٧٧ ، ٢/٨٦ ،

١٦/٩٥ ، ٥/٩٧ ، ١/٩٨ ، ١/١٢٢ ، ٧/١٣١ ، ٢/١٣٤ ، ١٤/١٣٨ ، ٤/١٤٢ ، ١١/١٥٣ ،

٤/١٦٧ ، ٣/١٧٨ ، ٧/١٧٩ ، ٣/١٨١ ، ٢/١٨٢ ، ٣/١٩٦ ، ٣/١٩٦ ، ١/٢٠٢ ، ١١/٢٠٣ ،

truth, true.

٢/٣١٥ ، ١٦/٣٢١ ، ١٤/٣٣١

”نفس“ الحق ٧/٩

الحق الصريح ١٢/٣٤

حق مطلق ١١/٣٤

true proposition.

الحقات ١٢/٣٥

حقائق ١٠/٢٦٢

حقيبات أوليات ٤/١٠٩

الحقيقة (بالحقيقة — على الحقيقة — في الحقيقة) ١/٢٤ ، ٨/٣٩ ، ١٤/٤٦ ، ١٠/١٤١ ،

١٣/١٤٩ ، ١١/١٦٨ ، ٩/١٩٣ ، ٤/١٧٦ ، ١١/١٩١ ، ٣/٢٠٣ ، ٦/٢٣٣ ، ١/٢٣٧ ،

reality,in reality.

١١/٢٦٥ ، ٤/٢٤٤ ، ١٥/٢٤٢

الحقيقة الالهية ٤/١٧٦

حقيقة الجنس ٧/١٦٧

حقيقة الماهية ٧/٢٤٢

حقيقة النوع ٧/١٦٧

حقيق ٧/٢٣٦ ، ٤/٢٣٢

(خاصة) حقيقة ٤/٢٣١

(الصورة) الحقيقة ١٥/٢٧٤

حكم ٨/٤٢ ، ٢/٩١ ، ٢/٩٧ ، ٣/٩٨ ، ٣/١٠٨ ، ٧/١١٣ ، ٩/١١٤ ، ٣/١١٥ ، ٥/١٢٠ ،

٢/١٢٥ ، ١٥/١٢٦ ، ١/١٣٦ ، ١/١٣٩ ، ١٢/١٤٨ ، ١٣/١٤٩ ، ٦/٢٥٨ ، ٣/٣٣٦ ،

judgment.

حكم الاحسان ٢/٤١

حكم الاساءه ٢/٤١

حكم الاستقراء ١٩/٣٣٥

حكم الاستقراء التام ١١/١٠٨

حكم اعتقادي ١٠/٧٦

حكم التجربة ١١/١٠٨

حكم الحدل ١٢/٢٠٣

حكم الجزئي ١٨/١٢١

حكم عام ١٨/٨٣

حكم على ١٠/٧٦

حكم الفاعل ٨/٢٣٦

حكم كلي ٢/١٠٩ ، ٤/١١٢ ، ١٠/١١٣ ، ١٨/١٢١ ،

حكم كلية ١٥/٤٠

حكم متواطىء ٩/١١٩

حكم مشهور ٤/٣٨ ، ١١/٤٥ ، ١٣/١٤٢ ، ١٩/١٨١ ،

حكم المطلوب ١٣/٣٠٨

حكم المعنى ١/٩٦

حكم منفرد ٢/٣٨

حكم المتفعل ١٨/٢٣٦

حكم موضع واحد ١٨/١٩٢

حكم واجب ٧/٤١

the wise

الحكام ١١/٧٨ ، ٣/٤٥ ، ٩/٤٣

wisdom.

الحكمة ١١/١٣٥ ، ١٣/١٣٦ ، ١٥/١٤٦ ، ٧/١٥١ ، ١/١٦٠

الحكمة مع الشجاعة ٣/١٥١

الحكمة مع العفة ٤/١٥١

wise man.

حكيم ١٢/١٣٦

self-control.

الحلم ٨/١٨٤

sweet.

الحلو ١٤/١٢٠ ، ١٤/١٤٠

praise.

الحمد ٩/٣٧ ، ٣/٣٩ ، ٩/٣٧ ، ٣/٨٢ ، ٣/٣١٦

الجل ١٢/١١٧ ، ٣/١١٩ ، ٣/١٦٨ ، ١٧/١٧١ ، ٦/٢٤٢ ، ٦/٢٥٦ ، ١٢/٢٨٤ ، ٦/٢٩٤
predication.

الجل الاول ١٣/١١٧

الجل الثانى ١٣/١١٧

جل أولى ٣/١١٨

جل بالذات ١٢/١١٧

جل بالعرض ٩/١١٨ ، ١٤/١١٧

جل الجوهر ١٤/١١٧

جل الحد ١٢/٢٨٤

جل الخاصة ٤/٢١٦

جل ذاتى ١٣/١١٨ ، ١٥/١١٧

جل متحقق ٤/٢٣٥

جل مساوى ٣/١١٨

	حمل نوع ٩/٥٤
	حمل واحد ٤/١١٩
wheat	الحنطة ٥/١٧٥
animal	حى ٣/٢٤٧ ، ١٢/٢٤٦
mortal rational animal	الحى الناطق المائت ٦/٦٠
life	الحياه ٤/١٨٥ ، ١٥/٣٩
shyness	الحياء ٦/٢٧٧ ، ١٢/١٧٦
	الحياة الأزلية ٦/١٩٠
	الحياة الخسيسة ١٦/١٤٥
	الحياة الواحدة ١٠/١٩٠
ration	الحيد ٨/٣٣٦
dilemma	حيرة ١٥/٢٧
useful devices	الحيل النافعة ١١/٣٠٨
device	حيله ١٥/٣٠٤ ، ١٦/٣١
	الحيوان ٦١٥/٢١٤ ، ٧/٢١٢ ، ١٢/٢٠٩ ، ٨/١٩٧ ، ١٨/١٩٦ ، ٤/١٨٧ ، ١٦/١٨٦ ، ٩/١٧١
	١٤/٢٤٦ ، ٤/٢٣٦ ، ١٢/٢٣٣ ، ٥/٢٣١ ، ٦/٢٢٧ ، ٢/٢٢٥ ، ١٣/٢٢٣ ، ١٤/٢١٨ ، ٢/٢١٧
	٦ ، ٢/٢٧٧ ، ٤/٢٧٦ ، ٤/٢٦٦ ، ١/٢٦٢ ، ٨/٢٦٠ ، ١٩/٢٥٩ ، ٩/٢٥٤ ، ٨/٢٤٨ ، ١٢/٢٤٧
animal	١٥/٢٩٤ ، ٣/٢٨٩ ، ٩/٢٧٨
	حيوان الجنسى ٤/٢٦٠
	الحيوان السمج ٩/٨٥
pedestrian animal	الحيوان الماشى ٤/٣١٣
mortal animal	الحيوان المائت ٥/٨٧
	الحيوان المحصل ٥/١٩٧
	الحيوان المطلق ١/٣١٣
	الحيوان المعقول ٧/٢٢٧
rational animal	حيوان ناطق ٧/٢٨٤ ، ٥/٨٧

animality

الحيوانية ٢/١٩٧

animal: soul

(النفس) الحيوانية ٥/١٨٥

(خ)

external

الخارج ٢/٢٣٧

خارج عن الحقيقة ١٣/١٨٤

particular

الخاص ١٦/٢٧٩ ، ١٢/٢٦٤ ، ١/٢٠٣

خاصة ١٤/٢١١ ، ٦/٢١٠ ، ٢٠٩ / ١/٢٠٨ ، ٢/٢٠٧ ، ١١/١٠٦ ، ٤/٦٩ ، ١٥/٦١ ، ٥/٣٠

١٤/٢٢٠ ، ٤/٢١٩ ، ٥/٢١٨ ، ١/٢١٧ ، ٢/٢١٦ ، ٧/٢١٥ ، ٨/٢١٤ ، ١١/٢١٣ ، ١/٢١٢

٢ ١٣٢ ، ٢/٢٣١ ، ٢/٢٣٠ ، ١/٢٢٩ ، ١/٢٢٨ ، ١/٢٢٧ ، ٢/٢٢٦ ، ١/٢٢٥ ، ١٠/٢٢٤

١٢/٢٨٤ ، ١/٢٧٢ ، ٢/٢٤٩ ، ٧/٢٤٣ ، ٥/٢٤٢ ، ٢/٢٣٧ ، ٦/٢٣٥ ، ١/٢٣٤ ، ١١/٢٣٣

property

١/٢٨٩

خاصة أحد الأمرين ٧/٢٧٨

خاصة الأرض ٨/٢١٠

خاصة لاسم ١٢/٢١٧

خاصة الانسان ٢/٢٢٨ ، ١/٢١٧

خاصة للأولى ٣/٢٣٠

خاصة البشرية ١٥/٢٢٤

خاصة التصريف ١٦/٢٢٧

خاصة حقيقة ٤/٢٣١

خاصة الجمال ٢/٢٢٧

خاصة الجور ٥/٢٢٦

خاصة جيدة ٦/٢٣١

خاصة الخاصة ١٧/٢١٨ ، ٣/٢١٧ ، ١٦/٦١

الخاصة الدائمة المتساوية ٨/٢٠٧

خاصة السطح ١٢/٢٢٢ ، ١/٢٣٤

خاصة السمع ١١/٢٢٦

- خاصة للنشء ٣/٢٢٧
خاصة للصمم ١٠/٢٢٦
خاصة الضد ٣/٢٢٦
خاصة الضعف ٨/٢٢٦
خاصة الطيب ٢/٢٢٩
خاصة العالم ٧/٢٢١
خاصة العدالة ٢/٢٢٧
خاصة العدل ٤٢/٢٦
خاصة العفة ١٤/٢٢٧
خاصة العلم ٢/٢١٢ ، ٨/٢١٦ ، ١/٢٢١ ، ١/٢٢٢
خاصة غير دائمة ٧/٢١٧
خاصة الفحش ٨/٢١٨
خاصة الفردية ٥/٢٠٧
خاصة للفهم ١٤/٢٢٧
خاصة بالقياس ٧/٢٠٧
خاصة الكلية ٦/٢٢١
خاصة اللائق ١٥/٢٢٤
خاصة لمساوى الزوايا ١٤/٢٠٨
خاصة المائتات ٦/٢٢٧
خاصة المحدود ١٦/٢٢٤
خاصة مجولة ١/٢٢١
خاصة للخصوص ١٢/٢١٢
خاصة المراتض ١١/٢٢٩
خاصة مركبة ١٠/٢٠٩ ، ٥/٢٠٧
خاصة مساوية ٣/٢٣١ ، ٥/٥٧
خاصة مشتركة ١/٢٣٤
خاصة المشتق ٨/٢٢٨

- خاصة المصدر ٨/٢٢٨
خاصة المصروف ١٥/٢٢٧
خاصة المطلوب ٦٩/٢١٧
خاصة لمعنيين متباين ٥/٢١٨
خاصة مفردة ٥/٢٠٧ ، ٨/٦٢
خاصة مقيدة ١١/٢٢٤
خاصة الملائكة ٨/٢٢٧
خاصة ملكة ١٦/٢٢٠
خاصة الموصوف ١٥/٢١٧
خاصة الموصوفين ٦/٢١٦
خاصة النار ٨/٢١٠
خاصة الناطق ٩/٢٢٨
خاصة النطق ١٠/٢٢٨
خاصة واحدة ٥/٢١٢
(قائل) الخاصة ١٦/٢١٣
الخاصيات ١٥/٨٨
الخاصية ٣/٥٣ ، ١١/٥٧ ، ٢/٦١ ، ٣/٦٢ ، ٢/٦٤ ، ٤/٦٦ ، ١/٧٠ ، ١٣/٨٥ ،
characteristic ١٢/٢٠٩ ، ١/١٠٥ ، ٢/١٠٤
خاصية الاستحياء ٨/٨١٨
خاصية مناقضة ١٦/٣١
الخاطر ٩/١٢٥ ، ١٦/٤٨
قوى الخاطر ٩/١٢٥ ، ١٦/٤٨
خالف المشهور ٣/١٩٦
النجمل ٤/٢١٩ ، ١٥/٣٩
النجمل بالطبع ٧/٢١٩
modesty, shyness
base, low
wood
خشيس ٧/٣٢٨
خشب ٤/٢٨٥ ، ١٥/٢١

good condition	الحص ١٠/٢٢٩
opponent	خصم ٦/٢٩ ، ٢/٣١ ، ٩/٩٦ ، ١٦/٩٧ ، ٢/٩٨ ، ٨/١١٦ ، ٢/٢٠١ ، ٣/٣٠٣
resisting opponent	خصم مقاوم ٦/٢٩
	الخصوص ١/٢٧٥ ، ٩/٢٤٦
	خصوصية ٢/٢٤٥
opponents	خصوم ٩/١٧
line	الخط ١٣/٢٤٩ ، ١٤/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ، ٦/٢٥٦ ، ١/٢٥٧ ، ٨/٢٨٠ ، ١٤/٢٨٦
finite line	الخط المتناهي ٦/٢٧٨
straight line	الخط المستقيم ١١/٢٧٨ ، ٢/٢٧٩
infinite st. line.	خط مستقيم غير متناهي ١/٢٧٩
indivisible st. lines	خطوط مستقيمة غير منقسمة ١٧/١٦٨
	خطين ١٥/٣١٨
error	خطأ ٢/١٢١ ، ٦/٢٦٧ ، ٣/٢٨٤ ، ١٢/٣٣٤
discourse	خطاب ٤/٧٩
didactic discourse	خطاب تعليمي ٣/٣٠٢
special discourse	خطاب مخصوص ٩/١٥
rhetoric	الخطابة ٦/١٥ ، ٧/١٧ ، ١٧/٢٣
rhetorical	خطابي ١/٢٦
rhetorical	خطابية ٣/٣٦
importance	الخطب ١٥/٢١٩
rhetoricians	الخطباء ٥/٩٤
of little importance	(قلة) الخطر ١٨/٢٥٧
lines	خطوط ١٧/١٦٨
rhetorician	الخطيب ٧/١٧ ، ٢/٢٣ ، ٨/٥٢ ، ٥/٢٨٢
lightness	الخفة ٨/٨٥

hidden, concealed	الغنى ٤/٣٧٧ ، ٢/٢٧٨ ، ٧/٢٧٩
	خفى الكذب ١٦/٤٥
light	الخفيف ١٦/٢٢٤
	خفيات الشبهة ١٧/٣٢٨
	خفية ١٣/٣٠٩
	خفية بالقوة ٥/٦٧
vinegar	الخل ٦/١٧٥
vacuum	الحلاء ٤/٢٩٦ ، ٢/٢٨١ ، ٣/٢٣٣
controversy	الخلاف ١١/٩
on the contrary	بالخلاف ١٢/٣٢٥
immortality	الخلد ١٥/١٥٠
mixture	الخلط ٧/٢٦٧
paradox	خلف ١٦/٥٩ ، ١٩/٩٦ ، ١٢/٩٦ ، ١٥/٣١٣ ، ٢/٣١٤
character	خلق ١٧/٨٢ ، ١/٨٣
ethical propositions	الخلقيات ٧/١٤٠
ethical premisses	(مقدمات) خلقية ١٤/٨٢
wine	نعمر ٢/١٤١ ، ٦/١٧٥
	نحوذ الشهوة ٩/١٤١
	خواص ١٦/١٠٤ ، ١/١٧٦ ، ٧/٢١٤ ، ٦/٢١٧ ، ٢/٢١٩ ، ١١/٢٢٢ ، ١٦/٢٣١
properties	٣/٢٣٤ ، ١٥/٢٣٣
fear	الخوف ٤/١٨٥
	الخوف الحيوانى ٤/١٨٥
	خيال ٤/٩٣
	الخير ٦/١٧ ، ١١/٨٤ ، ٨/٨٧ ، ١٣/١١٠ ، ٩/١٣٦ ، ١٠/١٣٨ ، ١٤/١٤١ ، ١٦/١٥٨ ، ٦/١٦٦ ، ٦/١٧٩ ، ١٢/٢١٧ ، ١٧/٢٥٠ ، ٨/٢٥٣ ، ١٣/٢٧٢ ، ١١/٢٧٤ ، ٨/٢٧٨
good	١٩/٣٢٣ ، ١٤/٣١٥
intrinsic g.	الخير بالطبع ٣/١٦١
real g.	الخير الحقيقى ٩/١٣٦
absolute g.	الخير المطلق ٦/٢٧٥

good and pleasure	الخير واللذة ٦/١٦٦
goods	الخيرات ٤/١٥٩
two goods	الخيرين ١٢/٢٨٧
goodness	الخيرية ٨/٢٧٨ ، ٥/١٧٩ ، ١١/١٤١

(د)

relative to the category of relation	داخل في مقولة المضاف ٢/١٦٧
two interior opposite angles	(الزاويتان) الداخلتان المتقابلتان ١٣/٢٠٨
house	الدار ٤/٢٥٢
signifying, indicating	الدال ١٧/٢٨٩ ، ١٧/٢٤٤ ، ٢/٢٠٣
	دال على ما هو ١٣/٥٧
indicating the essence	الدال على المساهية ١٥/٢٤٢
	(غير) الدال على المعنى ١٥/١١٢
	دال على الذات ٨/٢٠٢
circle	الدائرة ١٥/٤٧
permanent	الدائم ١٨/١٤٦ ، ١٧/١٤٢
	(الأمور) الدائمة ٥/٣٣٢
	(الخاصة) الدائمة المتساوية ٢/٢٠٧
exercise	دربة ١٥/٩٢ ، ٨/٩٣ ، ٤/٢٥٠ ، ١/٣٣٥
intellectual rank	الدرجة العقلية ١٢/٨
	الدرع ٩/١٥٠
themes	الدعاوى ١٠/٧٧ ، ٦/٧١
	دعاوى منصوبة ٩/٧١
	الدعوى ١٤/١٩ ، ٣/٥٤ ، ٨/٧٧ ، ١١/٧٨ ، ٦/٩٧ ، ١٤/١٠٧ ، ١١/١٣٧ ، ٧/٣١٢ ،
theme	٢/٣٣٣
rest	الدعة ٦/٢٤٨

wheat, flour

دقيق الحنطة ٥/١٧٥

الدلالة ١٦/٢٨٥ ، ١١/٢٨٤ ، ١١/٢٧٧ ١٣/٢٧١ ، ١٧/٢٤٣ ، ١٢/٢٣٧

signification, designation, denoting

دلالة الاسم ٦/١٢٦ ، ٢٠٩

دلالة العلامة ١٤/٢٧١

دلالة اللفظ ٢/٢١١

دلالة المحمود ١٨/٢٤٣

دلالة المعنى ٢/٢١١

دلالة موجبة ١٦/٢٤٧

دلالة واحدة ٨/٢١٢

proof

الدليل ٣/٣٢٦

rain

الدماغ ٣/١٥٠

this world

الدنيا ٦/١٥١

bat

الدهن ١٩/١٧٤

medicine

دواء ٨/١٤٢

permanence

دوام ٦/١٤٤ ، ١٧/١٤٢

vicious circle

دور ١٣/١٤٦

rather than the other

دون غيره ٧/٢٦٦

rather than the other

دون الآخر ٩/١٨٨

rather than the prior

دون الأولى ١١/١٣٩

rather than another place

دون أين ١٦/٢٦١

rather than another species

دون نوع ١٦/٢٦١

(ذ)

الذات — بالذات ٨/٢٠٩ ، ٤/٢٠٣ ، ٥/٢٠٢ ، ٥/١٨٨ ، ٤/١٨٦ ١٦/١٦٦ ، ١٥/٥٤

٥/٢٦٦ ، ١/٢٥٢ ، ١٧/٢٥١ ، ١٢/٢٥٠ ، ١٠/٢٤٩ ، ٢/٢٤٢ ، ٢/٢٣٩ ، ٥/٢٢٠

substance

primarily and essentially

أولاً وبالذات

ذات الإنسان ٤/٢٢٠

ذات الشيء ٧/٢١٢ ، ٢/١٨٥

ذات متحصلة ١٣/٢٥٠

”بحسب“ الذات ٥/١٢٦

essential

ذاتى ١٣/٦٥ ، ١٥/٥٤

الذاتية والتقويم ٥/٦٦

good accepted opinion

الذائع المحمود ١٥/٨١ ، ١٣/٣١

الذائعات ٨/٢٤

الذائمة ١٦/٣٨

support, defence

الذب ١٠/٣٢ ، ٥/٣١

means

ذريعة ٣/٣٠٥

recollection

الذكر ١٥/١٨٣

blame

الذم ٥/٣٢٣ ، ٣/٣٠٤

fault

الذنب ٤/٣٢٩

mind ٨/٣١٤ ، ٤/٢٩٤ ، ٣/١٩٧ ، ١/٨٦ ، ١٧/٧٣ ، ١٠/٠٢ ، ٦/٤٠ ، ٨/٣٩

vulgar mind

الذهن العامى ٩/١٤٨

الذهن المشهور ٢/٨٢

الدوائع ١/٨٢

taste

الذوق ١/٨٥

(ر)

observer

را ٩/١٢٧

راج ١٧/٢٤٣

(الحافظة) والرادة ٢/١١٧

head

الرأس ١/١٨٢

definer

الراسم ٦/٢١٥

	الراسمون ١١/٢٧
	الراضى ١/٣٢٩
	راعى المراعى ٩/٢٢١
opinion	رأى ١٦/١٨٩ ، ٤/٧٧ ، ١٥/٤٣ ، ١٢/٢٦ ، ١٦/٢٥ ، ١/١٧ ، ١٧/١٦
	راى غير غريزى ٧/٢٤
	رأى لايزول ٢/٢١٢
	رأى مبتدع ١٧/٧٧
	رأى نافع ٤/١٩
quarter	الربع نصف النصف ١٢/٧٩
spring	الربيع ٦/١٥٠
rank	رتبة ٤/٢٥٠
hope	الرجاء ١٦/١٢٦
probability	الرجحان ١١/٣٢١
the thinker	الرجل المستعمل للتنوع فى حد الجنس ٣/٢١٣
sexapod	”ذوست أرجل“ ١٧/٢٤٦
octopod	”ذو ثمان أرجل“ ١٧/٢٤٦
biped	”ذو رجلين“ خاصة الرجل ٥/٢٦٠ ، ٣/٢٤٧ ، ١٢/٢٤٦ ، ٤/٢٢٣ ، ٦/٢٢٢
quadroped	”ذو أربع“
	الرجوع ١١/٣٢١
mercy	الرحمة ١١/٧٥ ، ١٥/٣٩
badness	رداءة ٢/٢٨٩ ، ٣/٢١٦ ، ٦/٢١٠
bad structure	رداءة البنية ١٧/١٣٢
bad face	رداءة الحلقة ١٤/١٣٢
	ردية ١/٢٨٧ ، ١١/٣١٢
vice	الرديلة ١٣/٣٣١ ، ٧/٢٥٠ ، ١٥/١٧٨ ، ٥/٨٤
	رذل ٨/٣٣٤
divine message	الرسالة الالهية ١٣/١٤

٤ ٣/٢١٥ ، ٣/٢١٤ ، ٨/٢١٢ ، ٢/٢٠٩ ، ٦/٢٠٧ ، ١٣/١٢٣ ، ٣/٦٢ ، ٤/٣٣	رسم
description	٨/٢٧٨ ، ٢/٢٥٠ ، ٣/٢٣٧
	٦/٢١٥ رسم الراسم
good d.	٤/٢١٥ رسم فاضل
	٥/٢١٥ رسم ما
	٨/٢١٢ رسم واحد
	١٣/٩٧ رسول
	الرسم ١٦/٣٣١ ، ١٣/١٢٩ ، ٧/٩٨ ، ١٥/٨٨
moist.	الرطب ٦/٣٠٥ ، ٥/٨٤
	رطوبات ٦/٢٤٦
moisture.	رطوبة ٥/٢٤٦
raise, elimination.	الرفع ١٤/٢٥٩ ، ٦/١٧٦
	رفع الجزء ١٢/٢٨٩
	رفع الخلاء ٥/٢٩٦
	رفع الطرفين ٨/١٧٨
	رفع الكل ١٢/٢٨٩
	رفع الهواء ٧/٢٩٦
comrade, friend	الرفيق ٤/١١٤
dancing.	الرقص ٩/٢٧٣
transparent plenum.	(الملاء) الرقيق ٣/٢٣٣
calmness.	ركود ١٤/٩٨
shooting	رمية ١٧/٢٣
	الرمي ١٥/٢٨٨
conjunctions.	الروابط ١٧/١٨٢
clar	روشن = صاف (لفظة فارسية) ١١/٨٥
dream, vision.	الرؤيا ٣/١١٤
deliberation.	الروية ١٣/٢٣٢

exercise

رياضة ١/٤٩

wind.

الريح ٤/١٩١ ، ٣/١٩٢ ، ٤/١٩٣ ، ١١/١٩٥ ، ٥/٢٧٤

saliva.

الزئبلا = اللعاب ١٢/٢٤٤

(ز)

right angled.

(قائم) الزاوية ١٠/٦١

exterior angle

الزاوية الخارجة ١٣/٢٠٨

الزائد ٨/١٨٢

jupiter

زحل ١٣/٣٧

earthquake

الزلزلة ٦/٢٧٤

الزمان ٤/٣٣٣ ، ٩/٢٨٨ ، ٧/٢٧٦ ، ٩/٢٦٨ ، ١٣/٢٥٢ ، ٨/٢١٣ ، ٩/١٢٤ ، ١٨/٧٩

time

زمان ما ٧/٢١٣

changement

زوال ١٠/٢٤٧

defining the pair

”تحديد“ الزوج ١٨/٢٥٢

الزوجية ٥/٢٥٣ ، ١٧/٢٥٢ ، ٧/١٧٦ ، ١٢٠/١٤٠

الزيادات ٧/٢٦٧

زيادة ٤/٢٧٥ ، ١٣/٢٧٤ ، ٨/٢٤٨ ، ٨/٢٤٦ ، ١/٢٣٢ ، ٢/١٦١ ، ٣/١٥٠ ، ٢/١٤٦

excess

٤/٢٧٩

الزيادة الفصلية ٨/٢٤٦

الزيادة المخصصة ٨/٢٤٨

زئغ ٥/١٠٥

Zenon

زينن ١٤/٣٣١ ، ٦/٣٢٦

(س)

thief

السارق ٨/١٨٧

cunning thief

السارق الملط ٨/٢٨٢

robbery, theft

السرقه ٧/١٨٧

static by itself	ساكن بذاته ٦١/٢١٨
negative	سالب ٤١/١٠٥ ، ٢/٢٥١
	سالب جزئى ٩/١٠٥
	السالبة ٣/٢٥١
hearer	السامع ٥/٣٠٩ ، ٩/٢٣٧ ، ٩/٢٥٩
	السائل ٢/٢١ ، ١٠/٢٥ ، ٢/٢٦ ، ١٥/٢٧ ، ١٠/٢٨ ، ٤/٢٩ ، ١/٣٠ ، ١٤/٣١ ، ١/٣٢ ، ٥/٣٣ ، ١٣/٣٦ ، ١٥/٥٩ ، ١/٧٥ ، ٣/٩٤ ، ١٠/٩٥ ، ٢/٩٦ ، ٤/١٠٥ ، ٩/١٠٤ ، ١٣/١١٣ ، ٨/٣٠١ ، ٦/٣٠٢ ، ١١/٣٠٤ ، ٦/٣٠٧ ، ٧/٣١١ ، ١٧/٣١٧ ، ٤/٣٢٠ ، ٩/٣٢١ ، ١٧/٣٢٤ ، ٦/٣٢٥ ، ١٦/٣٢٦ ، ٧/٣٢٨ ، ٦/٣٢٩ ، ٢/٣٣٣ ، ٢/٣٣٤ ، ٥/٣٣٦
questioner	
dialectical q.	سائل جدلى ٣٣٠ ، ٨/٢٦
real dialect. q.	سأل جدلى حقيقى ١/٢٧
cause	سبب ٤/١٩٨ ، ١/١٥٥ ، ١٨/١٤١
	السخرية ٣٩٤
hot	سخن ٧/٢٦٢
	سخيف ٢/١٥٠
	السراج ٤/١٥٦
	السرقة ٧/١٨٧
joy	سرور ١١/١٢٧
	السطح ٨/٢٨٠ ، ١١/٢٧٨ ، ١٤٥/٢٤٩ ، ٢/٢٣٤ ، ١٨/٢٣٣ ، ١٣/٢٢٢ ، ١٧/٢١٣
surface	١٤/٢٨٦
	السطحين ١٥/٣١٨
happiness	السعادة ٨/١٥٩ ، ١٦/٨٢
ultimtmte hap.	السعادة القصوى ١٠/١٥٧
down	السفل ٣/٨٧
ship	سفينة ١٦/٤٤

stone ship	سفينة حجر ١٦/٤٤
Socrates	سقراط ٩/٩٥ ، ٩/٣٢٧
sugar	السكر ٦/١٧٥
vinegar-honey	السكنبجين ١٤/١٣٨
rest, motionless	السكون ١٤/٢١٨ ، ١/٢٣١ ، ٩/٢٥٧
calm wind	سكون الريح ١٤/٩٨
	السلامة ١١/١٥٢ ، ١٥/١٥٤
negation	السلب ٢/١٠٨ ، ٨/١١٣ ، ٢/٢٥٥ ، ١٧/٢٥٦ ، ١/٢٥٧ ، ٦/٢٧٦ ، ٦/٢٣٠
	سلب التصريف ٤/٢٢٨
	سلب كلي ٥/١٠٥
	سلب لازم ٤/٢٥٧
	سلب مجرد ١٤/٢٥٤
	سلب مصروف ٤/٢٢٨
	سلب مطلق ١٨/٢٥٦
	سلب مقابل ٣/٢٥٧
	السلوب ١١/١٨١
sky is spherical	السماء كرية ١٠/٤٣
	سمح ٩/٨٥ ، ٨/٣٠٩
	سمحاء ١٦/١٠٩
hearing	السمع ١١/٢٢٦ ، ٤/٢٧١ ، ١٥/٨٥
age of wisdom	سن الحكمة ٩/٢٥٠
age of youth	سن الشباب ٩/٢٥٠
laws	السنن ١٦/٢٨٢
arrows	السهام ١٠/٣٢٠
bad understanding	سوء الفهم ٤/٧٦ ، ٢/٣٩
bad discourse	سوء القول ٧/٣٢٨
bad sharing	سوء المشاركة ٧/٣٢٨

bad figure	سوء الهيئة ١٠/٣١٣
السؤال ١٠/٣١٦ ، ٨/٣٠١ ، ٧/٢٣٢ ، ١/٢٣٠ ، ١/٢٥١ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٤/١٦١ ، ٢/١٥١	
question, problem	
didactic q.	سؤال تعليم ١٥/٧٩
	سؤال تفويض ٤/٣٠٨
dialectical q.	سؤال جدلى ١٣/٣١ ، ١١/٣٠
	سؤال حجر ٧/٣٠٨
universal q.	سؤال كلى ١٠/٣١٥
	”سقم“ السؤال ١٥/٣٣٥
	”صحة“ السؤال ١٥/٣٣٥
sophistical contender	(معاند) سوفطائى ٧/٤٧ ، ١٠/١٦
sophistical places	(مواضع) سوفطائية ٤/٣٠٤
Sophistic Elenchi	سوفسطيقا (كتاب) ١٧/٢٨٠
liquid	السيال ٩/١٩٣
Continuous flowing water	(المياه المتصلة) السيلان ٦/٦٧
(ش)	
conscious thinker	الشاعر ٩/١٤٧
consciousness, awareness	الشعور ١٥/٣٣٥ ، ١٢/١١٥
	الشعور بالمشهورات ٧/٣٧
youth	الشباب ٢/١٦٠
	الشبهة ١/١٧٥
similar	الشبيه ١٣/٣٠٨ ، ٢/١٣٨
insult	الشم ١٦/٢٥٧
، ١/٢٨٥ ، ٥/٢٨٤ ، ٥/١٦٠ ، ٩/١٥٩ ، ٨/١٨٤ ، ٧/١٥١ ، ١٤/١٣٦ ، ١٠/٨٤	الشجاعة
courage	١١/٢٩٣ ، ١٠/٢٨٨
individual	الشخص ١٨/١٩٠ ، ١١/١٤٩ ، ٨/٥٦ ، ٧/٥٤
individuality	الشخصية ٨/٥٤ ، ٤/١٧

الشدّة والضعف	٢/٢٠٠
الشر	١٩/١٣٦ ، ١/١٣٧ ، ١١/١٣٨ ، ٣/١٤١ ، ١٦/١٥٨ ، ١٠/١٨٧ ، ٢/٢٥١ ، ٨/٢٨٧
bad, evil	١٩/٣٢٣
drink	١٤/١١٩
other causes or the remaining conditioss	١١/١٤٨
condition of the accepted	٩/٣٤
الشرطيات الاستثنائية	١٧/١٢٥ ، ١٧/٢٥
الشرطية	٣/٢٩٦ ، ١٧/٣٥
primary conditions	٤/٢٤١
concealed conditions	٢/١٧٢
in communis	١٣/٢٢٣ ، ١/١٧١
wicked	٨/١٨٧
law	٢/٢٤٥
true law	١٦/١٥٢
unwritten law	١٢/٣٩
two partners	١٠/٣٢٨
two evils	١٢/٢٨٧
badness	٨/٢٨٧
ray	٣/٢٧٧ ، ١٢/٢٦٩
firy flame	٨/٢٢٤
lightning flame	٨/٢٢٤
clear flame	٨/٢٢٤
clear lamp flame	٨/٢٢٤
doubt	٤/٢٦٧ ، ١١/١٧١ ، ٧/٧٥ ، ١٠/٢٩ ، ٨/١١
weak d.	٨/١١
strong d.	٨/١١
figure	٢/٢٠٩ ، ١٢/٢٠٠ ، ٣/١٩٤

شكل التصريف ٢/٢٣٧

second f.

الشكل الثاني ٧/١٠٦

third f.

الشكل الثالث ١٣/٣٢

triangular f

الشكل المثلث ١٦/٢٠٨

الشكل الحلالي ٨/٢١٦ ، ١٤/٤٧

sun

الشمس ١٢/٢٥٢ ، ١٢/٢١٣ ، ٨/٥٦ ، ١٢/٣٧

paradox, absurdity

الشناعة ٧/٣٢١ ، ١٦/٣١٣ ، ١٦/٣١٢ ، ١٢/٢٨٠

الشنع ٦/٧٤ ، ١٥/٨١ ، ٨/١١٦ ، ٦/١٣١ ، ١٥/٣١٣ ، ١/٣١٥ ، ١٠/٣٢٢ ، ١١/٣٢٣ ، ٢/٣٢٩

الشنعات ٧/٣٣١ ، ٤/٣٢٤ ، ١٦/٣٢٣ ، ٨/٣٢٢

شنعته ٧/١٩٥

شنعة ٢/٣٢٢

الشنعة المطلقة ٥/٣٢٣

شنيع ٤/٣٠٣

testimony of the authorities

شهادة الثقات ١٠/٥٠

الشهرة ٨/١٣ ، ٣/٣٤ ، ١٢/٣٥ ، ٩/٣٨ ، ١/٣٩ ، ٧/٤٣ ، ٢/٤٦ ، ٤/١٣١ ، ١١/١٣٧ ، ١٨/١٤٩ ، ٢/١٦٣ ، ٨/١٧٩ ، ٣/٣١٣ ، ٥/٣٢٣ ، ٣/٣٢٩ ، ١٨/٣٣٤

general acceptance

شهرة أولى من شهرة ٢/١٩٦

الشهرة الخارجية ١٠/١٣

الشهرة المطلقة ٦/٧٥

شهرة الموضع ١٥/١٧٠

appetitive facutly

(القوة) الشهوانية ١٣/٢٢٧ ، ٧/١٨٥ ، ٨/١٣٠

appetite, desire

الشهوة ١٢/١٢٠ ، ٩/١٤١ ، ٦/٢٤٧ ، ١٦/٢٧٢ ، ٦/٢٧٤

شهوة الانتقام ٧/٣٠٧

شهوة الطعام ٧/٢٦٩

شهوة الكرامة ٣/٢٧٤

شهوة اللذة ٣/٢٧٣

	شهوة للشيء ١٧/١٢٠
	شهوة مطلقة ٥/٢٧٥
	الشيء ١٧/١٢٢ ، ٩/١٢٧ ، ٥/١٣٩ ، ٨/١٤٠ ، ٥/١٤١ ، ٣/١٤٢ ، ٦/١٤٣ ، ١٤/١٤٣ ، ٥/١٦٠ ،
	٧/١٧٠ ، ٥/١٧٣ ، ١/١٧٦ ، ١٥/١٨٩ ، ٧/١٩٠ ، ٥/١٩٧ ، ٦/٢٠٢ ، ١٧/٢٠٧ ،
thing, entity	٨/٢٢٣ ، ٧/٢٣٣ ، ٧/٢٣٥ ، ٥/٢٥١ ، ٣/٢٢٧ ، ٥/٢٧٤
concealed thing	الشيء الخفى ٣/٢٧٧
general thing	الشيء العام ١٥/٢٤٦
unknown thing	الشيء المجهول ١٢/٢٠٧
absolute thing	الشيء المطلق ٨/١٩٤
dark thing	الشيء المظلم ٥/٢٧٧ ، ٢/٢٧٨
known thing	الشيء المعروف ١/٢٠٨
single thing	شيء واحد ١٢/١٨٢ ، ١٩/١٩٣ ، ١/١٩٤ ،
	”خصوصية“ الشيء ٣/٢٤٥
	”فعل“ الشيء ٥/١٤
	شئيين ٣/٢٠١
	الشيئية ٧/٢٥٩ ، ٣/٩٢

(ص)

	صاحب رأى خاص ١٥/٤٣
musician	صاحب الموسيقى ٧/٢٠٣
	صادق ١٠/١١ ، ٩/٣٤ ، ١٦/٥٠ ، ١٤/١٢٠ ، ٤/٢١٦ ، ١٢/٢٤١ ، ١/٢٧٧ ، ٨/٢٧٨ ،
true	٩/٣٣٢ ، ١٥/٣٢٤
true premisses	صادقات ٨/٣٣١
	(مقدمة) صادقة ١١/٣٢٦ ، ٢/٣٣٠
	صادقين ٢/٢٩٥
thirsty	الصادى ١/٨٦
ascending	الصاعد ١٣/١٦٨

artisan

الصانع ١٠/٢٤٣ ، ١٢/٢٣ ، ١٩/٢١

One God, One Creator

الصانع الواحد ١٣/١٤

الصحة ١/٢٢٩ ، ٢٠/١٧٨ ، ٥/١٥٩ ، ٣/١٥٨ ، ٢/١٥٧ ، ٦/١٣٧ ، ١/٢٥٠ ، ٧/٢٣
health ٣/٣٣٤ ، ٩/٣١٣ ، ١/٢٨٣ ، ٦/٢٦٧ ، ١٨ ٢٥٣ ، ١٤/٢٤٣

صحة البدن ١٠/١٥٧

صحة السؤال ١٥ ٣٣٥

صحة النبض ٤/١٥٧

صحة النفس ١٠/١٥٧

الصحة والشدة ٥/١٥٧

الصحو ١٤/٢٠٣

الصحيح ٧/٢٦٧

الصحيحة ٢/١١٧

الصدق ١٦/٢٣١ ، ١٠/٢٠٧ ، ١٢/١٣٦ ، ١١/٧١ ، ١٢/٤٥ ، ٦/٣٦ ، ١٠/١٩ truth

صدق اللزوم ٤/٢٩٦

”صعوبة“ الصدق ١/٣٩

”متساوى“ الصدق ١٢/٣٤

صعوبة التصديق ١/٣٩

صعوبة التصور ١/٣٩

minor premiss

الصغرى ٥/٤٢٧ ، ١٠/٣٠٤ ، ١٤/١٠٦

الصفات ١٠/٢٧٥

الصفة ١/٢٨٠ ، ١/٢٥٧ ، ١١/٢٢٥ ، ٣/١٤٧ ، ١٣/١٤٠ ، ٥/١٢٦ quality

صفة البياض ٤/١٨٠

”بحسب“ الصفة ٥/١٢٦

صلف ١٠/٣٠٩

الصلفيون ١٠/٣٠٩

الصمم ١٠/٢٢٦

الصناعة ٥/٢٩ ، ٦/٢٧ ، ١/٢٤ ، ٥/٢٣ ، ١٣/٢٢ ، ٦/٢١ ، ٩/١٧ ، ٣/١٥ ، ٩/١٢

art, inquiry ١٥/٣٣٢ ، ١٤/٢٥٨ ، ١٢/٨٢ ، ٣/٣٦ ، ١٤/٣٤ ، ٧/٣٣

	الصناعة الإخبارية ١١/١٧
lower art	صناعة أحسن ٢/١٥٣
higher art	صناعة أرفع ٣/١٥٣
building art	صناعة البناء ٤/٢٧٣
	صناعة الجدل ٤/٢٥ ، ١١/٤٨ ، ١٣/٤٩ ، ١/٥٢ ، ١٠/٦٥ ، ١٤/٣٣٥
dialectical art	الصناعة الجدلية ١٦/٢٤ ، ٦/٣٤ ، ١٤/٣٥ ، ٤/٣٦ ، ٧/٥٠
low art	الصناعة الخسيسة ٥/١٤٣
art of medicine	صناعة الطب ٥/٢٥
art of first philosophy	صناعة الفلسفة الأولى ١٠/٥١
art of writing	صناعة الكتابة ١٣/٢٧٢
art of wrestling	الصناعة المصارعية ٤/٢٢
	صناعة معينة ١٧/٢٢
	الصناعة المنتجة من المشهورات ١/٣٦
artisans	”أهل الصناعة“ ١١/٣٧
artificial	صناعي ٩/٢٦٦
arts	الصنائع ١/٢٢ ، ١٧/٢٣ ، ١/٢٤
scientific arts	الصنائع العلمية ١١/١٦٥
art, techné	الصنعة ١/٢٤٣ ، ٢٠/٢٤٢
class	صنف ١٤/٨ ، ٨/٥٤ ، ١٠/١٧٣ ، ٣/١٩٥
demonstrative class	الصنف البرهاني ٤/٤٣
achievement	الصنيع ١٨/١١٠
truth	الصواب ١١/٣٨ ، ٦/٤٢ ، ٣/٥٧ ، ٢/٢١ ، ١٢/٢٧٩
	صواب الحكم ٢/١٨٢
true premisses	الصواب ١١/٥١
sound	الصوت ٤/٨٥ ، ١٧/١٩١ ، ١٩٣ ، ١٥/١٩٧٠٥
	صوتي ٥/١٩٣

الصورة	٤٤ / ١٢ ، ٥٣ ، ٦ / ١٤٩ ، ١٠ / ٢٠٢ ، ١٣ / ٢٢٢ ، ٨ / ٢٢٣ ، ٦ / ٢٢٤ ، ١ / ٢٢٤
form	٢٣١ / ٢١ ، ٢٧٤ / ١٦
human form	الصورة الإنسانية ٢٢٢ / ٨ ، ٢٣١ / ٣
real form	الصورة الحقيقية ٢٧٤ / ١٥
syllogistic form	صورة القياس ٤٤ / ٦
concluding form	صورة قياس منتج ٣٢٩ / ١٤
universal form	صورة كلية ٥٦ / ١٤
platonic ideal form	الصورة المثالية الأفلاطونية ٢٧٦ / ١٥
separate form	الصورة المفارقة ١٢ / ١٢٩
becoming	صيورة ٢٦٢ / ٧ ، ١٣٩ / ١٥

(ض)

laughing	الضاحك ٣٣٤ / ٦
ضحك	٢١٤ / ١٤ ، ٢١٥ / ١ ، ٢١٧ / ١٤ ، ٢١٨ / ٢ ، ٢١٩ / ٤ ، ٢٢٠ / ٢ ، ٢٢١ / ٢ ، ٢٨٥ / ٢
”ذو“ الضحك	٢١٤ / ١٧
harmful	الضار ١٠ / ٨
self-control	ضبط النفس ١١ / ١٨٤ ، ٢٠١ / ١١
worry	الضجر ٣١٠ / ٣
الضد	٣٨ / ٣ ، ٩٢ / ١٨ ، ١٢٨ / ٧ ، ١٣٠ / ٣ ، ١٣١ / ١ ، ١٦١ / ١٤ ، ١٧٠ / ١٧ ، ١٧٦ / ١٠ ، ١٩٩ / ١٤ ، ٢٢٦ / ٣ ، ٢٢٧ / ٦ ، ٢٣٣ / ٤ ، ٢٤٥ / ٥ ، ٢٧٦ / ٣ ، ٢٨٩ / ٤ ، ٣١٨ / ١٢
contrary	٢٢٦ / ١٥ ، ٣٣٤ / ١٦
ضد لا عدم	١٨ / ١
الضدين	٢٥ / ١٥ ، ٢٢٦ / ٦
first mood	الضرب الأول ١٢٣ / ٤
concluding mood	ضرب منتج ٢٧ / ٣
harm	الضرر ١١٠ / ٨

moods	الضروب ٤/٢٦٢ ، ١٠/٣٠٢ ، ١١/٣٠٣ ، ١٥/٣٠٤ ، ٤/٣١٢
necessary	الضرورى ١/٨
double	الضعف ٦/١٧٢ ، ١٣/١٨٣ ، ٨/٢٢٦
weakness	ضعف ٣/٢٦٧
	ضعف الحس ١/٢٦٧
weak	ضعيف ١/٢٧٢
	ضعيف الملكة ١١/٣٢٧
side	الضلع ٥/٣٣٤
light	الضوء ٣/٢٧٠

(ط)

casual	الطارئ ٨/١١٠ ، ٥/١٤٧
	الطاعن ١٢/٢٤٧
floating body	”الجسم“ الطافي ٦/٢٢٤
medicine	الطب ١٧/٢٣ ، ٥/٢٥ ، ١٢/٨٢ ، ١/١١٧ ، ٨/٢٨١ ، ١٥/٣٣٢ ، ٣/٣٣٤
physician	الطبيب ١٦/٢٢ ، ١/٢٥ ، ٢/٥٢ ، ١/٢٢٩ ، ١٨/٢٥٣ ، ٦/٢٨٢ ، ١١/٢٨٨
skilled p.	الطبيب الماهر ٧/٢٨٢
nature	الطباع ٣/٨٣ ، ٤/٢١٧ ، ٦/٢٣١ ، ١١/٢٣٢ ، ١٢/٢٣٥ ، ٤/٢٤٩ ، ٦/٢٥١
	طبائع المحدود ٧/٢٤٩
	الطبائع ١٠/١٤
	طبائع الجدليين ٨/٣٠٩
	الطبع ٨/٢١٩ ، ٥/٢٢٢ ، ٤/٢٢٣ ، ٢/٢٢٤ ، ١/٢٤٨
by nature	بالطبع ١٥/١٥٥ ، ٤/١٦٠ ، ٨/١٦١ ، ٩/٢١٠ ، ٧/٢٢٢
	بالطبع آثر ٣/١٦١
	”جيد“ الطبع ٤/٣٣٥
	”الخير“ بالطبع ٣/١٦١
	طبقة ٤/١١٩

nature

- الطبعة ٦/٩ ، ١/٢٣ ، ٤/١٧٦ ، ١٧/١٨٦ ، ١/٢٥٦ ،
طبعة اتحاد النوع الحقيقي ١٤/١٩٤
طبعة أنواع الجنس ٢/١٨٠
طبعة الجنس ١٣/١٩٠ ، ١٧/١٩٦ ، ١١/٢٠٠ ، ١٨/٢٥٤ ، ٤/٢٦٠
طبعة الجنس محصلة ١٦/١٩٦
الطبعة الجنسية ٢/١٠٥
طبعة الحس ١٧/١٩٦
طبعة الطول ١٦/٢٥٤
طبعة العرض ١٦/٢٥٤
طبعة الفصل ١٢/٢٦٠
طبعة الفضيلة ٧/٢٠٠
طبعة القوة ١٦/١٨٧
طبعة ما ١٦/١٩٦
طبعة المادة ١٦/١٩٠
طبعة المحدود ١/٢٧٠
طبعة المحمول ٥/١١٨
طبعة مركبة ١٢/١٩٤
طبعة مشتركة ١٣/١٩٤
طبعة المعنى المشترك ١/١٨٩
طبعة مفردة قائمة ٤/٢٥٥
طبعة موضوعية ٩/١٩٤
طبعة النار ١٢/٢٠٨
طبعة النوع ١/٢٥٥
طبعة نوعية ٢/١٩٤
”بحسب“ الطبيعة ٨/٩
”مجرى“، الطبيعة ١١/١٣٥
الطبيعى ٢/٨٣

term, limit

طرف ١٦/٣١٩

الطرف الثانى ٦/٣٠٨

طرف الحد ٧/٣١٧

طرف مقابل ٦/٣١٧

طرف تقيضة ١٧/١١

طرفا التقيضين المشهورين ٨/١٩٥

الطرفان ٥/٣١٨ ، ١٠/٢٥٥ ، ٧/١٣٢

طرفى التقيض ١٧/١١ ، ١١/٤١ ، ١٠/٥٣ ، ٤/٧٢ ، ٦/٧٣ ، ١٦/٧٨ ، ٨/١٣٩ ،

١٠/٣٠٨ ، ٧/٣١٥ ، ١٦/٣١٩ ، ١٤/٣٢٠

dialectical methods

طرق جدلية ٤/٣١٢

method, way, means

طريق ٢/٢٢٧ ، ١٢/٢٢١ ، ١١/١٧٩

طريق الإنسانية ٢/٢٨٨

الطريق الأولى ٨/٢٩٤

الطريق التعليمى ١٣/١٤

طريق الجليل ١/٢٢٧

طريق الخلف والتشنيع ١٢/٩٧

طريق العدل ١/٢٢٧

طريق العرض ١٢/٢٢١

طريق الغلط ١٢/٢٢١

طريق الماهية ١٨/٢٣٠

طريق مقبول محمود ٩/١٧

طريق الملكة والعدم ١٧/٨٦

طريق النظر الحق ٦/٩٧

طريقة امتحان المحوولات ٦/٣٩

acute taste

الطعم الحاد ١٠/٨٩

الطلب الأول ٧/٦٨

الطلب الثانى ٧/١٦٩

	طلب جزئي ١٣/٣٨
	طلب جنس ٩/٦٩
	طلب خاصة ١٠/٦٩
	طلب شهوة ١٣/٣٨
	طلب العرض اللازم ١/٦٩
	طلب ما به الشيء هو ما هو ٥٨/
	طلب ما هو ١/٥٨
	طلب مناقضة ١٠/٤٠
length	الطول ١/٢٥٥ ، ١٥/٢٥٤
generic l.	الطول الجنسي ١٢/٢٥٦
formal l.	الطول الصوري ٩/٢٥٦
	طويل مدة ٦/١٥٢
	الطين ٤/٢٧٣ ، ١٢/١٩٣

(ظ)

appearance	الظاهر ٢/٢٧٥ ، ١١/٢٣٦ ، ٨/١٢١
	ظاهر الأمر ٣/١٨٩ ، ٣/١٣٩ ، ٥/١٢٥
	ظاهر المشهور ٣/١٣٢
	”بحسب“ الظاهر ١٦/٢٧٤
	”في“ الظاهر ١٠/٣٢٦ ، ٦/٢٧٥ ، ١٢/٢٧٤
	الظواهر ٥/٣٢٩ ، ٥/٣٢٦
	ظاهر الحال ٨/٢٦٣
	ظل الأرض ٣/٢٧٤
injustice	الظلم ٦/١١٠
darkness	الظلمة ١٦/١٩٩
	الظن ٧/١١ ، ٩/١٣٣ ، ١٦/١٣٧ ، ١٤/١٤٣ ، ١/١٤٤ ، ٣/١٤٩ ، ١٥/١٨٤
	١/١٨٥ ، ١٥/٢٠٠ ، ١٦/٢١٤ ، ٢/٢٦٠ ، ١/٢٧٢ ، ٥/٣٢٣ ، ٣/٣٣٢ ، ٩/٣٣٣
opinion	

الظن جنسا للتصديق ١٣/١٨٤
 ظن الغمام ١٦/٢٠٠
 ظن نظرى ١٠/٢٧٩
 ظن واحد ١٤/١٣٧
 ”بحسب“ الظن ٠٠/٢٣٣
 ”حسن“ الظن ١٠/٢٩
 قوة الظن ٢/٩٠
 ظنون ٦/١٠
 ظنون صرفه ١٠/١٠
 ظنون فاسدة ٧/٣٤
 الظهور بالغلبة ١٠/٢٧

(ع)

unable عاجز ٥/٣٢٥
 ”مصلح“ عاجلة ١٧/١٤٦
 just العادل ١٥٣ / ٤/٢٩٣ ، ٢/١٧٩ ،
 عادم البصر ٨/١٨١ ، ١٣/١٨٠
 عادم الحس ٨/١٨١ ، ١٣/١٨٠
 عادم الحس مطلقا ٩/١٨١ ، ١٣/١٨٠
 habit العادة ٤/٣٠٩ ، ٢/٣٠٤ ، ٩/١٩٣ ، ٨/٥١
 عارض ٩/٢٧٢ ، ٩/٢٢٢ ، ٤/١٧٠
 العالم ١١/١٢١ ، ١١/١٣٣ ، ٢/١٧٩ ، ١٨/١٨٢ ، ١٨/٢٠٣ ، ١/٢٢١ ، ٣/٢٢٢ ،
 world ١٩/٢٤٧ ، ١٠/٢٦٥ ، ٧/٢٧٨ ، ٧/٢٧٩ ،
 العالم أزلى ٩/٢٢٧ ، ٩/٢٤٤ ، ١/٢٤٥ ، ١٥/٢٤٦ ، ٢/٢٥٩ ، ٩/٢٧٧ ، ٢/٢٨٠
 eternity of the world
 general عام ٩/٢٢٧ ، ٩/٢٤٤ ، ١/٢٤٥ ، ١٥/٢٤٦ ، ٢/٢٥٩ ، ٩/٢٧٧ ، ٢/٢٨٠
 عام الأحوال ١١/١٥٥
 العام الحقيقي ٦/٢٧٥

the constant	العام الدائم ١٩/١٤٦
general term	”لفظ“ عام ٢/٢٥٩
vulgar	العامة ١٣/٣٣٥ ، ١١/٧٨ ، ٥/٤١
general predicables	”المحمولات“ العامة ١٤/٢٤٥
	العامي ٩/٣٣٥
	العاميون ١٥/٢٨٤ ، ٦/٢٤
	عائق ١٤/٢١
phrase	عبارة ١/٢٣١ ، ١/٢١٠
expressions	العبارات ٩/٢٨٤ ، ٣٠٤/١
	العيب ١٣/٩٤
	العجائب ١٤/٣٦
impotence	عجز ٧/٣١٣
	العدالة ١/٨٣ ، ٤/٨٧ ، ٢/١٠٦ ، ٥/١٣٥ ، ٧/١٣٦ ، ٧/١٥٣ ، ٣/١٥٨ ، ٣/١٥٦
	٩/١٥٩ ، ٦/١٦٠ ، ٢/١٧٩ ، ١/٢٠٠ ، ٢/٢٢٧ ، ٩/٢٦٨ ، ١٦/٢٨٢ ، ٥/٢٨٤
justice	١١/٢٩٣ ، ١/٢٨٥
	العدد ١٧/٢٧ ، ٢/١٦٩ ، ٢/١٧٣ ، ١/١٧٤ ، ٢/١٧٦ ، ١١/٢٣٧ ، ١/٢٤٦ ، ٥/٢٥٣
number	١١/٢٩٦ ، ١٤/٢٨٦ ، ٧/٢٨٠ ، ٥/٢٥٨
pair n.	العدد الزوج ٢/٢٥٣
impair n.	العدد الفرد ٧/٢٨٠ ، ٥/١٧٤
intermediate n.	عدد وسط ١٥/٢٨٠
	العدل ٢/٣٩ ، ١١/٨٤ ، ٤/٨٧ ، ٥/٩٥ ، ٤/١٠٧ ، ١١/١١٠ ، ٨/١١٤ ، ٤/١٣٥
justice	٤/١٥٦ ، ٤/٢٢٦ ، ١/٢٢٧ ، ١٥/٣٠٨
	العدلية ١/٢٦٩
	العدم ١/٣١ ، ٤/١٣٣ ، ١٠/١٤٨ ، ١٠/٢٢٦ ، ١٠/٢٢٧ ، ٦/٢٢٧ ، ٤/٢٣٦ ، ١/٢٤٨ ، ٣/٢٥٠
privation	١١/٢٥٧ ، ٥/٢٧٣ ، ٤/٢٧٦
	عدم اليأس ٣/١٨٠
	عدم الحركة ٨/٢٥٧

	عدم الحس ٢/١٨١ ، ١١/١٨٠
	عدم الحس المطلق ١٢/١٨٠
	عدم العمى ١٣/٢٥
	عدم مقابل ١/١٨١
	عدم مقابلة ١/١٨١ ، ١٤/١٥٤
	عدم نوع ١/١٨١ ، ٣/١٨٠
	العدم والملكة ١/١٣٣ ، ٦/١٠٧
	العدمى ٤/٢٥١ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٢/٢٥
	عدمى الذات ١٢/٢٥٠
	العدمين ١١/١٨٠
enemy	العدو ١٤/١٥٤ ، ١٢/١٢٨
	العدول ٧/٣٢٦ ، ٨/٣٢٤ ، ١٠/٢٥٣ ، ١١/٢٤٣
fresh water	(ماء) حذب ٨/٢٢٥
execuse	عذر ١/٢٥٧ ، ١٥/٢٥٦
	”تاريخ“ العرب ٥/١٥٠
	”فصحاء“ العرب ٢/٣٠٤
	العرض ٩/١٠٣ ، ٢/٦٩ ، ٦/٦٦ ، ١/٦٥ ، ٤/٦٤ ، ١٧/٦٣ ، ٣/٦١ ، ٦/٥٧ ، ٣/٥٣
	٣/١٠٤ ، ١١/١٠٥ ، ١١/١٠٦ ، ١٦/١٢١ ، ٢/١٤٧ ، ١١/١٧١ ، ١/١٩٤ ، ١٣/١٩٦
	١٣/٢١٩ ، ١٤/٢٢٠ ، ١٢/٢٢١ ، ٥/٢٤٣ ، ١٠/٢٥٣ ، ١١/٢٨١ ، ١١/٣٠١
accident	٣/١٢٤
real accident	العرض بالحقيقة ١٧/١٩٤
particular accident	عرض خاص ٧/٢١٣
general accident	عرض عام ٢/١٩٢ ، ١٤/١٩١ ، ٥/٥٧
	العرض المقابل للجوهر ٧/٥٧
	المرضيات ١٣/٢٥٩ ، ٤/٥٧
	المرضية ١/١٠٦

ten	المروض ٤ / ١٣٠
Love	العشرة ١٥ / ٧٠
juice	العشق ١٣ / ٢٩٦
organ	المصير ١٧ / ١٩٥
thirst	العضو ١١ / ١٨٥
bones	العطش ٢ / ٨٦
	المظام ١٢ / ٢٤٤
temperance	العفة ١٢ / ٢٧٧ ، ١٤ / ١٧٨ ، ٢ / ١٦٠ ، ٩ / ١٥٩ ، ١١ / ٨٤ ، ١٦ / ٨٢ ، ٨ / ٢٥
	١ / ٢٨٥ ، ٥ / ٢٨٤
	العفة اشتراك اتفاق ٦ / ٢٤٤
temperate	عفيف ١٠ / ١٤٦
dogmas	العقائد ٤ / ١٤
useful dogmas	العقائد النافعة ٦ / ١٤
belief	العقد ٢ / ٢٢٢ ، ١١ / ١١
formation of the syllogism	عقد القياس ١١ / ٣١٧ ، ١١ / ٣١٤ ، ٣ / ٣٠٥
	العقد المقارن ١١ / ١١
	عقد نافع ٥ / ١٧
intellect, reason	العقل ٧ / ١٩٨ ، ٨ / ١٩٧ ، ١٨ / ١٩٦ ، ٢ / ٩٣ ، ١١ / ١١
good sense	العقل الصريح ١٢ / ١١
	العقلية ٦ / ٣٣٦
	العكس ١٣ / ١٣٢ ، ٤ / ١٣٩ ، ١٢ / ١٦٦ ، ١٧ / ١٧٩ ، ٤ / ١٨٥ ، ٥ / ١٩١ ، ٣ / ١٥٨ ، ١٣ / ١٥٨
conversion	٦ / ٣٣٤ ، ١٨ / ٣٣٤ ، ١ / ٣٣٣ ، ١٥ / ٢٧٥ ، ٣ / ٢٢٩ ، ١٦ / ٢٢٧
contraposition	العكس بالنسوى ١٠ / ١٦٥
	عكس قياس ١٠ / ٣٢٩
	عكس القياس بالنقيض ١٦ / ٣٣٤
	بالعكس ١٤ / ٢٢٣ ، ٦ / ٢٦٩ ، ٩ / ٢٠٣ ، ١٥ / ١٨٣ ، ٥ / ١٦٥
cure	الملاج ١١ / ١١٢ ، ٤ / ٥٢
real relation	علاقة حقيقية ١٤ / ١٢٥
	علاقة مشهورة ١٤ / ١٢٥

ملاقة الموافقة ٩/٢٦٤

sign

العلامة ١/٢٧٢، ١٤/٢٧١، ٥/٢٥١، ٧/٢٠٩، ١٣/٨٥

causes

طل ١١/١٤٨

طل الأمور ٩/١٥٤

علل مستدعية ٦/١٤٧

العلم ٤/١٣٨، ٩/١٣٣، ٩/١٣٠، ١١/١٢٤، ١/٩٣، ٢/١٦، ١٦/١٣

١٤٥/١٥٩، ٢/١٦٧، ٨/١٧٨، ٢/١٧٩، ٢/١٨٢، ١٧/١٩٦

٢/٢٢٢، ١/٢٢١، ١٦/٢١٤، ٣/٢١٢، ٩/٢٠٣، ٩/١٩٩، ١٧/١٩٦

science, knowledge

١٢/٣٣٣، ١٣/٢٢٣

علم اتخاذ الدفوف ١٢/١٢١

علم بالتسطير ١٤/٢٧٢

علم بالشئ ٨/١٢٠، ٤/١١١

علم البرهان ٢/٨

theology

علم التوحيد ١٢/١٢١

علم خسيس ١١/١٢١

mysterious kn.

علم خفى ٥/١٣٦، ٥/٨٣

noble kn.

علم شريف ١٢/١٢١

practical sc.

علم عملي ١/٢٦٥

علم القياس ١٣/١٦٣، ١٣/١٦٢

علم المتضادات ١٥/٣٣٣

علم المتقابلات ١٥/٣٣٣

العلم المكتسب بالبرهان ١٥/١٣

science of logic

علم المنطق ٩/١٣١

speculative sc.

العلم النظرى ١١/٢٧٩، ١/٢٦٥

single sc.

علم واحد ١٤/١٣٧

scientists

العلماء ٦/٢١٦، ٧/٧٣، ٩/٤٣

علمى ٣/٢٢٩، ٧/٢٢٧، ١٢/١٩٥، ١٦/١٦٩، ٨/١٤٤، ٣/١٤٠، ١٢/١٣٩

scientific

١/٢٤٦، ١٠/٢٤١، ١٤/٢٣٥، ١١/٢٣٣

cause

١٢ / ١٩٨٦ / ١٥٤٦ / ١٤٨٦ / ١٤٧

علة الاستقراء ١٤ / ٣١١

علة بالفعل ٣ / ١٤٨

motive cause

علة الداعية ١٠ / ١٤٦

necessary cause

علة موجبة ٨ / ١٤٧

up.

٢ / ٧٨ العلوم

٦ / ١ / ١٤٣٦٤ / ١٣٩٦٢ / ١٣٧٦٨ / ١٣١٦١٣ / ١٢٢٦٦ / ٨٠٦٨ / ٢١ العلوم

sciences ٢ / ٢٨٢٧١ / ٢٧٥٦٢ / ٢٤٥٦٢ / ٢٣٤٦٦ / ٢٣٠١٦ / ١٨٢٦١ / ١٦٨

demonstrative sc.

١٥ / ١٣ العلوم البرهانية

high sc.

١١ / ١٦٨ العلوم العالية

absolutely

٤ / ١٤٤٦٣ / ١٤٣٦٣ / ١٤٢٦١١ / ١٤١ على الإطلاق

٩ / ١٥٦ على الإطلاق مشهور

٢ / ١٦٧ على جهة المشهور

١٩ / ١٨٠ على حكم المشهور

٣ / ٢٦٦ على سبيل الآلة

١٥ / ٢٣٢ على سبيل المشهور

٣ / ١٦٧ على طريق آخر

٣ / ٢٢٨ على طريق الإنسانية

٥ / ٢٢٨ على طريقة الجميل

٥ / ٢٢٨ على طريق العدل

٣ / ٢٢٨ على طريق مشى ذى الزجلين

٣ / ١٨١ على المشهور

٨ / ١٤٢ طليل

١٦ / ٣٠٩ العمدة

fundamental things

١٠ / ٣٠١ عمدة الأمور

practice

١ / ١٥١٦٦ / ١٥٠ العمل

١٧ / ٨٢ "تعليم" عمل

العموم ١٧/١٤٢ ، ٩/١٨٩ ، ٧/١٩٨ ، ١١/٢٢٧ ، ١٦/٢٤٢ ، ٨/٢٤٦ ، ١٦/٢٥٣ ،
generality ١/٢٧٥

عموم مشكك ٩/١٢٠
العمى ١/٨٧ ، ٢/١٨١ ، ٥/٢٥١ ، ٨/٢٧٦
blindness العمى عميين ١/٨٧

عناد ٩/١٦ ، ٢/١٠٧ ، ١٥/١٠٨ ، ٥/١١١ ، ١٨/١٢٥ ، ١/١٢٩ ، ١٧/١٤٠ ،
contention ٢/١٤٣ ، ٩/١٦٩ ، ١٣/١٧٨ ، ٢/٣١٣ ، ٣/٣١٥ ، ٤/٣٢٦

عناد جدلى ٦/١٤١

عناد جزئى سالب ١٥/١٠٧

عناد جزئى موجب ١٦/١٠٧

عناد على ٦/١٤١

عناد كلى ٤/٣٢٦

عنادية ٢/٤٥ ، ٤/٤٤

procedure of induction

عهدة الاستقراء ١٠/٣١٢

knowledges

العوارف ٧/٩٥

vulgar

العوام ٤/٣١١

defect

عيب ١٨/٢٥٧

eye

العين ١٠/٢٤٤

عين المقدم ٦/١٢٤

(غ)

nourishing the bones

غاذى العظام ٢/٢٤٤

faulty

غالط ٧/٢١٦

ends

الغايات ١٧/١١٦ ، ١٠/١٥٧ ، ٢/١٥٩ ، ١٣/١٧٨ ، ٧/٢٧٣

الغاية ١/١٥٦ ، ٨/١٥٧ ، ١/١٥٨ ، ٤/١٢٤ ، ١٦/٢٧٢ ، ٢/٢٧٣ ، ٤/٢٨٩ ، ٦/٣٠٦

end

١٣/٣١٨

	غاية الجودة ٨/٢١٧
	غاية مباينة ١٣/٣١٨
praiseworthy end for its own sake	غاية محمودة لذاتها ١٣/١٨٧
single end.	غاية واحدة ١٧/١١٦
purpose	غرض ١٢/٢٧٢
instinct	غريزة ٢/٢٧٧
anger	الغضب ٦/٣٠٧ ، ١٤/٢٨٨
angry	الغضبان ٧/٣٠٧
spirited faculty	الغضبية ٥/١٨٥
	” القوة “ الغضبية ٨/١٣٠
	الغفلة ١٦/١٣٥ ، ١٥/١١٥
	” وقت “ الغفلة ١٥/١١٥
victory	الغلبة ٨/٣٢١ ، ٣/١٥٦ ، ١١/٤٩ ، ٢/٤٥ ، ٦/٢٠ ، ٩/١٨ ، ١٥/١١
	الغاط ٨/٢٧٢ ، ٥/٢٦٦ ، ١٠/٢٢٤ ، ١٢/٢٢١ ، ٧/٢١٦ ، ١١/١٨٩ ، ٣/١٠٦ ، ٣/٤٥
error	١/٢٨١ ، ٢/٢٧٦
angry	الغام ١٦/٢٠٠
	الغم ١٤/٢٨٨ ، ١٤/٢٠٠ ، ١٤/١٨٤
	الغم في الشهواني أو في السياسي ٦/١٨٥
obscurity	غموض ١٠/٣٢٤
wealth	الغنى ٤/١٥١ ، ١٥/١٥٠ ، ١٣/١٥٨ ، ٥/١٥٩ ، ١٣/٢٨٥ ، ١٢/٣٢٣ ، ١٢/٣٢٣
	الغنى والشدّة ١٣/١٥٨
other	الغير ١٢/٩٦ ، ١٩/١٨٢ ، ٧/١٨٧ ، ٦/٢٥٣ ، ٩/٢٥٤ ، ١/٢٧٩ ، ٤/٢٩٣
	غير الاضافة ١٨/١٨١
	غير برهاني ٢/١٣
	” خاصة “ غير دائمة ٧/٢٥٧
immortal	غير مائت ٩/١٩٠

	غير محصل ١٣/٢٠٢
	غير محصل الطبيعة ٧/١٩٧
	غير مقوم ٤/١٩٠
	غير مؤثر ١٤/١٦٠
	غيران ٣/٣٢٤
	غيره ٦/٢٩٣
	غيرية ٢/٦٧
rage	الغيظ ١٥/٢٠٠ ، ١٤/١٨٤
rage is pain and sorrow	الغيظ ألم وغم ١٤/١٨٥
rage is in the spiritive faculty	الغيظ في الغضبية ٥/١٨٥
clouds are intensified air	الغيم تكاثف الهواء ٥/٢٧٤

(ف)

impious	الفاجر ٣/٢٧٤ ، ٦/٢٧٣
corrupted	فاسد ١/٢٦٨ ، ١٤/٢٦٧ ، ١/٢٤٧
	الفاسدات ٧/٢٩٤
iudulgeut	الفاسق ٢/٢٣٧
good man	فاضل ٢/١٤٣ ، ٩/١١٠ ، ١١/٤٣
good discourse	”قول“ فاضل ٩/٣٣٢
agent	فاعل ٩/٢٣٦ ، ١٣/١٨٧ ، ١٦/١٧٩ ، ١/١٥٨ ، ٤/١٣٧ ، ١٣/٣٦ ، ٢/٢٢
	الفاعل التصريفي ٧/٢٣٦
	الفاعل الحقيقي ٧/٢٣٦
	فاعل الخير ٥/١٣٧
	فاعل الشر ٥/١٣٧
	فاعل الغايه ١/١٥٨
	”الأسباب“ الفاعلة ١٨/٢٦٧
unnoticed by the senses	الفائتة عن الحسن ٤/١٧٥

impiety	بُغور ٩/١٤١ ، ١٤/١٧٨ ، ٥/٢٨٥
	الفحش ٨/٢١٨ ، ١٥/٢١٧
joy	فرح ١١/١٢٧
individual	الفرد ٨/٢٨٠ ، ١٧/٢٥٠ ، ٣/١٧٦ ، ١/١٧٤ ، ١٣/١٤٠
	فردانية ١٧/٢٠٩
	فردية ٣/١٧٣ ، ١/١٧٤
horse	الفرس ١٣/٢١٨
history of the Persians	”تاريخ“ الفرس ١٥/١٥٠
corruption	الفساد ١٧/٢٨٥ ، ١٢/٢٤٦ ، ١٣/٢٣٠ ، ٢/١٣٧
	الفسق ١/٢٣٧
familiarity	الفشو ٢/١٩٦
eloquence	الفصاحة ١/٣٠٤
	فصحاء العرب ٢/٣٠٤
	الفصل ٩/١٧١ ، ١٣/١٦٥ ، ١٢/١٠٦ ، ٤/٩١ ، ١٦/٨٩ ، ٤/٦٩ ، ٤/٦٦ ، ٤/٥٥
	١٣/١٧٣ ، ٣/١٧٥ ، ١٠/١٧٦ ، ١٠/١٧٩ ، ٧/١٩٩ ، ١٦/٢٠١ ، ٥/٢٠٢ ، ١٤/٢١١ ، ١/٢١٢ ، ١٢/٢٤٢ ، ٤/٢٤٤ ، ٤/٢٤٦ ، ١٠/٢٥٣ ، ١/٢٥٨ ، ١٣/٢٥٩ ، ١/٢٦٠ ، ٢/٢٦٤
differentia	٩/٢٧٤ ، ١٨/٢٧٩ ، ٨/٢٨٩
simple d.	فصل بسيط ٧/٢٦٠ ، ١٠/١٧٤ ، ٦/٩١ ، ٦/٢٦
d. of a geuns	فصل الجنس ١٠/١٧١
real d.	فصل حقيقى ١٩/٢٥٢
real essential d.	فصل حقيقى ذاتى ٩/١٧٣
privative d.	فصل عدى ١/١٨٠
	فصل على المشهور ٩/١٧٣
non-logical d.	فصل غير منطقى ١٨/٢٥٩
	فصل مجرد بسيط ١١/٩٠
	فصل مشهور ٦/٢٠٢
logical d.	فصل منطقى ١١/٢٣١ ، ٥/١٧٤ ، ٧/٩١ ، ٨/٩٠

specific d.	فصل النوع ١٩/٢٥٧
existential d	فصل وجودى ١/١٨٠
الفصول	١/٥٦ ، ٢/٩٠ ، ١١/٩٦ ، ٢/١٦٥ ، ١/١٧٦ ، ٣/١٨٨ ، ٢١/٢٤٢ ، ٢/٢٤٦ ، ١٣/٢٥٣ ، ٦/٢٥٤ ، ٣/٢٥٧ ، ٤/٢٥٨ ، ٦/٢٦٢ ، ٣/٢٦٣ ، ١٠/٢٦٦ ، ١٦/٢٧١ ، ٣/٢٧٤
differentiae	٣/٢٧٤
	فصول الأعراض ٥/٨٩
	فصول أنواع الجنس ٢/١٨٠
	فصول الجواهر ٧/١٧٤
	الفصول الجوهرية ١٣/٦٩
	فصول الكيف ١٤/٦٩
	فصول متداخلة ٦/١٨٩ ، ٥/٨٨
	فصول متعانة ١٦/٨٧
	فصول متقابلة ٥/٨٨
	فضح (كشف وفضح) ١١/١٨
	الفضيحة ١١/١٢٥
	الفضيلة ٨/٢٣ ، ٥/٨٤ ، ٢/٨٧ ، ٣/١٠٦ ، ٢/١٤٦ ، ٢/١٤٧ ، ١٦/١٥٠ ، ١/١٥١ ، ١٠/١٥٧ ، ١٤/١٧٨ ، ٢/١٨٨ ، ٦/١٩٩ ، ١/٢٠٠ ، ١٠/٢٠١ ، ١٢/٢٢٧ ، ١٠/٣١٣ ، ٢/٢٥٨ ، ٨/٢٥٣ ، ٨/٢٤٦ ، ٧/٢٤٤
virtue	١٠/٣١٣ ، ٢/٢٥٨ ، ٨/٢٥٣ ، ٨/٢٤٦ ، ٧/٢٤٤
temperance	فضيلة العفة ٦/٢٥
	الفضيلة العفية ٥/٢٥
	فضيلة مطلقة ٤/٢٠٠
	فضيلة الملكية ١١/١٨٤
nature	فطرة ١١/٢١
natural reason	فطرة العقل ٨/١٩٠
concavity	الْفُطْسة ٧/٦١
comprehensive mind	الفطن ١١/١٠٣
natural comprehension	فطنة طبيعية ٧/٩٥

act, action	الفاعل ٥/٢٤٧ ، ١/٢٣٦ ، ١٢/١٥٠ ، ١٠/١١٠ ، ١٦/٣٦
	فعل الشيء ٥/١٤٠
praiseworthy act for its own sake	الفعل المحمود لذاته ١٢/١٨٧
	”جهة“ الفعل ٥/٣٢٠
poverty	الفقر ٤/١٥١
right thought	فكر صحيح ١٠/٢٨٨
	”عين“ الفكرة ٣/٢٩٠
rational soul	(قوة النفس) الفكرية ١٣/٢٢٧
agriculture	الفلاحة ٨/٢٥٠
philosophers	الفلاسفة ٩/٢٧٢ ، ٤/٧٧ ، ٨/٤٣
philosophy	الفلسفة ١/١٥٣
first philosophy	الفلسفة الأولى ١٧/١٥٢ ، ٦/٩٤ ، ١٠/٥١
sphere	الفلك ١٤/٢٧٣ ، ١٠/١٥٠
sphere is a quintessence	الفلك طبيعة خامسة ١١/٤٣
art	الفن ٤/٢٩٧ ، ١٥/١٨٦ ، ٣/١٨٢ ، ٧/١٦٩ ، ١٠/١٤٥ ، ٤/٢١
first art = eisagoge	الفن الأول = المدخل ١/٥٧
second art = categories	الفن الثاني = المقولات ١٤/٢٥٨
third art = de interpretatione	الفن الثالث = العبارة ١١/١٤٤
demonstrative art	فن البرهان ١٥/١٨٦
understanding	الفهم ١١/١٦٦ ، ١٩/٢٤٧ ، ١٢/٢٢٧ ، ١١/٢٢٣ ، ٦/١٦٩ ، ٥/١٣٨
understanding is knowledge	الفهم علم ١٥/١٨٦
good un.	”جودة“ الفهم ١١/١٠٣
	”سوء“ الفهم ٤/٧٦ ، ٢/٣٩
	الفواشش ٧/٢٥
up the earth	فوق الأرض ١٣/٢١٣
more than one	فوق واحد ١١/٢١٢
	في الأغلب ٨/١٢١

in a greater degree	في الأكثر ١٠/١١٣
praedicatur in quale quid	في جواب أى شئ هو ١٥/١٧١ ، ١٥/١٧٢
pr. in quid	في جواب ما هو ١١/١٦٦ ، ١٨/١٧٠ ، ١/١٧١ ، ٨/١٧٣
	في جواب ما هو بالشركة ١/١٧١
in reality, vere	في الحقيقة ١٠/١٤١
quasi in quid	في طريق ما هو ١٣/١٦٦
apparently	في الظاهر ٨/١٢١
	في ظاهر المشهور ٦/٢٣٦
	في المشهور ١٥/١٨١ ، ٣/١٩٣
Pythagoras	فيثاغورس ١٣/٨٢
philosopher	الفيلسوف ١٠/١٦ ، ١٦/٧٨ ، ١/١٥٣ ، ١/٣١٢

(ق)

capable, susceptible	قابل ٤/١٣٥
susceptible to error	قابل للباطل ٩/٣٣٦
susceptible to ignorance	قابل للجهل ٨/٢٩٨
	قابل للعلم ١١/٢١٣ ، ٢/٢١٧ ، ٥/٢١٩ ، ٣/٢٢٠ ، ٧/٢٨٩
capable of receiving knowledge	قاصر الأسباب ١/١٤٩
	قانون ٣/٢٨ ، ٧/٤١ ، ٩/٥٩ ، ١٢/٦٠ ، ٨/٦٦ ، ٨/٨٤ ، ١٢/٨٥ ، ١٠/١٣١ ، ٦/٢٣٢
law, rule	قانون الإثبات والإبطال ٨/١٦٥
	قانون تحديد الأوضاع ١٠/٥٩
dialectical rule	القانون الجدلى ٦/١٠٩
universal rule	قانون كلى ١٣/٥٩
logical rule	قانون منطقي ١/٧٦
reasoner	قايس ١١/١٢٦ ، ٦/٢٩ ، ١/١٩
	قايس جدلى ٢/٢٦

قائل (قول القائل — قال قائل — يقول قائل)	٣/٢١٢ ، ٢/٢١٠ ، ١١/٢٠٢ ، ٦/١٩٢
	٤/٣٣٠ ، ٤/٣٢٨ ، ٧/٢٧٦ ، ٦/٢٤٨ ، ٨/٢٣٥ ، ٦/٢١٦ ، ٢/٢١٥ ، ١٧/٢١٣
	٧/٢٧٦ ، ١٥/٧٨ "بحسب" القائل
right-angled	قائم الزاوية ١/٦١
lever of a balance	القَبَان ١٤/٨٧
acceptance	القبول ١٠/٣٢٥ ، ٩/٣٢٨
bad	القبیح ١٠/٣٢١ ، ١٠/٣١٣ ، ١٣/٢١٢ ، ٤/١٢٨
power	القدرة ٢/٢٦٩ ، ١٢/١٨٨
	"جهة" القدرة ٥/٣٢٠
	القدوم ١٧/١٩٢
proximate	القريب ٤/٢٥٤ ، ١٦/١٨٠
	قريب من البين ١١/٥٠
	قريب من المشهور ٣/٣٢٣ ، ٦/١٩٣ ، ١٢/٣٨
	القرينة ١٢/٧٣
	(التقرين ١٥/٧٣)
involuntarily	قسر ٩/١٧٥
part	القسم ١٦/١٨٥ ، ١/١٤٩
	القسمة ١/٢٦٩ ، ٢/٢٥٧ ، ٥/٢٢٧ ، ١٤/١٧١ ، ١/١٦٧ ، ١/١٠٧ ، ٩/٥٧ ، ٢/٥٦
division	٧/٣٣٥ ، ٩/٣١٨ ، ١١/٣٠٣ ، ١٦/٣٠٢ ، ١٢/٢٧١
	قسمة أولى ٣/١٠٨
	قسمة ثانية ٣/١٠٨
	قسمة التعليم الأول ١٤/٦١
	قسمة الفصل ٥/١٧٢
	قسمة كاذبة ٢/٥٦
	قسيم ٨/٢٥٤

primary intention	القصد الأول ١٤/٧٨
secondary intention	القصد الثاني ١٥/٧٨
propositions	القضايا ١٠/٣٠٢ ، ٥/٧
dialectical prop.	القضايا الجدلية ٦/٧١
	القضية ٢/٥٤ ، ١٧/٥٣ ، ٥/٤٢
	”النتيجة“ قضية ١٧/٥٣
diagonal	القطر ٣/٨٦
heart	القلب ٣/١٥٠
in a less degree	(في) القليل ١٢/١٠٨ ،
less and more	القليل والكثير ١٥/١٣٨
	القناعة ٩/٢٥٩
aequisition	القُنْيَة ١٣/٢٢٣ ، ١١/١٣٣
	القنية الجدلية ٣/٩٩
	القوام ٧/٢٢٣ ، ١٢/١١٩
rules	القوانين ٤/٢٨٩ ، ١٥/٨٤ ، ١٦/٤٨ ، ٢/٢٤ ، ١٧/٢٢ ، ١١/٢١
universal rules	قوانين كلية ١١/٢١
	القول ١٧/٢٥٧ ، ٤/٢٤٣ ، ٢/٢٢٢ ، ١/٢١٧ ، ٧/١٩٣ ، ٦/١٨٩ ، ١١/١٨٥ ، ٢/٤٢
	٣/٣٣٠ ، ١٧/٣٠٣ ، ١٤/٢٨٤ ، ١/٢٧٧ ، ٤/٢٦٨
discourse, argument, discussion	قول أولى ١٨/٥٥
	قول جدلي ٧/١٧٤
	قول جزافي ٢/١٨٨
	قول خاص ١٧/٢٤٥
	قول الراسم ٦/٢١٥
	قول رذل ١٣/٣٣٢
	قول غير متبع ٧/٣٣١
	قول فاضل ٩/٣٣٢

قول كلى ١٥/٣٢٦

قول مساو ٨/٢١٤

chosen argument

قول مستخير ٤/٣٠٨

القول المشهور ٥/٣٢١

قول مطلق ٩/١٨٥

قول معقول ١٦/٢٦٣

قول متج ٦/٣٣١

قول موجب للطلب ١١/٣٠٢

القول الواحد ٧/٣٣٥

”بحسب“ القول ١٥/٧٨

قوم ٦/٣٢٣ ، ٣/٢٠٢ ، ٩/١٤٩ ، ٩/١٤٣

”بحسب“ قوم ٥/٣٢٣

قوة (— بالقوة) ٨/٣٣ ، ٢/١٥٧ ، ٥/١٥٩ ، ٦/١٧٨ ، ١/١٩٨ ، ١١/٢٠١ ، ٦/٢٣٥ ،

٢/٢٧٧ ، ٢/٢٦٢ ، ٨/٢٥٧ ، ٥/٢٥٦ ، ٣/٢٤٨ ، ٨/٢٤٧ ، ٥/٢٤٦ ، ٣/٢٣٦

faculty, capacity, power, potentiality

قوة الاستنشاق ١٢/٢٣٦

قوة إضافة ٧/٢٣٥

القوة الإنسانية ٤/٢٣

قوة الانضراب ٨/٢٣٦

قوة الانفعال ٢/٢٣٦

القوة جنس ٤/١٨٩

قوة حركية ١٢/٢٧٧

قوة الضرب ٨/٢٣٦

قوة طباعه ٧/٢٣٥

قوة الظن ٢/١٩٠

قوة على المصاربة ٧/١٨٤

القوة الغضبية ٨/١٣٠

قوة فاسدة ١١/١١

قوة الفعل ١/٢٣٦

القوة الفكرية ١٣/٢٦٦

القوة القريبة من الفعل ١٣/٥٩

قوة قياسية ٢/٣٢٨

قوة مفكرة ٥/٢٦٧

قوة المواتاة ٢/٢٣٧

قوة النفس الحيوانية ٥/١٨٥

القوة النفسانية ٣/١٥٠

قوة الهواء ٤/٢٣٦

القوى ٩/١٨٧

قوى الجدل ٦/٩٥

قوى الخلاطر ٩/١٢٥ ، ٦/٩٥ ، ١٦/٤٨

القياس ٥/٧ ، ١/٨ ، ٢/٩ ، ١/١١ ، ١٧/١٦ ، ٨/٢٥ ، ١٢/٢٧ ، ١/٣٢ ، ١٠/٣٧ ،

١/٤٧ ، ٩/٥٣ ، ٦/٨٤ ، ١/٩٦ ، ٨/٩٧ ، ٣/١٢٥ ، ١١/١٤١ ، ١/١٤٤ ، ٩/١٧٨ ،

١٤/٢٢٩ ، ١٢/٢٢٩ ، ١٢/٢٢١ ، ١٢/٢١٨ ، ١١/١١٥ ، ١١/٢١٣ ، ١٢/٢٠٨ ، ٧/٢٠٧ ،

٣/٢٩٧ ، ١١/٣٠٢ ، ٤/٣١١ ، ١٦/٣١٣ ، ٥/٣١٥ ، ١/٣١٧ ، ١٥/٢٣٠ ، ١٥/٣٢٦ ،

syllogism, reasoning

١/٣٣٢ ، ١٥/٣٣٤ ، ١٦/٣٣٥ ، ١/٣٣٦

قياس امتحاني ١/٩٥ ، ٤/٤٨ ، ٢/٤٧ ، ٣/١٧

قياس برهاني ٨/٩ ، ٢/١٠ ، ٤/٤٣ ، ٥/٤٦ ، ٤/٤٨

قياس بسيط ١٢/٣٢٢

قياس بين ١١/٣٢٥

قياس تعليمي ١٢٤/٧

قياس جدلي ٤/٧ ، ١/١٠ ، ١٢/١١ ، ١/٢٠ ، ٣/٢٥ ، ٢/٢٦ ، ٨/٣٠ ، ١٣/٣١ ، ٤/٣٣ ،

٢/٣٤ ، ٤/٤٣ ، ١/٤٨ ، ١١/٥٣ ، ٤/٧٢ ، ١٢/٨٣ ، ١٢/٣٢٢

قياس جدلي بسيط ١٢/٣٢٢

القياس الجدلي الساطلي ١١/٥٣

قياس جدلي مركب ١٢/٣٢٢

argumentum ad absurdum

- قياس الخلف ٦/٧٤ ، ١٤/٨١ ، ١/٣٣٣
- قياس الخلف البرهاني ١/٣١٤
- قياس زين ٦/٣٢٦ ، ١٤/٣٣١
- قياس سائل ٩/٣٠ ، ٣/٣٣
- قياس سوفسطائي ٤/٤٦ ، ١/٤٧
- قياس شرطى ١٠/١٣٨
- قياس شعري ١/٢٦
- قياس صادق ١٥/٥٠
- قياس صدق ١٢/١٩
- قياس علمي ١٨/٥٣
- قياس عناد ١/١٧
- قياس غير حق ٣/١٩
- قياس فاضل ٢/٢٣١
- قياس قريب ١٧/٣٠٥
- قياس قليل التركيب ١٢/٣٢٢
- قياس كذب ٣/٢.٣
- قياس مجهول ١/١٧
- قياس مركب ١٢/٣٢٢
- قياس مستحق للتبكيث ٣/٣٣١
- قياس مستقيم ١٣/٣١٤
- القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة ٥/٣١٤
- القياس المشاغبى ٩/٤٧ ، ٩/٤٨
- قياس مطلق ٧/٧ ، ٤/٤٣
- قياس معاند ٧/١٦

- قياس مغالط ١١/٤٧ ، ٧/١٦
قياس مغالطى ١/٤٨ ، ٩/٤٧
قياس الممتحن ٧/١٦
قياس يقينى ١١/٧
”ترصد“ القياس ٦/٣٠٥
”عقد“ القياس ٩/٣١٧ ، ٣/٣٠٥
”كتاب“ القياس ١٠/٣١٨ ، ٧/١٠٨
”وجدان“ القياس ٣/٣١١
القياسات ٦/٧ ، ١/٩ ، ١٥/١٠ ، ١٧/١٦ ، ١/٢٨ ، ١٢/٩٦ ، ١١/١٠٦ ، ٨/٣٢٥ ، ١١/٣٣١
قياسات احتجاجية ١١/٣٣١
القياسات الاستثنائية المتصلة ١٤/١٢٧
القياسات الامتحانية ١٣/١١٦
قياسات بالقوة ١/٢٨
قياسات بعيدة ١٠/٣٠٥
قياسات تعليمية ١١/٣٣١
القياسات الجدلية ١/٣٢٢ ، ٨/٥٣ ، ٨/٥٠ ، ١/٤٥ ، ٢/٤٣ ، ٥/٣٤
القياسات الحقيقية ٨/٥١
القياسات الخطابية ١/٤٤
قياسات شرطية متصلة ١٧/٩٦
القياسات الشعرية ١/٤٤
قياسات عنادية ١٣/١١٦
قياسات مركبة ٨/٢٤
قياسات مشبهة ٤/٤٦
قياسات مغلطة ١١/١٨ ، ٣/٨
قياسات نافعة ١١/١٠ ، ١١/٨

ك : ل

كاذب	١٢/٣٤ ، ١٦/٤٥ ، ١/٢٧٠ ، ١/٢٧٩ ، ١٥/٣٢١ ، ١٥/٣٢٤ ، ٦/٣٢٧ ، ٩/٣٣١ ،
false	٥/٣٣٣
false premisses	كاذبات ١٧/٣٢٨ ، ٧/٣٣١
	كاذبة ٣/١٤٩ ، ١١/٣٢٦
	الكائنة الفاسدة ١٥/٢٩٤
major premiss	الكبرى ١٥/١٠٦ ، ٩/٣٠٤ ، ١٥/٣٢٦
Eisagoge	كتاب إيساغوجي ١٥/٦٢
Demonstration	كتاب البرهان ٨/٧٧
Syllogism	كتاب القياس ٧/١٠٨
Topics	كتاب المواضع ١/٣٨
logical books	كتب المنطق ٣/٢٩٠
multiplicity	الكثرة ١/٦٧ ، ٢/٨٤ ، ١/١٠٧ ، ٣/١٣٨ ، ١٢/١٣٩ ، ١١/٢٣٣ ، ٦/٢٣٤ ، ١/٣٣٥
multiple	الكثير ١٥/١١٣ ، ١٦/١٣٨
	كثير إشكال ٦/١٤٩
	كثير الأضعاف ٦/١٨٢
	كثير بالعدد ١٥/٦٧
	كثير منفعة ٦/١٤٩
falsehood	الكذب ٩/٣٤ ، ٦/٣٦ ، ١٣/٣٩ ، ١٣/٤٥ ، ١١/٧١ ، ٥/١٠٥ ، ١٣/١٣٩ ، ٩/١٤٣ ، ١٠/٢٠٧ ، ٩/٢٣٥ ، ١٤/٢٨١ ، ٢/٢٨٢ ، ٦/٢٩٥ ، ١٤/٣٢٦ ، ١٦/٣٢٨ ، ١/٣٢٩
	٣/٣٣٣
	الكرامة ٥/١٤٧ ، ١٦/٢٧٣ ، ٢/٢٧٤
	الكسوف ١٣/١٢٤
	كشف وفضح ١١/١٨
	”سرعة“ الكشف ٣/١٢٧
	كظم الغيظ ٨/١٨٤
	الكفاية ١٠/٢٤٣ ، ٢/١٥٥

كل ١٥/٦٤ ، ١٤/١٠٨ ، ١١/١٠٩ ، ١١/١٥٥ ، ١٨/١٩١ ، ٨/٢٢٣ ، ٥/٢٢٥ ،
١٥/٢٨٤ ، ٣٥/٢٨٥ ، ١/٢٨٦ ، ٥/٢٨٧ ، ١/٢٨٨ ، ١٢/٢٨٩ ، ١٥/٣١٥

all, whole

the whole is the part

الكل هو الجزء ١٢/١٨٦

الكل والكثرة ١١/١٠٩

wholes

الكلات ٨/٢٨٦

God's Word

كلام الله ٨/٩٤

didactic discourse

كلام تعليمي ٤/٣٧

dialectic discourse

كلام جدلي ١/٩٧ ، ٦/٨٠

continuous discourse

كلام متصل ٢/١٩٣

الكلية ٩/٣٨ ، ٧/٤٠ ، ٢/٥١ ، ٥/٦١ ، ١٥/٩٦ ، ١٣/١٠٣ ، ٤/١٠٨ ، ١٠/١١٣ ،

universal

١١/١٤٩ ، ٩/١٢١ ، ١٢/١٦٣ ، ١/٢٧٦ ، ٩/٣٣٤ ، ١١/٣٣٥

كلية ليس بجنس ١٠/٦١

كلية ليس بحد ١٠/٦١

كلية ليس بخاصة ١٠/٦١

كلية موجب ١٠/٤١ ، ٧/١٠٧ ، ١٠/١١٧

الكلية الواحد ٢/٣٣٦

”اسم“ الكليلة ٦/٨٥

كلية ١١/٣١١ ، ٢/١٠٨

كلية الاستقراء ١٥/٣٢٥

كلية شيء ٢/١٩٤

كلية مناقضة ٩/٣٨

quantity

كم ٦/٢٧٤ ، ٥/١٧٠ ، ١٥/١٤٩ ، ١٥/٩٨ ، ١٨/٩٢ ، ٩/٨٧

continuous q.

الكم المتصل ١/٧١

discontinuous q.

الكم المنفصل ١/٧١

quantity and quality

كم وكيف ٦/٢٧٤

perfection

كمال ٤/٢٨٢ ، ٩/٢٧٤ ، ٨/١١

	سجل الحلقة ٩/٣١٣
	سجل ماهية الشيء ١٨/٥٧
	الكيفية ١٦/٢٦٣ ، ١٦/١٦٩
	الكهف ٩/٣٢٠
	كواذب محمودة ٦/٣٣٣
	كواكب ١٢/٢١٣
planet	كوكب ١٥/٢٨١ ، ١٣/٢٥٢
generation	الكون ١٨/٢٦٧ ، ٤/٢٦٤ ، ١٣/٢٤٣ ، ٩/١٤٧ ، ٤/١٣٧
	كون بالذات ١/١٩٧
generation and corruption	الكون والفساد ١٣/٢٣٠ ، ١٣/١٧٩ ، ١٣٧ ، ١٧/١٣٦
quality	الكيف ٩/٨٧ ، ١٥/١٤٩ ، ١٦/١٦٦ ، ٧/٢٤٠ ، ١٦/٢٧٣ ، ٦/١٧٤ ، ٤/٢٨٠
	”اعتدال في“ الكيفيات ١٣/٢٤٣
	الكيفية ٨/٢٦٣ ، ١١/٢٠٠ ، ١٦/١٨١ ، ١٥/٦٩
	كيفية الصدق ٦/٣٦
	كيفية الكذب ٦/٣٦
	”ذو“ كيفية ١٥/١٧٣

(ل)

non-duality	اللائنيية ٥/١٧٦
not-man	اللائسان ٦/١٨١
	اللائسان مطلقا ٩/١٨١
	لا تنفعل ١٠/١٨٤
	لا يفعل ١٧/٢٧٦
	لا ينفعل ١٧/٢٧٦
	لازم ٢/١١١ ، ١٢/١١٣ ، ٩/١٢٩ ، ١٤/٢١١ ، ٧/٢٥٤ ، ٩/٢٥٩ ، ٣/٣٢٥
sequence	٥/٣٣٤
	لازم بالقياس ٣/٣٢٨

inseparable sequence

لازم لايفك ١٢/١٨٤

لازم مطلق ٣/٣٢٨

الاعرض ٢/٢٥٦

اللاقوة ٩/٢٥٧

لاقوة ولافعل ١٢/٢١١

اللامس ١/٩٧

non-being

اللاوجود ٤/١٢٢

appropriate

اللائق ١٥/٢٢٤

” بلا “ لبس ١١/١٢٦

milk

اللبن ٢٠/١٥١

wood and brick

” الخشب “ واللبن ٣/٢٨٦ ، ١٦/٢٨٥

” الطين “ واللبن ٤/٢٧٣

البجاج ٣/١٩ ، ١٦/٣٨ ، ١١/٩٤ ، ١١/١٧٩ ، ١٤/٣٠٦ ، ٧/٣١٦

” في “ لجاج ٤/١٩٨

اللذة ٤/٧٦ ، ٩/٨٣ ، ١٠/٨٦ ، ١٠/١٣٨ ، ١٥/١٥٩ ، ٨/١٦٣ ، ٦/١٦٦ ، ٥/١٧٩ ،

pleasure

١/٢٧٣ ، ١/٢٧٤ ، ١/٢٧٥ ، ١٥/٣١٥ ، ١/٣١٦

لذة الأكل ١٥/١٦٠

لذة الجماع ١٥/١٦٠

لذة الحكمة ١٥/١٦٠

لذة الخير ٨/٣٠٨

لذة ما ٥/١٦٣

pleasamt

لذيذ ٩/٤٣ ، ٦/١٧٩ ، ٧/٢٤٧ ، ٤/٢٧١ ، ١/٢٧٣ ، ٢/٢٧٥

لزوم ١/٧٤ ، ٢/١١١ ، ١٨/١٢٥ ، ٨/١٣٢ ، ١/١٣٣ ، ١١/١٧٩ ، ٤/١٩٩ ، ١٤/٢٤٧ ،

sequence, implication

٤/٢٩٦ ، ٢/٣٣٢

لزوم التابع ١٥/١٣٦

لزوم المقوم ١٥/١٣٦

” بحسب “ اللزوم ١٤/٢٤٧

السع ١٢/٢٤٤

اللطافة ٣/٢٧٠ ، ٨/٢٤٤ ، ٣/٢٠٨

language

لغة ٣/٢٦٥ ، ٤/١٣٦

لغة العرب ١٢/٢٨٤

لغة اليونانيين ٨/١٧٥ ، ٩/٨٦

لفظ ١١/٢٤٤ ، ٩/٢٤٣ ، ١٢/٢٣٧ ، ٧/١٢٠ ، ١٧/١١٩ ، ١/١١٣ ، ٣/١١٢

word, term

لفظ خاص ٣/٢٥٩

general w.

لفظ خاص شخصي ٣/٢٥٩

لفظ عام ٢/٢٥٩

لفظ مشترك ١٧/٢٠٩ ، ٣/١١٤ ، ٤/١١٢ ، ١٠/٩٦ ، ١١/٩٤ ، ٦/٩٢ ، ٩/٨٤

Common w.

obscure w.

لفظ منغلق ١٤/٢٤٣

لفظ موضوع ١٧/١٨٢

اللفظة الإيجابية ١٥/٨٦

اللفظة السلبية ١٥/٨٦

اللمس ١٩/٩٦ ، ١٦/٨٥

اللمية ٣/٨٠ ، ١٥/٧٩

flame

اللهب ١٣/٢٢٤

اللهيب ٣/٢٧٠ ، ١٠/٢٦٩ ، ١٣/٢١٩

اللواحق ٣/٢٣١ ، ٢٧/٢١١ ، ٩/٧٠

اللوازم ٨/٢٣١ ، ١/١٥٩ ، ١٦/١٥٨ ، ٢/١٢٥ ، ١٣/١١٣ ، ١/١١١ ، ٩/٥٤

consequences

٦/٢٥٣ ، ١٤/٢٤٥

اللوازم التي لا تنعكس ١٣/٢٠٣

لوازم جنس ٨/٢٥١

لوازم للاهيات ١٣/١٩٨

colour ٣/٢٨١ ، ٨/٢٥٤ ، ١٨/٢٣٣ ، ٣/٢٣٢ ، ١٢/٢٠٠ ، ٩/١٩٩ ، ٣/١٩٨

لون عادم لصفة البياض ٤/١٨٠

الليل ٤/٢٧٤

(٢)

(١ م)

الماء	١١/١٧٤ ، ٥/١٧٥ ، ١٧/١٩١ ، ١٢/١٩٣ ، ٢/١٩٤ ، ٧/١٩٥ ، ٤/٢٢٥ ، ٨/٢٣٧ ،
water	٦/٢٦٦ ، ٧/٢٦٢
	ماء البحر ٤/٢٢٥
	ماء متعفن ١٧/١٩٥
	ماء مجرد ٤/١٩٤
	المأخذ ١٧/٩٧
	مأخذ الحكمة ١٠/١٣٥
means	مأنة ٤/١٤٨ ، ٥/١٤٧
	مادة ١٩/٢٢٢ ، ١٤/٢١٢ ، ١٥/١٩٠ ، ٧/١٨٠ ، ٧/١٤٠ ، ٦/٥٣ ، ٥/٤٦ ، ٨/٤٤
matter	مادة الاستقرار ٤/٣٠٥
	مادة القياس ٥/٤٤
	مادة وافرة ٩/٢٢٢
material	المادى ١٠/٢٣١
extension	ماصدق ١/٢٢٢
hindrance	مانع ١٣/٣٥
	مانعة ١٨/٢٦٧
quid	ماهو ١٦/٥٥ ، ٩/١٦٦ ، ١١/١٦٩ ، ٣/٢٠٢ ، ٢/٢٠٣ ، ١٦/٢١٦ ،
	ماهو أخنى ١٧/٢٠٨
	ماهو أعرف ١١/٢٠٧
	ماهو أعرف بالذات ١١/٢٠٨
	ماهو فى جواب أى شىء ١/٢٠٢
	ماهو حد حقيقى ٩/١٦٥
	ماهو حد غير حقيقى ٩/١٦٥
	ماهو التئى ١٥/٥٧
	ماهيات الأشياء ٤/١٩٩ ، ١٢/١٩٨

ماهية ٥/١٩٩٠١٨/١٨٥٠ ٧/١٧٦٠ ٣/١٧١٠ ١/٩١٠ ١٣/٨٥٠ ٢/٦٩٠ ٣/٥٩٠ ١٠/٥٨٠
٩/٢٧٤٠ ٤/٢٦٤٦٩/٢٥٨٠ ٢/٢٥٤٠ ١١/٢٥١٠ ١٠/٢٥٠٠ ١٧/٢٤٥٠ ١/٢٤٢٥٠/٢٠٢
essence, quiddity ١٣/٣١٥

الماهية الخاصة ٥/٢٤٢

ماهية الشيء ٩/٢٧٤٠ ٣/٥٩٠

ماهية المحدود ٥/٢٤٩

(م ب)

الماهية المشتركة ٣/٢٥٤٠ ١٢/٢٥٣٠ ١/٢٤٢

ماهية معقولة ٨/٢٥١

ماهية النوع ١٠/٢٧٤٠ ٤/٢٤٢٠ ١٤/٢٠٠

”ذو“ ماهية ١٦/٢٦٤

mortal ٩/٢٧٨٠ ١٤/٢٧٦٠ ١١/٢٦٧٠ ٦/٢٢٧٠ ٩/١٩٠٠ ٨/١٧١٠ مائت

essence ١٥/٧٩ المائية

discussion ١٤/١٥ المباحثة

مبادئ ٤/٣١٨٠ ٩/٦٢٠ ٢/٥١٠ ٧/٥٠٠ ٧/٤٦٠ ٤/٣٧٠

principle ٣/٣٢٠٠ ٦/١٣٥٠ ٦/١٣١٠ ١/١٢٦٠ ١/١٢٠٠ ١٣/٤٦٠ مبدأ

مبدأ صناعة ١٧/٢٥

المبادئ الخاصة ٢/٤٨٠ ٦/٣٧٠

first principles of the sciences ١/٥١ مبادئ العلوم

مبادئ قياسات ١٠/٤٦

المبادئ المشتركة الغربية ٥/٣٧

المبادئ المشهورة ٦/٣٣٥

المبادئ المشهورة المشتركة ٣/٣٧

مبادئ للهندسة ٩/٥١

different ٥/٣٣٤٠ ١٢/٣١٨٠ ١٨/٢٨٦٠ ٩/٢٦١٠ مابين

demonstrator	المبرهن ٤/٧٥
who destructs	المبطل ١٥/٧١ ، ١٠/١٠٥ ، ٦/١١٣ ، ٨/٢١٧ ، ١٠/٢٣٣ ، ١٢/٢٤٢ ، ٢١/٢٨٩ ، ١٠/٢٨٩
	المبطلات ١٦/١٩٦
	(م ت)
posterior things	(الأوائل) والمتأخرات ١٠/٣١٧
	التأمل ١٣/٢٢٠
	المتبادات ١/١٢٦
	متباين ١٨/١٧٤
	”أمور“ متباينة الحدود ٨/٢١٧
	المتجادلون ١٠/٢٧
moved	المتحرك ٤/١٩١ ، ١٨/١٩٩ ، ١٣/٢١٣ ، ٣/٢٣٣ ، ١٣/٢٧٧ ، ١/٢٩٥
self-moved	المتحرك بذاته ١٥/٢١٨
moved in a straight line	المتحركة بالاستقامة ١/٢٩٥
	متحركة منتقلة ١٤/١٢٩
	المتحصل بالذات ١٠/٢٥٠
	التحجير ١٧/١٨٩
rarified	المتخلخل ١/٢٩٥
	المتذكر ١٦/١٨٣
synonymous	مترادفان ٥/٢٧٩ ، ١٢/١٦٨
equilateral triangle	متساوى الأضلاع ٧/١١٩ ، ٩/١١٨
equiangular	متساوى الزوايا ٩/٦١
isocetes	متساوى الساقين ١٠/٦١
	متساوى الصدق ١٢/٣٤
	متساوى الصدق والكنب ٩/٣٦
	”الأمور“ المتساوية ١٥/٢٥٢
received	المتسلم ٤/١٦٦ ، ٨/٣٤
	المتسلم المطلق ٧/٧٣

received premisses

المتسلّمات ٨/٣٦ ، ١٢/٢٥ ، ١/١٩ ، ١٣/١٠

received premisses

المتسلّمة ١٥/٧٢

المتشابهات ١٤/١٣٧

المتشكك ١٤/٣٠٨

المنشوق إليه ١٣/١٥٢

rising upwards

المتصاعدة الى فوق ٦/٦٨

continuous

المتصل ٤/١٧٠ ، ٢٠/١٦٩

المتضادات ٩/١٢٠ ، ٣/٨٤ ، ٨/٨٣

متضادين ١/٤١

المتضايقات ١٧/٢١٢ ، ٥/١٠٧ ، ١٥/٨٣

المتضايقان ٧/٣٠٥ ، ٦/٢٥٢ ، ٨/٢٥١ ، ٨/٢٢٦

”المناسبة“ المتعادلة ١٧/٢٣٤

المتعارف ١٥/١١٢

المتعاكسين ١/١٩٣

المتعجب ١٨/١٨٩

refractory

متعسر ٨/٣٠٩

المتعسرون ٨/٣٠٩

متعفن ١٧/١٩٥

المتعقب ٩/٤٤

متعلق ١٤/٢٤٣

متعلم ٤١/١٥٩٧/٩٥ ، ٦/٥١٤٨/٥٠ ، ١٠/٤٩ ، ١٣/٤٧ ، ١٦/٢٥ ، ١١/١٥

٢/٢٧٥

المتعنت ٧/٣٣٦

المتقابلات ٤١٠/١٢٨٤١٣/١٢٧٦/١١١ ، ٣/١٠٧ ، ١٠/٨٨ ، ٣/٨٤ ، ١٦/٨٣

٤٦/٢٩٤ ، ٤/٢٧٦ ، ١٧/٢٧٥ ، ١١/١٨٧ ، ١٢/١٨١ ، ١/١٦٣ ، ١٤/١٣١

opposites

٧/٣٣٤ ، ٦/٣٠٥

contrary opposites

المتقابلات الضدية ١٥/١٢٧

المتقابلات بالعدم والملسكة ٤/٢٧٦

	متقابلان ٧/٢٨٧، ١٥/٢٥
	متقابلة بالتضاد ١٨/٢١٢
	متقابلين ٢/٢٨٧، ١/٤١، ٨/٣٣
	متقارب ٧/١٥٧
	متكلف ١١/١٠٣
theologians	المتكلمون ١٠/١٤٥
	متكون ١٥/٢٠٣، ٣/١٩٣
	متلازمان ١٢/١٦٨
	المتلقى بذهنه للتحديد ٤/٢٥٠
	المتناظرين ١٧/١٨
contradictories	المتناقضات ٧/٣٢٩، ١٣/٢٢٦، ١٦/٢١٢
	المتنكد ٦/٣٠٤
univocal	متواطىء ٥/١١٦، ١٠/١١٥
	متوافى الأسباب ٣/١٤٩
intermediate	المتوسط ٣/١٧٨
real in.	المتوسط الحقيقي ٧/١٧٨
	المتوسط الوجودى ٩/١٧٨
Category of time	”مقولة“ متى ٤/٢٧٤، ٥/١٥٠

(م ث)

platonic idea	المثال الأفلاطونى ١٦/٢٧٦
didactic example	المثال التعليمى ٧/٢١١
dialectical example	مثال جدلى ٦/٢١٠
	المثال المشترك للشهور وللحق ٤/٢١١
	مثل يخيّف ٢/١٥٠
one who constructs.	المثبت ٩/١١٣، ١٥/٧١

	المتنبات ١/٢٩٧
	مثلبة القبيح ١/٣٢١
triangle	مثلث ١/٣٢١ ، ١٤/٣١٨ ، ١/٢٠٩ ، ١١/٥٩
	مثلث بالذات ١٣/١١٨
	مثلث قائم الزاوية ١١/١١٩
	مثلث متساوي الأضلاع ١١/١١٩
	مثلث متساوي الساقين ٢/١١٨
	المثلث المطلق ٥/١١٩

(ج ٢)

dialectician	مجادل ٩/٣٢٨ ، ١٤/٤٩
	المجادلة ٤/٣٠٤ ، ٨/٣٠١ ، ٧/٢٣٠ ، ٥/٤٩ ، ١٧/٢٣ ، ٦/١٥
	مجادلة المتعسرين ٦/٣٢٩
following the example	مجاراة ١/٢١١ ، ١٨/٢١٠ ، ٦/١٥
metaphor	المجاز ٥/٩٢
	مجاز لفظ ٤/١٩٥
	”سائل ضيق“ المجال ٧/٣٢٧
	مجانس ٤/٢٤٨ ، ١٧/٢٣٣
	المجانسة للوصوف ٣/١٦٦
	مجاهد ٨/٣٢٨
	المجاهدة ٤/٣٢١
compound	المتجمع ٦/٢٨٦ ، ١٢/١٩٧
	”الأجزاء“ المتجمعة ٦/٢٨٦
avoidable	مجتنب ٨/١٣٢
way of the genus	مجرى الجنس ١٣/٢٧٩
way of wisdom	مجرى الحكمة ١٤/١٣٦
way of courage, bravely	مجرى الشجاعة ١٣/١٣٦
way of nature	مجرى الطبيعة ١١/١٣٥
	المجرى الطبيعي ١٢/١٨

”الفهم“ محدد الموجودات ١٩ / ٢٤٧

المحدد ١٦ / ٢٢٤ ، ١٢ / ٢٤١ ، ١١ / ٢٤٣ ، ٢ / ٢٤٤ ، ١٦ / ٢٤٦ ، ١ / ٢٤٧ ،
١٤ / ٢٤٨ ، ٦ / ٢٤٩ ، ٤ / ٢٥٢ ، ٨ / ٢٥٣ ، ١ / ٢٦٧ ، ١٠ / ٢٧٠ ، ١ / ٢٧٦ ، ١٤ /
defined ١٦ / ٢٩٦ ، ٥ / ٢٨٩ ، ١٧ / ٢٨٦ ، ١٤ / ٢٨١

المحدد النوعي ٧ / ٢٤٩

المحددات ١٧ / ٢٧٥ ، ٥ / ٢٦٨

المحددات المضافية ١٨ / ٢٧٥

mover

المحرك ٢ / ٢٤٦ ، ١٨ / ١٩٩

concrete, sensible ٢ / ٣٢٦ ، ٢ / ٢٤٤ ، ١٨ / ٢٤٣ ، ٦ / ٢٢٧ ، ١١ / ١٨٢ ، ١ / ٩٣

sensible objects

المحسوسات ١٣ / ١٢٩

distinguished

محصل ١٧ / ٢٩٨ ، ٨ / ٢٥٤ ، ١٢ / ٢٤٣

محصل الطبيعة ٧ / ١٩٧

party

محل ١٤ / ٦٨

locus

محل ٨ / ٢٨٨ ، ١٨ / ٢٨٦

praiseworthy ١ / ٣٢١ ، ٤ / ٣١٣ ، ٢ / ٢٥٨ ، ٦ / ١٧٨ ، ٧ / ١٣٦ ، ١١ / ١١٦ ، ١٣ / ٣١

المحمود لذاته ١٢ / ١٨٧

غور عند المخاطب ١٤ / ٣١

المحمودات ١ / ٣٢٩ ، ١١ / ٣٢٠ ، ١٦ / ٣٨ ، ١٠ / ١٤

المحمودات في نفس الأمر ١٠ / ١٤

”مقدمات“ محمودة ٨ / ٣٢٠ ، ٤ / ٣٠٣

المحمول ١٦ / ١٠٥ ، ١٨ / ١٠٤ ، ١ / ٩٦ ، ٧ / ٧٠ ، ١ / ٦٩ ، ١ / ٦٢ ، ٢ / ٦١ ، ٧ / ٥٤

١٣ / ١٠٦ ، ٩ / ١٠٧ ، ١ / ١٠٨ ، ١ / ١١٠ ، ٥ / ١١٨ ، ١ / ١٢١ ، ١١ / ١٢٢ ، ٤ / ١٢٣

٨ / ١٢٥ ، ٣ / ١٢٩ ، ٣ / ١٣٠ ، ٧ / ١٣٦ ، ١ / ١٣٩ ، ٢ / ١٤٠ ، ١ / ١٤١ ، ٩ / ١٤٩

٧ / ١٥٠ ، ١ / ١٥١ ، ٤ / ١٦٦ ، ١٠ / ١٦٩ ، ٧ / ١٧٢ ، ١ / ١٩٥ ، ١ / ٢٢١ ، ١٣ / ٢٢٦

predicate ١٢ / ٢٩٦ ، ١٥ / ٢٥٩ ، ٤ / ٢٤٢ ، ٣ / ٢٣٥ ، ١٨ / ٢٣٣ ، ٨ / ٢٣٠ ، ٨ / ٢٢٧

self-predicated

محول على ذاته ١ / ١٨٦

predicated on the individual

محول على الشخص ١٥ / ١٩٤

predicated on the class

محول على الصنف ١٧ / ١٩٤

محول مضاد ٨ / ٣٣٤

المحمولات ١١/٥٧ ، ١١/٦٢ ، ٤/٦٣ ، ٤/٨١ ، ١٦/١٠٤ ، ٢/١٠٥ ، ٧/١٥٠ ،
predicables ٩/٢٩٦ ، ٥/٢٦٠ ، ١٤/٢٤٥ ، ٣/٢١٩

محمولات الاستثناءات ٥/١٠٦

المحمولات الجدلية ١١/٥٤

محمولات خاصة ٢/٢١٩

المحمولات الخمس ٩/٢٧٩

محمولات الدعاوى ١٤/٧١

المحمولات العامة ١٤/٢٢٥

محمولة ٥/٢٨٤

محمولين ٢/١٤٠ ، ١٦/١٣٩

(م خ)

brain المخ ١٢/٢٤٤

deceiver مخادع ١٠/١٨٨

deception المخادعة ٧/١٩

antagonism, opponency المخاصمة ١٠/١٠٤

المخاصمة الخاصة ٩/١٠٤

المخاطب ١٢/١٠ ، ٢/١١ ، ١٢/١٣ ، ٣/١٦ ، ٢/١٧ ، ٩/٢٤ ، ٢/٥٢ ، ٢/٧٩ ،

interlocuter ٥/٣٠٦ ، ٢/٣٠٣ ، ١٧/٢٥٧ ، ١١/١١٦ ، ٦/١١٣ ، ٦/١٠٩ ، ٤/٩٧

didactic int. المخاطب التعليمي ١٣/١٠٨

discourses المخاطبات ١٢/١٨ ، ١٠/٢٤ ، ١/٤٤

scientific d. مخاطبات علمية ٦/٤٥

sylogistic d. المخاطبات القياسية ٥/١٥

المخاطبة ١٢/١٣ ، ٥/١٥ ، ١٣/١٦ ، ١٢/٢٤ ، ٥/٣٣ ، ٣/٣٠٢

didactic d. مخاطبة تعليمية ١٢/٢٤

dialectic d. مخاطبة جدلية ١٢/٢٤

مخاطبة الجمهور ١٢/٢٤

مخاطبة قياسية ٧/١٨

مخاطبة المتعلمين خاصة ١٣/٢٤

المخاطبة الواحدة ٧/٢٤

مخالط ٣/٢٨١

مخالف ٧/٣١٢

مخالفة عرضية ١٤/٢٦١

المخبور ٣/١٧

choice

مختار ٤/٢٦٩ ، ٣/١٨٨ ، ١١/١٥٢

choice of the expert

مختار الأريب ١١/١٥٢

مختار جماعة من المبرزين في الفضل والمعرفة ١١/١٥٢

مختار الشريعة الصحيحة ١١/١٥٢

مختبر ممتحن ٥/١٧

المختصب ١١/٨٤

مخصوص ١٠/٢٧٦ ، ١٣/٢٣٦ ، ١٦٢/٢٣٣ ، ١/٢٢٥ ، ٣٢١٧ ، ٥/٢٠٨ ، ٥/١٧٥

particular
erroneous

مخطئ ١٠/٢١٦

created

”كلام الله“ مخلوق ٨/٩٤

(م د : م ذ)

cure

مداواة ٢/١٢٠

ruler, governor

مدبر ٤/٩٥ ، ١٦/٢٥ ، ٨/١٤

ruler of a state

مدبر مدينة ٤/٩٥ ، ١٦/٢٥

مدبرو الناس ٦/١٤

perceiver

المدرک ١/٢٤٤

holder of a theme

المدعى ٩/٣٣٤ ، ٦/٣١٢ ، ١٩/٢٦٨ ، ٤/١١٤

المدعى الكاذب ٤/٤٥

designated

المدلول ٤/٢٧٢ ، ٧/٦٠

المدلول الأول ١٦/٧٠

doctrines

المذاهب ٣/٣١٨

مذهب ١/٣٣ ، ٧/٣١ ، ٥/٣٠

	مذهب أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦
doctrine of the Forms	مذهب أصحاب الصور ١٥/٢٧٤
true doc.	مذهب الحق ٩/٢٧٤
real doc.	المذهب الحقيقي ١٤/١٧٤
	مذهب الصور ١٥/٢٥٦
the way of justice	مذهب العدالة ١١/١٣٥
	المذهوب إليه ٢/٢٦٠
blameworthy	مذموم ٦/١٨٧

(م ر)

bitter	المر (والخلو) ١٤/١٤٠
shining mirror	المرآة المضيئة ٥/١٥٦
contention, dispute	المراءاة ٦/٢٧
revision	المراجعات ٣/٢٩
	المراجعة ٩/٢٤
aim	المراد ١٧/٢٠٩ ، ١٥/٢١٦ ، ٦/٢٦٠ ، ١٤/٢٧١
synonymous name	اسم "مرادف" ١٢/٢١٧ ، ١٣/٢٢٤ ، ١٤/٢٧٩
	المراعى ٩/٢٢١
	مراودات ٣/٢٩
	مراوغة ٣/٣٢٥ ، ١/٢٠
disputer	المرائى ١٣/٣٣٢
	المرائى المشاغبي ١٣/٣٣٢
square	المربع ٤/١٥٤ ، ١١/٥٩
square per accidens	المربع بالعرض ٣/١٥٤
trained, expert	مرتاض ٣/٤٩ ، ١٣/٤٨
rank, order	المرتبة ١٣/٢٠١

”جنسان في“ مرتبة واحدة ٢/١٩٩

defined

المرسوم ١٥/٢٥٠

disease

المرض ٣/٣٣٤ ، ١٨/٢٥٣ ، ١٢/٢٥٠ ، ٢/١٧٨

مرض جرثوى ٢/١٧٨

putrefactive disease

مرض عفوى ٧/٣٥

(م ز)

sick, ill

المريض ١١/٣١٣

المركب ٢/٢٨٩ ، ١٠/٢٨٧ ، ١٠/٢٨٦ ، ٣/٢٨٠ ، ٦/٢٧٩ ، ٥/٢٣١ ، ٧/١٠٧

compound

mixture

المزاج ١٢/٢٨٧ ، ٧/١٧٥

other m.

مزاج آخر ١٤/١٤٠

mixture of the elements

مزاج الأركان ٣/١٥٧

مزاولة ١٦/٣١

chronic diseases

”الأمراض“ المزمنة ١٤/١١٢

(م س)

المسألة ١٠/٣٠١ ، ١٨/١٠٦ ، ١٦/٨٢ ، ١٣/٧٥ ، ٩/٧٢ ، ٥/٥٤ ، ١٥/٥٣

dialectical p.

مسألة جدلية ١١/٢٩٣ ، ٥/٧٥ ، ٢/٣٠

ethical p.

مسألة خلقية ٨/٨٣

physical p.

مسألة طبيعية ٩/٨٣

medical p.

مسألة طبية ١/٣٧

problem is a proposition

المسألة قضية ١٧/٥٣

logical p.

مسألة منطقية ٧/٨٣

distance

المسافة ٤/٣٢٤ ، ١٤/٣٢٢

مساهل ١٣/٢٥٨

المساهلة ١٣/٣٠٦

equality

المساواة ٦/٢٨٠ ، ٦/٢٦٣ ، ٦/١٦٥ ، ١/١٤٠ ، ٢/٦٤ ، ١٣/٦٣

مساواة الزوايا لثابتين ٩/٦١

contraposition

المساواة في الانكاس ٩/٢٠٨

equal	مساوى ١٤/٢٥٠ ، ١/٢٣١ ، ٨/٢١٤
equal to two right angles	مساوى الزوايا لقائمتين ١٣/١١٨
	مساوى للعرف ٧/٢١٥
problems	المسائل ١٣/٨٢ ، ٦/٧٠ ، ٤/٦٣ ، ٨/٥٣
	المسائل الجدلية ١/٧٨
	المسائل الخلافية المشهورة ٤/٣٣٥
	المسائل المتسلسلة ٧/٢٧
	المسائل الهندسية ٢/٣٢٣
preferable	المستحسن ١٢/١٤٣
	المستحقى ٨/٢٢٠ ، ٥/٢١٩ ، ٧/٢١٨ ، ١٤/٢١٧
impossible	مستحيل ٣/٣٣٦ ، ٩/١٤٨
chosen discourse	”القول” المستخير ٣/٣٠٨
circular	المستدير ٦/١٩١
circular	المستديرة ٤/٢٣٣
	المستريب ١٥/٣٠٨
absurd	مستشع ١٢/٣٢٣
	مستعار ١/٢٤٥
	مستعار معروف ١٧/٢٤٤
	مستعجز ١١/٣٢٨
	المستعين ١٤/٢٧١
	المستفهم ١٤/٣٠٨
	المستقل (من الحيوان عن الأرض) ١٤/٢٤٦
fixed essence	المستقر الماهية ١٠/٢٥٠
inductor	المستقرى ١٥/٣١٢
induced instances	المستقریات ٣/٣١٣ ، ٦/٣١١
straight.	المستقيم ٨/٣٣٣ ، ١٥/٣١٣ ، ١٤/٢٧٨

المستقيمة ٥/٢٣٣

continuous

مستمر ٧/٢٥٢

breathable

المستنشق ٩/٢٣٥ ، ١٠/٢٣٦ ، ٧/٢٢٥

مستوحش النفس ١٧/١٣

intoxicating

مسكر ٢/١٤١

way

مسلك ١٥/٣١٧ ، ١٦/٢٤٩

who grants, accepts

مُسَلِّم ١٢/٣٢٠ ، ١١/١١٣ ، ١٢/٢٩ ، ١٤/١٠

received

المسلمات ٢/٣٢

”مقدمات“ مسلمة ٤/٣٠٣ ، ٨/٢٩ ، ١٥/١٠

المسموع ١١/٨٣

designated

المسمى ١٢/٢٦٨ ، ٢/٢٥٢

المسميات ٢/٨٥

questioned

المستؤل ١٢/٣٠

مسيء ٤/٢١٣

(م ش)

walking

المشاء ٧/٢٠٢

similarity, likeness

المشابهة ٦/٢٦٤ ، ١١/٢٦٣ ، ١١/٩٧ ، ١١/٨٢

مشارك ٥/٣٣٤ ، ١٥/٢٦١ ، ٩/٢١٣ ، ٤/١٦٨

المشاركة ١٠/٢٨٠ ، ٩/١٥ ، ٤/١٤

المشاركة للوضع ٣/١٦٦

مشاغب ١٠/١٦

المشاغبون ١/٢١٩ ، ٥/٩٤

المشاغبي ٣/٣٣٢ ، ١١/١٦

مشاغبية ٣/٤٥

مشاقة ١١/٣٢٧

المشاكسة ١٧/٣١٤ ، ١/٣٠٨ ، ٧/٣٠٧

مشاكسون ١٥/٣٠٩

- مشاكل ١/١٤٢
old aged مشايخ ٢/١٦٠
المشبه ٢/٤٧
مشبهة بالصادقة ٧/٤٥
مشترك ٥/١٥١ ، ١/١٧٩ ، ٤/٢٠٣ ، ٥/٢١٠ ، ١/٢١٢ ، ١٢/٢٤٢ ، ١٢/٢٤٣ ، ٢/٢٤٤ ، ٤/٢٧٨
مشترك الدلالة ١٧/٢٤٣
المشتركات ٢/٤٨ ، ٧/٩٢ ، ٣/١٧١ ، ٧/٢٧٩
المشتركة ١٧/١٦١ ، ١٨/١٨٥
مشتركة العدم والملكة ١٦/١٨٠
derived مشتق ٥/٢٠٩ ، ١/٢٢١ ، ١١/٢٢٦ ، ٧/٢٢٧ ، ١٠/٢٧٥
difficult المشكل ٢/٢٨٠
المشكلة ٦/٢٢٧
مشهور ١٠/١٣ ، ٤/١٩ ، ٩/٣٤ ، ٢/٣٥ ، ٢/٤٣ ، ٧/٧٣ ، ١٢/٧٥ ، ١٠/٨٢ ، ٧/٨٠ ، ١/٩٥ ، ٧/٩٦ ، ١٦/٩٢ ، ٢/٩٨ ، ١/١٠٩ ، ٥/١١٤ ، ١١٥/٨١ ، ١١٦/١١٠ ، ١/١٢١ ، ٨/١٢٢ ، ١/١٢٥ ، ٥/١٣٢ ، ١٠/١٣٤ ، ٢/١٣٨ ، ١٤/١٣٩ ، ٢/١٧٠ ، ١٨/١٧١ ، ١/١٧٢ ، ١/١٧٤ ، ٨/١٧٨ ، ٤/١٧٨
generally accepted ١٧/٢٠١ ، ٣/٢٠٢ ، ٤/٢٠٣ ، ٤/٢٤٢ ، ١٤/٢٤٢
مشهور قوى ١٠/٢٠٣
بحسب المشهور ١٣/٢٥٨ ، ١٣/٣١١
جانب المشهور ١/٣٢٣
فصل مشهور ٦/٢٠٢
في المشهور ١٣/٢١٠
مقابل المشهور ١١/٣٢٣
من المشهور ٩/١٨٧
المشهور بفصليته ١٣/١٧١
مشهور جدا ٦/١٦٩

مشهور صرف ١/١٦٦

مشهور عام ١٩/٢٠١

المشهور عند المنطقيين ١١/١٦٥

مشهور غير حق ١٩/١٨٧ ٩/١٥٧

مشهور غير حقيقى ١٦/١٥٩

مشهور قوى ١٠/٢٠٣

مشهور محمود ١٣/٣٢٣ ١٥/٩٧ ٨/٤٣

المشهور المسلم ١/٢٦

مشهور مطلق ٩/١١٦ ١٠/٧٥ ٧/٤٣

مشهور غير مطلق ٩/١١٦

مشهور مقبول ١٧/٩٧

مشهور من جملة المشهورات ٧/١٨٨

المشهورات ١٠/١٣ ٦/١٩ ١/٢٤ ٧/٢٥ ١١/٣٥ ١٧/٣٦ ١٧/٣٦

٣٧/١٠ ٤٣/٦ ٤٥/٦ ٥١/١٣ ٧٥/٢ ٧٦/١ ٧٧/٢ ٨١/١٣

٨٣/١٣ ١١٤/٣ ١٣١/١٠ ١٦٥/١١ ٣٠٤/٦ ٣٢١/٤ ٣٢٢/٧

accepted premisses

٤/٣٢٤ ١٧/٣٢٣

مشهورات بالانقياد ٤/٤٠

مشهورات جليلة ١٦/٣٢٨

المشهورات الذاتية المشتركة ٦/٥١

المشهورات الضعيفة ٥/١٩٦

المشهورات الكاذبة ٥/٣٢٢

المشهورات المشبهة ٢/٧٦

المشهورات المقابلة ٢/٧٦

مشهورة ١٢٩/٢ ١٤٢/٦ ١٤٣/١ ١٥٢/١٥ ١٦٣/٤ ١٦٦/١١

١٨٠/١٧ ١٨٦/١٤ ١٩٠/١١ ١٩٦/٤ ٢٢٦/٦ ٢٣٢/٥ ٢٣٤/٩

٢٣٦/٦ ٢٤٩/٩ ٢٥٦/٥ ٢٧٧/٥ ٣١٢/١٢ ٣١٥/٢ ٣٢٠/١٢ ٣٢١/٣

٣/٣٢٢ ٣/٣٣١ ١٤/٣٣٦ ٦/٣٣٦

مشهورة غير معالفة ٥/٧٣

	مشهورة مشتركة ١٣/٥١
	مشهورين ٨/١٩٥
walking	المشي ٨/٢٦٠، ٣/٢٢٧، ١١/٢١٧
	المشي تحرك ٤/١٠٦
will	المشيئة ٧/١٨٥

(م ص)

	المصاربة ٤/٣٣١، ١١/١٨٤
	المصادر الفعلية ١١/٢٧٦/٦/٢٣٦
	المصادرات ٧/٣٣٤
petitio principii	المصادرة ٢/٢٣٤
chance	مصادفة ١١/٣١٨، ١٦/٣١٧
wrestling	المصارعة ٧/٢٣
benefits	المصالح ١١/١٨٧
	المصالح المتعلقة ١٧/١٤٦
	المصحح ١١/٨٤، ١١/١١٢، ١٠/٢١٢
	المصححات ١١/٢٨٨
	المصدق ١٧/١٨٩
	المصروف ٤/٢٢٧
attentive	المصنى ١/٤٠
	المصلحة ١٠/٩٦
	المصلحة العامة ١٠/٣٩
common benefit	المصلحة الشريكة ٣/١٤، ١٤/١٣
portrait	المصور ١٢/٣١٢
	المصيب الترتيب ٩/٣٣٢، ٩/٣٣١
opposite	المضاد ٦/٢٨٩، ١٠/٨٨

(م ض)

مضادة ١٨ / ١٣٠

relative ٧ / ٢٨١ ، ١ / ٢٦٤ ، ٨ / ٢٦٣ ، ٦ / ٢٢٧ ، ٧ / ١٦٧ ، ٥ / ١٥١ المضاف

المضاف البسيط ٢ / ٢٦٤ ، ٤ / ٢٦٣

مضاف حقيقي ١٣ / ٢٦٤

مضافين ٧ / ٣٠٥

مضاييف ٨ / ٢٥٢ ، ٩ / ١٨٢

مضاييف جنسى ١٨ / ٢٧٥

مضاييف نوعى ١٨ / ٢٧٥

مضاييف المنفوع ٨ / ٤٣

مضاييف المنقول ٦ / ١٤٣

مضايقة ٤ / ٢٦٢ ، ٤ / ١٧١

” قياسات “ مضللة سوفسطائية ١٢ / ٣٣١

(م ط)

identical

مطابق ١١ / ٢٩٣

مطابق للبنى ٩ / ٢١٥

identity

المطابقة ٦ / ٢٥٦

مطابقة الموضع ١٨ / ١٩٢

questions

المطالب ١٣ / ١٠٣ ، ٥ / ٨١ ، ١ / ٨٠ ، ٦ / ٧١ ، ٨ / ٣٧

dialecticald.

المطالب الجدلية ١ / ٧٨

المطالب الجزئية ٣ / ١٦٣

المطالب الخاصة ٨ / ٨٠

المطالب العلمية ١٢ / ٣١٦

المطالب المشتركة ٨ / ٨٠

بحسب المطالب ٦ / ٧١

المطالبة ٧ / ٣١٥ ، ١٠ / ٢٤

question	٧/٧٨ مطلب
	مطلب جدلى ١٤/٧٩ ، ١/٧٧ ، ١/٧٣ ، ٤/٧٢
absolute	مطلق ٥/٣٢١ ، ٤/٢٣٢ ، ٣/٢١٨ ، ٨/٢١٣ ، ٤/١١
	المطلق العام ٥/٢٧٥
	المطلق العام الحقيقى ٥/٢٧٥
	مطلق مختلف ١٥/١١٨
	مطلقة ١٠/٢٢٤
	المطلقين ١٢/٢٩٦ ، ٤/٢١٨ ، ١/١٦٣
	مطلوب ٨/٨٤ ، ٩/٧٨ ، ١٧/٧٥ ، ١٢/٧١ ، ١٨/٥٣ ، ٤/٥١ ، ٦/٤٩ ، ١٢/٤٨
	٦/٣١٩ ، ٤/٣٠٧ ، ٨/٣٠٣ ، ١٠/٣٠٢ ، ٧/١٢٥ ، ٤/١٢٤ ، ١٠/١٢١ ، ٥/٩٦
inquiry, question	١٦/٣٢٩ ، ١٤/٣٢٧ ، ١/٣٢٦
	مطلوب اعتقادى ١٧/٧٥
	مطلوب جدلى ١٦/٣٣١ ، ٥/٧٦
	مطلوب بالضرورة ١٣/٣١١
	مطلوب لذاته ١٥/١٤٦
	مطلوب معين ٨/٨٤
	مطلوبات جدلية ٢/٧٢
	(م ظ)
	المظللة بالحاجب ١١/٢٤٤
object of opinion	مظنون ١١/٢٧٢ ، ٧/١٦٩ ، ١٧/١٦٧ ، ٢/١٤٩ ، ٩/١٣٣ ، ١٢/١٠
	مظنونات ٥/١٠
	مظنونات ساذجة ٨/١٠
	مظنونات مرئية ٥/١٠
	(ع م)
resurrection	المعاد ١٠/٢٨١ ، ١٣/١٥٧ ، ١٦/١٤٦ ، ١٤/١٤
equivalence	المعادلة ١/٢٢٧ ، ١٣/١٣٣
objector	المعارض ٤/١٨٩

	المعارض للحجة ٣/٣١٢
objection	المعارضة ١/٣٣٦ ، ٦/٣٣٥ المعارضة بالاحتجاج ١٥/٣٣٥ المعاصر ١٣/٣٢٨ المعاصرة ١٣/٣٣٨ ، ١٤/٣٠٩ ”شدة“ المعاصرة ٨/٣٢٨ المعاش ١٣/١٥٧ معاكس ٣/١٠٤ المعاملة ١٤/٣٢٨ معاملة شريكية ١٠/٣٢٨ معان عدمية ٧/٢٥٧
privative meanings	
contester	معاند ٣/٢٢٢ ، ١٩/١٤٢ ، ١/١٠٩ ، ٥/٣١ ، ٥/١٧ ، ٦/١٦ المعاندا ٢/٢٦
contest	المعاندة ١٦/١٠٨ ، ٩/٨٢ ، ١/٤٠ ، ١٢/٢٧ ، ٦/٢٠ ، ١٧/١٨ ، ٣/١٦ ، ٦/١٥ ١٧/١٣٣ ، ١/١٠٩ المعانى الجنسية ٨/٢٣١ المعانى العمومية ٥/٢٥٧ المعانى اللاحقة للشيء ١٦/٢٣٠ المعاوقة ٣/٢٢ معايير ١٢/٢١ معتاد ١/٢٤٥ معتادة ١٦/٢٤٤ معتبر ١٢/٢٦٤ المعتدل ٨/٢٢ معتقد ١/٢٧٦ معجون ١١/١٩٣ المعدة ١٩/١٧٨ المعدوم ١٦/٣٠٣ ، ١٨/٢٦٧ ، ١٣/٢٣٦ ، ١٢/١٧٠ ، ١٠/١٦٧
paste	
stomach	
non-being	

	معلوم الذات ٤/٢٨١
	معنور ١٥/٣٢٨
	معنول ٧/٣٣٣
defining the essence	معرفة لاهية ٦/٢٤٩
knowledge	المعرفة ٤/٢٤٩
	المعرفة لذاته ١٩/١٨٥
	معرفة محصلة مميزة ٧/٢٧
known	معروف ١/٢٨٩ ، ١٠/٢٥٢ ، ١٧/٢٤٤ ، ١/٢٠٨ ، ١٢/٢٠٧ ، ١١/١٢٤
	معقبة السع ١٢/٢٤٤
intelligible	المعقول ٤/٢٥١ ، ١/٢٤٤ ، ٥/٢٢٧
teacher, master	معلم ٩/٥٠ ، ١٠/٤٩ ، ١٣/٤٧ ، ١٠/١٥
	المعلم الأول ١٧/٢٠٢ ، ١٧/١٩٥ ، ١٧/١٣٥ ، ١٤/١٠٨ ، ٨/٦٤ ، ٥/٥٥ ، ١١/٢٥
First Master	
	معلم صناعة ١٦/٢٥
effect, caused	المعلول ٧/٣١٣ ، ٨/٢٧٥ ، ٩/٢٧٢ ، ١٢/١٤٨
	المعلوم ٩/٢٠٩ ، ٦/١٩٢ ، ٢/١٨٣ ، ١٨/١٨٢ ، ٧/١٤٨ ، ١/١٣٤ ، ١١/١٣٣ ، ١/٩٣
known	
	معلوم الحال ١١/٢٣٠
	المعلوم الخارج ٩/١٨٣
meaning, sense	المعنى ١٠/٣١١ ، ٥/٢٠٩ ، ١٧/١٩٦ ، ١/١٤٢ ، ٧/١٤١ ، ٦/٢٢٦
	المعنى الآخر المطلق ١/١٩٥ ، ١٦/١٩٤
	معنى أخص ٤/٢٧٥
	معنى أعم ٣/٢٧٥
	المعنى الجنسى ١٥/٦٦
	معنى الجنسية ٩/١٨٠
	معنى الحد ١٦/٢٢٤
	معنى الخاصة ١٦/٢٢٤
	معنى سلبى ٤/٦٥
	المعنى الشخصى ١٦/٦٦

- معنى طبيعى ٣/١٥٦
معنى عام ٦/١٤٤
معنى عام جدا ١/٢٤٥
معنى عام جنسى ١٢/٦٦
معنى تام شخصى ١٣/٦٦
معنى عام نوعى ١٢/٦٦
المعنى العامى ١٤/٧٧
معنى فصلى ١/١٨٠
معنى كلى ١١/١٩٤
معنى اللاحق ١٨/٢٣٠
المعنى المتشابه ٥/٣١١
معنى المحدود ١٦/٢٢٤
معنى المحمول ٩/١٣٨
معنى المخصوص ١/٢٢٠
المعنى المعروف ٩/٢١٥
المعنى المقصود ١١/٣٢٤
معنى مناسب ١٧/٧٤٤
معنى الموضوع ٩/١٣٨
المعنى النوعى ١٥/٦٦
المعنى الوجورى ١٨/١٧٩
معنيان ١٠/١٨٥
معنيين متباينين ٥/٢١٨
المعية ٨/٢٨٨
مناقضة ١٤/٣٢٠

(م غ)

مغالبة ١٦/٣٠٨

paralogist	المغالط ٥/١٧ ، ٦/٢١٩ ، ٤/٢٢٧ ، ٤/٣٣٣ ، ٩/٢٣٦
fallacies	المغالطات ٧/٨
	المغالطات المعنوية ٥/١٣١
	مغالطة ١١/١٨ ، ٨/٤٥ ، ٣/٤٦ ، ١٥/٩٤ ، ٢/٩٥ ، ٧/٩٦ ، ٢/١٢٢ ، ٦/١٢٥ ، ٦/٢١٩
paralogism	المغالطون ٦/٢١٩ ، ٤/٧٣ ، ٣/٤٥
	مغالطى ٧/٤٧ ، ٧/٤٦ ، ١/٢٦
	مغالطى سوفسطائى ٨/٤٧
	مغالطى صرف ١١/١٢٥
	المغالطين ٤/٧٢
nourished	مفتذ ٦/٢٧٧ ، ١٠/١٢٤
	—
	مغناطيس ٤/٨٦

(م . ف)

separated	مفارق ٢/٣١٣ ، ١/٢٦١
	المفاوضات الموجهة ٨/٣٢١
	المفردات المطلقة ٨/٦٢
	المفرق ١٣/٢٥٥ ، ٨/٢٥٤ ، ١٦/٩٠
	المفروض ١/٢٨٧ ، ٩/٢٧٧ ، ١١/١٩٨ ، ٢/١٦٨ ، ١٢/١٦٧ ، ٤/١٦٦ ، ٩/١٥٩
supposed, assumed	المفسدة ٧/٢٩٤
	المفسرون ١٨/١٩٢
	المفضول ٩/٢٢٦
	المفطون ٤/٣٢٣ ، ١٠/٣٢٢
	مفعول ١٦/٢٣٦
meaning, comprehension	مفهوم ١٨/٢٥٨ ، ١٢/٢٤٣ ، ٣/٩١ ، ٢/٥٤
	مفهوم الخاصة ١٨/٢٠٨
	مفهوم العالم ١٩/٢٤٧

مفهوم الفصل

مفهوم قول الراسم ٦/٢١٥

مفهوم لازم ١٢/٢٣١

مفهوم متشكك ٦/١١٧

مفهوم المحدد ١٩/٢٤٧

مفهوم المركب ١٢/٢٣١

مفهوم مضمن ١٤/٢٣١

مفهوم المعنى ٣/٢١٠

المفهوم من الأثر ١٤/١٤٥

مفهوم النوع ١٠/٩٠

المفهومات ٨/٢٦٨

مفيد للصحة ٩/٢٢٩ ، ١٣/١١٢

(م ق)

مقابل ١٥/٣٢ ، ١٠/٨٨ ، ٣/١٣٣ ، ١٢/٢١٨ ، ١٣/٢٢٦ ، ٣/٢٢٧ ، ١٧/٢٥٠ ،

opposite ١/٢٥١ ، ٢/٢٥٤ ، ١١/٢٧٦ ، ٧/٢٨٩ ، ٣/٣٠٥ ، ١٧/٣٠٦ ، ٩/٣٣٤

opp. by relation ١٦/٢١٢

particular opp. ٢٠/١٧٨

المقابل بحسب التضاد ١٣/١٨٦

المقابل بالخلف ٨/٣٣٣

مقابل على سبيل التناقض ١٤/٨٦

مقابل المشاركة ٥/٩٦

مقابل مشهور ٦/١٩٦

مقابل بالمضادة ١٦/٢١٢

مقابل مطلوب ١٣/٣٣٤ ، ٤/٣٣١ ، ٥/٩٦

مقابل مقدمته ١/٣٣

مقابل الموضوع ٦/١٢٩

مقابل وضع ١٥/٢٥ ، ٢/٣٢ ، ١٢/٩٥ ، ٤/٣٠٥ ، ١٥/٣٢٠

مقابلة ١١/٨٢ ، ١٨/١٢٥ ، ١١/١٣٦ ، ٧/١٥٤ ، ٣/٢٢٢ ، ١٠/٢٧٢ ، ٥/٣٢٧

oppositeness

مقارب ٦/٢٨١

مقارن ١٢/٢٥٦ ، ١٠/٢٢١

المقارنة ١٢/٢٢٧

المقاسمة ٧/٢٥٤

مقام الأجناس ٩/١٨٠

مقام الجنس ٥/١٩٤

مقام المنفعل ١٣/٣٦

مقاوم ٦/٢٩ ، ٦/٢٦

المقاومات ١٥/٣٣٥ ، ٦/٣١

resistance

مقاومة ١٥/٣١ ، ٦/١١١ ، ١٢/٣٢٧ ، ٦/٣٣٥ ، ١/٣٣٦

مقاومة مقدمة ١١/٣٢

المقايضة ٦/٨٩

reasonings

المقاييس ٢/١٥ ، ٧/٢١ ، ٣/٤٤ ، ١٣/١٠٣

four reasonings

المقاييس الأربعة ١/٤٤

critical r.

مقاييس امتحانية ٤/٤٤

demonstrative r.

مقاييس برهانية ٤/٤٤

dialectical r.

المقاييس الجدلية ٢/٥٣

sophistical r.

مقاييس سوفسطائية ٤/٤٤

contentious r.

مقاييس عنادية ٤/٤٤

eristic r.

مقاييس مرائية ٢/٤٤

مقاييس مشاغية ٢/٤٤

المقاييس المنفصلة ١٦/٣٠٢

مقبول ٤/١٣٥

plausible

مقبول في المشهور ١٠/١٤١

المقبولات ٩/١٤

	المقبولات لذواتها ١٠/١٤
	المقتدر ٧/١٧
quantity, magnitude	المقدار ٢/٢٤٥ ، ١٠/١٧٠
	المقادير ١٨/١٧٤
antecedent	المقدم ٥/٣٠٨ ، ٤/٢٩٦ ، ١٢/١٣٨ ، ١٥/١٣٧ ، ١٠/٧٣
	مقدم جزئي ٧/١٦٣
	مقدم في الشرطية ١٧/٣٥
	مقدمات ٨/٤٤ ، ١٠/٤١ ، ٤/٣٠ ، ٧/٢٩ ، ١٠/٢٨ ، ١٦/٢٧ ، ١٨/٢٥ ، ٥/١٠
	٨/٣٠٣ ، ٢/٣٠٢ ، ٥/٣٠١ ، ٥/١٠٩ ، ١٠/١٠٦ ، ١/٩٨ ، ١١/٩٦ ، ٧/٥٣ ، ١٤/٤٦
	٤/٣٣٦ ، ٢/٣٣٥ ، ٢/٣٣٠ ، ١٢/٣٢٢ ، ٦/٣٢٠ ، ٤/٣١٩ ، ٧/٣١٥ ، ١١/٣٠٨
premisses	مقدمات أكثرية الصدق ٦/٣٤
primary premisses	مقدمات أول ١٣/٩
	المقدمات الأول البرهانية ٣/١٠ ، ١٤/٩
false pr.	مقدمات باطلة ٤/١٦
demonstrative pr.	مقدمات برهانية ١٠/٧١ ، ٦/٥٠ ، ٩/٤٦ ، ٥/١٣ ، ١٥/١٢
dialectical pr.	مقدمات جدلية ١٠/١١٥ ، ١٣/٨٣ ، ٦/٧٣ ، ٨/٧١
true pr.	مقدمات حقيقة ٤/١٦
external pr.	مقدمات خارجية ١٥/٣٣٢
plausible pr.	مقدمات ذائعة ٤/١٦
true pr.	مقدمات صادقة ١٣/٣١٣
necessary pr.	مقدمات ضرورية ١/٣٠٣
apparent pr.	مقدمات ظاهرة ٩/٣٣٢
	مقدمات غير برهانية ١٥/١٢
proximate pr.	مقدمات قريبة ٧/٣٢٥ ، ٢/٣٠٦
sylogistic pr.	مقدمات قياس ١٠/٤١
major pr.	مقدمات كبرى ١١/٢١٥
	مقدمات كبرى في القياس ١١/٢١٥

- universal pr. ٢/٣١٥ ، ١٠/١٢١ مقدمات كلية
٧/٩٧ مقدمات ليست واجبة
received pr. ١٥/٣١٩ ، ٨/٣٤ ، ١/١١ مقدمات متسلسلة
distinguished pr. ٨/٨٤ مقدمات محصلة
١٦/٣٠ مقدمات مسلسلة
٩/٤٤ مقدمات مشبهة بالمشهور
١٥/٣١٩ ، ٣/٧٣ ، ٢/٧٢ ، ٦/٥٠ ، ١٠/٤١ ، ١/٣٥ ، ١٥/١٢٠ ، ١١/١٤ ، ٩/١٤ مقدمات مشهورة
probable pr., accepted pt. ١/٣٥ مقدمات مشهورة باطلّة
١/٣٥ مقدمات مشهورة حقّة
٩/٢٤ مقدمات مشهورة على الحقيقة
٩/٤٤ مقدمات مشهورة على الظاهر البادى
٣/٧٣ مقدمات مشهورة مطلقة
٢/٣٢٣ مقدمات معلومة الشهرة
٧/٣٢٥ مقدمات متشعبة
geometrical pr. ١٥/٣٣٢ مقدمات هندسية
٧/٩٧ مقدمات واجبة
٧/٩٧ مقدمات ليست واجبة
١٤/٤٦ ، ٩/٤١ ، ٧/٣٦ ، ٣/٣٤ ، ٢/٣٣ ، ١١/٣٢ ، ٤/٣٠ ، ١٨/٢٩ ، ٢/٢٧ مقدمة
premiss ٢/٣٣٢ ، ٦/٣٣١ ، ١٣/٣٠١ ، ٣/١٣١ ، ٦/١١٦ ، ٦/٧٢ ، ٧/٥٤
dialectical pr. ١٤/٧٩ ، ٨/٧٦ ، ٣/٧٢ ، ٧/٥٤ مقدمة جدلية
١/٧٥ ، ٦/٧٣ مقدمة جدلية مطلقة
absurd pr. ١١/١١٦ المقدمة الشنعة
٤/٧٤ المقدمة الشنعة المضادة للمشهور
necessary pr. ١/٣٠٥ ، ١/٣٠٤ مقدمة ضرورية
general pr. ١٤/٣٨ مقدمة عامة
١٢/٣٢٥ مقدمة العناد
١٧/٥٣ المقدمة قضبة

	مقدمة القياس القريب ١٧/٣٠٥
major pr.	مقدمة كبرى ٤/٣٢٦
universal pr.	مقدمة كلية ٥/٣١١ ، ٦/١٠٩
	مقدمة غير كلية ١٥/٥١
received pr.	مقدمة متسلسلة ٧/٣٦
	مقدمة مشهورة ١١/٥١
	مقدمة مشهورة غير صادقة ١١/٥١
	مقدمة مقابلة ١٣/٣٨
	مقدمة من جهة موضع ٦/٤١
	مقدمة المناقضة ١٢/٣٢٥
	مقدمة متقضة ١١/٣٢
	مقدمتين ١٠/٣١٩
divider	مقسم ٨/٢٤٩ ، ١٣/٢٠٣ ، ١٣/١٧٥ ، ٥/١٧٣ ، ١٤/١٧١ ، ١٧/١٦٨ ، ١٦/٥٥ ، ٩/٢٩٣
	المقنع ١١/١١٣ ، ١٧/١٧
predicated	المقول ١٥/٥٥ ، ٤/٣٥٦ ، ١١/١٤٠ ، ١٧/١٧٠ ، ٤/١٧٢ ، ١٨/١٩١ ، ١٧/٢٠١ ، ١٠/٢٦٤ ، ٣/٢٧٧ ، ١٠/٢٧٨
	مقول بالقياس ٥/٢٦٤
	مقول على جزئية لا كلية ١٠/١٨٥
	مقول على جنس ١٥/١٩٨
	مقول في جواب ما هو ١٧/١٧٠
	مقول الماهية ١٤/٢٦٣
categories	مقولات ١٦/٢٩٥ ، ١٩/٢٤٥ ، ٨/١٩٥ ، ٨/١٩٤ ، ٨/١٥٠ ، ١١/٩١ ، ٢/٦٩ ، ٣/٦٣ ، ٩/٢٥٨
	المقولات العشرة ٩/٢٥٨
	المقولات المعلومة ١٢/٦٩
	المقولان ٢/٢٩٥
category	مقولة ٧/٢٤٨ ، ١١/٢٢٤ ، ٨/١٩٤ ، ١٦/١٨٠ ، ١٥/١٧٠ ، ٤/١٤٩ ، ١١/٩١ ، ١/٧١ ، ١٥/٢٦٣ ، ٨/٢٥٠

relation	مقولة الاضافة ٥/٢٦٤
possession	مقولة الجدة ٩/١٥٠
time	مقولة المتى ٨/١٥٠
	مقولة المضاف ٥/٢٦٤
	مقولة المضاف بالذات ٢/١٦٧
	مقولة واحدة ١٨/١٨٠
constitutive	مقوم ١٧/٥٥ ، ٢/٦٢ ، ١٥/٦٣ ، ١/٩١ ، ٦/١٠٤ ، ١٢/١١٣ ، ١٥/١٣٦ ، ٨/١٥٣ ، ٩/٢٥٩
	مقوم جزئى ١٢/١١٣
	مقوم ذاتى ٨/٦٣ ، ١٣/٥٤
	مقوم كلّى ١٣/١١٣
	مقوم للنقلة ١٨/١٧٥
	مقومات ٥/٢٤٩
	مقامة ٦/٢٥٣ ، ١٤/١٧٥ ، ٧/١٥٣
restricted	مقيد ٦/٢٨٤ ، ٤/١١
	”الخاصة“ المقيدة ١١/٢٢٤
(م ك)	
place	مكان ١٠/٢٩٥ ، ٢/٢٨١ ، ٨/٢٧٤ ، ١١/٢٤٧ ، ٢/٨٦ ، ١٨/٧٩ ، ٨/٤٢
	مكان مفرد ١٨/٢٨٦
	”قريب“ المكان ١١/٣١٦
	المكانية ١٤/٢٤٢
written	المكتوب ١١/٨٣
repeated	المكرر ١٤/٢٧٥ ، ١١/١٦٧
	مكرر بالفعل ٥/٢٤٧
	مكرر بالقوة ٩/٢٩٦ ، ٥/٢٤٧ ، ١٦/١٦٧
	مكروه الذات ٥/١٨٨
measure	المكيال ٧/٢٦٦ ، ٢/٢٤٥

(م ل)

plenum

الملاء ٣/٢٣٣

ملاجة ١٦/٣٠٨

الملاجة ٣/٩٤

beauty

الملاحة ٣/٢٣١

angels

الملائكة ٧/٢٢٧

confused

المتبیس ١/٢٨٩

الملتذ ٧/٢٧٥

ملزوم ١٠/١٢٩

ملزومات ١/١٢٥

skilled thief

"السارق" المايط ٨/٢٨٢

king

الملك ٢/٢١٧ ، ٩/١٨٧

angel

الملك ٢/٢١٧

possession

الملك للشئ ٦/١٢٠

imagined angel

ملك متوهم ٥/٢٦٨

الملكات ٩/٢٧٥ ، ٢/٢٤٨ ، ١٠/١٨٤

ملكة ١١/١٥ ، ١١/١٧ ، ٤/٢٣ ، ٨/٢٥ ، ٢/٢٨ ، ٣/٣٢ ، ٣/٣٣ ، ٢/٤٩ ، ٦/٥٢ ، ١١/٩٢ ،

١٣/١٧٩ ، ٧/١٨٠ ، ١٧/١٨٢ ، ٣/١٨٣ ، ٢/١٨٨ ، ١٦/٢١٢ ، ١٣/٢٢٠ ، ٣/٢٢١ ،

faculty ١٠/٢٢٦ ، ١/٢٥١ ، ٢/٢٥٨ ، ١١/٢٦٦ ، ٥/٢٧٣ ، ٤/٢٧٦ ، ٥/٢٨٩ ،

ملكة إزالة الأمراض ٦/٢٨٢

ملكة إقناع ٥/٢٨٢

ملكة تصديقية ٢/٢٢٢

ملكة الجدل ٢/٨١ ، ١٦/٣٣٤

الملكة الجدلية ١٢/٨١

ملكة غير قانونية ٢/٢٨

ملكة الكتابة ١٢/١٥٦

ملكة المجاهدة ١٣/٣٢٨

ملكة محودة ٢/٢٥٨

ملكة المعاندة ١٣/٣٢٨

ملكة نفسانية ٦/٢١٤٨ ، ١٢/٢٣ ، ٢/٥٤ ، ٦١٤٨

”ذو“ الملكة ١٦/٢٢٠

المللوس ١٩/٩٦

المللون ٤/٣٣٢ ، ١٧/٢١٣

(م م)

مماحكة ٧/٣٢٦

practice

ممارسة ٩/٢١

eristic

ممارى ”قياس“ ٥/٤٦

الممانعة المتوجهة نحو القائل ٤/٣٢٨

refusal

ممانعة المجيب ١٠/٣٢٧

mixture

المتترج ٧/٢٨٦

impossible

المتنع ١٢/٣٢٠ ، ٢/٢٣٣ ، ١/١٤٩ ، ٩/٢٨

possible

مكن ٤/٢٣٣ ، ١٥/٢٢٣ ، ٦/١٤٣ ، ١/١٤٢

الممكن الأكثرى ٧/٣٣٢

الممكن الخاص ١٣/٧٧

الممكن العام ١٣/٧٧

الممكن للقوى ٥/١٤٣

مكن مقبول ٨/١٩٠

”الأشياء“ الممكنة ١٧/٢٦٧

الموهين ١٠/٢٠

distinguished

المميز ٢/٣٢٩

”خاصة“ مميزة ١/٢١٢

(م ن)

according to the essence and relation

من جهة الذات والاضافة ٥/٢٦٦

according to general acceptance

من جهة الشهرة ٥/٤٧

من جهة العبارة ٤/٢١٠

من جهة العلمية ١٣/١٨٦

من جهة ماهو ٥/٢٠٣

من جهة المخصوص ٥/٢١٠

”اعتبار“ من حيث ١/٢١٨

من طريق ماهو ١٣/٥٤ ، ٩/٥٥ ، ١٠/١٦٦ ، ١٨/١٧٠ ، ٢/١٧٠ ، ٦/١٧١ ، ١١/١٧٣ ،

quasi in quid

١٥/٢٠١

من طريق ماهو بأشركة ١٤/١٦٩

من قبيل الشهرة ١١/١٨٢

المنازعة ١٤/١٨

appropriate

مناسب ١٢/٢٤٤

المناسبات ٨/١٥٨

المناسبة ٨/٢٢٩ ، ١٠/٢٣٣ ، ١٧/٢٣٤ ، ١٢/٣٢٧

المناسبة المعتادة ١٧/٢٣٤

المناسبة والملازمة ١٠/١٣٥

المناسبة ١/٤٠

debator

المنظر ١١/١٩

debate, conversations

المنظرة ٦/١٥ ، ٦/٢٠ ، ٥/٤٩

المنافاة ٢/١١١

competitor

المنافس ١٢/١١٠

المنافع الشخصية ٩/٨

مناقض ٦/٢٦

المنافضات ٨/٤٠

مناقضة ٦/٣١ ، ٨/٣٨ ، ١٠/٤٠ ، ١٧/١٠٧ ، ٨/١٠٩ ، ١/١٢٩ ، ٨/١٤٤ ، ٨/٣١١ ،

objection

١٠/٣٢٥ ، ١٢/٣٢٧ ، ١٨/٣٣٥ ، ١/٣٣٦

مناقضة القائل ١٥/٧٨

	المناكد ١٢/٣٠٦
	المناكدة ١١/٣٢٧
	متج ٧/١٨٦
	"تأليف غير" متج ١٦/٣٢٧
	"صورة" متجة ١٠/٤٤
	المتنظر ١٣/١٣٤
	متنفع ٨/٢٣٤
	المتنقل اليه ٣/١٢٥
	منصف ٢/٣٢٩
logic	المنطق ١/٧٦
	"أقسام" المنطق ١٧/١٤
logical	منطقي ١٨/٢٥٩
convertible	منعكس ٢/٢٨٥ ، ٦/٢٧١ ، ٨/٢٤٢ ، ٤/٢٢٥
confused	منغلق ١٤/٣٤٣
	منفرد بالدلالة والاستحقاق ١٧/٢٠٢
separated	المنفصل ١٦/٢٣٥ ، ١/١٧٠ ، ١٩/١٦٩
	المنفصل لذاته ٨/١٧٠
passive	المنفعل ١٤/٢٣٦ ، ٤/١٩٠ ، ١٤/٣٦ ، ١٣/٢٣ ، ١/٢٢
	المنفعل جنسا للانفعال ٧/١٩١
	منقبة الجميل ١/٣٢١
	المنقسم بالمتساويين ٤/٢٥٨
	منكر ١٤/٣٠١
	المتكرر المشهور ٧/١٩٥
method	منهاج ١٠/٢٧٩
	منهاج واحد ٦/١١٦

(٥٢)

avoidable
indesignate
geometer

المهروب عنه ١٥/٨٢
محمل ١/١٤٣
مهندس ١١/١٢١
مهندسون ٦/٢١٦

(٥٣)

means

موات ٦/١٤٨
المواتة ٢/٢٣٧
المواتى ١/٢٣٧
المواتى للفسق ١/٢٣٧

parallelism

الموازاة ١٣/١٣٣

مواضع ٤/٣٤ ، ١٠/٤١ ، ١٢/٤٨ ، ٧/٦٤ ، ٥/٦٦ ، ٣/٧٢ ، ١١/٨١ ، ٥/٨٢ ،
١٢/٨٦ ، ٣/٩٩ ، ٤/١٠٣ ، ١٧/١٠٤ ، ١٦/١٠٥ ، ١/١٢٣ ، ٣/١٢٤ ، ٥/١٢٨ ،
٥/١٣٦ ، ١٤/١٣٧ ، ١٢/١٣٩ ، ١/١٤٠ ، ٢/١٤٢ ، ٣/١٤٥ ، ٨/١٥١ ، ٢/١٥٢ ،
١٧/١٦٠ ، ٣/١٦١ ، ١/١٦٣ ، ١/١٧٩ ، ٣/٢١٦ ، ١٢/٢٢٠ ، ٢/٢٢١ ، ٣/٢٣٣ ،
١/٢٤١ ، ٤/٢٤٣ ، ٣/٢٤٥ ، ٤/٢٤٨ ، ٢/٢٤٩ ، ١٠/٢٥٠ ، ١٥/٢٥٧ ، ١/٢٦١ ،
٢/٢٦٣ ، ٧/٢٦٥ ، ٥/٢٨٠ ، ٩/٢٨١ ، ٢/٢٨٦ ، ٢/٢٩٣ ، ٥/٢٩٥ ، ١٨/٢٩٥ ، ٣/٣١٦ ،

common-places

destructive c.

مواضع إبطالية ٩/١٩٢
مواضع تقابل الإضافة ١٤/١٨١

particular c.

مواضع جزئية ١٦/١٦١

generic c.

مواضع جنسية ٤/١٦٥

external c.

مواضع خارجية ٣/١٣٥ ، ١٣/١٢٧ ، ١٨/١٢٥

rhetorical c.

مواضع خطابية ٤/٣٠٤

sophistical c.

مواضع سوفسطائية ٤/٣٠٤

مواضع العرض ٧/٢٠٧

المواضع الكلية ١٦/١٦١

مواضع المنشابهات ١٤/١٣٧

المواضع المتعلقة ٧/٢١٠

المواضع المجانسة ٧/١٨٤

المواضع المشتركة ١١/١٧٩

suitability	مواضع مشتركة القوانين ١٣/١٩٩ المواضع المعدة نحو الخاصة ٨/٢٠٧ مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة ٣/١٣٨ موافق ٥/٢٧٢
suitable	الموافقة ٨/١٣٩ ، ٦/٢٤٨ ، ٦/٢٦٣ ، ١٢/٢٦٤ ، ٨/٢٦٤
suitability	الموت ٥/١٩٠ ، ٦/١٤٥
death	مؤثر ٨/١٣٦ ، ٦/١٥٢ ، ١٦/١٥٣ ، ٥/١٥٤ ، ٤/١٦١ ، ١٣/٢١٧ ، ١/٢٨٣
object of choice, preferable	”غير“ مؤثر ١٤/١٦٠ مؤثر لأجل غيره ١٦/١٥٣ مؤثر بالذات ٨/١٥٤ مؤثر بذاته ١٦/١٥٣ ، ١/١٥٤ مؤثر لذاته ٦/١٨٨ مؤثر بالعرض ١/١٥٤ مؤثر لغيره ٤/١٥٤ ، ٦/١٨٨ مؤثر في نفسه ١٧/١٦٠ مؤثر مما يقارنه ٢/١٥٤ المؤثرات ١٥/١٥٩ الموثوق به ٦/٣٧ موجب ٦/١٢٤ موجب جدي ٥/٣١٢ موجب جزئي ٨/١٠٥ موجود ٢/١٤٢ ، ٨/١٥٦ ، ١٠/١٦٧ ، ١٣/١٩٨ ، ١/١٩٩ ، ٢/٢٣٤ ، ٣/٢٣٥ ، being, existent ٢/٢٣٦ ، ١٣/٢٤٥ ، ١٤/٢٥٦ ، ٧/٢٦٥ ، ٣/٢٧١ ، ٨/٢٨١ موجود بالذات ٤/١٨٠ beings موجودات ١/١٩٨ ، ١/١٩٩ ، ١٩/٢٤٧ ، ٨/٢٦٥ ، ١/٢٨١ ، ٣/٣٢٢ harmful مؤذ ١٧/٢٥٧ musician الموسيقار ٣/٢٨ ، ٣/٢٧

music

الموسيقى ٩/٢٠٣ ، ١٨/١٥٢ ، ٢/٨٦ ، ١٨/٧٩ ، ٨/٤٢

موصوف ١/٢٦٨ ، ٢/٢٦٧ ، ٤/٢٣٦ ، ٣/٢٢٠ ، ٧/٢١٨ ، ١٤/٢١٧ ، ٣/١٦٦

attributed

٩/٢٨٥

الموصوف الاسمى ٢/٢١٨

الموصوفات ١٠/٢٧٥

موضع ٣/٣٤ ، ٣/٣٨ ، ٩/٤١ ، ١/٤٢ ، ١٣/٤٦ ، ١٤/٧١ ، ٨/٨٤ ، ١/١٠٨ ،

٩/١٠٩ ، ٢/١١١ ، ١٧/١٢٠ ، ١٤/١٢١ ، ٥/١٢٢ ، ٥/١٢٧ ، ٥/١٢٩ ، ١٢/١٣٠ ،

٦/١٣١ ، ٢/١٣٣ ، ٤/١٣٨ ، ٤/١٣٩ ، ٢/١٤٠ ، ١/١٤١ ، ١٤/١٥٠ ، ١/١٥٥ ،

٢/١٥٦ ، ١/١٥٧ ، ٩/١٥٨ ، ٣/١٥٩ ، ١١/١٦٧ ، ١١/١٦٨ ، ١٦/١٦٩ ، ١١/١٧١ ،

٧/١٧٦ ، ٤/١٧٨ ، ١/١٨٨ ، ١/١٩٢ ، ١/٢٠٠ ، ٢/٢٠٢ ، ١/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ،

١/٢٢٠ ، ١٤/٢٢١ ، ٣/٢٢٧ ، ١٨/٢٢٠ ، ١/٢٣٤ ، ٥/٢٣٧ ، ٧/٢٤٥ ، ٤/٢٤٨ ،

١٠/٢٥٠ ، ١٠/٢٥٢ ، ١٨/٢٥٩ ، ٩/٢٦٥ ، ١/٢٧٠ ، ١٠/٢٧٩ ، ١/٢٨٠ ، ٥/٢٨١ ،

commonplace

٩/٣٢٧ ، ٨/٣٠٣ ، ٩/٢٩٤ ، ٦/٢٨٩

موضع آخر ٥/٢١٠ ، ٥/٢٠٣ ، ٨/٢٠٠ ، ٩/١٩٦ ، ٩/١٨٥

preservative c.

موضع اعتبار وحفظ ١١/٤٢

security c.

موضع أمن ٩/٤٢

موضع انتفاع ١١/٤٢

first c.

الموضع الأول ٩/٢٠٠ ، ١٣/١٦٦ ، ١/١٥٥ ، ٩/١٣٨

second c.

الموضع الثانى ١/١٣٩

third c.

الموضع الثالث ١٤ / ١٣٩

fourth c.

الموضع الرابع ٢٦ / ١٣٩

inquiry c.

موضع بحث ١٠ / ٤٢

demonstrative c.

موضع برهانى ٦ / ١٣٨ ، ٦ / ٣٨

dialectical c.

موضع جدلى ٣ / ١١٣ ، ٧ / ١١٦ ، ١٢ / ١٣٦ ، ١٣ / ٢٧٦ ، ٣ / ٢٧٦

real c.

موضع بالحققة ٢ / ١٨٩

particular c.

موضع خاص ٥ / ٧١

fearful c.

موضع خوف ٩ / ٤٢

- sophistical c. موضع سوفسطائي ٦/١١٥
- scientific c. موضع علمي ٢/٢١٣، ١٣/١٨٦، ١٦/١٦٩
- universal c. موضع كلي ٤/٢٧٢
- موضع كلي جدا ٤/٢٧٢
- unscientific c. موضع ليس بعلمي ١٦/١٦٩
- accepted c. الموضوع مشهور ١١/١٤٥
- erroneous c. موضع مغالطة ٣/١١٣
- c. is a premi... الموضوع مقدمة ١/٤٢
- الموضوع المكاني ٨/٤٢
- موضع كالمكرر ١٤/٢٠١
- useful c. موضع نافع ١٨/٢٧٥، ٥/٧١، ٣/٧٠
- موضع نظر ١٠/٤٢
- موضع ومقدمة ٤/٤٢، ١٢/٤١
- موضع وموضوع ٢/١٤٣
- موضعان تعليةيان ٨/٢٠٨
- موضوع ٩/٢٢، ١٦/٦١، ٣/٦٩، ٢/١٠٦، ١١/١١٠، ١/١٢١، ٩/٦٩
- ١/١٢٣، ١/١٢٧، ٦/١٢٩، ٤/١٣٠، ٤/١٣٨، ٩/١٣٩، ١/١٤٢، ١/١٢٣
- ١٤٣/١١/١٤٩، ١١/١٥٠، ٦/١٦٧، ٩/١٧١، ٦/١٩٣، ١٢/١٩٥، ١٧/١٤٣
- ١٩٩/١٠/٢٠١، ١٤/٢١٧، ٦/٢١٩، ٣/٢٢٠، ١/٢٣٢، ٥/٢٣٣، ٢/٢٣٣
- ٢٣٥/١٣/٢٣٦، ١٤/٢٣٧، ٥/٢٤٩، ٣/٢٦١، ١٥/٢٧٧، ٦/٢٣٤، ١١/٢٣٥
- subject
- موضوع برهاني ٧/١٠٦
- موضوع جعل جنسا ١٦/١٩١٢
- الموضوع جنسا ٧/١٧١
- موضوع جلسا للعارض له ٥/١٩٠
- موضوع العرض ١٧/١٩٤
- موضوع علمي ٥/١٣٩

subject not a predicate

موضوع لا محمول ٤ / ٢١٧ ، ٨ / ١٩٥

موضوع مضاف ٣ / ١٥١

موضوع مقول على المركب ١ / ١٩٢

الموضوع المنفعل ١٤ / ١٩١

الموضوع نوعا ٧ / ١٧١

موضوعات ٦ / ١ / ١٩٦ ، ١٦ / ١٩٥ ، ١٤ / ١٩٣ ، ٤ / ١٦٨ ، ١٤ / ١٥٠ ، ٣ / ١٤٢

subjects

٣ / ٢٨٠ ، ٤ / ٢٣٤ ، ١١ / ٢٠٠

الموضوعات الأولى ١٨ / ١٩٣

موضوعات الجدل ١٢ / ٥٤

موضوعات المخصص ١٢ / ٢١٢

(م ي)

water

المياه ٦ / ٦٧

inclination

الميل ١٦ / ٢٦٨

(ن)

(ن ا)

النار ٦ / ٨ / ٢٢٤ ، ٦ / ٢٢٣ ، ٥ / ٢١٧ ، ٦ / ٢١٢ ، ٤ / ٢١١ ، ٢ / ٢١٠ ، ٢ / ١٥٠

fire

٣ / ٢٨١ ، ١٠ / ٢٦٩ ، ٧ / ٢٦٢ ، ٦ / ٢٣٧ ، ١٢ / ٢٣٢

النارية ١١ / ٢٩٦ ، ٣ / ٢٧٠

descendant

(اعتبار الصاعد) والنازل ١٥ / ١٦٨

supporter of a com.

ناصر الوضع ٤ / ٣١ ، ٣ / ٢٦

ناصر وضع نفسه ١٥ / ٣٠

الناطق ٦ / ١ / ٢٦٠ ، ٥ / ٢٥٩ ، ٩ / ٢٥٤ ، ٩ / ٢٢٧ ، ١٦ / ٢١١ ، ٩ / ١٣٠ ، ٩ / ٥٦

rational

٢ / ٢٨٥ ، ٩ / ٢٧٨ ، ١٤ / ٢٧١

الناطق في المشهور ١٨ / ٢٠١

rational power

” القوة ” الناطقة ٩ / ١٣٠

النافع ٨ / ٩ / ١٧ / ١٧ / ١٨ / ٣ / ١١٤ / ١٨ / ١٤٢ / ٢ / ١٤٦ / ١٦ / ١٥٧ / ١٣ ،
useful ١ / ٣٠٧ / ١١ / ٢٤٥ / ٦ / ١٧٩

النافع بالذات ٨ / ١٢

نافع حسن ١٥ / ٢٧٥

نافع في الإثبات والإبطال المطلقين ٩ / ١٨٥

نافع للإبطال ٦ / ١٦٧

النافي السالب ٤ / ٢٥١

(ن ب . ت . ح . د)

الناقض ١٠ / ١٨٢ / ١٠ / ٢٨٧

ناقض وضع ١٢ / ٢٥

plant

النبات ٦ / ٢٧٧ / ٤ / ٢١٢

نباهة ١٨ / ٧٧

pulse

النبض ٤ / ١٥٧

false conclusions

التأنيج الباطلة ٣ / ٣٥

true conclusions

التأنيج الحققة ٣ / ٣٥

النتيجة ٦ / ٣٠٢ / ١ / ٧٤ / ١٣ / ٧٣ / ٩ / ٥٣ / ١٣ / ٣٦ / ٧ / ٣٦ / ٨ / ٣٢ / ١٣ / ٢٧

conclusion

١٤ / ٣٣٤ / ٢ / ٣٣٠ / ٥ / ٣١٩ / ٥ / ٣١٥ / ١٠ / ٣٠٥

النتيجة قضية ١٧ / ٥٣

نتيجة كاية ١٨ / ٢٥

نتيجة لازمة ٧ / ٣٦

نتيجة مظنونة ١٥ / ٣٣١

نحس ١٣ / ٣٧

grammarian

النحوى ١١ / ١٢١

rareness

الندرة ١ / ٢٢٤ / ٥ / ٢٢٣

(ن س)

relation, proportion	النسبة ١٤٩ / ٨ / ١٥٨ ، ١ / ١٧٨ ، ٤ / ١٧٩ ، ٥ / ١٨١ ، ١٨ / ٢٢٩ ، ٤ / ٢٦٣ ، ٧ / ٢٨١ ، ١٢ / ٢٨٦ ، ١٨ / ٢٨٦
	نسبة الاعتدال ٣ / ٨٩
	نسبة إلى جملة ٨ / ٢٢٣
	نسبة إلى الصورة ٦ / ٢٢٣
	نسبة إلى الكثرة ٣ / ١٣٨
	نسبة إلى الكل ١٠ / ٢٢٣
	نسبة إلى الوحدة ٣ / ١٣٨
	نسبة الأمرين ١٠ / ١٨٩
	نسبة الأمرين إلى الجنسية من نسبة واحدة ١٠ / ١٨٩
	نسبة ثالث إلى رابع ١٤ / ٢٢٧
	نسبة رديئة ١ / ٢٨٧
	نسبة الفاعل ٢ / ١٥٨
	نسبة الكثرة ٤ / ١٣٧
	نسبة واحدة ١٠ / ١٨٩
	نسبة الوحدة ٤ / ١٣٧
	”إبدال“ نسبة ٧ / ١٥٨

(ن . ص . ط . ظ)

defence	نصرة ٦ / ٣٣٦ ، ٢ / ٩٦
half	النصف ٩ / ٢٢٦ ، ٦ / ١٨٢
	النصفان ٣ / ٢٥٣
	النطق ٨ / ٢٦٠ ، ١٩ / ٢٥٩ ، ٩ / ٢٢٧
rational	النطقية ٥ / ١٨٥
co-ordinates	النظائر ١٧ / ٢٧٥ ، ٧ / ٢٢٧ ، ١ / ١٦٣ ، ٤ / ١٣٦ ، ٣ / ١٣٥
	النظر ١٥ / ١١ ، ٦ / ٢٠ ، ٤ / ٧٩ ، ١٧ / ١١٥ ، ٥ / ١٤٥ ، ١٤ / ١٥٠ ، ١٦ / ١٥١ ، ١٥ / ١٥٨
speculation	٧ / ٢٩٣ ، ٤ / ٢٦٦ ، ٣ / ٢٤٩ ، ٤ / ٢٠٢ ، ٦ / ٢٠١ ، ٥ / ١٦٥

	النظر الجدلى ٦/٧٩
philosophical spec.	النظر الحكى ٤/٣٠٢
scientific spec.	النظر العلمى ١٨/١١٥
	النظر فى الجنس ٥/٦٥
	النظر فى الحد ٥/١٦٥
theoretical	نظرى ١/٢٦٤
	نظير ١٥/٣١١ ، ١٧/٣٠٦ ، ٥/١٣٥
	(ن . غ . ف)
	النغم ٦/٢٤٤
	النغمتين ٢/١٧٧
	النفس ٤/٨٣ ، ٢/١٧٦ ، ١٦/١٨٣ ، ١١/١٨٤ ، ١٨/١٨٦ ، ١٧/١٩٩ ، ٣/٢٠٨ ، ٤/٢١٢ ، ١٢/٢٢٣ ، ٢/٢٢٥ ، ١٢/٢٢٧ ، ٥/٢٣١ ، ١٠/٢٣٤ ، ٢/٢٤٦ ، ٦/٢٥٢ ، ١١/٢٦٦ ، ٧/٢٨٩ ، ١٥/٣٠١
soul	
animated	”ذو“ نفس ١١/١٨٦ ، ٣/٢١٢
	نفس الأمر ١٦/١٤٧ ، ٢/٢٠٠
	”ذو“ نفس إنسان ٨/٢٤٨
	نفس الجمع ٥/٢٨٦
	نفس الحق ٧/٩
	نفس الحيوان المحصل ٥/٩٧
animal soul	النفس الحيوانية ٥/١٨٥ ، ٤/١٩٧
	نفس المشابه ٥/٢٦٣
	”ذو“ نفس ناطقة ١٦/٢١١
aversion	نفور الطبع ٣/٣٩
negation	النفى ٨/١٠٣

ن . ق

التقصان	٢/١٤٦ ، ٣/١٥٠ ، ٢/١٦١ ، ٤/١٨٠ ، ٤/١٨١ ، ٤/٢٧٩ ، ٢/٢٩٦ ، ١١/٣٣٢
decrease	
contradiction	النقض ١٢/٣٢ ، ١/٣٣ ، ٢/٤١ ، ٩/٨٢ ، ١٥/٣١٢ ، ٣/٣١٥

نقض مقدمة قياس ١٣/٣٢

point

نقطة ٨/٢٤٩

نقل الاسم ٤/١٢٦

movement

النقطة ٨/١٧٥ ، ٥/١٠٦

النقيض ٧/١١ ، ٥/١٨ ، ٦/١٠٧ ، ١٢/١٨١ ، ١٣/٢٢٦ ، ٣/٢٢٧ ، ٤/٣٠٨ ، ٤/٣١٤ ، ٦/٣١٧

contradictory

”بإسثناء“ نقيض التالى ٨/١٢٤

نقيض الشهرة ١٦/٨١ ، ٧/٨٢ ، ١٦/٨٣

النقيض فى المتقابلات ١٢/١٨١

نقيض اللازم ١/١٣٢

نقيض المحال ٧/٣١٤

نقيض المطلوب ١٦/٣٢٥ ، ٥/٧٤

نقيض المقدم ١٥/١٣١

نقيض الملزوم ١/١٣٢

نقيض الموجود ١٤/٣٣١

نقيض وضع ٣/٧٩ ، ١٣/٢٦

نقيض وضعه ٩/٣٢٩

(ن . ه . و)

day

النهار ١٣/٢٥٢

two limits

نهایتین ١/١٧٩

limit

نهاية ١١/٢٧٨ ، ٥/٥٨

personal benefits

النوافع الشخصية ٨/٨

common benefits

النوافع المشتركة ٨/٨

light

النور ١٦/١٩٩ ، ١٨/٢٤٣ ، ١/٢٤٤ ، ١١/٢٤٦ ، ٢/٢٧٧

النور المحسوس ١/٢٤٤

النور المعقول ٢/٢٤٤

النوع ٧/٥٤ ، ٦/٥٧ ، ٣/٩٠ ، ٥/٩١ ، ١٥/١٢١ ، ٣/١٢٥ ، ٢/١٤٦ ، ١٦/١٦٦ ،
 ٥/١٦٧ ، ١/١٦٨ ، ٢/١٦٩ ، ٣/١٧٠ ، ٥/١٧٣ ، ٤/١٧٦ ، ١٧/١٧٨ ، ٢/١٧٩ ،
 ١/١٨١ ، ٩/١٨٥ ، ١/١٨٨ ، ١٨/١٩٠ ، ١٠/١٩١ ، ٦/١٩٢ ، ١٠/١٩٤ ، ٤/١٩٥ ،
 ١٦/١٩٦ ، ٩/١٩٧ ، ١/٢٠٠ ، ١٤/٢٠١ ، ٣/٢١٣ ، ٨/٢١٤ ، ١٢/٢١٨ ، ١٧/٢٣٠ ،
 ٤/٢٤٨ ، ٣/٢٥٣ ، ١١/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ، ٨/٢٥٦ ، ١٥/٢٥٧ ، ٣/٢٦٠ ،
 species ٦/٢٦١ ، ١٢/٢٦٣ ، ١/٢٦٤ ، ١٠/٢٧٤ ، ٧/٢٧٥ ، ١١/٢٩٦ ، ٧/٣٠٣

infima species نوع أخير ٦/١٧٣
 simple s. نوع بسيط ٦/١٧٣
 real s. نوع حقيقى ١٤/١٩٤
 s. of the number نوع العدد ٥/٢٥٨
 s. of the quantity نوع الكمية ١٢/١٧٠
 consequent s. نوع لازم ٤/٢١٧
 intermediate s. نوع متوسط
 relative s. نوع مضاف ٣/٢١٣
 نوع مضاف للجنس ٣/٢١٣
 نوعية ٩/١٩٨
 sleep النوم ١/٢٦٧
 النيران ١٤/٢٦٦ ، ٦/٢٢٤

(هـ)

هاذ ١٦/٣١٦
 tautology هذر ٥/١٠١ ، ١٧/٢١٠ ، ١٣/١٣٧ ، ٣/٤٨
 الهدى ٣/٢٧٧
 هضم ٤/١٥٧
 هلاليات ١٥/٤٧
 factual syllogism الهلية ١٣/٣١٥ ، ٣/١١١ ، ١٧/١٠٦ ، ١٧/٧٩
 geometry الهندسة ١٤/٣١٨ ، ١٦/٢٨١ ، ٤/١٥٣
 identity, sameness هو هو — الموهو ١٣/٢٩٦ ، ٤/٢٩٣ ، ١/٢٨٨ ، ١/٢٣١ ، ٣/٦٨ ، ٢/٦٦ ، ٦/٦٥
 ٢/٢٩٧

المواء	٥/٢٣٥ ، ٥/٢٢٥ ، ٥/٢٢٤ ، ١١/١٩٥ ، ٤/١٩٣ ، ٢/١٩٢ ، ٤/١٩١ ، ٢/١٥٠
air	٤/٢٩٦ ، ٥/٢٧٤ ، ٧/٢٣٧ ، ٤/٢٣٦
	”متحرك“ هوائى ٤/١٩٣
	هويته ١٨/٢٦٥ ، ١٢/٢٠٢ ، ٤/١٩٨
	هى مى ٧/٢٩٤
matter	الهيولى ١١/٢٧١ ، ٤/٢٠٣ ، ١٠/١٤٩
	الهيولى أم حاضنة ٥/٢٤٤
figure	الهيئة ١١/٣٣٢ ، ١٠/٣١٣ ، ٣/٢٨٨ ، ٥/٢٨٥ ، ١/٢٨٢ ، ١٧/٤٧ ، ١٧/٢٧
	هيئة الجمع ٦/٢٨٦

(و : ى)

واجب	٨/١١٤ ، ١/١١٥ ، ١٣/١٤٣ ، ١٧/١٤٨ ، ١٠/٢٤٣ ، ١٠/٢٥٣ ، ١٣/٢٦٠
necessary	١٤/٢٦٣ ، ١٦/٢٦٦ ، ١١/٣٣٢
	الواجب الأوجب ١٦/٥٦
	واجب فى نفس الأمر ١٦/٣١١
	”الأشياء“ الواجبة ٦/٢٤٨
الواحد	١٢/٩٦ ، ١٤/١١٣ ، ٧/١٤٧ ، ١٣/١٩٨ ، ٨/١٩٩ ، ٤/٢٠١ ، ٨/٢٩٣ ، ٣/٣٣٦
one	
individually one	واحد بالشخص ٤/٦٧
numerical one	واحد بالعدد ٩/١٩١ ، ١٦/١٩٢
	واحدة بالعدد ٧/٦٧ ، ٢/١٨٥ ، ١٥/١٩٠
	الواحد بالعكس ٨/١٦٨
	واحد بعينه ٥/٢١٦ ، ١٦/٢٥٨ ، ٥/٢٩٣
specifically one	واحد بالنوع ٤/٧٨ ، ٧/٦٨
	الواحد الشخصى ٩/٢٩٣
general one	الواحد العام ١٩/١٤٦
	الواحد العام الدائم ١٩/١٤٦
one in itself	واحد فى نفسه ٧/١٦٧ ، ٩/٢٩٣
	الواحد الموجود ١٠/١٦٨ ، ١٤/١٩٨

univocal	واحدى الاسم ١٠/٨٥
means	واسطة ٩/١١٢
	واضع ٧/٩
	واضعين ٧/٩
	الواقعات ١٥/١١٦
diagonal	الوتر ١٤/٢٤
	وجدان القياس ٣/٣١١
pain	الوجع ٨/٢٦٧ ، ١٧/١٥٣
	وجود ١٠/١٤٨ ، ١٣/١٤٣ ، ١٠/١٣٠ ، ٥/١٢٧ ، ٩/١١٩ ، ٣/١٠٥ ، ٧/١٠٤ ، ١/٦٤
	١٣/١٤٩ ، ٩/١٥٤ ، ٨/١٦٨ ، ٦/١٧٦ ، ١٥/٢١٢ ، ٦/٢٢٢ ، ٨/٢٣٠ ، ١/٢٣٣
being, existence	١٧/٢٦٠ ، ١٤/٢٥٩ ، ٢/٢٣٤
particular b.	الوجود الخاص ١٢/٢٦٤
accidental b.	الوجود العرضى ٩/١٠٣
	الوجود المتحقق ٤/٢٣٥
	الوجودى ٣/٢٥١
	وجوه المقاييسات ١٣/١٥٠
	وحدانية ١٤/٦٦
unity	وحدة ١٥/٦٦ ، ٤/٦٨ ، ٣/١٣٨ ، ١٧/٢٣٣ ، ١/٣٣٦
recommendations	الوصايا ٣/٣٢٠
	وصايا السائل ٩/٣٠١
	وصايا مشتركة ٢/٣٣١
	الوصية ١/٣٠٥
	وضع ٦/٩ ، ٢/٣١٤ ، ١٩/٥٣ ، ٢/٥٤ ، ٩/٧٧ ، ١٠/٧٨ ، ٨/١٢٣ ، ١٠/١٥٠ ، ٥/١٦٧
thesis, inquiry	٦/١٦٨ ، ١٥/١٩٢ ، ١٤/٣٢٣ ، ١/٣٢٤ ، ٥/٣٣٦
	”جوهر“ الوضع ٤/١٠٣
negative th.	وضع سالب ٦/١٠٥
paradoxical th.	وضع مخيف ٦/٧٨
aburd th.	وضع شنع ٩/٣٢٦
true th.	وضع صادق ١٠/٣٢٦
absolute th.	وضع صرف ١٠/٧٨
opposite th.	وضع مقابل ٤/١٨٤
supported th.	وضع منصور ٤/٢٦

	وضع واضح ١٣/٣٠
	”حافظ“ وضع ١٢/٢٥
	”مقابل“ وضع ١٢/٩٥ ، ٢/٣٢ ، ١٥/٢٥
	”مقابل“ وضع واضح ١٣/٣٠
	”ناصر“ الوضع ٤/٣١
	”ناقض“ الوضع ١٢/٢٥
	”نقيض“ وضع ١٣/٢٦
	وفى = توفية ١/٢١٠
fu	الوقود ١١/٢٦٩
	الوقوع ١٤/١٤٧
	الوقوف ٧/٢٥٣
	وكد ٨/٣١٩
	الولوج ١٠/٣١٦
opinion	الوهم ٣/١١٩
according to opinion	”بحسب“ الوهم ١٠/١١٩

(ى)

earth	اليابس ٧/٣٠٥ ، ٥/٨٤
	اليابسة ٥/١٧٥
wealth	اليسار ١٧/١٤٦
certainty	اليقين ١٨/١٣ ، ١/١٢ ، ٧/١١
	يقينيات ١٦/١١
Greek language	(لغة) اليونانيين ٨/١٧٥ ، ٧/٧٦

تم طبع هذا الكتاب في يوم ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥
(الموافق يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٥) م

